

C82
.R1474F

C82

.R1474f

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

47888

★

McGILL
UNIVERSITY

4066701

عبدالله بن عبدالمطلب
۱۲۴۳ هـ

المعتمد بالله

بسم الله
شاه قاجار
شاه محمد
۱۵۹

کتابخانه

از کتاب میرزا احمد حسین شیرازی مدرس خاوری

از کتاب میرزا احمد حسین شیرازی مدرس خاوری

کتابخانه
میرزا احمد حسین شیرازی مدرس خاوری

از کتب میرزا محمد حسین شیرازی در رس حائری

al-Furū al-Gharibah
Rāzi, Hiraiz

MDI
R 27841

هذا كتاب الفصول في الأصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ارشدنا الى عالم الشريعة ومفاتيح البقين ونور قلوبنا بزيادة من لوازم تحصيل اعدل الكون وفقنا لخصيص حاصل القوانين
التي هي الايضاح مدارك شرع المبين والقبول والسير على من اصطفاه وخارجه على العالمين من احوال الطيبين الطاهرين الى يوم الدين
اشايعد فيقول المصنف لرحمة ربه الكريم محمد حسين بن محمد جعفر الله ذنوبها وحشره مع محمد واله القاهرين صلوات الله عليهم اجمعين
انهما ساعدوا سول الله لتوفيقنا الالهية والتاثير الوهابية على التناول في المسائل العلمية وبخيل المعاناة الدينية من العقليّة والعقلية
ورايته ان اكثرها قد راوا جملها خطر بعد العلم الموسوم بعلم الكلام علم الفقه المتكفل اليها احكام الكاشف عن مفضلان مسائل الجلال
والاحرام ووجدنا مناهله مستمدة من علم الاصول مستمدة البصر والورد والقبول ولم اجد فيه من عاين الصالحين من المتقدين والمنانحين
رضوان الله عليهم اجمعين ولا غيرهم من الفحول والمخلفين مصنفنا بشيخ العلي بن ابي طالب ما اكثر وانه من الصديق والناظر
اورده واقفا من التوثيق فكم من تحقيق مقام تركوه وتوضيح مرام اهلوه وحرف جديده تصديق كتاب يحوي على معظم تحقيقها
وتشتمل على حلها تارة وفي مغلقاته وفيه تحقيقات بلغ اليها نظري وذكرته منه تبيينها فذكرها في تمام يسبق اليها احكامها
وحزرتها عبارات وافية وبيانات شافية مخترعة عن الاطراف المأخوذة من المحاور والاوردة من لزم والامراء صدينا لما فيه من وجه
ضخا ونسبا وحيت المتسوق عند الخد في تصديق هذا الكتاب بعض الاصلح من اخلد في المؤمنين صادقة الصالحين ان تعرض في طي
نحوه لمنافسة نتج عنه على كمال القوانين وهو المصنف المحقق المذوق الفاضل الكامل المتقني الص من فضلائنا المعاصرين احب مملسه
باجاح مسؤله واسعف مرامه بدينها موله فغرضنا لخطا بالالفاتور واددنا واددنا فكري الفاضل بمرغمه ببعض المعاصرين وبالفاضل
المعاصر فالاكلامه غالب بالحق موددا له نجبا وجبهة اوردت ومع ذلك لنا طرازا اقدم من هذا الزمان لا يتبعنا العلم فغرضنا ان اكثر
من لزم والامراء اوصرتنا بالضعف والفتور لاننا موا على ذلك الشئ فان الحق بان يتبعه وتبعه بالفتور في الاصول الفقهية
وسلك في ترتيبه مسلكا المنانحين لاننا اقر في طباع الناظرين ودره على قدره ومقالات وخاوم المسؤول من الله الملك الوهاب ان يفتحه
من الزلل برشدنا الى الصواب يجعله خالصا لوجهه الكريم فانه على من رجحوا عطفون حيم اما المصنف ففقهنا في العلم والدين اوضحه
وذكر بنده من مبادئ القوية ونما يذكر فيها بعض مباحث المفاصل اسطراد ولما وجه الحاجة فنبينا انه في حلة انشاء الله نعم القو
في تعريفه لاصول الفقه معنيها تركيبا شاملا وافرا على علمه تجري باب لقوم بالحق عن حله بالانحياز وظاهره فقال له كتبهم يؤذن بل
التطابق بين المعينين وفيه صرح بعضهم مع احتمال ان يكون الغرض من ايراد المعنى الاول في المناسبة صحت في التلخيص الثاني فاما معنى التركيب
ففيه اميق على بيان اجزائه فنقول لاصول جميع الاصل وهو في اللغة ما يبني عليه الشئ صرح به بجامع من علم الاصول وكان هذا المراد في ستر

المعالم
هو الاصل
في علم الفقه
والاصول
في الفقه

المعالم
علم الاصول
في الفقه
والاصول
في الفقه
المعالم
علم الاصول
في الفقه
والاصول
في الفقه

هذا كتاب الفصول في الأصول

[illegible]

المضطرب لنوقف دلالة عليه على تمديد مقتضات عديدة ثم اجاب عن اصل الاشكال بجعل الاحكام عبارة عما علم بثبوتها من الدين
 ضرورة بالاجمال والادلة عبارة عن الخطابات التفصيلية فانه فاعلم او لا بالسببية ان لشرف المحر والرتوا او نحو ذلك كما
 اي خطا با من الخطابات من الاحكام ولا يفرض بالانفصال الامن قوله قد حرمت عليكم الميتة وتحرم الرثا ونحو ذلك كما لا ريب فيها
 بجني فاق الخطابات التفصيلية ليست دلة على الخطابات الاجمالية وذلك واضح على ان الخطابات الاجمالية كما اعترفت به ثابتة
 بالضرورة والبداهة فلا تكون خاضعة عن الادلة مع ان العلم بالخطابات الاجمالية لا يستلزم الاضطرار فيها فطعا وان اراد
 بها الاحكام الاجمالية من حيث التفصيل عاد المحمد ورفاق الاجمال بهذا الاعتبار عن التفصيل وان حمل العلم على التصديق كما
 حمل الاحكام على النسب المسائل وعلى مطلق الاحكام ايها ان عتبرت من حيث نسبتها الى موضوعاتها باليقين بتعلق التصديق بها وانما
 هنا وفيما تسمى ان تفصيل الاحكام بالنسب بوجوب خروج العلم بمجرود موضوعات القصد عنه مع ان بيانها من طبيعة يقضي كالاتي
 ان رتبة لزوم خروج تصور حد ود الموضوعات عنه او تصور ما يحدها عنه فهذا مما لا ضرورة بل مما يجب المحافظة عليه
 لئلا يتقصط طرف الحديث لان مسائل العلوم على ما تبين في محله لا تكون ان تصد بيقين تصور الموضوع من المبادئ التصورية الى
 بالتبين في العلم ان ليس لها موضع اخر تميز فيه فيها من طبيعة العلم بالعرض على ان ذلك خارج عن اصل الحديث على نفس العلم
 بالتصديق وان اردنا لزوم خروج التصديق بيقين تلك الحدود ومقتضاها عنه فممنوع لانها لا تشمل على النسبة بالوصف المذكور
 وهي ايضا داخله فيه على لو جهنم الاخير من اتماعه على الاول فلا نها بهذا الاعتبار تكون من المسائل واما على المثال فلا نها جندا
 تكون من جملة الاحكام الوضعية حيث انها لا تنحصر عند ذلك الخمسة المعروفة ولا يصح تفسير الاحكام بالتصديقات ولا
 بالاحكام الخمسة ولا بالخطابات لما سبق وان فسر العلم بالملكه بخارج ان راد بالاحكام التصديقات والمسائل او مطلق الاحكام
 على حد وما سبق ومن شنع على من فسر الاحكام بالتصديقات بان القصد ليس عبارة عن التصديق بالتصديقات كما قد عجل عن
 تفسير العلم بهذا المعنى او كان العلم في كلامه تفسيره بالتصديق ولا يصح ان يراد بها الخطابات ولا الاحكام الخمسة لما مر ولا النسبة
 ليس ملكتها فيها الا ان يفسر الملكة بملكه التصديق او الادراك بان يراد بها التصديق او الادراك بالملكه فيستقيم المعنى بهذا التكلف
 كما مر ويصح فيجعل الظرف متعلقا بالمعنى المفرد على ان تكون صفة العلم وتغير بغيره بالنسبة على وجه يتدنا وتعلقها بها بوسيلة
 فاعلم بما يتعلق بها من التصديق والوجه ان بيان على تقدير التفسير المسائل وعطاف الاحكام ايها الاثر لا تقتضي فيها الشروع
 الاطلاق ثم تفسيرها بالعلوم بالملكه كما اشتهر في العباد والالسنه لكن قد ناقشنا بان الملكات امور بسيطة لا يقبل التخصيص
 الجزية وتقبل الضعف الشدة والمعقود من حال العلوم خلاف ذلك وجوابه ان اشياء العلوم كما انصت على المسائل كذلك لا يظن على الملكة
 وهي نصف بذلك الصفا بالمعنى الثاني دون الاول وكان المعترض اعني التعريف بالملكه للعلم بمعنى المسائل فادد عليه بذلك
 فقامت في المقام كلام سنفق عليه ولا يصح ان يراد بالعلم التصور اذ ليس القصد عبارة عنه ولا المسائل لعدم استقامة المعنى
 غير تعسف والشرعية اما ما خذ من الشرع بمعنى الشارع سواء فسر به نعم او بالتبني او من الشرع بمعنى الطريقة المنسوبة اليه
 ونسبة الاحكام الى الشرع بالمعنى الاول من باب نسبة الامر الى المؤثر ولو فسر بها بالمعنى الثاني من باب نسبة الشيء الى متعلقه او
 وصفه ونسبة الجزى الى الكل لان الكلام فيها للعلوم الافرادى ولا يلزم منه نسبة الشيء الى نفسه حيث ان المنسوب دخل في المنسوب
 اليه لتعابروا الاعتبارين ثم على تقدير تفسير واحد الوجهين الاخيرين فالمراد به شرعا كما هو الظاهر المتبادر دون سائر الشرايع
 اذ لا يمتنع من علم فروع شرع اليهود والنصارى عن ادلتها فبقية ما من حيث علمها وبشكل الحدوث على تفسيره بالمعنى الاول ولا
 مناصحنا الا بجعل الاحكام على الاحكام المعهودة لاجالا وعلى الاحكام الفعلية اي الثانية في هذه الملة كما هو الظاهر من اطلاقها
 وبذلك اضافة الدلة ان جعلت للعلم وكيف كان فالمراد بها هنا ما كان للشرع مدخل فيه سواء اسفل بابتداء الفعل او المراد
 بالقرينة المسائل المعروفة التي دونت مما في الكتب المعهودة وبما تفسر بها يتعلق بكيفية العلم بالواسطة والظاهر ان المراد به
 بالموضوعة اما العلم الشرعي والحكمة الشرعي والعلوم بالحكم الشرعي معا بينها التي اعتبرناها في الحد كما انقضى ظاهرا المقام لا مطلقا
 او مطلقا احدها او مطلق الشيء لثلاثة بوضع فسطا طرده على بعض الوجوه الاتية فان كل ما يتعلق بكيفية العلم بالواسطة لا يكون فرعيا
 فطعا فيكون يراد بها التصديق الشرعي والادراك والمسائل الشرعية او نسبها او مطلق الاحكام او ملكه احد هذه الامور او التصديق
 باحد الثلاثة المتأخرة من الاولين والاسباب بالمقام ان يراد بها الحكم الشرعي بعبارة المعبر عنه في التحد بقرينة وقوعها احدا الوصف ويجوز ان
 يراد بكيفية العلم بهيته وخصوصيته فيكون اعتبارها ثابتة على ان الاحكام الشرعية لا تتعلق بالعلم من حيث كونه عملا كما
 يقتضيها خصوصيته وان يراد بها مطلق الاحكام فانها كبقية جملتها طارية عليه فان فسرنا بالمعنى الاول اجاز ان يراد بالموضوعة
 جميع المعاني المتقدمة على تعسف في بعضها وان فسرنا بالمعنى الثاني لم يجز ان يراد بها المسائل ولا مطلق الاحكام وصح اعادة بقية

من جملة الاحكام الوضعية حيث انها لا تنحصر عند ذلك الخمسة المعروفة ولا يصح تفسير الاحكام بالتصديقات ولا
 بالاحكام الخمسة ولا بالخطابات لما سبق وان فسر العلم بالملكه بخارج ان راد بالاحكام التصديقات والمسائل او مطلق الاحكام
 على حد وما سبق ومن شنع على من فسر الاحكام بالتصديقات بان القصد ليس عبارة عن التصديق بالتصديقات كما قد عجل عن
 تفسير العلم بهذا المعنى او كان العلم في كلامه تفسيره بالتصديق ولا يصح ان يراد بها الخطابات ولا الاحكام الخمسة لما مر ولا النسبة
 ليس ملكتها فيها الا ان يفسر الملكة بملكه التصديق او الادراك بان يراد بها التصديق او الادراك بالملكه فيستقيم المعنى بهذا التكلف
 كما مر ويصح فيجعل الظرف متعلقا بالمعنى المفرد على ان تكون صفة العلم وتغير بغيره بالنسبة على وجه يتدنا وتعلقها بها بوسيلة
 فاعلم بما يتعلق بها من التصديق والوجه ان بيان على تقدير التفسير المسائل وعطاف الاحكام ايها الاثر لا تقتضي فيها الشروع
 الاطلاق ثم تفسيرها بالعلوم بالملكه كما اشتهر في العباد والالسنه لكن قد ناقشنا بان الملكات امور بسيطة لا يقبل التخصيص
 الجزية وتقبل الضعف الشدة والمعقود من حال العلوم خلاف ذلك وجوابه ان اشياء العلوم كما انصت على المسائل كذلك لا يظن على الملكة
 وهي نصف بذلك الصفا بالمعنى الثاني دون الاول وكان المعترض اعني التعريف بالملكه للعلم بمعنى المسائل فادد عليه بذلك
 فقامت في المقام كلام سنفق عليه ولا يصح ان يراد بالعلم التصور اذ ليس القصد عبارة عنه ولا المسائل لعدم استقامة المعنى
 غير تعسف والشرعية اما ما خذ من الشرع بمعنى الشارع سواء فسر به نعم او بالتبني او من الشرع بمعنى الطريقة المنسوبة اليه
 ونسبة الاحكام الى الشرع بالمعنى الاول من باب نسبة الامر الى المؤثر ولو فسر بها بالمعنى الثاني من باب نسبة الشيء الى متعلقه او
 وصفه ونسبة الجزى الى الكل لان الكلام فيها للعلوم الافرادى ولا يلزم منه نسبة الشيء الى نفسه حيث ان المنسوب دخل في المنسوب
 اليه لتعابروا الاعتبارين ثم على تقدير تفسير واحد الوجهين الاخيرين فالمراد به شرعا كما هو الظاهر المتبادر دون سائر الشرايع
 اذ لا يمتنع من علم فروع شرع اليهود والنصارى عن ادلتها فبقية ما من حيث علمها وبشكل الحدوث على تفسيره بالمعنى الاول ولا
 مناصحنا الا بجعل الاحكام على الاحكام المعهودة لاجالا وعلى الاحكام الفعلية اي الثانية في هذه الملة كما هو الظاهر من اطلاقها
 وبذلك اضافة الدلة ان جعلت للعلم وكيف كان فالمراد بها هنا ما كان للشرع مدخل فيه سواء اسفل بابتداء الفعل او المراد
 بالقرينة المسائل المعروفة التي دونت مما في الكتب المعهودة وبما تفسر بها يتعلق بكيفية العلم بالواسطة والظاهر ان المراد به
 بالموضوعة اما العلم الشرعي والحكمة الشرعي والعلوم بالحكم الشرعي معا بينها التي اعتبرناها في الحد كما انقضى ظاهرا المقام لا مطلقا
 او مطلقا احدها او مطلق الشيء لثلاثة بوضع فسطا طرده على بعض الوجوه الاتية فان كل ما يتعلق بكيفية العلم بالواسطة لا يكون فرعيا
 فطعا فيكون يراد بها التصديق الشرعي والادراك والمسائل الشرعية او نسبها او مطلق الاحكام او ملكه احد هذه الامور او التصديق
 باحد الثلاثة المتأخرة من الاولين والاسباب بالمقام ان يراد بها الحكم الشرعي بعبارة المعبر عنه في التحد بقرينة وقوعها احدا الوصف ويجوز ان
 يراد بكيفية العلم بهيته وخصوصيته فيكون اعتبارها ثابتة على ان الاحكام الشرعية لا تتعلق بالعلم من حيث كونه عملا كما
 يقتضيها خصوصيته وان يراد بها مطلق الاحكام فانها كبقية جملتها طارية عليه فان فسرنا بالمعنى الاول اجاز ان يراد بالموضوعة
 جميع المعاني المتقدمة على تعسف في بعضها وان فسرنا بالمعنى الثاني لم يجز ان يراد بها المسائل ولا مطلق الاحكام وصح اعادة بقية

الثاني على ما مر وبعضهم ترك هذا الكيفية نظر الى ان الحد يتم بدونها وعلى تقديره يتضح ان هذا بالوصولية جميع المتقدمة تمامها التصديق
 والادراك والمملكة وربما امكن اعتبارها بنصف كما مر فلا يذهب عليك ان بعض هذه الوجوه بتبدي على ارجاع النسبة الى الفروع دون النسبة
 كما يظهر بالتأمل وينبغي ان يراد بالاعتراض المكلف ولو قوة كما هو الظاهر لئلا ينفق على بعض الوجوه المتقدمة بقول الحكماء والمكلف ما يمنع
 صدور الفهم منه لقوله وان لم يمنع منه اظهار المجرة على هذا الكذب وان لم يمنع من افعاله حكمه في صنعه وكذا الواعين ذلك بالنسبة الى خصوصياتها
 الامثال بل ينبغي ان يخص بالمكلف الاشكال لئلا ينفق على بعض الوجوه المتقدمة بخلافه فقل لا يصحون الله ما امرهم ويعملون ما نهيهم
 ويجادلونهم ولا تقاتلونهم ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا ولا تقاتلوا
 وقال الزعوني وقال النسوة فانها تشتمل على نسبة احكام شرعية متعلقة بفعل المكلف ابتداء ولا مدخل له الا بان يفسر الوصول الى الكيفية
 بمطلق الاحكام او يراد بالشرعية ما من شأنها ان تكون مأخوذة من لشايع من حيث كونه شارعا كما هو الظاهر فممن تحجب التحسين في المذكور
 فيمنع نفوذ المذكور وكذا ينبغي ان ينفق على الجبر والاختيار نعم يبقى الاشكال على عكسه بخروج كثير من الاحكام الوضعية التي لا تتعلق
 لها ولا بكيفية العلم عنه كمنها بحث الجاشا والمطهرات والموازيات فان قولهم كذا وكذا يحسن ومطهرات كذا من كذا الاحكام وضعية لا تتعلق
 لها بالاعتبار بل بنسبة واسطة احكام اخرى وطرد به دخولها بحث اصل الرتبة واصل الا باخا عنه ويمكن دفع الاخبار بان المراد تعلف به يتعلق
 المسائل موضوعاتها وليس للشايع المذكورين بغيره فعلق بالاعتبار كونه تعسف ومع ذلك يبقى الاشكال على نسبة النسبة التي ينبغي ان يراد العمل
 ما يتناول العمل الوجودي والاعتدائي ليدخل فيه من وجوب الترتيب واستحبابه او حرمة ما وكرهه او باخا عنه وان دخلت فيه باعتبار
 حرمة الفعل وكرهه حيث ليس لازم وجوبه واستحبابه او باخا عنه ايقم وكذا مثل شرطية الترتيب او فاعيته وان دخلت باعتبار اللازم من حيث
 الفاعل شرطية ثم ان رتبة ما يخص صدور الجبر ان ينقص عكس الحد باعتبار النسبة وان رتبة ما يتناول العمل الفعلي ينقص طرده
 بالاحكام النكافية الاصولية والادلة مجمع ذلك هو في اللغة المرشد وعرف في الاصطلاح بما يمكن التوصل بصح النظر فيه الى المحمول حيث
 يتباين الامكان دخوله في الادلة المتعددة ولذا لم ينظر فيه فانها تنقص بامكان التوصل وان لم يقع وينبغي ان يراد الامكان التام
 لخروج الادلة المسبوبة بالضرورة فانها لا تستحق لهذا اصطلاحا والنظر في تدبيره معاوية للنادي الى محمول وقد عرفت بانه من ملاحظة
 المعقول للنادي الى المحمول هو الى ان جواز التعريف بالمفرد كالحاصه وهذا هو المراد بالنظر فيه ما يعبر النظر في نفسه وصفاؤه
 احواله داخل المفرد كالحال والمركب اذا اخذ بدون الترتيب يخرج عنه المتقدمة المترتبة اعني ان لا يستحال النظر فيها والمراد بصح ما التمثل
 على شريطة المادة والصوت وقدره لعدم التعريف بالنظر الفاسد وان حصل التوصل في انفا وخروج المحمول الجبري للتوصل الى المحمول تصور
 فانه لا ينبغي لهذا بل يعرف لا يتناول الاشارة وبعضهم اخرجهما بقوله الى العلم بالمجهول وكيف كان فالمراد بها هنا الادلة الا
 من الكتاب لشيء والاشباع والعقد واعتبارها ادلة صحيحة بالاصطلاح لان المراد بالمذكور عليه الاحكام في الجملة ظاهرة كانت او
 واقعية وربما امكن تخصيصها على الاول لئلا يكون الوصف باعتبار الغالبية فاذ لا يفيد الاعفاء بالواقع اصلا ثم هذا الحد
 اوفق بالمقام من تحديد بعضهم كالعالم له بما يفيد معرفته العلم بشئ اخر ايجابا او سلبا فانه بظاهره انما ينطبق على المقدمات المترتبة
 لظهوره وان ما عداها لا يفيد العلم وهذا المعنى لا ينطبق على موضوع هذا العلم لان عبارة عن نفس المفردات كيف وجلة من طرقت النظر فيها
 انما يعرف في هذا العلم فلا يمكن اعتبارها فيه نعم ما ذكره معنى اخر لئلا يلبس ما بين ما ذكرناه وهو المعنى السابع في غير المقام مع ان قوله انما
 او سلبا احتراز عن المعرفة والاخاها الهه لخرجه بغير العلم فان المفهوم منه التصديق وهو لا يشتمل الا من التصديق على ان هذا
 التحذير ملاحظة بقاء الدليل لفساد فانه قد يفيد العلم بشئ اخر والظاهر انه لا ينبغي لهذا في الاصطلاح الاجازا وايضا لا يتناول
 الادلة المتقدمة الا ان تعسف كجمل الافادة منه على ما يتناول الاشياء الافادة اذا تفرق هذا فنقول العلم بحسب المملكه على اننا
 من الممتلكات كحقيقتات مختلفة بالانوع والحقيقة لا بمجرد النسبة والاضافة او فسر بالادراك ولنا بان حقائق العلوم تابع لحقائقها
 كما بار بعضهم وبمنزلة الحسب ايضا ان نشره بالتصديق مطلقا او بالادراك ان جعلنا التصديق من صفاته لا تمامه نوع لما يندرج
 تحتها من العلوم والادراكات المختلفة باختلاف اقسام المعارفات وقلنا العلوم ايضا بالنسبة اليها وان كانا جنسا بالنسبة الى ما يندرج
 تحتها من المراتب المختلفة بالشدة والضعف على ما هو التحقيق في كل عرض يكون كذا ونخرج بتعيينه بالاحكام العلم بالذات والصفات على
 ما ذكره جماعة وهو بظاهره يقتضي حمل الاحكام على النسبة قد صرح به بعضهم فيكون المراد بالعلم الادراك دون المملكه لما مر من انه لا يتم
 ح الا بتكلف ودون التصديق لان التصديق لا يتعلق بغير النسبة فيكون من الاحكام على تقديره توصيفا ولو اراد بالاحكام
 او مطلق الاحكام بالاعتبار المتقدم امكن توجيه الاحتراز بما عن الصفات باخذ ما مجردة عن النسبة لكن لا يلا بها الاقتصار على ما
 الاحتراز لخرجه العلم بالنسبة على الاول والعلوم بما عدا مطلق الاحكام على الثاني ومن رد الصفات بالافعال فقلنا ان ما يباينها هو
 يجوز ان يحمل الاحكام على التصديق بانه يقتضي حمل العلم على المملكه كما عرفت وبوقت صحة الاحتراز المذكور بظاهره على تفسيرها مجرد

منها

التهبوا الاستعداد وينبغي ان تؤخذ الصفات من قبلة كما يشهد اليه تمثيل بعضهم وتعتبر الاحتراز بالنسبة الى الامر لتحقيق الامر
 النسبة اليه حيث انها تخرج بالتقيد بها ايضا والوجه في عدم ذكرها مستقلا عدم كونها مستقلة بالعلم والادراك ثم انفسر العلم بالملكة كما
 التقيد بالاحكام مطلقا احتراز عن ملكه غيرهما وان خسرنا الاحتكام بمطلق الاحكام كانت مخيرة من العلم بطلان العلم باعدادها من الاحكام
 التي ليست شرعية فذلك في الشرع غير مستدركا ويخرج بقيد الشرعية على تقدير حمل الاحكام على غير الاحكام غيرهما كالعقوبة المحضه
 وبقيت العقوبة الاصولية ويقولنا عن ذلك علم الله وعلم الملايكة والنبوة والائمة والفرعية الضرورية ان ليس شيء منها مستفاد من
 الادلة كذا قالوا **اقول** وهذا الاحتراز انما يصح اذا حمل العلم على غير الملكة من التصديق والادراك وفسر بالمعنى الاصح لا يمتنع
 المصطلح عليه عند اهل الميزان واما اذا حمل على الملكة كما صرحوا به فان فسر بتجريد التهبوا والاستعداد كان على تقدير خارجا عن اصل
 الحد وكذا اذا حمل على التصديق والادراك وفسر بالمعنى المصطلح عليه عند اهل الميزان لانهم يعنون بهما ما يخص بالخصوص وكذا علم
 الملايكة على ايراد الفلاسفة وان عتبه ان يكون ناشئا عن الممارسة والمزاولة كان علم الانبياء والائمة والملايكة والعلم بالاحكام
 الضرورية خارجا عنه ايضا وعلى التقديرين لا يكون هذا القيد احترازا عن جميع العلم الا ان يحمل العلم على الاصح من التهبوا والعلم العقلي
 وهو بعيد جدا لا يساعده عليه كلما هم في الوجه الاحتراز بهذا القيد عن الفرعية الضرورية مطلقا غير واضح لان عدم استفادتها
 عن الادلة كما علموا به انما يوجب بظاهرها فسادا للحد حيث يقتضي ان يكون العلم بجميع الاحكام عن الادلة بناء على حمل العلم
 كما هو الظاهر مع انه ليس كذلك ولا يخص عنه الا ان يقال اخذ هذا القيد من الحد من جهة علم المبدأ بالاحكام خصوص الاحكام النظرية
 فتكون الضرورية خارجا عنها بقيد الاحكام لكنهم اعتبروا الاحتراز عن ما فيه دونها نظر الى ان الادلة المذكورة لما كانت بالفرعية
 فهي انما عند ذكرها فاستدلوا الاحتراز الى القيد موافقا لهذا الاعتبار ثم انفسر العلم بما لا يخالفيه بعض تلك العلوم او كلها حتى لا
 عنها بهذا القيد سواء اعمل الظرف لغوا منعنا بالعلم كما هو الظاهر على التصديق والادراك دون الملكة ان الملكة لا تكون عن الادلة
 بل عن الممارسة والمزاولة ووجه الاحتراز ان تلك العلوم غير مستفادة من ادلة العلم فاعلم الملايكة والنبوة والائمة بقولهم
 حيث يقدون الاحكام من لوجها والاهتمام من النظر والاجتهاد كما يقولونه المخالفون في الائمة ويقولون بعضهم في النبوة ايضا ما يستفاد
 من بعض الاحترازات انهم يستفيدون بعض الاحكام من الكتاب لستة فغير من ان ذلك استفادتهم لها من ليس على سبيل النظر لكون
 بل على سبيل الضرورة والبداية والذوق يقتضيه الحد ان يكون العلم بها عن الادلة من حيث كونها ادلة كما هو الظاهر من التعليق على الوصف
 فان ذلك قد شاع اطلاق الفقيه عليه في الاحتياط فكيف يصح الاحتراز عنه في الحد قلنا كالمنازعة في الفقه بحيث يستفاد العلم
 في عرفنا واطلاق الفقيه عليه انما هو محتمل عنهم او متعلقا بالاحكام بحملها على التصديقات لا غير فيكون العلم بجميع الملكة لا غير
 سواء استوفى مطلقا التهبوا او بما يكون عن الممارسة لكن الاحتراز بها انما يصح على الوجه الاول ووجهه ان النبوة والائمة والملايكة لا
 يوجد فيها مقتضى التصديق عن الادلة لا لقصورهم بل لغور تدبيرهم فمقتضى انهم متى هو الحكم علمون غير توسط الاستدلال كاحكام
 الضرورية فان الفقيه متهبوا للعلم بها عن الضرورة لا عن الدليل او جعل مستقرا صفة او خال لا للعلم والاحكام وما يوافق من ان
 الظرف في حكم النكرة فلا يصح وصفه بالتعريف فليس يرضى على اطلاقه لان الموضوعات لم يكن مذكورة اشرافه كما في المقام كما
 وصفه بالنكرة وان كان معرفة لفظيا على ما صرح به غير واحد منهم كصاحب كتاب حيث جعل غير المغضوب صفة للموضوع معللا
 بانه لا يثبت فيهم وجملة بحاجته الى الجار وجملة لا يستطيعون صفة المستضعفين الى غير ذلك ووجه الاحتراز اما على الوجهين الاول
 فظ لان العلوم المذكورة ليست صلة عن الادلة كما هو قضية ظاهر الوضعية والحاكية واما على الوجهين الاخرين فلان تعليق الحكم
 على الوصف يشترط بقيد الحقيقة العقلية يخرج به تلك العلوم فانه وان صدق علمها انما علم بالاحكام كالحاصل من الادلة احوال
 كونها حاصلة عنها لئلا يفسر علمها من حيث كونها حاصلة عن الادلة لكن بشكل البناء على هذا الاحتراز عن علم العقلة بالقياس
 الا انما استشير اليه وكذا جعل الظرف مرتبطا بالشرعية او بالفرعية على تقديره سواء جعل متعلقا بها او صفة لها او خال عنها ووجه
 الاحتراز به على هذه الوجوه ما مر في الوجهين الاخرين لا يبق الاستدلال خارج علمه نعم على تقدير دخوله بالقياس المذكور لا نعلم ان كان علمه
 بالاشياء على الوجه الاصح ان لم يلزم ان يعلمها اذ كانت معللة او يبق لما كان علمه نعم بالاشياء العلمية بذاته الذي هو سد العلم بمعاودة فعله
 يكون عن الدليل فلا يخرج عن الحد والقياس المذكور لا نعلم انما نقول بعد المساعدة على المدعى في المقامين ان ذلك لا يتصور لبيان الاضطرار
 كما مر فان العلم لا يتصور خارج الاحكام الضرورية بهذا القيد لان المدعى يكونها ضرورية ان العلم بصدورها عن الشئ لا يتصور ان العلم
 يكونها حكما ما يصح حقه من لغة من الوجوه ضرورية كيف وهو مبنى على ثبوت التساؤل وقوت توقف على ثبوت المرسل وحده و
 حكمه وغير ذلك من الامور والنظر في ذلك ذكر في محالها والفقه انما هو العلم بالاحكام بهذا الاعتبار فيكون باسرها نظرا لا بتألفها
 على امور نظرية قلنا ما اول فلا نسلم ان العلم بصدق الشئ نظري بل من الضرورية انما يقياسنا معها كما ذكر بعضهم وسنبيه

عليه مسئلة الحسن الفخ فشاها الله ثم فطنا نراه يحصل للبله والصلبنا ونحوهم من ليس لهم قوة النظر والاكتساب نعم من سبوت هذه المسئلة
 يكون العلم المذكور عندنا نظرا بما لا شك له كدور قوم فاما بالنسبة اليه دون غيره واما فانا فلنا ان لنحاذر ان المذاهب الاخرى
 الشرعية الاحكام التي صدرت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرعية عنده والقيده لا يخرج احكامه العادية فان الشرع كما يطلق عليه شرع
 كل يطلق على التقي ايضا وبما في هذا الحثية المستفادة من الوصف مقدسه الى الواقع لئلا يعود الاشكال ونقول المراد بالشرعية ما ليس من شرعية
 شرعية او يقول نظرية القيد لا يشترط نظرية القيد وكيف كان فلا ريب ان من الاحكام بهذا الاعتبار ما هو ضروري لا حاجة الى اعتباره
 كونها حقيقة مستفادة من الوحي لا من انما اذا احذت باحد الاعتبارين الاولين نعم يشكك بان العلم بالاحكام بهذا الاعتبار ما يصح
 حصوله لمن لا يقول بالرسالة حتى العلم بالظاهريه منها اذا علم من الضرورة حكم الرسول باصولها وطرقاتها مع ان مثل هذا لا يمتنع فيها في
 الاصطلاح اللهم الا ان يقول هذا فرض لا يكاد يقع والحدود التي تورد في مثل هذا المقام انما يحافظ عليها بحسب الوقوع دون الامكان
 او يقول بان المراد بالعلم ما يعتد به في اطلاق اسم العلم عليه عرفا كما ينبغي فخرج العلم المذكور لعدم اطلاق الاسم عليه واما ثالثا فلنا ان يجب ان لا
 الادلة العلم فصح الاختراز بينهما عن العلم بذلك الاحكام لانها على تقدير كونها نظرية لا يكون العلم بها مستفادا عن تلك الادلة بل عن ادلة غيرها
 وهذا اوفق بالمقام لسلامة عكس الحد على قدره من خروج العلم بالمسائل الاجماعية على ما يراه المناخرون في الاجماع من اثر الاتفاق لاكتشاف
 بطريق الحدس ومن خروج علم بعض وانما القفها كذا راق لكثير من الاحكام بطريق السماع المقيد للعلم بالحكم بطريق الضرورة غالبا هذا
 وينبغي ان يراد بالادلة ما يعم الادلة الاربعة وغيرها لئلا يورد على عكسه النقص بعلم البعض لبعض الاحكام عن مثل الشهادة والقياس فترتفع
 بالنسبة اليها فصحها قطعاً ولا يندفع رجوع حجتها الى احد الادلة لان ذلك دليل التلبدل والمعتبر هو الدليل لا الاختصاص في الفصل وجوع
 حجته غيره اليه ولا يرد على طرده النقص بعلم علم كثير منهم شئ من الاحكام عن بعضها اما لعدم مسبب طبعه اليه او لكونه ممن يكره
 كمن يمنع وقوع الاجماع والاطلاع عليه او يترك حجته كمن يمنع حجته الكتاب والعقل وذلك لتحقيق الملكة عنده بناء على تفسير العلم بها
 او بما يعمها ويخرج بعقيد التفصيلية علم المطلقة بالاحكام فانه ما خوذ من دليل اجمالي مركب من صغير وجدانية وكبرى اتفاقية مطرقة
 جميع المسائل هو هذا اما اقول به ان في حق من هو حكم الله في حق من يمتنع المطلوب وهذا الاختراز منبثق على ان يكون الطرف لغوا متعلفا بالعلم او لا
 او مستقرا للعلم صفته له او لا لا عنه بنا على ما هو الظاهر المتبادر واما اذا جعل مستقرا بالاحكام او لا احدى صفتها فلا يتم الاختراز
 وان اعتبر قيد الحثية ان يصدق على علم الله تعالى بالاحكام الشرعية الفرعية الحاصلة او حال حصولها عن الادلة عند المفتي من كونها
 كذلك ان يقول ان المتبادر حصوله عند العالم خال علمه بها فخرج وفيه تيسير لا في اختلاف الاصغر بحسب اختلاف فتاوى المفتي في كل واحدة من
 اختلاف الدليل وتقدمه عنده من كون المقتل لغيره ادلة تفصيلية ما يوجب علم المطلقة ايضا ما خوذ عن الادلة التفصيلية كعلم المفتي الا انه من دون
 واسطة وعلم المقتل بواسطة او يوجب هذا الدليل انما يبينه وجوب العمل بعقضي ما افق به المفتي ولا يقتضي علمه بالحكم الشرعي فلا حاجة الى
 اخراجه بالعتيد المذكور ولا نأقول اما الاول فمذموم بان مجرى هذا الاختلاف لا يقتضي ان يصدق عليه انها ادلة تفصيلية بل لا
 مغنى للدليل الاجمالي الا ما يكون فيه من هذا الاختلاف وقد يجاب بان اضافة الادلة للعلم والادلة الاربع فخرج علم المقتل
 ان ليس منها وبكونه تفصيلية ح توضحها واما الثالث فمذموم بان ظاهر الحدس ان يكون العلم مستفادا من الادلة بدون واسطة واما
 الثالث فمذموم بان الدليل انما افترض جوب العمل بشئ في حق المكلف فتفوق علم الله بان ذلك حكم الله في حق فطعا وقد اغرب لفاصل
 المعاص حيث التزم بالاشكال الاخرى وجه الحدس بان هذا التفصيلية لا يخرج العلم بالاحكام الاجمالية فانها مستندة الى الادلة الاجمالية
 من ضرورتها وعمومية اية اوستة وهي ادلة اجمالية لا تفصيلية والعلم الاجمالي المستفاد منها لا يمتنع فيها بل الفقه معترف بلك الاحكام الاجمالية
 عن الادلة التفصيلية ثم يجيب عن غفلة المخول عن ذلك وفساده ظمما فان العلم بالاحكام الاجمالية لا يمتنع في الاصطلاح فصحها قطعاً
 مع ان العلم الاجمالي كما اعترف به مستند الى الضرورة فكيف يستند الى الادلة الاجمالية والتفصيلية بعد الضرورة من جملة الادلة فيكون
 غمنا كونه في معنى الدليل مع انه قد اعترف قبل ذلك حيث التزم بخروج الضرورة عن هذا الفقه معتدلا بان العلم المستند الى الضرورة
 لا يعتد في الفرق علمنا خاصا عن الدليل وهذا قد التزم به خطاني ذلك خرجها بقيد التفصيلية فبين كلامه تدافع واخرج هذا ان
 فلنا ان كان علم المقتل مستفادا من دليل اجمالي لمكان خارجا بعقيد الادلة فلا حاجة الى هذا التفصيلية قلت لما كان الدليل المذكور
 من اجل الى ان لا يكون عديدا لم يكن في اخراجه بعقيد الادلة بل عديدا ومعها بقيد التفصيلية لتبقي الاختراز ثم علم على المقام اشكال الاجمالية
 ان العلم ظاهر في اليقين والاحكام ظاهرة في الاحكام الواقعية وظاهر ان الفقه لا يحصل له في معظم المسائل الا الظن بالحكم الواقعي
 فكيف يطلق لفظ العلم وهذا الاشكال ظاهر الورد على ما هو الصواب من القول بالخطئة واما على القول بالتصويب فان كان المقام
 به فاطمين بمدحهم فلا يورد عليه علمهم والا يتجه له علمهم ايضا وقد جيب عنه بوجهين احدهما بان كتاب لنا وفيه لفظ العلم فحوا
 ناز على الظن واخرى على الاعتراف من اليقين اعني الطرف لواجب وكلاهما مردود اما اولها فبان اطلاق العلم على كل من المعنيين بمجاز ولا يرد

العلم بالشرع المقيد

عليه ونحوه الشهرة كما ان لا يصح لها ولا يصح ان يرتكب شيئا في الحدود وامانا ثانيا فان بعض الادلة ونما لا يعبد الظن بالواقع انما كالمسا
البرائة والاستصحاب المعقول في نفس التكليف او اثباته مع ان الاحكام المثبتة بها من الفقه قطعاً وامانا ثالثاً فان الظن والاستصحاب الراجح كقول
ما لا يتعلق بما هو الحكم الواقع لظن الخطاء الى غير العلم ما هو كانه في نظر المعتدل لزم التصرف في الحكم انما هو كاشيما من عن التصرف في العلم
واما ايقاف لانه قد يحصل الظن بالاحكام لو ظن بصدق الرسول مع انه لا يثبت فيها كاشيما من عن التصرف في العلم انما هو كاشيما من عن التصرف في العلم
الفقه في نفسه قد يثبت في القطع بالحكم فيلزم على الاول ان يكون خارجا من الفقه والزمان كما وضع من البعض مما لا يثبت فيه وقد يجازي
المراد العلم بوجوب العمل والعلم بمدلول الدليل ليس بشي لا ثمة ان يدل ان الحكم بالبحر في العلم به او مدلول الدليل رجوع الى المعنى الا ان
يقضي بالحكم الظاهر في الاندلا وجهه لذكرها في مقابله وان يدل ان ذلك مدلول لفظ العلم كما صح به الفاضل المعاصر وهو
من كلام غير فلا يدل ان يكون المراد لفظ العلم مستعمل في المقتد في المجموع لعدم الخلاف في صحة علمه ان هذا التاويل من مائة من المقتد
في لفظ العلم في متعلق الظن لا يقع عن التصرف في الاحكام المتعلق عن هذا التعسف فيكون تكلفا مستند كما تم العلامة على هذا التقدير
علامة الاطلاق والتعبد كما هو الظاهر لا خلافه للمشاهدة كما ذكره المعاصر الذي كورحت ذكر ان العلم مع استغراق للظن بمشاهدة وجوب العمل به
كما ترى ان من نفس العلم باحد هذين التفسيرين اراد به ما يقابل للظن بالظن مع ان وجوب العمل بالحكم المظنون او كونه مدلول الدليل معلوم
لامظنون فلا يثبت في ارادة الظن بالعلم في الثاني بالضرورة في الاحكام محلها على الاغم من الواضحة والظاهرة اعني الاحكام الفعلية
ولان في الفقه عالم بها لهذا الاعتبار ينبغي ان ينزل عليه ما اجاب به العلامة من ان طبيعة الطريق لا تثبت عليه الحكم فلا بد من عكسه
ما قبل من انه يثبت على التصويب لان ذلك مما يتجوز اذا اراد بها الاحكام الواضحة لا مطلق الاحكام وتوضيح ذلك انه قد يفرغ عند
ان الله تعالى في كل واقعة حكما معينا ولا عرض المانع وهو جعل المكلف ان كان عليه ان يفعل على حسيه وهذا هو المعبر عنه بالحكم الواقعي
ثم الجهد انما يجب عليه ان يصرف عن طلبه ويبدل بجهوده في ادراكه وبعد السعي والكد ان اصابه وان لم يصبه قال تعالى ان الله
دليله وبلغ اليه نظره هو حكم الله في حقه بمعنى انه الذي يجب عليه ان يعمل به وينبغي على حسيه فينتظم عنده في كل حكم مقدمتان
صفتها وجدانية وهي هذا ما اتى اليه نظري وكبريها اتفاقية وهي كمالها التي اليه نظري فهو حكم الله في حقه فينتج ان هذا حكم الله
في حقه وحيث كانت المقدمات فطعنتان كانت النتيجة انما فطعية تكون الفقه قاطعا بالاحكام جازما بها وقد ورد على هذا
الجواب ان علم الفقه على هذا التقدير يكون ما خوذ من دليل اجمالي لان الادلة التفصيلية كما تبينته الحد وجبته بوجهين
الاول ان الظرف متعلق بمقتضى الصفه للاحكام وبعتبر الحثية لخرج على رتبة وعلم الملائكة والنبى والائمة وعلم المقلد والضرورتا
وقد مر بما فيه الثاني ان المحفوظ في قوله هذا ما اتى اليه نظري هو ان ذلك ادلة التفصيلية فتكون هي ما خوذت منه فيصداق علمه
خاصة بها وفيه نظر لان الادلة التفصيلية انما تلاحظ فيها على وجه التصور لا التصديق وقد تقرر في محله ان التصديق لا يكون
خاصا من التصور بل من التصديق ويمكن الجواب ان المراد يكون خاصا لاعتبارها بحجتها كونها معبرة في حصوله وان لو تكن كاسبته
منه تعسف اقوى الاول في حق ان يغير ذلك الدليل الاجمالي ويجعل له دليلا على فطعية الادلة عنده وذلك ان بقى الفقه فاطع
بالاحكام عن دلتها المعهودة للاجماع على حجة تلك الادلة في حقه فينتظم عنده في كل دليل مقدمتان من غيري وصدانته
هذا الدليل مما اتى نظري الى كون حجة وكبرى اتفاقية وهي كما يكون كل فهو حجة في حقه فينتج ان الدليل المذكور حجة في حقه فينتظم
له في الاحكام ادلة متعددة كقوله حكم كذا تمام دل عليه ذلك الكتاب كذا دل عليه ظاهر الكتاب فهو ثابت وكذا دل عليه الخبر الصحيح
وكذا دل عليه الخبر الصحيح فهو ثابت وعلى هذا القياس فينتدفع الاشكال لان علمه ما خوذ من الادلة التفصيلية وان رجع اليها
حجتها او حجة بعضها الى دليل اجمالي فيصدق عليه التحديد بهذا الاعتبار لكن يتجوز الاشكال في دخول علم المقلد في هذا الباب
يمكن ان يجاب ان اولي المقوله ادلة تفصيلية وبقر الدليل الاجمالي على وجهه يكون دليلا على حجةها ووجهه التفصيلية اما بان
مثل ذلك لا يثبت ادلة تفصيلية عرفا لان مرجعها الى دليل اجمالي وان اختلفت به مضائق طرق الصغرى وباعتبار العهد الادلة
كامر اوبان تعتبر بعد الادلة بحسب النوع ويجعل بعد التفصيلية للتوضيح او بحال المجموع على ذلك لظهوره في فسخ علم المقلد
اذا دلته نوع واحد وهو فتوى المفتي وان تعددت او تعدد ولكن لا يثبت في حقه طر الحد الا على تقدير المنع من التجري مطاعها
واعلم ان ماسر غاية توجب المقام وهو عندى بعد غير مخرج لظن الحد لان العلم المذكور قد يحصل لمن ليس له اهلية الفتوى نظر الى
زعمه ذلك بنفسه كما مره في بعض ابيان ما تناه فان الناس حاله عليه وقطعه بان له اهلية الفتوى بوجوب قطعه بالاحكام
وتعدده فيها لا مشاع التكليف بما فوق العلم الا ان المطلعين على حاله من اهل الصناعة لا يبعدونه فقهيا فاطعاً الامر ان
الجاهل بعلم النحو الخاطي في معظم مسائله مثلاً لا يبعد نحو باعند اهل صناعة النحو وان زعم انه عالم بها منقن لمبائتها ولا
مدح لهذا الاشكال الا بان يحال العلم على مطلق العلم المعتمد في اطلاق اسم العلم عرفاً فيخرج مثله ذلك لعدم صدق الاسم عليه لا يحلو

من تعسف وإنما اعتبرنا الإطلاق في العلم لئلا يلزم استلزامه كذا في سائر معاني العلم ويندفع بالتو
المدكور ويندفع به انهم بعض الاشكال لا السابقة واللاحقة ان المبدأ بالاحكام اما كالمبدأ في العلم او كالمبدأ في الوجود
الحسن او العبد الذي هو دون الخارج لاجل عدم احتمال ان ليس هناك قدر معين معهود مع مشترك لا خيرة الاشكال اما الاشم من لكل واحد من كماله
الحج على الجنس فمشارك لا خيرة الاشكال ان كان الاول لم ينعكس كخروج علم اكثر الفقه من كماله من ان السواط المين بجمع الاحكام فان الفروع
لا تفق على حد وان كان الثاني لم يطر لدخول علم المقلد به اذا تمكن من معرفة بعض الاحكام عن الادلة وقد اجمعنا فارة باننا نحن البعض يطر
الحج على القول بخير لا خيرة فافظ لان العلم المذكور داخل في ما على القول بعد فلا ننفي العلم ببعض حقيقته فان من بعض هذا النقل
لا ينفي عن من نفي الكمال وهذا انما سبقهم اذا علم العلم على اليقين كما هو الظاهر على القول بعد الفيزي لا قطع بان مؤدب طنه حكم الله في حقه
فلا ينظم عند مناس وجب عليه بالحق والاعتماد على الظن او على الاعتماد على الحج فلا يتجمل بالحيوب المذكور لتحقيق العلم بهذا المعنى
عند قطعنا وانكار بعضهم له نظر الى ان الخيرة حيث لم يحط بالكل يجوز تجوزنا مساو بان يوجد لسا بقية خلاف ما يقضيه الدليل الذي
عثر عليه فكما ان بنية وبتنا فصيل الكلام فيه في محلة انشاء الله ثم قول لا ريب ان المقلد قد ورد في اجتهاده الى القطع بالحكم ولا
يفتحن ان يربنا بجهته وان لم نقل بخير طنه فافظ على العمل المذكور ان يكون علمه فقهنا فافظا والقرآن صدفه عليه هنا وفيما سبق مطلقا
او اذا كانت ثلثة في حافظة على اقل الجمع كما اشار اليه بعضهم تعسف ظاهر لاسما اذا كان قوله بالخيرة فيمن يتبعنا على التلبيد واخرى باننا نحن
الكل وينعكس الحد لان المبدأ بالعلم الملكة والتمهيد والقيمة له ملكة العلم بجمع المسائل ان لم يكن غامضا بالفضل وامانة في الفقه في بعض
الاحكام فانما هو تردد في مقام الاجتهاد لا القنوى الحكم نعم يلزم على هذا التقدير خروج علم الخيرة على القول بخير في فتلزم بان الخيرة
على من حيث نفي منته او نقول بان علمه لا يمتنع في المرتبة فيها وان قلنا بوجود فعلية لا يبق اذا قلنا بالاطاعة بجمع المسائل بعد تحصيل
ملكها بغير لان الملكة هي القوة القرينية من الفعل فاذا امتنع الفعل امتنع القوة القرينية منه لا نأفوق المبدأ بملكه الكمال القوة القرينية
صاحبها على تحصيل كل حكم يرد عليه او تحصيل الجميع ولو لم يكن على وجه الجمع في الكلام في صحة تفسير العلم بالملكة فنقول قد نلوا منهم
في هذا الفن وغيره تفسير اسامي العلوم بالملكات والذي يظهر لنا بالنتيجة في موارد اشغالهم ان تلك الاشكال ليست اسما بازا ملكة العلوم
فقط كما هو الظاهر من كلامهم بل يعتبر مع ذلك اطلاع صاحبها على كبر ومسا ئله الا ترى ان الجاهل بمسائل المنطق مثلا لما يحصل له بمزاولة
بعض العلوم النظرية قريبة يمكن بها من تحصيل جميع مسائله باذنه لاجل ان الكمال له فقه فيه مع انه لا يمتنع بذلك كمنطقا فافظا وكل
لا ينفصل المنطق على القائل بكثر من مسائل المنطق انما ينظر عن تحصيل البوابة فاذا تحقق اعتبارا لا موزن في التمهيد من الملكة والاطلاع
على كثير من المسائل بحيث يتبادر اعرافا فلان نقول اسما العلوم موضوعا بازا الملكة الخاصة للعالم بكثر من مسائل العلم او علم حقا
الملكة بذلك المسائل او علمها معا والوجه التام محتمل لكن فرض حصول الملكة في المقام بدون العلم بكثر من المسائل لا يخاف من بعد الاقال
لا سبيل الى التلخيص لوجه لا تها رد الى الجحالة ان الاحكام كثر من مسائل العلم وان كان المعبر فيه العلم الفعلي لم يقصد على الغافل والتسامي
تخوها ان السواط المين بها بالفعل نعم لهم استعداد بحيث لو تدبخوا وتاملوا علما وان كان المبدأ التمهيد والاستعداد يرجع الى المعنى الاول لا
نقول انما الجحالة في معنى رغبة بالحق الى العرف واما المبدأ من الاحتمالين فهو الاحتمال الاول ولا ينافيه الفضلة لقيام التصديق بالتفسير
حصولها في الكلام الذي وردناه سبق على نفسه الملكة بالتمهيد والاستعداد والقوة القرينية كما فرض عليه بعضهم فلما اذا صيرت بالقوة
الناتجة عن الممارسة العلم الذي حصل فيه كما هو الظاهر فلا حاجة الى التمهيد كوراد لا ينفصل الملكة بهذا المعنى عن العلم بكثر من المسائل
عادة لكن يبقى الكلام في العكس على المقام اشكال اخر وهو ان قوة التقى ثلثة فقلبت فان كبرها نسبة التقابل على التحقيق في محله فافظ
بعض الاحكام بالفعل بوجوب وال التوقعه بالنسبة اليها مادام ظالماتها وان عقلها فافظا فافظا قدح ان له ملكة الجميع بل البعض خاصة
ويمكن دفعه بان المبدأ بملك العلم بكثر من المسائل او بملكه تحصيله ولو على قدر زواله بالنسبة اليه او بملك العلم على الاعتم
الاول والبالقوة والادراك بالفعل فيستقيم عكس الحد حصول الحد الاخرين في الفقه بالنسبة الى الجميع لكنه يحتاج عن معرفتهم فيمكن الفتح
الحج باعتبار عدم القرينية عليه او بخلق القوة المقسمة بها الملكة على ما يتناول قوة التذكر ايضا ويختص بها ويندفع الاشكال لان الفقه
حائث كره لبعض الاحكام له قوة التذكر ولو بحدس فما ان اخبر لكن يلزم ان لا يكون فقهيا باعينا فان كره لها كما يلزم ان لا يكون
فقهيا على الاول باعينا خصوصا احد الاخرين ولا غرض في التزام ذلك ذاتين بل الخالصة الجزئية من الماد بين فليفتن عن الجزئية الصورية فنقول
او لا ندركوا ان اضافة اسم المعنى الى الخصائص المضاف اليه باعينا الصفة التوقيد عليها وارادوا بانهم المعنى المصطلح
عليه عند الحاجة اعني ما دل على معنى فافظ فافظ فان هذا هو المفهوم من اطلاقه مثل المقام فافظا ولا المصداق وزعم المحققين
ان المبدأ ما دل على شيء باعينا معني خاصا له المشق ومما معنا ورد على تفسيره بالمعنى الاول بانه متناول للمصداق لا يدل
اضافته على الاختصاص باعينا المعنى الذي على المضاف بل باعينا معنى اخر فان اضافة الدلالة الى الثوب لا يبعد الاختصاص باعينا

لذلك بل باعتبار التعلق وهو خارج عن مدلوله بخلاف ضافة الكتاب إلى الفاضل فانها بقيد الاختصاص باعتبارها الكتابية وهو مما دل عليه
المضاف وفيه نظر لا تارة ان اعتبار الاختصاص من حيث الوجود كما هو الظاهر من خلاف الاختصاص صرح دخول المضاف في الحكم المذكور ولا خلاف في اعتبارها
التعلق والاولى يستقيم اعتبار الاختصاص في المشتقات ايضا اذ لا معنى للاختصاص الكتابية بغير مدلولها فلو تخذ باعتبار الوجود وانما اعتبر في
الاختصاص بتبنيها على ان الاختصاص المشتق من هذه الاضافة ليس الا بحسب الصفة الماخوذة في المضاف فان قولنا هذا مكتوب يدل على اختصاص
به من حيث المكتوبية دون الملوحة والمنظورية ونحوها وخصوا هذا الحكم باسم المعنى لما ذكرنا من ان ضافة اسم العن تدل على اختصاص
المضاف بالمضاف اليه مطلقا اي لا باعتبار صفة داخلية في المضاف ان كان الاختصاص شائرا ان يكون باعتبار بعض صفاته كما في قولنا هذا
فانه بقيد اختصاص الدار بغير الملكية والاشكال فان لصفته خارجا عن مفهوم الدار ثم هل تستند الدلالة الى ظهور
الاضافة عند الاطلاق وجهان ظاهر هما الثاني والذي يظهر من كلامنا هو الاول انه عرف هذا فاعلم ان الاصول هنا اقام الاصل بمعنى
المبنى عليه الشيء كما في معنى اللغوي وبمعنى الدليل كما في معنى الاصطلاح وعلى المتقدمين من انما المتكلم فبقيد ضافة المضاف
اختصاصها به من حيث كونها دليلا او من حيث اعتبارها في معنى اصول الفقه الادلة المختصة بالفقه او الاصول التي يبنى عليها الفقه
فقط وهذا الاعتبار يخرج مثل النحو والصرف والمنطق مما يبنى عليه الفقه ويعتد من ادلة اختصاصها به ذلك كذا في الواجب
نظرا لان كثير من مسائل هذا العلم مما يستند اليه في علم اصول الدين والاخلاق بل قد يستند اليه به فكيف يتم دعوى الاختصاص بغير
الا ان يبق لما كان علم الفقه من يدخله في هذا العلم بل هو الغرض الذي على تدوينه ترك ذلك منزلة الاختصاص شائرا وعينه
بالاضافة الظاهرة في الاختصاص توسعا وربما يخرج ما عدا هذا العلم عن الحكم على ان الماديا يستند اليه الفقه استنادا اخر لبيان
المبادر فيخصر بمسائل الفقه وفيه تحكم وذلك ان تفسير الاصول بمقتضى القواعد وان لم اصف على من يذكره فان مسائل هذا الفن تعد
للفقه ثم الكلام في الاضافة والاختصاص ما مر وعندى ان حملها على ما اوفق بالمقام تسلسلا من غير ان كثيرا من الاشكال الانية وكما انهم
تركوا نظرا الى ظهور الاضافة في البنية فبدل على خلاف المقتضى على المقام اشكال الانية بغير التمسك عليها الاول ان الاصول
ان فسرها بالادلة لم يتناول جميع مسائل الفقه كما بحث الاجتهاد وان فسرها بالمبنى عليها دخل فيها علم الرجال لا يقتضي الفقه عليها
الثاني ان اصول الفقه بالمعنى الاضائي يتناول موضوع هذا الفن اعني الادلة الاربعه بكونها من التفسير لا بدتها الفقه عليها وكونها
ادلة له وقد تقرر في محله ان موضوع كل علم خارج عنه لا يبق قيدا لاجمال المحوط في الاصول فيخرج عنها مثل الادلة لكونها تفصيلية
لانا نقول هذا حمل لا شاهد عليه من اللفظ فلا يلتزم اليه وما استند اليه بعضهم من ان التفصيل مأخوذ في هذا المضاف اليه ليس
مستندا للتفصيل الا الادلة الاجمالية فمدنوع بان تفصيل الفقه كما تستند الى الادلة الاجمالية كذلك تستند الى الادلة التفصيلية
بل يفرق ويجرد احد الثلثة في حده مما لا يصلح منزلة على اداة الاول مما اضيف اليه مع ان من الادلة الاربعه ما هي اداة الاجمالية
فما لم يدخلها فيه على التاويل المذكور الثالث ان معنى الاضائية لا ينطبق على معنى العلم لان الاول على ما مر ضمن المسائل والثاني على ما
سبق له هو العلم بها والعلم بالشيء بعينه والشيء ولو بحسب اعتبارها وقد اوجب عنه بغيره صفات في الاول اي علم اصول الفقه وفيه
تقسف لاذ المقتضى مطابقة معنى هذا الاسم باعتبار اعتبارها للاضافة لمقتضى اعتبارها العلمية واعتبارها التقديري بخلاف ذلك لوجه ان يجب
بان هذا الاسم كاسمى بها العلوم موضوع تارة بازاء نفس المسائل واخرى بازاء العلم بها على ما مرشدا اليه تنبع مواد استعما
فمعناه الاضائية منطبق على معنى العلم بالاعتبار الاول ولا حاجة الى التقيد بالمذكور وهذا المختص لقوله في معنى الاضائية ولما معنا
العلمي هو المراد به هنا فالظاهر ان الحق للمضاف مقيدا بما اضيف اليه كما نقول به في بعض اللفاظ المضافة كماء الغنيمة والتران مع
احتمال ان يكون لاحقا للمجموع المركب كما هو الظاهر من واليه ينظر وصفنا له بالافرد في مبدأ التعريف وكيف كان فقد ذكرنا له تعريفها
عند بدء اظهرها ان العلم بالقواعد المهمة لاستنباط الاحكام الشرعية الفرجية عن دلالتها التفصيلية فالعلم جنس او بمنزلة على ما مر
والمراد به اما الملكية او الادراك والتدقيق بالقبول بحال القواعد على القواعد الظاهرية والاعم منه ومن الظن اعني مطلق الاعتقاد
بجملتها على الواقعية والكل محتمل ويعبر وجهها بالمطابقة الى ما مر المراد بالقواعد الضايا الكلية فيخرج بالتفصيل بها العلم بغيرها
من الضايا الشخصية وغير الضايا من التصورات مطلقا وفسرها بعضهم بالامور الكلية فتشتمل الضايا وغيرها وهو بعيد
لعدم مساعاة الاستعمال عليه وانما فسر العلم بغير الملكية ينبغي ان يحل الكلام فيها على الاشعار العرفية لئلا يرد النقص بالوجه الاصول
بعض المسائل لتاددة منها ويخرج بهذا القيد العلم بالخير بانه يقولنا المهمة الى الفرعية العلم بالقواعد المهمة لغير الاستنباط
كالكلام او لاستنباط احكام كباختصاصات من علم المنطق وانها مهمة لاستنباط التصورات النظرية من التصورات
الفرعية ولو فسر القواعد بالامور الكلية خرج معها الحدود وادخل في الاحكام الغير الشرعية كجانب العلوم الواضعية المهمة لاستنباط
الاحكام الشرعية او الشرعية الفرعية كجانب قواعد الكلام المقررة لاستنباط بعض مباحث الاصول كجانب اظهرها المخرج على يد الكاتب

وفي الكذب فانهما صمدان العلم صمد الرسول وامتناع الخلف في مواعيدهم وقولنا غير ذلك انما هو منسوبة منسوبة او زعم بغيره ان لا
 حاجة اليه بعد ان خصنا طرقة الاستنباط فيها وجب ان الاحكام الشرعية قد تستنبط من الادلة الاجمالية كما في حق المقلد فلو تولا فليد له في حق
 من حيث المقلد وقد صرحوا بوجه منه وانما عائد كرسطارد وبوجه من معنى الاضمار اللهم الا ان يمنع صافق الاستنباط عليه ثم
 على طرقات الاشكال الاول ان لا يتبين اول الحق والصرف عنهما مما يستنبط منه الاحكام وجوابه ان الامر للاختصاص فيخرج ذلك العلوم لانها
 ليست بمقدمة لخصوص ذلك نعم نتيجة الاشكال على حد من قال ان العلم بالفواعل التي يستنبط منها الاحكام الشرعية العرفية والاخذ بعينها ان
 الوصف بغير الاختصاص مما لا يصح في الكلام في الاختصاص ما سألنا ان جميع الفواعل الفقهية داخل في الحد الذي يستنبط منها الاحكام
 فزعم كثرة لا يبق مفاد الحدان مجموع تلك الاحكام مستنبطة عن مجموع تلك الفواعل فلا تدخل الفواعل الفقهية في تلك الفواعل المهمة
 والى ان كان المستنبط بغير تلك الاحكام لا نقول غيبة في الباب ان يكون تلك الفواعل داخل في الجميع ولا بأس به مع اختلاف الاعيان
 وهذا الاشكال اظهر اورد على التعريف الثاني ويحتاج في توجيهه على التعريف الاول الى نوع تقسيف والجواب ان تلك الفواعل ليست
 في الفقه الاستنباط بل العرف من بيناها فبها تعرفها لانفسها واستنباط الفروع منها مما لا ينافيه الثالث ان الخصاصة علم علم وعلم
 الملازمة والاشكال والاشكال في العلم صمد مع ان شيا منها لا يستنبط في العرف بل لا بد من عدم صمد وصف الاصول هناك وعلم بغيره
 بالانضمام العلم على الملازمة لثباته عن الممارسة مع انه على تقدير حمله على الادراك فانه العلم الحق فلا يتوجه النقص الاول لو لم يستنبط
 استنباط العلم بها انما يقع في بعض موارد القول في موضوع كل علم ما لم يتجرب فيه عن عوارضه الذاتية والملازمة بالعرض الذي
 ما تعرض الشيء لذاته او لا بواسطة في العرف هو الحاجة الى واسطة في الشوق لولي مبادئ علم او لا اما الاول فكالاحوال الاعرابية الطارئة
 على الكليات والكليات بواسطة الوضع وهو امر مباح في اللغة وان كان له نوع تعلق به اهم بحسب الوجود لتحقيقه في النقوش وغيرها ايضا
 وكما لاحكام الشرعية العارية على افعال المكلفين باعتبارها وعلى الادلة باعتبارها بواسطة جعل الشارع وخطاير وقوانينها في تلك
 والادلة وان كان له نوع تعلق بها ولم من كل منهما لتحقيقه في الاخرى ولما التاك فكلما جاءه اللاحقة لتسكن الجحوش عنه في فن
 المعقول فانه تصف بها من حيث الذات على ما هو التحقيق وكما للاحوال الطارئة على الاشكال كمعادلة زوايا المثلث فثابتين
 الجحوش عنها في علم الهندسة فان حقوق تلك الاحوال موضوعاتها مستندة الى ذاتها وكل الاحوال اللاحقة للعدد الجحوش عنها في
 علم الحساب واما ما تعرض للشيء بواسطة في العرف مطلقا وبغيره بالعرض الغريب كالسرعة والشد في الاختصاص للجسم بواسطة الجو
 والبيئة فلا يبحث عنه علم يكون موضوع ذلك الشيء بل في علم يكون موضوع ذلك العرض لان تلك الصفات في الحقيقة انما تكون
 لاحقة له وان لم يتحقق غيره بواسطة نعم قد يكون موضوع العلم عبارة عن عدة امور تزل منزلة امر واحد ما بينهما من الارتياب والاشكال
 من حيث الغاية كموضوع هذا العلم في وجهه فيبحث عن كل بحسب ما تعرض له بدون واسطة في العرف وان عرض للاحوال بواسطة
 او لم تعرض له اصلا ان لم يتبين عنه فيه بهذا الاعتبار هذا ما يساعده عليه النظر الصحيح والمشهور ان المراد بالعرض الذي لا يتبين
 يبحث عنه في العلم هو ما تعرض للشيء لذاته او لا شريفا وبان ما تعرض للشيء بواسطة امر مباح كالحركة الفارضة للما بواسطة الشا
 واعلم ان الحركة لا ارادة الفارضة لانها باعتبار اجزائه الاعم وهو الحيوان والحق كالتجرب للحيوان بواسطة كونه ناطقا فهو
 من الاعراض الغريبة التي لا يبحث عنها في العلم اقول ان رادوا بقولهم العرض الذي ما تعرض للشيء لذاته او لا شريفا وبيان يكون
 الفارض عارضا لتغير الذات ولا شريفا وبها اي بلا واسطة غير الذات وغير المبدأ وهذا مع عدم مساعده كلامهم عليه كما يظهر
 من عدمه لما لا يبحث عنه في العلم وامثلة لم يفسد ودعا عرف من ان مباحث العلم لا تكون الا من القسم الاول اعني العوارض اللاحقة
 لذات الموضوع دون ما تعرض له بواسطة امر ولو متسا فانه ليس في الحقيقة من عوارض الموضوع بل من عوارض ما يسا به في تلك
 ان يبحث عنه في علم يكون موضوعه تلك الاشياء وان رادوا ان يكون العرض معاولا لذات الاشياء كما في وجه اللاحقة
 للارتقاء المستند الى قوة الضمان المستند الى قوة التجيب المتسا به للذات فيقوفا سدا ما ولا فلا يبقا هو بوجوب يكون كل
 مبحث من مباحث العلم متسا ولا لجميع حيزيات موضوعه لا يمنع تخلفا لمعقول عن العلم وهذا مما لا يكاد ينطبق على شيء من العلوم
 ولما ثانيا فلان العوارض المحولة في كثير من العلوم انما هي لخصوصها بواسطة امور مبنية كعلم اللغة والنحو والصرف وتوابعها
 وعلم الفقه والاصول والطب الاخرى ان اختصاص كل لغة بالذات لا على معنى اختصاص كل فرع بنوع من الاعراب واختصاص كل
 صيغة بمادة انما بلحج الا لفاظ بواسطة وضع الواضع وتخصيصه وهو امر مباح في طوار كذا انما تعرض الاحكام لفضل المكلف وبعض
 الجنية للكمالات المستندة الى واسطة حكم الشارع ووصفه وهو امر مباح في لهما واما ما سبق الى بعض الاقسام من ان لو حق الشوق لا تستند
 الى ثانيا بانه وتقسيف في عرض الحرق على الماء بواسطة النار بانها غير مستندة الى نفس النار بل الى ما يسا بها وهو من عوارضها فليس
 مما يقع في البحث عدم الفرق بين المقصود والشرط هذا فان قلت ليس موضوع النحو نطاق الكلمة والكلام بل هي من حيث الاعراب البنا

فانه
 رادوا
 رادوا

وكذلك ليس موضوع الفقه مطابقا لافعال المكلفين بل هي من حيث لا تشاء والنجية فلا لاحكام لاحقة لها بهذا الاعتبار بالذات على ما
الكلام في موضوع سائر العلوم فلذلك ان موضوع نفس الحقيقة فخطا والمكسب فكل او بشرط الحقيقة فلا يلزم منه ان يكون الموضوع
مستندا الى المشروط مع انشا الفاعل في تقييده بها واقاما الشئ من ان يما في العلوم يما في الموضوعات وتما في الموضوعات يما في الحقيقة
فما لم ينفله على وجهه لان موضوع احد العلمين ان يميز بنفسه عن موضوع الاخر فالما يميز العلمين حاصل بنفس الموضوع ولا حاجة
اعتبار الحقيقة وان شئت على ما لا يوجب تمايزا لا ترى ان اللفظ العربي الذي هو موضوع لعلوم العربية اذا اخذ من حيث الاعراب والبناء
كما هو المعروف في الكتب النحوية لم يوجب خصا صا بعلم النحو لانه حال تقييده بهذا الاعتبار بعرضه ايضا احوال الابنية ويحفظ حكم القضا
والبلغة وغيرها الظاهر ان لا منافاة بينهما فيصح ان يقع مفيد لهذه الحقيقة موضوعا لتلك العلوم وكذا اذا اعتبر مبدئيا بالحديث وان
اعتبر الحقيقة بعلمها لم يسم للعلمي كما لا يخفى والتحقيق في المقام ان يبق تمايز العلوم اما تمايز الموضوعات كما يبق علم النحو عن علم المنطق وتمايزها
عن علم الفقه او تمايز جدييات البحث كما يبق علم النحو عن علم الصرف وتمايزها عن علم المعاني فان هذه العلوم وان شئت في كونها باخه عن جمل
اللفظ العربي الا ان البحث في الاول من حيث الاعراب والبناء في الثاني من حيث الابنية وفي الثالث من حيث القضا والبلغة فمما وان صوابه
اعتبار الحقيقة للتمايز من العلوم لكونها اخطا في اخذ ما في الموضوع والقضايا اخذها من البحث وهي عند التحقيق عنوان جمل المسائل
التي تفرق في العلم ولذلك انفس في كل ما هم يبحث في ما ذكرناه اذا قرأ هذا فقول لما كان البحث في هذا العلم عن الادلة الاربعية على الكفا
والسنة والايحاء ودليل العقل وعن الاجتهاد وعن القواعد والتراجع من حيث سنننا الاحكام الشرعية منها نظر بعضهم الى ذلك فجعلوا
هذه الامور الثلاثة وبعضهم ادرج الثالث في الاول نظر الى ان البحث عن القواعد والتراجع في الحقيقة في البحث عن لالة الادلة و
تعيين ما هو الحق منها عند التعارض وذهب بعض المحققين الى ان موضوع الادلة الاربعية وان سائر المباحث اجتهادية في احوالها وقد
لان البحث عن الادلة اما من حيث دلالتها في نفسها وهو الاول او من حيث دلالتها باعتبار التعارض وهو الثالث او من حيث استنباط
وهو الامر الثالث وهذا اوله باللفظ الا ان رجع مباحث الاجتهاد الى بيت احوال الادلة لا ينج من تعسف واما التقليد فمباحثه خارجة
عن مباحث الفن وان لزم مواد كرها اسطراد كما مر ولو جعلنا ذلك مباحثه بالاصالة لم يكن ادرجها في الاجتهاد على المعنى في ذلك فثبت
الفن باخه عن احوال غير الادلة كمنها في الامور التي هي الخاصة والمطلقة والمقتد والمباحث التي يبحث فيها عن حجة الكتاب خبر الواحد
كالمباحث التي يبحث فيها عن عدم حجة القياس الاستحسان اما القسم الاول فلان مباحثها عامة كقوله مباحث النحو والفقه واللغة
ولا اختصاص لها بالادلة ولما القسم الثاني فلان البحث فيها ليس عن الادلة اذ كونها ادلة انما تفرق بتلك المباحث اما القسم الثالث
فلان البحث فيها ليس عن الدليل بل عما ليس به دليل فاما المباحث الاول فاما يبحث عنها ما عينا او وقوعها في الكتاب لتستفيد
التحقيق ليس موضوع مباحثهم مطلق فذلك الامور بل مقتد منها ما لوقوع في الكتاب السنة ولا يتقدم في ذلك بيانهم لوضع لغو
والفرق في المقصود بتمايز ذلك لا لفظا بل في وجهه كان لا يبق يجوز ان يكون بحثهم في الفن عن هذه الامور عن مطلقها ولا يلزم
الاشكال لان مطلقها جزء من الكتاب السنة كما ان مقتد منها جزء منها اولان المطلق جزء من مقتد والمقتد جزء من الموضوع فذلك المطلق
ايضا جزء منه لان جزء الجزء وقد علم ان موضوع مسائل الفن قد يكون بعض اجزاء الموضوع لا فاقول انما يبحث في العلم عن اجزاء الموضوع
وجو شانه من حيث كونها اجزاء او جليات له ليقع رجوع تلك المباحث الى البحث عن الموضوع ومن هنا يثبت ان بحث علم الحكماء مثلا
عن وضع الامر والنهي عما يبحث علم الاصول عنه من حيث تمايز الموضوع عن لان علم المباحث يبحثون عن الامر والنهي المطلقين والاصول يبحثون
عنها من حيث كونها مفيدة وان اعملوا التصريح بالحقيقة بتغييرا على الظهور وعلى هذا القياس بحثهم عن ادوات العمل والمفاهيم وما اشبه
ذلك في المطلق الماخوذ بوصف مطلقا فغير مقتد الماخوذ بوصف تقييده وان كان هناك تمايزا باعتبارها تمايز حقيقة البحث يقتضيه
اعتبار الحقيقة المذكورة فيها يرجع الموضوع في تلك المباحث الى ما ذكرناه فكون الامور المذكورة جزء من الكتاب السنة مما يصح اذا
جعل الكتاب عبارة عن مجموع الالفاظ الدلول عليها بما بين الدففين والسنة عبارة عن مجموع الاخبار المنقولة واما اذ جعل الكتاب
عبارة عن القول المنزلة للاجتهاد والسنة عبارة عن قول المصنف او ما قام مقامه كانت تلك الامور جزئيات له فقط واما ما ذكره من ان
المطلق جزء من مقتد فليس كذلك بل التحقيق انفسه وان غابره في وصف اعتبار الحقيقة معه وعدمه نعم لو اعتبر مقتد جزء من مقتد
كان جزء منه كانه هذا واما ما بحثهم عن حجة الكتاب خبر الواحد فهو بحث عن الادلة لان المراد بها ذات الادلة لا هي مع وصف كونها
ادلة فكونها ادلة من احوالها اللاحقة لما يفتقران بحث عنها اليه واما ما بحثهم عن عدم حجة القياس الاستحسان وسخوها فبحثهم ان يثبت
بانها اسطراد في شقها للمباحث وبق المصنف من يفي كونها ادلة بيت الخصا الادلة في البولي فيرجع الى البحث عن احوالها وان المراد بالادلة
ما يكون دليلا ولو عند البعض وما يثبت عند علم الاسلام ولو بحثهم ان يكون دليلا فمدخل فيها وفيه تعسف فان قبل المسائل
التي ذكر في الادلة العقلية هي بنفسها ادلة عقلية فليزمن ان يكون الموضوع من المسائل فلنا الدليل العقلية عبارة عن المفردات العقلية

كالأصناف وأصل البراءة والمناسبات عبارة عن ثبات حجبها ووجوب فعلها فلا يخفى في القول في المبادئ اللغوية بنفسها لفظ الموضوع
 ان يتعدى الاعيان ولا وعلى التقديرين اما ان يتعدى المعنى الموضوع له او لا فان اتحاد اللفظ وتعدد المعنى فان تعدد الوضع فتشترط ان
 كانت لا وضاع ابتدائية بان لم يلاحظ في بعضها مناسبتها للآخر ولا عدها ولا فان لفظ في الثاني مناسبتها للاول فتشترط ان
 يتعدى الثاني مسبوقة بالتحيز ان لم يكن النقل من المطلق الى المعنى ومن العام الى الخاص ولا من مجرد قد يترك اللفظ الاخير في حد
 المشترط فيقول المثل وقد يقصر فيه على مجرد تعدد الوضع فتبين ان اللفظ في هذا الاصل الى الاعيان الا ان المعروف هو الاول
 وان لم يتعدد الوضع في موضع عام والموضوع له خاص وان تعدد اللفظ واتحاد المعنى وكانت الدلالة من جهة واحدة فاللفظ
 مترادف وان تعدد افتبائية وقد يجمع بعض هذه الالفاظ مع البعض ويترك بالحيثية ثم اللفظ ان لم يقبل نفس تصور معنى الشكر في
 والاكتفاء وان ثبات في الافراد والاشكال الواح والاشكال بغير تارة باللفظ اس الى صدق المعنى وتحقيقه واخرى بالاشكال
 الدلالة وضد اللفظ وموضع التشكيك الاول الى الاختلاف في الشدة والضعف ويقابلها الواح والاعيان الا ان لا يشك في الثاني فان
 الى الاختلاف السابق لكنه لا يطرق في موارد فانه لا ينصرف الى السواد والابيض من المبدأ فانه لا يخرج الى غير ذلك الاختلاف في الاستمرار
 والاكملية والافقية بالارادة ولو كسب مقام الخطاب بقبوله الواح والاعيان الثاني فان كان النسبة بين الاعيان من عموم من وجه
 والاخرى بحيث لا لفظ هو الثاني في اللفظ ان استعمل في موضع واحد واعتبر من حيث انه كل حقيقة وان استعمل في غيره لافترقا والحقيقة
 تنسب ما ينسب اليه واضعها موضعيا ثم واضعها ان لغوية او عرفية عامة او خاصة شرعية او غيرها وانما اعتبارها بالحيثية لاختلاف
 عما لو وضع المتكلم القبيح مثلا لفظ في الكلام او اللفظ فانه بعد الاستعمال لا يعد حقيقة فحقته على الاول ولا كالمعنى على الثاني لان
 الحيثية وان حصلت النسبة وما يقع من ان الحقيقة تنسب لوضعها فضعفه بعرف مما ذكرناه من ان الحيز ينسب الى ما تنسب اليه حقيقة واعلم
 ان لتعريف المتكلم الى الكل والجزء انما يلحق اللفظ باعتباره نفس هذا الما يقع في الذهن بقبول الصدق على كثيرين وعدهم وظائف ان الوصف لكل
 يقضي كون المعنى بحيث يمكن ملاحظة العقل بانه بنفسه وهذا انما يجري في الاسماء التي تسبق بالدلالة على ما بينها المطابقة
 الحرف لان هذا اللفظها معان الية فتشعر ملاحظة العقل انها بنفسها وان لم تكن ملاحظة بوجهها فضعفها بالخصوصية والجزئية
 بهذا الاعيان كاسيما في تقسيم الوضع وعنده لا يتأذى دون الافعال لاشتمالها على النسبة الاستنادية التي هي مع جرح ولهذا
 يمنع الحيل عملها دون الاسماء التي تضمن معنى الحرف كاسماء الاشارة والقيمة او الموضوعات في اظهر الوجهين فان سما الاشارة موضوعا
 للذات لاشتمالها وهو معنى ملحوظ في نفسه سواء اعتبر لمرادها او اختصاصا مع الاشارة الحسية الماخوذة الى تعريف حال المشا الية وكل المعاني
 موضوعا للغايب والمخاطب المتكلم مع صفة العينة او الخطاب والتكلم الماخوذة باعتبار كونها الية لتعرف احوال موضوعها وكل الموضوعات
 تضمن اشارات الى الية المتعينة بصلاحها وهو معنى آخر كما ترجمت بعد ان يكون التقيد المذكور معبر في وضع هذه الاسماء على ان
 يكون خارجا من معانيها المطابقة مشحونا بالافعال في التقسيم المذكور فيكون دلالتها على تلك الاحوال اذ اتم وحق فتكون متحد
 المعنى بخروج القيد والتقيد عنه وان اعتبر بانه وما اشهر من ان الحجة من تعليل البناء بانه بصفته مع الحرف فاما انما يراد الى الوجه
 وهو الظاهر من موارد الاشغال بالافعال هذه انما يتم اذا قلنا بان معاني الحروف معاني الية كما هو التحقيق واما اذا قلنا بانها معان مستقلة
 كما يظهر من بعضهم فلا وجه لعدم طرد التقسيم اليها الى ما تضمن معناها كما هو المعروف بينهم هذا وقد يقع في الاسماء المذكورة ما حاز
 اقرارنا بانها موضوعا بالوضع الفعلي خاصة اشبهت الحرف من حيث مناسبتها باقائها في الوضع فلا بد ان لا تقتصر بالكتابة والكتابة
 وانما يقتصر بما حاز كل واحد من موارد الخاصة وان قلنا بان الموضوع فيها اعم عام فهو داخل في الكل وفي نظر ان مشاهدتها الحرف في كونها
 موضوعا للخصوصيات لا توجب خروجها عن التقسيم وليس المانع من دخول الحرف فيه كونها موضوعا لخاصة كيف الجزئيات باسرها
 موضوعا لخاصة مع انها داخل في التقسيم بل كونها موضوعا لخاصة الية غير مستقلة كما عرفت ثم قوله وانما يقتصر هو كل واحد من موارد
 يتأمنه السابق ليس على ظاهر كلامه لئلا لا لفظ عندنا هذا القول معنى سوى ذلك الموارد الخاصة فاضافها بالجزئية بوجوب
 الفاظها فان هذا التقسيم عندنا لا يلاحظ اللفظ باعتبار ما يعرض معنا واما الانفسا الحقيقة والجزء والمترادف المنقول
 وغير ذلك فتشترط بين الكل اذ لا يستدعي شيئا منها ان يكون المعنى ملحوظا في نفسه نعم حيث يتبين صحة الجواز على العلامة وهي انما يمكن من افعالها
 في المعنى الحرفية اذا عبرت على الاستقلال لا جرم يكون التجوز فيها تبعيا لتبعيتها المعانيها الاسمية كما في تنزيل ترتيب الحروف وانما الترتيب
 على الالفاظ من غير العلامة الغائبة الباعثة على الالفاظ اعني الهيمنة والتبعية في قوله تعرقا لفظه ان من يعون ليكون لهم عذرا
 حرا وكان الافعال اذا تجوز فيها باعتبارها الخدمية فانها تدفع مرعاة العلاقة بالنسبة الى ما بينها المصدرة فيكون التجوز فيها
 شعبا كما في قولك ان اذا اردت ان الصواب لتدبر واما باعتبارها المعانيها الطبيعية وهي منزلة الحروف وقس على ذلك بقية المشتقات في
 توهم بعض اهل البيت ان التجوز في الافعال الحروف يتبع التجوز في متعلقاتها كالفاعل في قولك نطق الحمار بكذا وذلك لما شبهه الى الالفاظ

وبعبارة
 المختصة في الجواز
 ايضا كما تحققت وانما
 تركناها في الجواز قبولها على
 ظهورها وسبقها
 في الحقيقة
 منه

اثبت لها بعض لوازمه وهو النطق والحر في الالة السابقة فانه لما فيه المداد والحر بالحقه والتبدي انما بعض لوازمه من العلية
للا لفظا ومنشأ هذا الوهم عدم الفرق بين التصرف في معاني الافعال والحر في التصرف في معانيها مع ان التصرف في المعاني لا يوجب
التجوز كما استنبطه عليه في الاشعار الكافية وبالجملة فحق لا نحاشق عن جواز ما ذكره لكن يمنع ضرورة وجوه التصرف عليه هذا وانما
ما يقرب من الاعلام الشخصية لا تصنف بحقيقة ولا مجاز فهو بظاهره فاسد وقد بولان المراد لا تصنف بالحقيقة والمجاز اللغوي
المختصين بلغة دون اخرى لئلا يلزم الاشكال في تعينها الى لغوي عربي وانما المختص الاعلام بلغة دون اخرى لعدم تغيرها بالاختلاف
واعلم ان الحروف حيث كانت موضوعا باراء المفاهيم المحفوظ بها حال ما علق به لا حرم كان معانيها الحقيقية معا خاصة مقيدة
بمعانيها الخاصة وتلك المعاني وان كانت في حد نفسها كلية الا ان اعتبارها بقيدها بالخطا على الوجه الذي سبق بصحتها الشخصية
التي على الافراد المتكثرة فان المهمة متى اعتبر بشرط التقيد بالوجود الذي هو المراد بالخطا او بالوجود المجازي خرجت عن كونها
كلية لان حالها فانها موضوعا المهمة الموجودة في ذلك عند تجريد النظر عن وجودها فيه ولا يلزم تمايزها ان يكون الحرف باعتبارها
كل واحد من معانيها من مذكر الى مذكر فانما نظر الى تعدد ما يعبر بها من الخطا لان المسمى بنفس المسمى وهو لا يختلف في موارد وانما
القيود لبعض في حق الوضع له فانه شرط خارج عن المسمى ليس بشرط داخل فيه فانه عند التحقيق موضوعا باراء المفاهيم المقيدة بالحد
افرادا لانه لا من غير ان يكون القيد والتقييد داخل فيكون مدلولها جوتيا حقيقته متحدة في موارد هذا فاما متعلق في
وقد انعم لو قلنا بان التقيد داخل فيما يعتبر مقيدا كما يلوح من بعضهم لزم ان يكون الحروف باعتبارها كل واحد من معانيها من مذكر الى
ذا فاما متعلق الحقيقة لكنه بمجزل عن التحقيق لا يوجب على هذا البناء لا يستقيم التفسير بالنسبة الاسم ايضا لا يصح وصف شيء من الاسماء
الموضوعه باراء معانيها بالكلية لانها انما تكون اسما باعتبار كون معانيها المحفوظة على الاستقلال المفاهيم الكلية اذ القيد باعتبارها
كونها المحفوظة موجودة في ذلك من كانت جوتيات فان الكلية انما تعرض للمفاهيم اذ يوجد وجودها فيها الذهنية وهو بهذا
الاختصاص يخرج عن كونها معاني اسمية وان اعتبر عرض الكلية لها ولو عند تجريد النظر عن وجودها فيها الذهنية لزم جريان التفسير
الحرف ايضا لانها اذا وجدت عن وجودها فيها الذهنية التبعية صح وصفها بالكلية كالاسماء لاننا نقول الاسماء المستقلة في الابلها
موضوعه باراء معانيها من غير اعتبارها لوجودها في ذلك من فصلنا عن اعتبارها وجودها فيه على الاستقلال فالمراد بقولنا معاني الاسماء
مستقلة بالمفهومية انما هي ملاحظة من حيث كونها معاني لها على وجه الاستقلال لان ذلك لا يخلط بمقتضى شرطها او
شرطا وهذا يصح ملاحظة على وجه التبعية والالزام ايضا لان الوجود والعقد قد يلحظان من حيث كونهما مفهوماً وموجوداً
الذين فيكم علمهما بالمفهومية والوجودية في ذلك من وقد يلحظان من حيث كونهما عنوانين لا من خارج عن نفسهما فوجب
علمهما باصناع الوجود في ذلك من الخارج مع انهما من نوع الاسم على التقديرين وعلى هذا فيستقيم تفسير ما استعمل فيها بالمفهومية في التفسير
دون ما استعمل فيها كالحرف وبان الذي سلف تحديداً الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعته من حيث انها كل حقيقة للاسماء التي خرجت
المجردة عن الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبولنا فيما وضعته لم يخرجها الكلمة المستعملة في غير ما وضعته وبعبارة الحقيقة خرج
مثل لفظ الصلوة اذا استعملها المشرع في الدعاء والقوى في الاركان فانه وان كان هذا هو الحق انما كلمة مستعملة فيما وضعته بالوضع اللغوي
والشرعي لان الاستعمال ليس من هذه الحقيقة بل من حيث تحقق العلاقة بينهما وبين معانيها الشرعية والقوى وافعل بعض مقيد الحقيقة واعتبر
قوله في اصطلاح به الخطا احترازاً عما ذكره وهو لا يصح طرد الحد بالنسبة الى اللفظ المشرع في اصطلاح واحد اذ كان بين المعنيين علاقة التي
كالاشارة من حيث كونه مسمى كإتيان الوجوه التبعية وكألا مكان في عرف اهل الميزان بناء على اشتراك لفظا بين الامكانات العامة والخاصة اذ
استعمل كل منهما باعتبار احد معنييه في معناه الاخر كما اذا استعمل في الحد المذكور مع خروجه عن الحد والمجاز هي الكلمة المستعملة في غير ما وضع
له لعلاقة يخرج بعين الاستعمال ما تروى بولنا في غير ما وضعته له الكلمة المستعملة فيما وضعته له واللفظ المستعمل الغير الموضوع وان استعمل في
وبولنا لعلاقة يخرج الكلام الفلاني وان شمل على علاقة لان المراد بها العلاقة المعبرة وكذا يخرج به الموضوع اذا استعمل في مثله بل هو الوضع
او لغيره على ما ينبغي ان يبين ان الاستعمال وان كان لعلاقة لكن لا لعلاقة بينه وبين المعنى الموضوع له كما هو المراد في الحد ويخرج به مثل
لفظ الصلوة اذا استعملها المشرع في الاركان المخصوصة فانها وان كانت مستعملة في غير ما وضعته بالوضع اللغوي لكن الاستعمال
مع لعلاقة وزاد بعضهم قوله مع قونية مانعة عن ردة الموضوع له ليجوز الكناية وهذا ضعيف لما استخفف من انما داخل فيه اوجه الحقيقة
وليس ثمة ثالثا **واعلم** ان الالة في الكلمة في الحد قد ينزل على الاشعار دون الحس كما هو المعيار في الحد ولان الحقيقة والمجاز عند
مضاهي ان بالمرور لا يخرج والاعتبار كما ينبغي ان يبينه بوضوح كل اتم وما يقرب من ان المعنى انما يكون بالحس كالافراد فاما اسم في الحد والحقيقة دون
اللفظية لعدم على قول من جاز استعمال اللفظ في معاني التحقيق والمجازي معا مع بقاها على وضعها يكون التقدير عند المورد المذكور
اعتبارا بان يحتاج الى اعتبارها الحقيقة في المجاز ايضا واما في غير ما وضعته عند انما يحسب المورد ويمكن ان يجعل المراد منها الحد في الاستعمال

الوجه

استعمال الحقيقة في المجاز

وكذا
اولا لم يكن بين
المعنيين علاقة استعمال
في احد ما باعتبار وضعه
لاخر لفظا وانما لا يفرق بينهما
لعدم وقوع جداه
بجواز المذكور
منه

تكملة في وضع

الاسعمال الواحدة الشجرية لما كان هذا اظهر من الوجه السابق لكن يلزم على الوجهين ان يكون وضع اللفظين وضع المبتدأ وهو كما ترى الا
ان يجعل الحدان لبيان ما يطلق عليه اللفظان وجهه تكلف بل المتحقق ان اللفظ في الكلمة والاسعمال الجنس كما هو الظاهر لا ينافي ذلك كون اللفظ
بهما بالمورد لان الكلمة المعينة باحد صنفين لا يستعملان معا بل المعينة بها بالآخر وقد يعرف الحقيقة والمجاز استعمال الكلمة على الوجه
المذكور ولا اشكال في حال اللام حينئذ على الجنس فكل الوضع تعبير اللفظ للدلالة على المعنى في نفسه لا تعبير عن غيره
جميع التعيينات والمراد به هنا ما يتبادر للتعين عن قصد كما في المثل وبه يتبين هذا النوع من الوضع بالوضع التعييني وكما في المجاز على ما
عليه الجمهور من ان يعين بازاء معانيه المجازية بالتعين النوعي والتعيين من غير قصد كما في المنقولات بالكتابة وبشيء من النوع من الوضع
بالوضع التعييني وكما في المجاز على ما هو المتحقق عندنا من ان تعين اللفظ معنا بشان تعينه لما ينافي به باحدى العلاقات وان لم يقصد
به ذلك كالتعريف اللفظي لشيء على ما في اللفظان من ان دلالة اللفظ ناشئة عن وضع صدق بل عن الاتفاق والاصطلاح واللفظ
ما زاد من انما ناشئة عن اناسه الصوتية يجوز ان يفرق بينه فليس فيه تعين اصلا وخرج بتعيينه باللفظ تعين غيره ولو دلالة كما في
والنصف فله لبيان الوضع المصطلح عليه هنا والمراد به ما يتبادر للحرف الواحد والخصائص كالحركة والسكون ولو بالتوسع في لفظه و
خرج بقولنا الدلالة على معنى تعين اللفظ للتركيب في الحروف المجازية في وجه اول استعمال الدلالة لان المراد بالدلالة قوة الدلالة
اعني صيرورة اللفظ بحيث يدل على المعنى عند الاستعمال لا الدلالة الفعلية فيخص بتعيين استعمال اللفظ عند الاستعمال ولا الاعنيته و
تدنا والتعيين السابق على الاستعمال فبانه عدم مطابقة الحد المحدود على الاقل دخول ما ليس به في الدلالة وذلك ان نقول الظاهر
كون التعيين للدلالة اعني الدلالة حال الاستعمال كونه بلا واسطة وحيث يخرج التعيين للاستعمال والتعيين للوضع اي قولنا في نفسه
احتراز عن المجاز في نفسه تعين الدلالة على المعنى لكن لا بنفسه بل بواسطة القرينة وما في من ان لا حاجة الى التعيين المذكور في التعيين
ظفي التعيين التفصيلي والذين في المجاز تعين الدلالة على المعنى لان المراد بالتعيين هنا معنى اللفظ والاختلاف في الوضع النوعي كوضع المشتق
منه ثم يتجاء ان يقر التعيين في المجاز للدلالة لخصوصها بالقرينة كما في اللفظ بل الحقيقة الاستعمال لا حاجة الى التعيين المذكور ويمكن
بان اللفظ اذا اطلق واقم قرينة على عدم ارادة معنى الحقيقة كما في قولنا اسد مجرودا بغير المعنى التي لم يوضع باللفظ اما بوجد بنية
وبين المعنى الحقيقة على انه معتبر كالشجر وفي غيره كالا بحر والحساس والجو وغير ذلك في اللفظ تعين الواضع تعين عندنا في اللفظ
الاول فصح ان التعيين في المجاز ايقن بالدلالة وفيه نظر لان التعيين المراد بالدلالة مع انه قد لا يتطرق والظاهر ان المراد بالدلالة الدلالة المعبر عنها
في دفع الاشكال واعتراض على عكس الحد المشترك فانهم المعنى منه يتوقف على القرينة وبالقرينة لا بد من معنى الدلالة على معنى نفسه الجواز
اما في الاول فانهم المعنى اعني ما وضع له اللفظ في المشترك لا يتوقف على القرينة ضرورة ان اللفظ بالوضع ينقل لبيان المعنى فانه لا
يتوقف تعين المراد منه على القرينة وهذا على ما زعم مني على القول بان الدلالة لا يتوقف على الارادة ويستلزم تفصيل الكلام في هذا
عالم في ان الفهم في قولنا انفسه راجع الى اللفظ وفي قولهم في نفسه راجع الى المعنى وهم ارادوا بهذا التعيين معنى الحرف ليس في ذلك
نفسه والمخوط الذي له هو اللفظ لا حقيقة حال غيره وهذا المعنى لا بد ان يكون الدلالة انفس الحرف في وان اشترط في دلالته ذكر معناه
اللفظ ومعناه وعدم استعمال اللفظ في نفسه بل على المعنى عند ذكر معناه بنفسه بخلاف المجاز فانه لا بد من المعنى المجازي عند ذكر
القرينة بنفسه بل مجموع القرينة وبالمجمل فاللفظ ثابت في المفاهيم لان في المجاز خرج اللفظ فصح انه لا يدل بنفسه وفي الحرف خرج
المعنى فلا ينافي دلالته بنفسه وبهذا يسقط ما ائتم به التقاضي من صحة الحد متوقفة على القول بعدم اشتراط ذكر المعنى في دلالته
الحرف وهذا والتجسس في الجواب ان دلالته الحرف على معناه انما تستدعي تصور معنى متعلقه ولو اجاز لا على ما سبقت الحقيقة وهو ما يحصل في
التعريف بجماع الحرف مع العلم بالوضع ولا حاجة الى ذكره في اللفظ فصح ان الحرف يدل على المعنى بنفسه اي من غير حاجة الى الضميمة وتوقفه على
تصوره متعلقا ولو اجاز لا لا يشترط ان لا يثبت له من قبيل التوازن البينة للمدخل فينقل اليه عند تصور المعنى كما في الانتقال الى البصر عند
الانتقال الى المدلول المعنى بخلاف المجاز فان مجرد لفظه لا يكفي في الدلالة فمرعته على الحد اشكال اخر وهو ان المراد بالتعيين في هذا
التعيين انفسه لم يفسد كحرف وضع المنقول لغيره منه وان كان لا يحتمل كما ذكرنا ليربط له دخول تعين المجاز المشهور بالثبوت منه ولا
سبيل الى اخراجه بان الثبوت في نفسه او بانه اذا قد علمها لم يكن اللفظ دلالته عليه لا فالا نقل من القرينة اما بوجوب تعين
المعنى والوضع التعييني اي كل مع انه لا فرق بين التعيين التام من الثبوت في المنقول بنية في المجاز المشهور فادخل الحد في الحد
دخول الاخر به واخذ ان الدلالة لا يقتدر عليها الا باني كونها وضعا كيف الحال في جميع الاوضاع وكل ومثل في ثبوت الشهادة
نفس المستعمل على اداة المعنى المجاز عند اطلاق اللفظ والنقص به واد على تقدير تخصيص التعيين باللفظ كما في دفعه بان المراد
بالدلالة الدلالة المعبر عنها كالمعبر عنها عن الشهادة او بتعريفه باللفظ ووجه تكلفه باللفظ عند اعادة الفهم في نفسه الى التعيين
دون اللفظ فيخرج التعيين المذكور في اللفظ المعبر عنه بنفسه بل بضميمة اللفظ والوضع السابق وبهذا يظهر الفرق بين المنقول

فانه لا مدخل في دلالته على المعنى المنقول اليه للملاحظة وضعه السابق بل يكفي مجرد تعيينه الناشئ من ثقلية هذا الوجهية يخرج من انواع
الجواز ان لا يكون في دلالته ما يحتمل تعيينها بل لا بد معه من ضبط لفظة وبذلك يبين الحروف بالوجه السابق ويخرج به انما تعين
المستعمل للفظ للدلالة فانه لا بد من مجرد تعيينه ذلك لا حاجة الى ما تكلفنا سابقا في اخرجته كل ما يخرج به تعين الوضوح للفظ للوضع المعنى
فان مجرد تلك التعيين لا يكفي في الدلالة ولا يخرج على الوجه السابق ان يصدق على تعين الشيء للموضوع انه تعين له لان من المقصود بـ
الا ان يتركب لتكليف المتقدم ومنهنا يظهر ان ارجاع الفهم الى التعيين او الى من ارجاعه الى اللفظ كما مضى **ثم اقول** ويمكن تفريغ الاشكال
بوجه اخر يظهر في جميع انواع الجواز بحيث لا ينفع فيه الوجه المذكور وذلك بان يقال ان ايراد الحدان بدل اللفظ مع قطع النظر عن
ذلك التعيين فهو فاسد لان اللفظ الموضوع اذا قطع النظر عن وضعه وجرد عنه الدلالة له على المعنى اما في الجملة او مطبقا بشبهة
فولهم في تعريف الدلالة الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند العالما بالوضع اي من حيث علمه بالوضع كما هو الظاهر من تعليق قوله
او ايراد ان بدل مع قطع النظر عما عد ذلك التعيين فهو موضوع بمثل الجواز المشهور في الحاجة دلالته على معنى الجواز بعد ملاحظة
تعيينه المتخالف في تعينين تعين واضع الجواز واضع الحقيقة ياه بازانة المحصل للتحقق الاستعمال تعين الشهادة المحصل للدلالة الى
ملاحظة اخر فهو انما تعين للدلالة على المعنى بنفسه ان لم يعتبر فيه ان يكون ان يكون اسر واحد وهذا الاشكال متجذر على البتة الاد
انهم ولا يجدونه الدفع السابق فالظاهر عندنا ان يعرفوا الوضع بانهم تعين اللفظ المعنى على وجه يتحقق الاستعمال من غير اعتماد على تعيينه
لمعنى اخر فيخرج الجواز بانفسه الاعتماد صحة الاستعمال انما على تعينها معنى اخر وكل ما يخرج تعين اللفظ للوضع او الاستعمال فانه لا مدخل له
في صحة الاستعمال وكذا تعين الحكاية للحكي على ما هو المختار فانه لا يسمى تعينا وان اريد به ما يقيم غير الفصح يدخل فيه المنقول بالثقلية
لان المراد بالتعين ما يقيم التعيين بالصدق وبدونه ولو ريدوا تعيينه اشكالا لحكاية والاولى ان يراوا تعيينه لظهوره في التصديق كل
بدل الحروف ما على الوجه السابق ومثل لان المراد عدم الاعتماد على تعين اخر لئلا يخل للفظ فلا يتقادم الاستعمال على تعين اخر فيفسد
نعم ربما اشكل ذلك في صورة الاشتراك بين معنى ومعنى متعاقبة حيث يحتاج الى ملاحظة وضعه الاخر لان يدفع باعينا
الحقيقة فمنه ثم الواضح ان لا حظ في وضعه امر اخر حقيقة كان الموضوع له مع انما جرت الاجماع فيكون الوضع خاصا والمعنى عاما
كما في الاعمال الشخصية ومنهم من الجا ان يكون الموضوع له عام كما لو شاهدنا جونا فانوصلنا به الى وضع اللفظ بازاء نوعه وفيه
اقا المحظوظ الوضع مع انما هو الكلي المنتزح من الجرح دون نفس الجرح والوضع انما بازانة فيكون من القسم الى وان لاحظ السركا
فالوضع عام مع فان وضع اللفظ بازانة من غير اعتبار خصوصية غير معينة نوعية او شخصية مع شطرا او شطرا فالوضع له
كما في اسما الاجناس ان وضعه بازانة مع اعتبارها فالوضع له خاص لكونه جزئيا بانه الحقيقة او الاضافية كما في الاجناس بناء
على انها موضوعات لاجناس من حيث تعينها الذميمة وكما في الحروف واسما الاشارة والضمائر والموصولات وغيرها مما يتضمنها
الحروف فان التحقيق ان الواضح لا حظ في وضعها معانيها الكلية ووضعها بازانة باعينا كونه الة ومراة للملاحظة حال متعلقا لها
الخاصة فلا حظ في وضع موشلا مفهوم الابداء المطلق ووضعها بازانة باعينا كونه الة ومراة للملاحظة حال متعلقا لها الخاصة
من القسم البقرة مثلا فيكون مدلولها خاصة لا مع وكل لا حظ في وضع اسما الاشارة فكيف هو المشار اليه ووضعها بازانة بضميمة
الاشارة الخارجية المأخوذة الة ومراة لتعريف حال الذات فيكون معانيها جزئيات لا مع لوضوح ان المهمة اذا اخذت مع شخص
لا حظ لها كانت جزئية مع احتمال ان يكون قد لا حظ في وضع الحروف معانيها الكلية ووضعها بازانة كل جزئية جزئية من جزئياتها
المأخوذة الة ومراة للملاحظة حال متعلقا لها ولا حظ في وضع اسما الاشارة مفهوم الذات المشار اليها ووضعها بازانة كل جزئية جزئية
من خصوصيات الذات مع الاشارة المأخوذة الة ومراة لتعريف حال الذات وعلى هذا القياس الفرق بين الاعيان ان الحقيقة
مأخوذة في احدها باعتبار جزئية والاخر باعتبار واحد وهو ان يرسل منه عن الاعيان الزايد هذا على ما هو المختار وفاقا لاجماع
من المحققين لان المتبادر منها ليس الا المعنى الخاصة وانها لا تستعمل الا فيهم ومنهم من يكون ذلك جعل الوضع في تلك الالفاظ بازانة
معانيها الكلية واشهر من حكاية هذا القول عن المتقدمين واستدلوا لهم بان هذا اللفظ صرحوا به في الحديث قالوا اننا لنشكركم ومن
للا بداء المعجز ان احد لم يذكر تلك الالفاظ في مثل المعنى حيث حصر وهما في المشترك الحقيقة والجواز المنقول والمجمل
وهو ليس بل محذورا وان وضعها لجزئيات فينضي اوضاعا غير متناهية وهو مع الجواب **ثم اقول** انما في ما وقع عن غيرهم
ليست مدلول هذه الكلمات من لفظ المتكلم والابداء فظاهرهما فيقول على ما سطر للقطع بانها لا تستعمل في تلك المعاني فطوبى
منها ما وضعت للمفاهيم الكلية ثم استعمال في الجزئيات بغير من مقامية او مفالية فكل من الوضع والموضوع له فيها عام والمستعمل
فيها خاص فيدفع بانه لو تم ذلك لوجد فيه خصائص الجواز من الاشغال الى معانيها الجزئية بعد الاشغال الى معانيها الكلية
وملاحظة العلاقة والفرقة ولو لم يلا لولس الاسر فيها كل قطعا مع انها لو كانت حقا بوق في تلك المفاهيم الجواز ان تستعمل فيها على

المحقيقة ونفسا الثاني يقضي نفسا المقدم وما قيل من ان ذلك يقع من قبل الواضع فما لا يقبله الاغلب القبح **واما غير الثاني فاعلم**
ذكر المتقدمين ياها في متكرره المعنى مبق على غير نقيض حيث لم يثبتوا هذا القسم فبعضهم المتأخرون في القسمين **واما غير الثالث**
فبان وضعها للجزئية الجاهل فلا يلزم تعدد الوضع فتدبر من عدم تناهيه هذا ولو نزلت قائلهم على ما موضوعها لمفاهيمها المعينة بالقوى
المنكورة على ان يكون كل من القيد والتقييد خارجا عن المعنى معبرافيه وادع كونه المفهوم المعبرك استقام كلامهم وان دفع عنهم الاشكال
المذكورة وكان بين من القول السابق **ثم قول** لقائل ان يقول كون هذا اللفاظ حقا في خصوصياتها اتما يثبت به عموم الوضع بالمعنى
المقتضى **اولا قلنا** بان الواضع ليس هو الله تعالى فحينئذ لا يسر لغير الاحاطة بجميع تلك الخصوصيات على التفصيل انما يحيط بها على الاجمال عملا
مفهومها الكلية فلهذا من عموم الوضع حيث ان المحفوظ فيه معنى عام والاحاطة ان تكون موضوعه ياراه ذلك الخصوصيات ابتداء من غير
ملاحظة ذلك للمعنى العام فيه لاحاطة علمه نعم بالجزئيات كاحاطة بكلماتها فانها تكون تلك اللفاظ على حد اللفاظ المشتركة كقولها موضوع
لاخادها وضعها ابتداء غاية ما في الباب ان يكون للاخاد التي تشترك فيها مع كثيرها وخرجهما عن قوة ضبطنا قد رجع مع يمكننا معرفة ما
يحتاج اليه منها بالرجوع اليه بخلاف سائر المشتركات وهذا لا يصح وجها لافرادها عن المشترك وجعلها اتما ابراسها وجوابه ان خصاص
افرادها معنى عام بوضع اللفظ مع اطرافه بالنسبة اليها بوجوب ملاحظة وضعها لظهور ان ليس للمعنى على مجرد الاتفاق وتبادر هذا
من حيث كونها افرادا له بوجوب ان يكون للمعنى ما هو في مدلوله لا مجرد كونها ما هو في عنوان الوضع فاذا ثبت ان مدلوله الافراد
كونها افرادا للعام ثبت لنفسه المذكور سواء كانت تلك الافراد ملحوظة عند الواضع نفصلا او اجما لا وظهور الفرق بينهما وبين المشترك
المشترك انما بوضع المعانيه لا باعتبار معنى مشترك فيه وان فرض وضعها باجملها لعملا لظهور عنوان لا تكون جديدة معبرة في المعنى
ككل واحد من هذه المعانيه بتوجه مناقشة على تعريفه المشترك حيث ان فيه تقدر الوضع ولا تقدر فيه هناك وجبته
القسم المذكور كان لا سيرا لنياس اليه سمي **ثم اعلم** ان اللفظ الموضوع ان عين من حيث الخصوصيات فالوضع شققي وهذا لا
فنوع ومنه وضع اكثر صيغ المشتقات فان التحقق ان منها ما هو موضوع بالوضع الشققي كالمشتقات من اللفظ
والمضارع الجري من فان اختلفت هيئاتها في المواد المتخلفة مع عدم قد رجع مع بين ما اتفق منها فيها بوجوب كونها موضوعين بالوضع الشققي
وكون افعال السجاء ما موضوعه على الضم على تقدير ثبوتها لا طرفا فيها لا يجدي في غيرها وغاية ما في الباب ان عين الواضع مضار كل با
وضع كل واحد من كل جملة طبيعة معينة او وضع كل هيئة معينة طارئة على كل واحد من احدى كل جملة بازاء مقامه فلو سلم ذلك
وضعا نوعيا فلا مشاطة ومنها ما هو موضوع بالوضع النوعي كما يوضع الماضي المضارع وجملة صيغ الاسماء الفاعل والمفعول فان
التحقق ان الواضع لا يخط كل نوع منها مما له قد رجع مع عنوان كلي وموت ذلك لفقد الجامع ووضع كل واحد من خصوصياتها المحفوظة
نفصلا او اجما لا على ما سيرا بازاء معانيها المعنوية وعلى هذا فالمشتقات تدل على معانيها من الحدث والزمان والنسبة وغيرها بوضع
واحد شخصي ونوع هذا ما ليس اعد عليه التحقيق والمعروف بينهم ان واد المشتقات اعرف حروفها الاصلية موضوعه بالوضع الشققي
لمعانيها الحديثة وهي لها موضوعه بالوضع النوعي للمعاني الزائدة عليها من الزمان والنسبة وغيرها بمعنى انها موضوعه كذلك
في كل مادة للمعنى الاخر لغناها من حيث الخصوصيات وبشكل ما يتم ان رادوا ان المواد موضوعه بوضع المضارع معتبرة في وضعها للمعنى
فقط وان رادوا انها موضوعه للمعنى الحديثة بوضع اخر مشروط باقتنائها باحد المعاني المعنوية لئلا يلزم جواز اسعها ليدونها فبعد
بعد جدا كما لا يخفى على النظر السليمة مما لم نفهم فيه على دليل غاية ما في الباب ان يقر لما كان كل من اللفاظ معاني المشتقات ومعانيها
يشمل على جزئان يندور ثبوت كل جزء من جزئ المعنى كما يثبت جزء من جزئ اللفظ حصل هذا اقدان مشترك كان لفظا وقدر مشترك كان
معنى لا وان يكون كذلك مشترك من اللفظ موضوعا بازاء كل قدر مشترك من المعنى فانه لا بد في فهم معنى المشتقات من ملاحظة كل من
المادة والهيئة وتبينهما لتبينهما من ملاحظة المادة الى بعض المعنى ومن ملاحظة الهيئة الى بعض اخر ولهذا قد يعرنا احدهما وبكلا
فيثبت الى احدى جزئ المعنى دون الاخر فلو كان المجموع موضوعا بوضع واحد لما حصل التمييز في الفهم وكلا الوجهين ضعيف **اما**
الاول فلان لا فلو ثبت المذكور على تقدير ثبوتها ترجع الى مجرد الاستحسان وهو لا يبرهن صحة في مباحث اللفاظ ولا يصح معار
ما قدمنا من الاستحسان **واما الثاني** فلان تعيين كل من المادة والهيئة كما لا بد منه على الوجه الثاني لكونه تعيينا للموضوع
لا بد منه على الوجه الاول لانه لكونه تعيينا للموضوع ولا نسلم ان فهم بعض المعنى يستلزم الى جزئ اللفظ بل الى كله لكن لا خفاء انما
اذ علمنا ان صيغة معينة موضوعه بازاء ما دل عليه مصدرها مع اخر شيئا رها فيه صيغة اخرى لا جرم ننقل بالعلم باحد الامر
الى بعض المعنى وليس ذلك انما لا من بعض اللفظ الى بعض المعنى بل من كل اللفظ الى بعض المعنى ومن هنا يتبين ان دفع ما عساه ان يشترك
من ان كل امر من جزئ المعنى يتبادر من كل من جزئ اللفظ وذلك لانه لو كان موضوعا له وحقيقة فيه وجه الدفع انه انما يتبادر من مجموع اللفظ
الموضوع ولو يتبين بعض حدوده بعض المعنى من حيث كونه في ضمن اكل المحفوظ ولو اجا لا وليس في ذلك شهادة على تعدد الوضع بل على

شتر في
مثلات
بجمل لفظ زيلسا
تلك لخص من الان فاق
الوضع هنا وان كان في لفظه
عنوان وهو الاول لا يبرهن
هذا العنوان ليس
معتبر في الموضوع
له فاعلم
شتر

والجمنو

والجوه لما خالوا الجمع بين التقسيم والتعريف فنهى من اعتبر بهما فافادوا على تقسيم الاول بان الحصر لا يكون عطفيا
وانه المقصود بانما تفقد بعضهم باعتبارها بعد الحقيقة في غير القسم الاخير ونحوها منه زعموا انه لا حاجة اليها في صحة التعريف بعد
في القسمين الاولين وضعه ظ لورود الاشكال عليه بصدق حدها في الفرض الاول وعلى التعريف الثاني بان يتفقد كل قسم
من قسميه فيما لو كان اللفظ مشركا بين الكل والجزء واللازم او باحدهما فيما اذا كان مشتركا بين الكل والجزء او باللازم واللازم وقد نفى
عنه بعض من اهل فقه الحقيقة بان اللفظ لا يدل بذاته بل باعتبار الارادة واللفظ بامتناعه معنى الطائفة لا بامتناعه معنى التقسيم فهو
بدل على معنى واحد لا غير وهذا الجواب حكاه العلامة عن المحقق الطوسي وهو يدل بظاهره على انه جليل مورد القسم دلالة اللفظ على علما
معنا المستحالة لظهور ان مطلق الدلالة على المعنى لا يتوقف على ارادته كما سبق التنبه عليه وان اراد بالارادة والدلالة في قوله
الابرار معنى التقسيم وقوله بدل على معنى واحد الارادة والدلالة السفلتين فيرجع كلاهما في التقسيم الى الدلالة الاستيعابية
ان كان المعنى تاما ما وضع له اللفظ ونفتم ان كان جزئيا والنزاع ان كان خارجا للزوم له ولا خلاف في ورود الاشكال عليه ايضا
لان المشترك المذكور اذا استعمل في احد معنييه من الجزاء واللازم بالوضع او العلانية صدق عليه ايضا احدا الاخر نظر الى تحقق الارادة
مع ما فيه من الخروج عما هو المعروف عندنا ومما احدثهم مورد القسم مطلق الدلالة اللفظية الوضعية اعني الدلالة التي يكون وقع
اللفظ مداخلها حقانهم متروجا بحجج اجتماع الدلالة في الاشياء المطابقة لاشياء المستعمل في الحجج التوافقية لاولاد الدلالة
المركب بالمطابقة وعلى كل من شبهه بالنفتم وعلى لوازمه كونه ضاحكا او كائنا بالانزاع والمفاضل المعاصر وجه الجواب ترجحه
اخر واطال اكل الدلالة في تعريفه ومما ذكره هو ان المراد بدلالة اللفظ على ادر ما وضع له في حد المطابقة دلالة عليه مطابقة
لارادة الالفاظ الجارية على قانون الوضع وبدل الدلالة على جزم ما وضع له في حد النفتم بدلالة عليه نبعا الدلالة على الكمال طائفة
وبدل الدلالة على الخارج اللازم في حد الانزاع دلالة عليه نبعا الدلالة المازوم مطابقة الدلالة الطائفة كما سترتوقف على الارادة
وهي لا يتحقق في الاستعمال الواحد الا بالنسبة الى معنى واحد فلا تتشققا الحد ودلالة واحدة وجبت كانه كلام الجواب بالانزاع
ذلك لتسفيه في اوردته فخل قوله لا بامتناعه التقسيم الحاصل بسبب ذلك المطابقة بآراءه مستقلة مطابقة اخرى بالنظر الى وضعه
الاخر وحال قوله فهو بدل على معنى واحد لا غير على معنى انه لا يدل الا على معنى مطابق واحد لا يتحقق في هذه الدلالة بل التكاليف
كلام الجواب في القول في نزول الحد الفوري الى المعبر هاتما لاسباعه على اللفظ الحد ما يعبر به في الحقيقة ومعها بطلان عوى عدم
التي لا يتحقق الاندفاع بالقول المذكور ثم المطابقة لاشياء النفتم بحجج اساطة المعنى ولا التزام ان اعتبر الزوم فيه بالمعنى
الاخص ان كثيرا ما تصور بعض المعنى ولا يحيط بالبيان من تصور نفسه وعبره وان عبر بالمعنى الاخص استلزمه ان لا اقل من ان يستلزم
لغيره والنفتم في الالتزام من المطابقة لا من شاع تفعل الجزم من حيث كونه جزاء واللازم من حيث كونه مضافا لا بغير ذلك
نفعنا اضيف اليه وعلى المقام اشكال مشهور وهو ان الفعل موضوع للحد والزمان والنسبة الى فاعل معين فاذا ذكر مع فاعله دل
على الامور الثلاثة وهو معنى المطابقة وانما لم يذكر معه دل على الحد والزمان والنسبة لامتناع تفعل النسبة الخاصة به في
طريقه فيستحق النفتم بدون المطابقة وهذا الاشكال وان ورد في الفعل باعتبار دلالة النفتم لكان لا يتخصص به بل يجري في مثل
الموضوع لا يتخصص به في اشياء بل في الالفاظ لا في موضوعات المعنى المتعين بالصلة من حيث كونه شاعنا لها فتمنع تفعله بدون تفعلها الى
بها اورد يجري في الدلالة الالتزامية ايضا كالدلالة ضرب بدون الفاعل على الابدان والجمعيه بوجوه الاول ان الدلالة اعتبارا عن الاشياء
التفصيل في المعنى من حيث كونه مراد الالفاظ في مناهرة عن نذكر الوضع لتوقفها عليه وهو ما خرج عن نذكر طائفة من الالفاظ والمعنى
لكونه نسبة بينهما والاسماع بتفعل الى المعنى تارة من حيث نذكر الوضع واخرى من حيث كونه مقصود الالفاظ من حيث انشأ الوضع
له والدلالة هي الانتقال بالاعتبار الثاني دون الاول وحده فاسمع عند فاعل في بدون الفاعل لا بتفعل الى بعض المعنى من حيث انه
مراد حتى يتحقق النفتم بدلا المطابقة بل انما يتبدل كوضع فيتصور بعض المعنى وليس ذلك من دلالة اللفظ حتى يتجده الاشكال في نظر
لان هذا الجواب يبي على ان اللفظ موضوع للمعنى من حيث كونه مرادا كانت عينية الارادة معتبرة في المعنى الموضوع له وهو لا يجري
النسبة فلا بد من الانتقال اليها فبدل نذكر الوضع ايضا على ما يقتضيه التعليل فيكون الانتقال الى المعنى قبل نذكر الوضع كالانتقال
اليه بعد في كونه مأخوذا من حيث الارادة فيكون دلاله على ظاهرها اعترف به حيث فسرها بالانتقال الى المعنى من حيث كونه
فيعود الاشكال وان كان بين الارادة المنتقل اليها لند كوضع والارادة المنتقل اليها بعد من الوضع فوحيته اعتبارا وانما
انه موضوع للمعنى من حيث هو كما يلوح من ثبائها لم يكن لا هذا الارادة في الدلالة وجهه الا ان ينزل على اصطلاح مستخدم وهو لا يحسن كونه
الاشكال على مطلق الدلالة لزم من ان ما ادعيه من ان السماع لا يتفعل بسماع الفعل بل بسماع الفاعل الى بعض المعنى من حيث كونه مراد كان
عالم بالوضع مجازة واضحة ضرورة ان كثيرا ما تفعل بسماع الفعل لارادة الحد والزمان منه بل سماع الفاعل على ان يدعو فانه

اللازم من كون
الاشياء موضوعا
للمعنى

دلالة اللفظ عن ندر كطرفية مما يمكن به الوجدان الالفاظ المندولة نعم لا بد في الدلالة الوضعية من العلم بالوضع ولو اجمالا كما
هو القابل هو لا يتوقف على تصور طرفيه فبغيره كما هو لازم بهانه ولو كان الانتقال من اللفظ الى المعنى متوقفا على ندر كوضع
فبغيره لا بد في التسلسل في الوضع الثالث انا نفس الدلالة التي هي المعنى يكون اللفظ متى طلق طلاقا صحيحا فهم المعنى منه والطلاق
الفعل بدون الفاعل غير صحيح فلا يدخل في المقسم وفيه مع عدم مساعده على دفع الاشكال بنامه لظهور وروده على مطلق الدلالة ان
الطلاق للفعل بدون الفاعل انما لا يتحقق انما لا يتحقق في الكلام بالكتابة وانما اذا تعقبه ذكره فلا ريب في صحته ويجري فيه الاشكال
لا بد من ذلك كذا الفاعل على الخش والتران دون النسبة لما في الثالث ان المقسم لا يقبض المطابقة الفعلية بل يكفي فيه المطابقة التقديرية
فهذا دفع الاشكال وفيه ما عرفت في نفس المقسم الرابع ان الفعل لا يدل على النسبة وانما هي تقيد من النسبة التي هي كدبيرة كمال النسبة
الصرفه انما هي ان يكون هيبة ضرورية يدعى اياها عن الوضع ويكون هيبة زائدة موصوفا لافادة النسبة ولا تهمم النسبة من اجل النسبة
على التقدير والموضوع المركب انما يدل على اجزائه بالاجمال ولا تهمم فاعلم ان ما دل على معنى في نفسه اي مستقلا بالمفهومية فلو اعربت
النسبة في مفهومه لم يكن مستقلا بنام مفهومه لابق العبر بجزء المعنى الذي المراد به الدلالة الدلالة التقديرية والفعل مستقل في الدلالة على جزئ
معنا لا تقول فينقض طرفا حرف بالفعل وعكس الاسم بالاسم الذي لا جزء لمعنا بل ينقض طرف الاسم بالحرف ايضا انجزه معانيها وهي
الكلمة كالابتداء المطلق الذي هو جزء من معنى في هو الابداء الحرفي مستقل بالمفهومية وفيه ان الوجه المذكور على تقدير تسليمه
في غير الفعل الاشكال في المورد في المقام لا يخفى به كما مر فاني ان منع تضمن الفعل بالنسبة بعدد الاعيان والوجه المذكور في بيان ضعفه
والجواب عنها انما هي الاول فبان الذوق والتبادر شاهدان على الدعوى وانما الاستيعاب المدعى وانما عن الثاني فبان
النسبة معنى حرفي لا بفعل الاعلى جهة واحدة وهي جهة الابه والنسبة في المفهوم فلا يخلف الخال بكونه مدلوله مطابقتا لفظا ونفعا
بجاء اللفظ المستقلة بالمفهومية فانها ضلح لان تلاحظ على وجه الاستقلال كما لو دل عليها بدلالة مطابقتها وان تلاحظ على وجه النسبة
كما لو دل عليها بدلالة تضمينية فان اجزاء المركب تبعا لاستقلالها وانما عن الثاني فبان المدلول بالذات هو
اسم من النظم المطابقة فلا سم مستقل بمعنا المطابق والنسبة والفعل مستقل بمعنا التضمين فقط والحرف لا مستقل بشئ منهما اما
المطابق فقط وانما بالمعنى التضميني فلان جزء معنا ان كان من ذاتية فلا ريب في عدم استقلاله بالمفهومية لان لفظا اذا كان موجودا
الابه والنسبة كانت ذاتية موجودة بذات الوجود لا مح وان لم يكن من ذاتية فلا بد وان الاستقلال بالمفهومية والام بكون المركب
معنى حرفيا وح فلا اشكال في اعتبار الدلالة في الاسم والحرف بطريقا لبقية على ما هو المتبادر منها وفي الفعل بطريق النظم بالنسبة
الحرف وهذا مع عدم مساعده اتحاد المعروفين عليه معترضة مستقيمة في الاسماء لان منها ما يتضمّن معنى حرفيا كما سماء الاشارة والقيام والوقوف
والاسماء اللازمة للاضافة بناء على ان منشأ لزومها بالاضافة تضمينية انما هي الاضافة لخاصة ان للفعل معنوية فبغيرها هي الحرف
الزمان والنسبة في فعل معين في الضد ومعنى مطابقة الجائز وهو الذي لاحظته الواضع عند الوضع اعني الحرف والزمان والنسبة في فعل
معين عند التسليم والفعل انما يحتاج الى كذا فاعلم ان تعينه في الدلالة على معنا المطابق بالنسبة الى الاعيان الاول دون الثاني فلو كان
مع على جزئه اعني الحرف عند عدم ذكر الفاعل انما هي النسبة المعنى المطابق لاجل في الحرف وروفا الجواب عن ريب من التحقيق انما يتحقق ان
يكون مدلول الفعل عند عدم ذكر الفاعل اجابا لا تفصيلا ولا يحجب موقفت فان المفهوم من الفعل على تقدير ذكر الفاعل وعده اجمالا
معنى واحد لا يخلف فضلا كما يشهد به النظر الصحيح ولولا ذلك لزم الانتقال الى معنى الفعل الذي تعقبه ذكر الفاعل عارفين بان فاعل الجمل او
اخرى فبغيره والوجه السليم بكونه بل التحقيق عند في الجواب بقا التصور النسبة انما يستدعي تصوط فيهما ولو بالوجه فبغيره في تصور
النسبة الاستتارية التي تضمّنهما الفعل تصور لاسم الابه ولو بالوجه كصوره بعنوان كونه فاعلا معنوية نظر المستقل ولا يخفى ان تصور
مدلول الفعل لا يفصل عن تصور الفاعل ولو بهذا الوجه وظاهره ان لا خفاء في تصور كل المسبق الذكر فلا يلزم تحقّق النسبة بدو
الفاعل لا يدل على معنا التفصيل وبهذا من الوجهين يندفع الاشكال الذي اردناه في الجواب انما هو وكك يندفع ايضا اشكال آخر
في الحرف نفي ان الحرف على ما يساعد عليه التحقيق غير مستقلة بالمفهوم لانها موضوع علم الابه ملحوظ لخاصة ان فاعلا معنوية
فهو منع بحرفها في التصوّر متعلقا بها مع انما يجزأها اذا اطلقت بحرفه ذلك على معانيها ضرورة ان من يدل على الابداء باعينا
كونه لالة للاحاطة خال غير والى بدل على انهما كالكلمة عن ذلك نفي في دفع على الوجه الاول وضعها على الوجه المذكور انما هي
دلالة انما عند التجرد على معانيها التفصيلية دون الابهلية كيف اوضح انما وضعها بازاء المعاني التفصيلية للاحاطة فذلك المعاني الاجمالية
وظنان دلالتها على معانيها الاجمالية اية بالمطابقة فان قلت كيف يدل اللفظ بحسب وضع واحد على معنيين بالمطابقة ذلك لا يتأخر بين
المعنيين بحسب الحقيقة بل بحسب الاعيان والاختلاف والتفصيل وعلى الوجه الثالث ان تصور ذلك المعاني انما يستدعي تصور متعلقا بها ولو بالوجه
وهو لا يتوقف على سبوت ذكرها كما سبق فليس في هذا العلم ان نسحق تتبع المطابقة وحمل بعضها على ظاهر من الانتقال

هذا هو الحق
الذي لا يمتنع
على احد ان
يقول ان
الشيء قد يكون
مركبا من
اجزاء
او قد يكون
مركبا من
اجزاء
او قد يكون
مركبا من
اجزاء

الى الجرح بعد الانفال الى كمال واعترض عليه بان فهم الجرح سابق على فهم الكمال لان انفال الى المعنى المطابق بعد الانفال الى المعنى الثابت
لا قبله وضعفه ظلالا نظورا الكمال تمامه من سبق تصور الاجزاء اذا كان تصور انفسه بليغا وظاهره من غير معتبر في المطابقة واما
سبق تصورهما على تصور انفسه فلا يفسر من الدلالة الوضعية لعدم استناد هذا الاعتبار الى الوضع وان استند اليه باعتبار سابق
وذهب عنه من المحققين الى ان التضمن في فهم الجرح في فهم الكمال لا لئلا يتحد بان ذاتا متغايرة بان بحسب اعتبار الاضافة وحملوا
المنفعة على المنفعة لما هو المقصود من الوضع اعني الدلالة على المجموع من حيث المجموع ويمكن ان يجعل المنفعة في الدلالة بحسب اعتبارها ونظر
لانها تنقص حصرا لا شاحا بدلالة اللفظ على الجرح بعد دلالة على الكمال ولو بضميمة من حيثها فانها داخل في الدلالة اللفظية الوضعية فلما
على ما فسره ما به مع انها ليست باحد مناهج التحقيق بل هي التضمن على ما يتم القسمين ليستفيح كصورا ويقتصر على الوجه الاول لان التضمن
بالمعنى الذي ذكره داخل في المطابقة ولا يلزم حصرا للقسمين في التقسيم بحسب اعتبار رتبة ثم المشهور ان العبرة في الالتزام بالترتيب وعدم
الانفكاك في الجملة وقبل بل يعتبر اللزوم الذهني وهو مبني على تفسير الدلالة بانها كون اللفظ بحيث كلما اطلق وجد العالم بالوضع فممنه
المعنى واشكاله عليه بلزوم خروج دلالته معظم انفسا المجاز منها لانفاء اللزوم بالمعنى المذكور فيها واجيب بان دلالته انما تعتبر
مع القرينة ولا ريب انها لا تميز للفظ ومطردة واوردها عليه بان الملزوم ان كان المجاز مع القرينة فالقرينة قد تكون غير اللفظ
فلا تكون هذه الدلالة شيئا من الدلالة اللفظية وقد جعلوا هاتين وان كان اللفظ حين مقارنته للقرينة او حال وجوب القرينة
فاللزوم في مجموع لفظ لزوم القرينة فاتهم صرحوا بان حركة الاصابع غير لفظ لانها كانت كالكتابة وان امتنع بدفعها نظر الى
عدم لزوم الكتابة له وان كان اللفظ بشرط القرينة وبشرط مقارنته للقرينة فاللزوم مستلزم لكن المازوم انما هو المجموع المركب من الجرح
والقرينة ومقارنتهما له على حد قوطم في المشروطة العام ان الملزوم هو المجموع المركب من ذات الكتابة وصفة الكتابة فيكون الدال هو
المجموع المركب من الجرح والقرينة او مقارنتهما لانه الملزوم فينبغي ان لا يكون الجواب ثانيا والقسم الاخير وهو ان الدال
هو اللفظ بشرط القرينة او بشرط مقارنتهما ولا يستلزم ان يكون الدال مجموع اللفظ والقرينة او مقارنتهما كنه
فضيلة الشرطية خروج الشرط بل الدال انما هو المشروطة اعني اللفظ والقرينة معبر في دلالته الا ان في قولنا اكل كائنا متحرك
الاصابع بشرط الكتابة او فادام كائنا انما يقتضي ثبوت حركة الاصابع لذات الكتابة لا للمجموع المركب من ذات الكتابة وصفة
الكتابة بل للثبوت للمجموع اصابع بحيث لها الحركة وبالجمله فاشترط دلالته المجاز بالقرينة او بمقارنته من قبيل اشتراط اصل الدلالة
بالوضع فكما لا يوجد لك كون الدال هو المجموع المركب من اللفظ وعنده فكل الاشتراط فيها بخبره وقد يعترض على هذا في
الشرط مقارنته للقرينة بانه يلزم فهم ذلك المقارنة عند الدلالة وان وجد ان يكون به وجوابا ان الشرط ليس مفهوم المقارنته
بل ما صد عليه المقارنة ولا ريب ان الدلالة لا تحقق الابداد اذ اكد ضرورة ان مجرد ادراك لفظ اسد ولفظ بحر لا يوجد انفال
الى الوجه الشجاع فالقرينة لا تلاحظ مقارنته احدهما والاخر وانما ما ليه سلبا لكن اشتراط المقارنة لا يوجد اشتراط العلم بها وانما يوجد
عند الانفصال ولا ريب في اعتبارها فظهر مما ذكرناه ان القولين متغايران وانما يظهر الثمرة بينهما في كون المعنى المنقول اليه معنويا
القرين هو مقدار قول الترامي للفظ مطلقا او بشرط مقارنته للقرينة والامر في ذلك سهل **تكملة** فاما في المطابقة بالمعنى المذكور فثبت
المجاز وانما التضمن في فهم الجرح في فهم الكمال لم يتناول له وان فسر فهم الجرح بعد فهم الكمال او باع من ذلك دخل بعض فسر
المجاز فيه ودخل التوحي في الالزام على ما سار الاشياء فيه **فان قلت** لا يتخلو اما ان يلزم بالوضع في الحدود الثلاثة الوضع الشفيع
او الاعم منه ومن التوحي فان **الاول** لم يتصور الا في الثلاثة يخرج الموضوعات بالاضاع النوعية كالمشققان منه وان
ازيد **الشيء** دخل المجاز باو اعراف المطابقة بناء على انها موضوعات بالوضع النوعية فيبصر الدلالة في هذا **القول** ليس له بالوضع
خصوص الوضع الشفيع ولا مطلق الاعم منه ومن التوحي بل المراد به الوضع الحقيقي المتساوي للاوضاع الشخصية وجمله من الاوضاع
النوعية لا التباد من اطلاق الوضع فلا بد ان المجاز في هذا في القسمين الاخيرين على ما قلنا بان المراد بالمعنى الاعم لا يكون
انحصار الدلالة في المطابقة اذ لا يصح التجوز والتسوية جميع المعاني التضمنية والالتزامية ومع الاقراض عن ذلك فثبت في الباب
بلزم صدق كل مرجح التضمن والالتزام وحدها المطابقة المجاز باعتبارين ولا بأس به مع اختلاف الحقيقة وقد فسر المطابقة بدلالة
اللفظ على ثبوتها والتضمن بدلالة على خبره ولا التزام بدلالة على خارجيه اللازم ويعتبر الحقيقة احترازا عن تدخل الامسا على
هذا في المجاز بانواع المطابقة وثبتت بها تضمن والالتزام كالحقيقة **ثم قلت** على الحدود المذكورة لا لا شك في دفع **اما**
الاشكال فثبت ان المراد باللفظ في هذا الحد واما خصوص المفرد والاعم منه ومن المركب ان كان الاقلام فيقسم خصوصها في التضمن
خروج لوازم المركبات منه كالجو اللازم لكثرة الوقت والنرد اللازم لقلوبك عدم وجلا وما خرا اخرى وعنده ذلك هذه الدلالة
مستندة الى وضع اللفظ في لفظية وضعية وليست احد الاشياء كالتخرج عنها دلالته المركبات على ما فيها التركيبية باعتبار كونها

لكن يمكن ان يخالع في المطابقة بلغيها مفرداتها وخر وجها عنها بالاعتياد المذكور فربما اذا اعتبر في النفس خبرات المقسم اقرب الى الحصر

فيما يجتمع الاعتبارات الطارئة عليه وان كان الشك في ان يكون دلالة المركبات على تمام معنا بعض مفرداته بالضم لا بجزء من المركب الذي دل عليه اللفظ بالمطابقة مع ان دلالة بعضها عليه باعتبار بعض مفرداته دلالة عليه بالمطابقة لا غير فليزوم ان يكون دلالة بعضها بالمطابقة فيكون دلالة واحدة زائدا واعتياداً بمطابقة ونفتمنا وهو محال في حال الكد فخره فانما نحسن ان المراد باللفظ ما يعم المفرد والمركب كما هو الظاهر

الاطراف ولا نسلم انه يصح على الفرض المذكور كل من حدى المطابقة والضم بل يصح عليه حد المطابقة فقط دون الضم ما انه يصح عليه حد

المطابقة فلما استمر ان المركب يدل عليه باعتبار دلالة بعض مفرداته عليه بالمطابقة وحالاً انما لا يصح عليه حد الضم فلان المركب لا دلالة

له على الجزء كحقيقة وانما الدلالة عليه الجزء ونسبة الدلالة عليه اليه في الحقيقة والمعبر في الضم ان يكون الدلالة ثابتة للفظ الحقيقة

ودلالة اللفظ على جزء معناه المطابقة تماماً يلزم ان يكون نصية اذا كان اللفظ مفرداً وان كان جزء من مركب والاجاز ان يكون دلالة على الكل

بالمطابقة وعلى الجزء اي بالمطابقة هذا كله على ان نوافه من ان المركبات لا وضع لها معيار الوضع مفرداتها وانما على القول بان لها وضعاً معياراً فلا

خفاء في صدق الضم عليها بهذا الاعتبار لا اشكال لاختلاف الحقيقة **فصل في تفسير اللفظ بمفرد الاعتبارات**

المفرد ومركب **وقد يشاع** تقريراً لمفرد ما لا يدرك كدجج منه الدلالة على جزئ المعنى وبما لا يرد بجزء لفظه الدلالة على جزئ المعنى والمركب بخلافه

وانما اعتبر القصد والارادة لئلا ينفصل الحد بالاعلام المركبة ونحوها كالحيوان الناطق على التلاذذ فان كان حد عليه عند اطلاقه عليه

وضعه الفعلي ان جزئ لفظه يدل على جزء معناه العلم لكن تلك الدلالة غير مقصودة ولا سرية في ذلك الاطلاق **اقول** ان اعتبار التفسير للفظ

مقبساً الى معنى واحد وقصر الموصولة به واعتبارها بابتداء الحقيقة في الحرف لا حاجة في الاخر ان المذكور الاعتبارات القصد والارادة ولا

ذكر اللفظ ان يكون ان بقي المفرد ما لا يدل جزئاً على جزء معناه من حيث انه كان المركب بخلافه فيحصل الاحتراز المذكور ولا فلا فائدة في الاعتبارات

القصد والارادة في ذلك لا ينفصل عن الجزئ الناطق المستعمل معناه العلم انه لفظ مفرد من حيث الدلالة على جزء معناه ولو لم يستعمل في

وكذا يصح عليه حد الادراك باعتبار ان المركب مع ان القصد والارادة لا مدخل لهما في الافراد والتركيب في اللفظ الدلالة على جزئ معناه من حيث

انه كان مركباً فلفظ ذلك لا لا لزوم بقصد ومثاله المفرد نعم نتيجة ذلك حد المركب على قول من جعل الدلالة للفرع والارادة وقد تقدم

الكلام فيه وانما حذر المفسر فلا يستعمل في القولين على المركبات التي لا يقصد بها معانيها اصلاً ككلام التام والسامعي من حد المفرد بما وضع

والاخر له يدرك في ذلك الوضع والمركب بخلافه كالحاجب فقد سلم عما عدلنا في قوله الحقيقة ويمكن ان يكون القولين على الوضع

نكون عليه وعلى الحد الشايعين ان يلزم ان يكون نحو ضارب مخرج مركب الدلالة كل من المادة والمثبت بينهما على جزئ المعنى على ما تقدم

ولا يعيدان لا مفرداً وهذا الاشكال مبنى على ان يكون المذهب اعتباراً عن الحركة والسكون والحرف في ايديهما هو اللفظ دون الكيفية الاعتبارات

الطارئة على اللفظ بانضمام الحركات والسكون والحرف في ايديهما هو اللفظ دون الكيفية الاعتبارات

عليه كجهره وهسه وان لا يكون السكون مجرد عدم الحركة بل موجود في نفسه من ذلك المعنى العكس وذلك لانها شتمت مع الحرف ابتداء

وما يكون كل يكون صوتاً ولفظاً لا يح والافراد ورد للاشكال المذكور لان الجبهة اما ان تكون نفس الحرك او السكون والمركب بينهما

ومن الحرف في ايديهما وكيف كان فممن نكوز لفظاً اما على الاول لفظاً وانما على الثاني فلان ما لا يكون كله لفظاً فلا يكون جزء من غير ما يوشع

فقد بران لا يكون الجبهة لفظاً انما يشاع في كونها جزء من اللفظ فان جزئ الشئ يكون من جنسه كما في العرف فمركب من الواحد وليس منه

وقد يشاع الاشكال المذكور ان المراد بالجزء الجزئ المبرز في السمع ولا يرتب بين اداة والجبهة في ذلك فلا ينفصل بها الحد لان لا يشاع

اشكاله لفظ الحد بل ذلك مفقود من هذه الجبهة **والحق** ان هذا الوجه على بعد لا يهمل بل يرفع الاشكال بتمايه الوجه التفسير بعد تصور

ورجل وضرب وهك المبرتها الاجزاء فيها والزام التركيب مثلها نصف وبالنسبة لفظاً اذا اخذ مع مؤكده اذ لا دلالة لكل منها على

المعنى بل على ثمة مع انه مركب قطعاً **والحق** ان اعتبار دلالته الجبهة دخل في المركب لانهما تد على التاكيد وهو جزئ المعنى هذا الحد الذي

على المطابقة كما هو الظاهر وان جعل على الاعتراف منها ومن النصية الجحد التفسير بالتاكيد في البساطة فلفظ هذا يحصل الكلام في حد المفرد

المركب على طريقة المنطقين **والحق** انما على طريقة النجاة منه ما ذكره بعض المحققين من ان المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة والمركب بخلافه

ولاد بالوحدة الوحدة العرفية ليدخل في المفرد نحو ضارب هك لا يبعد عن كلمة واحدة وفي حد المركب نحو ضارب زيد وعبد الله علماً

لانما بعد ان عرف مركبين من كلمتين واغرض عليه بلفظ انشائه من مركب من لفظ ان وشأ ولبيد لا مفرداً **ويمكن** ان الجزئ في بعض

التركيب عتياً حال الوضع وظهور منه لا مطلق حصوله لانسان اللفظ المذكور كان **فان قلت** الفتح الذي في اخر الفعل جزء منه فلا بد

في تحققة من عتياً ها ولو فقد بر كمال الوصف بخلاف اسم المعرفانه بوضع مجرد الحركات فلا يتحقق التركيب في الكلمة المذكورة **قلت** هذا

يتم اذا تعينت كلمة شأ للفعلية وليس كذلك لانها قد تاتي اسماء مع عدم اختصاصها بمورد التفسير فانه مثل انطابق وانحسب

بافوت نحو ذلك ثم على الحد اشكال لان الاول ان المراد بالكلمة ان كان معناها القوي ناول الكلام الواحد والمما وان كان معناها

الاضطراب في الدلالة لا ينافي المحذور باللفظ الموضوع لمعنى مفرد **والجيب** اخيرا الاخر بان هذا الحق يعرّف لفظي من عرف معنى الكلمة
 في الاصطلاح ولم يعرف معنى لفظ المفرد والذى يتوقف عليه معرفة الكلمة انما هو معنى المفرد فلا دور **الثاني** ان لفظ اللفظ مستند
 ان لو قيل انه كلمة واحدة لكان **والجواب** ان ذكر اللفظ وتعيينه بالخاصة لا يمنع من الاعتراف عليه مستند في الحدود التي يقتضيها النسبة على الجوا
 المحذور وتوانمه وهذا ظاهر
فصل في نطاق اللفظ وفيه ان يميز نوعه مطلقا او مقيدا **الكلام**
 في ضرب موضوع لكذا او ضل وانه في قولنا ضرب من الجواهر انه يقتضي به شخص القول وقد يطلق ويراد به من مثله كقولنا بده قولنا
 ضرب من بدها على ان اريد به شخص القول وربما يرجع هذا كما بقية القسم الاول ان كانت الخصوصية مستفادة من خارج واما لو اطلق
 واراد به شخص نفسه كقولنا بده لفظ اذا اردت به شخصه فهو محتمل بدهن تاويل نظر لا سئلوا به اتحاد الدال والدال والاول هو كلفظة
 من جنس مع عدم مساعده الاستعمال عليه ثم الدلالة المذكورة ليست بالوضع ولا لكانت جميع الالفاظ موضوعا لاشترافها في هذه
 الدلالة وهو ظاهر اللفظ وانما يلزم ان يكون جميع الالفاظ الموضوعه مشتركة وقومها لا يقتضي به لحد ولا بالقطع سواء اريد به طبع
 اللفظ او الالفاظ والتسامع والوجه ظاهرا لا باعنا على ما يذهب اليه الوهم لانه ان اردنا ان دلالة اللفظ على ارادة اللفظ من عطفه فظاهر
 القضا ان لا يلائم لفظه ولا اطرافه كالموتى ان العقلان وان يدلان دلالة اللفظ على نفس اللفظ عقليته فنسوع احوال الصورة الاولى فلا
 تصور الشخص مطلقا لا لشيء بل تصور نوعه او صنفه احوال الصورة الثانية فظاهر هو ان لا يلائم لفظه من تصور لفظه وتصور لفظه
 له وهذا مما لا سيرة عليه **الثالث** ان نفس الدلالة العقلية بمعنى اخر على ان يجرى الدلالة لا يصح لارادة والالفاظ ان يقدّر
 متكلم وبه يفهم ان الدلالة على الالفاظ الموضوعه بدها لا يقتضي على احد بل الحق ان هذه الدلالة انما تستلزم
 من اللفظ بواسطة قرائن مقامية او مفالية كما في الجواز ان قولنا اسم او فعل او مبتداء او نحو ذلك فربما ظاهرة على ان المراد بدها
 مثلا نفس اللفظ دون المعنى والمعنى ولهذا تجد ان الذين لا ينصرفون اليه لا يبعد ملاحظة القرينة والمجون لهذا النوع من الاستعمال
 انما هو العقل والطبع نظر في وجود المناسبة للصورة بينهما اعني المشاهدة للفيضة وهذا نظير ما نقول بدها بالجماع على ما سبقت
 لا بيقين ان يكون الدال على اللفظ في قولنا بدها مثلا مقدا او يكون الغرض من ذكر بدها بغير الشئ اليه فقط ويكون الكلام
 في قوة قولنا بدها هذا اللفظ مبتدا **الاقسام** هذا تصفيا والوجدان يشهد على ان بدها في الكلام المذكور هو المبتداء
 والدال دون المقدر **وقد عرفت** ان هذا الدلالة لا تنشأ عن وضع فكل ما يلزم الاشتغال في كل لفظ موضوع بل انما
 نشأت من الاصطلاح والافتقار حيث طرقتهم على اطلاق الالفاظ وارادته انفسها وفيه نظر لانه ان اردنا انهم اتفقوا او لا على هذا
 الاستعمال اعطاهم صح الاستعمال لانفاقهم فهو غلط لا يلزم به احد وان رادته بدها الاتفاق كان هتاما ما صح الاطلاق ثم ان
 زال بعد وقوع الاتفاق او غلب عليه اثر الاتفاق فدفع بان الاتفاق لم يتحقق الا بالنسبة الى بعض الالفاظ وهذا الدلالة
 متحققة بالنسبة الى الجميع واحتمال ان يكون الاستعمال في البعض المنفوق عليه على وجهه ينشأ منه وضع نوعي مع بعد اقسامها
 ينشأ عنه وجدان ولا يبرهان فانه قد ذكرنا من ان هذه الدلالة بالقرينة ما اشهر بينهم من ان هذا الدلالة في العقلية والطبيعية
 والوضعية الا ان نفس العقلية بما لا يكون للوضع والطبع مدخل فيه فدخل فيها ذلك فيفقد حصرهم بالاستعمال الصحيح في الحقيقة
 والجماع يخرجها عن الحقيقة وقوط وكذا عن الجماع فلا يكون له معنى وضع له مع انهم ارادوا بالعلانية العلاقة التي تكون بين
 الحقيقة والاستعمال كما انما ينطبع عنه كلما انهم وظاهرها غير متحققة في المقام **فصل في معنى اللفظ**
 القول بان دلالة الالفاظ على ما بينها ذاتها لو كانت وضعية للزم الترجيح من غير مرجح وقد عرفت ان اللفظ بان الوضع مناسبته
 والالزم الترجيح من غير مرجح **وقد عرفت** ان بعض من تأخر عنه وانكره الاكثر من ضجوا الدلالة وضعية والوضع مجرد عن مناسبة ذاتية
 واحتجوا عليه بان لو كانت الدلالة او الوضع مناسبة ذاتية لامتنع اشتراك لفظ بين الضدين لان ما يناسب احدهما لا يناسب الاخر والكل
 بط لا يشترط القرين من الحفظ والظهور والجون بين الاشياء لا يمتنع وعبر ذلك بنظر اهل اللغة وشهادة العرب **والجواب** ان مستند القول بضعيف
 اما الاول فالحجج وان يكون المرجح امر اخر غير المناسبة الذاتية لعدم انحصارها في ما اما الجواب المذكور من ان رادته الوضع مرجحة
 فهو ظاهر مبني على القول بجواز الترجيح من غير مرجح والحق خلافه **الثاني** فالحجج ان يشترط الضدان في معنى دال يكون بكنهه وبغير اللفظ
 المشترك مناسبة ذاتية او يكون اللفظ هتاما فثبت ان يناسب بكنهه كلا منهما فالجواب ان اللفظ المناسبه الذاتية ان اردنا ان دلالة
 الالفاظ في موارد الاستعمال الذاتية وانها ملحوظة عند كل واضع فثبت الاجل من ان يحتاج الى البينة ان يشهد بطلان مرجح الوجدان على انه
 قويم الاول لزم ان لا يجعل احدهما من اللفظ لانه لا يمنع النقل والحجج لا يمنع تخلف ما بالذات عنهما وان اردنا هناك مناسبة
 خفية لا يطلع عليها الا الاكثر من الناس او ادعى ذلك بالنسبة الى بعض الالفاظ واللفظ الاصلية فهذا وان لم يرق عليه دليل ظاهر الا
 انه لا دليل على فساد الاستعمال ان قلنا بان الواضع هو الله تعالى وان الواضع بالهام هذا ثم اخلف اللفظ بان الواضع في تعيين الواضع

في قوله الالفاظ
 في قوله الالفاظ
 في قوله الالفاظ

وَمِنْ مَبَادِئِ مَضْعِ الْاَلْفَاظِ

رمضان المبارك
فصل في فضله

عندنا هذه العلاقة التي فيها ما لا يعبر عنها فان اطلاق احد الضدين على الآخر ليس نيل في الحقيقة بل هو منقطع بانها غير ملزمة عندنا
على ما هو شأن العلاقة الصحيحة بل ان العلاقة النكاحية او غيرها من العلاقات فان كون الشيء من المفهوم احد الضدين بحيث يترتب عليه منزلة كونه
فوق المفهوم الضد الاخر واستعارة لفظ له ضد الى التاميم والتميم كقولك ليلى هو اسد فتشبه ما فيه من الحيوان منزلة الشجر اعز او منزلة
منزلة احد افراد الشجر ضد الى ما ذكره العلاقة هنا ايضا بالثبات والذكر وقد يطلق عليه اسم الضد لعدم الاعتداد بما فيه من
الوصف كقولك العالم هو جاهل والمناسبة وفتحها اطلاق النسبة على مجازات النسبة حيثما تقع على صوت النسبة وان يجوز عن
وصفها ويجوز ان يكون العلاقة الثانية لانها من شأنها ان تكون نسبة وان عرفت عنها بالعرض كما في اطلاق المنكر على الجواز لانه يكون
لعلاقة السببية والسببية حيثما مناسبة عنها واما اطلاق الفتح على الجواز فليس لعلاقة الجواز بكل مقابلة بالماضي من انما غير
ملحوظة في اطلاقها بل لعلاقة الاشتراك في المطلوبية وفتحها ان السامع يتردد ما هو مطلوب عنده واضع من الجبة والقبض
منزلة ما فرضه السامع فلو كان من الشيء المطلوب الذي واعد على يد له بدل نسبة الفتح اليه فهو يدعى اتحادها في الجنس ضد الى
الترام الجواز على حسب التزم به وعلى هذا فكل من الجبة والقبض من استعارة بالنكاحية لعلاقة الاشتراك في وصف المطلوبية وهي بالنكاح
في نفسها باضيقها لكنهما تقوى النكاحية المذكورة اعني ترتيب الاوامر بالتفعل المطلوب نسبة الفتح الى الجبة والقبض من قبيل النسبة
الى العهد فتكون استعارة تحقيقية واعلم ان من جملة العلاقات استعمال اللفظ على من تدب له ذلك هي ان يستعمل اللفظ
الموضوع اعني في معنى اخر لا يكون بينهما في نفسهما علاقة مقبولة لكن يضمن اليها بعض الموارد فكانت خصوصيات تحقيقية فيها كما امر
في اطلاق الفتح على الجواز ففتحها في المعنى الاخر جازا فيستحق من جهة الاستعمال هناك لو بعد التكرار فلفظ يفتح بها الاستعمال
فيه ولا يجوز عن تلك النكاحية والخصوصية فان الاستعمال كما قد يوجب التقليل كما قد يوجب تحقيق العلاقة الناضية على حد ما مر
وطيئان ترى ان الجواز قد يفتح لفظ ولا يفتح لفظه كما في الوتيرة فانها تطلق على العبد والجهد بها ولا يفتح لفظه واما ما قيل
من ان الجواز قد يفتح بغير الجواز ان الفتح الواضع على الخصم بعض الموارد بدو بها ويجعل منه الجواز في جملة من معنى الحروف جازية
بينها وبين معانيها الاصلية فيفتح بغير معنى مما مر فاما في المحالفة لاجماع القوم حيث اعتبروا العلاقة المعبرة في صحة الجواز وان
تحققهم على الاول في عدم اختصاص العلاقة المعبرة بتحقيقها بين العامين والامرين من حيث العمل ان لا يكون بها لغو في حصر اوله والاول
وضبطها كما يشهد به نفع كثيرهم وكان ذلك نبيه منهم على ان المعبر في العلاقة انما هو تحقق المناسبة التي يقبل الطبع اطلاق اللفظ
الموضوع لاحدها على الاخر وان الوجوه المذكورة من مظاهرها وكذا هو التحقيق الذي ينبغي تزيلها عنهم على ما مر واما ما سبق في بعض
الاولى من ان الواضع قد اعتبر هذه الانواع من حيث الخصوص وان اهل اللغة قد غفلوا فليس لنا التعجب انما غفلوا فغفروا في غاية السقوط للفظ
بان ليس هناك نقل فتهي الى الواضع ولا ادعاه احد وانما القوم يفتحوا كل ان العرب فوجدوا هم يفتحون بعض اللفظ على ما يناسب
معانيها الاصلية فغفلوا الى ذلك المناسبة فوجدوها في موضع مناسبة المشاهدة وفي اخرها نسبة السببية الى غير ذلك فغير على كل
باسم يخصه ثم انما كان رادوا بان ذلك ما ذكرناه فلا كلام وانما في قولنا ان الواضع قد اعتبر هذه العلاقات بخصوصها كما في النسبة الى
الاهم مدعى عليه الوفاق فيجوز الاستعمال لا يساعد على ذلك ليس لهم مستند سوى اعني ان اعتبر هذه الانواع على الخصوص فان كان
على الاطلاق لزم الاطراد والفتور فاضته بعيدا واما ما احتج به عن بعضهم من ان عدم الاطراد في بعض الموارد يدل على خارج
كعدمه بالمتن والخصوصية المحال وعدم الكثرة الواضع في مثل الصوت المتوحد بذلك العلاقة فتضعف واخيرا اما الاول فلان
الموارد المنوعة مع شائها على موارد مستحقة انما لا يصح لها ففتح النص عليها والقبض على الخصوص وليس هناك قائل كونه
يمكن معرفتها بالرجوع اليها سؤا ما ذكرناه مع ان موارد الوضعية قلنا هي بالقبض عليها اوله واما الاخير فلان العرض اطلاق الوضعية
والوضعية وتاثير المحل فيه غير معقول ودعوى عدم الكفاية الواضع لا يلام الاطلاق المدعى وان اعتبرها بشرط كونها بحيث يقبل
الطبع اطلاق لفظ احد هما على الاخر فاعتبرا بقول الطبع معنى عن اعتبارا بخصوصية الموارد فبلغوا اعتبارها وان اعتبرها في الجملة لزم
القول بوقفه على الفقد قلنا شرا القضا اظهر مما حققنا ان المعبر في العلاقة الصحيحة للجواز هو المناسبة التي يقبلها الطبع سواء وجد
في ضمن احد العلاقات المذكورة او في غيرها والعلاقات المذكورة انما اعتبرنا انتم هذه المناسبة لا بقول فلهذا يلزم الدوران استحقاقا
الطبع للاستعمال بوقف على الجواز الواضع وخصه فلو توقف رخصته على استحقاق الطبع كان دورا لا نقول لا بوقف استحقاق الطبع على رخصته
الواضع بل على تحقق العلاقة ولهذا يمكن الحكم بحسن الجمع الشك في جوانب ثم لا بد في الطبع على طبع اهل الاستعمال وهذا قد يختلف باختلاف
القباع ولهذا يرى ان بعض الجازات المعبر في اللغة العربية لا يستحسن مرادها من غير اخرى ثم اعلم ان العلاقة المعروفة انما تعتبر ان كانت
بغير الجواز في وبن المعنى الموضوع له فلا تعتبر ان كانت بينه وبين معنى محال اخر لا ان كانت بحيث توجب لعلاقة بينه وبين المعنى الحقيقي
فتعتبر من حيث الجبة ولهذا تهم بتعويض الجواز من الجواز والذليل عليه عدم مساعده الطبع والوضعية على الاعتداد بمثل تلك العلاقة

فان
شئت
عبر عنها بالظن
الغشبية
شئ

عقلی بانہا عجیب
لغوی معانی
متعارف عجیب
رفاعی عجیب
نحوی عجیب

المعروف من قبلة طي والفرق الغير المتعارف الذي هو الرجل الشجاع والرجل الجوا ان استعمال في الفرق الغير المتعارف استعمال للفرق في موضع واحد
استعارة هذا لمحصل كلامه ويؤيد من كلامهم ما ذكره في تقسيم الاستعارة من انها ان كانت اسم جنس فصلة والافعية في الاستعارة
في العلم اصلية فطعا فتبين ان يكون اسم جنس ولا يتم الا بالناويل المذكورين في هذا بانهم عرفوا اسم الجنس على ذات كلية لا باعتبار
صفة فلا يدخل فيه العلم قبل تناويل لهدم الكلية ولا بعد لا اعتبارا للصفة فيه هذا ونحوه فيقول ان ارادوا ان الاستعارة تختص باستعمال
لفظ المشبه به في المشبه على دعوى وخوله به فحقا لفظا ذكره من ان المجاز ان كان علاقته المشابهة فاستعارة والا فمجازا من ذلك ما ذكره في
الاستعارة من انها المجاز الذي يكون علاقته المشابهة وانها الكلمة المستعملة في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة الى غير ذلك ان ارادوا ان هذا
النوع من العلاقة اعني المشابهة لا تعتبر الاجتثاق الادعاء المذكور في ذلك لان علاقة المشابهة لا تقتصر عن سائر العلاقات في حصول
النسبة الصحيحة للاستعمال بها فكما يصح ظلالا لفرق على اهلها والغيب على المتبني املا لما بيننا من المشابهة التامة من الحول والسببية من غير
ان يقع هناك دعوى خول احدهما في جنس الاخر كما يصح ظلالا للفظ على مشابهة معناه نظر الى الانباط الحاصلة بينهما من المشابهة من غير
الى دعوى خول احدهما في جنس الاخر بل المشابهة اقوى في حصول العلاقة والانباط بينهما وانما بان يصح التعويل عليها بحجتها والذي
يدل على ذلك القطع بوجه اطلاق اللفظ على الصورة النقوشة بعلاقة المشابهة وان لم يتعلق العرض بالادعاء المذكور ان كان لفظا
مباينة علمنا عن تحقيق الفوقية هذا اذا كان لفظ الاستعارة اسم جنس وانما اذا كان علما شحيها فالادعاء المذكور لا ينافي في قطعنا
وذلك لان قولنا ان ادعاء المسمى بالوجه هو الحرف ان يكون تشبيها مستقرا وسائر ما كان له بعد كما سأل الشيخ ان يكون استعارة
للمرء بعلاقة المشابهة القائل ان يكون استعارة على دعوى انه الشخص المعروف وهذا هو الظاهر مقام المبالغة التي ان يكون بمعنى الجود
المطلق فيكون مجازا لغيره ان يكون مستعملا في معنى الرجل الجوا المشبه به كما يكون استعارة لوجه الوجه الصفة لا من زيد على المشبه وليس
المشبه شيء من هذه الصور داخل في المشبه به اما في التثنية الاولى وفيما في الصورة الرابعة فاعني المشابهة واما في الخامسة فلا ت
المشبه هو الرجل الجوا وهو غير داخل في خاتم ادعاء المشبه خاتم عليه وعلى غيره وانما ما ذكره النفس ان في تحقيق كلامهم فليس شيء لا ينافي بل
2 وضع اللفظ بان يجعل الاسد كانه موضع للشجاع وخاتم كانه موضع للجوا ان استعمال هذا المعنى النادر ان يجازي استعمال الاسد كانه
واضع لا وجه يحل الرجل الشجاع والرجل الجوا من الافراد الغير المتعارفة بل هما بعد لنا ويل من الافراد المتعارفة قطعنا الا ان يربطها ما يتبعنا
اطلاقا لفظا علمنا مطلقا او عند عدم القرينة وهو تكلف بين وان ارادنا انما استعمال بعلاقة المشابهة واننا قبل المذكور انما هو لغير
المشبه المشبه به فحفظ ان لا ينافي في ادعاء المشبه هذا ان كان المذكور لفظا مستعارة وهو المعبر بالاستعارة المصروفة والاولى
كان المذكور لفظا مستعارة وبمعرفته بالاستعارة بالانكشاف كما ان اطلاق المنيية على الموت بادعاء السببية لها ودل عليه باننا انما هو في
السبع لها من الاشارة لاطلاقها ونحوها فقد عجزوا استكمالهم من المجاز اللفظي لان المنيية في الفرض المذكور لم يطلق الا على السبع بادعاء السببية
لها ووجه غير القطع بان لفظ المنيية لم يطلق الا على المنيية ودعوى السببية لها لا يخرجها عن كونها مستعملة في معناها فلا يكون مجازا في
ان السكاك في معنى لفظ المشبه قد اخذ بمعنى المشبه به مجازا واطلاق المشبه كاطلاق الانسان بمعنى الضاحك على لانت فيكون مجازا
لا غير الذي ينبغي على انه اراد ذلك غوبه الترادف بلفظ المنيية والسبع وقوله انما موضوعا للمعنى واحد والقوم لما غفلوا عن هذه
الرفيقة اخذوا في اعتراض عليه بما لا اساس له بكلامه نعم يرد على السكاك ان ذلك لا يفسد لاسنادها استعمالا عليه ثم قد يكون
قوله انما استعارة الخبيثة كما مر من ثبات الاطلاق للمنيية فان المراد بها معناها الحقيقي ودعوى السكاك انما استعارة الصورة وهي المنيية
فيكون من قضا الاستعارة التصريحية مما لا وجه له وقد يكون استعارة تصريحية كما في قوله نعم ينقضون عهدهم الله فانهم لما نزل
العهد من قوله لا يظلمون له منزلة نقضه فالتنزيل الثاني قوبه على التنزيل الاول في معنى المعروف بينهم ان المجاز كما يكون في المفرد
ما سبق شيئا كالمركب وحده استعمال المركب مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما وان كانت لعلاقة مشابهة سميت استعارة
بمعنى المشبه به كقولهم للمركب في امره ان تقدم رجلا ونحوه فيصير فيه ان يلاحظ ما يلزم من تقدم رجلا ويأخر اخرى عادة من التقدم
ثبات الرأى فيطابق عليه الالفاظ الموضوعية بازاء مكرزوم بعلاقة الزوم فيكون مجازا سرييا وان يشبه حاله اقبال الخاطبة المنرد على
ثاق ولذا باده عنه اخرى بحالة من يتردد في سلوك طريق فيقدم رجلا ويأخر اخرى بجماع التردد وعدم الثبات الداعي الى المقصود
فارة والتمساع عنه اخرى فيكون استعارة بمشابهة ايضاً ثم انما بنوا المجاز المركب على ثبوت الوضع للمركب في لزوم القول ان المركب
موضوعه بازاء المعنى المركبة كما ان المفرد موضوعه بازاء المعنى المفردة ومخالفة ذلك لا يقتضي نكر المجاز المركب واساخصه بالمفرد
محتجاً عليه بان المركب لا يوضع الا بطريق التجوز اليها الى التجوز من توابع الوضع والتحقيق ما ذهب اليه الاكثر من ثبوت المجاز المركب
لكنه لا يثبت على ان يكون للمركب وضع مغاير لوضع مفرداته كما ان دعوى بل يكتفى به مجرد وضع مفرداته بلعنه بالافرادية فان كما مر في
المفردات اذا دل على معناها الاقربى بالوضع فقد دل المركب على معناه بالوضع اذ المراد باللفظ المركب هو نفس هذا اللفظ الذي استعمله

انما استعارة الخبيثة كما مر من ثبات الاطلاق للمنيية فان المراد بها معناها الحقيقي ودعوى السكاك انما استعارة الصورة وهي المنيية فيكون من قضا الاستعارة التصريحية مما لا وجه له وقد يكون استعارة تصريحية كما في قوله نعم ينقضون عهدهم الله فانهم لما نزل العهد من قوله لا يظلمون له منزلة نقضه فالتنزيل الثاني قوبه على التنزيل الاول في معنى المعروف بينهم ان المجاز كما يكون في المفرد ما سبق شيئا كالمركب وحده استعمال المركب مستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما وان كانت لعلاقة مشابهة سميت استعارة بمعنى المشبه به كقولهم للمركب في امره ان تقدم رجلا ونحوه فيصير فيه ان يلاحظ ما يلزم من تقدم رجلا ويأخر اخرى بجماع التردد وعدم الثبات الداعي الى المقصود فارة والتمساع عنه اخرى فيكون استعارة بمشابهة ايضاً ثم انما بنوا المجاز المركب على ثبوت الوضع للمركب في لزوم القول ان المركب موضوعه بازاء المعنى المركبة كما ان المفرد موضوعه بازاء المعنى المفردة ومخالفة ذلك لا يقتضي نكر المجاز المركب واساخصه بالمفرد محتجاً عليه بان المركب لا يوضع الا بطريق التجوز اليها الى التجوز من توابع الوضع والتحقيق ما ذهب اليه الاكثر من ثبوت المجاز المركب لكن لا يثبت على ان يكون للمركب وضع مغاير لوضع مفرداته كما ان دعوى بل يكتفى به مجرد وضع مفرداته بلعنه بالافرادية فان كما مر في المفردات اذا دل على معناها الاقربى بالوضع فقد دل المركب على معناه بالوضع اذ المراد باللفظ المركب هو نفس هذا اللفظ الذي استعمله

على النسبة كما ان المراد باللفظ المركب هو نفس اللفظ المفرد المشتمل على النسبة اللفظية وكما يجوز بقاعدة الوضع والطعن ان يستعمل اللفظ
المفرد في غير معناه الاصل اذا كان بكنهه وبين معناه الاصل على خلافه كان يجوز بالقاعدة المذكورة ان يستعمل اللفظ المركب في غير معناه الاصل
اذا كان بينهما علاقة وان لم يكن بين المفردات علاقة فالمرتب المستعمل في غير معناه الاصل جاز بالنسبة الى وضع مفرداته فظهر انه يمكن في جازية
المركب استعماله في غير ما وضع له مفرداته كما انه يمكن في كونه حقيقة فيه استعمال مفرداته فيما وضعت بازاؤه ولما اما الموازنة من ان المركب
موضوعه بازاؤه معانيها التركيبية بوضع مفرداتها بوضع مفرداتها فافضل ان يوضع المفردات اعني الطرفين والنسبة لا حاجة الى وضع
محصول المفردات فانه وضع الطرفين لظن الحكم والنسبة اللفظية للنسبة الذهبية من حيث قصد مطابقتها للواقع وكشفها عنه كان
في افادة ما هو المفرد قطعاً فلا يتحقق هنا الحاجة الى وضع المركب وايضا لو كان المركب من الطرفين والاشياء موضوعاً بازاؤه المركب كما
لذلك كل جملة خبرية يجب ضمها على الاحتمال بوقوع مدلولها امرين تارة تفصيل كما ذكرنا واخرى اجمالاً كما ذكره وعلى هذا السبيل
الاشتباهية وغيرها وهذا لا يلزم به ومنسكه نعم لو قيل ان النسبة التركيبية اقل فيقوم مقامها موضوعه مجرد النسبة والربط
والجوع المركب موضوع الافادة مطابقتها للواقع لم يلزم منه المحذور ان لكنه مع شيئا في نفسه يشهد به الوجدان على خلافه ومخالفة
لظاهر كل انهم بل ومنهم من يوجب محذور في المقام انهم يقصدوا بالتجاوز في المركب التجاوز في مثله هذا المعنى **ثم ان** العلم انه التفاضل في قطع
المفردات في الجاز المركب مستعمل في معانيها الاصلية والتجاوز انما هو استعمال المركب ووافقه المحقق الشريف عليه **وقد رتب**
من ذهب الى انها مستعملة في معانيها الجازية نظراً الى اننا انما نفتقد في النسخ والناظر والراعي هذا **هذا** ما وافقنا عليه من كلامهم
يخفى ما فيها من الضعف لان اللفظ في التلاق واحد لا يفتح ان يقع مستعملاً في معانيه على ما ينبغي تحقيق الكلام فيه سواء كان مفرداً بين
او كان احدهما مفرداً والآخر مركباً وسواء كانا حقيقيين كما لو قيل عبد الله واريد به مسمى باغنياً معناه التركيبية ورجل اخر عيسى
معناه الاضافي او مجازيين كما في المقام على الوجه الثاني او كان احدهما حقيقياً والآخر مجازياً كما في المقام على الوجه الاول لان
مستندنا على المنع مقرر في الجميع على ان كلامهم لا يثبت على مجرد الجواز بل على تعيين الاستعمال وظهر ان كما لا يخفى وهو ظاهر فساد القول
بالجواز بل التحقير ان مفردات الجاز المركب غير مستعملة في شئ من معانيها الا الحقيقية ولا الجازية وانما المستعمل هو المجموع وما سبق
النظر من ان اللفظ المفرد لا يقع في صحيح الاستعمال الا والمراد به اما معناه الحقيقية والجازية فاما بجهة اذا كان اللفظ المفرد يبقى على مفرد
واما اذا جعل مركباً مجازياً صرحان بغير معناه كما لو جعل مركباً حقيقياً مع ان المحذور منقوض بوجوه الكتابة كما **ثم قولهم** بان مفرد
مستعملة في معانيها الحقيقية لا يتجه بالنسبة الى ما يدل على الاشياء الاجنبية بقصد الاشياء وطاها من صحة الجاز المركب لا يتوجه عليه
وقول المحقق الشريف في المثالين المذكورين ولا يتجوز في الهيئة التركيبية لاشياء التردد الى الخط حقيقة وانما الجاهل انما عبر
التردد نظاماً لنفسنا لان الاشياء اللفظية في تقدم وناظر موضوع لاشياء المعنى الذي يدل من حديثي التقدم والتأخر الى الخط لا لاشياء
حدثا خالصة اريد من المركب لا منفرد ولا منضمات فان ذلك على تقدير صحة لا يكون الجاز او لولا اعتبار التجوز في تقدم وتأخر فقط
خرج عن كونه اشعاراً تمثيلية مع انه تكلم على تقديرها ويشبه ان تكون كلاماً تم هذه ناشئة من الخلق بل الجاز المركب الكتابة
المركب لتقاربها في المعنى **ثم** ان قولنا ان التقدم رجلاً وناظر اخرى يستعمل تارة باغنياً التركيبية معني قولنا ان التقدم
بجانبه اريد به الا هذا المعنى وظهر ان هذا المعنى غير معناه الاصل فيكون مجازاً لا محالة وليس شئ من مفرداته مستعمل في معنى
ولنا لو حفظ معانيها واستعمل المجموع واستعمل اخرى وظهر به معناه مفرداته حقيقة او مجازاً لا يتقبلها الا انما هو واستعماله في معنى
الى الخطيب يكون كتاباً وكن ذلك قولك هو كثر الوفاً والكاتب هو الذي لا يقبلها فانها قد تطلق ويرايد بها كونه جواً فيكون
مجازاً مركباً وقد تطلق ويرايد به معناها لتتعلق به الى كونه وهو كونه جواً وحيث يكون كناية ورايد ان تعتبر الوجهين في جانب المحرور
فان الجاز المركب على ما ليساعد عليه التحقيق لا يختص بالمركبات التامة فها **ثم** ان من المفردات في المثال المذكور مستعملة
في معانيها انما يتم على التقدير الثاني وما ذكره من ان المجموع مستعمل في معنى رايد التردد انما يتم على التقدير الاول **ثم اعلم** ان
محقق علم البتة جعلوا الكناية في الحقيقة والمجاز وعرفوها بلفظ اريد به لازم معناه جواز اريد به معناه فخرجوا عن جعل الحقيقة
لكنها مستعملة في غير ما وضعت له وعن جعل المجاز لا اعتباراً به في الافتراض بالقرينة المانعة عن ارادة ما وضعت له وعدم معناه فالمراد
بطول الجاز وكثيراً ما طول اللفظ والجوا مع جواز ارادة معناه اما الاصل ايضاً **وقد حصر** المفتا زك بان المراد جوازه حيث
كونه كناية وان امتنع من حيث خصوص المادة كمنه قوله تعالى ليس كمنه شئ ان جعلنا كناية من قبل قولهم مثلاً لا يجعل على ما صرح به
صاحب الكشف وابنه كثر ما انحلو الكناية عن ارادة المعنى الحقيقي كما بقى فلان كثر ما راد وجبان لك ان لم يكن له راد ولا
كل من اعتبر خص بان لا على اسكان كمن جعل المراد في الكناية معنى اللفظ مع لازم **ثم** ان التحقيق ان الكناية تقع على الجاز لان
ان يستعمل اللفظ في المألوم لتتعلق منه الى لازم او اللفظ المستعمل كان فان كان المألوم معنى حقيقياً لفظاً كان استعماله حقيقياً وان

في المثال المذكور

الجهتين

كان معنى

كان معنى تجازياً نقولنا زيد كقوله خبرنا ان استعملنا معناها الحقيقية بان قصد بها الأجسام عن كثرة الزمان حقيقة ليست
منه الى لازم معنا عنه كونه جوادا كان اللفظ حقيقة لا محالة لا تتركب من اجزاء لا ينفك عنه الى لازم غير محال بل
وان استعمل في صورة معناها بان قصد بها صورة الاختراع كقوله مراده لتيقظ منه الى لازم الجواز في الاستعمال لم يوضع لفظ الاخترا
بل حقيقة فنكون اللفظ باعتبار مجازا وعلى المقدور بين تكون الكتاب في المركب يمكن ان يجعل المحول حقيقة في المثال المذكور هو الجواز
عليه بل كقولهم ولفظ كثير الزمان كان محمولا عليه بحسب الظاهر لكن انما هي من حيث النقل من المحول الحقيقي عن الجواز فيجوز عليه فيكون
الكتاب في المقدر عن المحول وعلى التقدير يكون اللفظ مستعملا في المازي ولا ينقل الى اللازم فنكل منها ما يرد عنه لكن احدها بالواسطة والاخر
بالواسطة واما لو استعمل كثير الزمان في الجواز انظر الى علاقة الزمان كان مجازا مرسل قطعاً كما مر في المثالين ان يستعمل اللفظ في لازم معناه
بقرينة خفية واما في ضعيفه في واردة يتسارع في هذه الدلالة ويكتفي فيها بحجج الايمان والاشارة حتى يستعمل في لازم معناه
فيذكر اعادة اللازم ويمنع السامع من التسامح في تنزيل كلامه ولو فسر الكتاب في هذا الوجه امكن الفرق بينهما وبين المجاز بحسب الاصطلاح بالشر
الصراحة في قرينة او الظاهر هو المعتد به ويصح ثبات الاستعمال بالنسبة الى العلم اليقيني لتعلق القصد به ببيان مطلق الدلالة وتبينها بالنسبة
الى هذا العلم اذا غلب في مقام الاستدلال بمثل ذلك الدلالة **الاشارة** استعمال اللفظ في معناه او في لازم مع نصيبا في موجه ليرد
السامع بينهما فذهبنا على اعادة كلامهما مناسبتا للمقام وهذا غير المتسلسل انما يتم على القول بان قرينة الجواز قد كانت في الحقيقة بحسب
بجمل الذم وبنيتها كما ينبغي عليه من بعض بعضهم الى التوقف في الجواز المشهور واما على القول بان عدم ظهور الجواز بوجبه هو الحقيقة فلا يتم
فذلك السامع ان يستعمل اللفظ في احد معانيه المتكافئة في الظاهر حقيقة كانتا مجازية او مختلفة وبنية بقرينة خفية يعول عليها
في مقام التسامح قصد الى التمكن من الانكار مع الحاجة الى التمسك باستعمال اللفظ وادبه لحد معانيه الحقيقية والمجازية وبنية بقرينة
حالية او مقالية على انما يقع الاخر اخص مناسبتا للمقام وهذا النوع من ادلة الاستعمال هذا واما ما ذكره من لفظ الكتاب مستعمل في
اللازم مع المازي اوضح جواز اعادة معناه فمبنى على القول بجواز استعمال اللفظ في معانيه وهو بطلان ادعاء على ما لا يثبت ان استعمال اللفظ
بينها وبين المجاز بوجود القرينة المانعة عن اعادة الحقيقة فيه دونها فغير متسليم لان القرينة التي توجد في المجاز غالباً انما تساعد على اعادة
دون نفي اعادة الحقيقة الا في اتم معانها المجازية بخلاف الجواز في الجملة مع ان القرينة المذكورة لا تثبت اعادة الحقيقة بل في بعض
عطف قولنا ونفسر على الاول وفي الاجام على الثاني **فقد** المحققان للنسبة الجزئية اللفظية موضوعاً بازاء النسبة للذهنية **الاشارة**
من حيث كسبها عن واقع وادائها له سواء طبقه او لا علم بها ولا يشهد اعادة التبادر ونسبت موضوعاً لنفس النسبة الواقعية ولا يترتب ان لا
يكون لها في الاختصاص الكاذبة بمعنى لا تنفك النسبة الواقعية ولتبقى صحة السلب لاله عليه ولا تنفك النسبة مجردة عن كسب المطابقة
لواقع ولا ما دللت عليه ما وضعها ولاها بحيث مطابقة للاختصاص فقط ومع الواقع لما من قضية التبادر رغم تدلل على المطابقة **عطف**
باللازم اذا تم هذا فاعلم ايضاً ان من المصنفاً ما معناه الابتناء والابداع كالحق والانيات وفيها ما معناه السبب لاعداد
لويك مخصوص كالولادة والابداد وفيها ما معناه القبول والانتفاء كالمطلوع والاصفر وفيها ما معناه الاعم ولو تجسست
الافعال كالتسريع حيث يشترط بين القسمين الاولين فيختلف ما يتعلق اشياء هذه المصنفاً وما يشق منها بحيث لا ينفك في هذا المعنى
المستدالية الحقيقية في القسم الاول والفاعل الموجد في الثاني السبب لمعد في الثالث المتصف والفاعل وهكذا ولعل من قد ترقى
ببعض الاشياء وهو ان اشياء السرور الى الزهرة في قولنا سررت رؤيتك والطالع الى الشمس في قولنا طلع الشمس فحقيقة كاستعمالنا
الى الجمع وقد نشأ وعدم الفرق بين الفعل والفاعل باعتبار معانيها التي تعوق بينهما باعتبار معانيها الاصطلاحية فان الفعل الاصطلاحي
قد لا يكون مدلوله فعلاً لغوياً بل غيره كان يكون انفعالاً لا يكون فاعله الاصطلاحية حقيقة ما يكون قائله وفاعله اللغوي هكذا
ثم اعلم ان في مثل قولهم انبت الوبر فيقول وجوهاً **احدها** ان ينزل الوبر من قبل الفاعل ويدل عليه بانيات بعض لوازم اشياء
الانبات لا يدفكون في الجمع استعماله بالكتابة ويكون لاشارة او اشياء اليه استعارة مجازية ولا يجوز فيه امكن طر في الاستعارة
فقط ولما في الاستعارة المراد به معناه الحقيقية على ما مر ولا يلزم لكن لا بد من اشارة على النا وبل في احد طرفيه بخلافه لكن قد لا يقتضي على
النا وبل في المثالين ان يكون اشياء الانبات اليه مبتدأ على نحو كونه فاعله نظر الى كونه سبباً لاعداد ياله وح يكون المجاز عطفياً بحيث
ما ليس بفاعل حكم الفاعل واثره واقم مقامه والفرق بين هذا الوجه والوجه المتقدم انه لا نا وبل هناك نفس الجمع مجازاً والوجه الثاني
الاشارة ان ينزل شئيه الاعداد كمنزلة السبب لفاعل فيجوز به باللفظ الدال عليه وح يكون الاستعارة مجازاً لغوياً لا نه غير موضوع
مثلاً يند لتعلق السبب بالاعداد بل الفاعل هكذا ينبغي تحقيق المقام **فصل** في الامرين ان اللفظ بعد التوضيح
وقبل الاستعمال لا ينبغي حقيقة كما لا ينبغي مجازاً لما عرفت من انها من نوع المستعمل في الحقيقة لا تستلزم المجاز الجواز ان يختص الاستعمال
بالمعنى الموضوع له وهذا لا يوافقنا عليه قولنا والظان ان النزاع هناك في اللفظ اللغوي وان المراد بالحقيقة والمجاز ما يتناول

المفرد والمركب على ما يروى في كتبهم **حجج** القول بالاستلزام انه لو لم يستلزم لعمري لوضع عن لفظة الاستعمال في تركيب
 الكلام واللازم باطل قطعاً **والجواب** يمنع الملازمة لا يمنع التجوز منه فائدة ترتب عليه **والجواب** يمنع بطلان اللازم ان لا يجزى
 بترتيب على الشيء ما قصد به ويمكن المناقشة في الاول بان فائدة الوضع للمعنى المجازي اكثر لاستغنائه عن مؤنة الترتيب والخروج عن ظاهر
 الاستعمال فالعند أوله عندنا في الحكم وفي المثال بانه انما يتم اذا ثبت ان الواضع ليس هو الله تعالى وان الوضع ليس له فائدة لان قصد ما
 يترتب على الشيء راجع الى الجهل بحاله والوجه كما نرى في **حجج** ان يستلزم في منع الملازمة الى جواز وقوع الاستعمال في المعنى الموضوع بعد
 الاستعمال في غير ذلك بالزوم مفارقة الاستعمال للوضع **حجج** ان ذلك للاستلزام **والجواب** ان الاستلزام **والجواب** ان الاستلزام **والجواب** ان الاستلزام
 على ما ثبت في كتبهم من المركبات حقيقة والتمسك قطعاً **والجواب** ان الاستلزام **والجواب** ان الاستلزام **والجواب** ان الاستلزام
 بمعنى ما يروى في كتبهم من المركبات حقيقة **والجواب** ان الاستلزام **والجواب** ان الاستلزام **والجواب** ان الاستلزام
 في الواقع لتحقيقها بالنسبة المتعارفة ان قولنا الواحد ضعف الاثنى وان النصفين يحوزان بفعل العجز عن ذلك موضوع للاستعمال والاشارة الى
 حادثة على التجربة انه من غير كاذب مع ان المعنى لا يتحقق له الا في الفرض وان اردنا بالتحقق ما يتنازل عنه ذلك منعنا انفاءه في اللفظ الجواب
 ان ورود هذا من الابرار من مبنى على ان يكون الوجه انفسا التلبيس عدم تحقق المعنى ليس كل ذلك ليس لما خوذ منه الا انفسا الحقيقة
 وذلك بقصد انفاء الاستعمال من جهة الى عوى القطع بان هذين المركبين وهذين التركيبين لم يستعمل في غير المعنى المجازي فان
 المحذور او لا يمكن التضمن باحد الاستعمال في معناها الحقيقية لان المقصود يتم بالاستعمال في السابق مع ان الكلام لا يتخصص بها بل يحرك في
 نظائرهما مما لا يحرك له **والجواب** ان المعنى لا يتلبد بالذي كور بان المركبات لا وضع لها وانما الوضع لمفرداتها والتجوز من واقع الوضع ولا
 في الاكثار المفردات في الجاز في الفرض الذي كور اما في المسند والمستند اليه ولا ريب في ثبوت الحقيقة فيها اما الاستعمال ليس له الا في
 واحد في الكل لا يخطئ بالنسبة الى غير ما علمت بالاستعمال فلا ينطبق التجوز اليه **والجواب** ان الاستعمال **والجواب** ان الاستعمال
 الحقيقة في ان الله تعالى عن سواد الليل والشمس من حاشى البياض منه واما نحو قاتل الحر على ما يروى في كتبهم فلا يتخصص به بل
 ان لا تجوز في شيء من مفرداته بل في المركبات شبهة حال الحر بجال من يقوم ولا يقعد فيكون اسبقاً تمثيلية على حد قوتها في
 نقد رجلا وتأخر اخرى هذا في تحقيق المقام ان المسند ان راد بمقابلة ان الهية في قامت الحرك على شاملا موضوعا في
 لا الفاعل الحقيقة لم تستعمل فيه واستعمل في الاستعمال الفاعل المجازي فيكون مجازا لغويا بالحقيقة **والجواب** ان الاستعمال في الهية
 موضوعا للاستعمال الفاعل الحقيقة والاولى ان لا يكون لها في اللفظ لا في اللفظ **والجواب** ان الاستعمال في الهية
 ان لا يفقد من الاستعمال الاعنى واحد وهو جاز في جميع الموارد نعم ان الاستعمال الفاعل العجز من قوله كما في ايت التبع كان هذا في
 بحسب الفاعل حيث جعل الفاعل فعلا واعطى حكمه حتى فتح اسما الفعل اليه على الحقيقة وظن ان النزاع هناك الجاز لا لغو لا غير وان المراد
 الحقيقة الموضوع للاستعمال في المقام غير الاستعمال كما لو استعمل الحقيقة في ايت التبع البقاء في ايت التبع النسبة القدرية الى التبع
 ان يمنع صحة لغوية المقام لكن قد سبق ان التحقيق جاز في مثل الفرض الذي كور فيفسد ما ادعا الجاهل من عدم طرق التجوز الى الاستعمال
 لكنه لا يتجوز المسند بل يتجوز اسبوا استعماله في المعنى الاخر عليه وان اراد ان مجموع المركب من ذلك لغير موضوع لفظة المركب
 معانيها ولم يستعمل فيه واستعمل في مشابهة على طريق التمثيل وذلك شبهة بقاء الحر في استقرارها بصوت وهو مؤنة وهو قاتلها
 على ما فسر عن المعنى الاول بالمركب موضوع للمعنى الثالث استقام كلامه بناء على ما علمت جماعة من ان المركبات موضوعات بالزوم
 معانيها التركيبية كما ان المفردات موضوعات بالزوم هذا من انفرادية الا ان الخصم لم يساعد على ذلك قد استحق الكلام فيه **والجواب**
 التجوز في المسند فيمكن استعمال لفظا المفيد بقولنا على ما في معنى الاستلزام ان يكون من با الجاز في المركب لا بشكل بلزوم توسط حقيقة
 بان اجزاء المركب لانه يتسامح به في الجاز المركب حيث يفصل المحافظة على التركيب لا يصلح او بان يراد باللفظ الثبات ومما يروى في كتبهم
 الجانب يكون المجموع كناية من اسنادها او يراد باللفظ الشدة كما فسر بقوله نعم يوم يكشف عن من يكون من با الجاز في المفرد **والجواب**
 التجوز في المسند اليه فلا يتم الا بغير دليل الخ منزه انفسا في شأه فيستعمل فيه مجازا او يطبق على الحر من با الجاز في المركب على الفرق
 من باب الاستعانة بالكتابة على كذا في السكاكي وقد استحق الكلام فيه موضوع على ذلك الكلام في نظائره **والجواب** ان لفظ التجوز
 في الاصل فيقول الفاعل لم يستعمل فيه واستعمل فيه نعم مجازا فيتحقق الجاز في موضوع الحقيقة وقد يقرر بوجه اخر وهو ان لفظ التجز
 موضوع لذي الخصة مطم ولم يستعمل فيه واستعمل فيه نعم مرجح في خصوصية مجازا فيثبت المفصولة والاولى اظهره وكل الاضطرار المنسجمة
 على انهما قاتلها كانت في الاصل موضوعا للزمان كما هو قضية كونها افعالا ولم تستعمل في المجزاة او في حركتها
 من جهة **والجواب** ان اللفظ لا يوافقان البقاء على مسيلة الكاذب حتى قال فيه بعضهم وانك عننا لولا ذلك وحما نافتح فو
 انهم يستعمل في معنى الحقيقة **والجواب** ان الاستلزام ان اللفظ المذكور لم يستعمل في معانيها الاصلية في صدق اللفظ اذ لا خلاف

لا يقضى بعدم الوقوع **وَأَجْمَعُ** الأول بان لاطلاق المذكر سرد و لو وقع بعد النفل وهو المعنى الأول فلا يقضى به وهذا مبني على
ان اللفظ اذا هجر بالنسبة الى معنى لم يصح إطلاقه عليه بحسب ذلك الوضع والزمه بعد **اللم** الا ان يقال حصارها كمنع عن تحت
اطلاق اللفظ المذكور على غيره نعم وهو بعد تحت نظر **وَأَمَّا** بان لا اطلاق المذكور وقعت في كثرهم فلا يصح الجواب لانك في ذلك معنى
الاستعمال كما يركب في كثرهم وقولنا نقضنا في بان لا اطلاق المذكور كاطلاق لفظ الجلالة على بان تعنتا فانه لا يعتد به لظهور الفارق فان
الجملة غير موضوع لزيد لا لغة ولا عرف فلا يصح استعمال لفظ الرحمن بل التحقيق في الجواب بان يكفي في اثبات المقصود الاستعمال
الشائعة على ذلك استعمال **وَعَرَالِ** بالاشتقاق فاننا ندعنا كلناهم فلم نطفر باستعمالهم فيلزم معانيها الأصلية وظان عدم اطلاق
بعد الاشتقاق بوقت الظن بالعدم **هَذَا** ويصح الكلام في حجة الظن في مثل هذه المسئلة **فصل الحق كاعلم الحقيقة**
امكان الاشتراك ووقوع اللغة **وَمِنْهَا** من حاله والظان التراجع في الالفاظ اللغوية الأصلية او فيها وما يجري مجراها لا يخفى
ان كل واضع لا يلزم ان يكون حكما ولا مطلقا على جميع اوضاع لغة وبلغي ان يرا بالاشتراك هنا مجرد كون اللفظ الواحد موضوعا باوضاع
متعددة لما متعددة سواء كانت الاوضاع ابتدائية ولافتتنا ولا نقول التعبدية والارتجال فان حجة الموجب ان لا يقضى بغير
النوع الأول وحجة القول لاحاله تقتضي جملة الاشتراك الثلاثة نعم ولو اعتبر المجزئ في التوجه القول لاحاله اليها **مَثَرُ** المراد بالوجوب
لوجود وقوعه من حيث الحكمة الداعية اليه على المعين والامتناع لوجوده من حيث خلافه بها وبالامكان انفاء ما يوجب شيئا من ذلك
هذا فلا يلزم القائل بوقوع القول بوجوبه نظر اللفظ تحقق في محله من ان ما لم يجزئ بوجوبه لا خلاف معنى الوجوب يلزم الاشاعة بالمعنى
امكانه على اصله المعروف من معنى التحسين والتبع ثم من لفظ اطلاق بوقوع اللغة من منع وقوعه في القرآن والحق ووقوعه في القرآن
امكانه عدم ما يقضى بوجوبه وامتناعه وعلى وقوعه اللغة نص اللغويين على انها الفاظ كثيرة كالقراءة والظن والجحش والفتن والخارج والجار
وعسخر قبل وادبر وظاهره فلهم انما سلم عن المباح ان كان حجة اتفاق ثم بثبت الاشتراك هذه الالفاظ يقضى بوقوعه في القرآن ولو
فيه مجرد من اوجب وقوع الاشتراك **الاول** ان المعاني غير متناهية لتركيبها من حروف متناهية فاذا وزعت الالفاظ على المعاني
بقومها زاد على الالفاظ مجرد اعراف فليكون بازاها وح فاما ان لا تكون تلك الالفاظ وضعت بازاها فاما ان لا يكون الاطلاق المصلحة في
نظمها الوضع او ضعف فيلزم الاشتراك **الثاني** انه لو يقع لكان الموجود في القدم والتحدث مشركا مع **الثاني** باطل ما لا ينفك
هذا اللفظ مطابق علمها اطلاقا حقيقيا فالزم بكون من جهة وضعه مخصوصا بما كان من جهة وضعه لما اشترك بينهما وهو المفقود بالازم
والثالث ان لا يكون اللفظ في نفس الذات فليس مشتركا وان كان منفردا في القدم واجب في الحادث ممكن فلا يكون له واحد ولا
لكن الواحد بالحقيقة واجبا لذلك ممكنا لاخرى وهو **والجواب** **الاول** فيان المعاني وان كانت غير متناهية لكن وضع الالفاظ
بازاء لادها بوجوب وضاعا غير متناهية وهي على تقدير صحة صدورهما من الواضع لا فرق الا في قدر متناهية اما لا امتناع نفعل اموغير
متناهية او استعمال الالفاظ بحسب اوضاع غير متناهية فيلغوا الوضع فيما زاد عليه **سلكنا** لكن المعاني لا تكون متناهية بجزئياتها
والثاني بالنظر في كلياتها القابلية واما في متناهية وظاهر ان الوضع بازاها معنى غالبا عن الوضع بازاء الخصوصيات والجزئيات
لخصوص المفقود بتركيب بعضها ببعض سماع اتفاقا بالمتجاذب فلا يلزم تناول الوضع بجميع الالفاظ فضلا عن وقوع الاشتراك فيها وقد
يجب ان يمنع ناهي الالفاظ لانها مركبة من الحروف بتركيب غير متناهية فهي بغير متناهية وان كانت الحروف التي يتركب منها متناهية
كما انبأ لا عدد **وممكن** دفعه بان لفظ الذي يشرح معه الانفعال في الاستعمال متناها قطعاً فبهم ما اراده الخصم ان هذا لا يصح
ظاهر كلامه ولو تمسك المسد بان اللفظ الذي يصح الانفعال به من الالفاظ اقل من اللفظ الذي يحتاج الى التعبير عنه من المعاني فلكم
الدعوى الى الوضع داعية الى الاشتراك لكان اقر في معنى السداد لم يحتاج الى احد تلك المقدمات المتفحشة الفسالة انما يدفع على طرف
نعم بجهة اثبات المذكور في اثبات وجوب الاشتراك في غير الالفاظ اللغوية الأصلية كالأعلام فان الحاجة تقتضي وضع اللفظ بازاء متناهية
وقلة الالفاظ التي يصح الانفعال بها بالنسبة اليها بوجوب وقوع الاشتراك فيها وقد بينا على خروج ذلك عن محل النزاع **والثاني**
فيما نحن انتم صفة ولا يلزم ان لا يكون لمراد واحد لان الاختلاف في صفة الاشياء والامكان لا يقتضي الاختلاف في موضوعها كما في شيئا
الشيء الاعتبارية اذ عند التحقيق يتحقق الوجوب الامكان في منشأ النزاع مع ان هذا الدليل على تقدير تسليمه لا يقتضي وجوب الاشتراك
بالوقوع وهو علم مما ادعاه المسد **الجنة** من حال الاشتراك بالترجيح بالفهم المقصود الوضع تحفا الفرائض **وجواب** ان اثبات ممكن
الفرائض الواضحة مع ان لفصدها قد يعاقب بالاثبات الاجمالية حكمه داعية اليه **تجرب** من منع وقوعه في القرآن انه لو كان مهبطا لزم القول
بلا فائدة لامكان الاداء بغيره ولا يلزم عدم الاداء وشئ منها لا يلبس بكلامه **والجواب** ان المقام ربما يعين للغة المقصود غير
حاجة الترجمة لفظية فلا يلزم القول بل ان الترجمة للفظية ربما تكون مقصورة على الخطاب لغيرها كما في قوله **وَجَزَّنا** الارض عبونا
فلا يلزم القول بغير فائدة على ان اللفظ المشترك قد يكون متصفا من غير او فوق بالفاضة وتكون ذلك فترج من جهة مفاد ان الاشتراك لا ينفك

الصفحة

في معنى الكناية وما يستحق التحقير من عدم جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد لفريضة المعقولة المقام من هي الفريضة المعينة للعلماء والادوية

الاعتبار
تحتسب الحاصل
بالنظر في نفس الوضع فلا
يترك فريضة الوضع حصول
التعريف التام في اللفظ فلو لم يترك
الذات في قيام فرد من التعريف للملك
في اللفظين وهما وان اتخذ النوع الا انهما
متغايران شخصاً فلا اشكال في ان
اعتبر اللفظ في حال الاستعمال
فلا يميز كل
من الاشياء التي مفيد
لتعريف معناه وتعريف الآخر
شخصاً وان اتخذ النوع
فلا اشكال
ايضا
منه

منه في علم
منه في علم
منه في علم

اجالية والغرض قد يتعلق بها واعلم انه قد شتم ان الجواز يستدعي من زيد بن احدى ما صانته عن المعنى الحقيقي والآخرى
معينة للمعنى المراد من بين المعاني المجازية بخلاف المشرك فانه انما يستدعي فريضة واحدة معينه للمعنى المراد من بين المعاني الحقيقية لا غير كما هي
الفرق بين المعنى على القول بان الكناية هي حقيقة والمجاز هو استعمال اللفظ في اللزوم مع عدم جواز ارادة المألوم والكناية استعمال اللفظ
مع جواز ارادة المألوم معه فان المجاز لا يستدعي فريضة من اي ما يدل على الاكثر وان كان سراً واحداً بخلاف المشرك ولا على ما حققنا
في معنى الكناية وما يستحق التحقير من عدم جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد لفريضة المعقولة المقام من هي الفريضة المعينة للعلماء والادوية
المتوفى باليهما من جهة المنع عن الجمع
فصل الثاني في واقع في اللغة لنص التعريف على كبر في الفاظ كبر في خلاف
لبعضهم حيث منع من وقوعه وجعل اعم منه من باب الاختلاف لذات والصفة كالمعنى او الماشي والاختلاف لصفات كالمعنى والكتابة والاختلاف
الصفة وصفة الصفة كالمشرك والصفة وضوئها والوجه بان من احد هما ان الوضوح من غير ان يكون المقصود وهو الاقحام به فيكون وضوحا
فيمنع صدور عن الواضع الحكم والشيء انه لو وقع في اللفظ التام يعرف لما عرف بالاول وهو صحيح للزوم تعريف المعنى وتفسير الحاصل والوجه
اما عن الجمال المذكور فينا في نفس ظاهره كبر من الموارد بالجملة كالمعنى فلا وجه لان تركيب من غير ضرورة بل في البنية والاشكال في اللفظ
فيما نلاحظ انما اذا كان المقصود من الوضع التام في محرم التعريف وليس كذلك ان قد يقصد به التوسعة في الحواشي وتفسير النقص في المكالمة وموافقة
الوزن والجمع وتفسير انواع البدع في غير ذلك **فصل الثالث في بيان الوضع التام في الشخص العربي الحاصل بالاول في المثل كما**
في الاستنباط المتعددة ولا يحد درجته **فصل الرابع في بيان ما ذكرناه انما يتجه بالتسمية في مطلق الالفاظ العربية او اللغوية كما هو الظاهر انما اذا كانت**
في الالفاظ التي وضعها الواضع الاول في الذي وردت في معرض الاثبات لا يمتنع له ان يمتنع عليه لان نص التعريف على ترادف بعض الالفاظ
لا يقتضيان يكون ذلك بحسب اللفظ مع ان الاصل في اخر الحوادث فيتم من جهة واحد والمحدد من باب الترادف لا يمتنع له ان يمتنع لفظ بلفظ
الجملة وكبر في علم ان الحد يمتنع على المعنى المتعريف في باوضاع متعددة بخلاف المحدود فانه يمتنع على المعنى الاجمالي بوضع واحد
يكون ذلك من جهة واحدة فيكون ان زيد بالحد يمتنع التعريف لفظي وكان الحكم اجماليا بجزء او لم يقتضيه اتحاد الجملة في الترادف الجملة
ذلك ثم هل يجب جهة وقوع احد المترادفين موضع الآخر فيتم لا في الوضوح فقام من جهة التركيب ولا يجوز ان يمتنع في اوضح واقدم المقصود
مقاوم من اللغة قطعاً او مما من جهة المعنى ولا يمتنع ذلك لانه واحد فيهما وفي نظر لا يمتنع ان لا يمتنع من جهة التركيب في ذلك
لجواز ان يكون الواضع قد اعتبر في استعمال احدهما ما لم يعتبر في الآخر كما في الضمير المتصلة والمنفصلة وقد ثبت ذلك على زيدان في اول
صاحبه لا تقع مكانه عند الاضافة في بعض المعارف وهذا انما يتم اذا لم يمتنع الالفاظ اللازمة للاضافة متقدمة لمعنى الاضافة
وقد تقدم الكلام فيه **فصل الخامس في بيان ما ذكرناه انما يتجه بالتسمية في مطلق الالفاظ العربية او اللغوية كما هو الظاهر انما اذا كانت**
فلا يمتنع مترادفان والمقيد بجهة وقوع احدهما موضع الآخر وفيتم منع المترادف لان المقصود صحة وقوع احدهما موضع الآخر في
المعنى بوجه لا في ترتيب الاحكام عليه بمقتضى الشروع وربما منع بعض العامة من بطلان لنا ان يمتنع صحته في مذهبه وقد
يجب ان يمتنع لاختلاف اللغتين وهو ضعف في الاشكال عليه بما لا يمتنع بمراد في **فصل السادس في بيان ما ذكرناه انما يتجه بالتسمية في مطلق الالفاظ العربية او اللغوية كما هو الظاهر انما اذا كانت**
بلا مانع ولا يمتنع في نفس هذا لغيره مع سلامته من المعارض وما يوجب الرتبة فله كالمعنى لا لا لفرقه على وجهه مع الاضافة
عليه كذا في الجبر في كل اصطلاح اذا اخرج كل واحد منهما لا يعرف به خلاف في ما عند التعارض فان امكن الجمع فيكون والا فان كان التعارض
بين التعريف والاثبات فيقول بالاثبات انه لم يمتنع في الآخر بما يترجح به عليه لان مرجع الاثبات الى الاطلاع و مرجع التعريف الى العلم والاطلاع
غالباً والا فالتعريف على ما كان الظاهر اقوى كالمعنى بالشيء او باكثرية اطلاع فله او حذفت لم يمتنع في ذلك **فصل السابع في بيان ما ذكرناه انما يتجه بالتسمية في مطلق الالفاظ العربية او اللغوية كما هو الظاهر انما اذا كانت**
مقصود على الالفاظ التي لا يطرأ في معنى حقابها ويجوز ان يمتنع في الاضافة انما يمكن معرفة حقيقة ومجازة بالرجوع الى المعنى وتبع
موارد استعماله حيث يعلم ويظهر عدم النقل فلا يمتنع في التعريف في هذا الباب اكثر من مباحث الالفاظ المتفرقة
في هذا الفن كما بحث الامر في العام والخاص **فصل الثامن في بيان ما ذكرناه انما يتجه بالتسمية في مطلق الالفاظ العربية او اللغوية كما هو الظاهر انما اذا كانت**
على النقل من قول النقل وهو كقول عند التمكن من الاختيار لان النقل الحاصل منه اضعف من النقل الاصل من غير كالبنيان وعلم
صحة السلب في النقل حصول العلم به في علمه ولعله عدل عن اقوى الاثبات في الاضافة وهو باطل وقصدهما التبادر وبيان الفرق في
علاقة الحقيقة والثبات في علم المجاز **فصل التاسع في بيان ما ذكرناه انما يتجه بالتسمية في مطلق الالفاظ العربية او اللغوية كما هو الظاهر انما اذا كانت**
بالمجاز في الحقيقة في الحقيقة حيث يتبادر منه المعنى المجازي لانه اذا تجرعه عنها لم يمتنع معنا المجازي الى القهر ولا في فريضة التعريف
بأن يكون شجرة او غيرها لكن تجرعه باللفظ عن الفريضة الشهيرة فلا يمكن حال الاشياء التي لا يمتنع بها النظر عنها كقولهم لا تتركها
من يتحقق ذلك وجعله مجرّد فرض لا حقيقة له نظر منه الى ان اللفظ اذا بلغ في الاشياء حيث يتبادر منه المعنى فقطع النظر عن الشجرة
لا يخرجها عن ببادر وجوبه انما قد يحد من الالفاظ ما اذا اطلق ببادر منه معنى الحقيقة لكن النفس تنصرف عنه المعنى المجاز

بما لاحظته شجرة اطلاقه عليه فالتبادر المستند عند السامع الى الشبهة فيسأل من ملاحظته ما عند حصوله ولو ارجا لا يمنع مع قطع النظر
عنهما ما ضم لفظا لان يقول لا فرق بين الشبهة في المنقول والنسبة الى من حصل الفعل عند الشبهة وفي الشبهة في الجواز المشهور فان كان
الشبهة في سلب اليقين وقطع النظر عن كل منهما بقية عدم حصول التبادر فيكون كغيره بان الشبهة في المنقول لا يلزم ملاحظتها وانما يلزم ملاحظتها
الاختصاص بالشيء منها كما في سائر القضايا فان الوضع بكلا الوجهين بوجه اختصاص اللفظ بالمعنى وهو يعرف غالباً بالجهة الواحدة عند
ملاحظة اللفظ والعلم به كانه في الانفعال ولا حاجة الى العلم به من التعيين والغالبة الشبهة في الجواز المشهور فانها من جهة العلم بالشيء
فلا بد من ملاحظتها ولو ارجا لا يقتضي الضم اليه نعم يبقى الاشكال فيما اذا استند العلم بالتفعل الى ملاحظة الشبهة والغالبة وهذا لا يمنع
فالتحقيق ان بين التبادر والذى يعتبر معلوماً للحقيقة هو التبادر لا ابتداءه ولا يثبت المعنى المنقول اليه بتبادر من المنقول ولا
بخلاف المعنى الجازي في الجواز المشهور فانه يثبت رتبته من حيث كونه منفرداً على معنى آخر ولهذا تجد الاثار المقصودة من الجواز كالمبالغة والتمثيل
وغيرها مما يثبت على ملاحظة المعنى الحقيقي ولو ارجا لا يثبت رتبته عليه بخلاف المنقول فانه بعد التفتت يتجرب عن ذلك ان كان كسائر الجوانب
وبهذا يتبين الفرق بين المنقول والجواز المشهور ويبسط وهم من كمال الفرق بينهما ومما حققنا يظهر ضعف ما زعمه الفاضل المعاصر من بعض
الناظرين في الفرق بين المنقول والجواز المشهور من ان التبادر في الجواز المشهور بواسطة الشبهة في المنقول من نفس اللفظ ووجه الضعف
ان التبادر في المنقول لا يستند الى ملاحظة الشبهة كما عرفت فلا يتم الفرق ثم على المقام اشكالان فمنها انه لو ثبت علم الحقيقة
كل لفظ حقيقة في ان اللفظ لان هذا المعنى يتبادر منه عند الاطلاق وبطلان الثاني بفضه بطلان المقدم والجواب ان ذلك بادر
من اللفظ لا من اللفظ اعني الملقوط واللام هنا هو الثاني لانه الموضوع مع انما يمنع من المعنى على المدلول الاول مع ان التبادر المعنى
من حيث استناده الى الوضع ولا يلزم الدور لان المدلول مطلق الاستدلال وهو مشترك بين الحقيقة والجواز ومنها ان اللفظ المشترك استعمل
في غير ما وضع له فلا يثبت كونه بجازاً مع انه لا يتبادر منه غيره فلا ينعكس علمه الجواز لان بطلان بطلان رتبته مع هوامد المتكلم وهو غير
فلنا ان العلم انه يتبادر ذلك والاولم ان يكون في المعنيين بجواز التبادر غير الذي هو مفهوم احد المتكلمين فيكون متواطفاً وقد فرضنا
وابتداء الخلاف المشترك على مفهوم واحد المتكلم بجواز قطعاً فيجوز لا يتبادر ولا لا يقتضي علمه الحقيقة به والجواب ان التبادر هنا هو كل
واحد مما صد عليه احد المتكلمين وهو غيره ولا يثبت ان اللفظ حقيقة فيه بل ان اقلنا بان الدلالة لا تتوقف على الارادة فان توقف
الدلالة للمشرك على كونه في رتبة كمالنا بالتوقف فلا يشبه الجواب المذكور بل لوجه ان يلزم بعد ذلك كمالها ولا يصح الجواب
ان تكون علامة الشيء حصصه وقدر على ذلك الحال في استعمال المشترك في احد معانيه بالنسبة علامة الحقيقة وذلك ان يمنع توقف
الدلالة للمشرك على كونه في رتبة كمالنا بالتوقف فلا يشبه الجواب المذكور بل لوجه ان يلزم بعد ذلك كمالها ولا يصح الجواب
دورية لتوقف التبادر على العلم بالوضع ضرورياً ان الجاهل بالوضع لا يتفقد من اللفظ الى المعنى الموضوع له فلو توقف العلم
بالوضع على التبادر لزم الدور وابتداءه بالعلم بما يكون علامة الجواز اذا لم يتبادر نفس المعنى والا لورد التفتت بالمشرك وعند
بنياد الحقيقة انما يعتبر ان كان منشأ العلم بعدم الوضع اذ على تقدير العلم به هيئتم ان يكون الوضع متحققاً ويكون الجواز به
من حصوله لا يتبادر فلا يمكن الاستدلال به في غير الاشراك والجواز اولى منه لاننا نقول ان كون العلامة في خلافه وقوع الخلاف في
الاصل الذي كرم مع ان ظاهرهم الاتفاق على ما على ان الاصل بجواز الشك فيه يثبت خلافه بخلاف العلامة فانه بجوازها فلا يصح ان تعتبر فيها
وبما ذكره باعبار طريقتيهما الاجزى منها هذا فلو توقف العلم بعدم الوضع على تبادر العلم لزم الدور والجواب ان ما يتوقف عليه
التبادر انما هو العلم بالوضع ولو ارجا لا يتوقف على التبادر انما هو العلم به فبصرفه فلا يتحد الطرفان على ان ما يتوقف على علمنا ان
انما هو نفس التبادر وانما علمنا بالتبادر كما هو المفروض فلا يتوقف على علمنا بالوضع بل يمكن استغناءه من تعيينه لفظاً والتفتت
موارد اطلاق اللفظ والتصريح في مواضع استعماله كما اذا استقر بنا فوجدنا احد الطرفين اطلقوا لفظاً بغير تبيينه بتبادر اليهم
غيره بل وقربه فتعلم من ذلك انه حقيقة في الاول فجاء الثاني لا يثبت مجرد التبادر في الموارد مع عدم مضافة القرينة لا سيما
الحقيقة لجواز ان يكون التبادر لقرينة خفية لا ضرورة للفظ كما في الجواز المشهور لا نقول لما كان المراد في تبيان وضع اللفظ على الظن
غالباً مثل هذا الاحتمال الذي لا يورث الوهم فيه فان الظن انما يلحق الشيء بالاعم الغلب مما يجرى الى ان عظم طرق التفتت
في تبيين الحقيقة عن الجازية هو هذه العلامة على ما هو الظن وان هذا الاحتمال قل ان لا يظن اليها فلو كانوا يفتنون
اليه لما حصل لهم التمييز في معظم اللفاظ ولان تمسكنا بقرينة في القرينة بالعلم اذ لا يمكن ان يكون دليل الاستعمال الاصل بقاء
على الصد ولا يشك ان الاصل ما يتبعه بخلافه عن مقتضاها انما علة بخلاف العلامة فانها عبارة عن الحاصلة وهي تختلف
لان الاصل على ما قرئنا من العلم يتحقق العلم من ولسن بها ولا منها فصححة التخالف من طرفتي العلم لا في نفسه فالا
اشكال من حيث يتبين ان الاصل في التبادر ان يكون وضعاً يثبت عليه ان يتبين كونه طلاقاً او بمعنى قرينة اخرى ومنها اللفظ

الوضع الحقيقة كثيرا المطلقة ما يطلق ويبدأ من الحقيقة الموجودة في ضمن الافراد المتعارضة او الكاملة في تلك الحقيقة ومع ذلك
العلامة لكان اللفظ حقيقة في ذلك الافراد ويجاز في الحقيقة المطلقة والمفروض خلافه وانما يجوز ان المبدأ من اللفظ الموضوع الحقيقة المطلقة
ليس الا الحقيقة المطلقة وتبدأ وافترضا المتعارضة او الكاملة ليس بالنظر في نعت اللفظ الموضوع بل بالنظر في اموره خارجة وبالمبدأ
اسرنا زيادة الحقيقة وازادته كونها في ضمن افراد مخصوصة فاللفظ انما يدل على الاول بالوضع والثاني بالاعتناء بشئ من شواهد خارجة ومعنى
ان التوازن البينة للمعنى يتبادر من اللفظ معه باعتبار وضعه له فلو كان التبادر يقتضي الحقيقة لوجب ان يكون اللفظ حقيقة فيها بالنظر
المعنى وضعه له وهو خلاف المفروض وجوز ان التبادر الذي هو علامة الحقيقة هو التبادر والتأني عن نفس اللفظ والتبادر المذكور بالتأني
من اللفظ بل من المعنى فان اللفظ انما يدل على توازن معنا بواسطة دلالة عليه فلا اشكال في معناه سلبا لمعنى وعدمها بحسب الامر
اي من غير تأني على سماعه والتاويل والاقل علامة الجواز والثاني علامة الحقيقة وانما اعتبرنا العبارة الأخيرة احترازا عما لو اعتبر صحة السلب
عدها بحسب عوى والتاويل في الصحة او الاستدلال المستدل اليه كما لو قيل بدخار وليس كانت وادعى صحة ذلك من غير تأويل
او الاستدلال كما لو قيل النقي للابتنان وبالعكس المستدل بالواريد بالجماد البليد وبالات النوع الكامل منه والمستدل اليه بفرض حقيقة
من حقيقة المحل او معارضة لها فانه وان صح ذلك كله لكنه لا يقتضي الحقيقة ولا الجواز كما كان اللفظ السلب بمعنى اللفظ كما لو قيل بدخار
لفظه فان عدم صحة السلب متحقق ولا حقيقة وذلك لان الاستعمال به مبنى على المسامحة والخرج عن ظاهر الاستعمال فان الظاهر من الاستعمال
ان يكون على حسب قوانين الوضع لا التبادر وحسب بعض المعاصرين انه لا خارج للمبدأ كونه لان المصحة سلبا لمعنى الحقيقة حقيقة
وعدها والاصل في الاستعمال الحقيقة ولا يخفى فانه في هذا العلامة اشكال لان **الاقسام مستقيمة** بالجواز السلب في الجواز او التاويل
كالاشكال في التاويل والاضايف لا يفتقران يقال الا انك ليس بناتق او ليس ضاحك مع انه ليس حقيقة فيه وكذلك العلم اذا استعمل في الحقيقة
عدم صحة السلب متحقق ولا حقيقة **والجواز** ان هذا الاشكال انما يتوجه اذا اعتبر السلب كحل المتعارف كما زعم بعضهم وانما اذا اعتبر الجواز
اعتبارا يكون مفاده الاتحاف بالحقيقة فلا اشكال في هذا الا مثله ان مفهوم الاثبات ليس مفهوم التاويل والاضايف ان مفهوم العلم ليس
نفس مفهوم الجواز هذا اذا كان الخاص غير حيث الخصوصية والا فلا يتجوز ان حقيقة هذا ما لا ينفاد من كل ان القوم والحقيقة عندون
السلب كحل المتعارف معبر عن المقام ايضا ولا اشكال ان ليس لمصنوع عدم صحة السلب سلبا لمعنى العبارة والتاويل علامة الحقيقة كحل المتعارف
انه علامة في الجملة فان كان السلب كحل هو هو كان علامة لكون اللفظ حقيقة فيما لا يصح السلب عنه من حيث الخصوصية اي بغير اعتبار الجواز
كما وان كان بالحل المتعارف لعل الجواز الذي كان علامة لكونه حقيقة فيه ان اطلق عليه باعتبار وان كان بالحل المتعارف بالمعنى
اعرف ما يكون مفاده مجرد الاتحاد في الخارج كان علامة لكونه حقيقة فيه في الجملة واما صحة السلب فيجوز بغير الجواز فيكون
علامة لكونه مجازا فانه من حيث الخصوصية وان اعتبر بالحل المتعارف بالمعنى الا ان مفهومه بكونه مجازا فانه غير ثابت
بالحل المتعارف المقابل للحل الذي فلا يصح علامة للجواز لان الاثبات يصح سلبا من الجواز التاويل بهذا الجواز وليس مجازا فيه فطعا **والاشكال**
ان هذه العلامة دورية لا شأنا لها على الدور اما في الجواز فلا ان العلم به يتوقف على صحة سلب جميع المعاني الحقيقة عنه لا سلب البعض
مفهوم الجواز الاشارة والعلم بصحة سلب الجميع يتوقف على العلم بان المعنى المشعوبه ليس بها والالم يحصل العلم بصحة سلب الجميع والفاضل
المعاصر على التوقف هنا بقوله لاحتمال الاشارة فانه يصح سلب بعض معاني المشعوبه لبعض ولا يلزم هرب علمه ان القليل المذكور لا يتناول الجواز
المفاده بل بالحق الاول فالصواب ذكره عندنا كما فعلناه ثم ذلك يتوقف على العلم بكونه مجازا فيه والاتحاف ان يكون بغير سلب المعاني الحقيقة
فلا يحصل العلم بانه ليس بها فلو توقف العلم بكونه مجازا على العلم بصحة السلب لزم الدور وعلى هذا التقدير لا دور في كون الجواز بغير
الوجه ان يقر بهذا المبدأ بصحة السلب صحة سلب جميع المعاني الحقيقة لما سطر العلم بصحة سلب الجميع يتوقف على سطر العلم بجميع المعاني الحقيقة
بان المعنى المشعوبه ليس بها اما توقف على الاول نظر واما الثاني فلا بد ان لا يكون العلم بصحة السلب خيالا ان يكون ذلك المعنى
منها فيلزم سلب الشيء من نفسه والعلم بخرجه عن جميع المعاني الحقيقة هو العلم بكونه مجازا اذا لا يفتقر العلم لا الاستدلال
لانما لكان في الاستعمال الصحيح المستدل الى الوضع والصورها عن فادة غير ذلك فلو توقف الجواز على صحة السلب لزم الدور او يتوقف
العلم بخرجه عن المعاني الحقيقة على العلم بصحة السلب هو ثم تميز العلم بالجواز بغير توقف على ما يتوقف عليه فلو توقف
العلم بصحة السلب عليه لزم الدور فالدور الذي هو من التفرقة بين طائفتين الاول بين العلم وبين العلامة في الثاني بين
نفس العلامة واما في الحقيقة فلا ان العلم بها يتوقف على عدم صحة السلب هو يتوقف على العلم بكون اللفظ حقيقة فيه وهو دور
وغيره الفاضل المعاصرات الدور فيه مضمرة لاننا مثلا لحقيقة في البليد يتوقف على العلم بعدم صحة سلب المعاني الحقيقة فلا
عنه والعلم بهذا يتوقف على العلم بعدم معنى حقيقته لا انشا بغير سلبه عن البليد كالكامل في الانشائية والعلم بهذا يتوقف
على العلم بان لاشنان حقيقة في البليد وذلك لان عدم صحة السلب على نقد بران يكون السلب حيزا لا يثبت في الحقيقة في الجملة

ولن كنقوا بذل ان كان علمهم ان كيقول في الجازية بالسلب المحرر ويجعلوه علامة للجازية في الجملة هذا يحصل كانه اقوال الخفا
في ان الفرق من هذه العلامة انما هو استعمال حال اللفظ بالنظر في المعنى المقصود من كونه حقيقة فيه فيجري في المشترك وغيره لا انه لا يستعمل
في المعنى المقصود الاحقة فيخص مورد العلامة بما يتقدم معنا الحقيقي ولا يرتب ان العلم بان لا نشأ مثله حقيقة في البليد في المعنى الذي
يعلق باعتبار ان البليد انما يتوقف على العلم بعدم صحة سلب احد ما بين الحقيقة عنه اذا كان له خفا في متعددة فبذلك ان حقيقة
فيه بل غيبا ان ذلك الحق لا عدم صحة سلب الجميع ضرورة ان بعض معاش المشترك مما يتبع سلبه عن بعض هذا بخلاف الجاز ان العلم به يتوقف
على العلم بصحة سلب الجميع انجر سلب البعض لا يقتضي ان يكون الجاز اكما لا يقتضي ان يكون حقيقة واقعا انما صحة سلب الجميع لزم ان يكون الجاز
والا لكان غاطا والكلام في الاستعمال الصحيح ثم لو اخذ صحة السلب الجاز باعتبار المعنى الحقيقي الذي يستعمل اللفظ باعتبار ان في المعنى المقصود
اوضح ان لفظه لم يتبع الماخذ صحة السلب النسبة الى جميع المعاني الحقيقية بل كان اخذها بالنسبة الى المعنى المعبر عنها عن ذلك في القولية
اعبر واعلم ان الحقيقة في اللفظ المحرر عن هذا الاعيان فانك تعتبر واعلم ان الجازية في اللفظ المحرر عن الاعيان المذكورين وافق في مورد
فانما جاز في الجاز الى اعتبار صحة السلب النسبة الى جميع المعاني الحقيقية مع ان اللفظ في اطلاقه على المعنى المقصود كان مأخوذا باعتبار
الحقيقي فلا يتم في غير الاستعمال التي مبناها على التصرف في امر عقلي وقد حققنا سابقا ان ليس من باب الجاز ولو سلم فاعلم ان غير مقصود
عندهم وان كان مأخوذا باعتبار صحة السلب النسبة الى جميع المعاني الحقيقية لمجرد تحصيل العلامة فالعلم بجازية في ذلك المعنى حاصلا من حيث اعتبار العلامة
فلا يتوقف على اعتبار العلامة في ذلك ثم ان قولنا نفي الوجود في الوجه الذي كونه بظاهر مبني على تخصيص مورد العلامة باللفظ
الذي يخصه عن الحقيقة ومعنى واحد وان يكون النفي من مافرنه حال اللفظ الذي يقع استعماله في المعنى المتخوفا عنه الحقيقة وهذا يقع
من قوله الجازي والمخالفة لصريح كتاب النعم مدفوع بان لا بد منه ان يلفظ لان العلم يكون لا نشأ حقيقة في البليد لا غير مثلا في المعنى
الذي يطبق باعتبار البليد يتوقف على العلم بعدم صحة حقيقة لا نشأ بفتح سلبه عنه والجاز ان يكون الجاز اونه باعتبار بعض ما
وهو يتوقف على العلم بكونه حقيقة فيه لا غير اما العلم بعدم صحة سلب المعاني الحقيقية لا نشأ عن البليد ففي مرتبة العلم بعد الحقيقة
لا نشأ بفتح سلبه عن البليد بل هو عنه ان لم يقصد الفرق بينهما بالفضيل والاحمال فلا يفصل الترتيب المتوقف بينهما هذا وان ارد
ان المعبر في العلامة ان لا يكون اللفظ كالان نشأ باعتبار احد ما بينه اذا كانت له مقام متعددة مورد كالكامل في الانشائية فيكون
بفتح سلبه عن المعنى المتخوفا عنه كالحجوا الناطق لكون علامة كونه حقيقة فيه من حيث الخصوصية فيعبر مع علم اشاراته في الدرد
كما عرف ان ان اعتبار السلب في الدرد لم يسم قطعا ضرورة ان كل مورد من خصوصيات ما يصح سلبه عن المعنى المتخوفا عنه بالعلم الذي لا انما
اللفظ حقيقة فيه بخصوصه وان اعتبر بالعلم على الوجه الاعظم مع كونه على خلاف الوجه المعبر لا خصبة المسامحة المتخوفا عنه لا يثبت
كون اللفظ حقيقة فيه بخصوصه ضرورة انه لا يصح سلبه لا نشأ هذا الحال عن الناطق والخاصة فلا مع انه ليس حقيقة فيه بخصوصه
وقد جري على شكل بوجوه فيها ان المراد بصحة السلب عدمه ان يكون اطلاق اللفظ عليه باعتبار معنى بفتح سلبه عنه او لا يصح مثلا
اذا اطلق الجاز على البليد فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح
سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح
باعتبار خصوص المعنى الحقيقي او غير البليد وبلي كاسبوف في العلم ان شخص باستعمال حال الاطلاق على غير المعنى الموضوع له كاسب
عليه ميثله ضرورة ان لا نشأ انما يطلق على الجاز الناطق وهو نفس الحق ابتداء باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح
الدرد فيه بخاله لا ليس في بيان ما يباعد على دفعه والنزاع هذا الاختصاص غير مناسب للمقام مع ان هذا لا يستقيم بنا على اعتبار السلب
بالعلم الذي كما مر في دفع الاشكال الاول ضرورة ان اللفظ باعتبار معنى الحقيقي مما يصح سلبه عن جميع موارد الخاصة ولو ان الحقيقة
في هذا الحال على ان العلم بصحة السلب عدمها مبنى على العلم بخرج المورد عن المعنى الموضوع له وعدمه وهو مرتبة العلم بكون الاستعمال
فيه مجازا وحقيقة او نفسه على ما مر في دفع الاشكال الدرد بخاله وان راد به المعنى الاعظم انقص علامة الحقيقة بفتح سلبه عنه الجاز مثلا
اذا اطلق الكاتب على لا نشأ على بل لا من حيث الخصوصية ضد علمه انه فلا يطلق عليه باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح
الناظر وان لم يكن حقيقة فيه لا بول المراد بقوله باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح
ملاحظة معناه الحقيقي واعتبار العلامة ولو اخذنا انفسه الجواب بصدق في المثال المذكور انما يطلق الكاتب بمعنى لا نشأ على بل
باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو مفهوم الكاتب ضرورة ان مفهوم الكاتب ليس نفس مفهوم لا نشأ لاقا نفوذا به الامران يصدر
علامة الجاز بالاعتبار المذكور كاسبوف عليه علامة الحقيقة باعتبار معنى بفتح سلبه عنه وهو الحق والناظر اذا اطلق لا نشأ عليه فاعلم انما هو باعتبار معنى بفتح
الفسا بخاله ويعني ان الاشكال المذكور انما يتشبه فيما لو اطلق لفظ على معنى ولم يعلم ان حقيقة فيه او نجا واقعا انما العلم معناه الحقيقي
وسأل في المراد صحة نفي المعنى الحقيقي عن مورد الاستعمال نفي على مرتبة المعنى الجازي كما انما يطلق البليد عليها فانه اذا كان مورد

قولنا
هو باعتبار معنى
اللفظ انما يطلق اللفظ على
شيء مشترك انما على الحقيقة والجاز في
انما ان نفي ان هذا الاطلاق من انما العلمنا
هذه العلامة في كل ما يصح سلبه عنه انما
اطلاق على معنى بفتح سلبه عنه انما سلبه عن المعنى المتخوفا عنه
كما اطلق عليه بفتح سلبه عنه انما بفتح سلبه عنه
فهو باعتبار معنى بفتح سلبه عنه انما بفتح سلبه عنه
كما اطلق على كل انما بفتح سلبه عنه
الكل بالعلم الذي لا يلفظ اللفظ عليه
يعني ان اللفظ الموضوع
لكل الجاز في الفرد
فانما هو
كلام
بعض المناظرين على ان مرتبة العلم الذي لا واما
او راد عليه مدفوع بان اللوازم
الخاصة بفتح سلبه عنه
الخاصة بفتح سلبه عنه
اللفظ
انما العلم معناه الحقيقي
للمعنى المتخوفا عنه

سلب العلم بمعرفة الذهب غير الجبران لا يقتضون بكون العلم بمعرفة الذهب مجازا فيه لعدم العلاقة المصححة والعلم بمعرفة الذهب لا يشك في
عوجه السؤال والجواب عنه بانه انما يردنا كونه مجازا عنها بالفعل واما اذا كان المراد كونه مجازا بالنسبة اليها فلو استعاضنا عنه
برد ذلك هو كان فيما اردناه هذا لفظه **اقول** الاختصاص ان قوله واستعاضنا به انما يرفع السؤال اذا اراد به الاستعاضة على الوجه الصحيح
هو الظاهر بان يكون هناك علاقة مصححة ويكون محصلا كلامه بعد التفتيش صحة سالك لفظ باعينا احدهما عنه عن مورد الاستعاضة علمه
لمجازية فيه على تقدير وجود العلاقة ووقوع الاستعاضة بحسبها **وقد** لا يخفى لان العلاقة انما يثبت كون الاستعاضة مجازا شيئا
على تقدير وجودها ولم يعتبر العلم بالعلاقة في العلم انه وطان العرض من العلاقة فبين احد القسمين والاول علم الاجمال لا يحتاج الى العلم بالعلاقة
الا بقرينة سلك لفظ باعينا معناه الحقيقي عن مورد الاستعاضة كان ذلك لانه كونه مجازا فيه في الجملة ولو مجازا شيئا ولا حاجة الى الاستعاضة
صحة استعماله فيه باعتبار ذلك لا لعين ان يكون هناك علاقة لانه لا يخفى انما ان يكون مشتركا بينهما او لا فان كان الثاني كان مجازا
معه وان كان الاول فلا يقل من كون مجازا فيه ان اول لفظ بالمستحق حال جعله مشق ومجوعا او مشتركا ان لم يجزوه بعد العلاقة كل فانفرد
مشا في تلك النطاق مقاصد الفلاس واستعلام حاله بعدالة مستقلة كما لا يخفى في ما مع امكان تحريكها على وجه يتم سائر الناس في
الحقيقة فلا تارة ان اراد بالحقيقة التي التزم توقف عدم صحة السلب عليها ما جعل عدم صحة السلب علامة لها فزوم الدور وان راد غير
فلا تارة توقف هناك لان العلم ببعض معاشرة الاثر في العلم ببعض اخر وليس في كل كلمة على المراد ان الكلي اذا افاد على الفرد كالاشياء
الجو انما يقع على التلبس بعد صحة سلبه عن التلبس بتوقف على العلم بانه حقيقة في الجواب الناطق ولا يتوقف العلم بهذا على العلم بغيره
عن التلبس بتوجه عليه ان طلاق الكلي على الفرد ان كان باعينا الخصوصية فجاز فضا وان كان باعينا الكلي المتحقق في ضمنه من تلك الحقيقة
الطراز لفظ على معناه الكلي انما يقع على الاشياء التي تطلق على التلبس بهذا الاعيان ليس الجواب الناطق فضا ما التزمه من توقف على العلم بها
حقيقة في الجواب الناطق بتوجه الدور **والله** لا ان يردح ان المقصود من هذه العلامة استعمال حال الفرد باعينا وجود الكلي في
فيمنه وعدمه فخرج الجواب الى لا وقد عد غيره **وقد** انما يمكن الفرق بان المقصود بالعلامة على الجواب الى استعمال حال الفرد فضا على
هذا الجواب استعمال ما هو اعم من ذلك فدخل فيه مثل طلاق الناطق على الاشياء ان كان يتجه عليه الاشكال الالهي فيه **وقد** ما ذكره
هذا المقاصد اربعة وهو ان المقصود بهذه العلامة استعمال الحكم في الافراد المشكوك في كونها لولها بان لما معنى حقيقيا ومعنى مجازا وشكنا
في بعض الافراد انه يندرج تحت الاول والثاني فيستعمل الحال بالعادة المذكور **اقول** وفيه خروج عن محل البحث فان الكلام في العلامة
بغيرها المعق بالحقيقة والمجازي لا ما يعلم بها تحقيق المعنى الحقيقي في ضمن الفرد وعدمه على ما تقيس مظاهر شيئا الا ان يقر ان المقصود من ذلك
استعمال حال الاستعمال في الفرد فلا يخرج عن محل البحث لكن يرد عليه مع عدم ملائمة لظاهر المقام وعدم خصوصية بدفع الاشكال بتمامه
الخطا فلهذا ما تدرج دفع الاشكال الثاني من اعين السلب بالتحمل الذي ان اشكال الدوراد على ظاهره اربعة لان العلم بصحة السلب عدمه
الفرد المشكوك فيه يتوقف على العلم بخوجه عن المعنى الحقيقي او بدخوله فيه فلو توقف العلم من العلم بصحة السلب عدمه كان دورا
على اننا لو علمنا بالخرج او بغيره كفا فاعلنا ولم نخرج الى الحقيقة السلب عدمها فندبر هذا والذي اخبرنا في الجواب ان المقصود بالعلامة
انما هو تحصيل العلم بنفسه بالتحقق والمجاز وهو لا يتوقف على العلم بالوضع وعدمه فضلا عن توقف على العلم بنفسه بهاذ كثير ان العلم
ذلك من نصيب اهل التمسك العارفين بطرف المقال وشهادة الوجود من التمسك بكيفية الاستعمال والثاني هو الغالب للمنداء **وقد** قال
حكم لوجدا بصحة السلب عدمها بتوقف على العلم بالوضع وعدمه ضرورة ان دلالة الالفاظ ليست ذاتية كما توهمه ائمة في ظاهرها
اليه فلو توقف العلم بالوضع وعدمه على تلك التزم الدوراد **قلت** لا ريب في ان معنى اللفظ كثيرا ما يثبت في النفس وتغير فيها على الوجه
عليه عند اهل الفرق لكثرة مصنفاته في الحاد واوراد الاستعمال لم يعمود الفرقين والامارات في كل نوع من تخلفا من الجمال
فاذا اردت تبينه وتبينه اخرج الى اعمال العلامة فالعلم بنفسه يتوقف على اعتبار العلامة وهي انما يتوقف على العلم الاجمال كما تدرج
التياد في الدوراد **وقد** في هذا التوجه لا يتجوز هذه العلامة فيما يعتبر فيه السلب بالتحمل الذي انما السلب يعتبر بين المعنى واللفظ ان
سلك صحته دائما ولا يثبت وبين مفهوم المعنى ووضوح صحة السلب بالنسبة الى المعنى دائما بل يعتبر بينه وبين معنى الغير انما يثبت
العلم بصحة سلب المعنى عن المعنى المتجوز عنه على العلم بانه المعنى الغير التناوب لفظ ولا يثبت العلم بهذا هو العلم بكونه معن حقيقيا فمع
اشكال الدوراد فتنقض انحاء القسم الاخير ونمى لزوم الدوراد كما ذكرنا من الفرق بين العلم الاجمال والنقصان لان العلم بصحة سلب
المعنى الغير التناوب على المعنى المتجوز عنه انما يستند على العلم به ولو اجمالا والمقصود بتبينه نفسا فلا اشكال في **تبيين** كما يقع في
عدم صحة السلب من غير ادراك علامة الحقيقة كصحة العلم من غير ادراك علامة لها فان صح ذلك في الجملة الذي كان علامة لكونه
حقيقا فيه من حيث الخصوص وان صح في الجملة المتعارف المقابل للجملة الذي كان علامة لكونه حقيقا فيه وان طاق عليه باعتبار ان المعنى
وان صح في الجملة المتعارف بالمعنى الا ان كان علامة لكونه حقيقا فيه في الجملة وايضا كما يصح ان يعتبر صحة السلب من غير ادراك علامة لجملة ذلك يصح

ان يُعتبر عدم صحة الحمل من غير تأويل علامته له ويجزئ في المقامين سائر الكليات المنقذة وكان لغووم لم يتعرضوا لها استغناء عنها بحجة السلب
 وعدمها فانما استلزم ان عدم صحة الحمل وصحته ولا يكون مذهب علمائهم لاعتبار صحة الحمل علامة للحقيقة بل لا من عدم الصحة
 لكان أقرب إلى المحذور مع انه المنذور في موارد الاستعمال حيث شئت كالحال بل يحسن العرب واللغة وفيها الاطراد وعدمها اما الأول
 فهو علامة للحقيقة على ما نص عليه بعض المتأخرين والمار به ان يكون المعنى الذي صح باعتماد الاستعمال من غير تأويل بحيث كان يتحقق صح
 الاستعمال ان به كان ذلك كجمل مضارب في المعنى الذي صح باعتماده اطلاقها على نداء من غير تأويل وهو بحيث كان وجد صح اطلاقها
 عليه كل ونحو هذا فان المعنى الذي صح باعتماده استعماله في خصوص زيد من غير تأويل وهو كونه زيدا من غير تأويل المذكور المشابه هو بحيث
 كان يتحقق صح استعماله في خصوصه كجملته يتحقق الاطراد على الوجه الأول فهو علامة لكون كل من الوضع والمعنى علامة ما وحدهما كان
 على الوجه الآخر فهو علامة لكون الوضع عامما والموضوع له خاصا وانما اعتبرت الاطلاق والاستعمال من غير تأويل مع انه انما اعتبرت
 لتأثيره في التقضي والكليات المستعملة في الخصوصيات مثلما يستلزم ان المعنى الذي صح باعتماده استعماله لا يشك في خصوصه بل هو بحيث كان يتحقق
 الاستعمال ان به بخصوصه فالاطراد لهذا المعنى متحقق ولا حقيقة بل بما ورد التقضي بمطابقا للحال على ما استدل به وكل اطلاق اللفظ
 على مثله على ما ترجمت في قوله **هذا** غاية لقبحه الكلام في المقام وهو بعد محل نظر لانه ان اعتبر استعماله انما انقص بالمجاز
 عرف وان قبله يكون على وجه الحقيقة ومن غير تأويل كما فعلنا لزم الدوران العلم بصحة استعمال اللفظ حتما يتحقق ذلك المعنى حقيقة
 او من غير تأويل بل على العلم بانه موضوع لذلك المعنى والحصول انفراد فلو توقف العلم بذلك على العلم بالاطراد لزم الدوران **فان قيل**
 يمكن العلم بصحة الاستعمال على الوجه المذكور بوجه واحد او بملاحظة محاورات هذا ذلك على ما مر ان البيت فلا يلزم الدوران قلنا
 فاذا علمنا المعنى الذي صح باعتماده الاستعمال حقيقة او من غير تأويل فبذلك كان علامة لكون اللفظ حقيقة ذلك المعنى ولم يخرج المعنى
 كونه بحيث يصح استعماله حيثما يتحقق ذلك المعنى على وجه الحقيقة وكان هذا هو الشرع عندنا المنقذ به اياه علامة للحقيقة **فان قيل**
 عدم الاطراد علامة للمجاز **ثم اقول** او الاطراد عندى ان يفسره طراد بان يكون المعنى الذي صح باعتماده استعمال اللفظ على الحقيقة
 غير تأويل في موارد المعالوفة من حيث لفظ المشرع بحيث يصح ان يستعمل في كل موارد المشكوك في استعماله من ذلك اللفظ موضوع
 للعلم المشرع بغير تلك الموارد وان المعنى الذي يصح استعمال اللفظ باعتماده متحقق للجميع كما لو علمنا ما كقول لفظ الماء الجبهي
 ونريد ان في حقيقة وتعيينه بين ان يكون موضوعا لخصوص هذا المشرع بالبيان الصافية والاعم من ذلك اعني لفظ المشرع
 بغيرها وبان الميا الكثرة فيصحة اطلاقه على الماء الكثرة من غير تأويل باعتماده ذلك المعنى فتعلم كونه حقيقة في المعنى الاعتم
فان قيل فالعلم لا يحوز دورا لان العلم بصحة اطلاق لفظ الماء مثلا من غير تأويل على الماء الكثرة من غير تأويل العلم بانه موضوع
 المشرع بغيره وبينما الماء الصافي فلو توقف العلم بذلك على العلم بكونه حقيقة فيه لزم الدوران **قلنا** لا يتوقف العلم بكونه متصلا
 في الماء الكثرة من غير تأويل على العلم بكونه موضوعا للعلم المشرع بغيره بل يكفي العلم به اجمالا ولو لم ير لجمعه او جملته على ما
 البيت فلا دور **ثم اقول** اما علم الاطراد فقد ذكره جماعة علامة للمجاز ومشوا بنحو سئل القرينة فانما يصح استعمال القرينة في علمها
 علامة الحمول وليس كلما تتحقق هذه العلامة صح الاستعمال لاذ لا يوافق اسئل الدشا والحجة ونحوها **فان قيل** في طرده بلفظ الزجر
 فانه لا يطلق على غيره غير التقي والفاضل فانما لا يطلقان عليه **فان قيل** فاذ لا يوافق فانه لا يطلق على غير الزجاجة فعدم الاطراد يتحقق
 لعدم هذه الصفات هناك مع حصول مبادئها ولا يحار **فان قيل** **الاول** ان عدم الاطراد انما يقتضي ان كان من غير
 مانع لغة او شرعا وقد منع الشارع من الاولين والثلاثة من الثالث فلا مانع لها **فان قيل** **الاول** حصر عليه ما استلزم الدوران لان عدم الاطراد
 لا يعلم الا بسببه لانه يمكن غير محسوس بذاته ولا بحسب ناره وتحتها وقد تفرغ في محله ان كل ممكن يكون ذلك لا يعلم الا بسببه **فان قيل**
 ليس وجود المانع اذا التقى وعلمه بل عدم المقتضى ومنه الوضع فاذا ن يتوقف العلم بعدم الاطراد على العلم بعدم الوضع فلو توقفت
 العلم بعدم الوضع عليه كان دورا واما ان يمنع بعض مقدماته **الثاني** ان الرحمن معنا البايع في الرحمة غايته ما يتحقق من علمها
 والفاضل لعالم الذي من شأنه ان يتجمل والتقي الجوى الذي من شأنه ان يتجمل فبمعنى ان يطلق عليه نعم والفارورة منقولة عن هذا
 الاصل الى الزجاجة التي يستقر فيها التقي فلا يطلق على غيرها **فان قيل** **الثاني** ان هذا اللفظ لما دلت بين ان يكون موضوعا
 للمجاز المطلقة او المعنى المقيدة فعدم اطلاقها على بعض معانيها المطلقة دليل على انها موضوعه بازاء المعنى المقيدة هذا حاصل
 ما ذكر في المقام **والثاني** ان المجاز اخص بطرحها في وجود علامة مقبرة وهي المنة سببه المصحة لانه لفظ احد هذا الاخر **فان قيل**
 التماثل في هذا هو المعنى في سبب المجاز وعليه المنة في الاستعمال **فان قيل** **الثاني** ان هذا اللفظ لما دلت بين ان يكون موضوعا
 على ما ترجمت في قوله **فان قيل** فعدم الاطراد باعتماده غير مانع فبذلك العلامة المذكورة راسا وفيها الاستغناء وهو متحقق كغيره **فان قيل**
 لا يثبت حكم كونهما او ما يلزم حكم كونهما على كل فعل بانه يجمع على قول كونهما على كل فعل بان حقه الوضع وعلى كل فعل

منه
 العلامة

[illegible]

أو الفس فلا كلام والآن نرجع المعنى المنقول منه مع العلم بنارح الاستعانة والمعنى المنقول اليه مع العلم بنارح النقل الخذا باصنافا نحو
ما لم ينفذ خلافه بشواهد خارجية ومن هنا دفع النزاع في الالفاظ التي وردت مستعملة في الشرع مما تعارض فيه العرب واللغة فقبل بقدر
الثقة بالأصل وقيل بتقديم العرب بدلالة الاستمرار وهو قوي ثم للفظ أحوال خمسة معروفة في اللفظ للأصل في المجاز والاشتراك النقل وهو
التخصيص الأصم فلا يصح الإلهام إلا للذليل فإن أفصول الذليل بعضها ما يتقرب مفضضا وإن قضى بعضها ما لا يعينه فهذه صواعق
الأحوال والتعارض يقع في مادة واحدة فصاعداً بين خالئين منها فصاعداً فإن دار الأمر بين المجاز والاشتراك قدم المجاز لكثرة أنواعها
أفراد وسفاهة واستغنائه عن تعدد الوضع الغير الثابت وأما الرخصة والوضع الثابت في اللفظ والى على القول بتوقف صحة المجاز عليه
فهو امر ثابت لا سبيل للتعني فلا يعارض حكمه الوضع الحكم وقد يرجح المجاز باستغنائه حقيقة عن القرينة وبلغه ما هو عليه بالظن
مع ما فيه من تيسر بعض أنواع البدع فيعارض ما بعد به الاشتراك عن الخطأ أو مع عدم القرينة وانحائها يتوقف في المجاز على
الحقيقة فيؤدي إلى خلاف المقصود وبالطريق الاشتراك وصحة الاستشفاق منه بالمعنيين إذا كان لما يشق منه وفي هذا نظر واستغناء عن
الحقيقة والعلاقة وليس فيه مخالفة مع ان المشتراك بهم قد يكون أوفى بمقتضى الحال حيث تتعلق القضية بالأجمال وتيسر اليقينية
أنواع البدع ولا يخاف أن هذه الوجوه مع معارضتها بالوجوه المتقدمة لا يصلح لاثبات الوضع لأن مرجعها إلى مجرد الاستشهاد
بين النقل والاشتراك يرجح الاشتراك ولا نفاد النقل عن الاشتراك بعد ما ذكرناه في الحاجة إلى تعدد الوضع بالاحتياج إلى مرجع الأول
مع الاستعانة بغيره عدم احتياج الاشتراك إليه هذا إذا اريد بالمنقول المنقول بالعلنية والمجهر كما هو الظاهر ولو اريد ما وضع للغة الثالثة لمناسته
الأول من غير بناء على المجزأ وحصوله أمكن ترجيح الاشتراك به باصالة عدم هذه الملاحظة ومنه يظهر أن الاشتراك على الارتجال
هذا وقد يرجح النقل بان الاشتراك يقتضي تعدد الحقيقة فيحمل الفهم دون النقل وهو استحياء لا سبيل لاثبات اللغات به وإذا دار
الاضمار والاشتراك يرجح الاضمار لأن وجوب الاضمار من قواعد عدم الاشتراك ولو اضر بالنسبة لبعض موارد الاستعانة فلا يصلح لمعارضته
بعارض ذلك لأن الاشتراك أغلب من الاضمار ترجح عليه وهذه الغلبة على تقدير تسليمها ليست بحجت فضيلة لكافة ما مر إذا دار بين
التخصيص في المجاز ورجح التخصيص لكثرة وشيوعه بالنسبة للمجاز وان قلنا بأنه من الزاد بالمجاز هنا ما عدا التخصيص بقرينة المقابلة
المقبولة هنا في حكم التخصيص بل في منه وهذا يرجح عليه حيث يدل الاشتراك بما لا يعم التخصيص وضعي فيرجح على ما عموماً وذكراً
بين التخصيص والاشتراك يرجح التخصيص لرجحانه على المجاز والراجح على الاشتراك وإذا دار بين المجاز والنقل رجح المجاز لرجحانه على الاشتراك
الراجح عليه وإذا دار بين الاضمار والنقل رجح الاضمار لرجحانه على الاشتراك والراجح على النقل وإذا دار بين المجاز والاضمار رجح المجاز
لاحتياج كل منهما إلى القرينة ويمكن ترجيح المجاز لعلنيته وإذا دار بين التخصيص والاضمار فالترجح للتخصيص لعلنيته وأما كلاً من التخصيص
والمجاز والاضمار فلا يكون من باب ما من نوعه وقد يكون بعيداً عنه فيعتبر ما مر من الزاد من النوعين والاضمار بالنسبة إلى المجاز
في نوعه والأذن وأما القرينة من مرجوح النوع والمبعد من مرجح فلا يجزئ فيه إطلاق ما ذكره بل لا بد من ملاحظة جهة مع جهة
الأخرى لعلنيته الترخي في نوعه على بعد الشك في زاده على بعد الآخر وقد توقف مع التساوي والاشتراك في ذلك فمؤكد
إلى النقل ولا سبيل فيه إلى الصبوت وكذا الكلام فيما إذا دار الأمر بين مجازين وتخصيصين وأضمارين ومورد واحد وموردين فيتوقف
مع التساوي ورجح مع الاختلاف في غير ذلك وأورد خطابان وقام الذليل على أن الحكم في أحدهما بالتخصيص خاص فحينئذ يترك التخصيص
أو يجوز الاضمار فيه وأمكن التخاصص عنه بارتكابه في الآخر فالظاهر قصر المنص على مورد الذليل وسبب إثبات ذلك في التخصيص
أن حجية ظهور الالفاظ موضع وفوق عليه معنى التفهيم والتفاهم في المجاز اشتراكاً ما وحدتها ولا فرق بين الظاهر والمستند في تفسير اللفظ
كالحقيقة أو لا نظر في الحامية والمفالية ولا بين الالفاظ الملقوطة بها والمكتوبة ولما ظواهر الكتاب حيث يكون المرسوم محتمل للفظ
أو الالفاظ ويكون بعضها أظهر في الجواز التعويل عليها أيضاً فيما وضع للأداة والاستفاد لا سيما إذا انقطع طريق التعيين كلف كتاب الأختار
والقواعد إذا لو اريد بها ما هو خلاف الظاهر عليه لثلاث نفوت لقائده في تدوينها أو يلزم الإعراف بالمجهود ومن هذا الباب حديث
الماء بظهره ولا يظهره في وجهه وجوهاً شتى أظهرها أن يكون الأول مبنياً للفاعل الثاني للمفعول وكذا حديث الدنار أنه
كل خطبة فان لظان الدنيا كلمة ورأس كلمة وان احتمل بعد أن يكون الدنيا كلمة وأسس بضم الهرة وتشديد السين فيجوز الاستعانة
كلمة العنبر لذلك علم أن الكثرة قد يطرأ عليها احتمال الاشتراك والنقل والزيادة والنقصان الأصليين فيفتح التسلسل في تفسيرها بالاضمار
مع الظن به وقد تعارض الأحوال وتعريف وجوه الترجيح فيه مما في الالفاظ ولو يطرأ عليها احتمال العطف جاز التعويل مع طرق
الصحة على أصالة عدمه

فصل في دلالة اشتراك الألفاظ في الاستعانة بالحقيقة والاشتراك في المعنى

من الحقيقة والمجاز وبين هاتين القاعدتين بحسب ما نذكره لكن لكل منهما مورد مخصوص من موارد القاعدة الأولى فالعلم الحقي
التحقيق وحمل المراد فيحمل على المعنى الحقيقة عند الجرد عن القرينة الظاهرة ولا ينافي بين المجاز وأصله هو هذا مما لا يخفى على أحد

وقد حكى الاتفاق عليه غير واحد منهم ولا فرق في ذلك بين ان يكون السامع مخاطبا باللفظ او لا وفيهما ما لو اتحد المستعمل به وحمل
الموضوع له والمراد ان يتحد منه ما يتحمل ان يكون اللفظ حقيقة فيه وان كان مستعملا في غير ما يتحمل ان يكون له اذا لاكثر على انه حقيقة
في ذلك المعنى ودعا نقلا للاتفاق عليه لان ظاهر الاستعمال والمبادر منه ذلك لانه اذا وجب حمل اللفظ على المعنى الحقيقي عند الحمل بالمراد
وجب حمل اللفظ على ذلك المعنى لا على غيره لا يعقل العلم بالمراد وعدمه ما في ذلك من وجهين فلهذا ما قيل من ان الحقيقة ارجح من الجواز لتوقفه على
الوضع والعلانية والتفكر القريبة والحقيقة انما تتوقف على الوضع فالجواز على الاول من وجهين فلهذا ما قيل من ان الحقيقة ارجح من الجواز لتوقفه على
بحسب الاستعمال المنوع الشهادة الوجها على خلافه وان راد الاكثرية بتجسيم المعنى فسلم لكنه لا يجزئ لمعارضته بما هو اقوى منه من اكثرية الاستعمال
2 للمعنى الحقيقي وبعض اهل العصر اشترط فيه التخصيص والتدقيق لانه لا يكون له بالخطاب لشرحه حيث انه لا يكون له لفظا لا بعدد بل الجمل المخصوص
عن المعارض وفيه من خطر لا تدرك عدم حصول الظن بالموضوع له بمجرد الاستعمال فورد المنع عليه فظ وان ادعى عدم حجية الظن في الأصل
منه فالحال يحصل العجز عن تحصيل ما هو اقوى منه بالتدقيق والتخصيص في دفعه بعد مخالفة نظام كلمات لقوم بان ما دل على حجية مثل هذا الظن
في مباحث اللفاظ من اجماع وعجز ان انقضى حجية مطلقا لوجه التخصيص المقام لهذا الاشارة والا فلا وجه لتخصيص هذا الاشارة لفظا
ولعله يعنى الاشارة وان تعرض لذكره في خصوص المقام وهو قوي ويمكن تنزيل كلمات لقوم على وجه لا ينافيه وتوقف اللفاضيل المعاصر
بين الحمل على الحقيقة والجواز نظر الى الجواز امتدادا وشايع ولا يتوقف الا على مجرد ثبوت الوضع كالحقيقة فلا مرجح لاحدهما وفيه ما عرفت على
ان المبدأ والاشارة هو سبيل الجواز عن الحقيقة ان الجواز الذي لا حقيقة له وان قلنا بجوازه سلمنا لكنه نادرا جدا فيجعل حمل الاستعمال
والترام حقيقة غير يتوقف على سبق الاستعمال فيه والاصل عدمه وكان هذا الاصل هو الذي عاينه الغنيامع وتوقف الجواز على الحقيقة
وظني انه لا حاجة اليه لان الغالب يقول بالاستعمال وكونه في هذا المعنى ليس بواجب من غيره فلا يتوقف على المنع المذكور فندبر وفيه ما اشرع
الموضوع له والاستعمال فيه ويجوز ان يكون بعض مواده بحيث يتحمل ان يكون داخل في الموضوع له بان يكون المعنى فيه المسمى
الاعم منه يكون حقيقة فيه ويجوز ان يكون المعنى فيه المفهوم الاخر فيكون مجازا فيه فيبني على الدخول ان المعنى هو المفهوم
الاعم لانه الحقيقة المجردة عن المعارض فان اصل الاستعمال ثابت الكلام في تعيين مورد الوضع فيه فلهذا الاستعمال ادبلا على تعيين
وتوبه امضا عدمه ما لاحظته الخصوصية حيث يتوقف ما لاحظته الخاص على ملاحظته كما لو مرده ناهين ان تكون اداة الاستثناء
موضوعه مخصوصا مطلقا لخراج واخراج الاقل فقط فيخرج الاثر المسمى لما اصدا عدم تحقق الوضع في مورد الشك فلا يصح معارضا
المذكور لا تظن فيه بعض حجة عليه هذا ولم اقف منهم على كلامه في غير ما يؤيد من مضافاتهم في المورد السابق بالموافقة لما ذكرنا في
ما لو استعمل اللفظ في معنيين لا يكون بينهما علاقة التجوز فيحمل الاشارة بينهما وان يكون موضوعا للمعنى ثالثا ولمعنيين اخرين يستعمل
فيهما مجازا والمعمد الاول لان ظنا الاستعمال بعين الوضع المستعمل فيه وينبغي عن غير ما يلزم تعدده فيهما ايضا للزوم الغلط وكذا الحال فيهما
لوتعد الاستعمال فيه وتحقق العلاقة في جانب واحد وعلم بالوضع لدى العلاقة كالتلفظ المستعمل في الكد في البحر الذي لا يتغير
بانقائه اذ اعلم الوضع للبحر فيبني على الاشارة بينهما لما اشرع وفيهما ما لو حملنا وضع اللفظ وجدنا فاما مستعملا بغيره من جهة اخرى
مخفوقا بها وجوز ان ان يكون المراد به في الاستعمالين معنى واحد فعلى ما سطر يكون الاستعمال حقيقة في الموضوعين والمخفوق واحد ويجوز
فيما اشرع للمقدم **ومرر** القاعدة الثانية ان يستعمل المستعمل فيه ويجعل الموضوع له ويعلم الوضع في البعض يحتمل في الباقي
يكون بحيث يحتمل الاشارة والحجازة لوجود العلاقة المعبرة وهذا القيد لا بد من تعيينه وان لم اقف على من يعبر عنه بدونه يتعين
الاستعمال لا منسج على الغلط وبعد ثبوت الوضع لما لم يثبت الاستعمال فيه وقد مر ذكره في بعض موارد القاعدة السابقة فالتسديد
2 ذلك على الاشارة ويجعل استعمال اللفظ في المعنى المتعددة كاستعمال المعنى الواحد من غير فرق ولا اكثر على ان الجواز او الاشارة
وان الاستعمال العم من الحقيقة والجواز بمعنى ان الاستعمال في مثل المقام يجرده لا يقتضي شيئا منها وهذا هو الحق لان الاشارة لا تتوقف
على تعدد الوضع فحتم لا بد عليه فالاصل عدمه وانما سبب التجوز معلوم لخصوصه لان سبب الاشارة للشك الوضع وليس السبب
المعلوم الى سبب المعلوم او الى سبب المعلوم والفرق بين محال المعنى وتعدده انه على تقدير الاتحاد لا بد من ثبوت اصل
الوضع من حيث يتوقف حجة الاستعمال عليه فيبني تعيين الموضوع له فاصلح الاستعمال ليدل على تعيينه بخلاف صوتي التعديقات
التقدير واللازم لصحة الاستعمال انما هو الوضع لبعض ويبقى الترابيد عليه ولا يصح الاستعمال ليدل على اثباته نعم لو ثبت الجواز لا بد
صح ان يجعل الاستعمال ليدل على تعيينه كما في الصورة السابقة فان قضية الاستعمال على ما ساعد عليه التحقق لا تترتب على ذلك ولكن
سلم ان الاستعمال يتفطر في الحقيقة فيمكن الفرق ايضا بان الظهور في الصوق الاخير مع ضعفه بما عاينه الاصل منقوض باظهر الجواز من
الاشارة لغيره عليه فلا يبقى ثبوت الجواز في الصورة السابقة وما يبق من ان اصله عدم تعدد الوضع على تقدير الاشارة لمعارضتها
عدم ما لاحظته العلاقة على تقدير الجواز فيسقطان مساظمان ملاحظتا العلاقة من شرط صحة الاستعمال ولو انهما على تقدير عدم

[illegible]

ما علم انه من مصادرها فكيف يتصور وقوع التراجع فيه **اذ عرفك** هذا فالذي يقوى عندك ان جملة من ذلك اللفاظ قد كانت حقا في
الشرع في الشرائع السابقة كالصلاة والصوم والزكاة والحج لثبوت ما هيها كما يدل عليه قوله نعم حكايته عن عيسى بن مريم وادخلنا
بالصلاة والزكاة ما دقت حيا وقوله نعم لا يربهم وادخلنا الناس بالحج وقوله تبارك اسمك ربنا عليك الصلوات كما كبر على الذين من قبلكم الا غير
ذلك **والذي ثبت** ان هذه الماهيات كانت مقررة في الشرائع السابقة ثبت كون هذا اللفاظ حقيقة فيها في لغة العرب في الزمان السابق
لثبوتهم بذلك الا ديان وتداول اللفاظها بينهم وعدم نقل اللفظ اخر عنهم باذاتها ولو كان لفضائل العادة ينقله ولا يبدل في وقوع الاختلاف
في ما هيها بحيث لا يشرع وان قلنا بان مسمايتها الماهيات الصحيحة كما هو المختار اجتنابا لهذا الكيفية كانت فسادا حال الوضع لاننا لم
بأنها موضوعا بآراء القائلين بالمشقة الصحيحة فيكون الاختلاف في المصالح لا في نفس المفهوم كاختلاف مصابيح ما هيها في المعبر في شرعنا
باختلاف الأحوال فكذلك لا يجوز ان يكون هذا اللفاظ في الاختلاف تعدد الوضع مع تفاوت في البعض كالصلاة والصلوة والاختلاف
المذكور كان ثم على نقلها بغير تحقير هذا الحقايق في الشرائع السابقة فهذا هو بوضعها في ما هيها او بوضع اول في شرع ذلك الماهيات في شرع
او بعلبه الاستعمال في لسانه او لسان ما هيها او الجميع وجوه يمكن معرفتها بما هيها بما يلائم ما هيها في فعلها اخبرناه تكون ذلك اللفاظ حقا في
لغوية في معانيها الشرعية حيث ان الحقيقة اللغوية هي الحقيقة التي تكون قبل من البق كما هو اللفظ ولا ينافي كون ذلك العبادات توفيقية
لان معانيها الشرعية على هذا البناء محمولة الكنه والحقيقة والسبيل في معرفتها بعد العلم بالاختلاف في امور كثيرة الا بالمال في مرجعنا
الشرعية واما غير ذلك من اللفاظ التي لم يثبت مشروعية معانيها في الشرائع السابقة فان كانت مما اقتضت الحاجة اليها فالظن بوثوقنا فيها
بغلبة الاستعمال في زمانه في لسانه ولسان ما هيها في محكم العادة وليس هذا بالحقيقة الشرعية كما ينبغي ان يعلمه ولا يفتقر الى العلم بغيره
فيه من الاثر المتأخرة وسبائك توضيح بعض هذه المواضع **حججنا** القول الاول وجوب الاول هو المعروف من المتقدم من القطع بان
الصلاة والصوم والحج اسمها المعاني الشرعية لتبادرها في ما هيها في الفهم عند الاطلاق وان ذلك لا يكون الا في صورت الشارح ونقلها ياها
الى تلك المعاني والحوال ان التبادر المدعى ان كان بالنسبة الى ما اهل الشرع فيسلم لكن لا يثبت به الا الحقيقة عندنا وان كان بالنسبة الى ما
الشارع فمنع لا في سبيل الى منع بعد وقوع النقل المسمى من ان السائل اللغوية بكيفية في ما هو ولو نقل الواحد لا فانقول **الظان المسند**
بذلك لم يطالع على اكثر مما اطلعنا عليه في المقام فنقل التبادر منه على تقدير عدم ثبوته عندنا بعد الفحص وهو على ان كلامه في دعوى
التبادر بالنسبة في زمانه لا زما الشارح فكلام المذكور معه منافسة ظاهرية سلمنا لكن لا نسلم ان ذلك لا يكون الا بفعل الشارح على ما
ان يكون بغلبة الاستعمال بين المتشرعة في زمانه **الثاني** ان هذه العلل التي تماثل الحاجة الى ايرادها والتبعية عنها فافضل الحكم ان يصح في
بازائها اللفاظ ليستغنى عن كل نقل القرينة مع ان في الوضع من السلامة من الاخلال بالفهم في القرينة انما تخفى فيجوز انهم المقتضون
اذا ثبت الوضع فليس في موضع اللفاظ المتداولة على السنة اهل الشرع وذلك في **الحجج** ان مرجع هذا الوجه الى الاستحسان لا في
عليه سيما في اثبات الوضع مع انها لا تفتقر خصوص الوضع بل لا يوجب القناعة في كبر القرينة ولو نبضت في غير عامه كقوله كلما اطلقوا
اللفاظ فالمراد معانيها الشرعية مجازا ما لا ينافي في ثبوتها على الخلاف وفي فهم ذلك يقرب من الأحوال **الثالث** الاستقراء فان دعنا استقراء
الشارع في اللفاظ فوجدناه في معانيها الشرعية عند حتى كان لا يوجد استعمالها في ما هيها في لغوية مع ما نرى
من كثرة استعمالها وتكررها في كلامه فان ذلك يعيدنا الى ان لا يكون اللفاظ في اللفاظ الى معانيها الشرعية الا في ما
يحكم على اللفاظ المتداولة في عرف ربا العلوم والصناعات بانها متفولة عندنا في غير غلبة استعمالها في ما هيها في المعاني الشرعية عندنا وان
انضم الى ذلك النقل في بعض الموارد وان عرفنا الشارح لا يتغير عن فهمه في ذلك فليحكم بالنقل هنا كما يحكم به هنا **والحجج** ان غلبة الاستعمال
لا يوجب استعانة النقل على البتة فان رجح الاول انه اوفق بالحكمة رجح الاثبات الوضع بالاستحسان وقد مر فساد وفشل ذلك
باللفاظ المتداولة عند ربا العلوم والصناعات مدفوع بان النقل التقديري غير ثابت في كثير من تلك اللفاظ وان تحققت الغلبة فيها ولو قلنا
بثبوتها هناك كما صدر عن البعض فيمنع على المسامحة رعاية لبعض الامارات الضعيفة اذ لا يترتب عليه ثمرة **والذي يجب** علينا في هذا
الاستقراء ليس بالاستقراء الذي ذكرنا انما هو في مباحث اللفاظ **الرابع** نقل جملة من العلماء وقوعها وان هذه المسئلة لغوية بكيفية
فيها بفعل الواحد فضلا عن المتعدد لا في نقل البعض وقوعها معارض بفعل غيرهم عدم وقوعها فلا يتحقق قبول عليه **القول الثاني**
مقدم على الثاني لان مرجع النقل الى اطلاق غالبا وهو لا يصح في معارضه كما مر التنبه عليه على ان القول بالاثبات في خبر
بالرجوع على تقدير التكاثر في **الحجج** ان مستند المشيئين لما كان بعض الوجوه المتقاربة والاثبات بل المعروف منهم الاستسناد الى الحجج الاولى
كما عرف وهي لا تفتقر الى الاثبات بل تتجوز الاستسناد الى نقلهم ليس حجة في نفسه بل من حيث فادته الظن لا وثوق به على نقل
ضعف المسند وقد مر التنبه عليه سابقا فان قلت ضعف المسند المذكور لا يقتضي ضعف النقل لحواله ان يكون لهم مستند اخر في خبر
لذكره **والذي لا يري** ان خلاف الظن من مقتضى الاستدلال لا يكفي في وثوق مجرد الاحتمال الى اصل من علم الاغصان والمصاحف كالاخبار الو

الى المتكبر بالفتل والى ابد فتل المراء فطلان التالى لم لا يكون لا فائدة في منع الملازمة ان على تقدير عدم نفيها لم لا يكون لتأسيسها الى ابد الفتل
فتم ما اراده الثاني لا تناقولا عرض الثاني على ما مر من ان كلامه اقامة الدليل على عدم الوقوع لا بيان عدم الدليل على الوقوع فتمنع الكون
نقص له عوبه ولا يلزم من منع الملازمة نفي احد الطرفين نحو امتداد الاتفاقية مع ان دلة المشيئين لا تحصر بالفتل فغيره لا يقضي القدر في قوله هذا
مع ان الدليل المذكور يفتقر على مقدمات اخرى لم لا مخالفة قوم لا يقضي نفي التواتر عند اخرون وعدم افادة هذا احتمال الفتح لا يخرجها عن
الحقيقة لما عرفت من ان الثاني مباحثا للغة على التقن غالبها وقوله القادة تقضي في مثله لتولم لم لا يوجب المراء غالبها الخ لبيان الشرعية
فلا يكون في نقل الفتل على تقدير وقوعه كثيرا فائدة **الشأن الثاني** ان هذه الالفاظ لو كانت متعولة في الشرع لزم خروج القران عن كونها
والثاني لغيره فكذلك المقام بين الملازمة ان هذه الالفاظ لم يضعها واضع لغة العرب باراء هذه المعنى فلا يكون عربية وقد اشتد الظاهر عليها
فلا يكون عربيا لان ما يعضه عربي وبعضه غير عربي لا يكون كله عربيا **والثالث** ان هذه الالفاظ لم تكن انما انزلها قرانها عربيا **والرابع**
ان العرب اعلم بما وضعه واضع لغة العرب ووضعها غير لتسعمل في لغة وكذا الكلام في صحتها بل لئلا يتجدد بعد ذلك فتكون
كل لغة منها سلتا لكن يمنع كون اتفاقها في الشرع والواقع للغة العرب غير نعم سلتا لكن طبلان الثاني لم ولا ينافيه وصف القران بكونه
عربيا لان المراد ان ساويعه لا ان جميع الالفاظ عربية لاسيما على الالفاظ معربة كيجب ان تكون على اعلام لبعضها واضع لغة
العرب كما يوهبهم واسمفيلون بدو يمكن ان يتجانبوا يمنع الملازمة ان على تقدير النقل لا يوجب ان يكون اسمها في القران حقيقة نعتا
لا وضاعها الشرعية بل يجوز ان يكون مجازات نعتا لا وضاعها اللغوية فان مجازات المجازات شرعية نعتا لكن نبتفي معه ثمة النزاع
بالنسبة الى استعماله لا في قوله **والخامس** وعبره باقا لاسيما انها لا تكون ح عربية كيف وقد وضعها الشارع لها حقا بقدرية مجازا
لغوية والمجاز ان المستند شرعية وان لم يصحح العرب باحادها وكلامهم هذا يقضي ان تكون اسمها لان اسمها طالحا بقو مجازات واعني
فقد دخل في العربية باعني كونه مجازات وان خرجت عنها باعني كونها حقا وهو غير من عن التحقيق لان المجازات على ما مر تحققة عربيا
عن استعمال اللفظ في غيرها وضع له لعل لا فاسيما الشكها بعد التفلان كان بالنقل فهو حقيقة شرعية لا غير ان كان باللفظ فهو حقا
لا غير ان كان الشارع قد اعتبر كلا الاسمين في استعماله فهو مع بقائه عن انظار السليمة يضمن سنا عينا في الشارع فمعناه لا في القول
على احد الامرين غيبة عن اعني الاخر وليست اعنيهما معا فاكيد لئلا لالة او لصحة الاستعمال ان لم تقا به وهذا ذلك لعل مسعدة
الطريقة المجازية بين اهل الاستعمال اظاهر من طريقة الاكثرين ان بين وضع الحقيقة والمجاز تضادا واثنا فبما يمنع اجتماعها في استعمال
واحد وقد يمنع طبلان الثاني ويجعل القهر لسوة ولو بنا وبلا المذكور والمقروء **والسنة** من حيث ان باق مطلق عليه القران والسورة
قرنا ان يثبت عليها انها بعضه وبعض الشيء غير الشيء **والسنة** بان القران موضوع للقد المشرك بين الكمال والجزء بدليل وقوع الخ لئلا يلفظ
ان لا يفر القران بغير بعضه فيستدل على المجموع وعلى الاباض كلفظ المشركان السورة قران وبعض القران بالاعنيان كما يصدق على ما افهم
انما وبعض الاء باعنيان واخرى بان القران موضوع للقد المشرك واخرى للمجموع فثبت ان السورة قران بالاعنيان كما
وبعضه بالاعنيان الثالث من غير خارج الى الاعنيان اريد **والسنة** لان لفظ القران موضوع للمجموع فقط كما ساساها الكتب كما
يشهد له التبادر ولا ينافيه صلا من عرف بقرانه بعضه لصدقاته السورة والا يقرانه باعضها اضمع انما موضوعات المجموع فقط هذا
مساعدة قوية في التعليق وجهها الى التبريق لعل بالبعين لئلا يلفظ بالكل هذا لا يختص بالمقام بل لفظا بركثرة مع ان ان اردت ان
ما فيها هذا اللفظ لا اشكال واراد باعنيان اية وان اردت باعنيان عن مشا الاية نعم لواجب بحال القران على معنا اللغوي استعماله
ينجيه عليه الاشكال ان يمكن حمل كلام الجمع عليه بتكليف **الثاني** انظر الثمرة بين القول بنبوت الحقيقة الشرعية بالوضع التعييني
والقول بالتعريف فيما انزلت ذلك الالفاظ في كلام الشجرة عن القرنية فانها تتحد على معانيها الشرعية بناء على الاول وعلى معانيها اللغوية
بناء على الثاني لما تقدم من ان كل لفظ اصطلي المتكلم في معنى خفي او مبدى كلامه على مصطلح فضا الحق التبادر وهذا التبادر اذا ثبت في
الاستعمال عن زمن النقل يمكن ان يثبت لاشهاد عليه بالخصوص بدلالة الفا اعني ان تم وبالنسبة الناحية على ما ساسا وهذه الثمرة جازية
ايضا بين القول بالوضع التعييني والقول بالتعريف عند العلم بانخر من الاستعمال عن زمن النقل واتحاد الحكم كما هو الفاضل في بعض محقق
للتاخرين بعد الحكم بالتاخر ما في الناحية لا ينفصله بيقين سبق الاشكال في الجملة تحقيقا للغة فلا يترتب الثمرة **الثاني** ان يبين انما يحصل
للغة لا ينافي ثمة بل يحققها الا ان يكون المراد قريبا من حيث الوضع لكن يجوز معه ازالة وابقا ابقاء البين الجمال حكم الاصل على
تقديمه فسيما اذا اتى الى عدم حصول الظن بحيث يكون النعوب عليه من حيث فادته كماله المقام وهو م ولا ثمة بين القول بالنقل مع ان النقل
زمانه وبين القول بالاثبات فبينا او تعينا على تقدير العلم بالثاخر وكذا مع عدمه اعلمنا اصل الناحية ولا فائدة ظاهرة بين القول
بثبوتها بالوضع التعييني وبين القول بالاثبات انما ياتي بالاشكال عن من النقل التعييني ولا ثمة بينهما وما فردها في بعض الحال في الثمرة
بين المنهج المختار وبين سابا الاقوال **الثالث** ان يبين ان هذه الالفاظ حتمية واردة في كلام الشجرة عن القرنية

على معانيها الشرعية وان لم يثبت نفعها فثبت ذلك الى مورد الاول ان الغالب لم يداو استعمال الشارع لها في معانيها الشرعية لم يثبت
الحاجة اليه دون معانيها اللغوية فثبت ان كلامه تعالى عليها على المعنى الشرعي كما قالها بالاعم الاغلب لكن هذا لا يطر في جميع
الالفاظ **الثاني** ان هذه الالفاظ قد اشتملت على معانيها الشرعية كما مر تحت لا يعلم تقدم استعمالها على من
الاشتمال كما هو الغالب ففضيلة الاصل لا تخفى ومعها يتعين حملها على معانيها الشرعية وان لم يثبت النقل فثبت الحمل بالاشتراك وهذا
لا يطر **الثالث** ان الشارع قد استعمل هذه الالفاظ في معانيها الشرعية اضعاف ما نقل اليها قطعاً لما مر واستعمالها ايضاً في غير معانيها
الشرعية زائداً على ذلك المعلوم غير ثابت بحيثما وجد استعمالها ايضاً من دون مرتبة يتعين حملها على القسم الاول لانه المتيقن صدق
عنه دون القسم الثاني فثبت صدق عنه والاصل عدمه فان شذوذاً في استعمالها في غير معانيها الشرعية لا ينافي استعمالها في معانيها
اللغوية فينقص الاصل بهذا البين الاجمالي فيلجئنا الى ما مر

فصل في قولنا ان الالفاظ التي هي في معانيها الشرعية

للصحة والاعم منها والخاصة وهذا النزاع انما يفرع على القول بان هذه الالفاظ موضوعه اراء معانيها الشرعية سواء قبل التجيز
او بالتعريف في زمان الشارع وغيره وما على اعزى الى البناء في من نها فامية على معانيها اللغوية كما مر فان اراد بقاها على تلك المعاني في
زماننا هذا لنزاع لا يتوجه اليه وجهه ظاهري ومن يحقق المناظر من فروع النزاع على القول بان هذه الالفاظ مستعملة عند الشارع
في معانيها الشرعية سواء كان بالنقل والا ووافقه فيه بعض المعاصرين وفي غير نظر لان جعل الشارع قد استعمل هذه الالفاظ
كلها وبعضها في غير الصحة كما سبق فكيف يتبين الاحاد انكار ذلك في غير ما يصح النزاع في انه هل الاستعمال الشكلي للمعاني الشرعية على
نقد بل لمراد معانيها الشرعية والاعم منها ومن الفاسدة فلا يوقف على تقديم ثبوت النقل لكنه بعد عن الخبر المعروف وقولهم هل
اشتمل للصحة والاعم في ان النزاع فيه بحسب الوضع لا مطلق الاستعمال ودون التاويل فيه حرم الفتاد ويساعد على ما ذكرنا
ظاهر الدلالة الالهية **ثم المراتب** بالفاظ العبادات ما يكون مداليتها امتثالا لشرع للتعريف ما كالصالح والركعة والحج والصوم
دون ما ليس كذلك كالزيارة والعبادة والقرآن والركوع والسجود فان المدافعة على اوضاعها اللغوية والعرفية فثبت لها في الشرع من شرط
فانما هو شرط لرجحانها ومطابقتها للتحكم وما هيئاتها ومسايقها فان القرآنية المباشرة والموجهة قرآنية حقيقة وكذلك الزيارة والعبادة غير
ذلك فثبت لها الاستدلال على المعاني في تلك الحقيقة الفولية فيها **ان المقرر** هذا فيكون ما ذهب اليه الاولون لنا واولا
تبادر للمعاني الشرعية منها وقد مر ان علامته الحقيقة وصحة سلب الاعم عن الصحة وعدم تبادر المعاني الاعم منها وقد تقدم انتم اعلان الحان
فكون حقا بقرينة الصحة مجازات في الفاسدة لا يبق ان يرد بالتبادر ما يكون ناشياً عن اطلاق عقيدة مستلبة لا يثبت المقصود والاعم صحة
سلب الاعم عن الفاسدة لعلها امكنة على التاويل في تلك الفاسدة منزلة امر غير انما هي في نظرنا عند ترتيب القابضة المتضمنة ما عليها ولا
تدعو كونها مجازا فيها لاننا نقول معاً القرن والتبصر في ظاهر المقام انما هو الوجه والتميز اذ رجحنا وجدنا وجدنا المقابلة للصحة في
من ذلك الالفاظ مع قطع النظر عن اطلاقها وجدنا صحة سلبها عن الفاسدة من غير اننا على التاويل فلا يصح في المنع المورد والمطابقين
الثاني لان جعلنا في الشرع ما هيئاتها عن مظهره في وان اجزاء وشرائط قد تصدك الشارع لبيانها ببيان اجزائها وشرائطها والحق
وحث في المواظبة عليها وان هذه ليست الا العبادات للصحة وحيث كان سهل طرقت التفهيم والتفاهم بتبادر الالفاظ مستعملها
المضيق لفاظ على هذا الماهية اما الوضع فضيلة الحكم والعبادة ان يكون الوضع بازاء تلك الماهية المطلوبة لا الاعم منها لئلا
يحمل في المزيد في الموارد التي هي اهم موارد استعمالها مع ما فيه من الاقتصار على قدر الحاجة وما لا يتجوز فلا يكون استعمالها في اكثر
الموارد كمورد الامر واللين في ذكر الشريط والاحكام ونحو ذلك لئلا الماهية لا الاعم منها لعدم تعاقب الطلب حقيقة الا انها وعدم
تعلق المضيق ببيانها وعدم كون الشريط والامر كارتابة لغيرها وان هذه الموارد هي معظم موارد استعمال هذه الالفاظ حتى
انه يند استعمالها في غير ما ينقص تلك الالفاظ حقا بقرينة تلك الماهية بالقلبية وهو المطلوب لا يبق يجوز ان يكون قد تجوز لها واستعمالها في
المعنى الاعم واطلها على المعاني الذي مر من بالاطلاق العام على الخاص لا من حيث الخصوصية لئلا يكون سبب نجاحا من مثله لاننا نقول هذا
بعد فان لظ من تجوز بلفظ في معنى اخر غير انه تجوز بقرينة لا في غير ولا ينبغي التامل في حجة مثل هذا الظاهر وفي مباحث الالفاظ
وكذا الكلام لو ثبت بصيرتها حقا بقرينة لعلها الاستعمال في تلك المشرعة ولومع الشارع وبصيرتها حقا بقرينة قبل زمانه **الثالث** ان
في الاحتياط المستفيضة من انه لا صلوة الا بظهره ولا صلوة الا بفتحها الكتاب ولا صلوة الا بفتحها من انكسر الى غير ذلك بل
بظاهرها على فقه الماهية عند انقضاء بعض الاجزاء والشرائط فيلزم ان لا يكون اللفظ موضوعا للحاح وبتم الفصل فيها عند انقضاء غير ذلك
الاجزاء والشرائط وغير ذلك لبيانها في القول الفصل في ان حرم ما يمنع من تعلق النقي في تلك الموارد بنفس الماهية ليجوز انقلبه
هو خارج عنها كالصحة والكمال كما في قوله لا صلوة لجمار المسجد الا في المسجد ولا عمل لا يبيته ونحو ذلك على ان جعل النقي في القرآنية
الثانية على فقه الماهية غير ممكن لصحة الصلوة في صورة فبينا انها اوعدم القدرة على فرائدها او كون المضيق ما موما وكذا الرواية

بعض المعاصرين في كابر القوانين
عرفنا من مواد ان الانفاظ لا يقع التولم
فيها وحصل فيها الوصف ان المشتغل في ذلك
المستحق وصار له اصل الاصل في استعانة الله
كونه مستحقا في التخصيص يكون عند المشتغل فيها
حقيقة بخصوصها او الاعم من كونها عدم
فيه حقيقة لان الوصف عندهم
تبع لاستعماله ولا ينافي
الاصل الذي هو كلام
انك الوصف
للمستحق فيه فاما لاجل

الثالثة اذ قد يقع التصريح بعدم بدو منه من البلد والجواب ان ظاهر اللفظ انما يقتضي نفى المعية لتعلقها بها وحمله على نفى صفاتها
 بالنقد برباها بالتجوز خروج عن الظاهر ايضا اليه من غير ضرورة بل هي المنة والحاقه ببعض نظائر قياس فلا يثبت اليه وعدا للظلال في
 بعض الصلوات بقرينة الفتح في الجملة المذكورة في شيوخ الخصم ودجانه على سائر انواع الجواز على الكلام يتم بالرواية الاولى ايضا لان
 ان جميع العبادات مطلوبة للشايع متعلقة لا سر ولا شئ من الفاسدة كان فلا شئ من الفاسدة بعبادة وهو المطلوب ما الصغرى فلا يرتفع
 الاول خلافا لظاهر المغالطة بها وفي ذلك ان القياس ان العبادة ليست الاما تخرج فعله على تركه وظاهر ان التحا ناعا يتحقق بعد تعلو
 الشك عليه بها فلا بد ان كونها عبادة من كونها متعلقة لظاهر الشايع وهو المقصود في الصغرى واما الكبرى فمفردة ان ولم يتم
 بالفاسدة والاحتجاج عن كونها فاسدة ويمكن ان يناقش في الوجه الاول بالتميز التقييد في تلك الاطلاقات وفي التاكيد بالمتغير
 مطابقا للعبادة بما خرج فعله على تركه ذلك معنى الصحيح فمهادون الاعم فانه من الواجب وغيره ثم يعتبر ان يكون نوعها راجعا في الجملة
 ليعتبر بما ليس بعبادة ولا يخفى في المقامين من التعسف لاسم الاخر ولو قبل بالفرق بين اسم القياس واسم الفعل والاولى لا يتم
 بالصحة بخلاف الاول ان كان اوضح الحق لو كانت تلك الالفاظ موضوعا للصحة كان لها وجه ضبط في المعنى الموضوع له كما للصحة
 او البرز للذات او المطلوب للشايع او بخلاف ذلك واما اذا كانت موضوعا للمعنى الاخر لم يكن لها وجه ضبط بحيث يمكن نقله حتى يصح
 تكون تلك الالفاظ موضوعا لثباتها لا يمكن القول انها موضوعة لجملة من تلك الافعال لعد صدقها عندهم على كل جملة منها
 ولا يصح اخذها على وجه يعتبر فيه التصديق للزوم الدوران الصدق فلو توقف على الوضع فلو توقف الوضع عليه كان دورا
 يحكي عن البعض التخاصم من حيث يتبعين جملة من الاجزاء فقال في لفظ الصلوة انها موضوعة بازاء الاركان المخصوصة مع الظاهر
 ومثله في غيرها وقد وقع على مثل هذه الدعوى في كلام الفاضل المعاصر حيث ادعى ان الصلوة اسم للتكبير والقيام
 والركوع والسجود وان لبيان شرط مطلوبة لها وابتدع في عقالة الفقهاء ان تلك الامور ان كان بخلاف ما عداها فسادا واطح لقطع
 بان مجرد الاثبات بذلك الاجزاء غير صحيح للاطلاق مع انها لو كانت موضوعة بازائها لزم عدم الصدق عند انتفاء بعضها كالتكبير
 والقيام ولو فصلت مع سائر الاجزاء والشرائط والزامه على هذا المذهب تعسف واضح وليس في شئ منها اركانا فاما لشعر بانها تامة
 كما لا يخفى على من وقف على مصطلحهم في لفظ الركوع نعم يمكن التصديق عن اصل الاشكال بالزام كونها موضوعة للاعم من الصحة
 بقيادتها في المعنى عرفا فلا يلزم الدوران لاشياء لو لم تكن موضوعة لخصوص الصحة لزم ان كتاب التقييد في الاول من المغالطة لها
 لظهور انها لا تتفق بالفاسدة والتقييد على خلاف ذلك واما اذا كانت موضوعة للصحة فلا يلزم ذلك هذا ضعيف لا يخفى
 بهذا الاصل ونظائر في ابحاث الاوضاع جازية القول بانها موضوعة للمعنى الاعم وجوه منها التبادر وعدم صحة تسليمها
 الفاسدة والجواب المنع من ذلك كما ترى ليقين انكار التبادر في ذلك غير مستوع بعد شهادة العرف عليه فان من اخبر بان
 يصح لا يفهم منه الا انه مشتغل باثبات هذه المعية من غير لالة على كونها صحيحة او فاسدة وهذا لو اخبر بعد ذلك بصلوة
 فلما كانت فاسدة لم يجدنا ايضا الكلام السابق ولا منابها الظاهر لانهما نقول بعد المساعدة على الاخطاء المذكورة ان الصلوة
 الخالصة مقام الاحتياط فامة على عدم ارادة الصحة بخصوصها وهي بعد الاطلاع على السراير وكثيرا ما يكون المقصود بالاجزاء عنها
 بانها حال الفاعل عليها من تلبس بذلك الفعل وتشاغله بها من غير تعرض لبيان الصحة والفاسد فبطلان به من ذلك في الالة المعنى
 الاعم وظان يتبادر المعنى من اللفظ عند قبا القرينة لا وجبا لوضع له وفيها ان كون هذه الالفاظ موضوعة للصحة على تقدير
 تشابه لا يقتضي ان يتناول على الفاسدة حقيقة بل لعل ان الاعلام موضوعة بازاء تمام الاشياء صفة شهادة قولهم لالة وادعاء
 واصبحة دالة تضمينية ومع ذلك فيجوز عليه بالوضع السابق عند انتفاء بعض اجزائه ولو ياتر مدلهما يلزم من ذلك ان يكون
 حقيقة في الاعم وهو المطلوب والجواب ان من خصص الوضع بالصحة يابى عن صدق الاسم على الفاسد حقيقة الا ان يدعى انقلاب
 الوضع في الوضع للاعم وان كان على خلاف ما قصدنا لوضع بمساعدة العرف نظر الى الفاسد في الصحة وهذا على الظاهر لا يمتنع
 الالتزام به واما التمسك بالعلم فيدفع باننا بوضع بازاء نفس الشخص مع ما يتبعه من البدن من غير تقييد بقدر مخصوص منه
 فيصد عليه حقيقة عند نقص اجزائه منه ويزاد عليه وليس الوضع في جميع المركبات بهذه فلا يسبيل الى الاحتاق والتقدير في
 ان هذه الالفاظ لو كانت موضوعة للصحة لزم فيما لو كان يعطى مصليا حال تشاغله بالصلوة درهما لا بشر فتم باعطائه
 لمنه اه مصليا وان كان غدا في احدى اركان الصلوة ما لم يثبت عن كيفية صلواته ويطلع على صحتها الواقعية باستكمالها
 الاجزاء والشرائط وذلك لا يلزم بل هو كذا الكلام في جواز الاتمام به والجواب اما اولها فيلزم ان لا يفتقر الى الاعطاء بل في
 بالصلوة الصحيحة مع ان الاشكال المذكور وادعاء عليه على القول بالاعم ايهما قانبا ما محل وهو ان فضيلة اصاله صحة انما
 المسلمين على ما تقر في الشرع عدم وجوب لئيم والتفتيش في المقامين والاكفاء بظاهر الحال فالتمسك في كشف الخلاف وهذا يحكم

المشابهة

المقام الأول بعد البرهان اذا انكشف الخلل وبلغ الفاعل لا يتم ان يلزم بالبرهان فيه بل يفهم اذا ثبت الفساد قبل الاعطاء وعندنا ان
ايق وهو من قبيل المفاسد الثلاثة على هذا القول لله لا ان يتفقد عنه بان المتبادر من الاطلاق خلاف ذلك فيرجع عند التحقيق
ما ذكرناه واما ما سبق من افعال المسلمين انما تجل على الصحيح عندهم دون الواقع فلا يجدى في المقام فتضعف بل فضيلة الادلة الدالة على
2. المقام ونظائر الصحة الواقعية ولو لا ذلك لما حل كل ما يجام ولا ليس الجلود التي توحى ابدانهم الى غير ذلك لا بعد العلم بحصول
التدكية الشرعية وهو خلاف الاجماع وشيئا هذا ان يباخر حلة انتم وقمها ان هذه الاقفاط مستعملة في الصحة والفساد
فالاول ان تكون موضوعه لا يتم ليكون استعمالها فيها على الحقيقة كما هو الاصل ولا يجوز ان تقع على مستعملة في خصوص الصحة
لان فيه ومعها لا يتم الاولوية المدعى كما مر ا على اننا قد بينا ما يوجب الخرج عن مقعنا فما على تقديم تسليمها وهي الصحة فيفسد
الى الصحة والفساد وصحة وضعها بما ولو لا ان المقسم والموضوع لم يصب ذلك لا يجوز ان المقسم والوصف منبهة على انها مستعملة
في المعنى الاعم والاستعمال اعم من الحقيقة كما مر وان رددت في نفسها ووضفها ما غلبا معناها الحقيقة فمن وقمها انها لو كانت موضوع
لصحة لزم تكرار معنى الطلب الى الاصل لمصلحة بها والناس الى اطلاق فكذلك المقدم بيان الملازمة ان لا يخرج بوجه الى الامر بالمطلوب وهو
معنى الصحة من يكون المعنى لطلبها وهو المراد بالناس واما ما نشأ فظنا ايضا لا معنى للصحة الا ما يتعلق به الطالقات اذا كان متعلقا بالطلب
هو الصحة لزم الدور وتوقف الطلب على الصحة والصحة على الطلب لا يجوز ان لا تعتبر الصحة من لدول اللفظ بل تعتبرها صفة لها خارج
عنه ومع فلا تكرار ثم المراد بالصحة موافقة الفعل للطلب الواقع في وقت الطلب الظاهري عليه لا بوجه الدور واما الطلب الواقع فهو
لا يتعلق بالفعل الصحيح اعني ما يكون صحيحا قبل تعلق الطلب به بل يتعلق بالفعل من حيث هو والصحة من لوازمه وتوابعه او ما يكون صحيحا بل
الطلب فلا اشكال في معنيها ما مر في القرايات المستفهمة من الامر باعادة الصلوة عند حصول بعض المنانين وهي جنة عن الانسياق
بالفعل ثانيا بعد الاثبات به او لا يكون المراد بالصحة الاعم ان ليس الامر هناك باعادة الصحة وعيها في اساس الكلام في سائر الاقسام
ان ذلك يقتضي الاجراء الاستعمال وهو لا يقتضي الحقيقة كما مر مرة وبكيفية صدق الاعادة عرف مجرد يستلزم على الفعل والنشأ
ببعض اجزائه على ما يشاء عليه الاستعمال في المقام وغيره فليس شيء منها دالة على كون الوضع تارة وقمها انها لو كانت ساسا للصحة
لزم ان يدل على انها على صحة وانما لطلب فكذلك المقدم بيان الملازمة ان انتهى حتما يتبع بالصحة لان ذاته انما يتبعها وهو موضوع باز
على ما هو المفروض فلا بد من مكانها حتى يصب تعلقه بها ولا لكان انتهى عنها من منع وهو منع كما ابطال في الشك فوضح على سبيل
بنيان لا يجوز ان يثبت الدليل انما يثبت مجرد الاستعمال وهو لا يوجب الحقيقة مع انه يمكن ان يكون المراد بها الهيئة الصحيحة بقدر الذي على
الفعل لا المنع من بقاءه او يكون اللفظ مستعملا في الصحة حال ذكر انتهى ويكون الفضا طارعا عليها بالنتي لكن هذا انما يتم اذا كان العمل مطلوبا
على الوجه المنه عن فعله فيقال انتهى فصدق بالنتي انما تشاءم مطاوبتبه به وقمها انها لو كانت موضوعا بازاء الصحة لزم ان يكون مورد
فيما لو نذر ان لا يتصل في مكان موجود هي الصلوة والصحة والتاليط فالمقدم مثله ما الملازمة فلا تعلق برانها موضوع للصحة واما
بطلان الشك فلا تعلق لنذر بها فيسألون انتهى عنها وهو يسألون فشاها على ما شيا فشاها فيسألون عدم تعلق لنذر بها فياخذ النذر
انه متعلق بالصحة لا غير ما يقتضي وجوده عدمه فهو محال مع ان لنذر المذكور منعقد لا يجوز ان لا يتصل بالنذر لان لا يتصل
صداق صحيح فيشك في الاشكال المذكور بعينه بناء على الاعم ايضاً ولو منع جواز تعلقها بها لا يجوز لنا منع جوازها على النذر الاول ايضا
الا ان يجعل تعلقها بها قربة على المنة الاعم لكن لا يثبت به الاجراء الاستعمال على تعلقه بالامر فيسألون تعلقه بنوعه من الصحة والاصل
ان تخصيصه بفعل صحيح فيشك الاشكال المذكور بالنسبة لتعلقه بالصحة وبغيره نظر واما ما قاربنا من الجواب في الجواب انما
يتعلق بالصحة والفتا انما يات بها بعد تعلق النذر بها فلا منافاة والمعتبر في صحة تعلق النذر بشئ مكانه على تقدير عدم تعلق النذر
به لا امكانه مع ان لا دليل عليه غايته في الباب ان يمنع الخلف فيه ويكون اثر النذر مجرد الفضا ولا دليل على خلافه وقد يتبع
النذر بما يكون صحيحا على تقدير عدم تعلق النذر به فيجب تفعله وان وقع فسادا وله ايضاً وجه لان النذر انما يتبع بالصحة حال
النذر فلا ينافيه نحو الفتا من جهة نعم لا يتحقق منه الخش لا اذا التي مر قاصدا به القربة وهو لا يكون الامع زعم عدم فشا بالنذر
وقمها ما ذكره بعض المعاصرين من انها لو كانت ساسا للصحة لزم ان يكون كذا صلوة ما هيما منكثرة بحسب احوال المكلفين
كالخاضر والمساخر والحاظ والانس والشيء والصحة والمريض والضطر والامن والخالف لا غير ذلك مع اشتغال كل واحد من هذه الاشياء
على انفسا عند بدء سبها اذا اعتبرت بعضها مع بعض واما على القول بانها موضوعه لا يتم فلا يلزم ذلك لان هذه احكام مختلفة من جهة
مهمة واحدة وايضا لا مدخل لاشراط شئ في اعتبارها في التقييم ولا يجوز اطلاق القول في ان من مجرد كون الصلوة ساسا للصحة لا يجب
اختلاف تلك الاشياء بحسب الجواب ان يكون الاختلاف فيها بحسب احوال الطائفة على جهة واحدة وهي هيئة الصحة سبيلنا لكن لا نسلم
بطلان الشك انما يات عليه بجهة وببينة واما ما قيل في المنع من عدم المدخلية كيف ونفيسة الا شراط والاشراط وهو

بوجوبها ما ذكره المعاصر المذكور في حقها وقوات الفقه فدل على بطلان الصلوة بزيادة احوالها كالتكليف في كل وقت وظاهر
الركوع وانما يفسد الفقه مع انهم اطلقوا عليه لفظ الركوع ذلك شاهد على ان جفنة في المعنى الاثم ولا يمكن ان يرد بجوده الركوع
ان لا يبطل الصلوة بخبر ذلك مقل الركوع مختصا لاخذ شيء من الارض ويتم الكلام في البوابة بعدم القول الفصل **الحكم** الحكم لم يرد
زيادة الركوع بزيادة صور الركوع بقصد كونه ركوعا ولا في ان يقال مع عدم قصد كونه ركوعا لان زيادتها من غير القصد لا يوجب
البطلان ويجوز الاستعمال لا يقتضيه الحقيقة كما مر بقرينة على ان نقول ليس الركوع من متاعا افعال بل هو عمل القام والقارة والاستمرار
مخوفا في البناء على الفقه الاصل ما ثبت لها في الشرع من شرط فلا يشترط الحقيقة بل افعالها وظهورها هذا غاية ما يحتاج في ذلك الفقيهين في
الكلام في الثمرة فتشعرون كجاء عن قاعدة النزاع يظهر في اجزاء اصل البرية عند الشك في جزيئة شيء او شرطه ولعلنا ان الشك في المابقة
راجع الى الشك في الشرطية من حيث ان عدم المنافع شرط بالمعنى الاثم فانه على القول بانها موضوع للاثم يمكن اجزاء الاصل المذكورة في بعضها
بعد تحصيل ما يقتضيه الاسم لان الاثر انما يتعلق بالمفهوم العاوض فيه الاصل اجزاء كل ما يقتضيه ذلك المفهوم مالم يثبت
ان لا يرد عليه شرط او شرطاً واما على القول بانها موضوع بازاء الصلوة فلا يمكن نفى ما شافيه بالاصل المذكور في الشك في حصول الصلوة
بدونه كما لا يمكن التمسك به في نفى ما شاك اعتباره في صدق الاسم على الاصل بل الذي يقتضيه انما الاشتغال على القول بالصلوة وجو
الاثبات بجميع ما يمكنه اعتبار في الصلوة من الاجزاء والشرائط المعلومه للشك في تحصيل البرية الحقيقية كما انها تقتضي وجوب الاثبات
بما يمكن اعتباره في الصلوة على الاثم لا يقتضي ان الاصل المذكور في جميع الاجزاء والشرائط المشكوكه اجزاء وشرائط للهبة كما قد يوهى فظهر
ح في مسئلة الشك بل لا بد من توقف العلم بالبرية على الاثبات بها وان ذلك لا يقتضي الحكم بالبرية والشرطية واما المتوقف بين القولين
فبناؤه ما يلزم الفاعل بالصلوة اخذ بالمعنى ووجه واضح هذا التحقيق عند ان اصل البرية وما في معناها من الاصول الظاهرة كاصل
العدم يتبادر في نسبة جزيئة في نفى الاجزاء والشرائط المشكوكه فيها الى القول بالصلوة والقول بالاثم لشمول ذلك النفي في الاصلين فظاهر
فيها في ذلك كما هو المذكور في النسبة المتناخزين والمعاصر في غفلة بنية ومن هنا ترى ان يمنع من جزيئة الاصل المذكور على القول بالصلوة
يمنع من جزيئة القول بالاثم ايضا حيث يكون الشك في الصلوة كما بينهما عليه وصح حكمها او شاك في شمول الاطلاق في الخطاب لمعناه
لهما عند انضمامها ببعض الخصوصيات حيث يقع في ظهور الاطلاق ما يصلح للفتح فيه وان لم يهض جزيئة على اثبات الخلاف كما ذكره في الاصل
اخر ولما صح الحكم بنفي الجزئية والشرطية على القول بالاثم حيث يعلم صدق الاسم مع سلامة الاطلاق عن المعارض من جهة تحكيم الاطلاق
كما مر فينبه عليه ليس من جهة تحكيم الاصل المذكور كما توهم جزيئة الصلوة حيث ينفي العلم بالصلوة فينبغي ظهور الاطلاق ان لا يقتضي بطلان
دليل انضمامه الى بل لا يخفى بل هو ح ان ينشأ الحال بين القولين المذكورين وبين القول بالصلوة كما عرفت فاقض بما حفظنا ان الثمرة في ترتب
على القولين هي فوض الاطلاق السالم عن المعارض جزيئة على نفى ما يحتاج جزيئة او شرطية بعد تحصيل الفقه للمعنى صدق الاسم على
القول بالاثم في القول بالصلوة فرضية ما قرناه او لا عدم جزيئة اصل البرية وما في معناها نفى الجزئية والشرط المشكوكه فيها حيث لا يثبت
دليل على النفي مطر ومن المعاصر من يري جزيئة الاصل المذكور في ذلك على القولين ودام من ذلك نفى الثمرة والذي يوجب صحة مقتضى
الأول فالنظر في الاحمال الاصل المذكور في نفى الاجزاء والشرائط المشكوكه في الاحمال في محنة العبادات ان لا يسلم كلها او بعضها
مشكوك او شرط مشكوك فيلزم ان لا يتحقق التكليف بها لما ورد من انه لا تكليف الا بعد اليقين وهذا ضعيف لا كما يمكن رفع الاحمال عن الهبة
لما ورد بها باعمال اصل البرية كل يمكن رفعها باعمال اصل الاشتغال الاثبات عما شافيه فاللزام ممنوعة هذا اذا اردت دفع الاحمال
بحسب الفكر واما اذا اردت دفعه بحسب الواقع فنفي من الاصلين لا يساعده عليه سلطنا ان الاصل الاشتغال لا يصلح لتعيين الهبة كما ذكره
بعض صيغين بل لا يثبتان به وهو كاف في صدق اليقين على ان يمنع عود اليقين في الزاوية المتألف من التكليف بل انفس التكليف لا
اجمال به محل البحث وقد يستدل على فسادنا في ما متناع تغلق التكليف بالاجمال وليس شيء لان الجمل الذي لا يجوز تغلق التكليف
به هو الذي لا يكون له كلف سبيل الى الامثال برون ان الاحمال المحصلة المقام لا يوجب ذلك كما كان الامثال باثبات الجميع **الثاني**
لو لم يصح التمسك بالاصل المذكور هنا لم يصح التمسك به في شيء من الاحكام الشرعية والناسيط بالاتفاق فكذا المقام بين الملائكة
ان لا يفرق بين ما تعلم بانها مكلفون بالصلوة ولا تعلم اجزاء كذا منها او لا وبين ما تعلم من انها مكلفون بالاحكام الواردة في الشرع
فعلم ان حكم كذا فيها او لا فان قيل فدل على اننا لا نجعل الاحكام فيكم نفى ما لم تعلم بالاصل فدلنا مثله في المقام فاننا علمنا بعض الاجزاء
والشرائط فيه فبينك نفى ما لم تعلم بالاصل هذا ايضا ضعيف لا ريب في ان حق بعض اجزاء العبادة منوط بوقوع بقية الاجزاء والشرائط
فقتضيه الاشتغال بها عدم البرية بخلاف ما يورد الذي يتصل فيها باصل البرية فان الامثال بعضها لا يباط بالامثال البقية فالأثر
لاصل البرية ومنها فتنحلف في نفى المقامين ويطالبنا في الامثلة المتوهم في البين **الثالث** ان التكليفات المتعلقة بالهبة الجملة انما هي
ما يثبت فيها الجزيئة من ما يمكن ان لا يثبت في الجزيئة الخطأ بل انما هو التمسك بعبادة ثم بينهما بان ذكرها اجزاء وشرائط لم يكونوا مكلفين

وفيه ان تحصيل المصلحة
 لا يكون الا بالانقياد الى
 عدل القاضي فان على القضاة
 ان لا يكتفوا بالصدق الشائع
 الذي يفتقر عند الضعفاء
 الى شرح وفصل ولا يروى
 حوالا او اشارات الى
 ما هو عليه
 اقول

واصفاً عدم
 الثعبان ارجسوا فلتنا المسحوق
 هو القوي والاعم ضرورتان ضد الحرا الذي
 هو الشاة المشاة لا بد ورمز الخبز والفق
 بالاعم والوالع بل هو شق مضبوط في فيه
 ورمز ضد الاسم على القول بالاعم
 على خصوصاً اموار وهذا القول بالاعم
 مجازفة
 بالاشارة

بما اشتمل على تلك الاجزاء والشرائط المبنية وان اخذوا عند فهم ان يكون لها جزء او شرط لم يثبت علم فكل اذا علمنا ان الله قد شرعنا
 فوفقتهم على اجزائهم ثم لم يشر على ما يقضي الزيادة ليركن مكلفين الا بالقدار المبين وفيه نظر لان الحاضر من الجاهل الخطاب يمكنهم التمسك
 في خصوص الاجزاء والشرائط في الامور المبنية بعد جواز ما خيرا لئلا يتعثر في الخطاب والحاجه لتيسر اليقين والتعويل على البناء على الاخطاء مع
 التصريح به واتما من عدمهم فقد يتعدى وصول اليها اليهم مع وقوعه فلا يبعد حكم الفعل بوجوبه لا سيما في موارد الشك في حقهم تحصيل البرية
 البقضية او سواها في مقتضى البنية لا يبعد الاخصاء فانهم ان يقولوا عليه ولما عجزهم عن ما لا يثبتون ذلك فلا يكون لهم مستند
 المحذور في جميع امثاله عدم تعلق الوجوب لتبني تلك الاجزاء والشرائط استصحابا للحالة السابقة فانها لم تكن قبل ودودا لا سريلا في شي
 مطلوبه فالاصل بقاؤه عليه وفيه نظر لان زبد بهذا الاصل اثبات تعلق الوجوب بنفسه بمقتضى الاقدام لا اكثر فهو من اصول البقضية
 التي لا تعويل عليها عند المحققين والادلة واحدة في المقام الحاشي هو مقتضى ما يمنع الصانع عدم منع ما يقتضيه استصحابا بالحالة السابقة
 لا سيما اذا كان طاريا في اثبات العمل لاخصاصه باستصحابها الصحة اذا تحقق عدم الفرق في الاستصحاب بين الشك في دفع العارض او في دفع الفلاح
 فكل نوع علم بما يقتضيه الجحاشه وشك في عزمها او شك في جحاشه اسرع بعرضه توجه التمسك بالاستصحاب في نفسها او حصل الامتنان بالفعل على تقدير
 فكل نوع علم بعرض جحاشه شك ما يقتضيه توجه التمسك بالاستصحاب في نفسها ووجه التعويل عليه في الامتنان وفيه نظر لان الاستصحابا على
 ما تحققت في محله انما يجري حيث يكون قضية الشيء المستصحب بقاؤه عادة او شرعا على تقدير عدم طرأ المانع المحتمل طرأ او منع الطارئ المحتمل
 ما يقتضيه المقام الاولين فان قضية الظهارة الثابتة او لا بقاؤها شرعا ما لم يرتفعها رافع محتمل فيشك عروضا او في دفع العارض فيج
 التمسك بالاصالة بقاؤها محتمل لان المقام الاجزاء ليس فيه ما يكون قضية البقاء على تقدير عدم طرأ رافع او في دفع الطارئ الا الاشغال فيبشع
 ان ثبتت الرفع له فيجب ان يثبت جميع الاجزاء والشرائط المعلومة والمحتملة والاخر اذن عن جميع الموانع المعلومة والمحتملة اذ لا يثبت بغيره وما
 عدم المانع من جهة الحصول المطلوب على تقديره فهو محتمل فلا استصحابا لاما في قوله فان الفعل لم يكن ولا يجمع لفاد بوجهه عليه
 ويشك في عزمه التماسا في عدم المطلوبية وبالحمله ففرضه الاستصحابا في المقامين الاولين اثبات موضوع الشرط فثبتت الامتنان
 بالشرط المقارن له بعموم ما دل على تقديره بمقارنة الشرط وقضية لاعتباره في الاخير نفى الشرط وهو غير مستبعد لان مرجع حصوله على
 المقاطعية الفعل بدو الشرط المحتمل وهو خلاف قضية الاستصحابا ولما التمسك باستصحابا بقاؤه الفعل حيث يضاف الى ان محله
 في الاشفاوح الوهن لا تدرى ان يثبت بقاء صحة الاجزاء المأله بها ولا بعد طرأ المانع الاحتمال في غير محله لان البرية انما تحقق بفعل الكمال
 دون البعض وان اردنا بقاء عدم ما يقتضيه الطائفي بذلك وصحة بقية الاجزاء او الكمال فضاظ للمعرفة من عدم التعويل على اصول البقضية
 الشك في ما ذكره الفاضل المعاصر في مسئلة اصل البرية ومحصله ان اصل البرية عن اجزاء الشرط المشكوك فيها واصلها عدم الجزئية
 الشرطية فيعدان الظن بالصدق حيث لا يتأخرهما شيء من الادلة مبني على مقتضى الان ذلك بقضية قاعدة استصحاب العلم ببقاء التكليف لا
 الفد للمتيقن من التكليف لا يتأخر بالعدل للمظنون اذ لا إجماع على التكليف بما زاد على المظنون ولا دليل على انما مكلفون بالواقع لا بقضية
 الخطابان الشرعية فتلك التي تحقق في محله من الاكفاظ موضوعا في المقتضى الواقعية دون العلمية والظنية لا تمنع توجيه ذلك الخطاب
 التمسك بالامتنان في المشافهة خاصة فيجوز الدليل في حضانة الإجماع وهو لا يساعد على ثبوت التكليف بما زاد على مضموننا كما ترى وليس مستل
 بادلة الشك في التكليف كان لنا منع كون المشافهة مكلفين بالواقع انما حصل لهم الظن بانه مورد التكليف بدليل ان البنية المحظوظة
 لفظية وهي لا يفيد القطع بالمدلول ونوعا لبا وانما يفيد الظن به وهذا يقتضي ان لا يكونوا مكلفين الا بمظنونهم وقضية الشك في التكليف
 ان يكون من عدمهم انهم مكلفين بمظنونهم فثبت المظن والحق ان اصل البرية واصل الحدان فيسأل الى الواقع فلا يستلزم ان حصول
 الظن بمقاديرها قطعاً وهذا واضح وان فسر الى الفقه فالحق ان اصل البرية يفيد القطع بالبرية الظاهرية عقلا ونفلا عند خلو الواقعة
 عن دليل الاشارة الى كلفه وبدونه لا يفيد علمها بها ولا ظنا وقد عرفت انه قد قام الدليل في المقام على ثبوت التكليف بالجزء والشرط المشكوك
 فيها وهو فضا العقل بان قضية الشغل البقضية وجوب تحصيل البرية البقضية واما اصل الحدان اريد به عدم التكليف كان ينبغي فصل
 اصل البرية وقدر الكلام فيه وان اردنا عدم الحكم الوضع فان اردنا من لا يحكم التكليف رجوع الى اصل البرية وان اردنا
 نفى الحكم الوضع نفسه فالحق ان العمل لا يستلزم بقاءه الاجت بغير العلم بالحد كما سنشر البرية محله انشر ومن لواحقان المقام ليس من نعم
 يمكن استفادة ذلك من الفعل لكن الشارح في بيان وجهه ولا اشارة في كلامه اليه ولما التمسك بقاعدة استصحاب العلم على حجة الظن المشافهة
 من الاصل على تقدير افتقاره فغير مرضي لا تاعا بقضية حجة الظن في ادلة الاحكام دون نفس الاحكام كما استحققت محله واما تحصيل
 التكليف متعلقا بالمهمب الظنية دون الواقعية فواضح النفي لان ان اردنا ان التكليف الواقعي متعلق بالمهمب الظنية دون الواقعية
 فظ ان خطا عند من لا يقول بالتصويب لانه لا يفرق بين العلم على بطلان التصويب من الاجماع وغيره فانه على بطلانه وان اردنا ان التكليف
 الظاهرية متعلق بها مع تسليم ان التكليف الواقعي متعلق بالمهمب الواقعي فبما ان قضية ثبوت التكليف بالمهمب الواقعي وجوب

مطلوباً في غير محله التماساً في عدم المطلوبية وبالحمله ففرضه الاستصحابا في المقامين الاولين اثبات موضوع الشرط فثبتت الامتنان

تحصيل العلم او ما علم فيما هو مضمونه حصول البرهان منها فلا يتم التمسك بانه لا دليل ولا اجماع على ثبوت التكليف بغير الظنون ونحو ذلك التكليف
بالمهيات الواقعية فكيف بالحال يمكن ان يتحقق ذلك لانها بازم اذا كان التكليف بعاما واما اذا كان مشروطا بعدم فاعلم ان مقتضىها ولو
تساعد طريقا معبراً فاعلم ان مقتضى الشارع في معرفة المهيات بطريق ظني لا يوجب ان يكون لتكاليفها واقعية مختلفة بالمهيات الظنية
ولا سقوط التكليف بالمهيات الواقعية مطلقاً وان لم يسقط التكليف بغيره لعدم مساعدة الطريق على معرفتها فضلاً عن الحكم الشرطي ونحو
ان الخطابات للفظ لا يثبت العلم بالمراد منها وقال الحق في حق المشايخين مجاز فربما يشهد بنفسها الرجوع الى المحاورات العرفية مع
بازم على الاول ان تكون المسائل الشرعية ماسر هاتفي الاصولية منها ظنية ونسأها تماماً لا يخفى على من سلك الشايع عوفول في الموت
ما يجري عليه علم عن ايمان هو موضوع عنهم وعبر عن ذلك بما يفيد مفاده كالصحيح رفع عن امتي شعبة وعندها ما لا يعلون ومثله قوله من علم
بما علم كوني لم يعلم فان لفظه مانع للمعوضين ولحكم الجرح والشرط لا يوجب الاستسقاء في المقام لقيام الدليل وهو اصل الاشياء
على وجوب الايمان بالآخر والشرط المشكوك لا نأقول المراد جرح العلم بالحكم الواقعي والا فلا يجزى الحكم الظاهري وفي غير ذلك لان ما كان
لنا اليه طريق ولو في الظاهر لا يثبت في حقيقة العلم قطعاً والادلة هذه الواثبة على عدم جحيتها الادلة الظاهرية كجرح الواحد شهادته
الغالبين والاشياء وغير ذلك مما يفيد العلم بالظن فقط ولو انزعم خصمها بما ادعى على جحيتها فلا طريق تعين شخصها بالبرهان على
جحيتها متبقياً الاشغال من عموم ادلة الاستسقاء وجوب مقدم العلم بل لتحقيق عدل ان يثبت لروايات المذكورة باغتيال الادلة
على نفي الحكم الوضعي نظر الى جرح العلم وانفائه بالنسبة الى جرح المشكوك وشرطية الشرط المشكوك فيكون مقتضى النص هو
وسر فوعا عدل الظن وتكون مكشوف عنه فلا تكليف لان ما ثبت عدم جرحه او عدم شرطية الظن لا يجزى لبيان في الظن قطعاً
كما لو لم عليه نص بالخصوص اصل الاشغال ويجوز مقدم العلم لا يثبت الجرحية والشرطية في الظن بل مجرد بقاء الاشغال بعد
البرهان في الظن ونما وجب الجرح فيقتضي عموم هذه الروايات من جهة اعيانها عن اعتبارها عن الاجزاء المعالوفة بشرائطها العلوية
فيثبت من موارد التكليف وترفع عنه الايمان والاحكام بنسبة الاشكال ولو ثبت ما نفي بضعف عموم الموصول وادعى ان المتبادر منها
بقربه ظاهر الوضع والرضاء انما هو الحكم التكليفي فقط فامكن دفعه او لا بان الوضع والرضاء لا يقتضي الحكم التكليفي فان لم يدفع
فعلية الحكم ووضعها وهو صالح للتقديم الى الضمير فيكون الخصم من حيث انما يبان من اصول المسند والبرهان ما يبرهن عنه
باصالة العدم الدليل لا دليل لعدم نسبته لونه في نفي الحكم التكليفي والوضعي ونحن قد مضينا فلم نجد هذا الاصل مستنداً يمكن التمسك
به بغير عموم هذا الاختلاف فيتعين بمقتضى العلم الحكم الوضعي ولو عيادته افهامهم وح فبذلك الجرحية والشرطية المتجوزة في المقادير
ان نقول بان ضعف قبول الروايات المتقدمة بالشبهة العظمى الى كاد ان تكون اجماعاً على احكامه الفاضل المعاصرون واما بطلانها فنحن
مستغفرونهم والنتيجة في مقارن كلنا انهم نكسر فيلجئ في خصمها بالموارد التي تضمنها بالانذار ان الموجه للظن بمقتضاها وكما كلام
الاصحاب نظر اليه لا تانزلهم قد يتسكون باصل الاشغال والاحكام بغيره والشرطية على طريق جمع بينهما ما يوافق ذلك من جهة
حينئذ الى حصول الظن بوضع اللفظ وقد جرى طريقه على الاعتراف به غالباً اثبات اللفظ وقد يتوهم ان تمسكهم بالاصل المذكور
دليل على مضمونهم الى القول بانها موضوعه بازاء الاعتراف بغيره كما عرفنا ذكرناه هذا ولنا في المقام كلام اخر ياتي بيضاء
في الادلة العقلية انتم وانتم انتم انتم على نفي ما شك فيه من الاجزاء والشرائط بالاحكام الواردة في بيان اعيانها فضلاً
او بغيرها فان ظاهر الادلة يقتضي الاحتياط بالاحكام المشككة على كذا الوضويعات وكقوله الوضويعات ان مقتضى الاحتياط بالاحكام المشككة
على بيان الصلوة الا انها مسبوقة ببيان الاجزاء والشرائط وكذا في حصر نوافذها في خمسة اربعة لان ظاهرها الحكم بالشرطية ما يطر
في اثبات الصلوة في غير ذلك لان ذلك لا يوجب عند التعارض والشك الدلالة واما ما جفنا من ان السبيل في بيان الحقيقة مختص في الاجماع
وبوجه مواضع الخلاف بان الخالف انما سلم ان دليله لو كان باطلا لكانت المهية على حسب مقتضاه دليل الحكم وان لم يتصور بذلك
كفي ذلك كون المهية اجماعاً انما ظهر لخصم بطلان دليله فغير ان تسليم الخالف ذلك انما لا يحصل العلم بوجه كل مقام ان يجمل ان يكون
عنده دليل اخر يساوي على صحة الحكم او يكون عنده دليل اخر كل بوجه الحكم بغير قول اخر لا يوجب دفع الاول فيحالف بالظن
الاستدلال في الشك بان قول اخر ان كان ثابتاً بغير الاقوال فذلك الاجماع له به ظني عده كما مر والا فهو حرق للاجماع الذي يعلم
بطلانه وبطلان دليله لا ينافي قولاً في الاول فمذموم بان التعبد في ذلك على الظاهر لا يجمع ظنيها فيسقط عن الجرح واما الشك
فالوجه الاواني مذموم بما مر وقد دفع ذلك بان المقصود ان كان مساعدة الخالف على صحة الحكم على ثبوتها دليله فهو لا يثبت بانها
المذكور نحو اعتد بحق الاجماع عنده او انه على ثبوتها دليله يرى التوقف بالاحكام ولا يثبت على ما يقتضيه دليل الحكم على انه مقتضى
في ان الخالف انما يوجب على ما يقتضيه دليل الحكم على ثبوتها دليله بحسب الواقع لا بحسب ظن الخصم غايته في بيان ان الخصم يظن
غالباً بطلانه فيسقط وهذا لا يوجب الا الظن بمساعدة الخالف غايته في قطع بطلانها في الاجماع مع ان بطلان الدليل لا يوجب

بطلان المدعى القطع بالاول لا يوجب القطع بالثاني كقوله لو تم ذلك لكانت جميع المسائل الاجتهادية اجتهادية لغين ما ذكره ولا يشترط
وبالحكمة فلهذا في الاجماع عندنا على القطع بموافقة المعصوم وان لم يكن له ذلك لم يجرده لا بوجبه وهذا قولنا لا يوجب احد بعض مسائل
المتاخرين في المقام قولنا ثالثا ففصل بين الاجزاء والشرائط فغيره لا ولي صدق الاسم دون الثاني ووقع عليه صحة التمسك بالاصل في نفى
الشرط الاحتمالي دون الجرح الاحتمالي وكان ينبغي ان يجرى الشيء داخل في هيبه ومقوم حقيقته فيعتبر اعتبارا به بخلاف الشرط فانه ما اعتبر
المطلوبية ولا يدخل في الصدق وان ادلة القول بالصحة لا تساعد على اعتبارها ما زاد على الاجزاء في صدق الاسم وادلة القول بالعدم لا تنقل اعتبارا
ما عدا الشرط وضعفه لان ان تحول في ذلك على التبادر والظاهر في الامر فحينئذ في الصدق بين قولين جرحا وشرط وان غول على التحقيق الذي
اسلفنا فهو يقتضي اعتبار الشرط كالاجزاء ودعوى ان الاجزاء معتبرة في المجهول ان يريد بها المجهول المطلوب في الشرط ان كان ذلك مطلقا
فتم والمهمة الموضوع لها فصادرت **الثانية** في الحقوق لفاظا المعاملات بغير موضوعه بازاء المحقق فقط سواء قلنا بانها اسما لا تارة
المخصوصة كتمليك العتق في البيع والمنفعة في الاجارة او قلنا بانها اسما للشيء المستتبع لها اسما على الاول فظا لا لاخر في الثاني
وظن من لا خبرة له بالواقع به غير محال لان الفاظ موضوعه للملك الواقعي على ما هو التحقيق وما على الثاني فلان وصف كونها محصنة
طامع في صدق الاسم للقطع بان مثل عقد التام والسامح والمنازل ليس عقد الابعاء ولا صلحا ولا نكاحا لا غير ذلك **باب الجمل**
فالجمعة على ما اخترناه نبين ان الصيغة عرفا وصحة سلب لا اسم عن الفاسدة وان ثبت ذلك عرفا ثبت لغز وشرعا بغيره ان عدم النقل لها
ما ثبت له في الشرع من شرط مستحالة فانما هي شرط لتحقيق معانيها اللغوية من الآثار والعدم المستتبع لا تارة فلا يثبت ما ذكرناه عدم
النقل لغير فرق بينهما وبين الفاظ العبادات بعد مساوئها اياها في ذلك من حيث ان المرجع في هذا الفاظ عند الاطلاق الى المعنى المذكور
والخطاب للمعجزة بان هذا العرف بخلاف الفاظ العبادات ومنشأه ان العبادات هي ما عرفت في الشرع ليس له هذا العرف واللغة خبره
وان قلنا بان اوضاعها لغوية كما سئل لا يمكن معرفتها الا بغيرها الا فبعضهم من الشارع بخلاف لفاظ المعاملات فان مدلولها كانت معرفة
عندهم منذ اول زمانهم كغيرها من الفاظ فهي طرفة الفاظها لا ينصرف الذهن الا الى تلك المعاني فبقيت احد ما على حسب ما نزلت
بغيرها ما لم يتم دليل على اعتبارها من زائد في بيع **الثالث** في الشهادة في الفواعل المعقولة كالمصاوة والصورة والصورات والقود
على الفاسدة الا لا يوجب الضم فيه فلو حلف على ان لا يصاوم والصوم كلف بمسئتي الصحة وهو الدخول فيها فلو افسدها بعد ذلك لم يجر
الحنث ويحتمل عدمه لانها لا تنضم صاوة شرعا ولا صوم مع الشا ولا في الحنث في الصاوة او دخوله الصوم مع مانع من الدخول في حنث طعنا
انتموا لظانهم بانهم يقولون لا يطلق الاطلاق بطريق الحقيقة لا يطلق الاطلاق لان اطلاقها على الفاسدة في الجملة مما لا يسبيل الى انكاره ولا الاطلاق
في الاوامر الشرعية كما توجه بعض المعاصرين لانه ان راد بالفاسد الذي منع اطلاق الاسم عليه ما يكون فسادا على تقدير عدم تعلق
فلا ريب ان جميع الاوامر المتعلقة بالعبادات متعلقة بما هي فاسدة لهذا العرف ضرورة ان الصحة تمامتها بعد تعلق الامر والطالب
فلا يكون المنع المذكور معقولا وان اعتبر الصحة بحسب الواقع فلما منع ان يمنع لزوم تقديمها على امر الحق الشائها به وان رادها بكونها فسادا
بالفاسد على الامر المتعلق به فاذا ذكر في غير الحج غير معينه وما ذكره فيه غير سديد لان ما تعلق به الامر لا يكون فسادا بالفاسد المبرر بالحق
كما يعرف من تعريفه وان رادها بكونها فسادا بالفاسد على امر اخر فهذا مع كونه فسادا على ما لا يسبيل الى انكاره فبقيت مسألة الحنث عليه
كما لا يخفى ههنا وفيما ذكرنا من الشهادة نظر من جهة انما اقول لا فان وجوب المصوم في فساد الحج لا يقتضي كونه موضوعا بازاء الاسم فانه مع
انقاضه بفاسد الصوم حيث يجب المضي فيه من دفعه بعد ذلك يدل على الملازمة فالحق في كل الحج الفاسد صحيح باعينا الامر الى ان لو افقده
له وان كان فسادا باعينا الامر الاول فالشبهة فيه ايضا لاحقة للصحة قلنا الامر الثاني انما يتعلق باتمامه لا بتامه لا مناص لتعلق الامر
اللاحق بالفعل السابق ولا يربط ان البطلان في بعض الحج فلا يكون حجاً ولهذا لو نزل في لا يبرئ عنه به نعم بفتح وصفه لانفعال الذي يقع بعد
الانتهاء بالصحة بالفاسد على الامر الثاني كما يفتح وصفها بالفاسد بالقياس الى الامر الاول ولما قلنا فانها ما ذكره من التمسك بحلف
على ترك الصاوة والصوم في نفسه بين ما اذا قلنا صحيحا فيجوز او فسادا فلا يحنث عنه مستقيم بظاهره لان الحلف المذكور بحيث يقع
بوجوب نفاذ وصفه الصحة عن مودعه لا مناص لو ارد الامر الثاني على شيء واحد فلا يتحقق الدخول فيه صحيحا ويمكن نفيه على المرتبة
على تقدير عدم الحلف وله وجه وقد تقدم ولو من نذر ان يعطي مصلدا درهما فعطاه من دخل في صاوة صحيحا ثم افسدها كما في
هذا وقوله وسائر العقود يحنثان بان يكون عطفا على الصاوة وان يكون عطفا على المشي بالخيلة لكن فيشكل الاول بان يثبت المعاملات
ليس من المحمولات في هذا التبرعة بل كانت منذ اوله بين أهل اللغة انهم لظهور ان معانيها لا نام لا تلتزم بدونها وهذا مرجع تعيين
مدلولها الى العرف واللغة بخلاف العبادات لان البراءة كونه محمولة في الجملة ولو بالقرع عليها او باعتبارها بعضا للشرائط وانها من المحمولات
الشرعية في الجملة ولو في الشرع السابقه وكيف كان فلا اشارة في كلامه الى ثبوت الحقيقة الشرعية في الفاظ المعاملات فما ذكره الفاضل
المعاصر من ان كلامه المذكور لا يلائم على صير الالف ثبوت الحقيقة الشرعية في الفاظ المعاملات ضعيف بل لم ينظر بحكاية هذا

شأنه

القول عز احد لم ذهب لعلامة في نهذه به الى ان صنع العقود منقولة في الشرع من معانيها المعنوية اعلى الاربعة الى معانيها الشرعية
اعنى الانشاء بحجته بانه لو لا الزم الكذب وسبوقه كل صيغة باخرى ويستدل بهذا كما ترى ليس قولنا بتبوت الحقيقة الشرعية
في الفاظ المعاني لان في خصوص التصيغ والامد هيكل عليها ضعف ما اتجه به الذي قيل به واضح لان ذلك لان الصيغة
اذا استعملت في الانشاء تجاوزت قيمتها قرين خالية ومفادها لا يلزم على تقديره شئ من الحذورين ولعله منوع على القاعدة المشهورة
من العقود اللازمة لا تنقذ بالانفاظ المجازية وهذا على تقديره منقول على ما يكون مجازا عامة او تدعى ان هذا الانفاظ قد
بالغلبة في اصل اللغة المعنوية الانشاء ولو بالنسبة الى العقد وتبين ذلك ملاحظة الفلافة عند الاطلاق في مقام العقد فصل الخطاب
في استعمال المشرع في اكثر من معنى واحد في قولنا **قل لها الجواز** الثانية والجمع دون المفرد و**اربعها الجواز** النفي دون الاثبات
ثم من الجوزين من يذهب الى ان ذلك بطريق الحقيقة من هو لا ومن زاد ان في الجمع عند الجرح عن لفظة **وقال بعض** مما لم يطرئ
المجاز مطلقا من فصل جملة في الثانية والجمع بطريق الحقيقة دون المفرد ولا بد قبل الخوض في الاستدلال من تحرير محل النزاع
فدفع قول استعمال المشرع في اكثر من معنى واحد يقع على وجه احدها ان يستعمل في معنى يتناول جميع معانيه او جملة منها كالمعنى
المسمى ولا نزاع في جواز في الجملة فان كان ذلك المعنى احدا للفظ الذي وضع اللفظ بازائها كان حقيقة والاك ان مجازا ويعتبر في
هذا هو الذي يسمونه بجوم الاشتراك **الاشكال** ان يستعمل ويراد به كل واحد من معانيه على وجه الترتيب والبدلية كالنكرة شوا
جمل الترتيب بشرط ان المعنى او شرطه ولا ينبغي عدم جواز ذلك الحقيقة خلافا لصاحب المنهاج ضروري ان ما وضع له اللفظ كل واحد
منها بعينه وهو باعتبار كل واحد منها لا بعينه ولا مجازا لعدم الفلافة الصحيحة بل التحقيق ان الاستعمال على هذا الوجه غير معقول
والحاجة بالنكرة فباسم مع الفارق لتحقيقه في استعمالها يصبح اخذ التقييد بالخصوصية على وجه الترتيب بالاعتبار الى مجاز استعمال المشرع
ان لا يصح اعتبار الترتيب فيه مالم يضمن او يقدر معنى ازيد وهو متضح الفضا وقد نزل كلام السكاك على يد تفسر هو احد المعاني
يدعى رجوعه الى القسم السابق واما نحو مرتب بل جزم وباحتمال النون فنقول بالمستحيل ان مدلول العلم حقيقة لا يحتمل التكرار **الاشكال**
ان يستعمل ويراد به مجموع معانيه او باعتبار من حيث المجموع سواء تعلق الحكم به اياهم من حيث المجموع او تعلق به من حيث الاحاد بان كان كل
واحد منها مناطا للحكم ومتعلقا للنفي والاثبات وهذا ايهما كالوجه الاول مما لا نزاع في جواز في الجملة منع ثبوت الوضع بكون حقيقة
ومع انقائه ببيع العلاقة فيجوز منها مجازا كلفظ التمسك المشرع بين الجرم والنودا استعماله في المجموع حقيقة او مجازا والفرق بين الوجه
الاول وهذا الوجه ان شمول المعنى المستعمل فيه لمعانيه على الاول من قبيل شمول الكلى لا افراد وعلى هذا من قبيل شمول الكل لا الجزاء
وهو من منع الاستعمال على الوجه المختار مدعى عليه الوفاق قد يسمى فهو ايتنا **الاشكال** ان يستعمل في كل واحد من المعنيين او
المعاني ان يكون كل واحد من المعنيين باللفظ بانقراده كما اذا كرر اللفظ وارتد ذلك هذا قد يكون بان يطلق المشرع على كل واحد
من المعاني بملاحظة العلاقة مع الاخر او بالخط الوضع في بعض العلاقات في اخره يكون استعمال اللفظ في معانيه المجازية او حقيقة
والجواز في استعمال الكلام في عدم جوازها بقول اطلاق مع ما يقتضيه محمل الفرض من اعتبار العلاقة في استعمال اللفظ في الوضع وجواز
غير واضح وقد يكون بان يطلق في كل خط جميع اوضاعه وجملة منها ويجزى بكونه منع معناه وهذا محل النزاع ولا فرق بين ان يكون كل
واحد منها مناطا للحكم ومناط للنفي والاثبات او يكون المجموع كل كما في صورة التكرير و**ظن** من صاحب كتاب النزاع في استعمال
اللفظ المشرع في المعنيين او المعاني على ان يكون كل منهما مناطا للحكم ومتعلقا للاثبات والنفي وهو غير مستقيم طرذا وعكس القول استعمال
المشرع في مجموع معنيين او معانيه حقيقة او مجازا او فاطا حيث يقتضيه تعلق الحكم بكل واحد من المعاني بل بان يدخل استعماله في معنى مستسا
لمعانيه اذا اعتبر الحكم متعلقا بكل واحد من شئ من المعاني لا نزاع فيه وبجرح منه استعمال اللفظ في كل واحد من معانيه على الوجه
قرناه في محمل النزاع اذا اعتبر تعلق الحكم بالمجموع مع ان النزاع متوجه اليه اذ اعتبر في المقام بكيفية استعمال المشرع لا بلغيا ان
الحكم به في النزاع في المقام ينبغي ان يكون جوا استعمال اللفظ المشرع في معنيته او معانيه الحقيقة حقيقة باعتبار النزاعين الا ان
يكون ذلك الا اذا اريد به تمام المعنيين والمخالف لقول بجوازه مجازا نظرا الى استلزامه فوات جز المعاني عند التوقف فيكون استعمال
الموضوع لكل في الجز يخرج عن محمل النسخ لان مرجعه الى جواز استعماله في معنيته او معانيه المجازية وهو نزاع اخر لا يخفى من ذلك
المذكور وعند التحقيق يذهب هذا القائل الى منعها من النزاع هنا ذكر من جملة الفاظ الذين بالجواز ليس على ما ينبغي نعم يمكن القاطعة
كقوله استعمال في لغة الحقيقة على وجه الحقيقة في تحريم النزاع وبغير النفاذ بين النزاعات لثلاثة وجه اخر ذكره لان قولنا **اللفظ**
وليس به كل من معنيته او معانيه على الاستقلال فلا يلح اما ان يكون استعماله في كل واحد بملاحظة وضعه في الجملة سواء كان لا اعتماد
في الاستعمال على الوضع فقط وعلى مراعاة العلاقة ايضا فهذا هو النزاع في استعمال اللفظ المشرع في معنيته او معانيه الحقيقة وانما
يكون استعماله في كل بيت ملاحظة وهو النزاع في استعماله في معنيته او معانيه المجازية ويكون استعماله في بعض الملاحظة المذكورة

والجواب
وحيثما يمكن
ان يكون استعمال
معناه الحقيقي
صحة

وفي البعض يكونه وهو النزاع في استعمال اللفظ في معناه الحقيقي في القسم الاول والاخير بطريق الحقيقة وان يكون بطريق المجاز ثم استعما
المشتر في المتن والجميع في اكثر من معنى واحد يصور على وجهين الاول ان نعتبر التقيد بالمفهوم بالثبوت والجمع بالنسبة افراد كل واحد من
المعنيين واللفظ المزد من مفردة او بالنسبة لفظه المأخوذة احاد بمعنيين او معناه من مذكوله سواء اعتبر المفردة المفردة او لا ولا
منقول على القول باعتبار الاتحاد في معنى المفرد فان المأخوذة انما تكون في المسقط من الثبوت والجمع مأخوذة بالنسبة الى المعنى الذي
اريد بالمفرد وان تعدل الاتحاد حقيقة فان ذلك يتم لا على القول بعدم جواز استعمال المشترك في اكثر من معنى واحد وعلى هذا
عنيين فردان من الجاد به وفردان من الباصرة وهكذا ومعنى عبود ثلاثة افراد من كل واحد واكثر على حسب ارادة من هيئة الجمع الثاني
مبنى على القول بكونا في الاتحاد في اللفظ في بناء ما يعتبر التقيد بالنسبة اليه وعلى هذا في معنى عبود مكر ثلثا فافراد فردا بكل
معنيين فاضاعا على التساوي والاختلاف مثله الكلام في الثبوت ان يغير اللفظ المأخوذة بالنسبة الى الجميع من المعنيين
اولا سواء اعتبر المفردة المفردة او لا او من اللفظين او اللفظ الواحد بكل واحد منها مع اتحاد المعنيين الفردية وبذلك يكون
في ان النزاع بينهما على الوجه الاول يستقيم انما ينفرع على النزاع في المفرد جواز حقيقة ونحو ان نزاع المعنيين بين المفرد وغير
في ذلك مبنى على الوجه الثاني بل القسم الثاني منه كما يشترط في جميعهم مكر فصيحة اطلاق كل اتم واحد منهم في المقام عند الفرق بين
ان كان اللفظ مشتركا بين معنيين افراد بين افرادي فمركبتي لكن قد عرفنا ان بعض المباحث السافهة ان اللفظين بالوضع
يقولون بظهورها في المعنيين حتى انهم يلزمون بالتجوز فيها على تقدير عدم ارادة احد المعنيين منها اقامة مفرداتها في المركب حيث
يقولون بتعيين استعمالها بحسب كل من الوضعين اما في الموضوع له او في غيره والجميع انهم لم ينفذوا لان ذلك خارج عن عنوان البحث
لشمول ذلك له ولهذا لا يتجزأ احد منهما لتفقد في المقام ثم انهم وان حذروا النزاع في المشترك ففكر فيهم عند قسم اللفظ
اليه والى غير ما بقا بل المنقول المراد ان الكلام يكتسب اليه والى ما يكون منه الوضع بما هو الموضوع له خاصة بالجمعية لان ذلك
تمسكوا به في الجميع من غير فرق ولو حذروا النزاع في استعمال اللفظ في معنيين الحقيقة فما زاد ساقط للجميع من غير تكلف لا يعرف
ذلك فنقول ان هذا الاستعمال غير جائز ولا في المفرد ولا في غيره لاحتمال ولا مجاز من غير فرق بين اللفظ المذكور في
انه غير جائز في المفرد من حقيقة وجوده الاول ان الوضع على ما يساعد على التحقيق عبارة عن نوع تخصص بذا الوضع من جهة
فما لللفظ على المعنى ويدل عليه تعريف بعضهم له بان تخصص بشئ وهو اللفظ من تعريف اخر له بان يثبته بشئ فاذ وضع
لفظ المعنيين ففهمه كان وضعه ان لا يستعمل الا في المعنى الذي وضع اللفظ باثره فاذا اطلقوا به لحدما صح استعماله على ما هو منه
احد الوضعين وان اطلقوا به بغير كلا المعنيين لم يصح لان قضية كل من الوضعين ان لا يراعى المعنى الاخر في الجمع بينهما ففهمه لا
يكون اللفظ مستعملا في وضعه له بحسب كل من الوضعين لا بقا لهذا الباب بل ان يمنع الاشتغال بهما ان كان من وضع واحد خصوصا اذا
وضع في زمن واحد لان قضية كل وضع نفى الاخر على ما قررت من اشتغال اللفظ في موضوع تخصص به منوط بتوظيف الوضع فلا
استعمال في توابعه متعددة على اللفظ الواحد ففهمه لمدون ان يتحققه هذا الجهد والتوظيف ولا من حيث الحكمة لعدم ترتب عليه
ولا من حيث الاستعمال لان من اراد ما قررت الوضع انما يلزم الاشتغال بالتابع لوضع في منابته له لا غير سواء امكن ان الوضع انما يصح
اللفظ يستعمل على جميعه وقتنا بانه وضع اللفظ في احوال الاول فظاهره وانما على الثاني فلا وان اطلق الوضع الا انه لا يقع الا مقيدا بغير
ان مقتضاها لا يلزم لغير المتبع له لعدم مساعدته ما يدل على عباد على اطلاقه وان الوضع لا يتبع شئ من رضاء وضعها خلا بل هو محكم
هذا على ما يقتضيه النظر الصحيح المقام ويقال ان يقول لان استعمال الوضع عبارة عن قصر اللفظ على المعنى والحد الذي عليه منع وما
بالعبارة عن جعل المعنى لانهما لفظ وتاثيره فافهمه انما هو تحقيق هذا لزوم والتبعية دون الاختصاص وعلى هذا فلا يكون
استعمال اللفظ اكثر من معنى واحد ما يقتضيه الوضع ليجوز ان يكون للزوم واحد لوزم وتوابع عديدة ولا يخفى بعد ذلك
الاستعمال فانا قد بينا ان المعنيين قد يسمون بغيرهم ووضعت في موارد استعمالهم ويجوز ان كل اتم فلم يتحقق عندنا فافهمه
الاستعمال من غيرهم بغيرهم بغيرهم ولا يشر بل ينبغي ان لم ينفذ على ذلك سائر اللغات التي وقعت عليها البصيرة مع ما نرى من شيع الاشتغال
بينهم وسبب الحاجة كثير الى التعبير عما زاد على معنى واحد ولا يخفى ان هذا الوجه في اشتغال الاستعمال يدل على عدم الجواز
بوجوبها فويجب الجواز ان لا يوجب العلم به وقد تقرر ان مثل هذا الفن حجة في مباحث اللفظ ان الذي ثبت من الوضع
استعمال اللفظ في معنى واحد وقت استعماله لم يثبت انما زاد عليه فلم يثبت انما بعد الفصل بوجوب جواز وعبرنا بالوضع على تقدير
موضوع بعد مساعدته في نفيته كون اللفظ في موضوع توقيفه الاضطرار الى العلم بالوضع ما ذكره بعض المعاصرين من ان اللفظ
مذكور مع افراد وفي حال الاضطرار لا يشرط الاضطرار بل هو ان تكون اللفظ في الموضوع له ومع فاستعماله في اللفظ الواحد خلا
بالوضع وفي غير نظر في حال الاضطرار ان اعتبر في الموضوع هو معنى بشرط الوحدة وقد ذكره وما نذكره من هذا الاشتغال بغيره

الوحدة الموضوع له فليس شيء كيف ففرضه الاشتراط ووجه الغنة وان لم تعين شيئا وشرطا فلا يقضي منع الاستعمال عند عدم ما ضرر
ان الاستعمال صدق عند غير الحال في مقابلة ما يحتاجه في غير ما يحتاجه في التسمية **الحاشية** ان اللفظ المشترك بين المعنيين او اللفظ الواحد
موضوعا للمجموع اياهم ولا يكون فان كان الاول ان لم يرد به مجموع فقط كان مستعملا في بعض معانيه دون الجميع ولا كلام فيه وان لم يرد به كل
واحد اياهم لزم التناقض لان ارادة كل واحد يقضي لا كفاية به وادارة الجميع وان كان الثاني كان استعمالا
فيه استعمالا في غير ما وضع له فلهذا لا يكون مجازا فلا يكون مستعملا في شيء من معانيه ولا كلام فيه وان لم يرد به كل واحد من معانيه استعمالا في
كلما كان قضية ارادة احدهما لا كفاية به وقضية ارادة الآخر عدم الا كفاية به والحق ان الغاية من حيث ذكر هذا الوجه في قولنا ان يكون مجازا
وتسلك بها على نحو الاستعمال مجازا مع انها لو تمت لدلت على نفي مجازها اياهم وفيه نظر لان النزاع على ما عرفت في استعمال اللفظ في
نفس المجموع اياهم في كل واحد من المعاني لا المجموع من حيث المجموع ومع تنفيها كلا من التقديرين لا يخبر ولا اشكال ان الاستعمال في كل
واحد يقضي لا كفاية به فيما اراد من اللفظ وانما يقضي به لولم يكن غير مراد اياهم وانما لا كفاية به بما لا يرد من التناقض في استعمال
ما استدل به بعضهم ومحصله بعد تنقيحه وتبجيحه لو جاز ذلك كان بطريق الحقيقة والناظر في ذلك المقدم بينا الملازمة ان المراد
اللفظ موضوعا لكل من المعاني استعمالا فيه ولا نفي بالحقيقة لان ذلك ما بطلان الثاني لان اللفظ موضوع لكل واحد من المعاني مقبلا
فيكون واحدا واذ استعماله في الجميع كان المراد به كل معنى من المعاني واحدا واذ استعماله في الجميع كان المراد به كل معنى من المعاني واحدا على ما يقضي
الاستعمال في ذلك التناقض **والمراد** من قوله بعضهم بان المراد استعمالا في معنى لا يقيد الوحدة فان منع كونهم مستعملا في معنى يقيد
الوحدة لغوا بعض المغنونة وهو بهذا الوحدة رجوع اليها في مجرى التسمية وهو فليد الجدي وهذا الابرار كاصل الدليل كما
مبني على كون اللفظ موضوعا لغيرها مع مبدأ الوحدة وهو عندنا فاستدكم استنباطه عليه منضا الى ما ابراه من الخرج
بحال النزاع على ما عرفت **ولنا** على عدم جواز الاستعمال في المفرد مجازا ما مضى الى شمول بعض الأدلة السابقة له ان الفرض استعمال
اللفظ في معنيته الحقيقية او معانيه الحقيقية فيكون مستعملا فيها وضع له فلا يكون مجازا ولو اردنا بالمعنى الحقيقة نفس المعنى وان
تجرى عن اوصافها عرفت في تجري مجازا على ان اللفظ لا يكون واحدا من المعاني على تقدير الجواز او منوطا بملاحظة وضعه باذنه
والاستعمال المستند الى الموضوع لا يكون مجازا على ان اللفظ لا يكون واحدا من المعاني على تقدير الجواز او منوطا بملاحظة وضعه باذنه
فتجوز عنه عند استعماله اكثر من معنى واحد فيكون استعمال الموضوع للكل في الجزئ ونحو سببين فسادا له ونحو ان اللفظ موضوع
لنفس المعنى من غير تسمية الوحدة فيبطل احتمال الجواز ومع الانهاض عن ذلك الجواز يتوقف على علافة معينة وهي غير متحققة في المقام
عرفت من استعمال الاستعمال وقدر في بعض الوجوه السابقة ما يبدل عليه ولنا على عدم جواز في التثنية والجمع حقيقة ان ادعاءنا
على ارادة من يرد في افراد معنى المفرد فسادا لها النعم في افراد مذكول المفرد فاذ لم يكن مذكول المفرد الا احد المعنيين او المعاني
كما بينا لم يكن النعت المستفاد منها الا محسب المعنيين **ولنا** على عدم جوازه فيما جاز ان ذلك لما بالضرورة في مذكول المادة اعني المفرد
وقد عرفت فسادا او بالنظر في الادارة باستعمالها مجازا في افادة النعت في لفظ المفرد فيجب ان معنى او في افادته بالنسبة ما اريد به
وما لم يرد منها وكلاهما مما لا يبعد الطبع والاستعمال على جواز فان معنى الجزئ معناه انما يتصور على المعنى الذي لم يرد من مذكولها دون لفظه
او معنى الجزئ لم يرد من مذكولها الا في ان اللفظ مشترك في قولنا لفظين للاشارة الى ان اللفظ لفظ العن كالبصيرة ولا يصح ان يرد بها الاشياء
الى اللفظ حتى لو ارد به اللفظ والاشارة اليه من حيث انه معنى او معنى اخر لم يقصد في الاستعمال كالجواز وبه وكان التنوين في قوله عن
على هذا الباب لا يقيده الواقع ولا فرق في ذلك بين ان يقيد اللفظ المستفاد من التثنية والجمع بالنسبة الى كل واحد من المعاني او بالنسبة
الى الجميع فقط **فجوز** من جاز ان اللفظ موضوع لكل واحد من المعاني يقيد الوحدة فاذا استعماله في الجميع فلا بد من ان هذا اللفظ
دفع التناقض فيكون استعمال اللفظ الموضوع للكل في الجزئ مجازا وهو غير شرط بشيء كما اشترط في عكسه وجواز ان اللفظ غير
موضوع للمعنى مع قيد الوحدة فطعا ضروريا ان دلالة اللفظ على نفس مفهومه ودلالة ذلك على نفس ذاته بالمطابقة لا بالنسبة على
ان اللفظ ان يرد بها ما يتصف بها المعنى في نفسه فاعتبارها مفهومها او مصاديقها مع كونها حشوا لكل معنى فلهذا في حد ذاته واحد غير محسب
ذلك ضروريا وجواز ارادة جميع الوحدة او كل واحد من اللفظ موضوعا للمعنى مع مفهومه وحدة الاستعمال والادارة او مصاديقها واعتبر
معنى خبرها معلقا بالمعنى او بالاستعمال والادارة وذلك لان لفظ الانسان مثلا موضوعا للمفهوم المعروف بالانسان وهو معنى
وحده اياهم غير ان اللفظ مستعمل في واحد او مراد منه وحده على طريقة الاختصاص ما ذكر من لزوم التناقض لكن يلزم على
تقديره ان يكون كل لفظ مفرد مستعملا على معنى مفرد وجهه خبره تامه وذلك لا يلزم به في مسكته ومع ذلك لا يثبت منع
حيث الوضع وغاية توجهه كلامهم ان يقر المراد باللفظ موضوع للمعنى الواحد المنفرد عن غيره في تلك الادارة وذلك الاستعمال
بصيغة واحدة سواء التثنية مع اسمها او حرفيا بان اخذ اللفظ ملاحظة خال المعنى واعتبر داخله في مذكول اللفظ كما كان دخول الاشياء

اللفظ موضوع لكل واحد من المعاني استعمالا فيه

حتمه

لا بد
التقدير

في مدلول اسم الاشياء فيستقيم ما ادعيه المسند من المشا ولا يكره عليه الاشكال المذكور لكنه انما ضعيفا لاسم الخبر الاول الشهادة
التبادر والاسعمال على خلافه كما مرنا بديه عليه انا اذا رجعنا وحدا ننا عند وضع اللفظ للجمع وحدا حصول الوضع من القدر المعنى
من غير ان نعشره الارادة فضلا عن اعتبار الوحدة معها ونقطع بان هذا هو الشارح في جميع الاوضاع مع ان ما ذكره على تقدير تسليمه
لا يدل على عموم المنع لا ناول وضعنا لفظا معنيين على الاشكال من غير اخلاله امر اخر فلا يرتفع جواره والاعتدال به فليزعم الالف انما هو
اسم لشيء للجمعين حقيقة لا نفقا المانع مع ان الوحدة لا يساعده عليه كما في غيره ثم لا بد ان يثبت عليه انهم لو جعلوا اللفظ موضوعا
للعق بغير كونها رادفة او مستعملة فيه وحده على ان يكون الشرط مغيرا فيه خارجا عنه وجعلوا اطلاقه عليه بدلا والشرط حيث
معه غير استعماله بعلامة المشاهدة لكان اقر في السداد واسلم من القسما انما التزموا به من جرئية الوحدة وان كان مشا كما معه
الضعف وقد يكتفى على القول المذكور بان التبادر من استعمال اللفظ استعمالا معنيا واحدا وان لم يتبادر ذلك من
اللفظ فيكون مجازا في المنع وجوابه ان استعماله في حيث نفسه لا وضع له وانما الوضع للفظ المستعمل فيخرج عما هو المشا منه
على تقدير تسليمه لا بوجوب التبادر من اجازة حقيقة ان اللفظ موضوع لكل من المعاني لا بشرط الوحدة ولا عدها فيجوز ان
يستعمل فيما زاد على المعنى الواحد ويصدق عليه بالنسبة الى كل واحد من المعاني الواردة انه استعمال للفظ فيما وضع له فيكون حقيقة
في الجمع وجوابه ان يظهر من غير الحاجة على المنع واجاب عنها في المعاني بما يرجع حاصله الى المنع الذي لم يرد لنباد الوحدة
منه عند الاطلاق فتكون الوحدة جرم للعق فيانية لا راداة غير وتسلم المدعى في الثبنة والجمع لانها في قوة تكون اللفظ لفظ
يجوز اخذه بمختلفة وجوه ضارة واضح مما مرنا من منع تبادر الوحدة لاسم على سبيل الجزئية ثم هنا في راداة معنى اخر
صحيحة الوضع وعدم كون الثبنة والجمع في قوة تكرر المفرد مطرد مع اتحاد معنى المكونين للكلام على تسليمه لما ادعاه هذا القائل في
الثبنة والجمع انما في غير محله فان القائل المذكور ان لم يعتبر الاتحاد للمعنوية الثبنة والجمع كان تجوز للاشياء المذكورة فيها انما
تجوز بطلانها على ما نفى نفسه شيئا والا كان مبينا له كما يتضح مما بيناه عليه عند تحريك محل النزاع اخرج القائل في الجمع
عند عدم القرينة بان ترجح انما ان يحمل على حد المعنى لا بعينه فليزعم الاجمال ويعين ولا مرجح له فمقتضى الحمل على الجمع هو قوله
ليجاء في السمع وان وقع في الارض الى قوله وكثير من الناس في السجود مشترك بين الخصوع ووضع الجبهة على الارض وقد استعمل
فيها اما في الاول فبندل سنان الشجر والواقي اما في الثاني فبندل سنان كثير من الناس انما مطلق الخصوع لا يختص بالكثير
وقوله تعال الله وملائكته يصلون على النبي فان الصلوة من الله الرحمة ومن غيره طلبةا وهو مشترك بينهما ما قد استعمل فيها بدل الالاسنا
والجواب انما عن الاول فبانه مما يفرغ على تقدير صحة الاستعمال بل كونه حقيقة وقد عرفت وجه المنع منها ولو سلم فمخالفة
الاستعمال المذكور للاصل حيث نذكر مودع على تقدير تحققة لا يفسد عن مخالفة الاجمال ان لم يرد عليه فتعارض الاصلان فيجب
الوقف والامتناع في الثاني فبانه التزام تقدير فعله الاليتين بقرينة المذكور في غير الاول مسجود في الثاني بصل على حد قوله نحن بما
عندنا وانما عندنا من امرهما ليس شكنا بل بحد المشاركة في اللفظ لا بصل في قرينة على الحد وفيه ان فيه انما مناسبتهم
ومساعة مقام او تحمل السجود والصلوة على المعنى الاعم من ان به الخصوع وبما اظهر الشرف وجهه فخصيص الكثير ان خصوعا لما كانا
لمرتبهم فيه على غيرهم فحيث لا يظهر على الجوارح والجوانح ناسبتهم بخصوصهم وان اندجوا مع غيرهم في عموم من في الارض ثم
لولا ان اشراك اللفظين واستعمالهما في الاليتين في المعنيين فليس مما يوجب كونه على الحقيقة ولو سلم فلو ظهر بالقرينة من ان بديهة هو
عندنا كما هو المدعى اخرج من اجازة في المفرد مجازا في الثبنة والجمع حقيقة اما في المفرد فمما مر في حجة القائلين بالاجازة وقد
عرفت الجواب عنها واما في الثاني فبانه في الجمع فبانه في قوة تكرر المفرد فبانه في الجوز ان يرد به عند التكرار بوجوه متعددة كل
يجوز فيها في قوة وانه لا يرتفع جواز سببها من الاعلام وظاهر ان الانفاضة انما هو في مجرد اللفظ والجواب اننا لا نسلم انهم في قوة
تكرر المفرد مطرد في جواز راداة المعاني المختلفة منها وسببها من الاعلام ما قول بالمتى مجازا وذلك لان راداة الثبنة والجمع كاداة
العمومات تدل على المعنى في معنى المفرد لا في لفظه كما يشهد به التبادر في خصوص كونهما باسم الاجناس فان المفهوم من قولك جلان من زيد
مفهوم رجل لا من لفظه ومن قولك جلان افراد من مفهوم رجل لا من لفظه كما في الثبنة والجمع من سائر اللغات والا لا يمنع جوارحهم
المسمى عليها من غير تكلف وتمايل على اننا وبدا في الاعلام دخول الام التعريف عليها مع امتناع دخولها على مفردا و
معها بالمعنى وعند التكرار بالمتكرر والماضي هذان رفعان هذين نفسا جوارحهما موضوعان بوضع مستقل للاشارة في الحالتين الى
كل فرد من تمانين الالهة وليس بثنينة هذا لا منساعها بدقت التاويل ومعه يوزع عدم اختصاصه بالقرينة المشا الالهة الكلية
المسمى مع ان التبادر خلافه ومن كسفي في ثبنا الثبنة والجمع بانها في اللفظ فله ان يلزم بان كل منهما موضوع باداة بوضع واحد كما
فردنا وان لفظ المفرد مستعمل في لفظه والاداة مستعملة لاداة تعدد على ان يكون المعنى سري من كل واحد فيكون الحكم لفظي متعلقا

في استعمال
اللفظ في معناه
من الجانبي

قوله
من قول
وهو الزوم
غير ظاهر
اذا استعمل في معنى
جائز في كمال اللفظ
استعمل في مركبه
المعاني لا غير الا ان
بها المركب استعمل في
مقام مركب جائز غير
اخذ اللفظ لكن
يجوز به ذلك غير
معلوم فكيف
يلزم عليه
جاء

لا
يخفى
عليك
ان الزوم
الذي هو
الحال المذكور

انما هو من
الاصول اللفظ
المعروفة لفظ
اخر فاحذر اللفظ

من اخره في الاشتقاق
واما اذا نظر اللفظ المتو
صوف بالوضع الابتدائي
فلا يلزم له ذلك اذا كان
طريقا معناه كقولنا
موضوعا
استاء
بما اشتقاه
لفظ اخر منه فمثل

مرتفع
مرتفع

الموضوع للجزء استعمال في الكلام جازا كما لو قيل ان الاشياء فان معنا الحقيقي له في ضمنه لكل جازا لفظا ولا يمكن استعماله في الكلام بل في
جزء اخر وان لفظه لا ينافي لادائه كل ما يشترطه في الاشياء لا ينافي الاستدلال المذكور جازا على من اجاز استعماله جازا
يمكن ان يتخيل الاحتمال الاول وتوقع الاشكال بان المراد معانها لادائه مطلقا بارادة مستقلة وادائه الجزئي في الكل فمبني فلا يتم القصر
بها الا فيقول هذا الاحتمال في كلامهم ليس باول من الاحتمال الثاني فعلى المتسلسل ان يثبت ان الاستدلال لا يتم بحجج الاحتمال
الاول لان يجعل مقابلها بالكتابة فمبني عليه اخرج المجوزون بان لا منافاة بين ارادة المعنيين فيجوز لهما انهما يتسلسل
اللفظ في جازا بان المعنى الجازي لم يكن داخل في الموضوع له فاذا اعتبر قوله كان جازا لان اللفظ لم يوضع لهما او بان اللفظ موضوع
تلفظ مع بقا الوحدة فاذا اردت معه غيره وجعلها فمبني على استعماله بل على ان جازا اللفظ وتسل من جعله حقيقة وجازا باقاه
مستعمل في المعنى الحقيقي والجازي فذلك من الاعتبارين حكمه وجواز الكل يظهر مما ذكرناه في حجة المنع واعلم ان من اكتفى في بناء التسمية
والجمع بمجرد اتحاد اللفظ كصاحب العالم يلزمه القول بجواز استعماله في المعنى الحقيقي في الجازي حقيقة وجازا بالاعتبارين بنظره
المنع منه بالاعتبار المذكور وليس محله
فصل في استعمال اللفظ في معناه الجانبي في الكلام
بان يكون كل منهما مراد على الاستعمال كما سألنا بعد مثله عن اللغة ولم يسأله عليه الاستعمال فذلك ان تشييط هذا هو مرادهم به
ذكره في المجازين المتقاربين وانما اذا استعمل في معنى مجازي شامل المعنيين او جازا فلا اشكال في الجواز ولا يمكن ان يكون مرادهم
بان مفردات الجاز المراد استعماله في معانها الجازية يلزمه القول باستعمال اللفظ في معناه الجازية وان كان الكلام فيه على حد ما سبق ولا
يجوز استعمال اللفظ في اللفظ بل على ما افرد من معناه على ان يكون كل منهما مراد على استعماله في اللفظ لا استعماله في غيره ولما اذا استعمل
في المعنى الكل واراد مفردان منه او مراد بقرينة معنوية فلا اشكال في جوازه وكذا الكلام في استعماله في معنى الحقيقي والجازي
معا وكذا استعماله في المعنيتين من بعض هذه الاشياء المتحد من الاخر والمفرد منه فليكن مرادهم في ذلك كبر من الاجتنان للفرق بين سبعة بطون
سبعة بطن او مراد في بعضها تفسير بعض البطون فربما يظن ان ذلك من استعمال اللفظ في معناه الحقيقية والجازية او الحقيقية والجازية
فيتمسك على الجواز وابطح الاشكال على الظاهر جواز قصد اللفظ بالقرينة فربما يمكن ان يتوهم ان ذلك من استعمال اللفظ في معناه
اللفظ حيث يقصد به اللفظ المحرك والالزام بكون مرادنا والمعنى على احوال المفرد من مرادنا لعلها وكلاهما اما الاول فليجوز ان يكون بطون
الفرق بطون الظاهر وان لم يسأله عن مرادنا على التوفيق بينهما فانكون ح مواد بارادة او يكون مستعمل في معنى الظاهر ويكون دلالة على
المعاني من بالثبته والامكان كالمعاني الكتابية مع احتمال ان يكون الفرقين متجانسين لالفاظ المتولقة دون استعمالها فيجوز ان يرد بها لفظها
بصريح له مما فوق المعنى الواحد هو خارج عن محل البحث مع امكان ان يكون استعماله مستعملا على حسب بعد البطون وليس ذلك الاخذ لا
على ان الكلام مراد باستعمال واحد منه بعد وكما ان الاشكال فلان الحكماء فيه ليس باب استعمال اللفظ في اللفظ ولا لكان مفردا ولم
يقع السكون عليها من غير ضميمة يتم المعنى بها بل يجوز استعمال اللفظ على اللفظ المطلق باطلاق اخر ومثابه على خلاف الاعتبارات
وشخصا من كون استعماله على وجه التبعية المختصة وهذا ليس من استعمال اللفظ في اللفظ ولو سلم انها حكمية بالمعنى الاول لا يمكن
النفق عنه وان المعنى يقصد من اللفظ الذي هو المعنى كالمعاني الافعال عند من يجعلها موضوعا لالفاظ الانفال فلا اشكال
وقد توهم ان معنى الاستعمال في اللفظ في معنيين احدهما المعنى الذي يرجع اليه في اللفظ بل على ما مراد من الاخر ما استدل
الحكم المتقدم او على قوله مما جاز المعنى الاول وهو ضيق بل التحقيق ان اللفظ لم يستعمل هناك الا في معنى واحد وان عود الضمير
بالغنى معنى اخر لا يقتضي استعماله فيه بل يكفي مجرد دلالة عليه ولو بالترام ومن هنا كان الاستعمال على خلاف الاصل
لان الظاهر من الضمير عوده الى المعنى المراد من اللفظ دون غيره وقد يظن ان التورية من هذا الباب ليس بشي اذا لمقصود
بها ليس الا المعنى الخالف للظاهر واما المعنى الظاهر فهو غير مراد منها واعتنا بتوقعه السامع يقول على الظاهر ان لو اراد
الحكم ايضا لوقع في التكرار لم ينفعه ارادة خلاف الظاهر
فصل في المشقوق اللفظ اما نحو قوله في المشقوق
الاول وعنا والاشكال اصلا ولا بد بينهما من مناسبة لتحقيق الاحتمال والاشفاق وانما ثلثة لان الفرع اما ان يشتمل على اصول حروف
الاصول وترتيبه او لا والاول هو المشقوق بالاشفاق الصغرى يثبت له الاخر في قوله والاشكال اما ان يشتمل على حروف الاصل والاول
هو المشقوق بالاشفاق الكبير كذا وكفى وجيد ويجوز ان يكون له الصغرى ايضا والاشفاق الاكبر كلف وثق حيث يطلق
المشوق هنا فالمراد منه القسم الاول وحده لفظا وفاقا اصلا باصول حروفه ولو حكم مع مناسبة المعنى وموافقة الترتيب فالمراد بالاصول
اللفظ الماخوذ منه لفظ اخر او الموضوع بالوضع الابتدائي من حيث اللفظ فدخل الحرف الحلي في السكون والحرف بناء على ان الاول اصل
لثالث وهو مشقوق منه كالفتل والمفسد ومنهم من انكر الاشتقاق في ذلك احترز عنه في الحد باضافة الاصل في ضمير اللفظ وتكرار
على هذا الحد يلزم الدور وجازان مغزى الاصل متوقعة على مغزى الاشتقاق وهو المقصود بمغزى المشقوق الكلام في مغزى من اشتقاق

فذلك

فذلك بعضه في دفعه بان المراد بالاصل ما هو الاصل المحرر فكأنه قيل ما وافق جزئيا من جزيئات الاصل ومعرفة انما شوق على معرفة الاشتقاق المحرر وهو غير مفصول بالعرف واما المقصود تعريف ما قبله الاشتقاق فسادا فلا بد ان جزيئات الاصل انما العنصر الحد باعتبار كون جزيئات الاصل حيث عودته في وقت معرفة معناه قبل ان يدرى واما ان توقف معرفة الاصل المحرر على معرفة الاشتقاق المحرر فتوقف على معرفة اشتقاق الكثر ضرورة ان معرفة الاصل المحرر انما يتوقف على معرفة الاشتقاق المحرر من حيث كونه اشتقاقا محررا فاذا توقف معرفة الاشتقاق الكلي على معرفة الاصل المحرر في اوزم الدور واما تعريف معرفة الاشتقاق انما هو التوقف على معرفة الاصل المحرر جزيئاتها فاذا توقف معرفة جزيئات الاصل الماخوذة في تعريفها على معرفة جزيئات الاشتقاق في اوزم الدور وعي ان الجاهل بهذا الحد تعريف لفظ من عرف معنى الاصل والفرع وحمل مذكور لفظ المشتق والاشتقاق والتحقيق ان الجاهل بالمراد بالاشتقاق المجموعه هو المشتق بالاشتقاق الصغير كانهما عليه وما يتوقف عليه معرفة الاصل والفرع هو معرفة الاشتقاق بالمعنى الاعظم فلا يلزم الدور وقولنا ان تعريف جزيئاتها فاذا توقف معرفة جزيئات الاصل الماخوذة في تعريفها على معرفة جزيئات الاشتقاق في اوزم الدور وعي ان الجاهل بهذا الحد تعريف لفظ من عرف معنى الاصل والفرع وحمل مذكور لفظ المشتق والاشتقاق والتحقيق ان الجاهل بالمراد بالاشتقاق المجموعه هو المشتق بالاشتقاق الصغير كانهما عليه وما يتوقف عليه معرفة الاصل والفرع هو معرفة الاشتقاق بالمعنى الاعظم فلا يلزم الدور وقولنا ان تعريف جزيئاتها فاذا توقف معرفة جزيئات الاصل الماخوذة في تعريفها على معرفة جزيئات الاشتقاق في اوزم الدور وعي ان الجاهل بهذا الحد تعريف لفظ من عرف معنى الاصل والفرع وحمل مذكور لفظ المشتق والاشتقاق والتحقيق ان الجاهل بالمراد بالاشتقاق المجموعه هو المشتق بالاشتقاق الصغير كانهما عليه وما يتوقف عليه معرفة الاصل والفرع هو معرفة الاشتقاق بالمعنى الاعظم فلا يلزم الدور

مصرخه 21

اظفر الشاخي
 بظفر
 من فروع جمع الجفون
 على السند كراهة وضو
 بالهاء المحق بالنقص بعد ال
 حواشي كون التراجع في
 اسم المفعول
 انظر

1214

الاغتياستى صدرى قولما لىو اضارب

بالبناء المذكور على ان الوجه الاول لا يحق مفهوم الذات والشيء لصاحبتهما ايضا ضرورة ولا وجه تخصيصه بالوجه الثاني ثم
 لا يخفى انه لا يلزم من نفي جزمية الذات او الشيء مفهومهما او مصداقهما لدول المشتق لانه قد لا يكون له دلالة على تقدير نفي جزمية
 المدعى الشيء اذ عرّف جازمه من هذا المعقول ان الفرق بين المشتق ومبدئه هو الفرق بين الشيء لا بشرط وبينه بشرط لا تحتل الذات ان غير شرط
 لا كان مدلول اللفظ الضرب امثله على الذات الموصوفة به وان اعتبر لا بشرط كان مدلول اللفظ الضرب صحيحا عليه وعلى هذا
 فجعلوا الفرق بين العرض والضرر كالفرق بين الحيوان والنبات وبين الصلابة واللين وهذا عند غير مستقيم وبحسب المقام ان جعل الشيء
 شيئا يستلزم ان يكون بينهما معايرة باعتبار الذات في الحيز والتميز باعتبار الفرق الذي يميز كل واحد منهما عن الآخر من جهة اوضح
 ثم الغاية قد يكون اعتبارا بالاشهاد حقيقة كما هو في هذا زيد والتا هو حساس قد يكون الغاية حقيقة او اعتبارا بالاشهاد
 وذلك لانه لا يشبه الغاية من جهة شيئا واحدا ولا يخلو من جهة المجموع والجملة فيلحقه بذلك الاعتبار واحد الاعتبار في جميع
 من اجزائه الماخوذة لا بشرط عليه وكل كل واحد منهما على الآخر بالقياس اليه نظر الى احتياجها فيه كقولنا الانسان جسم او فاطمة الانثى
 مركبة الخارج حقيقة من يحد ونفس لكن اللفظ اما وضع بازاء المجموع من حيث كونه شيئا واحدا ولو بالاعتبار لا هذا الاجزاء فلو
 اعتبرنا الجمل ان كان بشرط لا كما هو معناه لفظ السيد والنفس امثله على كل واحد منهما على الآخر وحملها على الانسان لانها الاتحاد بينهما
 وان اخذ لا بشرط كما هو معناه الجسم والتا فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على الانسان الخلق الاتحاد المتصل فمما يقع على كل واحد منهما
 ان جعل احد المتعبرين بالوجود على الآخر بالقياس الى طرف الغاية لا يفتح الا بشرط ثلثة اخذ المجموع من حيث المجموع واحد الاجزاء
 بشرط واعتبار الجمل بالنسبة للمجموع من حيث المجموع اذ ان يحد عندك هذا فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على موضوع
 يعتبر المجموع المركبة منها شيئا واحدا ويحتمل على الآخر بالقياس اليه ولا يخفى انا اذا قلنا زيد عالم او محمد لم نزيد به المركب من ذلك
 العلم او الحركة وانما نزيد به الذات وحدها فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على العلم والحركة عليه وان اعتبر لا بشرط بل التحقيق ان معناه المشتق باعتبار
 دوافع اخرى بين قولنا زيد وبنابض وقولنا دوما لانه ان المال ان اعتبر لا بشرط لا يفتح حمله على صاحبه فكل السباحين ويجوز استقلال الصداقة
 بالوجود دون الاخر لا يحد في ذلك المقام فالحق ان الفرق بين المشتق ومبدئه هو الفرق بين الشيء وفي الشيء قد لا يكون المشتق اعتبارا
 من غير ان الذات على ملاحظة في المبدأ بها ولا يتوهم ان ذلك يؤدي الى ان يكون القصور عرضية لا فاعلها لان المراد بها ذاتها بها
 فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على الانسان الخلق الاتحاد المتصل فمما يقع على كل واحد منهما
 بشرط في قولنا المشتق على شيء حقيقة في المبدأ الاشفاق به من دون واسطة في العرض ان كان صفة كالتصاريك الفاعل فان مبدئها
 الفاعل لغيره بمعنى الفاعل وهو انما يشترط ولا قيام له الا بالموثر وكما في الفاعل والفاعل والتا فان مبدئها انما هو وصفها وانما فاعلها بالمتا
 والمتصف وانما الفاعل كالمبتدأ فاعله لا يعتبر فيه الفاعل كالمبتدأ وانما فاعلها من دون واسطة في المقام احتراز عن الما
 بواسطة فانه لا يحد الا بما زكا الشدة والسرعة الفاعل من الجسم بواسطة الحركة والتا فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على الحركة
 ولا يتوهم الجسم سريعا او شديدا وهذا هو الفاعل في ذلك جماعة فلم يعتبروا قيام المبتدئ في قولنا المشتق واسندوا بسند الصواب لولم مع قيام
 الفاعل والالام بالمتصرف والمولم وجعلوا من هذا الباب اطلاق المنكلم عليه فيجوز ان الكلام مخلوق في الموقوفة ثم يفتت هذا الوهم
 عند الفرق بين المبتدئ بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول فان الفاعل لا يلام بمعنى الفاعل تاثيره فيها انما هو بالفاعل كما انما بمعنى المفعول اثر
 وقها انما بالمفعول وكذا الكلام في المنكلم فانه بمعنى الفاعل عبارة عن ثبات الكلام ولا قيام له الا بالمتكلم كما ان بمعنى المفعول عبارة عن نفس
 الكلام وقها انما بالمفعول او انما هو في بعض افعال المتأخرين بصددها لانه والفاعل في قولنا المشتق واسندوا بسند الصواب لولم مع قيام
 التا فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على الانسان الخلق الاتحاد المتصل فمما يقع على كل واحد منهما
 يكون مغاير الذي المبتدئ وانما الخلق في وجوب قيامه به وعدمه فوجه الزام وقوع الفعل في ذلك الا لفظا بالنسبة اليه ثم هذا لا
 يحد في حق غيره وهو هذا الباب اطلاق الموجود على الشيء بناء على حقيقة الوجود وقد يتكلم في اثبات صفة ذلك ان مدلول المشتق
 المبتدئ وجد ان الشيء نفسه ضروري مستند الى ذاته فهو اول من جازم غيره له فهو اول مبتدئ لا سم وهو كما ان ليس معنى الفرق على
 سراجا مثل هذا الامور الخفية وانما الشيء لان الخلق ان اعتبر بمعنى الفاعل كان معنى الجمل والتا بشرط لا يستلزم عدم قيامه به
 بل هو قائم به نعم لكن فيما اصطلحوا بالاحوال كما في العقول والقطا والوزق وان اعتبر بمعنى المفعول فليس مبدئ لصيغة الخلق فليس مبدئ
 فيما به نعم ما جازم المفعول ومما اقرنا فاعله انما يلزم من قيام مبدئ الاشفاق بشيء من المشتق منه عليه فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على
 اما لمنع شرعي بنا على ان اسمائه ثم توفيقه او لعدم قيام المبتدئ به نعم كما يظهر وجه تمام افتقارنا الى المقال الاول في جمل من
 المتعلق المتعلقة بالكاتب السنة الفول الامر فصل الحق في لفظ الامر مشتق من انما في الطلب مخصوص كما في
 امر بكذا وبين ان كان كمالا شغلا لم يكن لتبادر كل منهما من لفظ عند الاطلاق مع مساعدة فمما يقع على كل واحد منهما على الآخر وحملها على

يرتفع
 من
 كماله

وقوله
بحمله على
القول النفسي
يجوز أن يقول الشيخ
عند القائلين بغير
القول النفسي في الإفراد
التركيب الالهامي والخيالي
والحسي والعندي
غير ذلك
وقوله كلام الأستاذ
فصل في تركيزه بالقول النفسي
رضحه على القول النفسي
معنى الاسم هو مفاد
هذا الاسم أضرب نحو كذا
الطلب
الذي هو مصدر
وعلى ذلك فراجع كلام
الأشعري بعد ما ذكره
يقول نفسي لما ذكره في
في موضع لفظ الطلب نحو
طلبتم لم يقبضوا ما هو محل
توقاره أو لم ارشوا بغير
أناسهم أو لم يغيثوا المضطرب
أو باب لأصون والمعاش
وهو القسبة في ذلك
ولا دخل له بما
نقل
هذا

2

ان يكون هذا الحكم على المخاطب وغيره فضلا عن كونه بالاجابة والجملة فالعالم بالاجابة او بالجملة وعبرها عن خارج عن كونه عالمًا بالاجابة
بلفظ منبئ عن علوه كان ذلك من سغلاء الاقوى المتعبر عن المفرد بلفظ الجمع بعيد النظم لتزلة من له الجاهل ولم يبق له وهم انه يقتضي
او اولا وهذا نظرا لما فعله بان المندوات فاعرى عن المجرد لان راد بالاشارة الدلالة الى ما هو ضروري للجملة لا بما هو كاف لا بما هو كاف وان
ما هو قسم الظاهر لفظا **الحجج** بانهم قسموا الامر الى اثبات ولا بد ان يكون المقسم علم وفيه ان المقسم من جهة على ان الامر قسم
في المعنى الا ان سغلاء لا يوجب الحقيقة مع انهم قد قسموه الى ما ليس حقيقة فيه قطعاً كالاشارة والتعبر والتعبر كذا في قوله وفيه نظر
وبانه يستعمل تارة في الاتجا و اخرى في التند فلو كان موضوعا للفظ المشترك لم يلزم الجواز ولا الاشارة فيه ان الاستعمال في خصوص الاتجا
واقع وقد سبق منا ان الاصل المذكور لا يفتقر الى هذا التقدير باقائه بيننا ما يوجب الخروج عنه على تقدير تسليمه وبان فعل المندوات
مطابقة وكما قلنا فهو فعل المأمور به وفيه منع الكبري ان رادنا لا مرقنا الحقيقة ولا فلا بعيد المتدنى **فصل في حكاية القول في اجتناب**
الامر هل يقتضي الاتجا او لا هذا هو من عنو المجتنب قوله صيغة فعل وتامناها وكانه نظر الى التعبر بلفظ الامر بما هو راد
لكن قوله في معناها بدنا ونظاها كمالا على معنى فعل ولو جازا مع انه خارج عن البحث فطعا الا ان راد بملك معناها وصفا واضحا
بدنا وان كانا كان بمعنى الامر من سغلاء الانعام ان الظاهر وجهها عن النزاع لفظا وان دخلنا فيه معنى فالتعبر عنه بما ذكرنا السكون
ثم الظاهر من كلام الاكثر ان الامر هنا بمعنى مطلق الصيغة ونظير من بعضهم ان المراتبة الصيغة الصادقة عن العالم ولا يخرج من تحتها
هو الاول فحتم لنا ان كان لغرض هذا اللفظ بالبحث عن الصيغة مطر بل من بحث وقومها في الكتاب لتسوية كانه ساهرا حاشا المتعلقة
بالالفاظ لتلا يخرج عن كونها مسائل هذا الفن فلا يخص من اعتبارها من الشارع لكن لا على ان يكون ذلك خلافاً لمذكور
لفظ اسر بان يكون معناها خصوص الصيغة الواردة في الكتاب لتسوية بالنقل والتجوز بل على ان يكون ذلك دلالة لفظ الامر حيث
المعنى او معبر عن البحث عن الصيغة كما في لفظ العام والخاص والمطلق والمقيّد الى غير ذلك مما يدل على اعتبار الجملة المذكورة مضافا
الى ما ذكرناه من اظاهر اللفظ المتداول من معناه في اللقائم من لفظ الوجوب الاتجا والتدني المفهوم منهم الملاقاة الوجوب على كون الفعل يستحق
فعله المندج والتواتر اذ لا يتم واللفظ على ما ساه التند هذا التامنا صلي لان تكون معناه التزامية للصيغة اذ لا بد من الجملة المذكورة
ويجوز ان يكون مرادهم بالوجوب والاجاب هنا مجرد بالالزام عني طلب الفعل مع عدم الوضاه بالتركيب والتدني طلبه ومع الوضاه فذلك عليه
الصيغة بالنظر في وجوبه فلا يكون له دلالة على ما ذكرناه لكنه تكلف من غير حاجة تمس اليه وانما الخراج القائلين بدلالة الامر على الاتجا
بدون العباد على ان لا يترتب فلا بد ان يكون المقصود لا التند على الالزام مطر كما يستولى بعض الاوهام فان تخصيص اللفظ بما هو النظم الان
اشارة الى ان لا يظهر في مثله ثم اعلم ان لفظة المصاعير من نزاع القوم في صيغة الامر تصور على ثلث وجوه الاول ان اللفظ اذا ورد
هذه الصيغة تجرد عن القرين هل يفهم منها الايجاب الاصطلاحى اعني ما يندم فادركه ويقاوم عليه او لا التيسير ان هذه الصيغة بمجرد
هل يفيد الالزام مطلقا فانها بما اذا صدق عن العالم فادركه الايجاب الاصطلاحى او لا التيسير ان الصيغة بمجرد هذا يفيد الايجاب
الاصطلاحى نظرا الى دلالة اللفظ على الالزام وعلو المنطق بها ما لم ينكشف الخلاف ولا وفريق بين الصوتين الاولين بل على ما قلنا لا يجوز
كون دلالة الصيغة على الالزام في الصوت الاول مستندة الى صدقها عن العالم فلا يفيد اذ صدق عن غير بخلاف الثانية فانه قد صدق فيها
بكونه مع الصيغة وبانه لا تعرض الا انه يكون الصيغة الصادقة عن غير العالم حقيقة او مجازا وقد صدق في كل واحد منهما حقيقة وبين
الصوتين الاخرين بان حصول التند واللفظ خارج عن مدلول الصيغة في اولها داخل في الثانية الاخرى ثم اختار الصوت الاخر وجعل
فيها مع اعتبار عدم مساءة تحريم كثر منهم لتحال النزاع على ذلك هذا مختص كلامه ومحصلا مراده وانما خبر بان مدلول الفعل لا يند على
طلب الفعل فقط او مع المنع من التند فادعوى ان الصيغة بمجرد هذا يفيد ان المنطق بها عالما لا يكاد يلزم به من له دلالة رادنا الى الامر
فمن لا اكثر من بركا هو فضله كما لم يجزى واجب من ذلك انه استقرت بعد ذلك المعانيهم التي رماهم بها في الصيغة وبني عليها مقتضى البحث
وكان الذي اوقفه في ذلك اوجبه في كلامهم من لفظ الوجوب والاجاب لتسميتهما بما رادنا امر فرغم انهم يقولون بان مدلول الصيغة امر
حقيقة وان مطلق الامر يقتضى الوجوب والاتجا الاصطلاحيين لغز وفسا يعرف مما ستر ثم ذكر ان الاحتمال ان التي من هذه صيغة الامر
في لفظ الامر في جعل الحكم فيها واحدا والتحقق من ما اختاره هناك من توجه النزاع الى الصوت الاخرى صحتها هنا لكن مع سبيل علو
المنطق وعلو المستدلة كما عرفنا ان في غير هذا الامر هذا فالحق عند ان صيغة الامر حقيقة في طلب الفعل فقط مطلقا لكن حيث يطلق
اللفظ بدنا رادنا الالزام وعدم الرضا بالتركيب اذ اطلاقا لهذا التحال لا واسر لللفظ على الاتجا مع اننا جعلنا سغلاء في التند
حقيقة ابدا ولا اكثر على انها حقيقة في الوجوب بل على الاتجا فقط وفي هذا على التمسك الى انها مشتركة بينهما لفظا للجملة في ما لا يحسنه في حقيقة
في الوجوب فقط وخرج كلامها الى دعوانا ان الشارع وضع لفظ الامر للوجوب فقط بعد ان كان في اللغة مشتركا بينهما وبين التند في كل واحد
على صيغة واحدة في استعماله لانه الشريعة او يقطع على ما بعده وضعه للوجوب فقط حتى لو استعمل في التند لغيره لكانت بينهما وبين الوجوب وهذا

بل لا بد من أنواعها وهو معنى النجوى والعزلة على ما مر على يد المفسرين فلا أقل من قيام ذلك هو كذا في بعض الاستدلالات
ان يتسلسل دفعه بان ندول لهبغة المجرى عن القرآن الصافي على ما يقتضيه المعنى واللغة المراد بان هذا القول لا يتوقف على ان
كون الامر واضعاً بل وجوباً في مخالفة ما يقتضيه المعنى او معناه بها بغير يقين في فهمها معناه الاعراض والمنع عن مخالفة على وجه الاعراض
والمنع وعدم الملازمة لا تقتضي المنع عن مخالفة بل دون ذلك ما يقتضيه دفعه من أخذ الاعراض واعتباره انما هو مجرد مخالفة على
الفائدة التحويلية ولا يلزم من ذلك الخشاع في المعنى المردود بل بالاعراض عنه نعم لا بعد ان يبق لغلبة مخالفة المعنى عن انما تقتضي فهمها
الاعراض بالمعنى الاعم اعني حصر النفس على الاشياء في فهم المقصود من كل مخالفة فتعني الاعراض بهذا المعنى ثم لا يسلم ان لغلبة
لغلبة التحويلية تترتب على مخالفة المجرى ان يكون ذلك المندوب مذكوراً وتبرتب عليه فتنه اعدايت بنوي من يكون الامر بالحدود
فدعيان من هذا الامر لهذا المقام هو انما في الآخرة ولو سلم فوصفه بالايم محضه لئلا يثبت به ان الامر بالوجوب قلنا
سلبنا ان مخالفة الامر لم يعد باضاً القدر فقط بل بعد الاستدلال منه ومن هذا الغلبة وهي بما يجوز ان تترتب على فعل المذكور لاستدلالنا
اذا اردت بها الاشارة ببعض التكاليف الشافعية مع ان من عند الآخرة والامها ما يثبت على بعض المذكور في الملازمة خاصية كقول الحاشا
المرتبة على جميع المخالفة لا يقتضيه مرتبة على مخالفة الامر فتعني الوجوب وايضاً لا نسلم ان المقصود للغلبة لم يكن منقطعاً بل محسناً بل مجرد
للتفريع بحسب الامر عند احتمال المقصود في هذا الامر كما مر على يد المفسرين الدليل لا عليه لان ظاهره لا يترتب على الامر بالحدود باضاً الغلبة
الغلبة با احتمال صوابها اذا التقدير كراهية ان تصبرهم وايضاً لا تقتضي الايمان ان يكون الامر حقيقة في الوجوب لا لغة ولا شرعاً فانه
ان تكون مرتبة على ان المراد به الوجوب في الشرع وان احد هما من الاخرين افسس فلو تقرر اذا قبل علم اركعوا ليركعوا فترد على مخالفتهم
الامر بالركوع وهو ان الوجوب لا يقتضي ان لا يترد في وجوب ان يكون لوماً وهو يقع على المندوب ولو سلم فلا نسلم ان الامر على
المأمورية بل على نكاح الرسول عند الامتناع بقولهم بل بل قولهم وبل قولهم بل بل لو سلم فبأن ولو سلم ففعل الصيغة عند الخطا كانت
مقرينة بما يفيد الوجوب لا نزاع على تقديره **لا فانفقوا المقصود من مخالفة الامر بالحدود** وايضاً على مجرد مخالفة الامر بالركوع ولا
يغني عن الاحتمال المذكور **الشيء من ان** قال المأمورية خاص لكل خاص فلو عدا بالاحتمال الصغر في قولهم لا يقتضيه الله امرهم
وقوله نعم كما يترتب عن موسى فصيحة في الامر بالركوع بالامر قوله نعم كراهية من خلف في قومي واصلح كما يدل عليه الاية السابقة واصلح
الكبر فلفظه نعم من بعض الله ورسوله فان له نازحاً من خلفها فان من من ان العفو فبأن كل خاص في قوله نعم على الصغر ان لا يلو
انما تقتضي كون مخالفة الامر خاصاً لا مخالفة الصيغة وقد حققنا الخابرة بينهما لغة وعرفاً ان يتسلسل بان الامر يطلق على مدلول الصيغة
المجردة عن لفظة عن الفاعل لغة وعرفاً فبأن الامر بالركوع والامر بالتوبة التامة التامة فبأن الامر بالركوع والامر بالتوبة التامة فبأن الامر بالركوع
واطلاق الامر على مدلولها وهذا لا يقتضي الا مجرد كونها مستعملة في الابحاث مجرد الاستعمال لا يقتضي الحقيقة ويجري في بعض ما
من انما اشارت على الكبر في الاية والمخالف في التاديب وجب في بعض الصغائر بالكلية وبشبهه لان فاعله غير لا يخلد به ومعه لا يثبت القبول
والجواب عن كل هذا المساعدة على ما بينا من المقدمات انها لا تقتضي ان تكون الصيغة موضوعاً للابحاث بحيث ان الخصم في بعض
يقتضي ظهورها في عند الاطلاق وهو كان كما مر **الاجابة** من ان كان ما تترتب عليه التاديب بقوله اذا امرتكم بشيء فاقوامه ما استطعن حيث
رد الامر الى مشيئته وهو معنى التاديب وان هذا للغة فالاولا في بان الامر والسؤال الا التوبة والسؤال الا بالكلية التوبة فبأن الامر لا
بالامر عليه لانه لا يثبت على الفرض **والجواب** عن الاول بان المنع من هذه المشتبهات بل لا استطاعتها في الوجوب وفي نظر لان التاديب
الاستطاعة لا دلالة له على كون الامر بالوجوب لا اذا ثبت ان قوله تاديب هو بفضول الدق بل التواكل بوق فلا يفيد التاديب
اقول ولو سلم ان استطاعة حقيقة في المشية ايضاً في الزوايا اما ان تكون وفيه او موصولة او موصولة وعلى التقديرين
الاخيرين اما ان يرد بها الفرض والجزم وعلى التقديرين اما ان يكون المراد بالاستطاعة التاديب والتشبيهة لا في عشرة وان كان صلي
الترتيب كما استدل في محجته التكرار لا بل ايم البعض الاستدلال انما يتم على الاحتمال الاول والاخير من الاحتمال الاخير وهو معارض بغير سلبنا
لكن غاية ما تقتضيه الزوايا كون الامر للتاديب وهو غير الصيغة سلبنا التاديب انما يقتضي كون الامر للتاديب ولا يقتضي كون حقيقة في بعض
في امر غير مع ان استدلال التاديب غير معتبر فلا يصح الاعتماد عليه **وعلى الثاني** بان من كان الامر بالركوع على الابحاث ايجاب السؤال في
عليه ايضاً لان حقيقة فعله في موضوعه لطلب الفعل مع المنع من تركه لكن الابحاث في التاديب لا لا يسلم الوجوب لا يثبت بالشرع في هذا
لا يلزم السؤال في القول واغرض عليه او لا بان الابحاث الوجوب من انما في الالة السؤال على الابحاث يسلم دلالة على التاديب
وعند ذلك على الوجوب يسلم عدم دلالة على الابحاث في اتيان اتيان احد ما وفي الاخر تدفع ثنائها بان المقصود لالة الصيغة على الوجوب
لغة فلو عدم ثبوته بغير الشرع بما لا وجه له **والجواب** عن الاول في انما لا يثبت على الابحاث لطلب الفعل مع المنع من تركه بقرينة نفسية
فلا يرد بالوجوب كون الفعل بحيث يستحق فاعله التواكل نازكاً القضا بقرينة خصيص ثبوته بالشرع ولا ملازمة بين الابحاث والوجوب

هذا من التفسيرين وانما الملازمة بين الامتناع على الفعل مع المنع من الزك وبين الوجوب بمعنى كون الفعل مطلوباً لمصلحة الزك وكان
لما كان بين الامتناع بمعنى جعل الفعل بحيث يستحق فعله الثواب نازك العقاب اما عن الشك في المنع بين ان الامر للوجوب شرعاً فيجب
اللفظ فان الامور اذا كان موضوعاً لطلب الفعل مع المنع من الزك فاذ صدق المنع دل على وجوب الفعل لزومه واللفظ على المنع الشك
نعم برز على الجبوت بخصيص الوجوب بالشرع لا وجه له ولعله مبني على مقالة الاشاعرة واجاب عنه في المعالم بان النقل المذكور غير ثابت على اهل
اللفظ بل صرح بعضهم بخلافه ولا يخفى ما فيه اذ التزام نص وضع الامر بالنسبة الى الغير مما لا يخفى عنه الذي قد سلم هذا والظاهر ان اللفظ
ارادوا بالامر والسؤال الفهمي الاصبغة الفعل ونظامه صادرة من العاقل وغيره اذ ليس بين اللفظ وبين الابطال المواد فلا يكون لما نقله عن نقل
مما لا يخفى ان السبب على اشتراك اللفظ بين الوجوب والطلب باستعمال اللفظ في كلاهما والاصل في الاستعمال الحقيقة في الوجوب فقط في غير
الشرع حل الصلح والتابعين والامور الكبار السبعة عليه من غير نكير فيهم ثم ادعى اجماع الامامية على ذلك جعل زاعم في المعالم في تفسيره
اللفظ في الوجوب واجاب عن الاول انها حقت سابقاً من ان الجواز في الامتناع على انفاذ بينا في المقام ما اوجب الخروج عن الاصل المذكور
على هذا وجهه واما عن الثاني في ان حملهم ياتى على الوجوب يقتضي ان تكون موضوعه للوجوب موصوفاً على ما عرفت فكان ينبغي
استشكال بعض ما ذكره في الجواز في الحكم بوجوب شيء بمجرد ورود الامر به في احاديثنا المرفوعة عن ائمة نظر المشيوع استعماله في غير موضع
الشرع في صان المجازات الواجبة للشك في احتمالها لا احتمال الحقيقة وهذا الاشكال لا يخفى لان الجواز لا يكون في الحقيقة بحجج الاشهاد لا سيما اذا
كان لا يشهد بالقرينة فان الوضع يرجح الحقيقة والقرينة توهم ثمر الشهرة بل ان يبلغ الشهرة الحقيقة او يرجع عليها في الجملة وشهرة استعمال الامر
في التدريس الاختصاص الماثور على تقدير ثبوتها مما لا جدوى فيه ما لم يثبت الاشهاد بحجج القاطع وهو غير واضح بجواز اطلاق جميع الامور الشرعية
التي لا يثبت الايجاب فيها فبعض تكرر الامر في شأنها اضغاثاً ومرد في المنع واستعمال الامر في التدريس من غير ضرورة
غير ثابت لو ثبت فاما وجد عدم النقل في بعض الموارد لا يضمن بالعكس الجواز الاستغناء عنها بغير وجوب اجماع وانحوها وما يبدل على الشرع
المذكورة بعد التمسك بها للبحث في وجوب الفتح في دلاله الامر على الوجوب فالمرئ في صحة الحدوث واقفها على من يشك في دلاله الامر
على وجوب كونهم من هذا الجنس ووقوعهم على شهرة استعمال الامر وقد سمعت اجماع الذين يحكي عن السبب على انها نقول ان كانت
الشهرة المذكورة عند هذا القائل بحيث يبلغ ان تكون منبهة صافية لا من الجواز الى التدريس بل من الجواز الى التدريس على وجه
عساة احتمال له احتمال الجواز والاعتبار على حمله على الجواز لان اللفظ لا يبعد عن معنى الحقيقة ما لم يبق من منبهة معينة لارادة معناه الجواز
ومحتمل احتمالها فيكون ما لم يثبت التحقيق ان القرينة قد توجد بالنزول وعدم الوثوق بالحقيقة فالوجه المنع من حصول الاشهاد الموردي الى
ذلك تقدم وما يثبت كذا ذكرناه من عدم فوج الشهرة المذكورة في ظهور الامر في الوجوب ان التحقيق يبلغ في الاشهاد الجبوت قبل منه
ما من ظلم الا قد خسر مع ذلك بوقوف القائل المذكور ولا عبرة من التحقيق في دلالته على العموم عدم التحقيق في شأن مجرد الاشهاد
لا يهضم من منبهة على الجواز ولا موجباً في دفع الحقيقة بل يمكن بحجج تساعد عليه طماع اهل الاستعمال مما قرناه بظاهر ضعف الاشهاد
على الوجه الذي ذكرناه في الامر في ذلك كبرها القول الثاني مفاد الامر في ذلك من الطالب لالزام بوقفه الامر والطالب عند التحقيق يقتضي
الفعل من غير الامور نوع منه هذا هو المعروف به في اصطلاحنا وفيه اشاعة الى انه يهازل لارادة وقد يهازلها ويهازلها ساعدهم
المناخرون على الاول وخالفهم في الثاني ان الضرورة فاضية بعد الفرق في حصول المعنى بين قولنا اردت منك كذا وصبر قولنا
اطلبت كذا او فعل كذا ولما كان في ذلك كابر لا يثبت اليه وانما قلنا في حصول المعنى لان اردت والطلب لان على مفهوم الارادة
الكلمة للمخوطة على الاستقلال بصيغة الامر اما انك على ذلك غيباً كونه آلة للخطه حال المادة كما هو الشارح في دلاله اللفظ
على ما عدا ما فيها الحديثة كالزمن والنسبة لكن ذلك لا يوجب الفرق في حصول المعنى الاشاعة بان الامر قد يرد على ما عدا ما عدا
طاعة الامور في الامر ولا يرد وقوعه منه لثباته لغيره وصحة قولنا اردت منك الفعل ولا يرد ويرى بان تعارض الكافر بالاكتمال ولم يرد
منه لا منناعته حقه والجواب عن الاول ان الامر هناك ليس لغيره حقيقة بل لصوره والاختصاص المقتضى ويحقق به بجهت المباح
لا علم له بحقيقة الامر هذا الجواب ان الامر يحفظ على عدم اطلاع المأمور على حقيقة حاله لا ينفى عنه وكما يصح ان يقول في الفعل
كل يفتح ان يقول اردت او اطلب من غير فرق هذا والتحقيق ان الامر هناك امر حقيقي واطلاع المأمور على امره لا اثر له ووجهه
مدلول الامر لارادة ما يشاء امره في شأها الامر ويجوزها لارادة وقوع الفعل في المكلف وهو غير لارادة وقوعه في غير
ان لظن منقول في الاول بالارادة وفي الثاني ما لوقوع وجواز تفكك احد منهما عن الاخرى واختلاف مصالحهما المعلوم بالوجدان فان
كثيراً ما يرد صدق الفعل من شخص لا يريد منه وكذا الحال في العكس فليست اقل في من يوقع غيره في غير لثباته ان شاء لارادة
دليل على ان الامر ينبغي لالزام كما هو الظاهر منه او مبني على حقيقتنا انما القول الثاني ان المنع باختيار المكلف مما يقتضيه راد
منه والتكليف بمعنا اختياره منه كالواجب بالاختيار وانما المنع لارادة ما يمنع او يوجب غيره او ما يخرج عن الاختيار ويمكن تقدير ذلك

بوجه آخر

وله
وهو غير واضح
فيه نظر لأن معناه
الاشياء غير خفي خفا
معناه التخصيص على غير
وله نظائر
فتأمل

وله
وهو غير واضح
فيه نظر لأن معناه
الاشياء غير خفي خفا
معناه التخصيص على غير
وله نظائر
فتأمل

تخصيص التكليف به انما ينظر للمقام في عدم جواز التكليف به مقيداً وجواز مطع الواجب الذي يمكن التوصل اليه بمقدار جازية ومقتضى
محذوف فان التكليف بمطع جازي ومقتضى التوصل اليه بالمقدار المحقق فيجب هذا مع ان دعوى عدم جواز الأمر لا يثبتان لغرض في محل المنع
بدل عليه وجوب الأمر بالعبادة الواجبة والحق عليها ووجهه ان لما موثقتك من أحد الدعوى التي هي بنفسه فيصحبان بامر بحجبها
واجب العلم على القول الثاني بقوله تع وما امروا الا بعبادة الله مخلصين له الدين **والا سئل ان** اما من حيث ان العبادة لا تنحصر في
مقتضى الامتنان ومن حيث ان العبادة من مجموع العباد والاعمال الشرعية والاخلال بها لا يتم الا بفساد الامتنان لا سيما انما لا يثبت
حيث يدل على غلبه النية في كل عمل ومنه فعل الواجب في معناه واداة العمل لا يثبتة وقد ثبت ان بقوله تع اطعوا الله اطعوا رسوله
حيث ان الاطاعة لا تنصرف الا عند مقتضى الامتنان وبروابة انما لكل امرئ ما نوى وهذا الوجه لو ثبت لدل على غلبه مقتضى الامتنان
شرعاً فيما يتعلق به امر الشارع بالاصالة والمعرض فيقتضيها الا امره لم ينفذ حيث لا يدل على خلافه في موضع نظر اقول **الاول** ان
انما ينصف ان يكون السبب الذي لا امره مقتضى التقيد وقوعه وذلك لا يتم من حصوله بمراد لا يكمل الامر بالصواب واسطره كما لا امره مقتضى
لتفريق بين قولنا ما امرنا الا بعبادة وبين ما امرنا الا بعبادة فان الاول يقتضي حصول الامور في العبادة دون الثاني فلا يكون لها
دلالة على وجوب مقتضى التقيد في كل امره الا على تقدير العلم بان لا مخرج للحد وقوعه في عبادة ولو لم يخلو في هذا على تقدير حصوله فادرك
مع ان الظاهر من سياقها انها صريحة في رد على الكفار حيث زعموا انهم ما مورون بعبادة غيره نعم انهم والمقتدر بها امره والعبادة لا
لعبادة نعم **ثم ان** ذلك من كل اخلال في الدين وهو ما يدل الله به ويعبد فلا يكون فيها شهادة على المدعى بالمنع من كون المطلوب
الا امره لم يطل في عبادة وحل الدين على ما يثبت في حال العبادة ودعوى الحقيقة الشرعية فيها غير ثابتة والظاهر على ذلك بعض الموارد
فقد ثبت بوقوعه لا يصح ثبوتها على ادانها منه حيث لم يثبت فلا بد من التمسك بان الظاهر ان يكون حقيقياً فلا يعدل عنه الى الاصطفا من غير
دليل لتوجيه عليه بل زعم الخصم على تقدير ان كثيرا من الوجبات لا تعتبر فيها مقتضى التقيد في النفاق وجهاً للتخصيص على غيره من
انواع الحجج عن ان الظاهر ان لا يتم لا سيما بعد مساعدة السبب على ما ذكرناه من العمل على الفصل في امره ومع التمسك فلا أقل من ذلك
الا حتماً لا ينسقط الاستدلال **وقال الشيخ** فلان المبدأ من الأعمال في الواجبات هو العبادة ولو سلم فسل ما لم يثبتها غير
مكسورة ولا جازية في غيرها فذكره في تعيين الاقتصار عليه على انما يقول انما يدل الواجبات على العمل لا يكون عملاً الا بنية من ذلك على
عدم الاعتداد بعمل النفاق في الساهی والمكره وناقضاً في حق في العقود والبقاعات شبهها ولا دلالة فيها على انه لا يكون
عملاً الا بنية التقرب فلا شاهد فيها على هذا التقيد فلا يكون لها دلالة على المنزاع منه فان ذلك لا يفسد التكليف بالعبادة
الا بموافقة امر وهو عمل فلا يكون الا بنية قلت العمل انما هو نفس الفعل واما موافقة الامر فيمنع من لوازمه على تقدير اطلاق الامر
بعبادة **والثاني** ثبوت ان الامر لا يطاع مطاق ولا يثبت اول كل امر القطع بعبادة ارادة الاجابة لا طاعة في الجملة ولو في ضمن امره
فيقتضي القطع بارادة الاجابة في كل امر حتى في مورد النزاع **وقال الشيخ** ان مع هذا الوجه الثاني فان الواجبات متعارفة بان
فصل **الخلاف الثاني** في ان الامر لا يوجب فيما لا يوجب **وقال الشيخ** لا يوجب فيما لا يوجب **وقال الشيخ** لا يوجب فيما لا يوجب
وقيل بل لا يوجب قيل ان علق الامر بواله عز وجل في النعمي كان كما قيل انتهى قال العسك بعد مقتضاه وهو غير بعيد ثم ان الظاهر ان
هو النعمي النفس وحده على ما يثبت في النعمي والغير بعيد لا سيما الاول نعم لا بعد الحاشية به لا سيما الثاني وفي حكم سبق الخط
كون المقام مظنة له وسبق نظر الخاطيء وهو كره ولا يكره في ذلك من غيبا كون مقتضى الامر لا يوجب فيما لا يوجب
فيستفاد ذلك منه ولو ظهروا بالحق ويذهب كل كمال انهم عليه ثم يرجع النزاع الى سبق الخط او توهبه هل يصلح منه ارادة الاجابة
به او لا ومن توهم ان النزاع في تعيين ما وضع له الامر في نفسه وسهوا وبينا والتحقق عند ان حكم الشيء قبل الخطر ان كان جازياً
او ندباً كان الامر لو ارد بعده ظاهره في مقتضى العمل السابق وان كان غير ندب كان ظاهره في الاباحة كما ذهب اليه الاكثر
وعليه فلا حاجة لنا الى تخصيص الدعوى بغير الامر بالعبادة ويلزم القائلين بالاباحية في ذلك ان اباحة العبادة غير معصولة
لنا على ما ذكرناه في المقام من مساعدة القرن والاستعمال هل يثبت كما يظهر من مجموع ما ينفع من موارد في العرف وشبهه التنبه على
بعض مثله مع ان ذلك هو الثاني في الاصل والشرعية الواردة عقب الخطر كما يشهد به الفصل والاختصاص في بعض مواضع الشك في
الموارد التامة على تقدير ثبوتها عليه من موارد القسم الاول قوله تع فاذا نزلت الامور المشركين والحق بالحق والصلوة
والصوم بعد ما ظهرت عنهما ومن القسم الثاني قوله تع فاذا نزلت الامور المشركين والحق بالحق والصلوة فان نزلت فانما ظهرت فان توهم
وقوله كنت احببتكم عن ادخال محرم الاضاحي الا في تحريمها الى غير ذلك فتعين محل مواضع الشك من الموارد النادرة على تقدير ثبوتها
عليه الحاشية بالامر الغالب مع مساعدة الاصل في صورة ارادة الاباحة بل لا يثبت انما عليه حجة القول بالاباحية مطع بئانه
الا عند ملاحظة سبق الخطر عليه وغلبه استعماله في محرمات في محاور الشك في موضع الشك وادركه عليه التقصير بقوله تع فاذا نزلت

مقتضى التقيد
مقتضى النفاق

والثاني في النزاع

الاشهر المحرف فلو المشرى وبما جرى بهن الصواب والصلوة وجوباً بقدر ما ثبتت عنهما فاجبت شدة فلا يقدر في ظهورها ولا بد من عليهما
 وضعفه ظمناً فلو انما اخرج بعضهم بان ضدية الاباحة للحرمة وجوباً شياً دليلاً من الامر المبسوط بالخط ولين شئ لان الاحكام الخمسة
 كلها متساوية في الضدية اخرج الفاعلون بالوجوب مطلقاً لا يجوز ان يخرج بالوجوب فلو كان وقوعه عقبة للخط من باب
 لان الحاجات والجوابات المقتضية هو الامر في غير الوجوب بالنسبة لمراده بالنظر الى القرينة الظاهرة وذلك لان ذلك جواز الصبر
 بالخلاف ثانياً بان قول المولى لعبد اخرج من الحبس المكب في الوجوب مع سبق الخط من الخروج عليه الجوابات الخط عن الخروج ان كان بعد
 الامر لذهاب المكب فلا نزاع لثابته كما عرف وان كان بدونه فلا خفاء في اننا نريد ان يكون سبق الخط في نفسه فربما صالحه لغير
 الامر من الوجوب ذلك لا يتكافى في امره اخرى موجبة بخلافه فان الفرق الظنية قد تعارض وفهم الوجوب هناك على تقدير تسليمه من
 الى ما سبق العلم به وما هو ظاهر الحال من كون الخروج الهه مطلوباً بعد عدم ما يمنع منه نظر الى ان العادة تجاربه بالاعتقاد بشانه ونحو
 ذلك نظراً وامر الخائف من قهر البحر الصمت المن يغلب بين بديهته بامر بالذات بقاءه والنجى بعد ما بينا لعنهما وبامر بالامر بالامر
 وبالاشارة اخرى بعد ما بينا عنهما فان الترخي في الامر لا يتجوز في الامر مع سبق الخط عليه ما سبق الامر عليه مفضلاً لكون المقام مفضلاً
 لطلب الدعا على الفعل نواهيها انما يكون على قدر الضرورة والحاجة هذا واجاب بعض المعاصرين عن الامر بالخروج بان خارج عرج
 النجى لان الكلام فيما اذا اتخذ مورد الامر التي اطلانا ونقيت والتمهي في المثال المذكور متعلق بمطلق الخروج والامر بالمقيد به بالامر
 الى المكينة لانه من على الوجوب لا يتجوز المقتضى هذا ما يظهر من كلامه وضعفه لان الترخي عن المطلق يقتضي الترخي عن المقيد فيكون الامر
 الخط عنه على ان شرط اتحاد المورد موجبات الاطلاق والتمهيد بوجوب خروج اكثر امثلة الباب وكما هي امثلة كما لا يخفى وان اراد ان الترخي
 المثال المذكور متعلق بالخروج والامر متعلق بالخروج والامر المتكبر من ذلك الى المكينة في هذا القضية الجزئية فيخرج جازية القضية
 وضعفه ظاهر لان مقام الفعل والاستعمال لا يساعد على الفرق الا في الامور التي لا تعلق بها هذه القضية ثم قال لا خلاف
 مشبه بها والخمسة اخرى لا يفهم منه الوجوب لا يفهم من قوله خذ الخمسة وكذا اذا لم يسلط على بيع احد التقديرات بالخروج
 احدهما بالآخر وافضل في المجلس في لا يفهم منه ايضاً الا بانه البيع على الوجه المذكور وعلى ما سببه الى ان يظهر من هذا ما يخرج
 المذكور لا يختص بالامر بالشيء بعد الخط عنه بل يمتد الى الامر بالامر في سبب الامر المذكور وايضا يفهم بغير ان يكون المتعلق به كالمظهر من
 المذكور ثم اعلم ان القوم حرروا هذا النزاع على القول بان الامر للوجوب ولا يخفى على سائر الاقوال لان عماد القول بان الامر
 ايضاً وجه ظاهر
 فانها تفيد الذكر ان ما ذكر من زواجر امثلة ان يقولوا بامثلة اخرى وانما تفيد التمرة وفيها ما يشترطها بين التمرة والتكرار وتوقف جماع
 بين متوقف في الاشراك وعدمه وبين متوقف في بعض التمرة والتكرار والظن ان زعمهم في الدلالة الوضعية كالشبهة في حجم وهو متعلق
 بالاشراك في الامر بالامر لا يكون في معنى التمرى كما نزلنا جند فان الكلام فيها كالكل في التمرى وانما حررنا النزاع في التمرى لصلح عليه
 ولان الاكثر حرروا النزاع في الصيغة وهي ظاهرة بل صريحة فيها ولا نه لا كلام في ان المادة وهو المصدر المجرى عن الامر والنسب لان الامر
 من حيث هي على ما حكى السكاكي وفاقم عليه وحقق زعمهم في ان اسم الجنس من حيث هو على الفرق المنتشرة بغير المصدر وبذلك لا بد عليه
 عدم احتياج الفاعل بالمره هنا بل لا المادة عليها مع ان المواد لا تخرج في دلالة على الدوام والديموم هل المراد بالامر بالامر المذكور
 الاخر والامر بها لغير الواحد وبالتكرار الدوام وحيثما استظهر الاول منها بعض المعاصرين ولم له على ما خذوا والتحقق عند هؤلاء
 لمساعدة ظاهرة للظن عليه فانه لا يكون ضرباً شوطاً من دفعه ان ضرباً شوطاً من دفعه واحدة على ان الفاعل بالتكرار يكون وجوبه مع
 الامكان على تقدير ان يكون الامر بالامر لا يتجوز في ظاهره وجوباً لا يتجوز بما زاد على الفرق الواحد دفعه لا يمكن منه في كلامهم فلو انما التمرى
 الفاعل بالتكرار هو للتكرار مرة العمر انما يكون بقول البعض حكايته عنهم ونزواها من ذلك ان يقولوا بامثلة ان يقولوا بامثلة ان يقولوا بامثلة
 لكان لا ينبغي للامر ان يجعل هذا البحث ثمة البحث الى ان الامر يتعلق بالطبيعة او بالامر فيكون عند ذلك على تقدير تعلق الامر
 او المتعلق ولا يقتضي شيئاً منها ما لم يمتح الى افراد كل منها بما لا يخرج كافيته واما على ما خذوا فلا عطف بين المسكتين فان الفاعل بان الامر
 يتعلق بالطبيعة ان يقولوا انه لمره او التكرار بجعة انه يقتضي وجوباً شياً دليلاً من الامر بالامر الذي سبق وان لا يقولوا بذلك كذا الفاعل
 بان يتعلق بالامر دون الطبيعة ان ليس المراد به الفرق الواحد بل مطلق الفرق وهذا يندفع ما اورده الحشيشي على انما جازي حيث في كلامه
 على المره والتكرار مع قوله بان الامر يتعلق بالامر دون الطبيعة من انما لا يتوافقان اذ لا شك ان الجزئية هو الجهة المقيدة بوجه ما ثم ما اتجا
 عنه بقوله الا ان يكون مرادهم من المره ان لا يكون منكر زمره وان ذلك لا لا اشعار في كلامهم كما استشف عليه بل اتوا على تقدير تفسير
 المره بالامر لا منافاة بين قوله في الجوابية لان المراد بالمره انما هو الفرق الواحد كما ان المراد بها على التقدير الاخر دفعه الواحد فعوله يتعلق
 الامر بالامر دون الطبيعة لا يقتضي القول بعطفه بفره واحد حتى يلحق في المقام الى التزام القول بالمره بل ان يقولوا بالتكرار وان يقولوا

بشيء منها بان يجعله لطلب الفرد مجردا عن غلبا الوصفان كما هو من هبة ان يعرف هذا فلنا على القول المحتمل وجوه الاول السائد فان
المفهوم من الصيغة عند الاطلاق ليس الا طلب نجا الفعل وظن القوة والتكرار خاتما عنه والذات ثبوت لثمة وشرا بغيرها لثما
عدم التفرقة لا يتبادر لعدم انفكاك المطلوب عن احدهما وافعالها على التجزئة والتميز بناء على ما تحققت من ان المطلوب لا يراعى الوجود الخارجي
للماهية الخارجية لان مجرد انفكاك شيء عن شيء لا يوجب ضرورة في وضع اللفظ بازائه الثاني ان الامر بطلبه بالثمة كما سبق فاعله مرة
وقد يقيد بالتكرار كما سبق فاعله مرارا والمقيد بالقبول المتفاد لا دلالة له على خصوص احدهما وهذا القيد من حيث الضعف يجوز ان يكون
القيد على احد التقديرين فاكيدا وتوضيحا وعلى الاخر بيان الاداة خلاف الظاهر ولو اعتبر مع ذلك تساوي شيئين في كل من القيدين بشيئا
المرتبة والسقام وقد تمسك في نفي الاول باولوية التأسيس على التاكيد والتساوي بالاضاعمة مخالفا لفظ وهو ضعيف في جواز التعليل على
مثان ذلك اشارة الوضع غير ثابت الثالث اشغال الصيغة بالثمة في القيد المشترك ثابت في خصوصية كل من الثمة والتكرار غير ثابت فيهما
الثاني اطلاقها على القيد بهما فيكون بالنسبة الى القيد المشترك من قبيل متحد المعنى ان المعنى المشكوك فيه بمنزلة القيد فضيعة الاصل ان يكون
حقيقة فيه على ما يستحقه في متحد المعنى الرابع ما ذكره القائل من انهما متساويان في ثمة وفاترة في التكرار فلو كان حقيقة في احد
بخصوص لزم الجواز او بهما معا كل لزم الاشتراك وبما على خلافه اصل فيتعين ان يكون للفظ المشترك ليكون الاشتغال بهما على الحقيقة
وهذا الاستدلال عند غير مستقيم كما مر من غير الخامس ان اشتراك اللفظ بالثمة وهو بغيره من جهة على التكرار فقط وقد مر ان
الامر بالتكرار لكان كل عبادة فاستعملنا ثمة ما والاشارة بالاطلاق لا اتفاق بين المذاهب ان لا يشرط في وجوب دفع التكرار الذي في
الامر الاول بحسب ما يخص به من من لا مثاله فيكون فاستعملنا وهو المراد بالتاكيد وفي غير ذلك لان الظاهر ان التكرار انما هو بغيره اذا تم
للكلف منه عقلا او شرعا كما حكاه بعضهم وهو الظاهر من اطلاق الامكان على امره في تحريم العتوا وظاهر ان الامر بالتاكيد انما يرفع عما ذكر
في الزم لما ذكره ولا يرفع الحكم لانه لا يثبت له مع عدم التمكن الخامس من ان التكرار وجوه الاول انما هو لكون التكرار انما تكرر
الصور والصورة وقد تكرر او اجبب لانه يمنع الملازمة من الجواز ان يكون التكرار ثابتا بينهما بل بالثمة والآخرى بالمعاضة بالوجهين من التكرار
لا يبق يمكن دفع المعاضة فيجوز ما في الوجه الاول من ان التكرار في ثمة العلة مستغنى عن دليل اخر لا فانقول لا يستقيم الاستدلال في دفع
ما يوجب الفتح فيه بخلاف منع بعض مقدماته فان وجب الفتح في الاستدلال لفظا الثاني ان التكرار يقتضي التكرار والامر بالتكرار
في الدلالة على الطلب فيكون بغيره كذا واجبة اوله بالثمة فاستعملنا في اللغة وهو بغيره كما مر في ثمة التكرار في الاول ان القيد
يفضي ثمة الحقيقة وذلك لا يكون الا بان ثمة ثمة في جميع الاوقات والامر بطلبها في جميع الاوقات وهو بغيره في ثمة وان يمكن دفعه بان كماله
التي على ان ثمة الحقيقة في جميع الاوقات ليس مرجحة ان ثمة الحقيقة لا يكون الا عند ان ثمة ثمة كمال لان ثمة الحقيقة كما يكون عند
في جميع الاوقات كذا يكون عند ان ثمة ثمة في بعض الاوقات فلفظ ثمة وهذا كلام ياله ذكره في بحث التكرار في الثاني ان التكرار في الامر مانع
فعل غير الامر بغيره بخلاف التكرار في جميع غير من الافعال وان كان عليه بان الفاعل بالتكرار لا يقول بغيره فمع ثمة الا بالثمة فاستعملنا
شرحا اعتقلا لان ثمة التمكن الشرعي والفعلي في ذلك فدا عن بغيره وهذا الامر على ما استدل به بكلام المحققين لغيره فاستعملنا في بعض
دعوى الغيبة التكرار بما يلزم فعله شرعا وعقلا وانما ارد ان تكرر فعل المأمور به بغيره من الافعال بخلاف تكرار فعله بغيره
فانه يجمع مع غيره من الافعال فيجعل هذا فاعلم بان الامر بالتكرار يقتضي التمكن ما يتبادر للسمع ينبغي تميز كلامه على البنية الغالب
لان تكرار فعل المأمور به لا يقتضي بغيره من الافعال كما في الامر بالسكون في تكرار فعله بغيره قد بينا بعض الافعال كما في التكرار
عن مقدمه الفعل التعيينية وفي كذا الجواب انهم بان التكرار لا دلالة له على التكرار بل على الاستمرار وهو غير التكرار لان يقر المراد بالتكرار
اسمرا لاشتغال بفعل المأمور به او بغيره اذا دل التكرار على الاستمرار كان القياس ان بدل الامر عليه بغيره فاستعملنا في بعض
ان يدل على التكرار لان التكرار في الفعل بمنزلة الاسم في التكرار لكون الوجه الثاني استحسن في قياس قد سار له لا يقول عليه بغيره لفظا
الثاني ان الامر بالتكرار يقتضي بغيره من الافعال كما في الامر بالسكون في تكرار فعله بغيره قد بينا بعض الافعال كما في التكرار
عن مقدمه الفعل التعيينية وفي كذا الجواب انهم بان التكرار لا دلالة له على التكرار بل على الاستمرار وهو غير التكرار لان يقر المراد بالتكرار
اسمرا لاشتغال بفعل المأمور به او بغيره اذا دل التكرار على الاستمرار كان القياس ان بدل الامر عليه بغيره فاستعملنا في بعض
ان يدل على التكرار لان التكرار في الفعل بمنزلة الاسم في التكرار لكون الوجه الثاني استحسن في قياس قد سار له لا يقول عليه بغيره لفظا
الثاني ان الامر بالتكرار يقتضي بغيره من الافعال كما في الامر بالسكون في تكرار فعله بغيره قد بينا بعض الافعال كما في التكرار
عن مقدمه الفعل التعيينية وفي كذا الجواب انهم بان التكرار لا دلالة له على التكرار بل على الاستمرار وهو غير التكرار لان يقر المراد بالتكرار
اسمرا لاشتغال بفعل المأمور به او بغيره اذا دل التكرار على الاستمرار كان القياس ان بدل الامر عليه بغيره فاستعملنا في بعض

في دفع المعاضة فيجوز ما في الوجه الاول من ان التكرار في ثمة العلة مستغنى عن دليل اخر لا فانقول لا يستقيم الاستدلال في دفع ما يوجب الفتح فيه بخلاف منع بعض مقدماته فان وجب الفتح في الاستدلال لفظا الثاني ان التكرار يقتضي التكرار والامر بالتكرار في الدلالة على الطلب فيكون بغيره كذا واجبة اوله بالثمة فاستعملنا في اللغة وهو بغيره كما مر في ثمة التكرار في الاول ان القيد يفضي ثمة الحقيقة وذلك لا يكون الا بان ثمة ثمة في جميع الاوقات والامر بطلبها في جميع الاوقات وهو بغيره في ثمة وان يمكن دفعه بان كماله التي على ان ثمة الحقيقة في جميع الاوقات ليس مرجحة ان ثمة الحقيقة لا يكون الا عند ان ثمة ثمة كمال لان ثمة الحقيقة كما يكون عند في جميع الاوقات كذا يكون عند ان ثمة ثمة في بعض الاوقات فلفظ ثمة وهذا كلام ياله ذكره في بحث التكرار في الثاني ان التكرار في الامر مانع فعل غير الامر بغيره بخلاف التكرار في جميع غير من الافعال وان كان عليه بان الفاعل بالتكرار لا يقول بغيره فمع ثمة الا بالثمة فاستعملنا شرحا اعتقلا لان ثمة التمكن الشرعي والفعلي في ذلك فدا عن بغيره وهذا الامر على ما استدل به بكلام المحققين لغيره فاستعملنا في بعض دعوى الغيبة التكرار بما يلزم فعله شرعا وعقلا وانما ارد ان تكرر فعل المأمور به بغيره من الافعال بخلاف تكرار فعله بغيره فانه يجمع مع غيره من الافعال فيجعل هذا فاعلم بان الامر بالتكرار يقتضي التمكن ما يتبادر للسمع ينبغي تميز كلامه على البنية الغالب لان تكرار فعل المأمور به لا يقتضي بغيره من الافعال كما في الامر بالسكون في تكرار فعله بغيره قد بينا بعض الافعال كما في التكرار عن مقدمه الفعل التعيينية وفي كذا الجواب انهم بان التكرار لا دلالة له على التكرار بل على الاستمرار وهو غير التكرار لان يقر المراد بالتكرار اسمرا لاشتغال بفعل المأمور به او بغيره اذا دل التكرار على الاستمرار كان القياس ان بدل الامر عليه بغيره فاستعملنا في بعض ان يدل على التكرار لان التكرار في الفعل بمنزلة الاسم في التكرار لكون الوجه الثاني استحسن في قياس قد سار له لا يقول عليه بغيره لفظا الثاني ان الامر بالتكرار يقتضي بغيره من الافعال كما في الامر بالسكون في تكرار فعله بغيره قد بينا بعض الافعال كما في التكرار عن مقدمه الفعل التعيينية وفي كذا الجواب انهم بان التكرار لا دلالة له على التكرار بل على الاستمرار وهو غير التكرار لان يقر المراد بالتكرار اسمرا لاشتغال بفعل المأمور به او بغيره اذا دل التكرار على الاستمرار كان القياس ان بدل الامر عليه بغيره فاستعملنا في بعض

بوجوب مطلوبية التكرار فالاعتقاد بعد ذلك الجواب كقولنا لا يلزم الاعتقاد بالتكرار وأما غير ذلك فبعضها
 في جزم المنع فان لمرة يحصل في ضمن التكرار ونجوز ان يمثله التكرار باعتبار ما ينضم منه من المرة كما انه يمثله على القول الآخر باعتبار
 ما ينضم منه من الطبيعة ثم قال لا يلزم لان البرد بالمره لو لم ينفذ على المره الواحدة حق يكون الاتيان بالمرتين واكثر في الغرض لا في
 الاعراض بخلافه مع حصول الاعتقاد فسادا مما فسد الاعراض فلان مقتضى الاعتقاد حصول الامتنان للمره الثانيه والثالثه فزاد وهذا على القولين
 غير متجه **وفان حجة الحق الشريفة** في دفع ذلك من ان الفاعل بالمره يربطها الطبيعة المعينة بالوحدة المطلقة فيحصل على الملاك به ثابتا في ازل ابدته
 طبيعيا مقبلة بالوحدة المطلقة كما يستدل عليها بطبيعة فالمره بينهما في حصول الامتنان بحكم ضيقها ليس المقصود من المره ما ذكره في الطبيعة
 المعينة بمره شخصية في المره الصفة على حالها المربط على البدل وما قاله به تعسف ظاهر **واما فساد الجواب** فلان الفاعل بالمره لم ينفذ على غير ما
 يستدل به ذلك لانه على غير ما دعينا به بل لا على مطلوبية الواب **والله اعلم** اذا كان من يقول بحجة مفهوم الصفة مطلقا فاصح
 الالتزام بالثبوت او فساد الاعتقاد في بيان الحق الفاعل بالاشارة وجوب **الاول** وقوع الاستعمال في كل منهما او ضيقها الاصل فيكون
 حقيقتهما والجواب اما من ان الاستعمال لم ينفذ في الحقيقة ولو سلم فقلنا بما بوجوب طرحه عنه **والثاني** حسن استنباطه عن المره في التكرار
 وذلك لانه الاشتراك والجواز المنع من ثلثان الاستعمال فاذ يحسن لدفع الاحتمال في الوجهين **الحجج** المتوقعة بانه لو ثبت فاما بالعلو ولا
 مدخل فيه واما بالنقل فهو اما بالاعمال او لا فيقال العلم واما بالثبوت وهو يمنع وقوع الخلاف وقد مر هذا الاستدلال الجواب **فاما** التعليل
 فاعلم ان المره على الشرط والصفة يجوز ان لا يفيد التكرار بحسب تكررها في العمل كشيء ما ثبت فاذ ذلك من مود خارجة كقول الشرط او فساد العلم
 النافذ من الغالب في مقتضى المقام وهو شايع بل قد يستفاد منه ارادة التكرار بامداد الوصف فقام ان يحجز حصول الشرط وان لم يذكر وان كان
 ذلك خارج عن البحث والافاضة ذلك بعض من وافقنا في الاصل المتقدم على نفي التكرار لان المتبادر من المتعلق في المقام ليس بصفة بل بالطلب
 والتكرار ومعنى خارج عنه احتجوا بانه قد ذكر المره في قوله ثم اذ اضم الى الصلوة فغسلوا وان كنتم جنبا فاطهروا والاربع والزواجر فاعلموا
 والسارق والسارقة فطعوا وقد كدل الاستعمال على ان منشأ فهم التكرار منها نفس المتعلق والجواب ان ان اريد ان الاستعمال على التكرار
 على التكرار هذا محذور المتعلق فتم وان اريد ان ذلك على ان نفس تلك الابان والتعلق في الجملة فبعد تسليمه لا يثبت به المقصود ولا يلتزم
 في مثله الموارد بغيره لعلية النافذ **وقد استدل** على الحكم الثاني بان تعاقب الحكم على الوصف بشعر بالعلية اتفاقا فيجب
 بتكرار الحكم جزمنا بتكرار الوصف في متتابع مختلف المفعول عن لعلية **والجواب** ان اريد ان لا يشعر بالعلية في الجملة لا ان يشعر بالعلية في الجملة
 لا ان يشعر بالعلية في النافذ لا يستعمل لانفكاك سلكنا ان كل واحد من الاستدلال كما استنفذ عليه **والعلم** ان بعض الخاص من نقل
 عنهم لا يخرج بالاشتغال ومرتبة بما حاصله ان ينبغ الموارد المذكورة وغيرها مما افاد التعاقب في التكرار لكونها علمية بالوجوب
 القن بآرادة التكرار من المتعلق حيث يثبت **والجواب** بان الغلبة في الموارد التي تستفاد منها العلوية لا بوجوب كون الحكم في غيرها ولم
 نفذ على هذا التقدير في كلامهم وكان سببه في الفرض السابق قد عذبك بشغل على تبيين **الاول** اذا ثبت ان مذكورا في الامر انما هو
 الحقيقة من غير ذلك على قوله ولا نكران في ذلك الكلف بالفعلة وافتقر عليها فلا ينبغي صدد الامتنان في وجهه عن عمدة التكليف فيها
 ولو لم يقتصر عليها فاعلم بصد الامتنان على الاتيان بما زاد عليها فاعلم بوجود الطبيعة لما مود بها به فان الصفة لما كانت للقد لا يشر
 بغير المره والتكرار وهو طلب الحقيقة فلا يرجع حصول الامتنان اليها ما وقع على ما بهتد به الفرض في غير نظر لانه لا ينبغي سبوا في ابد
 من حصول الامتنان اليها لكونها احدا لا يميز بين الذين فرض حصول الامتنان اليها ما وقع فاذ حصل الامتنان اليها لم يوجب حصول الامتنان اليها فاذ
 اذا الامتنان العقلي في امثال مع وحدة الطلب غير معقول لا دالة في تحصيل الخصال على ان افعل حصول الامتنان اليها دالة المره مبنية على علو
 الطلب اما الجواب او لا وهو بكل امتنع بطر اما بطلان تعاقب الطلب اجمالا فلا يثبتنا من عدم خروج عن عمدة التكليف بالمره وهو
 الفرض لا ترجع الى القول بالتكرار واما بطلان تعاقب الطلب فبما قلنا في الفرض على القول بجواز استعمال اللفظ فيما زاد على مقتضى واحد وهو مقتضى
 في نفسه لا يثبت اليه عند الفرض **والاين** طلبك عليك ان هذا انما يتم على القول انه حقيقة فيهما وان احدهما فقط واما على القول
 بانه حقيقة في القدر المشترك كما هو المختار انك اعيننا **الاجابة** بالنسبة الى الوجود والاشياء بالنسبة الى الذات المتأخرة من غير ان يستعمل الا
 في شيء منها كما لو تعلق بواجب من دون غير من عليه المنع من متسعة الفرض على هذا التقدير على هذا التقدير عند الاطلاق والبرهان عن الفرض
 كما هو محل البحث وانما لم يكن مذكورا لانه عند الاطلاق اطلب الحقيقة كما يتكوا به على الفطرة والتكرار من ان يستفاد جواز المره
 وندبته ما زاد عليها **وهل هذا** انما هي هذه اذا فسر المره بالرفع **واما** في فسر بالرفع في التبعيد في فصل الجواب عن الاتيان بما زاد
 الواحد فغيره وبين الاتيان به على التعاقب في ذكره على التقدير الثاني دون الاول لان الطبيعة لما مود بها متعينة في فسر
 الواحد فلا سبيل الى تعينه ثم هذا كله مبني على القول بجواز تعاقب الاحكام والمطلوبية بالصباغ من حيث هي كما يقال البعض كانا اصل
 المعاصر على ما طرحه في غير المقام فان قلت هذا القول يكون المطلوب بغير طبيعة الامتنان لا الفرد والحاصل انه بفعل المره وان كان الفرض مطلقا

في
 كانت
 سرية لا
 يخفى ان هذا
 من الماسنون
 في تفسيره والتكرار
 حيث ذكر هذا الموضع
 لو كانت بجهة القول
 هذه السلسلة مقابل للسلسلة
 ضلوا لاسر بالفرها والشيعة
 فان الزمام الهائل والفرع هناك
 بالقول المرفوع لهذا الموضع في قوله
 بان الطبيعة اذا اخذت بهذا الاختيار
 اي من حيث الوجود الذي في هذه
 الى الفرد كما هو مقرر في
 2 غير مقام
 كانت سرية بغيرها
 بكل من التفسير فان لا نفر
 قوله الاول انهما مع الاعداد
 الاختيارية عن المدة بتفسيرها بالفرع
 لا الشيء المردد بغيرها
 فنامت

بعد اعطاء هذا القول من المفسرين لان الكلام في المطلوب لا يصح في ظاهره بل طبيعة الامثال اذا اخذت من حيث
 يلزم التعاقب مع ان الامثال عباد عن موافقة الامر ووجهه على وجهه فدعوى امتناع التكرار فيه واجبة لا دعوى لتساقط
 المأمورية وهو مصارفة قوله بالامثال الخرج عن عهدة التكليف بموافقة الامر لا ريب في حصوله بالمرّة الاولى فلا يعقل حصوله بالثانية فزاد
 لما ذكره لا سيما في نقل الكلام الى الخرج من حيث ان المطلوب في القول المذكور انما هو طبيعة من حيث هو ولا اعتبار بان تعذر افراده الا انكم
 على وقوع الخرج على المطلوب من هذا واما على ما تحفه من ان لا يتعلق بالطابع الا باعتبار وجوده في الخارج فيمكن توجيه ذلك في الطبيعة
 اذا اخذت بهذا الاختيار كما نمرده به من المدة والتكرار بكل من التفسير بحيث لا يمكن اعتبارها بغيرها على ما في قوله لا دليل على تعيين احداهما بتعين
 التفسيرين بل دعوى للخرج بل امرح الا ان مرجح التفسير على تقدير تفسيرها بالفرع والافراد الى وجوب خصوصية الاعلى في جهة التعيين وعلى تقدير
 بالذات والذات الى وجوب ملامز ومنه الاعلى وجه التعيين هذا اذا استلزم من الدفعة للفرع والافراد الى عدم تعيين شيء منها فيخرج المأمورية
 منه دفع الاشكال المتقدمة **الاول** افلا لا الامثال المدة انما يقع اذا لم يتقبل التكرار ومعه يقع الامثلة بالمرّة كما في نظرية الجبرين
 والاكثر **والثاني** افلا نأخذ ان الامر يتعلق بهما بما اذا كان لا يتجاوز ولا يلزم منه القول بالتكرار لان الثاني لا يكرر بل يكرر
 التكرار ويجعل مطلوبية كل واحد على الاستقلال ونحن انما نقول به على وجه التفسير فيكون مطلوبية كل واحد في قوله التكرار على وجه
والثالث افلا لا الدلالة المذكورة غير ناشئة عن نفس الطبيعة بل عن اعتبارها خارج فلا يثبت ما ذكر من ان كل واحد في الطبيعة ليس له طلب
 الحقيقة والتحقق ان اطلاق الامر لا يقتضي الا مطلوبية فرد واحد لان تعاقب الطلب في الطبيعة باعتبارها الخارج على تحقيقها الا لا يرجع
 تعلقه بها باعتبار كونها فردا ولا يثبت ان كل واحد على اعتبارها في فرد واحد على التعيين دعوى للخرج بل امرح فبقية الزائد شكوكا فيه
 منبسطا عنه الحكم بالاصل فيحتمل ان لا يمازاد على الواحد ففرد واحد وقع الجميع على كنهه المطلوبية كما ياب في الواجب المخرج ان الطبيعة
 الجبرين بالفرع وما زاد المدة والتكرار انما يستقيم اذا اعتبر الفرد والمدة بشرط لا كما في السلسلة اطلاق الامر اشطه في تفسيرها بالقول
 بان الطبيعة وان لم تعد وجودها على المخرج الوضع لكن ندعى منها الحاجة على وجوب التكرار ومطلوبتها وانقر بها بجهة التكرار
 ان الطبيعة المأمورية بها امرح الى فرد واحد نصف صفة الوجوب المطلوبية ونفسية الاستصحاب بقاؤها بعد الاختيار بها في ان تبين والها
 ولا يثبت عليها ان هذا القول بان المطلوب لا يفسر بطبيعة تجمعه او روي لان الاحكام الاخيرة للطابع من حيث هو حقيقة لا فردا
 بالضرورة ولا يرتفع عن البعض الا بطريق التسخّر واما على ما في المصاحفة من ان المطلوب في الطبيعة باعتبارها الخارج فواضح السقوط كما يظهر من
المقدمة الثانية قوله اذا امرتكم بشي فوامنه ما استطعتم فان المدة ما دمت مستطعتم لا التكرار استطعتم وشي استطعتم منه سوفيس
 بالفرع او بالقدح بجهة الاجر او في الشهادة ما قبله عليه على ما ذكر من ان خطيب رسول الله فقال ان الله كتب عليكم الحج وقام عكاشة في
 سرفته بن ما لا يرضاه في كل عام يارسول الله عرض عن حاد مرقب ان وثلا ثا فقال انك وبك وما يؤمنان ان قول نعم والله لو لم نعم
 لوجب لو وجبت استطعتم ولو نكرتم لكرتم فان كونه ما نكرتمكم وانما اهلك من كان مثلكم بكثرة سؤالهم واخذلهم الى ان يبايهم فان اكرم
 بشي فوامنه ما استطعتم واذا طعنكم عن شئ فاجنبوه لا يبق ان من اداة الاهمال والتكرار في البعض مما لا كلام فيه وانما يخص الحكم
 المذكور بالامر رسول الله على ما يقضيه الاشياء والمفصول عن من لا نافع **والاول** ان دفعه بعيد المساعدة على الدعوى بان
 المقام قريب على اداة العود ذلك **والثاني** فممكن دفعه بان لظ هذا الفرق بين سورة الرسول والامر في ذلك بان
 او امرهم كاشفة عن الامر رسول الله فيتعلمها حكمها لكن لا يخفى ان الواو انما تفسر بذكر التكرار لا وجوبه والا لا ينفق فائدة الخذير **السؤال**
 وحله على عدم تاكدا الوجوب بعيد مع عدم مساعده سندها على الاشياء الوجوب غير محال الباري به من لدن الاعلى الاشياء
 في دليله في نشر الحكم المذكور الى الامر التنبية **وجبر الثاني** لا يخفى ان في النزاع بين القول بالمرّة والقول بالتكرار وبين
 بالثكرار والقول بالطبيعة يتنازع على عدم الامثال بما زاد على المدة مظهر او الامثال على الجبر والاشياء مع كون الامر لا يتجاوز وما اذا
 كان لا يثبت وقولنا بتنبية التكرار من حيث لا حاشية حيث الجملة فلا ممة فيه بين القولين **والثاني** القول بالمرّة والقول بالطبيعة
 فالمرّة بينهما ظاهرة يتنازع على الامثال بما زاد على المدة والافال مرّة اعصابية من حيث كون المدة مطلوبة على القول بالمرّة من حيث كونها
 مرق وعلى القول الاخر باعتبار الطبيعة في ضمنها ولا فرق في ذلك بين تفسير المدة بغيرها وبين تفسير المدة بغيرها
 المرح بالفرع في المدة في قوله بالامر في قوله واحدة فانه على القول بالطبيعة تمثيل بالجميع لان تحق الطبيعة في ضمن الواحد حقيقة في ضمن
 الاكثر حيث لا دليل على تعيين احداهما بتعين التفسيرين واما على القول بالمرّة فاما تمثيل هذا الامر بغيره فيجوز بالفرع ان اجتنب الى التفسير
 ان على القول بالمرّة تمثيل بالجميع لا امتناع عند الامثال بالامر بالطابع على وجهه او المرجح لعمد المرجح هذا اذا اعتبر الامر لا بشرط كما في
 واما ان الجبر بشرط لا كما في بعضهم فان فسر المدة بالذات فان رددت في مطلوبية الزائد لمرّة نظرح على تقدير تفسيره ليدع
 بادخال علم خوجه من ذلك فيخرج التكرار على القول بالمرّة دون الطبيعة واما على التفسير الاخر فلا ممة الا اذا التزم الغايل في الطبيعة

بالامتنان الى ان لا بد من ظهور الثمرة فيه وان ارد بان عدم التكرار شرط في مطلوبه حتى انه لو وقع مكررا اضعف الامتنان لظهور
ظاهرة اذ على القول بالطبيعة يمتثل بالمر في صوت التكرار بل بالذكرا ايضا على قول البعض وعلى القول بالمر لا يمتثل بالمر وان
مجرد المنع من التكرار فالمر على تقدير تفصيل ليدعنا بالمر المعرف في مستند المنع فانه على القول بالطبيعة كونه بدعي وعلى القول
بالمر ظاهرة لا مراضا ولا خفا في الثمرة على التفسير الاخر وان فسر المر بالفرد وجى بالمر بدعي فلا ثمره على الاحتمال الاول والحق
الامتنان على القولين كما بينهما على الاحتمال الظاهر على القولين الاحتمالين الاخيرين يمتثل على القول بالطبيعة ولا يمتثل على
الاحتمال الاول في المر لا نفعا للشر وكذا على التفسير عند من يمنع من اجتماع الاسماء ليجتنب ما على القول بالجواب يمتثل بالجميع
به ما عدا ما قبل من المطلوب يستخرج بالقرينة فواضح انفسا اذ لا يعلق ذلك مع مسئلة الاجتماع مع ان القرينة انما تعلق
لثبوتها ما هو معين في الواقع غير معين في الظاهر ان المقام انما لا يثبت في الواقع بل في ذهن من يسمع هذا كونه اذ فسر المر
بالوحدة الشخصية بالمر المتقدما وما اذ فسر بالوحدة المطلقة كما زعم المحققين الشراي لم يكن معنى من بين القولين مع الاخذ بالاعتبار
اذا فعل ما لا بد به في الوقت الذي لا بد فيه من الطبيعة من حيث هي كل فرد للطبيعة المعينة بالوحدة المطلقة فان قلت لا يحصل الامتنان
على الاول لانه القول به على الثاني ايضا وان منعنا في الاول بمر المنع في الثاني ايضا هذا محصل الكلام في ثمره التراجع من حيث المنع وانما حيث
اللفظ فان كان لفظا بلون بالمر والذكر يصحكونه كما في غيره كما هو الظاهر في اللفظ فان كان لفظا بلون بالمر في غير ذلك فلا ثمره حيث
اللفظ لكن القول بالمر بهذا المعنى يرجع الى القول بالطبيعة على ما حققنا او ما القائل بالاشراك والتوقف فوجهها في هذا القول
بالمر ويعرف الثمرة بينهما وبين سائر الافعال كما سار

فصل الحق في دلالة الصيغة على امر غير واحد على تراخ

وقد اجماعنا من المحققين خلافا للشيوخ وجامعنا حيث ذهبوا الى انها تفيد الفور والتجيز للسبب حيث جعلها مشتركة بينهما وبين التراخي
توقف على عدم وجودهم بين من يقول ان ما لا بد لم يقطع بكونه متشابها ليجوز ان يكون المقصود هو التراخي وبين من يقول ان ما لا بد كان متشابها لقطعوا
اخر لم يقطع بغيره العوض وموضع النزاع دلالة الامر غيبا الصيغة اعني الجسمة كما مر في البحث السابق ولما باعنا المادة فلا بد ان
قد يقضي احدهما او لا يقضي به وهذا لم يرد على المسندين بالاشراك على الفورية بل زعم الذين وان يمكن دفعه بغيره الجسمة ثم ان
بالفرد ما الزمان في الثالث من الخطاب اول زمانه الامكان وقد وقع التفسير في ضاعف كل انهم والاول ضرب لفظا والثاني اوفوا لاعتبار
والفرد بينهما فان اول زمانه الامكان قد يكون هو الزمان في من الخطاب قد يكون غيره كما في الامر المشترك وطرفا بغيره كما في الاول
المطلقة التي اريد بها الفعل بحيث يمتنع من كل المسبب الثاني فان القول بغيره بالمر الاول يمنع غيبا ما بينهما بغيرها بالمر الثاني نعم لو اريد
بالخطاب تعلق مودبة الفعل انحصار انفاد في القسم الثاني وكيف كان فالمراد بها الفورية العرفية لا العقلية فان خطابات الشراي انما تترتب على
انفهام العرفي وكثير الكلام في التراخي بالمعاني ثم انما في النزاع اما في الدلالة من حيث لوضع كما يظهر من الترجمة المعروفة لم يكره لا من حيث
افضل وانها على نفيه وشرها اليه القول بالاشراك ايضا وهذا يتصور فانه باخذ الفور والتراخي في خلاف في مدلول الصيغة بان تكون
موضوعية للمركب واخرى في اخذ في المدلولها خارجا عنها فان يكون دلالة عليه بالاشراك او في الدلالة من حيث الظاهر كما شرها اليه القول
فانه بعد جحد التزام كونها خارجا عن التراخي وشرها بكونها احوال بعضها قبل الاطلاق في عنوان النزاع حيث حرم في الامر لفظا فانه اذ باطلا
خلوه عن الفرقين المقتدة لتبديد باحد القولين الثلاثة لا مطلق الاطلاق اذ لا تعلق له بالمتقاة او في اثبات الحكم ولو من حيث دليل حاجي كما
شرها اليه استدلالهم بانه المشاهدة والاشتباه ويزعم خروج الوجع عن كونه وجبا وبذلك عدم تعرض كثير منهم في الجواب عما يخرج نصبتهم
على تقدير المساعدة عندهما على حال النزاع فليثبتون لا يخرج مقلاتهم عن احد هذه الوجوه ولما المنكرون فالظواهر انهم يذكرون في الجمع بين الاطلاق
القول بعد الامتنان الشامل للجميع لانه لو افترضنا ما ان يقتضيه لفظا ومعنى والاشراك بينهما بطرق اما الملازمة فظاهرة ولما ابطال الصيغ
الاولى والثالثة فلا ينفذ ما نسبت الثلاثة اما المطلق بغيره والنص في ان المتبني من الصيغة ليس الا طلب الحقيقة والفور والتراخي خارجان
عنه واما الاشراك فلا ملازمة بين طلب الفعل وبين طلب بقا عه فورا او تراخيا كحفظ الاعراف ليدل صحة ثبوتها بكونها من غير
تناقض ولو في الظاهر ولا تكرر ولو على سبيل التاكيد واما انفاد معناه فليس سببه من بطلان ما استاك الحكم وعدم ما يصلح له سواء كان
ان استعماله في الفد المشترك ثابت وفي كل من خصوصيتين غير ثابتتين الثابتين طلائع على الحقيقة لهما وقضية الاصل كونه حقيقيا
ذلك السبب له في ما يقره لو كان موضوعا للفد المشترك كان طلائع على كل من الفور والتراخي على الحقيقة من غير اشتراك ولو كان موضوعا
للفد المشترك كان طلائع لاحدهما الزمان الجاهل والاشراك الخالفان للاحكام فانه لا اشراك الاخر عاينه واعلم ان هذا الوجه انما يثبت
على بعض المقسم من نفي الامتنان الوضع والوجه الاول على ما حذرنا به من على تمام المقصود لانه على نفي الامتنان حيث شخصنا به في
الاثنين التلخيص في الامتنان المعنويان المراد بهما بعم الفعل والشرحي المعروف بينهما من هذا الاتحاد والجمعة فانه عن فاد المقصود
اخرج القائلون بالفور بوجه الاول ان المولى انه قال بعد استيفاء التسع عد غاصبا وليس كذلك الدلالة الصيغة على الفور والجمعة

المكلف

المكلف والمكلف فضافا بوجوب الفوائد فلا يخفى أما ان يعادى على ذلك الوجوب ولا لا سبيل الى الاول لفتح العقاب على ترك الامور
وقت لا فعله او وقع التخصيص في التأخير ولا الى الثاني للزوم خروج الواجب عن كونه واجبا اذا ما بنى على فعله ولا يعادى على تركه هو
المستلزم ولا يوجب الاستلزام لزوم خروج الواجب عن كونه واجبا لان المكلف ان علم باخرازمه الامكان او طئه عوف على تركه فيه لا ينافي عند
الخروج حال العلم والظن لا يوجب في الخروج حال عدمه ما يقتضي المحذور في بعض الصور وهو ما اذا لم يحصل العلم والظن باخرازمه
وهو كانه لزوم الاشكال لا يكفي في نشأ حكم لزوم الفساد على بعض نفاذ به وابق هذا التحديد بظاهره بوجوب سقوط التكليف فيهما ان
بالتأخير وانكشف الخلاف بخروج الوقت والزامه كما وقع من لفظه في ضعفه لا يثبت لاطلاق الامر من غير دليل فاقول في ذلك وجوب
الابتداء بالفعل عند العلم والظن بالفوائد لما دل على وجوب الفعل عليها لان تلك الخوازمه وجوب الفعل فلا يلزم خروج الوقت اذا انكشف
الخلاف قلنا فاذن هناك اصل احكامها طالع الفعل والمنع من تأخير عن زمان يعلم المكلف في التمسك وجوبه لبيان به عند العلم والظن
بالفوائد لكان الامتناع هو صحة التكليف على الوجه الاول اذ منه نشأ الاشكال في لزوم التكليف بالحال ون الثاني والاعتدال بان
انضمام الثاني الى الاول يصحح ويسوغه ثم انما انشأ في انظر اذ لا اشكال في الامر بتعيين الوقت ولا عليه دليل من خارج بحكمه لغير
والجواب ان لا ينافي لفظ بارة بها لوضوح بخلاف التأخير فانه لا كلام في مكانه واخرى بالواجب الموسعة التي تمتد بامتداد العرفان
بثبوتها في الجملة ولو في التمسك وشبهه ليس مما يكره وعلى تقدير يلزم الاشكال المذكور بعينه بل يتجبر التمسك بغير الواجب الموسعة
الى وقت معين اذ اضاف الى المكلف في انشائها ما بوجوب فواتها فليس منه ما ذكر من لزوم خروج الواجب كونه واجبا او التكليف بالحال
واما ثانيا فاما لم يتصور ان لا يستلزم ان يخرج عن ذلك يعلم بل يجب عليه ان لا يؤخر اذ علم باخرازمه الامكان او طئه
وتمنع لزوم خروج الواجب كونه واجبا على تقديره نظر الى عدم ترتيب العقاب على تركه مع عدم العلم والظن به اذا الواجب على ما عدا
عليه التمسك وهو الزم الشارع بفعله او ما يستحق على تركه الفناء من غير دليل ولا عند روي الجملة باخرازمه الامكان عدا فلا يضر عند
الاستحسان على تقديره واجبا العصبة نفع الحاجب عن الوجه الاول بالمنع من لزوم التكليف بالحال على تقديره فانه انما يلزم اذا ثبت
ولما اذا جاز فلا امكان لا مشال بالمبادىء وتوابعها على هذا الوجه طالع العلم والوجوب عليه بعض الافاضل ان هذا وان رفع التكليف
بالحال الا انه الزام بوجوب الفورية في الفعل لتفصيل البرائة ان جواز التأخير مشروط بمعرفة لا يمكن ذلك المعرفة فينبغي ان مشال
بالمبادىء فيجب فيه بعض المذيقين بان جواز التأخير مشروط بمعرفة منسقة لغير العلم بالجواز مشروط بمعرفة منسقة للاد
منه عدم حصول العلم بالجواز لعدم الجواز الواقع وتوقف الجواز على العلم به ثم لم يفتى في هذا الواجب وتبشره فعله لم يثم ولا اثم
ولا امتناع في مثل هذا التكليف هذا النظر حكاها الفاضل المعاصر بالمعنى لكن قصر فيه بزيادة حيث علم عدم توقف الجواز على العلم
باخرازمه الامكان بان الجواز نفس الامر لا يتوقف على العلم بالجواز بل يكفي فيه عدم العلم بالمنع على ما يقتضيه اصالة الا بالآخر والحق
ان هذا التغلب لا يلازم كلام المنظر بل يفسد ذلك لان غرض النظر على ما يشهد به نص كلامه ان جواز التأخير مشروط بنفس تبشر الفعل مع ان
فان صاف الشرط لم يعصم والاصح وانه لا مدخل للعلم في ذلك فلا يلزم القول بالفورية لعدم الفعالية بالتأخير على تقدير تبشر الفعل في
الزمان لما سطر وهذا كما انه مبنى على عوى ان هناك جواز واحد هو الجواز الواجب المشروط بالتبشر بغيره المكلف عدا وكان
الصاحف المانع انما ثبت الجواز الظاهر وهو ما اراده لانه بوجوب العلم العينة على تقدير عدم تبشر الفعل ايضا كما ذكر المنظر في
جواز خلو مثل تلك الواضع عن حكم ظاهري والزامه بغيره على عدم الملازمة بين الفعل والشرع اذا شرط التكليف العلم على الظاهر
ثم وانما السلام منه ما ادعى الى التكليف بما لا يطاق وحصوله المقام في محال المنع لا مكان لا مشال بالمساعرة وسببها هذا من حيث هو
عند بحث الواجب الموسع ومنه ما يثبت وجه منع اخر على الوجه الاول من الوجه الثاني من تبطلان الثاني وقد بوجه كلام المورد
بوجوب الاجتناب وبان الشغل البقعي يستلزم الفرق البقعي ولا يتم الا بامانة وكلاهما ضعيف لان وجوب الاجتناب في مثل الملهة ثم ولم
مريضته الشغل البقعي استلزامه الفراغ البقعي بمعنى فعل ما يقطع بانه ما مؤد به وهذا لا يتعلق له بالمقام واحتمل ان جواز التأخير
على القول بغير وجوب الفور مشروط بحسب ما يمكن المكلف عن الامتناع في الزمان المتأخر وما يحسب فيجوز بوجوب الفور كما روي
في بعضي بالآخر مطر وان تبشره الفعل ويجوز له التأخير فلا يعصى بواجبه وانما المانع ولا يكون هناك حكم ظاهر اصلا
كما زعم المنظر في بعضه وعدة مدار الواقع فكما ان الاحتمال الاول منها لظاهره فافضل من حيث الاحتمال الاخر غير متعين عليه جوا
ان يلزم بالوجه الثاني ومنه ما يثبت ان كلامه كلام في المورد والمنظر ليس على ما يثبت في الشك ليس السابغ ان الذي يثبت في المورد
الامر في اساطيرها مع الطلاق الامر بالشئ يقتضيه التمسك والتمسك يقتضيه الفور فلزم الفور بالامور وبالجواز عينها انظر
مما ذكر في بحث المنكر ان الشاغل لا يضر في الامتناع وقد اصبحت الحاجة على ان كل فعل مقدر باحد الارزمنة بحسب الوضوح حتى انهم لم يحدروا

وغير فاعل المنسحق عن الزمان ما فيها كانت مقترنة بالزمان بحيث يصح الوضع ثم انشأ عن في الاستعمال حق هج معناها الاصل فاذن
 ان الامر يدل على الترتيب ايجال الوضع فليس الا الحال والاصل عند المحر مع ان احدا لم يدع خلاف ذلك والجواب ان اتفاقا كان كونه ثابتا
 كيف ولما عظمهم ابن الحاجب هو وان وضعهم على ذلك كما فيه لكن خالفهم في خفضه حيث اخذ منه مع التامع ان اجتمعهم منقوصا
 اكثر تحقير على الاصول المؤيد بشهادة الاستعمال والتباعد على ان كل ما هم غير صحيح في ان الزمان جزء من مدلول الفعل فيمكن توجيهه بان
 ان الزمان مدلوله ولو لا التزام كما يشعر به لفظ الاقتران فيجعل الحال في الامر طرفا لوقوع الطلبين قول الفعل انشاء لطلب العلم فلهذا
 يوقع الاختلاف بين كلامي الحاجب في كتابه المنسحق في شرحه في قسم الكلمة في هذا البحث ولا يخفى بعد بحثنا عن فاعل الفعل
 دل على معنى في نفسه واقتضى باحدا لا زمنة والضمير في قوله واقتضى يرجع الى المعنى المقيد بكونه في نفسه وليس الامعاء الحرك وارجاعه الى
 مطابق المعنى تصف واضح والظاهر في الجواب ان بقاء الامر على الزمان لا يوجب لانه على خصوص الحال بل الامم منه ومن الاستقبال كما ظهر
 في فعل المضارع وهذا الفرق في وقع الترتيب بين كلامهم وان كان اجتماعهم بان المتبادر من الامر ليس الا طلب الحقيقة مما لا يخلو لكن ينبغي
 تنزيله على الفصول الاصلية لانه انما يدل على الامر في طلب الحقيقة وبذلك على ذلك كما ذكره الحاجب في المحذور في غير هذه الجوانب الاحتمالية
 الا ان كما ينبغي ان يشعر بالترامم بدلالة على الاستقبال ومنع الاختصاص بالحال هذا والشخص في ان صيغة الامر لا دلالة لها على الزمان
 وضعا اصلا وانما يفهم منه الزمان التزاما من حيث عدم انشائها الفعل في الخارج عنه ولو غلبا بدلالة على ان لا يمكن مساعدة التبادر
 عليه ان خصوص الفور والترجيح غير مفهومان من باطلنا واختيار الزمان مشترك بينهما في معناهما اما لاجتماعهما في الحكم فكيف كان الطلب
 عنه لا منسحق توجه الطلب الى الزمان الماضي فهو مختص به في نفسه عقلا وعادة فلا حاجة الى تخصيص الوضع بخلاف الماضي والمضارع
 فان مفادها الاختصاص بوقوع الحدث وقوته في نفسه لا يتحقق من اختصاص كل زمان واما على تخصيص الوضع اياها وعلى هذا فالوجه
 ان يمنع لاجتماع التوجه او تحته وان كان التحاج بان فعل الامر مقرر بالزمان بحيث لا يصل ما القابضة فقط واما الحاجب فلا يبعد التحقق
 فعلى مضارع مضد باللام محذوف اللام تحقيرها وخوف المضاعفة نعتا كما يقول الكوفيون وابو الحسن فيجب اطلاق اللفظ على الزمان وان
 يتجر عنه بعد دخول لام الطلب عليه لغيره وانه افتش والافعال الانشائية مجردة عن الزمان كبحث واشترى ونحو ذلك هذا القول
 ذكره ابن هشام في بحث اللام المفردة من كتابه ووجهه بان الامر معنى حر في نفسه ان يودي بخلاف ولا يخالو الفوق لا يدل عليه الا بالحر ولا يجر
 بالتحريك في مضد اللام ولم يبعد انشا بالتحريك ولا تدرى بطلان اصله كقوله في بعضهم في ذلك لفظه نحو قوله ولستم ان يا بن خزيمة وهذا قد يكون
 لا يتم الوجه الذي على هذا البناء التامع ان كل محذور كالفارق يراعى في الدار وكل منشئ كالفارق وانما قصدنا
 التحاظر في ان الامر لا على الامم الا غلب واجتنب عنه ولا بانه قياسي في اللغة حيث يفسر الامر على غيره من التحريك والانشاء في لانه
 على الفور وهو بطل في غير نظر لان له ليل الد كور استقراء لا يواس كما يظهر من دعوى الغلبة وعدم لغرضه لاجتماع قنابل ايل الفارق
 وهو ان الامر ما يتوجه الى الاستقبال دون الحال لا منسحق يحصل الحاصل في محتمل مطلق الاستقبال والاقتران الى الحال الذي هو
 عبارة عن الفور فلا يصل الى التاكيد لبل فيه ان ينظر لان المعبر هو الحال العرفية واعتبارها في كثير من الامور ويمكن ان يكون الامر
 في التبع بعد القول بالتفصيل بل التحقق في الجواب يمنع من تحقق الغلبة المذكورة بحيث يصلح مستندا للحال في شيوخ الاختصاص
 عن الماضي والاستقبال احيى السيد بان الامر قد استعمل في الفور واخرى في التراخي وظل الاستعمال ان يكون حقيقة فيها على حد ما
 من غير تفرقة وبانه يحسن المكلف ان يشهد عند فاعل الزمان انه قد ايد صفة الفور والواخي ولا يحسن لاستفهام الامم لجمال اللفظ
 والجواب اما عن الاول فيمنع من وقوع استعماله فيها اولادنا التسليم اطلاقا على المقابلة والمنع من ظهور الاستعمال في الحقيقة ثانيا
 كما عرفت واما عن الثاني فيبان الاستعمال في بعض الاحتمالات الغير الظاهرة كما مر في الاشارة هذا ولهذا كان الانبياء بطله
 السيد دعوا اشراك بين كل من المعنيين والقد المشترك بشيوع اطلاقه عليه ايضا قل في هذا القول بان الامر للفوق هذا على المكلف
 اذ لم يأت بالفعل في الوقت الاول ان ياتي به في الوقت الثاني وهكذا او معناه الفعل في الوقت الثاني من حيث الحال او من حيث التاكيد فاعلم ان
 افعاله الوقت الثاني من الامر في عينه في الثاني وهذا هو معناه الفعل في الوقت الثاني من حيث الحال او من حيث التاكيد فاعلم ان
 بالاول ففقد الامر الفعل في جميع الاوقات والى قلبنا بالثاني لم يقتضه فالمسئلة لغوية واخرى على هذا المعنى بان هذا الكلام وان
 كان صحيحا الا انه فليكن الجدي في الاشكال انما هو في ذلك الوجهين الذين يفرق بينهما الحكم لاجتماعهما فكان اولها ان يبحث عن ويمكن
 دفعه بان ما ذكره بيننا لذلك الوجهين فان الفاعل بلين بالفوق لما منسحق في اثاره بالتبادر وتفرغ عليه الترتيب بالامر
 وكان الوجه في التبعين الى اقسامهم اذ لا يسهل ان يكونا في الفور من الامر في بعض كونه على احد الوجهين ولو بعد الترتيب التسليم
 وكما في هذا الوجه في عدم ترجيح اطلاق احد الوجهين لكن تشكل بانهم عسكوا على الفور بالتبادر لم يستند الى الفارق في الحقيقة
 كما في الدليل الاول فيمكن تبين احد الوجهين بعد الترتيب لا التسليم لكون التبادر فيهما عن نفس اللفظ او كونه في التبادر مع الفوق

وانما
 الانشأ
 فالفصل فيها
 انما يتعلق بوقوع
 الامر في الماضي
 الترتيب في الماضي والحال
 الامر في الماضي وقوع
 الطلب
 الترتيب في الماضي
 وكلا صفة في خبر

من
 الترتيب
 علامة

فرضی علیٰ اربعین و فی

[illegible]

الثاني
 بالحق
 الثاني
 قوله
 استعمل
 وقد
 يدور
 الغفر
 صدق
 الاول
 وكان
 الثاني
 بل
 استطاع
 بوزن
 الغفر
 في
 الثاني
 بل

في الترتيب
الاول
في الترتيب
الثاني

حصوله على غير مقدوره كما في غير واجب بل في ما يتبعه وجوبه وبوقف حصوله على امر غير مقدوره له ولستم معلوما كالتحج فان حجب
يتعلق بالمكلف من اوله من الاستطاعة او خروج الوقت وتوقف فعله على محي وفائه وهو غير مقدوره له والفرق بين هذا النوع وبين النوع
المشروط هو ان التوقف هناك للوجود في الفعل لا ينفك عن توقف فعل الواجب على شيء غير مقدوره له فمتنع وجوبه قبله والاول لم ينفك
من عدم توقفه عليه حيث وجب له وانه انما يتكليف بالحال حيث انما يتكليف بالفعل في زمن يتعدى به حصول ما يتوقف عليه الا انما يتوقف
لكن المراد بتوقف الفعل قبل حصوله ما يتوقف عليه ان يكون الزمان المتقدم ظرفا للوجود والفعل معا بل المراد انه يجب على المكلف في الزمان المتقدم
ان يترك بالفعل في الزمان المتقدم كما يجب على المكلف في المكان المتقدم من الهذلة فيه مثلا ان يترك بها حادجه فان لم يتركها فظن بل وجب
فقط والزمن الذي هو ظرف لها معا فاقولت اذا وجب بالفعل قبل حصوله ما يتوقف عليه من الامر الغير المقدور وجوبه ان يكون
مشروطا بل بوضع المكلف في الوقت الذي يصح وقوعه فيه ولا يكون فان كان الاول لزما ان لا يكون وجوب قبل البلوغ اليه كما هو
فصله الا شرطا وان كان الثاني لزما التكليف بالحال فان الفعل المشروط يكون في ذلك الوقت على تقدير عدم البلوغ اليه متنع فقلت
ان ردت بالبلوغ نفسه لغزنا الشق الثاني و تمنع لزوم التكليف بالحال على تقدير كونه انما يلزم اذا وجب عليه ايجاد الفعل المقيد
بالزمن الذي هو ظرف له عدم بلوغه اليه وهو غير لازم من عدم اشتراطه بنفس البلوغ وان ردت بالبلوغ ما يندلج بعض المقدمات
الاخرى ما لها من اليه كونه من بيلغ الزمان الاخر متنعنا توقف الوجود على سبق البلوغ او فناء منه بل يمكن بحصوله ولو كان
الاخر فيرجع الحاصل في ان المكلف يجب عليه بالفعل قبل البلوغ الى وقته على تقدير بلوغه اليه فيكون البلوغ كاشفا عن سبق الوجود
وافعا وعدمه كاشفا عن عدمه كان ولا حقيقةا تبين ذلك الفرق بين الواجب المتعلق والواجب المشروط وان الموقوف عليه في الشرط
شرط الوجود في المتعلق شرط الفعل فلا تكليف الا في الفعل ولا وجوبه بل بخلاف الثاني كما اشار اليه ففرقا اذن بين قول القائل
اذا دخل وقت كذا فافعل كذا وبين قوله اضل كذا في وقت كذا فان الاول جملة شرطية مفادها ان لا يترك الامام بالمكلف عند دخول
الوقت هذا فادى بقرار وقت لا داعية له لوقت متعلق بالوجوب بل في المثال قد بناه عنه كقولك ان زارا في الغداة ففرق في القضية
والثانية جملة طلبية مفادها ان الامام المكلف بالفعل في الوقت الا في حاصل الكلام انه يندلج في الاول طلبا مشروطا حصوله في وقت
كذا في الثاني نيتا طلبيا حالبا والمطلوب فعل مقيد يكون في وقت كذا ومن هذا النوع كل واجب مطلق توقف وجوده على مقتضات
مقدرة غير خاضعة فانه يجب قبل وجوب المقيد ما ايجبا الفعل بعدد من يمكن ايجادها فيه والاولم خروج الواجب المطلق عن كونه
واجبا مطلقا والتكليف على الاطلاق وكلاهما ضروريان في النفس واعلم انهما انما يكونان في وقت كذا في وقت كذا في وقت كذا في وقت كذا
فيما كان يصح ان يكون وجوبه على تقدير حصوله او مقدوره فيكون يجب على تقدير عدم حصوله وعلى تقدير حصوله يكون واجبا
قبل حصوله ذلك لو توقف الحجة المنذرة على كونه في الزمان المنصوص فانما يتحقق ان وجب الواجب ثابت على تقدير حصوله في الزمان المنصوص
مشروطا بحصوله كما استدل به كثير من الاقطار والفرق ان الوجوب على التقدير الاول يثبت قبل حصولها وعلى الثاني انما يثبت بعد تحققها في النفس
المشروط بدو الشرط ويبقى اخرى حصول المقدرة على الاول كاشف عن سبق الوجوب على الثاني كاشف عن كونه في وقت كذا في وقت كذا في وقت كذا في وقت كذا
التي تولى بها قبلها فعل الاول يجلي ثباتها على تقدير ثباتها بها لاطلاق الامر في جميع تضاد الفرق بينهما وابقاها على وجوب الوجوب
بخلاف الوجه الثاني ونظير هذا فيما لو كانت المقدرة المحترمة باعتبار حصولها اثناء الشغل بالواجب لا غفران من انية المنصوص
في الظاهر الحدبة مع الانحصار كرك الوجب المتوصل الى الفعل الضدان انما يقع على الوجه الاول لوجوبها ومطلوبتها معا فقلت
هو ان ذلك المقدرة على الثاني لا يصح لاشفاء الطلب لوجوب قبلها والذكي بدل على الذي انما دل على عدم وجوب الواجب عند
حصوله من المنعينة هو لزوم التكليف بالحال المتنع وقوعه بالفعل والاشياء لا يلزم ذلك لو كلف الواجب على تقدير
الانبات بها خاصة فلا يفيها طلاق الامر فيه بحاله فيرجع حاصل التكليف في عماد خطه القاعدة المذكورة المطلوبة في قوله لا على
تقدير مطلوبة فعل الواجب على تقدير حصوله ولا فرق في ذلك بين ان يكون المقدرة المحترمة سببا او غير وان كان الحكم في السبب لا يمنع
خفا من بغيره من غير انما يرد على السبب لا يلزم ايجبا الشيء على تقدير وجوبه فانه مما يستقل العقل بفعله فتوقف الواجب على
حصوله المقدرة الاختيارية من قبل توقفه على حصول المقدرة الغير الاختيارية كذا في المكلف وقت الفعل قد رتبته فيه بمعنى حلو
في تمام الوقت من الموانع الاضطرارية بالنسبة الى زمن التكليف مع ثبوت الوجوب على تقدير حصولها قبله واما المقدرة مطلوبة فليس لها
مغيب الحجة ان يمنع الفعل في الوقت مع ثبوت التكليف بل في المنعاع عن الحجة فالوقوف عليه في الحقيقة في هذا هو كون المكلف
يجتهد في المقدرة المحترمة ولو في زمن لاحق او كونه بحيث يكون وقت الفعل منذ كرا خالها من الموانع الغير المستند اليه وهذا وصف
لغيبته فيمنع من المكلف باعيا ما يطر في الزمن المستقبلي من هذه الصفا وهو غير متأخر عن الوجود وان تأخرت عنه الصفة الى
تأخر عن باعياها ولو كان نفس العلم والخلاص في الموانع في الوقت شرط لتأخر من الوجود عن الفعل فلا يتبع مورد للتكليف

فلا المنفعة والمروحة وكل كل فعل واجب تخفيفا في كراهة فعل آخر فانه يكون واجبا لا كمنفعة الجنب واستثنائه لا ككل والشرع لا يوجب
 التخفيف كراهة ما لا يوجب تخفيفا في كراهة فعل آخر فانه يكون واجبا لا كمنفعة الجنب واستثنائه لا ككل والشرع لا يوجب
 وجوبه لقائمة التهور والاستعداد للوجوب مشروط بشرط غير حاصل فيكون ان يكون وجوبه من هذه الجنب راعي بوجوب ذلك الواجب المشروط
 على تقدير ان يثبت بهذا الواجب الاستعداد له راعي بوقوعه فيكون بترتيب على ذلك مثل هذا الواجب يترتب على ذلك الاخر اذا ادى الى كراهة
 عدم تحقيق وجوبه لاستعداد فوائده اليه وينبغي ان يجعل من هذا الباب استحقاق المرتبة الذي لا يقبل قوته العقوبة على ما يفوته
 بالارادة من الوجوب المشروط بما هو غير حاصل حال الارادة لو قلنا ان ذلك ان يجعل منه وجوب تعلم الصلوة وحكامها ما لا يخو
 وفيها مع ان وجوبها مشروط بدخول وقتها لو قلنا ان ذلك يقرب هذا النوع من الواجب التمسك الى الواجب الغير بالمصلحة المتقدمة وانما
 انما كجمله من التراتب ترتيبا بطريقه منتهى وليس كما يظهر ان لا يفصل الواجب الغير عن عدم وجوبه الغير فكيف يكون من بابيه ثم لو سئل وجوب
 الغير بمعنى اخراجه من المصلحة المتقدمة جازا ونفسه الواجب باعتبار اخراجه الى الصلوة وتبقي قال لا يصلح ما فهم وجوبه بغيرها بل انما
 لان الخطاب اخر وان كان وجوبه تابعا لوجوب غيره والتبعية بخلافه وهو ما فهم وجوبه بغيرها بغيره وان كان وجوبه مستقلا كما
 في المفاهيم والمراعي بالخطاب هنا ما دل على الحكم الشرعي فيصير اللفظ وغيره من بعض المفاهيم ان الواجب لا يصلح هو الذي استفيد
 وجوبه من اللفظ وضده المتكامل منه والتبعية بخلافه بغيره واضح والعجيب ان يفتي خص نزاعهم الا في وجوب مقدمه الواجب لوجوبه الاصل
 الذي كره مع ان نزاعهم هنا يجري فيما ثبت وجوبه باللفظ وبغيره كالاجماع والعقل وقد صرح هو به ايضا في ذلك الموضع واضح بل
 التحقيق ان نزاعهم هنا في وجوبه التبعية المعنى الذي كونا ويجب ان ذلك ان يبعد ان جعل ذلك الالة الالزامية البينة بنوعها من الالة اللفظية
 ادعى كونه ذلك الالة مرة للمكالم بالخطاب لكونه اصلية مع ظهوره لا يلزم اراسته بل لا بد من البين الاخر ولا يثبتها له البين الاخر
 كالسماح فضلا عن ابداله ثم الاثبات والنجاة قد يقر بان المورد قد يقر بان بالاحتمال كما لو طرح بوجوب بعض المقدمات من الشارح
 لعلية وغيرها فان وجوبها من حيث كونه مستقلا من وجود المقدمات ولو بعد ثبوت الشرطية ينبغي ومن حيث كونه مقدمات بغيرها
 اصل وانما ذلك الخطب خبرا عما ناولنا عليك من انفس الواجب احكامها تيسر ذلك الاطلاع على انفس الاحكام والمندوب والمكروه وما يثبتها
 الاحكام فانه انفسه ينقسم الى طمان ومشرط ونفسه وغيره فينبغي وبعبارة اخرى ويتبع بغيرها الكلام فيها بمقابلة ما في فصل الحكم
 الامر بشيء من حكمه في الاجتهاد لا يتم بغير ثبوت المقدمات المتأخر عنها قال لاكثر التحقيق انما قيد الامر بكونه مقدمات لا يثبتها
 الامر المشروط قبل حصول الشرط بالانجيز من حيث كونها مقدمة له اجماعا الظهور وان وجوب المقدمات على الفوائده بتوقف على وجوبه في
 المقدمات فيمنع بدونه والمرد بالمقدمات الجارية ما تكون جارية ولو كانت كونه مقدمات مع قطع النظر عن ذلك الشرع يدخل في ذلك
 في الارض المصنوعة لا نفاذ النفس المحررة لجواز معتد عدم التمكن منه بدونه والصاوة الى غير حجة القبله في الشوب التبعي بغير الضو
 عنه عند الاشياء الحكم من هنا من غير حجة الشرع ولو قلنا بان طاعة المحرم مع قطع النظر عن الشرع كانت من القسم اول
 اية وانما قيدنا المقدمات بكونها جارية لا من الاق الاحترار من الحرمة منها مطر ولو حال كونها مقدمات سواء انحصرت في ذلك
 شخص ما الاق اقل اعرف في التمكن من ان الامر على تقدير حصول المقدمات مطلقا بالنسبة اليها وان كان مشروطا بالنسبة الى
 ما اضيف اليها من كونه انبائها على ما رايت اجمع ان الامر بالتبعية يمنع ان يقتضيه الامر بتأدية هذه المقدمات لاسباب لا بد من ذلك
 عليك هذا الكلام فيسمى بالنسبة الى المقدمات الجارية ايضا فان وجوب الواجب على تقديره بوجوبه مقدمه ما يلحقنا على ذلك التقدير فلو
 وجبت ايضا على ذلك التقدير ايضا فيلزم في الفرض المذكور ان يكون وجوب المقدمات على تقدير وجودها وهو موضح انفسا كخشيته نظير
 بوقوعه الاصل الشرعي لم يحافظ على اخراجه من العتق او مرتما ان يكون نوعه في الذن وشبهه ولو حرر النزاع في المقدمات المقدمه
 لا يكون وجوب الواجب معلقا عليها ولا على تقدير حصولها حصل الاحتراز عن ذلك ايضا والما الشئ في نظر الاستحسان لا يعلق
 الامر التقي بغير واحد ولا يشك في الاخر ان عن المقدمات من هنا سواء انحصرت في كونه اياها بالحق بالنسبة الى افعالها او انحصرت في كون
 ما شامع ممكنه من اياها اما الاق اقل اعرف من ان الامر مطلقا بالنسبة اليها وليس مشروطا بحصولها او بالما تعلق الخطاب لا يقد
 حصولها فيلزم ان لا تعلق الخطاب بالمقدمات التي يلحقها بغير الخطاب بل في كماله الفرضية بالنسبة الى دخول في الفرضية بالنسبة
 وليس كذلك مع الامر بها منع واما الشئ في الاصل الا ان الامر بغير المقدور ولو على وجه التحريم وجه الاحتراز ان الجوا الحكم شرعي
 لا نه جسد الاحكام الاربع والحكم الشرعي لا يتعلق بغير المقدور وما بين في اخراجه من الاثر من ان الواجب بالنسبة الى المقدمات الجارية
 والمقدور مطلقا بالنسبة المحررة وبغير المقدور مشروط بخرج عن العتق انما لا يصح اليه وهذا هو الشرع فيبطل كبر من المقدمات
 في العتق بكونها مقدورة واقصر عن فاده الاخرار عن الامر الاول المصغر الا ان يقي لنا بيننا والمقدور مشرعا فيخرج
 الى ما ذكرناه وجبت خفي وجه هذا التقييد على الفاضل المعاصر من كراهة مضاعف على من اعتبره بانه لا وجه له الا التوضيح فان الامر بالمطلق لا يكون

من يكون
 كراهة في مقدمات
 الواجب

مقدمته لا المقابلة وان الواجب بالنسبة الى المقدمة الغير المقدرة يكون مشروطا بقدمه الى لا غير وهو كما ترى هذا وان
بعد الاضطرار فصل جماعة فاشبهوه في السبب وغيره واخرون فاشبهوه في الشرط الشرعي وغيره ثم من المتبين من صرح بان الواجب
من الاضطرار القوم العقلية ومنهم من يطلق ولا بد من تحريم محل النزاع فنقول كما لا نزاع في وجوب المقدمة والوجود لفعل بمعنى الواجب
وللا بد انكار ذلك بوقوع النكار كون المقدمة مقدرة كل النزاع في عدم لغو الخطاب لا يمكن بها بحيث يكون الخطاب شي خطا باناس
به ومقدمته لظهور ان فعل ليس الا طلب الفعل فقط دون ذلك مع طلب مقدمته ولا في عدم كونها مطلوبة لنفسه ماضوق ان مطلوبه
شي لنفسه لا يوجب مطلوبة ما يتوقف عليه لتفصيله وانما النزاع في وجوبها ما لوجوب الغير المتبقي وقد عرفت تحقيق الكلام فيها وما
من ان النزاع في الوجوب معنى كونها بحيث تشملها على مقدرة ليس ببداهة الا ان اقلنا راجع الى النزاع في التمرة على مقدم القول
وكما الشك فلان ان ارد بالقدرة الواجب ما يتوقف على ثركه فهو كما لا يقبل النزاع وان ارد بهما ترتيب العاطية وكما راجع الى
الاول غير الفاضل المعاصر ان القائلين بوجوب المقدمة لا بد لهم من القول بانها مع كونها واجبة وقصدية واجبة بنفسه اصلية
وذلك لانهم جعلوا ثمة النزاع في السبب في عدم الاجتماع مع الحرام وفي ترتيب الثواب الاصل الاول لا يتربا لا على الوجوب النسبة الى الوجوب
التوصلة بجمع مع الحرام **والامر الشك** لا يترتب الا على الوجوب الاصلية اذ لا بد من ترتيبه على التسبب في فعل ما عمنه لا يكون وجوب
من حيث كونها مقدرة اقوى من وجوب المقدمة وهذا كما لا يمكن استثناء الذي مسكه وانما استثناءه في الزامه من ذلك لان امر المذكور
فواجب لنفسه اذ ما ذكره من ان الوجوب التوصلة بجمع مع الحرام غير مدرك كيف ولزوم التكليف بالغ على مقدمه ظاهر في عدم يجوز ان يجمع
التوصلة مع الحرام وهذا هو الك نص بعض المحققين على حوازه والثواب كما يتربا على الوجوب المتبقي كما سبنا
في كتابنا اثر النزاع في المقدمة منها الجزر والمعد والشرط والسبب لا يخفى فيها كما عرفت من حدودها وحصر بعض المعاصرين على ان الشرط
والسبب غير مستقيم والظاهر انهم في المقام يتوجه الى الجميع كما مر من انه بغيرهم عن محل النزاع بمقدمته الواجب ولا ما يتم الواجب لا بد منه
او ما يتوقف عليه الواجب اما ما نفعل عن بعض من نفعل الاتفاق على وجوب جزاء الواجب كذا في اد الوجوب النسبة على الميتا الا في خارج
عن محل النزاع وان ارد الوجوب لغيره فمما عرفت **واما الاجتهاد** فان عليه وجوب المكتب بد على وجوب جزائه بالنسبة فخطا الى الوجوب
النسبة لا يتربا من وجوب غيريه فغيره لانه الواجب عليه **واما لا لزوم** وجوبها الغير في الا لزام كما مر بالمقدمة والامر المذكور
هنا ما لا غير وجوده وعدم حصوله لمطويع بقا الاختيار مع على الفعل كمال الاندام في الوصول الى واجبه فاما بالقدرة الاخر من
الاسباب الاعدادية فانها داخل في السبب لوجبه سائر المقبوط والمادة بالشرط الخارج الذي يقتضي عدم المشروط مع عدم قيام اليد
ولا يقتضي وجوده وجوده فخرج الجزر لدخوله في الوارد الشرط كماله ففصلها حقيقة والمعد لان عدمه المقارن لا يقتضي كماله كيف قد
في المنفصل نعم عدمه مطلقا يقتضي ذلك في لفظ الحد هو الاول وقد عرفت بما يلزم من عدم عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجوده وهو
منفوض طردا بالمضطرر لجامع لعدم الشرط والوجود لما منع وببعض جزائه واجبا للمشروط ان كان مركبا وخروج الثلاثة الاول عن اتحاد الاول
على غيرهم الاضطرار المنفي الى الفعل والاشياء في الاستقلال والقياس وبالتالي وان لم يجعله سببية وعكسا بالشرط لان توجبه يقتضي كماله
في التصرف على القول بحصوله لا نفال حين الاجاق وفق البعض المعاصرين بدخول جميع العمل التام في الشرط غير في غير منه في السبب
الى السبب التام وجهه في مقابلة الشرط مع ان اسباب التام في العمل فافضه والسبب لا يطلو ويراد به السبب التام ويراد به السبب التام في العمل
ويراد به الجزر الاخر منه وحدته في الغالبين بما يستعمل في كماله من الشيء مع وهو غير مدرك لدخول لزام السبب لزام السبب التام في العمل
وحد بعضهم بالاعتناء الاول بما يلزم من وجوده وجود الشيء ومن عدمه عدمه هو ان يقع مدرك لدخول لزام السبب لزام السبب التام في العمل
ومقابلته ان اسما من غيره وان جعله من سببية خراج لزامه لكنه بوجبه لدور الان يجعل السببية المطلقة مع ذلك في بعض
عكسه بما اذا قام مقام السبب سبب اخر والظاهر ان يجد بالخرج الذي يمنع فكاه عن السبب مع توقفه في غير الجزر لدخوله
واما الجزر الاخر كماله لا تفك كماله لزامه لعدم التوقف واعتناء السبب في الحد لا يوجب لدور ان يكون فيه صورة الاجمال في تفسير السبب
بأحد من المتعينين في هذا البحث ونظائر كما وقع عن البعض غير بداهة الا ان اقلنا من قال بالوجود السبب في غير ما تقدم
لو يفصل المقدمة من حيث المجموع وهو **واما الشك** فلان الجزر الاخر بما لا يكون فعلا اختياريا في نفسه لافضل بالانضمام
السبب في القول به السبب اختياريا على ما ساعد عليه غير مع ان السبب يكون مركبا من اجزاء كصغيرة العنق وهذا القائل لا يخفى
الوجوب بالجزر الاخر منه وكان من قال بان الامر بالسبب اجمع الامر بالسبب في مجموع المقدمة ولا الجزر الاخر الجزر الاختياري والجزر
الاخر من السبب اختياريا اذا كان مركبا كما يقع عنه دليله وفسر القاصد المعاصر بما يستلزم وجوده وجود السبب عدمه عدمه لانه
وقد يفعله لانه لا ينبغي ان ينقض عكس المحال السبب الذي لم يستلزم وجوده وجوده استلزامه كعدم الشرط او عدمه عدمه لوجوب سبب اخر
لتحقق استلزام الوجود في الاول والعدد في الثاني بالنظر في ان السبب هذا حاصل كلامه هو صريح في ان القائل المذكور معتبر في المقام

او بمعنى كونها محببة

وان المانع بالسبب الثاني والسبب الثاني فاضرب في غير نظر لان الظاهر ان من في الاصل في السبب في قصد السبب الثاني فاضرب في غير نظر
المانع ولو مع العلم به لظهور ان لا ضرر في فعله وكذا من يجعل الامر بالسبب الثاني الى الامر بالسبب في قصد السبب الثاني فاضرب في غير نظر
دليله مع ان اطلاق السبب في السبب الثاني فاضرب في غير نظر وكذا ان اراد الاستلزام من حيث الذات كما هو الظاهر من لفظ الحد لا منافع فاضرب في غير نظر
على احوال في محله وان اراد الاستلزام في الجملة دخل الشريط ايضا لانها قد تستلزم وذلك في الحد بشرط المفارقة لغيره فان من جهة العلم
ثم السبب الثاني المعنى لغيره بالمعنى الاول في غير علمه لا شك ان المورد عليه على ان قوله ويلزم من عدم العلم مستند الى حصول الاحتراز
كما ذكره عما ذكره من الاستلزام في جانب الوجود وانما هو من ان يقبل الاستلزام في جانب العلم بقوله لذاته لا يقال الاستلزام
غيره بل لان عدمه كسبب ذاته لا يستلزم عدم السبب الا لا يمنع وجوده بسبب لما استلزمه بشرط عدمه بقية الاستلزام
عدم جميع الاستلزام الا ان يتعسف بجملة على الاستلزام في الجملة كما ان بعض الوجوه والتحقيق ان المانع بالسبب الثاني هو الجواب الاخير من الفعل
الاختيارى الخارج المفترض وجوده وجود السبب يخرج عن الاحتراز في نفسه لم يعرف والاجزاء الدخولها ولو ازم السبب جزمنا كما
موجب الاستلزام التناقض والمعاد والشرط اذا لا افشاء على حقيقة وان كان للاستلزام انما ضاع شائبة الاصل او دخل المفترض
بواسطة مسببه لان المفترض للسبب في نفسه لا يمنع وجوده بل هو مقتضى الوجود في المقدر والظاهر ان الاستلزام
المتحقق وقد بشرت بنبهه وبين غير المقدر وكما ظهر في التوفيق في محله فانه بعينه المقدر واخرى بوقوعه في الماء من غير قصد وغسل
غيره من غير ان ذلك غير ذلك مما لا يستلزم في المكلف ولا في بيان وجود الواجب في مثله لا يتوقف على التقدير الاول فقط بل
احدا المقدر بمرئيه ومن التقدير الثاني فيكون مقدما الواجب لا امرين لكن الوجوب على القول به انما يتعلق بالمقدرة المقدورة
على التبيين دون غيرها ولو على التخييل لا سيما ان التكليف بغير المقدر وهو في نفسه وجوب المقدر عند الفاعل بل بغير المقدر
ولا يلزم منه وجوبه كسقوطه في ذاته بل لا يلزمه وكسقوط وجوبه في ذاته الجائز عن المسجد باستلزام السبب والمطلوب ان الوجوب
في الصوابين يقيدوا فان هذا يستلزم على القول بالخارج وجه الاول الشهادة الضرورية بذلك ان من راجع وجدانه حال المدة
لشيء وطلبه له وفرض نفسه الى ما يتوقف عليه من مقدما واضرب قطع بان مرادها الوضعية اليه على حد ارادته له وقطع بجا
منشأ هذا الادارة انما هو ارادة في المقدرة وانها تستلزمها حتى ان لو نفي عدم ارادتها حال رادته وجد ذلك نفسه مجرد فرض لا
له الخافيه مقصود محله والغير ض عليه بان الامر كثير ما يذهب عن عقل المقدرة فيمنع ارادته لها ان يتعلق الادارة والطلب
غيره مقول غير مقول والنجوى الثاني ان ارادته مشتتة في الطلب الاصل فخرج عن محل البحث وان ارادته مشتتة في الطلب الطبعي فخرج
لوازم الخطاب بانه ارادة كغيره من اهل الجمل من الالبين وان تدارك ذلك هو ان يقول المقدم مرادة على تقدير ان هو انما
بالارادة الثانية بمعنى انها بحث وتنبه الامر لها ارادتها وهي منزلة من ارادة الفاعلة بحكم العقل والعادة كما افطر العقل
ما يجزى من مال ولا في عرض النكاح وكان فاعله للغير في مصله وصديقه اذا تمكن من ذلك من دون مانع فانه يدم على الترتيب في ذلك
قطعا وان لم يسبق اليه خطاب له ولا يثبت الا لا يكون المقام بحث واطاع عليه مولا لا يلزم به على انه لا خلاف ان الوجوب للمنافع
فيها انما هو الوجوب الشرعي وهو مستند الى امره ثم ارادته ومنع القول والفعل عليه واما الوجوب المستند الى من يجب عليه شرعا فخرج
الى امره ثم فانه نعم حيث امرنا بالطاعة امرنا بمقتضاها ايضا الثالث ان صريح العقاقض بان انصاف الامر المقدر وبالوجه القبيح
المانع من التقيض بالفعل وجب انما يتوقف عليه من مقدما الذي تقدم ذكرها بالوجهان له اعني الوجه الغيري كل وقضية
ما تفرع عن اهل التحسين والتقيض من احكام الشرع فالبعض لما انتقمه الانفال من جوه المصالح والنجى المخرج ان يكون الواجب
التقيض مطلقا بنفسه والوجه الغيري مطلقا بالغير على اختلاف مراتب النجى واجبات رجا الوجوب مانع من التقيض فلا بد ان
يكون رجا مقدما ايضا كان ذلك يستلزم وجوبها على الفاعلة المذكورة وهو المطلوب الثالث انما هو ان يجب لجانها
في رجا فان رجا الوجوب لزم التكليف بالتحل لا منافعها والالزام خروج الوجه المطلق عن كونه واجبا مطلقا وبطلان
ان كل ما هو رجا وعرض عليه بعد التزام القسم الاول فانه يمنع بطلان الثاني لوجوب التكليف بالتحل اذا كان ناشيا من قبل المكلف ولزم
منع الملازمة لان المقدرة لا ترفع بجو الذي اذا فاضل في الجملة المقدرة عنهم مقول في الاعراض الاول الشيء ان يكون قول المستند
وج معنى حين الترتيب الثاني انشأ بان يكون مقتضاها حين النجوى والرابع ان التكليف بالتحل مما يستلزم كل الفعل
والفعل بطلان به انما انما رتب على رجا في رجا ان المفصولين بالشرائح المقدرة في المقدرة على المقدرة بالتحل في صحة التكليف
به بحيث يترتب له على كونه انما انما رتب له على كونه انما رتب له على كونه انما رتب له على كونه انما رتب له على كونه
التوصل الى الواجب بنبأ مقدما له وبعد ما لا تكليف عليه ولا لزم التكليف بالتحل ولما ما بين من ان الالزام على تقدير وجوب

[illegible]

عن وجوبها الغير المتبع والفرضية عن وجوبها التلقائية الأصلية لعلنا نشأ الوهم نعرض صاحب العالم لنقل هذا القول مجمد في آراء الأئمة
فهوم منه انما القولين والاحتجاج من جهة ما يغبر الشرط الشرعي ان الشرط الشرعي اوله يجب ان يكون شرطا لا بد منه شرطا لا بد منه انما
فيجب صحة وقوعه الشرطية وانه انما بدون الشرط لا يستدانه في ما امر به الامتناع بتحقيق الشرط بدون الشرط وان لم يجب لوجوبه
المقتضا لشرطه داخل في منع او منع واقاما او حرجا على المحل المذكور من انها تجري في غير الشرط الشرعي من سائر المقدمات اما لا وجه
لعلنا لمكان لا بد ان بالواجب لو هو بدونها بخلاف الشرط الشرعي وقد يستدل بان الشرط سبيل لبل الواجب من غير فيجوز له وهذا
مع جواز انه في سائر المقدمات انطبق على محرم السبيل الثاني للحرام وهو كما يات في ثم لا يمكن ان يكون على بعض الوجوه التي اوردتها الغير المتبع
في غير السبيل الشرط لو افاد نفي الوجوب فيها ايضا كما لا يخفى واعلم ان القوم وان خصوا البحث في المقامات في الواجب لكن يجري
في مقدماته المتداوية والتحقق ان من يتناول لوصلة الله والكلام فيه كالكلام في مقدمات الواجب في مشكلة انما استلزامه في بابها
انما من مباح الا انه في مقدماته لعلنا قد يكون مكرها خارجا عن الاستدلال بوجوبه وبيان ان دفعه في ذلك من حيث الصفة
الى صفة كذا في الدعوى من وضوح توجه المنع اليها واعلم ايضا ان الكلام في مقدمات الواجب الشرط كالكلام في مقدمات الواجب المطلق فيجب
مقدمته بالوجوب الشرط حيث يجب مقدمته الواجب المطلق بالوجوب المطلق نعم فبذلك من المقدمات التي هي شرط الوجوب من نفسه
او تقديره فانها لا تلحق بالوجوب الشرطي من حيث كونها مقدمة للوجوب المطلق والا لزم وجوب الشيء بشرط وجوده او على تقدير وجوده وهو
محتمل في ذلك الحالتين مقدمات المتدبر بالشرط **فثبت بها الا** وقد ذكرنا ان وجوب مقدمته الواجب غير واجبنا ايضا انما يعتبر في
انفس الواجب الغير بالوجوب كونه بحيث يرتب عليه الغير الذي يجب له ان لا ينفك عنه كشف عن عدم وقوعه على الوجه الذي يجب في
نصفه بالوجوب ونقول **انما** في صحتها ذلك **فانما** ان مقدمته الواجب لا تنصف بالوجوب المطبوعة من حيث كونها مقدمة الا
اذا ترتب عليها وجود ذي المقدمات لا معنى ان وجوبها بشرط وجوده مع ان لا يكون خطابا لمقدمته اصلا على تقدير عدمه فان ذلك يقع
القسا كلفه طلاق وجوبها وعدمه عندنا نابع لا طلاق وجوبه وعدمه بل يخفى ان وقوعها على الوجه المطلوب من وجوبها والاحتجاج انها
اذا وقعت مجردة عنه تجري دون عن وصف الوجوب والمطوبية لعلنا وجوبها على الوجه المعبر بالوصول بها الى الواجب من قبل شرط الوتر
لما لا من قبل شرط الوجوب هذا لعلنا هو الخلق الذي لا يرتب عليه وان لم ينفك على من ينفك له والذي يدل على ذلك وجوبه القدر
لما كان من الملازمة العقلية فالعمل لا بد ان يعلل عليه فابدأ على القدر المذكور وبهذا لا العقل ان يقول الامر بحكم اريد الحج والسير
الذي يتوصل الى فعل الحج له دون ما يتوصل اليه الله وان كان شأن ان يتوصل اليه الله بل الضرورة فاضية بجواز الضرب بمثل
كما انها فاضية بفتح الضرب بعد مطلوبيتها له مع او على تقدير التوصل بها اليه وذلك عند الملازمة بين وجوب الفعل وجوب
مقدمته على تقدير عدم التوصل بها اليه ايضا حيث ان المطلوب لمقدمته مجرد التوصل بها الى الواجب حصوله فلا يجرم بكون التوصل
اليه حصوله معتبرا في مطلوبيتها فلا تكون مطبوعة اذا انفك عنه وصرح الواجب فاضيا من غير بد شيئا مجرد حصوله في الواجب
اذا وقع مجردا عنه بلزم منه ان يكون وقوعه على الوجه المطلوب من وجوبه حصوله **الشيء** اذا تركز الواجب الخارج من الواجب كالمطلوب
مكرر من اجزائه واجبا بالوجوب التلقائية الغير باعينا من مباحث كون في ضمن الميراث واجبا بغيره فان الميراث عبارة عن ميراث الاجزاء
والا لم يكن ميراثا فوجوبه عبارة عن جوبها لكن تعلق الوجوب بكل جزء كسبب مشفلا بل في ضمن الكل فان كل واحد على طلبة الكل بالمطابقة
وال على طلب الكل بهذا الاعتبار ايضا بالمطابقة وان كان ذلك على متعلق الا على لكل المطابقة لا على متعلقه **الشيء** الغير المتبع
لا في هذا انما يتم فيما اذا اجتمعت اجزاء في اثر واحد وما اذا تفرقت فيه كالتقارب والجمع اذ لا وجود للكل في خارج حال وجود الجزء
بغير وجوده في ضمنه فمعرفة الكبارك الاحكام الشرعية انما تتألف بالاطماع باعينا وجودها الخارجية لا غير لا في انفسها
في عملها ان الاحكام الشرعية امور اعتبارية تلحق الافعال الخارجية في الذهن باعينا كونها خارجية ولا يرتب الافعال الخارجية
في الذهن ان حدث من حيث كونها خارجية فيصير اعتبارها الجبر في ضمن الكل في ظرف الانصاف من هنا صح وصف الكل بالوجوب مع ان يكون
الوصف منع ثبوت الموصول لا وجود للكل في الخارج وانما الموجود اجزؤه المندرجية وليس شيء منها صالحا للاتصال القدر اسفلا له
به هذا باعتبار كونه مما يتوصل به الى الكل واجبة في التوقف عليه ضرورة ان وجود الميراث يسوق بوجود اجزائه فبذلك لا مزية
على الامر بها بالاستلزام في تعلق الوجوب على الاستقلال ولكن بالنظر لان الوجوب بنفسه بسيط وان تعلقه بميراث لا يرتكز
من وجوبه باعتبار كونه من ادعى عدم الخلاف في وجوبه في بديه الوجوب بالاعتبار الا فيكون خارجا عن محل الشارع **الشيء**
المقدمه كما يكون مقدمه وجوب مقدمه وجود كذا قد تكون مقدمه علم كسبب جبر من او اس لتحصيل العلم بصل تمام الوجوب فيجب
كما يجب مرجع هذا المقدمه عند التحقيق الى مقدمه الوجود حيث يتوقف حصول العلم الواجب عليه فان وجوبها انما انشأ من خطاب
بتحصيل العلم الثابت في موارد الفعل والتصريح لا من خطاب بالفعل لا توقف له علمها وهذا لا يتوقف على ذلك الحالتين مقدمه العلم

حيثما اعتبر ولا يمكن ذلك علمك عليك ان وجوب تحصيل العلم او الظن في موارد مغيري اذ الواجب في الحقيقة هو العلم المعلوم والمطلوب
 دون نفس العلم والظن وهذا لا يعارض تارك الواجب على ترك تحصيل العلم والظن به اي في تمام هذا من غير ما لو اشبه الواجب
 بالماز في فعل ما حققنا بالبيان بما تعلم معه الا بان الواجب انما قبل بعدم الخلو في وجوب مثل هذا المقدرة وانكره بعض المعاصرين في
 غير ما ورد فيه نص على ما ذكرنا فيجب فيها لو اشبهت وجه القبلة بغيرها ان كما قبلوه متعلدة بحسب الجمان المشبهة لا يتوقف الصلوة
 على جهة القبلة ولا يتجوز في غير ما فلا يكون من الاشياء الواجب على الما بوزيل الحرام الا فانصوا عدم جواز الصلوة في غير جهة القبلة انما هو
 من جهة كونها بدعة من حيث عدم تعلق طابع الشارع بها وظاهر هذا انما يخص غير حال الاشياء اذ حال الاشياء يتعلق بها طابع غيري شيئا
 علمنا من نظر الى اطلاق الاوصاف له بقاء الاشياء فيخرج عن كونها بدعة فالما بوزيل ما يكون جازا مع قطع النظر عن كون بدعة كما
 التنبه عليه عنوان البحث هذا اذ قلنا بان حرمة الصلوة في غير جهة القبلة شرعية مخضة وما اذا قلنا بانها محترمة ذاتية كما يستفاد
 من بعض الأدلة فلا خلاف ان تحريمها مفصو على خصوص الاشياء العارضة مساعدة دليل الحس على ثبوت خصوصية الاشياء فيتم التفرغ
 المذكور ايضا وعلى هذا منبوي عند لا يتباين بكل واحد من احوال المشبهة انما ياتي بالواجب لو اردت تبين كونه نفسيا او غير فاعينه بالنفس
 الا حمله والغرض لفظي وجهه ثم لا يفرق في ما ذكرناه من ان يكون الواجب فعل كما مر او ترك كما في الحرام المشبهة بغير مع الاخصا فيجب الاجتناب
 عن كل واحد من باب المقدرة لتوقف العلم بترك الحرام الواجب عليه صريح بذلك جملة منهم العلم انه وانكره بعض المعاصرين بناء على وجوب
 مقدرة الواجب معللا بان الواجب انما علم حرمة الاما كان حراما بحسب نفس الامر لا دليل عليه وهو ضعف اذ العقل لا يفرق بين الفعل
 وبينما يتحقق الكلام فيتم تحله الفرض والعلم ان هذه القاعدة تقتضي جواز الايمان بالارادة على الواجب تحصيل العلم بانها بدعة من غير
 من تحصيل العلم بغيره ان غايته الامران يكون وجوبه على هذا التقدير بخبر لا تعين شيئا لكن الطريق المتعارفة من صاحب الشريعة لا يستلزم
 عليه جواز ان الموقوف عند التمكن من الاستعلام لقطع جواز الصلوة الى جهة الاربع وفيه انشااب المتعة مع التمكن من تعيين جهة
 القبلة وتحصيل التوابع الظاهر فيمنع خصيصها بانها صورية عدم التمكن وهو من غير ان للصلوة الفائدة للشرط عند التمكن جهة فيجوز ايد
 على فتح التشرع اعني فعل غير ما موده على انه ماموره اذ لو انحصر فيه لزم وجوبها على وجه التجهيز على ما انفصله الأدلة السابقة
 فثبتت بعد انكالك مقدرة الواجب بتوابعها المعبرة في العنوان عن الوجوه الغيري ولو على وجه التجهيز حيث تعدد الوجوه نظره ثمرة الترتيب
 2 مواضع منها في حجة ضد الامتثال والفرقة بفعالها من حيث كونها مقدرة فعل القول بالوجوب يتبع ضد ذلك لان تعلق الطلب
 بفعل القول بغير وجوب حجة ضد الا انه لا ينافي في ذلك فيصير وقوعها من جهة العقاب اذا كان شرطية ما كما كان في الصلوة
 الى الجهات والاشياء المشبهة ولا يصح على القول بالآخر لانها الطلبية مما تتركب التوابع قد ذكرنا جملة والحق ان الما بوزيل التوابع
 غير المدح والفرقة بينهما كان له وجه نظر الى ان العقل لا يستقل بانما في جميع موارد وثبوت بعض الموارد شرعا كالسير الى جهة نحو
 لا يتبين لكن في قوله تعالى لا يصح عمل ما منكم لادله على تعيين ترتيب افعاله وان رادوا الا انهم منما فزوا لا سرا الا انهم المذبح مما
 لا يثبت لشهادة العقل القاعدة به الا ترى ان المولى اذا امره بما في حله يسع تحصيله فانه ويرى انك المكاره في تمهيد شيئا
 للوصلة المطلوبة ان الخلاء يمدحونه معلنين حسن مكرهه بفعله ذلك للتوصل الى المطلوب ولا يمنع منه مكابرة لا بعبارته كذا الامر
 الشك في انما يشهد بالنظر السليمة ان لا يرتب ان فعل المقدرة على الوجه المذكور باطاعة وانقياد ومن البين انما يستلزم ما الفرق في
 الطاع حيث يتجوز عن الموانع الخارقة وهذا عند من استشرع معنى العبودية هذا اذا كان بالمقدرة وصله الى المطلوب من حيث
 كونه مطلوبيا واما اذا الى بها الغيرة فلا يرتب عدم ترتيب التوابع عليها من جهة المحبة نعم يجوز ان ترتب عليها التوابع من حيث نفسها
 ان كانت ايجابية كما كان في الطهارة على القول بوجوبها الذي كما يجوز ان ترتب عليها العقاب اذا كانت محترمة في نفسها ووجوبها
 وصله الى ما هو اهم منها كترك الغرضية المضغعة المتوقفة عليه نفاذ الغرض اذ لا يفرق وهذا التحقيق يظهر ضعف ما تمسك
 بعض المعاصرين في تحصيل التوابع الواجبا الاصلية من ان لا دليل على ترتيبها على الواجبات التبعية واقاربها فلا ترتب عليها لدم
 العقاب من حيث كونه تركا لها وان ثبت وجوبها بطلانها على ما ساعد عليه النظر الصحيح وما ترتب الدم والعقاب على ما ذكر
 مقدرة الواجب ان لم يتضاف بعد ذلك من واجبك بشهادة العقل القاعدة بوجوبه عليه فلا يتم انه ترتب عليه من حيث كونه ناسرا
 لغيره الواجب من حيث كونه متجرا على ان الواجب ان التحقيق انما هو على المعصية معصية بعض الكثرة رضافها من اخل او عدم معصية واحدة
 وانما انظر ثمرة هذا لو اختلفت عنها واما ما ورد من ان تبه السؤالا نكت على هذا الامر فلا يشك انما ذكرناه لان الاستحسان انما هو
 من جهة الجري لناشي من ترك المفروق بالنسبة لا من حيث نفس النسبة مع ان نفى الواحدة لا ينافي الاستحسان وترتيب الدم كانه الضم لا كما
 لو ترتب التوابع فانه قد من الواجب حيث كونها مقدرة ولم ترتب لتماما على تركها كما لم تكن واجبة بل مندوبة لان ذلك معنى المنع
 لا فانقوله الواجب عندنا على ما ساعد عليه التحقيق انما هو ما يخص الواجب لنفسه وهو المستحق التمسك على تركه غير مدرك

2
 فانه
 ان
 قضية
 تلك
 الفاعل
 كانت
 كراد
 القبول
 بحسب
 الجهة
 المشبهة
 كانت
 عن
 ان
 زائد
 الآخرة
 لا
 في
 كين
 الاضطرار
 او
 ايضا
 فلا
 تسببه
 فاعينه
 لا
 يتخذ
 القبلة
 الواقعة
 في
 طاعتها
 تحصيلها
 ما
 بين
 التشرع
 والمقرر
 والقبلة
 وهي
 في
 قبلة
 مكة
 الجهة
 المخصوصة
 الى
 الجحيم
 الاخراج
 عنها
 ولو
 لم
 يزل
 ان
 التوجه
 للشيء
 تلك
 الجهة
 في
 من
 عليه
 ان
 يتوجه
 تحصيلها
 ما
 من
 يتوجه
 صلوات
 الاثنت
 عشر
 على
 بعض
 الوجوه
 فانه
 قد
 اخرج
 الشيخ
 في

↓
لیران
بیتنبی عمره
صلیہ فسنند الی
دلیل خاک
صحیح

و اما حصول ما يقرب الطبيعة
في العقل حصوله بغير ذلك
والتوصل

راسا فان المكلف قد لا يتمكن من الحرام ولا يجزئ تركه لان النهي عن الممنوع متبع كالامر بالواجب فلا يجزئ تركه مقدما منه وهذا كالشفا
 حال الفعل من الحرام او فطرته منه وهذا ما لا يحصره وانما انما فان ترك الحرام عما يتوقف على وجود الصان فقط ولا يرتفع وجوب
 دون غيره من الافعال الا يتوقف عليها بل يسلم انها لو لم تكن واجبة لكانت ممنوعة عن جبرها على تركها
 الحرام وتلقن جبرها عن ذلك متوقف على القول بعدم بقا الاكوان وانما على تقدير البقاء يحتاج الى المؤثر ولا فلا ملازمة انما يجوز لاولئك
 عن كل فعل لا يتحقق منه الا الترتيب سوا فسرنا كيف ونفضل لا نفعل وهذا المفضل متوقف على ان تكون الاكوان على تقدير عدم البقاء مستند
 الى المكلف البقاء على تقدير الحاجة مستند الى الترتيب وان كانت حلة اعدادية وكلها في محل المنع ليجوز ان يقال بعد بقاء الاكوان
 يلزم بمحاول المكلف عن جميع الافعال ان يكون الاول صائرا وبقيته الاكوان مستندة الى حلة اخرى كالكون الاول من حيث اعداد
 لفظيا ويكون كل كون لاحتمال مستند الى الكون السابق من حيث اعداد ومعلوم هذا هو الظاهر على هذا القول بل لا بد من هذا حال الفعل
 الشغوا به او يبق بالبقاء واحتياجه الى المؤثر ويلزم بالحوادث الى استثناء البقاء الى غير المنقضي للحث على المكلف كما في كثير من الآثار
 وبما يتوهم ان تشبه المذكور متبينة على احد القولين الاولين اذ على التقدير الثالث ينشأ دعوى لتوقف الاستدلال فلا يتم التفسير
 ليس بشي لان ترك الحرام على هذا التقدير يتوقف على احد الامر من الترتيب لا يفعل من الافعال والحوادث جميعا ويسلم انما فان جعلنا القول
 تمامه بان يتعاقب به التكليف كان احدا من الواجب المحذور لا يتعاقب الواجب لغيره الا على الترتيب وان سقطت محذور الحرام كما لا شأنا له
 فيما لو لم يتقدم به من المقدور وشبه هذا زيادة توضيح في المحل الا **فان قلت** لا يجوز ان يكون فعل من الافعال مانعا من حصول
 الاخر كما هو شأن الاكوان فيكون سببا لعدم كماله هو ضيقه المانع فاذا حرم الفعل وجب تركه فيجوز سبب الذي هو فعل المانع من باب
 المقدرة على الامران لا سيما متقدمة فيجب الكل على الترتيب **قلت** وجوب الترتيب انما يقتضي وجوب ما يستند اليه اسنادا فاعلم انما يستند
 اسنادا شيئا لا يعرف من تحقيقنا السابق من مطلوبة المقدرة لغيره انما تقتضي مطلوبة اليه على تقدير ترتيبها لغيره فاعلم انما يستند
 اليه الا مظهر ان ترك الحرام انما يستند بالفعل الى وجود الصان دون فعل الصان يسبقه كنهه كيف لا وهو من شرط حصوله لا يقتضي الا
 وجوب الصان ولا كلام فيه نعم لو فرض التوقف على غير الصان اجابنا ببحث لا يتمكن من ترك الحرام الا بالشاغل بفعل الحرام بوجوبه كما
 الشافط المحاذي لغيره ان كان بحيث لا يمكن التخاص من الوقوع عليها الا بالتشديد بحكم شبهة ولا يلزم الدور فينا من التوقف
 من الفعل الترتيب المتوقف عليه منها وكذا لو تم كونه بدونه لكن كان الصان فيه ضعيفا بحيث يعلم او يتخا وقوعه الحرام اجابنا بدو
 لقوة ما يجزئ في نفسه من الامر الذي عليه فيجب تقوية الصان بالمجاهدة او تضعيف الداعي بما يوجب من الافعال بحيث يبقا منه القضا
 الضعيف يكون الفعل مقدما بدلية فيجب عليه على وجه الترتيب الى هذا بنظر قول الفقهاء بوجوب النكاح على من يخاف الوقوع في الحرام كبر
 وعلى هذا الوعد في حقه الفعل فعليه عليه الاخر من تقوية الصان بالمجاهدة ولا عذر له في فعل الحرام مع التمكن منه هذا قد راجع
 بان ترك الحرام لا يختص بالمباح بل قد يتم بالواجب وبانه لو صح ذلك لزم ان يكون الحرام واجبا كالفعل المتوقف ترك السرقة مثلا عليه
 وان يكون الواجب لما اذا لم يجرى ولا يخفى في هذه الوجوه **اما الاول** فلان الواجب متوقف على ترك الحرام عند هذا القول احد
 افراد الواجب الغيري **واما الثاني** فلان الصان لا يوجب على غيره من غير الحرام على ما عرفت في
 تحريم العنوان **واما الثالث** فلان الزام الحكم بصيرته الواجب محرما انما يتجه عليه اذ الزام يكون الفعل سببا للترك فيحرم من غير
 فعل الواجب لا الاشكال في تحريم سبب الحرام لكن فيما يشهد مقالة ح بلزوم الدور عليه اذ كان وجوب السبب لوجود السبب كعدم
 سببه كما يدرك عليه حدوده من السبب اذ كان فعل كل واحد من الفعلين سببا للآخر لزم ان يكون ترك الاخر سببا للفعل لا يخفى
 مانعه لمنع الملازمة كما في المانع **واما اذ جعل الفعل مقدما عن سببه** للترك فوجه المنع عليه جله اذ لا بد له على تحريم مقدما الحرام
 ما لا يقتضيهما النوصل اليه والزام الحرام على تقديره انما لا يفيد منه وان كان منسبا لحوادث على ان ترك الفعل مقدما لفعله فاذ وجب
 مقدما الواجب لم يحرم الواجب في الفرض المذكور وهذا مع ما فيه كما استنبه عليه في بحث الضمير رد على الجاهل لان الزامه يتوقف
 في الحد الضمير على فعل الاخر لا بوجوب الزامه بوقوف فعله على تركه ولو فرض الزامه به لكان الزامه شاعرا بالدور لزم على هذا
 اول من لزم الزامه بغير فعل الواجب ولو ارد هذا الوجه على الوجه الثاني من المحذور كان اوله لا يخفى عن الوجه الثاني بعد سلك
 الاستدلال ان دعوى امتناع اخلاف حكم الملازمة بين مما لا يساعده عليه عقل ولا ظاهرا فان زعم ان الاحكام الخمسة متضادة والجمع
 اشبه منها في الملازمة بين بوجوب اجتماع الضدين وانهم نفسا واضح لان الممنوع انما هو اجتماع الضدين في محل واحد لا في محلات
 كانا ملازمة بين وان اعتبر الضمان حيث اجتماعهما في المكلف صدورا في المكلف تعلقا فهو واضح انما اذ لا فرق في ذلك بين الملازمة
 وغيره فليس لزم ان لا يصدر من مكلف واحد حكما في زمان واحد كذلك وهو بطلان الضرورة وان زعم ان الحكم يتغير من حال الملازمة بين الاخر
 كالمقدمة لا تروى جملتها ولم يجز الخراج لانه تركه لا ينافي بطلان الضرورة وان زعم ان الحكم يتغير من حال الملازمة بين الاخر

او لا يتلفا بمكلف
 واحد
 من
 مقتضى

مقدمته متجه وأما بالذات فلا إذا لا توقف للواجب عليه ونصايها هناك أنه يصدر عن المكلف عند صدق الواجب وذلك
بهين وجوبه لا بوجوبه لأننا نحن الفاعل عند العمل لا زمة سفة إذا تترتب عليها ما لا يقع من الحكم وحي فلا بد من القول بتسري حكم لازمه
إليه أو يلتزم بخلافه من جميع الأحكام نظر إلى صيرورة بالنسبة تكليفه كالممنوع فلا يصح لغيره حكم به إلا أن نقول أن فعله لزوم الحرام
وأنه عند عدم توقفه عليه منسأ بان بالنسبة نفسه وهو وظ وكذا بالنسبة إلى لازمه إذا لا توقف له عليه ولا ينعى بالمباح أو ذلك
ويترتب عليه ثمرة من غير ترتيب ملاح ولازم عليه بالاعتناء به فلو وضعه عند ردعي الأحكام الخمسة غير حقوق دعوى كونه كالممنوع نحو
كيف جواز لفعل التكليف مع ضروري مما حققنا بغيره ما زعم بعض المتأخرين من أن لفعل الحرام في المعول ليس لزم انتفاء
في العقله من حيث عليه بالنسبة العقل خلافاً لذلك من أن يحرم الاستيعاب على تقدير تسليمه لا ينقض حجة الاستيعاب مثل هذه المسألة هذا
وقد يحظر بالبيان الكيفية بغيره أخرى لا بأس بالنسبة عليها وهي أن فعل المباح عين من الحرام الخارج وان غابر مجتهد العقل ولا ريب أن ذلك
الحرام واجب في فعل المباح من حيث اتحاد معناه فان المباح المتحد مع الواجب واجب كإن المباح المتحد مع حرام وجهه واضح مما حققه
في بحث التمسك بالحجة على أن قول الحرام عين من الواجب الخارج أن معنى التمسك لفعل وهو في الخارج عين التمسك لفعل القديم
لصدقه بغيره مثلاً يصدر على المتقدم من حيث الخارج أنه لا كذب كما يصدر على الانتفاء لا يجوز ولا يجوز فضيعة الحرام لا يجوز ولا يجوز يكون
النسبة لوجود الصدق عين التمسك بغيره من عدم الكذب فيكون فعل الصدق عين قول الكذب الجواب أما قولنا لا فمما يمنع من اتحاد
الصدق والكذب في الخارج بل هما متباينان كالانتفاء والصدق إنما التباين اتحاد مع غيره مع عدم الكذب قول المنطقيين لا لاساً
لا يشترط لا يجوز ليس موقفاً أنه نفس عدمه في الخارج بل قطع بطلانه كما عرفت بل معناه أنه عارضا لها وأما ثانياً فبأنه لا ريب أن التمسك
للفعل يقتضي بطلانه من حيث أنه مارك مع قطع النظر عن شغل فعله بأحد ما يقتضي ثانياً بواسطة انقضاء الصدق الذي هو متضمنه بغيره
أن صفة الصفة صفة بالنسبة وبها متغيران قطعاً لا خلافاً في القياس والتعدد الثاني بعد الأول الذي هو منشأ لا تنزاعه وانقضاء انتفاء
موضوعه بخلاف الأول أنه امر متحد لا ينفك لا يخلل لفعل من الواضح أن المطلوب انتهى إنما هو الأول وذلك الثاني لتحقيق مع الفعل أيضاً لا
لخصاً تنزاعاً بالصدق لا كذب بصدقه على الجملوس الجامع للكذب مع وضوح عدم مطلوبية منقطع الوهم المذكور داساً وعلم أن المقام لا يتقو
عن كذب في المقام لا يخرج عن نوع إجمال إلا أن نصيبه احتجاجة الأول أن يجيباً لوجوب الغير كل صدق مقارن لترك الحرام ونقصه الاحتجاج الثاني
أن يجيباً لصدق الحرام من تعين فبذلكنا والآفة في غيرنا وفي اقتضائه للوجوب لنفسه أو لغيره نظر ثم اعلم أن لو عرفت أنه لا ينعى له لزوم بطلانه
والمكون أيضاً وظاهره في المقام استثناء في المباح التمسك خاصة فبذلكنا يكون ذلك تصور منه أو ضمناً إليها لا ضرورة الحكم أو بطل المباح فيها
منه من وجوب كل مباح على هذا الأعم منه بل على الأحكام الثلاثة وح لا حاجة إلى ما تكلفه بعضهم في دفع التناقض قوله بغيره كل مباح من وجوب
المراد بوجوب ما هو مباح عين هذا المقوم أو أن ما هو مباح بالذات واجب لضرره إلا أن بعض كلام الفهم كذا في الفصل وان ترك الحرام بغيره
الواجب بغيره عن هذا الأمر لا يوجب مقدماً من ترك الحرام فان تركه جبراً وجوب مقدماً الواجب ترك الحرام واجباً ما مقدماً
فعله لتحقيق أن يحرم الشيء لا يقتضي تحريم مقدّمه وان تترتب عليها ما لا يكون سبباً لفعلها أو صدقها التوصل إليه وان لم تترتب
عليها فيخرج من حيث لا يرى أما الأول أفلا لا عذر بخلاف الثاني من المعارض والفرق بينهما وبين مقدّمه الواجب التوصل إلى
الواجب لا يمكن بدون مقدّمه فستلزم مطلوبية مطلوبية بخلاف ترك الحرام فإنه يمكن مع الاستثناء بمقدّمه ولو حرم مقدّم الحرام
لحرم جميع الأعمال ومقدّمه لا يمكن أن التوصل بها إلى حرمه وبطلانه ضرورة وأما الثاني أفلا لا عذر بخلاف الثاني من المعارض والفرق بينهما وبين مقدّمه الواجب التوصل إلى
وفق وهذا ولهم بحكمه بحرمه السنن المذكور صدق محرم وان لم يترتب عليه الحرام وظاهرهم استحسان العقول بغيره بل تجوز تربيته عليه بها
نعم يستثنى من ذلك الحرام فانهما لا يحرمها لا عقلاً بل الظاهر أنه لا حرم فيها أيضاً لما ورد من أن نسبة السؤال تكفي على هذا الأمر تفضلاً
منه تعديلهم وذلك بشأنه العقل وهذا لا اشكال فيه على ما حققه من أن تكاليف الشرع إنما تتبع حتم التكليف وان منها
المكلف به وأما على ما هو المعروف من أنها لا تتبع حتم المكلف فقط فلا يحكم بالامتنع من فعلها العقل وأما ثانياً فبأنه ثمة للمعصية غير الكبيرة
والصغيرة وهذا المقام نفى بطلان محله وإذا ترك الحرام فكل حرم من اجزائه أن لا تحذف ضمن الكلال كان محرراً بحرمه الكلال أن نصاً الكلال
بوجوبه ضاف كل حرم منه به في ضمن الكلال ولا يخفى من ذلك كما يحرم أن قصد التوصل إلى الكلال وكان بمنزلة السبيل كالحرام في الأجر وفيه
فلا الكلال في مقابلة المكروه كالكلالة في مقدّمه الحرام أما السبع إذا تحقق الواجب الموقوف موقفاً كان أو مضيقاً على مقدّمه مقدّم
على غيره في الحصر أو توقف الموسع عليها في وقتها كل وجب بحكم العقل أحد الأمرين من جهة وجوبه في تمام الوقت وأوله ووجدان المقدّم
وجوبه مشروطاً بحصولها من وجوبه ولو في حق فاقدها قبل حصول الوقت وجوباً مطلقاً ولو بعد فاقدها قبل المقدّم من وجوبه في تمام
والأول من التكليف في حال صدق التكليف ووقوعه وهو محال في وقوعه من وقوع السئلة عدم وجوب بقاع الصلوات في أول الوقت على
فقد بعض شرطها المغيرة في حقها مقدّم رز من يمكن تحصيل الشرط فيه وان وجب عليه فيه ابقائها فيما تأخر عنه ومن شرطها أيضاً

وجوب الفعل المصروف الواجب على المحل بالأكبر قبل الجواز انه اذا ثبت وجوب الصوم من غير المشروط بالظاهرة في حق المحل والمنظر ثبت وجوبه
منه ولو في حق المحل لتحصيل الظاهرة لا يمكن ان ما قبل الجواز في وجوبه كما سر ولا من الجواز على هذا الباب انما يتصور
مطلوباً في الصوم قبل الجواز في وجوبه واما ما اذا ثبت فلا لا بد من دفع التكليف بالحق فيه فيكون ان يوجه على هذا قول من قال ان
اذا ثبت للجواز في حق المحل فان القول قد اقصوا في اثبات الوجوب على محل البقعة مضافاً الى ان اعمدة غير كبريدان في الملائمة ان لم
يكن هناك ما يدل على وجوب الصوم من غير اعتبار المحل في وجوبه من الايات والاجزاء وهو غير واضح بل يقتضيه ذلك الاطلاق ان
الوجوب في جميع الاوقات والاحوال ان كان فعل الواجب متيناً بحدوث وقت مخصوص فاذن يتجه القول بوجوب الفعل في كل وقت ولكن بعد دخول الليل
كما هو في الاخر وان تضمنت بيقين الوقت فيقع فعله على وجه الوجوب الغير الا ان ترتب عليه فعل الصوم الواجب كما هو المفيد على التخييل
فلا يجوز في وجوبه مع العلم والظن بعدم ترتيبه عليه في تلك الحالة وحيث قد خفي هذا الدقيق على كثير من افاضل اصحابنا حيث
يفترقون بين زمن الوجوب وزمن الفعل فزعموا ان من الوجوب هو زمن الفعل شكل علمهم في المحل في المسئلة المذكورة حتى تفصح عنه بعضهم بالوجوب
الفعل لنفسه مع ان كما ترى في الاجابة في ثبوت التكليف الصلوات بالصوم على تعدل الخلف في الفعل نعم يمكن توجيهه في ترتيب عقوبة
عليه بالتفريب الذي ثبت له عليه في آخر الفصل لكن لا إشارة في كلامهم اليه والمنكرون وجوبه التفتت قد خلصوا عنه بوجوه اخرى
موجهة في حقها ما حكاه بعضهم عن ابن ادريس من منع التوقيت مع تسليمه لبطان الصوم بدونه زعمانه ان الصوم الواجب يتم بالفعل بدونه
ايضا فلا يتوقف على قصد الوجوب وضعفه ط كور ودان في حق ما في تلك المقامات فان فعل الواجب انما يتوقف على فعله لا على فعله بالية
الوجوب في كل وقت وهو ان المقام الواجب هو ما يتوقف على فعله الواجب كما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه
بعضهم من ان الذي لا يتوقف على فعله في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف
وجوب الصوم واقفاً هو اول الجواز في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف
وجوبها ما هو في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
بفعلها بغيره في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
الصوم الصحيح مع العلم بوجوبه لان وجوبه لغرض تابع لوجوب الفعل ولا يخل وجوبه لوجوب الشرط بالحق في حق المحل حتى يوجب عليه الغرض عليه
مع ان وجوبه لغرض على فعل الواجب الشرط قبل حصوله في محل المنع وفيها ما يتخلل بعض افاضل اصحابنا في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف
ان يتصرف بالوجوب في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
بالنسبة لقطع المسافة وهذا ايضا في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
شرطه في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
وجوبه في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
فيلزم فيها من ان يخرج بالاجماع غير بدلي لان وجوب الواجب يقتضي وجوب جميع مقتضاته المقدودة الخالية عن صفه الفعالية بغيره فيها
مقتدرة وجوباً فعلياً بقول طلاق فان عمداً ذلك الوجوب المشروط اضعف بصفته الظاهرة في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف
لذلك من كندوبه والقواعد العقلية لا تقبل التخصيص بل الجمل فثبت انه لا يخلو الا ان ما اشار اليه من عدم الفرق بين زمن الوجوب
من الواجب بعد الوقوف على ذلك بيننا المنقذ من بين كفيه الخاص عن الاشكال المذكور بما لا مرد عليه
فصل اختلاف قولنا ان الامر باليقين في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
ضد ما هو في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
عن لوازم الضد فيها لا يتضح ضد وان اضعف لاجتماعها مع فعلها ما هو في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
عليه وان شارك في القلة فان التزم في المقابلة لا يفتضا لزمه القول في لوازم الضد ايضا على مقتضى اصله وحيث اخبرنا بان ذلك لا حاجة
فيهم لمقام اليه وقد دللنا عليهم ان يعبروا عن الترك بالصدق لقوا عن غير هذا الضد الخاص في تسمية الاول ضد اما حقيقة عرفية او حقا
نظر الى خلافه في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
المعروفها الوصفية بالذات بمنع تواردها معاً على محل واحد لاجتماعها وهذا يقتضي ان يصح ورود كل منهما على ما يصح ورود الآخر
لذلك لا يكون التمسك باحدهما المورد كالعالم والسواطة ان كلف وفعل الضد لا يتواردان غالباً على محل واحد لان الاول من صفات النفس
من عوارض الجوارح وكذا ان اخذنا بجهة التباين في دلالتنا مانه عين الاشارة والاول في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
بل من حيث ثبت الاخرين وعبراً اخذها بالحق الاول بحال الوصف للتوابع لا الفرد فيرفع الاشكال لا يتبادر الموضوعين فيه فثبت في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية
الاول في حقها ما يتوقف فعله على فعله بالية الوجوب في حقها ما حكاه بعضهم من ان الذي لا يتوقف وجوبه على فعله بالية

فعل
 هذا
 ظاهره
 ان خلافه
 ظاهره
 استثناء الفعل
 للنفس المكلف
 ارادته ضرورة انه
 لا يقا ان ارادة المكلف
 فعل كذا بل هي مضمومة
 الفعل او شرطية والفعل
 ذات المكلف الامر ان
 يقال ارادته
 الذات
 الارادة بخلافه
 هذا الاصل الشيخ جعفر

جان لکھنؤ لکھنؤ جعفر

مفعول في غير فعله وان غير في ضمن الكائن ولما انفسها بوجوه الكمال والاول في اخرج ما بين له وبين عن موضع الترخيظ الى ان ليس بها اشياء
وانما كان يعين الشيء بحمله على المفهوم والمعنى بحيث يدنا ذلك قد نص بعضهم على الخروج في الاول والاول في ارجاع الضد الخاص الى الضد العام
لان الفعل الذي فيه الترخيظ هو نفس ترك الترخيظ ورفع الذي هو ضد عام وان غير في المفهوم من غير انفس الامر بل من غير الضد الخاص عن ذلك
وهذا اوفى بغيره بعض المباحث الالهية واعلم ان قضية ما مر بنا من ان الامر بالشيء يقتضي الشيء عن ضده الخاص من ما المقدمه ان يكون
كل واحد من احوالها واجبا لغيره بما عنه بالشيء التخييري من المقدمه ان يكون كل واحد من احوالها واجبا لغيره بما عنه بالشيء التخييري من ما
المقدمه ان تضاد وتوقف وجود كل واحد منهما على عدم الآخر وهو كل على ما ايدى عليه النظر الصحيح ما مر بناه من وجوبه على الوجوب
ليس مخصوصا بغيره من المقدمه لكن لقائل ان يقول قضية التخيير تساوي الاشياء المطلوبة بمعنى ان مطلوبية كل واحد على مطلوبية
الآخر فلا يكون ولا يكون في مطلوب باله والانسواء في مطلوبية على ما مرنا في اشارة اليه في بحث المقدمه من ان تضاد في نفسه مركبة في المطلق
فيجعل في الاباحه مع ان طيبه شيء ليس يدعى حجابا له وهو يسند على حوجة الفعل وهو يتبادر الى ذهنه فاما ان لا يخرج في الترجيح ان
جواب اوله بالانقض عا اذا كان الضد شريفا كما لو خير بين الجمع ومنع من الجمع فانه لا بد في مطلوبية ترك كل واحد للتوصل الى الانتهاء
بقول الآخر بخير عا عن صف الاجتماع فينا في الاشكال اليه والفرق بينه وبين الضد العادي والفعل غير موقوف كالفرق بين المقدمه ما اذا
بالحل ما عا الاول في ان مطلوبية الترخيظ للتوصل الى الغرض الاخر انما تقتضي مطلوبية ما يتوصل اليه لا مطع على حقيقته
سابقا للتخيير بين الفعل وترك خاص لا يكون باله والاباحه هو التخيير بين الفعل ومطلو الترخيظ واما عن الثاني فبان ان الفعل
على وجه التخيير لا يسلم من مرجحيه تركه مطع واما فيسأل من حوجة تركه التخيير عن المثال فلا بد ان يتبادر الى ذهنه التوصل الى المثال وسبيلها
من بدئنا في بحثنا انتهى حجة مرقا بان الامر بالشيء عن الشيء عن الضد انه لو لم يكن عينه لكان ما مثله وضده او خلاه والذات لا يتسا
بغيرها الملازم من المتعارفين انما ان نفسا في الصفات النفسية او لا والمرب بالصفاء النفسية ما لا يفقر لصفات الذات بها في فعل الترخيظ
الذات كالا انسانة للانسانة والحيوانية للحيوان وان تساوا بافئران كسوان وبياضين والافاق يمنع اجتماعها في محل واحد النظر في ذاتها
ضدان كسواء وبياض والافئران كالبهاض والحلاوة واما ارجح في المثال في انفسا فانهما لو كانا مثلين فيضدك في منع اجتماعهما في محل
واحد لان ذلك لسان مثلين والضد لكما في جملة في محل واحد مكلفا او مكلفا او مكلفا او مكلفا فاما الاول فانه فواضع واما الآخر فانه
الحركة بحجة فيها الامر بجمع الشيء عن لسكون الذي هو ضد ما يقع في جمعة فيها وصف كونها منها بما عن ضدها ومرة هي انفسها فافان
لحددها ما عا في الذات والآخر ما عا في المتعلق فليس في اجتماعها لخلال بحقيقة الضد كحسب وفيه الفلام فانهما في جمعة مع ان يوصف
الحسن الفصح ضادا وذلك ان الكلام في حان هذا الوصف للمتعول بحال الموصول لانفسه ولو كانا خلافا في زمان في جمعة كل واحد منهما مع ضد
الآخر لان ذلك في الخلافا ومنع اجتماع الامر بالشيء مع ضد الشيء عن الضد اعلى الامر بالضد لانه شافض وان كيف ياتي واجيب منع
جعله لازما لخالفا من جواز الاجتماع مع ضد الآخر لانهما قد يكونان متلازمين كاضائه العالم ووجودهما او ضد لاشرا في العالم
والضد في الضدان للتوقف فيسجد ان يجمع كونهما مع ضد الآخر لانه الى افك التلازم بين واجتماع الضد وهذا انما يسبق ان الضد
او كانت الدعوى بالنسبة لجمع الضد او لا فالحق ان لقائل ان يكونان في العينية بالنسبة لجمع الضد العام بالعين الذي سبوا للضد في الجملة
وقدر الشيء ان ذكرها محذو عوب لما بينا وانفسا حجة لما ذكرنا في الضد دعوى عوبه وحجة حجة من ان الامر بالشيء يقتضي الشيء عن ضدها
ان تحينه او يوجب في التجاركة من من من طلب الفعل والمنع من الرضيضة الامر لانه على التجاركة ان الشيء في الترخيظ والتضمين والتجارب
ان مدلول الامر لا يربط على الفعل كانه مدلول الصيغة فالمنع من الترخيظ ان كان معنى الشيء عنه فطلب الفعل راجع اليه والجزء مدلوله
وان كان بمعنى فاذا الطلب في من عوانه الطارئة عليه بحسب ما بينه وكيف كان فلا يكون المنع من الترخيظ لشيء يربط عليه الامر بالشيء
سئل ان الامر لا يربط على التجاركة المنع من الترخيظ انفسا بل على التلازم كما هو الظاهر فهو الحقيقة عين لا يتجارب اعني على الفعل المتساك
وان غايه في المفهوم فلا يكون حجة وانفسا بل على التلازم كما هو الظاهر فهو الحقيقة عين لا يتجارب اعني على الفعل المتساك
عن طلبه او طلب الكف عنه كما بينا في الاعراب الفصح على انفسا بل على التلازم كما هو الظاهر فهو الحقيقة عين لا يتجارب اعني على الفعل المتساك
التلازم والذات الذي يتلوا في الطلب يجب لتحقيق معناه ولا يستحالة الضد انفسا بل على التلازم كما هو الظاهر فهو الحقيقة عين لا يتجارب اعني على الفعل المتساك
التلازم من معنى التجاركة في مركب التجاركة في ذاتها وفيها من غير مناهيتين وذلك في الشا حجة من ان الامر بالاشرازم وجمها الاول
ان حرمه التضمين في مرجحية الوجوه للفظ الدال عليه يدل على حرمه التضمين في هذا الاحتجاج اشعا بان الماخوذ في الدعوى مطلوب الاشرا
لكنه فصف الشيء ان لا يتجارب بل على تركه ارفا وهو انفسا الكف او فعل ضد فعل الكف لانه لا يربط على فعله لانه المقدر لايها
كان فالزم عليه بسلب الشيء عنه واجيب الاول بان ان ارد بالانقض الترخيظ فلا تراعي ذلك لانه الامر على الشيء عنه بالتضمين
وان خالف فيه القائلون بالعينين وان يربط احد الاضداد الوجودية فلا تسلم ان حرمه من معنى الوجوب لا يربط مفهومه على رجح الفعل مع

من الترك وعين الشك المانع من انه لا يتم الا على فعل بل قد بدت على عدم الفعل بل انما الكى نقول ليس لزم على فعل الضد بل على الكفر ولا فاعفه
فاننا اذا خط خبرنا انما ذكرنا انما سبنا ذكره ونفد على من الاحتجاجين وجوابهما من لو هو الضعف والاحتجاج الفاضل المعاصر على كون الامر بالنسبة
مستأنزما للشيء عن ضده العام استلزاما بينا بالمعنى الا انهم بان الامر جوهري في الطلب الحق وبذلك انما صدق من الشك ترتيبا لغيره على كره والمنوع عنه منه
وكانه يزعم ان المانع من الترك معناه التحريم والزام معنى وان الامر موضوع للطلب القيد يكون حتميا على ان يكون له هذا خارجا عن ادول اللفظ كما
بالنسبة العينية قد صرح بهذا في بعض مقدمات البحث المقتضية جعل كالة الامر على التحريم والزام من بالضرورة البين بالمتن الا انهم وضعوا
لان المتبادر من الامر انما هو الزام بالفعل وهو يقتضي التحريم والاحتجاج اليه يرجع امر المانع من الترك وهذا التبادر عندهم وضعي لا اطلاقا كما في
فلا يكون التحريم هذا خارجا عن ادول وانما المنوع عنه من الترك بمعنى موضوعيته فيكون كان من لوازم ايجاد الفعل والزام به الا انها خارجة
عن محل البحث لان الكلام في معنى الضد ومع ذلك في لا يختص بالاشارة بل يعم جميع الامور لا سيما في لا يميز نعم لا يميز عليها اثرها من حيث
الذم والعقاب غير انما هو الاحتجاج من نفي الانقضائ في الضد الخارج عن الواقع لكان بطريق الاستلزام والاشارة اما الملازمة فلا يربطها
العينية والخصائص في الانقضائ الثلاثة ظلي واما بطلان الثالث فلازمه واستلزامه لكان تاما من جهة ان فعل الضد يستلزم نفي الاول وهو
محرم فحرم فعل الضد لان مستلزم المحرم محرم ولما من جهة ان فعل الواجب يتوقف على نفي الضد فيجب انما المقادير وجوب لزم في معنى
الفعل كانهما مرفوع اما الاول فيلزم من منع لزوم دناءة الملازمة في الحكم ما لم يكن بينهما معاملة على التخصيص السابق وهي في المقام
ممنوعة وقد سبقنا استحقاق الكلام في ذلك في ما الشك فلم يتم دفعه وجوه الاول ان مقتضى الواجب لا يجزى ما لم يكن شرطه
كما به الواجب وسببا كما يقول صاحب العلم وظان ترك الضد ليس باحد ما واما بشكل على الاول بالاضد الشرعية مع ان اطلاق كلامه
يقضي منع الانقضائ بينهما ايضا واما انكى توجهه بان الكلام هناك الانقضائ من جهة الضد وهي مغايرة لجهة الشرط وان استلزاما
بالانقضائ في الضد المشرع بالاعتناء الثالث لا يوجب عرفة به فيه بالاعتناء الاول وفيه تكلف الجواب في جميع ما حققنا سابقا من وجوب
مقدمه الواجب ونفي التخصيص لكان كورين فلا حاجة الى اعادته الشك ما ذكره بعض الافاضل من ان ترك الضد ليس مقتضى التوقف
اذ لا توقف له عليه وانما هو مستلزمه بل هو التوقف في عكسه او كما كان في الكيفية فالومشنا التوقف عدم انكسارها ولان ذلك هوهم من
مع انه حال انتهى لاد بقله ولان ذلك هوهم من الطرفين التوقف على الواجب الضد حيث لزمها بالوقوف في المقامين وقوله مع انه حال الشك
اللزوم الدور الظاهر في التوقف وهذا الدور منفتح لورود وقولنا في تعريب الفاضل المعاصر حيث اشعر بقوله مع انه حال انما هو عليه
بان المقامين مغايرين وهو ما يقضي بعدم وقوفه على مقتضى مع ان دلالة كلامه على غيرة الوضوح والظهور وانما جعل توهم التوقف في
العكس في لان الفعل يستلزم التوقف بخلاف التوقف والاحتجاج ان فضيلة نصا الانقضاء والكونان يكون وجود كل فرد منهما مشروطا بعد
الاخر فان عدم الضد لما يقضي مقتضى وجود الضد لا يخرج بخلاف عكس فربما فانه لا يغير فيه وجود الاخر وانما ذلك من لوازم وجوب
الموضوع على امر التنبه عليه سابقا لفرق بين المقامين في غيرة الظهور في مقتضى فضيلة ما يقضي شيئا ان يكون وجود
سببا لعدمه فاذا كان وجود كل من الضدين ما قام في وجود الاخر كان سببا لعدمه وهذا يقتضي انما فربما من ان عدم كل منهما مشروط بوجود
الاخر استلزام الدور قلنا فضيلة ما يقضي نافية المانع في عدم الشيء لولم يسبق في التاثير بغيره التاثير بغيره التاثير بغيره
ليس الشرطي في وجود الضد من عدم الاخر استلزاما له بل عدمه مطلقا وان استلزاما لغيره كعدم الارادة وعدم المقتضى هذا كله اذا كانت
المانعة من الجاهلين واما ان كانت من جانب واحد كالضد الاستدلال بالتحريم والكلام بالاعتناء في الصلوات فحيث ان تلك الامور مانعة
من فعل الصلوة وليست الصلوة مانعة من وجودها بل مستلزمة لعدمها ضرورة استلزام الشيء لفعله المانع فكلام المذكور انما يخرجنا
من جهة المانع ولا يتوهم فيه الاشكال لان ذلك هو هذا ومن غايبها ما نسخ للفاضل المعاصر في المقام حيث شغلهم ان يكون منشأ توهم
الفاضل المذكور وهو انما وجد ان ترك احد الضدين بخلاف الباقي عن فعل الاخر توهم انه لا يدخل في فعله وانما توهم ان مقتضى الفعل
كما يتوقف عليه في نظر المكلف عند التقطع ووجد ان الاضد اكبر اما تركها توهم عدم كون الترك مقتضى له ثم غفل عن ان الكلام في حال التقطع
منع من كونه مقتضى له مطلقا وانما لم يجد لتوقف عند ترك الضد لان تحققه حتى يتحقق هناك التوقف انما التوقف فيه ثم غفل عن
الكلام في حال الاشتغال فتوهم عدم توقفه عليه هذا محصل كلامه بعد تفهيمه في ان خبر بان الفاضل المذكور ان يكون منشأ
النظر في واجل من ان يخطر بباله هذا التوهم الواجب فضلا من ان يعتبر بغيره واستلزاما له بل الله ان منشأ توهمه على انفسنا من شيا هو
لما وجد ترك الضد مشوفا على الصافي فقط وجد فعل الضد من جهة لفارنا توهم مثله في جانب لولم يتبين الفرق بين المقامين هذا
واما استلزاما له المعاصر المذكور في منع توقف ترك احد الضدين على فعل الاخر كانه الفاضل المذكور من جواز خلق المكلف عنه اجمعا
فيحل نظره ان ذلك لا يخلو عنها مع الشاعل بغيرها من الاضد افهنا ان احدا لا يقول بتوقف ترك الضد على الشاعل بغيره على التقديرين
بل يقول بتوقفه على فعل احد الاضد على الباقي كما مر في الخارج به في جهة الكيفية فلا يقدح جواز خلقه عنها في التوقف على فعل احدها كما هو متنا

[illegible]

لأنها مقدمة

الى
المكلف بعد
وجود الصارف
مع توجبه لتمييز الطلاق
السهل لان الواجب المشروط
مطلق
ب

الاول مجازة واضحة وممكنة المنفعة عن الاخر بالفرق بين التضييق والاصح والتضييق لغاى ويكبد قبحا من توسع الى اخر الوقت فان التضييق فيه
البيان باعينا ابتداء اخر الوقت بل في مجموع الوقت وانما قائلنا فلان ما ذكره في الموسع مبنى على ان لا يرتفع بالفضل المتكبر في كل بلد
الوقت فلا يصح الواجب بهذا الاعتبار وانما ضاده باعينا الفرقة وعدم تطويرة لا يتنا مطاوعة القسمة لان الفرقة مقدمة للتوسعة
الطبيعية ويجوز التوصل الى الواجب بمقدمة الغير لمطويرة وهذا قد مر من وجه الاقوال اننا لا نطوينا لامرنا الوجود والابحار الخارجة و
الطبيعة الماخوذة من حيث الخارج ولا شئ من هذا الامور بكل كسبنا تحقيقه الشك اننا نكسر عن الفرقة في الخارج فلا يكون مقدمة له
وقد نبينا **الثالث ان المطلوب** : في الحجة الطبيعية الوقت الخارجى لا الوقت المفقود ولا الذوق وذلك واضح وقد ان الوقت الخارج
جزئى مشتمل على اجزاء ففهمنا التوقيت الطبيعي ان اجزاءه فتكون الطبيعة مطاوية في كل جزء على وجه التبدل وان لم يعد مثله في الاصل
بغيره ولا خفاء ان الطبيعة المقيدة بوقت الواجب ضادة لفعله فيبقى الاشكال في قوله لا شئ مع الاسترضاء بحاله ثم **اقول** ان الجنب
عند ان العبادة المذكورة صحيحة على القول بالانقضاء البقاع هو الخيال وان لو جرد كورة فاسدة لا تنهض حجة على انما الجنب لا ينهض
بالوجه والمندوب بالجنبة المتفاوتة في الفصل الاول وانما اذا توقف فعل غير الاجماع منها على ترك الاجماع فانه لو لم يتركه لم يطل ان كل فعل
راجح عند التمكن من فعله لارجح والناظر في طعنا بآيات الملائكة من اوجوه المذكورة جارية فيه فان ترك الاجماع مطلوب للتوصل الى ارجح راجح
له فلا يكون فعله مطاوبا ولا راجحا للجنبة ولعلنا الامر بصدقه على التعيين ونترك مقدمة كل وجوب نعلق الامر به والا نترك الامر بالفضل والامر
بالشئ مع التمسك عن مقدمة وان كان كل من الامر والتمسك بالطلب الغير المانع من التقصير ضرورة ان التكليف بالتحريم مطاوب **ولا بد** من علمك هذا
التقصير في على امر الاول ان تكون مقدما المنفعة ومنه وقد بينا سابقا **الثاني** ان يكون فضلا لغيره من الخيرين ما من يداع
الخيرين كما ان بعضهم لكنه غير مضمون عندنا كما سبنا ابيانه في محله وعلى تقدير ان يكون التقصير الزاميا وانما انفسنا فمفعول في الوجه الاول
ان راجح اول الضد للتوصل به الى فعل الواجب كما يتناجحان فعله في نفسه مطاوب ولو على تقدير عدم التوصل بتركه الى فعل الواجب كما يتناجحان في
رجحانه في نفسه مطاوب وعلى تقدير التوصل بغيره على نفسه ولا ريب ان التقدير الاول من اوزم فعل الضد فلا يقع بحسب الاعيان الاصحى
في تحقيق المقام ان راجح والمرجوح من الصفات المتنافسة المتقابلة فلا يمكن تواردهما على موضوع واحد ولا تحقق احدهما بدون الآخر
فلا يكونان عينيين تعينيين فبغير ذلك بالنسبة الى الفعل ونفصه وقد يكونان مجزئين في كفايتهن فبغير ان بالنسبة الى الفعل وهو اخفى
نفصه وهو المجزئ من البدل فكيف جازل بالنسبة الى الفعل ففعل اخر في هذا ارجح من كذا واشد رجوحه منه ولا خفاء ان راجحه والرجوح
المعتبر في حصة الاحكام التكليفية العينية التعينية انما هما بالاعتبار الاول وح في تصف فعل طاق ومقدمة بالرجح المطاوب والمشهد
المأخوذ بهذا الاعتبار اوزم بحكم النفاذ ان يتصف بتركه بالمرجوحته على حصة اطلاقا وبقيدها على نفاذ راجح الترتيب المطاوب المقابول بفعل
شواكان لرجحان مطاوب ومعلما وانما راجحان ترك المقيد للمعاق بالفعل ففهمنا مرجوحته ترك هذا الترتيب المقيد لما كان الشاخص دون الفعل فقد
منافسته معه فغيره يكون تركه المطلق راجحا ايضا لا خلاف في شهره من منافسته فعله مرجوحا بهذا الاعتبار كما مر في القسم الاول وجب ان
الضد كان راجحا لكونه مقدما لفعل الواجب كان انصافه مشروطا بحصول التوصل به الى فعل الواجب على ما سلفنا تحقيقه في بحث المقدور
عرفت ان فضيلة راجح اخص مرجوحته ترك هذا الترتيب الخاص دون الفعل فلا يتناجحان على بعض الوجوه وقد بينا ان راجح فعل الضد
مبنى على تقدير عدم التوصل بتركه الى فعل الواجب ففهمنا مرجوحته تركه على هذا التقدير لا مطلقا ورجحنا مرجوحته تركه الغير المتوصل لان
تعيينه للصغر فيبذلزم تعيينا لموضوع حيث لا تضاد فلا يتناجح الترتيب المتوصل به فان دفع المناقاة لان يتنا على اجتماع وصفه والرجحان راجحه
في محله واحد وعلمنا ان راجحا بغيره راجحا لا يورد الاخر وانما يلزم الاجتماع اذا ترك الضد راجحا على الاطلاق او راجحه فعله على الاطلاق
او على تقدير التوصل بتركه وقد بينا خلاصة من **قولنا في الوجه الثالث** ان المقام ليس من اجتماع الامر والنهي الذي نقول باسنادنا على غير
ذلك لتعلق النهي بمقتضى الترتيب المطلق بورد الامر يلزم منه كون الشئ الواحد واجبا وحرما كما سبنا التبيين على محله الشئ وهو غير حاصل
هنا اذا لم يطوينا الترتيب المعقود بالفضل عندنا الترتيب المقيد بالتوصل به الى المطلق وفضله ذلك نترك ترك هذا الترتيب المقيد دون الفعل فلا
يلزم من وجوبه على تقدير عدم التوصل بتركه اجتماع الوجوه والخير في شئ مما فاق قلب هذا الجواب جمع الما ذكره جماعة من جواز
اجتماع الامر لنفسه مع النهي الغير فلم عدل عنه فقلت وجه العدد ولما هم يفسرون النهي الغير على ما هو ط كذا انهم يلزمون بغيره على النهي
المطلق لغيره بوجوه انما مما يجوز اجتماعه مع الامر لنفسه ثم كثر منهم من اطلق الامر لنفسه في شئ ففسروا بعض الاضداد ان كان مشروطا بالغير
النهي فيقولون بنبى من ذلك انما يجوز اجتماع النهي الغير بمقتضى الترتيب المقيد بغيره كالتوصل به الى فعل الغير مع الامر لنفسه الشئ
يكون لما كلف بحيث لا ياتى بذلك الترتيب المقيد فحصل الفرق بين مقالنا ومقالهم من وجوه عديدة وبالجمل فلا ندخل في التبيين والغير
عندنا في ذلك انما رجعوا وانما العبرة بتعيين الترتيب في النهي وتعيين الامر بغيره فيبحث تحقيق الامر ان يجوز اجتماع من غير فرق بين التقدير
والغير بين والمفوق منها ما وجه بغيره احدهما او كلاهما يمنع الاجتماع مطاوب وينبغي المقام وتوضيح الامر ان الطلب التعيني التعيني بكونه

من الإيجاز والتحرر يستلزم مبعوضته نفي ضرورة كالتجاء والرجوعية فطلوبية فعل مطلق أو مقيد مطلقاً أو مقيداً يستلزم مبعوضته تركه
على حيث لو يثبت الخلاف وتقييداً وطلوبية الزل لمطلق المتعلق بفعل مطلقاً ومقيداً مطلقاً أو مقيداً يستلزم مبعوضته الفعل على خلاف
وتقييداً وطلوبية تركه للمقيد المتعلق بفعل مطلقاً ومقيداً مطلقاً أو مقيداً يستلزم مبعوضته تركه هذا الزل المقيد لمكان المناقضة دون
لعدم المناقضة معه من حيث ارتفاعها في الزل المحرر عن المقيد لا يترك الزل المقيد مع الفعل والزل المحرر وحدهما يستلزم حرمة
الأقوال المفعول بحسب وجوده لا يستلزم ذلك بحسب الصدق ثم وقد تهربنا عن بدشمة الكيفية في نظر الزل المحرر فيما لو كان المقيد تركه
موجود كالتسرف من فائدة بحسب تركه متصرفاً ولو عني سافر كان سفره مباحاً وأما كتحريم فعل الاطالة في شهر رمضان مع ان المطلوب تركه
المقيد بالنية فليس من جهة وجود تركه المقيد بل وجود تركه المطلق وهذا المحرم عليه وان ترك النية ابتدأه وانفردت بما يحرم من حيث
نسبته للزل لولجبت كما لو شرع في الصلوة بدل له الاطالة بناء على عدم العبرة بالاستدانة المحكية في نية وعلى تقدير لغسانه ينقص
النية لاستلزام الابطال اليه وقيل عرفت ان المطلوب التمسك بالصلوة الموصلة بفعل الواجب ان لا نراها بتعلق فعله على تقدير عدم
التوصيل تركه اليه ففرضه مطلوبية تركه الصلوة الموصلة بمبعوضة تركه دون الفعل ففرضه مطلوبية فعله على تقدير عدم التوصيل
مبعوضة تركه الغير الموصلة بالزل الموصلة به فلا منافاة في اجتماع الحكمين لعدم استلزام اجتماع وصفه المطلوبية والمبعوضة في الشيء
الواحد فاقول قلت فعل الصلوة المطلق وان كانت مطلوبية مقيدة فيكون تركه المبعوضاً عنهم مطلقاً وان كانت مبعوضته مقيدة فيكون
من طلاق احداهما وتقييداً مستلزم لطلاق الآخر وتقييداً وفرضه مبعوضة تركه المطلق ولو مقيدة به بتقدير عدم التوصيل بمبعوضة تركه
من التوصيل به وغيره ولو مقيدة بالتقدير المذكور مع ان تركه الموصلة به مطلوب على كل تقدير فيجتمع المطلوبية والمبعوضة في الزل الموصلة به
على تقدير عدم التوصيل وهو محقق قلت تفهيم الطلب يستلزم تقييداً بالمطلوب غنياً كونه مطلوباً بفعل الصلوة بل غنياً كونه مطلوباً بمقتضى
عدم التوصيل تركه فيكون مبعوضته تركه مقيدة بذلك أيضاً ولو بواسطة تقييد الطلب فلا يكون مطلوباً على الاطلاق والسر في ان
ما هو شرط وجوب الواجب من حيث نفسه اقتضاه به يمنع ان يكون مبعوضاً بالهتاس الى ذلك الواجب كذا لو ازم شرطه وان جاء الصلوة بذلك
حيث نفسه او لا يخرج وقد بينهما ذلك فيكون مبعوضاً على تقدير ترك الواجب ان يحسن تركه الصلوة الموصلة به فيفضل الواجب على الاطلاق كما هو
فرضه كونه مقدمه للوجوب المطلق وان يحسن فعله على الاطلاق في نظر المحققين فامر من شرط وجوبه وهو كون المكلف بحيث لا يتوصل تركه الفعل
الواجب بتسليم التكليف لفعل الفعل بتركه معكلاً لا فأنفك استحالته مثلهذا التكليف ان كان من حيث استلزامه لاجتماع وصفين
متنافيين في شيء واحد من كونه مطلوباً ومبعوضاً او ايجاباً ومرفوحاً فانه عرفت خلافه حيث يتبين ان مورد كل منهما مختلف في مورد الآخر ولا كان
حيث استلزامه للتكليف في حيث فرضته ضلته التكليفين الجمع بين الفعل والزل وان اعتبر المقيد وان منع فبينه ان التكليفين
كانا فصلين لكن ليس ففرضاً الجمع بين الفعل والزل في حق لازم منه التكليف في كونهما متعلقاً بالحد في مبعوضته مطلوبية الآخر وانما يمنع
التكليف بالصلوة اذا لم يطلب الجمع بينهما وبالجملة لا يمنع الفصل من التكليف بالصلوة اذا كان التكليف بالحد في مبعوضته مطلوبية الآخر وانما يمنع
المخالص من الآخر لا يجوز التكليف بالجمع اذا استند الى المكلف بل لان التكليف بهما على الوجه المذكور ليس تكليفاً بالجمع حيث يتبين ان التكليفين
لعدم وقوع الآخر كما يقع رجحان احدهما على الآخر على تقدير عدم التشاغل به ولا يلزم منه رجحان المنع عن الجمع بين الفعل والزل
الحال في التماس التكليف لطلب هذا التبيين الجواب عن الوجه الثالث في موضعين ان ما ذكره من لزوم التكليف بالجمع انما يتبادر ان
المطلوب خصوصاً الصلوة عموماً وانما اذا كان المطلوب ولا هو خصوصاً واحد فها يكون مطلوبية الآخر على تقدير رجحانها في الاول استحالته
متشاهراً عندمكن المكلف من فعل الصلوة وهو مخصص بوجوب التشاغل بالواجب حال عدم التشاغل به فيمكن من صده ففتح الزل ثم في
النسائي انما هو في فعل الصلوة لا في تعاقب التكليف بهما انما لم يرجع الى طلب الجمع بينهما وبالحيلة فوجوب الواجب يطلق بمعنى انه ليس على تقدير
وجوب الصلوة مقيداً بمعنى انه لا يجب على تقدير وقوع الحائل في الواجب ليس شرطاً بترك الواجب بل لا يعتبر في تعلقه بالصلوة وقوع
الحائل في الواجب بل المعتبر كونه ممنهراً للواجب في الفرض ويكفي علم المكلف به مما جعفر نفسه وفي كفاية الفقه رجحاناً ولا حاجة في
افادة ذلك الى المضارع بل يكفي التعويل على مجرد العمود والاطلاق وقد سبق التبيين عليه عند بحث المقدمة وفي الوجه الرابع ان
المنع انما هو ايجاب الشيء حال تحريم مقدمه مطراً وانما ايجاعاً على تقدير حصولها كما نقول في المقتضى فلا بأس به وان كانت مقادير له
المحصول فلا يتحقق ذلك علم انه قد شهدل على الفضا يعقوب قوله تعالى انما يقبل الله من المتقين وجوايبر ان البنا على الاثر في
نظر ان كل عبادة فصد عن غير الحق مطراً وان كان عند ثنائ من غير جهة القضا وهو خلاف الاجماع بل الضرورة بتدوير الامر بين
التخصيص وبين حمل القول على القول كما طرأ في ترجيح الاحتمال الثاني فلا اقل من تكافؤ الاحتمالين معه لا يتم الا انه لا يتم العمل
ان الحائز عن الواجب يكون ارادة الصلوة وقد يكون غيراً وجوباً ما ذكرناه في الوجه الاخر من صريح ما في الجملة ان الصلوة تستلزم
من حيث لا ندر مع سبيلاً من الزل الواجب فعل الصلوة المحرر من شرطها وهو ترك الواجب فيمنع وجوب فعله الاخر على فعل

الضد لا يجاب الشئ حال تحريمه عليه حال لا سبيل الى الامتناع وهذا على حساب ما في بعض الوجوه بان وجوب الضد بعد التصاق عن الواجب
 وجود الضد بعد تحقق التصاق واجب يمنع اجبا الفعل بعد وجوبه وحصول سببه **والواجب** انما هو فينا لتفطن بالاجابات المتوهم في الضد
 اذا كان تركه لا فضلا له فاما مستندا الى ارادة ما دونها لان تركه لا يفضولح مطلوب بل هو متصل الى الاصل على التعيين فيستلزم مطلوبا بغير فعله
 فلا بد على البين المذكور من ان يجعل مطلوبا بغيره على تقدير وجود التصاق عن الاصل وهو لا يستقيم فيما اذا استند تركه لا فضلا له الى ارادة
 المفضول للزوم ما ذكر من مطلوبة الشئ على تقدير وجوبه وحصول سببه وبغير ذلك الكلام في ذلك مما سطر في النقص المتقدم **والثاني**
 فيما قل وهو ان السحالة المذكورة ان كان مبنا على ما ذكره بعضهم من ان حكم المفعول لا يغير حكم العلة حتى انها اذا حرمت نحو ما لم
 مفعولها حرم مفعولها الاخر لم يحرمها والاشياح وجوبه قد دفع بما سطر في بحث النقص من جوانب الاشكال وعكس الملازمة وان كان مبنا على ما اشير اليه
 في دفع الاعتذار من كونها اجبا بالشئ بشرط وجوبه وحصول سببه كما سطر في دفع الاعتذار المذكور فترد بان لا يمكن ان وجوب الضد يتوقف على وجود
 التصاق عن الواجب يتوقف على تحقق شرط الواجب الذي يتناشغ به بالضم في نفسه فبما سطر في بحثه بحال التصاق فان من لوازمه
 وجوب فلا يلزم انما هو على تقدير وجوبه **وهو** كس دفعه بان وجوب الضد اذا توقف على الواجب يتوقف على وجود التصاق الذي هو سببه
 ايضا لان ما يتوقف على المفعول يتوقف على علة له بما لا ضرورة فيلزم المحذور ايضا لا بقولنا ان ترك الواجب مستلزم وجود التصاق بل
 وجود التصاق عدم الارادة وهو من لوازم وجود التصاق فلا يتم الدفع او يبق الاشياء على تقديره من ثم يرفع قدر المكلف عن سببها حال
 حصولها ولا يثبت له منع التكليف بمسببها فالحال كالاتصاف بالاشياء بالمتسبب للقتل ومنه يبق مع الاختصاص كالاحتياط فان الاحتياط لا يخرج
 بالاختصاص والارادة عن كونها اذ لا السقط التكليف عن حال حصولها وهو شرط التصاق فيكون يكون التكليف بفعل الضد مبنا على ارادة
 ولا يتوقف بغيره بين هذا التكليف حال الارادة وبين انشائه في حاله **والثاني** انما هو فينا لتفطن بالاجابات المتوهم في الضد
 لا يستلزم ان وجود التصاق يتوقف على عدم الارادة في الفرض المذكور مستندا الى وجود التصاق **والثاني** في دفعه بان الفرق بين الاشياء
 الاختصاص في ذلك ضعف لان التكليف حال التصاق بها قد وقع على ترك الفعل من غير فرق بين الارادة وغيرها وبعد ما لا يتم من ان ترك
 فيما اما في غير الارادة فظا واما في الارادة فلا يتبعها وحدها وهو سببها من ثم يمنع تحلف الفعل الذي هو مفعولها عنه والتقدير بان هذا
 هو التصاق الذي يستلزم الواجب اليه حال وقوع الضد فيبقى الاشكال بحاله لان وجوب الضد يتوقف على ترك الواجب مستلزم للوجود
 التي هو سبب حصولها على ما هو الفرض من لوازم وجوب الشئ بعد وجوب وجوده **بالتحقيق** في الجواب ما حققنا سابقا من ان تعلق الوجوب بغيره
 لا يتوقف على وقوع ترك الواجب لزم المحذور بل انما يتعلق على تقدير وقوع الترك لان وجوبه بالتسبب اليه مطلق لا مشروط ووقع الترك
 كاشف عن تعلق الوجوب لا يثبت له لا يبق اذا كان تعلق الوجوب على تقدير حصول السبب كان تعلقه على تقدير حصول السبب لكن لنا في هذا
 الملازمة فلا عرف عند بحث المقدمة من ان المرجح الى اشراط الوجوب يكون المكلف بحيث يصدر منه السبب لا يربط به مستندا الى كون بحث
 بصدقه السبب في نفسه على الاول بوجوبه على الثاني وانما يطل ان الثاني فلا يلزم انما هو على تقدير وجوبه وحصول سببه من غير
 امرنا بل انما هو في نفسه في التكليف لا مستلزم بل لا اية وفشا خضر ولا نأقول وجوب الضد ثابت على تقدير عدم حصول الواجب مستلزم
 ارادة الضد ولا يلزم اخرى سواء اراد فعل الضد ولا يلزم ان التكليف كمالا لا يلزم عليه وانما هو حصول الارادة كما في سائر التكليفات
 يمنع التكليف على تقدير حصول الارادة فقط وان المقام ليس منه وهذا الجواب كما يرفع الاشكال على الوجه الذي ذكرنا كمالا يرفع الاشكال
 على الوجه الاول ايضا وبما يوضح ذلك انما اذا وجب على المكلف بغيره او شبهه التنازل عن الفرائض او الذكر في وقت معين اذا كان مظهر فيه
 فانما اذا استندت على الظاهر في ذلك الوقت الى امره لثقل الفرائض والواجبة والذكر الواجب فيه فالضرورة فاضمة بان التكليف بان
 لا يرفع عنه مع ان التهمة المذكورة جارية فيه فلهذا وجوب الفرائض او الذكر مستلزم وجود الظهارة او عند الحاجة مستلزم الارادة
 فلا الفرائض او عند الحاجة مستلزم وجوب الفرائض او الذكر مستلزم وجود الظهارة او عند الحاجة مستلزم الارادة
 وجه الدفع والتحرف اعرف من ان التكليف بالفرائض او الذكر المشروط بوجود الظهارة او عند الحاجة مستلزم بالخصوص مطلقا وبغيره
 بما اذا كان سبب وقوع الشرط الارادة الموجبة للفرائض او الذكر الواجب اشياء التكليف على تقديره **نعم** في دفعه على الوجه المذكور ان
 ترك الواجب كان نفسه شرط في تعلق التكليف بالضم لان تركه في تمام الوقت شرط كما هو في هذه الاشراط وبارز منه علة التكليف
 بالتصاق انما هو في نفسه المذكورة مع ان مقتضى نفيها بين ذلك انما يتحقق الكلام بطلان ما حققنا عند بحث المقدمة **فانما** يتبين لك في سائر
 التفصيل المذكور وما لا يلزم عليه فاعلم ان من فضلا لنا المحاضر من فصل في المقام بين ما اذا كان فعل الضد افعالا يمكن التكليف من غير
 الواجب بين عدمه فالنظر في التحريم والامتناع في الاول ومنع من انما في الثاني وعلى ما ذكره في توجيهه من انما هو انما يتبين حكم
 الفعل الشرعي والعرف انما هو في التوسل اليه فيجوز فعل تركه فعله كترك الحركة المفضية لتحقيق السكون الواجب ما يتبين قوله عدم
 من كمالنا فان الضد ان كان مما يوجب له لعل الممكن من الواجب كاستسقاء النافع من انما هو الحق المقتضى لاجتماعه في محرم سواء اضطرر الغاية لغيره

ما يقتضي وجوبه وجوبه
 كالسبب في ما يقتضي

ام لا لان باحثة تفيد عدم الاثم فيما ترتب عليه وان قلنا رادة الواجب بل لو لم يكن الضد الموجب لعدم التمكن منه محملاً لزم خروج
عن كونه واجباً ولا فضيلة انما طاعة الاحكام بالحكم والمصالح وهو تحريم ما يقتضيه رفع التمكن من فعل الواجب لانه من التمكن من فعل الواجب
فيل الصافي لا يمكن من الخروج عنه لانه لا يخلو عن ذلك ان لم يرفع تمكنه بل كان في جميع افعال الضد متمكناً من تركه واداء الواجب كما لو ترك
اداء الحق لم ينق وتشاغل بالصلاة فانه يتمكن في كل حال من احواله ان تركها فبما غلب بالواجب ليس بفعل الصلاة ما يقتضيه رفع تمكنه منه
وهو واضح ولا شرع السبق الحق المبني على الدخول فيها فجاء لا يبطال له كالبطلان لغيره من الامور المترتبة عليها فلا يلزم من ايجال الواجب تحريم
هذا الفعل بل يمكن تركه كمدخله في اداء الواجب لا فائدة بترتب تركه مع ترك الواجب التمكن حاصل على المقدور **هذا محصل**
كلامه ورجعه الى فساد وجوب الشئ بوجوبه بوجوب النهي له وقتما بقا التمكن فيجوز فعل الضد الواقع دون غير الراجع **اقول** هذا
التفصيل عندك محال لان ان ارد ان التمكن من الفعل شرط في نفس التكليف فيجب ابقاءه والمحافظة عليه كذلك في هذا فاسد قطعاً لان ابقاء
التكليف عن واجب بالنظر الى نفس التكليف فضلاً عن جزمه منه لانه لا يقدس في بحث المقدور ان الواجب لشرط لا يقتضيه وجوبه منه
التي هي شرط الوجوب الضرورية فاضه بانه كما لا يجب تحصيل شرط الوجوب من حيث كونه شرطاً له كل لا يجب تحصيل شرط بقاء من حيث كونه
شرطاً لبقائه لان ابقاءه عند التحقيق معق الحدث وان ارد ان التمكن شرط للتوصل الى فعل الواجب فيجب المحافظة عليه للتوصل اليه
ففيكون وضع التمكن كجواز على حدس الضد الغير الرافعة للتمكن ضرورية ان ترك الكل شرط في التوصل الى الواجب هو فضيلة ما يلزمها
من الزيادة فيبطل الكلام في المقامين ويطلب الفرق المنوهم في البين والتحقيق للحكم المقام وتوضيح ان لا شيء يقتضي ايجاله لنفسه
ما يتوقف عليه من المقدور للتوصل اليه على ما استودكر في الفصل المتقدم ولا يخفى ان من جملة مقدما الفعل ايضاً التمكن منه
يتوقف على ترك الضد المتنافية له فيجب التوصل الى فعل الواجب من مقدرة المقدور مقدرة وقد خففنا ان فضيلة وجوب شئ شئاً
هو وجوبه مقدراً لا مطلقاً فلا يقتضي بالوجوب لا على تقدير حصوله الاخر وترتب عليه مرجعية المطالبة بالشرط بكونه شرطاً
عليه الاخر فيجوز لا يلائم المكلف بالواجب بنفسه لا يتصف شئ من مقدراته التي لا يملك الخارج بالوجوب والمطالبة الواقعة باعتبار كونها
مقدرة لا يلائم شرط وقوعها على وجه المطالبة فيجب ان يتصف بغير من الاحكام حتى التحريم لحالها عن الضد لما في فعل المكلف
عمله لا يلائم اذا تشاغل المكلف بفعل الضد فاما ان يتعلق به التكليف بالواجب لنفسه الى الزمان الذي ارفع تمكنه بفعل الضد
فان كان الاول لزم التكليف بالتحريم وهو صحيح فان كان من قبل المكلف على ما هو التحقيق وان كان الثاني خرج عن محل الفرض الكلي في صحة
التكليف بضد الواجب لانه لا يخلو عن وجوبه لا يقتضيه وجوبه اذ لا اشكال في جواز نفاذ الوجوب في نفسه وفي زمانين وذلك لكونه سجراً للمهم
على التواليف وبقائه وتشاغل بالفرصة عند سعة وقته فان انقضاءها منه خرج بوجوب منع تمكنه من فعل التحريم شرعاً ان يفرغ منها
بجوز له قطع الصلاة ولا ابقائه في انشائها وكما لو ترك اداء الدين الميسوق وسأل الخ فان بعد عرض صاحب الحق بوجوب منع تمكنه من اداءه فلا
لانه يرجع اليه مثلاً لا فانقول نحن اذا قسم الشئ ونفع خروج الصورة المذكورة عن محل النزاع اذ يحسم الكلام فيها بالنسبة الى
ما قبل التشاغل بفعل الضد فليخففنا بيوجه اليه الخطاب بما على الوجه المتقدم وكان حال التشاغل اذا تمكن من فعل الواجب
في زمن محل فعل الضد وبالا كان اثر التكليف بالواجب بما عليه وان انقطع عنه الخطاب بالنسبة الى زمن عدم تمكنه ثم لا يجب
عليه ان عدم جواز نقص البشارة غير ارفع للتمكن الشرعي من الواجب بل المكلف انشائها ما مور بنقضها لاداء الواجب صحة البشارة
وجانها محبلة على تقدير عدم صدور الواجب في زمان محل فعلها فاذا بدل له الفرع على الواجب زمان محل اتمامها به فحلال
شرعاً كان ذلك كاشفاً عن عدم تعلق الامر بها في الواقع فينبط وليس هذا ابطاً لا حتى يطالب به بالجملة المجزأة له هذا واما الوجه
التي تمسك بها الفاضل لذكره فلا يفتن بانشاء عوبة من حرمة الضد الواقع للتمكن من الواجب بمعنى مطلوبه بتركه مطراً **الوجه الاول**
وهو لزوم خروج الواجب كونه واجباً فلا يلائم الدليل المعروف بين القوم على وجوب مقدرة الواجب قبل تبيينها في المقدور وعلى تقدير
صحة فلا دلالة له على مطلوبية المقدور مطراً وانما يقتضيه مطلوبية المقدرة التي يتوصل بها الى المقادير بالفعل لا بد من دفع به شبهة
لزم خروج الواجب كونه واجباً **اما الثاني** وهو كون الاحكام معللة بالحكم فلان ذلك لا يقتضيه مطلوبية تولى الضد مطراً
مطلوبتها على تقدير التوصل بها الى فعل الواجب لا فائدة في فعل المقدور مجزئة عن فعل الواجب فلا حكم في ايجالها كل وهذا ما يشر
فيه جميع المقدما **اما الثالث** وهو التواهي المتعلقة بالافعال الرافعة للتمكن بخصوص بعض الموارد فليظن ان المفهوم منها ليس الا
مطلوبتها تركها للتوصل بها الى فعل الواجب ما هذا انشائه لا يكون تركه مطلوباً بل على تقدير عدم التوصل به الى فعل الواجب فيجوز ان يتصرف
من الاحكام ولو سلم ان المفهوم منها التحريم مطراً فاما بيبث بها ذلك في خصوص الموارد التي ورد النهي فيها فلا يسر الى غير هذا من الضد
الذي لم يرد فيها نهي ودعوى ان المفهوم من سائر احكام التمتع بالاضد المتنافية وعدم مدخله في خصوصيات الموارد في ذلك فيجب
التمتع كما لا يخفى فيبقى اطلاق الاثر وعومها سلباً عن المتعاض ثم اقول في كلامه انظر لا باس بالنسبة لعلها منها انه يرد ولا يباح

[illegible]

على كل واحد من متابعيه لا يمتنع على البدلية لا لعدم التبعين بل لعدم التكليف بالبرهان والواجب على الأول كما عرفت نفس المصداق وهو
الواحد فلا يمكن التوفيق بين القولين وحكي في المقام أقوال اخر صفة فهمها انما يجب لجميع وليست بقول البعض ومنها انما يجب لبعض
بعضه او فضل معادله ومنها ان الواجب غير عند الله وهو ما يفعله المكلف فالاعادة واجبة وهذا مذهب كل من المذاهب والاشعرية
ونفس المصاحبة ونحن لا نجح عن هذا الاقوال لوضوح مناسقاتها واستغنائها عن تكلف البرهان ان معنى قولنا انما يجب لبعضنا او لبعض
سنتين مسكننا طلب التوفيقية وطلب لا طاعة بعينه على التجيز وليس معناه طلب فهم خارج عنها صاق عليها على البدلية كنه هو واحد
فيكون ذلك طوبا على التعيين لان طبيعة الدلالة على التبعين مختلفة بكونها بعينها فيكون هو المطلوب وليس الكلام ما يكون مفهوم
احدا حتى يقع في الطلبية ولفظ او نحوه انما يفيد التجيز البدلية بينهما بمعنى جواز ترك كل منهما الى الآخر لان كلاهما مطلوبان
في مفهوم واحد على ما لا معنى ان كل واحد واجب تعين ان لم يتحقق الآخر فيلزم ان يجب الجميع تعينا على تقدير المحال فانهما
منكون بذلك كالعقد والحيثية فبما يتحقق المعاقبة على كل واحد منهما مستقلا بل بمعنى ان كل واحد واجب جواز تركه الى الآخر ومثله
لا يستحق الحكم العقل والعامة فيه الاعطاء باحدا على الجميع فمقتضى ذلك ان لا يوجه المذكرة من واحد لها او احدها لكن تجزئ
لا يقتضي لحيثية في المفهوم الا ان لا يضرر ببدلته عليه انما يضرر الانسان والضايق عنهما من المعاقبة عليه مع انهما
منعاهن بحسب المقصود فطعا او جوازا ترك البعض في الجملة او عند تيسر تحقيقا والتفقا عليه كك فلا يمتنع وجوبه لما عرفت من الواجب
على ما ليس اعدا عليه التحقق هو ما يستحق العقاب على تركه من غير ذلك لاعتدائه هنا يستحق العقاب على تركه للجميع **فممكن**
ان يتحقق ان الواجب مفهوم احدهما بان لم يكن ذلك لكان الواجب ما صد عليه هذا المفهوم اذا لم يتركها والثالث لانه ما بالفضل
صد عليه احدهما ان اعتبرهما امشع وجوده فمتنع وجوبه وان عين كلا او بعضا خرج عن موضوع النزاع اذا التجيز على تقديره لا يقال
المتنع وجودا بل في الخارج بشرط الاتصاف وعدم التعيين لا لا بشرط التعيين كما في المقام الا ترى ان التكرار موضوعه لغيره غير متعين من
الطبيعة فان خالف بشرط كونه غير متعين متنع وجوده وامشع تعاقب التكليف وان اعتبر من حيث ذاته لغيره نفس الموضوع لا بشرط التعيين
كما هو المفهوم منه انكر وجوده وفتح تعاقب التكليف فالتكرار مبني بالاعتناء بالانتماء اليها اعد الاوشرط الاتصاف بها
على الثالث عدم اعتبار التعيين فيها والفرق واضح على ان الاشكال الاخر متجه على تقدير ان يكون الواجب مفهوم احدهما ايضا اذا التجيز
في نفس الواجب التجيز في الافراد لا بوجبه في الواجب تجيزيا والا لكاننا الواجب التعيينية للمعاقبة بالطابع الكلية تجيزية
ولا فائدة **لا كما نقول ما الاوشرط** فمع بان التوجيه المذكور انما يتجه فيما اذا كان هذا امرا واحدا يصلح ان يتصف بالانتماء
ناره وبما التعيين اخرى كما في التكرار وذلك بشق طعا وليس هنا ما يصلح لذلك سوى مفهوم احدهما فبمعين ان يكون هو
الموضوع او جوازا هو المطلوب **اما في الثاني** فيان لم يرد بالواجب التجيز ما صرح الشارع بالتجيز او يكون التجيزية بين موضوعي العقد
بالحقيقة وينبغي ان يراه ما يكون كذا اما بحسب الحقيقة او في نظر الشارع كالاطعام والا كشافا فانها وان كانا من نوع التبعين كما انما اعدا
في الشرع حقيقيين متخالفين بخلاف التجيز بين اطعاما بد وعمر فان لغاها بينهما التجيز الاضائة وهذا لا ياتي في الواجب
العتبية اذا التجيز بين افرادها من قبل العقد فقط او بين امور لا تخالف بينا بحسب الحقيقة وهذه البقرة مبني على محجرات الاصطلاح
فلا يتجه التشاخص فيها **والاخر** من عند الفرق ان الواجب في الواجب التجيز يتعلق بالاحاد من حيث خصوصية الموضوعية التعيينية وفي
غيره يتعلق بها لاجل التجيز وانما قيد بالخصوصية بكونها مفهومية لاعتناء عن غيبا خصوص وجودها على ما سطره في تحقيق كولو
الامر بالطبيعة فان الامر بها لا يعد واجبا تجيزيا في الاصطلاح مع سائر وجوب باحاد وجودها من حيث الخصوصية على البدلية فمثلا
اكرم زيدا او عمر او كوفي يوم الخميس او يوم الجمعة واجب تجيزي وان لم يكن هناك تخالف بالحقيقة ومثلا فاعل مندبا او اجمالا التجيز
تجيزي وان كانا لافراد متخالفين بالحقيقة ولا عبرة بالتصريح باللفظ لتحقيق التجيز بين الواجب التعيينية كقصد الواجب في ذلك
بين موضوعات فان كل واحد منهما مقدمة من حيث الخصوصية فيجب كك عقلا على التجيز وهذا الفرق ينبغي على ما اخبرنا في تحقيق
التجيزي ولان يتحدد الفرق اعتبارا فان الواجب ان نفس الطبيعة لا بد لها من تعيينها وان نفس وجودها البدلية في
تجيزها هذا وفي الفاضل المقاصد بان الكلي في التجيز جيل من نوع من الافراد تابع لما في الوجود كاحد الا بدلا لخالفة في التعيين
فانه مناصل وقلة للافراد متساوية طبعها وهو كما ترى **والجواب** اننا نختار ان الواجب هو الجميع لكن لا على التعيين بل على التجيز فان
الوجوب يكون تعينيا كانه يكون تجيزيا او وجوب الجميع بالوجوب التجيزي لا بوجبه وجه عن محل النزاع بل بصدق دخوله وتحقق هذا
المقان توضيح هذا الاجمال انه لا بد من التجيز بالوجوب باعينا كونه وجوبا بآجواز تركه لمطلق فمتنع ان يكون الواجب باعينا
كونه واجبا بآجواز تركه لانه لا ينافي جواز تركه الجملة فمتنع ان يكون الواجب باعينا كونه واجبا بآجواز تركه لانه لا ينافي كونه
الواجب باعينا كونه واجبا بآجواز تركه الى غير مطلق وقد جرى مطلقهم على تسمية الواجب الذي يشوبه جواز تركه بالمعنى المذكور

والتكرار

بالوجوب التجري نظر الى عدم اقتضائه تعيين الفعل وتنمية ما لا يشوبه الجواز المذكور وجوباً تعينياً التعبدية ايا فقولنا في تحصيل الفوق
واجب لا على التعيين معناه ان الفوق واجب بوجوده يقتضيه تعيينه في الجملة وذلك لانه من شوبه جواز الزلزال الى اليقظة ولينفكنا ان الفوق
واجب مجرداً عن اعتبار تعينه فانه على تقدير صحته لا حد وفيه ضرور ان الفوق لا يخرج عن اعتبار تعينه لغيره لا عن اعتبار الفوق
من قبلنا لواجب صورته التجري هو احد الامور ان راد به مصداقاً لا بعينه وردد عليه ما من من امتناع وجوده في الخارج وان اراد به
المفهوم الخاص في ضمن الافراد كما نص عليه المحاجي والقصد المحج عليه اشكالاً لان الاول انه لا يتم على الفوق بعد رجوعه الى
في الخارج كما هو الحال في حاشية المنع من تعلق الامر بالصفة وخصه بلفظه بالافراد واجه عليه باصناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج مع
فداختاً في المقام ان الواجب مفهوم الاحد الى اصله في ضمن الافراد فيبين ما اخذ في المقابن تدافع الشك في ان الطلب يتعلق بمفهوم واحد
غير متعلق به باعتبار كون مفهوم واحد والا لا مشكال اننا غير المذكور بل متعلق به باعتبار كون مفهوم واحد الامور المذكورة ولا يثبت ان
المفهوم المفيد بكون واحد بين المفهوم المفيد بالآخر كقصد الفيد اذ قصده مباينة الفيد مباينة المفيد ان المفيد مباينة المفيد
من حيث كونها مفيداً فان تعلق الواجب بواحد من تلك المفيد ان لا بعينه كان بينهما وردد عليه ما من من امتناع وان تعلق بمفهوم
احدهما عاد الكمال اليه فانفتح محققاً ان ضرور الجواز الواجب التجري مفهوم واحد الامور غير تجري في دفع الاشكال وان طريق الخاص
مخبرنا ذكرناه واما تحقيقنا في معنى الواجب فيبين ان المكلف اذا في الجميع دفعه واحدة افشل الطلب التجري بالجميع ان لم يكن منتهياً عن
الجميع لوقوع الجميع على وجهه ولا امتناع لعدم الامتثال او الامتثال بالجميع لان الامتثال لم يجرى فيسند على محال وجوده بالجميع لا لا
له او ترجع البعض لا تنفك المرجح لا يوق قصده الواجب التجري ان لا يكون كل واحد مطاوعاً بالاحصاء الاخر فان ذلك فيه بدلية كل واحد
عن الآخر فاذ لا المكلف بما زاد على الواحد دفعه كان حصول كل واحد مكان الحصول الاخر فيلزم ان لا يكون الكمال مطاوعاً بالاحصاء بل بمرنه
ان لا يحصل الامتثال بها اصلاً لا بالقول منع المقدمة الاولى وادوم المدعى في ذلك لا ان فلنا بقاء التكليف حال الفصل كما يراه
خاصة من ان كون قصده التجري ان لا يكون كل واحد مطاوعاً بالاحصاء الاخر بل بمرنه وادوم المدعى في ذلك لا ان فلنا بقاء التكليف حال الفصل كما يراه
فمنع ان يقع من المكلف واجب تجري على نفسه كونه واجباً تجرياً وهو متحقق فلتنا بعدم بقاء التكليف حال الفصل كما يراه
الحق من ان الامتثال المذكور لان عدم المطاوعة حال الفعل لا يثبت حصول الامتثال به على هذا القول فاما المنع له عدم مطاوعته
فيله ولا يثبت جميع الافراد الواجب التجري من ان لا يكون كل واحد مطاوعاً بالاحصاء الاخر بل بمرنه وادوم المدعى في ذلك لا ان فلنا بقاء التكليف حال الفصل كما يراه
وان لم تكن مطاوعة حال الحصول فقد اتضح مما قرنا ان الواجب على القول الاخر لا بعينه ففهم الفرق بين القولين فيما لو قدر ان
بالا بواجباً متعدداً في زمان او مكان مخصوص فان ذمته تبرز على الاول بالاحصاء في الاول والثاني في الثاني فانه يتضح ان
يقرب بالخصوصية على الاول والثاني وفي مسئلة اجتماع الامر انتهى فانه على ما قرنا بمنع تعلق التوابع بالتعبدية باحد افراد الواجب التجري وما
على اقرره فبين جوازه وعدمه على كفاية فعل المجتهد وعدمه ما من من ينفذ ثمة التراجع فكانت عقدة عن ذلك ولم يعيد بها واعلم ان الواجب التجري
قد يطلق على ما يتناول الواجب التعبدية المرتبة كالصاحب ترتيب الطهارة لما يثبت في الواجب التجري اما ترتيبه او غير ترتيبه
والحق ان هذا الاطلاق بما اذا لا يجزئها كاصلاً لا ينفكاً بل يثبت من حيث فادة التمر المضبوط كوقوع التكليف في الاول والاسياح في الثاني
ولعله ان هذا الاطلاق لا ينفكاً بل يثبت من حيث فادة التمر المضبوط كوقوع التكليف في الاول والاسياح في الثاني
الزيادة فيصير فيما اذا كان التجري اجاباً ان يكون كل واحد مطاوعاً بالاحصاء الاخر بل بمرنه وادوم المدعى في ذلك لا ان فلنا بقاء التكليف حال الفصل كما يراه
على السبيل التسليم وعدم الاعتبار بالتبعية والتسليم الواحد والاشكال في الوكوع والستود ونحوها مما يقع على السبيل من التجري بين
المتبع باصبع واحدة والثالث فيصير فيما اذا كان التجري اجاباً ان يكون كل واحد مطاوعاً بالاحصاء الاخر بل بمرنه وادوم المدعى في ذلك لا ان فلنا بقاء التكليف حال الفصل كما يراه
الترجيح من غير مرجح وذلك لان الامتثال بالافل مع وقوع الاكثر غير محمول على التقدير المذكور وعند التجسس لا يشمل الاكثر على جهة الاقل
على الوجه الذي يتصف بالوجوب ومعه لا يتوجه شيء من الاشكال في هذا المبرج بمطلق الزيادة او تمام القدر الزائد ووجهها انظر في الاشكال
لان الظاهر ان المقابلة كونها اخذ بشرط عدم وقوع الاخر فقط لا عدم ما زاد عليه فمعه وحيث تقوم ترتيباً على اعادة وجوب الاقل لا بشرط عدم
التبعية في تعيين الاقل يخرج التجري عن كونه تجرياً حقيقياً فيعين ان يكون الاقل واجباً على التعيين والزيادة مندوباً ان لا يخرج في الخارج وجوباً
كالجبري بين مطلق الذكر وذو خاص وكما التجري بين مطلق الشيء ومقتضى ما استخف من ان نصاً الاحكام يمنع من اجتماع فردين من هذه مؤيد
والظن ان الامر لا اكثر من ذلك لافضلته او بحدان ما فاصح كون الزيادة من خيل الاقل الى امو ملان لانه لا على التعيين كالجبري بين اعضاءه او غير
اذ اظهر ما ذكرنا من وقوع كل منهما على وجه الحق فالوجه ان يكون الامر لا اكثر من ذلك لافضلته او بحدان ما فاصح كون الزيادة من خيل الاقل الى امو ملان لانه لا على التعيين كالجبري بين اعضاءه او غير
نذلك فافهم ان وجهه ان لا يتجلى على الاستيعاب ان الوجه عكسه التحمل على الوجوب لا فوق فيما يبين فيه الاقل لا وجوباً والزيادة للتبعية بين ان يقع دفعه
كالجبري بين عتق عبد وعبد وامنه اذا اسيء لهما معاً او على الناحية كالجبري بين نحر ثلثين واربعين وذلك لامتناع الحمل على الوجوب اذ اسيء لهما معاً

عليه

ولا
في الثاني
بين ان يقع عليه
او بعده ولا في
الاول من المعنى
وعنه

الاول فلان المكلف اذا اتى بالاكتر ففقد بالاول اقله على الوجوب اي يصفى بالوجوب فان تعقد احدهما بالوجوب بالخصوص لم يوجب الرجوع
من غير ترجيح لثبتهما في مطابقة الامر وموافقته وان تصف كل منهما بالوجوب من دون المكلف لثبتهما بالوجوب وهذا انما لف الغرض من
ان التقدير يكون الاكتر احدا لا جامع انما كانا واجبين تعديليين او كان احدهما واجبا تعديليا خارجا عن محال الفرض وان كانا تخييريين فليكن
معال الاقل الاكتر لانه المفروض في الزم التجيز في الشيء ونفسه لتحقيقه فيه وانما في التصديق الثاني فلان وقوع الاقل ان يصفى بغيره
التكليف كان فضا الاخر به ايضا فحصل الحاصل وان لم يضر بخرج عن كون احدا احاد الواجب التجيز لان فقيته ذلك سقوط التكليف بماله
ولا فوض في ذلك بان يكون الزيادة من جبر لا فاضل غيره ولا بين ان يقع قبل وقوع الاقل بعد وجوبه ان يكون الامر بالاول للوجوب
وبالاكثر للفساد المتشربا ولان المركب من الواجب المتشربا لا يخرج بوجوبه ولا يوجب امر واحد جبريه ولا ينافيه ما قبله من المركب من الداخل
والخارج خارج لان المراد خروجه من شخص تركب منه لا من جنسه ولا يذبح من التاويل في التجيز لا لا معنى للتجيز بين الواجبين او بينه وبين
المتن وانما الحكم بالامر بالاكثر على الاصلية ومثله ما لو ورد التجيز بين المطلق والمقيد كاعتق عبد او عبدا مؤمنا والا فالاكثر كمرهنا ما
يساعد عليه النظر الصحيح في المقامات الخ وفسادها ان التجيز بين الاقل والاكثر مطبق بفضو وجوب كل واحد منهما الظاهر لا مرفوعها الزيادة
من دونها بوجوبها لانها تامة بوجوبها ما نفعه بعض الفاعل بعد نقل القولين المتقديين استظهر وهو ان كان حصوله تدبيرا بحيث
يوجد التاخير قبل الزيادة الواجب ولا يقل حصول الاشكال والافضل واحد منها واجبا لا يرد من الواجب لثبته اذا احط بخبر انما يثبتا ونفع على
ما فيه وفي سابقه من التصديق السوط
فصل في تفسير الواجب بعض الاعيان في الوقت وغيره موقوف فاقوت
ما عتق له ذلك الصلوة اليومية وغيره الموقوت بخلافه كالصلاة المفوضة وقدر وقت بعض الواجب ون بعض كصلوة من اذ لك من الوقت
على ان ما لا به خارج الوقت لا وقت له ولا بد من كون الوقت بحيث يسع لاداء الوقت فان ماواه فبضو ولا يوسع ولا يرفع في جواز الاول
ووقوعه على ما حكاه بعضهم والتحقق ان ذلك لا ينافي تقسيم داخل المساواة على تعريفه وانما الذي يعوي جبرية فيجب في مثل الصلوة ومثل
الصلاة فان تحصيل المقارنة الحقيقية فيها غير معين من الوقت كما قلنا في زمانا متصدا وتحويل العلم والظن به ولو مرة يمنع عادي للام
الان يتباحث في طريقه كان بكنهه فيه بغير علم العلم بالخلاف ولما اثنى على الواجب الواسع فالتحقق جوازه عقلا ووقوعه شرعا وحقا
في ذلك ما عدا ما هو عقلا فتعوم في وقوعه شرعا واما ما قبل الاوامر التي يظهرها فبغير التوسعة فحق لوجوبه بتمامه باول الوقت
اخر واخر وهم بين قائل بان لا يثبتان في اول الوقت نقل بقطر به الفرض كقد تم الزكاة على القول به وبين قائل بان يقدمه يقع مرعى فان
يقول المكلف فيه على صفة التكليف بين ان ما لا يبركان واجبا والا كان نقلا وهذا القول يظهر لا يستقيم على اصله من امتناع التوسعة في
الواجب وان وقوع الواجب في صورة التقديم مرعى تمامه اذا كان وجوبه فيما قبل اخر الوقت شرطا يكون المكلف بحيث يترك اخر الوقت يصفى
التكليف في الزم القول بالتوسعة على تقدير حصول الشرط اذ لم يعين للفعل وقعا غير اخر وهذا واضح على جواز عقلا عدم ما يقتضيه خلا
لما استبين من جلال ما تمسك به الحكم وعدم ما اضطلع له سواء على وقوعه شرعا اتفاق بعض ارباب الشريعة بالتفعل في زمن يفضل عنه كما مرهنا
الصلوة لاول الشمس غسق الليل ان ليس المراد استيفاء الفعل بتركه فيه وبسطه بوقت على فيه بالانفاق بل مجرد ايقاعه فيه وحينئذ
مشتا بتركه في النسبة فغير الاول والاخر ورجع عن اللفظ من غير دليل لا يحتاجوا بانه ولو لم يعين وقت الفعل لم يجز تركه من وقت اخر في الزم جواز ترك
الواجب في غير الوقت فبما ان يكون الوجوب في وقت لا يجوز تركه منه وهو اما اول الوقت واخره اذ لا فاعل بالواسطة ثم اخرج من خصه
باول الوقت بانه لو كان الاخر لما ثبت فقيته با دأته الاول ولانه بطا بالاجماع فيعين الاول لكنه اذ اعطى في قبل خروج الوقت استحق
اوله القول او من ان الوقت بصلوة الله واخره عقول الله لا يفي لوصح ذلك لكان المصلحة في اخر الوقت فاضا وان يترك بالاجماع لا انما هو
عدم جواز التاخير لا بوجوبه وقت الفعل فضا كما في صفة التقديم والتأخير من خصه باخر الوقت بانه لو كان الاول لعنه بالاجماع لانه يترك
بالاجماع فيعين الاخر فاقول فيل يلزم من ان لا يقع تقديم الفعل على اخر الوقت لا يصح تقديم على اصل الوقت قلنا قد ثبت الصحة فيكون
هنا بالنسبة وغيره التمثيل لذكره مع كونه بما سماع الفارق منقوض باثر من تقديم الزكوات والحجوان معنى الواجب ليس ما يستحق العقاب
تركه وطرا ولا يخرج الواجب التجيز عنه بل ما يستحق العقاب تركه من غير بدل ولا عذر كما مرهنا في جواز التزكية كتركه الى بدل كلك
القيام فان باقاع الفعل في كل جزء من اجزاء الوقت بدل عن باقاعه في بقية الاجزاء واما ما يقال من ان ترك الفعل في بعض الوقت ليس كاللوا
لان الفعل انما يحل في تمام الوقت ولا يترك استحقاق العقاب على تركه فيه فغيره انما نقول بوجوب الفعل في كل جزء من كونه تركه تركا لولا
لا تحال والبيان المذكور لو تم فتمت ايم على القول بغيره الطلب للقيام بمرحبة هي فيكون الواجب انما امر كل واحدنا لا يتركه الا بتركه
تمام الوقت وهو عندنا بمنزلة عن التحقيق كما استظهر اليه واذا الهدم بناء هذا الاصل سقط ما مرهنا عليه من النقصان مع ان كل امر المتأخر
قد صدق لا طائفة من الاخر بما فيه غيبته وكفايته واعلم ان بعض من وافق في الحكم المذكور كالفعل لا يبره صرح بان الواجب الموسع يحل
في الواجب التجيزية ثم منهم من جعل التجيز في الزمان فذهب الى ان معنى صل الزوال التمسك في عزومها انه يحل في الصلوة في الجز الاول

اول الثاني او الثالث او الوقت فجعل الفرق بينهما وبين التجزئة ان التجزئة هناك بين جزئيات الفعل وهما بين اجزاء الوقت وفيها محل
 بين اشخاص الفعل كالصلاة الموداة في الجزأ الاول والموداة في الجزأ الثاني وهكذا وفرق بينهما وبين التجزئة ان التجزئة فيها بين اشخاص
 المتخالفات وفيه بين الجزئيات المتخالفات بالتحقق لا فرق بين القولين المعنى وان عدما بعضهم متغايرون لان التجزئة تكلف
 يمنع تعلقه باجزاء الوقت فالوقت ما لم يؤخذ باعينا ايقاع الفعل فيها فراجع الى التجزئة بين جزئيات الفعل والتحقق الكلام في الفرق بين التجزئة
 في الواجب التجزئة وقد يفرق ايضا بان الواجب التوسع اداء الفعل في مجموع الوقت من غير ملل لخطه لشي من خصوصيات الاجزاء الاعلى التابعة لذل
 ان لفظ الاشتراك يتعلق بالمجموع والاشياء نعم تعلقه بالمجموع بمتن تعلقه بالاجزاء والجزئيات على التبعية فيتحقق التجزئة في هذا الاعتبار
 وهذا نظرا لما اتم على القول بان المطلوب لا ملل لمتابعة من حيث هي ان الافراد ما تجتمع بالبلدية فتتألف من ذلك ما لا يمكن تميزه عن
 القاطنين بالتوسعة ان جواز ذلك الفعل في اول الوقت لا يوجب بالبلدية المتابعة بل بالبلدية المتابعة بالبلدية المتابعة بالبلدية المتابعة بالبلدية المتابعة
 فلا تولاة لا يفصل عن المتابعة لاسيما اذا ما المانع وكما ان المانع فلا لا يخاف على عدم بلدية غير على تقدير وجوب بلدية وضعه فلا لا توضح
 عدم منافاة جواز ذلك الواجب بلدية كما هو مبنى القول بالتوسعة فلا فرق بين مقارنته وتوقع البديل من المبدل منه وعدمها اذا لا
 يعقل للمقارنة انما في البلية من كفي بلدية الفعل في الوقت لا لا حق ولا حاجة الى بلدية الفعل ولا يقدح معانها المانع اذا اوجب على ما عليه
 عليه التحقيق وهو ما لا يجوز تركه من غير بدل ولا عذر والجعل معانها المانع عند ذلك كان مع الان في المتابعة فلا لا ينافيه جواز ذلك الفعل معه
 تبدل بلدية بان الواجب في الوقت جاز في ذلك لا لا بد لوجوبه كتركه بعد دخول فنه من غير بدل وهو العزاية لساوي نسبة الواجب الى الوقت
 فبلدية وضعه لا يقدح لان الواجب مع فعله في الوقت ولا يجوز تركه مع العلم بمغايرة المانع بخلاف ما قبل الوقت ثم انه قد ورد على القول
 المذكور بوجوبه الاول القطع بان فاعل الصلاة مثلا انما يمثل كونها صلواة بخصوصها الا كونها احدا لا سيما كاهوتا الامتثال
 بالواجب التجزئة وان عجز عن فعله بان قصد البلية غير لازم على تقدير ثبوتها فان هذا البلية راجعة الى بلدية الصلوة من الحق
 لا بلدية التيمم عن الوضوء وقصد وجوبه البلية لا يعتبر في مثله وفي كل ان ليس المقصود ان يلزم قصد جهة البلية على التقيد
 المذكور بل المقصود ان يلزم ان يكون جهة الامتثال ومشاها في الواقع كون الصلوة احدا لا سيما كاهوتا التجزئة عند الموداة
 القطع بخلافه نعم برده على ان دعوى القطع بالخلاف غير مسبوغة عند الخصم وقد يعتكف بان البديل منافع وسبب عن رتبته الواجب
 ايضا كتحصيله ان الواجب الكمال فلا يلزم ان يكون الامتثال من جهة انه لا يترك الواجب تجزئة ولا يحكي ان العز على هذا البلية عجز كونه
 واجبا بخلافه وبين فعل الواجب اضلاحا كما سنبه عليه وكلام المسند مبني على هذا التقيد بانه لا يجد وما ذكره في المقام فان الواجب
 عن تركه واجبا وجب شقلا لا اضلاحا للبلدية عنه كوجوبه في اتفاق على العبد عند تركه عاقبة الواجب على وجه التجزئة بينه وبين الصلواته
 لا اضلاحا للبلدية عن الحق ولا اثر له في صحة تيممها مع جواز تركه مع الوجوب لشي ان فضيلة البلية مساواة البديل للبلدية منه وهو متفق
 لتعذر البديل وان المبدل منه وان كان لغرضه لا لسط الواجب بعد ولا لازم لزوم الجمع بين البلية المبدل منه وهو في معنى البلية وقيل
 بوجوبه بان الغرض من ذلك الصلوة لا مقصود كانه في الفعل في مجموع الوقت انما يجرى واحدة فوقعه في كل جزء من الوقت بدل عن وقوعه في الجزء
 فاذا كان العز في اول الوقت مثلا بدلا عن ايقاع الفعل فيه والتقدير بان بقائه فيه بدل عن ايقاعه في بقية الوقت لا يوجب يقوم العز في اول الوقت
 مقام الفعل في مجموع الوقت ضرورة ان البديل كالبديل فلو لم يترك سقوط الواجب بجزء العز بغيره يمكن التفريق عن ذلك بوجه التوضيح
 ان من لا بد له العز لا يجعله مجرد بدلا عن الواجب بل ما ان يجعل العز على اداء الفعل في الوقت انما مع اداءه فيه بلكا عن اداءه في الوقت
 الاول لا يجعل خصوصية الوقت الثاني مع العزم بدلا عن خصوصية الوقت الاول طاعة القول بلدية العزم مستثناة لظهور المادوح بعد
 المبدل منه على حيث لا بد له ولا يلزم سقوط الوجوب بجزء العزم واعلم ان جازع وجوب العزم على اداء الواجب من الموقنة وغيرها
 قبل دخول الوقت وبعد عند ذلك كرها والتحقق انه لا يبعد القول بوجه العزم على ترك الواجب فعل الحرام للقطع بغيره حتى ان العقلاء لو علموا
 من المكلف للقيام والنية بالذمة والانكار وذلك لانه لا يترك العزم وطاعة من ان من الله تعالى هذه الامران بنية السؤالا نكتب عليهم فيمكن ان يترك
 لا يترك ان يترك النية لا يترك وقوع الواجب لا يتركه في الاستحسان المستفاد من القول بانه لا يترك النية بل بانما يظهر من مخوى الواو انه ما
 يؤكد حكم الفعل واما تجزئته العزم عليه بالثبوت في القول بالتجزئة فيه مشكلا والوجه المتقدم لبس الورود فيه وعلى تقدير القول بغيره
 الحكم ان يتمسك على انما مطلوبه بان يقول اذا دخل الوقت لم يكلف بوجهه احدا لا سيما من اداء الفعل والعزم عليه لان ان لا الفعل سقط
 عنه وجوب العزم وان لم يتركه تعالى بوجه العزم بغيره على ما في التجزئة عن ان الواجب التجزئة وانما هو باخاره تعلقا ابتداء لا يتركها وهذا
 لا يترك كل من الصور الاظهار واجبة التجزئة بل الصور واجبة بغيره على من لم يتركه في عنوان انما والافطار واجبة على من لم يتركه في عنوانه ولكل
 بالتحقق في التزام كل من العز بغيره وبما ان العزم لزم حكمه على التجزئة في كل المكلف تجزئة العز انما هو على وجه التبعية بان اداء الفعل في
 الجزأ الاول من الوقت وبان تركه فيه واداءه في الجزأ الثاني منه وهكذا الى ان يفتق الوقت فاذا تركه في اول الوقت لزم حكمه من حيث هو وجوب

العزم على ابدانه لا انه محرم ولا بين الفعل والعزم عليه ومثله الكلام في تحصيل العلم بمباعدة فعل الواجب الكمال او القبح بحيث يعتبرهما قرنا
 بغيرهما ما بين من التجيز بين العزم وفعل الواجب بان النظر الى ما هو الواجب على من الحكمه والافعال المحسوسه وتلك كذا وما وجد فسادا بعد
 ابقائه على مقامه غير ثابتة لغير القول بوجوب العزم هو ان احدا الواجب ان كان وجوبه مستندا الى نفي الاخر لا يلزم ان يكونا تجيزيين بل يجوز ان يكونا
 غيريين غايه الامر ان يكون وجوب احدهما مشروطا بقيد الاخر وذلك لا يحق التجيز اذ كان مطلوبا لحد البقاء في وقتيه مطلوبة الاخره فيها
الاول اذا علم المكلف بنفسه السلامة فاجب له ان لا يترك فعله الذي فيه العزم في وقتيه ففانما الموت وما نفع غيره لم يضر به بتركه يتناغم ما فيه نفسه
 اصول الفقه في جواز الاخير والحال هذا في موضع فبحر الفقه على تقدير التجيز **فصل** الواجب في ذلك فانه في بعض فقهائنا وقدر العزم والوسع
 وانه الفقه في كلامه وعلى العكس في الاول انه لو لم يضر فخرج الواجب كونه واجبا وعندنا في الثاني بان التجيز جاز له فلا يضره بالاجل
 لا يوجب شرط الجواز سلامة الغايه اذ لا يمكن العلم بما في وقتيه في التكليف بالتحقق من هذا كلامه ولا يخفى ان فضيلة صحة كل من تعليله فسادا في الاخر
 لزوم خروج الواجب كونه واجبا الوصل في ذلك على العكس في الاول لقولنا في الثاني ايضا وجوب الاخير لو تضمن لحد العلم في الثاني
 لا يقتضي في الاول ايضا فالفرق في حكمه من مقتضى الثاني وعلى ظاهر الاول من عدم العلم بتركه لعدم العلم لا يقتضي في الواجب وعلى الثاني بان جواز
 الاخير ليس بغيره فاحتمل يلزم من تعليله على ما لا يمكن العلم به التكليف بالتحقق ولو تعلق بان تعليل التجيز على ما لا يمكن العلم به هو كلف
 لوجه عليه بان ذلك لما يوجب التكليف بالتحقق عليه التجيز وما اذا جاز فلا يمكن من الامساك بالبادية والتكليف بالتحقق
 يقتضي في الثاني لا مثالا ولو تعلق بتعليله الاول على ما في الاشاعة من جواز التكليف بالتحقق فانه من اجاب عنه كما اورد على تعليل الثاني
 هذا كله من افشاء معتزل الدليل اما اصل الدعوى فلا شك فيما ذكره في الموت ما كانا ووقوعا فلا يضر وجهه كما ذكرناه واما ما ذكره في
 غير الوقت فما لا يدل على وقوعه فطعا وانما ان كان مقتضى العلم في شاعره وبما يتجه بنا على اصول الفقه لانه كما ان الشرائع يوجب
 الفور وتبين في المختار فضيلة التوسع الواجب جواز الاخير الواقع وكلاهما مشروط ببقاء التمكن واقعا ثم عند حمل المكلف بالشر لا يوجب
 اما ان يجعل له حكمه في الظاهر من جواز التحصيل فانه يتجه بالآخر فله فلا يصح فهمه ولا يجعل له العلم حكمه فبناط حاله بالواقع فان لم يوجب
 في عدم التمكن عصوا الامم بعض هذا القسم المحققه واسطه بين الفهمين الاولين ان لا يوجب عصيا على الاطلاق ولا عدم عصيا على الاطلاق
 بل عصيا على تقدير عدم عصيا على تقديره وفرضية جواز وقوع كل من الفهمين ان لا يعقل الا انضمامه في التجيز انهم يحكم العقل بوجوب
 المشاعه الى الفعل عند ظن القوت واخوته وجوبا ظاهريا وان لم يتحقق القوت واقعا فعلا للفرق القوت كما انهم يحكم بوجوبها
 عند ظن السلامة والعلم بها فلا يتم القول بنفي الوجوب الشرعي في الاول الجواز الشرعي في الثاني عند من يلزم بالاملا من بين حكم العقل الشرع
 مقم وذلك واضح ثم اعلم ان الوجود المذكور لا يختص بالحق بل يتجوز في غير ايه كما لو اشبهه المحرم بالحق في جواز التكليف في الظاهر لا يخل
 كونه الحرام في بعضه بار تكايل البعض وان لم يضاف الحرام وان تأكدت الحرمة مع مضافه الحر وان يكلف به مع الرخصة ان تكايل بعضه لا يرفع
 فيه بار تكايل الحر فلا يصح به وان مضاف الحر وعكسها بفعل الحر لعين لا ينافي الحر كما في التجيز وان لا يجعل له في الظاهر حكم بالحق
 حاله الى الواقع فيصير ان صان الحر ولا يصح ان لم يضافه على اعتبار الثاني فيصير التوسع فيصير وفنه او يضيّق من التمكن منه
 ويشترك الغير الوقت في الثاني لكن في المقام من فصل الاول لا وطريق ذلك العلم او القبح بل مطلق الخوف وجهه فلو خالف
 انكشف الخلاف ثم باجرائه وبقي على الوقت ان يقوم فيه وجه الفسخ الخروج الوقت وصيرته ففنا الوقت بعد وقته المعين في الشرع
 بحيثية فالعقد والاخلال في العقد الا انه لا يوجب نية الفسخ وهو بعد اذ لم يقبل احد وانما النزاع في التسمية وتسميته اذ
 ثم اورد عليه التفتن بالواجب التوسع اذا اخرج المكلف معتقدا بصدق الوقت قبل دخول الوقت ثم انكشف بقاء الوقت فانه بعضه وبقي الفعل
 الوقت اذا لا ينافي وفيه نظر ظاهر **فصل** ان التجيز في الواجب الكفاي يتعلل بوجوب واحد
 فيقتضي فعل البعض وقتا للحققين وقيل لا يتعلل ببعض غير معين وقيل بل الجوع من حيث الجوع لنا انما اذا تركه اثم كل واحد منهما واستغنى
 الذي لا يفتقر عليه بشهادة العقل والعادة وهو دليل الوجوب لهما واما سقوطه بفعل البعض فلا ينفك عن الخطا الداعي الى وجوب الكفاي و
الاجماع تجزئ من ان لا يتعلل ببعض غير معين وجوه سبعة الاولى وجوب الواجب الكفاي في الفسخ حيث دللت بظاهرها على وجوب الفسخ على خصوص
 طائفة غير معينة من افراد ولا مانع من حملها على ذلك الا انها لا يمنع للتحقق في الواجب التجيز وقد قلتم بجواز وكذا الكلام في بقية الواجب

توسع الواجب
 في
 التجيز

بوجوبه
 الجواز
 يمكن العلم به

اوجوب التجيز

الاول

واجب بالفرق بين المقامين فان تكليف واحد في مرتبة شئ غير مقول بخلاف تكليف معين بشئ غير معين فانه لا يماثل في محال الابهو
نظايرها على خلاف ظاهرها وهو ان يوجب على الجميع بسقوط فعل البعض جميعا بين الدليلين والتحقيق ان الوجوه هنا كالوجوب في المحر كما ان الوجوه
هناك صوب نحو الزلزال بدل بفعله المكافئ به بمقتضى الوجوه القبيح كان الوجوب هنا مشوبا نحو الزلزال الى بدل بفعله غيره به بمقتضى
عن الوجوه البنية نعم بغير هذا ان يكون البديل لاجبا على الاخرين كما لا بد منفس بوجوه الكمال فانه عينه لسقوطه بآراء الجاهل وان
فله وجوب عليه عينا بآراءه وشبهه وذلك لان وجوبه على المدعي وان كان مشوبا بنحو الزلزال الى بدل هو فضل البره من ذلك لكن لا يوجب على
البره ولو وجب عليه كما في الفرض المذكور فليس وجوبه مشوبا بنحو الزلزال الى بدل هو اداء المدعي مثلا بل شرط بمكته ومنه عدم سبق
او غيره به ان كان الترتيب معه ينكشف عدم الوجوه ان ينكشف عدم التمكك لا منساع المشروط لعدم شرطه وان ينكشف فسادا في
بقائه كان سقوطه عنه لعدم الجمل لا يكونه جاز الزلزال الى فعل غير كما في ساير الوجوه العينية الموسعة وبالجملة فالواجب لكل هو الواجب
الذي يتعلق بالثابت فضا على وجه نحو ذلك كما في احد عندنا في الاخرين ومما حققنا ان السقوط بفعل البعض هو مقتضى الخطا وليس
خروج عن الظاهر وانما يكفي في جواز الزلزال كفاية العلم بقبيح الغير في ذم نحو فاجرا له وان علم بارتفاع مكته قبله وكذا الكلام
في الواجب العينية التي يجوز تركها الى بدل ان ثبت جوازها في كل ثم الظاهر عدم جواز الغوبل على الظن في ذلك لاجتفاف ما في الدليل على العينة
كشهادة القدرين والنجاة الوكيل وما اشبه ذلك عند التحقيق ليس بقول على ذلك من حيث انه قد تعلق بل من حيث التعبد بالشئ الواجب على
الجميع لا بسقوط فعل البعض والفرض انه لا مانع من سقوط الواجب بفعل البعض لا لصل به العرض ومنع ذلك مجرد استبعاد الابد
عليه مع بقاء شرطه في الشرع كسقوط ما ذكره بآراءه وسموه والتحقيق في الجواب عن من يقول ان ما يتعلق بالجميع من حيث المجموع انه لو
على كل واحد كان سقوطه بفعل البعض شئ الكونه نفعاً للكل بعد تحققه والنسخ فبذلك يرد خطاب جدي بآراءه وليس فليس على كل
واحد وانما لو تعلق بالجميع فلا يتسرى الى الاثار الا بالعرض فيكون الاثر بالعرض وينسب الى الاثار بالعرض والجواب ان النسخ ليس في الطلب
مطلوب بل ان كان ظاهره في البقاء والاستمرار وليس مقتضى الخطا في الكفاية بقاؤه بعد قيام البعض به حتى يكون فيه نسخا ثم لو نزل الجميع صفيا
المجموع في الاثار غير مقول ومع عفا ثم ثبت المظن والنسخ فبذلك يرد خطاب جدي بآراءه وليس فليس على كل
عليه سوف نفس الاثار فكل احق في الاثر كذا في الاثر عند من يشق على جرح صورته بآراءه على طلب الاجابة والطلب على
جرح ما دمه بدل على المعنى المأمور به الى امواله بآراءه وقد اختلفوا في ان المعنى المأمور به هل هو الطبيعة او الفرد فانه في كل من هاتين الحالتين هو الاول
لنا اننا اذا الطبيعة منها وقد تقرر ان علامه الحقيقة وان المشتقات مأخوذة من الماهية المجردة عن الاعراض والتعريف والتفكير وهي حقيقة في الطبيعة حيث
هي حكم التبادر ونفاد الماهية الى السكاك من كفاية الاتفاق عليه فيسقط ما كان له الماهية من طلب الاجابة واذا ثبت ان مدلول الاسماء بآراءه
على طلب الاجابة الطبيعة من حيث هو فلا يصح تلخيصه من الجمل على ظاهره الا ما تحمله الخصم سببه فصار الحق ان الطبيعة من حيث هي متسعة
وجودها في الخارج لما تبين في محله من امتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج فمتسعة تعلق التكليف بها فباعتبار ان يكون المطلوب هو المطلوب
متسعة الماهية الاولى فان التحقيق مكان الوجود الكلي الصبي في الخارج كما علمه معظم المحققين وبما انه موكول الى الفهم والفاضل المعاصر بعد
النسب الى اصل المذكور بان من ينكر وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا ينكر وجوده في العقل وان العقل ينزوع من الافراد الخاصة باعتباره
ذواتها او بانفسها اموطار بآراءه فكلها نوع النسخ مع الافراد فيقول ان لا مانع من تعلق الطلب الكلي للمفهوم الكلي وان امتنع وجوه
في الخارج لان امتناعه مبني على التيقن الكلي وهو اهل الغرض بآراءه من ذلك الخطا بان ان المطلوب للمفهوم الكلي من غير ضرورة بخصوصية الافراد
وبغيره وان كان وجوده في الخارج في ذهن الفرد ولا يربط الخطا بان الشريعة تحمل على حصيلتها فها هو اهل الفرد لا على ما يقضيها التيقن الكلي
هذا يحصل كذا في قول الحق اعند اهل الانظار المسبقين ان تكليف الشارع انما يتعلق بما يقع تعلقها به واقعا لا ما يقع في ذهن اهل الطبيعة
من حيث هي لا ما يقع في الواقع تحقيقه في الخارج امتنع تعلق التكليف بها لانه تكليف بالمتسعة وهو ما يتجسد في الحكم الفاعل وادع اهل
العرض ان كان حصولها في ذهن الفرد لا يؤثر في دفع الاستحالة والفتح بآراءه علم الامر بخلافه وهذا يدل على ان التكليف الجسم حقيقة اذا زعم اهل العرض
انه يمكن ايضا مع انه قد تقرر في محله انه في غير نحو ان يكلف بالاجابة اما بآراءه ان الطبيعة موجودة فيه او بآراءه ان الطبيعة الجسم لكنه يرجع الحقيقة
الى الامر بالفرد لا بالطبيعة وبابا اللون والشكل لا الجسم فيكون ما ذكرنا من اجتهاد اربد تعلق الطلب بالطبيعة باعتبار انفسها واقعا اذا ارد
تعلقها باعتبار انفسها عليه من الافراد فلا انقول كلام المجيب على الوجه الاول والوجه الثاني يرجع الى تعلق الطلب بالفرد
دون الطبيعة ومعهم يتم مقتضى الخصم واعلم انه قد اشتهر في الغالب والاشهر ان الاحكام الشرعية لا تفتى على التيقن الكلي الحكيم العقلية
بل انزل على حيلها العرفية وهذا الكلام يتحقق وهو ان الافراد والاجزاء ما يكون فردا بآراءه بآراءه بحسب العقل ومن العرض حتى يتم
من اثارها في الخارج ما اعاد ذلك الفرد وذلك الجرح كما لو ان الجسم انما يتغير في جسم ظاهر فانه لا يتغير عن اجزاء متغايرة من ذلك في ذلك
التحقيق على امتناع انتقال العرض وان حصوله ليس بالاعدا وعلم ذلك في خصوص مورد كما في الدرجة المتصاعدة عن الجرح في الجرح الحاصلة

فليس

الفرق هو المطلوب

فانما لا ينفك عن اجزاء متضاغة جدا من العين المجردة عند التحقيق والمذاق الى غير ذلك مع ان اصل العرف لا يبعد عنها اجزاء منها فلهذا
ذلك لا يحمل اللفظ الا على حسب ما يتقاه العرف وقس على ذلك الحاشية في نظاؤه كوحدة الموضوع وتعدد وبقاؤه وانفكاكه عن جريان
الاستصحاب وعدمه الى غير ذلك وليس المراد ان التدقيقات العقلية اذا اقتضت باعتناء شئ لم يعباها لمخالفة اصل العرف لها فان ذلك ربما
يؤدي الى هدم اساس الشرع ثم انه اورد على القول المذكور ان يراى من احدهما انه يلزم من كون اكثر خطا باب الشرع مجازات حيث اطلق اللفظ
الموضوع بازاء الطبيعة من حيث هو واريده الفرد ويمكن دفعه بان الامر على هذا لا يستعمل الا في طلب الافراد فلا يكون موضوعا لغيره ولو لم
قالا لازم صيرورة مفقولة اليه لا استعمال والحج فان قيل يمكن دفعه ايضا بان اطلاق الكلي على الفرد انما يوجب التجوزا في اطلاق واريده الفرد
من حيث الخصوصية واما اذا اطلق واريده الفرد من حيث يتحقق الطبيعة الكلية فيه واريده خصوصية الفرد من قرينة خارجية كما متعلق
الحكم بالطبيعة من حيث هو لم يلزم ذلك قلنا هذا انما يتم على القول بوجود الطبايع في الخارج كما هو المختار واما على القول بعدم كبراه
المخيم فلا ادلة لا تتحقق الطبيعة في ضمن الافراد حتى يطلق عليه اللفظ باعتبار الثاني ان الدليل المذكور انما يفيد ان المطلوب هو الفرد في
فان عين كان فحكما وان اعتبر فردا ما بقى الاشكال لانه كلى ايضا وفيه نظر لا لا نسلم ان فردا ما كلى بل حاشي مرة وتوضيح ذلك ان الماهية
تعتبر تارة من حيث هي وهي هذا الاعتبار اذا وجدت في العقل كانت صالحة للصدق على كثيرين في كلى الاشكال وتارة من حيث
تحققها في ضمن فرد مخصوص وهذا جزئي بلا اشكال واخرى من حيث تحققها في ضمن احد الافراد لا على القيين وهذا ايضا جزئي لان
الماهية ح ما خوزة مقيدة بقيد الشخص المانع من الشك والصدق على كثيرين الا ان يقيد ما بكل شخص يقيد برب لا يقين وذلك لا
يصيرها كليا الظهور بان هذا المفهوم لا يتم الا باخذ الشخص الشخص لا يحتمل الصدق على غيره وان كان القيد بكل شخص غير لازم
على القيين ووصف الجزئية انما يعرض للماهية من حيث يقيد بها بالشخص لا بدخل كون القيد تعينيا في ذلك فبين من يتحققنا
هذا ان النكرات من المفردات المنونة بتوابع الشك وما في حكمها والمنشئة والمجموع من نبات وليست بكيان كما سبق في كثير من الاماكن ولو كان
مدلول النكرة الماهية المقيدة بمفهوم الفرد دون مصداق لا متع افادتها المعنى البديهي ضرورة ان الكلي المقيد كلى الجزئي كالث يتساوى نسبة
صدقة الى جميع افراد من غير بدلية لا متع وجود كلى في افراد بطريق البديهي لكن هذا البيان بظاهره كما ترى انما يتحقق على القول بوجود
الكلي الطبيعي في الخارج فلا بد من مقابلة الخصم بل الوحد في توجيه كل ما ان يقال مفاد النكرة عند هذا القائل كل واحد من الافراد على وجه
يجوز قيام الاخر مقامه في كونه مفاد اللفظ ومقتضا الحكم او يقال ليس المراد بالفرد مفهوم الفرد باعتبار كونه هذا المفهوم بل باعتبار ما
صدق عليه وهو جزئي قطعا فيرجع التكليف على هذا الى مطلوبة مصداق فرد من الماهية لا على القيين فالامر بعين الماهية لا بدلا
حالا افرادها وبما من كل واحد منها على البديهي فيكون بمنزلة الواجب الجزئي وان فارق بعض الوجوه المتقدمه ككون التخيير في القيين
بين متحقق الحقيقة وفي التخيير بين مختلفها او كون التخيير في التخيير مصرحاً به لفظا وفي القيين مستفاد من قرينة العقل واما على
القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج فنناك فرق اخر من حيث ان الطالب هنا في نفسه غير مشوب بجواز التردد الى بدل وانما المطلوب ما هو
من حيث التقيد على البديهي بخلاف الواجب الجزئي فالبدلية ما خوزة هنا في تمامية المطلوب وفي الواجب الجزئي تمامية الطلب ولو سلمنا
في المعنى فليس في عدم تحريم للترايع الذي سبق في الواجب الجزئي فيه ما ينافي في ذلك كما ذكره الموردين المذكورين انما لا يقتضي
الجواز ان يكون احالة الى ذلك البحث ولو سلم فلعل اكثر القائلين بهذا الحكم متفقون على بعض تلك الاقوال خصوصاً في التراجع بعينه ثم اعلم
اننا نفرق بين ما نقول به الامر في مقام اللفظ باعتبار الحقيقة وبين ما نقول به الطلب فالامر عندنا لا يتعلق الا بالطبيعة من حيث هي على ما عرفت
محققه وتوكله بيا وتوضيح ان فردية الطبيعة على ما تقرر في محل انما يكون بانضمام الوجود اليها اذ الطبايع باسرها كليات ولا يتحصل من انضمام
كلى الى كلى الا كلى فالتعلق الامر بالفرد على الحقيقة يؤدي الى طلب يحصل الحاصل ويوضح وان اول بان المراد ما هو فرد بانضمام الوجود
المطلوب اليه فهو التزام في الحقيقة بتعلقه بنفس الطبيعة كما لا يخفى واما الطلب فلا يتعلق الا بالفرد وهو الايجاد الخارج عن المجموعين
الوجود الخارج عن الذات وان غايته مجب اعتبارا ومفرد للوجود المطلق عن مفهوم الوجود المصدق وليس المطلوب هذا المفهوم
اذ ليس يحصل الطبيعة به ولا قد اشتركا بين احاد الوجود لانها مبنية على ما يتحقق في محله فالامر يحصل مفهوم الوجود والايضا
الامر لا يحل الافراد الخارجية الى معنى محمول الكثرة ويطلب كل واحد منها على وجه يجوز تركه الى اخر اوجله تعالى حسب ما يتعلق بقصد
ثم هذا كله انما يجري على ما هو التحقيق عندنا في مدلول الامر من انه طلب ايجاد الطبيعة اما اذا قلنا بان المطلوب به الحقيقة الخارجية والحقيقة
بالوجود الخارج فان فسر الفرد بالطبيعة المقيدة بالشخص كما هو التحقيق فيه فالطلب بالامر نفس الفرد وان فسر المجموع المركب من
الطبيعة والشخص المطلوب بالامر ثالث غير الطبيعة من حيث هي غير الفرد وهي الطبيعة المقيدة فصلا مختلفا في جواز
الامر بالشيء مع عدم الامر بالشيء فاجازة اكثر المحالين حتى ان من متاخر بهم من اجازة مع علم المأمور بالانقضاء
لكن جماعة منهم نقلوا الاتفاق على عدم الجواز وذهب اصحابنا الى عدم جوازه مالم يكن الامر ما هو الخارج عن عنوان البحث و
التحقق انهم ان ارادوا بالشرط شرط الامر في شرط وقوعه وصدوره با رجاء غير اليه ما حاشي هذا الاعتبار فلا اشكال في

معروف ومعه

انتفاء الامر عند انتفاء الشرط بل لا اشكال في امتناعه عند امتناع الشرط وكذا لو اخذ الامر بشرط عدم الشرط وجهه واضح ضرورة ان
الشرط عدم عند عدم شرطه فيكون المراد بالجواز الامكان وبعد مدهد والمخ في الصور غير المتغير عدم الجواز في الصورة الاولى الجواز
مع عدم الوقوع ولا فرق في ذلك بين تفسير الامر بالواقع والظاهر والصورة لا بين الامر المطلق والشرط وشي من ذلك مما لا يقبل
النزاع ولا يصلح له المقام كما لا يخفى فلا سبيل الى تنزيل كلامهم عليه ولو اعتبر النزاع مع بالنسبة الى الامر الظاهري او للصورة والشرط بالنسبة الى
الامر الواقعي واعتبر النزاع بالنسبة الى الامر المشروط والشرط بالنسبة الى الامر الواقعي كان بعيدا عن ظاهر اللفظ مضافا ومع ذلك فهو راجع الى
ما سباني ولكن ارجع اليه ما لو ارد بشرط الامر شرط تعلقه وان ارادوا بالشرط شرط الشيء المأمور به با رجح فيه اليه فواقر باليه
لفظا في ان اراد المانعون ان علم الامر بانتفاء الشرط المأمور به اي شرط التمكن منه بوجوب ان لا يجوز الامر بالشرط على الاطلاق بالنسبة
الى الشرط الذي علم الامر بانتفاءه فالحكم على مذهب العدلية معتبر الوجه فيه منفتح وسوف في التكليف بالتحريم نعم يتألف الحكم بجواز ذلك حيث
انتفاء الشرط الى المكلف عند من جاز التكليف بالتحريم والحال هذه بل قد التزموا بوقوعه مع علم المأمور به بانفسه فقالوا ما من من تر الميسر
الى الوجه الواجب مأمور بالتحريم وان ارتفع تمكنه منه ويمكن تخصيصه في اعمهم هنا بغير ذلك بل نقول لا يخص الحكم بصورة العلم بانتفاء الشرط بل
حال العلم او الجهل بوجود الشرط ايضا لا يجوز الامر بالشرط على الاطلاق بالنسبة اليه بمعنى ان يامر ولو على تقدير ان لا يوجد الشرط المعلوم
او الجهل بوجوده لا توافقه تكليف بالتحريم ويوجب ان لو كان في جرح على المكلف لقطع العقل بكونه سفها ولا يذهب عليك ان
حل كلمات المخالفين على نحو مثل ذلك بعيد بل غير سديد كما يشهد به حججهم الاية كيف والحكم بالجواز على ما عرفت بمنع على حوان التكليف
بالتحريم وكثير منهم لا يقولون به على ان القائلين به لا يقولون بوقوعه على ما قيل ويتم في المقام فانلون بالوقوع ولو ارادوا بالشرط في الفرض
الذي كور شرط وجوبه رجع الى القسم السابق وقريب من ذلك ما لو ارادوا المنع من جواز الامر الفعلي الى ان يكتشف انتفاء الشرط لما
اولى زمان الانتفاء بمعنى ان يكون المأمور به في عهد التكليف بالما مأمور به حقيقة والى احد الغايين ويكون البلوغ اليها مسقطا
للتكليف الواقعي كما شافع عن عدمه في الواقع والى ثبات مثل هذا يشهد به حجج المخالفين كما لا يخفى لمن تدبرها لكن لا يساعد عليه ظنا و
عليه من كلمات اصحابنا كما يلهي من احتجاجهم على المنع واجوبتهم عن حجج الخصم وعند التحقيق يتفرع الكلام في ذلك على مذهب العدلية
على الكلام في ان معنى الطلب هل هو الارادة او غيرها فلا يستقيم القول بالجواز هنا من لا يرى المغالبة هناك او التزم فيه بالاستسلام و
مرجع الشرط الى شرط بقاء التكليف وسياتي التنبيه على ذلك في مباحث المنع وان ارادوا ان العلم بانتفاء الشرط اي شرط التمكن
من المأمور به او شرط مطلوبيته بل ان الشرط لا يوجب عدم جواز الامر بالشرط ولو بقليل على تقدير وجود الشرط المعلوم عدمه
كما يظهر من السيد وغيره كصاحب المعالم بل يظهر منها المنع حال تمكن الامر من استعماله الحال ايضا فان ارادوا انه في نفسه غير جائز فم
اذ لا ريب في ان الفعل قد يكون بحيث لو وجد الشرط لكان مطلوبا وظان مفادا الامر به على وجه الاشتراط لا يزيد على ذلك فلا بأس
بالكشف عن ذلك المعنى بطريق الامر مع التعليق ولا فرق في ذلك بين التصريح بالاشتراط حال الامر بعد هذا او القول على لالة
العقل وان ارادوا ان الامر حال العلم بعدم الشرط ما لا فائدة فيه فيكون سفها فوعلى طلاقه ثم اذ من يثبت عليه فوايد كاسياني
التنبيه عليها ونشر المنع الى الباطل المتمكن من تحصيل العلم بالشرط على الاطلاق واضح فساد اذ قد يكون الامر بالشرط اسهل من استعمال
فخرج عليه واما ما تمسك به السيد من ان الشرط انما يحسن من لا يعلم العواقب فلا يرى منه ذلك الا مجرد دعوى اذ لا شاهد له عليه لا عقلا
ولا نقلا وقد ورد التعليق على الشرط في الكتاب في مواضع كثيرة كقولهم ان كنتم جنبا فاطهروا وان ظننا ان يقينا حد الله وان
اردتم استبداء الزوج وان كان ذو عسرة الى غير ذلك وكان السيد يحسن الدعوى اذا انتفى الشرط مطلقا واما اذا انتفى النسبة الى البعض
او في بعض الاحوال فلا مانع هناك من ذكر الشرط لتخصيص المكلفات وتعيين محل الحكم فلا يرد عليه النقص بالايات المذكورة واحتجاج القائل
المعامر على المنع بلزوم التكليف بالتحريم مستقيم على هذا التقدير وانما يلزم ذلك لو كان الامر مطلقا ثم لا فرق في ذلك بين ان يكون الشرط
مقدورا للمكلف او لا كما مر من يعلم الامر به ايضا في اثناء النهار او لا يمكن من الصور بالصورة واما لزوم الكفاية في بعض الصور فلا
ينافي الاشتراط الكاشف عن عدم الامر به واقعا لجواز ان يكون ذلك على الجزئي او على ترك الامساك الواجب قبل حصول المانع ولا
دليل على انحصار الكفاية في افتراض الصور المأمور به بالامر الواقعي في الحاق شرط عدم المنع بما مر هذا كما اذ احل الامر في
عنوان النزاع على الامر الحقيقي كما سألنا واما اذ احل على الامر الصوري كما استظهره بعضهم من كلامهم في الحكم بجواز وجهه
والجواز اقرب على ما يساعد عليه الاعتبار لا يقال الامر على ما ذكر في التقدير المتقدم يتوقف على شرط لا يتحقق فينتفي
شرطه فلا يكون امرا حقيقيا اذ المعدوم لا يحقق له بل يكون امرا صوريا فيجوز الرجوع الى ما نقول معنى كون الامر حقيقيا على تقدير
حصول الشرط انه لو تحقق الشرط تحقق الامر لان الامر يتحقق بدون الشرط فان ذلك محل معنى الاشتراط والفرق بين الامر الحقيقي
بهذا المعنى والامر الصوري ان معنى الامر مقصود حقيقة على الاول ولهذا لم اعتبر الشرط واما الامر الصوري فلا يتعلق المقصود فيه
بطلب شيء صلا بل المقصود فيه اتماما وازا صورة الامر ليتوهم مخاطب ان امر حقيقيا ليرتب عليه ما هو المقصود من التوقيف او
الاخبار او شبهه وهذا ما لا حاجة الى اعتباره الاشتراط اذ عرفت هذا فنقول حجة المجوزين وجوه الاول امر لو لم يجر ذلك لما

بعض اجزاء التالى بل بالضرورة اما الملازمة فلان كل ما لم يوجد بعد ان يقع عليه الية وانه ارادة المكلف فيمنع وح فلا تكليف فلا عيبه
والجواب ان ذلك خارج عن موضع النزاع اذ الجواب مشروط بوجود الارادة او وجودها من غير ان يكون الفعل ارادة لا بموجب سقوط التكليف
العيب لان المنع بالاختيار لا ينافي الاختيار نعم ان كان وجه الدليل المذكور على عدمه لا يشترط المشقة انه لو لم يخبر بما علم لكان مكلفا
بط بالضرورة ان الملازمة ان المكلف حال الفعل وتقدمه بقطع عنه التكليف وفيه لا يعلم به يجوز ان لا يتحقق بعض شرائطه فيمنع فلا يكلف
فلان قبل قد يحصل العلم قبل الفعل كما في التوسع اذا اجتمع لشرائط عند دخول الوقت وذلك كما في نفس الملازمة فلنا نفس ضرورة التوسع
وتمنا من افكارهم اما ان يشارن زمن الفعل او يتاخر عنه او يتقدم عليه ولا تكليف على الاولين ويحكم على الثالث ان لا يبقى بصفة التكليف
فلا يعلم به ولا يجوز ان يرد بالتالى عدم العلم بالتكليف لظاهره فالملزمة قد يكون لغيره بصفة التكليف لا بقدره استحقاق الثبات
المشتبه لغيره الظاهر بل بانكفى في ثبوت الحكم الظاهري مجرم تجوز التمسك وان لم يسهل الاستصحاب وان اريد عدم العلم بالتمسك لغيره
فقط انه لم يدعوا الضرر في مكاربه فيمكن ان يحتاج اليه منع الملازمة قد يحصل العلم لاشياء التماس ان كان من الفعل سيرا وكان
شرائطه مبني له وكان ذا الخبر بالعلم فيحصل العلم باخراجه او نحو ذلك لكن هذه فروض نادق وكان مبني له استند اليه علمها المشقة
انه لو لم يخبر بما علم ابرهيم بوجوب سجدة استعمل والى ابط اما الملازمة فلا تنفذ في الوجود حال الفعل لغيره عدم النسخ والمنع الخطأ
علم الا بغيره ما فاستد التالى فلا تروى لم يعلم لما اقدم على الذبح ولم يحج الى الفداء وقد اجتمع بالمنع من جلال التالى لا تروى بغيره نفس الذبح
المختصة واما الفداء فلهذا عاظم ان يشره من الذبح او بعض مقدما تروى اذ لا يلزم ان يكون الفداء من جنس المقدم واخره من عكسه بعض الحكماء
بان ذلك لا يلق بان يحتمل بغيره من الذبح واستعمل في شدة راي الفضل ولا ما ورد من المراد بغيره عظيم هو المحشر وفيه ان الامتناع والفضل اما
يتحققان على تقدير عدم الذبح بوطئ النفس عليه وهو كما يتحقق في الامر بغيره كل يتحقق بما لا يرد عادة على الامر بغيره كما لا يرد مقدما تروى لا يرد
هذه العادة الا له والرواية غير واضحة الدلالة على الفصوح مع انها بظاهرها مظهر وحيد لا تروى على الخطا رتبة الحبس عن رتبة استعمل وهو لا
المذهب ان يراه بالفضل اجزى البدلية او يجعل البدلية للبدلية لا للعددية وكلاهما بعيد ثم قال اما تصديق او ويا فاعترض بقوله ان لا يرد
من التماسه في تروى انه لو صح ان الذي صدق منه لم يكن لا مقدما الذبح وح فظاهر التصديق بغيره ظاهر الحكماء بوقوع الذبح من التماسه ان يصدق
الشرع بغيره عن جعلها صانعة مطابقة للخارج بناء على انه من تصديق القول بغيره جعله صانعة لا من التصديق بمقتضى الاذعان فان لا بد من التماسه
اذا في قوله ان جعله على فعل مقدما الذبح مما الى بهما في الخارج او جعل التصديق على تصديق البعض لغيره المقتضى فقط ولا يرد التماسه
بالاشتقاق والاشكال وحال الفداء لا ان كان ما موردا لا ينافي بما يقتضيه من ان كان ما موردا لا ينافي بقوله يا ليت فعلها توهم ان تكايد اوله لا يرد
ممنوعه اذ يلزم على هذا التقدير ان تكايد التخصيص والنسخ فيما دل على كونه مكلفا بفعله ما يراه في منامه ولا يلزم ذلك على التماسه الاول والى
نقول لا نسلم لزوم ذلك الجواب ان يكون ما موردا يرد على تقدير عدمه ولا لا يرد على ذلك على ابرهيم امتناع التماسه امر لا وجه
بجوابه ان يفتى على بغيره فان لا ينافي كما يكلفون بالاحكام العاقبة كل قد يكلفون بالاحكام الظاهرية فكان لا يرد الفداء او الحج بغيره كما شفا
عن عدم تعلق الامر بالذبح به واعضا فلا يلزم شي من المخذولين وعلى هذا التماسه ايضا عدلف الفداء ان المبادر منه سقوط الحكم عن المتابعة
بسببه والعين المعترض المذكور انه بعد ان رد الجواب المذكور بما رجوا باخره من التماسه بمقالة التخصيص كما عن بعضهم وهوان ذلك من بيا
البدا الذي يقول به التمسك فان لا يرد جعل ذلك من بالنسخ والقول بجواز فعله من بالارادة العزم والنوطين وظاهره ان الجواب الاول
ولم يرد في تسليم كلام الخصم على ما عرفت والثالث في الجمع بظاهره الى الوجه الذي اعترض عليه الشرع ان الامر كما يحسن لمصالح في الامور
كل يحسن لمصالح في نفس الامر كما في المصالحات التي لا تتوجه لا يعلم انتفاء الشرع بتعيين عليه الافراد على الامثال فان اقدم استحقاق ذلك
الالفاظ الكرامة وان استمكن استحقاق الخذلان والممانعة وكل قد يصدق به استحقاق حال الامور وعنده من الانقياد وعدمه او غير ذلك كما
عند المقام بانه لو سلم فالتجسس ليس للفعل بل للامر عاياه والانقياد اليه فيخرج عن محل النزاع ولا يتحقق ان يصدق بل الظاهر مثله ان
بجمل الامر على الامر الصوري والشرط كما عرفت والثالث اظهر قوله لو سلم كانه اشارة الى ان جواز الاستعمال لا يرد كونه محل المنع ولو
من منع ما خبر اليه عرفت الخطا فان هذه الالفاظ كثيرا ما تستعمل للتمييز على مثل ذلك ليس عرض المنع من جواز ذلك الاستعمال عند
كما استظهر بعض المعاصرين منها ان مستند المنع مختص في لزوم الامتناع بالجملة كما تمسك به صاحب التمسك به هو لا يقول به كما نرى عليه في
مبحث التخصيص وغيره لا يخفى ان هذا النزاع من حيثها النزاع في جواز انا حبر اليه اعرف في الخطا فلا ينافي في المقام هذا القول
كما فعله البعض واعلم ان القاضل المعاصرين انما عرفت المحجة المذكورة بان يخرج عن المنازع فيه وتوجيه المراد من الامر لا يكون نفس الامر
به بل المصالح المترتبة على الامر فيكون مجازا والنزاع المعرفنا ما هو فيها اذا كان المراد نفس الامر بغيره وهذا الوجه وان لم يصرح
لكنه مستفاد من تحريم محل النزاع ومنه ان كماله وضعفه لان ارادة نفس الفعل لا تنافي ارادة ذلك المصالح فان ذلك المصالح
في الحقيقة تترتب على جواز الملازمة وكذا لا يلزم التجوز في لفظ الامر ليس مستعمل في طلب تلك المصالح بل في طلب نفس الامور
مع ان من جملة المصالح الاختيار والامر بغيره مقبول وقصدته بغيره المصالح لا بموجب استعمال اللفظ فيه وهذا ظاهر جدا فحصل
التحقيق في النزاع ان الجواب المستفاد من الامر لا ينافي مع عدم الدلالة على الجواب وانما الجواب انما في غير ذلك الجواب انما في غير ذلك
وقاما لاكثر المحققين نعم نقول بغيره الجواب بغيره الا باحتمال في غير اقله ان في غير ما يحكم العقل بتوجيه ظاهره لغيره عدم دليل على خلافه

في الاول

[illegible]

يمكن نفيه بالاصل بناء على انه يتحقق باليقين الاجمالي فيبقى مستحقا لاجزاء اسما من المعاض واقاما وقع في عبارة العالم من ان اصله على النسخ
 بالجميع معاض باصا لعدم وجود القيد فيسافطان فهو بظاهر ظاهر النفس الان وجود القيد مقطوع به بالنسخ فلا سبيل الى نفيه بالاصل
 فالوجه ان يعتبر القيد بالانقضاء بالاصل بقيد الحقيقة فيرجع النسخ عند التحقيق الى القيد المجسدية ومقتضاها القيد بمرجع حصوله للمكان
 من اصله عدم حصوله القيد وهذا وان كان فاسدا انما عرفنا الان فسادا ليس من ذلك الوضوح فان قلت كل من الاذن في الفعل الاذن
 في ذلك بشرط كان بعد الانضمام بين احكام ثلثة كما انما بشرط كان قبل الانضمام بين احكام البعثة فلا يتحصل من الانضمام نوع معين بل بشرط
 بين انواع ثلثة وهو انهم يحتاجون في التحقيق والوجود الى انضمام احد القيد المنوعة اليه غاية في الباب ان يقول في الفعل المتحقق الوجود
 اذن مجرد عن شرط الترتيب وطلبه فلا يتبين ان كونه كذا في نفسه مع الاشكال قبل الانضمام بين احكام ثلثة وبعد بين حكمين فلا يتبين
 لاحدهما نفي نفسه بل يتوقف على انضمام رتبا الفعل وطلبه في احدهما وعدمه في الاخر ولا ريب ان كلا من الاعتباين امر زائد على مفهوم الاذن
 الترتيب فيوقف شوته على ما يفسد قلنا يمكن دفع ذلك بوجهين **الاول** المنع من جهة رتبان الفعل وطلبه للوجود عند
 بله بل انهم قد ردوا في الدليل ان محبة الوجود مركبة من جزاء الفعل مع المنع من الترتيب ولم يعرضوا لذكر رتبان الفعل وطلبه من كون الاذن
 الفعل المتحقق في الواجب مجرد عن القيد فيحصل انضمام الاذن في الترتيب المستفاد من النسخ اليه بالامحالة ولو معونة اصله عدم حصوله
 رتبان او طلبه احدهما لكن هذا مع فسادا في نفسه في الفضايل صوابه في غير موضع من ان ما به الوجود مركبة من طلب الفعل مع المنع من الترتيب
 بل الوجه انهم يشاءون انما في البنا فافهموا على ان يثبتوا جزاء محبة الوجود او اذادوا بالمنع ما يتبين ان طلب الفعل وان اردوا به ما يتبين
 بان كونه معهما وانما وجه الفعل في حق انما راجع الى طلب الفعل ومن عوارضه ولو اذعه فلا يتوجه به الاشكال **الثاني** ان اصل هذا القول
 بلزومون بان نسخ الوجود يتحقق في نسخ طلب الفعل مع المنع من الترتيب بلزوم تحقيق الاذن في الترتيب مجرد عن القيد في رتبان والطلبان كما ان شيئا
 مجرد عن عوارضها لا يصلح انما في الاذن في الفعل مجرد عنهما لما لم يزل في تحقق الاياحه وبشكل بان دعوى نفي النسخ بكذا الخير بين مع
 امكان تعلقه باحدهما على ما يفسد به بنائهم تحكم بحت وسيما توضحه في حجة القول بالاستصحاب وكيف كان فذلك هنا فاشته في جزاء المدعى
 ابطال له من اصله فان قيل كل نسلم ان الوجوب مركب من جواز الفعل والمنع من الترتيب بل هو مركب بسيط وفانما المفهوم من لوازمه فلا ضرورة له
 سلمنا لكن التركيب المذكور يثبت على التلقين العقلية فان هذا المصنف لا يهتم من الوجوب في معناها بسيط وجب ان التعويل في الاستصحاب على الاجزاء
 التي ذلك على عدم جواز نفي اليمين بغيره في ثلثة او ثلثة في المورد سلمنا لكن لا خلاف ان النسخ تعلقا اوليا باحد جزئي الوجوب بناء على
 تعلقه كان بما لا يصلح ان لا علم بل هو هذا التعلق باحدهما بيمينه وان علم هو مطابقا بيمينه بالمنع من الترتيب ولو بواسطه تعلقه بالجزء الاخر فحينئذ
 فينقض الاصل باليقين الاجمالي قلنا لا نفعل من الوجوب عند التحليل الا طلب الفعل المشتمل على الاذن منه مع المنع من الترتيب ودعوى كسائطه انما
 بالقبول في التحليل فمفهومه سلمنا لكن والالزام لا يوجب والالزام وان سئل في وجود اليه لوجوبها ما لزوم اخفها من حيث الوجود
 اليه ولا يمكن نفيه بالاصل للعلم بطريقا حاشا هناك في الجملة بناء على ان اليقين الاجمالي ينقض الاصل وجواز الفعل ثابت في الوجوب لا عوارضها
 كان داخل في مفهوم الوجوب واخراجه عنه فيدخل في عموم الاستصحاب فيم يوزن على الثاني فشا جهم على كسائطه في رده لكن لا يلزم فساد دعوى
 لما في ذلك من الكلام هنا فما اذا كان النسخ بلفظ نسخ الوجوب لا جواز اخر ملحوظ فيه على التفسير بل على الاطلاق لا يمتنع به ذلك هذا الاعتبا
 لم يمكن الفرق بين ما تعلق به النسخ ولا وما تعلق به ثانيا بل التحقيق في الجواز المنع من انما يتحصل الجسدية عند تعدد الفصل كما امر اجزاء من الحقيقة
 لا لان الفصل علة له بل لان الجنس الفصل متحد في الخارج ولا يعدم احدهما الا بوزال وجوده الذي هو عين زوال وجود الاخر فلا يستقيم
 استصحاب الابن هذا منقضى بالاعراض العامة والخاصة فانها لا يمتنع مع النوع في الخارج فان تضاحك الفعل عين الاذن في الخارج مع انزاله
 لا يقتضون والحقبة المتحدة معه من الاذن امثالا لانا نقول في بين المقوم الحقيقة والعوارض الاعتيادية فانه يجوز ان يكون حقيقة واحدة كاللا
 بكمية شئ من اثاره مع اعتبا باكا انما يتبعها في تمام صفة الصفة لها ولا ينزع منها اخرى لا تعدا تلك الصفة عنها ولا يجوز ذلك المقوم
 الحقيقة وتحقق الكلام فيه يثبت محله على ان علة الزوال في الثاني ثم عند بعض اهل المعقول مضاف الى ان من يفسر المشق بدلالة المبدأ لا
 بلش زوال النفس المحول هنا بان يبين وهو خارج فان قلت سلمنا ان الجسدية لا يصح ان يفسر بعد الفصل لما من اتحادها في الوجود بل
 المادة التي تنزع منها الجنس بغير وجودها لوجود الصوة التي ينزع منها الفصل كما نفق في محله وقد نفق فيه بيمينه ان لا يلزم من تعدد الصوة
 تعدد المادة فيصح ان يفسر ببقاها متى ثبت بقاها صح ان يتنزع الجسدية ما لا يتحقق محله من ان الفرق بين المادة والجسدية هو الفرق بين الشيء
 بشرط لا والشئ لا بشرط وكل الفرق بين الصوة والفصل غاية في الباب ان يكون الجنس المنزع منها قبل اعدام الفصل غير الجسدية المنزع منها
 بحيث وجوده لا يتجزأ عما هو المقصود الاصل من اتيان خبر الجواز بالوجوب المنسوخ قلنا هذا البين انما يتجوز في الانواع المركبة اعني الانواع
 الجوهرية وانما الانواع البسيطة وهي الانواع العرضية فليس حالها في ذلك وتفسير الكلام فيه خارج عن الفن وظاهر ان الوجود لخواصة
 من الانواع العرضية الاعتيادية فلا يمتنع في البنا المذكور حجة من قال ببقاء الاستصحاب ان الوجود مشتمل على الرتبان مع المنع من التفسير ونفي النسخ رتبه

على
 طلب
 حجة
 القول بالاستصحاب

[illegible]

اداء ولا يكونها سوا ما يكون عليه **الاول** ان الدعوى المذكورة انما يتجه من الخصم اذا ساعد عليها الدليل وظاهر من تأملها ان مفادها
 ليس مجرد الشك في ان البينة المذكورة وان قضى ان لا يكون شواكنا لا يقتضي كون الشك فضا اذ يعتبر في البينة كاعتق وهو لا يشك
 عليها الا ترى ان الامر في مثل ذلك الذي وازاله التجاسر عن المجرد كل مع ان القضاء لا يصح عليه عند الناظر قطعاً حتى الخصم بوجوب **الاول**
 الزمان من اوزم فعل المأمور به وليس بخلافه فلا يثبت باخلاله **والثاني** انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 المذكور بجانبه وانما قايماً في البحث في الفعل المفيد بوقت مخصوص والمفهوم منه عرفاً وقدر البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
الثاني ان الوقت في المقام من قبل الاجل الذي في البينة لا يثبت عليه الاداء فكذلك في المأمور به **والثاني** انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 وانما فانها مبيها الفارق وقواته تعرف ان الغرض من الامر بالاداء انما هو الزم والخرج عن العجز فلا يثبت بالناظر وجوب السبيل خلاف
 المقام **الثالث** لو وجب القضاء بامر جديد لكان اداءه والتكليف بالانفاق بين الملازمة من امر به بعد الوقت فاداءه منه اداء الوقت
 الجواز منع الملازمة انما ليس كل فعل في الوقت الذي امر بالاداء منه اداءه بل يعتبر ان لا يكون على وجه البدلية عاقل في قوله كما عرف وقد
 يشهد من قبل الخصم بوجوب الاداء منكم بشي فاقوامه ما استطاع والمبسوط لا يثبت بالعبس وهو اما لو قلنا انما على ثبوت أصل الحكم لا على كونه
 الامر عليه كما هو محل البحث **والثاني** انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 باقية والفعل المفيد بوقت معين لا يسطع خارج فلا يدل لوقايته على الامر به وكذا لو فسّر الوصول بالقرء وقد تقدم ذكرها في فصل
 نفى كذا لا سيما انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 المعسودون جزئاً وما يمكنه من كون الوقت في حياطة ولو سلم عدم الظهور فلا اقل من الاحتمال ولو سلم بنا وله الجور وما يمكنه من كون
 اختصاصه بالوجب فيعين كل عدم سقوطه على الاثم من الوجوب وانما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 ذلك في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 اولى فممن اكمل او اكمل لان ذلك سقوطه **اما الاول** ان فواضع وانما الثالث فلما بينهما عليه عند بحث المقدم من ان وجوب المقدم
 بدون وجوبه بما عجز معقول مع انه لا يثبت مفصلاً من قبل ومن هنا يبين وجه التفرع على الظاهر الذي ادعينا والاعم للخصم ان يفتقر
 الاشكال الاول عدم الفعل الفصل فانما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 لانه امره الى انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 عنه وقد ثبت انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 الذي جعل للبينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 جميع ما اعم الله عليه فيما امر به فينبغي فعله خارج الوقت فمما فعله الوقت لان ذلك قضيته كونه خلفه وفيه بعد تسليم صدق الشكر
 على فعل المأمور به انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 ان الفسخ يبيح الخلاف على الصوم يوم الخميس هل هو شئ في الخارج كما في اللفظ والذهن فيبقى احدهما بعد انقضاء الاخر او شئ واحد
 احدهما بانقضاء الاخر ثم جعل في الناظر الى الخلاف في ان الحسن الفصل هل يما يزان في الخارج او يتخذ اوقاف في الخارج وعرض عليه بوجوب
الاول ان البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 واللفظ وانما لو ادعى ان لا يثبت عليه فلا يثبت عليه مع ان اهل اللغة والعرف قد يدركون بعض الدقائق المحكية على وجه الاحتمال فيكون
 بناءهم عليه **الثاني** ان دعوى انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 الخلاف بوجه اخر وهو انه لا يثبت ان المطلوب في الفرض الذي كورنا هو نفس المفيد والقيدي خارج عنه معبر فيه لكنه تجمل ان يكون
 في التعدي فيبقى اوجباً بانقضاء الكمال فيبقى اوجباً في الخارج على ما انما اظهر **الثالث** انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام
 انما انما يحتمل فيبقى المطلوب بانقضاء احداهما او يكون المطلوب على التقدير الثاني المحبة المطلقة ويكون المطلوب كالحاصل لكونه محتملاً
 لها فلا يثبت في المقتضى بانقضاء الخصم ولو كان عليه بعض المقتضى بان الوجبة الاولى مدفوعة بان احتمال غيب الاجتماع وان اعتضداً
 البرية عن القضاء لكن اعتضداً لاحتمال عدم الاجتماع مع ان الاشتغال بحمل التكليف مستحب لا يحتمل البرية منه الا بالقضاء
 ولا يكفي فيه احتمال البرية وان لوجه الثاني مدفوع بان احتمال رادة المطلق من المفيد لا يكفي في نفى البرية الاصلية مع ان المبدأ من
 اعتبار المفيد منه ولا يخفى ما فيه ان مقتضى العسك بتباً منشأ النزاع كما هو نص كلامه لا يثبت التحقيق في المقام على كل من التقديرين
 مع فلا مدفع له عن الاعراض المذكورة وانما الاصول المذكورة فما لم يثبت بغير كل من المخاصمة من عليه في المقام مع ذلك اما لعدم
 الاجتماع وقضاء استصحاب الاشتغال بحمل التكليف بتجسب البرية منه بالقضاء من اوضح الواضح ان قولنا بان الحسن الفصل في
 الخارج لا يقتضي وجوب الفسخ كاحدهما عن الاخر سبباً على القول بعلية الفصل فلا يلزم بمجرد ذلك القول بان القضاء بالامر الاول لا يثبت

انما هو كذا في البينة التي لا يثبت عليها البينة فانما هي انما هي مع الكلام

المحسوس يقوم في الخارج الا بالفضل سواء قلنا بانها بقا بزوايا فيه او لا فينوقف بقا المحسوس عند زوال فضله على وجود فضل آخر كما ان
 بقاء المحسوس بعد زوال فضله كان الاصل عدم حصول فضل آخر فلا يلزم القول بالافضل وفيه نظر لعدم افضاها بقا المحسوس والفضل في الخارج
 نحو الانفكاك الثاني لا يثبت الاصل فيخرج النزاع عليه سلمنا لكن لا يلزم من عدم جواز الانفكاك ان لا يكون جوازه هنا مع ان النزاع هنا
 في جواز الانفكاك المحسوس وجوده والفضل وهو لا يثبت جواز الانفكاك بحسب الطولية كما هو المقصود في المقام الثاني حسن ان نظير المقام بالمحسوس
 الفصل غير متبقي من المحسوس لا يقوم له بدون الفضل فلا يثبت في الخارج على ما هو المحقق بخلاف لغيره والفضل اعني الصور يوم المحسوس
 فانما يثبت انما يثبت في الخارج قطعاً وفيه نظر ان مقتضى الفصل ان يثبت النزاع على ما يثبت بالفضل في الخارج لا على ما يثبت بالفضل في الخارج
 كما لا يخفى بل الوجه ان يثبت في عدم استقامته للنظر بان المحسوس الفصل يثبت ان يحسب حقيقة قطعاً في ان يثبت في الخارج ان يثبت في الخارج
 المطلق بالفضل فانما يثبت في الحقيقة وان ثابرت في الغيب العقل بحسب وضع الاطلاق والفضل فان لما فيه لا يصف بالاطلاق الا في
 الفصل فلا يثبت في الخارج بان يثبت في الخارج بل ولا في الفصل الا في مجرد الاعيان والافعال السلسلة او عوارض المفيد عن لفظ ولا لا في كطلان
 الثاني بكل الشبهة ظاهرة هذا اذا جعل التقييد وصف المفيد خارجاً عنه واما اذا جعل جزءاً له داخل فيه امكن جعل النظر واعتبار وجو
 التقييد في الخارج من غير ان يكون التقييد كما فيه وعدمه فيكون تقييداً فيه وكذا الواعية في المنقضي ما هو عام من هذا التقييد هو التقييد بالشيء
 ثم لا يذهب عليك ان ما ذكره الفصل والمغرض من معنى النزاع على تقدير بطلان التقييد ان يكون الثاني فضاء بالمعنى الذي سبق بل لا يخفى
 والمقصود خلافه على ما مر فصل النزاع في اثر الامر بالشيء على تقييد الاجزاء التي قبلها ما هو على وجهه ولا يثبت في
 من تحريمه الاجزاء التي تخرج محل النزاع فتعول في نطاق الاجزاء وجزءاً من اسقاط الفضل لعل المراد اسقاطه على تقدير ثبوته فلا يرد على عكسه
 خروج مثل جعله لغيره ولا على طرده وخلافه سداً مع انه لا اسقاط فيه حقيقة واما المتحقق السقوط قد يطلق ويراد به اعادة حصول الامتناع والفضل
 بعض المعاصرين على حد ما لمعنى الاول لا يثبت بوجه خلاف مقتضى بظاهر يدل على اعادة اسقاط الفضل فلو كان الفضل غير المجزئ لا اسقط
 الفضل فلو اسقط الاعادة وهو فاسد لان ما لا يثبت الفضل لا يثبت الاعادة بالضرورة الاولى هذا يحصل كلامه وهو عندنا انما لا
 يحصل له ونعم ان ما يثبت الفضل لا يثبت الاعادة كما في الفصل اذا ذكر بغير خروج الوقت وكذا ناس الخاتمة على القول بالتقييد
 المقام ان القول ببناء على التقييد ان لم يثبت كره الوقت سقط عنه الاعادة والفضل والامتناع عن بل يجب عليه الاعادة في الوقت
 والفضل في خارجه على تقدير عدم الاثبات بها كما هو الثاني في كل مقام يحجبه الفضل فلا يثبت الانفكاك في الشبهة في انفسه في جواز الانفكاك
 من الجانبين عقلاً الا انه غير واقع شرعاً الا فيما مر حيث يبعد فيه الاعادة كالصوابين لكن لا اسقاط فيه حقيقة ثم لا يخفى ان النزاع هنا في الاجزاء
 بالمعنى الاول كما انفقت عليه كتبهم ولما اجزاء بالمعنى الثاني في هذا صرحوا بان لا نزاع في ان الامر بغيره في حق تقييد عنه جماعة وهذا
 الفصل الثاني من شوبيل جمال والتحقيق ان موافقة الامر الواقع بوجه امثال بحسب كما ان موافقة الامر الظاهري بوجه امثال بحسب
 ولا يلزم من حصول الامتناع احد الاعيان حصوله بالاعتناء الاخر كما لم يتجدد المورد وسبباً لتحقيق الكلام فيه في اخر البحث انظر
 هذا فنقول ان هذا لا يكون الى ان موافقة الامر بغيره في الاجزاء وذهب بها شام وعبد الجبار الى انه لا يثبت في حق تقييد الجباة
 فلو كان لا يمنع عندنا ان الامر بالحكم ويقول في فضله ان يثبت عليه واديت لوجب بلزم الفضل مع ذلك هذا كلامه قوله ويلزم الفضل
 مع ذلك بحسب ان يكون من ثمة الحكاية ويكون مفاده الامر بالفضل وان يكون عطفاً على مدخول ان على ان يكون لازماً من لزوم او تعدلاً
 من الامور وكيف كان فالمستفاد من كلامه جواز اعلو الامر بالفضل مع حصول الاداء والظن انه راد بالفضل معناه المعروف في العرف من راد الفضل
 بعد الوقت اسد راد الفوائد فيه واد اعنه فيه على ما هو المتيقن من اطلاقه وذهب اعد عليه قوله عندنا ان لا نزاع لاحد جواز الامر بغيره
 وبالمثل ثم ليس في كلامه نص في جواز الامر بالفضل اهل هو مستفاد من الامر بالاداء او من غيره نعم كلامه هو الثاني كما ثبت له التفتنا الى
 ويشهد له قوله في العنوان ان الامر بغيره في الاجزاء ولا حرج جعلوا القول الاخر عدم اقتضاء الاجزاء لا اقتضاءه عند الاجزاء ومنهم
 من حمل عوبي على الوجه الاول في علمه ان النزاع على الوجه الثاني يرجع لفظياً لوجوه تسميه فضاء وهو كونه هو الاشكال في
 المقام انما يثبت من حيث كون الثاني فضلاً حقيقة لا من حيث كونه مستفاداً من الامر الاول في مرجع ذلك الى ثبوت الوضع والعلامة في
 الفعل كما يثبت به كلام الفريفيين وحينئذ تم الكلام هنا في مقامين الاول ان موافقة الامر الظاهري هل يوجب سقوط الفضل الثاني
 الى الامر الواقع او لا الثاني ان موافقة كل من الاثنين هل يوجب سقوط الفضل بالنسبة اليه ولا والظن من خلاف التبيين في نادى العرف
 اشياء الوجهين معاً ان الظن من خلاف المنكرين نكاحاً معاً لكن مفاداً فيهم مختلف فان منهما ما يثبت على الاول ومنها ما يثبت
 على الثاني كما سنشير اليه وكيف كان فالحق في المقام الاول مع منكري الافضال في الفضل في الاعادة انفسه في ثبوت الاعادة بنفسه الامر
 والفضل على ادل على ثبوته على تقدير الفوات في المقام الثاني مع مثبته ونحن نذكر ادلة الفريفيين ونحذر البحث فيها على الوجهين
 وفي غير الفضل المعاصر ان من قال بان لا يثبت بالامر بغيره مسقط للفضل بغيره لا يثبت في ذلك الامر فله ثابته فضاء

في انفسه في الخارج
 ان انفسه في الخارج

مثلاً
 لا يثبت في جواز الانفكاك
 المطلوب

طريقه المنع من ذلك على تقدير عدم الاخطا به ٢

ومذا تريد من هذا ان اذ لك يستلزم ان يكون الاثنان مجتمعين
المرحب بالانحياز للبيئة في الخبرة اننا نصل الى المصالح في دفعه

على الوجه الثاني الذي

لكن يكون هذا الدليل الأول بدليلين فلا يتعدان ويمكن دفع الثاني بان المراد عند العلم بالنظر الى ذلك الامر اسد لبعض المعاصرين
بما مر سابقا من ان المتبادر من الامر ليس الا على الهيئة المطلقة من غير اعتبار مرة ولا تكرار فلا يدل على ثبوت الحقيقة وهو متصور على تحيزه
السابق وقد عرفت ما فيه اخرجنا من كوننا نوجب الاول ونسقط لسط فضا الى باننا فاسد لتعلق الامر به وانما لا يثبت بالاف
والجواب بعد ذلك ان الثاني فضا بالمعنى الذي سبق ان الفضا ليس له به بل الذي لم يثبت به وهو الحجب الصحيح واقاموا تمام الفضا
للامر الى بل لا يخرجه عن الامر الثاني لوقوعه على وجهه وهذا لا ينفك فاسدا وغير محجور عن الامر الاول الذي لم يثبت به على وجهه لا يثبت
عليه ان الدليل المذكور انما يتجرب بالنسبة الى المقام الثاني اذ الامر باننا الحجب امر واقع لا ظاهري الا اننا لو سقط لسط فضا عن المقام نظر الطريق
الشرعي اذ انكسفة الخلاف وانتالط احوالنا في ذلك لا نقاد على ما مورج والفعل على حسب ظنة وانما جبط الامر الثاني فضا لا اتفاق
اجابا بالمعنى من اتفاق الثاني لوقوع الخلاف فيه وهذا المعنى ضعيف عندنا وان بطا مستند الحكم عليه من نقل الاتفاق وثابتا بان الثاني
واجب مضانف لثبوتها فضا لا يثبت الاول ولا يخفى ان هذا الكلام من الاستدلال وجوابه انما يتجرب بالنسبة الى المقام الاول والثاني
النفذ الى دفع الجواب الاخير وهذا بعد اذ لم يثبت لا مريلا فرض غير الراء والفضا ولو سلم فممكن ان يثبت ذلك فضا فلا يوجد
فضا حقيقة قطعا فيما ذكره اخبرنا انما يقع ان يمنع ان كان ذلك كل مقام لقيام الدليل عليه بعض المواضع قطعا والتحقق في المقام
ما اشترط اليه من ان الامر لساوة هذا لا يظهر في الانهضة العقل بحسب الا الاجزاء الظاهرة فاذا انكشف الخلاف انكشف عند حصول الاجزاء
والانشال الامر الواقع في ثبوت عليه احكامه في تحقيق ذلك لان احكام الشريعة سواء كانت تكليفية او وضعية انما تتبع متعلقاتها الواقعية
لا الانهضة فثبت على ان كان وظنا لان اللفاظ التي تعلقت تلك الاحكام بفهم موضوعه بازاء المعنى الواقعية على ما يشهد به بعض الفقهاء
ولما العلم واقعا مفاهمة فاما هو طريق اليها فلا يعتبر الامر بحيث كونه كاشفا عنها موصلا اليها فالكلف في الفرض المذكور مامو والساوة
المفروضة بالظاهرة الواضحة وقد جعل الشارع له مضاهي العلم الذي هو طريق عقل طرفة فاذا عول ذلك الطريق ثم انكشف له فضا من عدم
ايضاهي الى الواقع يبين ان لم يثبت في الشارع به من الصلوة المفروضة بالظاهرة الواقعية فيلزم اسد لها ولو خارج الوقت لثبوت القوان
حقه غايه ما في الباب ان لا يكون ثابرا لتحقيق الحكم في حقته وبذلك اخر هذا ان من الصلوة المفروضة بالظاهرة الواقعية مشروطا بصلته
بقاؤه بعد عدم العدن المانع ومنه اداء الطريق العقل والشرع كالاستسحاح الى خلاف الواقع ومرفعه بالصلوة المفروضة بالظاهرة الظاهرية الثانية
الفرق الشرعية وان تحلف عنها الاصل الى الواقع وهذا الامر فاش من وضع الطريق عند العلم بالامر الاول فان نطابق ان امثلهما المكلف وعد
امثلهما واحدا او لهما الى امر واحد وان تعدد الحجة كما مر نظيره في المحرم والا امثلهما الامر الذي في الفعل على وجهه وبقي في عمدة الاخر وما يتجرب
من ان المفهوم من دلالة حجية الاستسحاح او جواز الدليل والعدا الواحد على القول به او غيره ذلك كون التكليف على حجب داهي لا يتجرب حتى انه وعمل
بمقتضاها كان مثلا الجواب سوابق له الخلاف ولم يثبت في جيبنا وبل ما يقتضي بظاهره ان يكون التكليف على حجب الواقع فليس شئ يدل
المفهوم من ذلك الا دلالة انما هو محجور وجوب لتعويل عليها كالا دلالة الدلالة على وجوب التعويل على العلم والامتناف بينهما وبين ما دل على التكليف
الواقع على حجب الواقع وهو ظاهر تلك الخطابات كما يشهد به حجة النص فيهما من غير ان يكون هذا الشوب مفاهمة وفارض فاذا ادعى ان امثلهما
الناو بغيرها فام عليه الدليل نعم مقتضى الاصول اولية وجوب تحصيل العلم بحصول المطلوب بل يثبت دليل على خلافه وذلك الا دلالة فام عليه
الاكتفاء بغيره وبالجملة فلا يسبيل له جعل الامثال الظاهرة موجبا للامثال للامر الواقع عند اختلاف المورد اذ حصول الامثال من
غير ان يتبادر من غير معقول غير يجوز ان يكون منسقط البقاء التكليف به عند قيام دليل على السقوط فيعيد به الاطلاق للمقتضى بعد
السقوط واما احكامنا بالامثال في بعض مواد المقام كما في التلبس بالصلوة قبل دخول الوقت او في الثوب النجس على فضا في محل
فلمنعها مورد الحكم الواقعي فضا الى ادا عليه الطريق المعبر شرعا لانه الدليل عليه وهذه الفاضل المعاصر على ما يظهر من كلامه
الى القول بان موافقة الامر الظاهر في مجرى عن الامر الواقع بمعنى انه يقتضي سقوطه ما لم يدل على خلافه واخرج عليه بالاصل واما
العلم من الامر الثاني اسقاط الامر الاول بشهادة العرف والقدرة ثم قال نعم لو ثبت من الخارج ان كل مبدل انما يثبت بالبدل مادام غير ممكن
فلما ذكر وجهه وان ذلك ثابت بل الظاهر اسقاط مظهر في جميع النزاع لاثبات هذه الدعوى لان الامر يقتضي الفضا او يثبت سقوطه فضا في المسئلة
ضعية لا اصولية انتهى القول لا ريب ان قضية اطلاق الامر في شئ محسوسه بفضله وان كان ما مورب ما رخر ودعوى سقوطه بفضله
للامر ولو فسر الامر به بما يورى اليه طريق شرعي كان مجازا وعلى كل من اتقوا من لا يد من قيام دليل عليه وليس الامر الثاني ما يقتضي
لا عرا ولا لغة كما عرفت والقصد باصالة البرهنة واصل الحكمه مثلا لقيام قاسد من جهة الاول الذي يتجرب فيه اصل الاستسحاح
اصل البرهنة واصل ثبوت التكليف لاصل العدن وذلك لقطع بحصول الاشغال والاشغال البرهنة فضا وسقوطه فضا في ذلك ان الاستسحاح لا
الظاهرية انما يتجرب حيث لا يعارضها ظاهر خطاب قد عرفت ان نظم من اطلاق الامر عدم السقوط واما ما ادعى من ان ما امر به بالامر الظاهر
بدل عما امر به بالامر الواقع فمما اذا شاهد عليه على انقطع بان لفظا والظاهرة البقية او الظاهرية لم يؤمر بها من حيث كونها بابل لا غير

على بعض

الامر

ولم ينفذ من رتبته وكان المأمور الأول

وقد اختلفوا في كماله هذا المعنى كاختلافهم في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله وقيل بان كماله
 انه موضوع للفعل المشترط اعني ان الفعل كماله كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله وقيل بان كماله
 ذلك التبادر كما في بحث الامر في شبهة بقية الادلة السابقة هنا **الوجه** لا اكثر من التبادر فان لم يكن ذلك فالفعل كماله
 ففعل عدا صبا ودم لفعله ما في خبره المولى وذلك لان خبره واداءت في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 يسندون بالنواهي المضافة على الخبر من غير تكبر وذلك لاجتماعهم على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 بنفسه الحقيقة كما في خبر **الوجه** بان لا شيء من دلالة الصيغة المجردة على الخبر وانما منع دلالة خبره وضعا وليس فيها فعل عنهم دلالة
 عليه وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 فلا يتناول نواهيته ثم ولا نواهي الاثمة والمقتضيات الدالة على الجميع ويؤيد الاستدلال وجوب لانها تفيد خبره الفعل بل الاثم منها وان
 كماله اذ معنا وجوب الفعل بمقتضى الخبر ولا ريب في وجوب لانها تفيد خبره الفعل بل الاثم منها وان
 المقصود في البنية بعدم القول بالفصل وقد تمسك في الحاق نواهيته ثم بالاولوية وهي محل المنع لعدم وضوح المناط **والثاني**
 قد فرغ من ان المفهوم من لانها موافقة الخبر بقوله الفعل واما القول بمقتضى ما مع الفعل فلا يتحقق لانها حقيقة لا لغة ولا عرف وفي اصل الخبر بحث
 وهوان لفظ الخبر ان كان موضوعا للطلب لزم على وجه الاثر كما اخبرناه فهو لا يتناول كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 لها دور وان كان موضوعا للطلب لزم ان دار الامر بين احدنا وبين من يتصرف له ضرورة او حال الامر على الظن فطلق اعني الفعل المشترط
 والتخصيص ان كان في نفسه اذ جرح الاثر هنا من حيث استلزامه اخرج اكثر الامور على الظن اما من جرح بالثبوت في النواهي لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 كان قال ببعض دليل على المقصود في خبر **الوجه** ان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 عن لفظه في هذا ما بالوجه في الحاقه ولا حاجة الى تعيين معنى الخبر والصيغة ثم يخبر على اصل الاجماع ان لا ينافي ما تفيد خبره الاستدلال
 الاطلاق وهو لا يقتضي الوضع كما هو المقصود ويعرف خبره القول بالكره والاستدلال بالمقابلة في ما لم يثبت الاثر من لفظه في النواهي لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 توقف في دلالة خبره اذ ورد في الاخبار المروية عن الاثر في خبره في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 الاحتمال الحقيقة وقد تقدم في خبر هذا الكلام من خبر الامر في الخبر **فصل** في بيان ان خبره لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 لعدم ريبه وقد جرحنا في ان خبره لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 دون النواهي لكونها ما يستلزم من معنى الحقيقة لا ما يستلزم من خبره في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 ان المطلوب لو كان نفس الكف لوجب الغرم على الفعل المبني له لئلا يوقف صدق خبره عليه ولعل في ذلك ما يجرد عن التمسك لعدم الالتماس المطلوب في
 كل من لا يدين بنفسه المأثور لا يوقف على ان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 لا يشقق من الصيغة عند ادلائها فلا وجه لارتكابها على ان قطع بان لم يكلف حال عدم اعادة الفعل منى ولا الخصاص له بحال لاداة **الثاني**
 انه لو كان المطلوب نفس الكف لزم ان لا يكون عقابا على نفس الفعل بل على كماله لان الطلب في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 المطلوب لئلا ينافي ما هو التمسك في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 ما طلب من كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 عقابا على عصبته والنواهي بطلانها من استلزامها عليه العقاب لما نزل واجبة فعل حرام وشي منها لا يصح لئلا يترتب عليه ما ان لا
 يصح لئلا يترتب على كماله الواجب فلان التمسك بنفسه غير مقدور على عم الخضم والعقاب على غير المقدور اذ كل ما يصح ترتب العقاب عليه يصح
 التكليف والحكماء في قطع اما الكف عنه فهو وان كان مقدورا لكن ترتب العقاب عليه يقتضي ان يكون متعلقا بالتكليف ولا يتعلق به ما
 يفعله فظروا ما يبرك فلما يبرك اما الكف عنه فلعنوا الكلام اليه وبسلسل واما ان لا يصح لئلا يترتب على فعل الحرام فلا ينافي ما على نفسه وقد نشأ
 في الوجه الاول واما بطلان لانها معلوم بالضرورة والافتاق **والثاني** في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 بضد وهو كما ترى او يلزم بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 وبمقتضى خبره الكف من كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 المنعوض وكشك هذا الثاني بان المطلوب في مقتضى صفة متقابلان كالفعل والتزم في مقتضى احداهما ما جرحه الثاني بان
 ان يتصرف لاحد الاخر فاذا انصف الفعل بالمطالبة لزم ان يتصرف التزم في مقتضى خبره على خبره الفعل واما انصف الفعل بالمقتضى
 ان يتصرف التزم في مقتضى خبره على خبره الفعل واما انصف الفعل بالمقتضى خبره على خبره الفعل واما انصف الفعل بالمقتضى
 في العالم من ان تارة انتهى عنه كما لو انما لا يتحقق العرف مثلا وعلما به العلاء على ان لم يفعل من دون نظر في كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر
 ليجاز اكثرهم وذلك لبل على ان متعلق التكليف ليس هو الكف والام بطلان لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر وقيل بان كماله لا مرقا لاكثر على انها حقيقة في الخبر

فثبت استصحاب الخبر

الثاني
 او على ان الكف
 عنه فثبت بطلان
 في الوجه

مما سئل اولوه ان يار للمنهى عنه لاجل انه بعد منشا بالترك يدع عليه تم وسلم عن الاشكال ولان يجعل هذا دليلا سائلا حجة
 الخصم بان لا يعدم فلا يؤثر الفدية فيه فلا يتعلق التكليف به فلا يكون مطلوبا بالتمتع فيتعين العمل على الكفاية لا يخرج عنها النفاذ وهو
 المطلوب لا دليل على ان الفدية لا تتعلق بالعدم ان العمل في محض وهو لا يصلح اثر الفدية وانه سائلا على الفدية وانما اثر الفدية في الفدية
 غير معقول وانه مستمر في الفدية تستدعي امتداد استندالها لا يبق العمل فيكون مسببا لوجود كثر الفدية لا يتبع حصوله فهو مستمرا
 عن الفدية مستمرا بعد ما فيه نقص كلبته الدعوى في الدليلين الاخيرين كما نفع في الكلام في الاستخدام الخاصة ولا يربطها انما اذلت
 ان عدم قيام زينة وقت خاص مستمر من الازل ونقول ان ثبت لمقصود الاعداد الا لثبته ثبت في غيرها لعدم الفارق والجواب ان الزينة
 مجرد العمل بل جعله والتسبب ونفع من عدم كون العمل مقدورا كيف ولعلم بكون العمل مقدورا لم يكن لوجوده بقاء مقبولا لذاته الفدية
 في طرفة الوجود والعمل في الفدية على حد خاص اضطرار لا تدعى ودعوى ان عدم المحض لا يصلح اثر الفدية مطلقا وقد تحققت حاله
 ان اثره كل اثر يجسده مع ان المطلوب بالتمتع جعل عدم لاحق بالوجود وله عند بعض اهل المعقول خط من الوجود الاعتيادي باعتماد وجود
 منشا الا ان ينعى وليس المراد ان العمل لا يتبع الفدية مستندالها بل العمل المفار فان عمل الفعل قبل وجودها على استندالها عند
 وعدم علمه وقدرته واداته وهذا غير مقدور له ولا مطلوب من التمتع بعد وجوده ووجود علمه وقدرته يستند الى عدم اداته
 فقط وهذا مقدور له لا يستند الى الحقيقة في الفاد من حيث كونه قادرا او ضيقا ان الفاد والغيا اذ علم ببعض مقتدراته الفعلية فلا يد
 له من تحت اما فعله فيريد او تركه فلا يربط حاله فانه فكل من رادته وعدمها مستند الى اختياره فثبت استندالها اليه لا محالة
 او نقول يكفي في استندال العمل الى الفدية توقفه على عدم تعلقه بها بوضع عند حصول شرطها وهذا الفاد من الاستدلال في صحة التكليف بها
 كما يكفي في صحة التكليف بسبب مجرد الفدية على سببه المعقد المحض على ان المراد بالزينة العمل ان كان الزينة بحسب التمام لان العمل ممكن
 المتكاثرات في حد ذاته وانها غير عينه في الوجود والعدم وان كان الزينة بحسب التمام فادعوى عدم ثبوت الفدية به مطلقا ممنوعة الا ان هذا
 المنع اتما يتجوز بالنسبة للفدية الزينة ومحل البحث انما هو الفدية الحادثة وقد يتجوز ان اثر الفدية استندال العمل لانفسه لا يستلزم ان
 لا يصلح اثر الفدية لان الفاد يمكنه ان لا يفعل فيشترط ويقتضي فلا يشترط في الفدية انما هو الاستدلال المفار لها وهو مستند اليها
 ومتجوز بها وفيه نظر لان اسم العمل وبقيائه ضعفه فله فكون معدوما ايضا لا محالة فهو اذن يحكم العمل في عدم جواز تعلوق الفدية
 والتكليف به على ما افاده دليل الخصم فان لم يرد عدم جواز تعلوق التكليف به ايضا والا فلا مانع من تعلوقه بنفس العمل في نفسه غير مستمرة
 مع ان الاستمرار غير معقول فيما اذا كان العمل مسببا للفعل دعوى ان الاعداد الخاصة الزينة كما سبق لا يجزى طاهها من الظواهر لا يفرق من
 التمتع طلب استمرارية الاعداد الخاصة باعتماد كونها الزينة مع ان الخصوصية ان غير هذا العمل من حيثها قطعاً لا متناه فليها وانما تدعى
 الزينة الزمانية ان غيرنا الخصوصية في العمل فليست في الفدية انما هو الاستدلال المفار لها وهو مستند اليها
 البتة يلزم ان يكون المطلوب بالتمتع اسماء لا نفسه وفيه بخر ورجع عن وضع الصيغة فان المتبادر منها طلبت في الطبيعة كما عرفت لا طلب
 اسماء الزينة لا يتايق ويمكن ان يمتنع دفعه ايضا ببعض توجه التي سلفنا هاهنا دفع القول بالكف فقد استند على القول الى كوربان
 المطلوب بالتمتع لو كان نفس العمل لزم ان يكون التكليف بمنشلا ومشايا بمجرى الترك ولو تغير المنشال الى غيره اما الملائمة فلا يثبت بالمطابق
 وانما بطلان الاشكال في هذه العرف والعمل وقد ثبتنا انما ذكر في ان الحسب الاخرين على تقدير ان الزينة حال عدم الفدية على الفعل
 وهو خطأ لان التكليف انواعه لا يتعلق بالتكليف في غير حال الفدية كما يجوز الاستدلال ان الايمان بالمطلوب يتجوز بوجوبه منشال بل انما
 بوجبه اذا كان له داعي متوافقة الطلب لا يربطه بذلك ان كان المقصود مجرد حصوله سقط عنه التكليف بحيث لا يربطه غير الفدية
 وكان مالا به عين المقصود وان كان المقصود حصوله على وجه الامثال كما في الصلوة بسقط مجرد حصوله على وجهه في الارض فربما
 يتبين ضعف ما سطره في الدليل الخامس من علم ان من فان الطالب لا يتعلق بالعمل بلزوم القول بان التمتع عن الشيء غير الامر بهذا العمل
 اعني الكف ان سمي طلب الكف امره انما لفظان غيرهما عن مفهوم واحد وعلى قياسه الكلام على القول الاخر وهذا ظاهر في المقاصد
 اشكالان احدهما انه لا فرق بين المقام والمقام الذي يتر الشارة اليه وهو ان التمتع عن الشيء هل يقتضي الامر به او لا وفيه نظر
 لان الكلام هنا في تعيين المقام بالتمتع مع قطع النظر عما يلزم من الاعتبارات والبرهان انما هو ما يلزم من الاعتبارات مع قطع النظر عن
 تعيين المطلوب هذا اذا ارادوا بالصدق الفند العام اعني مجرد الترك والكف اما اذا ارادوا به مطلقا والصدق الخاص كظهور
 التزام الطالبين بالامتناع بوجوب العمل للموصل الى تركه عند الفرق بين الزامين واضح الشك في انه على القول بكون المقام بالتمتع هو
 الكف بول لا يتر عن هذا الكف بقاء القول بان الامر بالشئ يقتضي التمتع عنه فلهذا لا يتر هذا الفظه وفيه من يجادل
 المقام بالتمتع الكف بغيره لا يتر عن القول بالامتناع الا في طلب الكف ولو سلم التمتع بوجه لزوم الدوام وغيره لان
 اراد بهذا الكف نفس الفعل المنهى عنه فعليه ما يلزم ان يكون الامر بالكف مقتضيا للتمتع عنه والتمتع عنه مقتضيا للامر بالكف وهذا

دون الله فيكم
الله والناس

فیض اللہ علیہ

أم كان حق الشرط لها وعدمه وهذا واضح والمهم هنا ما خوذ بشرط لا بالاعتبار بين أن غيب بالقياس إلى شيء معين جاز وجودها حقيقة
 وهذا خارجا عن الجمل كالأشياء بشرط عدم كونه متحركا بالفعل ولا امتنع إذا قل من تنفيذها بالوجود ولو انعدم لفعلان بغير شرط
 عنهما عن جميع ما يغيرهما من الواجبات من وجودها الذي هو نفس وجودها لكن وجودها باعتبار الحقيق والمجهول بشرط الخ
 بل غيب الأول مكن وجودها حقيقة وهذا خارجا عن عدم اعتبار الشرط لا يقتضي العدم أن غيب بالاعتبار الثالث امتنع وجودها لا امتنع
 خلق الوضوح الموجود عن عين الجبل ونفسه وعند التحقيق لما هيته المتغيرة لا بشرط بالاعتبار الأول هي مهية مأخوذة بشرط لا بالنسبة
 إلى دليل الاعتبار بالاعتبار الثالث فإذا تبين عندك ما حققنا أن للمجهول بالنظر إلى الاعتبار والصوت كما هو المعتبر في الوضع حالاً لا
 وبالنظر إلى الوجود والواقع كما هو المعتبر حالاً لا استعمال حالاً لا استعمال وجودها بالحالة الثانية ظهر من هذا ما ادعينا في المقام من
 أن لو خط نفى المجهول وجوده بالنظر عما لها من التيقيد بشيء وعدمه كمال الخطأ الواضح لها حين الوضع لم يوجد له دلالة على عموم التوصل
 له وتخلو لأن نفى المجهول ما خوذ بهذا الاعتبار مرتين أن يكون نفياً للمهية المطلقة والمقدمة لظهور أن النفي إنما يتعلق بالمهية المطلقة
 على ما نقرر عليه في المحاذير ولا يدور مدار الاعتبار وهو هذا الاعتبار غير مفكر عن أحد الاعتبارات وأن جرد النظر عنها ما لم يخط
 باعتبار ما لها من التيقيد بشيء مع ما هو اعتبارها إطلاقاً في دلالة على عموم النفي لا يقتضي دفع المهية القبلية المقيدة مع وجوده مقيداً
 مقيداً بها ويمكن نفي التيقيد بوجه آخر واضح وهو أن صبغة النفي عند الإطلاق تدل على طلب نفى المهية في الزمان لا في المكان
 والاستغناء بدليل أنها مأخوذة من المضارع الموضوع للفعل المشترك بين الزمانين كما هو المختار لا يقتضي دفع المهية في الزمان لا في المكان
 الزمانين لا يتوكل على جميع أفرادها كما لا يقتضي قولنا ما مضى ببدلها بأنفسه جميع أفرادها من حيث جميع أفرادها من الماضي
 الذي سبقه من ذلك لا لأنه على الدوام عند الإطلاق وهو المقصود بالجمع ما وجدناه في كلام بعض المعاصرين في توجيه التيقيد
 وهو أن المطلوب نفى المطلق أن لا يكون دوام الزمان لكان المطلوب في الزمان وقت معين والثالث كما دللنا على التيقيد من الزمان لا في المكان
 وددته بعد فاعده وجهاً وجهاً بما حاصله منع الملازمة نحو أن يكون المطلوب طبيعة الزمان في أي وقت انقضى كما من طبيعة في الزمان لا في المكان
 ثم ينبع على هذا التوقيد والتحقيق أن الملازمة في الجملة ظاهرة لأن الزمان بالفعل في الجملة مما لا يصدق عابداً لأن يكون مطلوباً للفعل وهو
 لهم وقوعه من كذا على كذا حاله فإن كل زمان بشرط الزمان في الجملة وكان سابقاً بشرط السبق في الجملة وهكذا وضرة الزمان بالنفي صالحاً لأن
 يفصله بالامتناع فنرى عليه آثاره مما لا يستدبر في مثل المقام فائدة نعم يتجه على الملازمة أن لا يكون المطلوب بالتميز ويكون
 الزمان على وجه الامتناع وهو غير لازم الحصول على نقد أو عند التيقيد في إمكان دفعه بأن الكلام في النفي المطلق وهو في طلب الزمان المطلق على
 حد وما سر تحقيقه في بعض الأشكال أن الفعل المنه عن قد يكون مما يمكن بقاءه واستمراره كالنفي عن البلدان وهما الأخوات
 والتخالف في الأخلاق وغير ذلك لا يلزم منه وقوع الزمان في الجملة ويمكن دفعه بأنه لا يحصى من أنواع القول بالاستمرار في غيره
 فيمكن أن تمام الكلام فيه بعد القول بالفصل وبما يمكن منع بطلان الثالث بالانضمام القول بالضرورة دون الاستمرار لكنه صنفه لا
 يتحقق في هذا الوجه لا يصدق مستنداً للثبوت لا لأنه لا يقتضي كماله الذي هو بالوضع ولهذا ذكرنا أنه عند ذكره لهم أحجج الأول والثاني
 الأول أنبأوا بالتميز منه بدليل أن القيد بزمان إذا كان بما تضمنه موله من بعد كبر مدة يتمكن من بقائه فيها الثالث أن النفي
 يقتضي المنع من إدخال المهية في الوجود وهو لا يتحقق إلا بالامتناع من إدخال كل فرد فيه وأجيب عن الأول بالمنع من تحقق التيقيد والتميز
 أن يقال كان دعوى التيقيد بالنسبة إلى المطلق مسلمة لكن لا يثبت بها المدعى وإن كانت بالنسبة إلى شيء محدد وعبر عن الخطأ بالإطلاق
 فمنعوه ولا شاهد لهذا التيقيد كونه على ما هو الحق في القول بالاعتبار أن المنع من إدخال المهية في الوجود قد يمتنع بهن الدوام وعدمه
 صحة فبذلك بكل منهما فلا يتحقق باحدهما إلا بقبول إطلاق التيقيد أحجج الآخرون ولا بأنه لو كان للدوام لما انفك عنه وقد انفك حيث
 أن الحاضر يمتنع عن الصلوة والصلاة لا دوام والجور يمتنع الملازمة لأن مقتضى الحكم كونه حقيقاً في الدوام وهو دائماً يقتضي ظهوره فيه
 فلا يمتنع الانفكاك التيقيداً فربما دليله أو أنبأ بأن انتهى قد وردت تارة لتكرار كماله قوله نعم ولا يقر بواو الزمان وأخرى بخلافه كقول
 الطبيب نفس اللين فيكون للفعل المشترك لئلا يلزم الاشتراك والجزء الثاني من الفصل وأجيب عن عدم الدوام في قول الطبيب
 شيفاء للمقربين ولو لا ما كان المنع من الدوام على أن الجزاء لازم على تقدير أن يكون موضوعاً للفعل المشترك لكان الاستعمال
 أحكم التصويتين فلا ترجح في كلا الوجهين مع أصل الحق نظر أمافي الوجه الأول فلما عرفت ما حققنا من أن الدوام وعدمه إنما
 يستفاد من ملاحظة استخراج عن نفس النفي والآن في الوجه الثالث فلا تمتنع ثبوت استعماله في شيء من الخصوصيين كما مر في الفصل
 الجحيز فالجحيز كونه موضوعاً للفعل المشترك بينهما لا يوجب ثبوتها عند الإطلاق مع أن الغالب يلزم الاشتراك والجزء الثاني من الفصل
 عليه سابقاً قال الشافعي بأنه مع تيقيده بالدوام من غير تكرار وبخلافه من غير نفي وهو أنه كونه للفعل المشترك من حيث بالحق
 جازاً لا كماله واقعاً فلهذا على الأول تأكيد وعلى الثاني نفي فربما على الجحيز وضغطاً مما مر في الحق أن الجحيز ممتنع إلا أنها لا دلالة لها

على نفي الدوام عند الاطلاق **فدليل كل من قال بان النفي للدوام والتكوار ولو من جهة الاطلاق باؤمه لقول بانه للفرد كما يقتضيه جهة الاطلاق**
لجواز التباين في حيث لا يتم كمن قال بالامارة واحدة وان علم به اذ لا دليل على التوقيت فذلك في وجوب الدوام والتكوار واقاموا في ان لا
يقضي الدوام والتكوار فله ان يقول بل لا يثبت على الفور كما نقل عن الشيخ في القعدة وان لا يقول كما نقل عن اهل المذاهب في التمدد في جهة الزوال
ما ادعاه بعضهم من ان من لا يقول بالتكوار باؤمه لعدم القول بالفرد فكان سهو من العلم والفتوى الا بان من منه القول بالفرد وفلذا واخرج
فصل في اختلاف احوال اجتماع الامور في شيئين في حد لا بد قبل الخوض في المسئلة من تحرير محل النزاع
فنقول لو حدة قد يكون بالجنس وهذا اما الاول في جواز الاجتماع فيه في الجملة كما لا يخفى حيث اجتمع فيه الامر والنهي باعتبار ايهما له في نفسه
وبما منع منه من عدم ان يحسن التبع من مقتضى الجنس فيجعل مورد النفي تعظيم الصمد ونحوه فيجوز له في محله وهو مع شدة ظاهره في
وقد تكون اوجه بالاشخاص فان اتحاد البحث في الطبيعة المماثلة في طبيعتها المتماثلة وانما يبرزها وانما يحسن افراد النوع الاول في التباين
ولو اتفاقا او تعاقبا بجزء اميد او ما جرى مجرى ذلك لا يثبت عدم جواز الاجتماع فيه الا على قول الاشاعرة حيث جازوا التكليف بالحد
منع بعضهم فيما يتحد فيه البحث فيكون مقتضى التبع في كون نفس التكليف محالا من حيث ان لو جازوا الفعل وهو باق في التحريم لانه يقتضي عدم الجواز
وقد يثبت استحالة التكليف بان الطلب يسوق بالارادة واجتماع ارادة الفعل مع ارادة الترك محال بعين اداة الترك المستفاد من النفي في شمول
كراهة الفعل وهي لا تتجمع مع ارادة المستفادة من الارادة ضرورة ان كراهته الشيء ومبغوضيته في ارادته محبوته ولا يخفى ان هذا لا يثبت
على هو المعروف من الاشاعرة من انهم يتجملوا الطلب امرامبالارادة مفادها حق انهم صرحوا بان الارادة بائنا بامرهم فلا يكرهه فلا يكرهه
من توارد الامر والنهي على شيئين اجتماع الارادة والكره فيه هذا اذ لم يثبت اجتماع الاشياء المكافاة ولا فقد اجازة من جاز التكليف بالحد
ح ان جعله من باب ربح الكلام فيه في البحث في **فصل في اختلاف احوال اجتماع الامور في شيئين في حد لا بد قبل الخوض في المسئلة من تحرير محل النزاع**
فقد انكسر على الموضوع لظهوره في اطلاق الامر والنهي في العنواين صفة في النفسيتين المتعبدتين وسنشير اننا في البحث في ما هو
التحقيق في الجواز وبغير اجتماعهما واحدة زعمنا فلو تعدت في اقلها شيئا واحدا عندنا وان اتحد من وقوعه سواء تعدت جملتها او اتحد
كان في التحريم من ذلك المقتضى فانه متى قبل الدخول في ما هو به بعد ويثبت الحقيقة في البحث في **فصل في اختلاف احوال اجتماع الامور في شيئين في حد لا بد قبل الخوض في المسئلة من تحرير محل النزاع**
تعلق بمطابق مقتضى لا ينافي من اطلاقه ولا ينافي من اجتماعه مع الاجتماع والوجوب في التحريم في الشيء الواحد كما هو مقتضى البحث فاجتماع النفي في
طلبه لخاص مع الامر سواء كان مع تعاقب المحضين كما في محل البحث او بدونه مع كونه على وجه التعبد والتركيبان يكون تعلق الامر بطلبه في
الحال في النفي مما يخرج عن محل البحث وذلك لان في الواجب في النفي عنه تعبدنا او بغيره المتوصل بتركه في غير ان المطالب بالنفي الغير تركه المتوصل
الى الغير كما يثبت في بحث المفردة وهو لا ينافي في مطلوبه الفعل على تقدير تعدد المتوصل والتشديد في ذلك مستند على المنع من لزوم اجتماع المطالب
والمبغوضته والوجوب والرجوع في الشيء الواحد غير متبعية عليه فان فضيلة مطلوبية الترك المتوصل به الى الفعل الواحد لا ينافي في جواز مبغوضته
هذا الترك من وجوبه في الفعل وفضيلة مطلوبية عليه في عدم المتوصل بتركه ورجحانه بمبغوضته تركه الغير المتوصل به من وجوبه
لا التوافق لطف الا الترك المتوصل به فاختلاف المورد وقدره في موضع ذلك في مسئلة الضد وكان عد هذا النوع من باب الامر بالمستافين
اخر من عدة من اجتماع الامر والنهي وانما اعتبرنا في القسم الاخير كون الامر والنهي على وجه التعبد والتركيبان لو كانا على وجه التعبد
والاطلاق اذ لا يمنع تواردهما على محال احدا لاساناه اجتماع الامر مع النفي فيكون طلب الترك المطالب المستفاد من الامر المطالب الترك الخاص
وقد افي ان كان النفي عن الفعل مطلقا والامر ببعض افراده مشروطا ولو بالقرع على مخالفة النفي فمقتضى اجتماعهما من لفظا بل من اجتماع
التكليف بما لا يطاق مطلق فان مورد الامر فيه عين مورد النفي في شخص واحد وجه في حقوق النوع الاول وقد مر التبيين على ذلك في بعض المسائل
الساوقة ثم لا فرق في موضع النزاع بين ان يكون بين المحضين عموم في جهة كالصلوة والصيام فيكون بينهما مجموعا مطلقا مع عموم
به كما لو امر بالتحرك في موضع محصور فيكون في الحركة والتدبير في طبيعة مخالفتها وقد وجدها في فرد واحد والاول منها
اعم وكثيرا معا في موضع النزاع بالقسم الاول وجعله فارغا بين هذا النزاع والنزاع الا في الفصل الثاني فيخص القسم الثاني
سببه الى ثلاثة وانما يخبر بان نفسه الادلة الا في المقام واطلاق عناوين كثير منهم عند الفرق بين المقامين وسنشير تحقيق الفرقين
النزاعين في اعراف هذا فنقول المعروف باننا هو القول بعكس جواز الاجتماع وعليه بعض مخالفتها ومخالفتها جماعة من مخالفي
المناخين فاجازوا ذلك بما لا يخفى في الحق عندنا فاذ هي الاول من استحالة الاجتماع وهو عندنا من باب التكليف بالحد
كالاجتماع مع انما يجهده وسيظهر وجهه من بياننا الا في بعض جهة الامتناع ولا يثبت على القول باستحالة التكليف بالحد كما يظهر
من بعض المقامين من كونه من باب التكليف بالحد خاصة في **فصل في اختلاف احوال اجتماع الامور في شيئين في حد لا بد قبل الخوض في المسئلة من تحرير محل النزاع**
وتلك جهة المادة العقل والفرق ضرورة ان الامر والنهي في شيئين كما في هذا الفصل اعني طلب التباين في ما لم يغير مطلوبية التباين
من حيث الوجود في الاخر من حيث لعدوا ايضا الماهية من حيث هي ليست هي فلا ينفذ طلبها من المكلف بائنا لانها لفظة الا في الوجود

في جواز اجتماع
الامر والنهي في شيئين في حد لا بد

حيث

س

كالاعتقاد والاعتناء به من قبله الطابع من حيث وجودها والذاتية وبغيرها كالمادة ذلك لما ينبغي ان لا يقال ان الخارجة الشئ
ان فاعده التحسين والتفريق على ما تقر به عند فهم فاضته بان الامر يستدعي حسنة في الامور وبما انتهى يستدعي قبحا في المنكرات وفي الجملة
في شئ فاما ان يقال في جملة حكمه الى الاضافة او يترجح احدهما على الاخرى فيرجع حكمه الى احد الاحكام الاربع بحسب ما يربط بين الشئ والخارج في الخارج
الذي يحدده الطبيعة المتحد منها في الخارج وفي الخارج المحسوس على ما هو فاضته الامر انتهى وحيث فاما ان يقال او يترجح احدهما على الاخرى
وكيف كان فلا يتحقق الاجتماع والذي يكشف عما ذكرناه ان المحسوس لا يقع وان كانا من الامور الاغنيائية لكنهما من لواحق الامور الخارجية فيكون
انما المراد بثنائية الفعل للافعال الخارجية باعتبار كونها خارجية لا من حيث ان تصومها بالصلوة او الصو او الحج او غيرها او الصلوات والصلوات
النافعة وغير ذلك من العبادات او اجرة شرعا او كفلا او جديها في ذنبه لم يجد مجرد ذلك علا الفعل حسن لم يستحق به عن الفعل
مكحولا فاما ما ان هذا وجد في الطابع حقيقة وكذا من تصومها اذ الاصل وفعل النفس المحسوسة وانما في شئ من غير ذلك من الاعمال
المنكرة لم يستحق بمجرد ذلك ما ولا عفا بما لم يعد في علا الفعل مع انه قد وجد طبايعها حقيقة فظهر ان المحسوس لا يقع في جملة الطابع باعتبار
وجودها الخارجية والفعل انما يحكم عليها باحد الوصفين باعتبار الخارج فيشوبها للافعال من قبل ثبوت اوحدة لوجودها وانما وجبة
للشئ لان قبل ثبوت النسبة بين الشئ والفعل لتمامه فان محققا بحسب وجوده الذهني لا غير لا يربط بين الطبعين بهذا الاعتبار
اعتبار الخارج محققا على ما تقرر فيمنع ان يتصف احدهما بالتحسين لا في شئ لان ذلك يؤثر في شئ الشئ الواحد بما هو مستحق لضروره
الشئ لوجوده باعتبار كونه واحدا لا يكون حسنا ومبجحا ولا يحد لغيره والحق في الفعل لان الوصف لم يثبت له باعتباره ومعنى كون المحسوس لا يقع
بالوجود والاعتناء ان لوجوده والاعتناء استباقي فاضته لكون الفعل الخارجي باعتبار كونه خارجيا حسنا او مبجحا لا ان المحسوس لا يقع في جملة
الاغنيائية الطارئة على الطابع باعتبار وجودها العقلية كالحسنة والفسيلة والامام يحكم على الفعل الخارجي باعتبار كونه خارجيا بالتحسين
فيح لا يبق هذا منصوص بمثل الوحدة والكثرة فانما من الصفات المتضادة المتضادة من الامور الخارجية باعتبار كونها خارجية ومع ذلك يجوز
الترجيح من وصف واحد كالقشرة فانها تتصف بالوحدة والكثرة كان باعتبار ان ظهورها في الغاية كقشرة الشئ بوصفها كقشرة
وان كانا متضادين لا نأفول بين الموضوعين فاضته مغايرة خارجية فان الموضوع بالوحدة نفس الاصل المتضادة وبالوحدة الاصل المتضادة
التركيبية ولا يربط احدهما بالآخر بل يحد لكل واحد منهما صفته لانهما متضادان في الصفات المتضادة كالاعتناء فانه يتصف بصفته
الكاينة الجوهرية وان كانا متضادين في الصفات المتضادة لا يتصف احدهما بالوحدة بل يتصف بصفته بصفته وانما يتجلى في الخارج فانه موضوع
بالحسنة الخارج عن الموضوع بالفتح فيه ضرورة ان لا يميز بين القول والصف في الخارج اذ وقت في المكان المتصور لا مغايرة بينهما فاضته لا يقع
فما يربط بالوجود في هذه الدليل في الوجود والابتن والحق في كماله في الدليل لتمامه بقا في عند التحقيق ويخرج كل من الدليلين الى
دلائل بغيره وحكم ان صفته هذين الدليلين بالوجود في الشئ انما هما امتناع اجتماع الامر والنهي في صفتين معلية واحد شخصي سواء كانا
نفسيين او غيرهم مع تحقق الغير وكان احدهما نفسيا والاخر غيري كالكل وسواء كانا تعينيين عينيين او كان احدهما احدهما والاخر غيري او
كها وبما واثان تعقلها بالافعال علقا استقلاليا كالصاوة والصف في صفتها كاجز الواجب الحرام او كان احدهما استقلاليا والاخر غيري
كجز الواجب في كانا ما وبالعكس الوجه الكمال واضح بما رواه اذا كانا تعينيين وكذا في غير ذلك في جواز الاجتماع لان المطلوب في
وجود الطبيعة المفردة بعد التبدل والتعدد في المقربين بوجود اليك فلا يتعد المورد في العلم انما في اختلاف في جهة النفس والغيرية
لا يبعد الاختلاف في الجهة التعينية فيمنع ان لا يربط امتناع اجتماعهما من محكم بامتناع مع اتحاد الجهة في مطلوبة شئ بكل من النوعين
بما في موضوعية بالآخر كما ينبغي عليه هذا ما في نفسه النظر في وجه فضل جماعة من متاخرى المتأخرين في جواز الاجتماع في النفسين اجزا
في الغيريين والمفهومين مع مفسرهم الى ان انتهى الغيري عن طلب المطلق وانما خبر بان قضيت ما مستكنا به عند الفرق وليس ان يكون
الترجيح بينهما وبينهم بلائمة لان الصورة التي يترعون انهما من الاجتماع ويجوزونه فيها هو صوت تجر المسمى عنه بالتميز والتميز
بالامر الغيري عن فعل الغير يظهر من الموضع الذي يترعون فيها بان ذلك هذا ليس عندهما من بابه كما حقتا واما هو من بابه وهو موضوع في فعل
الغير عليه فلا اظن انهم يقولون بجواز الاجتماع فيه بل بانما بعد فعل المقدم من حراما نفسيا انظر الى الغيري فيرجع الى القسم المنع واذ تعين
تما حقتا عند جواز توارد الامر الذي على شئ واحد فاعلم انه اذا وادار مني وكان بين مورديهما المتغايير بالتحقيق كما هو محل البحث
عموم مطلق يعين شخصين مورد التعلق بالامر الذي لا يتم او تعين مورد الامر الذي ان تعلق بالاختصاص يمنع العكس وجهه واما
اذا كان بينهما عموم من وجه فكل من الامر فان كان ههنا ما في صفة تعين احدهما من دليل خارجي تعين والآخر تعين تعين مورد الامر
فيتمادة الفرق فان اهل الفرق فيهم عموم عند اطلاق الامر والنهي في المورد بالما مورديها معا في التميز عن هذا الموضع لا يترتب من لدنية
بالحق او ان في انكاره بعض المعاصرين فيجب ان لا يترتب اطلاقا في حادثة الموضع مضافا الى ان في الامتنان بالفرق المشرك
الى امتناع الخروج عن العهد لكن لا يثبت بمجرد التجريد في خصوص العبادات الى امتناع هذا الفرق في توفيقه على العلم بكون الماتية مطلوبا

والنقد بانها واه اذ لا افل من الشك في ثبوت فيه التحريم انتهى لعدم كون الماتة ببح مطلوباً وبعبارة مداخل تحت عموم النهي يؤكد ذلك الشرح
ثم هذا كله اذ لم يكن هناك احتمال للنسخ والافق فيه تفصيل لغيره والكلام فيه خان عن محل البحث وقد يستلزم في ثبوت النهي بوجوه اخرى
منها ان رفع المقدار من جلب المنفعة وحرمانه بانك ترك الواجب مفسدة اذ يتعين هذا الورد ضعيف لان الكلام في سوء عدم التغيير كما هو
نعم برده على ما انه ان ربحا لمفسدة المصلحة بتحقيقها فمؤثراً الاصل المقصود من منع الاجتماع وان ربحا لمصلحة الواجب منها وانما يصح التحريم
الذي لا يتعين المراد ويمكن نفي بل عرض المسئلة على بيان ذلك فتم ما ان النهي قوي دلالة من الامر لا سلباً من انفساً جميع الافراد بل لانه الامر
واستعرض عليه الفاضل المعاصر بان النهي لا يقتضي الاطلاق الترتيب في الجملة واحال الامر في ذلك كما ذكره في بحث النهي والذي ذكره هناك
ان النهي لا يقتضي نفي جميع الافراد في الجملة وانما يقتضي في جميع الافراد فلا وفناً واضح لان المقصود به بالزام الاول ما التثنية
فتبين في المقام ان النهي نظيره معلوم بالثبوت الاجتماع بل الضرورة فلا حاجة الى اثباته الى التمسك بالدلالة لفظاً النهي عليه مع انك قد
عرفت مما حفظناه في الفصل السابق دلالة النهي عليه ايضاً نعم اصل الدليل غير مقرر كما لا يخفى ومنها الاستقراء وهو انما يتبعنا الموارد
بجمع فيها احتمال الوجوب الحر كالتقريب انما الاستقراء والظاهرة بالاناء المشبهة فوجدنا ان الشارع قد غلب فيها جهة الحرمة على جهة
الوجوب ذلك بقرائن العلم والظن بتعقيب جهتها في تلك الموارد وهذا الوجه ضعيف لان الاستقراء المذكور على نقد بوسيلة لا يقبل
ولا دليل على صحة الظن المستفاد منه الا ان يرجع الى الظن في دلالة اللفظ وهو بعيد فيلزم يمكن القبول عليه بان ترك الواجب حرام
ولا دليل على وجوب النهي في تلك الموارد لان المسئلة انما يستدل انما يستدل الى استقراء في جهة حرمة الفعل على جهة وجوبه لا ينعين
وجه الحرمة على جهة الوجوب وهذا ظاهراً ولعل الحكم بوجوه الأول ان لم يرد لم يحل ان لو حدة المتعلق انفا وانما لا يطر لان الاحكام انما
تتعلق بالطابع دون الافراد ولا ريب ان الطبيعة التي تتعلق بها الامور كالقبول ومثلاً مغايرة للطبيعة التي تتعلق بها النهي كالقبول بمجادها في
الخارج لا بشرط ممكن ولو بواسطة الجمال الفردي فيجوز من في المفسدة ولا ينافي بتعلق الحرمة به ايضاً من في المفسدة نظر الى كونه مفسدة
لان الواجب انما يتوقف في الوجود على فرد ما وهو كل لا على فرد بخصوصه كالفردي الشخصي العموم لكن حيث لا يحتمل عن الزام وجوب الافراد
للتوصل بها اليه على التجنب والبدلية العقلية شخص الوجوب غير الفردي الحر ولا يشترط المظهر لا مكان التوصل الى الواجب لمقتضى الحرمة بان يكون
الاثبات ماسطاً للتكليف بغيرها كالحصول الفرض من التوصل الى الواجب على ان هذا الدليل كما ترى ينفع على القول بوجود ذلك الطبيعة
في الخارج والفاضل المعاصر لم يفرع عليه نظراً منه الى ما نقلنا عنه في بحث تعلق الامر بالطبيعة وقد بينا هنا انفساً وقرهنا
بظهر ايضاً ضعف مقالة الحاجب حيث انما ايضاً الاجتماع والاحتج عليه بان مورد الامر النهي متغير وان مع مجبته ان الاوامر المتفاوتة
بالافراد دون الطابع معللاً بما ينبع تحفة في الخارج اللهم الا ان يلزم بان الفعل محلل لفرد الحاجب في فرد ينسب الى افرادها
والنهي بالآخر وفيه ما لا يخفى والحق عن هذه المحظوظ مما مر ان الطلب على ما بينا مما لا يعقل غلفه بالطبيعة من حيث هو ولا حيث
وجودها في الذهن بل من حيث وجودها في الخارج وفيما متحد فيه فيكون مورد المطلوبية والمفوضية وحدها شخصاً على ما مر بينا مع
ان المحظوظ المذكورة يشتمل على المحلل من وجوه اخرى لا يكتفي على المناقاة الشاخي لوم يكن تعدد الجسد محله في الاجتماع الامر النهي لما
صح ان يتصف شيء من الاعداد بالكرامة والائالة بقرينة بالنسب والاجتماع بها الملازمة انما لا مانع من الاجتماع الا انشاء وهو لا يخص بالوجوب
مع الحرمة بل ياتي في فيه وفي النسخ مع الكرامة ايضاً فان الاحكام الخمسة كلها متضادة فكما نهت في القتل المذكور ونهت بغيرها جهتها اجتناب
رجائها من حيث الذات وخرجت منها من حيث الخصوصية فليست في المقام ايضاً لظهور ان هذا القول من الثبوت ثابت فيه فيمكن فيه
القول بالجو ايضاً فان ضدية الحرمة للوجوب كضدية الكرامة للسك والحق ان الكرامة انفساً معية مطلوبية الترتيب مع ذلك
من لفعل فلا نسلم انفساً شيء من الاعداد بها لا منشاء عقلاً والنظر الى ان عليه مؤل والاجتماع المذكور عليه ثم وانفساً بغيره اوضح
بها اسرخرج عن العبادات ان رفع التثنية بينهما وبين مطلوبية الفعل فلا يكون اجتماعهما معاً دلالة على المطلوب قد شهد الى على انفساً
انفساً العبادات بالكرامة بالمعنى الاول بانها لو اتصف بها فلا يمتنع لمان يترجم فعلها على تركها او يترجم تركها على فعلها او يتنزل وبافعل الاول
لا يتحقق الكرامة على التقديرين لاخيرين لا يكون المفروض عبادة لوال الرضا الذي به قوام العبادات ولعل الفلك من ضد الفرية بها
لعدتها عليها والاولا من منع الحكم بوزال رجائها لان جهة كونها مفسدة للفرب اليه ثم جهة حسن بكافاً ما عداها من جهة مشاركة
الثالث منها الاول في استلزامه عدداً لكرامة واجاب عنه الفاضل المعاصر بان التثنية في تعلق بالقبول باعني انما كرامة الحائض فلا
اشكال لا نالزم مع بمرجوة فعلها ورجائها وكما لا حاجة فيها الى تكلف وان تعلق بها باعني اوصفها قلنا ان نالزم بمرجاء الفعل
ومرجوبه ولا منافاة لان للفعل اعتبارين من حيث الماهية ومن حيث الخصوصية فهو بالاعتبار الاول راجح وبالاعتبار الثاني مرجوح
فان كان عماله يدل كما قلنا في الحام فلا اشكال لان النهي عن الخصوصية لا يشيخ لم يملك في المصيبة فنحن ابقاها في غير هذه
وان كان مما لا يدل له كالمصروف في السفر والنوافل المستندة في الاوقات المذكورة فنقول في ثبوت النهي عليها عليه جهة الحرمة لا في

عن خصوصيته على الوجه الثاني الماهية للعبادة ورفعه اليها من كون الفعل رجوعا عن الموثوق كما يدل عليه ما ورد من أنهم كانوا
 يتركون تلك العبادات وينهون شعيتهم عنها ولو لا ذلك لغير الله تعالى عنها وكان عن أمر باح او راجح وهو متبع والمعتبر في العبادة رجحان المقصد
 دون الخصوصية اذ لا يدل عليه واما قصد الفرية فلا نسلم انه يتوقف على حصولها والا لما صح اكثر عبادتنا الله لا توجبها ولا يترتب
 عليها ثوابا صلا ان لم نقل بترتبها لعلنا نرى ان عدم حصولها لا ينافيها ولما انما لا يجوز مع ذلك ان لا يوجبها فاما كونها
 المحي وحسب سبيل لشوبل النفس والشيطان فيما هو العفو لسطا ط الدين فان اكثر الحكم الشرع من هذا القبيل كشرع العدة لحفظ الانسا
 مع انه لا بد وعلله بكيفية قصد الفرية وصحة العبادة كون الما لا بصوق العبادة اذا جرح عن الموانع الشرعية مع ان قصد الفرية كما
 يكون معقولا لمؤثره والوصول الى حمة نعم كل قد يكون بمعنى موافقة الامر كون الما لا به من ارادة الطبيعة لما هو بها وان لم يكن ما
 به من حيث الخصوصية على ما نقول ان لم يصح قصد الفرية من حيث الطبيعة والخصوصية يصح قصد من حيث كونها متعبدا او اخلت في
 المتعبد به وهذا اشرف الاشياء عن الامور التي لا يتبعها عند العقلان يقول المولى الحكيم لعباد الله منكم هذا الطبيعة وانه
 ان لا توجد في ضمن هذا الفرية بل لو عرفت من وجدنا فيها من الطبيعة انما هي في كيفية الابطال لا لانها لا توجد في طلبها
 وهذا معنى مطلوبه الطبيعة الحاصلة ضمن الفرية ولا غيبا عنها اذ لا يمتنع عنه خارج عن العبادة فيصح قصد الفرية باعتبار الايمان
 بالطبيعة لا بشرط الحاصلة في ضمن الفرية لا باقائه لها في هذا الفرية الخاص المتعبد به وسبق هذا الوجه بالسر المحي هذا المحصل كما لا يمتنع
 مراره فقلنا عنه من عدة مقامات **الاول** فيما يقوله من رجوعه العبادات المذكورة التي لا بد لها وهو مما لا يخفى فسادا على محسنة
 ضرورة ان القيد لتوقف على الطلب هو لا يباح مع المرجو حية كما سر ما اردنا من رجحان الطبيعة من حيث هي غير محبة بعد التزامه بوقوعها بالمكلف
 على المرجو حية لما كان الخصوصية اذ الكلام في كون الواقع عبادة ولا ريب في ان كونها موجبا صوابا وايضا فليد ان الخصوصية بالمرجوة
 اثان ان يكون المطلوب جودها او عدمها او وجودها وعدمها فان كان الاول لم يمتنع الكراهة وان كان الثاني لم يمتنع خروجها عن كونها عبادة
 وان كان الثالث لم يمتنع التكليف بل لا يمتنع اجتمعا احدهما مطلوبا والاخرى مكرهة ومجربا للمفارقة في الوجود الخارج لا يوجب الخروج
 عن كونها مطلوبا ولا المنكوه عن كونها مكرهة وهما ذلك كارتكاب كرهه حال الشناخ راجح فانما لا يخرج عن كونها عبادة
 من المرجو حية والوجه الثاني في هذا انما اعترفه القائل المذكور من ان الرجحان عليه جهة المرجو حية مع انه قد التزم في التوا
 المبني على ما سلكنا من ان لكل ما يباح لاداء وكفاية وظيفة مطلوبة وهي الوكفاية ولا ريب في ان وظيفة كل نفسا لزم خصوصية بل
 الزينة والا يخرج عن كونها وظيفة له من كونها لا ريب في ان وظيفة من قبل الامر باحدا للملازمة والنوع عن الاخر وهو طلب
 وايضا لا ريب في عدم جواز ذلك في الامر بالاجابة والتمني الخ في ذلك الامر المتدعي والتمني الذي لهما انهما لا يمتنع من الامثال
 وان قد رتبنا بينهما فيمكن التمسك عن ذلك بوجه اخر وهو ان لا نسلم ان المطلوب في الفرض المذكور هو الطبيعة المقيدة بل الطبيعة
 المطلقة وكراهة ابقائه في الاثمة المحصورة لا يمتنع كونها مطلوبة من حيث هي عند الجرح مع امكان الامثال بابقائه في غيرهما من
 قبيل ما لا بد له من كونه عليه وعلى الوجه السابق ان مورد المطالبة والمقصود على ما مر هو الوجود الخارج والمقصد الخارجيه وهما عن الوجوه
 المقيدة بالخصوصية والمقيدة بالمقيدة بها وكذا اذا جعل موردها حاصل احدهما فليزوم ان يتوارد على الواحد الشخصية وان خرج وقد ظهر مما مر
 فستأخره بين ما له بدل وما لا يدل في لزوم الاشكال واما ما تمسك به من أنهم كانوا يتركون تلك العبادات وينهون شعيتهم عنها
 فثبت الجواب عنه بما لا يمتنع عليه **الثاني** فيما ذكره في قصد الفرية فنقول ان ادعاء من قصد الفرية لا يتوقف على العلم بحصولها بل يتوقف
 مع العلم بعد حصولها غير معقول اذ ليس المقصد من قصد الفرية مجرد الاحتياط بالابتناء ولا لغير عبادة المرء وشبهه معه بل انما هو كالحق
 او الاحتياط بالابتناء الى القرون به ولا ريب في ان من علم عدم ثبوتها على فعل الممتنع ان يكون له المبرر بترك ذلك الاثر من علم ان عبادة مخصوصة
 لا توجب له الفرية الممتنع ان يكون له ادعاء في انما ترتب الفرية عليها واما وقوع العتق من لكان مع اشراطه بقصد الفرية فلا يمتنع ان ذلك
 قصد الفرية منه مبنى على غير الفساد من يتصور حصولها كما كرهه وعند الشارح به دليل على ان المعبر به مجرد قصد ما سؤل حاصل
 يحصل له بها لا من الفرك والتخليص لو قلنا بصحة من يتصور الا طهنة كان الشرط مجرد ابراز صوق الفرية سواء اغتصب بها وحصلت ام لا وهذا
 خارج عن محل الفرية من كذا الكلام في تفسير الكافر للمبتلى المسلم عند فقد المائل والمحرر على القول به فان العبرة فيه بحرية الصوة **الثاني** فيما ذكره
 بغيره فثبت قوله والا لما صح اكثر عبادتنا الله وقوله وعلله بكيفية وقوله مع ان قصد الفرية الخ اذ دعوانا ان ادعاء هو الفرية مع العلم بقصد
 مما يقطع بنفسا وان راد تفسير الفرية مجرد كون الما لا بصورة عبادة او مجرد موافقة الامر كما هو الظاهر من ثبوتها فواضح السقوط وايضا ضرورة الفعل
 فاضنه بان الامثال موافقة الامر لا يمتنع عن حصوله في لونه الجملة فلا يخفى عند حصوله في البعض اصله من كونه غير معتبر ولا يمتنع من الاجتناب
 الموقر عن الامثلة الاطهارة ان الصلوة فبذلك على ما علمت بقبولها من جانبها فبهم ذلك ان لا يمتنع على الامثال لا توجبها
 اصلا لعدم القبول وجوبها بل ان القبول فيها على ما يجب لغيرها وانما العبد به او كمال المقبولية جمع بينهما وبين ما دل على رتبها لاجزائه

اقول
 وبوجه عليه
 النظر في مقابله
 ح

جائز فصد الفدية من غير شك كالخروج عن محل البعث ولا يمنع فصد ما تروا ما اذا كانت الذنوب غير شرعية وتؤتى الزام المنكر والبيان
الدعوى فصح عمله موضع المنع لا سيما في بعض صورته ونقصه الكلام فيه موكول الى موضعه مع ان دعوى الخصم الداعي الى فعل العباد
المكروهة بالدعوى الغير الشرعية عند العالم بالحقيقة مما يكذب وجد كل من له خبر بالشرعية ووقوف على الطبيعة والبيان فالفائدة
المذكورة قد سلك سلك الاعمال في بيان مكروه العباد لا سيما في بعض صورته كما ذكرنا في بابها بامور لا حاجة الى الزامها بما هو متفق
الفتا بل التحقيق على القول بخلق الاحكام بالطابع من حيث هي ان بق العباد المكروهة مشتملة على جهتين احدهما راجحة ومطلوبة
الوجود بترتب على فعلها الثواب القرب مكم وهي مقبلة الصلوة ومثلا والاخرى مرفوعة ومطلوبة لئلا لا يترتب على تركها الثواب القرب مطلقا
وهي مقبلة ومفعلة في مكان ونقطة محسوسة مثلاً فان كانت لغيرها لما يدل على ان يكون جهة المرفوعة اقل من جهة الرجحان بالدين
في الوجه المكروه وان تكون مستثناة او ابد ما فيها لا بد لها من الزام بوجه الرجحان على جهة الرجحان ولو غلبا لم يكونا لثواب
والقرب لئلا يترتب على تركها اكثر من الثواب القرب لئلا يترتب على الفعل لان الفعل على تقدير وقوعه خالو عنها بالكلية ويترتب عليه حكم
لها فبهم عن غيرها وفيه بيان ما ذكرناه من ان بعض من اجاب الاجماع في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
على ما ذكره في باب موارد الرجحان والمرفوعة في فصد الفدية وان يحتمل عليه الاشكال لان الاخر الذي وردنا على اصل المتن في الحاشية
ثم ان لنا من بين ما ذكرناه في الكراهية وجوهاً فمنها ان الكراهية في مثل ذلك لا يترتب عليها من خارج عن الفتاوى كالتعرض للرشاش ليس
وانفاً ولا بل في كراهية الصلوة في الجملة والبطائح ومطاطن لا بل في غير ذلك لثوابها الشرعية لا لتعلقها بالامر خارج عن اعتبارها في الثواب
الشرعية فانها تعلق بغيرها بل لئلا لا يترتب عليها من غير خارج عن الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
المعاصرة في وجوهاً منها المنع من الاستسقاء وحجته وهذا انما يجوز اذا اذنب الاستسقاء التناقص واما اذا اذنب الاستسقاء التناقص
كما هو ظاهر فلا يترتب عليه الا المنع من حشيتها وفيها ان معنى كراهية التعرض للرشاش كراهية الكون في معرض الرشاش ولو جاز الصلوة وهذا الكون
عمن الكون الذي هو جزء الصلوة في الخارج فيلزم اجتماع الامر مع النهي في التعرض للرشاش الكون الشخصي هو المحذور وكثير من ان لا يترتب
في معرض الرشاش عن الكون الذي هو جزء الصلوة كما يشك في الحقيقة وان عرفت في بعض من عول على الجواب لئلا يترتب على كراهية التعرض للرشاش
بين النواهي الشرعية والنواهي الشرعية تحكم ان لفظاً بل ان يقول ليس النهي في مثل الاصل في الرد المقتضى عن نفس المتأول بل عن التعرض للفساد
وكثير من انظر لظهور الفارق فان لفظاً على ان كراهية النواهي في النواهي الشرعية موجودة بوجود خلاف الشرعية مع ان الاجماع منقصد في الغضب
على غلق النواهي بنفسيه ان راد تعميم النواهي الشرعية لا يخلو في الامور وفيها ان العمل المذكور يوجب وال كراهية فيها وفيه في حاشيته
والزواجر بعد ذلك في دفعه بان المراد بالتعرض للرشاش الكون في مكان اعتد للرشاش فلا يلزم وال كراهية فيها وفيه في حاشيته
ان التوجه المذكور لا يجري بالنسبة الى الصلوة في موضع التهمة فان نفس الكون فيها منه عن فلا يترتب على القول بالبطالان وهو غير
مفهوم منها فيكون هذا البطلان على بطلان مدعهم وفيه في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
هذا الاحتمال انه على تقدير جريان في فرض التساوي بين علي ان يكون في موضع التهمة غير الكون الذي هو جزء الصلوة فانه في حاشيته
بشأن الامر بالصلاة لانه على ما يشك في الحقيقة فلا دلالة فيه على فساد مدعهم في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
بالنواهي الشرعية المتعلقة بالعبادات ذلك فلا يلزم منه تواردها كغيرها من مفاد دين في مورد واحد والقله اما ان تعتبر بالنسبة الى حاشيته
اخرى مطلقاً او عبادة مفقداً او بالنسبة الى بعض افراد نعمها مطلقاً او بالنسبة الى ثوابها مطلقاً او بالنسبة الى حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
اعني بالنسبة الى الفرد الذي يترتب ثوابها فان الخصومة قد توجب بعضاً في ثوابها لبطيئة كما سرت وقد توجب الزيادة فيه كالصلوة في المسجد
توجب ثواباً منها كالفداء الذي روي في هذه الوجوه هو الوجه الاجمالي وان صرح بعضهم بغيره لا ينافي الاول والثاني في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
النها والصلوة في مسجد الكوفة فانهما اقل ثواباً من ثواب التلبد والصلوة في المسجد الحرام مع انها لا توصفان بالكرامة بعد الاعتراف
قطعا وانفاض لثابته عكساً بما اخذناه كالتوافل للمبتدئين والصوت في السفر على القول بجوازه في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
الا في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
الامر الذي هو مطلوب الفعل وان تعارض الجحمة اذا تعارضت لاعتداده وان كان يحتمل في ثوابه جرحاً عن طلب التلبد فهو مع كونه نفساً لا
يحكم بالنسبة الى الواقع اذا لمطابقاً ما حصل في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
ان فلة الثواب لا يخلو سبباً في ثوابها منهم كما ان ثواب كون تلك العبادات وبها وشيئاً منهم عنها وان رتب لثوابها لثوابها في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
يسبق فيها له بدل كالصلوة في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
يسبق للصوم فيه وكل مقدماً من ثوابه في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى
عن من الاحكام واردة على المبتدئين لان الناس لا ينفردون في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى في حاشيته على الفتاوى

الوقت المخرج فهذا ليس بالوقت ما يقع في الوقت ارجح وطبيعة الوقت المخرج وان اردت ان المقتضى في الطبيعة الوقت
 المخرج واجادها في الوقت ارجح فهذا اعتراف بان ارجح تركها في الوقت المخرج من غير بدل فبقوا الاشكال مع ان دعوى البلية بعد هذا
 وقعود بترقية الناس من بين الامام كصوم يوم الغدير واول يوم من جملة الشرف لا معنى له في غير ذلك لا وجود له هذا يحصل كلامه في الجواب
 عن الاول اننا نلزم ما هو موط كالم القوم من ان الكراهة في الغيبة موقوف على الثواب في تلك النواهي ارشاد بجملة عن موقوف الزكوة على
 عليه شيء من القياس المذكورة اذا لم يتعد على تقديره انما هو مجرد مخالفة للظاهر وهو ما يجزئ تكاثره عند قيام الحج عليه ثم الكراهة في هذا
 المقتضى لا يتأخر طويلا في الفعل بل يساير ما في الشق الاول وهو مطلوبية الفعل ونمى لزوم عدل الكراهة لهذا المعنى على تقديره في الاستد
 عليه وما نسب اليهم من انهم كانوا يتركون تلك العبادات فلا تستلزم ان كان تركها الترك على الفعل بل لا يشغال بما هو افضل منها كما استفاد
 من كراهة صوم يوم عرفه فان يصعق من الدعا وعلى مثل هذا يمكن ان يحل ان يترك الامام من غير جعفر عن من كان تركه في النواهي
 اضاعة وعم فان النفس اذا اضايها هم وعم امتنع عن التوجه بالكاتب لغيره والافعال عليه بافعال الصلوة فجاز ان يترجح عليها ما
 يترجح عليها في غير هذا الحالة ولو مثل التوصل في فوائدها عند التوجه والافعال فان سببه مثل ذلك النسبة في نصيب ما من كان في الحج
 ان الغرض منه التعليم والارشاد كما وجه به ما ورد من حكمه اجماعا لبعض الامور ارجح مطلقا مع ان يكون تركه في الشغل بغيره ارجح
 او نحوها هو اهم من ثنائه واما انهم كانوا يتركون شغلهم عنها فلا تستلزم انهم كانوا يقصدون به طلب تركه بل لا يشاء التوصل الى ذلك
 الا فضل ولو مثل دفع سببه العبادات عن النفس بحيث تشتت افهامها وتشتت ما ذكر من ان ذلك لا يجري فيما لا بد له كالصوم في السفر والاقامة
 المبندة في الاقضية المذكورة فغيره ان ليس له ابدال ليدل ان يكون مشروعا على وجه البديهة او ما يعبر فيه بنية البديهة بل المراد
 ما يكون بدلا في الاختيار والاركان في هذا فظهر من ضعف قوله وهذا اعتراف بان ارجح تركها في الوقت المخرج من غير بدل فبقوا الاشكال مع ان
 بعد ما قبل وقوع الحج منه ان هذا لا يثبت انما يتجوز فيما اذا كان المقتضى بدلا لصوم يوم اخر واما اذا كان المقتضى بدلا لغيره بغيره
 ولو غير الصلوة كما في صوم يوم عرفه فلا فرق بين ما قبل وقوعه وبين غيره واما ثانيا فبان ان كراهة فيها بمعنى تركها في الزمان والنوا
 مستعجلة في طلب تركها كما هو الظاهر منها لكن نقول ان تركه في طلبه غير فلا يثبت تركها الفاعل ومطلوبه في نفسه ذلك المقتضى
 للغير ارجح له انما يكون مظلوما وارجح على تقدير حصوله في غير مطلق على ما سبق تحقيقة عند بحث المقدمة في العبادات المذكورة اذا صدر عن
 المكلف لا نصف حقيقة الا بالرجح او بالتحقق لغيره المذكورة مظلوم فعلا على تقدير عدم التوصل بتركها في الفعل ارجح من تركها في
 التوصل بتركه في الفعل فلا يلزم توارد الرجح والمكروهية على شيء واحد من الزم تركها المقتضى مطلقا فلا يحل له على الاشكال ان يكون
 ولا يخفى ان هذا الوجه بهذا الوجه من الوجه الاخر ارجح اليه هذا ولذا قلنا ان يقول نصيبه هذا اليه ان المقتضى بذلك
 النواهي تركها للتوصل الى ما هو ارجح منها وهو فيما لا بد له بعد ان نعظم اختياره في مطلقه ولا يفرغ فيها اليه الا ارجح الذي يترجح
 للتوصل اليه مع ظهوره لا يمكن الوقوف عليه من غير طريق التصرف لبا فلو كان المقتضى منها رجحان تركه لكان ذلك وجبا اليه الا في هذه الاشكال
 من غير بدل والى ذلك يدل انهم اوشوا في التفضل والزام وقوع اليه وعدم الفعل بعد ذلك لان المقام مما يقع به البهوى وطريقه في مثل
 ذلك لا يدل على التفضل يمكن دفعه بان ذلك لا يخرج استبعالا كما انما من لا دلة القطعية مع وقوع اليه في الجملة كما في صوم يوم عرفه ثم ان
 والذي يساءل عليه النظر في جميع ان كراهة بالمعنى المصطلح عليه يستلزم على الرجح والمطلوبية وسر وجوبه في الفعل وهذا لا يمتنع
 عند التحقيق بين مكروه الرجح من الواجب المبند وغيره الا ان مرجوحية الفعل في مكروه غير ارجح ما خذت بالنسبة الترك ومطلوبية
 الترك ورجحانه مغيران فيه لنفسه ولا اشكال واما مكروه الرجح فيقع ضوور ذلك بوجهين الاول ان يكون مرجوحية الفعل منه
 بالنسبة طبيعة المعرفة عن الواجب لئلا يكون رجحانها كما في الاشارة اليه ويكون مطلوبا لتركه ورجحانه في التوصل الى ما هو
 مطرد في مكروه الواجب النسبة وقد يجري في مكروه المبند وابقه كصوم يوم عرفه في حق من يصعقه عن الدعاء قلنا بان امره في القوة
 والضعف عن الدعاء بوجهين في رجحانه على كسائر الاشكال ان يكون مرجوحية فيه لاحقة لفعله المقتضى بفقد القوة في مقابلة
 الى تركه المقتضى والمطلوبية والرجحان الا حقا في تركه المقتضى لنفسه فيكون كل من الفعل بفقد الامتثال راجحا ومطلوبا لنفسه فيكون
 الترك ارجح من الفعل فيكون الفعل مرجحا بالنسبة اليه وبهذا اليه بقرب مكروه الغيبة من مكروه غيرها فيجوز في مثل الصلوة في السفر
 القول بجواز ان يكون كل من فعله على وجه الامتثال وتركه كل مطلوبا على الجبر في البديهة مع اضطرار الترك بل الظاهر ان الامر في تركه
 مكروه المبند في الله لا بد انما كل بل يمكن ان يتصور ذلك في مكروه الواجب لئلا ان وقوعه في اصل الشرع غير ثابت ويصعب تحقيقه في المقتضى
 وبه يندفع الاستبعاد المذكور ويحسم الاشكال لان السابقة وهو اوفى بظاهر حكمه عما وظنهم عنها ويحقق ذلك ان لا افعالا
 يترجح فعله على تركه مطلقا في وجه الغيبة او لا لتفاوت طلب الشارع بذلك وهذا كما لو اجاب الله لا يعتبر في وقوعه في الضميمة
 كما ان الله وانما اذ فعله في غير ذلك من المولى في فعلها اسلامه من الغيبة واستحقاق العقاب المترتب على تركها فترجح على تركها الواجب لمقتضى

الا فضل ومدا

وقيل ما يترج فعله على تركه لا مطلقا بل ان وقع على وجه الامتنال فقط وهذا كما لو اجبا الذي لا يقع الا بفقد الفرية كالصا والركوة
 والجمع فان هذه الافعال التي تترج اذا وقعت بفقد الامتنال لتعلقها بالمتابع بها كان كمال التزك وقد يتعلق بها عرض المتابع
 كزوال الزنا والسرقة وقد يتعلق بها اذا وقعت بفقد الامتنال كزول مضطرب الصوم ثم كان من امان ان يترج فعله مثلا على تركه لطلو
 منقبض مروجبة تركه مع وهذا كما لو اجبا الغيبة وقد يترج بالنسبة تركه مخصوص فلا يفتن الا مروجبة دون مروجبة لشر
 مع وهذا كما لو اجبا الجبن الذي يفتن الجمع بينهما شرعا وغفلا عادة وانفا كما في حكا الكفان حيث لا يمكن الجمع بينهما فان فعل
 الفواح مثلا راجح على تركه الجبر عن فعلها بالخصا او غير راجح على تركه المنزلة عليه فعلها لانه مقدم لها فيكون مطاوعا على فعلها
 على ما عرفت ثانيا في الحقيقة كما يجب بحجبه بعد منه الجمع يستلزم الجبر من فعله وتركه الخاص اعني تركه المتوصل به الى الفعل الفردي
 ومثله الجبر في المقام الا ان الجبر هنا بين نفيته وغيره وهذا بين النفيين كالجبر بين الخصا وتوضيح المقام ان الرجاء والمروجبة
 من الصفات المتضاربة فلا يتحقق احدهما بل والاخر ويستلزم اطلاقا واحدا في وقت واحد وهو غير ممكن في مهية الاحكام العينية التعينية
 بالنسبة طرقه فبفضل الافعال ففضيلة رجحان الفعل المطلق والمقدمة مطلقا او مهية عينية او تعينية مروجبة تركه على حسبه بالعكس
 وكذا الكلام في رجحان التزك المطلق وقضيه رجحان تركه مفيد عينا وتعينية مروجبة تركه هذا التزك المطلق المتضمن دون الفعل لافعا
 بالنسبة اليه وقد سبق تحقيق ذلك في مسألة الصد وتعينه في الاحكام الكتابية والجبرية بالنسبة للفعل وما هو لخص من تعينه
 فان المروجبة غير لاحقة لمطلق تركها بل لتركها الجبر عن البدل هو اخص من مطلق تركها المتضمن لفعلها ثم كما يصح ان يجعل البدل في
 الواجب الجبري فعلا اخر كالغزو والاطعا وتركه على وجه مخصوص كالغزو والصوكا يجوز ان يجعل تركه نفسه على وجه مخصوص كغير
 فعله مع وعلى وجه مخصوص كما في المنع والرجح على تركه على وجه الاجابة ولا يلزم منه توارد الرجحان والمروجبة على محل واحد لغاير
 المورد فان ترك الجبر عما هو بدلي عن الواجب بان للترك الذي هو بدلي عنه وانما اعتبر تركه في المقام كون تركه على وجه مخصوص لان
 الجبر بين الفعل مع وبين تركه معطرا باخه والجبر بين الفعل على وجه مخصوص وبين تركه معطرا لتوافقه منظرها اوسع من الجبر
 الفعل على غير ذلك الوجه فليس هذا الصوابين بما يفضل اطلاقا المتحقق في الثانية تكليف واحد وهو جبري فمفعول خاص في تركه هذا
 ظهر ان لا منافاة بان يكون الصوابين في السفسف على القول بجواز بعض الامتنال لاجبا انفسيا ويكون تركه ايضا كان جبا انفسيا او
 راجح بل تعينه لانه لكان تركا فيه يكون جبا فيها بالنسبة التزك الجبر عن القصد في تعاقب الطلب بما كان تركه على وجه الجبر لانه يلزم
 التكليف بالجملة لا بوقوع الجبر بين الفعل والترك فراجع الى اناخه فلا يتحقق الطلب في ان يقول ليس مطاوع الجبر بين الفعل والترك باخه بل اذا كان متفقا
 بان يمنع منه الوسطة وليس المقام منه كما عرفت فلهذا الجبر بين فعل وتركه فعل اخر اذا توافقت الاجتماع غايته الامتنال انفسيا
 هنا من حيث الذات وهذا بواسطة امر خارج بل كالجبر بين الفعل والترك على وجه خاص اذا اشتمل كل منهما على مرجح شرعي كاجحاح المقتدر
 فان كلا منهما راجح اذا مضى به ذلك مثله انما الصوابين وعنده من القطر ولا يبعد الحاجة بالذكور فان قلت طلاق النوى يقتضي مطوئية
 الترك مع ونزوله على مطوئية الترك بفقد الامتنال فبغير خروج عن الظاهر فلا يصح اليه الا لدليل ثبت لما ثبت مما قرنا امتناع ايضا
 النوى على ظاهره فلا بد ان التزك المذكور اقرب الى ايل اليه وقد يترجى لا سيما بقرب تركه هذا من تعينه انفسيا الذي نفردنا به
 بامع النظر فيه فانه يمكن من الغرض والخفا ان التزك المذكور يكون اقرب اليها من جبريتها بالنسبة الى الغير وادفعها خلاف ذلك لا في الرجحان
 ذات والمروجبة اضافية ولا منافاة كالصوابين الواطن لا رغبة فانه مرجح بالنسبة التامة مع انه اذا فراد اوجبا الجبر في الجمع الوجوب
 مع الاستحباب الجبري كمثل الجناية للصوابين المتدبر على القول بوجوبه لنفسه لا استحبابا لنفسه مع الوجوب لغيره كوجوبه للصوابين الواجب على القول
 الاخر كما يجمع الرجحان لذلك مع التزك لغيره كقولوا الصائم عند انظار الوقعة والمكره في الغيرة كثيرة فيمنعها الا توافيقه فيفضل للصوابين
 ومضاجته الحد بل بالبار لها ونحو ذلك ولا غير من عليه المعاصر المذكور بان ذلك المروجبة الاضافية ان وجب مروجبة لذات الصوابين
 بحيث يترج تركها بالنظر الى ذاتها في الحد وهو لزوم كون شيء واحد حدثا في الرجاء ومروجبا وان لم توجد لذلك معناه كون الغير راجح
 بالنسبة اليه وهذا لا يستقيم فيما اذا كان لا راجح مواز بالاصل الطبيعي في الرجاء ان يصير الرجوع بالنسبة اليه ح مروجبا بالنسبة اصل الطبيعة
 فيحصل له منقصة ذاتية اية ولا يمكن ان يجعل المنقصة من جهة الخصوبة لان جهة اصل اعتبارا لانه لا اصل الجبر حيث لا يبعد بعد الجبر بل لا
 ذلك في غير هذه الصوابين ان كون المروجبة فيها بالنسبة الافراد لرجحان على اصل الطبيعة اية ان يقول بعد تسليم كون راجحا بالذات من رجوعا
 بالنسبة لغيره انما ان يكون مطاوع الفعل ومطووب الترك او مطووب الفعل والترك فيلزم على الاول عدم المروجبة وما يلزم من الجبر والترك
 وعلى الثاني عدم الرجحان وما يلزم من الوجوب والترك وعلى الثالث يلزم التكليف بالجملة ولا يسئل الى اعتبارا مطلوبة الفعل بالنسبة الى ان يفتن
 الترك بالنسبة لغيره لان ذلك يفتن ما يوجب عليه الجبر عند الاعتدال بغير الجبر مع وحدة المتعلق فانه في كل تخالفا القسم الاخر هو مطلوب
 الفعل والترك لا يتم لزوم التكليف بالجملة الفعل والترك معا فلنا لا يبعد ذلك لانه اذا اراد المكلف الفعل واختار الفرد المروجح وجوا

لاطلاق الاخر وتقييده

والجبر
 به الفعل
 والترك اما
 ان يكون مع
 فبغيره بفقد
 الفرية خاصا او
 بغيره ما يبعد
 كالاتحاد لو وقع بفقد
 الفرية وبغيره لحدها
 بفقد الفرية خاصة التي
 بغيره الفرية ولو معها
 كالصوابين والفعل
 والترك
 الجبر
 والاخر انظر ان
 له منه رحمه الله تعالى

الفعل لا يجوز اجتماع المتضادين صوته اختياره وهو واضح مع انه لا فارق بين قولنا لا اتصل في الدار المنصوبة ولا اتصل في الحمام فكما يعتبر الرجاء
في الفرض كالتجسس على العدو والمنزوجة بحسب الغرض فليعتبر ذلك الفرض الاول اي قوله وذلك لان بقولنا لا اتصل في الدار المنصوبة لا يرد رجوعها
اضافته بالنسبة للغير فابقى دفعه من ان الفارق هو كون الصلوة ثمرة غير الضيق هي هنا غير كون الحمام فيصح ان يختلف الحكم في الثاني دون الاول
فكذلك واضح ومع ذلك فهو كونه على الاتحاد في الوجود الخارجي بوجوب نفع الاثني عشر في الحقيقة وهو على ان التمثيل ما يخرج منه لا اتصل في
الدار المنصوبة بخلافها بالمسئلة المجموعه هنا وبين المسئلة الاثني عشر التي تتعلق فيه بالصلوة في الدار المنصوبة لا بالانصاف المحل مع الصلوة
في الخارج كما هو محل البحث وما تمسكنا به من التقصير بالعبادات المذكورة هو من باب الاولوية والاولوية لا تملك من امثلة البحث ان شئت للطبيعية فابقى
قولنا اصل ولا نصيب بين قولنا اصل ولا نكفي مواضع التهمة وطابق بين قولنا لا اتصل في الحمام ولا نصيب في الدار المنصوبة والفضل لك سبق في
الاستدلال على جواز اتفاق الامر والشيء واحد باعتبار جهة كانه قولنا اصل ولا نصيب هو لجواز اتفاق الامر لا نعم لتمامه والشيء بالاصل
عليه كما في قولنا اصل ولا نصيب في الحمام والمضادة التي ذكرناها حيث قلنا لا فارق بين قولنا لا اتصل في الدار المنصوبة ولا نصيب في الحمام انما هي لغير
عدم جواز اتفاق الشيء بالخاص مع مطلوبة الطبيعة المطلقة الحاصلة في نفسها كما في قولنا اصل ولا نصيب في الدار المنصوبة بجواز في مثل اصل ولا
في الحمام وما ذكر في دفع هذه المعارضة حيث قلنا لا فارق كون الصلوة ثمرة غير الضيق هي هنا غير كون الحمام انما ينافي لو كان المنصوب
المضاد لجواز الاجتماع الاسرائيلي في مثل قولنا اصل ولا نصيب بجواز في مثل اصل ولا نصيب في الحمام ثم اخرج عن قوله وكما يجمع الوجوب
مع الامتناع الغير الى قوله كانه يجمع الرجاء الذي مع الكراهة للغير بانه رجوع عن قولنا لا فارق فان المرجوحية بالنسبة للغير غير الرجوع للغير
وكذا الوجوب لا يستلزم اما الاستصحاب بالاجتماع الوجوبية التفضيلية والغير مع الاستصحاب الغير والتفصيل على القول المذكور في دفعه وان الوجوب
الغير على القول بالاستصحاب التفضيلي انما يثبت بعد الوقت والاستصحاب انما يثبت قبله فلا يلزم اجتماع الحكمين في وقت واحد وانما على القول بالآخر
فخرج الاستصحاب الغير الى استصحاب الاداء الفعلية حال كونه مفقدا لا انه يستلزم الفعل فيختلف محل الحكمين لان بقا بوقت باق الفعل حال وقوع
الاغتناء على الفعل يستلزم من المقتضى روح فلا مناص لا باعتبار تعدد الجهة وبذلك يمنع الاجتماع لان الاستصحاب والوجوب متضادان
ومن قبل ذلك الصلوة المكتوبة في المسجد والفصل الفراد والوجوبية لا وجوبية كونه فردا من الكمال مستحب من حيث الخصوصية والنسبة وما
ادركنا بقول المجتهد في الاما ذكره في الفرد المروج احكامه لان يقول الفرد الافضل راجع بالنسبة للفرد الاخر وهو قد ثبت ذلك للرجحان
والمنزلة الموجودة في الافضل بالنظر الى انه احد فرد في الجملة بالنسبة ذاته فيخرج عن المقابلة ويخرج عن تلك المواضع تدخل الاختصاص والوجوب
والمندوبية وقد اظهر في كلام الاستصحاب حيث تشبعت في وجهه في الابواب الوجه ما ذكرنا فيما من غيبا عند الجهة هذا يحصل
كلامه ومبين مرامه ولا يخفى ما فيه انه يمكن ان يلزم ما اوردناه ولا بان ذلك المرجوحية بوجوب رجوعه للعبادة في ذاتها ولا بانه عليه
ما اوردناه من عود الفرد وجواز ان يعتبر جهة التقابل مختلفة كما عرف من مسلكنا المتقدم او يكثر من بانها عبادة عن مجرد كون الغير راجع
كما هو الظاهر من كلام الموجه وبسببهم سواء كان ذلك لاجل مواضع الاصل الطبيعية للرجاء او لم يكن اذ غاية في الباب ان يكون للطبيعة المنصوبة بعض
الجهة المرجوحة منصفة للرجحان بالنسبة للجهة غيرهما وهذا مما لا اشكال فيه لان مرجح عند التحقيق لا يصف صف رجحانها بغيرها
الخصوصية لا الى اجتماع وضع الرجاء والرجوحية فيها فلزم بانها مطلوبة الفعل فقط ولا يلزم منه عدم الكراهة بالمعنى المذكور اعني
الرجوحية بالنسبة للغير انما يلزم عدم الكراهة بمعنى مطلوبة الترتيب لوسا عدا عليه ونلزم بانها مطلوبة الفعل والترك معا كقولنا
فعلها باعتبار الذات ومطلوبتها باعتبارها باعتبار الغير لا فساد فيه لا يخرج بقدر الجهة فيها من بل بعد المورد وكونه لتكليفه على الغير كما
فلزم بمسئلة الفرض الاول ورجح الوجه الثاني عند التحقيق الى الوجه الاخير ولا يذهب عليك ان هذا الوجه المذكور لا فسادا
على ذلك لا عند الادراك كورسج للرجوع على من هبنا لا على من هبنا في السوال من جواز ان يجمع مطلوبة الفعل مع
مطلوبته الترتيب عند جواز الفعل الترتيب فسادا حيث احلنا اجتماع حكمين في شيء واحد من جهة عدم التمكن من العمل بمقتضاها
ولا تدخل لاجتناب المكلف اذ تدبر في ذلك كما اعترف في الجواب اما في كونه القيمة في غير وجه المثال المذكور بانه محال الترتيب كما بينه
عليه الجواب وان لم يكن في الترتيب في التواهي التي بين كونها انظرية متحقق وهو عدم عقولته بانها العبادة فضلا عن كونها مخالفة
عداها فانه لا داعي فيه الى التاويل كما امكن ان يعنى في دفع القيمة من لفرق فيجئ بعد الملاحظة التي عن انصاف تكليفه اصل
لان الصلوة هي من جملة حركاتها وسكناتها وهي متحد في الخارج مع انصاف وقتها المكان المنصوب يكون لا اتصل في الدار المنصوبة مؤكدا لعمومها
باعتبار انصافها فيكون في المكان فانه يمكن بانها كما يشاء فاعلق الامر لاجلها لا ينافي اتفاق الشيء بالآخر اذا كان المكلف مندوبا في الامتناع
فعدم يفي الكلام في الصلوة التي عن الصلوة في الحمام الى الكوفة في حال الصلوة فان كان امتناع كراهة العبادة كما مر فهو لا يعتبر هذا
الناو بل وانما مره من ان كون انصاف الصلوة مبنى على ان الاتحاد في الوجود الخارجي بوجوب نفع الاثني عشر في الحقيقة وهو كونه ضعيف
لان ان راد ان نفع الاثني عشر في الحقيقة الخارجية باعتبار كونها خارجية فهو لا ينافي كما صرح به فيقول الحكماء والمنكسرين ومع

ذلك فهو

ايكون كونه ما دون الترتيبات المتعديا عن الاجتماع في ذلك

النشأ الا ان المعروفين هو الاول ولهذا حكموا ايضا الاحكام الخمسة والفسر ان الرجحان لنفسه لا يبعد بعد الجمع المفصلة له الا في التجلد
الذي ليس من اعيان الاحكام عليه بل انما كد وتبقي بكثرها ويكون الحاصل رجحا واحدا فيمنع حقوق القصور المتنافسة ثم تأتي كثر ما يجوز
الاجتماع في بعض الصوائغ اتم اذا فسرت رجحا الفعل مع عدم المنع من الترتيب كما هو المعروف ولما اذا فسرت رجحا الفعل ومطلوبه مع الا
في الترتيب كما هو المعروف لا يستحب ابتداءه بالمعبر في الوجوه ولا يستحب تباينها بالوجه والتحد الاول اسد واولي وتحقق في ان الرجحان لما كان
الصفة المشتملة على المراتب المختلفة بالشدة والضعف لنوع الكامل رجحا يشتمل على المنع من التفتيز وهو الرجحان الوجوه والتا فصره رجحا لا
يشتمل على المنع وهو الرجحان الترتيبا وما كون من كره ما دون ما به نجا عن حصة الرجحان ومقوماته وانما هو من المفاد ان الاتفاقية جبهة بوجه
الفعل جبهة نفقضي المنع من كرهه وتتحققنا بفتح الحاله اجتماعها مع الحر والكرهه واجتماع احدهما مع الاخرى فان الاول منسحق كطلوه
الندفع بين ارادة الفعل والترتيعا على الاطلاق ولا يجزئ عنه تباين الوجوه والوجه وقد بينا عليه سابقا في الثاني ببيتين معية
الحر والكرهه فان فسرتا بوجان الترتيب مع المنع من الفعل وعدهما الاجتماع على نحو ما مر بان كان احدهما نفسا والاخر غيرا او كانا غيرين
بعدد الاعيان وان فسرتا بوجان مع الاذن في الفعل وعدهما اجتماع مطلقا ما نزل لاجل بعض العبادات كالاعتكاف فلا اشكال في ذلك
الواجب انهما ولا في ذلك المندوب بانها مع اعيان الله لان من جبر عند التقابل في الجبر بين افعال اشتمل كل واحد منهما على تباينه وبين تفكر
على تلك التباين وفيها اعتبار ان في الاخترازين جعلت التباين شرط اعتبار الموضوع فيبعد الاحكام مطلقا وان جعلت شرطه بعدد اعيان الحكم ما يختلف
بالنفسية والغيرية وكذا لو قلنا ان افعالها فله في جمع الى تاكد الوجوه والاستحباب عند تعدد الاسباب ما لا يخالف بالنفسية والغيرية وتباينا
عليها بما كانا نزل لاجل الوجوه مع المنع فلا اشكال في الغيرية منها مع تعدد الغيرة في الغيرة مع النفسية كما مر في الثاني النفسية منها
الوجوه في الترتيب لاجل التباين مع التباين الخاصة بان جعلنا التباين شرط العمل في الغيرة والمورد في محل الوجوه في المثال المذكور الغرض من تباين
الاجتماع وحل الاستحباب في نفسه كونه بالجمعة ولا يثبت ببيان المربين فما يبرز مما الباري في كراهية جوه وهو ما عدا التباين فيلزم وجوه
في ضمن احدهما واستحباب في ضمن الاخر وجوبه لاحدهما واستحباب في الاخر ولا اشكال في شي منهما اما الاول فلان عدم المنع من كرهه في ضمن
اخر من عدم المنع من كرهه لا في ضمنه لفتد على عمله مع كراهية ينضم اليه فلا يثبت عدم جواز كرهه في نفسه او في ضمنه كبريخ وان جعلناهما
لاحيين للفعل بشرط التباين كان يحكم الوجوه الجبر مع رجحا بعض حاد فيمنع اعيان التباين في معية التباين ويصح اعيان فيمنع كونه فاعلم
ثوابا وبقين هذا اذا قلنا بالتدخل الفهم والاستيعاب الى ان يستحيل ان يثبت الاستحباب بالنسبة الى تحصيل الرجحان والواحد نظر الى ان لفاعل الفعل انما
اذا انضم الى فعله فصدق غسل الجوه فله حصل الفعل من بله رجحا لما يتبع من مزيد صفة كراهية وعقد الزيادة من الرجحان اما المنع من كرهه
ولا يلزم منه عدم المنع من كراهية لاصل الفعل في نفسه لان تركها اعم من كراهية كراهية له واهل فصد وطا ان العام لا يستلزم الخاص وذلك لما
مر من انما التحصيلين فيلزم اجتماع المتنافسين فيه ولا يمكن فلا نشأ عندنا بين الوجوه والاستحباب اذا اختلفا وجهها وجهها باختلافها
في النفسية والغيرية او كانا غيرين وتعدا لاجلها او كانا نفسيين واعبر كل منهما او احدهما في ضمنه كبريخ في ذلك انما استنتج من الوجوه
والاستحباب انما يتباينها في نفسها وعلى فبا سها الحر والكرهه فقد افصح مما حققنا ان اجتماع الوجوه مع الاستحباب في الموارد المذكورة مبنية
على الاول في الاستحباب بجملة على معنى الفضلية فيكون دعوى الاجتماع على هذا التقدير توسعا او على اعيان التباين في وجوه الوجوه والند
حيث يتحقق المتأخرة فيرفع النصا على اعيان التباين في جنس الفعل بان يكون الفعل الواحد بلغة من نوع الترتيب وباعيان الاخر
ممنوع الترتيب كما ذكره الموجه المذكور في التباين في وجهه على اقرنا به انما يجزئ في اجتماع الوجوه مع الند والتباين مع الكراهية ولما
اجتماع الوجوه والند مع الكراهية والتباين فلا يظن هو التباين بين ارادة الفعل والترتيعا على الاطلاق وان كان احدهما نفسا والاخر غيرا
اذا ترتب عليه الغيرة قد بينا على ذلك سابقا منه يظهر ضعف الاستحباب في الاول على جواز الثاني كما مر من كراهية التباين في الغيرة
الثالث ان التباين اذا مر به في جملته ثوبها عن كون مكان فحاطة فيه فلا يثبت ان بعد العز مطلقا وطا جبا بلغة الجاهل
عنه بان لفظ المثال المذكور ارادة تحصيل الجملته ما وجه انفق سلمنا ان لا سلمنا ان يكون من مفهوم الجملته فحاطة في الغيرة
فكن يمنع كونه مطبعا في الحاله والغير من المذاكر على الوجه الاول ان اعترف بان من ينضم لا دفع له ان مرجع قوله ارادة
الجملته باي وجه انفق ان حصل الامثال في الفرد المخصوصا انما هو لعل الطلب بنفس الطبيعة والتمني بالخصوصية وهل هذا الاما عينا
النقص فيمكن دفعه بان غرض الجملته في المثال على الاثر القائم بالتوثيق فنفس الفعل الذي هو مقدم من خصوصية اصل كلامه
المواد طلب الجملته في المعنى باي مقدمه حصلت اي سؤل حصلت عقد من جازة كما لو خاطبه في غير ذلك المكان عقد من جملته وخطا
فيه لا يبق فيجتمع الامر الغير مع التباين في نفسه لان كون الخاص الحر مقدمه للواجب فيجوز له وبعود الاشكال الا في انقول وجوه واجبا
تقبضي وجوب لمقدم الجاهزة دون الحر لكونه اذ اجزئ بها سطر وجوب لوصول بعضها وفتح الامثال بالواجبات فيغوضه المقدم
لا يثبت مطلوبه في المقدمه لعدم تجزئ عليه الاشكال بان الوجوه المذكورة انما يسبق عندنا حيث لا تكون لفظة الحر سببا كما مر

بحال مفادته وظان فعل الخياطة سبب خصوصها فلا يمكن ان ينشأ ان يتوصل به اليها وعلى الوجه الثاني بان الخياطة كالصاوة عينا وقولنا
مخصوصة وقولنا ان يكون جزء منها ذواتكم واضح **اقول** قلنا بان يكون جزء من الصلوة له رتبة كون المكلف اي جوده كما قد
يسئل الوهم فانه ليس جزء من الصلوة ضرورة وجود الموضوع ليس جزء من العرض الثاني به ولا كون في المكان اعني بجزءه لان مفادته لا يخرج
خارج عن مفهوم الصلوة كما استنبطه عليه بل رتبة الاكوان التي يكون المتصل عليها من مكانه وسكانه هي رتبة ركوعه وسجوده ولا رتبة
ان القيا في المكان المخصوص عن الغيب جزء من الصلوة وعلى حده بقية الاكوان فيكون الصلوة في المكان المخصوص بجميع اجزائها الفعلية غيبا
لانها عبارة عن حرركات سكان مخصوصة هي غيبا وقعت في المكان المخصوص **فغير** لو قلنا بان للجزء من الصلوة كان ماعدا لها رتبة
الاخرى غيبا في الغاية وجهها والتحقيق انها ليست غيبا وانما هي مسببة عن تصرف غيبه فيمنع مطلوبته من غير كمالها في الحقيقة
فهو غير الصلوة كون يكون بالمعنى الاخرى من مضافها لكن ليس انتهى في الفرض ان يكون رتبة بل عن كون بالمعنى الثاني لانه المتبادر من قول
الفاعل في مكان كذا وهو خارج عنها **وقول** في ذلك كون الثاني في الدال ليس نفس كونه متحركا او ساكنا بل الدال الثاني المتبادر من قولنا
فيها صفتا متمايزتان احداهما كونها في الدال وتجزئة فيها وهي صفة لاحقة للذات باعتبار ما شغله في الفضاء والاخرى كون الحركة او السكون
فانه به ولو كانا الجزئين عن كون في المكان عين الحركة والسكون لكانت بعض الجزئين جزءا او ساكنا كالفصل في المثال المتقدم ان بعض الصلوة
اذ المتبادر في الجملة جزء الاحتياج خارج وظاهره انه لا يتقدم واقاما بق من الحركة الجسم المكان الثاني بعد كونه في المكان الاول في مجموع
الكونين فنشأ عن بل التحقيق في حد ما ذكره الاخرى من مخرج الجسم من مكان الى مكان فيكون مضافا الى كون المكان مضافا اليه
لا بق في الحركة الخاصة لكونها انما انما تنوقت على كون في الحركة الخاصة بوقت على خصوص ما فيها البنية فيكون
الخاص من بالقدم فيجمع فيه الامر انتهى **اقول** ليس المراد ان الحركة صفة مضافة الى كون المكان بل في نفس المكان والكون
فيه من لوازمه فلا توقف لها عليه خلا مع الاغراض عن الدال في قولنا انما يخرج من الحركة الخاصة بالوجود الجزئية نظر الى كونها امر الوجود الجزئية
على تقدير حصول مقدمتها من كون الحركة لا مظهر وجوبها لو لم يكن قد حصل مقدمتها لا يقتضيه وجوبها فلا يلزم اجتماع الحركة مقدمتها
فالكل في المقام على حد الكلام في الصلوة حيث يجب على تقدير حصول مقدمتها من رتبة او واجب الحركة مع انه لا يقتضيه وجوبه وقد تحقق
في ذلك **قلت** ففسرته انتهى عن طبيعة الكون جزء كل واحد من افرادها والحركة جزء من مكان سبب للكون في مكان اخر وهو محركة لانه
احد افراد الكون المحرك فيخرج منه محركة معلولة **قلت** كما ان يخرج من مكان سبب للتوصل الى الفرد الثاني كل سبب للتحرك في الفرد
الاول وكل ان الاول جزء للحركة كالثاني جزء لوجبه ومما مشا بان في المرتبة ان الفرد برتبة شدة الحركة في جميع الاكوان الخاصة بغيرها
ونفسا طان في سبب النظر الى هاتين الجهتين خالبا عن الحكمين فاذا تحقق وجه آخر مقتضيه لوجبه مع انضائه ولو فرض كون الحركة
رافعة للمكان من الخرج ولو في زمن يسير بؤثرة في ذلك جهة تخرج رتبة في جهة تمام السلف في مسألة المتقدم حيث لا يفرق بينه وبين الراجع
منه للمكان وغيره ونظيرهما فافترقا انه لو كانت الحركة في جوانب المكان بحيث يتسبب في كونها المباح وحدها لو كان الحركة كانت محركة
ففيها اشكال الاخر في مسألة الجملة ان فرض وقوعها في جوانب المكان بحيث يكون تحريك البدن فيها مخرجها اليها مع ان هذا العرض لا يتوقف
في الحكم بالامساك اليه وبين وقوعها في الدال او جواربه بان قلنا بان الموقوف من قولنا لانه لا يمكن الدال المنع من كون أصل الحركة فيها
خاصة كما يشهد به عدم الاعتدال باذخال شدة فيهما مع كون خروج الحركة في خصوص الخالفه ولا يلزمها مع دخول الحركة في رفع الخالفه
تحقيقها كان كون البدن في الدال غير محركة فلا ينافي وجوب حركتها اليها وفيها مظهر وبه يوضح وجه اخر في الجواب عن الاستدلال بان كون
وان جعلنا الدال على ما بعد عرف كونه فيها كما هو التحقيق فلا خلاف انه ليس للبدن فيها الا كون واحد فان كان فيها تمام الغضار كون
الجوهر كونا واحدا محمدا وان لم يعض اعضا كانه البدن خارجا كان كون البقية كونا واحدا محمدا فان كان في رتبة واحدة
الحركة فحركتها البدن في الفرض المذكور من قبيل التسبب نه قال من رتبة محرم المثل وقد عرفنا خلوه من الحركة هذا فاذا ثبت مما
حققت انما المراد منها بان الخا ان يتعلق الامر باحد ما والى بالآخر وخرج عن محل النزاع فلا مطابقة بين المثال المذكور وبين المثال
وان رتبة المثال المطابق لثمة ما لو لم يولد عيبا في الخاطئة في رتبة في رتبة في مكان فحاطة به ولا رتبة انه لا بعد مثلا في رتبة
ان يسقط عنها التكليف بالخياطة بان يكون غائبا بتركها البتة نظر الى حصول الفرض في رتبة هذا تبين لانه يمكن توجيه كل رتبة
بالحال كون الذي في كونه جزء من الخياطة على الكون بالمعنى الثاني لانه مورد انتهى فيسقط به الاستدلال المذكور هذا
غاية تحقيق المقام وان كان كلام كثير منهم لا يسيء عليه واعلم انه يفرع على ما حققناه من ان انتهى عن كون في مكان لا يقتضيه انتهى عن
النظر فيه لا عقلا ولا عرفا احكام كثيرة متفرقة في ابواب الفقه منها ان من كان لا يكون في مكان او في رتبة من يجزئ عليه اطلاقه
صحت صلواته وكان جبهه عبادة في الغيبة كونه في رتبة من جوفه على الكون في مكانا كان له ان يجر نفسه الاخر على كماله في
والخيار والصلوة فيه اذا ساع له التصرف فيه ومنها ان كان في مكان رتبة صلواته وسائر افعاله التي هي في رتبة او في رتبة من رتبة

لا تكن

كون

وهي صحة القول في مواضع التهمة وان بلغ حد التحريم وقدر التنبية عليه ومنها صحة الصلوة ونحوها تحت جوازها وهذا هو مكاتبها
على نفسه مع تمكنه من التخلص بالذهاب ومنها ان المعنى اذا تحرك في السجدة حركته محرمه او سكن سكونا حركته لم يتصل عنه كانه بدل للتحرك
ما لو كان كونه فيه كونه خارجا كما لو نذر ان لا يكون في بعض جوانبه ولو في بعض الاحوال ان كان فيه فان فضته الاصل فيه البطلان الى غير ذلك من
الكون في هذا الموضع لا يتحقق العمل وان توفقت بعضها على ما سترتحقه من ان لا شيء لا ينفعه فساد الفقد على الوجه الثالث ان كان كونه
الامتنان بالخطاطة مكانا بغيره ضرورة بخلافها ويذكر دفعه بان الجبيل انكر الامتنان على قدر ان يكون الكون في المكان جزءا منها فهو
كالزام على قدر بر ولا غنى عليه اذا تحققت لزوم بينهما اوافقه معنى على كل الكون على المعنى الثالث وح فلا يشهد الضرورة على خلاف
ما ادعانا ان تشهد عليه ومع الغرض عن ذلك كله فلما ان منع حجة العرف مثل هذه المسئلة فانها من المباحث العقلية النظرية فيجوز
نظر الخطاطة فيها الى انها العواظية الارزاه اذا ورد من اهل الحكم العارفين الى ان مثل هذا الخطاب يجب عليه ان يلبس الجاهل في مقابل الحاجة
مورد الخطاطة ان مراده الايمان بالفعل في غير ذلك المكان كما يجب عليه التنبية على ما بالشرط المعبر عنه في الاسرار العقلية بها وان كان
من فروع المسئلة ما لو صدق في ذلك المقتضى بل يطلق المكان المقتضى مع العلم بالتحريم وقد مر فينبطل على القول بجواز الاحتجاج على خلاف
لما تروى على القول بجوازه ان لم يدل دليل على خلافه ومنها ما لو صدق في ملكه من مقتضى ولو كان خائفا بل يطلق المحل في غير كونه
وقوع بعض الامتنان كالموت في الركوع والسجود والامتنان بها بئنا على كونها جزءا من الصلوة وما لو كان حال استقراره فقط فلفظة مقتضى
الفتحة على القولين لا سيما اذا كان مقتضى بغيره في هذا الوجه ثوبا مغطوا حال الفتيا والفاء عند كونه ثم حمله فيه والفاء عند الامتنان
والهوى في سجوده وهكذا حتى صارت في ما لو صدق على مقتضى من رضى او ثوب وشبهه وبغيره البطلان ووقع بعض الفعل الواجب عليه كما
لو وضع رجليه عليه حال الفتيا الواجب في الركوع او وضع احد المساجد السبعة عليه كما في الفتيا ولو قام على غير موضع اصابع رجليه عليه
او سجد على غير موضع اصابع يديه عليه او كان الوضع في غير الجوابه فلو جحد عدم البطلان ومن فروع المسئلة ما لو اذن له ما لا يذنب
في الضرب فيها مائة دفعة عن كل شيء مائة فكله فيها فاعلى ما اخبرناه يكون انما بفعله وعلى القول بالاخر لا اثم عليه لغيره الطبعية في ذلك
نظروا في مسألة الضرب ولو ذكر في مكان مقتضى او خسر مقتضى فيه فلو جحد صحة عمله لان نقل المال الى الاخذ او تحصيله به امر مسموع
لا سيما على النظر في المكان والفتن الايض ان اشتملا على النصيبين لا انما شرط في وقوع ذلك التهمة ما من حيث كونه مقتضى لا ينفذ في
المشروط كما يشهد في فصل حكم القاض في مثل من رقت ارضا مقتضى من القول بانه ما من في الجرح من غير رقت
فامر بفعله ونكره وعزى ذلك الى الجاعل من محاسنها ونهت في ان ما من في الجرح وليس منها عاقل ولا مقتضى عليه وانما هو
بالجرح مائة او بصد الخاض ليس منها عاقل حال كونه ما موراه لكنه عاص به بالنظر في التمسك بالقران في
القول بانه ما موراه بالجرح وحكم العصية جاعله يجمع الى ما ذكرناه فلما ان المكلف في الزمان الذي لا يمكن من الخروج فيجوز له لا يمكن
ولا النصيب مائة فلا يصح التمسك به مائة اذا تكلف بالحق عندنا وان كان ناشيا من قبل المكلف لقطع بكونه ستمها فيخرجنا بجواز ثوب
حينئذ على وجه التجربة والتجربة لكنه خارج عن المنزاع فاذن لا بد من دفع التمسك عن النصيب بل لا بد على بعض الوجوه وليس لا صورة
الخروج اذا قال في غير ذلك لانه العقل والتقل على ما موراه بالجرح وهو يقتضيه عدم التمسك به والا لكان الحدور من التكليف الجرح والتكليف
لغير مجرى عليه حكم المعصية في ذلك لانه على قدر الخروج بالنسبة التي السابق على وقوع السبب اعني الدخول في التمسك به وهذا حكم كل مجرى
جميع ذواتها لا سيما لانها حاصوها حاصوها كما قلنا المسئلة في الالف من السابق ومثله ترك الحج عند الايتا بما يوجب من
ترك المسيرة وغير ذلك من التحق في مثل ذلك التكليف العقل يرتفع عند ارتفاع ممكن المكلف منها وتجب حكم المعصية من احتقا والدم
والغفارة باع عليه وكذا الكلام في الامور فان التكليف بالامر يرفع عند الايتا بالسبب الجرح وبه حكم الامتنان الطاعة من
استحقاق المذبح والتواجد باع عليه حال حصوله هذا وينبغي ان يعلم ان الخروج انما يجب بيقين اذا تضمن سبيل التخلص من النصيب
المشروع حال النصيب كما هو الغالب عليه بجمل خلاف كل انهم قالوا لو علم بصحة احد الاستبا السجدة للضرب مدة لا يزيد على الخروج
كما لو علم بانفعال العين والمنفعة اليه والى من يبلغ له النصيب او علم بصحة المالك لم يجز عليه الخروج الا ان يعين عليه لما لا يوجب
ولو تمكن من التخلص بغيره لم يشبهه بغيره بيقين عليه الخروج **أخرج** من قوله ما موراه بالجرح ومنه عاقل بانهما دليلان تواردا في بعض
اذا لما من منها اما العقل وليس الا لكونه تكليفا بالحق وهو لا يصلح مانعا لجواز اذا كان من قبل المكلف ولما العرف ولا لانه عليه
فان قيل الخروج اخص من النصيب تواردا الامر والتمسك على العام والخاص بعينه عن شخص واحد بما لا يخرج من شخصه الذي لا يكون
فلما بانه لا يستحق العام من وجه فلما الاستسلام ان الخروج مورد الامر من حيث كونه خروجا بل من حيث كونه نه خلاص من النصيب وهو علم
منه من وجه وانما يخرج الخروج اتفاقا فان الظاهر ان الذي افراه الموجودة في الخارج من جهة في الفرب بجملة الفاء بل في نفس الامر لا
يجز عن كونه عام في باب الغرض ولو فرض ورود الامر بخصوص الخروج فالظاهر ان من جهة كون الفرب الغالب في هذا الجرح بسبب التورود

منسوخ ایضاً و نهام

والجاء
ان السد وضع
الصلابة والارهاق
يرفعان النكلاف
الاول يرفع النكلاف
ثاره والنسابة يرفع النكلاف
ون ثاره وصبره العقد
شاهد بن لدره
حكم اليد النسبة على العود
يكونه رصا الحكة
واقفاه
ة

فصل منہج

الطهارة وم

منها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والتأني عن
وفي فعله حكمة
موجبة

النفى الاقتصار له مط فصار يحده به 2 بعض جزئيا انها غير خارج كما لا يتجلى في نصه بل بالتحقق اصل المسئلة وان كان غير كان ذلك في رتبة
 واضحة على مظهر في التفصيل في ذلك انه بقصد الفساده في بعض الموارد دون بعض الذي يظهر بالنتيجة في موارد الاثبات انه مثبت
 الاقتصار حيث يتعلق التعلق بالمعاملة او كصفة لازمة طوبى فيه 2 غير ذلك قد يجمع بين كل اثم بانهم يستدلون بالنهي على الفساده
 حيث يكون ذلك التعلق مقصودا على مورد التحليل كانه البيع لقوله تعالى وحال الله البيع واقام حيث لا يكون مقصودا عليه ففتح من ذلك في
 على الفساده كذا في الفاصلة معوم ما دل على جلية المذكي لقوله تعالى وكا واما ذكر اسم الله عليه وكو طي الحايض لدخوله تحت عموم ملال على لزوم
 تمام المهر باو طي كونه تعالى طالع موهن من قبل ان تمسوهن فضعف ما فوضم وضعفه لان ليل صحة البيع لا يخصر دليلا حليته بل تثبت
 عموم الامر باو طي ما بالقول وكان غيره من سائر الفصول ولا يكتفى على ان لا يزل الا في ضعف لا فلو لم يكون نفسا معاملا في كثرة
 تعلق النهي بها باعتبارها بقود غير لازمة كبيع المجهول والبيع بالجهول وبيع غير المقبوض وبيع المبرور والقبض وبيع الاثبات والقبض
 وبيع الثمرة قبل بدو الصلاح على التفصيل المقرر في محله الى غير ذلك فلو تعسف بان ذلك الفصول لا زل في ذلك المقيدا اذا اخذ من حيث كونها
 لوجه عليه ما ان تحال الى الوصف الغير لازم ان يترك فان البيع وقت الشراء اذا اخذ من حيث كونه معقدا بوقت الشراء كان لهذا لان ما
 له في رتبة ان يظهر ان التفصيل المذكور لا يحصل لان ان اعتبر لزوم الوصف بالنسبة لمهمة المعاملة فظاهر انه غير متحقق في الامثلة التي
 من ردها من بيع المتأبد والملازمة ونكاح الشغار ولا غيرهما وان اعتبر لزوم الوصف بالنسبة للشخص فما ان يكون جميع الاوصاف كذا
 لزومها لتصف المتصف بها بل لا يرب نزول كل اثم على ما اخبرناه من التفصيل في موضوعه ان النهي المتعلق بالنهي ليس له حكمه واجبة
 اليه وحكمه الفساده من التواهي المتعلق بالمعاملة عند خلوها من رتبة ذلك على ان فيه حكمه غير الفساده كذا هو الظاهر
 اليه يرجع ما اخبرناه من التفصيل في رتبة من رتبة مقالة او شهادة حال حكمه النهي امر اخر غير الفساده فلا ينظر الفساده في كونه
 عن البيع وقت الشراء وعن بيع الاثم قبل الاستيعان فان الظاهر من الاول بعد الفساده ان الحكم الداعي اليه النهي الصلوة الجمعة عند الشراء
 عنها بالبيع وفي المثال الاخير لا يباع اثمها الاولاد روح فلا يظهر منه الفساده لا يكتفى في حسن النهي ترتب الحكم المذكور عليه فينتفي
 ظواهر النهي في الفساده مع عموم ما دل على صحة البيع سلبا عن المعارض وان شئت توضيح ذلك في الاصل قول السيد الطيبي بعد الاضغ هذا
 المجوز وقت كذا فان كان في ذلك الوقت طاعة فانه لا يقيم منه عرفا انه لو وضعه في ذلك الوقت ولم يترتب عليه اثم او بخلاف ما لو
 لا يضعه في وقت كذا من غير ان كان بالعلقة فانه يقيم منه عرفا ان وضعه في ذلك الوقت يخل بترتيب ثمره عليه واما اعتبار رتبة الطيبي على
 الخاطي لا يفرق بين نواهيها ونواهي الشبان والطيب ليس له اهلية لتكليف التحريم فيتعين نواهيها ولا ارشاد والدلالة على الفساده في
 الشارع الثاني ان هذه المسئلة من قبيل المسائل اللغوية فكيف فيها عند الواحد فضلا عن المتعدد لا يفرق في الطريق بين الاوضاع الخاتمة
 والقدية فكيف ينقل لفاصلين يكون انتهى منقول لا يعرف الشارع الى ما يفتقن الفساده او يستلزمه وان لم يبلغ حد الاجماع ولا يمارضه نقل
 الشك في تقدم المثبت مضال ما حكاها السيد في المقام من الاجماع وقد مر الجواب المنقول على القول فقصو على المباحث اللغوية التي لا
 سبيل الى الاستعلام الى ان فيها بالتحقق فظاع مداركها عننا وتحققها عند النقطة وهو الاجماع لا يساعد على جوازه في غير ذلك
 الظاهر ان الاجماع منعقد في غير على عدم جواز المنقول في النقل ولا ذلك الا كمن في غير الاصول في مباحث الالفاظ يقولون غيرهم فيها فلم
 يكتف بهم الاقوال لم ينجحوا الى تحريم الاستدلال لا خفاء ان المقام من القسم الاخير من مدارك الشافعي على ما اعترف به انما هو فهم
 الفقهاء من الفساده وقد عرفنا ذلك لا يساعد على مطلوبه وفيه بظهر ضعف ما نقله في المقام من الاجماع الثالث ظاهر جملة من لا يثبت
 من غير اثاره وازالة في الصحيح على جعفر فان سألته عن مما لو تزوج بغير ان سيد فقال ذلك سيد الفساده واثباتها
 فقلت صلى الله عليه وسلم بن عتبة وابراهيم النخعي واحكامهم يقولون اصل النكاح فاسد فلا يحل الجارة السيد فقال ابو جعفر انهم يصور
 انما عتبة سيد فاذ الجارة فمما يزوج في رواية اخرى بعد ان ذكر حكمه بفساد نكاح العبد مع حقوق الجارة قال فقلت لا يجعفر فانه حاصل
 النكاح كان غاصبا فقال ابو جعفر انما لا شي احل الا وليس بغاص لله وانما عصوص سيد ولم يصح لله ان ذلك ليس كاتيانه ما حرم الله تعالى عليه
 من نكاح في عدة وشبهه ووجه الدلالة ان لو ابيان ذلك على ان نكاح العبد الغير المأذون انما هو سيد مع حقوق الجارة لان لم يفتقر فيه
 وانما عصوصه سيد فدل على ان عصبها الذي في نكاح الذي من نكاح المعاملة بوجها فثبت على العبد عصبها السيد عصبها
 الاذن اثم من المنع وهو الوجه لعصبها السيد كسائر اثم نعم حيث ارجع على العبد طاعته فكيف يثبت احدهما ونفي الاخر لهما اثم
 الاول قد فزع بانما يمكن يثبت لعصبها بوضو المنع من النكاح فلعصبها عصبها سيد على قدر موافقه منه ويمكن ان يكون على خلافه فيقول
 منزلة المنع من حيث ان سائر الموالاة جارية على عدا الرضا باذام العبد على مثل هذا الامر بدون الاذن واما الثاني فانه لا يثبت ما من رتبة
 عصبها نعم على معنى انه لم يفتقر لله وانما عصبها السيد واقعا مع حقوق الجارة ونزول عصبها السيد على عصبها في الظاهر وقوع الجارة
 واخرى بان لا يراد بالمعصية المنع من المعصية الخاصة وهي المعصية الواجبة للفساد فلا يثبت استلزام عصبها السيد لمعصيته ولم يثبت الفاضل

فان قلنا من النهي العامة
 عند عدم الفساده في المعاملة
 في الفساده من حيث كونها
 تلك المعاملة

لان ما دل على جوا
 القول على الفساده

عصيانه

رد الى كتابه
والسنة

المذكور وهذا الوجه واستشهد عليه بقوله في الرواية الثانية ان ذلك ليس كإيماننا فاحرم الله تعذيبه من نكاح في عدة وشبهه ومنها
معنى منسوب من حازم عن علي بن عبد الله في مواله زوج بغير ان سبنا اغاص لله فقال عاص لمولاه فلما حرام هو قال انما انعم ان حرام قل ان يفعل
الا باذن مولاه ومنه ما ورد من طلق ثلثا في مجلس ان لم يبق من خالف كتاب الله وكتاب الله وبمعناه ونه احبا معتبرا في بعضهما من خالف
كتاب الله والسنة وفي بعضهما كل شيء خالف كتاب الله والسنة وفي بعضهما فهو في كتاب الله ووجه الدلالة انها تضمنت عدة كتب وهي جوبه
كل شيء خالف الكتاب والسنة اليه اي رده باطلا الى ما يقضي به الكتاب والسنة من ابطالان والمعاملة المحرمه خالفه لاحد ما ينبغي بها باطلا
البه ولو لا ان انتهى موجب الكتاب لما كان لود موجبا له **والجواب** ان الروايتين الاوليين بيان الحكم من العصبية بينهما بقربتهما المقام الابن ابنا
لرئيس ولم يرض بغيره فالمنع ان العبد لم يات بنكاح لم يرض الله ولم يرض حتى على نفدي بالاجازة وانما لا ينكح لم يرض الله ولم يرض
على نفدي بعد الاجازة ووجه اطلاق العصبية على ذلك وقع البعثة عن غالبها بالنهي في غير ذلك على ما تروى فاحكم بعصبية العبد لسبب الجور
على صورة المنع مع ان الحكم اخص بالمنع بالنكاح الصحيح دون الفاسد وهو غير حاصل حال المنع وبوجه قوله في الاجازة فهو له جاز في المولد
اذ يرضى بغيره فهو له صحيح على ان الرواية الثانية ضعيفة والاولى صالحة للشرع بل على الزام المخالفين فان الحكم بن عتيبة على ما صرح به الروايات
عامة في الحكم ان يرضى بغيره مثل الرواية اربعة اشياء من ذلك كيف كان فلا دلالة للروايتين على ان النهي عن المعاملة بوجوب العصبية مع التناول
لحملها على النفس الذي ذكره لم يرضى من حملها على نفسها الختار وعلى المتقدمين لا اشياء منها بالنقل **والثاني** ان الرواية الثالثة
فيها ما لا يشك انما بالمتصور ولعل كونه في الادلة وقع سهوا من العلم واما عن الرواية الاخيرة فبان الحكم من مخالفة فيها مخالفة في الحكم الوضع
وان كان مستظنا من ظاهر الامر الذي عرف كما قررنا بغيره فاذا ذكر فيها من الاشياء كالتلاق بدو الاشياء ونظامها المطلقة ولو سلم ان المراد بغيرها
المخالفة فلنفس ردها خالف الحكم التكاليف بينهما ما بوجوب نفسا اذ لم يثبت بعد دلالتها عليه فتكون ثمرة الرد عند مخالفة الحكم التكاليف
اجرا حكم العصبية عليه من الفتوى والمنع بوجوب الادلة ودعوى ان النهي رده باطلا اليها على الاطلاق في محل المنع مع ان السند لا يقول به
حملة على النفس الذي ذكره بغير دلالة اشياء عليه هذا والمنع الجواب الاول **والجواب** من قول رده بالنية على النهي بان النهي عنه لو لم يكن
صحيحا لم يكن شرعا وانما الحكم لا نافع ان النهي عنه في صورته الفرض والصلوة في الاوقات المذكورة وهو هو الصور والصلوات الشرعية لا الاشياء
والدعا وبغيره لو لم يقع لكان منعه فلا يكون النهي عنه فائدة **والجواب** اما قولنا فيا لنفس يمتثل قولنا ولا شك هو ما نكح اباؤكم وقولنا
دعي الصلوات ايام اخرنا فان النهي عنه فيها لا يقع صحيحا ليعاها وانما فائدا بانها لم تكن كتاب لنا وبما في النهي بتجديد معنى الظاهر عليه
على نفي الحقيقة فتكون معنى لا نكحوا الانكاح ومعنى مع الصلوة لاصولته في تلك الايام وهكذا وانما في النهي عنه بوجوب النكاح والصلوة
على ايقاع صورتهما بغير الشرع فبطلان ذلك اقر في الحقيقة من المحل على مطابق الصلوة وذلك لان الحكم بغير اعتدالها لفسادها ومقتضاها هو
اقوى منه في النهي **والثاني** ان المشي بان النهي عن الصلوة في الاوقات المذكورة عيشا ما هو خارج عن محل البحث وقد تقدم الكلام فيها بالاضافة
عليه **ويذكر** ان نجاب عن الوجه في ان النهي عنه بجور ان يكون منعه بهذا المنع والمخالف من المنع بغيره وقد سبق الكلام فيه بغيرها
الاولى عن انما لم يفتقر الى ان النهي عنه لغيره من النهي عنه لنفسه او لغيره او لغيره من النهي عنه لغيره من النهي عنه لغيره من النهي عنه لغيره
حكم النهي عنه في الوصف دون الموضوع في ان النهي عنه لوصف الزيادة انه لو طرح الزيادة عادة عقدا او باجها **والجواب** بان لود
لنا نفس النهي بوجوبه ولا ننافع ولو جاز لا يعتبر بغيره من ذلك الغير الجواب عنهما يظهر مما مر فلا حاجة الى اعادة الكلام فيه **والثاني**
كما قد يتعلق النهي بنفس العباد وفدته الكلام فيه كان قد يتعلق بغيرها باحد الاعبات المتقدمة كغيره انما الحكم في الصلوة والقرآن
البحر في موضع الاختلاف وبالعكس ولا ريب في افضاء النفس في البحر عقلا ولغة لان جوء العباد عبادة لا محالة فيجري فيه ما يجري
فيها وقضية نفسا المركبة لان عدم مطلوبة البحر يستلزم عدم مطلوبة الكل لا ترة في الحقيقة نفس الاجزاء نعم يمكن حصول الامتثال انما
على نفدي بغيرها بل عليه فيفسد كشف به عند التحقيق عن بدلية المركبة لانه لا دلالة له على كونها في مخالفة في البحر وكذا الوصل بغيرها
وكانت عبادة سواء اتعلق النهي بنفسه باحد الاعبات المتقدمة كالظاهرة بالما المضبوط او بغيره ككسب المبدء الوضوء من كسبا
لان ذلك بوجوب الشرط بالبناء المتقدم وفساد بوجوب الشرط ولم يتخلفه غيره وانما اذا لم يكن الشرط عينا فان النهي عنه لا يوجب
الشرط عقلا لا ممكا التوصل بالحرم الفعل الواجب بغيره عرفا بغيره في المعاملة لان على التمسك السابق لان الشرط من الامور الجارية
والوضعية فتكون على حد المعاملات لان ذلك على هذا فالورد النهي عن الشرط في الصلوة كالبحر وجعل النهي دلي على الفساد الجاز
ما لو نذر ان لا يستر نفسه فيها وكذا لو نذر عنه من يحل عليه طاعته وقد يتعلق النهي بغير خارج عن العبادة ومع فان لم يكن النهي عنه
للعباد كالنظر الى الاجنية في الصلوة فلا اشكال في عدم افضاء النفس اظهر ان كان للعبادة كالتكبير التعلق عنه للصلوة فهو لا يقتضي نفسا
عقلا للعبادة المتعلق لكن يشق منه النفس منه عند الاطلاق عرفا نظر الى استيفاء المانعة منه ما لم يظهر اذ لا مجرد التحريم كالموت لا
يلتفت فيها ما يبينها او شيئا لا اول بغيره ايضا بعد ونحو ذلك فان النهي انما يشق من الذي هو محرم لا بغيره فلا يبينه النفس هذا وقس على النهي في

يقرب

في النطق بالضم

وعلی
تغلب علی عدم
الوجوب علی عدم
الحیث

ولو
نذر مع ذلك
ضمير آخر يرجع إلى
الموصول أو إلى الحال
يتم الجمع بين الاستخدام
الاضمار مع إمكان الاستفناء
بالاضمار بقوله لفظ الجمع
مضافا إلى الظاهر
الفن
على قوله
المع
لأشياء الحكم

فانما قلنا
في القاعين
لاننا قلنا في الاقداس
نفي ما عدا الحكم المذكور
عن المذكور نحو انما زيد
عائنه

القوم هذا ولهم

۱۲. لغات
لغات از ض
لغات از ض
لغات از ض

انما المنطق

من ابان

[illegible]

ان العلم بانفسه الثاني علمه للعلم بانفسه الاول ضرورة انفسه المعلوم عند انفسه الاول ان علمه انفسه الثاني في الخارج ما هو محقق
لكن لا يستلزم على قاعده اللغه هو الشايع المستفيض وشيخ في ذلك بعض المتأخرين **اقول** ليس لازما بالمعقول في ادوات الشرط من حيث افادتها للعلو
اضطراح جدي بل بسبب انهم لم يراعوا اعتبارا جازما على جملتها الاصلية نعم كثيرا ما يتون باذا الغرض الشرط والتجزئة المعلومين في قولهم الشرط
والجزء المتضمنين وهذا ايضا شايخ في عرفهم كالفقه ما والجملة فهم من حيث التعليل لا بقصد بيانها الا لتعليل الجراء على الشرط كما هو معلوم
الاصل فيهم يؤيدون بقولهم لو كانت الشمس طالعة فانها موجودة او جودها لثبوتها لازم لطاوع الشمس فيستدلون بعكس الثاني على عدم الاول ويؤيدون
الاول على وجود الثاني ولكن غرضهم ان العلم بوجودها يستلزم العلم بطاوع الشمس كما يتوهم لوضوح ان الاملا من بين العلمين ان كثير من العلم
وجودا لمقدم او عدم الثاني ويؤكد وجود الثاني وعدم المقدم لعدم العلم بالذم وطريقا متمسك بالاجتهاد في اثبات الملازمة فكيف يشيتم اعتبارا
التعليل بين العلمين **والثاني** كون الفرض الذي يرادها الاستدلال بها فليس فيه ما يوجب الخروج عن معناها الاصل لان الواضح ان اعتبار
في وضعها ان لا يكون الفرض من ايرادها ذلك كما في القضايا المجملية التي تؤخذ في الاستدلال فان مقتضى كونها في الاستدلال ان لا يكون
ولا يوجب للخروج عنها معانيها الاصلية والشرعية ان ذلك من المقاصد المتعلقة بمغاييرها من غير ان يستعمل لفظها فيها فظهر ان كونها لا يوجب
مسوقه لا ببيان امتناع الشرط وهو تعدد الاله لا امتناع الجزاء وهو انفسا لا يثبت كونها مستعملة في معناها الاصل من الدلالة على ان
الممنوع لازم الحسب لوجود الشرط الممنوع كيف عليه من ايرادها في الاية فستعلم انها موافق لوضعها الاصل في اداة التعليل و
الامتناع واستعمالها في مثل هذا المقام شايخ لقدره وقوله في رد من قال ذلك بدعي انه لو كان غنيا لما صنع كذا وذا في رد من قال في
البلدان لو كانت البلدان في غير ذلك **واعلم** ان لو قد يخرج عن مورد هذا الاصل في قولها فان قيل لا يمنع الشرط والجزء
مؤخر حيث لا يمنع الجزاء فلو كان الشرط في الظاهر مقتضيا للتفويض الجزاء فوقع جوازه بعيدا ولم يحصل له نحو علمه
لولا بحسب الله لم يصبه فان عدم الغنى اذا كان لازما على تقدير عدم الخوف فعلى تقدير الخوف يكون ثابتا بطريق اول فيكون مقبولا
عدم الغنى واستمراره وليس كذلك فسفاد من استعماله على ما ظهر من النفاذ ان الغنى لو فيه الاستدلال ولما اتفق من ان اونها
جاءت على اصلها وان المنفي في الجزاء ليس عدم الغنى المطلق بل المقيد منه بعد الخوف فكما ان عدم الخوف يمنع كل عدم الغنى لا يمنع ضيقه
لان الجزاء المقيد بالشرط مطلق وليس اللفظ ما يوجب تعديه مع ما فيه من البعد **وقد اورد** في هذا ما لا يوجب حيث يكون الجزاء امثلا لا يمنع
العموم في قولنا لو امكنه لا كونه بخلاف المنفي كما في المثال الذي ذكره ويضعف ان الجزاء المنفي كما في هذا العموم يخصه ويخرج عن الظاهر كل الجزاء
المتبقي يقتضي الاطلاق وتعيينه خروج عن اطلاقه ان ليس التعيين بنفس التعيين الذي استلزم عليه الشبهة واللازم تقدمه على نفسه في التعيين
اخر بقدر اعتباره ولا ينافيه لزوم التجوز في لولما فيه من البعد عن مقتضى الاستعمال بخلاف التجوز فيها وما اتفق من ان التعيين لا يخصه
من الجزاء فليس على طاعة من **اعلم** ان المنفي في المفهوم يتعلق بغير ما يتعلق به الا بانه المنطوق وبالعكس فحينئذ عموم الاستدلال يتبع الاشارة
بالجمل في الفرض المتشعر وسلب العموم حيث يتعلق الاشارة بالجميع وكذا اذا تعلق بالجنس باعتبار فرد لا بشرط سواء كان معناه الواقع او لا وبعد
عموم الاشارة حيث يتعلق النفي بالكل في غير ذلك بعيدا وهذا يخرج الى ما كان في المقام متمسكا بالذي صرح
منها للذكر ما هو مقبول في الامانة من ان الشرط ليس له لوجود الجزاء ولا مستلزما له فلو لم يستلزم عدمه لكان الجزاء يخرج عن كونه شرطا
ولا لجاز ان يكون كل شيء شرطا لكل شيء هذا كلامه ولا يخفى انه خلط بين الشرط بالمعنى المخصوص في المقام وبين الشرط بالمعنى الذي هو في
المقدمة **وقد عرفت** ان الشرط بالمعنى هنا يستلزم وجوده ووجود الجزاء لا امتناع وجود المعلوم بل هو لازم له وهذا لا يستلزم عليه وفيما
ما تمسك في المقام من ان قولنا ان جاءك زيد فكم يجري في العز مجرى قولنا الشرط في اكرامه مجبته ولما بدأ من انفسه الا ان الامانة
التي يكون الاول انهم كل واحد من علمه بعض المقاصد من ان المتبادر من ادوات الشرط وهو سببية الشرط وشروطه سواء اضر بالجنس
المقابل للسببية بما بدأ اوله منفسا بالشرط ناشئة عن الخلط بين المعنيين هذا يحصل كلامه **وجواب** ان لفظ الشرط كما يطلق على المعنيين
الذكرين كل من يطلق على السببية لعله كما اضطلع به بعضهم فيمكن حمله على كلامه دفعا للخلط المذكور نعم يتجلى على تحقيقه ان ان كان
المقتضى اثبات الدلالة والتميز في المقام باعتبار الاطلاق فستلزم الا فتم على ما مر منه يظهر ضعف التبادر الذي عرفت في الايراد انفسه
في الدليل المذكور في وهو انه يجوز ان يكون ما ذكره في قوله الشرط في اكرامه مجبته مستفادا من حمل الجزاء على الشرط حيث انه بعيدا
سلبا من لولاه لزم الجزاء بالخاص عن الما وظن ان هذه النكتة غير متحققة عند التعيين لاداة الشرط فلا يلزم ان يساير في الدلالة فلا
ان يوانه مجرى مجرى قولنا مجرى بشرط في وجوه اكرامه فان المفهوم منه انه ما ذكره على ما شهد به الاعيان الصريح وقمنا انه لو لم يكن
التعليل ذلك لكان لغوا ويمتنع على الحكم **واقول** في بعض المقاصد من ان دفعه ان ذلك انما يقتضيه فائدة ما دون خصوصية هذا الشرط
واذا عدم غيرها لا ينبغي احتماله مع ان الغالب وجوده مضافا الى ان هذا لا ينافي بقولنا لا يوافق القول بالدلالة اللفظية على
المعنى من المقامين بالجملة كما يظهر من استنادهم الى التبادر وفيهم اهل التبادر في بعض الموارد مع ان مقتضى حمل المقام اثبات الحقيقة

المقيد

ان العلم بانفسه الثاني علمه للعلم بانفسه الاول ضرورة انفسه المعلوم عند انفسه الاول ان علمه انفسه الثاني في الخارج ما هو محقق
لكن لا يستلزم على قاعده اللغه هو الشايع المستفيض وشيخ في ذلك بعض المتأخرين
اقول ليس لازما بالمعقول في ادوات الشرط من حيث افادتها للعلو
اضطراح جدي بل بسبب انهم لم يراعوا اعتبارا جازما على جملتها الاصلية نعم كثيرا ما يتون باذا الغرض الشرط والتجزئة المعلومين في قولهم الشرط
والجزء المتضمنين وهذا ايضا شايخ في عرفهم كالفقه ما والجملة فهم من حيث التعليل لا بقصد بيانها الا لتعليل الجراء على الشرط كما هو معلوم
الاصل فيهم يؤيدون بقولهم لو كانت الشمس طالعة فانها موجودة او جودها لثبوتها لازم لطاوع الشمس فيستدلون بعكس الثاني على عدم الاول ويؤيدون
الاول على وجود الثاني ولكن غرضهم ان العلم بوجودها يستلزم العلم بطاوع الشمس كما يتوهم لوضوح ان الاملا من بين العلمين ان كثير من العلم
وجودا لمقدم او عدم الثاني ويؤكد وجود الثاني وعدم المقدم لعدم العلم بالذم وطريقا متمسك بالاجتهاد في اثبات الملازمة فكيف يشيتم اعتبارا
التعليل بين العلمين
والثاني كون الفرض الذي يرادها الاستدلال بها فليس فيه ما يوجب الخروج عن معناها الاصل لان الواضح ان اعتبار
في وضعها ان لا يكون الفرض من ايرادها ذلك كما في القضايا المجملية التي تؤخذ في الاستدلال فان مقتضى كونها في الاستدلال ان لا يكون
ولا يوجب للخروج عنها معانيها الاصلية والشرعية ان ذلك من المقاصد المتعلقة بمغاييرها من غير ان يستعمل لفظها فيها فظهر ان كونها لا يوجب
مسوقه لا ببيان امتناع الشرط وهو تعدد الاله لا امتناع الجزاء وهو انفسا لا يثبت كونها مستعملة في معناها الاصل من الدلالة على ان
الممنوع لازم الحسب لوجود الشرط الممنوع كيف عليه من ايرادها في الاية فستعلم انها موافق لوضعها الاصل في اداة التعليل و
الامتناع واستعمالها في مثل هذا المقام شايخ لقدره وقوله في رد من قال ذلك بدعي انه لو كان غنيا لما صنع كذا وذا في رد من قال في
البلدان لو كانت البلدان في غير ذلك
واعلم ان لو قد يخرج عن مورد هذا الاصل في قولها فان قيل لا يمنع الشرط والجزء
مؤخر حيث لا يمنع الجزاء فلو كان الشرط في الظاهر مقتضيا للتفويض الجزاء فوقع جوازه بعيدا ولم يحصل له نحو علمه
لولا بحسب الله لم يصبه فان عدم الغنى اذا كان لازما على تقدير عدم الخوف فعلى تقدير الخوف يكون ثابتا بطريق اول فيكون مقبولا
عدم الغنى واستمراره وليس كذلك فسفاد من استعماله على ما ظهر من النفاذ ان الغنى لو فيه الاستدلال ولما اتفق من ان اونها
جاءت على اصلها وان المنفي في الجزاء ليس عدم الغنى المطلق بل المقيد منه بعد الخوف فكما ان عدم الخوف يمنع كل عدم الغنى لا يمنع ضيقه
لان الجزاء المقيد بالشرط مطلق وليس اللفظ ما يوجب تعديه مع ما فيه من البعد
وقد اورد في هذا ما لا يوجب حيث يكون الجزاء امثلا لا يمنع
العموم في قولنا لو امكنه لا كونه بخلاف المنفي كما في المثال الذي ذكره ويضعف ان الجزاء المنفي كما في هذا العموم يخصه ويخرج عن الظاهر كل الجزاء
المتبقي يقتضي الاطلاق وتعيينه خروج عن اطلاقه ان ليس التعيين بنفس التعيين الذي استلزم عليه الشبهة واللازم تقدمه على نفسه في التعيين
اخر بقدر اعتباره ولا ينافيه لزوم التجوز في لولما فيه من البعد عن مقتضى الاستعمال بخلاف التجوز فيها وما اتفق من ان التعيين لا يخصه
من الجزاء فليس على طاعة من
اعلم ان المنفي في المفهوم يتعلق بغير ما يتعلق به الا بانه المنطوق وبالعكس فحينئذ عموم الاستدلال يتبع الاشارة
بالجمل في الفرض المتشعر وسلب العموم حيث يتعلق الاشارة بالجميع وكذا اذا تعلق بالجنس باعتبار فرد لا بشرط سواء كان معناه الواقع او لا وبعد
عموم الاشارة حيث يتعلق النفي بالكل في غير ذلك بعيدا وهذا يخرج الى ما كان في المقام متمسكا بالذي صرح
منها للذكر ما هو مقبول في الامانة من ان الشرط ليس له لوجود الجزاء ولا مستلزما له فلو لم يستلزم عدمه لكان الجزاء يخرج عن كونه شرطا
ولا لجاز ان يكون كل شيء شرطا لكل شيء هذا كلامه ولا يخفى انه خلط بين الشرط بالمعنى المخصوص في المقام وبين الشرط بالمعنى الذي هو في
المقدمة
وقد عرفت ان الشرط بالمعنى هنا يستلزم وجوده ووجود الجزاء لا امتناع وجود المعلوم بل هو لازم له وهذا لا يستلزم عليه وفيما
ما تمسك في المقام من ان قولنا ان جاءك زيد فكم يجري في العز مجرى قولنا الشرط في اكرامه مجبته ولما بدأ من انفسه الا ان الامانة
التي يكون الاول انهم كل واحد من علمه بعض المقاصد من ان المتبادر من ادوات الشرط وهو سببية الشرط وشروطه سواء اضر بالجنس
المقابل للسببية بما بدأ اوله منفسا بالشرط ناشئة عن الخلط بين المعنيين هذا يحصل كلامه
وجواب ان لفظ الشرط كما يطلق على المعنيين
الذكرين كل من يطلق على السببية لعله كما اضطلع به بعضهم فيمكن حمله على كلامه دفعا للخلط المذكور نعم يتجلى على تحقيقه ان ان كان
المقتضى اثبات الدلالة والتميز في المقام باعتبار الاطلاق فستلزم الا فتم على ما مر منه يظهر ضعف التبادر الذي عرفت في الايراد انفسه
في الدليل المذكور في وهو انه يجوز ان يكون ما ذكره في قوله الشرط في اكرامه مجبته مستفادا من حمل الجزاء على الشرط حيث انه بعيدا
سلبا من لولاه لزم الجزاء بالخاص عن الما وظن ان هذه النكتة غير متحققة عند التعيين لاداة الشرط فلا يلزم ان يساير في الدلالة فلا
ان يوانه مجرى مجرى قولنا مجرى بشرط في وجوه اكرامه فان المفهوم منه انه ما ذكره على ما شهد به الاعيان الصريح وقمنا انه لو لم يكن
التعليل ذلك لكان لغوا ويمتنع على الحكم
واقول في بعض المقاصد من ان دفعه ان ذلك انما يقتضيه فائدة ما دون خصوصية هذا الشرط
واذا عدم غيرها لا ينبغي احتماله مع ان الغالب وجوده مضافا الى ان هذا لا ينافي بقولنا لا يوافق القول بالدلالة اللفظية على
المعنى من المقامين بالجملة كما يظهر من استنادهم الى التبادر وفيهم اهل التبادر في بعض الموارد مع ان مقتضى حمل المقام اثبات الحقيقة

بَصْحُ الْمَلِكِ بِد ٢

[illegible]

١٢١

محمود علی بیگ

في تفسير المحاكمات

لجوا ان نفيان فلا يردن شيئا منهما الا فانقول الاكراه ليس لازم النسيب المستلزم لاحد الاثرين ^{الشيء} ان المقصود هو النفي بالشرط
 انقضاء الحكم عند انقضاء ذلك بناء على قيامه بغيره على عكس ما رادته كما في المقام حيث قام الاجماع منه على تحريم الاكراه مع ما انكسرت فيه النفي ^{بلفظ}
 التعليق فلعلم الحاشي ان انقضاء الحكم لا ينافي انقضاء العتق مع قسوه في المولى الحق بارادته ما وان لا يترك فيه اية فبئس انما على النفاذ من بين
 النفي او بخلاف ذلك فصل الاكراه في النفي كذا في الوصف في محال الحكم في محال الوصف في غير محال الوصف في غير محال الوصف في غير محال
 الا ولو يجرى حتى ان يقيم ان يمتد في نفسه عنه بالاضلال ان كان محال فاله وانما الكلام في انه هل يقضي انقضاءه عند انقضاءه وهو المعبر عنه فهو
 الوصف ولا فائدت جاعلة صغرى في ذلك في ظاهر الشيخ وحكي عن الشبهة انه يخرج البئر الذي في نفاذ جاعلة وهو المنقول عن السيد المحقق في المحال
 وفصل شاذ من هذا الخلاف فثبت في صولت هو اذا كان ذكر الوصف للبيا او القلم وكان ما ليس له الوصف داخل في محال الوصف
 لو قال الحكم بشاخصه والشاهد الواحد داخل فيه فدل على عدم الحكم به ونفاذ اعداها وهو مع شذوذه ضيقا يفتقر الى نفي البئر
 او محال الحكم فيقول الحكم من كل ان القوم اختصاص النزاع في المقام بالوصف الصحيح لكن بعض المعاصرين ادرج فيه غير الصحيح وكانه ينظر
 الى ما حكمه عن الجسدية في حد امثلة البطل بالشعركا ينظم من قسوه وهو لا يقضي مطلوبه ثم الظاهر انه لا فرق في المقام بين ان يكون الموضوع
 من كورا كقول كرم الرجل المقام او لا كقول كرم العالم كما يترد اليه احتجاجهم بمقالة الجعبي قد وان كان طحا احتجاجهم ببلد الغرا
 عن القامات اما بسا على الاول وقد انقضى بغيرهم في محال النزاع عليه نعم يعتبر ان يكون الوصف اختصاصا لموضوع وجودا ولو
 اذ لو سواه لم يبق مورد للمفهوم وكذا اذا كان اعم على ما ينظم من امثلة على اشكاله وفيه سابقا لاحتمال ان لا يسا عد عليه بعض الشيء
 بالثبوت فيلزم في مثل قول الشافعي في فصل الحيوان انه يدان بمفهومه على اسماء الوقت الخاص كقول بعضهم ان قولنا في الغنم السائمة ركوة
 يدل على عدم الركوة في معلوفة غير الغنم اي في غير هذا في محال الحكم ان النقيض بالوصف لا اشعار في نفسه بانقضاء الحكم من غير
 محله نعم كذا وما يعين ذلك المعاصرين خارجي من من ينظر في محال وشهادة حال فيجوز القبول عليه كما لو وقع التقييد بجواب
 سئل عن مطلق الموضوع كقولنا السائمة ركوة فاجاب بان السائمة منها ركوة واقضى عليه فانه يدل على نفيه عن غيرها
 بخلاف ذلك حيث ان مثل ذلك خارج عن محال الحكم اذن ما ذهب اليه التافون كما انه لو افقنا كان باحد الثلث لفظا وانما
 تقبضه معناه ما افقنا المتشبهين به ليدل انهم يحكمون به من المفهوم الذي هو من فساد الدلالة اللفظية وهي منفية اما بالنسبة الى المقام
 والنفي فلفظ مع انه لو كان كذلك لكان له بالمنطوق على ما تكرر بالمفهوم وهو مشغول على نفسه وانما بالذي لا يترك الا لزام فلفظهم والزم
 بينهما لا عقلا ولا عرفا ولما اقصا القطع بان قول القائل شرعي عبدا جسيما لا يدل على عدم امره بشراء عبدا وبقوله جوي مائة
 خامسة لا يدل على عدم امره بانيان وما نه حواة اي بقوله شرعي معز اي بغير لا يدل على عدم امره بانيان وما نه حواة بشراء معز
 اي الى غير ذلك مما لا يحصر له احج المصنف بانه لو ثبت الحكم مع الوصف بدونه لعرى التقييد بجواب لفائدة وكان بمنزلة قولنا لا ذنبا
 الا بغير لا يعلم القبول سواء نام لا يصح ويان ما عبيدا او باعبيد فانه في قوله لا الواحد يحمل عقوبته وعرضه انه يدل على ان
 غير الواحد لا يحمل عقوبته وعرضه وقوله لا مطلق الغنى ظلم انه يدل على ان مطلق غير الغنى ليس بظلم وردن محال الشعر في قوله لا يملك
 بظن الرجل فيجاء خبر من ان يملك شعرا على مطلق الجأ او جأ الرسول بانه لو كان كذلك لم يكن لذكر الامثلة معنى اذ فليله وكثيرا سوا
 فثبت المفهوم لما هو في نقد المصنف حيث ان الامثلة من الشعر قوة الشعر اكثر فكيف اذا صرح به وهو من هذا القبيل بل من ثمة انقضاء
 فيجوز قبوله على قوله مع ان قوله مقتصد بموافقة جاعلة من القادرين باللفظ له والمسئلة لغوية بكتفي فيها بغير الواحد كقوله لا تعد
 والجواب اما على الاول فبمعنى الملازمة في المقامين اما في الاول فلان لفائدة لا تخضع فيما ذكره وصفا ولا ظهورا بل كما بوجه بالوصف
 لذلك بوجه به لا تضام بين الحكم محال الوصف كما في قوله تع وما ظنوا على الصلوات والصلوة الوسط ولا يحتاج السامع اليه ولقد دفع
 فوهم عدم تناول الحكم ولعلم الخاطب بحكم محال الوصف اما لوضوحه او لسبوتها او لعدم المصلحة في بيان الحكم محال الوصف ولا يكشف
 عما اراد بالموضوع والنوحيه حتى انه حكى عن اخفش ان وضع الصفة للنوحيه فقط وهذا بظاهره وان لم يكن مرضيا عندنا لاننا لا نرى
 بانحصارها لتوضيح لمساعدة العرف عليه مع ما احتمل النقل من بعد الموجب لعدم الاعتما على مفاة مدع به سببا في موضع الخلاف
 الا انه يشتمل على ما هو المقصود من عدم اختصاصه بما هو الخصم والخاص في الشيء فلو منشأ اسمها الوصف في المثالين عاينهما في
 الفائدة حتى انه لو كان لفائدة بحيث يستدبرها الطبع منعنا واما ما اجاب به بعض المعاصرين من ان الجواب هنا انما هو لوضوح اصل الحكم بغير
 علمنا بغيره لان الحكم المذكور كغيرها بوجه به عن الوصف في موضع بل يوجبها من غير اشياء واذا في الشيء فبان منه ذلك في الامثلة
 المذكورة لا يوجب ان يكون مستندا الى ظهور مطلق التقييد بالوصف فيه بل يجوز ان يكون مستندا الى ظهوره في خصوص ذلك المورد فانما انقضاء
 عن فائده في بعض الموارد اذا كان ظاهر فوائده واجلاها سلبا لكن المسئلة اجتهادية وليس جسيما فيقول بغيرها على الجبرها الغير
 مع علمتنا من الاجتهاد بمراجعة المورد في حصة النفاذ مع ما فيها من بعد ما لا يبعد عن احد على ان النقل المذكور في محال الوصف في

عدم

[illegible]

تبرکات اللغات

ان في كل سورة

بإلى هو المولى في خليفته ٢

النوب

اضمن

٧
تيسرے حصہ

فقد علم
فالتفت فالتفت
الحزب ما في العالم
في غير ما خطب
الذي ينفذ في
عليه ثم
فقد علم

مفهوم

على تسميته فهو ما قد ساعدوا حدوهم عليه انما بوجه الفتح فيها لا في تسميته فهو ما واقامه هو انما الكسوة فقد ذكره بعضهم في
شونه وهو الخشونة فيعند مع ناكيد الحكم المذكور فيه فاعدا ويعتبر تأخر المقتضى عليه عن المقتضى غالبا وقد تقدم اذا كان التقديم مقتضى
كما في قولنا انما زيد ضروب المستند على ذلك التبادر واجتاجهم عليه بانه لا فرق بين انما الحكم الله وبين لا اله الا الله راجع الى ما ذكرنا
ان المقتضى في الفرق بينهما باعتبار ما في الفرق فلا يبر عليه ما اورد العبد من دليلهم هذا انما يقتضي التبادر في وجه المقتضى
عليه انما يقتضي التبادر في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
لغيره انما يقتضي التبادر في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
كان كل ولا للمقتضى فلا ولا لغيره ولا مشاركا معه ولا لزوم ان لا يكون له بعض الولاية وهو ما لا يقتضي قيام عرض واحد بموضوعين
فهذا الحكم الكلي فلان قبل هذا التبادر بالاضافة لا يتبادر بالوجود في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
وان احتمال الشك في ذلك لا ينافي مع كون ملكية غير ملكية وليست هذه الملكية كماله في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
على الاستمرار ولا يخفى بعد بل الصواب ان يحتمل في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
من الالتماس المقتضى للاختصاص في اختصاصا حبس الولاية بالمقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
وقد علم ان الالتماس والاثبات لا يكونان يكون تواردهما على الحكم المذكور وللزوم التناقض ولا ينافي المذكور ولبيان ما عدا الالتماس
على بلان في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
لنا كيد التقي كما في لنا كيد الالتماس وان ما لا ينبغي الا ما دخلت عليه وان لا تدخل عليها وفيها انها منضمة معنى ما والا لقول
المفسر في معنى انما حرم عليكم الميتة بالنسبة لغيركم عليكم الميتة ولقول النجاشي انما الالتماس ما يتبادر من مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
كقولنا انما يقوم انما انما انما لا يقتضي على ما صرح به النجاشي الا مع تعدد الالتماس وحصوله ووجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
القتضاه في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
ولما لم يمتد له المقتضى في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
ايضا وهو ضعف بل الحق انما كيد من ان وما الزائدة وليس مفادها الا التاكيد في مادة التبادر وقد نص عليه بعض المحققين في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
الحكم والملازمة به الفصل المستفاد من تأخير الموضوع عن الوصف حمل له على الوصف نحو صدق في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
على ما يسمي الالتماس المذكورة وغيره فاقول في الالتماس في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
بالاضافة في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
له في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
الصدق والصدق في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
العلامة في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
انما لو حل كل الرجل وان حمل على الجنس كان مقتضى الحمل انما لا يمتد مع جنس الصدق في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
فيلزم ان لا يمتد جنس الصدق لا يمتد بحدوده وهو المقتضى في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
الصدق والصدق في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
بهم الفرد وكلامه هنا جيد وبه يظهر في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
الالتماس في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
فيه بعض القواعد ولم ننظر من غيرهم بكلامه في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
لقد علم انما انما في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
الافراد ليس المعنى بل كل فرد من افراد الرجل لظهور ما فيه من الاستبشاع مع عدم مساعده صوغ الكلام عليه في لواريد ذلك الكلام
شك في الرجل بل المحقق ان لفظه كماله في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
حقيقة الرجل في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
بغير المشاكلة ولا تعين للمقتضى في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
هذه الحقيقة في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
بكل الرجل كالكلام في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية
الا في الوجه وهذا في وجه المقتضى بوجه اخر فاما في الالتماس والاثبات وانما الولاية من اعتق حيث يتبادر منها مقتضى العمل بالنية وعمل الولاية

هذه

[illegible]

منه

يستغفران جزئيا المفهوم الذي استعمل عليه ان كان الاستغفار في احد ما من حيث الافراد وفي الاخر من حيث المجموع وعلى ما ساء الكلام في
 بالحدود وكان ينطبق على العالم الشئ كالتجمع المعرف والموصوف والافعال المبدئية في الاستغفار وقيل **كشكلا** بان ينطبق
 على ذلك بوجوب خول النكرة فيه لا انها تستغفر افراد مفهومها على البدلية وقد فسر واضح لان النكرة لا تستغفر افراد مفهومها بل
 بل بقرينة الحكم بخلاف ذلك وانما الاستغفار فانها تستغفر افراد مفهومها او قد خولها او عاينها ذلك لان النكرة موضوعها للطبيعة ليست
 باحد التشخيصات الفردية لا بشرى من غير تعيين لمفاهيمها باحد ما بالخصوص في موضعها صالحة لان تؤخذ من جهة بين الجميع بان لا يغير فيها
 البعض بحسب الواقع وان استغفر في اطلاقها فليست في نفسه لانه على العموم والشمول بخلاف من وادى من مدلولها طلب تعيين الفرد
 بالوصف المذكور ومن بين جميع افراد مفهومها ما يكون مدلولها تستغفر الجميع الافراد على سبيل الفرد بدت تعيين الفرد بالمفهومها بالوصف
 بفتح الاستغفار منها من غير تكلف على ما قيل يقول من جاءني او تمك جاني لا بد ان الافراد التي ترد بينهما في السؤال ان يكون
 عموما بالنسبة لافرادها المقيدة بالوصف المذكور حيث يستبعد الافراد فطرية التبعين نحو الجميع بهذا المعنى فوجه فرق اخبرتها وبين
 النكرة **واعلم** انه قد يطلق العام على اللفظ المستغفر بجميع افراد مفهومه ولو بقدرية حكمه كما يقال ان ملكي قوله تعوذنا من الشئ اي
 ما ظهور للعموم الشئ لو رددت معناه الامتنان ورجل في قوله جني رجل للعموم الذي في اللفظ المجموع من غير مرجح ثم **اعلم** ان عمومها لا يكون
 نحو ان كل شئ علم وقد يكون عرفيا نحو جمع الامر الصاغرة فان لم يجمع عنا بذكر الصاغرة الدنياء كما قد رده جماعة في التحقيق والعموم
 في انما ايقن في شئ لم يجمع عنا بذكر كما لو قيل جميع صاغرة بل في الصاغرة الموصوفة بل في غاية الامر ان في هذه الحال في غير ذلك لا يصح
 به كما لو قيل كرم العلم فانه لا يرد به جميع افراد العالم من الموجودين حال الخطا بعبه ويعد بل لا يجمع الموجودين حال الخطا بل خصوص الذين
 يمكن الخطاب من اكرامهم فانه قلنا في تقدير الامر بالتمكين في غير تعيينه متعلقة به فيخرج من ذلك على عمومها فحينئذ لا يمكن ان يقال
 الا في اللفظي عما لا يتحقق الشرط بالنسبة اليه مع علم الامر ولا موهبة كالمثال المذكور ونظيره بعد جدا بل يجمع على قضا الامر بشئ كما في قوله
 فتيقن في تقديره المتعلق بالافراد التي يمكن ان يكون من اكرامهم منقضا لعمومها في المثال المذكور في ذلك لا يقدح في ذلك عموم اللفظ لا في
 في عموم المقيد بقنا وله جميع افراد مفهومها المقيد كما ان العرف في عموم المطلق بقنا وله جميع افراد مفهومها المطلق نعم لو فرق بين العالمين بان الاول مطلق
 او مقيد يمكن كونه الثالث مقيد بقنا بهم عرف من قرينة الحال بحسب التسوية بقرينة ذلك فلا مشاحة الا ان عاينهم فاصرة عن فقه ذلك
والاول ان يستغفر العام الحقيقي بقنا وله جميع افراد كالمثال المتقدم **والثاني** بما يقينا ولا اكثر افراد بحيث لا يقيد بالخارج عرفا لذكر
 في مجموع الامر صاغرة بل في تقدير هذا القول على اطلاقه عن سنده جزم لا اكثر ولا التادروا وبيننا عند التحقيق على الشائع في الاطلاق
 كما تراه في بياننا في اطلاق موضوعنا المتساخا والاذان الخاصة على ما نفصمها او زاد بغير من غير تعيينه وهذا المسألة غير معتبرة في الخطاب
 الشرعية بل لا بد في هذه المواضع الثلاثة ونظيره في التحقيق لا لان الظواهر العرفية غير معتبرة فيها كيف هو الاصل الحكم حيث لا دليل على
 بل ان شاعهم في مثل ذلك فموضوعنا على موارد الشائع وليس الخطا بالشرعية عند من جملها وهذا انهم ينزلون تلك اللفظ على ما
 اذا ورد في تلك الخطابات ونظيره في اطلاقه لا يرد وعلى هذا في العام العرفي خارج عن اقام الاصول عند حد عليه **واعلم ايضا**
 ان اللفظ كما ينقسم باعتبار الدلالة الى مجموع والافراد كما ينقسم باعتبار نفع الحكم به الى القسمين بقنا وله جميع افراد كالمثال المذكور في الاول
 باعتبار الحكم كقول كل الناس يعرفون هذا الشئ فان لفظ كل مشعر بين المعنيين فاذا اضيف الى معرف باللام تعين كونه مجموعا ومعناه
 مجموع ما اضيف اليه كما ان اذا اضيف الى منكر كان لفظ منه كونه فاعلم وان معناه كل واحد مما اضيف اليه مدخوله على البدلية فيقيد بقنا وله جميع
 بجميع مضاهي البدلية فيقيد بقنا وله جميع افراد كالمثال المذكور في الاول **فصل** في بيان الفرق بين المجموع وبين الافراد في الاستغفار
فصل في بيان الفرق بين المجموع وبين الافراد في الاستغفار **فصل** في بيان الفرق بين المجموع وبين الافراد في الاستغفار
 بعضهم في الاكثر من مجموع في الثاني وتوقف بعضهم في الثالث فان كان مجموعا في الاول فانه مجموع في الثاني والثالث
 موافقة لهم على اللفظ مع مقيد الى انما نقلت عن الشرح في العرفية خاصة ومنهم من جعلها حقيقة في الخصوص ووجاز في العموم **فصل** في بيان الفرق بين المجموع وبين الافراد في الاستغفار
 النزاع بالفاظه المحصورة اسما الشرط والاستغفار والموصولات والتجمع المعرف والمضاد ومفردية النكرة في سبيل التفرقة في مطلق اللفظ
 حتى انه يدخل فيه مثل لفظ كل جامع وقواعبه والذي يقتضيه الفقه هو الاول الذي صرح به العالم هو الثاني وليس عليه كل افعال الشا
 وهو المقيد ثم ان النزاع بين التفاضل والامتنان في كماله فاعلم ان كان بين التفرقة والامتنان كمالين كما في قوله عليه السلام في التفرقة
 بان كثيرا من الصنيع المتنازع فيها كالفرد والتجمع في بعضها ياتي للعهد وهو عندهم ليس من اقام كما اشرفا البه والزام كونها باجازه بعينه
 انظار التحقيق اللهم لا يقال ليس النزاع على هذا التقدير في تلك الصنيع مطلقا بل اذا تجردت عن قرينة العهد كما صرح به الصانع في الجمع
 المعرف وقصر عليه بعض الناطق في كلامه من جملة من يولد في فرج النزاع على هذا التقدير لان هذه الالفاظ عند العهد هل تخص العموم
 كما هو عند التحقيق او تشمل بهن وبين الحصر كما هو قول البعض او تخص بالخصوص كما هو قول بعض الخوارج فلا يملك ذلك كونه حقيقة في العموم

في بيان الفرق بين المجموع وبين الافراد في الاستغفار

عند التمسك كما عاين بعضهم هذا لكن كان عليهم ترك ذلك المفرد المعرف والمضاد في هذا النزاع وافراد ما يشيخ وقوع النزاع فيه بين الفاش
وان العمول لفظا يتجسد وهذا افردنا البحث عنه فضل مستقلا في التحقيق ان النزاع ان كان في اختصاص هذه الالفاظ بالعموم من حيث
وضع الواضع اياها بخصوص العمول فالقول بالاثبات الجزئي لثبوت في مثل كل رجل بدل المتبادر والنقل على ما سبب التنبه عليه
كان في اختصاصها به ولو من حيث الظاهر ومن حيث وضعه لمفردا لثبوت في مثل كل رجل بدل المتبادر والنقل على ما سبب التنبه عليه
بانه يثبت لكل في غير المفرد المعرف والمضاد كما سببنا وهذا المفرد انما يثبت في النزاع الحر في المقام **وقد يفتي** نزل بل كلما هم عليه حيث
التمسك بالعهود ونحو لا يتجسد العمول لفظا عندنا مطلقا كالحققتنا سببا في الحاجة الى اعتبارها مع مطلقا ان نكتب في الحذف ينبغي التمسك بها
يخرج به العمول في فردا وفرد من لحدود العمول على ذلك **انما يفتي** هذا فلنا على المذهب المتأصل في نقل العمول من حيث بعض الالفاظ
يبادد العمول من عاين فان السيد اذا قال لقيت فلانا فاعلم ان هذا هو فلان حتى انه لو ضرب ولحداد مخالفا وكذا قال لكرم فلانا او
علم البلد او كل عالم او خشي من ذرية او من اكرها كونه او منها اكرم من يدا كونه يبادد العمول وهذا القول الاكرام والاحسان بعضهم
بعضا ومنه اكرامه عاصبا واذا ثبت العمول في هذه الالفاظ عرفنا ثبوت لفظه لاصالة عدم النقل فيما **يقول** ما ذكرنا انه كثير من
الوارد في المسائل فيها الصنيع المذكورة قد اسند اليها اهل تلك على العمول في حقها فبعضهم يفتي بغيرها فانه لما سمع قوله تعانكم ومنا
تعبدون من رب الله حصصتكم قال لا حصصتكم محمد اجماعا فانما لا يحسد البس عبد عليه وموسى الملائكة فلو كان فيهم من العمول
فانه لا يثبت من هذا تلكا ويؤكد ذلك في قوله انا على العمول في حقها فبعضهم يفتي بغيرها فانه لما سمع قوله تعانكم ومنا
قولهم هو وما انزل الله على نبي من شيء على قوله من انزل الكتاب الذي جاء به موسى **وقد يفتي** الانفاق على كلمة التوحيد مفردة له وقوله
على كون التكرار في سبب التفتد الى العمول وعلى ان قول القائل من فضل الله كذا بوجه حقا الجمل لا يكرار وانما على وقوع الخش
فيما اذا حلفن لا بغير احد اذا ضرب احد او كذا اذا نذر له غيره لا كما لا يحصر له وقد يفتي بغيره **الاول** انما لو كانت مشتركة
لكان تأكيد الجمع العمول بكل وجهين مؤكدا للاثبات في الناطق اما الملائكة فلا تكرر في اللفظ الذي عليه فان تكرر الدال بوجهين لا يكرار
وكان المراد بنا كذا لا يثبت بان تأكيد الكلام ونفويه بغير موارد من حيث كان قبل ذلك كما في المؤكد فخط وبعده فبما فيتم الملائكة لا
ناك لا التباس في المؤكد في ما قبل من ان تأكيد المصباح عسلة لا بوجهين كيد بها ماله والنبات هذا ظا واما بطلان الثاني فلا نعلم ضرورة
المقصود من التأكيد انما هو توكيد الايضاح وانما لا الاشتقاق بغيره فبما في توكيد التأكيد لثبوت في زيادة العمول وموارد اشتغال عند ذكر التأكيد
فانما هي على ارادة العمول فلا يحسن ان التأكيد ان العمول في حقها فبعضهم يفتي بغيرها فانه لما سمع قوله تعانكم ومنا
ذلك لا يتجسد الاشتراك على انما لا التمسك وجو الوضع لكلاما متمم الحاجة الى التمسك عنه لا مكان التبادر في بعض بطريق التمسك في التمسك
بالاشارة لفظا من الاول ان تلك الالفاظ مستعمل في التواترة في الموضوع اخرى والاشارة الى اشتغال الحقيقة والجواب مع الاصل المذكور لا كما في
محققه في الدليل الوجه المخرج عنه على تقدير ثبوت ثانيا كما عرفت من قبته هذا التبادر في غير الثاني انما لو كانت للعمول علم اما العقل لا مداخل
فيه ولما بان نقل الاضاح منه لا بوجهين العلم ولو كان متواترا في الواقع في هذا الدليل مع ظهور في سبب من حيث اشتق قد سبق ذكره في جوابه
السيد على كونها منقولة عن المشرق الى العمول فقط نظير ما عرفت في الامر من ان تلك الاعضاء والاصناف لا يمتثلون تلك الالفاظ على العمول وبذلك
بها والكلام فيهما من حيث من جعلها حقيقة في خصوص ففقط من الاول ان المراد في خصوص ولو في العمول معقولة في خلاف العمول لا كما في
المراد في خصوص فقط وجعل اللفظ حقيقة في الميقن او من جعله حقيقة في المثال في قد اشتبه في خصوص وشاع حق بيان عام او في غير
الحال فالقول بالعدم مبالغة والظن بغيره كونه حقيقة في الاشياء لا في غير الاشياء ولا بانه اثبات لفظه بالترجيح
والاستحسان وهو بغيره في ثانيا بانه متعارض بكون الجملة على العمول لا كما في ان يكون مراد بوجهين في خصوص الاختلاف في بعض
مقصود هذا لا بطريق قد يكون الجملة على الخصوص لا كما في ان يكون مراد بوجهين في خصوص الاختلاف في بعض
وخصوصا بعد ما قام الدليل على كونها حقيقة في العمول فقط تمهيدا لمقال التوضيح حال التحول ان اسم الجنس كرجل يجرى على الواجب موضوع للهبة
من حيث هي عليه المحققون قبل بل موضوع للفرق المنتشر وهو مردود في هاد التبادر على خلافه مع ان هذا القول يخص النزاع على حكم
الشك في غير المصدا المجردة عن اللام والنون ومن الظاهر عدم مساعدة الوجه على الفرق ولا فرق في ذلك بين وقوعه مستعملا مع الواجب
من اللام والنون وادوات التثنية والجمع وبدونها وزعم الفاضل المعاصر ان مع الواجب موضوع او بوضع نوعه بازاء معا بينها
المعمولة **ثم اقول** في حصة نفسه سواء اخلصه ان اسم الجنس فاما يستعمل مع الواجب وهو موضوع او بوضع نوعه وبدونها لا يقع في
الاستعمال فلا خلاف في القول بانه موضوع للهبة من حيث هي ولا بان الهبة من حيث هي مفهوم مستقل يحتاج الى
لفظ في التفسير وثانيا بانه يستعمل في الواجب في الاسماء المعدودة وليس يحتمل هذا لثبوت التبادر من الواجب ما لا يبعد عن حد
في معنى مدخوله كما في نون التمكن كقولك رجل جائع لا اشارة هذا لاصلاحه في الواجب والواجب بانظر في **الاول** انما يفتي

ورد

على

المشكك

الحاجة الى ما ذكره لا يوجب وضع الجرد كيف هو ولا يقع في صحة الاسم الذي يتعلق به مصادق الضلوع والحاجة انما تدعو الى وضع ما يقع فيه **وقاما**
في المثال فلان الاسم المعدد ليس اسما الجنس من حيث كونها اسما معدودة لا انها غير مشعلة في جانبها الوضعية بل هو حكم باناس
 اللفاظ المشعلة فيها هي اسما الاجناس ولا تستلزم ان المستحق لللفظ المحكمه تجر عن الواقع مع ان الاسم المعدد لا يقع في صحة
 تجر عن الواقع ولو نفذ باننا على كذا الحكم وضعها فلا يتم بها المقصود ولو اراد تجر ها عنها لفظا فغيره في صورة الوصف في غير الاسما
 المتمكنة لانها تستعمل في موضع التسمية بناء على ثبوتها كما يقولون وهذا يستقامها مفاد ذلك لا وضاع **والثالث** فلان للجنس ان
 يقول ان اسم الجنس مع ثبوت الحكم موضوع للمهمة من حيث واقع عند الجرد عن الواقع او الواقع ليس موضوعا بل هو عدم صحة الاسم كما لا
 يثبت ما قصد المحقق في الجملة فاسأل ان كورما لا يحسن للفظ الذي كور عنه الا ان يمنع الوضع النوعي بالنسبة للموضوعين المتمكنين هو مبدع بل
 هذا القول كما لا يخفى ومع ذلك لا يوجب الا الحواجز التي لا يمتنع ان لا وضاع النوعية للاختصاص اسم الجنس مع الواقع في وقت وضعه جردا
 وفيه ان كون ذلك لا وضاع باسمه النوعية مما لا داعي اليه حتى يترك له هذا الوضع الذي لا يقع الاستعمال القبيح على حسب بل يمكن ان يحل هذا
 والباقي نوعيته **والرابع** في المثال الذي كور واضح الاندفاع فان قلنا ان رجل مثلا انما يجر عن الواقع اسم الجنس وموضوع للمهمة من حيث
 ليس مقنا انه يكون كل بشر الجرد عن الواقع بل مقنا ان اللفظ المذكور يجره اي من غير اعتبار اضمه معه موضوع للمهمة من حيث هو وانما هذا
 الاعتبار ليس هو اسم الجنس بل ان ذلك لا يمتنع بان الواقع اذ لا يربط اللفظ الجرد بهذا المعنى مما يصح استعماله فيه ما ذكرناه من دعوى التبادر
 ثم ما يقال من ان اسم الجنس مع الواقع موضوع باوضاع نوعيته بمعنى ان اوضاع وضع وضعها اجمالا كل اسم جنس منونا لغيره مشتق ومعرفة بالذم
 للماهية المحصورة في الزمن نارة وبلغت نارة ولا تستغنى عن اخرى في مكان من الضعفاء فلا يفرق بين ترك اسم الجنس مع غير التفرقة بينهما
 وتركه مع ترك الوقت ولعل نشأ الوهم ان هذا الادوات يدخلها الجسد بعرف كذا ولقد ورد في ذلك لا يخفى في مقابلة التبادر
 والفاق كلهم على ان الادوات يمتنع انما الزيادة على معادها دخولها وقد التزم بها الفاضل المذكور في كلامه حيث صرح بانها في اسم الجنس
 للاشارة الى مدلولها دخولها فان ذلك يقتضيه ان يكون لها وضعا بانفرادها ايضا وح فلا حاجة الى ما التزم به من الوضع النوعي وما كان ذلك
 مبتدأ على ما زعمه جماعة من ان المركبات موضوعه بازاء معانيها التركيبية كما ان المفردات موضوعه بازاء معانيها الافرادية وانما جازي الاسما
 تستعمل في معانيها الافرادية والتركيبية بحسب الضميمة فليست فاشد ذلك مقدما الكتاب لا لانه عليه بل التحقيق ان اسم الجنس الجرد
 الواقع موضوع للمهمة من حيث يحكم التبادر كما مر في الواقع موضوعه باوضاع حروفه بازاء معانيها كذا في الجرد فلفظ
 رجل انما هو اجزاء من غيرهما موضوع بازاء معانيها موضوعه باوضاع حروفه باوضاع معانيها بغيره لا بعينه
 لا باعتبار كونها مفهومة مستقلة فيكون معنى اسمها بل باعتبار كونها ملاحظة لكونها ملاحظة خال من ملاحظة كما هو الشأن في وضع الحرف وكذا حروف الدال
 موضوعه للاشارة لا باعتبار كونها ملاحظة لكونها ملاحظة لكونها ملاحظة خال من ملاحظة كما هو الشأن في وضع الحرف وكذا حروف الدال
 المهمة المعينة لان الاشارة تقتضي ملاحظة المعين بصفته بعينه وهذا هو التحقق المطابق للقول بالموافق لما يسا على ذلك في التبادر
 وتفصيل المقام وتوضيح المرام ان اسم الجنس صحيح الاستعمال اذا اجدها ان تجرد عن جميع الواقع كما اذا كان غير منصرف كحرف او صفراء
 قبل ان يجره اربابا او بغيره وقيل على الفرد فان اردت بغيره نفس الجرد اربابا الفردية بقونية الوترية او غيرها كان حقيقة وان قيل الفردية
 منه كان مجازا او هي في نظر بعض الضعفاء في السؤال المذكور ان لا يسميها ان حقيقة ثبوتها في التمكن وهو بعيد عما فيه الاسم فقط وهذا في
 المخفى يرجع الى القسم السابق واعتبارا يكون كل ما كان اسم الجنس محولا كقولنا هذا رجل فان الظاهر من مقام الجرد قصد الجسد في الفردية
 لعدم استيفائه لاعتبارها مع الشاى ولو زعمنا الجسد مع الخصصة الموضوع فليكون اعتبارها في الجرد وكذا اذا جازي رجل لا ملاحظة لكونه الجرد
الثاني ان يلحقه ثبوت النكاح ويصح نكوة وقد جازي النكوة على ما ابتدأ اول الاسماء الثلاثة وقد لو طاهر من الجنس لا بعينه بل بعينه
 ان شيئا من الخصوصيات غير معتبر فيه على التعيين وان اعتبر فيه احداهما على التعيين فيجتمع مع كل تعيين لان عدد التعيين معتبر
 فلا يجمع مع تعيين واحد في الجملة فليست الحقيقة بكل واحد من الافراد غير متعين بل بحيث يصلح ان يقع بدل كل فرد فردا او فقيها فليست في ذلك
 لا تعين في التقيد بالقرن لما اخذ في مدلوله ليس مفهوم التقيد باعتبار كونها ملاحظة حال الجنس في غير ظهوره ان مدلول النكوة جردية
 وليس بكل كما سبق في كثير من الاوهام فان الجنس لما اخذ باعتبار كونها مبدع في اي معنى اخر في لا غير الواقع كما ذكرناه في تحقيق مدلول
 النكوة بين ان يكون الفرد معتبرا عند المنكح كما في جازي رجل او عند الخطاط في اي جازي انا او يكون غير متعين عند ما كان في جنس رجل
 التعيين الحاصل في المثالين الاولين لا يدل على مدلولها واضحا عن هذا ولهذا لو اردت بها مع كان مجازا ولا يتوهم ان اسم الجنس على هذا التقيد
 مستعمل في الفرد بل مستعمل في نفس مفهومه لانه الجنس وان طلق على الفرد لان التقيد بالقرن انما يستقام من الثبوت وتحقيق المقام وتوضيح الظاهر
 الكل على الفرد يقع على وجهين **احدهما** ان يطلق عليه باعتبار تحقق الطبيعة الكلية التي هي مدلوله في كماله لان ذلك على زيد باعتبار
 كوننا اننا في ذلك اننا وهذا حقيقة فطرا لا اطلاق اللفظ على فرد مفهوم هذا الاعتبار اطلاق له على نفس مفهومه وعلى هذا الاطلاق

غير معتبر
 مفهومه بل باعتبار
 كونه

في الفرض المذكور الثاني

ان يطلق عليه من حيث الخصوصية وهذا الجواز لان اللفظ غير موضوع له كذا وهذا كما لو اطلقنا ان اريد به زيد
باعثا بخصيصته والفرق بين الاطلاقين ان اللفظ في الاطلاق الاول استعمال في الطبيعة من حيث هي لان اطلاقه على الفرد باعثا بالخاصة في الطبيعة
اطلاقا في الحقيقة على نفس تلك الطبيعة فيكون حقيقة ان اللفظ موضوع بارادتها في الاطلاق الثاني استعمال في المركب من الطبيعة
الخصوصية او التقييد بها واللفظ غير موضوع بارادتها بل اطلاقا من حيث هي فانه معياله فيه استعمال في غير ما وضع له بعلة الجزئية والكلية فيكون
والمراد انها غير موضوع له باعثا وضعه في الطبيعة من حيث هي انما باعتبارها فلا يتحقق حقيقة فيه باعثا وضعه في المركب لو كان اللفظ مستقرا
بين الكل والفرد وكان الحال في الاطلاق المتون على فرض معين عن كذا لو كان في إطلاقه ويراد به الماهية المفيدة بفرض معين على ان يكون التعيين
من غير لفظه فيكون حقيقة ان لا يزيد مدلوله على الطبيعة المفيدة باحد افرادها وقد اريد بذلك من لفظه ولابد ان التعيين من غير
يطلق فيه التعيين من لفظه فيكون بجازا هذا تحقيقا ما نص عليه جماعة من المحققين وهو ان كان من الظاهر والوضوح في غير
الفاضل المعاصر في توجيه كون اطلاقه حقيقة على الوجه الاول ان معنى رجل مثلا في ظرف التحليل شخص تصف به رجل في النسبة
المستفادة من المادة والنسب فيستلزم هذه النسبة الجزئية في النسبة قولنا هو رجل بالتحليل المتعارف فهو على حد التحليل لا يجوز
من طرفه والنسبة هذا يحصل كلامه وهو بعد بعد عن انظار المستفاد مما لا يعرف له وجه ان لا حاجة الى تكلف رجاءه الى التحليل كلف
من توجيهنا مع انه ليس بين مدلول المادة ومدلول النسب فبنيته فبنيته كما فيقضيها في كلامه لان النسب كما عرف موضوع التقييد بالفرق
باعثا بكونه لا لغرض الجواز في الطبيعة وهو بهذا الاعتبار معنى شبيهي يمنع ان يتحمل النسبة لان النسبة تستدعي صيغة في الاستقلال وهذا
طحا جدا في توجيه كون مجاز في الوجه الثاني ان مدلول اللفظ في فرد هو الكل لا غير بل هو ان الكل والفرد حقيقة واحدة ووجود
في عينه حصر الكل فيه فيلزم التجوز لان هذا لا غير مثلا معنى مجازي للفظ رجل قال هذا معنى فوطم اذا اطلق المعاصي الخاص مع هذا الحقيقة
كان بجازا ثم قال ان قلت ارادة الخصوصية من الفرد لا تستلزم دعوى انحصار الكل في الفرد بل معنا ان هذا الشخص خصوصه رجل مستعمل
اللفظ الموضوع للجزء في الكل بطريق التحليل المتعارف وهو لا يتحقق في غير هذا الشخص في اصل اللفظ الموضوع للماهية فيستعمل
فيها بل في الفرد مع هذا الخصوصية فيكون مجازا ولا يلزم منه افادة الحصر **ولما يجب** بانه ناش عن لفظة عن فهم الحقيقة والمجاز
أو حصر في بانه كلاما حاصله ان الحقيقة عينا عن الكلمة المستعملة فيما وضعه استعمالا مستلزما في ظرف التحليل الذي كما لو علمنا
ان لفظ الاسد موضوع لجواز اوله فله بعبته فاذا وصفنا ويزيد هذا الاسد هذا الجواز في الجواز عبارة عن الكلمة المستعملة
في غير ما وضع له بان يبين ان هذا المعنى الغير الموضوع لهذا المعنى الموضوع له بالتحليل الذي لا التحليل المتعارف فان اسكت في قولنا
وان اسد ابري مستعمل في الرجل الشجاع على دعوى انه يجوز ان المفرد من لان التسمية لم يقع اليك استلزاما للتحليل الذي والرجل الشجاع
يعني لفظ الاسد المستعمل فيه زيد استعمالا مستلزما للتحليل المتعارف في مجازا باعتبار الاول حقيقة باعتبار الثاني وكذا الكلام
في سائر انواع المجاز كاطلاق الفيت على التبا في مثل معينا الفيت لان اطلاقه عليه مبني على ان دعوى التبا هو الفيت الحقيقة لانه فرد من افراد
فكون صدق عليه بالتحليل الذي لفظ اطلاق الفيت بمعنى التبا على تبا مخصوص من باب اطلاق الكل على الفرد بالتحليل المتعارف فلهذا الجملة
الاعتبار حقيقة ان المجاز لا بد منه من التحليل الذي لا فظهر ان ما يوضع على مجازا بانه من استعمال العامة في الخاص راجع الى دعا كون العام مختصا
الخاص بحقيقة التحليل الذي المعبر المجازا انه في معنى كلامه **أقول** والنظر فيه في مواضع الاول فيما يفي عليه من اعتبار التحليل الذي في فرد
الحقيقة والمجاز وهو غير واضح لان ان اعتبر رجل الذي في اللفظ والمعنى فواضح انما اضروا انما متباينان وان اعتبر بين المعنى المستعمل
في نفس نفسه فغير مفيد لظهور ان كل شيء يحمل على نفسه بهذا الجواز وان اعتبر بين المعنى المستعمل في الموضوع له فان اراد نفس هذا الفرد
فغير مستبعد لا في المفهوم لا في لفظه وان اراد به معروضه المحظوظ بهذا العنوان فهو ما لا حاجة الى اعتبار في جانب الحقيقة وغير مستقيم
على اطلاقه في جانب المجاز اما انما انما لا حاجة الى اعتبار في جانب الحقيقة فلا بد في معرفتها العلم بانه مبني على تمام المعنى المستعمل فيه
اعني ما اريد من اللفظ انه موضوع له اللفظ بالتحليل المتعارف لا غيرا عليه اصلا كما لا يخفى واما ان لا يستقيم على اطلاقه في جانب المجاز فلا
مرجح ما يبين عليه المجاز الى دعوى كون معنا متحد مع المعنى الحقيقة بحقيقة وهذا كما ترى انما يتجه في بعض انواع الاستعمال كما في حقيقة
في اوائل الكتاب **في الثاني** المسئل فما لا يفتقد له وجه اصلا لوضوح ان اطلاق الفيت على التبا ليس مبني على دعوى كون الفيت
الحقيقي هو التبا وكذا اطلاق الفردية على اهلها ليس مبني على دعوى كونهم نفس الفردية فان ركا كذا الدعوى في الاول وفيها في الثاني
ما لا يخفى على احد في علمه الكلام في سائر الامسا بل مبني المجاز على وجود العلاقة بين المعنيين فيكون مجازا اطلاق اللفظ الموضوع
على الاخر من غير حاجة الى ان دعوى ان احدهما هو الاخر ورجع ذلك الحقيقة الى توبل احد المعنيين منزلة الاخر في اختصاص اللفظ والمجاز
اللفظ الموضوع بارادته نظر الى ما يبينه من المناسبة والعلاقة وخصه بوضعية او طبيعية ولا يلزم من جواز توبل احدهما منزلة الاخر
ارادته من لفظه دعوى المعنى والاتحاد الحقيقة نعم يترك الدعوى المذكورة في كثير من انواع الاستعمال باعتبارها بما يوجب سريها

وبلغهم كما امر لكن ليس المراد في جميع انفس الجاز عليه بل لا يستلزم ان
على يد حقيقة وحصله ان الاستعمال المذكور في الحقيقة باحداها وجاز بالآخر وهذا غايبة التسقوط والضعف كان الاستعمال
الواحد لا يتصف بالحقيقة والجواز معا وان اراد ان هذا استعمالا لشيء في القوة فضعف ظاهر وايضا الاستعمال يفتقر الى الشجاعة ليس موضوعا بل مخصوصا
ولا من حيث كونه شيئا عافا لا يستقيم دعوى انه حقيقة فيه باعتبار الثالث بما قسمه كلام القوم من قولهم ان إطلاق المقام على الخواص باعتبار الحقيقة
بما جئت عليهم ان ارادوا به فهو مرد لولا المقام على الخاص وهذا غير مدعى نفسا الدعوى في نفسه ما عديم مساعدة كلامهم عليها اما انها فاسدة
ففسها فلا نال الاستعمال صحة استعمالا رجح في قولك ان جلاله هذا المعنى بان يراه من هو الرجل لا يستعمل بعد عن مظان الاستعمال وكان قد سئل عن استعمال
في الرجل حيث يقصد به المحصر على سبيل المبالغة وهو قياس مع وضوح الفارق وقولهم المقام ان إطلاق الكلمة على الفرد والجملة عليه
يكون بقصر دلالة عليه وقد يكون بقصر مدلوله عليه فثارة من حيث المورد وقوة من حيث الوجود وجبنا من حيث الماهية وهذا قد يكون
ضررا على مهية الفرد وقد يكون ضرا على نفسه ونفسا القوم في ذلك عدم الفرق بين هذا الاشفاقان ما ذكره من فائدة المحصر غاية في العقل
الثالث الاخير فان قصر وجود المجموع على الموضوع انما هو ما هيته عليه فيسائر المحصر بين ذلك فلا يقول ريد الشجاعة وقوله مجرد
محصر وجود مهية الشجاعة في ريد وعدم تجاوزه الى غيره وقد مر به ان لا مهية لزيد سوى مهية الشجاعة والمحل على هذا التقدير بين مغلطتين
زيد على ذلك فيدعي انه نفس مهية الشجاعة والمحل على هذا في ذلك ولا خلاف في وجه دلالة الاول على المحصر واقا وجب دلالة الاخر عليه وان
فهيته كون زيد بنفس ما هيته الشجاعة ان لا يكون غيره شيئا عافا لان الشيء لا يجاوز عن نفسه واما القسم الثاني فلا دلالة له على المحصر فان
الكلام تمام مهية الفرد لا يستلزم اختصاصا به والا لمحصر فرد كل نوع في فرد واحد ولا يجوز في القسم الاول من هذا القسم الثاني مظهر
لان الكل لا يطابق فيه الا على معناه الكلي ولا القسمين الاخيرين ان كانا لا دعوى منفرعة على الاستعمال كما هو الظاهر بان إطلاق الشجاعة على مفهومي
ثم ان دعوى ان نفس زيد ونفس مهية وجهه ظاهر وان كان الاستعمال منفرعا على دعوى ان استعمال الشجاعة في زيد وفي مهية بعد دعوى انه
الشجاعة فلا ريب في جازا بانه لان اللفظ اعلى هو التحقيق موضوعه بازاء معانيها الواقعية لا الادعائية واما إطلاق الكلمة على الفرد بقصر
مدلوله عليه من حيث لاراده والحكم فلا إشكال في كونه حقيقة حيث لم يستعمل الكلي في اللفظ اذ لم يرد كونه في ذهن الفرد من لفظه
والا لكان ضررا في دلالة بل من غيره واما استعماله بقصر دلالة عليه فلا ريب في كونه مجازا لكونه استعمالا في غير معناه الكافية المحصورة
والاستعاضة في من هذا الاستعمال بالبحر فظهر ان الكلي بالنسبة الى الفرد في إطلاقه عليه وحله عليه بل محل البحث اعتبار الاطلاق والمحل
اعتبار ان خمسة شتمل ثنائيا منها على فائدة المحصر في اللفظ وهما الابتدائيان في محل البحث هو الفيد الاول واما ان كلامهم لا يسهل على هذا فلا ريب في
اطلاق المقام على الخاص باعتبار الخصوصية بجازا ما لا استعاضة به بالحق المذكور بل صريح فيما ذكرناه وهو ان يطلق المقام على الكل ويؤاخذ به الخارج
في هذا الخصوصية فان الخاص مشتمل على مهية المقام وخصوصية لاحقة لها فاذا اطلق على الخاص باعتبار تحقق مهية المقام فيه كان حقيقة لانه
الحقيقة اطلاق له على مهية المقام لا غير كما عرفت في كونه ضمن خصوصية اما اريد من غير لفظه وان اطلق واريد معها الخصوصية والتفصيل كما كان
مجازا لان اللفظ غير موضوع للمركب فان قلت المقام الخاص متحد في الخارج وانما يراعى الفصل فاطلاق لفظه على الخاص الخارج هو ما كان
باعتبار عموم وخصوص المجموع لا يكون لاحقيقة فضا الحكم العينية فلا يتم ما ذكرت من المفصل قلت لفظ المقام اعني الكلي موضوع
من حيث هي لا من حيث تحققها في الذهن ولا من حيث تحققها في الخارج كما هو التحقيق فاطلاقه على الماهية الخارجية على الحقيقة لا يرد ان يكون
لا من حيث كونها خارجية بل من حيث هي وهي هذا الاعتبار وان كانت عين كل خاص الا انها لا تخصها باعتبار فخصيصها بانه الاستعمال
بوجوب انهما منه مع الخصوصية واللفظ غير موضوع لها كما فيكون مجازا لا محالة ثم اعلم ان ثبوت التذكير كما بان لا فائدة الواحدة في
فيؤكد في بنى الشيء والمجموع بطريق ضرر الا فرد الفرد في نحو قوله رجل لا رجلان ولا رجال كل ذلك لا فائدة الواحدة الجنسية بطريق ضرر
الغلب لا فردا الجنسية فهو كذا بنى الجنس الاخر نحو جائز رجل لا امرأة كذا بنى الجنس في الماهية لا فائدة التذكير اعني اخذ الماهية
مقبلة باحد شخصاتها الفردية كما هو مفاد هذه سائر المواضع لكن الحكم المتعلق بمدخولها قد يعتبر بلفظه لا بشرط اي من غير
زيد عليه كما هو الظاهر من الاطلاق ولا يلزم ان يكون متعلقا بغير اخر ولا ينبوع اخر وهذا يتبع ان يقول رجلان رجل واحد ورجل اخر وامرته وقد يعقل
به بشرط لا وجه فقد يؤخذ ذلك القياس في نفس القول الى قول اعني الجنس عند على نفسه عن جنس اخر باعتبار المحصر والقياس اليه فيكون
رجل لا امرأة ويجوز ان يكون نوبته في التمكن وقد يؤخذ بالقياس الى مدخوله صونا اعني الا فردا عند على نفسه عن اريد في جازا في رجل
لا رجلان ولا رجلا وقد يؤخذ بالقياس اليه ما يمد على نفسه عن جنس اخر وعن اريد في جازا في رجل لا امرأة ولا رجلان الى ايجاز الجنس
لام التعريف وهي خروصت للاشارة الى الحقيقة المتعينة باعتبار نعتها الحسني والتخصيص واما الاحتجاج الى اعتبار التعيين لان الاشارة لا ترفع
بدونه ويمكن القول بانها موضوعها لما لاحظته مدلول مدخولها متعينا بالتعيين الجنسية والتخصيص مجرد عن اعتبار الاشارة والاول اظهر
منها امر في لغة ثم انها نال الاموال والانتساب بها الى الحقيقة المتعينة بالتعيين الحسني باعتبار نعتها الجنسية ينقسم الى قسمين الاحتمالية الحقيقية

بل عملًا بالحق

المأخوذة بالاعتبار المذكور وأما أن تجوز عن اعتبار حقيقة الفرم أو تؤخذ باعتبار حقيقة ما فيه وعلى التقدير الأول أما أن يعتبر بحقيقة
 في جميع الأفراد وفرد لا يعتبر فالأول هو المعروف بلام الجنس والحقيقة كما في قولك الرجل خير من المرأة فإن اللام في الرجل والمرأة إشارة
 إلى الحقيقتين باعتباريها الجنس فكانت قبل هذه الحقيقة المعينة خير من هذه الحقيقة المعينة ومنه اللام الدال على الحد وكقولهم الإنسان
 حيوان ناطق فإن التعريف لا يكون إلا للمهمة من حيث هي حيث أن الإشارة المستفادة من اللام تقتضي ملاحظة الحقيقة المشار إليها باعتبارها الجنس أو
 تعريف مدلولها وميزانها عن المجرى عنها وإن كان الجنس معينا في نفسه على التقديرين بيان ذلك أن المرفق عبارة عما دل وضعه على معنى باعتبار
 كونه معينا فاسم الجنس لا يفرق عن اللام دل على معنى لكن لا باعتبار كونه معينا أن لو وضع له ذلك وملاحظة التعيين غير اعتبار وملاحظة
 كانت تكرر وإذا قرن بهما دل على معنى باعتبار كونه معينا فتكون معرفة وعلى قياسه علم الجنس كما ساء ما هنا موضوع للمهمة المعينة باعتبار
 بقيتها الجنس أو الذمى ولهذا بعد معرفة ويعامل معاملة ما ويرى بين وبين اسم الجنس الموضوع للمهمة المعينة لا باعتبارها كونه كاملا لأن
 بين علم الجنس المعروف بلام الجنس الآن التعريف في الأول الذي ملحوظ في وضع الكلمة في الثاني عارضة وظار على الكلمة بضميتها أمر خارج
 وإن الثاني يتضمن الإشارة إلى الماهية بخلاف الأول وهذا على ما تراه من أن المعنى في المعروف بلام الجنس وعلمه هو التعيين الجنس لكن المبدأ
 في كذا القوم وغيرهم أن المعنى فيها التعيين الذي هو حيث صرحوا بأن أسد يدل على الماهية الحاضرة في الذهن لكن باعتبار حضورها وتبينها
 فيه لفظ الأسد واسم يدل على علمها باعتبار حضورها وتبينها فيه وهذا لا يخرج من وجه إلا أن الأول أسد وأقرب إلى الاعتبار في الفرق
 بين التعيين الجنس في الذمى فلا يكاد يخفى فالأول ما يشبه العقل للمهمة وإن قطع النظر عن وجودها فيه والثاني لا يشبه إلا بملاحظة
 وجودها فيه فأنزلت إذا كان كل من علم الجنس والمعرف بلام عبارة عن الماهية الحاضرة في الذهن باعتبار حضورها وتبينها فيه كما يفوق
 لكان معنى كرم الرجل كرم الماهية الحاضرة في الذهن باعتبار حضورها فيه وكان معنى رابت أسامة رابت الماهية الحاضرة في الذهن باعتبار
 حضورها فيه وظاهر أن الماهية باعتبار حضورها في الذهن لا يصلح لتعلق الأكرام والروية به وعلى قياسه سائر المبادئ فقلت يمكن
 التقدير عنه بأن ملاحظة الماهية باعتبار في إطلاق اللفظ عليه لا يوجب أن يكون الحكم عليها من ذلك الاعتبار فيجوز أن يلاحظ الماهية
 باعتبار حضورها في الذهن ويحكم عليها باعتبار آخر وفيه يقتضى وأعلم أن الغالب دخول لأم الجنس على المفرد وقد يدخل على الجمع كما في قولهم
 فلان يركب الخيل والمراد كونه على جنسها لكنه قبل لا يصار إليه إلا بالقرينة ثم أعلم أن الخبر كثيرا ما يعرف بلام الجنس قصد إلى قصر الحكم
 ولو على سبيل المبالغة كما في قولك زيدا لاسد وانت الرجل وقد سبق تحقيق الكلام فيه فحقيق المعروف بلام الجنس قسم رابع وهو أن يشاء
 بلامه إلى الجنس باعتبار تمام تحقيقه وتحصله في الخارج من غير اعتبار كونه فردا أو أفرادا فإن الماهية بهذا الاعتبار نوع معين وتبينه فيصير
 الإشارة إليها بهذا اللفظ وأعلم أيضا أن المعروف بلام الجنس قد يحكم على مدلوله باعتبار حقيقة في الخارج نحو النار حارة وقد يحكم عليه باعتبار
 حقيقة في الذهن نحو الحيوان جنس وقد يحكم عليه من حيث هو مجرد عن الاعتبارين نحو الإنسان حيوان ناطق ويعبر عن هذا الاعتبار بين
 الفرق وقد يحكم عليه بالاعتبارين نحو الأسد ليس بوجوده والثاني هو المعروف بلام الاستعراق للجنس نحو الإنسان لخصه والثالث هو
 المعروف بلام العهد الذي هو كانه أدخل السوف حيث لا عهد وليس مفاد اللام في هذين القسمين إلا الإشارة إلى الحقيقة باعتباريها الجنس
 وإنما يستفاد اعتبار كونهما في ضمن جميع الأفراد أو بعضهما من أمر خارج كقرينة الاستثناء في الأول وتعلق أدخل به في الثاني وحيث أن مفاد
 المعهود في الذمى بعد اعتبار القرينة فرد من الحقيقة لا يعتبر كان يحكم النكرة ومع وصفها بما كما في قوله ولقد أمرت على اللبم يستبى بناء على
 أن يستبى صفه لللبم نعم فرق بينه وبين النكرة من حيث أن الحقيقة في العهد الذي هو مأخوذة باعتبار بقية الجنس وحضورها في الذمى
 لمكان اللام ولهذا قد تعامل معاملة المقارن وفي النكرة مجردة عن هذا الاعتبار ويظهر من بعض المعاصرين أن المعروف بلام العهد الذي
 مستعمل في فرد لا يعتبر باعتبار معهودية الفرم وكونه جريما من ثبوت الماهية ومثاله بالمثل المذكور قال فانه لا يجوز فيه إرادة المهمة
 حيث هي ولا فرج حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بقرينة أسناد الدخول إليه ولا من حيث وجودها في ضمن فرد معين إذا التقيد بعدم التعيين
 فتعين إرادة فرد منه لا يعتبر وفيه نظرا أما أولا فلان قرينة أدخل إنما يقتضي أن يكون الأمر بالدخول متعلقا بالمهمة من حيث تحقيقها
 في ضمن فردا أما كونه مراد من اللفظ الدال عليها فلا يصح واليه الجواز من غير قرينة وأما ثانيا فلان معهودية المهمة لا توجب معهودية
 فرد غير معين منها وإن اعتبر من حيث كونه جريما منها وإنما الثابت معهودية المهمة فقط وحيث فلا يصح أن يجعل اللام للإشارة إلى الفرد
 المراد نظر إلى تعيين المهمة وأما ثالثا فلان يرى وجود الطبايع في الخارج ويقول يجوز تعلق الأحكام بها من حيث هي في نفس في الدخول
 على السوف دلالة على إرادة الفرم لجواز تعليقه على الماهية من حيث هي وإنما يلزم الاعتبار المذكور عند من ينعى جواز تعلق الأحكام
 بالطبايع من حيث هي كما هو المختار ثم التعريف بلام العهد الذي هو كما يتحقق في المعروف وهو الغالب يمكن يتحقق في الشيء والجمع ومثل ذلك
 بقوله من النساء والولدان لا يستطيعون حمل ثقل المراد بالجمع الأفراد غير معلومة بقرينة الوصف بالنكرة فيكون اللام للإشارة إلى
 الطبيعة من حيث هي ويكون اعتبار خفها في ضمن أفراد غير معينة طاربا على اعتبار التعريف كما في تعريف المفرد بالاسم إذا اشتمل على

المعنيين حال الاطلاق

تمت طبع الفجر
في دار الفجر

در فضیلت حکماء و انصاف و فطانت

واللام يقتضي باعتبار

بلام اعتبارها في المعرفة لغيره بدون الاصناف وحيث لا منافاة كونه بينهما فاعتد خص في الجمع بينهما في بعض الموارد كما قد في محلها من حيث
 حيلة سبر دعيت تحقيقها مفصلا وبكيفية التنبه على **المواضع الاولى** المنداول العرف في موارد استعمال اسم الجنس من منكره ومعرفة بانفسها
 ان يطلق ويراد به الجنس من حيث هو ويراد بالخصوصية حيثما تكون مرادة من غير لفظه ولو بغيره حالته واطلاقه على الفرد من حيث الخصوصية بالاعتبار
 جعلنا مجازا وان جاء بالنظر في وجود اطلاقه لكن لم يثبت وقوعه في مقام الانفراد المنداول له الى نداء على مرادة الجنس باعتبار الفرد لا يدل
 على ارادة ذلك من لفظ الحديث لانها هي كما شفقت عن حصوله فلا ارادة وذلك لان لفظ الجمع لا يخلو عن معنى الجانبي في المقام فموجب ذلك
 وعلى هذا فيلزم صفة الامر على ما اخبرنا من ان موضوعه للطلب المطلق المشترك بين الاشياء والنداء فانها لم تقع مستعملة فيها هو المعنى في موارد
 الا في مجرد الطلب فانها في الاشياء والنداء من اشواهد الخارجية فيسقط ما يدل عليه من لزوم التجوز فيها في اعتبارها في موارد استعمالها في نظر الاشياء التام
 غالبا في مقام الاشياء والنداء وذلك لانها في لزوم التجوز في بيانها لا يخلو والنداء وقد عرفنا ان المراد من **الثاني** ان ذكرنا
 ان المراد باسم الحديث الماهية من حيث هي وبمعرفتها الماهية لا من حيث هي بل من حيث يعين جنسها وشخصها لا حق لها في بيانها من حيث هي انما هي
 ارادة الماهية من حيث هي في انما هي من حيث هي ووجوب الدخول في انما هي ارادة من ارادة من لفظ الحديث وارادة من غير ارادة الماهية
 من حيث هي اي من غير اعتبار امرنا بدليلها انما هي بالنسبة لفظ الجنس بمعنى انه لا يراد منه ما يربط على الماهية وارادتها الا من حيث هي فيكون ارادتها
 مع لفظ امرنا بدليلها من كونها في جميعها بمعنى نحوه انما هي بالنسبة لفظ الجنس بمعنى انه لا يراد منه ما يربط على الماهية وارادتها الا من حيث هي فيكون ارادتها
 في سائر اللواحق فلا منافاة **الثالث** الفرق بين الاطلاق والاستعمال الاستعمال يطلق على ما هو مفصّل في اللفظ لانه بخصوصية الاطلاق
 يستعمل في اعم من ذلك لهذا بقا اطلاق الكلي على الفرد على شريطة ولا يبق استعماله في الاستعمال بالنسبة لانه عموم مطلق **والرابع** هو
 بعضهم ان الاطلاق يخص بما لا يكون مفصلا لانه في بيانها وهو بعيد جدا ولا يظهر انما مراد فان امتساها وان كان اطلاق استعمالها
 على التبع المذكور في الجمع بغير اسم الجنس على ما اخبرناه فارق الاسم عن المستعمل في المعرفة بلامه وعلم لفظا بالنداء في المعرفة بمعنى بلغة في
 اعتبارنا تعين الجنس في مادونه وهذا يتفارقان بان العرف في المعرفة عارض بدخول اذنه في علمه معبر في وضع الكلمة وقد مر الاشارة الى ذلك
والخامس من هذه الامور ان العهد بانفسه لا يشترط في فراق بعض ما هو بعض في اسم الجنس من حيث هو الجمع بل على ان
 بمادته وعلى وصف الحقيقة بهيئته وادانته ان كان مصححا او مطلقا بناء على ثبوت اوضاع لمادة للكسر اسم الجمع بدل جملتها بما يجوز سؤاله بكونه مفرد
 من لفظه كقوله وشاء او كان ولكن لم يعبر في وضعه كصحي وكبدليل ان الجمع بينهما من نفس اللفظ دون الهيئة لكونها هي الهيئة المفردة
 الفرق بينه وبين الجمع المكسر على ما اختاره في من جهة الوضع كما في المشتق فيمكن ان يكون وضع الجمع نوعيا بخلاف اسم وقد يعرف بان الجمع
 على مجموع الاحاد وهو وهم وانما في اسم الجنس اسم واضح والجنس الكلي الطبيعي مستبان وهو ظرف في حيزه بعض المعاصر ان بينهما عموم مطلقا
 وعلمه بان كل جنس يكون كليا طبيعيا لان الكلي الطبيعي معروض في الكلي ونفس الكلي جنس في الجنس ثم مطلقا هذا اللفظ وهو كما نرى بدليل
 ان مورد التفارق في نفس الكلي **اقول** ان المراد بنفس الكلي نفس مفهومه كما هو الظاهر من كلامه فحشا لان مفهوم الكلي كذا طبيعي لفظا لانه
 معروض للكلي المنطقي حيث يصلح للصدق على جزئيات مفهومه ككلمة الاذات وكلمة الجنود وغير ذلك الكلي الطبيعي كما يكون امر حقيقيا كذلك
 يكون امر اعتباريا والشئ كما يجوز ان يتصف بنفسه فهو بنفسه كالسلب المطلق فانه يتصف بالثبوت الذي هو ايضا كلفه هو الجزئية فانه
 بنفسه الكلي كذا يجوز ان يتصف بمفهوم نفسه كلفه هو الكلي والوجود والشئ والوجود والواحد بخلاف ذلك لا يبق فيلزم ان يكون الشئ عام
 من نفسه **السادس** قولنا انما هي بغير اعتبارها لانها في الحقيقة غير لازمة وان اراد ان معروض الكلي المنطقي باعتبارها لكونه كليا منطقي
 اي باعتبار صدقها على كثير من جنس ليس بذلك باعتبارها كليا طبيعيا بل باعتبارها كونه صالحة لان يتصف بالكلي المنطقي اذ وجد في ذهن
 وهو بهذا الاعتبار الجنس فهذا مع بقاء عن ظاهر كلامه مدحوع بان ان راد الماهية المقيدة بذلك الاعتبار فلا ريب في صدقها على ما ارادها
 مع التقيد فلا نسلم ان الماهية بهذا الاعتبار هي جنس استحياس جعل الفاضل المعاصر العرف باللام المستعمل في العهد الذي هو حقيقة
 باعتبار وضع المدخول مجازا باعتبار وضع المعرفة ورد على من جعل المعرفة حقيقة فيه وعده من باطلاق الكلي على الفرد لا من حيث
 الخصوصية بان المعرفة بلام الجنس معنى الماهية المنعشة في ذهن المعرفة عن ملاحظة الافراد واطلاقه على الفرد خروج عن معنى التخصيص
 اخذ الماهية معرنا عن ملاحظة الافراد وان لم يشر الى ملاحظة عدمها في الافراد حتى يتبين تحققها في الافراد لكنه يتبين اعتبار وجودها
 فيها وبانه لا يدخل اللام في دلاله لفظ الكلي على فرد فيلزم القائل اللام وبانه لا معنى لوجود الكلي في ضمن فرد ما اذ لا وجود له وانما الكلي
 موجود ضمن فرد معين وبان المعرفة موضوع الماهية في حال عدم ملاحظة الافراد ولم يثبت حقيقة استعماله في حال ملاحظةها ثم مر
 على نفسه بان ذلك نتيجة بالنسبة الى المدخول به **والسابع** بان ما ذكره من كونه حقيقة في الفرد انما هو باعتبار الحد دون الاطلاق
 وهو غير مفصّل في العهد الذي هو العهد على الطبيعة على فرد ما لا وجود له حتى يتحقق الطبيعة في نفسه وانما الوجود مفصّل
 ونفقه عن النفس اطلاق النكرة كرجل في حيزه رجلانها موضوعا بل موضع النوعي من حيث التركيب مع التنوين بازاء فردا وهو

في
 قوله
 ان
 المراد
 بنفس
 الكلي
 نفس
 مفهومه
 كما
 هو
 الظاهر
 من
 كلامه
 فحشا
 لان
 مفهوم
 الكلي
 كذا
 طبيعي
 لفظا
 لانه
 معروض
 للكلي
 المنطقي
 حيث
 يصلح
 للصدق
 على
 جزئيات
 مفهومه
 ككلمة
 الاذات
 وكلمة
 الجنود
 وغير
 ذلك
 الكلي
 الطبيعي
 كما
 يكون
 امر
 حقيقيا
 كذلك
 يكون
 امر
 اعتباريا
 والشئ
 كما
 يجوز
 ان
 يتصف
 بنفسه
 فهو
 بنفسه
 كالسلب
 المطلق
 فانه
 يتصف
 بالثبوت
 الذي
 هو
 ايضا
 كلفه
 هو
 الجزئية
 فانه
 بنفسه
 الكلي
 كذا
 يجوز
 ان
 يتصف
 بمفهوم
 نفسه
 كلفه
 هو
 الكلي
 والوجود
 والشئ
 والوجود
 والواحد
 بخلاف
 ذلك
 لا
 يبق
 فيلزم
 ان
 يكون
 الشئ
 عام
 من
 نفسه
 السادس
 قولنا
 انما
 هي
 بغير
 اعتبارها
 لانها
 في
 الحقيقة
 غير
 لازمة
 وان
 اراد
 ان
 معروض
 الكلي
 المنطقي
 باعتبارها
 لكونه
 كليا
 منطقي
 اي
 باعتبار
 صدقها
 على
 كثير
 من
 جنس
 ليس
 بذلك
 باعتبارها
 كليا
 طبيعيا
 بل
 باعتبارها
 كونه
 صالحة
 لان
 يتصف
 بالكلي
 المنطقي
 اذ
 وجد
 في
 ذهن
 وهو
 بهذا
 الاعتبار
 الجنس
 فهذا
 مع
 بقاء
 عن
 ظاهر
 كلامه
 مدحوع
 بان
 ان
 راد
 الماهية
 المقيدة
 بذلك
 الاعتبار
 فلا
 ريب
 في
 صدقها
 على
 ما
 ارادها
 مع
 التقيد
 فلا
 نسلم
 ان
 الماهية
 بهذا
 الاعتبار
 هي
 جنس
 استحياس
 جعل
 الفاضل
 المعاصر
 العرف
 باللام
 المستعمل
 في
 العهد
 الذي
 هو
 حقيقة
 باعتبار
 وضع
 المدخول
 مجازا
 باعتبار
 وضع
 المعرفة
 ورد
 على
 من
 جعل
 المعرفة
 حقيقة
 فيه
 وعده
 من
 باطلاق
 الكلي
 على
 الفرد
 لا
 من
 حيث
 الخصوصية
 بان
 المعرفة
 بلام
 الجنس
 معنى
 الماهية
 المنعشة
 في
 ذهن
 المعرفة
 عن
 ملاحظة
 الافراد
 واطلاقه
 على
 الفرد
 خروج
 عن
 معنى
 التخصيص
 اخذ
 الماهية
 معرنا
 عن
 ملاحظة
 الافراد
 وان
 لم
 يشر
 الى
 ملاحظة
 عدمها
 في
 الافراد
 حتى
 يتبين
 تحققها
 في
 الافراد
 لكنه
 يتبين
 اعتبار
 وجودها
 فيها
 وبانه
 لا
 يدخل
 اللام
 في
 دلاله
 لفظ
 الكلي
 على
 فرد
 فيلزم
 القائل
 اللام
 وبانه
 لا
 معنى
 لوجود
 الكلي
 في
 ضمن
 فرد
 ما
 اذ
 لا
 وجود
 له
 وانما
 الكلي
 موجود
 ضمن
 فرد
 معين
 وبان
 المعرفة
 موضوع
 الماهية
 في
 حال
 عدم
 ملاحظة
 الافراد
 ولم
 يثبت
 حقيقة
 استعماله
 في
 حال
 ملاحظةها
 ثم
 مر
 على
 نفسه
 بان
 ذلك
 نتيجة
 بالنسبة
 الى
 المدخول
 به
 والسابع
 بان
 ما
 ذكره
 من
 كونه
 حقيقة
 في
 الفرد
 انما
 هو
 باعتبار
 الحد
 دون
 الاطلاق
 وهو
 غير
 مفصّل
 في
 العهد
 الذي
 هو
 العهد
 على
 الطبيعة
 على
 فرد
 ما
 لا
 وجود
 له
 حتى
 يتحقق
 الطبيعة
 في
 نفسه
 وانما
 الوجود
 مفصّل
 ونفقه
 عن
 النفس
 اطلاق
 النكرة
 كرجل
 في
 حيزه
 رجلانها
 موضوعا
 بل
 موضع
 النوعي
 من
 حيث
 التركيب
 مع
 التنوين
 بازاء
 فردا
 وهو

مكتبة

منه الشريعة لا يخرج المسئلة عن مسائل الفن واداد بالافضل في الجملة ولو لم يكن الشرح وهذا افرى لما كان لا يخرج في كفاي المسئلة
واضح بعد ملاحظة الفن واللغة والاشكال فيها من فلا ينبغي ان ينفصل البنية من حيثها مباحث لا بد من التنبه عليها الاول افادة الجمع للمعنى
للمعول ليس كون اللام فيه موضوعا للمعول كما سبق في اوها اكثر من القاطن ولا يكون مركب من الجمع والاداء موضوعا بوضع نوعي لان ذلك نوعه
المفاد من بالعد تعين شيء من مراد الجمع عند الاطلاق بحيث يصلح لان يثبت البنية الى السامع سواء الجمع فيعين بالارادة بها ان كان مدلول الجمع
عما فوق الفردين لان ذاته المحضة بغيره وقوامه الجنس لمجرد موضوعه بوضع حرفي لملاحظة مدلول المحضة به متقدما مع ما زاد على الفرد في قدرته
ان اللام موضوعه للاشارة الى ما يتبع من مدلوله اذ هو في الجمع للاشارة الى الافراد المتعينة فحيثما يكون لها ما ينفصله تعين من جملة
على الافراد كقوله ووصف وشبهه كانت الاشارة واجبة اليها والاعتناء على السامع لا ينفصل عن المدلول لانه لا ينفصل عن المدلول بل هو من المدلول
اقل الجمع لمزدود عند من كل جملة فلا يصلح لوجوه الاشارة اليه وقرب من ذلك الوصف في افادة الموضوعات للمعول حيث لا ينفصل عن المدلول
عند العهد نحو ان يذكي كرم ابائك وذلك لان موضوعها بغيرها المتعينة بصلانها من حيث كونها متعينة بها مع نفي بعضها للاشارة
كالذي في قوله ولولا انك لكانت معاف ولست معافها بل وصلانها ولا يربك معافها انما تعين بصلانها اذا كانت معفودة باعقابها
اختر من حيث حلوط في جميع الافراد المفيدة بها في عهد بوجوب المعنى في الاول بغير الثاني في المعنى اما بمنزلة المعنى بلام العهد والمعرف
بلام الاستغراق ولا فرق فيما ذكرناه بين مفرد الموضوعات ومجموعه كل الاخر في ذلك من ان يكون الجمع موضوعا للمعنى المتعينة بالحد
المرتب كما هو المحل في وبيان ان يكون موضوعا بالوضع الخاص كالتصديق كل تميز من التواضع او بعد الجوع في الجمع اذ لا تعين لغير الجمع على العهد
كما سبق واما نحو قوله فلان مركب الجمل حيث لا ينفصل بالالوكوب على جملتها من غير غيبا لكونه فيما فوق الاشياء فينبغي على السامع في التعاديل
حيث علو الفعل المتعلق بالبعوض على الكل على حد من الكتاب لست التواضع على استعمال الجمع مدلول اسم جملتها ما لافاد وصف الجمعية كما اذا واما
ما سبق من الجمع فيه باق على معنا وان الاشارة فيه واجبة الى الجنس الافراد لا اليها فان رددت الجنس الافراد جملتها فمفهومها بغير مدلول الفرد في الملاحظة
في الجمع مع حرفي لا يصلح للاشارة اليه وان رددت جملتها مع حرفي لا يصلح للاشارة اليه فمدلول الفرد ففد يشك ان لا يتبين مدلول الجمع ما خوذ باعقابها
في ضمن الافراد فان شرب البنية هذا الاعيان كانت الاشارة الى الافراد لا الى الجنس وحده كما هو المفهوم من شرب البنية من غير الاعيان المذكور
فهو بهذا الاعيان ليس مدلول الجمع فلا يصلح لان يثبت البنية باللام لانها تختص بالاشارة الى مدلولها لا ان كان الجمع ما خوذ من مفرد
مفرد بلام الجنس ما ذكرناه فيكون بمنزلة العهد الذي في المفرد كما سبق اليه الاشارة لكن لا يستقيم اعتبار في المثال المذكور لانه مفرد
له بل ولا فيما له مفرد لولم يناد به كالمعول في كسر الفتح في موضوعه لما زاد على الفرد من مدلوله فرب بوضع وحكا نوعي او شخصي
كالمتنق على ما سبق تحقيقه ولا سبيل الى اعقاب الاشارة الى جزء المعنى اعني الجنس فيجوز فيما المفرد له ايضا لعده مساعدة الاعيان عليه كالمعول
القول باعقاب الواضع اخذ من المفرد المعرف فيكون كجمع علم الجنس في المعنى لا سائر اوجهه اللام جزء من الجمع وهو معلوم البطلان في
في المقام لعدم تعلق الفصح بالوكوب على الثلاثة او ما زاد في موارد اطلاقه غالباً ولا يربك على ذلك نظراً في هذا الاحتمال المذكور
حيث يصح لا يثبت ما فرقنا من ظهور الجمع المعرف في الاستغراق للوجه السابق بعد الاحتمال المذكور فان لم يدخل اللام على المجموع ولا يجوز
ادائه على المعرف لان اضافتها بالكلمة اقوى من انصاف اللام بها الثاني افاد جمع المعرف في الثاني كانه قول القائل والله لا ارجع اليها
ولا اعود اليها كان المفهوم من ذلك ان لا يثبت في اذ وقع ثبته وازاد فاسفان جملتها الجمع ح على المعول كما هو مفهوماً لافهم هناك
اشكل الاخر وجه افادته لتسليم الكلي هنا فان سلب المعول لا ينافي مع سلب الجزاء كما في قوله ما كل ما يفتنه المرء بك وان جملتها على الجنس
حد قوله فلان مركب الجمل واستظهرنا منه في الاحتمال يقع في رتبة الثاني اذ نفع الاشكال المذكور لان نفي الجنس يقتضي نفي جميع الافراد لكنه هنا
اطلاهم القول بان الجمع المعرف يقتضي المعول جملته عهد من غير تخصيص له سبب الاشارة اليه لان قوله لا ارجع اليها في قوله لا ارجع اليها
ونظراً في اعراف الكلام عن لفاده في جعل المعول بغيرها فيما لا يلزم ذلك من لوسلم اسطراداً معونة العرف وكلامهم معنى على تقدير مجرد
عن الفرقين وما يحكمها والتحقيقان يبين على الوجه الاول ويجازي ان السلب المتعلق بالعام بغير تعلق به تارة من حيث الوصف على المعول وتارة
من حيث الموضوع على الافراد فان اخذ باعقاب الاول كما ينبغي في العام المستويك كان مفاده سلب المعول الذي هو في قوة السلب الجبري لان دفع
المعول لا يقتضي الا رفع بعض الافراد وان اخذ بالاعيان الثلاثة كما ينبغي في الجمع المعرف والمضاد والموصو كان مفاده السلب الكلي المتعلق بالسلب
ينفصل افراد لانها معانها وكان الفعل المتعريف بغيره انما لا العام او تعلقه به قبل اعقاب النفي فيه وذلك ان تعبيره وروا النفي على الفعل
المستند والمتعلق بالعام فلا يقتضي النفي في الافراد عن البعض وبغيره اخرى فيقبل اعقاب الاستثناء والتعلق بان يفسد المنفي الى كل فرد
بما سبق في نفي جمل عمو السلب من قبل الاول قولنا اكل كل رمانة بل بغيرها حيث نفيها اكل المتعلق بكل فرد فلا يقتضي الاستثناء
البعض فلا يثبت البنية للبعض ومن قبل الثاني قولنا ان الله لا يحب كل خيالي فخور فان المنفي فيه لم يتعلق بحب كل فرد بل بالحب المتعلق
بكل فرد ولهذا كان مفاده سلب المعول فيكون الجمع المحل في سبب النفي للمعول لا يثبت عمو السلب المتعلق به معونة العرف وسبب هذا ان يثبت

اس روز عید است
والذین یحققون
القیمة فی بلادنا
بکونه حقیقه فی
الایام فاراد
منه

ملفوظات امیر المومنین

وغاية ما يمكن ان يكون الوجود لها بالافراد وفي غير ما نفى عن علة ما بها لا بشرط شي لا بشرط ان لا يكون معها شيء حتى لا يمكن التكليف بها
فالاول لا فرق بين تعلق الامر به او تعلق المحل والجو او المحرر ونحوها هذا كلامه **وتحقيق** من لا هو الواضح الجلية اليه لا يمكن ان يكون لها
او تحق على اوابل القول ان مطالب القضاء بل غيرهم لا تعلق بالطابع الا باعتبار وجودها او عدمها وتعلقها بها من حيث هي متعلقة
لوجودها في كل الاراد بغيره الشراء مثلا من حيث وجودها وعدمها بل انبعاثها من حيث هي كالف باكل لم يشأ احد في كونها سفيها
وهذا بانواع ذلك بغير كونها مرادها لان ارادة الماهية من حيث هي قد يشترط بينها ما جرت في الامر بلغة الوجود
التي بلغة العبد فاذا جرت عن العبد بان يثبت كروية بينهما وان عندنا لما في التحقيق تحدا من انجاز ذلك فقد شبه على نفسه ليس
وحدا ان علة لسبق هذه بغيره الشبهة فاخذ الماهية المطلوبة باحدا لا اعتبارا من وزعم انها مجردة عنها او قد لا يتبين على ذلك في حشا
التي وكل الحسن الفع المعنى الذي يستتبع الاحكام واما الحسن كما في الماهية والحقيقة والفع بمعنى نفسه فيجوز ان يلحق الماهية من حيث
والتي ينظر في قول الرجل جز من الماهية فان وجه التحيز كما في الحقيقة بالنسبة الى حقيقةها ونفصا حقيقةها بالنسبة حقيقة وكذا الحال في متفقا
الاستعمال بالنسبة للطابع التي تقع فتور المطلوب وتعلق الحكم ولو بواسطة او وساطة كما في ادخل السون وان كان عند اعتبار
نعم يشترط من ذلك ما يقع منها في الوجود او وجودها من غير واسطة كما في ارجاء الاكرام فان المراد بها حق الطبيعة وفرد الطبيعة
على ذلك لا يبا واذا بين للتحقق ان الحقيقة هي تعلقها حكم شرعي او ما يكون بمنزلة لزوم اعتبارها من حيث لغيره والوجود فهو
اذا كان الحكم مما يقع تعلقه بالحقيقة باعتبار ما يجب لا يكون الحكم على ما ينشأ من حقيقة المقام على ما لا يمنع تعلق الحكم به
بالحقيقة من حيث هي انا بغيره اذ ما باعتبار ما لا يكون هناك ما يوجب اعتبارا ما ينشأ من حقيقة المقام على ما لا يمنع تعلق الحكم به
المفرد وما اوجبته بالرجل حيث عهد وان كان في اخذ الحقيقة باعتبار ما لا يبينه هاتين في قضية المقام كل يوم الاجمال حيث لا
يكون هناك شاهد على التعيين كالعهد وشبهه اعتبارا باعتبار ما لا يبينه هاتين في قضية المقام كل يوم الاجمال حيث لا
غير مقبول لان الماهية لا وجود له فبمعنى قيام الصفة الوجودية وان كانت اعتبارا به وحده على فرد معين عندنا ترجيح من غير مرجح وعلى
معين في الواقع بوجه الاجمال المتعلق بالحال حيث انه سبق مقام التبا وعلى فرد لا يبينه على المبدأة بخلاف اطلاق الكلام على ما هو
المفروض في المقام فان مرجع ذلك الى شرط حيث كل واحد بعد حصوله الاخر وليس اللفظ ما يدل عليه فيتعين النعيم وقد جعلنا في
النعيم نظرا في كونه فنيضا لنفسه المقام ووفق بما سبق في الكلام من ان الماهية والافعال ومنه قوله عن خلق الله الماهية والافعال
وهذه الحكمة كما ان وجه المفرد العرف فيوجب حمله على العموم كالتفصيل في النكرة فيوجب حمله على ما عليه ومنه قوله نعم فانزلنا من السماء ماء
فان السون فيه اما التمكن والمراد بالما الخسيس باعتبار الحقيقة في جميع الافراد بغيره فاذا ذكرناه او للتفصيل في المقام بغيره فلفظ كذا
فيل كل ما والفرق بين الحكمين ان الثانية تفتقر النعيم بحسب الافراد التي يتحقق بها الامتنان والاولى تفتقر الى تحصيل الافراد المتشابهة في تعلق
الحكم بها والوجود والى هاتين نظرا في انهما اختلفا في محل المطلق على الافراد المتشابهة في المقام فيجب ان يكونا في الحقيقة ان تعلق الحكم بها
حيث نجد تعلقها بها من حيث هي تفتقر الى خدائها باعتبار الحقيقة في جميع الافراد بغيره فاذا ذكرناه او للتفصيل في المقام بغيره فلفظ كذا
للبعض كونه اوفق كان بالحكم المذكور من غير بحث بوجه مقام العرف من المراد اليه عند اطلاق تعين النعيم عليه وهذا مما اختلف
باخلاف المقام والاحوال فلفظ العبد مثلا قولنا انك كذا في شراء العبد بنصف العبد الصحيح تسليم دون المرض والمبيع في الاطلاق
المقام يقوم مقام النقص في العبد بخلاف ما لو نذر وان يفتقر عدا فان الصحيح في ذلك اسوأ من العبد الصحيح هو الرابح المتعارف في مقام
التوكيد في الشراء دون مقابلته وكل حال في مثل قولنا انك كذا في شراء العبد بنصف العبد او نذر ان يفتقر عدا مع ان النكرة موضوع لفرد لا يبينه
حقيقنا بغيره الشبهة اما في بعض المقام من ان مضرا في المطلق الى الافراد الشبهة فلفظ من يفتقر على بثوث الحقيقة العرفية
في ذلك اللفظ مع هو معناه اللغوي ومع بقاءه واشتمها المعنى العرفي او على صيرورتها فيها مجازا مشهورا فيخرج على الحقيقة المرجوحة
ثم اورد على الاول ما سبغنا وقوعه على الثاني بانه لا يدخل الشبهة في تعيين احد معا المشرك وعلى الثالث بمعاذة الشهرة لاصالة
الحقيقة ثم عيّن الحق الحكم للافراد الشبهة لتحق المرد عليها على تقدير ارادة كل من المعين على تقدير التقدير بين الاخيرين بخلاف غيرها
ولا يخفى ان منع كون الشهرة منبهة على تعيين احد معا المشرك مع كونه مكابرة من الماذكرة في الاخيرين معارضتها لاشأ الحقيقة وكذا في
الشبهة حقيقة الارادة لا يصلح الا لا يبان الحكم الظاهري في مقام العمل ومفهوم الفوم من عوى انظر المطلق الى الافراد الشبهة بغيره
المراد كما اوضحنا وجهه ومع ذلك نفسا الاحتمال ان المذكورة ظا لا يبين منها من مضرا في المطلق الى الافراد الشبهة بغيره كما لا يبين
الاول في لفظ العبد مثال التوكيد بغيره مقبول في الفرض الصحيح التسليم والالهام ذلك من مثالي التباين وكان قولنا انك كذا في شراء العبد
كان او مضرا سلم كما كان ومبغيا مجازا وهو معلوم الخلف واحتمال ان يكون موضوعا عند الاطلاق في مثل مقام التوكيد لم يفتقر
التباين كما لا يبدى في مضاد بعد التباين في كيفية الدلالة ومنشأها والا لا يمكن تدبيرا الجا بفتح هذا الباب في موضع علمنا الجاز

المتن

موضوعه

مبدأ

للازوم في المعنى بالمعنى وهو محقق وتعلقه بشئ محققا عن قيا الحاطة به فلا يتعلق بمثله واقعا ما اشهر من علم الميزان في تبا الفرق بين الجبه
المعدولة والسالية المحصلة من ان السالبي المعدولة متعلق بالمحو في السالبة بالنسبة فشاخ لان السلب يتعلق بالنسبة لمعرفته بالخطو
انما مشر كان كون جرت السلب في ما متعلقا بالمحو واما الفرقان فاعلم السلب المعدولة متعلق على غلبا النسبة المحو لاختلاف المحو
وفي السالبة ما اخر عنه فان في جرت في السالبة بالمحو بالنسبة متعلق المعدولة بالمحو المتعلق في تبا في كلامهم هذا نظرا
عليه ووجه دفع الاول ان كون الجمع موضوعا للفظ المشرك بين المراد شيئا كون داته موضوعه بوضع الحروف وذلك لان معنى كون الجمع
عاما الموضوع له خاصا ان الواضع لاحظ معنى كليا ووضع اللفظ بازاو ذلك المعنى منفيما الى احد خصوصيات افرده كما في اسم الاشارة و
القيام بواحد خصوصيات ما جعل ذلك المعنى له الملاحظة خاله كما في الحروف باسمها فان من مثالا موضوعه لفظها لا ابتدا الملاحظة به خاله اذ دخلت
عليه ان يثبت به حتى انه لو علم ذلك المعنى في مدلولها كان لفظ المشرك بين الكل لانها لا خصوصية كل من افراد لا ابتدا للقطع بان المعنى موضوعا
في قولك من بين بقية اوسر من المقترنا هو خصوص لا يبداء وهو ما لو حظ به حال السبق في الصيرة لا خصوصية من منه هذا اذ اعتبر
خصوصية المعنى هو مجرد عما يقر به من الحاطة والا فلا ريب في كون جرت حقيقيا لهذا الغلبا كما سبق تحقيقه وحيث تكون داة الجمع موضوعه
المشرك بين المراد شيئا كون وضعها حرفيا مع ان الاشكال الذي كور واد على تقدير كونها موضوعه خصوصية كل مرتبة من المراتب لانه
ايضا كذا وان كان خص من الاول في دفعه فربما كلامهم عليه ووجه دفع الثاني ان النكارة ليست لاحقة لوصف الحقيقة ولا لوصف الجرح
اغلبا اما ان كان مدلول المفرد من المعية من حيث هي بل لاحقة لتمام مدلول الجمع اغلبا فحينئذ الماخوذة باعتماد الحقيقة فيما زاد على الفرق
ولا ريب ان الماخوذة بهذا الغلبا صالحة للكل كصالحها للخصوص فغلبا النكر فيها بوجوب داتها بين ما يصلح له من المصاوي
غير اختصاصه ببعض من بعض بغير ينبغي ان يستثنى من تلك صورة وهي اذا وقع الجمع المنكر في مقام الاجبا كقولنا في رجال من أهل الدار
الظلم منه عددي الجمع بعد العلم به ولا لكان المناسبة فيه فبغيره الاول حيث يتبين عدم التبا في هذا التحقيق المتعلق على تبا عددا
عليه انظر المحو والتحقيق ان الجمع الصحيح مشتمل على ما على مادة موضوعه الجنس على هيئة او اداة موضوعه بوضع حرفي للملاحظة الجنس اعني
المفرد مقبدا بمصاديقه من مصاديقه لا شين لاعتبار التعيين فيكون تعينه بكونه مقبدا تعينا بكونه مقبدا بكونه مقبدا
على وجه يصلح لتعينه بمصدا اخر على البدلية ومثله الجمع المكسر ما لا مفرد له من لفظه لانها موضوعا بهذا المعنى بوضع واحد
كما في المتن فحكم الجمع حكم المفرد المتون والمثني في ان مدلوله لا يتم الا بعد اخذ الجنس مقبدا بالتعريف ان افرقت من حيثان المعنى في الفرق
تعبيره بشخص واحد في المتن فيشخص في الجمع باشخاص ومرتبات ثم قد عرفت وضع النون عدم اعتبار التعيين في مدلوله وخطاها الى الاطلاق
كما في المتن فيكون ذلك اداة التشبيه والجمع في وضع من تخلفنا هذا ان مدلول الجمع والمثني كمدلول المفرد المتون جرت في الاطلاق كما في المتن
الاول في تحقيق ذلك لان التعيين المستفاد من التشبيه والجمع ليس جاعلا في نفس الحقيقة لوضوح عدم تباها في نفسها ولا في المعنى لوقوع
الظهور عدم تباها في المعنى فنهى به الى المصدا فيكون مدلولها الطبيعة المقيدة بمصدا الفردين او افراد فيكونا جرت في الاطلاق
الماخوذة من حيث التعيين والالتحاق بالفرق جرت في الاطلاق ولا تشكل ذلك فيجوز كلين وكذا وجبت في نوعين او نوع في المتن
والجمع في مثله لا جرت في القياس الى مدلوله الكلي والجنس النوع وان كان له عرضها كليا ومن هنا يظهر حال المفرد المنكر ما في المتن
ومما ذكرنا بوضع بقران النون في الدخلة على الجمع اما النكارة فيكون مؤكدة للنكارة العينية في مدلوله بل محضة بالنكران وهذا
لا يقبل التعريف معها فان لفظ الجمع الهيئة المقيدة بمصدا ما فوق الاشياء لا يشترط اعتبار التعيين المقيد ولا بشرط اعتبار عدم
فيصح ان يعتبر المقيد امعنا او بدل عليه بان كرام العود والاستغناء وان يعتبر من حيث عدم اعتبار التعيين فيه وبذلك عليه
النون المقيدة لذلك الجرح التكرار كما في قوله الاستغناء عن الجمع بالواو والنون لما قبله الاسم فيه بنون الجمع هذا هو الصحيح
موافقا بوجهين الاول القطع بان رجلا لا يصلح لكل مرتبة من مراتب الجمع بل كصاوح رجل لا حاجته به لا فكا ان رجلا ليس
للعوم فيما يتناول له كل يجب ان لا يكون رجلا لعمومها فينا وله من مراتب في غير نظر لان الظاهر ان من قال لعموم الجمع المنكول بقوله لعموم
المراد بالجماعات بل انما يقول باختصاصا بالمرتبة الاخيرة فالذي يتبين الاستدلال على عدم افادة العنوان بق فكا ان رجلا لا يختص
من اخاره كل يجب ان لا يختص بالشي من مراتب التي منها الجمع لتساها في الصلوح والازوم الرجوع من غير مرجع على هذا في الشخص
دون بعض هذا على ما يقتضيه ظاهر الدليل الذي كور من ان الجمع المنكر من مفرد المنكول في عدم الاختصاص بالعموم وان ابد الحاف في
هذا لا لعموم على العموم بل انما على ان لا نسلم دعوى المساواة بينهما في خصوص الفرق فان لعموم في جميع الافراد احد مصاديق الجمع
وليس احد مصاديق المفرد المنكول فمدلوله المفرد عليه لا بوجوب عدم دالة الجمع عليه فمدلوله في قولك لعموم عبد مدح
نفسه باطل الجمع انما لو كان لعموم صاحب كذا فيكون عليه بان هذا لا لعموم في لفظه وان اريد بالعموم في لفظه وان اريد بالعموم في لفظه
وغيره بان معنى العموم جمع عبيد لا غير كذا في قولنا له عتبا عبيدا ولا في مرتبة على ذلك هو جرح القول بان لعموم جرح القول بان

فوق اسرار صبا علیہ السلام

لا، النافية للجنس وبين ما في أدوات السلب إذا دخلت على غير اللفاظ المذكورة حيث جعلوا الأول نفا في العموم كغيره من أدوات السلب
 على اللفاظ المذكورة والثاني ظاهر فيه مستندين فيه بأشياء عطف المتع والجمع ببل على الأول دون الثاني وذلك لأنهم ان ادوا ان
 مدلول المنفي عند العطف فرد لا بشرط فهو خطأ ظاهر ما بينا وان ارادوا ان مدلوله فرد بشرط لا فان ارادوا ان لا يقتضي العموم بالنسبة
 الى كل ما يصدق عليه انه فرد بشرط لا فخالف لما يشهد به صريح العرب بل العقل فان فردا بشرط لا ما هو بشرط ففقيه يقتضي نفى جميع الاحاد
 وان ارادوا انه لا يقتضي بالنسبة الى مطلق افراد الرجل ففقيه المنفح ليس المطلق بل المقيد وعموم النكرة المنفية ليس على الإطلاق
 بل على حساب إطلاق مفهومها وبقيده من غير فرق بين النافية للجنس وما بعدها وبين غيرها نعم فرق بينهما باعتبار اخر وسوان الى لغة الجنس
 تدخل الا على الجنس دون الفرد سواء اعتبر لا بشرط او بشرط لا ومن هنا امتنع عطف المتع والمجموع عليها ببل لان ذلك لما يصح اذا كان المنفي فردا
 لا واما غير ما فيصلي لغة الجنس والفرد لا اعتبار بين فصيحان يعطف عليها بالمدكور فواجب ان يحل كلامهم على ان النافية للجنس وما بعدها
 صريحة في عموم النفي بالنسبة الى افراد مدلولها وما عداها فانه فان كان صريحا في العموم في الجملة ثم انهم خصوا حكم الوقوع في سياق
 النفي بالنكرة مع ان كثير من المعارف ينفى العموم في سياق النفي كما هو موصول في قولك لا نحن من يكرهك والجمع المعرف في قولك
 لا نحن العلماء ونحو ذلك فتقول ليس المقصود تخصيص الحكم المذكور بالنكرة حتى يلزم منه ان لا يكون مثل هذه المعرفة في سياق النفي
 للعموم وكيف وقد حكوا بانها للعموم من غير تخصيص لها بسياق الاثبات بل المقصود ان افادة النكرة للعموم يخص ما اذا وقعت في سياق
 الاثبات لم يفد وضاحتها في المعرفة والاستعمال واما احتياج بعض المعاصرين عليه بعدم صحة الاستثناء منه وطردا فضعيف لان الاستثناء
 انما يطرد فيما لو لا وجوب دخوله في العام الشمولي لا فيما لو لا لما دخل في العام المذكور وان اول مدحرجة الجواز فعدم اطراده مكم حتى اذا
 وقع في سياق الاثبات ثم نعم ينبغي ان يفصل النكرة في العنوان با يكون نكرة بحسب المعنى اعني ما دل على الطبيعة المجردة او الماخوذة باعتبار كونها
 متحدة مع فرد لا على التعيين فيخرج مثل كل في قولك ما رايت كل رجل فان مدلوله المقيد بالرجل معنى معين لا يقبل الإيهام والاشتراك ويدخل
 العهد الذهني والعلم الجسدي اذا اخذ باعتبار فرد لا بعينه والمضاف الى احدهما فان وقع في سياق النفي يوجب العموم فان المفهوم من قولك
 لا تدخل السوق ولا تدن من اسامته ونحو ذلك هو العموم وهذا الوجه يسيتم حصص صيغ العموم فينما بالنسبة الى ذلك وكذا الحالة المعرفة
 بلام الجنس فانه اذا وقع في سياق النفي دل على العموم ايضا محولا توجد الفتل ولا تفعل الزنا ولا تضع القلم ونحو ذلك فانه لا يصدق في نفى جنس
 الانفس جميع افرادها بل يقتضي بالنفي النفي لا شرطية فيشمل عليه والاستفهام الانكارى لرجوعه الى النفي وكان نحو كيف واحد واجتب ما يفيد بها
 النفي وقد يلحق به الشرط ايضا وهو حسن فاد العموم كمنى واما كما يفيدان عموم الا زمان كل يفيدان عموم ما يقع في سياقها من فعل
 الشرط وتواجه فتقولنا متى جاءك رجل فذكرهم يتناول جميع افراد المجز والرجل ولا يبعد تعميم الحكم الى وقوع النكرة في سياق سائر اللفاظ العموم
 نعم افرادها بقا العموم العام لا فردا ومنها ما يفيد من باب الظهور والاطلاق كاذلا في فنيما مربيك تعلق السلب وشبهه بالنكرة او بما تعلق
 ولو بواسطة او بواسطة فيدخل مثل لفظ فاسق في قولك لا تكلم عالما قرأه حليسا فاسقا ثم الجمع المنكرا اذا وقع في سياق النفي وشبهه كان حكمه
 حكم المنكر فيفيد العموم بحسب الجاءات دون الافراد وكذا المنية ولهذا قيل عموم المعرفة في النفي اشمل من عموم المنية وعموم اشمل من عموم الجمع
 وذلك لان السلب الوارد على المفرد لا ينص في نفي الاحاد المستلزم لنفي المنية والجمع مجازات في الجمع فانه لا يستلزم نفي المفرد والمنية مجازات في نفي
 المنية فانه لا يستلزم نفي المفرد ويستلزم بطلان هذه نفي الجمع كالمفرد **فصل** اختلفوا في ان اللفاظ التي وضعت للخطاب انما هي التي
 واما التي الذين انما هو اهل يكون خطا بالغير الموجودين ويصير بصيغة اولاد هبت الخطابة على ما حكى عنهم في الاول والمعروف بين اصحابنا ان
 وعليه اكثر اهل الخلاف والمراد بالغير الموجودين في زمن الخطاب كما هو الظاهر في تفسيره الموجودين في زمان الخطاب والاول والمعروف بين اصحابنا ان
 والاولد الاية لهم لا تساعد عليه وتخرج اولاد البحت فتقول تراهم في المقام يحمل وجوها الاول ان يكون في جواز تعلق الخطاب بمعنا
 الحقيقي بالمعدومين وعدمه فيكون اللفاظ الموضوعه با ان حقيقة فهم على الاول دون الثاني والثاني ان يكون في جواز استعمال اللفظ الخطاب على
 المعدومين ولو مجازا وعدمه التاكيد ان يكون في قيام الدال على تناول اللفاظ الخطاب الواردة في لسان الشارع للمعدومين ولو على سبيل المجاز
 وعدمه والظاهر ان النزاع المعروف انما هو في الوجه الاول بل ربما يمتنع بل كلام المانعين عليه دون الوجهين الاخيرين وان احتملوا اطلاق مفهومهم
 لان جهمهم المعروف لا فسادا على منعه وجوابهم عن حجة المشتبهين يفصح عن ارادته اما كلام المشتبهين فيجمل الوجه الثالث ايضا وعلى هذين
 يرجع النزاع لفظيا وكيف كان فالكلام في المقام من جهة توجيه الخطاب الى المعدومين لا من جهة اطلاق لفظ الناس او الذين انما هو اهل فان
 جواز اطلاق الاول عليه حقيقة والثاني مجازا حيث يخرج عن معنى المفرد ليس من موضع النزاع في شيء وان احتمل بعض الافاضل ان لا يرتاب
 احد في انهما في قوله ثم ملك الناس في قوله ثم وعاد الله الذين انما هو اهل صا لحان لتناول المعدومين منهم حال الخطاب بل متناول لان لم ثم
 ثم النزاع كما ترى يخص بالخطاب اللفظ الشخصي كما يظهر من تحريرهم محل البحث وياعده عليه ظاهر حججهم واما الخطاب المنفسي الذي منعه الاشارة
 فقد حكى عنهم انهم يقولون يجوز تعلقه بالمعدومين وموقفه قولهم بقدره وتفصيل الكلام فيه يطلب من موضعه واما الخطاب بالكتابة شخصيا

النفي في انما اذا
 وقعت في سياق

على ما عدا
 عليه العرش
 عن توجه الشخص الكرام
 في الحان خوالعها
 به وقد
 لندع
 كنه

[illegible]

الرسول مخاطبا لمن تعبد له يكن مرسل اليهم والثاني ليعلم بالانفاق بين الملائكة انه لا يسمع لارسله الا انه من قبلهم الاحكام ولا يسمع من
العوام وهو لا يسمع من الله **الشيخ** ان علماء الامم لم يزلوا يجتهدون على اهل الاخصاء بتلك الخطابات وهو لجامع على انها هي التي
عن الاقوال لا تستلزم ان التبليغ محصور في العوام التي هي خطاب المشاهير لا تبليغ لا يتبع من حيث افعاله بل كما يحصل للمشاهير من التبليغ
كل محصل لغتهم بنصبه لا بل لا يمارات الدلالة على انهم لم يسمعوا من الله **الشيخ** بان لا ينفصل ان يكون ذلك العلم بتوجيه الخطاب
اليهم بل يعلمهم بتبليغهم علمهم فلا دلة على انهم لم يسمعوا من الله **الشيخ** بان لا ينفصل ان يكون ذلك العلم بتوجيه الخطاب
خاصه ان الدلالة الاخرى يقع من قبل الخطابات واما رجع دليل حجة اليها كما لا يخفى فلا يخفى الاحتجاج بها اذا التقدر بها لا بد من
الدلالة الاخرى التي من قبل الخطابات **الشيخ** بان لا ينفصل ان يكون ذلك العلم بتوجيه الخطاب واما رجع دليل حجة اليها كما لا يخفى فلا يخفى الاحتجاج بها اذا التقدر بها لا بد من
والمعنى من بطلان خبره انما هو ان الخطاب لم يسمع كما في قوله **الشيخ** ما مضى في يوم القيمة ولا يجتمع افعاله على ان لا يسمع في الجوانب
بثبات الحكم في حق المعدن من طريق اخبار الموجودين واعلامهم بتعلق الاحكام بهم عند وجودهم واستكمالهم بشرائط التكليف فان تلك الجوانب
تكتف عن حصولها الخطا عند الوجود واستكمال الشرائط اذ لا ينفصل الحكم الا بالاشارة من الخطاب فخطا خبره ان لا يتبين ان يكون ذلك
شخصا باثباته لعمومها او بدعيه لعموم الخطاب الحقيقي او بدعيه لعمومها لفظها الواحدة في الشرع وقد ثبتت على الاثبات بوجوه
اخرى منها قوله نعم كمن عند امره الاشياء كما دل عليه الايات فان خطابها هذا يتعلق بالمعتمد والالكان تحصيلها للمحصل وهو يمكن من
الوهن والضعف فليس له ان يصدق هذه اللفظة ولا التسلسل بل هو خارج في الازالة الحقيقية والمشتبه كما دل عليه العقل والنقل وكذا في
ذلك قول الامام وموتى لانام من الفاعلين وبسبب السامعة في دعائه المعرف ومض على اذ ذلك الاشياء فهو مشتبه من قول مؤمنة
وبارادتك ونحوه من جهة اخرى الى غير ذلك لو سلم فليس له ان يخطا لان المعتمد غير قادر على ان يكون فظليه منه حال على الامر الذي كونه
بالنسبة الى العول وغيرهم من الجادات والاعراض فيلزم عليه التزام جواز خطابهم بقوله باللفظ للجادات والاعراض حتى المعدن منها
مقر وهو مما يثبت صريح العقل بعبارة نفسه وانما دليل المنع على تقديره لا يجري في خطابهم لان الموجودين في زمن الخطاب
والمعدن عند سؤاوه هذا اضعف لانه ان اردنا ان الخطابات المتعلقة بالكافرين في زمانه وجودهم مع ما بينهما من الاختلاف والتباعد
والناحر الزمانيين ان يفسد اليهم كما في حديثنا وهذا مما لا يتصور انما كان لغيره وان اردنا ان نثبت الكافرين في الخطاب
مشتبه وان اخلاف زمانه وجودهم مقول بالنسبة الى ما هو محل البحث من الخطاب اللفظي لانه زمانه في غير ستم فكيف ينشأ بينهم وبينه
الزمن باستمراره لزم ان يكون كل فرد من احوال المكلفين مخاطبا بالاحكام في كل جزء من اجزاء الزمان وهذا غير ما وجدناه في سائر
من الخطاب استنبطت عن تحققة في الخارج بدون وجود الخطاب على ان هذا غير مقول بعد حصول الامثال وانعدام المكلف
للزوم تحصيل الحاصل على الاول التكليف على الثاني **الشيخ** بان خطابهم لما كان مقروفا بتبليغ الرسول لزم ان يثبت
وجود الخطابين وانما عرض عليه بان التبليغ يتبع الخطاب اذا كان الخطاب ما وجب ان يكون التبليغ افعالا عاما ومنه ان مقصود الحجة
بالتبليغ بتبليغ الرسول نفسه كما هو الظاهر فلا يفتوا العومونية في زمانه ثم خاطب الناس قبل خلعهم بقوله استبكم كما هو من لانه
فلو كان في زمانه وضعفه فانه لا يستلزم ان الخطاب هناك للمعدن بل للوجودين لانه في زمانه خلعهم في عالم الذي ثم خاطبهم كما
بدل عليه قوله نعم قبل ذلك فاخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وفد يطق بمضمونه جملة من الاخبار واما ما بين من فاندزم
بمثل ذلك المقام فنقول ما نرى في خطابهم بالاحكام في عالم الذي رفعه ان خروج عن البحث اذ الكلام في جواز افعال الخطاب للمعدن
والفعل المذكور لو ثبت لا يكون منه مع ان الكلام في عموم الخطابات الواردة في الشريعة ودعوا انها متوجهة الى الموجودين في عالم
الذي على وجهه يتحقق به مخاطبتهم بالمعنى الذي سبق بخلافه بنبذة ومنها ما ورد من الاسر بقول النبي بعد قول يا ايها الذين امنوا
لا تشعروا من الايمان زينة كذب بعد قول فباي الاء **الشيخ** بان فان ذلك دليل على ان لفظ الخطابين والامام حسن قوله لا يبعد
ومرر بان المقصود من ذلك انما هو الايمان لا جواز الخطاب بل دليل على استحباب عقوباتها للناس واستحباب عقوباتها للذين امنوا لا من قول
اصواتكم في الاستسما بالآية الاخيرة نظر لا مكان في حكمها الاسما بالنسبة قوله ولا تجهر له بالقول والافعال **الشيخ** بان قوله
على استحباب التكلم بينك وبينك اللفظين لا صراحة في كون اللفظين هما خطابا بينك وبينك الخطابين على الحقيقة اما في الثاني نعم كما استدلنا
ما ينفصل ذلك فان مفاد الاستسما انما هو ان يكون خطابا او اما في الاول فلان يكون المقصود من اللفظين بذلك في قوله لا ينفصل
احد الخطابين به معناه سببه المشاركة لانه في الحكم مع بني اكونه متبعا للقبول مسندا للاشياء وخص ذلك الخطاب ببها ايها الذين امنوا
من افعالها الايمان دون يا ايها الناس على هذا ينبغي ان يترك ما قبل من قول النبي في الحج جواب عن نداء ابراهيم حيث امر بان يؤذنه
الناس بالحج ففعل هذا وفيها قوله نعم لست اذكره ومن بلغ سوا جعل جملة الموضوعات موضع العطف على الفاعل المنصوب بالخطف على
المفعول وتخصيصه يحتاج به على الوجه الاول وهم كبرت الثاني اقرب لفظا واو في دلالة رد بان لا ينفصل بالقران لا ينفصل عن الخطاب

من ذلك ان لا ينفصل

بالمندوبين بل يجوز ان يكون لبيان مساواة غير الخاضعين لهم ومساواة لهم في تلك الكرامة في ثمة التنازع فاحكم ان بعضهم نكران الثروة
 نظري في مقامين الاول ان الخطابات الشرعية على تقدير سناؤها للمعدين لا يجب عليهم الفحص عن مآلها ما يجب من الوجود بل لا البحث عما
 فهو بل وضمنها حملها على ظواهرها عند ان الحكم لا يخاطب على غير عند الخاطب بل بخلافه من غير نص في نية بالنسبة اليه ولا على تقدير
 عدم التناول فليس ضمنها المعقول على ظواهرها عند ان بل يتبين عليها ان يتجه لدولة تتقبل ما فيها من الوجود وخال الخطابات بالبحث
 مضطجهم وعرض جودها من الوجبة لغيرها عن ظواهرها عند ان بل يتبين عليها ان يتجه لدولة تتقبل ما فيها من الوجود وخال الخطابات بالبحث
 الفعل بظواهرها في الخطابات عند ان بل يتبين عليها ان يتجه لدولة تتقبل ما فيها من الوجود وخال الخطابات بالبحث
 حكم الله في الاخرين وامثال ذلك انما يقتضيه الشرية في التكليف لا في ثبوت كل قوم على ما هو الظاهر عندهم من الخطابات الشرعية الشك
 ان الخطابات المطلقة على القول بالشك في خلافها في حق غير الخاضعين عند عدم ثبوت التقييد من خارج فثبت الحكم في شأنهم من غير
 فوق بين ان يتجه في الصنف مع الخاضعين وعدمه وامتناع القول الاخر في ثبوت الحكم في حقهم انما في الصنف وذلك كقولنا في البحث
 امر بالسعي اليها من غير تفهيد بخصوص السلطان العادل وانما شبه الخاص مع تحققه في حق الخاضعين فان جعلنا الخطابات مخصصة بالخاضعين
 في اطلاقه دلالة على نفي الاشارة بل في الحقيقة في حقهم والواجب المشرط مطابق بالنسبة الواحدة للشروط وان جعلناه مبنيا ولا غيرهم
 دلالة اطلاقه على عدم اعتبار الشرط المذكور لان منهم من لا يتحقق الشرط المذكور في حقه وانما خصصنا الكلام هنا بالخاضعين اقتضارا
 على ما ذكره في المقام الثاني لان في حق غير الخاضعين لا يثبت ثبوتها على وجهها في حق السامعين بل على وجهها في حق السامعين
 امر منقطع التمسك عن منجز السند للاجماع ظاهر على وجهها في حق السامعين بل على وجهها في حق السامعين بل على وجهها في حق السامعين
 والعقود والشهادات ونحو ذلك في حق غير الخاضعين بها ولم يجر ثبوتها على شيء من ذلك من ثبوتها في حق السامعين بل على وجهها في حق السامعين
 يقولون على مخاطبات الامم الغريبة من السامعين دعوى فخصناهم في ذلك على خصوص العلم بالمراد بخلافه واضحة ثم ما فرغ على القول
 بالنسبة الى من جهة ظواهر الخطابات في حقنا من غير خارجة في البحث الاجتهاد اوضح فسادا من سابقه فانما يثبت لديها من طرف الفسخ
 والتجوز والنقص التقييد على كثير من تلك الخطابات لم يثبت وثوق بما يجد من تلك الظواهر فيلخص بل يخرج بذلك العلم الاجمالي عن
 حد العلم هو والافادة الى حد الاجمال وعدم الدلالة في بعض النقص والتبعية في معرفة تلك الموارد والتعويل في تعيينها الى الادلة الصغيرة وهذا
 اجتهاد لا فرق فيه بين مخاطبين وغيرهم **وما في الشك** فلان غلبا الاتحاد في الصنف حتى لو كان في زمان النبي بوجهه من اساس الشرع
 وسند ما بالاحكام بالكلية كذا قيل وليس ينبغي ان المراد غلبا الاتحاد لا يقوم دليل على عدم اعتباره والاتحاد في الكون في زمان النبي
 مما قام الاجماع بل القصور على عدم اعتباره في فقه الاحكام فلا يلزم على تقدير اعتباره حيث لا يقوم عليه التحية ما ذكره من الاتحاد
 الاستدلال بقرينة على ان اطلاق التكليف في حق الله ما يكون في زمان النبي والاعتداد بان التكليف بشرط مطلق بالنسبة الى الواحد
 للشرط انما يتبين من جهة الشرط دون ما ينقطع كالكون في زمان النبي احتمال قيام القرينة الدالة على الاشارة عند انهم من غير
 والاجماع منعقد على ان كل حكم يتعلق بالمشاهدين مطلقا كان تعلفه بغيرهم اية مطلقا مضافا الى عموم ما دل على ان حكم الله في الاولين
 جائز في حق الاخرين فظهر ان الاستدلال بظاهر الآية على وجوب صلوة الجمعة معجوز لم يكن هناك ما يوجب صحتها عن ظواهرها عند ان
 الشرط المعبر في وجوبها في حقهم فثبت **الاول** ان الخطاب الى الواحد لا يقتضيه التعميم نعم يقول بعضهم الحكم الشفاعة فيه لا
 بغير قصد الخصوصية منه لقيام الادلة الخارجية عليه كالقبح وكقوله صلى الله عليه وسلم في الواحد حكمي على الجماعة وعزى الى الخلفاء القول
 بانه يقتضي التعميم وهو منقطع الفضا بل لما قبلنا انهم لا يقولون بانه يقتضي التعميم من حيث اللفظ بل من باب التمسك بالشك في الكلام ظاهر
 في ان الخطاب بصيغة المؤنث كما انها المؤنثات لا يثبت في الرجال وانما العكس كما انها المؤمنون فالظن اختصاصا بالرجال لا يفرق بينه على خلاف
 بدليل التبادر والاجماع اهل العربية على ان واحد المذكر هو لا بد من اول المؤنث وقبله الدخول لان اهل النساء يلقبون بالذكور على ما لا
 عند الاجماع كما في قوله تعالى هبطوا وجوابه ان وقوع ذلك لا ينافي ظهوره في خلافه وما ذكرنا من انما يستلزم اذا قام قرينة ولو خالفة على الامة
 الجميع ولا كلام على تقدير **الثاني** ان الخطاب عن يسوي فيه المذكر والمؤنث لكن اذا كان الصيغة القابلة له مؤنثا اخص بالمؤنث وانما
 كان مذكرا اشر في المذكر والمؤنث وقبله بل يخص بالمذكر وهو بعيد عن ظاهر الاشغال وما مثل من الثمول والخلات السرايع ايت
 الكبرية ما هو مضاف منه مما لا للناس عموما كما انها الناس انما كانوا باعجاب نفوس وشبهه لا يرضيهم الجمع المذكور حيث لا يتقدم ما يقتضيه
 بخصيصه بالبعث كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انتم تعلمون ان الله لا يفرق بينكم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة ولا في الآخرة
 الايات المشتملة على الخطاب اليهم او الى شخص او الى اشخاص كما انها النبي ان تؤبوا وانما النبي ومنها ما الله نعم لان مخاطبة النبي بانه
 تؤبوا بغير او بالناس عموما نحو قوله يا ايها الناس اعرفوا ان الله قد اخذ منكم ميثاقا ان تعبدوه ما لم يفرق بينكم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة
 الاعراب سندعون ويمكن ان يجعل الخطاب في ذلك من غير انهم ويكون لا يفرق في القول بالقبول في الكتاب فيجب الى التفسير الاولين

المصنف في الطب

فدخلم

مدلول

وَيَجْعَلُ ثَوْنَهُمْ فِي الْخَيْصِ بِالْأَمْتِ

ارحمتهم لا اله الا الله
لا اله الا الله

علاقة

بان مقصود الاستعمال المذكور علاقة العوم والخصوص وليس بعض الافراد في هذا العالم اولى من بعض فندفع عنه الجواب المذكور لا يلو
الاختلاف فيها ونظر لان ان ريد ان العلاقة الحاصلة من جهة العوم والخصوص متساوية في الجميع فنكون معتبرة في الجميع فتوجه المنع عليه
جلى كافر في الجواب لانها مقولة على ان هذا ما لا شك في ان التواطى وان ريد ان الفرد المعبر منه في صحة الاستعمال انما هو مجرى النسب
بالعوم والخصوص وهو متساوي للجميع فهو وان كان تفسيرا في كلام المسند لكن لا يجهل في نفسه الجواب المذكور بل الوجه في الجواب
ان ابن الاكثم ان استعمال العام في الخاص يطلق علاقة العوم والخصوص حتى يلزم تناقض جميع صور التخصيص فيها بل نوع مخصوص منها
وهو ما يوجد بين الكل وما يقاربها بان استعمال العام والخاص على ما اعترف به المسند في تحريم الجرم فيسمى علاقة متحققة في
علاقة الكل والجزم يلزم تناقض في اجزاءها حيث لا تشترط بشرط كما يشترط في عكسها لان مدلول العام كلف لا يجمع الا افراد
المشاهدة الناشئة من الاشياء في صفة الكثرة وهي انما تكون بين الاكثر والجميع دون غيره وفيه نظر اما في ان التنازع في هذا الفصل
على ما يظهر من كلامهم لا يتحقق في العام الافراد بل في مطلق العام افرادها كان ويجوز عينا ونسبة الجواب المذكور انما هو ان التخصيص في العام
الجميع في الواحد والافراد في هذا المقصود مع بعده عن الامطار المتسقة مما لا مخرج به بل لا فائدة في ظاهرها فيمكن دفعه بانه
خارج للاجماع المركب فاننا قلنا في العلاقة التي تخرج ان تسمى في المقام لا تخفى علاقة المشاهدة حتى يخص ثوبها ما كثر الافراد بل
يجوز ان تعتبر فيه ايضا علاقة العوم والخصوص فيهما البقية علاقة في استعمال كما نص عليه جماعة من المحققين وهي مشتركة
بين القوم جميع جزئيات متساوية بينهما على بعض الوجوه المتساوية في الاشكال بخلافه وقد يكون علاقة العوم والخصوص بالجميع
بجزء العوم في مسألة من ذكر هذه العلاقة على العوم المتطرفة وهو غير واضح لان العلاقة المتحققة للاستعمال كما يتحقق بين الكل والجزم في
باغيا الكلية والجزئية فكيف يتحقق بين مدلول كل فرد وبين اكثر الافراد باغيا التمول والانداج ولو على وجه مخصوص فلا وجه لعدم
اعتمادها على كمالها فان شمول لفظ العوم لما يندرج فيها من افراد مفهومها قد يكون بطريق المطابقة في التكرار المتعددة والمتساوية
التي لها لفظ الكل وشبهه ثباتا على ان لوصفها بالعوم هناك نفس التكرار المتعددة كما هو الظاهر وقد يكون بطريق التضمن كما في الجمع المتفرقا
بين اوله من افراد مفهومه اجزاء له لما عرفت من ان المراد به مرتبة معينة بالتميز وشبهه اوجبه الافراد وعلى التقديرين نكون الاحراز
للمرتبة وليس بغير ثبات الجمع لعدم صدق علمها كما يتبين عليه انطال قولهم بابطال اللام معنى الجمعية وصدق على كل ثلاثة منها فإزاد
على تقدير تخلفه غير مفيد لعدم اتفاق لفظه والحكم بمدلوله لهذا الاعتبار دعوى ان شمول العام لما يندرج فيه من قبل شمول
الكل جزئياته لا من قبل شمول الكل اجزائه انما يتم في القسم الاول والثاني لان كان عموما ملغيا لعلو الحكم به افرادها اذ العبرة بالذات
العام لا بكيفية تعلق الحكم به فراجع هذا عند التحقيق الى الوجه الاول مع ان الحكم ان يعكس العلاقة في الاول فيجعل الاستقامة من
الملاقاة للفظ الموضوع للجزء في الكل حيث ان الحكم من الجزئية فيكون المراد بالجزئية في قولنا رجل القبيح مع بعض خصوصيات افرادها فخص
التقريبها على قياسه نحو كل رجل لا يقدح اشراطه يكون الجزئية بحيث يلزم من عدم عدم الكل لان زوال كل كلف يورث في زوال جزئية
المفهوم به وان كان عرضها كالشك في زواله يسأل من زواله الذي هو تمام حقيقة هذا الضاحك لا يثبت اعتبارا من زوال الاشياء
اذ ليس الاطلاق باعتبارها ولو سلم ان يثبت الفرق ليس على هذه الدقة فثبات فلا ريب في مساعلة على الانتفاء الذي ثبات وهو
كان في ابطال ما اراده المجرب عوم المنع نعم لا يلزم هذا البتة لما حذرناه في محل النزاع وكيف كان فالمتحقق في الجواب ان يوافق القائل
بأسرها انما تعتبر حيث يساعد عليها الطبع على ما شرحت في اوائل الكتاب لبيان المذكور انما يخصص باثبات نوع منها في المقام وهو
بمجرده لا بوجوده الاستعمال في ذلك المساعدة المذكورة ومنها قوله تعالى واتاهم الخافون والمراد به هو شيئا واحدا واجبة
بانه خارج عن محل النزاع اما في قولنا لان الكلام في صيغة العوم لا في صيغة الجمع لو توسعت في ادخالها بنفسها عام بما يثبت اول الاجزاء
كالثلاثة منعنا توجه النزاع هنا اليه وانما قائلنا في اننا في العظم وليس من التقييد والتخصيص للجزئية العادية من ان العظماء
يتكلمون عنهم وعزائهم فيقولون المنكلم فساد ذلك استعمال العظماء لم يثبت في العوم مطلقا وهذا الوجه مما ذكره بعض المحققين
كالقاضي وغيره وفيه اشارة الى ما مر ذكرنا في محل النزاع ويمكن استفادة العظماء من تنزيل الواحد من له الجماعة ولعله بعد لا يثبت
الجواب بان المراد به تمام الحفظ او الحفظ خاصة فلا يكون مستعلا في اقل من ثلاثة ومنها قوله تعالى الذين قال لهم انما هو الله
به نعم انهم يتسعون بانفاق المفسر ولم يسميهم اهل البيت او اهل البيت في النزاع اذ الكلام في تخصيص العام والتاسيس للمعوم
يقاوم هذا الجواب وقع من ينكر عوم المعوم راسا لاننا هنا جئنا لا يثبت ما ذكرناه من حيث العوم لان ذلك يخص عندنا بما اذا كان
المعوم جماعة كما اشرنا اليه وقد ينكر اتفاق المفسر على ذلك يمنع صحة اطلاق اسم الجمع العن على فرد واحد معهود لكن قد ورد المفسر
في رواياتنا المروية عن ائمة فينبغي توجيهها بما يجعله من باب التوسيع في النسبة كما في قولهم فينبغي فلان فلا فاجت ان سندا والقصد
من الواحد في الكل توسعا او يجعله على الجنس كما في قولهم فلان بركب الخيل وبان الفاعل المذكور لما في ذلك من مبدى جماعة كما يشهد بحكاية

وليس المعنى

المعروف في لغة ذلك الجاهل واطلاق عليه لفظ الناس كيف كان فلا يكون الاستعمال بعلاقة العمو والخصوص ومنها انه لا يربط جمل الكل بالخبر
وغرضه لما مع ان الماكول والمشروب منها قد يظلم في الجواب ان هذا الصريح خارج عن محل النزاع اذ كل من لفظ الخبر والماء ليس بجامدا
للجمل في الامام بينهما التعريف وكون المقصود بعض افرادهما انما يستفاد من تعليق الاكل والشرب بهما فانه من جهة على ان ليس المراد بهما الجملين حيث هو
بل من جهة الوجود في ضمن بعض الافراد واعلم اننا لو جعلنا التعريف بالشرط من بالخصيص في القول بجواز التخصيص في الاستعمال اذا انشأ الشرط
واسا كما قال كره العلماء ان كانوا شعراء ولم ينفقوا عالم شعراء تعبير النزاع المتقدم البتة بعبد جدا فان طباقتهم على جواز اكرام زيد ان كان
شاعرا على خلافه فيما لو علم الامر بانفسا الشرط كما ترى بعض مباحث الامر بوجوب طباقتهم في مقام افع والفرد بين المثالين غير معقول
تمهيد مقال في دفع اشكال ان ذلك لا يستلزم استبعاد ما في اخرج ما دخل في الحكم السابق وكان تناوله بدليا
او شموليا افرادها او مجموعها على اشكال في النوع الاول وسواء كان ذلك على التمول او لوضع اولي واخرى بمعنى لكن فتشعل جمل
ان تستعمل لكن فبغير ان يكون الحكم السابق هو الخلفا في الحكم الثاني لم يخلو فبانه لما استند اكا لدفع ذلك لوهم سوء الخلق كما
في الكيف نحو جمل العوم الاخا والاول نحو ما زاد الامان فضع وما نفع الاماض والظن انما في المثال منضمنة لغير الحكم السابق عن
اللاخو ايضا ولا حاجة فيه الى الاقما بخلاف المثالين الاخرين فان مقادها بينهما مجزاة لاستدراك فيقسم الى قسمين وقد تاتي في
غيره فضع صفته نحو لو كان فيها الهمة الا الله لفسدتا وهل هي حقيقة في المتصل فقط او شاملة كبدنه وبين المتقطع لفظا او معنويا
أظهرها الا في هذه المادة التبادر وبعد المتقطع عن الاستعمال وقد يؤكد ذلك بانهم حاولوا قول المثال على عشرة دراهم الا تويا
على قيمة التوكيد فيجوز في التوراة انما الفبة على انقطاع والظن ان وجه الترجيح عدم ملائمة المقام للمحل على الانقطاع
انه لا الهما في الحكم السابق بخلاف ذلك لاختصاصه الى البرائة عن الزايد حتى انه لو تحقق الابهام في مقام كما لو ادعى المرفله
فدوله بذكر المحل على الانقطاع احتجوا بظاهر الاستعمال وبانهم قسموا الاستدراك الى متصل ومنقطع فيكون المنقطع استثناء حقيقة
والجواب ان نط الاستعمال لا يوجب الحقيقة بعد وجود ما رات المجاز وكوز لفظ الاستدراك حقيقة المنقطع مطاوعا او في الاطلاق
لا يوجب كون الاوادة ايقه كل ثم في الاستدراك اشكال مشهور وهو ان مدلوله مناضف لدول الجملة التي قبله حيث انها تنضم في
المستثنى في الحكم المذكور وهو يتقضي خروجه عن وجوده فلا تلاق ان المراد بالمستثنى منه تمام معنا لكن لا يستلزم له الاطلاق
فلا يعلق الاستدراك بالباقي وهو ما عدا المستثنى وخرى هذا القول الى جماعة من اصحابنا منهم العلامة وخارجه الحارثي وغيره **الاشكال**
ان المراد بالمستثنى منه ما عدا المستثنى مجازا اطلاقا ذلك على البعض والفرقة عليه الاستدراك وحكي هذا القول عن المسكا في المنافع ونسبه
غير واحد الى اكثر القائلين بجموع المستثنى منه والاداة والمستثنى موضوع للشيء وسئل عنه ولا استنادا فضع عليه وهذا القول
محكي عن القاضي ورجع هذه الاقوال الى ان الكلام المذكور لا يشتمل الا على شيئا واحد هو انما يتحقق بما عدا المستثنى وبه يندفع شبهة
المنافض ولما كانت الاقوال المعروفة في المسئلة متخرفة الثلاثة ولا ربع لها كان اللازم في دعهم من بطل قولين منها صحة القول
الثالث فاحتج الاولون على صحة مفالهم ببيان بطلان مفالته الاخرين فلفقوا له وجوها منها ما هو مشتمل الورد على القولين ومنها
ما يتحقق باحدهما من الوجوه المشتركة ابطال على المرتبة على ان الاستدراك المتصل يخرج بعض من كل ولو كان المراد بالمستثنى منه بجموع
ما عدا المستثنى لم يتحقق هناك كل ولا بعض ولا يخرج ورد بان لم ان يؤا الامام بان المراد تحقوا الكلية والمجزئية والاخراج والوجوب
الظن فلا ينافي ذلك فيشكل بان دلالة الاستدراك على الاخراج ولو في الظن بوقف على وضعها له وهو يتوقف على كون بحيث استعملها عليه
حد من هذه الامة لوضع مع ان اصحاب القولين قد اترمووا بمنع وجواب ان المراد بالاخراج دلالة على ارتفاع الحكم الثاني ظاهر او افعيا
لا الاخراج حقيقة ووضعهما الذي لا غير من الحكم لا يبق كيف يصح على القول الثالث في عوى انها نزل على الاخراج ولو في الظن مع انها لا
في التركيب المملكة لا نأقول انما استعمل مملكة عند هذا اللفظ في الاستدراك المتصل اما في المنفصل فلا دلالة لها فيه على رفع الحكم للمهم
من الكلام السابق عا بعد ما قلناه ان يعتبر الاخراج بالمعنى المذكور في المتصل بالنسبة اليه ومنها انه ينز من لا يكون له في الالفاظ
تكون لها من تركيبة ما هو من معنى التركيب والنال في بطلان الملازمة ان الالفاظ التي لها معنى تركيبة يجوز ان يشتمل منها البعض
فيكون المراد بها الباقى او يقع مملكة في التركيب في نصابه الكتل واما بطلان الثالث فلا نأقطع بان لفظ العشرة مثلا يفرض مدلوله
والجواب ان النص ما لا يحتمل الا معنى واحدا عند عدم القرينة والعشرة اذا تجردت عن قرينة الاستدراك كان كذلك وورد بان النص
هو ما لا يحتمل الا معنى واحدا ممل لا عند عدم القرينة فان الظن ايقه كل التحقوت ان النص هو ما لا يحتمل الا معنى واحدا ولو عا عدة
القرين ولفظ العشرة اذا تجردت عن القرين لا يحتمل لادونها وفك كما عا على القول الاخر باننا بقضه عدم خصوصية العشرة
حين صيررت جزءا للكلمة ولا خلاف في ان النص انما صاخر ذلكم خروج عن كون نصا بل لفظا لا وان ريد اننا حال الاستدراك
كان معناه مرفقا بدلتا على كونه اسما وهو محل النزاع ولا يخفى ما فيه ومنها انه لا مانع من حمل المستثنى منه على تمام معنا والاستدراك

ما زاد
الا انه ما نقص
وما نفع الا ما لانه ما
ضربني

ولم في التفسير
عنه

يصح

بعد اخراج المشتك منه فان هذا مما يصح اعتباره في نفسه وبشكل اللفظ له فبمعين الحمل عليه لما فيه من بقا الالفاظ المفردة على انها
الاصلي والاعلى على القولين الاخيرين فلا بد من ارتكاب يجوز في المشتك منه والزام وضع المركب وكل اخرج عن الظاهر ضرورة
داعية اليه القولين الاخيرين ويمكن الجواز ان يخرج عن اللفظ مما لا يحصره على كل تقدير اما على القولين الاخيرين فظن كما راقا
على القول الاول فلا يستلزم حرجا لاستثنا بعض المشتك له وهو باق على خلاف الظن وتما اورد على القول الاول من القولين ان قول القائل
اشترى ثوبا لثوبه الا نصفها اما ان يكون الضمير فيه الجارية معناه او انها بمعنى الباء بعد اخراج النصف منها والاولى صلبا وانما
المشتك منه تمام معناه وهو من هذا الفاظ الثاني بوجه السلسل لان الباء بعد اخراج النصف من الجارية النصف يكون
هو المراد منها وهو شيازم ان يكون المراد بها الوتر لانه لا يخرج اخرج النصف من النصف لعود ضمير الجارية بمعناه وهو شيازم
ان يكون المراد بها الثمن لانه لا يخرج اخرج النصف منها وكذا لا يخرج النصف من النصف بالمراد الجارية نصفها والضمير المشتك راجع الى الجارية لا
باعتبار معناه الجارية اعني النصف بل باعتبار معناه الحقيقة اعني التمام على سبيل الاستحسان فلا اشكال وفيها القطع بان المراد بالجارية
في المثال المذكور تمامها وان الضمير راجع اليها باعتبار الكمال ولا يخرج النصف من النصف لان النصف لا يقطع المذكور لانه قوة القطع بالمدح
ودجوع الضمير الى الجارية باعتبار الكمال اعني تمام معناه لا ينافي ما ذكره الجواز ان يكون على سبيل الاستحسان ولو تم الوجه المذكور لوجه
على القول الاخر ايضا كما لا يخفى وتما اورد على القول الثاني انه يخرج عن القولين اللغويين ان ليس في اللفظ مركب من ثلاثة الفاظ
ضاعدا بغير الجارية الا ان منه وهو غير متبني ومنها الشرح عود الضمير الى الجارية في مثل اشترى ثوبا لثوبه الا نصفها فانه حال كونه جازما
دلالة له فلا يصح عود الضمير اليه ولا يذهب عليه ان هذا انما يجز اذا كان الفاظ يكونان الموضوع للثا هو المشتك منه والمشتك
والاداة خاصة واما اذا قل بانها مع لواحقها ان كان لها لواحق موضوعه لم يخرج عليه ذلك في المثال المذكور يكون بغير جواز
وهو حال كونه جازما لا يكون ضمير فلا يلزم العود الى حجة الذي هو الوجه الثاني باسرها احدى ان المراد بالضمير في قول القائل اخرج
عشر الاثنية اما العشرة او التسعة للقطع بانهم يهمل الاول باطل للاجتماع على انهما افر بالضمير فيعين الثاني وهو المراد والجواز
على الاول فيما لا يرد انما يفر بالاشتراك وهو انما يتعلق بالعشرة بعد اخراج الثلثة منها فلا يكون الاثر بالستة لانه الباء بعد اخراج
ولما على القول الاخرين ان دعوى القطع بان العشرة لم يهمل غير متبني عند الفاضل لانه عين المشارة منه وانما انما لو كان المراد المشتك
منه ما بعم المشتك لزم التناقض من ثبات الحكم له وفيه عنه بالاستدلال والجمع بين الابتناء لم يتعلق بالمشتك منه بل بعد اخرج
المشتك منه فلا يثبت التناقض في الفاضل بانه اذا بطل القول الاول لما ذكر في حجة القول الثاني وبطل القول الثاني بما ذكر في حجة القول
الاول تعيين الضمير الى القول الثاني لا يرد اربعها والجواز حجة كل من الفريقين كما نهض باطل من هب خركا نهض باطل الى هب
الثالث بل هما متفقان على انبطله فهو احد بالاطلاق ثم اعلم ان الضمير اورد في القول الاول في المقام لا احد القولين الاخيرين
في بيان حقيقة خاصه ان الحكم في قوله له على عشرة الاثنية انما هو على السبعة وليس عشرة بسبعة سواء اعتبر مطلقا او مقيدا بالثا
ثلاثة لان العشرة عشرة مظنة ولا شيء من السبعة بعشرة مظنة فالحق في المركب المذكور اما ان يكون هو العشرة المقيدة بالاثنية
فبكون مجاز في السبعة وهو القول الثاني وقاما ان يكون هو الجاز منه بعد اخراج الثلثة فيكون حقيقة في السبعة لا بانه يكون
المركب المذكور كلمة بغير سها بل هو ان مفردة مستعملة في معانيها الحقيقية ومحصل مجموعها مائة وستة وستة على السبعة كالاربعة والثلثة
وهذا من الفاضل ثم قال في المذهب الاول راجع الى احدى وجهين في هذا المثال فان الحكم على السبعة اما ان يكون باعتبار التمام لولا
مجازي للمركب واسم جند عليه معناه التمام منه ثم قال في هذا اعتراض بحقيقة المذهب الاول ودجوع المذهبين اليه لان الحكم سواء
جعل في حقيقة في الحقيقة الذي استدل به او مجازا لا بد من استحال مفردة في معنى فيكون العشرة مستعملة في كمالها والحكم بعد اخرج
الثلثة والالزم التناقض او كون عشرة مجازا عن السبعة والاعتراض عليه الحقيقة السابعة بان العشرة المقيدة مجردة عن فبدها مستعملة
في كمالها بناء على القول الاول وفي السبعة على القول الثاني فكيف يجمع المذهبين الى المذهب الاول بل يرجع من الفاضل اليه
ثم انظر ان قول الضمير والذهب الاول راجع الى احدى مسامحة ولا يظهر ان يقول الثاني اعني من هذا الفاضل اقول وهذا
الاعتراض لا يوافق كلام الضمير فان الذي يستفاد من ثبوت الحكم على السبعة من المركب من المشتك منه والاداة والمشتك منه مستعمل على القولين
في السبعة والاشتراك بينهما في غير ما عدا عن اخرج وان مفسدوا فاقول بان المذهب الاول لا يثبت السبعة مجازا ان معناه المركب المذكور وانما هو
العشرة المقيدة بالاجزاء المذكور فاستعماله في السبعة مجازا لان المراد بالعشرة المشتك منها السبعة مجازا او يكون من المجاز المفرد
وكلام التناقض مبني على ذلك كما عطف به ثبوت فلا يخرج عليه الاعتراض المذكور وعلى هذا البين فاقول بان العشرة مستعملة في تمام
معناها والاشتراك بعد اخرج يحتمل ان يجعل المركب مجازا في السبعة فيرجع الى قول الاكثر وحقيقة منه فيرجع الى القول الفاضل وهو
يظهر من هذا ان الضمير في المثالين راجع الى احدى المذهبين لا على التعيين وذلك لان ما ذكر في المذهب

بما لها
اخرج النصف
والاولى لا يستلزم
استثناء النصف
منه وكذا الثاني
للسلسل لان
المشتك منه

من
البيان على
خروج الثاني بعد
الاجزاء النصف
من النصف بوجه
الترتيب

فلا يلزم من
الاستثناء ان
المراد بالنصف المشتك
منه المشتك منه
فان يكون المشتك
منه المشتك منه
و

المذكور بغير
المشتك من
المشتك من
المشتك من
المشتك من

بشرة
في المثال على
دون الثاني على
التعيين

لماذا نرى من اعتبار الأمرين وان كان مرجعه الى الحد الفوقاني الاخيرين باعتبار ٢

منقحة

الاصناف في بعض الحضر ومطابقا لبعض الاحوال في دولهم ومن القول ان اول كانا ثلثا فغير

جائز الرجال الا ان هذا الاستدلال لا يوجب احوالهم بعضهم وتمايل على ذلك ويؤيد انه اذا كان في الدار مثل ثلثة رجال نازح
او رجلان منهم يقولون الرجال جازون او اثنين منهم دون جازين او جازين فلو كان الفعل مستندا الى الواحد والاشين المذكورين
عليهما بلفظ الجمع والمركب المستعمل فيهما لفظ الجمع لكان اللازم انهما في الحقيقة في ثلثه ليوافق المرجع بل لا اقل من جواز ذلك مع انما في الجمع
مع ما يوزنهم من عدم دلالة الاستدلال على مخالفة ما بعد ما قبلها في الحكم ان فضيلة الاقوال ان يكون منها الجملة مجردة عن الحكم بالبيان بعد
الاخراج وذلك لا يقتضي حقوقا له ولا يلزم خلو الاخراج عن الفائدة نحو انما في الفصد ببيان الحكم بالبيان فقط ولو لم يكن العلم بالبيان
ودعوى ظهوره في تلك النكتة غير موعنة مع ان ذلك يقتضي ان يكون الاستدلال حقيقة فيما خالفها وصرح الفرض والاستدلال بكونه مستند
على القولين الاولين بان لاداة عندهم ليست موضوعا لظواهر الاخراج بل لاجراجه ما لا يشتمل على البيان في الحكم وانما هو على التام
الواضع خصله كماله كدلالة البيان فيما اذا كان له كدلالة في الحكم وانما هو في الوجهين تعسف لا سيما الاخير من انما هو
على القول الاول من لزوم وقوع الاسم باعينا معناه المستعمل فيه مع ما بالمرح كان الثالث من غير تعلق عامل لفظ او معنوية وان العشرة على القول
المذكور مستعمل في معناه الاصل وهو مجموع وهذا لم يقع عليه الاستدلال والتعليل بل على بعضه كالسبعة وثمان ما لا يتعلق العامل ببعضه
لا يتعلق بكونه مجردة العشرة باعينا معناه المستعمل فيه وهو مجموع عن العامل مع اختلافه بحسب اختلاف العوامل في الاعراضا واما في
البيان في انما كان لفظ العشرة هناك فاما مقام السبعة مثلا فعمله عامله واجري عليه حكمه او بقرينة العامل في جزئية يقوم مقام
استدلال الكمال في الحقيقة ما يقتضيه من الاعراضا ولا يخفى ما فيها من التعسف وعلى القول الثاني من ان اطلاق العشرة على السبعة مما لا يستلزم
الذوق فانقطع بان قول لفظا من هذه العشرة مثلا مشير الى السبعة او الاربعة فيجب بل غلط اذ مجرد علاقة الكثرة والجزئية لا يوجب
صحة الاستدلال ما لم يراع على ما الطبع على ما ستر الحقيقة انما هو جواز في خصوص التركيب المذكور تعسف بعد وعلى القول الثالث
من ان الجواز للتركيب لكانا التركيب انما يتبعها اصلا في الاعراضا لانها من قبيل الامثال وهي لا تتغير واللفظ المذكور لا اصل له لغيره
مع اختلافه باختلاف العوامل الداخلة عليه اللهم الا ان يقر بانما يلزم من ذلك ان كان التركيب قائما مع العامل والافلا واعلم ان من القوم
من زعم في النفقة عن اشكال التناقض وجه اخر فقول ان توليدانه يخرج عن النسبة الى المتعد بان تجميع المتعد ونسبته الى المتعد
بالاستدلال اخرجه عن النسبة ولا تناقض لان الكثرة هي النسبة لا غفادية ولم يرد بالنسبة اذ لا اعتناء بالنسبة لغيرها
شبه ان نفيدا للاعتناء وهذا غير مستقيم لان النسبة غير موضوع لافادة الاعتناء بل للكشف عن الواقع فان استعمل فيه عاد الاشكال
من لزوم التناقض لتحققة باثبات النسبة ورفعها ولا مدخل لافادة الاعتناء فيه فان استعمل في الربط الذي هو مجردا عن اعتبار الكثرة والواقع
لقد دل على وقوع الحكم بالنسبة الى البيان بعد الاخراج وان اردنا انها مستعملة في الكشف باعينا البيان في مجرد الربط بالنسبة الى حقيقة
بظاهره مبنية على جواز استعمال اللفظ في اطلاق واحدة معنية بالحقيقة والمجازي وقد سبق بطلان الا ان يقال انها مستعملة في معنى
واحد وهو مجرد الربط وهو ظرفي للكشف عن الواقع بالنسبة ما لا يترتب على خلافه لكن بشكل في افادة الاستدلال مخالفة حكمها
بعد ما قبلها بالابتناء على التعسف السابق ولذا ينبغي ان يترك ما ضعف الوجوه المذكورة فاعلم اننا في النفقة عن الاشكال
المذكور وجهين اخرين احدهما وهو بطلان البعد الى الوجوه المتقدمة ان استدل الحكم الى العشرة مثلا كما يقع باعينا نحو قوله بعض
ينزل حقوقه للبعض من الحق للكل حيث كان ذلك من وجع الظاهر ان الحكم من استأشرا في الكل بثبوت لكل اجتهاد في النفقة بطلان ذلك
عليه من استدلاله ونحوه وبالجملة نتخلص بالتصرف الاستدلال لكن كما ذكره الحاجب ومناجوه حيث جعلوه متعلفا ببعض المستثنى منه اعني
البيان بعد الاخراج ولا كما زعم البعض حيث جعل الاستدلال في غير المخرج لافادة الاعتناء والبيان للاخراج بل يجعله لاحقا للكل بعد اقرئ
للبيان كما ينزل لكل منزلة البعض فيثبت له لفظه ويحيى باسمه كل فرد ينزل منزلة فيثبت له حكمه فهو في الحقيقة من استأشرا في
غيره هو له حيث يستدل الى الجميع والتقدير انه غير مستدل به وافعالا لا يكون كدلالة البيان على التاويل والتأويل بخلاف ذلك بل لا
لو كان استدل الحكم الى الجميع باعينا بثبوت البعض لما دل الكلام على ثبوت الحكم للبيان بعد الاخراج مع بطلان المخرج بعد ذلك لان البعض الذي
صح الاستدلال الى الكل باعينا بثبوت له على ما ستر اعني منه لا فاقم قول استدل الحكم الى الكل باعينا بثبوت البعض مما يخلف من بعد ما قبله
النفقة وكثرة هذا ما ثبت الحكم لغير ما سبق على وجه اخر في الاستدلال الكمال من ثبوت بعضه فيكون ظاهره لا مخالفة ولا لالة
الكلام المذكور على ثبوت الحكم للبيان لست بالضرورة بل بالظهور فيصير ان يستدل الى ذلك ثم يقللها بان استناد الشيء الى غيره هو
له حقيقة كما ذهب اليه جماعة من المحققين فيكون لفظ المذكور مجوزا صلا والا كان يجوز في الاستدلال فقط ويضعف هذا الوجه
عن الظاهر حيث النسبة فان الظاهر في المقام عدم الابتداء على التاويل المذكور ومن حيث الاداة فان الظاهر منها الاخراج على التاويل
المذكور الثاني وهو المعتد ان المراد بالاستدلال ثبوت ما يتناول المستثنى والنسبة متعلقة به فبطلان الاعتناء كما هو الظاهر في اللفظ
والمبتداء عند الاستدلال والاخراج واجمع اليه ولا اشكال عليه لان ادعاء التاويل عليه التناقض بحسب مورد الحاجة

له
بما
كذلك
نحوه

طاهر بن عبد الوهاب

احد فکذا اذا
نحوه

كان في عليكم من سلطان وجزا بالسلطان الا انه السابعة القلبية عليهم بالنسبة والاعواء مع طاء القدر والاختيار والسر
المرب بغيره الا بنو ادم بشهادة سوق الامة عليهم نصير في القسرين واعرض بعض المعاصرين ان يقر بان طاء العام اعني عبادتنا كما في سبوا
لاصنا كثيرة فخرج صنف احدهم هم القاون وان كثر في افراد لا يستلزم كون الاصلنا الباقي لا نرى انه اذا كان هناك جماعة من العلماء او
الشعراء والظرفاء فاضفهم وكان عدد الظرفاء اكثر من الباقيين فاذن جاز الاصلنا الا الظرفاء امكن يتجه بان كون الاصلنا في حاكم الكروا
لو قبل جاز الاصلنا الا زيدا وعمرا وبكر اذ لا يخلو الى اخر الظرفاء عند هذا يحصل كلامه وجوا في ان الجمع المصنوع بظاهرنا انما ينفذ في القوة
بحسب افراد فلا يعم الاصلنا من حيث كونها اصنافا وان نساها من حيث نساها للافراد فحمله على العموم من حيث الاصلنا خروج عن الظاهر من غير
شاهد فلا يجزى به واما التمسك بتجه جاز الاصلنا الا الظرفاء كما في بعض النسخ فليس بشئ لان لفظ الاصلنا انما يعم الافراد من حيثية
والظرفاء من حيث كونهم صنف السبوا كما في قوله وان كانوا من حيث الافراد كثر في بعض النسخ جاز الاصلنا الا الظرفاء وبوجه عليه
من وعموم الجمع المعرف افراد لا اصلنا في فاستثناء الظرفاء منهم استثناء لاكثر واما ما ادعاه من فتح ذلك عند قوله الا زيدا وعمرا
الى اخر الظرفاء فاما في علم منه الفصح فيمكن الاستنباط كما ذكره بل لا شمله على المطلوب من غير فائدة لا الفصح فيمكن الغلط على ما عرفت
ومع ذلك لا زيدا لهما لانه ان يصح ذلك لاسيما في اوصافهم بعد ذلك بكونهم الظرفاء حيث ان المخرج من صنف من الاصلنا والباقي اكثر منه
مترق بغيره وبين القسم الثاني ان لا يفيته النسخ حيث ان المستثنى من كونه هناك على وجه الاجمال وهذا على وجه التفضيل فيهم ما
ما ذكره القصد من لفظه بفتح قول القائل كل كما جاء في الامن طعمه وان كان الباقي اقل واعرض عن عليه بان هذا لفظه في محل النزاع فتجه
المنع عليه ورد في هذه العبارة واردة في الحديث القدسي فلا يسبيل في منع صحتها واخر من عليه المعاصرين المذكور ايضا بان يجوز
يكون المعنى لا ينفذ على الاطلاق الا انا فكلكم يبق على صفة الجوع لو اراد الاطلاق من غيري في هذا المعنى واضح على ما كان له ذلك في سلم
فلا دلالة فيه على دعوى عدم ولا يخفى ان هذا الوجه في تمام الالهام بعد ذلك في سلم بعد عزمنا الحديث مع ما يلزم من تركنا في بعضه
بالاكثر ايضا لان اكثر الناس من يريدون الاطعام من غيرهم ولا يبقون على صفة الجوع ومهم ما اطلق العلم على ان من قال في لغة عشرة الاشعة
فيلزم الا بواحد وذلك لطلبه على محض ولو الفوه في زموه بنام العشرة كما في الاستثناء السبوع في الاطلاق في غير ثابت في نقل البعض
عن بعضهم القول بالواحد بنام العشرة واعترضوا على هذا القول بان هذا القول لا ينافي مع قولهم على التام الواحد لا يدل على انفا فيهم
صحة الاستثناء الجواز ان لا يقول بعضهم بفتحهم ويقولون بالواحد نظر الى ان الاخر اعندنا في انما فهم من شغلنا في ذلك من عنوان
ولو بلفظ جاز اننا وغلط في قولنا على هذا البرائة كما لو رفع شعبة فانه لا يجزم عليه انما بالواحد وان كان الاستثناء غلطاً وهذا لا يخلو
الاستثناء المستوفى في لغتنا محض ما خذنا بالاول الكلام هذا محض كلامه ويمكن ان يقر عليه بالقرين بان يكون الاستثناء غلطاً فيكون
لغراب المستثنى غلطاً في لغتنا على الاولين عين لفاء كالا استثناء السبوع كما لو ابدل منه في اولها بحرف آخر من غير مانع او غير المستثنى
بلفظ غلط كما لو ابدل دال الذم بجوز اخر لساى الكل فيكونها غلطاً وعلى الثاني يمكن القول بنظر الى ان الاخر اخرج يتحقق بالاداة والاشياء
وليس صحة استعمالها منوط بصحة الاعراب مع ان بعض الاصحاب كاشتهر بمنع من القول فيه وله وجه بان لا يفرق بين الاستثناء المسمى
وبين المثال المذكور على تقدير كونه غلطاً في محل المنع فان كون المشو لغوا محضاً اما لان النفس لا تستثنى غلطاً او لاسيما انما لفاء فيلما
حيث برأيه ما لا يصح راد منه كمال الوجهان جاز بان المثال المذكور كما لا يستثنى فيه ايضاً لغو محض بالاعتناء بان فكما لو خذنا في
الثاني من كونه افراداً بواحد مع كونه غلطاً فيؤخذ بانه يؤدي الى قول من عد استثناء من شغلنا منه بشئ وان كان غلطاً فان مقتضاه على عشرة
الاعشر ان لا يسبق له شيء وان كان شغلنا لا يخلو خلاف في القاون وجوز بان المثال المذكور هذا اوله فيم تجوز ان يكون لما كان صحة الكلام المذكور
خلافية كان لظن محض الاستثناء البناء على الصحة لجهاد او فليد انما في كلامه الفلاء على الوجه الصحيح فيكون الامكان فكما لو فوهم
من يعرف من كونه فيه الصحة بل يلزم ما زاد على الواحد قطعاً وان منعنا جواز ذلك من جعل طاء الاستثناء ولما من علم من كونه في
فلا بعد الاوامر بنام العشرة في الخصم وجوهها ما زاد كالمعاصرين المذكور وخاصة ان الاستثناء موضوع بالوضع النوعي لا الخارج
الاوضاع النوعية انما تستلزم بالتبع في كلنا اهل الاستثناء والحد الثابت بالتبع فيها كون الاستثناء موضوعاً لا خارجاً لا فوا كما في موضوع
لمطلق الاخراج في غير ثابت في وقت بثبوتها على ما يدل على جزم استعمال الاخراج الاكثر في بعض الموارد لا يدل على كونه حقيقة في مكان الاستثناء
لعم منها فيجوز ان يكون ذلك لعلامة المشاهدة او ادعاء الفلانة منها الفلانة في شئ ولو خذنا ذلك لا بعد ان يدعى التبادر فيها لو كان الخروج اقل فيكون
حقيقته في حفظ فان قلنا ان بعد ذلك في قول القائل لعلامة المشاهدة الاستثناء في شئ من كونه لا لا نراه من غير فائدة بل في الفلانة
لما يلزم من طريق الاستثناء ان تدعى ذلك في مقابل التسمية والتمايز ثم ان ذلك في الاستثناء في معرض التسمية غالباً الفلانة في مقابل الاستثناء
البدل كما هو الساتع الشبهة لغوا وهو لا يتحقق الا في حق الفلانة ليس ذلك لا لمطابقه لا يخلو وضع الاستثناء انما هو كماله في خصوص جوا
بعد خروج مفاصلة عن محل البحث كما اشرنا اليه انا فاد بئنا بموجب التبادر ان دالة الاستثناء موضوعاً لمطلق الاخراج اي لكل فرد من افراد

والعلم
القول
المذكور
جوز في القول
في الاستثناء
وجه الحقيقة
والفصل في الاستثناء
لا يخلو ذلك
مطلق الاستثناء
فصله اسطرلاب
الحاصل انما يثبت كون
الاستثناء حقيقة في غير جاز
الا فلو لم يثبت جواز الجواز
للمستثنى من غير استعمال الامة
كما يثبت انما في الاستثناء
كلامه اخبر القاصد فلا يخلو
الترجيح على الاستثناء كالفلانة
منه انفا ولا يجوز به جاز العلامة
المشاهدة او ادعاء الفلانة
حقيقة في ذلك في الجاهل
فيكون النور
يحل
قوله في البيت
هو انما في الاستثناء
ما لا يجوز به جاز
والخصوص في الاستثناء
في العلم بالاشياء فيقول
قوله كما يثبت انما في الاستثناء
منه جوا

من ان الشبهة في بعض النسخ ان يقال انما هو في معنى الفاعل عن السائل في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الاخراج لا من غير اختصاص له ببعض فلا يصح انما ذكر على اننا ان نقسم عليه نظام الاستعمال فانه في مثل المقام في الحقيقة والواقع
من ان الاستعمال اعم من الحقيقة انما يستلزم حيث ليس على الحقيقة بعد الوضع وليس المقام منه وقد سبق تحقيق ذلك في المقامه واما ما مر في الاستدلال
في بعض صور الخواص الاكثر في المثال الذي ذكره فليس بعد الوضع بل عدم ملائمة بين الحكم المذكور والحكم بالكلية واما ما مر في الاستدلال
باخر من غير تكملة توجه الجواب ان كتابه وطرا قد يرتب عليه نكته تليق بوضعكم او تخوذاً من غير بناء على المشاعه لخاصة على تقدير
عدمها فاشبه في التكميل من قبل الطبع دون الوضع كما في بشاعه عطف احد المتناظرين على الاخر فاني مستند في الطبع لان اداة العطف على ما
يساعد على التحقيق لا تخص وضعاً بطرف احد المتناسبين على الاخر ولهذا نجد بشاعه العطف في الوصل بدون العطف ايضاً واما ما ذكره في النسخ
ثانيه انه على خلاف ما مر في هذا القول المستثنى منه واما ما مر في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
لواحد في المقامه او اورد بقوله على عشرة اقسام العشرة ثم ذكر ان الذي عليه سبعه فينبغي ان يكون له الاثنته الزم تمام العشرة في وجه
لا نجد عند التحقيق من باب الانكشاف لا في الافراد بل في مجموعهم قد سبق في المسئلة المتكلم فينبغي ان يكون له سبعه فينبغي ان يكون له الاثنته الزم تمام العشرة في وجه
مخبراً للسامع انه كان قصداً اياه من قول لا يهدي القوم الظالمين فيكون ذلك من غير ان يكون له سبعه فينبغي ان يكون له الاثنته الزم تمام العشرة في وجه
الاستدلال في غير موضع عندنا فاما في التحقيق انه لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
الناسخ خالفنا فيما ذكره والنصف لعلنا انما نل عليه فيبقي ما علمنا من وجوبكم الاصل وجواباً عن ما عرفت مما حققنا في دفع المناقض في
انه لو قال له على عشرة دراهم الاستعارة وشعاعه اعشاد درهم على مستحقنا وليس الا لكونه استثناء لا اكثر فينبغي ان يكون له الاثنته الزم تمام العشرة في وجه
انه ان اورد اثبات عدم الجواز في موضع فخر الاستدلال لا يقتضيه وان اورد اثبات عدم جواز الاستعمال من حيث الطبع نظرنا في الاستدلال
على المطلوب في الشك في قوله لا يهدي القوم الظالمين بثبوت مطلقاً واما القولان الاخيران فيمنسكنا على اعتبار واضح
فضل الاستدلال في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
البيان بعد الاستدلال من غير حكم على المستثنى فيجوز انما الاستدلال في السكون في الاعلام بعد التعرض للمستثنى في المستثنى منه انما هو
ان يكون حكم المفعول في المقام الثاني بالاصل وهو من حيث هو في المقام الثاني في الاول والثاني على ان
بان حكم المفعول في المقام الثاني بالاصل وهو من حيث هو في المقام الثاني في الاول والثاني على ان
اذا كان الاستدلال في الشك في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
منه بوجه في ذلك الحكم لم يثبت في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
كاستنباطه عليه في المسئلة الثمانية في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
من النسبة الواضحة وذلك بوجه في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
لو كان في حكم السكون في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
وقال في الاتفاق على ان كلمة التوحيد في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
فينبغي ان يكون في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
الاستعمال في شكل بان نزاع الكفار وخالفنا في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
في الصفا كالتوحيد ونفي التعريف عن غيرهم في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
الافراد المذكور في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
من التفتي اثبات وبالعكس على ما حكاه جماعة وناوياً في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
لا زواله في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
خاصة ان الخبر يشمل على نسبة ذهنية لها تعلق بالنسبة الخارجية فان قيل استثناء الى النسبة الذهنية دل على نفيها عما عرفت
فينبغي عدم الحكم التفتي فيه وان قيل في النسبة الخارجية لم يكن له دلالة على نفيها ولا على اثباتها في الجملة على ما عرفت في قوله لا يهدي القوم الظالمين
الاول وجعل نزاع القوم مع الحقيقة في المعنى الثالث في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
الافشائية في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين
بل يحكموا عليه بعد ايجاب كرامه بلا خلاف ودفعه المحض الشرعي اقول بان هذا الجواب باخضاع الجواب بالامتنان والالزام مما ذكرنا في قوله لا يهدي القوم الظالمين
في المثال المذكور يحكموا عليه بعد ايجاب كرامه بالاجابة الخاصة عن الجواب الذي اشتهر بقوله اكرم لا احد الجواب بالامتنان
ولو باخر فيمكن من غير اعم في المقام الثالث فيكون مراد الحقيقة فيكون المستثنى مسكوناً عنه ان غير محكوم عليه بعد ايجاب الجواب
وان كان محكوماً عليه عند عدم الجواب بالاجابة الخاصة بناء على ما مر في قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين فانه في بعض النسخ على قوله لا يهدي القوم الظالمين

وَجِبَ السَّاطِلُ فَانْفَلَتْنَا
مِنْهُ عَلَى الْفَوَاحِشِ كَوْنًا
فَلَمَّا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ
وَصَلَّى الْغُرَبَاءِ

كلية الزراعة

فلا ينام

ملک کی خصوصیات

هذا من غير موضع دفع حجج المذكورين **وكذلك** الثانية ان القام على التناقض بل قد يكون مستعمل في تمام معناه الاصل فيكون حقيقة وكون المقصود بالذلك
 في الاستدلال على الحكم بالقبول لا يوجب التجوز فيه لان ذلك اذ من غير لفظ القام كاحققنا سابقا وعموم التوكيد المتعقب للشيء والمسبق
 على اطلاقها وتقييدها في الحقيقة اعني العمومين اما من غير ان غلبا القيد على تقدير اشتغالها عليه واما التخصيص بالشرط والقياس
 والجماع في الحقيقة في قيد الحكم المتعلق بالقام واستلزامه في القام على اطلاقه المشتبه على الشرط والمخففة قبل القارة وراجع الى تقييدها
 كما في حجة القائلين بان حقيقة مظهر ان **الاول** ان القام كان متبعا لا للشيء الحقيقة بل للتخصيص والقياس وان لم يتغير عما طرأ عليه من
 تناول الغير وهو لا يوجب كونه مجازا فيما يتناول ولا **الثاني** ان القام لا ينافي لفظ الموضوع بل للكل في الجز كاطلاق الانشا على
 فان البنية المذكورة وجابهة وليس حقيقة قطعا **واما** ثانيا فبان ان ما كان قبل التخصيص شيئا وله مع غيره وبعد تناولها وحدها
 متغايران فكونه حقيقة في **الاول** لا يوجب كونه حقيقة في الثاني **واما** منع بعض القاصرين كون تناولها للشيء في ضمن تناولها للكل على وجه
 الحقيقة فليس بشيء لان المراد بتناولها للشيء على وجه الحقيقة تناولها له با لوضع احوال كون الاشغال حقيقة فالقام ان كان مجموعها فاذ كان
 على الكل لا يملك لادله على الجز فاذ كان متبعا ثانيا وان تناولها في الاشغال او قد تباين في بعضها لادله ان كان تناولها في بعضها لانه
 على كل فرد على وجه الوضوح كما في البنية اوضح **واما** ثانيا فبان ان كون تناولها لا ينافي او قد تباين او لا ينافي تناولها لادله
 قد فوج بان ذلك لا يغير صفة تناولها تناولها وقد لزم منه الاختلاف في كونها بحيث تناولها والغير ايضا او لا تناولها فاذا كان تناولها
 حقيقة على احد التقديرين فقط لزم ان يكون مجازا على **الاشغال** ان القام المختص بعد ملاحظة فريضة التخصيص يسوق منه البنية الى التهم
 بحيث لا يحمل غيره والتبادر على انه حقيقة **والثاني** ان علامة الحقيقة هي المشايك بدون الفريضة والافاقية الجواز ايضا بتبادر من الجواز
 بعد ملاحظة الفريضة فبنياد البنية منه بعد ملاحظة فريضة التخصيص وجوب حقيقة فيه واما ما سبق من تبادر البنية وادارة
 منه لا يحتاج الى الفريضة واما الحاجة اليها عدم اعادة الخرج فجوابه ان الذي يحتاج الى الفريضة هو البنية والباقي وادارة في ضمن تناولها
 وادارة لا يبادر وادارة مظهر **والثاني** القول بان مجاز في البناء مظهر **والثاني** القول بان مجاز في البناء مظهر **والثاني** القول بان مجاز في البناء مظهر
 بتباين الملازمة ان حقيقة في العموم والبناء معا بولده ضرورة مغايرة البعض للكل فاذا كان حقيقة فيه ايضا كان حقيقة في بعضها
 متغايرين فيكون مشتركا بينهما **واما** بطلان **الاشغال** في فلان الكلام في الالفاظ التي تخفى بالعموم **الاشغال** انه لو كان حقيقة فيه
 لكان كل مجاز حقيقة والبناء متصفح البطلان **اما** **الملازمة** فانه انما يحكم بكونه حقيقة لانه في المحصول الفريضة وان كل فرد
 ظاهر في العموم وكل لفظ بالقبول في معنى المجازي **والثاني** ان القام بعد ان ذكر التباين وقد سبق اداة الاستغراق باقية في ذلك يقول
 القائل كرم بنى بتم الطول عند الخصم اكرم من بنى بتم من علمت من صنفهم انهم الطول سواء هم الطول واخص بعضهم ولذا
 يقول ما القضا منهم فلا تكونهم ويرجع القيد الى بنى بتم لا الى الطول منهم وابقه فلم يرد البنية بوضع واستعمال ثانيا بل بالوضع **والثاني**
الاول وانما طرأ عليه اعادة الخرج بخلاف الجواز بغيرنا الجواز في الثاني هذا كلامه في الوجهين نظر **الاشغال** في **الاول** فان
 وصف بتم بكونهم طولا لا يوجب ان يرد به خصوص الموصوفين منهم بالطول ومن غيرهم لا يمنع وصف الجميع بكونهم طولا
 ان كان منهم من لا يصف به واما ثانيا وان لم يرد به خصوص الموصوفين فصح بقطع نفسها كل من لم يسكنه مما لهدل الالفاظ فان وجوه ترتيب
 اللفظ بخلاف ما خذلا في طريقه لانه يفرق بين قول القائل اكرم طول بنى بتم واكرم بنى بتم طولا اكرم بنى بتم الطول حيث عبر في **الاول**
 بطريق لا يضاف الى الثاني بطريق لا يضاف الى الثاني **والثاني** ان القام في اللفظ بطريق لا يضاف الى الثاني بطريق لا يضاف الى الثاني
 المناوأة في الاحكام **والثاني** ان قوله اما القضا منهم فراجع الى المطلق بنى بتم المفهوم من كرم القيد ولو بطريق الاستخدام ودعو
 رجوعه الى بنى بتم باعني اماراد عليه واستعمل فيه مجرد دعوى لا يساعدها الوحد **والثاني** ان القام في **الاشغال** فلان لفظ القام اذا كان
 موضوعا لخصوص الجميع كان لادله البعض منه موجبا لادله غيره الموضوع له ضرورة ان البعض غير الجميع فيكون مجازا فيه لا محالة نعم تجزئة
 على اصل الحجة انما لا تستقيم على اطلاقها فان الجمع المعرف مختص بالعموم صاعدا لا يتبع من ماد ومن المراتب وكل الموضوع مع
 انه لو تعين كان استعماله حقيقة ايضا ولا اشترط ان يكون للجمع المعرف ما فوق الاثنين من الافراد المتعينة باعني اعمها وكذا
 ملول الموضوع الشيء او الشخص المتعينة بصلته باعني بعينه بها بحيث لا شاهد على التعيين يتعين الكل على الجميع لتعنيته من بين المراتب
 ولهذا ان تعين البعض بعدا ووصف او شبهه صح الاستعمال من غير تجوز ولا اشترط وبعين الكلام في نظائره مما مر تحت قولنا
 حقيقة ان كان لادله غير مختصان معنى العموم حقيقة كون اللفظ متساويا لا لا يختص احد فحينئذ يكون لادله كل يكون عاما
والثاني منع كون ذلك معنى العموم بل معناه ان له لجميع افراد مفهومه واما كون افراد محصورا فلا محل له في ذلك فاذا اخضع الجميع
 وضعا واستعمل في غيره كان مجازا لا محالة ولا يجوز سوا الاختصاص ولم يخص كاعرف **والثاني** ان القام في **الاشغال** ان هذا منشاؤه
 اشتباها كون النزاع في لفظ القام او في الصنيع يعني كون اللفظ متساويا لا لا يختص معنى لفظ القام لا يختص معنى لفظ القام لا يختص معنى لفظ القام

كيف

ان غيرهما

ما فيه ان لا نسلم ان ذلك في العام ايضاً ولا كان ذلك لولا الصفة ايضاً بل معنا ان من ذلك ان يعرف محقق من فصل بين التخصيص
بمقتضى ما بين التخصيص بالمتعلق لا يقتضي بالصفة مثل الوجه للمسلمين او بالشرط كما كرم بنوعه ان دخلوا وكما
موجباً للجنون كان مستلزماً للجنون والمسلم للجنون واللعنه نحو الفسقة الاحسين عظاما عجزا والنا في باقية باطل لا انفا وبيان
الملازم ان كل واحد من المذكوران معتد به فيكون كالحج له وقد صاب به لغيره غير ما وضع له ولا بحيث لا يحتمل معه غيره وقد علم
ذلك موجباً للجنون فالفرق محكم واجيب بان الواو في مسكوكا لغيره بجزء من كلمة والجو لفظ واحد واللام في المسلم وان كان
كلمة اما او حرفا لكن الدال هو المجموع لا نه بعد حرف كلمة واحدة لان مسكوكا لغيره بالمتعلق والاشياء اخرج بعد اداة العموم
اللفظ وشئ من ذلك لا يتحقق في العام التخصيص بل من كونها اذا كونها مجازات وفيه في ظاهره لان ان الواو في مسكوكا واللام
في المسلم ليس بوصف على الجزئية بوضع مسكوكا في نفسه فتهاد التبادر على خلافه غير ملائم لما ذكرنا في هذا كونه
من ان حرفا في المضارع يدل على جزئية المعنى وهو يدل على الجزئية الاخرى وكل نحو مسكوكا وسكوكا ما يشتمل على مادة ذلك
على جزئية المعنى ويشتمل على الجزئية الاخرى لان التزام سجد الوضوع هناك بوجه لا التزام به هنا بطريق اولى وان ردتا هما وان كانا
موضوعين بوصفان مستقلين ودالين على المعنى بدلا لئلا يشتمل على العرف كلمة واحدة لعدم استقلالهما حيث لفظ فية
مدار الاستدلال ليس على كونهما كليتين عرفا اذ لا يدخل في التسمية في ذلك على كونهما موضوعين ودالين فان التسمية والجزء من
توابع الموضوع المستعمل سواء وصف عرفا بكونه كلمة او لا ومن هنا يتبين ان من عرف التسمية والجزء بالكلية ينبغي ان يكون مراد بها
الاعم لا مثلا بغيره عكس عندنا لا ما في كونه في المثال الاخر من ان الاستدلال اخرج بعد اداة العموم فثبت هناك في التسمية
المعنى فلا يصلح جوا بغيره وتحقق المقام ان الاستدلال اذ عاين ان التسمية لا يقتضي من قبل التسمية عدم استلزام الجزئية
واراد من ذلك التخصيص في المعنى استلزامها التخصيص بالعموم في الموضوع استلزام كلا وجهيهما بشرط ان يحذف كونها مستعملتين في
المعنى وان لوا بدلية من التخصيص والتقدير مراد من اخرج ولا حاجة له الى التمسك بمسكوكا والمسلم عما يكون التسمية فيه كالجو
حتى يرد عليه من كونها كليتين عرفا بل ان يتسل بكلمة مطلقا فيكون عليه التسمية كقولنا لا يخرج من يدان اخر يخرج عن التسمية موضوعا لطلب
مطلق الضرب وبذلك التسمية بالمفعول صامما للمجموع طارضا خاص بحيث لا يحتمل غيره وهو غير ما وضع له لفظ اضرب بتميزه بغير
التفصيل كما في الحال في ان نجا به للفظ السعدا ما يكون بارادة غير معنى الموضوع له منه لان يكون المراد منه ومن غيره غير معنى الموضوع
لذلك ان لا يوجب في ذلك اللفظ مجازا ولا كان كل لفظ مجازا اذ اترك مع غيره ولا بد من لفظة اضرب بدلا لا يرد بقوله اضرب لا طلب
الضرب المطلق والتقدير بغيره لا يوجب اداة ذلك ان دل على اداة طلب الضرب لغيره لان اداة التسمية على اداة المطلق في المطلق
ذات المطلق لا هي بصفة المطلق وعلى هذا القياس مسكوكا والمسلم وان اراد ان التخصيص بغير المسكوكا طارضا من قبل التسمية في التسمية
اطلاقا كالا ففساد لا لفظ العام اذا اخبرنا بعموم وضعه كلفظه كل اذا اطاق واراد به البعض كما لو قيل كرم كرمهم الا بدلا وان
بالفظة كل البعض عن من حدازيد يكون مجازا قطعاً ونظراً في التسمية ما لو قيل اضرب بجل جلاله واراد بالوجه خصوصاً الجاهل
وجعل الوصف في تسمية عليه فان خرج نجا ايضاً ولا يخفى ان مثل هذا القدر بعيد عن المجازات وكان كلام المفضل منبسطاً على ما هو الظاهر في
تم الا بذهب علينا ان دعوى المسند لا انفراق على ان الف سنة الاحسين عظاما حقيقة بتمامها ذكره في الاستدلال من مصلح الاكثر الى ان
المستثنى منه مستعمل فيما عدا المستثنى مجازا اذ لا موضح في ذلك لفرق بين لفظ العام وغيره محجراً اوصفاً ما في حجة المفضل التمسك
الا ان اخرج التسمية من انظر الا ان عندنا بمنزلة تخصيص مستقل وليس تخصيصاً في لفظها حيث ان الصفة قد تشمل جميع افراد الموضوع كما في الصفا
النوعية كالحجم الحاد والحيوان النامي وقد لا تشمل كمال الصفا الاختراعية كمن لا يعلم من اخرج لا من نفس الصفة فلا بد منها
الدليل لعله يشهد بمثل ذلك اخرج الغاية والبدل في التسمية نفسها وانما يشترط ما في حجة خصوصية المادة
والجواز ان الوصف لا يقتضي التخصيص بل اذا كانت الصفة اخبرنا بالموضوع وتخصيصها باللفظ لا شئنا الى مدلول اللفظ وكذا الكرامة
القائمة والبدل مع ان التخصيص بشرط ان لا يشتمل على اخرج نفسه بل خصوصية المادة بدليل ان قولنا كرم العاقل ان تمكن لا يقتضي التخصيص
بحكم ونعمة الكلام منه تفرق تامة حجة عبد الجبار ما لا ان استثنى الاستدلال ان لا يرد عنه من التخصيص في شئ لما في ان الاستدلال
منه مستعمل في العموم وان التخصيص الاستدلال وهذا منه مناشة لفظية ونسباً لها بغير ما شرتم انه فلا شئنا الغاية والبدل في حجة رادى عوى ايضاً
ولم يفرغها في الاستدلال الوجه الاخر واضح بحجج ان القلة المذكورة فيها اما الاولى في لفرق بينه وبين الشرط والصفة بحكم حجة
المفضل من التخصيص باللفظ وبغيره ان التخصيص باللفظ اذا كان مجازا لكان المسلم والمسكوكا الى اخر ما في الكلام منه على ما سبق في حجة رادى
ان القلة بمنزلة تكرير الا كما انصر عليه القلة التي تكرر ان تطلان اداة البعض عند تكرير الا كما لا يقتضي المجازات فكذلك ما بمنزلة تكرير
ظاهر لا يحتاج الى التمسك بنسبته في جميع الاحكام فان الوضع هناك متعدد فيحذف الفظة وضع البعض لا يقتضي في الفظة وضع غير البعض

قال
 القاض
 المعاصرو
 بعض الخصم
 البديع غلط
 قلت هنا في هذا
 ما صوغه في هذا
 من هذا الخصم
 الاستثناءات بدائية
 وانما ركها لما مر بعد
 الحاجة اليه
 منه
 رحمه الله
 في جميع المعنى والمعنى
 فاعلم ان هذا ما عاين اليك
 من الخصم فتبين
 من الخصم فتبين
 من الخصم فتبين

في جوار الثمن
بالعاقبة المخصوص

غياوة فائده نخرجها عن مطارح العلماء ولا يخفى بعده ويجزى عن العلامة ان كلامه في التهديد بشعر باختيار القول بالجوامع اشتق
المنع في التهايه وكلامه في هذا البحث من التهديد بان كان ظني ذلك لان عيانا فيه في بحث المبين نص في المنع مع دعوى الاجماع عليه
ومن مناخر اصحابنا من من على جواز العمل به قبل البحث عن التخصص بل بطلان المعارض قبل التخصص ثم اختلف لا تتوقف هب
اكثرهم في كفاية تخصص كذا مع الظن بعدم التخصص وانما يحصل من مخوى كلامهم هذا انه لو حصل الظن بعدم التخصص قبل البحث كفي وهو
مع قوة الظن وقال القاضي لا بد من القطع بانفائه ولا يكفي الظن به **والحق** في كفاية ما ذهب اليه من عدم جواز العمل لا سيما قبل التخصص
الموجب للظن بعد التخصص والمعارض كما هو الاصل في كل دليل ظني يحتل المعارض وهذه المسئلة في الحقيقة من جزئيات تلك المسئلة كالتسا
البعض الا فاضل الانهم ندواوا افرادها بالبرهان الى ان احتمال المعارض فيها اقوى لنا ان علمنا بوجود التخصص كثر القويما التي
بلفظنا كما يشهد به في تتبع مع شيوخ حكايته واسفاضة نقله من المتبعين بوجوب عدم الوثوق بعموم عام تضامه بمجرد عدم مضنا
التخصص عند فئساي عند احتمال كونه من العموم التخصص واحتمال كونه من غيرهما انما يرجع الاول بالنظر في الغلبة الذي كونه
ولا دليل على صحة ذلك القويما مطهر عند عدم البحث وعدم الوثوق بعمومها لعدم مساعده الاجماع والفضل على ذلك هذا وظن
الكتاب السند ان ليس فيه ما يقتضي حجة بها كما استبشر البعض وانما بعد التبع الموثق بالظن بالعدم نتيجة التعويل عليه ذلك لضعف بنا
العلم بذلك من العسر الحجج المتبقية عن الشريعة السنية ونفوت الوقت في تحصيل دليل من المسائل وطرح اكثر القويما لعدم التمكن
تحصيل العلم بعد التخصص فيها وهذا الدليل بعينه بحري في ساير الادلة الظنية سواء كان ظنتها من حيث السند كبحر الواحد من
حيث المتن كالامر والتميز المطلق وغيرهما من اطوار اللفظية فانما هي صافنا شيئا من المثلزم بموداه ما لم يثبت عن المعارض فظن
عدمه وذلك لعلمنا بوجود المعارض السابق او الراجح في كثير منها فحتاج في تحصيل الظن بان ما صافنا ليس من جملتها الى التخصص
النتيجة **والعلم** ان القدر الكافي من الفحص التبع ما يحصل من الظن الوثوق بعدم المعارض كما ترى وكيف فيه تتبع الابواب التي هي
مطابق ذرنا بفعل بالحكم المقصود من الكتب المبينة وما يكفي فيه موافقة الاكثر والمعظم وعدم الاشارة من المتبعين منهم الى
المعارض حيث يكون وظنهم بذلك بعض الكتب الاسد لا تبه ويخوذ **والحق** في كفاية ما ذهب اليه من عدم جواز العمل لا سيما قبل التخصص
الفساد لتمام لوجوب البحث عن الجازمة التمسك بالحقيقة البينة والناسيطة بالانفتاح بين المسائل انما بانها طلب التخصص انما هو
للخبر عن الخطا وهو موجود في الجازمة والجواب لان الزام بالنسبة والمنع من الاجماع المدعى على بطلانه كما ذكرنا انفا وقد يجازي بالقرن
بين المقامين بان التخصص قد بلغ في الشيوع الى حيث قبلنا من عام الا قد خصصنا محل اللفظ على العموم جواز النظر في البحث من
التخصص خلاف الحقيقة فان اكثر اللفاظ محمولة على الحقائق وما بقي من ان اكثر اللفاظ مجازات فيقول على المبالغة وان اكثر اللفاظ
لما يحتاج ان يرد وطرح بشهادة الوجدان على خلاف ذلك هذا يرجع ما قبل من ان التخصص كثر وتوعا من غيره من اوضاع الجازم
فخصوا الظن بعد التمسك قبل الفحص لا يوجب في الاول وهذا الفرق وان كانت نفسا ضعيفا الا انه بهتض جوا من الدليل المذكور وراى
بعض المعاصرين جوابا ثالثا وهو الفرق بين المقامين بفهم الاجماع على عدم وجوب البحث في الثاني على تقدير تسليمه دون الاول كما
مقصوده ان التعليل المذكور وان كان في نفسه عاما لكنه دليل ظاهر في خصوص مورد لا دليل فيه على خلافه **والحق** وهو
الفرق بين المقامين من حيث ان التخصص قد بلغ في الكثرة الى حيث صارت الجازمات الراجحة المتساوية احتمالا الحقيقة فحتاج الى
الفحص بخلاف سائر انواع الجازم وهذا الوجه قد ذكره صاحب المعالم ايضا ويشكل بان التخصص لو كان من هذا القبيل لكان العام من قبل
البحث في عديتين شي من اربعة القويما او الخصومة لا بد بل كما هو شأن الجدل وما كفى في المصير الى العموم مجرد عدم جمل التخصص
يخفى في المصير الى الحقيقة المرجوحة مجرد عدم الفريضة على الجازم الراجح عند الفائقين مما وان احتماله لاحتمال الحقيقة وعمل اكثر الجواب
بان فليته وورد التخصص على القويما مقاضاة بعلية مضافة التخصص على تقدير وجوده فيمكن ان بعد الفحص ويبقى القويما سليما عن
المعارض لكن يشك في كفاية مثل ذلك بالنسبة فربما كل مجازا رج فلا يتم دعوى المساواة واشد بعض المناخرين على عدم وجوب البحث عن
التخصص بل مطلق المعارض بوجود اخر منها اجماع اصحاب الائمة والناسيطة على ذلك حيث ان احدا منهم لم يطبق في مسألة شاجر وادها النظر
من صاحب حتى يثبت عن المعارض والتخصص بل كان يسكت او يعلق منه بالقول والافتراء خلافة البنا واذ ليس فليس ومنها ان الاصول الاربعة
ما نه كلها لم تكن موجودة عند اكثر اصحاب الائمة بل بعضها كما يشهد به التخصص في لحوال الجاهل الائمة كما نوا يعكسوا عندهم فلم يجهز ذلك الامر
وهم يتخصص لكل ولهم وهم عن العلم بالبعض لا يتم البحث عن التخصص لا يتجسد الجمع ومنها اية التثبت حيث يدل بمفهومها على عدم وجوب التثبت
خبر العدل والبحث عن التخصص المعارض تثبت فيكون منها بمفهومها الامة ومنها اية التفرج حيث يدل على وجوب التثبت عند نذرا الواحد من غير
تفصيل بالبحث عن المعارض والتخصص **والحق** اما عن الاول فبان ما ذكره لا بد من اجماعهم على التصديق لان الغالب في هذا الجاهل سكوت احد
المخا جين وذلك لا يقتضي علمه بغيره من هذا الحكم بل لعدم علم نفسه على ان اكثر المناخرين منهم كانوا متفهمين في الخبر متبقيين في الاثار وكانوا

المزاد

يعلم بانهم

مع ذلك مستحضرين اياها بجملة اوباء كثرها ولو لم يحسنها هاو فسادها فيكون ان يكون عدم مطالبتهم بالتوقف كقضاءهم بعد وبيان
المعارض بعد الخصم فيلحظون ذلك كونه منها فان ذلك كثر اياها بوجوب التوقف بعدم المعارض ولا يندفع حصول كثر زمان ولو لم يندفع
مطالبته ذلك الجواب فليس في قوله ما يفرض العادة بوقوعه **اشياء** فان الحكم من قولهم على عين ذلك لا صوابه لو كانا لو توهم
بما فيه فان كثر العموم بل مطابق الظاهر كما في الصداق الاول محض بقرينة حاله او مقابلة وجهه لبعضه معنى المراد منها من غير حاجة
الى كثر بقرينة من هذا بغير ما نحن فيه من الاختلاف والاختلاف وانقطاع اكثر الفرائض والامارات لبيان عدم هذا المقصود لعدم
التوقف بالمراد وكثرة الوسطا الموجبة لا لبا سجالا فادل بالفاستق والكدوب بالثقة وغير ذلك بحيث لا يحصل لنا ووثيقه منها
الخصم المتبع فلا سبيل الى مقابلة حالنا بالجملة **اشياء** فبعد تسليم دلالة الآية على عدم وجوب التوقف خبرنا عن خبرنا
المقام ان المقصود منها عدم وجوب التوقف في خبرنا كونه خبرا بمعنى حمله على الصدق وانما يقابل بالقبول من حيث الصدق لا من حيث كون خبرا
اعني خبرنا ذلك لانه وان كانت ظنية او احتمالية وهذا في نفسه يؤكد التعليل الذي ذكره مع ناكثا ما اضل على خبرنا ببيت
عدا لانه او غير العدل ولا يجري فيه الوجه المذكور **اشياء** فراجع بعد المساعدة على تناوله للمقام ان لا نأثرا انما يتحقق بعد تحقق الخصم
المراد من اللفظ والكل من تحتها من غير ان يقطع بعد الخصم بان القطع مما يتيسر حصوله بالحق لان الحكم المستفاد من المقام ان كان
كثيرا ليجزئ عنه ولم يطلع على ما يوجب بغيره فافترق بالقطع بانفاة ولا يفسد الحكم بوجوب القطع بانفاة اذ لو ان هذا العالم الخاص لم
عليه الحكم مع عدم اطلاعه على الخصم لعمومها **اشياء** ان عدم الاطلاع مع كثره يفسد الحكم بوجوب القطع بالعدا ان ريد
عدم محققه اذ غاية ذلك عدم التوقف وهو لا يقتضي عدم الوجود وان ريد ان عدمه بوجوب القطع بعد ما يقتضي عدمه بوجوب التوقف
عليه بعد الخصم في القطع بوجوب التوقف على عدمه والتعمول على العموم في العمل في الحكم الظاهري عاد النزاع لفظيا فان من كلف بالعدا ان
الظن بالعدا لفظيا فلا يتناول من غير القطع بظاهر كيف وقد يقرر عندنا ان مال الظنون لا يفسد الحكم بالقطع الحكم والعدا ان الظن
في طريقه فصولا في بعض الخصم من اجله او غير ذلك من مصاديقه **اشياء** في صحيحه عودا الى الجملة في الاجرة فلا كلام
في جواز عودها الى الاجرة وحدها الى الجميع فان كان هذا ما يوجب بقرينة الكل والبعض فلا إشكال في الا لا جرة خصوصية فطعا وملا
يخص بها او يتحقق منها اليان في خبرنا وفي ذكرنا استثناء المنع من اجله او لا كما هو المعروف في كتب القوم ثم يعقبه ببيتا بقرينة الاشياء
فنقول في الاستثناء المنع من اجله الصالح للعود الى الجميع والى الاجرة او ان ذلك هو الشخ والتاخيعة الى ان في العود الى الجميع ونسره
العدا بكل واحد من الجملة الى كل واحدة على المشمول وكانه يرد بذلك دفع توهم ان يكون المراد به المجموع من حيث المجموع وفيه نظر كما
سنبين في ردهم بعض المقامات ان المراد كل واحدة على البديهة فلو كان القائل يرجع الى الجميع بقوله ان الاستثناء مستعمل في اثنان او اكثر
البدلية وكانه يرد ان هذا كل خارج عن لفظه بديهة ان ذلك لا يخرج ان لا يرد منه دفعه بل على سبيل التاخيعة بالبدلية وان كانت
ذلك لا يخرج ان المراد منه على البدلية مرادة عندنا في الواقع على سبيل الاجتماع لا البدلية كما يشهد بقوله في خواصه على ان الواحد
الا واحد ان المعنى اضر بعلما الا واحدا والى اصدقا في الا واحدا فان في خبرنا بالجميع كلف اخرج واحد من المجموع ولا يفسد بقرينة
من ذلك ان المستشعر مع انه لا يفسد في اذ كان المستشعر جمعا مع فاعرف بالخصم ان القائل يرجع الى الجميع انما يقول ان المراد به اخرج واحد
متعلق بالجميع ولا يخرج ان مستشعره كما سبيل هذا ونهض اخر وان في نظرنا العود الى الاجرة وذهب السيد الى ان مستشعره ببيتا لفظا متوقفا
في تخصيص الباقي اذ في اثنان وتوقف بعضهم فلم يردوا ان حقيقة في اثنان لا من و هذا ان لقولان موافقان للقول الثاني في الحكم
وان خالفاه في ما اخذ حيث ان القائل في القول الثاني يقول به لظهور عدم تناول وهم لا يقولون به لعدم تناول كذا كذا كذا
وعبره وتوهم منه بعض المخاض ان المراد ان لا نقول اثنان متوافقة في لزوم تخصيص الاجرة وعدم تخصيص خبرها الى اثنان غير ما عطف
العموم ان عدم التخصيص من القول بالعموم بل القائل باختصاص الاجرة بجملة اعداها على العموم على ما هو في اللفظ ويتوقف خبره في الجملة
عليه لعدم ما الخصال ما الضمان الادلة او لا مجال لتأني من الاشتراك ثم جعلت ذلك من العلة المنفردة على توهمه ورجع كلامه الى جملة
الحكم في كلامهم على الحكم بخصم الاجرة وعدا لبا على تخصيص اعداها لاعتد الحكم المستفاد من الجملة الذي دعي عام الى ان لا يفسد من عدم
التخصيص لا يفسد ببيتا اللفظ على العموم مع دلالة ذلك على ما يشهد من كلامه باسقاطه من افساده من قولهم وادلتهم من ان النزاع في الجسنة التي كثر من
الاستثناء المنع من اجله ففرضه القول باشتراك الهيئة انما يقتضي في الرجوع اما الى الجميع فليزعم عدم هذا القول في كل واحد منها بالجملة
الاخيرة فقط فليزعم بقاءه في اعداها بحاله وفرضه القول بالتوقف التردد بين الاثنان فيكون اللفظ على القولين مرددين ان يكون
المراد منه العموم المخصوص ببيتا على اربعة المعنى الاول والعموم الغير المخصوص ببيتا على الاخرة منها ببيتا على الثالث فبمعنى التوقف
فان اشياء ان المراد من اللفظ هو العموم المخصص وغيره من الاشياء ان المقام محصور لا يرد ان صالته عدم التخصيص بالجملة في الاشياء
دون الاول وعلة بان كون العام مخصصا او غير مخصص جز من مدلول اللفظ هنا قد شئت بقرينة المراد منه وهو ليس من احوالها فلا

والثبوت

في الجملة
فان اردنا ان يكون
يقولون ذلك العموم
من خبرنا وثوق ببيتا
فوجه المنع عليه على مع
التوقف بها فلا يلزم
لهم الحكم بالبدلية
من عدل او وثوقها
لنا في الخصم
منه

وله
وهو كذا
انه مستعمل في اثنان
واحد متعلق بواحد
على البدلية الا ان الظن
يقتضي كذا وهو الوجه
ذكرناه وقد
انضمنا
عليه
سنة

ببيتا
بعد التخصيص
عدم البناء على كونه مخصصا
وهو اعلم من التخصيص على البناء
على عمومته
رحم الله

والله
انه قولهم
بكن الاسم الثاني
من الاقسام اربعة
شسم لها قبل هذه
عن هذه الاقسام
كانت اربعة
رحم الله

رحمہ اللہ

في كلامه على الفرق بين المصنف والمصنفين بالاستثنا بالاولى وعدمه وجوب ان يكون نصيبه فخر محل النزاع وهو خلاف الظاهر من اجل ان
في كلامه على التوضيح في المارد دون الوضع المحمل فوجه النزاع الاول والثالث ما ذهب اليه العالم من ان مصالح اللغويين اجمعين في الاجرة
والى انما عاود كان حقيقته فيه من حيث الخصوص لا يكون مشتركا بينهما لفظا كما بينه العالم الاستدلال كونه موضوعا بالوضع العام لخصوصيتها
الاخراج وقد توهم العالم انه كوز في كلامه حيث علم انه يذهب الى القول بالاشارة المعنوية ويقول بان الاستثنا موضوع لمعلق الاخراج وان
استعماله في كل فرد من الاخراج حقيقة ثابتة لا امر الاحتجاج الى القينة في فهم المارد لكون افراد الكل غير متساوية والعجب ان يفتقر الى الاستدلال
قد فقد عنهم بعد ذلك تكميلها بان ذلك الاستثنا موضوع بالوضع العام لخصوصيتها بالاخراج وكان يقول لخصوصيتها بالخصوصية التي
والضيقية بالاخراج عن الاجرة والخراج عن الجميع لا يخرج ما فيه من وجهه عن ذلك كلامه في الفقه للشواهد الموجودة فيه كما
سندته عليهم من ذلك لا بوجوب كونه موضوعا لمطلق الاخراج كما هو في كلامه بل لمطلق اخراج على ان ذلك لا يصح اطلاق القول بان
استعماله في كل فرد من الاخراج على الحقيقة اللهم الا ان يراد بالفرد احد تلك الانواع او بعضها استعماله فيه لا من حيث الخصوصية بل من
ان يتعسف بمحل الاشارة المعنوية في كلامه على ما يكون الوضع فيه عام وان كان الموضوع له خاصا ويكون قوله موضوع لمطلق الاخراج
بمعنى كونه موضوعا لخصوصية مطلق الاخراج او لمطلق خصوصية مطلق الاخراج على تقدير مقتضى اى تجميع تلك الخصوصيات في معنى
القول بانه لبعضها ودنا من هذا الى ذلك ما ذكره في بيان الفرق بين مختار صاحب العالم ومختاره من انه يقول بان الواضع تصويها لخراج
عن معتد بعنوان العمود وضع ادوات الاستثنا لكل واحد من خصوصيات افرادة فيشمل العام المتصوفا صاد على الاخراج عن المصنفين
بالاولى دون معتد واحد من المعتد امثال الاجرة فقط وكان الخصوصات الموضوعه بازاها تحمل خصوصيات جميع هذه المفاهيم هذا
كلامه في هذا الموضع ما ذهب اليه العالم المذكور وهو ان الاستثنا موضوع بالوضع العام لخصوصيتها بالاخراج عن المصنفين
واحد شمل على عدة اجزاء او من يضاف وجعل اعمها المصنف معتد بخارج التزيلة منزلة معتد واحد كذا الانفعال الجماع فيحصل
تما ذكرنا ان قولهم المسئلة تنفي في ثمانية وهل النزاع في ذلك عينا الوضع او الظهور وجها والظاهر وقوع النزاع باعتبار ان
يشتمل من قولهم وحجهم هذا والتحقيق عند ان دالة الاستثنا موضوعه بالوضع العام لخصوصيتها افراد الاخراج مطعون غير
بأن يكون المستثنى منه واحدا ومعتددا ولا حاجة على الثاني الى ما قبله وان قيل نعم يعتبر صلوح المستثنى لذلك فلهذا هوذا يلج
الى ما اختاره في العالم على ما توجه كلامه به وما خرجت الظهورات التي من ملاحظته عموم ما عدا الاجرة كما ان الثاني من الاستثنا
انما هو اخراج ما بعد عامها قبلها واحدا كان واكثر فانا اذا رجعنا ووجدنا اننا نطعن النظر عن الفرقان وجدنا ان نسبة عود الاستثنا
المنعطف على المصنف الى كل واحد كنسبة عوده الى الاجرة بحيث يتبادر كل واحد منهما من غير فرق وذلك لانه موضوعا بالوضع العام
لكل واحد من تلك الخصوصيات وهذا اذا سمعنا قول المصنفين اكرم العلماء واعط الفقهاء وجلس الشيوخ والافاضة منهم ولا الفاسق منهم لانهم
عهد الا زيدا اذا اجتمع فيه تلك الصفات ترد فانا في عوده الى الجميع والى البعض وان رجعنا عوده الى الاجرة فنظر الى الشواهد
التاريخية كغيرها واصلها بقاء ما عداها على العموم وبذلك الا وما يحكمها تقوم مقام حيلة استثنى فانا عود قولنا فيما استثنى
منهم الفساق والفاستقوا وهذا الى الجميع والى الاجرة من غير تجوز ما ذكرك فيما هو بمنزلة نعم بعين صلوح المستثنى لذلك لان لا يكون
فانها لا تصلح لان يراد بها فردان كما لو قيل فيما سار الاجل اذا كانت لافراد متخالفين وكل الافعال الناهضة كليس لا يكون يتا على ان
معانيها متماثلة ولا في حكم الحروف من حيث نقصتها للنسبة لولا اعتبار النسبة الترتيبية وكل اسم الاستثنا فانها متضمنة
للمستثنى وضافه فلهذا كانت لا زمة الاستثنا وسببا لوضع ذلك في علم ان الاستثنا يتعلق بالجزء وما في حكمه فانه يتعلق بها من حيث
الجميع كما ان الاستثنى جمعا معروفا ومما معنا ولتختلف افراد المستثنى من الافراد المتخالفين لوفال اكرم العلماء والافاضة منهم ولا الفاسق منهم
احدهما غير ثبوت الاخراج وكذا قول الاشارة منهم وقدرها بخسنة من الاول وخسنة من الثاني وقد يتعلق بالجميع باعتبار كل واحد
على سبيل التمثيل كما لو قال في المثال المذكور ولا الفاسقوا واتحدفتا احدهما فثبوت الاخراج وقد يتعلق بالجميع على سبيل البدلية كما لو قال في
المثال الا زيدا من العلماء او عمر من التجار ولان شغل المستثنى لحد الشخصين من المجموع فيرجع الى احد القسمين الاولين او نقل الاذا
بعدا فيكون من الاستثنا من الواحد وفيها تعسف والاضحى ثلثها لافاضة وجعل الاعيان ان التثنية خارجة عن مدلول الاستثنا
فسفاده من اخرج كوحدة المستثنى وتعدية ثم اصحاب جمل العالم اخرج في تقريب امرهم مقدم ثم فرع منه علمها ونحو ذلك
كلامه مختصا مع تدبره على مواضع الاختلال وتوضيح لواقع الاجمال فيقول بحصول كلامه في المقدمة ان الوضع اعني المعنى المخوف في الوضع نفسه
الموضوع له اعني المعنى الذي عبر اللفظ بانه قد يكونان عامين وعدة المستثنى وبشكل هذا على ما هو المعروف بينهم من ان المستثنى
على مادة موضوعه لانه على الذات المتضمنة بمدلول المبدأ الذي طرقت عليه فان وضع عام والموضوع له خاصا في لفظها
مفهوم الذات المتضمنة بمدلول المبدأ ووضعها بازاها خصوصياتها ولا يتبادر ذلك كليا لان المراد بالخاص هنا الجزئية الاصنافية

كونه مأخوذاً بالقياس الى الوضع العام فيبدأ اول الجزئية المحقق في اسم الإشارة والكل الاخر كما في الموصولة فانها موضوع الوضع
العام خصوصاً فانها عين منه بالصلة من الشيء والمذكر العاقل وغير ذلك لا يلاحظ مطلق الشيء والمذكر العاقل مثلاً ووضع الموضوع بالخصوص
ما يقتضيه بالصلة وكان المشتق لا يسبغ على جعل الموضوع له ذات كبرى فام بها جملتها فيكون كل من الوضع والموضوع له عاماً ويكون
التيقيد بخصوصية كل صفة مفهوم من نصها الهيئته للمادة كما في الظاهر لو ورد على ما توهم بعض القاصدين لان المفهوم من الهيئته للشيء الذي
الهيئة تميل بخصوصية مع ان ما ذكره يشتمل على ثبات زيادة في الوضع العام لا حاجة اليها في افادة المقصود من المشتق فيكون له انما يقتضي
دعوى عموم الوضع والموضوع له على ما زاده من انما وضعت بوضع واحد بازاء مفاتيحها وان لا يفرق في وضع المادة والهيئة اما على القول
بانها موضوعه بازاء مفاتيحها بوضع من الذات بواسطة قيام الهيئة بها كما في بعض المحققين فان لا يتصور بغيره الوضع واما
على القول بانها موضوعه بازاء مفاتيحها بوضع من عدة ام يحتمل ما تقول ان ذات الشيء له المشد كما هو المعروف بين القوم وعلماء العربية
نتجنا عليه سابقاً في اول الكتاب كذا لو قيل يتبع الوضع والنزوم بان الهيئة الموضوعية ليست مطلقاً الهيئة بل الهيئة الخاصة للموضوع
اجمالاً بواسطة ملاحظة الهيئة للكتابة لا لخلال الوضع الى اوضاع متعددة على حسب الموضوعات فيكون الوضع في اللفظ
كل موضوع عاماً لما لوحظ في وضعه من الامر العام ولو بطريق الاجمال ويكون الموضوع له بوضعاً عاماً لوضعاً وبوضعاً مخصصاً الى ما
مر عدم قيام شاهد على غيباً الوضع خصوصية الهيئات الا ان يقر ان لا يرد موضوعاً بالذات المفيدة بحدودها طرقت عليه هو
والا لكان وضع الحروف باسرها كل ولا يوهن ان الموضوع له على هذه التفاد به خاص لما لاحظ الوضع في الوضع امر كلياً ووضع
المشتقات والهيئات الخاصة بازاء خصوصيتها اذ يعتبر في ذلك جهة الموضوع والفرق هنا انه فان قلت على تقدير ان يكون مذكور
المشتق ذاتاً وشيئاً له المبدأ او من قام به المبدأ بنفسه المشتق ينسب تقييده بمفادها ربط الذات بالمبشر ومرة من معناه ليس مجرد ذات
ومبدأ ورحم من ان يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً على حد غيره من الالفاظ المتضمنة لفظاً لفظاً كما في الالفاظ التي لا تخرج
الحكم بعموم الموضوع له فلما اخذنا الحرف في هذا لول اللفظ انما يقتضي ضرورة الموضوع له خاصاً الذي يجب تقديره في هذه اللفظ
كما في اسم الإشارة ونظائرهما واما اذا لم يوجب ذلك بل يقتضي على كلمة فلا ينبغي ان ينزل ما قرره في ذلك سابقاً على ما يقتضيه
هذا وانما حكم ان الموضوع في المشتق ان كان الهيئة الكليته او وضع شخصي كذا لو قلنا بان الموضوع كلياً بغيره خاصة وهيئة صفة
او هيئة خاصة والنزوم بان الوضع لخاصة بوضع نفسه لا بغيره ولو قلنا بانه لا يلاحظ في ذلك بغيره لخاصة بوضع صفة
فالوضع نوعي وهذا ظاهراً قد يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً او عديمها المبدأ كما في الإشارة والموصولة فالوضع هو
تماماً في المشتق بوضع الحروف فانها موضوعه باعتبار معنى عام وهو نوع من التشبيه لكل واحد من خصوصيات هذا البناء صالح
الحال ما حققناه سابقاً في الحروف من انما موضوعه باعتبارها المحوطة بالاحوال فلفظها الخاصه فان ذلك يشترط ان يكون الوضع بازاء
خصوصياتها مما يبق معناها في اللفظ في معناها الالفاظ الخاصة وهذا انما يتم بالنسبة الى مكان وما كان في معناها بناء على ما في اللفظ
من انما موضوعه للربط الزمانى واما على ما يظهر من النجاة من انما اشتقنا ذلك له على معناها الحديث بدليل عدم ايها من الفعل و
تغيره لم يمد على معنى في نفسه مع ان الفعل على ما هو التحقيق لا يستلزم بالذات على غير الحديث حكمها حكم بغيره الا انما يقع على ما
من الالفاظ المشتقة عن الحديث فيرجع حصوله الى الوجه الاول ويمكن تنزيل كلام الاخرين عليه ثم على الوجه الاول ينقض عموم ما ذكره
في المشتقات من انما موضوعه بالوضع العام لما غامر ان لا بدح من تخصيصها بغيرها اخذ من المصداق الخاصة فالاموال انما
فوضعها باعتبار النسبة عام والموضوع له خاص لم يصحح باننا لا نقول على ظهوره من مساكنا له ومن حيث الحديث خاص حال الامر
فيه الى الوضع وهذا سهو من قلمه والتصواب يقول كل من الوضع والموضوع له في الهيئة الاعيان عام وهذا لا يمكن التمسك به
على ان وضع الالفاظ باعتبار النسبة الخاصة اي النسبة الانسانية اي باعتبارها ابدل جعلها وهيئةها الكليته عام وذلك لا يلاحظ الوضع
في وضعها فهو النسبة الانسانية من حيث الحديث بوضع بازاء الهيئة من حيث اعتبار خصوصية الحديث بوضع خاص لوضعها بازاء
النسبة الخاصة بكل شرط على ما يبدل عليه وهي المادة وان كان له خصوصية اخرى باعتبار خصوصية ما يستلزم الهيئة لا يجوز
عن مساكنا انما في هذا المقعد هذا قلنا ادوات الاستئناس كلها موضوعه بالوضع العام خصوصاً في الاجزاء هذا صريح ظاهر من كلامه
اولاً وبسبب ما توكره في بعض عباراته مما يبدل بظاهره على خلاف ذلك فلا بد من تنزيله على ذلك كما هو قاعدة الجمع ونسبته اليه قال اما
الحروف فظهر واما الفعل فلان الاجزاء به انما هو باعتبار النسبة وقد علم ان الوضع بالاضافة اليها عام يريد به عموم الحروف اعني ما يكون
الموضوع له فيه خاصاً لا ينطبق عليه على غيره وفيه نظر لا لا استلزام الاجزاء باعتبار النسبة فقط بل باعتبار المادة والنسبة معاً وقد
ان النسبة مجردة لا يشترط الاجزاء في وجوبها بل في افعال الاستئناس موضوعه بالوضع العام خصوصاً في الاجزاء اما على تقدير انما
الوضع فيها باعتبار النسبة والهيئة كما هو الظاهر لا سيما في الافعال الغير المتصرفه فواضح واما على تقدير انما فلا يرد في موضوعه لانها

الخاصة

شأن

وضع الهيئة الى المادة بوجه اختصاص المادة بكل اخراج خاص وان كانت المادة بكل اخراج في نفسها موضوع لمطابق الاخراج كما في البشر
 او لفظ ما هو مفيد في تحقق الاخراج كما لا يكون هذا اذا التزمنا بان هيئته هذه الافعال موضوع للنسبة منصوبا لها اعني المشيئة
 ايها والا فالكلام المذكور يجري بالنسبة الى هيئتها الناشئة من التركيب انما الاسم ويؤيد به مثل غير لان من قبل المشيئة يعني في المعنى
 والوضع فيه عام كما عرفت وهذا بظاهره غير صحيح لان كونه مثل المشيئة يقتضي ان يكون الموضوع له فيه عام فلا يتم التفرقة لا ظهر ان يكون
 بالمشيئة الهيئة الاشتقاقية كما هو معنى المشيئة من حيث كونه مشتقا فيبقى على ما هو المعروف من انهما موضوعا بالوضع العام لمطابقا خاصة
 يؤيد به الفعل مطع على ما يجازاه او باعينا الهيئة على ما هو المعروف وكيف كان فالوجه في عموم الوضع فيها وخصوصا الموضوع له ان يمتنع
 للتسمية بها يتحقق الاخراج ولو في الجملة اعني النسبة الانسانية وهذا كانت لا تمتنع الاضافة على ما مر الاشارة الى التخصيص الكافي فيكون
 وضع الافعال والاسماء المنضمين لمعنا الحروف قال ثم فرض مكان عود الاستدلال لكل واحد في نفسه صلاحية المشيئة لذلك لا يكون
 مذكولا له امر مندرج في مدلول كل واحد من الامور المشيئة منها فان الاخراج نوع الدخول وهي تحصل ما هو متضمنها كون المشيئة موضوعا وضع
 الاداة اعني الوضع العام والظن انه يؤيد بذلك اننا لا نعلم الموضوع له وخصوصا بغيره نمثله بالمشيئة والاسم المميز فانه قد مر فيما
 سبق بان المشيئة موضوع بالوضع العام لمطابقا وان المسمى موضوعا بالوضع العام لمطابقا خاصة وصالح المشيئة في الرجوع الى الكل
 واحد لا استوة به نعم ينبغي تفهيد الثاني بما لا يكون موضوعا للرجوع الى كاسم الاشارة الى ان يمتنع عن محل الفرض في فاعلي المعنيين اريد
 من الاستدلال ان حقيقة بغيره واجبة في تمام الامر منه في الفرضية فان اعادة الفاعل من الموضوع بالوضع العام انما هي الفرضية بغيره
 الفاعل الخاص اعني ما يكون الموضوع له فيه خاصا كما صرح به في ادوات الاستدلال لان الموضوع له اذا كان عامما فلا حاجة الى اعادة
 معناه الى الفرضية الا في بعض الاشراك وشبهه وهو خارج عن فرضه نعم واطاق على فرضه بغيره احتياج في اعادة الى صفة بغيره
 لكنه ليس من جهة اعادة في الموضوع له بالوضع العام بل من جهة اخر فليد عليه ثم فرق بين الموضوع لهذا الوضع وبين المشيئة من جهة
 الاول اتحاد الوضع بغيره في المشيئة فان الوضع بغيره معناه المشيئة ان الفرضية في المشيئة انما يحتاج اليها لتعيين الماد لا للدلالة
 لحصولها عند العالم بالادعاء عند عدم الفرضية ايضا وقد سبق ما يتعلق بذلك او بل الكتاب بخلاف الموضوع بالوضع العام لمطابقا
 خاصة فانه لا يدل على شيء من ما يمتنع عند عدم الفرضية لانها امور غير متناهية لا يمكن حصول جميعها في الذهن لا البعض ولا البعض
 لاسواء النسبة الوضع اليها او في غير ذلك لخصوصا موضوعا هيئته في الذهن اجمالا فيقع ان يكون الفرضية فيها بغيره لتعيين الماد ولو عرفت
 الدلالة في الذهن فبغيره لا ينفصل لا ينفصل في المشيئة حيث يتكرر معناه كالتعيين بالمشيئة كانه سبعين معنى على ما قبل ان يجمع
 لا ينفصل في الذهن غالباً فبغيره على انه يجوز حصول البعض في الذهن ارجح عن الوضع والفرضية كصوره في الذهن بالنسبة اليه بغيره
 ومقارنته لذلك السامع له ونحو ذلك فليد عليه اللفظ بالوضع فان من لواضحه ان سمع لفظ ما من ذوات الجوارح ان يتقبل الجملة
 من معانيه يجوز ان يكون اللفظ مراد به احدها او غيرها تمام بقصوره فبغيره في نفسها كون المشيئة في اللفظ المشيئة والاولى
 ان مرادها ما هم المنقول والمرتب على حيث يكون صلاحية للعود الى الاخرة باعينا معنى والى الجميع يعني الى غير الاخرة باعينا اخرها
 سمي رجوعا الى غيرهما رجوعا الى الجميع لان رجوعه اليه بعد الرجوع اليها يتحقق رجوعه الى الجميع او يؤيد به باعينا اخرها كونه مشيئة
 في كل من المعنيين والمطابقا فانه معناه باعينا مشيئة في احدها وذلك نحو اكرم العلماء واخضع التجار لا يرد مع تحقيق مستمير بغيره كل
 من الفرضيين فيكون حكمه بغيره استعماله المذكور او صاوحه لما ذكره حكم المشيئة في الامتناع والنجو اجمالا او حقيقة مع الظهور في
 مطلقا وعلى التفضيل الفرق في محله ومنه بغيره استعمال اسم الاشارة في فرد من المشيئة اليه على الوجه المذكور ومثله انكرا فيها اذا
 كان المشيئة صالحا للرجوع الى الاخرة باعينا معنى الحقيقة والى البلية باعينا معنى الجازي وبالعكس وكان صالحا للرجوع اليها
 باعينا معنى الجازية او معا معتبرة في الاستعمال الحقيقية ولا يجازية او ملتفة من النوعين كما لو قيل اكرم العلماء واخضع هذه الكلمات لا يرد
 اذا فرض وجود رجل في العلم امتنع بغيره وكلمة بغيره كذلك الكلمات لا فرق في هذه الصورتين ان يتحد كل من المعنيين او بغيره
 البعض وبغيره لا يرد لو كان باعينا تمام معناه متحد كان او متعدد لحقيقة كمالا وغيره صالحا للرجوع الى الاخرة والى الجميع اكرم
 العلماء ولفظ الفقراء لا يرد اذا فدد دخول في العلم وفي الفقراء وجه يستدعي الاستعمال المذكور فليد عليه باعينا كونها مفيد
 في جواز اعادة الزيادة على معنى واحد لا رجوعا الى الجميع كذا يخرج عن محل البحث لان بقى المفوضين وجوه الصلاحية مطع فلا حاجة الى التعيين
 المذكور ونوع المعاني المذكورة في وجه الاستدلال انه يرد ان صلاحية المشيئة للعود الى كل واحد قد يكون لا شرا كانه بغيره
 صالح من جهة احدها للرجوع الى الاخرة ومن جهة الاخر للرجوع الى الجميع كما لو قيل اكرم بنوعهم واخضع بنوعهم لا فسادا فاما ان فرض كون
 شخص من بنوعهم فاسا وفرض وجود لفادس بمعنى الواكبة الفرضيين فيصير رجوعه الى الجميع باعينا البلية ولا يخفى بالاختيار
 بالاعيان الاول من اعراضه على ان فرض المشيئة مشيئة كاعلى الوجه المذكور بوجه اخر وجب عن محل النزاع ان الكلام فيما يكون

والاولى في
 والاولى في

المختص بالرجوع الى الجميع المعقولة لا يمكن الحكم بالصلاحية في الصورة المذكورة او لا لاحتمال ارادة الغني العلمي منه وهو لا يصلح للرجوع
 عليها وبعد تعيين ارادة المعنى الاصلية لا يمكن لاحتمال الغني الاستدلال بالصلاحية وانما يجب ان هذا الاعراض مما لا يؤثر
 عليه على ما وجدنا به كالمادة ووجهه مع ان ما ذكره من منع الصلاحية او لا على توجيهه ثم ان كبحها صالحة لارادة الغني الغير العلمي فيه
 المراد بالصلاحية هنا الصلاحية من حيث اللفظ لا من حيث المعنى المراد واللافت عند عدم ارادة الاجماع من غير اشارة الى صحتها
 بنونها على ليل بل على ما هو الاخراج بالجميع فيخرج عن محل الفرض ثم قال ولا يشك في كرم في عظمه بل في خالده ولعله في ذلك
 الزيادة مع فرض رجوعه من حيث كرمه في كل واحد من الطوائف ووجود شخص مسمى في يد من في يد من كان اقرب من المثال المذكور ولكن الفجاء
 عن البحث لزوم ارادة كل واحد من العوالم على الاجتماع لا على التبدل ولا في الظاهر من اعتبارهم صلوح المسئلة للجميع ولا اشارة الى صلوحها
 المعنى المستعمل فيه لا باعتبار مجرد لفظه انتهى ملخصا ووجه الفرية هذا المثال انه لا يلزم منه عدم الصلاحية لاعتبار الاستدلال في الصلاحية
 كيف وصلوحه لا اشارة الى صحتها باعتبار معنى والجميع غنيا معنى اخر بخلاف المثال المتقدم فانه باعتبار معنى الصلاحية للرجوع الى
 الاخر خاصة في الجميع ثم قال **صاحب الحكيم** وقد افصح هذا المعنى بما بينه في تحقيق وضع اداة الاستدلال بالقول بالاشارة
 مطر اي شواجل الاشارة باعتبار الاداة والمهنية كما يظهر من قبل كلامه وقوم بعض الناس ظن في كلامه ان الاطلاق قد لم يدخل البطالة
 فيكون دفعا لا يجاب له كقوله فالباطل لا لا سلبا كليا ولا تحفة ضعفه بل انما ذكره سابقا من ان ادوات الاستدلال
 كلها موضوعها بوضع العلم مخصوصا بالاشارة وليس في قوله لا دلالة على الظاهر ان زلا لباردة على الوجه الذي يستلزم ما بينه فان لم يقد
 في وضع المفردات غالبا المعنى في جواهر اللفظ ان لا يكون مشتركة فيكون وقوع الاشارة فيها سرحا لا بصا اليه الا ليل لا
 دليل على كون المهنية التركيبية موضوعا مفعلا متعللا والكل من الامر بربان الاداة ليست موضوعا للاخراج والمهنية لافادة لفظه بكل
 من الاشارة على سبيل الاشارة لعدم دليل عليه وقد مرنا ان الدليل على اشتراك البعض في بعض الاشارة على سبيل الاشارة المذكور بان
 الفاعل بالاشارة انما يقول بعدم تعيين الرجوع الى الجميع والى الاخر لعدم علمه بالمعنى المراد بالاستدلال لا لعدم علمه بالمعنى المراد
 المسئلة وبينهما بوزن بعيد وهذا كما ترى مني على ارجاع الاشارة في قوله فقد افصح بهذا الى ما ذكره اخبرني وجه صلوح المسئلة
 وضعه بل لا يتحقق انه راجع الى ما ذكره او لا في تحقيق وضع ادوات الاستدلال انما يقرر صلوح المسئلة في المبدأ استطراد وبما
 ثم اعترض على اصله هبة بانما منع كون الفاعل الموضوعين الوضع شامل للصلو المذكورة ودعوى تحقيق الوضع لا مراد مطلق الاخراج
 اول الكلام ثم اعترض على نفسه سواء الا وهو ان الوضع انما هو لا افراد الاخراج من المعنى وهو مطلق ولا تفيد فيه وما ذكره من تعيين
 الوحدة خلاف الاصل ولا دليل عليه والوضع للمهنية فيسأل عن جواز استعماله في كل افراد حقيقة واجبا عما حاصله ان الواضع انما
 وضع حال الوحدة لا بشرط الوحدة حتى يتجه فيه بالاصل حيث لا دليل عليه فان الاطلاق ايقن قد يحتاج الى الدليل فيما ذكرناه من ان
 مطلق ولا مفيد بشرط الوحدة ولا بشرط عدمها فالشكلان على التوظيف التوفيق مع اننا ندعي التبادر وهو دليل الحقيقة فيما ذكرناه انه في
 اننا قد بينا عموم الوضع بموجب التبادر فلا يصح الى المانع المذكور كما في السؤال الذي ورد على نفسه ففاسد من جهة انما هو في قوله
 باصا لعدم اعتبار الفيد في الوضع على اثبات عموم ليس بشي لان مد فوع باصا لم يقد تحقق الوضع في غير المقيد لهما وان كلامه ما حاشا
 بالعدم فبما سأل ان يمكن ان يتسلسل عليه بظلم الاستعمال يخرج ذلك الاصل ما يبداه كما ستحقق القول فيه ولما قلنا فان قوله الوضع
 للمهنية فيسأل عن جواز استعماله في كل افراد حقيقة بظلم خارج عن محل البحث لما اقر في كلام المسئلة والمفرد مع ان الموضوع له نفس الافراد
 الخصوصيات والمهنية وكما ما اجابك عن السؤال المذكور فينه لا دلالة على انه في عود الاستدلال الى الجميع لوجوب استعمال الاستدلال في اكثر
 من موضع واحد فربما من ذلك الجحاح على ما ذهب اليه حيث عتس ان كلام الاستدلال المستثنى موضوع بوضع وحكم على سبيل الجحاح والجماع
 فلا يجوز ارادة فرد من الافراد ولو على المبدئية ولا بالتكوة المفردة فرد من المهنية ولو على المبدئية فلو فرض ارادة الاجماع الى اكثر من جملة
 فلا بد من ارادة معنى يتحد منها من الجملة السابقة هذه الافعال والجماعات ليرجع اليه وهو في الاصل اليه الا بدليل قد سبق منه في محل
 النزاع ما يؤيد ذلك ولا يحسن فانه لان من يقول بعوده الى الجميع لا يقول بانه مشعيل في معنيين اعني اخراجين مثلا ولو على المبدئية بل في
 واحد وهو اخراج متعلق بالجميع كما سبق الامر انك لو تخلصت منها او من بعضها كذا لم يكن لفظ استثنى مشعلا على التقدير
 الا في معنى واحد وهو الاخراج وان اختلف متعلقه كذا او بعضا فكان اداة الاستدلال عندنا هذا المذهب مشعلا على التقديرين في معنى
 واحد وان لم تكن متعلقة على احد التقديرين فان ذلك لا يثبت انما المعنى ثم طرد كقول من ان الاطلاق قبل الجحاح على دليل انما يتم حيث يشك
 ان الاداة هل هي موضوع للاخراج مطلقا او مقيدا بالوحدة فان الثاني ح امر مردد بين الامرين لا بصا الى احدهما الا بدليل كما اذا علم
 بانها موضوع للاخراج من غير اعتبار هبة كما هو قضية كلامه حيث جعله في الظاهر فاذا ذكره في المشارة فيقول الاطلاق للاحتمال الذي دليل
 وهو واضح قوله فاذا ذكرناه معنى دقيق لا مطلق ولا مقيد الخ فيه انه لا معنى لذلك لانه في نفسه فان الواسطة بينهما الجحاح وقع غير معقولة لا مستثناة

لا بد من الرجوع الى
 الاصل في الاشارة
 الى الفرض في باب
 بالاشارة على الفرض
 انما في الكلام على الفرض
 في بحث الخصومة

لا بد من تعيين علم الاشارة
 الفرض بالاشارة في الاشارة
 الفرض في الاشارة في الاشارة
 الفرض في الاشارة في الاشارة
 الفرض في الاشارة في الاشارة

اذا

متشاعلا بالكلام له ان يلحق به ما شاء من اللواحق وهذا يقتضي وجوب التوقف عن الحكم بآراء المتكلم في اللفظ حتى يتحقق الفراغ ويبلغ
احتمال الرد غير ولو كان ذلك كان التصريح بالتحالف ولو بالآخر حال الشك من قبله ووجب رده ولا ينبغي منع مخدور المذنب
تلتا يمكن وجوبه التعديل على الفقه المتكلم الاول على بعض الوجوه التي ذكرناها في دفع الشك في الموقر في الاستثناء الا انه لا ينعى مستند الحجة
يقول به او يحل محال الحكم الذي دل عليه الكلام ولا اعني عدم القرينة الاستثنائية في جملة الاسئلة المحققة وما يقرب اليها من الاستثناء
في تخصيص العام بدفع محذور المذنب بربح اليه بما وجهه كون الاستثناء مفعلا للتخصيص قسامة قرينة عليه فلا بد من علمه ان يخرج عن صلا
المحقة الى الحد عند قيام القرينة بما لا يوجب جواز مواضع لا يلزم من اعتبارها قرينة صوة الاتصال الغشائية قرينة صوت الاخصا فانه
انما يحفظ على منع مخدور المذنب بالجمع بين كتمان الفقه ما لم يود الى ارتكابه من ركاها من التواعد اللفظية الحكم ولهذا اذا كان
الصفة للتخصيص جملة مستقلة وكان الحكم انشائيا وان افضله عند الشك وانما منع من ذلك الحال المستقلة نظر الى بطلان الاستعمال
للفقه الوضع ثم لا نسلم عدم ظهور اللفظ في معنا الحقيقة مادام المتكلم متشاعلا بالكلام فان ضرورة الوجها فاضمة بخلافه وجوا
التحريم واعتباره لا ينافي التلميح وكما لا يخفى ولو كان ذلك لكانت النتيجة التعويل على كلام من فاجا غرض منعه عن الكلام حال تشاعله به بعد
بما يصح السكون عليه اذا كان صالحا للواحق بل الوجه في الجواز ان لا يدل المذكور انما يقتضي عدم عود الاستثناء الى ما عدا الاخرى عند
الخروج عن القرينة نظر الى صالة بقاءه على العموم ويحكي انما اشترى عنه لكن ان ذلك من اختصاصه بها بحسب الوضع كما هو المدعى لا ينافي
بما عدا ما عدا الاخرى على العموم معاضة بالعدم لحوق الحكم له على العموم حيث يكون الحكم منه على خلاف الأصل كما هو الغالب في سلطان
فلا يتم التمسك باحدها الا انما نقول ان صالة بقاء اللفظ على العموم اصل لفظة فيخرج على صالة البرائة وصالة العهد وغيرهما مما بعد
من الاصول لفظة الظاهرية ويحذفان ذلك لا يصدق في اللفظ الذي فادها انما تنصرف حيث لا يدل على خلافها وظا اللفظ دليل
فلا تنصرف حجة في مقابلته نعم لو كان الأصل السابق مستفاد ان من دليل لفظة عن مقيده بصورة عدم الدليل حصل المتعارض لا بد
ح من مقابلته المخرج الثاني لوجوه تعلق الاستثناء بما عدا الاخرى بعد تعلقه بها بخلافه تعلقه بالمستقل وغيره والنسب بين الملازمة
ان بعد تعلقه بالآخرى فيشكل فلو علق بغيرها ان كان تعلقها بالمستقل وهو المراد بالنسب لعلنا بطلان فلا بد من التعلق بالمتعلق انما هو
الاستقلال لا استقلال لا يتعلق بغيره وجوب الاستقلال وجوبا لا يتعلق بغيره واما المستقل جوازا كما في المقام حيث يجوز
تعلقه بالجميع وبالاخرى كما تعلق بغيره ولا ظهر ان يتجاءل الاستثناء محتمل للعود الى الجميع والى الاخرى فهو على تقدير وجوده في الجميع
لا يستقل بالعود الى الاخرى والا لزم التراجع من غير مرجح تعلقه بالكل لعلنا في دفعه وليس على المذنب كماله في كماله المستند الثاني ان
من حوالا ان يحل على عموم ما لم يقر ضرورة فادى الى ارتكابه لعلنا في دفعه خصصنا الاخرى لم يبق ضرورة في توجها الى ارتكابه للتخصيص
بما عدا ما عدا الاخرى لعلنا في دفعه خصصنا الاخرى لم يبق ضرورة في توجها الى ارتكابه للتخصيص
الجماعة التي تتبع اذا ما الاستثناء على كل جملة فان قد رجعها لزم مخالفة الأصل والا لزم بعدد العامل على معقول واحد في تعراب
واحد وهو بطلان بغيره عليه وقوله حجة ولزوم اجتماع مؤثرين مستقلين على واحد في الجواب انما يحتاج عدم الاضمار ولا نسلم
لزوم بعدد العامل على معقول واحد وانما يلزم ذلك لو كان العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه وهو بطلان في اعادة الاستثناء
كما بينه في جماعة من النجاة لعلنا في دفعه خصصنا الاخرى لم يبق ضرورة في توجها الى ارتكابه للتخصيص
لقيامها مقام اذا استلنا ذلك لكن لا نسلم عدم جواز تعدد العامل على معقول واحد ولا يحد منه ما يقتضيه المنع وقول بغيره بالمنع مقاض
بنسب الكساية والفراء على الجواز بل ماض بما ذكره هو بطلان الصفة من جواز تخوفا من زيل في حيزها من الظاهران مع زهابه الى ان العامل في
الموصوفين فاضمة كالمركبة هنا جواز ايراد العامل على معقول واحد وقد اختلف في هذا المذهب بعض المحققين من مشبهه عليه بل جاز
عن الشيء الواحد بامتنان متضادين في تخويلهما مضحيان فيها ما خبرا واحدا بالاشارة وذلك لعلنا في دفعه خصصنا الاخرى لم يبق ضرورة في توجها الى ارتكابه للتخصيص
في كل واحد منهما بخصوصه يقتضيه كون كل واحد منهما محكوما به على المبدأ وهو جمع بين الصفتين او احدى فليزوم استقلالها في الصفة
بالجبر وانما ينافي على ان هو خلاف القرينة نظرنا في اننا اذ لا نمنع لزوم اشكال التناقص عليه وذلك لان كل من حاول
الحا من ان يكون ما هو شرط ان لا يكون من جازا بالآخر وهذا يوجب التناقص ولا ينعى فيه وحده الصفة من ذلك لا يصح الجمع
المتضادين وهذا واما ان يكون ما هو شرط لا بشرط ولا حاجة الى اعتبارها في الصفة لعلنا في دفعه خصصنا الاخرى لم يبق ضرورة في توجها الى ارتكابه للتخصيص
منها ظاهر في معناها لا اعتبار الاول اذ جاز الى ضم الاخرى في قرينة على ايرادها بالاعتبار الثاني هذا وقولهم ان ذلك من با توارد
المؤثرين على امر واحد يقتضي ان العوامل ليست على الحقيقة بل على ما من ومعرفة في الحقيقة في قولنا على عشرة اربعة الا ان بين كل مؤثر
الاثنين راجعا الى الاخرى دوما فانه ينافي في ذلك في غيره والجواب انما هو ان لا ينافي خارج عن جمل البحث اذ النزاع في الجمل
المتناظرة وليس هناك جمل لا عطف ولا ما ثانيا فان عدم جواز التحوالى للجميع هنا انما هو قرينة لزوم التناقص ببقاء المبدأ

الاول على مخالفة الحكم

الصفة العامة

هغه

منه ونفسه اخرجه عن المستحق حكم المستحق منه به ما عرفت من ان الاستدلال بالثبوت وبالعكس على ما هو المقتضى عندنا وانما
القول الاخر فلزوم القول بان اعلام بعد العوض للمستحق الثاني في الاعلام بعد العوض للمستحق الاول في الحكم الاخر للمستحق منه بقوله
الاستدلال الاول اذا انصرف عليه وحججه المأبرة الاغنياء به في القصد غير رافعة له ولا يحد منه لان اليد فيه على العرف وهو لا يبعد عن ذلك
مطلقا فانه اذا اذنا على عشرة الاثنية حتى انتهى الى الواحد كان اقرا بانصفها اعني الخمسة وعلى هذا القياس لو قال له على مائة الا
نسبة الاثنيان حتى انتهى الى عشرة اذ اذنا على الف الاثنيان حتى انتهى الى المائة والقياس ان يجمع الاعدا المتبينة وهي الاثنيان والنفقة
وهي الاثنيان وبسبب جملة النفقة عن جملة المتبينة ولو عكس القسم الاول فبدء بالواحد ونحوه بالنسبة لغير واحد ولو ختم بالواحد لم يخرجه
ولواته بعد ان وصل في القسم الاول الى الواحد والاثنيان الاثنيان الا ان وصل في النسبة لغير واحد وذلك في حقه ما عدا الاول من المتبينة
المتأخرة نظرا لسواها الاستدلال المستوعب قوله الاثنيان فضاء وان نفقة من غير عود الاستدلال بالثبوت وبالعكس على ما هو المقتضى عندنا وانما
من غير الوجه المذكور على ان لا ينفك عن وجه القصد بطريق التعليل والاختصاص فكل ما في القصد من وجه القصد
يتناولها فهل يقصود بالثبوتية ولا ينفك عن وجه القصد بطريق التعليل والاختصاص فكل ما في القصد من وجه القصد
في قوله وبوجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد وبوجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد
في الرجوع الى غير من اجاءوا وكل فتميز في قوله وبوجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد
كما يبعد عليه التعليل الا انه وجهه وفيما اذا كان في كلام واحد واستغنى القام عن عود القسم الى وجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان
لخصائص الحكم بخلاف الحكم الذي لا ينفك عن وجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد
فلا اشكال في تخصيص القام بتخصيص القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
ببعض من خصائص الحكم ببعض المطلقان في الاحتمال في مثل الآية ما بين وجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان
به حكم القصد وهذا على تقدير بكونه بخلاف الوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
ان يراد بالقام القصد بغير عود القصد الى وجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد
في القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
اثبات الحكم للوجه في الجملة الثانية باغنياء بثبوت بعضه وتوسعوا ولا ظهر عندنا كتاب الاستدلال في القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
للشيخ وما عساه لنا على ترجيح الاستدلال في القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
يكون بالاختصاص كما في الاستدلال في القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
على البعض بتخصيصه ولا ريب في رجحان التخصيص خصوصية من بين افراد التخصيص بوجوب عدم مساواة مطلقة في الحكم المذكور فان ظهور
القصد في شموله لا يخرج احد وجهه ليس بالقوى من ظهور القام في شموله لا يخرج احد وجهه ليس بالقوى من ظهور القام في شموله
التخصيص بالمتفصل ان يكون بطريق اشغال القام في الخاص كما ان المتبادر من التخصيص بالمتفصل ان يكون بطريق اشغال القام في الخاص
تخصيص القصد على تخصيص الرجوع الى الدليل الذي على عدم ثبوت الحكم المتعلق بالقصد بجميع افراد مرجعه انما يقتضيه منع عموم القصد دون
الرجوع فتميز التخصيص واعنا التخصيص في الرجوع عن التخصيص في القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
الدليل الذي من التخصيص في غيره اعني اذ هو الظاهر في كونه شاملا له في التخصيص في غيره اعني اذ هو الظاهر في كونه شاملا له في التخصيص
يكون في من غير ما ثبت عموم القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
معهود من المتكامل والمخاطب في الاستدلال في القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
التخصيص بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
فلا يكون من تعارض التخصيص بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد بالوجه القصد
معين في وضعها وان كان على خلاف الظن من اغنياء التبعين ولهذا اذا اتمم الرجوع وصلى القصد عند المخاطب للعود الى كل واحد وانما ذلك
معين منها لم يكن مجازا اصلا بل كان حكمه المشترك اذا تجرد عن فريضة التبعين مع ان الرجوع في محل البحث فاما ما اخذ به باغنياء كونه
معهودا ومعلوم كما يجمع المثال فانه لا فريضة معينة له كان الا ان المصلحة في الاشارة المتساوية لاخذ المتساوية من حيث كونه متساوية
فخصيصه ببعض بوجوب انفا التبعين بالنسبة للمخاطب المتعلق ان ظهور القصد في الرجوع الى تمام مدلول الرجوع كقولهم الرجوع الى الوجه
على جميع الافراد في كونه مستغادا انما اشتمل عليه من الاشارة المتساوية لغيره عند المتكامل الظاهر في اغنياء بعضه عند
المخاطب انما وان استغناها مجرد عن اغنياء التبعين عند المخاطب في الظن دون الوضع فتساويا في كون تخصيص كل منهما مخالفا للفظ
ولو سلم ان الاشاق تستدعي تعين المتساوية عند المخاطب في الوضع فماذا يقال في مخالفة الوضع فبطل من حيث تخصيص الرجوع منه

من وجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد وبوجهه من وجهه فان المطلقان يتناولان لبيان وجه القصد

لأن التخصيص
على تبيين وجهه
لتساوية غلبته
ما عداه وليس لهذا
التخصيص

لأن التخصيص

فيه ما هو على ما مر البيان **الحج** المتوقف بان كل من يخصص العام لا يستعمل

Exhibition

ما تحققت به الخ مانع بوجه الأول أن الكتاب يقطع وخبر الواحد قطعي والقطع لا يخاص بالقطعي ولا يجوز المنع من كون الكتاب قطعا ان لم
 كونه دليل قطعا وان ريد ان منعه صدق قطعي فهو لا يوجب كونه دليل قطعا اذا لم يخاص بهما انما هي حيث كونه دليل
 وليس الكتاب يجر منه دليل بل يجر منه دليل لا يجر منه دليل على الاستدلال فان كان احدهما ظاهرا لم يكن المنع عليه قطعا بالضرورة
 فظهر ان المنع هنا انما هي بين دليلين ظاهرين فيتوقف الترجيح على وجود بعض الترجيح وقد عرفنا ان الجمع بينهما بالتحصيل من طرح
 دليل الخاص لا يوجب صحة الكتاب مقطوع بها ولا يقطع بحجة خبر الواحد قطعي حتى حال عارضه فهو الكتاب لوقوع الخلاف في صحة خبر
 المحمل لا يقطع لعارضه القطعي لا نقول كما لا يقطع بحجة خبر الواحد لوقوع الخلاف فيهما كما لا يقطع بحجة دالة الكتاب بالنسبة لوقوع
 التحصيل لوقوع الخلاف فيهما ايضا فثبت ان ياتي كون كل منهما حجة غير قطعية وما يوق من ان دالة الكتاب قطعية لان الحكم لا يخالط اليأس
 ظاهر وبذلك خلافة تمام اقسام حجة خبر الواحد على خلافه الى وقت العمل كما سبقنا تحقيقه ثم يكون دالة القطعية في حق الكتاب في الظاهر
 لا في الواقع لوقوع البطلان وعدم وصوله اليه او لنحو ذلك ما لو وصل اليه ولو بطريق خفي الا انما حجت في حق خبر الواحد بل
 في حق الكتاب لانه ظاهر ان لا يرد هذا وما وقع في كلام صاحب المقام نبعا للصدى من ان العام في المقام قطعي لمن طول الدلالة
 الخبر الخاص قطعي لمن طول الدلالة فكل حجة قوة فهو بظاهر غير مستقيم لان دالة الخاص كثيرا ما يكون ظاهرا ايضا لمطابق احكام
 البطلان اليه بل كثيرا ما يكون ايضا عاما محتملا للتحصيل كالاصول ولو اريد بقطعية دالة كونه اقوى من دالة العام لوجه
 المنع من مساواة الجهتين في القوة لوجها التحصيل لتمام النسخ به والاداء بغيره بالانفاق فالمازوم مثله بيا الملازمة ان اقله اليه
 عند كونهما على وجه التحصيل وهو الجمع بين الدليلين كما بعينه في النسخ فلو صلح على الصلح لهلك المفاهيم والجوهر انه لو سلم فبما
 الاجماع على ان النسخ لا يثبت بخبر الواحد كان ذلك فربما بين المفاهيم ومخرجا لخصوص النسخ مما يقتضيه القاعدة الاصلية فيقولوا هذا
 اعني التحصيل على حكم الاصل وقد يفرق ايضا بان احتمال النسخ اقل من احتمال التحصيل لغلطه وندرة النسخ فعلة مقارن خبر الواحد
 للقوى لا يستلزم عدم مقاومته للصدى وبان النسخ دفع لما ثبت حصوله من الدلالة او المداولة على الحكم والتحصيل دفع لما
 ثبت حصوله والدفع سهل من الرفع واعترض عليه الفاضل العام بما خلاصه ان دعوى سهلية احدهما من الاخر لا يستقيم
 بسند اقله نعم لتساوي كل الحوادث بالنسبة اليه ومع ذلك فهو منطبق على ان الممكن لا يحتاج في البقاء الى مؤثر واحد بل هو منطبق
 في كلا الوجهين نظر ما في الاول فلا يتم انكارا دوا بسهلية الرفع من الرفع كونه اقرب في النظر الى الوقوع باسبغ اقله ما ثبت
 عليه بالنسبة الاخر والمراعاة ان تكاثر اسهل باعينا مضافا الى استصحابه في الفاعل الاخر له وليس المراد ان صدوره من الخارج اسهل
 الصدور فحاشا كونه قسما بما بالنسبة اليه من غير اختصاص به به نعم **والثاني** فلا بد ان يبدى بالثبوت المؤثر الواحد لا بد
 مغنا حاشية الممكن في البقاء اليه وان ارد بقاء المؤثر السابق منعنا توقف الدليل على عدم الحاجة اليه بل بما بقوى على تقدير
 لنا كد استصحاب بقاء الاثر باستصحابها المؤثر وقما حققنا بقاء في اثبات الملازمة من ان النسخ نوع من التحصيل لا يرفع
 فهو الحكم الثابت بحسب ذلك مما يقتضيه جواز التحصيل بخبر الواحد جواز النسخ به بقاء وذلك لان التحصيل المجزئ عنه هنا ليس مطلق التحصيل
 بل باعداد النسخ والمناقشة لفظية مع اننا منع كون النسخ نوعا من التحصيل وهو دفع الحكم الثابت على تقدير عدمه بخلاف التحصيل سببا
 بانه في بعض النسخ الثالث قوله نعم فنشر عينا دلي لا يستعمل القول فيبتعدون احسنه ولا يرب ان الكتاب احسن من الخبر فيبغى ان ياعه
والجواب اما اوله فلا ينقض بما اذا كان الخبر متواترا ومقرنا بقرائن العلم فان الحكم لا يلزم بعدم تحصيل المقام الكتاب به **والثاني**
 قانبا فيما لم يحل وهو ان الخاص اقوى من العام لان العام هو من هذه الجهة احسن من العام وان كان اقل باعينا اخر احسن منه وكان منع
 عموم الامة للمقام من اعادة البتة عليه وقد بسند على المنع بالاختصاص الذي على طرح الاختصاص الذي كذا الله فانه ما به وجهه واطلا
 نشا والمقام ابقه والجوهر ان عموم تلك الاختصاص للمقام معاضة بمقومات على حجة انما الاختصاص من الاختصاص وانه قد يتركب
 الاول فيه الا ان التثنية لمعاضة بالعمل كان بالنسبة لاجد على ما عرفت مضاعفة المنع شمول لخلق الخالق في تلك الاختصاص لئلا
 فان المتبادر منها الخالق التامة بحيث لا يتيسر الجمع وهذا لا تعرض في اختيار العلم عند تعاضل الاختصاص لوجه الجمع على ان الخالق
 المذكورة لو نشا ذلك مثل الخالق الخاص للعام لتساوت مثل الخالق المقتضى لتمام الدلالة وعلى تقديره بلزم طرح عموم تلك
 الاختصاص للمقام لا تتركب الخالق لاطلاق التبيين والتفريق على انما على حجة خبر الواحد وما يستلزم صحة فسادا فهو فاسد بالضرورة
 اية وفما يتكلم الرسول فخذوه فلا تخالفوا بينهما وبين تلك الاختصاص كما ذكره بعض المعاصرين حيث ذكرها معناه فان هذه الامة انما
 على وجوب العمل بقول الرسول لا يقول من يخبر عن قوله اذ لم يوجب العلم به وهذا ظاهرا ما يوق من ان جواز تحصيل الكتاب بخبر الواحد فيسلب
 تحصيل تلك الايات من هذا الاختصاص بل عدم جواز تحصيل الكتاب بخبر الواحد فرد بان ذلك الاختصاص فاصرة عن تحصيل الكتاب فانه
 الامر بنعائنا من وجه وهو لا يوجب التحصيل كون دالة تلك الاختصاص على المنع بالعموم والوضع دالة لان الايات لا يجرى الاطلاق

فان التحصيل
 يوجب على من ريد
 علم المراد من النسخ
 الا ان النسخ يوجب
 خطا على من ريد
 ان النسخ يوجب
 من النسخ

فيكون الحكم الثابت بحسب ذلك
 مما يقتضيه جواز التحصيل
 بخبر الواحد جواز النسخ
 به بقاء وذلك لان التحصيل
 المجزئ عنه هنا ليس مطلق
 التحصيل بل باعداد النسخ
 والمناقشة لفظية مع اننا
 منع كون النسخ نوعا من
 التحصيل وهو دفع الحكم
 الثابت على تقدير عدمه
 بخلاف التحصيل سببا

بقضي الزوج مع مفاضتها المبرجة اخرى فغيره تاكد ذلك الاطلاقات من جهة كمالها اخرج المقتضا على صورة المنع بما سري من الخاص على كل فصل
 العام القطعي على صور الجوابان لتمامها على كبر ربه مجازا اما عند المقتضى الاول فيمطلق الخصم واما عند المقتضى الثاني فيما يخص بالمتفصل
 فيجعل الدليل القطعي لمعارضته في الجواب ان اردنا ان العام قطعي بمنه فلا يعارضه الدليل القطعي فهذا لا يخلف بكونه حقيقة واجاز لتمامها
 فقد برز وجهه بلزم ان لا يعارضه قطعي مطلق وهم لا يقولون به وانما دليلان دلالة على بقائه على الحقيقة قطعية اي وان اردنا انهما قطعية
 بحال فمع نفسا واضح مع انه لو كان قطعا كالمجمل معاصرا مطلقا وان اردنا انها قطعية بحال فتمامها خصوص اياهم كان ومثله خبر الواحد
 لتمام الدلالة على حجة فلا يكون من معارضة القطع بالقطعي بل يقطع اخر ويرد على المقتضى الثاني من مضاف الى ذلك ان الخصم لم يبره
 بصورة شخصه بل دليل منفصل ولو قطعي بقضي تسليم القول بجواز الخصم بمجرى واحد مطلقا لانه من قبيل الخصم المتفصل القطعي الا ان قوله
 به ما عدا الخبر الواحد لا يفي عليهم اثبات الفارق اخرج المتوفت بفرض لا ذلك وعده المرجح وجوابه ما عرفت من وجوه ترجيح الخبر في الكلام
 المتواتر والمجمل بخبر الواحد القطعي ان الكلام فيه كالكلام في شخص الكتاب وان لم يفت على من يثبت عليه بحال اكثر الوجوه المذكورة فيه
 فليست من كبر بعض اقسامها اخرى المتأخر ان استحقاق الحكم الخاص لا يصدق دليل شرعي محقق للموافقة هنا في عموم ادلة حجة
 من اخص الدلالة على عدم جواز انقضائهم بغير ان ليس العرف العمومي والخصوص بدليل الدليل والا لم يتحقق لنا الدلالة دليل اخر منها
 حجة كل دليل الى الدلالة على انهم لا ينفصل الدليل ولا يثبت الاستحقاق الجازم كل مورد خاص به لا بعد الدلالة على تقدمه على العام كما تقدم من
 الادلة عليه لان في ان الفهم يستدلون في اثبات استحقاق الجازم بالاستحقاق في مقابلة ما دل على البرهنة الاصلية وطهارة الاشياء
 وحليتها ومن ذلك سنداهم الى استحقاق الجازم في صورة الشك في دمار ثلثي العصور في كون الخدم يدبر تحقيقا لا يقر بهيات في صورة
 ضرورية في تلك التلخيص ديسا الى غير ذلك من هذا المحصل كلامه اقول ولا يخفى ما فيه بل المتحققان هنا مضافين الى كون الخصم العام
 ورفع شموله لبعض ما يؤوله بالاستحقاق والاثبات ايضا حكم الخصم فيما دله بعض ما يؤوله العام بالاستحقاق اما الحق الاول
 فلا ريب في حجة الاستحقاق فيه سواء كان موافقا للاصل او مخالفا له لان دله حجة مفقودة على صورة عدم دلالة دليل على الخراف
 وان كان في ركن من ركن من الحجج وعموم القاد دليل فلا يصح الاستحقاق لمعارضته ولا في كلامه ان ظاهر الامر انما لا يعارض بالاستحقاق
 بوائمه الذرية والادلة يثبت بحال الجواز لا يخرج اصلا فذلك ظاهر العام فيشاركه الجميع كونه دليل لفظيا مفقودا على الاصول الفقهية ولا نه
 لو صح الاستحقاق دليل على تخصيص العام لطل الجواز بالعموم في الفرض لغيره لوجوبه في حكمها على بعض لا يجوز بطرق الخصم لان الفرض
 الثابت بها ارتفاع حكم الاستحقاق بالتسوية للكل بعض ولما بالتمسك غير فليس هنا ما يدل على دفعه الا العموم في فرض عدم صلوحه والقر
 في ذلك بين الاستحقاق الموافق للاصل والمخالف له لما لا وجه له بعد اشرار السند وعودة حجة نعم يشهد من ذلك استحقاق اعد الشك عند
 سبق الخصم لغير المشوقا في بعض دليل على الخصم بغيره مورد في قرب الخصم في الشك كاستحقاقه في الشك لا ريب في حجة
 الاستحقاق فيه اذا شمل على شرط الجازم من غير ريب في بين موافقته للاصل والمخالف له وهو ما لا خلاف فيه بين القائلين بحجة لكنه ليس باب
 شخص العام بالاستحقاق في شئ من هذا الباب ذكره من الامثلة فان عموم البرهنة انما دل على البرهنة عند عدم دليل على الاشتغال فاذا
 دل الاستحقاق على ثبوت الاشتغال او على ثبوت موضوع بغيره عليه الاشتغال ثبوت الاشتغال وليس ان الاستحقاق يخص بذلك العموم بل المتحقق
 عنوان خصت تلك العمومات بغيره وكان كلام في عموم الظاهر وقد يتجمل ان حكمتا بجانسة كالمثل من قبلين منتخبين من غير على خصم
 عمومها المتأب بالاستحقاق وضعفه بغيره تمامه فان دلالة طهارة الما منها ما يبعد طهارة الابتدائية واستدراكها بغيره بالاستحقاق
 فاذا دل دليل على عرض الجازم عليه بالامثلة او التغير لم يكن محصيا لذلك العموم ايضا لا سيما في طهارة المشقة بالاستحقاق واما
 ما يبعد طهارة الما الى ان علم جازمه ولو بدليل شرعي وهذا العام لا يخص اصل وجب يقوم دليل على الاتفاق كان ذلك محققا لقوا
 العامة لا يخص العموم الفقه نعم لو تمسكنا في الفرض المذكور بالاستحقاق الكمالية ضعيفة غير عمولة والاسد ان بالاستحقاق هنا لضعف
 ونصوعا بحجة لان الاستحقاق محقق لعمومه فانصاع مما حققنا ان الفاضل المذكور قد خلط بين المقامين من حيث ان صدر كلامه يدل على صحة
 الجواز المتأب الاول بغيره بل على ان الجواز المتأب الجازم وانصاع بغيره ضعيف بل عليه ومعه مساعده ما استشهد به من كلام الاصحاب على دعوى فليست
 ولا تفصل فصل اذا فرض عام خاص تنافيا في الظاهر كما في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم
 في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم اقول في كلامهم
 او فقد صرحوا علم مع ذلك تاريخ الضم والاولى بحمل ذلك منه من صوابه اقول ان يعلم التفار والمردية التفار في العلم ولا اشكال
 في وجوب حمل العام على الخاص وانما هو حقيقة ولا ينصوا الى الخاص الفقه والتفريق في اول فقدم العام على الخاص الذي ذكرنا من غير
 بحيث لا يقدح في التفار في العلم انما في عدم خصوصية الخاص قبل ودو الخاص والا كان شحاله لا حاله ليلت
 الا لا ولم يفر من احد هذا الاسد ان ذلك لعل بعد الفرض الثاني ان يعلم تاجر خاص عن العام ورح كان علم ودو الخاص قبل العمل

تخصيص الخبر

في مقام اخر قد ذكرنا ان المقام الثاني في العمل على بناء على عموم الخبر
 السابق للاحكام كان من خصائص العلم بالاستحقاق

والفتح مرفوع للامر
الثابت م

ولأنه غير جائز وجوابه بعد المانع من عدم جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب

وفقدنا على الوجه المذكور سواء علم تاريخ صدور واحد منهما أو لم يعلم وعلى ما حققناه في الصوابنا من ترجيح التخصيص على التبعيض ما لم يتبين خلافه
بترجيح هذا احتمال التخصيص مع احتمال ترجيح التبعيض حيث يعلم تاريخ العام ولا يعلم تاريخ الخاص نظر إلى أصالة ناسخه فبقاؤه من العمل بالعام
لأن كلاهما حادث دون زمن صدور العام للعلم بسبقه على من العمل بالعام ولو عين مع ذلك الزمن
الذي يقضي العام وقوع العمل به فكان الاحتمال المذكور ظاهر لكن مع مضافه ذلك ظاهر بترجيح التخصيص جهة القبلية لا جهة بعدهما غالبا إذ لا بد
من الأخذ بالخاصة في فرض العمل بالعام في مورد على التقدريين وإن قد يكون العام قطعا والخاص ظاهرا لأن النسخ لا يصلح حجة لأعمال إلا
مع ظن حجة وموافق من أن الخاص لما اخترنا كما وارد قبل خصوص في العمل كان خصصا وإن كان واردا بعده كان ناسخا وبقي حجة على الثاني على
ما إذا كان الخاص قطعا أو كان العام ظاهرا ويؤيد ذلك الأصل الخاص للتبعيض فيسقط عن وجه الاستصحاب من قبل الاستصحاب من أن يكون خصصا
مفكي وناسخا سواء ذكر في القول على ما قد فزعنا عرف من أن الاستصحاب من التبعيض للتبعيض وجه التخصيص على التبعيض وشبهه هذا إذا
جعل الفاعل والمفعول بالكلية وأما لو علم عند تقدم أحدهما أو عند تأخره أو عند تقاربه وجعل الفاعل أو المفعول الآخر فإن العمل بالعام لا يمكن التمسك بالعام
بأصل المقارن مضافا إلى ترجيح التخصيص على التبعيض وذلك في كل ما لو علم عند تقدم الخاص مع العلم من أن الحاجة لا يمكن التمسك بالعام بالعام
عنه فيكون نسخا وهو مدفوع بقلبية التخصيص بهذا بترجيح احتمال التخصيص للصورة الأخيرة فإنها وإن حملت وجوها فلا بد من التخصيص
في بعضهما والتبعيض في بعض الآخر لأن رجحان التخصيص بين التبعيض عند عدم ما يثبت التبعيض وإن كان ذلك كلاما لحد لا لعموم كلامه
أو كلام الرسول والخاص في كلامهم وبالعكس يثبت العمل على التخصيص من وقوع النسخ بعد الرسول وموافق من أنه يجوز أن يكون الحكم مقبلا
بغيره مقبلة فينبغي الرسول للناس على سبيل الاستمرار وبغير القابلية لأوجه المصنوعين فإذا انقضت المدة وبقوا ارتفاع الحكم كان ذلك نسخا منهم
فناشئ عن عدم تحقيق معنى التبعيض وذلك لأن النسخ عبارة عن إزالة الحكم الثاني كإزالة حكم الأول فإذا فرض علم الوجه بارتفاع الحكم بالجملة التبعيض
إزالة حكمه استمراره ثابتا عند جميع الأمر بل بعضهم فرضه لا يكون نسخا لكن هذا منافسة مع التبعيض وبقي الكلام في ترجيح التخصيص
العام على تخصيص عموم الخاص والوجه فيه ما مر من غلبة النوع الأول وشبهه ونقد الثاني وشبهه والظاهر للسند القليل فيهما
نما لا يثبت حجة في مباحث اللفاظ بل لظهوره موضع وفوق ما علم أنه لا فرق فيما مر بين أن يكون كل من العام والخاص قولاً كما هو الغالب
المند والمقدس في التمثيل وفعل أو فاعل أو يكون أحدهما من أحد والآخر من الآخر كما لو جندب الثوب المتجس في الصلوة على
عرف منه عموم وكل ثوب متجس في ثوبه جندبنا منه على الوجه المذكور عليه ثم أجاز الصلوة في المتجس في ثوبه والدم والقر من ثوبه جندب عليه نعم
لو كان الفعل من احتمال أن يكون من خواصه بغيره وسبيل الكلام فيه ولا فرق على التقادير بين أن يكونا قطعيين أو ظاهريين أو يكون أحدهما
قطعا والآخر ظاهرا على خلافه في بعض الصور تقدم الإشارة إليه ثم أعلم أن هذا كله يجري في العام والخاص لظاهرين وأما العام والخاص في
فلا يعمل أحدهما على الآخر ما لم يبق هناك شاهد عليه لا منساع الترجيح بل مرجح ومترجح المرن والاستعمال فاض بذلك ولو قام شاهد تخصيص
بالآخر عين كما لو ورد أحدهما بعد العمل بغيره والتعارض من الآخر فانه يثبت تخصيصا بالآخر ولا لزوم نسخ المتقدم بالنسخ مورد العمل هو
مترجح بالنسخ في التخصيص ومنه من أن كلامهم السابق في العام والخاص المتناهيين يتناول العام من وجهه بغيره وهو كما ترى في الفساد
فيتم ذلك أو كحكم النسخ أو كحكم التبعيض على سبيل العموم وفي البقرة في بعض موارد ما يخالفه كشف عن ثبوت ذلك الحكم في الحال حجة
قطعا سواء كان العمول المذكور منساعا أو لا منساعا الخطأ عليه عندنا وهل يفرض ذلك ثبوت الحكم في حق الأمة بغيره نظر إلى عموم الأمة
وتخصيص العام أو لا فلو كان التحقيقان عموم الأمة استقر تقاضيهما من وجهه فيسند عن جرح أحدهما على الآخر
من ترجيح فان تحقق هناك مرجح كضعف عموم العام بكثرة ورود التخصيص عليه وقوة عموم الناس في ندرته وروده عليه ونحو ذلك وبالعكس
بغيره لاخذ عقنصنا والافلازم التوقف لا ثبوت المرجح وموافق من أن التخصيص لعموم العام ليس عموم الناس حتى حد بل هو مع الفعل وهو
ففيه أن التبعيض بين العامين إنما يثبت بسبب الفعل فلا اختصاص له بأحدهما إذا كان يمكن تخصيص العام بعموم الناس مع الفعل كحكم التخصيص
عموم الناس بعموم العام مع الفعل لا يثبت العبرة في مقتضى التعارض بنفس الدليل لا بدليل الدليل ولا لا يتحقق لنا ذلك الأدلة دليل خاص في ترجيح
حجة كل دليل إلى دلالة العام والفعل هنا خاص وإن كان دليل حجة عامما فيجب تخصيص العام به لا فانقولنا إنما يتم ما ذكرنا إذا كان الخاص في
نفسه دالا ولا كان التعارض بين دلالة العامين كما في المقام فإن الفعل متخصر بعنوان أحد العامين وليس بدلا ثم ما ذكرناه في الحكم النسخ
والنسخ يجري في سائر الأحكام الثلاثة البقية ولا فرق في ذلك بين القول بوجوب التمسك به أو باستحبابه أو بآبائه إلا أن العام في هذه
الموارد إذا كان منساعا ولا صلة الله عليه وإله فالتخصيص في حقه غير لازم لجواز تركه للتدب وفيه المذكور والمباح
مفصلا للعلم وإن كان ضلما بعد انضمام المقصد المذكور إليهما مارحبا إلى فعل الواجب أو توصف لأحقها مع قطع النظر عن قيمته
المقصد إذا دار الأمر بين تخصيصين وأما إذا دار بين تخصيص ونسخ فالظاهر نفعهم التخصيص على ما سبق ثم ما ذكرناه في
فعله صلوات الله عليه واله يجري في فعل الأمة عليه السلام ما عدا احتمال النسخ وبغيره كلامه في المقابلة في القول المطالب بالمقتد

الموضوع ٣
 في المصنف
 وما يقال من ان
 الفاظ العوام
 تدل على حقيقة

فصل المطلق ما دل على معنى شائع في جنس شئ عا حكمة فاما الذي بالموضو اللفظ يدل ان الغرض هنا ان يتناول
 بالبحث عن غير من جنس المطلق وانما نقول هنا ما سبق ذكره في هذا المجلد والمخبر كل ما يحج ان يقصد باللفظ قد دخل في الحقيقة والبيان في
 المقيد الذي استعمل فيه لفظ المطلق من حيث الخصوصية اذا اعتبر من حيث شموله والمراد بقوله شائع في جنس ان يكون المخبر حقيقة محتملة للجنس
 اي من اقسامه انما يشترط ان افراد الجنس كاهو الظاهر من خرج العلم الشخصي والمعرف بلام العهد الخارج في الفاظ العوام والاشارة المستعملة في حقيقة
 معينة والمطلق المقيد وما دل على الحقيقة من حيث هو اما العلم الشخصي والمعرف بلام العهد فظا لا لا شائع فيها واما الفاظ العوام والاشارة
 ملان مدالها جميع الخصص اذ با او مجموعها الاحصاء شائعة فلا بد في الاخر ان يعمها من زيادة قولنا على اليد فان انما العوام والاشارة في
 منع المتكلم عن ان ريد العوام اليك فغير ان زيادة المقيد لا تكون لا تشاء على اخرجها كما سبق واما الاشارة المستعملة في حقيقة
 معينة في الواقع فليعد انما لها الغرض وانما هو انما هو المطلق المقيد فلا بد ان دل على حقيقة شائعة حيث يدل
 عليها الاتهام غير شائعة بين جميع ما يدنا وله اللفظ بالشئ عند الحكمي عند الحكمي كما هو الظاهر من اطلاق الحد بل يعمها وانما لا يعمها
 في جميع حصص الجنس لا يخرج المطلق من المصنف في افرادها الشائعة فانها لا تعد مطلقا وان لم يتحققها الشائع المذكور وما ذكره في
 ضعف ما ذكره صاحب المصنف من ان المقيد من الماد كونه لا على حقيقة محتملة محصنة كثيرة فان الحد بهذا المعنى يقيد على المطلق المقيد
 مع انه لا يعمها محصنة مطلقا وان سمي به من حيث الماد اعني مجموع المقيد والمقيد كما سبق من حيث ذاته مع قطع النظر
 عن المقيد واما ما دل على الحقيقة من حيث هو فليعد لا لانه على معنى شائع بالمعنى الذي سبق ويخرج بقوله شائع عا حكمة الفاظ
 العوام التي كمن في الاستفهام فانه وان دل على معنى شائع في افراد جنسه اعني جنس الفاظ مثلا الا ان شموله وضع لا حق
 والقوم فدا هو هذا المقيد فانه ذلك على طرفه ويبي في الحد الاشارة المطلق والمقيد الذي في الماد بدلا لانه على الحقيقة بل لا بد
 عليها ولو بصيغة خارجة كغلق الحكم الشرعي به فانه كما لم يتحدد بعلقة بالبطيعة الا من حيث وجودها وهي في الاعيان محصنة لا
 وما بقى من الاحكام الشرعية يجوز تعليقها بالظبايع من حيث هي فلا حاجة الى اخذها حيث يتعلق بها باعتبار الحقيقة فكل ما ظاهري
 فلا ظهر فانه في غير موضع لكن يخرج عن الحد مثل المقيد والمعرف والاشارة باخذ ان باعينا العوام والاشارة بقرينة حكم او مقام لانهما
 مع الحقيقة على حقيقة شائعة بل على جميع المحصنة لا باس بالزمان كما مر في غيرهم لهذا الباحث في بحث الظاهر دون المطلق وان كان
 انظر في هذا انما يتبع عند من اعتبر العوام الوضعي في تعريفها العام كما هو المعروف مع امكان دخاله في المطلق فيكون تعريفها في العوام
 من لا على الاستطراد وعدم تعريفها هنا السابق الذكر كما مر كواجب من مباحث المقام لذلك بما يسا عد على ذلك لما كان غرض
 الاصول في البحث عن الفاظ المنا والاشارة لجزئيات مدالها من حيث انها متساوية لها وكان منها ما يتناول افراد مفهومه بالوضع
 ما يتناولها بالكم فاحاجوا الى البحث عن كل منها فافردوا لكل منها بحثا وادخلوا ما كان من القسم الاول في البحث السابق وما كان من
 القسم الثاني في هذا البحث ومن الاستطراد وبعض مباحث الثاني في الاول رغبة في قضية المقام وعلى هذا فنبغي ان يعرف المطلق بانه
 اللفظ المستعمل في حقيقة شائعة اشغرا حكمة والوجه في وجوده ظاهري منهم من جعل المطلق عبارة عن الحقيقة من حيث هي في بيته
 وبين النكرة بانه عبارة عن الحقيقة من حيث هي وهي عبارة عن الحقيقة بشرط الوحدة اعني الفرد المنتشر وظل القائل بان المطلق عبارة
 عن اقل على واحد لا يكتفي ووافقه الشهيد الثاني في ذلك حيث فرق بين المطلق والقائم المطلق هو الحقيقة لا بشرط شئ والظاهر هو
 الماهية بشرط الكثرة المستغنية ولا ريب في هذا المعنى مما لا يوافق مصطلح العوام في المقام لا طبا فيهم على ان مثل بحث بر وقيل مطلقا
 بوجه فترد على ان المراد بوقيل هو الجنس النوني فيها المتكفر كما في جائي رجل لا شرة وقيل الاشارة بغير مدالها لا ينافي نظر الى
 حصول الطبيعة فيه ومنع تحصيلها الحاصل وهو كما ترى مع ان كلاس المطلق والنكرة والعام في مصطلح موضوع لما هو من جنس
 فلا وجه لتفسير الحقيقة التي هي من قبل المعنى مع ان ما اورد في تعريفها النكرة بما يتناول العهد الذي هي في معنى مع انه لا يفي في الاصطلاح
 نكرة قطعا وما اورد في تعريفها العام بقولنا بظاهره لاول النكرة حيث يحد على اليد في افراد لا بد ان يكون دلالها على
 الكثرة وصيغته ولو ان يديها الكثرة الشمولية لا اليد لانه لا ينقص عكس الحد بالعام اليد وكذا بقول العام المحصن المطلق المقيد
 اشتملا على كثره انما يعتبر اشغرا في جميع الافراد ويمكن توجيه كلام الشهيد بنزله على التوسع والتسامح بحال الحقيقة بانه على ما دل على
 الحقيقة وان المراد بالمطلق والعام مدلولها نظر الى ان تعريفها احوالها موصلة في تعريفها الاخر وان المراد بالشرط الذي اعتبر في المطلق
 اعتبر شموله في العام اعني الكثرة المستغنية وادبها ما اعتبر من هذه في وضع اللفظ وبالنسبة لجميع الافراد في جميع كلامه الى ان المطلق ما وضع
 الحقيقة لا بشرط الكثرة المستغنية والقائم ما وضع الحقيقة بشرط الكثرة المستغنية لا افرادها ولا يخفى ما فيه من النقصا ويمكن تفسير بعضها
 الفرق الاخرية وقد توجه بان الشئ المعبر في اشراط حد المطلق عبارة عن شئ خاص يعتبر بالاطلاق بالنسبة اليه في حد على مثل في
 وقيل من منظر الى عدم اشراط هذا الصغر والكبر مثلا في افراد المراد في القرن الاول ان مثل رتبة مطلق من حيث دلالة على الحقيقة لا بشرط

الفاظ

والمراد بالاطلاق في الموارد
ثبوت القيمة العامة
بعض المطلق وغيره
هنا

تعاريفه وقدر الكلام فيه نعم لو علم وحده التكليف ولا امر بالمعروف والنهي عن المنكر تعين كونه فاسخا لئلا يترتب ما خالفه في حق الخلق وسبق
الى انظار بعض المتأخرين من ان المقيد اذا ورد بعد الاطلاق المطلق بكون فاسخا لا غير فهو على اطلاقه غير مستقيم لان الامر بالمعقود اذا اخل
احدا لوجوه المذكورة رجع الخلق عليه على التسخ وان كان مجازا للتقدم المجازي على التسخ من حيث ندوة التسخ وشيوع المجاز فمما الى انما يقال الحكم
الثابت وانما على ما نرى من كون الامر بحقيقة الموارد الثلاثة وان كان خروجا عن ظاهره لوجوه اظهره كانه فاسخا لئلا يترتب ما خالفه في حق الخلق
هو العام وهو كما ترى وهو المتأخر انما بخلاف المقام في الثاني بتعين حمل المقيد على المطلق وتزيل المقيد على كونه مقيدا بامنا بالمطلق
ما لم يتبين اطلاقه بمعارضه خادجه الشهرة والناكيد فيحمل على خلافه مع الترجيح وح حمل الامر بالمعقود على التجيز والافضل به وتوقف مع
النكاف وتوقع التمرح الى التمسك لكن مشاكلا خارج عن محل البحث اذا الكلام في حمل نفي خلاف الاطلاق والتعقيد لان حيث الفرض الخاضعة
والمتسند على التعقيد فيما ذكرناه فتم الفرض كما يظهر بالافضل في مواضعه وورد استعماله ولا ان الظاهر من الامر لا يجزى التعقيد كما ان الظاهر للمطلق
الاطلاق فيعارض اذا التعقيد بالاحكام التكليف فلا اقل من نكافوا لاحكامه ان لم نقل برجح التعقيد لشويعه فيعين العمل بالمعقود بحسب
البراهنة الحقيقية فان العمل بالمعقود بوجوبه في ترجيح عن العهد لا سيما على العمل بالمطلق ايضا بخلاف العمل بالمطلق في غير مورد التعقيد فانه لا
بوجوبه في ترجيح عن العهد ولا امتثال شيء من الخطابين اما الخطاب بالمعقود فاما بالمطلق فلجوزان لا يرد به الاطلاق وانما يتبين بالمطلق
لغير المقيد مستندا الى ليل الحكم وهو لزوم الترجيح من غير ترجيح ومع ورد الامر بالمعقود يتحقق الترجيح وهو كون المقيد مقطوعا بالامرة
فلا يمتشي الدليل والحق في التمسك به في العمل بها بين الدليلين لان العمل بالمعقود يستلزم العمل بالمطلق بخلاف العكس وانما في غير من
عليه بان هذا انما يتم اذا لم يكن هناك احتمال التجوز في الامر بالمعقود بالبراهنة التجيزية والافضل به او كان ذلك الاحتمال لكن فيكون
بالنسبة للتعقيد واما مع نشا ولى الاحتمال بين فنيشكال الحكم بترجيح احدهما بل يحصل لتعارض المقضين للتساوي او التوقف في المطلق
سلبا عن المعارض واجيب بان العمل على المقيد بوجوبه في البراهنة في العمل بخلاف العمل على المطلق فانه لا بوجوبه في تعين فنيشكال الحكم
وترتب ما تم مع احتمال التجوز في المقيد لا علم باستعمال لذة بما زاد على المطلق فلا يجزى بحسب العام بالبراهنة منه وانما عليه بغير المعارض
بانه انما يتم اذا علم باننا مكلفون بغيره فانه ما شككنا في كون الامان شرطه فنه في تعينه بالاصل وليس المقام كل لا تفتقر
عالمون فيه باننا مكلفون اما بالمطلق او بالمعقود فاما كنهه في العمل بالاحكام في تعينه بالبراهنة منه الا بالمعقود وعند جميع ما ذكره فظهر
امانة الاجتهاد فلا يجرى الجمع لا يضره ليل على التعقيد لا سيما على العمل بالبراهنة التجيزية والتعقيد بوجوبه في الدليلين فلا يرد ايضا
من بينا الوجه في ترجيح هذا العمل كما قلنا انما لا يعارض فلان البحث هنا فيما اذا ورد الامر بالمطلق والامر بالمعقود ولا يجرى مجزى ذلك
بوجوب احتمال التجوز في الامر والخروج عن ظاهره احما لا سيما بالتعقيد او اجماعا عليه فان التعقيد لشويعه وتبين به في غير من
انواع المجاز ومخالفه الظاهر وان فرض هناك ما بوجوبه بقوة الاطلاق او فرض في ذلك الامر فهو خارج عن محل البحث
عليه ثم على نقد برشا ولى الاحتمال بين تعين التوقف والوجوع الى اصول والقواعد الخارجية اذا لا تستلزم بقاء المطلق سلبا
عن المعارض كيف وقضية التساوي سقوط كل عن رغبة الاعيان وذلك لان ايجز كل منهما سلبا كان خلا لا بما يقتضيه المعارض
وان بقوا جدا كان ترجحا بل امر ترجح فنيشكالهما ووجه في التمرح الى التعقيد لا بوجوبه في المراتب بقاء الاطلاق الامر للمعارض
لثباته في تعقيد المطلق بالانا فنقول هذا على تقدير ان كلامه غير مستقيم لان اطلاق الامر بعد التعليق تابع لاطلاق المطلق والجمع
دون نفس الامر كما يظهر بالافضل في نظائره كالامر بالمعقود بالتسليم بين المجزى والكل والكل والجزء وغيرها ولا اطلاق هنا شيء من
الاغنيان وانما في التجوز فلان ظاهره يودن بالاعتراض بما ادعى المعارض من بقاء المطلق عند نشا ولى الاحتمال بين سلبا عن المعارض
فتعقيد الاطلاق التسليم عن المعارض جهة شرعية بوجوب العلم بالبراهنة في العمل بحسبه كما لو لم يكن هناك تعقيد اصلا فلا حاجة في تعينه
الى العمل بالمعقود واما في الرد لما تبين في محله من عدم جواز اصل البراهنة في الاجزاء والشرائط نعم من جزم بان الاصل المذكور فيهما بل
صححة التسليم به هنا منه بغير ضعف بل على كنهه وما يجتهد من الفرق ففساما لا يحتاج الى بيان وقد بسد على ترجيح التعقيد بنا
المرقة التجيزية لا سيما من الامر بخلافه بخلاف اداة المقيد من المطلق فان له جهة حقيقة كما هو جوابه وهذا لا يستقيم على ما نراه من
حقيقة في الانجاب التجيزية والاشيائية بغير كون حقيقة في الامر الاول بما لا ينفخ في الامر فانه وان كان خلاف الظاهر في اطلاقه
حمله على الاستصحاب غير مستقيم بظاهره كالحقيقة في بحث عدم جواز اجتماع الامر والنهي نعم يستقيم حمله على الافضل به وهو رجوعه الى التجيز
وان كانت اخر منه وانما في الفاضل المعاصر بعد ان سلم مجازية الامر في الامر ان امر عليه باننا ان راد بذلك مجزى هذه الملازمة وهو ان
اطلاق المطلق على المقيد نفسه بطريق الحقيقة وان كان واقع من غير المقام خلافه فله وجه وان ادان استعماله المقام بطريق الحقيقة
ولو في بعض موارد فقد فوج بان خصوصية العهد اداة من المطلق في المقام وان لم يتعين عند الخطاب فلا يكون الاستعمال على وجه الحقيقة
نعم يمكن دعوى الحقيقة مع هذا التعيين عند الخطاب في الفصل في الحكم بان لكن ليس المقام من هذا القبيل لاستحالة تعليق الحكم على

الحيث

[illegible]

[illegible]

ازجالتك زید فكم العلماء

[illegible]

فصل في بيان

والى الزند والى الرفعة الى المنك ولعطيت بيك واما اعطانا فامله وكثرت بيك واما كنية باصا فبعض الاستعمال للبل الجففة فحصل
وبناء الاحمال فمهم من جهاتها اجملة باغنيا لفظ القطع ايضا لا يطلو على الابانة وعلى الجرح كما بقى من جرح بدو بالسكن فطما وذهب
المحققون الى انه لا اجمال فيها بالاعنيان اما باغنيا البذل فلا تحقيقة في الجرح فقط بدليل البنادر فلا اشترط اجمال اما اطلاق
على الاخص فمجايد لبذلهم الا بالقرينة وليس المواد المذكورة الا مجرد الاستعمال وهو اعظم من الحقيقة كما هو المحقق انه يجوز
ان تكون البند في المواضع المذكورة مستعملة في الجرح ويكون المسامحة في التعليق حيث علق الفعل المتعلق بالقبض على الكمال وهو شايع الاستعمال
يقدر على ذلك وكبته والى ظهره والى ثروته على ان الاستعمال استثنى الاعطاء والكتابة في المثالين لا خبرين الى بعض البذل الى غايتها
مع احتمال ان يكون اطلاق البذل على غير المعنى الاول من معانيها المذكورة على الحقيقة لا بطريق الاشتراك اللفظي بل المعنوي ان تكون موضوعه
للاله التي يتعاطى بها الافعال الممودة فبعض على البذل الى الزند وما فوته على الحقيقة لكن يعتبر في صدق عماد ورو الجرح الانقضاء والاماع
الانقضاء الجرح بدو واحدة قطعاً كالحبل والعصى لهذا لا يولى يد يميني زيد جرحاً ذاك لا بدعي في زيد اقاماً باغنيا القطع فلا يرد في
الابانة او حقيقة فيها بدليل البنادر واطرافه على الجرح على خلاف لفظ وهذا ايضا البذل لا يفرقه فلا اجمال فيه ايها وقوله
لا صلوة الا بطه وروا صلوة الابن فاحتمل الكتاب الاصل لم يثبت الصبا من البذل لا نكاح الابوة الى غير ذلك اتفاق النفي بنفسه
الفعل فغدا بعضهم من الجمل ففصل بعضهم بين ما اذا كان الفعل المنفي شرعياً ولغوياً له حكم واحد وبين ما اذا كان لغوياً لم يكن
من حكم واحد فقد التفت الى منه دون الاول والاكثر على عدم اجمال مظهره وان كان العمل على معنى المتعدي وان كان العمل على
الصحة يقتضي ايضا والاجل على نفي الكمال وهو المحتمل ان على المقام الاول ان ظا النفي يقتضي نفي الماهية لتعلقه بها والنفذ بما كان فيجب
العمل عليه ولا اجمال ولا يمكن هبك عليه من هذا اجماعاً في الفاظ العبادات والمعاملات بناء على ما ذهب اليه من انهما موضوع
لخصوص الاعيان الصحيحة واما على القول بانها موضوعتان للاشم منها ومن الفاسدة فممنوع محل النفي على نفي الماهية مظهر لان المعنى الاخر
لا يوزم ان ينفى بانها بعض اجزائه او شرطه وعلى المقام الثاني ان الظاهر من مثله عرف نفي الصحة فيعين تقديرها ولا اجمال في الظاهر
الفرقة حجة كصومها والمشيء في الاجتناع عليه ان نفي الصحة اقرب الى نفي الذات من نفي غير فافتيقن العمل عليها لانها اقرب الى نفي
بالنسبة الحقيقة المتعددة واعترض عليه بانه من ثبات اللغة بالترجيح وهو فاسد وجب مبلغ من كونها ناطة بالجمود الجرح
بل على سادة فهم العرب وهو راجع الى ما قلنا وانما عليه بعضهم بان ذلك على نفي الذات ذال على نفي الصفة ايضا فان ذلك العملية
نفي الذات الحقيقة واجبة العمل به في الثاني لعدم الموجب ثم اورد على نفسه ما دلالة النفي على نفي الصفة عند تعليله على ذلك بالزود
فاذا انفي لما زود اعني دلالة المطابقة انفي للارزاق ايضا واجابنا باللفظ بالنسبة الى معانيه المطابقة ولا التوازيه بمنزلة العام
بالنسبة افراده فاذا لم يدل على عدم ارادة المعنى المطابقة بقي معمولة به المعنى الا التزامه لعدم المتأخر هذا ما حصل كلامه في الجواب
الابواب المذكورة واما الجواب فاسد لا يستلزم عموم المنزلة وصرح العرب والاستعمال لا يكتفي به الا ترى انه حيث يتقدم دخل الاستعمال
الفاصل بين سائر على معنى الحقيقة لا يخل على الشخص المنتصف بجميع ما يمكن تصافيه به من لوان حتى الجرح ونقص الادرا
ولنا على المقام الثالث ان حمل النفي فيه على نفي الكمال معنيان اذ التقدير بقدر نفي الذات الصحة وعدم ما يثبت به من احتمال الجرح
ومن هذا الباب بقوله لا صلوة الى المسجد الا في المسجد واما نحو لا علم الا ما نفع ولا كلام الا ما افاضه بعد ذلك والمقصود في نفي الصفة
والجرح وهو يشترط خلوه عن لقائهم والجرح كما لا يخفى بل لا يظهر ان المنع فيه نفس العلم والكلام نزل بلا تغير لانفع منها
الخارج عن حقيقة الكمال في قول البذل ليس باننا اخرج الاول بان العرب في مثله يفهم نفي الصحة نافي ونفي الكمال اخرى
بوجوب لزوم الموجب للاجمال واجبات ان اردنا بعض هذا المعنى فهو الصحة وبعضهم يفهمون الكمال بهذا بعد تسليمه لا وجب
الزود بل كل صاحب مذهب يحمله على ما هو الظاهر عند ان اردنا ان هذا المعنى في بعض المواضع يفهمون نفي الصحة وبعضهم نفي الكمال
فقد وقع بان منهم نفي الكمال معنى على وجود القرينة العينة لا ارادة واما عند فقدها كما هو المفضل فلا يتبادر عندهم الا نفي
الذات والصحة اخرج المفضل على عدم اجمال في الفعل الشرعي بآثار في الفعل القوي اذا كان له حكم واحد بان ذلك الحكم يخص بالنفي
على تقديره بعد تعلقه بالذات فلا يلزم ايضا اجمال على ثبوت اجمال في الفعل للقوى اذ بعد الحكم بان النفي يصلح ان يتعلق بكل واحد
ولا مرجع فينا في الاجمال والجواب المنع من عدم المرجح وقد مر فيها وفيها المحرم المتناهي الى الاجتناع كقوله حرم عليكم المبيته الاية
وحرم عليكم ما تكم الى غير ذلك فان اضافة التحريم الى العيان غير معقولة فلا بد من ضمها فاصل يصلح متعلفا له فبعضهم من الجمل
لان الافعال كثيرة ولا يمكن ضمها جميع لان ما يقدر للضرورة يقدر رها فبعضها البعض ولا مرجح فيبشر دوزخ المحققون
الى عدم اجمال لان مثله حيث اطلق البنادر ومن عرف نفي الفعل المصنوعه كالاكل في المأكول والشرب في المشروب لا يثبت الملبوس النكاح
في النكاح الى غير ذلك هو كانه في نفي البعض وهذا فيما يتقدمه الفعل المصنوع واما المنع نحو حرم عليكم صيد الحر حيث

يحمل ان يكون الحرف في توحج البعض وهذا فيما يتجدد الفعل المقصود واما المفعول اصطفاه او اكله فلهو بالاحمال فيه متجه ما لم يكن متناها للكل
فيعين الحمل على العموم وكذا الكلام في اضافته سابرا الاحكام الى الاعيان نحو وطما الذين او فوا الكتاب حمل لكم وطماكم حملهم ومنهما اي
المتجه الوضوئها بعضهم من الحمل لا يتحمل مع كل الراس وبعضه ولا لوتة فيها فيها الاحمال لتجوز عند الاحمال كما عليه المحققون ان يكتفي
بمعنى البعض في مثل النسخ به عرق او فوا الظن من انباء مثل المفاوم التبعيض فيكون مرجح الحمل عليه ولا عبرة بانكا سبب وجهها في سبعة
موضع من كتاب بعد مساعاة الفهم عنده مضمير بعض المحققين اليه مضافا الى دلالته بعض الاخبار عليه واستدلوا على نفي الاحمال بان
البيان كانت للمعجز ثبوت النواطي فيجوز الحمل بين الابعاض والواجب سبعا وضعفه لان الختم يدعي كفاؤا لاحماله ليس وليس له
ما يوجب فعه وقد يجاب بان لينا ان دخلت على حمل المسح بقدر الفعل الى الالة كما في الالة فينبسوعها دون الحار وان دخلت على الالة قد
الى الحمل فينبسوعه ونال الالة نحو مشي اس الينهم يكدوا الظن ان لفرق يساعدا على هذا الفرق فالتفصيل غير موضح وفيها قولان الاثنان
فوقها جماعة والطون لبيت صاوة ونحوه مما له حمل لغوي وشرعي فنه يحمل ان يكون المراد به تسوية الطون لبيت صاوة والاشين جماعة
او ان الطون لبيتك لصاوة في اشراطها في الفهارة والاشين فافوقها كالحمل على خصوصية الجماعة بينهما فمنهم من عذر ذلك بحمل التناسل
الاحمال بين ومنهم من يرجح الاحمال لثانك لان شاع بين الاحكام الشرعية لا التلوية ويمكن الفرق بين ان يكون الوضع والاشع
شرعا وبين ان يكون عرقها او لغويا فيجوز على الاحمال في الاول وان كان شان السامع بين الاحكام الشرعية كل شانها موضوعا له ويجوز
بين الحكم والحمل ما بين ان يكون لثانك فيمنع لما ترون في شاعله بديا غير حكا كيشاغدا بديا لها فلا ترجح في غير ذلك لان في الظاهر لا يمتنع
لحمون نصب فصل المبين بالفتح نفي بعض الحمل وفيه من يوصف اللفظ فانه والفعل اخر والكان في وصف اللفظ
باعتبار النفا معناه واما ما لكسره فيوصف به على لينا فانه وما يقع به الينا اخرى من اللفظ وما يحكمه او الفخنة كما ترون في من الينا
قد يطلق على المبين كالللام والسلام على التكليم والتسليم وغير هذا الاغنيا بانه الاخراج من حيز الاحمال الى حيز الوضوح وعلى ما يحصل
الينا ويهيئ لهذا الاغنيا ليل ان يصر على الادراك المتعلق به فيقوله العلم بالدليل والاطلاق الاخر غير شاع وغير المبين باللفظ الاول
بانهما الضمير لانه على الفخنة المراد فم ما تبص بنفسه كقوله تعال الله بكل شيء عليم او واسطة الفبردا اخذ معه كقوله نعم وواحقه قوله
فلفظا لهما القسوة ينبغي ان يفسر الوضو لبا يتناول المفرد والركب فانه يعتبر بالنسبة اليهما كالحمل ويشكل الحد بعد ثم قوله لمبني الفعل مع ان
المطالبة ثم قوله له الا ان ينزل على القوم بعد شمول الحمل له ثم المبين لقوله فيقسم الى نص وشيخ بالحكم البصر وهو ما يدل على معنى معين ولا يحمل
خلافه في مقام اهل الاستعمال لو كان ذلك في نفسه او بمعونه لفرق بين المظاهر وهو ما يدل على معان مع احمال غير اذا كان الاحمال حروفا
وهو يطلق الحكم على ايقم الضمير ولبني الطرف المخرج مؤقلا وعرف بالفتح الثاني بالاعيان الثاني بانه ما دل على المراد بلفظ الاستفهام
في الدلالة على المراد واخر على طرده بالكلام الدال على الفخنة الذي زيد بالحمل لا لم يقصد به بانه كما لو ترى ذهبا فقال لبيت عينا
ثم قال لبيت ذهبا ولم يقصد بالثاني بيا الاول فلا بد من اخرجه من زيادة قولنا من حيث انه كان اي مراد بذلك الخطاب في قوله لفر من ذلك
وان دل على المراد الا انه لا يدل عليه من حيث انه مراد وكيفية نظر لا فالاستسلام انه لا يمتنع في حقيقته فان الذي يظهر من عرف القوم ان العبارة
في ضد المبين على حجة كونه ممتنا سوا فاضله بيا لم يقصد ولو لا ذلك لاشكال الحال في كثير من المبين الثاني في فاعلق الفصل بها بالينا
ولن سئلنا فقلنا ان ندفع النقض باستفاد المحيية من تعليل الدلالة على الوصف اعلم المراد من حيث ان فيها اشغارا بالمحيزة لكن لا يمكن ذلك
لخصيص الدلالة في ضد الحد بالدلالة المقصودة وعلى عكسها ولا بالرجحان في خطب فخر لا يعرفها لكن بالحد عليه ان يقصد على الخطا بملك
اللفظة ان تستقل بالدلالة بالنسبة الى الخاف بها فلا بد من تعبد قوله بسبيل نفسه بقولنا بالنسبة الى الخطا بملك يمكن فعه بانه كما يستدل على
ذلك اللفظة انها تستقل بالدلالة ولو بالنسبة الى العارف كان يقصد عليها انها لا تستقل بالدلالة ولو بالنسبة الى غير العارف فتمنع كقول
علمه لكن يرد على هذا التوجيه ان الاول ان يخرج عن اللفظ فان المفهوم من قولنا لا تستقل عدم استقلاله عند كل احد ولو فعه نكرة
في سبب النفي فيقصد العموم بخلاف قولنا تستقل بالدلالة فانه يكتفي صدق حصوله ولو عند البعض ولا يشكال الحال في الحمل حيث يكون المنك
مثلا عاما بالمراد لان المراد عدم استقلاله من حيث الدلالة ولو بضمه ما اعراض من الحالة وهذا مما لا يخلف بالنسبة المنكام وغيره الثاني
ان لنا اوبل المراد كون حافظة على عكس الحد من هذه الجهة الا انه يوجب الطرف من حيث صدق على النجاة المذكورة بالنسبة العامة للغة الصند
عدا استقلال الخطا بالدلالة ولو بالنسبة الى غيره مع انه لا يستقيم بديا لهذا الاغنيا ويمكن دفعه بان الفهم من مبين الحد اغنيا بالدلالة عند
الاستقلال بالنسبة من اعتبار الينا بالاعيان لانه فلا اشكال في هذا الجواب فيندفع اصل الاشكال ايضا فيمكن الاكتفاء عن الجواب لذكر
وقا بيا بديا المراد من العلم المخصوص فانه ممتن قطعاً مع كذا بالحد عليه فان لم يستقل بالدلالة على لفر المراد وقد يدفع هذا بان
المراد بالدلالة لانه لا لفظا بغيره ودلالة العاقل على البعض المخصوصا هي النقص وهذا مع اطراره في الفاظ العموم كما عرفت سابها انما اتفقهم
ان فسر لفظا بغيره بالدلالة اللفظ على تمام معناه لا بد له على تمام واضع له كما هو المعروف ثم لا يمكن هيب علمك ان الاشكال في بيا العام

بأنه المعتبر في عكس الحد
الحاصل بالانكسار والانعكاس
المتساوي في الطول والارتفاع
فيكون ارتفاع السطح المتساوي
في ارتفاع السطح المتساوي

لا ندر محال

دوره‌ی عبدالدین

والبيان المذكور لا يقتضي كونه محالاً بغير الاختيار

عليه وان ثلث الفة وهذا هو المراد بما ذكره وانما لم يذكره في القسم الاول لان الكلام في ما خبر به التكليف الذي يقع وقوعه مع عدم ما خبر به
ببانه وليس له فيه قلت ان رادوا بالحق في الدليل المحملي بغير الاختيار كما هو الظاهر عليه فاذكرناه من انه لا يتحقق في حق الفعل المنع
بالاختيار والبيان اننا بشرنا في ذلك غير معقول ولو اردوا الاتم بغيره عليه المنع من بطلانه اذ لا يفتح التكليف بالحق بالاختيار من حيث كونه
كل مع بقا الاختيار ثم اننا وان التزمنا المقام باستحالة اطلاق التكليف بغيره لكان لا يلزم به بالنسبة القرم بل بالنسبة عداء الطريق
الظاهر في الثابت على هذا التقدير عقلا اعني الاحتمال بخلافه كما في سائر التكليف الواقعة في طرقها طرق ظاهرية فان
التكليف بالحق بالنسبة لثلاث طرق ليس على الاطلاق بل بشرط عدم اداء الاحتمال بالطريق المعبر الى الخلاف مع ان استحالة اطلاق التكليف بالحق
الذي ليس من جهة كون المكلف به محالاً كما هو المقصود اعترف من مكان صدوره من المكلف بل من جهة منافية الحكمة الداعية الى وضع
الطريق في قلب المراد لوزم التكليف بالحق من حيث فقد تحصيل العلم بالوجوب المطلوب لبرائه من الوجوب المطروح او من حيث تعدد المناش
لوقوفه على ان يكون الداعي الى الفعل هو الموافقة وهذا لا يتيسر مع عدم العلم بالمطلق قلت التكليف بالفعل لا يشترط العلم بالتكليف بالعلم
بالبرائة ولا منشا فيجوز الانكسار كما في وجوه الصلوة الى جهة القبلة او ما يلبسها مع اشياءها بغيرها عند ضبط الوقت عن التكرار فانها
نفسها مع عدم مضافه اليها ولا يشر بالفعل مجردة لا بغيره فان يكون الداعي اليه موافقة الامر على ما سبق في بحث الامر ولو سلم ان
توفيقه عليه لثبوت كونه عبادة امكن وقوعه بغيره الموافقة بغير الاحتمال كما في الصلوة عند الاشياء وضيق الوقت على تارة لا اشكال في
ذلك لما اذا دار بين مورد راحة او قلنا بان الشرع يعين عبارة عن دخول ما علم خروجه من التيمم مع ان حرمة التيمم سمعية والكلام في ذلك
الفعل بل التحقق في الاحتياج ان يستدل في نفس الضرورة بفتح التكليف والطلب مع عدم العلم بالبرائة او مع ما خبره عن وقت الحاجة اليه لكونه
سفهاف ان العرض لا يصل من التكليف بل مطلق الطلب بغيره الفعل على المكلف وهو لا يحصل مع عدم التيقن بالبرائة من كون التكليف من باب
التكليف بالحق لا التكليف بالحق وان كان بحسب بعض موارد من هذا الباب انهم كما اشروا اليه ثم اقول اطلاق كثير منهم المنع من ما خبر به التيقن
وقلت الحاجة اليه بغير العلم بالبرائة من باب الحكم وبيان موضوعه فان فسر وقت الحاجة بزمان الاحتياج الى البرائة استقام كناية الدعوى ببياننا المتقدم وان
بوقت العمل او بوقت يتحقق فيه ايقاع العمل كما يظهر من كل انهم وقد صرح بعضهم ان مقتضى كنايةها بالجلل المتردد بين عدة اشياء اذا كانت
يمكن المكلف من تحصيل العلم بالبرائة منه بفعل الكل كالصلوة مع اشياء القبلة او التمسك عند التمكن من التكرار او من التمسك في كل واحد
والتمسك في اشياء الحصى ويجوز ان يكون حيث يمكن الاحتياط كما في الصلوة على القول بانها اسم للفتح او كان الظن والشك في حصوله كاملاً
كاملاً المتقدم فان جواز الاحتياط في مثل ذلك ليس موضع فالتدبير مع ان الفتوى على الوجه الاول فامر عن لوقاء بالمقتضى كما في قوله
بها الجمل مع عدم وقوع العمل مع اننا لم نلج فيه والاشياء بغيره فيجوز ما خبر به التيقن وان استدلوا بالمكلف كما والتمس المكلف بغيره على تقدير
اقدامه على الفعل ولم يقدم عليه اما بالحق الفة كما في التكليف بغيره التيمم او بدونها كما في الكفارة والتخيير في اداءه خبر به اولى باليد
وانما اعبرنا في هذه الصلوات التزام المكلف بالبرائة على تقدير اتمام المكلف حاجته الفعلية اليه لفتح التكليف بدونه فان تمكن للمكلف من
تحصيل البرائة حيث يحتاج اليه بغيره صحة التكليف ومن هنا يجوز ان يوقع المنع في الحقيقة على هذا التفسير انما هو ما خبر به المكلف من تحصيل
البرائة عن وقت الحاجة حيث يحتاج اليه لا ما خبر به التيقن وما سبق في بعض الاوهام من ان ما خبر به التيقن في الوجوب يقع الى ان يتضيق
الوقت جاز لان لا يوجب التكليف بالحق فقامت بقاء ما اذا فسرنا وقت الحاجة بوقت الاحتياج اليه لا بوقت التيقن به في وقت
اذ لا حاجة اليه التيقن عند التمكن من ايقاع المطلق بالاثبات بالاحتمال واكتفى في طريقه بالظن والاحتمال مثلاً او حصل السقوط او لم
للكلف عن البرائة او غير ذلك الفعل فافضح مما حلفنا استحالة ما خبر به التيقن من الاحكام الاربعه لاقتضائه عن وقت الحاجة بغيره لفتح التكليف
الفعل بدونه البرائة وكذا بيان موضوعه على بعض التفادير واستحالة ما خبر به التيقن الواقعة منها مع انفا المانع من البرائة ولا خلاف في بقاء
اللفظ واما الالباح الفعلية فان كان ثبوتها في الظاهر لا يتوقف على ثبوتها في الواقع الاصل بما فلا ما خبر به التيقن في وقت الحاجة فانه
لحكم الفعل واما الواقعية منها فانه ما خبر به التيقن في بقاءه الاصل فلا يتوقف على ثبوتها في الواقع الاصل بما فلا ما خبر به التيقن في وقت الحاجة فانه
الما خبر به التيقن ما لم يقترن بالبرائة الاحتمالي فيرجع الى القسم الاول والى هذا ذهب السيد المصنف في حق ما خبر به التيقن في وقت الاحتياج
ان لا يكون المقصود به اثبات حكم في حق اخر او من غير التيقن في وقت الاحتياج في حق اخر او من غير التيقن في وقت الاحتياج في حق اخر
عن وقت الاحتياج في وقت الاحتياج فانه ما خبر به التيقن في وقت الاحتياج في حق اخر او من غير التيقن في وقت الاحتياج في حق اخر
والمطلق والمنسوخ ما لم يقترن بالبرائة الاحتمالي فيرجع الى القسم الاول والى هذا ذهب السيد المصنف في حق ما خبر به التيقن في وقت الاحتياج
وان اقتصر في الدعوى على كراهية المانع دون اشارة الى المنسوخ اجمالا ونقصه لا مدعى عليه الا جماع وعند ذلك من شرط
المنسوخ والحق ما ذهب اليه المحذورون مطلقاً لا بعد الاصل وجوه الاول انه لو لم يحجز ذلك لكان المانع بغيره فانه لا مانع يحكم القرم من ذلك
الا ما تحيله الحكم سنيان انه لا يصح المنع فان لم يكن هناك ما يفتقرون المنع بثلث الجواز الامتناع الواسطة واما ما ادركه في الاحتياج

عليه ذلك الحجة مع انه خارج عن المحذور وما يقي من ان لم يرد الرفع بالذات وقول الراوي انما يكشف عنه فمفسد واضح فالشك
بخرج النسخ بغيره فان النسخ لا يخص بالقول وفيما امكن فقه عن الحد الثاني بحال الخطاب فيه على الخطاب نفسه كما هو الاشهر فثبت
فيه القول العقل اقول وببر عليه او لم يجرأ بدخول مثل الخبر الوكيل بالطلاق فان عدمه شرط لدوام الزوجية وبقائها ومثله الكلام
في سائر الاخبار والشهادات التي مضاهي المقام ونحوها مسأله بدخول الاحكام الوافعه لا اصل الا باخذه فان شرط بقاء الحكم الثاني به عدم
دليل على خلافه مع انه لا يثبت فينا كما استغنى عليه وفيما امكن فقه عن الحد الثاني بالادب بالحكم الشرعي فيه ما بقا بل الحكم العقل
الكلام فيه اشهر مسأله عند قوله لا يفعل بعد قوله افضل كذا ان اقول لا تفعل وساقول لا تفعل مع انه من باب التقييد بالغايب
جاءه وسأبها بان لفظ الظاهر في الحد الاول مسند فان مدلول النسخ الانقضاء لا ظهور الانقضاء وان كان ثمة لا يظهر في الظاهر الا بعد
فالواضح ان الاخبار من الحد الثاني مسند كان ايضا اما اقول فلان لرفع لا يكون الا اذا كان الحكم بحيث لولا الخطاب لكان ثابتا
واما الثاني فلا ترويه له بغير الحكم الاول وكان دعي الرفع كما يخص كل لفظ لا خبر من الحد الثالث لما مر مع انه كالحال الاول
بينا ان هذا هو الوجه على الوجه في تمام العمرة واحدة فان بدلا لم يرد على نفع مثل الحكم السابق بعدها وهو وجه الوجه يجمع
القول الغيرة قلت بل جرح عليه التقصير بكل شخص من آخر ولا يخص بالعرض المذكور وعرفه الحجة بان رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي
مناخر فاحزن بعبء الشرع عن رفع المباح الثاني بحكم الاصل فان دفعه ليس بالنسخ والا لكان ثبوت كل حكم مما عدل لا باخذه نسخا وليس كذلك
وكذا الحال في دفع مسأله الاحكام العقلية الظاهرة كوجوب تحصيل العلم بالبرائة عن المكلف ومنه ترك المباح المشبه بالحرام وكما يجزئ بين
المفسد ما البدلية العينية من احكامها الظاهرية وما الواقع منها في غير قبلة للنسخ وتخصيص بعضهم كالعقد لذلك برفع الابطال
الاصلية منزل على التمثيل بالغايب بقوله بدليل شرعي عن فقه ما الموت والنوم والعفلة والجنون فان الحكم هنا انما يرفع بطريق ذلك
الاحوال بحكم العقل واما قوله في رفع المقام عن ثلثة فثبت كونها رافعة ومؤكد لها دل عليه العقل عند ورود الخطاب السابق وبشكل هذا
على قولهم بنفي التحسين والتفريق العقلية وبعبء المناخر عما لولم يباخر الواقع كقوله صم لا خالته وجملة العقد عند اوصافها لان
الكلام بالتمام فلم يثبت اول الكلام حتى يرفع اقول وببر على طرده او لا يماخر في الابرار الرابع والستاس واما ثانيا بالخصص المفيد
المناخرين فانما دليلان شرعيان برفع الحكم الشرعي عن بعض موارد وقالت بدليل المعارض الاقوى ذا وجده الجهد بعدد الحجة
بمقتضى الضعف واما راجعا بما دل على ارتفاع الحكم الثاني بالخطاب لفظ عن موضوع معين عند طر بان وصفه عليه اذ ورد مناخر
عنه كان ارتفاع بخاتمة العصب بعد ثلثه بما دل على ارتفاعها بعده وكذا نفع بخاتمة العصب بعد الاستحالة او المنع بعد الغسل
المعهود بما دل عليه من المنع اذ كان ورود مناخر العينية لا يما لا حصيلة لا بوقا انما برفع الحكم هنا بالسبب الطاري على الخطا لا الحق
فانما يكشف عنه لا فانقول سببته الطارئة انما هو يجعل الشارع ووضع وهو حكم شرعي فالارتفاع الحقيقة انما يكون في مسأله
بان نفس الحكم الشرعي بما ورد خطاب من الشارع به مما لا يسيء اعد عليه لفظ فان المنع منه فاعرض انه ان يكون ما خوذ امر الله سواء
استفاد ببيان العقل او كما مر في هذا الكتاب في تعريف الفقه ومع الترتيل فممنوع عند ورود خطاب لفظي لا باخذه الاصلية كيف لا وهو
قوله لا يكلف الله نفسا الا ما اتى بها وقوله في رفع عرائضه الى قوله وما لا يقبلوا وقوله من نذر لا تكلف الا بعد اليقين العينية ولا يمكن
النسخ عما اوردناه في الابرار الرابع وما ذكرناه في الوجه الثاني والثالث بان المراد بالحكم الشرعي هو الحكم الواقع فقط والحكم الثاني في ذلك
الموارد انما هو حكم ظاهري اما في الاول فلان لا يخفى انما يكون رافعا بالقياس الى لفظ واما بالقياس الى الواقع فانما هو بين الوجوه
الواقع واما في الثاني فلان الحكم الاول ان كان ظاهري فلا اشكال وان كان واقعيا فهو لا يرفع بالثبوت
الثاني وانما بعد الجهد بغير هذا الجرح يندفع الاشكال الثاني الذي وردناه على الحد الثاني بغيره لكن بشكل على تقدير نفس النسخ
بالارتفاع وفيما اوردناه في الابرار الثاني في الدليل الشرعي معبر وظان قوله لا تفعل انما برفع من حيث كونه قول لا تفعل لا من
حيث كونه دليل شرعي وان كان في نفسه دليلا شرعيا لكن يبقى الاشكال بما اذا جعل الغاية نفس الدليل الشرعي كما اذا قال صم الى ان
نقف على دليل شرعي فيقتضيه عدم وجوبه وسنصف عليه ويمكن دفعه بالبرام كوز مثله نسخا اذا كان الواقع في الواقع بذلك الدليل كما سبنا
الاشارة اليه في النسخ واما في الابرار الرابع بان لفظ من سببته الدليل السفلا له به عند ثبوت وطان لرفع هنا لا يستند اليه على الاستفلال بل
بضمه طر بان المحذور عن الحكم الشرعي كما يطلق على المعنى المنقول للحكم العقل كك فله يطلع على ما يقام له وهو انه لا يرفع
بغيره ببيانهم وورد الخطاب لفظ بمقتضى الا يخرج عن كونه عقلا سبق حكم العقل به فيكون ذلك كيد له كالمخاطب الدليل على انفسا
التكليف بالرفع مع استفلال العقل به ومثله الكلام في وجوب المقتضى وقد ظهر مما حققنا ان حد الحجة ظاهر الحد الثاني اوردناه في المقتضى
العلامة وزاد عليه قوله على وجه لولا لكان ثابتا وحرز به عما لوني على الاطلاق بعد الاثبات به مرة فان مقتضى رفع الحكم السابق
بعد نسخا وضغظ لان الامران كان للتمام كان النقي لفعاله فيكون نسخا فطعا كما لو صرح بالتمام فلا وجه لا خاير مع ان القيد المذكور

الحقيقه

١٠٠
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عَمَّا بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ

روان رفعت

ان ورد النص
 فقبل حضوره العمل
 من صبحم الى غروبهم
 مثل كان كل واحد في مكانه
 من اربعين ذكرا لعل الف عام
 هم القضاة في يومئذ
 الا ان الحكم يرفع فيه
 في يوم زوال قدر يقاوم
 هو ضربه كما روي
 على طرأ ان الضارب
 نوزد

المقام التلك فلذلك يقول ان
المسئلة مبينه لانه

ليس باول من انتفاء القضاء الظاهري بالبلدة

والنقصان ان عدم احدا من الطرفين قد يفتقر الى وجود الآخر وكيف وقد يفتقر في بعض مناحض الامر ان عدم النقصان شرط لوجود الآخر فكيف وجود احدهما سبب لعدم الآخر ايضا لزم الدور

والشيخ تقي الدين علي بن النقيب الكاشغري
ابن ان يكون الشيخ تقي الدين الكاشغري
ان يخلط حال الفضل القبيح من ان
معين خندا في ما مع غايه من
المطلوبه والنفوس من ان
ان من ان ان من ان
فان تخرج من ان من ان
كل ما غلبا نسبه نسبه
ولا يذهب عليك ان هذا الذي
شوق بالظاهر الثالث والاربعين
الحكم وقاهر الحيات في ان
والشيخ تقي الدين علي بن النقيب الكاشغري
ابن ان يكون الشيخ تقي الدين الكاشغري
ان يخلط حال الفضل القبيح من ان
معين خندا في ما مع غايه من
المطلوبه والنفوس من ان
ان من ان ان من ان
فان تخرج من ان من ان
كل ما غلبا نسبه نسبه
ولا يذهب عليك ان هذا الذي
شوق بالظاهر الثالث والاربعين
الحكم وقاهر الحيات في ان

في هذا الفصل
في بيان كيف
يكون الفعل
مفعولاً

من حيث الفعل وهو لا يشترط من حيث ثبوت الاستحقاق هذا على ما نداء اولهم من ان حسن التكليف تابع لحسن الفعل من حيث
واما على ما نوب من ان تابع لحسن التكليف وانها لا تخصر تحتها الفعل فلا بد من بند لهذا الشرط بان يكون التكليف تابعاً لحسن الفعل
فلو قيل ان منع النسخ لا يشترط في النسخ فصل لا يرتب في النسخ بعد حصوله في الفعل سواء وقع الفعل او لم يقع مع
العصا كما في الوجوب عند العبد والقبول في الوجوب المعتبر في الفطر على احد من به او افراجه سوا حصر زمانه في اوله بحسن او كان التكليف
مشرطاً بشئ فالتزموا ببرك شرطه كوجوبهم صدقاً بينه وبينه كجواز الرضا بشرط طهارة النجوى اذا نكرهها والمرد لعلها بما بعد وقت
العمل سواء ورد قبله او حاله او بعده ثم القبر بوقت الفعل في غير ما توسع بانقضاء من به لا يستكمل التكليف من بقاء الفعل او بدله فيه على وجه
فدخل تحت الوجوب بشرط طهارة من يملك من ايقاعه فيه على وجهه وخرج النسخ في اثنا العمل فانه من باب النسخ قبل العمل اما الموسع في
فالقبر فيه باحد الامر من وقوع الفعل وانقضاء الوقت اما الثاني فلفظاً واما الاول فلان الفعل في بعض الارضية يقوم مقامه الجمع
كما هو شأن البدلية فيكون النسخ بعد وقبل انقضاء الوقت بمنزلة النسخ بعد انقضاءه ومثله ما لو خيرة بين اجزاء الوقت او افراجه سواء
اتخذ الفعل وتعد واخلقوا في جواز قبل وقت الفعل بمعنى نقله بما قبله كما لو قال لهم يوم الخميس قال قبل مجيئه لا تقم يوم الخميس
فمن حيث شاعرة واكثر اشاعتها في الجواز ومنع منه اخرى اخرج المانعون بوجهين **الاول** الوجبات لان لزوم البدلية لا يستلزم المنع في
الارادة مع انجاء الفعل في اوجه وهو ممنوع في حق تعالي **الثاني** ان الفعل ان كان مشتملاً على مصلحة المانع النوع عنه فممنوع النسخ والا
امنع الاثر به فان قيل بل يجوز ان يكون الثاني منغلطاً عند ما يتعلق به المنسوخ دون نفسه فلان ان كان الحكم الاول باقياً فلا نسخ والا
غدا الاشكال ونقول ان يكون المنع من قبله فلا نسخ ولا لزوم التكليف بما لا يطاق لعدم اشتراط اخرج المجوزون بوجه **الاول** قوله
بحسب الله ما يشاء وثبت فانه يعوم به بدناول محل النزاع ايضاً ويمكن دفعه بانه علق المحول على المشيئة ونحن نمنع حصوله في المقام لما
دلتنا عليه من استلزامه للبدلية وهو محقق في حق تعالي فممنوع المحول بما لا يطاق ولا يستلزم الكمال لان الامور المتشعبة في اللوح اما انما هو
فيكون مقبلة بما اذا لم يمنع مانع ما يقتضيه صريحاً او مفهوماً من نفي الاصلح الذي ينع عليه امر تلك الوقوع وبالجملة فواجبها
معلقة على عدم المانع وانما يلزم الكمال لو كانت اخباراً بنية واما عبارة عن انقضاء جملته منغلطاً بما هو مستقبل فظهر في الحق
الغالبية المتدبر في ما تحتها باذن بانه ما فكشف ذلك لا مؤثر عليها او على بعض المشايخ انما انكشف الخطوط الرسومة على الاوضاع ثم يحجبها
عن مفسضاها لكونها عللاً فانقضاء او كونه مباحاً اي انقضاء لا حقيقة انقضاء انقضاء خفية فظهر في هذا عند من الوقوع فيظهر فيها
الاول وعلى هذا فلا اشكال انما **اقول** بل الذي يظهر ان المرسوم في اللوح المذكور او امره معلقة بما هو توكيدية متوجهة الى الملكة
القدسية المدبرة لما تحتها باذن بانه الحكم بانه معلقة مفسضة لذلك ثم قد يوجد هنا ما يقتضيه عدم وقوع بعض تلك الاحوال في نسخ
عنهم ذلك الاو امره غير ما ولولا ورود لنا في نسخ لصدور عنهم ذلك الاو امره الى امرها او لا لانهم لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤسرون
من هذا الباب ندرج البلاء بالصدقة والمنداد العروضة بصله الارواح او قطعها والبرجوع الى الشفاعة بان الصلوات لا تم فليكون
مستوجبا لدخول لنا ومع عدم شفاعته شفيع فيؤسر به الى النار ثم تدركه الشفاعة من اهلها لاهلية طهارة نسخ ذلك الامر في يومه في
لجنة والشر ذلك ان اهلية الشئ واستعدا التائب عن الحكم الظاهري والكامنة على نوعين اهلية سابقة وان كانت لا مولا حقيقة واهلية
لا حقيقة مخالفة لاهلية السابقة والامر المنفرد عنها على جميع الامور به نيت ما له من لاهلية الفعلية وان شئت توضيح ذلك فانظر
الى الامر المنجز المتعلق بما هو من اخره كالحج بالنسبة المستطيع التلبس والتعليق الى ان لم يتحقق بعد ما هو معلق عليها كما انما قبل
دخول الوقت فان المكلف لما كان له اهلية التكليف بالحج فلا حضور وفاته كماله وانما يمكن اهلية التكليف بالصلوات بدخول
الوقت باخر التكليف في ذلك دخول الوقت وبهذا البتة مفسضة المسند بالاية وان كان ما امره في وجوبه لا يحتاج الى افعال اخرى
الثاني ان ابراهيم امر بدخول ولد اسمعيل بدليل قوله تعالى ارضع الملائكة اذ نجى وقوله يا ابراهيم اقم لوجهك ان هذا الهوى
البلاء المبين ونسخ عنه الامر قبل وقوع الذبح بدليل قوله وقد بينا بذبح عظيم اذ لو كان قد نجى لما احتج اليه واذا ثبت وقوعه ثبت
جوازه لاستحالة وقوع غير الحج بزمه نعم ويجوز عن وجوه **الاول** انه لم يأت في المأ بفعل الذبح بل بمقدامته والاطاعة على ذلك
استباح والذليل عليه قوله تعالى قد صدقت الرضا فان الصدق هو المتعدي بنفسه في جعل الشئ مباحاً مطابقة الواقع فصدق الوفا
انما يتحقق اذا كان الصانع في المأ نفس المقدما الذي اتي به في البقعة ذوالذبح فلا يلزم النسخ قبل العمل وانما اعد ذلك بلاء فمن حيث
توطئة النفس على الذبح على تقدير ان لا يبر من حيث فضا الظن بوزو لا سر بالشيء بعد الامر بمقدامته واما الفدا فيجوز ان يكون عاقل الظن
بوزو لا سر بالشيء او كما كان يومه على تقدير عدمه وما يتوهم من ان ذلك يوجب لظن الكاذب في اجتهاد على الانبياء وانما بانها ان فقط
اذ لا تم لزومها في **الاول** فلا بد ان يكون في ذلك سر من البلاء وهذا محذور الخوف وهو لا يستلزم الظن على الاكتمام استماع القرآن
الكاذب على الانبياء مطلقاً ولا دليل عليه واما **الثاني** فواضح مما مر ان قبل ما يمكن حمل قوله ما ذبحك على فداء قدما الذي يحج انما ينبغي التصديق على

ويظهر من
معتبر الوجوه
ما بان في
نسخ

خلافاً لهم فيها

وذلك ما لا شك في

بموقعه

مكتبة كل من حمل التمسك على نفس البعض الذي هو في معنى ضد بقاء الكل في الدلالة على التسليم والابقاء من المفسر على الفعل والابتداء من
الفرقة فيبقى قوله ان اذ يحل على ظاهره فلتا بكفي في نفس ما اراده الحكم احتمال ما ذكرناه فلا يتم له الاستدلال به **التمسك بجواز**
اسمهم ابا بنج ولد فشرط بان كان صدق منه وجبت خفي عليه ذلك وجد نفسه بحسب مقتضى ما وجب عليه الاقدام عليه فلما اقدم واشت
عليه عرف من نفسه عدم التمكن فانكشف له عدم التكليف الواقع وما اخذ البلاء والقدار على هذا فكم **الثالث** انه لو فرض بالذي يحل
لفظي وانما اراد في المتأخر من متاعه ان يكاد عليه قوله انما ذبحك وقد كان ما مودا بان ياتي في الخارج بما له نفسه من متاعه لا يتم المتأخر
عليه قوله بان المتأخر من متاعه وهذا التكليف لا يستلزم الفعل على الظاهر فلا بد ان يكون قد استفاد من خطاب لفظي او شبهه من متاعه
او اطلاقه تلك الواقعة فوجب عليه الاقدام على الفعل بعد الوضوء والبحث لم يثبت له الاشراف عليه على ما وجب بالخصيص والتمسك به ما عرفت
الاشراف والتوطن عليه وذلك الفعل وحصل البناء وناسخ الفداء يكون ما لم يزل على حاله على ما عرفت الاشراف فخصصا للمعروف
مفاد الاطلاق لا ناسخا للتكليف فلهذا لم يكن على هذا هاتين التكليفين **الواقع الثاني** انما اسر بالذبح والى به لكن الله اوصل ما قطع كما ورد
في بعض الاخبار وحصل البناء على هذا التقدير واضح وما الفداء فيجوز ان يكون بدلا عما انفصله العادة بوقوعه بعد الذبح من هوان
الروح وانقطاع الجوة **والثالث** ما ذكره بعض المعاصرين في دفع هذا الوجه من ان المتأخر من الذبح المأمور به هو ما بهق الروح فربح الى
اخراج الكلام عن الظاهر فضعف لان المفهوم من الذبح لا سيما في المقام ليس الا قدام وجهه من هوان الروح من لوازم العادة المتعارفة
وليس معنى التكليف **الثالث** ما ذكره بعض الاخبار من ان المتأخر من الذبح لا يتم الا قدام وجهه من هوان الروح من لوازم العادة المتعارفة
لان ذلك من باب الشفاعة بشفعة منه على الامور ولا حوائج منه لا بق شفقة بقية على الامور اكثر من شفقة عليهم فلو كان كما هي
حكمة شفقة الشفقة بالشفقة لكان للارزاق وقوعه من قبل المراجعة والارزاق وقوعه من **الواقع الرابع** انما هو هذا من شفقة
عن الذبح مع ان ثبوتها ضروري والحكم بالحكم فلهذا وقع التوقف والشفقة فلا يقع فيها مع ان ذلك كله في
الحقيقة لرجعة اليه تعذر وان قيل العلم لم يكن ما مودا بالحسين بل كان الحكم بالنسبة الى الامور فقط وهم ايضاً غير ما مودا به بل لا رفاعه قبل
النبيل ولا تكليف لا بعد البتة فلما الظاهر مشاركتهم في الحكم والنبيل انما هو شرط لعلية التكليف لا شك ان محبة على طاعة التكليف
بناظراته من قبل الارادة فانه قلنا لعلهم بالحسين كان شرط طاعة رجعة النبي وبعد هذا انكشف انما الشرط في دفع التكليف
قلنا المفهوم من واثبات البتة ان التكليف قد ثبت ثم ارفع بالمراجعة كشف عن رفاعه واقعا **الثاني** انما يحسن القول بان ما
عبدنا محبة لثوبه بشرط ان لا ينهنا عنها فكذلك يحسن الشارع واجبه بان جواز ذلك من المولى انما هو جواز وقوع البتة منه وهو منع في
حق الشارع بمنع سر الجواز اليه ولو اريد جواز ذلك من المولى من غير ان يقع منه بداء اتمح المنع من حسنة لان هذه الدعوة من منتهى
الحكم ان التكليف قد ثبت على مصلحته في وقت دون وقت فثبتته المكلف حيث يشاء على المصلحة وبغيره حيث لا يشاء عليه وان
اشتمل الفعل على المصلحة في الوقت والظهور بان الحكم بالحسن لا يوجب المصلحة فاشتبه من المأمور به كل محسن لمصلحة ناشئة من نفس الامر فذلك
فدخصر وتوقع قبل الفعل فيما مودا به من قبل الفعل فخصر المصنوع **الوجه** بان حسن التكليف تابع لحسن الفعل فاذا رخصه في الوقتين
لزم منه حسن التكليف في الوقتين بالضرورة وفيه نظريتهم مما تحققت مباحث الادلة العقلية هذا المصنوع كلنا القوم بصرف الالبته بها
والحقيق اننا ائقنا بان التسليم على من دفع الفتن بالحكم الشرعي كما انصرف عليه الفصد ومثله ما اوفس برفع الحكم الظاهري فالقول بجواز
قبل خصوص وقت الفعل لا يقبل النزاع ولا نهض حجة المانع على منعه لكن تعريف النسخ بهذا المعنى مما لا يكاد يصح لا شفاقة بالخصيص
والتمسك المتأخرين وبغيره الجواز المتأخره وغاية ما يمكن ان يقر في الفرقان الحكم الظاهري **الثاني** المتسوخ مما يعتبر فيه ان يتعلق
عرض المكلف باثباته في الظاهر لا بالبناء والاختصاص لاجل ان الصلوات كورة فان الحكم الثابت فيها في الظاهر مما لا يوجب فصد المكلف باثباته
وانما وقع منه اما لجره عند الداعي فيجب له البتة او لوجود ما يفسد التاخير مما عدا ما ذكرنا وتعلم ان حدودهم المذكورة مما لا يفسد
على ذلك **والثالث** بان النسخ يقع بالحكم الواقع وان جعلنا التكليف عيانا عن الارادة الحقيقية فامتناعه قبل خصوص وقت الفعل في حق من
يمنع عليه البتة انما لا يقبل النزاع ايضاً وكذا لو فرض الحكم الواقع بالحكم المسطور في التلويح المحفوظ في الجواز من لا نهض باثباته جوازه
وان جعلنا التكليف عبارة عن امر حكي مغاير للارادة كما مر فجلنا ما عيانا عن الارادة المبصرة او الاحكام المسطوقة في لوائح الجواز
الا بانه يجوز دفعه قبل وقت العمل بما لا يبيح التاخير فيه ولا يساعده على دفعه حجة المانع لان لا يوجب البتة المنع ولا دالة للفعل
على امتناع تعاقب التكليف بهذا المعنى بما لا يبيح في فعله داعية الاعلام بوقوعه قبل الفعل ويمكن ان يترك عليه حكايته ابراهيم وسبق
الدليل ان الاخير ان علمنا ما عيانا عليه ثم ان السيد العهد عرض على الاشاعة بانهم قالوا يجوز النسخ قبل وقت العمل مع مفسرهم في
ان الامر انما يتوجه الى ما مودا به عند مباشرة الفعل وان الامر انما يتوجه الى ما مودا به عند مباشرة الفعل وان الامر انما يتوجه الى ما مودا به عند مباشرة الفعل

فلا يمتنع

عدم

اصلا

فانما

ثبتوا لا من قبل الفعل والثالث فيسكن في الكذب الفرض ثلثا التكليف حال التعميم **أقول** ما غراه الى الاشاعة من الاشياء المذكورة
 مما ارفق لم يشر في كلامهم وفد قبل العضد الاجماع على ثبوت التكليف قبل الفعل ثم اوردوا من زعمهم التكليف حال الفعل فيعبرون بشيء
 ان لا يندرج على الفعل الا ما وقع له لعل ذلك وهم مصررون ان لا تكليف قبل الفعل اذ لا تكليف غير المفدور ثم فرغ عليه لمصلحة الثانية لكن
 اصح الروم بالقول بجواز التكليف بالحق وهو لما لم يثبت ان انفعنا العباد اضطرار به ثم لو سلم النقل المذكور فيمكن دفع الاشكال الاول والثاني
 مشابته حصول الحكم عند الفعل حاصله قبله والشيء انما يكون باعينا والثالث بان لا يخلو المذكور مقتضى ما اذا لم يطرأ التامع ولا ينافي عند
 التصريح به لا يفرق موضعيا **فصل في الجواز في النسخ** **الذي لا يثبت في ذلك كثر في الجواز او هو الجواز في النسخ**
 ولغيره او لا محل للترفع فنقول لا يثبت ان النسخ كما يقتضي دفع الحكم المنسوخ كل يسكن من ثبوت حكمه اخيرا على امتناع خلو الواسعة
 عن جميع الاحكام فيلزم الجواز عند ما لم يسلط النسخ وانما هو البذل الشرع على الحكم المذكور عليه بدينا شرعي وان كان باطلا
 فانه الذي يمكن نفيها كانه عن النسخ حيث يقع بلفظ النسخ شبهه فان لا يلحق انما ثبت بحكم العقل لا بدينا الشرع والعصا خسر البذل
 بالبدل المتكليف ولم يفت على اخذ وكان منشأه ان النسخ لا ينفذ عن ثبوت بدل ما حكمه ان كان المنسوخ اولاد و هذا النزاع في مطلق
 النسخ متعين ان يكون المراد به البدل المتكليف وضعفه قاسم او ان اطلاق البدل يقتضي في البدل المتكليف في مثل المقام وهو غير بعيد
 في محل المنع وهذا النزاع في مطلق النسخ حكما ان كان المنسوخ اولاد او في نسخ الحكم فقط دون التلاوة وجهان وبعضهم كالعضد خص النزاع
 بنسخ الحكم وهو لا يفرق ثم المراد بالجواز هنا عدم ما بعين عدمه ولو من الشرع وبعد الجواز وجود ما يقتضي ذلك فيقول العضد في بعض مناشئا
 في الاجتهاد بالادلة بانها انما تقتضي عدم الوقوع والنزاع في الجواز بعد اذ لا سبيل الى انكار الجواز العقل بعد المنا على جواز النسخ اعرف
 هذا فلنا على الجواز عدم ما يقتضي المنع كما سنبينه من ضعفه ما غمس في الحكم وعدم ما يصلح بالمنع سواء اقبل او لم يجرى والواقع في النسخ وقد
 وقع كمنع فعله بصدقا بين تلك الجوزي ثباتا على انه لم يجعله بل كما هو الظاهر بعينه الاصل وما اقول انما بعد ذلك ان لو فعلوا والله
 عليكم فافهموا الصلوة واتوا الزكوة فلا دلاله له على بدلية اقامة الصلوة واثبات الزكوة عنه لثبوتها قبل نسخها بل المقصود من بدلية
 بفعله كما يفهم بالنظر في ما يقع من نظائر في المخاضا العربية **الحج** الحكم بقوله ما ننسخ من اية او نؤتيها فان نسخها اية او مثلها او نؤتيها
 بوجه **الاول** ان المفهوم من نسخ الية نسخ حكمها لا نسخ لفظها فلا دلاله له على بدلية الحكم بل على الجواز في الثاني وما بين من ان النسخ يقتضي
 شحبه في نسخ الحكم كما بدله عليه حدودهم المعروفة فحمله على نسخ اللفظ لا على ازالة الية من غير ترميزه فرفع بالمنع من ثبوت الحقيقة
 في ذلك الجواز ان يكون باقيا على معناها الاصل اعني الرفع مع ان دعوى اختصاصه في العرف بنسخ الحكم في محل المنع لا مكان دعوى اشراكه بغيره
نسخ اللفظ الثاني ان هذا الحكم قد يكون خبرا من ثبوت وقت نسخها فان المصالح في الافعال مما يجوز ان يختلف باختلاف احوال الناس والاعوا
 فلا يلزم الاتيان بمبدل وجوده واخر ضربه كذا بان لا يشر فلا يكون خبرا وفيه ان هذا الاصل ما اخذ من كلام الفقهاء
 وقد نص بعض المتكلمين على انه ما لم يسلط عليه وحده ولم يقر عليه بهان فيمكن المدح فيه بالمنع ولو سلم فلا يخفى ان ثبت
 الحكم المذكور انما اريد به ان الحكم من حيث كونه عدم ما شر وان كان يكون من حيث ما بدله من اقلوا من مقتضيه لوجوه امور اخرى
 خبر بعدم الكفر وعدم الظلم ونحو ذلك فيصح دخول هذا الجواز في خبر هذا الاعتبار فان الحسن للفتح مما يختلف بالوجه والاعتبار وانما
 بان الحكم لا يوصف بكونه ما يباين به لا نرا يحصله فالفاعل وتحققه لعدم ان في فلا يتعلق به الاتيان والاشارة لان مقتضى الجواز ان
 الحكم يفسر والاشارة بالاعتبار بالامور الوجودية وفيه ان الكلام في هذا المصالح في فعل المكلف باعتبار كونه مقبولا او
 وهو بهذا الاعتبار احاط ليس ينبغي من المراد بالاشارة بكونه مقبولا بالاشارة بكونه مقبولا في حق المكلفين ولو رفع بنفسه وقولا
 ان يكون متعلقا بوجوده باقيا في الاشياء لا فائدة في الكلام لان كل احد يعلم ان دفع كل شيء بنفسه يتحقق بنفسه وفيه المقصود
 بنفسه باحد الوصفين لا يطرأ بان لا يباين على دفع الحكم لانه من النسخ فيجوز بغيره وتره وفيه ان يكون الجواز الضعيف
 مقابله لما لا يثبت ان الية على تقدير تسليم دلالته باعامة تقبل الشخص بالمواد التي ثبت في النسخ لا بد من الجواز
 ان هذا انما يثبت ان الجواز انما يثبت في الاخبار وهو غير من التحقق والتميز باثر الغائب والواجب من السنة وهو بعد عن الظاهر
 ويمكن ان يجاب ايضا على الوجه الذي ذكرناه في محل النزاع بان يجوز ان يكون المالك بمرأى النسخ العقلية وهو امر وجودي
 وان يكون حكمه ثبوتيا بعد النسخ مشابه لحكمه بديني الحكم المنسوخ قبله والى وان يكون الاتيان بها ملبسان لفعل او
 بالعموم فان العاصدة له او اجاب بان لا يطرأ في الاستقبال بالمفهوم من ذلك ولا يفي الحاضر لا يقتضي نفي العاقل
فصل في جواز النسخ في الامور الاكثفة والجواز في الامور الاكثفة **فصل في جواز النسخ في الامور الاكثفة**
 في ذلك جزم لنا امتناع المنع وجواز النسخ في الامور الاكثفة وفيه وجوب النسخ في الامور الاكثفة في الامور الاكثفة في الامور الاكثفة
 نسخ متوفا شورا وبصو شورا وهو اشق ونسخ حبس الزانية بالجلد هو اشق من حبس حيوانا بوجوه **الاول** ان النقل

في جواز النسخ
 في الامور الاكثفة

سنبينه

في جواز النسخ
 في الامور الاكثفة

في جواز النسخ
 في الامور الاكثفة

لا الاشوق بعد الصلح فلا يجوز ان يكون **اما الاول** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 فيما يمنع من ان تكون المصلحة في الاشوق الثاني قوله نعم ما نسخ من اية الاباحة فانها نقلت على المحر في الخبر وهو الاختف والمشاورة **والثالث**
 في الجواز ان المراد بالخبر هو اكثر فوا باوامه مصلح فيتعين الاشوق وبتنا وله **الثالث** قوله نعم برب الله بكم البس ولا يردكم
 البس وقوله برب الله ان يخفف عنكم **والجواب الاول** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 في المال وان كان غير في المال **والثالث** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 عنها البس بان المراد البس الخفيف النسبة تكليف الام السابقة او بانه لا عموم فيها فيجوز ان يرد ذلك بالنسبة لبعض الاحكام ويجوز
 ايضا بان تكليفه في قدره برب الله في الموات الى الخلق لكانها لكن يشككنا من فصل الجواز في الكتاب **الثاني** فيا نقض الاحكام الرافعة
 وفي حكمها النسبة المحترمة برب الله لا تمام دليلان فطعن في الجملة فيجب الجمع بينهما لا مشاع العدم في الكتاب او طرحها لعدم الوجوه او طرح
 احدهما لعدم الوجوه ثمة ان كانت النسبة طعنة الدلالة فلا شك في ان كان ظنهم اعتبار ان يكون ظنهم في النسبة اقوى من ظنهم في التكليف
 في الاستمرار والواجب بالتوقف وانزلهما على النسبة **وقد خالف** ابو مسلم الاصفهاني في المقامين وقد روى خالف الشافعي في الثاني
 واجبه بقوله نعم فان بخبر فيها او قلها فانهم استدلوا بانها بالناسخ لغيره النسبة ليست منه نعم وصنفه بالخبر في المساواة وما
 هو غير القرآن لا يكون خبرا منه ولا نصا بالابا ويقولون لغيره النسبة ليست منه بعبارة بقوله قل ما يكون في ان يدعى من قلنا فيفسد
 فانه ينبغي كون النبي ناسخا له فان النسبة تبدل **والجواب الاول** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 ولو سلم ان المراد نسخ الحكم ايضا كما هو الظاهر فلا يتم ان النسبة ليست منه نعم وقد قال وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي بوحي
 ولا ينافي الوصف بالخبر والمساواة لان المروج خبره الحكم او مساواة لا خبره في الفاظ اللفظ الدال عليه او مساواة حتى
 يمنع ذلك بالنسبة غير القرآن **واما الثاني** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 بالمسوخ سلمنا ان المراد منه برب الله البعض والتبليغ ولو جاز الظهور ان جميع ما نزل لا يحتاج الى اليقين **والثالث** فيا نقض الاحكام
 بانه قد خص في التبدل فيه بكونه من تلقاء نفسه وهو لا يقتضي نفى المتبدل بل بالوحي بل لما كان الظاهر في التبدل بانه من الوحي
 منه تبدل اللفظ ولا كلام فيه على ان يمنع كون النسبة مستلزما للتبدل بل يجوز ان يكون النسبة من غير تبدل كما مر في الجواز نسخ
 النسبة المتوارة باللفظ والمعنى او بها بالكتاب والنسبة المتوارة ونسخ الخبر على تقدير حجيته به او باحدهما والمستند في
 من الجمع بين الدليلين والخالف في جواز نسخها بخبر الواحد على تقدير حجيته والمخالف في ذلك في المحققين بل الظاهر ان شوق عليه عند
 اصحابنا وخالف في ذلك شوق من لقاهما لانا ما دل على حجية احبنا الاحاد مما لا يدعي احد على حجيته في المعاد لان المستند على ذلك
 ان كان الاجماع فلا ريب في انتفاء في هذه الصق وان كان خلافها في الاثبات والاختلاف ان دلالتها على حجيته ما ح من برب الله والاعراف
 وهو مع معاضة لظاهر الدليلين وعموما ما دل على حجيتهما او هو محصل معظم بل لكل المنع فلا ينبغي لنا تعويل عليه ولا كان لا يخفى
 في حجة خرافات ابا العلم وبقا الكليات في الاحكام فلا يخفى ان هذا الطريق انما يقتضي التعويل على الطريق التي هي مظلومة الصحة لا غير
 فانما يعلم اجمالا بعد الاستدلال بما كلفون بالاحكام كل يعلم اجمالا بانما كلفون بخصها لهما عن طريق مخصوص ولا جعلها
 الشارع لنا طريقا اليها في سبيل تحصيل تلك الاحكام بالطرق المعلومه لا سيما بالعلم بالنسبة اليها من تحصيلها بانها في المقتضى
 وقد انجبا الاحكام المنقضية لنسخ الكتاب النسبة المتوارة ليست من جملة تلك الطرق كيف لا يتصور ان لا تكون منها ان لم يقطع بذلك من
 يظهر الفرق بينهما وبين الخصم فان مصلح اكثر هذا الى جواز تخصيصها بخبر الواحد مع امارات اخر معضدة بذلك كما يثبت
 الظاهر بكونه من ذلك الطريق واجبه من وافقنا على المنع بان الكتاب النسبة المتوارة قطعا وخبر الواحد قطعي والقطع لا يقابل بالظن
 نظر **اما الاول** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
ثانيا فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 خاصة وان اردنا انما نطعن باعينا ادلة ما علمنا من الحكم بغيره بانه لا تها على ظنهم اذا فرض فيها بكون كالا لا يمنع نسخ مثله
 انهم من كون دليلين ظنهم بخبر الواحد في كفاية ان يمكن ان يوق ايضا كما ان الكتاب المتوارة قطعا باعينا الممن كان خبر الواحد
 قطع باعينا دلالة وكما ان خبر الواحد في باعينا منه كان الكتاب بخبر المتوارة قطعا باعينا دلالة فيستدل بان لكن هذا الوجه لا يجزى
 حيث جعل الخبر النسبة والجواز الا ان يستدل بالتبليغ بعد الفارق راجح الجوز بوجه **الاول** فيا نقض الاحكام الرافعة لاصل الاباحة فانها نقلت في الاشوق **واما الثاني** فيا
 به انهم لانا في كفاية كما عرفنا اكثر لما فهمنا فلو قلنا ان النسبة تخص بخصها كما كان التخصص بخصها في كفاية في كفاية
 ما نذكر كارجح حقيقة التخصص واما في افتراق في التسمية اصطلاحية واما ان يجزى ذلك بوجه لافران في الاحكام ولجبان النسبة ايضا
 للدليل ودفع له بخلاف التخصص فانه يثبت له ودفع لشوقه فلا يلزم من جواز الثاني جواز الاول ويمكن فيه بان النسبة والتخصص في شيئا

هذا نسخ من الكتاب
 في كتاب النسخ

الى الظن كانا قد فعلنا ما ثبت فيه وبطلان له وان يتسأل الى الواقع كانا قد فعلنا الشئ وبطلان له فالفردية غير متوعدة في الكلام فيه تعرفنا
منه تحقيق معنى الشئ وتمازج في مبحث الخصيص والظاهر ان يتجاءلنا بينهما على من الفارق انما هو في الدليل على جواز الخصيص دون الشئ
الثاني انه لو امتنع لما وقع لكنه قد وقع فان التوجه الى بيت المقدس كان متواترا عند اهل قبلنا اسمعوا مني الرسول بباد بان القبله
قد حلت في الكعبة اسناد روايتها ولم ينكر عليهم وقد نسخ قولهم فلا اجد فيها اوحى الى الابه بارواحا دا عنه من انهم عن كل كل في
نابك نسخ قوله نعم واحل لكم ما وراء ذلك بقوله امر واحدا لا نسخ لمنه على عتمة ما ولا على خالها وانما يجوز ان يكون لا ان نسخ يكون
ذلك الجرح قد افادهم القطع نظر الانفة مما القربان الخالصة البه من كون المناد انما نادى بحضرة منة على رسول الله والمناجاة فيه واضحه
عظيمة فلو كان كذلك لكانت غير مخالفة كما تشهد به العادة في غير ذلك المنع من كون الرواية نسخا بل خصيص لعموم النص في المسماة الابه
او نقول معنى الابه لا اجد الا ان كما هو الظن فلا يدل على نفي الخبر بالنسبة للمستقبل وانما يكون انتهى ثابته في الاصل وقد مر ان رضى لا بعد
نسخا عن الثالث باننا لا نمنع من نسخ بل الخصيص نحو ورود الرواية قبل العمل به الابه الثالث ان نفع الاثا ونفعه بانها كما
ينبغي الاثا لغيره الحكم وهو مشتمل على التماسه وغيره ولم ينقلوا الفرق بين ذلك بل من ان يكون اجازهم في الاول كما انهم في
الثاني في الجواز ان هذا انما اسلم في نسخ ما ثبت بالاحاد وما كان الخبر فيه محققا بقربان الصدق في غير ذلك ثم ودعوى عدم نقل
الفرق غير متوعدة لورود اجزاء العرض على الكتاب هي فاضية بالفرق مع ان محرم عدم نقل الفرق لا ينفذ عدم الفرق ولو سلم قد
منا وانما ظن في مثل هذا الحكم ممنوعه لوجود الفارق وهو ما اشرف الابه وما الاجماع في المعروف بينهم انه لا يكون ناسخا ونسخا
لان ذلك لا ينافي فقهه على وفاء ولا نسخ بعده وضعفه على من هبطنا لان الاجماع ان كان عبارة عن الاتفاق كما شفع عن قول النص كما
من الختام فلهذا يمكن تحقيق جوده في نسخ ما يكون ناسخا ومستوحا وان كان عبارة عن اتفاق فلهذا احدم النص على غير ما ثبت
شخصه بينهم وهذا ايضا مما يمكن وقوعه من مانه سواء علم بدخوله بينهم او بدخول مصوغه وكذا الكلام على طريقة الشئ وما على
من هبط لفساد فالدلة التي تستكونها على جهة مخالفة المفا ونفسه كثر ما عد محبته في مانه كما يحتاجهم بالاجماع على القطع بحجته لا ينفذ
في محله الجرح وكما يحتاجهم بالابان والروايات لانها خصوص او مقيدة بغير مانه بالاجماع ان تم او موهونه الشئ ولعل الجرح بغير مانه
الشجرة العظيمة على الخلاف في مثل الاجماع بالضرورة ونفسه بعضها المحبته مع كاجتاجهم على محبته بالاحاد العادة الاجماع على حكمه
غيره ليدل قطع هذا كله اذا كان الاجماع كاشفا عن تحقيق الشئ في انفعاده واما اذا كان كاشفا بعد مانه عن وقوعه فانه فلا نزاع
في جوازه والا فلا نزاع في عدوان هذا وقد تبوهم ان الاجماع الواقع عقبة لخلاف ناسخ لتجربته في اخذ باحد القولين والاقوال
وضعه في ان تجزئه ظاهره مبني على عدم قيامه ليدل عند بعضه التعيين فاذا انفعده عند الاجماع صانف ليدل في بعض الخبر
كما لو تبحر الخبر في اخذ باحد الدليلين كما في الشئ من ثم بعد بقبضه في اجزاء ما فصل في زيادة عددا مستقلة على اجزاء
ليكن في حالها لا تفرق بين ان يصرح او لا بعد جوبها او لا لان الحكم بعدم الوجوب ليس من جملة الاحكام وكذا الفرق بين ان يكون لزيادة
في عددا الصلوا او في في موضع وفان قد اختلفوا في الاول فذهب بعضهم الى ان الزيادة فيها نسخ لكونها خيرة الوصفين كونهما فيكون
ناسخا في حكمها من تاكد وجوبها فظهر عليها وضعفه طاعة ان ريد بالوسط صلوة بعينها في الزيادة لا وجوبها والحكمها وان ريد الصلوة
الموضوعة فينبو الحكم في حكمها قبل الزيادة منوط بذكر الوصف فيها فان شاعها بارتفاع الوصف لا يكون نسخا لانهما هو من بالارتفاع الحكم
لاننا في الموضع وكل الحال في زيادة حكم مستقل في غير العبادات ومن هذا القبيل ما لو زيد جلد عشرين على الثمانين في حد القدر او في
النزاع على الجلد مائة في حد الزنا لان الحكم السابق باق على ما كان واما الزيادة في حكم مستقل وان اجد المنة وهو الحد والزنا او اجد
الاسم وهو كون حد الاحد لها واما ان ياد معجزة غير مستقلة كزيادة وكعة او كعبان فان كانت الزيادة مع بقاء المحبة المانعة ما على
حكمها كما لو قال صلوا صلوة الظهر وهي ركعتان ثم قال هي اربع كانت نسخا للحكم الوضعية لوقوعه بعد ثبانه على وجه بقبضه الاستمرار وليس نسخا للحكم
الانكليتي لغيره بقبضه واحدة وان اختلف كقبضتها بحسب ما وان كانت مع ارتفاعها كما لو قال صلوا عند الزوال ركعتين ثم قال صلوا
اربعا فهي نسخ من حيث رفع حكم الحكم فان ما وجب لا مغاير لما وجب في تقدير الموضوعة بغير الوصف وليس نسخا من حيث رفعه بعد
زيادة الجرح او وجوبه او فسادا ما كان صحيح قبل الزيادة او صحيحا ما كان فسادا قبلها لان ذلك كله رفع حكم على الاشرع لان عد الزيادة وصدق
الوجوب مستندان الى الاصل ولو فرض من الشئ في ذلك فهو ليس من الاحكام والصلوة والفساد في العبادات بمعنى موافقة الامر وعدمها من الاعبادات
الصلوة ومنه يظهر الحال في زيادة الشرط واما نقص العبادات مستقلة فهو نسخ لثبات العبادات في هذا ما من وليس نسخا لغير الوضعية ولا
لعداها من ما لا ينفذ على ما عدلها ونحو ذلك لان ذلك كله حكم عقلي من حيث على ثبوتها لغيره لو كانت شرط العادة اخرى كان نسخا
لشرطها ما هو حكم وضعه فيكون نسخا لهذا الغرض واما نقص العبادات غير مستقلة فان كان جرحا لم يفسد من نقصانه بعد المحبة التي هو موضوع

في الزيادة في العبادات
من غير ان يفسد الحكم

صرح في منع حجة ما هو ظاهر منه في الماردون ما هو صريح منه وفيه انما دلالة على نزوله لاجل المنع عن العمل بالتوابع الاول دون الاخير
 فما اوردته بعض القاصرين عليه من ان التفسير المذكور غفله عن حمل النزاع على المشايخ على الوجه الذي ذكره لا يتحقق بالكتاب بل يجري
 في الاخبار الصريحة بل النزاع في خصوص الكتاب من جهة الاخبار التي دللت على المنع من العمل بها الا وورد له عليه نعم ينفي الكلام في رد بطلانها
 بل لما تبين حيث لا يبعد صراحة كلامهم في المنع مطلقا لا يتحقق ضعفه لنا وجهه **فمنها** اننا الطائفة المحقة من من ظهور الامامة الى ان
 الغيبة بل علماء الاسلام كافة على حجة وجوب العمل به مطلقا لا يربطان مثل هذا الاتفاق كاشف عن قول رؤسائهم ونقريهم اياهم علم
 ذلك بل يمكن ان يستكشف ذلك عن قول النبي لا مثل سلسلة الاتفاق العفوية وزمانه ومنها انه لو لم يكن الفاظ الكتاب في نفسها
 دلالة على ارادة معانيها بل والتفسير لتوقف كونها معجزة على ورود التفسير لظهور ان ظاهر وجهه اعجازها اشتغالها على القضايا والبلات
 التي لا تبينها طائفة البشر حتى اعترف به فصحا العرب واخرها بالبحر عن لغز رضه بالمثل لا ريب في ذلك انما لا يجمع في مدلوله ومعانيه ووضوح
 ان وصفه لبلات لا يغير لفظ الا بالقياس الى ما ارد به من المعنى الاخرى ان من غير تعب فصح عن معنى شمس شعاع اهل الاستعمال صريح ذلك
 ان كلامه لبيان ذلك المعنى خرج كلامه عن حد البلاتة بل قد يخرج عن حد كلام اهل القول ويرى على الحد بالانفصال ولم ينقل ان كان
 يحتاج العرب بالقرآن بعد تفسيره بها ثم لم لو كان ذلك الشاع وذاع وبلغ حكاية السماع مع ان ذلك يوجب خروج القرآن عن كون معجزة
 بالبلاتة لتوقفه كالتبني على التفسير وصحة مبنية على ثبوت النبوة فاذا توقف ثبوتها على كون معجزة الزم الدور ووجوب ثبوتها بكونها معجزة
 بالفضاحة امثال دمانا ظنا لثبوت التفسير غالبا بطريقه وبما ان في الاستنباط في التفسير عن ذلك في كون معجزة انما هي لا تسقط لكونها
 مع بعد لا يتجدي اثنان كون معجزة انما هي لا تسقط لكونها بالبلاتة كما عليه احيانا الامور ومنها ان الامور لا يكون له كونه لا يثبت من القرآن
 وقوله لا يثبت في اياته وقوله تع هذا بيت التماس وما هو الا ذكر كلفا لمن هدى ورحمة واذ سئل عليه اياها باننا بيننا الى غير ذلك لا يثبت
 ان هذه الابان ونظائرهما بعد ملاحظة سياقاتها بوجوب القطع بارادة ما اردناه من حجة القرآن بنفسه لوجه الجمل وهذا لا يقطع
 فلا دور وفيها الاخبار وهي كثيرة جدا منها ما رواه الثقلين المدعى قوائمه فانها بغير الغاية والخاصة فانها قد شملت على الاثر بالكتاب
 بالفترة ولا ريب ان التمسك بالفترة غير مشروط بموافقة الكتاب بل يمكن ان لا تكون اسفلا لاجلها في وجوب التمسك به بوجوب عدم المراجعة
 بما معنى كل واقعة وذلك بوجوب اسفلال من الجانب الاخر ونزولها على وجوب التمسك بالكتاب بشرط ان القرآن حق والتفسير صحيح
 والظاهر خلاف الظاهر من مباديها فانه ما قول على امير المؤمنين وامام المتقين صلوات الله عليه في خطبته المعروفة كانهم لم يسمعوا بقرآن الله
 يتحجبون تلك الدلالة الاخرة بجملتها الذين لا يربكون علقوا في الارض ولا فساد الا به وجه الدلالة ان القرآن لو لم يكن حجة في نفسه انما
 يتوجه عليه بحد سماعتها ومنها قولهم في شرايحهم وادع حمله بغيرها ايعوا مع من يدور به على مخالفة الماهجرين والافاضة ان كان
 في علمه بغيره لا يثبت الدلالة ان الكتاب لو لم يكن في نفسه حجة فكيف يصح من باب الحجة عليه بحد دلالة اية القرآن بغيره في الاخبار
 الدلالة على صحة الحجة المتعارضة على الكتاب لاخذ بالموافق وطرح المخالفات وتزوت وبغيره وجه الجدل فان مثل هذا الحجة لا بد
 على كمال الاعتناء بما هو المفهوم من الكتاب ليس فيها اشعا يتفحصون ذلك اذا كانت الامة المعروض عليها مفسرة فان ذلك فليكن مؤثر
 المتعارض بل لظن ان المخالف لا يلزم به فان لم يفعل موافقة احد الطرفين فلا بد من كونه مفسرة فلا بد من كونه مفسرة فليكن ما ذكره فليكن التفسير مجرد
 الموافقة بحد واحد ونحن نختار هذا الجانب على المخالف على ما يظهر لنا من كلامه ولو نزلوا هذا الاخبار على ان موافقة احد الطرفين للكتاب
 مرجحة للعلم به وان لم يكن الكتاب على مدلوله حجة فمناصرة مساهمة لذلك لا يكتفي على احد واعلم ان الاخبار الدالة على حجة
 الكتاب كثيرة يفهم منها المتابع وفيما اوردناه في المقام غنينا وكفاية احتجوا بظاهرها من الاخبار صريحة ما روي عن الصادق ائمة
 بغير القرآن من خوطبه ومنها قوله وجعل للقرآن ولعلم القرآن اهلا لان قال وهم اهلا لان ذلك انما هو هذه الامة لبيو الله
 وفيها الاخبار الدالة على عدم جواز تفسير الكتاب اراى وقد حكم بفتحها الشيخ الطبرسي في مجمع البها احتفال واعلم ان الخبر قد صرح النبي
 ولائمة القامتين مقامه ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالاشرا الصحيحة لغير التبرج قال وروى العامة عن النبي ان قال من ستر القرآن بغيره
 الحق فاختارهم فان كوجاهة من التابعين القول في القرآن بالاشرا كسعد المسيب سأل عن عبد الله وعنه هم والجواب ان هذا الاجماع على
 فقد تبين من حيثها في حجة الكتاب معاصرة بالاجابة المتقدمة الدالة على حجة ولا ريب ان التوجه لذلك الاخبار انما هي لكونها
 على الاحتجاج وصريح الكتاب فضلا الى بعض الوجوه السابقة مع اننا لا نستطيع احدا بما زعموه بل ولا ظهورها فيه فان الرواية لا يرفع شمو
 تعارضون من المخاطبين وهم لا يقولون بحجة حتم بل بالكتاب انما دل على حصر العلم بالقرآن من خوطبه ومولم من العلم بكله وبعضه
 ليس بالعلم بنفس القرآن بل بمعانيه كالا بعضه كما انما تبين في قوله لا يثبت بالقرآن بل بالمشايخ ولو سألوا في العموم فبغيره علم
 العموم الجوع غير ممتد لا سيما ان العلم بطونه وعلى الافراد بمشروع خصوصا بعد مساعدة بعض الامارات كوضوح مع اكثر الآيات
 وبهذا يوضح الجواب عن الرواية اثنان ولما رواه الثقلين الذي رواه الطبرسي فلا دلالة له على ما ذكره لان التفسير كما يظهر من القرآن وبما عدا ذلك

الاخبار الدالة على حجة القرآن

القبض به هو كشف اللفظ والمشتابه ولا ينبغي عدم جواز ذلك من غير أن يعبر عن الظاهر من التفسير بالزعمان يكون المنبئ فيه على الزعم والتفسير
الأسرى محل البحث كان بكتنا علما يقبضه جواهر اللفظ وما يعبر بها من الهيئات بحيث ضاعها التلغوية والعرفية فعم تجربة ذلك فنهى
المشتابه حيثان نسبة اللفظ الى بعض محمله كشيء غير متكون للغير من غير دليل مثبتا على مجرد الزعم والتشبه ولا يثبت على جواز
هذا واجتماعها الشيخ الطبرسي بوجاهة حيث قال بعد ذكر ما نقله عنه والقول في ذلك ان الله ندب الى الاستنباط واوضح السبيل اليه
ومدح اقواما عليه وقل العلم الذين لم يندبوا عنه ولا يدرى والاخرين عن التفكير فيه فقال اقلنا لا بد من الزعم ان
اراد على قولنا فلفظا وذكر ان القرآن مثل ذلك القرآن فلفظا فاجعلنا اقربا عريضا الى ان قال هذا وامثاله يدل على ان الخبر من اللفظ
منكون معناه ان صح ان من حمل القرآن على ما يؤول به يعلم شواهدا لفظا فاصفا الحق فقد خطا الدليل وقد روي ان النبي قال ان القرآن في
اي ذرو وجوده فاحملوه على حسن الوجوه لا اخر ما ذكره وما اما زعم بعض اهل هذا القول من موافقة الشيخ الطبرسي لم فاشي عن قسوة نظره
من استنباط مطالب العلم من غير ما يؤول به هذا واما كان حجة المقصدان اطلاق التفسير بتناول التفسير كمنهله الاختصاص الدال على تحريم
التفسير والزعم ان الايات التي يحتمل طرفان التفسير عليها من جملة الظواهر فقد ورد المنع من العلم الكتابي فحق من لا يعلم بمدونه
وهو ليس من عدم جواز العلم بالسبب فيه عدم التفسير لان عدم العلم من الظن بالعدا وبثبت عدم جواز العلم بهذا الظن بثبت بعض
اذ لا فذلك التفسير الجواب **ما عر الا قول** فيما منع من ضد التفسير بالزعم على ما ناله فلا يتحقق مثبتا المشتابه وقد مر بينا انه
واما عر الثاني فبان تلك الامور في حق من يمكن من تحصيل العلم بمسوخا الكتاب لرجوع الى الامام خصوصا لا يثبت في حق
يقدر ذلك التفسير اليه ونقول لراد بالعلم ما ثبت اول الطريق الذي ثبت اعتبارا وشرا ولا ذلك الجاهل بالامارات التي لا تليق
الا حقا على سلاقتها من التفسير والحق في ان اصله عدم التفسير بعد الفحص المعبر به في معنى على ثبات عدم التفسير على بعوضه والاعتقاد
فلا يكون العمل بها من غير علم بعد التفسير وما اما بق من ان اصحاب الائمة ما كانوا يعلمون بعوضا الكتاب بمجرد الوقوف عليها وما كانوا يعلمون
ببعضها والامارات المتبركة يجرى ووردتها بعد تسليمها لتمامها فانه يجوز ان يكون عموم الكتاب عندهم مؤهونه بالعلم الاجمالي
يورد والتخصيص على جملة منها دون عمومها الاختصاص الذي يورد عليهم فكان خالفهم بالتفسير عموم الكتاب كالحال بالنسبة سائر
العموم حيث لا يجوز لنا الاعتناء على شيء منها لكان العلم الاجمالي يورد والتخصيص على كثير منها لا بعد الفحص عن التخصيص
سبق شيئا في حجة المعارف هذا فاعلم انه يجوز تفسير الكتاب بما يقبضه جواهر اللفظ على حسيب ما ثبت لها عند النزول من الاصطلاح
اذا تجردت عن ما دار الخلاف مع مرادها فاقبضه اليها لا تخلفها على حساب اربعة العلوم العربية وغايتها في الاجمالي المتبركة
وان كان على خلاف الظن وبسبب الاختصاص في ظاهره فالمرتبين كونه تفسير للباطن فلا يتحقق حجة الظن ومع التناقض الظاهر الاول وقد
جاء بعض الاجمالي تفسير بعض المطلقات ببعض الافراد كالتفسير الزور والتلغوية لئلا يمكن ان يكون من بين الافراد لكان اولا الاجمالي
باب حصر المراد فيه والتمسك اوفق بظاهر التفسير وان كان الاول اذ ثبت اطلاق اللفظ فان كان قمرية على مرجحها واولا
فالظن هو الاول ومثله تفسير هذا الذكر بالائمة ولا عبرة بمقالة التفسير من لاهم فيها لا يرجع الى اللغة ولا بمقالة الخامسة التي يبلغ
هذا الاجماع والشهرة المعبرة بنا على ما قد روي من حجة الظن الادلة **القول في الاجماع** مقتضى الاجماع في اللغة يات بالمعنيين الغرض
ومنه لا سيما من لم يجمع الصيغ من التلخيص فبشر قوله نعم فاجمعوا امرهم ولا اتفاق ومنه قول الجع الفوق على كذا اذا اتفقوا واما في
الاصطلاح فقد نقل من معناه الاخبار في اتفاق مخصوص واختلفوا في تعريفه فمنه مخالفتها بالحدود ومعنى النظام في قولنا مجتبه
ورام بذلك الجمع بين ان كان كونه حجة وبين محرم مخالفتها وهذا منقول بقول غيره هذا الامر عن حجة ويقوم به غير المشتابه
الشرعية نفسها او بعضها عن تقليد لجملة التعليل او لجملة حجة عند حجة وبقول اهل الفقه عجزه ويقول النبي ان جعلنا
المعجزة القائمة على ضد قوله حجة او قام على قوله حجة فان شيئا من ذلك لا يسمي اجماعا ومحرم القبول بانه اتفاق من حجة على امر
الامور الدينية واخرى باضافة الامر اليه نعم عن اتفاق سائر الامم وبقول على امر من الامور الدينية عن اتفاقهم على ما عداها
من الامور اللغوية والعاداتية ونحوها فان ذلك لا يسمي اجماعا وبشر عليهم الظن من امته كل من تابعه لا نهائ في حجة معنى الجمع
فيقول الامم انهم وليس يقوم معنى في الاجماع عند محققه ما لان ينزل الحد على القول الاخر بل يتناول من لم يوجد بعد من
الامر واعيانا موافقهم يوردي في امتناع تحقيقه اللهم الا في العصر المتأخر وحيث يقطع بموافقتهم ايضا بتأجيل الموافقة على ما
يتناول مثل هذه الموافقة الثانية ايضا وحصوله في غير الامر وذا بعد بل يتناول من تدبر بشرعهم من حجة ايضا واعيانا قولهم في
الاجماع يوجد علم ان كان الاطلاع على عبارة وممكن التفتيش عن هذا بان الظن من الامر من تابعه من الاشخاص كما هو الظن من الزعم
الى تمسكوا بها على حجة الاجماع هذا ايضا بتقصير طر به اتفاقهم على فعل عبارة بحيث كونه اتفاقا على فعلها لانها ايضا امر
الامور الدينية لا يتسم اجمالا وان كان اتفاقهم على كونه لعبادة اجماعا ويمكن دفع الاول بحال الامر على علمها بما جاز بالتفصيل والبيان

العصر

من المجموعتين في الفرض المذكور يتوقف على العلم بصدور أحد

ولكن لا حظ

[illegible]

القدر الذي لا يتكلم في حق مانع والمنوع كما يحصل على تقدير الوصول وهذا يظهر الفرق بين الصوتين وبينه يرفع الوجه الرابع
 مضى الى ان هنا امورا ثلثة فامر يجب عليه رفع اليد عن الحجر ولا يجب عليه ان يرفع اليد عن العبا ونصب الحجر على العبا ونصب الحجر على العبا
 من حيث الوجوه والواجب على الحجر التفرقة في الامور بما سبق به نظام دين العبا ودينهاهم وانما يجب عليه ذلك بشرط التمكن
 والاستطاعة ويجب على العبا تمكيد وضوء والظاهرة لا سر والحق عند هذه الفلوات في الاخرى ما سقط عن الحجر ونحوه لم يسقط عنه وجوب
 نصبه لان نصب الحجر على حد وضع الشرع لطف لا يحل به تعدد العبا واستنكا فاهم عن الانقياد فانتهى مع العلم بان تمام الحجر رفع المعنوع ولعل هذا
 هو الذي اشار اليه المحقق الطوسي في خبره من ان وجوده يغير الامام لطف ونصرة لطف اخر وعده منا ومنه ما ذكره السيد المرتضى رحمه
 فان لا يجب عليه الظهور اذا كان في السبيل في استناده فكل ما يفتون من لا يتفاد به وبغيره وبما مع من الاحكام يكون قد اتي من قبل
 نفوسنا ولو اننا سببنا شيئا لظهر وانفعنا به وادى اليها الحق الذي عنده انتهى مما يظهر الجواب عن الاحتجاج انهم فانهم ما يفتون في
 ذكره بقوله على اوضح والظهور والمرددهم وانهم لم يفتوا فيمكنه بمكة احاد فان لا يفتون في التمكن هنا التمكن التام كما يدل عليه
 ملاحظة سببهم ومجرى طريقتهم وعلى مناسه الكلام في قضية الاحتجاج ويمكن تنزيلها على انهم كساعدهم عند وجود الموانع من ظهور
 بالاضافات المعنوية والنفوسية السرية على الوصول الى المسمى الشرعي الذي يقضي نكاحها الى الخرج من الاما او نقصا درجه صلاحية
 كما يشهد له قولهم فان دابة فلو لمؤمنين مثبتة وفي غير واحد من الاحتجاج انهم ينفعون بالحج القائم في غيبته كما ينفع بالشمس انما
 السحاب ثم اعلم ان الشيخ قد صرح في الفتاوى بما حاصله ان لو وجدنا بين الطائفتين قولاً ولم نفت له على مخالفة ولا على ما يقتضيه صحة
 افضا وجب لقطع بصحة ذلك القول وان موافق لقول المعصوم ان لو خالفه لوجب عليه ان يظهر خلافه والله ببعض الوجوه المذكورة في هذا
 يكفي في الحجية قول الواحد ايضا لكن ينبغي ان لا يستدل بجماع الانفاذ على اخذ الاتفاق في تقريره وان خالفوا في سابقه الا ان يأخذوا
 الكاشف مع الاستدلال عنه وبسبب الجموع اجازوا وشكل ان يجرى عدو وجد وجود مخالفة لا يقتضيه عدم وجوده وطريقه على تقدير جزمها
 اتماما على عدم وجود الظهور وعدم وجود المخالف لا عند عدو وجد وقد عجز عن على الشيخ بانه يكفي في الاتفاق بغيره ان يظهر
 ولو على وجه لا يثبت كونه اماما ويظهر القول بالخلاف بل يكفي قول فقهاء المعلوم النسب بل يكفي وجود رواية دالة عليه وهذا
 الاعراض غير متجة الى الوجه الاول لا يوافق عرض الشيخ من رده الا انه ورد في الحق والثالث خارج عن محل الفرض اذا الكلام حيث
 لا يوجد مخالف والوجه الثالث راجع الى احاد الوجهين السابقين لان الرواية الموجودة ان كانت بحيث تنهض حجة في الظاهر عند
 الكلام عند الفاشر بما في سنة طهية على الخلاف وقد اعترض الشيخ عدمها فان اراد بها ما تكون فطعية ولو في الظاهر كما ساعد عليه طريقه
 فيخرج عن محل الفرض وان لم ينهض حجة في الظاهر لم يجد وجوده في دفع ما جعله الشيخ سببا لوجوب الظهور ثم كما على الشيخ ان يشترط
 في فطعية الاجماع بعد اشتهار عدم وجود دليل قطعي على الخلاف امورا منها ان يكون ذلك الدليل القطعي قد بلغ المتفقين
 كلا او بعضا فلو قدر وجود دليل قطعي خفي على المتفقين لم يكن مغنيا عن ظهور الامام على ما يقتضيه طريقه ومنها مضمون زمان يمكن
 ظهور المعصوم فيه بعد انقطاع الاجماع اذا حجته في الاجماع به قبله لعل العالم يحسموافقة المعصوم ومنها ان يعلم بقا المتفقين على الظاهر
 في تلك المدة فلو اختلفت جموعهم او جوع بعضهم لم يحصل القطع بموافقة المعصوم وان قطع بعدم ظهوره على احدهم وقسمها يعلم
 بعدم حد وقول الخلاف في تلك المدة ان مع تجوز ذلك لا يقطع بقول المعصوم ان لا يوافقهم في القول ولا يظهر للحق في خلافه
 يمكنه من الظهور وخاله وبما امكن التمسك في نفي الاحتمالين الاخيرين بالاصل لكن يكون الاجماع معه ظاهرا لا قطعيا وبارز على طريقه الشيخ
 امور منها انه اذا لم يثبت الاصحاح واحد كان واكثر يقول مستند الختصاص في تحقيق هذه الشرايط المعينة ثم انكشف لنفسه المستند
 المذكور لونه وجوب لينا على الحكم السابق والقطع به بحسب الواقع وان لم يكن مقتضا الدليل السابق لا الظن به او مجرد بثبوت في الظاهر انفسا
 الدليل لا يوجب شيئا الدعوى والاخر لا يوجب شيئا انكشف فشا الدليل بغير ومنها وجوب حفظ اقوال علم العصر
 وضبطها لحفظ الاحتجاجات والدليل القطعي عن الاصحاح والاعتدال منها على جواز الحكم والفوضى عند امكان البحث لا خلاف على اراء
 علم العصر الا بعد البحث والاخراج لا يخالف الدليل القطعي وبعد مع التمكن منه في الظن ولا ذلك من جملة الادلة فلا بد من
 التحصن عنه كما يجب عن غيره ولا يخفى ان الالتزام بهذا التوازم لا يوجب من بعد بعد تسليم اصل الطريق الثالث وهو الطريق القوي في
 معظم المحققين ان يستكشف عن قول المعصوم باننا الاعلام الذين دينهم الانقطاع الى الامة في الاحكام وطريقهم
 الخبر عن القول بالوحي مستحسن الا وهما فان تفاوتهم على قول وشكهم عليه مع ما يترتب من اختلاف انظارهم وبيان افكارهم
 مما قد يؤدي الى غفلة العقل العادة عند اول الحد من الصواب في النظر والتاويل في العلم بان ذلك قول ائمتهم ومنه هب رسائلهم وانهم
 انما اخذوا منه واستفادوا من لدنهم امانا بنصيص ونقص وهذا انما يكشفه ولا عن قول المعصوم الذي فيه مرجع فاضلهم ولقوله
 واحدا كان واكثر وكشف عن قول الباقرين وعن قول الرسول وعن قول الله بواسطة القول على العقلية والتقليدية الفاضلة بان

والقبوضا

منها النجم والشمس
مستفادة

علومهم شسفا منه نعم ثم قد يستغل هذا الطريقة بالاسنكشاف وذلك ان يكون غالبا حيث يكون الحكم على خلاف الاصول الظاهرة
للمسلمين عن احوال الاعتبارات وقد يحتاج الى انفسا شواهد خارجية ومؤيدات تفريضة من الآثار والاختصاص ولا لخصا هذه
الطريقة بالاسنكشاف عن قول المعصوم بل قد يستكشف بها عن قول بقية الرؤسا المتبوعين فان قد يعرف مذهبهم وادابهم من اتفاق
الابعاد لكن طريقهم الخفي عن جادهم ومنهم من لا يخرج عن طريقهم بل لا حاجة في الاسنكشاف بهذه الطريقة الى العلم باتفاق الكل بل قد
يستكشف باتفاق جماعة من الخواص الموصوفين بالارضا المقررة لاسمها اذا كانوا من اصحابهم كزارة ولي بصير ومحمد بن مسلم واصلهم
ثم الاسنكشاف بهذه الطريقة يقع على وجه **الاول** ان يستكشف بها عن قوله الواقعي وذلك حيث يتفق في قوله داعي النقيض والاتفاق
وبهم غرضه الخفاء والناو بل وصفه انفاهم على عدم انفعال كقولهم لا فوات وانفا العول في المبرث وامثال ذلك لا يفتح الاغصنا
ببعض الشواهد الخارجية من الاختصاص والاثار اذا لم يكن لا اتفاق كاشفا ان يكون له مدخل في الكشف كما يظهر في مسألة التواتر
اعرض على هذا الوجه بوجوه **منها** ان هذه الطريقة لا تجري الا في القطعيات من غير طريق الاجماع ولا حاجة فيها الى التمسك به وهذا
لان لو جاز في الفقه لا ينعده عليه نعم هذه الطريقة قليلة الوقوع لكن ذلك لا يوجب قائلها بل لا بد من تعين العنوان بحيث لا يخلو فيه
ومنها ان هذه الطريقة لا ينبغي على القاعدة الكلاسيكية المحضة بالامامية التي علمها مني حجة الاجماع عند عدم بل على منقضة العقل والحق
المشركين ان ثمانية الفقهين وضعفوا لان العقل والعادة المشتركة انما يؤثرون في كشف الطريقة المذكورة لانه اثبات حجة ابن حنبل
انما هي باعتبار حجة القول المستكشف عنه المبينة على القاعدة الكلاسيكية المحضة بالامامية لما بينهما على من لا يكشف عن الحجة في
الاصطلاح حقيقة كفسح الحجة المستكشف عنها من ان كشفها عن راي المعصوم لا ينبغي على القاعدة الكلاسيكية حيث يتوقف على اثبات
العصمة من التهور والخطا وعدم القول بخلاف معتقد حاشي داعي **ومنها** ان الاجماع اصل من الاصول المبينة التي علمها مني اكثر من حجة
الشريعة والطريقة المذكورة عنه منقضة المبني فلا وجه لاحذها من اطلاق حجة وضعفها بقطب الانضباط الطريقة المذكورة بالاحالة
الى وجوب حصول الاسنكشاف وان اختلف حصوله باختلاف المحققين قوة الحجة وكثرة التبع والخارجية وهذا الاختلاف غير
فادح بعد وضوح المبني لانه اذا راد بغير انضباط المبني ليس هناك عدم يمكن بالاسنكشاف به على الاطلاق فهذا غير سار وكذا في التواتر
الثاني ان يستكشف بها عن قوله الظاهري وذلك حيث يكون لخصا النقيض او كون الدلالة غير جلية ومنه قول المعظم بطهارة الخافير
عدا ما استثنى فان هذا الحكم وان قطع بغيره نعم قوله ونظر وانظر الى مصير المعظم اليهم اعطى بمسألة الشيعة ثم لا يقطع بل قد
قولهم الواقعي ومنهم من الذي واعلمه في نفس الامر ان مالان يكون لاداعي اليه النقيض وحفظ الشيعة عن فن العامة ويرد على هذا الوجه
ايضا الشكوك المنقذة على الوجه **الاول** ولا اختصاص بها بما كان زعم ويندفع عما **الثالث** ان يستكشف بها عن وجود دليل قطعي
على او نقل متواتر او محفوظ بغير التواتر فيكشف به عن قول المعصوم او غيره واسطة اسنكشاف عن الدليل المذكور وبما يكون
دليل قطعي يستكشف بهذه الطريقة عن كونه قطعا اما بعد الاسناد او بانما قرين قطعية المتقاة او رد على هذه الطريقة بما هو منها انما غير
منضبط المبني وقد بينهنا على ما بينهنا سابقا **ومنها** انما ينبغي على القاعدة الكلاسيكية انفراد بها بالامامية لان موجبها الى الضا الحاشا
وقية نظر لان راد عدم اثبات كشف هذه الطريقة على القاعدة المذكورة فيه كما عرف وان راد عدم اثبات حجة ما علمها فهو انما
يقدر اذا كان المستكشف عنه دليل عقليا او نقليا كتابيا او يوثقا او كان مرتد او بينهما واذا كان المستكشف عنه محدثا اماميا او محملا
له كما هو الغالب على تقدير الوقوع توقف حجة الطريقة المذكورة على القاعدة الكلاسيكية قطعا وكحجها واضح فلا يتم له على الاطلاق مع
لنا ان منع توقف حجة الاجماع بجميع اقسامها على المسئلة الكلاسيكية وانما المسلم توقفها على ما في الجملة **ومنها** ان المتفقين ان كان قولهم على
دليل قطعي فكيف يكشف لنا ذلك عن دليل قطعي لزوم زيادة الفرع على الاصل وان كان على قطعي فاشارة لاج عن صعوبة ان طريقهم
المعروف يجوز التحويل على الدليل القطعي ولو من حيث الدلالة لا يمكن دفعه بانه قد بين بشواهد بغيره على المتبع المارس ان الكل
لم يؤولوا على دليل واحد بل هم على ذلك لا يفرز كل بعضهم فاستكشف بانفاهم عن لا ياتضنته فيحتمل ان يستفاد منها العلم ويستكشف
به عن دليل قطعي يقوم عندنا شواهد واما ان اخرون يفتيد بخونها العلم ويستكشف بالمتبع والخص عن قولهم على دليل قطعي فيقطع
انهم يكونون دليل قطعي الحكم العامة بامتناع قواهم على الخطا فان قبل الدليل القطعي امر غير حتمي فكيف لا اتفاق عنه بغيره فيما ذكر في
التواتر من اشراف ان يكون خبرهم امسحيا فليكن انما اضدادا بين تلك التواتر في غير الحساب لا يستلزم افدا فالعلم كما بينهنا عليه في محل الاثر
يستلزم عدم افادة العلم فلا يملك ما ذكرناه مع ان لنا ان منع عدم كون الدليل بعد العلم حسبا اذا كان المستكشف عنه دليل عقليا ولا
يقع كون الدلالة اسرع عقليا لاسنكشاف الى الحرك في تواتر التواتر وكذا لا يملك ذلك ما سنده كونه دفع بعض حجج العامة من جواز ان يجمع الكل
على الخطا فان ذلك سلب للاجبا الكلاسيكية فلا يملك الايجبا الحركي واعلم انه قد يستكشف بالاتفاق عن وجود دليل ظاهر معول عليه عند
اوعندنا بل قد يستكشف به عن كون الدليل نصا بالخصوص وذلك كما اتفق على الحكم جماعة وقد عرف من طريقهم الجوع على متون الاختصاص

كالصدقين ومن يخذلهم في ما فسد كسبته بارة عن كون الدليل قسما صغيرا مستقلا معا ولا حيث بعثت من طرفه المنقذين للفقير الآخر
 بجره ضعف الاستدلال والبرهان كالحكم والميل اليه بغير حجة الدلالة وعدم وضوح البرهان مع الوفاق الشام بانهما مهم وانظارهم لضبطهم غلو
 مقامهم في علوم العربية وعلم الدلالة بقد كسبته عن كون النص وجود صحيحا او حسنا حيث بعثت منهم الجود على العمل بها وليس كسبته
 اخرى عن كونه نصا في الجملة فيكون عليه بانصاف الاتفاق كما شف عنه اذا بلغ حد الشهرة وصلح خبره في الاقرب بين العلم الاجمالي والدليل
 العلم المنفصل بغير وجوب الاخذ به والتركيز اليه لكن شيء من ذلك لا يستلزم احيانا انما الغيرة في الاجماع الاتفاق كما شف عن راي المصنف
 قطعيا لا الكاشف عن مطلق الدليل في ما عايناه فسادا في توافيق حجة الاجماع وجوده عليه في فائدة من الكتاب لئلا يشك في صحة ما
 ثم من حيث افق الواسع من بعد ما تبين له الحكم وتبين غير سبيل المؤمنين الا بارة وجبه الدلالة ان سبيل المؤمنين قوامه وفناهم وقد
 جمع في الوعيد بين مشافهة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين لان سبيل المؤمنين لا يستلزم ان يكون لثباته حكم مستفاد او انما
 حسن الجمع بينهما في الوعيد ليعجز قولنا من سرق وسب الماء ويضلع يده واذ حرم اتباع غير سبيل المؤمنين وجب تباعدهم اذ لا يخرج عنهم
 ولا اعراض عنهم من وجوه هي في انهم في المشافهة كونها بعد تبين الحكم بغير ذلك الاتفاق العظوف عليها ايضا لان العطف يقتضي
 النشر بان ياتر ان يكون الفيد المعبر في العظوف عليه معبر في العظوف ايضا لانها كالجمل الواحد وحرم مخالفة الاتفاق مع تبين كونه
 هذا لا يقتضي حرم مخالفة الفيد مع عدم كماله هو الفصول الكلام في حرم مخالفة الاتفاق الجرح عن الجرح لا الفرق بينهما ولما ذكر بعضه في قوله
 الاعراض بان لا يرد في الهدى المعرف بوقت ترتيب الوعيد على اتباع غير سبيل المؤمنين على تبين كل ما هو هدى ومن جملته الدليل الذي
 على حكم الاجماع ففسد ما خرج في عدم ترتيب الوعيد المذكور على احد من المؤمنين والمنع من سبيل المؤمنين بعد نظرهم في كل
 ما هو هدى بل البعض فلو حله ما ذكرنا وفيه بحث منع فساد العطف بالمشاكه مطم ويحقق القول بان العطف ان يكون بين الجملة والامة
 او بين غيرها وعلى الثبات اما ان يكون الفيد من لوق العظوف عليه او من لواحقها فيلزم فيها عدم التصرف الا بغيره لا يلحق الفيد لما خلا
 ان ينقض هناك ترتيبه ولو خالفنا على غلبه الاصل انه عدمه مع صدور العطف عن فادنه فان قلت يمكن استنفاد تده من ظاهر العطف
 ان مبنا على المناسبه وهي اقوى مع المشاركة في الفيد قلت انما يصح القول على مثل هذا الذكرك حيث بدعدها الفيد الاستدلال
 وعدمه معقول المناسبه وانما في الصوت الاخر في الظاهر هو الفيد بالنسبة للعظوف مع امكانه اما على القول بان الفيد هو الفاعل في
 العظوف عليه فواضح لان تعلقه باحد ما مقبدا بوجوب تعلقه بالآخر بغير مقبدا الاتحاد واما على القول بان الفاعل في العظوف فغيره
 المذكور فالظاهر ان يكون المقيد على حد المذكور فيكون ايضا مقبدا مثله وظاهرنا لا يتر من الصوت الساكنه فتحتاج اثبات الفيد في العظوف
 بل ان القول بان العظوف في العظوف لئلا يمتنع له الجملة الواحد على اطلاقه بحيث يتناول المقام ممنوع ولو سلم فلهذا الخبر فيمنع ترتيب
 الوعيد على المشافهة هو كون الرسول حقا وحرمه مشافهة ففضته مشافهة العظوف عليه الفيد انما تبين ذلك في ترتيبه على اتباع
 غير سبيل المؤمنين ايضا وهذا لا يقتضي العلم بمسند الاتفاق وقبيلها ان غير سبيل كانا او كان احدهما للمعقول الا على ترتيب
 الوعيد على من تبع كل سبيل مغاير لكل سبيل من سبيل المؤمنين واتباع كل مغاير لبعضها وبكل وهذا اكله خارج عن محل النزاع وان
 يكون المعقول كانا لبعض لم يثبت في المقصود ان لا يثبت حرمه مخالفة ما اجمع عليه المؤمنين في الجملة ولو بالنسبة في المسائل المعروفة
 الذي انظر اوضروك وفيه ايضا بحث منع الحكم والتحقيق انما الجاهل في قوله ما في سبيل الوصول يقتضي عمومها للجميع الا انه يدعو انفرادا بانه
 لا شموليا ولا يجمعها فيندفع الاشكال وفيه ان سبيل حقيقة في الطريق المسلك وهو غير مرد هنا ففاداه على واقع
 عليه الاتفاق غير مستقيم لانها العلافه المعقولة للبحوث فتعين ان يرد به الدليل لانه سبيل معنوي في الوصول به الى المقصود في
 الامة على حرمه مخالفة دليل المؤمنين لانصافهم وتوسل صحة طلاله على المعنى الاول فلا اقل من قبيل الاجماليين ان لم يكن لثباته
 اظهر فيلزم الاجمال المقتضى بسبق الاستدلال ولا يخفى ان سبيل على الدليل غير ملائم لثباته ثم صحة طلاله على المعنى الاول
 بوجوب الاجمال بل فضية التعيين كما شمول لكل منهما ومنهما ان لم يرد لسبيل المؤمنين لسبيل الذي صاروا به مؤمنين وسبيلهم في
 والا فدلله به او نصرة دليله في مشافهة الرسول لجمع بينهما في الاتباع ويمكن دفعه بمنع صلاح ذلك فيمنع على الشخص على تقدير
 ان يجمع بينهما ان المستفاد من لا يعل قد برسمه التعيين يقتضي الفصول ان كان سبيل المؤمنين عدا اتباع غير الدليل لقول وجوب
 اتباعهم من غير دليل لاتباع غير سبيلهم والتحقيق ان مقتضى هذا الاعراض في قولنا ان لا يرد لول الامة من حيث انصافهم فيلزم
 على عدم جواز الاخذ بالاتفاق الجرح على الدليل ومقتضى الامة على ما ينبغي عليه الاستدلال وجوا اخذ بكل اتفاق ومن جملة الاتفاق المذكور
 فوجوب الاخذ بالاتفاق المذكور بوجوب جواز الاخذ بالدليل وجوب الاخذ به بوجوب جواز الاخذ بالاتفاق المذكور
 وهو انما يرضى فلا يرد دفعه من تحفيصها اما بما عدا ذلك الاتفاق واما بما عدا الاتفاق الجرح عن الدليل وهي انما تنهض حجة الاجمال على المعنى
 الاول لكنه معارض باحتمال الثبات ولا سبيل في ترجيح الاول بقلة التحفيص لغير المؤدبين فان الاتفاق الاول والاتفاق عن دليل هو الصمد

بمخالفات لثاني والرجح بقوله الخصم بقايم اذا نكح الاكثر ومنه ان حرمه ابتاع غير سبيل المؤمنين لا يوجب حرمه ابتاع سبيل المؤمنين
الواسطة بترك الابتاع مطروحة وبشكل بائن ان ريد ابتاع الواسطة من حيث ان الابتاع مقصور في مفهومه موافقة الغير ويجوز ان لا يكون مخالف للاجماع
منجبا لاحد فنه ان المراد بالابتاع حرج الاخذ بدل لثانيه الى غير سبيل المؤمنين لا السبيل غير المؤمنين ولو سلم فابتاع غير سبيلهم
ابتاع لغيرهم ولو لم يحوك والتسبيل فلا يتحقق الواسطة وان ريد بالواسطة عدم الحكم والتوقف فنه ان حرمه ابتاع غير سبيل المؤمنين بحسب
الواقع يوجب حرجا لثانيه انهم فان ريد بالتوقف حرجا لسكون وعد الحكم فليس مدهيا ولا يخل بالمقصود ان الكلام في عدم جواز مخالف
الاجماع لا في جواز السكون في حال الاجماع مع انه لا يتم حيث يتعين فيه الحكم والقنوي على خصوصه حق من نفع على الاجماع وان عني بذلك
وان ريد به الحكم بالتوقف لان الحكم كما هو المقصود به حيث بعد التوقف من اهل هذا المقام لا يترتب فيه حيث تدل على بطلان قول المخالف للاجماع
فبانه حجة قول المجتهد في ذلك لا يخرج عنها المجتهد في الواقع ومنه ان المؤمنين اذا انفقوا على فعل مباح فان وجب ابتاعهم لزم ابتاع غير سبيلهم الخ
ان لم يجب فلهذا انما ابتاع سبيلهم وفيه ان المراد بجواز ابتاعهم في الحكم والقنوي ونحوها وادوا الاضال المباحة ونحوها ومنه ان المؤمنين
هم الذين علم منهم الايمان بان علم ان باطنهم وفوق ظاهريهم وهذا لا يقطع بغير علمهم لاحتمال المخالف في حقه وهذا الاعتراف لا يردده
المؤمنين واختار جماعة ممن باخروا كالفائدة وغيره وضعفوه لان نفع العلم بان علم غير المقصود مكابرة واضحة مع اننا لا نسلم انحصار الظن في
معرفه المؤمنين في العلم بان علمه بل يكفي الظاهر والامان كما يعرف من معاملة المشايخ معه معاملة المؤمنين في شئ الاحكام ودعوى ان هذا هو
يعتبر بالنسبة لبعض احكام المؤمنين دون بعض مجازفة بدينه ومنه ان المقصود من سبيل المؤمنين الواقع والقطع به بتوقفه على القطع ببقا
الواقع في الحقيقة لا يرد خلاف المقصود كالنقطة وبمنه ان سبيل المؤمنين غالبا فلا يثبت بالاثبات حجة الاجماع مطروحة وجواز التعويل في ذلك على
ظاهر قولهم غير واضح لا ينافي بعدا لظن بمقتضاهم ولا يوجب جواز التعويل عليه في المقام فان قبله فانما لا ينافي سبيل المؤمنين
بمقتضى سبيل المؤمنين قلنا لا نسلم ذلك لان الاطلاع عليه بل في بعض الموارد يرد بوقوعه في الاحكام القسرية وما قام عليها حجة قطعية جلية
بموضع انكاره وبغيره لنفسه في ما ذكره الى اوجهه وانفسه الصنف في ظاهر كلامه وهو ان ذلك لا يترتب على حجة الاجماع بعد التسليم فثبت ان
مرجعنا الى الظاهر وحجتها انما يثبت بالاجماع فلو ثبت حجة الاجماع بها كان دورا وفي غير نظر ان لا نسلم حجة ان الظواهر لا يثبت بالاجماع
لان مكان ثبوتها بالسبق لاطاعة المستمرة بين المسلمين لكشفه عن الدليل لاطاع او بطريق العقل نظر الى بقا التكليف وانفسا طريق القطع اليه
ولا يثبت وجوب التعويل على الظن ونقول الاجماع على حجة ظواهر الالفاظ لاجماع على القطع بها وقد اعترف بانهم من اجوعوا على القطع فالتوا
تفتقروا لا يكون قطعهم الا عن دليل قطع فلا يتوقف ثبات حجة هذا الاجماع على ثبات حجة عطف الاجماع ومنه ما قولهم في حجة
انه اخبرك الناس ما رين بالمعروف فنه من عن المنكر وفيه الدلالة انه نعم وصفهم بكونهم خيرا ثم وذلك فيقضي ان لا يثبتوا على اطل
والا لا ينفي عنهم وصف الخيرية ووصفهم بانهم يامررر بالمعروف وينهون عن المنكر وذلك لانهم فيهم لا لا يستغراق لانهم لما سبق المردح اذ فصل
في الاسرار عرف واحد والتميز عن منكر واحد فبذلك على انهم امررر بكونهم معروفين والتوا هو عن كل منكر وذلك في اجتماعهم على الخطا والاكاذاب
اسرا بالمنكر ونافهم عن المعروف وهو خلاف ما وصفهم الله تعالى بكونهم في غير نظر لان الايمان حمل على ظاهره فان على عصمة جميع الامم وموقفنا
لواقع بالضرورة فلا ريب من تاويلها بغيرها على انهم انهم اكرمهم بهذا الاهلية من بين الانام وان الخطاب بخصوص بعض هذه الامم وهم
الامم التي وثقوا ما ورد في بعض النجاشي ان من في مصحف اهل البيت كمن خبرهم واما ما علمنا على ان ما يجمع الامم على امرهم فهو معروف
وما يجمع على النقي فهو منكر فابعد من لو جهل المذكورين سلمنا الكون وقوع الخطا بعد الاجتهاد وبذلك التوسع لا يثبت الخيرية ولا المعصية
لان ما ادعى اجتهادهم الى كونه معروفه فهو معروف وان كان منكرا في الواقع وما ادعى اجتهادهم الى كونه منكر فهو منكر وان كان معروفا
في الواقع مع ان الخيرية لا تسبوا من عصمتهم بل يكفي كونهم اقل خطاء سلمنا لكن يكفي في صدق الامرهم بكونهم معروفين واقع ولو اجاز
ولهم عن كل منكر واقع ولو اجاز لا يخل على عدم خطاهم في التفصيل مع ان الاية لخص من المقصود من حيث ان الاية لا تدل على خطاهم
فما عدا لو يجوز والخير من حكم الوضع والا باخرة والمندوب والمكروه اما الاقوال الفواضل وما الاخران فلهذا صدق الامر والنهي
في حقهما مع ان المنكر لا يعلم المكروه ولو سلم ان المراد بها معانيها الا انهم ولو جاز اكله في الفعل والشرن ومطلقا لاجماع لكان مقصودا
اخص من المطلوب من حيث عدم دلالة ما على عدم وقوع الخطاء منهم في الواجب بالحكم ببند بدينه او في المندوب بالحكم بوجوبه او في
المحرر بالحكم بكونه بدينه او في المكروه بغيره في حق النعم وكذا جعلنا كرامة وسطا لثبوتها على الناس وجب ان لا يثبت
وصفهم بكونهم وسطا وهو يقتضي عدم اخراجهم عن جادة الشريعة فنه من انما فهم على الخطا لان ذلك يوجب خروجهم عنها وايضا لعل
بان يكونوا شهداء على الناس يقتضي انصافهم بالادلة الواجبة المانعة من اجتماعهم على الباطل وضعفهم عما لان الاية على هذا
الناس وبل يقتضي عصمتهم جميع الامم فلا بد من منزلة اهل عجل الاهلية او تحصيلها بالبعث كالامم ومنه يظهر ان الاستدلال بالعليل
مع ان المعبر في قول الشهادته حصوله لئلا حال الادعاء دون الفعل فيجوز ان يكونوا عدا ولا في الاخوة وان لم يكونوا عدا ولا في الدنيا يحصول

الشيخ

ملكها فبهم قبل الموت وبعد مع جواز ان نعتل شهادة المؤمن لما سبق في الفقه ويعد عدم جوازه كما في الدنيا فبهم مع القادر ومنها
قوله نعم فان نازعتم في شيء فزدوا الله والرسول فانه يدل على فهمه على ان الرد عليه وعلى سؤله غير واجب على نقد بر عدم النازع وهو
صحيح الاتفاق وليس كذلك لا يكون الاتفاق محققا بنفسه عن تحصيل حجة غير هذا الاجماع كما في قوله لا ينافي نقض بقول الجماعة
فادونها اذا جرد عن ملكها لم يجز خلوها عن المنازع مع ان المسند لا يقول به ويمكن دفعه بالنزاع التخصيص كما في قوله انما نافيان الظن
عن المنازع التخصيص في الحقوق والاموال الملبسة دون الاحكام الشرعية كما يدل عليه قوله نعم في الآية الاخرى يريدون ان يتناولوا في
الطاعون فبفسقهم المفهوم اذا الحاكم في فروع المنازعة ولا المنازعة في الاحكام ان كان نزاعهم عن دليل لم يجز عليهم الرد ولا ان كان
نزاعهم محققا لما فيه من الحكم من غير دليل والتخصيص لا يهبط هذا الغرض من الحكم لمفسف بين وجهها على صورة نفاذ الاجماع والادلة
مع بعدا بوجوبهم مساعدها على المقام كما لا يخفى سلبا لكن مقتضى المفهوم على ما ذكره وعدم وجوب الرد على غير المنازعين وهو اما
ان يخص غير المنفقين ويقسم المنفقين والمنزعين فان كان الاول خص الحكم بالمنفقين وادار صندا الوصف الدار مدار وجود الدليل
لان المراد الاتفاق بالردى لا بالقول فلا يتناول غير المنفقين ولا المنفقين حال عدم الاتفاق فلا يدل على حجة الاجماع بوجه
كان لثاني فهم اما مردودون في الحكم فهو لا وظنهم الرد اتفاقا فيجب تبديلا لاطلاق المفهوم بغير هذا الصورة ولما ان يكون بعضهم
منفقين وبعضهم منزهين فان اتحاد العصر واجب لو على المتردين وهو ايضا موضع وفاء فيجب تبديلا لاطلاق غير هذه الصورة فيكون
المتردين في عصر من اخر دل مفهوما الآية على عدم وجوب الرد عليهم وهو مستلزم حجة الاجماع في حقهم لكن معارض بدلا لا منطوق
الآية على وجوب الرد عليهم على قدر نزاعهم فانه يقتضي عدم حجة الاجماع في حقهم وهو مستلزم عدم حجة في صورته وهم ايضا بالاجماع
المركب ولا سبيل الى التمسك به على الوجه الاول لتوقفه على ثبوت حجة الاجماع من دون خلاف الوجه الثاني فان التمسك بالاجماع
المركب منبى على نقد حجة لا على ثبوته فضا على اعتضاده بقول العبد وقوة دلالة النطوق بالنسبة الى المفهوم مع ان عدم وجوب
الرد لا يستلزم وجوب الموافقة وانما يستلزم جوازها والمقتضى اثبات الوجوب الا ان تمسك بعدم القول بالقتل واعلم ان قوله نعم
ومن خلفنا امره يهدون بالحق وبه يعدلون واضح دلالة على عدم اجتماع الامة على الباطل من الايات التي تمسكوا بها لكنه لا يجوز
مقصودهم الا انه وكثير منهم لا يقول به ولعلمهم تركوا الاستدلال لذلك في ما السبيل في قوله لا يجمع الحق على الخطا وقولهم
لم يكن ليجتمع امت على الخطا وقولهم مع الجماعة وقولهم لا يجمع الحق على الخطا وقولهم لا يجمع الحق على الخطا وقولهم لا يجمع الحق على الخطا
منوارة معينة وان كانت ترجح اللفظ احدا مباينة وعملان من شرط التوافق المحييين عدالة منع في العادة لكنهم اجمعوا
على لكن نفاثا في المقام اوضح شيء حتى عرف به جماعة من أهل الخلاف كالحاجب والعتك ودفعه على الغرض ولا من شرطه
توافرها في المعنى المدعى وانما نفاثا في المقام ايضا على قوله لا يجمع الحق على الخطا وقولهم لا يجمع الحق على الخطا وقولهم لا يجمع الحق على الخطا
الخطا فيها ظاهر في الجسوس قد خففنا في بحث المفرد المعرف فيكون مفادها عدم اجتماع الامة على حجة الخطا وقضية ذلك بقوله
الافا مينة من عدم خلو الامة عن المعصية وانما يتم ما زعموه اذا كان المراد بالخطا فردا منه وهو خلاف الظن من المفرد المعرف فطعا والجماعة
فداعض من ما ذكرنا بغض أهل الخلاف وغفل عما يترتب من فساد مذهبه وبطلان طريقه سلبا لكن مقتضى الرواية ان جميع الامة اجمع
على انها من المعرفين والمستوفين لا يجمعون على الخطا وهذا مسلم عندنا حيث نقول بعد خلو عصرنا من العصاة من معصوا حافظ الشريعة
ولا دلالة لها على حجة الاجماع على العامة ولا العلم الظاهر من الامة ولا على الاجماع من حيث كونه اجماعا كما زعموا وهذا نظر الجوابين
الرواية الثانية في ما لا يثبت الشرائع فان حلت على اطلاقها لزوم منه وجوب واهية كل جماعة وان كان بعضا من أهل الحق القصد
وهم لا يقولون به ومع العبد لثمة فليس هناك مقتضى بترجى العمل عليه فحملها على صيغة اتفاق الكمال من العامة ليس بالي من حملها على الرد
جماعة مخصوصين وهم كبار الصحابة الذين عرفهم المترجى على غيرهم على ما دل على ذلك في رواية اخرى ومفادها انما رادوا عنهم من غير فضيلتهم
العامة والخاصة وهو لا الذين هم نكروا ببيعة الاول بعد ما عرض عليهم حتى ائتمروا بهم بها بالخوف والتهديد فيلتجئوا اليها نفية منهم و
ربنا يسوع عند الخوف فاهو اعظم من ذلك والله نعم من كبر بالله من بعدا بما انه لا من كرهه فليدع مضمتان بالاسماء وقال الا ان نقول انهم
نفية وكان فيها تفرقة بيننا بينهم في ذلك نرى عليها على هذا المعنى ليس بابعد من نرى عليها على ما ذكره من حجة اتفاق السلفا لكن عقلا
بيعة الثلاثة ولما الرواية الاخيرة فقصودها انها على ما ذكره واضح وحملها على المعنى المتقدم ممكن كما في العقل فنرى بوجهين الاول
ان العادة تجل الاجماع الكمال على الحكم الشرعي من غير دليل فان طبع لما ترى من اختلاف انظارهم وانكارهم فان الدليل الظني لا يفيق لتوافق عليه
عادة وفساده واضح لجواز توافقه من غير دليل على اجماع حجة كبر الواحد وعنده لثمة طيبة حول كل فقه منهم على بعضها ولا يثبت القطع
من مجموعها وبالجملة لا نسلم فضا العادة في جميع الموارد بعد الاتفاق عن دليل ظني نعم قد كشف الاجماع عن كون المسند قطعا لكنه لا يثبت
المقصود وهو كون الاجماع حجة على الاطلاق الثاني ان الجميع قد اتفقوا على القطع بخطئة الخالف للاجماع والعادة تجل اجماعهم على القطع

على قول العلماء، وبغير طريق النقل كما هو ظاهر الاعتراض لعلهم يريدون على منع إمكانه الآية ولا راجع

5

الدعوى في ان الاطلاع على الاجماع في غير من النسخة بالوقوف على اقوال المعروفين ولو بطريق النقل وعلى اقوال النابتين ولو بطريق الحديث حيث
مضوح المدرك وظهور المسئلة مما لا يكاد ناله بدليل الشك في غير شبهة في مقابلة الضرورة فلا ينفك بينهما ثم ان صاحب العلم قد افترق
هذا القول فقال الحق امتناع الاطلاق عادة على حصول الاجماع في زماننا هذا وما ضاها من غير جهة النقل لا سبيل في العلم بقول الامام كيف
وهو موقوف على وجود الجهم هذا الجهم لو لم يندخل في جملتهم ويكون قوله مستوفى بكن قولهم وهذا مما يقطع بانفائه من كل الجاع بدعي في كلا الامتناع
تأثير من غير الشيخ ان زماننا هذا ولو لم يمسسنا النقل من اوراقنا حاجت بعينه او مع النقل من القيد في العلم فلا بد من ان يرد به ما ذكره
الشهيد في من اشهره واما الزمان السابق على ما ذكرناه من المعارف فليس هو الا غير واما ان العلم باقوالهم فيكون فيه حصول الاجماع والعلم به
بطريق التبع والتمثل هذا نظر بعض علماء أهل الخلاف وسأ القول المذكور مع ما عارضه العلماء واجاب طحاينة عنه وقال الظاهر من
في الاجماع دخول المعصوم في الجحيم على وجه لا يعرف نسبة ما يقول به بالنسبة من الغيبة من غير نظر الى ان الامام لا يمكن فيه من الظهور بطريق
نسبة فظهر شبهة عالم من علم الشيعة مع اخفاء نسبة لا لقا الحق بيهم وبما امكن هذه الدعوى بالنسبة بعض ائمة الظهور ايضا كالزمن
الذي يشهد فيه امر القبة ويكون الامام فيه محجورا واما بالنسبة الى الزمان الذي كان الامام فيه مظاهرا متمكنا من نشر الاحكام فيشاعره
الدعوى غير خفية على احد وتمايد على ما ذكرناه ان دعوى الاجماع انما توجب كمالنا صاحبنا الذي نشأوا بعد الغيبة ودعوى انهم عثر
في ذلك على اتفاق العلماء في زمن ظهور الامامة او ما يفرضه على وجه فطوري بدخول المعصوم فيهم على وجه لا يعرف نسبة مجازة فينبغي مع ان الاطلاع
عليه لا يكون لا بطريق النقل وطريقهم لا يخفى بل الغرض في كلامنا هذا في ضرورة النقل من ان يمكن نزيله على النقل الاجماع
والحق في شأن هذه الدعوى في زمن الغيبة انما لان مبناها اما على ما ذكر الشيخ من الوجوه المتقدمة فقد عرفنا انها واما الاطلاع فليس
بل ولا الظن بل لا وعلى ان الامام موجود بين العلماء الظاهر من من الشبهة لكن على وجه لا يعرف ان الامام وهذا ان لم يقطع بخلافه فلا يقل من الظن
القوى عدمه فكيف يمكن دعوى القطع به والتحقيق ان الاجماع الذي يمكن الاطلاع عليه هو المكاشفة مع موافقة المعصوم واما في زماننا
لا يخفى انما هي بالنسبة من ظهور الامام وخفاءه ثم يغلبه الامتناع الاطلاع على الاجماع في زمن الغيبة بانقضاء وجود الجهم الجهم لو لم يكن
اذا لا بعد وجودهم عقلا وعادة ودعوى القطع بانفائهم في زمن الغيبة حتى بالنسبة الى من المدين للاجماع ووجودهم في زمن
مجازة واضحة واما نزيل الاجماع في كلامهم على معنى الشهرة فلا يخرج من بعد لمساعدة الاصطلاح المعروف عليه وانفاء الفرقة
الصائفة في كلامهم واما ما ذكره بعض العامة فليس كثير فليقل عقابا لان معنى المنع فيه على ان نشأ العلماء بعد عصر الصحابة ومنع المنع فيها
على عدم وجود الجهم الجهم لو لم يكن كغيره من الملة في المنع في الغيبة الثانية اذا اتفق جماعة وسكت الباقيون ولم يعلم مخالفتهم ولم يحصل
الاشكاف عن قول المعصوم فلا ريب عدم كونه لجماعة ونهية النوع الاول للاجماع السكوني اما بما جاز الوصف من جهة عليه وبقية عتبات
التركيب ليعتقد واختلف في حجة فعل الشهيد في الذكرى اختبا حجة لكن لمصر في كلامه هو النوع الثاني فيسقط حجة
النوع الاول بالفقوى وقصص الفاضل المعاصر في حجة الثانية دون الاول فيحتاج الى المناقشة بادلة الطرفين وهو يمكن من الغيبة
وهذا خريف المنع مظهر هذا التحقيق ان كان كالحجث يسكت كشافه عن وجود دليل غير عندنا كرواية ولو وضعه من صلح قوطم
بحرفها كان حجة والا فلا اما حجة الصواعق الاولى فظاهرها وفدستوا النبي عليه اما حجة الثانية فلا اصل وضعف مسند القول
بحجته كما يشاهد من سلسل حجة الاجماع مسند الشيخ بل في القول بالحجة في المقام خصوصا بالنسبة اليه القسم الاول وقد عرف ضعفه
سبق اخراج الشهيد في الذكرى بان عدالتهم تمنع من الافتحام على الاثبات بغير علم وانه لا يلزم من عدم الظن بالدليل عدم الدليل
المجواب ان عدالتهم انما تمنع عن اثبات من غير دليل غير عندهم ولا يلزم من كون دليل معتبر عندهم ان يكون معتبرا عندنا فلو وقع
في الادلة كوقوع الاحكام وقد يستدل بالشهادة بان قولهم بهذا الظن وان فلو الخوة عن المعاض وان حجة عندنا استدل بالعلم
وبان لا صحة كافي او ياخذون بما يجدونه في شرايع الصدق عند اعواز النصوص محسناتهم به وعد فتواه كروايته والجواب استدل
بالعلم انما يوجب حجة الظن الادلة لانه الاحكام كما سبقت تحقيقه محله وان عمل الاصحاب بما كانوا يجدونه في الشرايع غير ثابت على وجه
الاستسنا اليه مع ان تعويلهم عليه لم يكن من جهة كونه قول لا بعين المخالفة والالما انفسر على الشرايع ولما تعدد الى المواضع التي
عبر فيها بالمخالف بل ترجحت وثوقهم بان فتاويه متون الاجتباء الموعول عليها وقد عرفنا ذلك من التبع في كلامنا ونبصر بحرف
فلا تعلق له بالمقام واجتبع بعض العامة على حجة الاجماع السكوني بان السكوني دليل الوضوء والقبول فعلى هذا يرجع الاجماع السكوني
الى الاجماع المطلق والجواب المنع بل السكوني اعم من الوضوء الاثماله التوقف او التمسك بالنظر والتجديد بدعي حتى غير المعصوم واليقظة
مخوف الفسنة بالانكار ولا نه لا يلزم الجهم لانكاره على مثله عند مخالفة لانه لا يوجب كل الرجوع الى مودى نظره الثالث
نقل الشهيد في الذكرى ان بعض الاصحاب الحق المشهور بانحج عليه واستقر به ان راد لا يخاف في حجة دون الشهادة وعلمه باس
الاول ان عدالتهم تمنع من الافتحام على القوي بغير علم وليس عندنا دليل لا على عدم وجوده في الواقع وضعفه

الاتفاق

لان عدلهم انما يمنع من الافتراض غير ثابت بحجته عندهم ولا يلزم من ثبوت حجته شوق عدلهم بثبوت حجته عندنا بعد ما ظهر من توضح
 الخلاف في الادلة وقدر الدنبه على ذلك **الثاني** قوة الظن في حان الشهرة ان قول هذا التعليق ان لم يحمله مبنيا على قاعدة السند
 بابل العلم وثبنا التكليف كما هو الظاهر من بياحه فلا يخفى في سقوطه اذ الاصل عدم جواز الفعل بالظن وان كان قويا اما لم يبلغ درجة العلم
 وفرضه المقام بوجوب كون الشهرة اجماعا وهو ليس محل البحث وجواز التعويل على خبر الواحد في الكتاب ليس من جهة كونه مبنيا للظن
 المطلق والظن القوي حتى تبين الحكم منه في الشهرة بل من جهة التعبد او من حيث كونه مبنيا للظن الخاص فلا يبعد في سائر موارد
 القاطعة عن الدليل وان جعله مبنيا على ذلك القاعدة فهو وان كان مستقما على طريقه بعض ما خرى المناخر بنا لانه غير موضوع عندنا لما
 سنحقيقه من ان السند بابل العلم ثانيا في الاحكام والادلة وثبنا التكليف بما معلوم وفضية ذلك جوب التعويل في الاحكام على الادلة
 الظنية لا على طوائف الظن في الاحكام وكون الشهرة من جملة تلك الادلة ثم كيف والشبهة بوجهها واجاب عن الدليل الثاني في
 المقام بان الشهرة التي يحصل منها قوة الظن هي الخاصة ببلد من الشيخ لا الواقعة بعد كما هو الغالب في ذلك لان كثرة الشك والاعتد
 الشيخ كانوا يتبعون في القنوى نقلها له بحسب ما به ثم نقل هذا الحكم بغير عن جماعة وبما اوههم كلامه هذا التزام بحجة الشهرة التي كان
 قبل من الشيخ نظر الى افادتها للظن وهو الذي بنا سببا حجة على حجة خبر الواحد بالسند بابل العلم الى الاحكام وجوب التعويل
 مع على الظن فيها فبشكل عليه بان الشهرة بعد الشيخ قد يكون من غير انبائه فكيف طاق المنع من حجتها وقد عرفت مما مر ناصح في
 المذكور من اتمل في عمارة المقام وفي البحث المتقدم عليه وفقت على ضعف اوههم المذكور ثم لا يخفى ان ما نسبته الى العلم الذي كانوا
 بعد الشيخ من نقلها هم بالاشبه ان يكون وهما من حيث انهم لما وافقوا في المسائل والقرينة غالبا اتفقوا في ذلك في موافقتهم في الاحكام
 ابقوا غالباً في شبه ذلك في بادي النظر انهم لما عولوا فيها على نقلها مع ان ذلك الشيخ مخالفة ولو كان تعويلهم على نقلها لوجب عليهم
 الرجوع الى رايه المناخر مع وضوح خلافه بل قد نقلوا في بعض المواضع كما تبين عليه بعضهم ثم هذا لا يجمع مع ما اشهر بينهم
 من عدم جواز نقلها الاموات لان يكون مع اعوا المجتهد الحي في زمانهم وهو بعد وقد يستدل على حجة الشهرة بموقوفه من
 بما اشهر بموقوفه من عايشيهم بل ان اصحابه وقولهم ان السناد الذي ليس بمشهور عند اصحابه كان اجمع عليه لا ريب في ان
 من دابة الموفين والاشهر في القنوى ابقوا فيها وله عموم المجمع عليه فان المراد به المشهور او ما اجمع عليه الاكثر لا ما اتفق عليه
 الكل كما هو الظاهر لما مر في نقلها لاختلافها بالمشهور بغير واسطه بل هو على الوصف اعني المجمع عليه بالمعنى الذي سبق بهما على
 كل من حيث المبدأ به فبذلك على ثبوت الحكم للمقام ابقوا لاشراك العلة ثم المفهوم من التعليق المذكور ان حجة الشهرة ليست حجتها
 بل من حيث كونها مبنيا للظن لانه المراد بنفي الواسطه فوافقا في الدليل الثاني وجوابه ان المراد بالوصول في المقامين الواجب دون
 القنوى بغيره ان السناد عن تعارض الروايتين وما يبق من ان القنوى يعجز اللفظ لا بخصوص المورد انما يتم مع وجود ما يقضي في اللفظ وهو
 المقام لسناد الرواية بالذكر بحيث يصلح للعدا اليها وفدا عن رواية محلها ان الوصول لا ثبنا فبذلك العنونه لا عهد واشعنا الذي ليس بسلطانا
 لكن سند الرواية في صحت عن التعويل عليها او الغل بها انما بوجوب الاجتهاد في محله ولا سبيل في التعدي عنه ولو سلم فحانها بالاشبه بالنسبة
 الى المقام بوجوب طر حجابها كما سنشير اليه وقد ورد على القائلين بحجة الشهرة بانها لو كانت حجة لزم من حجتها عدم حجتها لان الشهرة عند
 حجتها واما يلزم من وجوده عدمه فهو منسوخ واجيب بوجه **الاول** ما ذكر بعض المتأخرين من ان الشهرة التي قول بحجة ما هي الشهرة في الفرع و
 الشهرة التي انعقدت على عدم حجة الشهرة انما هي الشهرة في الاصول لا نقول بحجة ما هي حجة بلزم منه عدم حجتها في الفرع وفيه نظر لان المجتهد
 اللين تمسكوا بها على حجة الشهرة انما الدلائل على حجتها في الاصول فان عدلهم كما يمنع من الافتحام على القنوى من غير دليل في الفرع كما منع
 من الاصول والفرع كما سبها لاختصاص محله والظن بالشهرة خاص في المقامين **الثاني** ان الحجة انما تنهض بحجة كل شهرة في الظن بمرور
 والشهرة التي انعقدت على عدم حجة الشهرة انما لا يبعد الظن بمرور فلا يصح التعويل عليها في منع حجة الشهرة وفيه اية نظر لان الشهرة في نفسها
 فبذلك الظن ما لم يقدح فيها فادح وليس مقابله هذه الشهرة ما يصلح للفتح فيها سوا الاصل اعني اصله عند قيام دليل على حجتها
 بعد استلزام العلم بناء على حجة كل ظن لا دليل على عدم حجتها كما هو فضية ما قرر في الطريق العطف او عود الرواية على تقدير تسليم شوا
 للمقام وشيئا مما لا يصلح للفتح **اما الاول** فلان مرجعه الى عدم العلم وهو لا يصلح لمعاوضة ما رتبته ولا لا تنفع فائدة القول بحجة
 الشهرة **واما الثاني** فلان من جرحه وادعى في حجة الدليل الخاص عليه مع ان من يقول بحجة الشهرة ليس بها في مقابلته العموم والمطلقا
 بل وسائر القواهر فلا يتم الفتح براهية **الثالث** ان الدليل الثاني على حجة الشهرة وهو القاعدة المذكورة قطع الالة فلا يباضة الشهرة
 القاطعة على حجتها لانها ظنية الالة وفيه نظر لان الدليل الثاني على حجة مطلق الشهرة ان حجة ما بحسب ما يقع امسح وروى
 وان حجة ما بحسب ما لا يقدح في دليله على خلافها فاسلام حجة ما بحسب ما لا يقدح في دليله على حجة ما فوجب له حذبه وبقائه في حجة
 ابقوا بان الدليل الثاني على حجة الشهرة لا يدل على حجة الشهرة على عدم حجة الشهرة لانها غير صالحة للحجة بلزم من وجودها عدمها فراجع

انما هو في حجة ما بحسب ما لا يقدح في دليله على خلافها فاسلام حجة ما بحسب ما لا يقدح في دليله على حجة ما فوجب له حذبه وبقائه في حجة

مضافا الى دليل حجة الشهرة لا يمنع حجة الشهرة على عدم حجة الشهرة وبشكل بان مضافا الى دليل المذكور حجة مطلق الشهرة فبقية
 بغيرها الغد على عدم حجة الشهرة ليس ما لم من تقييده بما الغد على غير ما يتكافأ الوجها وفيه ما فيه بل التحق ان الشهرة العامة على عدم
 حجة الشهرة قد افترقا لنفسها خاصة لان ما فاضية بتوهمه عدم نفسه وغيره عدم لا يثبت حق يمنع من يتوهمه بغيره بغيره الشهرة سائر ما لم
 على عدم حجة الشهرة وانما ثبت بقاعدة السند بالعلم الى الادلة الاحكام حجة كل ظن لا دليل على عدم حجة الشهرة انما وجدت الظنون المتأثرة من قبل الشهرة
 في القول لا محالة فبقية من فصلنا المتأثر من فصل الشهرة العامة عن دليل من الشهرة المعنوية وروايتها ضعيفة وبغير الشهرة
 منع من حجة الثانية وان حصل الظن فيها لما من مزية الشهرة على عدم حجة الشهرة وبني على حجة الاولى لما من دليل الثاني مع عدم ثبوت
 الشهرة على عدم حجة الشهرة وهو ضعيف لان الشهرة منعقدة على الظن على عدم حجة الشهرة مطلقا نعم يصح عندك من مزية الشهرة لمعادلة الروايات الضعيفة
 وجبها وذلك بغيره القول بحجة الشهرة والا كان حجة ما مع صحة الروايات ومن هنا بدأنا الوهم حيث يتوهم ان تعويلهم في ذلك على الشهرة
 المعنوية بالرواية على الرواية المعنوية بالشهرة والذي ظهر لنا هو انما في ثم التحقيق عندك ان الشهرة ان كسفت عن وجود حجة معتبرة
 ولو تساعدة الشهرة كروايتها ولو ضعيفة سند او لا لا يثبت فصل الشهرة لجبرها كان حجة فيها التعويل عليها والكلام في حجة ما كان الكلام
 الذي سبق في حجة الاجماع والافق حجة في ادلة الاحكام دون فصل الاحكام فلما في المتأثر من عويلان لنا على اولها ما لم تحت حجة
 الاجماع انما كانا يعلم بالضرورة من الدين بانا مكلفون في زماننا بالاحكام المفردة في الشهرة كل يعلم بانا مكلفون بحجة الشهرة
 اسفادها من طرق خصوصية فاعتبرها الشارع طريقا اليها وبغيرها اخرى يعلم بانا مكلفون بالفعل بالعلم بالعلم بمقتضى ادلة خصوصية
 هنا ان ذلك الادلة وان ما من تحصيل العلم وما يثبت فيما مقام بعضها اجمالا لكن العمل بها يتبع على غير ما تفاسدنا والاطراف
 الى تحصيلها بالعلم ولا يطرق على فيضها التعويل فيها على الظنون التي لا دليل على عدم حجة الشهرة فيها ولو بعد استلزام الطريقين او عطف على
 الظنون والطرق لظنية التي هي كل ولا خلاف ان الشهرة عند خلوها عن المعارض من الامارات المعنوية للظن بما الغد عليه ولا دليل على عدم
 حجة الشهرة في الادلة بعد استلزام طرق العلم اليها فيضها القول بحجة الشهرة لا يقدح في ذلك الغد على عدم حجة الشهرة لان فضيلة هذه
 الظن بعد حجة حجة نفسها كما ان فضيلة الظن بعد حجة حجة نفسها فلا يحصل عن بعد حجة حجة نفسها سائر المعارض ان مفادها ظن منطوقها
 عدم حجة حجة فيسقط عن درجتها الاعيانا كالدليل ان المتأثرين انما كانوا فيستحق الظن الحاصل من الشهرة المعنوية على حجة طريق على عدم
 حجة طريق غير الشهرة سائر المعارض السالم ويحمل القول لاخذ باقوى الشهرة ان يكون اقوى الظن وليس معتدرا والتحقيق هو الاول
 ولا فرق بين ان يكون الدليل مثبت حجة الشهرة نوعا كالحجج الموثوق والاجماع المنقول وشخصا كبر ما كما لو انقذت على حجة
 روايتها ضعيفة ولو عامية او اصل مثبتا وسيرة ظنية او تقدم ظاهر في مقابل اصل وغير ذلك في التحقيق عندنا عدم حجة اكثر الروايات
 هذه الطرق لكن اذا قامت شهرة على حجة وزد منها في خصوص مقام كان حجة ولا يتعد الى غير مورد الشهرة حتى انها لو انقذت على العمل
 روايتها ضعيفة عامية في بعض موارد فانها فاضل على العمل في مورد العلم لا يتعد الى تقيده مواردها وكذا لو انقذت على العلم بعض
 الروايات دون بعض في لا يتعد الى غير العمل لا يتوهم ان يلزم من هذا اليها حجة كدليل ان لا يثبت لبقا بل من حسنة معتبرة
 عندنا فان عدنا انهم يمنع من الاثبات بدونه ويثبت اعتبارها عندنا على تقدير عدمه بغيرها الشهرة عليه وذلك لانه لا يلزم من قواضيم
 على المسند بحج ان يستند بعضهم الى غير ما يستند اليه البعض الاخر بحيث لا يتحقق شهرة على مسندهم نعم لو عين منهم الاشراك المسند
 بالتحقيق او بالتحقيق صح التعويل عليه كما يثبت ولا يثبت عليك فنقولنا بحجة الشهرة انما هو بالنظر في نفسها كما هو الشأن في
 البحث عن كل دليل صحيح والافضل اخذ بخلاف المسند بامامة اقوى منها او انفتاح فتا ما اخذها وكنا على عدم حجة الشهرة في نفس
 الاحكام ان الطريق اليها منحصر في الطرق المعلومة والمظنونة وعدم كونها من الطرق العامة واضحة وكل عدم كونها من الطرق الظنية بعد
 ما عرفت من ان المعروف بين اصحابنا عند حجة بانفسها نعم يصح الشهرة على الحكم لجبر الروايات الضعيفة الدالة عليها اذا كانت موقوفة
 حيث لا يعلم باستلزام الشهرة الى غير ما او علمنا به لكن لا يمكن الاضطرار عنها بل بعد العثور عليها فانظر الى حصول الوثوق بصحة صدرها لا سيما
 اذا تمسك بها جماعة وحصولا اذا كانت قوية باعينا السند وقد حققنا انفا في بحث الاجبا السنة حجة الاجبا الموثوق بعينها وان كان
 لا مارة خارجة واما اذا كانت روايتها عامية مربة من طرق مخالفة انما لا تعلم الاجبا بالشهرة على الحكم لان القول بحجة الشهرة في
 القول بوجوب المرجع الى كتب انجبا الخالفين في مثل ذلك كوجوبها الى كتب اصحابنا لوجوب دليل المجتهد وسعة الادلة وفساد من الطريق
 المعروفة بين اصحابنا ولو اعتضد بعض الروايات بالشهرة اضر على موضع الاجبا لا يتعد الى اوى في بعض ما يبره لا وجب غير ذلك او
 اعتضد بعض المدلول فمفهوم على موضع الاجبا بحج ان يكون النقل بالمعنى واعلم ان الشهرة القليلة الكاشفة قد يفتقد على الحكم في
 وقد شغل على الحكم دون دليله وقد شغل على دليله ونالحكم وقد عرفت ما احققنا ان النوع الاول حجة وان الثاني ليس بحجة
 لكنه صالح لجبر الاجبا الضعيفة المروية من طريقا ما الكون في الثالث فاما ان يفتقد به الشهرة على خلاف حكم الدليل لا اقالا

في
 حجة
 الشهرة

فلا أشكال في بقا الدليل فيه على حجيته ما لم يعارضه مقاض أو ما الأول فالحق انه لا يثبت الدليل الخالف للشبهة عن الحجة بل لا يثبت
الشبهة بالشبهة عن وجود خلاف خفي فيه او تنقذ على معارض معين وكونه اقوى وقد يوجد في كلام بعض المعاصرين من ان الشهرة بقوى
بكثرة الاخبار التي تخالفها وانه كلما كانت الاخبار التي تخالفها اكثر واشهر كانت الشهرة اقوى لا سيما اذا كانت الاخبار صحيحة صريحة وخصوصا
اذا لم يكن على الشهرة دليل ظاهر وكان عليه دليل ضعيف وهذا على خلاف غير جيد لان مجرد وجود المعارض عندهم او كونه اقوى لا يجب
كونه كالعندنا وانما العلم ان الشهرة تنقسم محصلة ومفولة فالمحصول هي الشهرة التي علم بها بالانتجاع في كذا الصنف او بغيره من بعض القطع
ينقلها اما اكثرهم او لساعة اما من خارج والمنقولة هي التي يصح نقلها من بعض القطع بنقله وثبوتها بالطريق الاول ليس موضع
خفا أو ما بالظن في الاشكال موضع كلام والتحقيق انه لا يمكن الاطلاع عليها بالطريق الاول بل يجوز النقل على الثاني لا سيما في
الحصول المستفاد من التماس الخبر في الاجماع والاعراض مع حصول الوثوق بنقله بقوله على الظاهر من نقل الشهرة فانه قلبي لا مستفاد كغيره من
اصحابنا وكثير من سائر النصفين فدا هذا من مستفادهم وانما يستكبرهم فلا يثبت من بطلان على قوله من لا صحاح الا البعض فكيف يمكن الوقوف على الشهرة
والعلم بها مع الجهل بقول الآخرين وايضا ندوين الفنا وكم تكن متداولة بين فدا اصحابنا وكان طريقهم الجوع على تدوين الاخبار غالبا كما تبين
عليه بعضهم فكيف يمكن الاطلاع على مذاهيبهم واداهم فلتك ساطر الاصحاب ورواياتهم المعروفة ولو مستفاد من فدا وكثير مشهور
وقد تداربنا زمانهم واعضاءهم والاعراض فوفهم على مذاهبهم من طريق عصرهم وضد لهم لنقل قوالهم ولو بطريق الاجمال عند غيرهم
الفا تل نفع نقل الخلاف الا عن قليل مما يستكشف به غالبا من عدم مخالفتهم سواهم واما فدا اصحابنا فغير من مذاهيبهم غالبا كما تبين
الاخبار التي دونها للعلم والنقل او مساعده لما راث خارجة يفت عليه المتابع على انه لا بعيد ان يكون الشهرة المقيدة للظن وهي التي بناها
الاحكام السابقة هي الشهرة بين من وقف على قوله من اصحابنا الذين تدلون كتبهم ونقلنا رايهم دون غيرهم من يتعد الوصول الى معرفة قوله
غالبا واعلم ايضا انه قد يخالف الشهرة بين المتقدمين والشهرة بين المتأخرين فبذلك تخرج شهرة المتقدمين لكونهم اقرب الى زمن المقصد اطلع
على الاخبار والا تار ورجح شهرة المتأخرين لكونهم اذ نظر واعرف بوجود الاستنباط وقد تداربنا في هذا فدا من هو افضله منه ويحتمل عدم
الاعتناء بصحة احاديثهم والرجوع الى ما هو المشهور بين الكل على تقدير تحققة ولو ثبتا لوجوه ما يكون الظن معناه قوي ان ذلك يختلف
 باختلاف الموارد كان قويا هذا كله في الشهرة في الفتوى واما الشهرة في الرواية فالحق انها تنقسم بجواز الرواية التي يفتون بها في مسائل الشهرة
في الفتوى يتحقق بكون موضع الضعف من التسديد بحيث يحصل منه لا غنى ابعد الخبر بخلاف ذلك باختلاف مراتب الضعف ولو تحقق الضعف في
جميع رجال التسديد انكر في الجميع واما الشهرة فنقل الرواية في كتب الحديث فلا يخفى من نوع ثابت لا يمكن لا يبلغ بحجته وجه الشهرة
فصل في قسم الاجماع الى تسطيقي ومركب فالاجماع البسيط هو الاجماع المنفرد على كذا وكذا ولا يدخل تحت الاجماع
والفعل الاجماع على كل واحد منها واجبات بسيطة ونقلا بل المركب وهو الاجماع المنفرد على كذا وكذا مع عدم انفاده على كل واحد من اجزائه
موضوع واحد كاستنباط الجهر في ظهركم وخبرنا فخرنا لا يصح اياه فرفقنا في القول بوجوده من خلاف ذلك فاجماع المركب في موضوع واحد
كسبيل الركعتين من جالسين ركعتين فيك الشك بين الاثنين والثلاثين وبين الثلثة والاربع فان من قال يجوز ان يثبتها لها فالجهر المقام بين منع
من غير المقام بين القول بجوازه احدى هاتون الاخر خروج للاجماع المركب في كذا وكذا في هذا النوع بعيد القول بالفصل ايضا وهو ان من الاجماع المركب
يجوز الاتفاق على عدم الفرق بين حكم موضوعين فضا اعدا مثلا من غير ان يسبق الاراء على التعيين مطلقا على هذا ما في اراء القطع مع القطع
المعصم مع احتمال وجود مانع في حق كالتقية يتنازع من مبينا او بعد علمنا انما استقرت عليه الاراء عند الفرق بين والظاهر ان اجماع
المركب يتحد منه مورد الاقوال ويجعلها بغيره المورد عنوان عقد القول بالفصل لا يلزم النكاح في بابا اقول للمسئلين وذكر الحكماء
ان المتحقق عندك هذا فلا بد لنا هنا من تحقيق مقامات الاول لا يجوز عندنا مخالفة الاجماع البسيط على طريقنا حيث يكون كاشفا
عن قول المعصم الواقع منه ووجه واضح واما ما كشف عن قوله الظاهر فيجوز مخالفة الفقه مع قيام دليل على خلافه كما لو استكشف بالافتقار عن حكم الله
ظاهرة الخالفين في الجملة فانه يجوز مخالفة الفقه عندنا دليل كاشف عن كونه حكما ظاهرا منوطا بالتقية وكذا لو استكشف بالاجماع من اصابه
عام على وجه يقبل الخصم عند قيام دليل عليه ولو علم الجلال بورود الحكم منه مورد التقية ولم يظهر دليل يدل على تعيين الخالف ففجوا
الاخذ به وعدم وجهنا اظهرها الاخير نعم لو علم ان المتظور منه مراعاة مصلحة المكاتبين وعلم ببقائها في حقنا وجب له خذ به في صورة الظن بها
او باحدا مع العلم بالآخر وجهنا في صورة الشك ولا يذهب علمنا ان هذا التفصيل لا يثبت انا في فداه سابقا من جهة الاجماع
مطل لان المسكوت عنها انما هو الاجماع من حيث نفسه كقولنا لا يجوز مخالفة الفقه فان المسكوت فيه نفس القول ولو مشى القول بالرواية الواقعية وانما يكشف
مخالفة الفقه الواقع دون ما ابداه في الظاهر كما هو الظاهر في الاشكال في التسديد بعض الموارد المتقدمة في الثاني اذا انفرد الاجماع على قولين او اقوال
في موضوع لا يجوز احدا قول اخر منه بل خلاف بعينه بين اصحابنا وعليه اكثر مخالفتنا وخالف فيه في ذلك بعينه فله جوازه لنا
انه اذا علم بدخول قول المعصم بين القولين او الاقوال او بموافقة احدهما كان القول الآخر مخالفا لقوله فطعا فيكون معلوم البطلان في الجواز

انما هو وجه
الاجماع

يعتد

المصلي ولا يذهب عليه ان هذا انما يتم هذا اذا كان الاجماع كاشفا عن الحكم الواقع والا يتغير فيه التفصيل المتقدم ويبدل في كل موضع من ذلك
 ما اذا ادى دليل الاحتياط الى احد القولين الثالث فانه يجوز له ان كان الاجماع المنفرد في ذلك المقام كاشفا عن الحكم الواجب كما لو اعتد الاجماع
 المركب على ما ذهبوا اليه او حرمه او باخذه وجوبه فانما يجوز الحكم في الاول بالذات والآخر بالاعتدال مع القطع بخلاف الحكم الاول
 واجتزاع موافقنا من مخالفتنا بجواز الاجماع وهو على عمومهم اذ من دلتهم الاجماع على القطع بخلافه الحالف وهو المقام غير واضح لخلافه
 منه بينهم وعقد وضوح قطع الموافق ومنها الاحتياط وهي مخالفة المفاد في ما ساعد على التعميم وهي رواية لا يجمع امتنع الخطا على العمل بالاجماع
 على الجسك هو الظاهر ومنها ما لا دلالة عليه وهي رواية لا يجمع امتنع على خطا فان المذكورة ظاهرة في القول بالاحد وما لا يثبت في مواضع التعميم
 كما لا يخفى حتى يجوز ان بان اختلافهم في بعض ان يكون المسئلة الجاهلة وبها يفسر الخلاف فيها يؤدى الى اجتهاد فلا بد على المنع من الجواز
 اما اولها فيلحق المسئلة التي تعقد الاجماع فيها بخلاف مع جواز ما ذكرناه في الثاني فاما الثالث وهو ان اختلافهم انما يدل على جواز
 العمل بمؤدى اجتهادها في موضع الخلاف اعني تعيين احد القولين او الاقوال الا في غير ذلك لا خلاف لهم فيه كما ان الاختلاف في التفصيل المذكور
 انما يدل على جواز الاحتياط بمؤدى اجتهادها مادام الخلاف باقيا لا مطلقا كما سببنا التمسك عليه وبالجملة في مخالفة في المقام جواز الاحتياط
 بمؤدى اجتهادها خاص فيقتصر فيه على مورد الاحتياط الاجتهاد كما هو معنى الاحتياط الثالث في الفصل الرابع من بين الحكمين والحكام في
 موضوع واحد واكثر فيفضل بين موضوع او موضوعات حكم واحد هل يجوز لنا التفصيل في ذلك افعال مثله ذلك كل قول بجواز
 القائلين انما يكون قول يجوز التجنب عن الصلاة وكل من قال بطلانها قال بعدم جواز التجنب عنها فانما يكون جواز التجنب عن الصلاة
 فلو ان الفصل وكل من قال بانفسا القائلين بالبحر القائلين وكل من قال بعدمه قال بعدمه في القول بانفسا له وعدم تجزئها او بالاعتدال
 بالفصل فلو ان التمسك بكيفية الاحتياط في الشك في بعض اصحابنا في المنع مطلقا للمعروف بينهم وذهب عن الجواز في الجواز مطلقا
 العمل في التمسك على ما حكى عنه فنع من احداث القول الثالث في المسئلة مع نصهم على عدم الفصل والاحتياط في هذا الفصل
 اخرو هو الفرق بين ما اذا مضى على عدم الفصل واتخذ الطريق وبين غير فنع في الاول وذهب الجواز في الثاني والتحقق ان ذلك قد دلت
 من اجماع وغيره على المنع من التفصيل مطلقا ولو جاز في اقسام على احد القولين او الاقوال ما يكون جسيما بالغلبة اذ في الواقع يجوز التفصيل
 والاحتياط على المنع في الصلوات الا في اقسام القسم الاول منها فلا بد ان اقام دليل معتبر على المنع من التفصيل ولو عند عدم قيام دليل على
 احد القولين والاقوال وعلى الجميع كان التفصيل معا وبطلان ظاهر او فاعلا سببا الى المصلي اليه وهذا واضح وامانة القسم الثاني
 فلا بد ان كان الدليل موافقا للواقع ومعتبر من حيث فادته كبحر الواحد عند المتأخر المكان كان دلالته على احداثها مشاهير
 على الاخر ولو بمعرفة العلم بدخول المعصية في المحققين فيكون اثبات الحكم الاخر من قبل اثبات الاول في المواضع المذكورة في الجواز
 الشرعية والعقوبة به ان لا فرق بين ان يكون اللزوم مستندا الى نفس الاول والى بغيره مقدمة خارجة كما في تنقيح المناط المتفرع
 دليل على ذلك فيمكن المناقشة في المقام حيث يثبت الملازمة بواسطة مقدمة عقلية بالمنع ويستند بغيره بمسئلة القبلة والوقت فاننا
 على الظن في معرفة القبلة ولا نقول على القبلة المظنونة في معرفة الوقت مع جواز الملازمة المذكورة في جواز الملازمة مساهمة الشارع في
 بعض الشرائط لا توجب استحالة في معرفة غير جواز الملازمة بغلبة بخلاف المقام فان الدليل المثلث لاحد شطري الاجماع صالح لاثبات
 الاخر ومثله الكلام في تنقيح المناط الا انه قد لا يصلح كما لو عارضها ما هو اقرب منه ولكن على الجواز في الصلوات انما يعدم قيام دليل
 صالح للمنع فيجب ما يقتضيه الادلة التي مفادها الظاهر ان دلت على القول بالتفصيل في الاجماع ولا يفتح العلم الاجمالي بطلان احد
 القولين بحسب اوقع لان ذلك لا يثبت احدهما بحسب كما يكشف عنه ثبوت نظائره في الفقه موارد كثيرة كقولنا يصح الوضوء بالمال القليل
 الذي لا في احد الثوبين المشبهين بغيره بطلان الصلوة فيه مع ان هذا التفصيل بطم بحسب اوقع ففعلا ان الثوب المذكور ان كان
 نجسا بطل الوضوء والصلوة معا وان كان طاهرا صحا معا وكقولنا فيما لو ادعى الزوجية لغيره لغيره وان كان الاخر بائنا بلزم المدعى عليه
 من الحقوق والاحكام دون ماله فبازم فيما اذا كان زوجا بالهجر منع من نكاح اخوها وانما وبذل اجتهادها وبذل رضاها والاحتياط
 وفيما اذا كانت زوجة بمنع عن الزوج بغير ما لا يحسد ما يوجب لبسونه على فقد الزوجية فمنع عن الزوج بائنا المذكور وبطلان
 غير ذلك من الاحكام وبالجملة في احوال المفترقة ما على مقتضى اصل الاقرب وبطلان المذكور ما على مقتضى اصل العدم مع وضوح الدافع بين
 الاصلين بالتسليم الى اوقع في غير ذلك مما لا حصوله وهذا التحقيق من قبل مسألة واجد الموقر في الثوب المشتركة حيث يحكم عليها بالظهور
 لا من قبل مسألة الا ناسبا للمشبهين بغيره بالتمسك حيث يحكم فيها بوجوب التجنب لليقين بالجملة وفي موضع وجهها تحقيقه في دليل صحيح
 اقم الاحتياط في الجوزين ولا بما تقدم في المقام السابق من فضيلة اختلافهم في المسئلة جواز العمل فيها بمؤدى اجتهادها مطلقا ومتعارف
 الجوازين في ثانيا بان الصلوات في الامم ثلاث لثاني في اقامتها الزوج وخلفها اباور وكنه واثبات الزوجية وخلفها معا اباور
 قول ابن عباس لثالث الاصل في المقامين ثم احتج ابن سيرين قوله اننا في افعالها لثالث الاصل في مسألة الزوج وثالث لثاني في مسألة

اشاع

[illegible]

فصل في بيان
الاجماع

فصل في بيان اجماع الفقهاء في اصول الفقه
المعجز ان لم يكن كاشفا عن المحققين واما اذا كان كاشفا عنهم فقط فحجة معتدلة على حجة الاجماع المنقول بخلاف حال ان الظاهر في الغالبية بجمعه لا
بوجوب القطع مالم ينضم اليه شواهد خارجة وفي حكم نقله بطريق النوازل نقله بطريق الاجماع انضمام بقا من العلم واما الاجماع المنقول بخلاف الواحد
المعجز عن نقل العلم في حجة خلاف الظاهر ان هذا النزاع غير متوجه على القول بعد جمعة خبر الواحد كما في السنة كما صرح به بعضهم فاصح هذا القول
لا يخالفون في حجة حجة واما ما بين من طريقه هو لا اله الا الله بالاجماع المنقول في كتب من قبلهم وان لم يكن محصلا عندهم وانه كما هو
يقدر وما على العلم انما الكتاب في شبيهه ان يكون دجما بالقبول مع وضوح ما ينظر في البه من ان يكون لا يخفى على من فهم على حجة على المنع على ان
قول المعصوم المستند الحسن في القول من نقل قوله المستند الى التبع والخبر واما قوله في النوازل انما الخبر في
النظر الى ان الظاهر في غير الحجة لا يوجب القطع غالبا فمنهم من حجة الاول يقتضيه المنع من حجة الثاني بطريق اولي فقال ان نقل الاجماع
لو كان عندهم من الادلة لغرضوا لذكره في كتابه اصولية ولينقلوا عليه في كتابه فقهية وما ينبغي على ان لا يستدل بعد ان منع من حجة الخبر
الواحد بين وجه الاستغناء عن معرفة الاحكام فان كل طرفا ولم يذكر من جملة ما نقل الاجماع ولو كان ذلك عند من جملة الظاهر في
واستراح به لظن فوائد وكثرة موارد فاضح ان النزاع في المسئلة مقصود على القول بحجة خبر الواحد ثم انما يظهر ان المنع من نقل الاجماع
لم يقتضوا هذه المسئلة لا عموما ولا خصوصا واما المحقق وان لم يعرض لهذا المسئلة ايضا بقوله لكن منع من حجة جملة من الاجماع الحكيمة
كالاجماع الذي حكاه السيد على لالة الاسر على القول بالاجماع الذي حكاه بعض افاضل بينة في فقهنا الفرضية عليه فورد عليهم بان الاجماع
غير ثابت وان حجة من علمه ومثله ما ذكره في رد قول الشيخ بحجج العلم بخلافه الغير الا ما في حجة عليه بعمل المطابقة ولم يعلم المستند
الى الاجماع المنقول في مقام يظهر من ذلك مبني على عدم الحجة في هذا العلم كمن في حجة وخلافه في نهايتها لكن في مقام بعد
ذلك على ما يظهر من كلامه وانما القول بحجة بين من فاض عنه الا ان طريقه ثم الفقه جارية غالبا على عدم الاعتدال به وعدم ذكر في
الادلة وانه بمنع بثبوت وعدم تحققه وقتما مستكوابه وكنوا اليه مع ما ترى من وفور نقله وكثرة حكاية بعض ذلك بالتبع كبنام
ومصنفاتهم ومبني على ما على خلافه انهم في حجة بحسب الدائع والقول وعلى قول حجة باعتماد نقل الكاشف في الكشف عنهم
لكن مواردنا في المنع من حصول النكاح لهم واظم انما يقولون بحجة حيث لا يوجد له مقاضا وما يوجب الوهم فيه فثبت منقولنا
فيه موهنا او معارضا وان لم يصير جوابا وانما يقولون بحجة حيث يكون وثوق بصحة النقل بان يكون المقام المتخبر به الاجماع من
مطابقة ونقله لخص والاطلاع على اتفاق الكل وما يقرب اليه لا يتقدح ندرق الخالف لاسيما مع عدم معرفة بطلان على اعتبار الكشف
مع معرفة بطلان بناء على دخول المعصوم والوجه الاول ان في غاية البعد والاختلاف مع بقا بما ذكرنا من الاول او اقرب بل يبين من كل كلامهم
عليه لان ذلك في بطلان اطلاقهم القول بحجة اذ عرفنا هذا فالحجة عندك ما ذهب اليه الفاضلون بالاثبات لنا ان ناول الاجماع فاعل القول
المعصوم ولو لا التزام فادل على جواز النقول بل على نقل الاحكام السنة بدل على جواز النقول بل على الاجماع اياهما اننا انما حولنا في
حجة خبر الواحد في السنة علة استنادنا الى العلم مع العلم بقا التكليف في علمنا حقيقنا يقتضي جواز النقول على القول في الادلة
ولا ريب في نقل الاجماع مما يظن حجة بصبر كثير من اصحابنا المنع من نقله اليه ولا يتقدح عدم تعرض الاول بل لا مكان له وهو علم عنه
كن هو علم عنه مما لم يثبت له الا المناخرون فان العلم بنكاح ما ينافي الحق الافكار وتوارد الاظهار مع ان موارد الاعتدال به فليكن كما
سندته عليه من جملة ما سألنا في ذلك الدنبية عليه الاشارة اليه وكذا لا يتقدح رد الفاضل بحجة لكثر التوارد لان ذلك ليس
لقد حجة عندهم في نفسه بل بعد استصحاب شرط القول كما سندته عليه وما يوجب القول بحجة انه في معنى الرواية ويكون بحكمها في
الحجة ولا يتقدح كونها مستندة الى الحدس ووقع الخطا والاشتباه في الحدس غالبا لان اكلامه في النقل الذي يجري عن
امامنا لو هو ولا ريب مع هذا القيد وان قل حصوله لا يقتصر عن بعض انواع الرواية المعبر بل بما يوجب علمها وان كانت الرواية الغيرة
اقرب الى الاعتماد والاعتدال غالبا من نقل مطلق الاجماع ومنشاء الوهم مما يثبت احد النوعين الا الاخر والاول هو حال الاستدلال بالادلة
بحقوق ذلك عدم الفرق بين نوعي القطع في الشبهة فيقولون على انما من يستدل بقطعة الحدس كما يقول على شئ من يستدل بقطعة الحدس فيقولون انما
المشاهدة في الشهادة واضحة وليس في الشهادة شهادته عليه لعلنا اطلاقها على الحجة منها كما في الشهادة بين وعرفها وكذا الحال في
اختيار الوكيل واختيار ذي اليد فانه يجوز النقول على اختياره وان علم استناد علمه الى الحدس وكذا اختياره الحدس عن قولي الحق فان علمه بها
فدستور الحدس كل قد يستدل الى الحدس بما لحظه قولنا ببناء وعلمه ولو قوته على طريقته في الفقه وما اشبه ذلك هذا في الحقيقة
في حوالته في نقل الاجماع في حق الجهد مع ان الاستدلال في الرواية كما يكون الى الحدس فان يكون في الحدس كما في المكاتب والوجه افضل عن
اختصاصها بالنوع الاول من هذا بنوع حجة بناء على استناد العلم الى تفاصيل بعض الادلة فنقل خبر الواحد دون جملة الادلة في
نقل الاجماع داخل في الخبر في علم حجة بالادلة المفردة في الجملة من المسئلة منها حجة نقل قول المعصوم حكما في الجملة وبقوى من تفاصيل

ولا ينبغي على من نقله
الذي يكون في العلم
فيما يستدل بالخلاف
بل من يلاحظ على من
يكون من يلاحظ على من
الاجماع على خلافه
الخلاف على خلافه
ثم علم انما العلم
ولا لا يفتقر الى
الاستدلال

طريق عليا اليها فتبين للنقل على الظن الذي لا يعلم عدم جواز التعويل عليه بل ولا يظن به بل لا يثبت الشهرة لاسيما اذا اعتقد بالامارات
 المذكورة معبده لذل لا يجب التعويل عليها وان قلنا ان فضيلة السند باب العلم مع بقا التكليف جواز التعويل على الظن بالاحكام كما ذكره بعض
 فلا يثبت نقل الاجماع على الوجه الذي تضمنه ما يقيد الظن بالحكم فيجوز التعويل عليه وان عولنا على الابان فثبتها ابان الا نذكر والتجديع التكاليف
 ولا يثبت لنا نقلها اليها فان النفقة في الدعوى والاطلاع على الاحكام كما يكون بطريق الحسن كل يكون بطريق الحسن في فضيلة وجوب البتة على الاطلاق
 ويجوز القول على الاطلاق اما قام الدليل على خلافه فضلا عن ان لا يثبت الا بانه لا يثبت من الامر بالحدوث وقوة معنى الامر بالقول وقبولها ابان
 التباين وان كانت عندنا غير مساعده على قبول خبر الواحد الا ان جاعته ربه على ذلك المفهوم وعلى تقديره بقنا اول المسئلة
 ابان فان نقل الاجماع من غير قول المعصوم فيجوز قوله وانما عرض بان لبنا وما راد في الخبر انما يطابق على نقلنا اسنادا راد في الحسن
 كالسمع والمشااهدة ويهدانا في القوي فثابتا عن نقلنا اسنادا راد في الحسن وبما يثبت من الخبر ما كان له شئ فيه
 اولنا بقية وقول بحمل الصد والكذب ونحو ذلك في بعض اصطلاح مستخدم لان المسائل المذكورة في القام لا تقبل بقاءا وضعية
 لا تدر ان اريد ان لا يثبت الا على الاشياء التي من شأنها ان تدرك بالحس وان ادركها الخبر بطريق الحسن وشبهه هذا اما لا يثبت
 المفوضون الخبر عنه هنا قول المعصوم اوفله ونقته وهو من شأنه ان يدرك بالحس وان كان طريقنا نقل البتة الحسن وان اريد ان لا
 يثبت النبا الاعلى ان كان علم الخبر به بطريق الحسن فواضح انفسا القطع بان من خبر عنهما او حوى ومزاولة بعض القام كعلم الجوهري و
 خبر في الله تعالى حكاه عن عيسى وانتم بما ناكلون وما تدرؤن في بؤسكم ولا يثبت اخباره لم يكن عن حسن ومثله قوله في غير موضع
 فيثبتكم ما كنتم تعلمون فان علمه تعلم ليس عن حسن وقوله في بعض النسخ انما الغفور الرحيم فان كونه تعلم هو الغفور الرحيم ليس له خبر في قوله
 تعلم فيعلم ان كنتم متقين بعد ذلك لكون حرم اما لا يثبت انما اشتمل عليه ايضا لا يثبت ان الخبر ليس له خبر في قوله
 وكذا الكلام فيما دل على حجة خبر الواحد من الاخبار لما عرفت من شمول الخبر وموادته نقل الاجماع وان كان المستند وجوب التمسك
 بالعرفه الصاق على التمسك لا حجة الماثورة عنهم عند تقدم الوصا اليهم فهذا مما يتساوونه الخبر المستند الى الحسن المستند الى الحسن
 ونحو ذلك التمسك على النوع الاول دون الثاني مجازفة وقد يثبت على حجة نقل الاجماع بان الاجماع من الحجج الشرعية الثانية نفس الامر
 والواقع كالشبهة الماثورة فيجوز بغيره بحسبه بطريق العلم بغيره بحسبه بطريق الظن كما في الشبهة لان ذلك فضيلة السند باب العلم ونقل
 الثقة المضاف بغيره التعويل عليه وفيه نظر لان السند باب العلم على ما حققنا في محله انما يجوز جواز التعويل على الظن في تعيين موضوع
 الادلة لانه ايات مضافها ما لا يرجع الى الطرق في الموضوع والظن بحسبه الاجماع بغير الثقة كالظن بقول الامام عند قول الرازي
 اظنه قال كذا وشبهه مما لا شاهد على حجة المانع اموال الاصل قد عرفت الجواب عن حيث يتبيننا اوجبا يخرج عنه الشبهة
 ان التعويل على نقل الاجماع نقلها لثقله في مورد نظر واجتهاده فان الاجماع قد يؤدي الى القطع بالحكم فيجوز ان يثبت القاطع الى كل من
 يقطع بحقه علمه في ذلك الاما وغيره ومنه ينتج باب الاجماع فالقول على نقله راجع عند التحقيق الى التعويل على قولي النقل وهذا
 مخالف لما نقرر عند عدم جواز نقل الجتهاد مع التمكن من الاجتهاد وعدم جواز نقله الاموات مع التمكن من اجتهاد الاجابة والجواب
 ان التعويل على نقل الاجماع ليس بالنقل لثقله كيف وهو مبني على التبع وبحسبه الوثوق بصفة النقل والاطلاع على خلوه من المناقض
 من الاغبيات النقل بل هو من قبيل التعويل على الزاوية فاما ان ذلك بعد نقله الى الاثبات فيقال ان النقل لا يثبت الا بانه لا يثبت في نفسه
 وبه فكان التعويل على نقل الاجماع ولو سلم ان مثل ذلك بعد نقله فكلية الكبرى ممنوعة لثبوتها في حق المجتهدين بعض المباحث كما بحث
 اللغة والجرح والتعديل فما المانع من ثبوتها في المقام بغير المثال لان الاجماع المتكينة في كلام الاصحاب غير سارية عن غيره الا في جواز
 التعويل عليه على تقدير حجةها وهي موثقة عندنا الاكثرين به كما هو الغالب ان لم يكن مطروحة في موارد فيكون على تقدير النقل في القام
 المبحر والجواب ان الطريقة المعروفة جارية على عدم ذكر الاجماع المنقول في الادلة كما لا يجمع المحصل الا ترى انهم كثيرا ما يقولون الحكم كذا اجماعا
 لدليل كذا ولا يقولون ولا دليل كذا فاطلاع على عدم اعتدال الاكثر بالنقل مع عدم مخالفتهم له في الحكم بغيره جدا وفيه نظر عند
 وضوح الخلاف في كثرة المخالفين والجواب ان ذلك غير مطرد في موارد نقل الاجماع ومع ذلك لا يثبت حصوله الوثوق بالنقل عند بعضنا
 ببعض الشواهد الامارات ومثلهما معاضة بنقل اخر الاجماع على خلافه في الجواب ان ذلك مع اختصاصه ببعض الواو لا يثبت الا بانه لا يثبت
 الرجوع مع البرهان ومع التكاثر في الخبر كانه ناصرا لروايات ومنها كثرة دعوى عدم الاجماع في موضع الخلاف بحيث يرتفع الوثوق
 بدعوى الجواب ان ذلك مع اختصاصه ببعض لا يثبت في الاعمال على نقله حيث يعتد بامارات الوثوق كغيره فانه قد يقول على
 روايته عندنا غضاها بعض الامارات ومنها مبني فانه عند نقله او بعد ولو في كذا اخره خلافة فيكون بمنزلة الرجوع في الرواية
 الاعتراف بالخلاف في النقل على تقدير حجة بها والجواب ان ذلك مع اختصاص بعض الموارد بالاشياء التي مع حصول الوثوق به بمساعدة بعض الامارات
 لحي ان يكون الرجوع لشبهة وضعه كانه الرواية اذا رواها الراوي وافق بخلافها فان ذلك لا يوجب سقوط الرواية عن وجه لا غيبا الجواب اننا

وايضا التقليد عبارة عن الاخذ
 بالنقل في القوي في غاية
 على طرية النقل وهو يقابل
 الاجماع اكثر من جبر القطع
 بقول الصواب ضرورة ان
 الدليل بما لا يثبت ان
 يكون الاخذ بنقل الاجماع
 تقليدا هو

الخالفوا جهاد وهو غير مخرج في حقنا ومنها معاضة بادلته قوة لا يسعها مفاوئها والجواب ان الكلام في حجة نفسه لا مع وجودها
 اقوى في حقها وقوع الشك في معصيتها فله جثت ليس بها ان يعبر عن المشهور بالجمع عليه كما حكاه الشهيد عن بعضهم او يكفى بمجرد عدد وجدان
 الخالفوا فله صاحب الظالم عن بعض الاصحاب والجواب ان هذه الحكاية غير ثابتة والخروج عن اللفظ مجردا لنقل المذكور مع منافاته للفظ
 غير خارج مع ان ذلك لا يعم الجميع ومنها معاضة بنظر اخر من اعرف منه باللفظ واقوى منه في النظر والجواب ان ظن الخالفين معاضة بنظر الخالفين
 ولو فرض قوة الاول فانك لا تعلم من ساعدته عن امارات الوهن ومنها قرب عهد التناقل ومعارضته بحيث يقطع او يظن بعد وقته على كثر
 مما وفينا عليه من امارات الغيرة الموجبة للقطع محل النقل والجواب ان الكلام في حجة جثت بمجرد امارات الوهن بعد جثت في مثل
 ذلك لا يتحقق مقتضى معاضة في اجماع بيقين يقضي انفاق الجميع مع وقوفنا على سبق الخالف وعدم ندرته والجواب ان الخطأ في دعوى
 انفاق الجميع لا يساوم الخطأ في حكايته بل هو في الحقيقة ان تعلم ان طريقه ذلك في غير الوهن لذلك وهو بعيد مع امكان غير بل كرامة على
 عند الاعتماد بالخالف بعد العلم بخالفه ليعلم على ان ذلك لا يجري الا في بعض الموارد ومنها نقله الاجماع في موارد لا يمكن ان يقطع
 فيها بقول المعظم اما بعد فترى التسلسل مع سببها وقوة على دليل قطع لم ينف عليه او لم يساعد المقام عليه لعدم قبول التسلسل في النزاع
 الا مفصلة والجواب ان ذلك لا يجزى الا في موارد نادرة ولا يقدح فيما اردنا من ثبات حجة في نفسه كما ستر ومنها نقول بل نأله
 في الاستكشاف على طريق لا يتوكل عليه كغيره في اقلية في الاجماع بدخول في الجملة على وجه لا يعلم نسبة فان هذا ما يقطع ونظن
 عادة بعد وقته ويكفى في الاستكشاف بمسيرة واحدة او جماعة الخ الحكم من غير مخالفا ومن غير ظهوره فيقطع بموافقة المعظم ولا يظهر
 الخلفان كما في الشيخ وجماعة وقد مر والجواب ان الظن بطلان الطريق لا يوجب بطلان النقل نعم يوجب في بعضه فاذا اعتضد امارات
 فوجب الظن بغيره نقله بغيره في الجملة فحق ندعي ان نقل الثقة لقول الامثلية ضمن نقل الاجماع حجة من جثت نفسه غالبا
 لا ينفع عن امارات توجب لو هي فيه من جهة الطريق وغيره ولا حقا في ثبوتها او خارجة عن اصل النقل لاننا في حجة في نفسه في غير
 الثغور على نقل الاجماع انفا الا امارات الوهن فيه ولو يتحقق امارات معاضة لغيره نقله معاضة لئلا لا امارات لها في
 وهذا نرى ان كثير من اصحابنا يقولون بحجة الاجماع المنقول فلا يقولون عليه الا في موارد قليلة نظر الى قوله ما يتحقق فيه شرط
 القبول وهذا عند التحقيق مما يرفع الوهن المذكور عن النقل اذ ظهر لنا من كلام التناقل وبالنسبة في موارد النقل ان الطريق المعبر عنها
 كان خاصا عند التناقل بغيره وان لم يبينه عليه ولم يبينه له فان الاجماع بالطريق الذي يغيره مما كان حصوله مبطل في حق السلف
 بل كان في غيرهم كما في امارات لديهم وان نظرنا فيهم عن تحريره وبما انه كما قد وقع نظره في جملة من مثالا لفظا صغيرا في الجملة
 فهم قد وصلوا الى هذا المعنى اجمالا وان لم يصلوا اليه بوضوح ولا بد في حجة بالاعتناء بان فاذ حصل لنا ظن بالظن الى امارات
 فتوكل التناقل على الطريق المذكور ايضا ارفع هذا الوهن ونجا الثغور على نقله وربما يكفى عدم الظن بالخلاف عن مساعدة الامارات
 الخارجية على صحة فان بطلان الطريق خاص بمجرده لا يوجب بطلان مؤدا مطقة في شئ المقام فان من مزال الاقدام واقاما في نفسه بغير
 المتأخرين عن الاشكال الاخير من ان طريق الشيخ لا يتحقق فيها ذكر حجة بل بدعي الاجماع فالظن انه برديه معناه المعرف وهو الاثبات
 الكاشف دون المعنى الذي اضطلع عليه والا لتصب عليه من غير لئلا يلزم ذلك ليس مكان من الضعف والسطوت لان معنى الاجماع يختلف
 باختلاف الظن الموصلة اليه حتى يلزم منه تعدد الاصطلاح فلا يبرر بالشيخ بالاجماع جثت بل يجب الاعضا المعرف اعني انفا الكاشف
 وان كان مستند كسفة الطريق المذكور ولو سلم ان ذلك يوجب تعدد الاصطلاح في الاجماع فبعد ما صرح الشيخ باصطلاحه لا يسبيل الى ان
 كلامه على مصطلح غيره ولو لم يثبت عند الصريح به في عدة مواضع من عدة ثم بل قد نقل عن القهيد وموضعين من عدة دعوى
 انحصار الوجه في حجة الاجماع وبقول القطع الامام في الغيبة الوجه الذي ذكره وانظرنا بوجوب حجة في امثلية قال في نفسه هذا
 المسئلة اجماعية وجب بغيره على المعنى الصحيح بحيث يقع ما لم يبين خلافه ولا يبرره باحتماله وان ساعد عليه من حيث قال كابر
 قول علماء الرجال في الجرح والتعديل على ثبوت الوصف بحسب ما لم يبين خلافه وان احتل من حيث وقوع الشاخر في غير الصلة
 والفسق في طريق اثباتها بل قد يعلم بان من هذا الحد الجراح مخالف مع ذلك لاخذ بظاهره بعد بل احرص ويزن على المعنى الواقع في
 لقول المسلم العدل على المعنى الصحيح بقوله لا مكان فلتا فرق بين المقامين فان نقل الاجماع رجع الى حكايته الاعضا وتحصيل انا فله القطع بقو
 المعصية في جملة على المعنى الصحيح انما يقضي الحكم بثبوت ذلك لا يقتضيه حكم بنبوت متعلقة من كون قول المعصية
 بخلاف الجرح والتعديل بل فان رجعة نقل تحقيق وصفنا الراوي بحسب ما يقع محله على معنى الصحيح انما يقضي الحكم بثبوت في الواقع وهذا كما
 ترى بل يتحقق في الجواب الثغور بل على نقل الاجماع منوط بحصول الوثوق به او بسلا مشعا بوجوب الوهن فيه فظ ان الاصل المذكور في الجرح
 بما لا يوجب وكذا الحال في جرح الراوي وقدره كما ينبغي عليه محله واعلم ان انا في حجة الاجماع المنقول من حيث كونه نقل القول
 المعصية بما يلزمه القول بحجة مطلقا قطعا كالمجتهد على اخر وان لم يعبر عنها بالاجماع او لم يكن طريقه الا اتفاقا لاصل الوثوق

في
 هذا
 لا
 يبرر
 في
 نفسه

باصنافه فطعمه ونحوه على ما رآه من كون الوقوف على كلام الاصطلاح غير مبرر عنه بلفظ الاجماع بعد جذا وكان هذا هو المشر
نقصرهم له واما فنصرهم بقطعة القنوي في بعض الموارد فالمراد به ما بقا بل الزيادة الاجماع وسر جبره في القطع بحسب ما يقضي الادلة
عند لا القطع بقول المعصوم الا ان كان قطعتان المجتهدتين وان لم يعبر عنها بالاجماع فان خصل الاعراض به من حيث الواقع لو عد
حجة الاجماع ان المنقولة على الاحكام الظاهرية بل عدم حجة ما يتحمل ذلك به الا ان يشترط فيه منه القسم الاول وان عم له حجة
كقنوي من فناء حجة مد على اخر لقطعه بالنسبة الى الظاهر لا فانقول بخلاف القسم الاخر ونفرق بين القطع بالظاهر الذي يدينه
المعصوم في خصوص الواقعة وبين غيره وبعبارة اخرى نفرق بين ما اذا علم بثبوت حجة الكل حتى المجتهد وبين ما اذا علم بثبوت حصة
وحيث قلنا في فطع فاما حجة النوع الاول دون الاخر فاعلم ان نقل الاجماع بحال في نقل الكاشف من الاتفاق المستكشف به
عن قول المعصوم في نقل المستكشف الذي هو قول المعصوم لفظا ليجوز ان يكون القول على التعويل على التقليل ومن قال بغير حجة قال العبد
جواز التعويل على احدهما اذ يكفي في رفع المركب رفع احد جزئه ولا ينبغي عدم جواز التعويل على نقل المستكشف على هذا القول لتمام
نقل الكاشف فقد ذهب بعض اصحاب هذا القول الى جواز الاعتناء عليه وان يجرى نقل المستكشف اذا كان بحيث لو صح وطابق الواقع
لكشف لنا عن قول المعصوم عن وجود حجة فليعلم وتاس من صغرى نظائره ظنية وكبرى قطعية وعلانية فكون النتيجة ظنية لا محالة
والافرق بين نقل الكاشف بطريق الاجمال كقوله اجمع علما وفاقا على كذا وعليه كانه علما وفاقا او اهل العلم او عند الاصطلاح او اصحابنا
او نحو ذلك او بطريق التفصيل كان يحسبهم باسما تام والمركب منهما كان يصح باسم البعض ويدكر ايضا في عنوان مجمل وانما
ابصاره قد بعد مثل قولهم عند اصحابنا والاصطلاح او بل خلافه وانما في ذلك اجماعا منقولا وهو بظاهر غير مستقيم لان مجرد
الاتفاق وعدم الخلاف لا يوجب القطع بقول المعصوم كما هو المعبر في الاجماع اللهم الا ان يتوهم اجماعا باعتبار الكشف المنقول او يعلم من طريق
الناقل كقائه في القطع والاستكشاف بذلك ويستكشف بالنتيجة مظان كلما انه يريد بذلك نقل الاجماع في نفسه **الاول**
فقد ذكرنا ان نقل الاجماع يكون بطريق الاحتمال ويكون بطريق الثبوت في بعض المناظرين على القسم الثاني اشكال ان بعض الاجماع
بالاتفاق والامر وهو غير محسوس فلا يقع الثبوت فيه فاتهم قد اشترطوا فيه ان يكون الاجماع حقا **والثاني** ان كانت
محسوسة الا انها غير كاشفة عن الاراء كشفا فطعنا المنطق احتمال لكن في السهو والنتيجة اليها وفيه ما لا يخفى لان اشراط الحسن الثبوت
لنفسه لا يشترط عدمه عند حصول العلم به بل عند استزاده حصوله به ونسبنا النتيجة عليه في مثل الثبوت فيمكن العلم به بالاتفاق
الكل على قول بل لا يخفى في العلم بالحق اليقين الذي لا يخطئ في العلم به باجماعه يحصل بخبرهم العلم
ببعض ذلك الا نوال عنهم محسوسة بذلك الامر ان واما يكون الامر ان معاونه عندنا فافهم لنا نقل قولهم الا ان وقوع الفرض في
الاحكام الشرعية فيما عدا الفرض من اجزاء من بعد هذا مع ان الاشكال ان كونه لا وجود له على القول بان الاجماع هو لا نقا
المستعمل في قول المعصوم اذ يكفي فيه نقل القول غائبا لا مرارة ان كان هذا احتمال التقية في حقه كان المستكشف عنه حكما ظاهريا ولا
على ما قررنا في مخارج الاجماع من انه لا اتفاق لكاشف عن قول المعصوم بطريق الحدس اذ يكفي فيه اتفاق الذين عن طريقهم الامتزام
بالايمان في الاقوال ويقولون في العلم بآراء جماعة يحصل لكشف بآراءهم وان لم يحصل العلم بآراء الكل ودعوى عدم حصول
العلم به في نقل وقا في الاراء بطريق الثبوت والظواهر من جاز في نفسه ومكاتبه ولو تم ذلك لاستدباب الثبوت بالكتابة لان العلم
انما يستقام من قوافل علوم الخبيرين وهو مستفادة من قوافلهم فمع تجوزها لكن في السهو والنتيجة على الجميع يرتفع الوثوق بخبرهم الا يحصل
العلم بمعتقدهم فلا يحصل العلم بخبرهم فلا شك ان المذكور انما يتم غالبيا على القول بان الاجماع اتفاق الكل كما هو مقتضى العلم وهو كما
يجوز على منقوله يتجه على محصله ايضا واجاب عنهم بعض الافاضل بان رواية اليه مستكوبة بها على حجة الاجماع من قوله لا يجمع في
على الخطاء كما يقتضي نفى اجتماعهم على امر الخطا كان يقتضي نفى اجتماعهم على الخطا القول لا حاجة الى البحث عن مطابقته بمعتقد
وح فنفو هذا القول المنقولة عليه ان ثبت بالثبوت فطعنا ولا نطقي لظنية طريقه لا لظنية نفسه هو كما لم ين القطع الثابت بالسند
هذا كلامه ملخصا وهو جذا الا ان تعين الرواية الى نفي الاتفاق على القول بخطاء بعد وافي عليه الفاضل المعاصر بان لا يخفى حصول
للاجماع على القول بخطا اذا اراد منه محض اللفظ الا اذا اراد به اتفاقهم كقوله في اللفظ واعرابهم ثم قال ومع ذلك في ثبوت كذا المسألة
الفقهية الا ان يبق في ثبوت ضرورة المنقطعة وان كانت لا لظنية ولا بخبر ما فيه لظهور ان ليس في الجيب بالاتفاق على القول
الاتفاق على مجرد ذكر اللفظ وان علم عدم فساد المعنى لوضوح وقوع هذا الاتفاق في موارد ثبت بطلان مؤداهما والقصور كالاتفاق
الذي على تعدد الالهام ونفي الرسالة والمعا وغير ذلك مما ورد في الفاظ بطريق الحكاية في الكتاب بل المراد بالاتفاق على اللفظ
في مسائل الحكم وادته وان لم يطابق الاعتقاد وانما هذا المعنى مما لا غنى عليه في نفسه ان كان اللفظ من اطلاق الرواية غيره كما يتجه عليه
واما ان يرد على الاتفاق على مراد اللفظ واعرابه فمع كونه بعد عن ثبوتها كلام الجيب لا وجه له لانه ان فرض اتفاقهم على سماع فرائز

ومع

المعصوم فلهذا خبر متواتر لا يجمع فان الاجتماع انما يكون في الفتوى فيكون نقله نقل خبر متواتر لا نقل اجماع وان فرض انما فهم على لفظ النكاح
 مثلا كذا ولما رايه كذا من غير استئذان التمساع فهذا يجري فيه ما يجري في الاجتماع على سائر الاحكام من جواز اعادة مطابقة القول لا راجع كما
 ذكر في اصل الاشكال فلا يجد في الجواب صلاح مع الانخفاض عن ذلك فاعادته في المسائل واضحة على تقدير تحققة اذ تدبر مع الحكم فليقعا
 ظاهرة بل انفعها ايضا فان اللفظ على بعض النقاد قد لا يحتمل الامتناع واحد ولو قلنا الاجتماع على بطلان بغيره محتمل لانه قوله ان ثبت بالنوازل
 فقطع بعني ان هذا القول المجمع عليه المستوفى لكشف عن الحكم الشرعي ان ثبت بالنوازل فقطع لفظة طريقه والافطى لظنية طريقه لكونه ثابتا
 بانجام من لا يحصل العلم بجملة لظنية نفسه اذ لا يخفى انفاق الكل على القول وقد مر من ان ذلك ليل الفاطم على عدم مخالفة مؤدب
 وهذا من ثبات القطع الشك بالظن **الفصل المذكور** هذا البقاء فامره على ان المراد من نفي ظنية نفسه كونه في الدلالة
واو عليه بان الفرض قطع النظر عن ذلك بعد القطع به وقدر ان المقصود عدم القطع بكون مفاده مطابقا لمعتقد القائلين بكونه ثابتا
 القطع به لا يثبت على الحكم المستفاد منه بعد ملاحظة دليل الاجتماع وشموله واخرى على ان المراد ان الاتفاق على اللفظ بعني على منزلة وعرايه كما
 يظهر من نية السابق ان ثبت بالنوازل فقطع بمخية انه مقطوع بموافقة لواقع فان حرم الامتناع لقوله والافطى لظنية طريقه لا لظنية
 وفيه ان هذا النزاع بل انما يفيد كونه مما لا يباعد عليه كلام المجيب لا يحيد به كما ينبغي عليه والافطى نفسه صحيح فان الاتفاق على الفرض
 مثلا لا يثبت قطعي عليها في نفسه وانما الظن طريق الموصول وقوعه حيث ثبت لا حاشا **واو** على هذا النزاع بل هو الا حاشا لثبات
 من قبل نقل الاحكام كون يتر من لفظ المعصومين التماسه نقل قطعي **واو** جاز بان ليس من هذا القبيل بل من قبل ما ورد في الشواهد نقل
 الفاظ زائدة على ما الشيخ المعهودة اذ ليس الا جماعيا متعينة في الخارج باشتغالها بغير خصوص الشك ان ذلك منها او لا بل الشك فيها
 اجماعي ولا وانت خبر بان كلام من السؤال والجواب عندنا لما لا يحصل له قوله فهو كما من القطع الثابت بسند ظني بعني القول المذكور لثبات
 بنقل الاحكام من قبل نقل قول المعصوم القطع المتناظر للاحكام كون القول في كل من المقامين دليل لظنية الحكم في نفسه وان كان لفظي
 اليه نقل الاحكام وهو ظني **واو** عليه الفاضل ان كونه ما راد ما من القطع من حيث المصدر من قولنا بجماع مع فرض كون الظنية وان
 اراد القطع من حيث الدلالة والمفروض عدمه وفيه ان المراد كونه قطعي الدلالة على الحكم لثباته للاحكام عليه ليس كلام المجيب كون الاجتماع
 على القول قطعي الدلالة على ثبوت الحكم كيف وهو في صديقات كونه قطعي الدلالة عليه انما الفرض في كلامه عدم كونه قطعي الدلالة على ثبوت
 في معتقدا القائلين والفرق بينهما جلي جدا والنظر انما هو بحسب اعتبار الاول نصير ولا تغفل واعلم ان قول المجيب ثبت بالنوازل فقطع ولا
 فظني بظاهر غير متيقن لو رددت منع الحكم عليه وهو ظاهر **واو** فليقع الغارض في نقل الاجتماع وقد يقع بكنهه وبين الرواية المعسرة
 فيرجح الاقوى ومع النكافؤ لا يخفى للرجح وجوه معددة تعرف مما سرقا ياتي في بحثنا الرجح وقد توهم ان الاجتماع اذا عارض الرواية
 رجح عليه ما لم يمتد الوشاك الرواية وانما في نقل الاجتماع وهو من جملة وجوه الترجيح ويضعف بان هذا الوجه مضاعف في الغالب
 بقلة الضبط في نقل الاجتماع بالنسبة لنقل الخبر والاعتماد على بعض وجوه الترجيح مشروط بانثناء ما يثبت به او يثبت عليه الجانب الاخر
الكلام في الخبر اللغة النبأ وهو المعنى الذي يثبت به دلائل وطنا لا ينصرف وبما يخصها بما اذا كان الاجزاء لا يتابع من غير
 بمعنى شهادة التبادر والاستعانة على خلافه وقد كثر محي الا بئنا الكتاب الغرض من الاخبار عن غير الخبرين ان يثبتكم بانما كونه
 في غير ذلك فلهذا التنبه على ذلك ما كان الاصطلاح مفاد يطلق ويراد به ما يقابل الاشياء وعرف المشهور **الاول** ان كلام النسبة
 ناطقة ولا ناطقة في كلام جلس والرد به اما معناه القوي شائبة فيمكننا ان الممثل على ما قبل او معناه المصطلح فيخص المكيان النامية و
 يخرج بالقبول المذكورة ماعدا الخبر المكيان لتناقضه والنامة الانشائية اذ ليس لنسبة الخارج والمرد ثبوت خارج لنسبة ان يكون الخارج
 منشأ لانتماعها سواء كان ظرفا لوجودها او ظرفا لنفسها على اختلاف القولين في ذلك ولم يكن ظرفا لها بل هو الاضيق بان كان ظرفا
 لما يندرج منه كانه قولك زيد موجود على القول **الثاني** وتحقيق ذلك ان معناه النسبة هو الوجود الانبساطي من قال بان الخارج ظرف
 لوجود الوجود لا تسلسل لا نهائيا فاشي من ذاته فان الخارج ظرف لوجود النسبة ولا اشكال عليه في قول بان ظرف لنفس الوجود لا وجود
 والانسلسل بل هو القول بان نقا وجود الرطب في الخارج مظهر وانما نفسه المثال المذكور فيحتاج في ادخال المثال الى النكاح المذكور
 المراد بالخارج هنا الخارج عن نفس النسبة فدخل نحو علم وعرف مما بعد الفرق خبرا وليس لنسبة خارج من ذاته ومع ذلك يخرج على غير
 مثل قول القائل كذا في هذا اليوم خبر اذ لم يترك فيه غير العلم الا ان نفس الخارج بما هو خارج ولو لم يكن له غيرا ومثل قوله كذا في
 هذا اليوم كاذبا لا يندرج فيه الا ان قول بان المراد ما يفتق نسبه ذلك بالنظر الى نفسها وبه يندفع الاشكال الاول ايضا ويرد على
 طرده دخول المحو المأخوذ مع النسبة المحسنة والموضوع المأخوذ معهما انفس الكلام معناه القوي مع انه لا يستلزم الجمع المكيان
 عليه بغير دخول النسبة فانه قولك جبل عالم على الوصفته يشمل على نسبه وصفته ذهنية لها خارج وهو الاتقان الخارج محي مثله
 قولك غلام زيد وكان الحمل الشرطي كقولنا ان كانت الشمس طالعت في شمسها على نسبه ذهنية هي نسبه لظلالها على الشمس ظنية

خبر وان ما يمتد

الخارج وكل الذي ضروفا اشبهه ذلك فيهم فلو قيل الكلام بالمعنى المصطلح اخصر وروى النقص بالنسبة الى كونه في الوقت فالحال الانشائي
وكل من النقص بالاسمها والشيء والشيء والعرض من قولك زيد قد تم شتمه على نسبة استاتيرها خارج لقائل الاسميها باعتبارها على
فباسه الكلا في البؤا والجو ان الماد بان يكون للنسبة خارج ان يكون نسبة مفضلة لنسبة ثبوتية او سلبية او ضابطة
لا مجرد ان يكون مغيرة بالقياس الى الخارج فحفظ النقص بالاسمها وما بعد ثم الظاهر من افضا النسبة كان افضاها اذنا فحفظ
النقص بحالة الصلة وما قبلها فان وان صح اعتبارها بالقياس الى ما هو الواقع في الخارج الا ان خارج عن مقتضى ذاتها ان مقدارها خارج
امر لاحقا لمن غير اعتبارها انه واقع او غير واقع ولوجمل النسبة الحد على النسبة النامة والقياس لا خبر هو قوله بطابقه ولا يطابقه مستلك
لان ذلك نسبة ثبوت خارج للنسبة هذا ذكره بعضهم **الشيء** انه قول كجمل الصد والكد في لقول احسن بقنا والمائة وجه المسئل من
المقد والكد بالقياس الى الماد به ما يع المفقود والمنق والمقد وخرج بقولنا كجمل الصد والكد على الماد الى ان الام الاشياء من الماد
المركبات الانشائية والاشياء بالانفصال شيئا منها لا يحتمل ان يكون من انواع الكلام بالمد لوله من حيث كون للمد لو اخرج عنه فاذا
لو حفظ المد لول بالقياس الى كجما ان يطابقه فيكون صد وان لا يطابقه فيكون كد يا ومنهما ما ليس كذلك ففما قولنا ان يدق ثم يقول القضا
لزيد وقبامه وهذا الخبر وان كان انرا حديثا الا انه ما خوذ بالقياس الى الخارج ومعبر بالنسبة اليه لا لخرج كان صالحا المطابقة ومعا
بخلاف قول الفريديق معناه ايقاع طلب الخبر بالاشياء لا بالاشياء عن وقوعه وان استلزم موطا من هذا المعنى مما اخرج له عن نفسه حتى يفيق
المطابقة وعدمها وعلى قياسه بقية الانشائيات كصنع القعود والابقاعات فان معنى قول القائل بعث واشترى وهو لول او هو لولنا
تلك وان الزعلفه وجهه او رقبته وامساك التمليل ووال علفه الزوجه والرغبة فليس خارج تلك النسبة بل لازمها كجمل الصد والاشياء
وبالحال ففما كجمل الانشائية نفس كجمل الاشياء عن وقوعه وعلى الحد اشكالان ينبغي انهما ان احتمال الصد ولكن ان كان
بالنظر الى التلفظ لا ليجمل الصد وان كان بالنظر الى الواقع فان احدا ليرى متعين فيه ولا يحتمل الاخر وجواب ان الماد الانشائي
مد لول الخبر من حيث ملاحظة العقل فاما في الواقع مع قطع النظر عما هو الواقع فلا اشكال ومنه ان الخبر ان طابق الواقع لم يحتمل الكد
والام كجمل الصد فبطل قولهم كجملها فان لولها فيكون الجوع وجواب ان الماد الاحتمالي في نظر العقل كما في المسئل انما هو اجتماع الامر
المحتمل في نفس الاحتمالين **والجواب** بان لولها فيكون الجوع وجواب ان الماد الاحتمالي في نظر العقل كما في المسئل انما هو اجتماع الامر
كقولنا الواحد مضاعف لاشئين ومنه ما لا يحتمل الكد كقولنا الواحد مضاعف لاشئين فلا يتعكس كجمل وجواب ان ذلك الانشائي اذ
بانفسها وجرى بالنظر عن ملاحظة ما هو الواقع كانت محتملة لها والبرر مع ما قبل من الماد ما يحتملها باعتبار الهيئة وان لم يحتملها
باعتبار الماد فلا محذور منها ان قولنا ان يدق ان يدق من غير خبر قطعاً ولا يحتمل الكد في بصره ان بقاها فاضل بذا وجواب
ان للكلام المذكور بعد لولن احد **فما** مطابق وهو انشائي في الواقع بوصفها لاضلته وهذا المعنى كجمل الصد ولكن قطعاً
وليس ينبغي في قوله ما مضى بذا وانما هو منفي في قولنا ان يدق من غير **الشيء** الزاوي وهو تفصيل المتكلم اياه على غير وجه
ابراه بلفظ دال على ذلك ظاهر هذا المعنى لا يحتملها وهو المنفي المتعصم صحة تفسير قوله ما مضى بذا وجب ان العبرة في هذا الكلام
خبر وانشاء بالمعنى المطابق كان الكلام المذكور من جهة الخبر وهذا الجواب يندفع الاشكال بكلامنا انشائي من الاشياء والاشياء انشائي
لا انشاء فان قوله ثبت كذا انشائي على انشائها وانشاء انشائي وقولنا احسن بذا انشائي بلزوم الاجابة عن وقوعه ووقعه موجباً غير ذلك
ومن هنا ان طر بالحد متفوض بالصفة وشبهها نحو باز بل العالم فانه ليس بقطعاً مع انه كجمل ان يطابق الواقع وذلك ان يكون في عالمها
في الواقع وان لا يطابقه بان لا يكون عالماً وجواب ان المعبر عن الصد والكد ليس هو طاقو المطابقة وعدمها بل طاقو النسبة النامية
وعدمها والنسبة الوضعية وشبهها فانصته بدل لول عدم صحة التساوت عليها فلا يشكال الحد بها وقد سبنا ان النسبة الوضعية وشبهها
نفسها لا يحتمل المطابقة وعدمها وانما ينطبق ذلك ما يلزمها من الاشياء وهذا راجع الى ما بينها على الحد السابق ومنه ان المعبر
هو ذكر لاشياء على الصد والكد بالخبر من بمطابقة الخبر لواقع وعدمها فيوقوف معرفة على معرفتها او معرفتها على معرفتها وجواب
ان الصد والكد فيمكن ان يعبر عن طابقه الكلام والنسبة كجمل لواقع وعدمها فيندفع الذي روي في ذلك ان المقصود هذا التعريف ليس
بنا حقيقة الخبر لمد مساعده عليه لا بتميزه في نفسه فوضوحه كسائر المركب بل الماد بها مد لول لفظ الخبر للامحار ان يتوقف
مد لول لفظ الخبر على معرفة الصد والكد في معرفتها لا يتوقف على معرفتها كد لوله بلفظه بل على معرفته ولو بلفظه اخر فلا بد ومنه من
النقص عن ذلك بعد عن الصد والكد في الصد والكد في بطل هو الا كد على ما في رفته من ان احد لفظ الصد والكد في صد والكد
لما التعريف بدونه وجواب ان جى باللفظين كجملها بله وتوضيح ذلك لمرغبات الجانب الاحتمال فانه لا يتحقق فماد واستر ومنه ان التعريف
الحد متفوض بمثل قول الفاعل كد لاي عدما طابق اذا كان كد في الصد كد لاي افسر كد ان كلامها خبر قطعاً ولا يحتمل الصد والكد
اذ يلزم من صد كل منهما كد به وهو وجوبه فالحتملها بالقياس الى نفسه فلا يقدح عدما خالها بعد ملاحظة الخارج كما عرف نظره عند

زعمهم مخالفة كلامهم للواقع واستلزامه على ذلك لانه لو كان مقصود النظام كما زعم من موافقة اعتقاد الخبير مخالفة لزم ان لا يكون الخبير منصفاً
 للصدق والكذب بل انظر الى ملاحظته حال الخبير فقط وانه واضح لنفسه **اقول** اما ما اول به كلام القريظين ونزل عليه مقالة المخاضين
 فهو تعسف فسد وتكلف بارد لا يقبله العارف ببيان المقاصد مع احتجاجه بغيره على قول لا كثر ما لا يجمع على ان اليهود واخبر بان لا سلا
 حق كان صافاً لا وجه له على هذا الترتيل لان ان اردت صاق عند اليهود فواضح السقوط او عند المسلمين فلا يخص بمسألة كثر ما
 ما نسل على المعقول بل ان يكون في القبول مع اختصاصه بطريق النظام غير محتمل في المقام اذ لا ضرورة على ان الخبير منصف فحتم
 الصدق والكذب بمعنيهما الحقيقيين وانما الصدوق فاعلم على قبوله في نفسه بالانصاف بالمطابقة لواقع وعلمها على انما منع لزوم عدلها
 الخبير بالصدق من حيث نفسه على التفسير المذكور لظهور ان كل خبر من حيث نفسه كما انه قابل ان يكون مطابقاً للواقع وان لا يكون مطابقاً له
 كافي بل لان يكون مطابقاً للصدق بخبره ولو قد برأ وان لا يكون مطابقاً له قد عوى صحة نصيب الاول بالنسبة نفس الخبر دون التام الحكم
 واضح ثم المستفاد من مقالة النظام والحاظ ان مطابقاً الاعتقاد وعدمها معبر عن حال الاختلاف او اخر معتقداً مطابقاً للواقع ثم اعتقد
 الخلاف لم يخرج عن كون صافاً في ذلك الاختلاف من حيث النظام مطوعاً وعلى هذا المحل مع المطابقة ولو اخر معتقداً غير مطابقاً ثم
 اعتقد الخلف لم يخرج عن كونه كاذباً على المذهبين كما هو على ما توهمه الفاضل المذكور بدو صدقاً الوصفين على من هذا النظام من الاختلاف
 فيكون الخبر في القرض من كونه صدقاً بالنسبة لشخصه كذا بالنسبة الى اخر وان كان لزوم ذلك بعد
 نزل كلامه على ما مر من الاجابة اللهم الا ان ينزل الاعتقاد في كلام النظام على الاعتقاد المطابق للواقع وهو اقرب من النزل على السابق ثم
 ان اعتقد ذكر ان النزاع في هذه المسئلة لفظي ليس فيه كثر فائدة وجهه النقاش بان هذه المسئلة لغوية لا تتعلق طاعلم الاصول
 كثر فائق الا انه نزاع بغير اصطلاح على ما يشعر به كلام الامام اذ لا فائدة في نقل اللفظين هذا المخلص كلامه وورد الفاضل المذكور عليه
 بان كون المسئلة لغوية لا يوجب عدم تعلقاتها بعلم الاصول وكيف ومعرفة حقيقة الخبر المتشعبة في علم الاصول فتوقف على معرفة ما فيها من الحقيقة
 كجزمهم عن الموضوعات وعمران قول الفاضل ليس فيه كثر فائدة يمكن ان يكون ناظر الى ما ذكره في حجة كلامه بالحاظ والنظام قالوا
 وتبين الفرع المذكور فائدة كثر في **القول الثاني** لا يتعلق طاعلم الاصول صفة احتوازة لا توضيحية واصله ان
 المسئلة من مسائل اللغوية التي لا حاجة للاصول في تحقيقتها ولا توقف لمعرفة حقيقة الخبر عليها الصحة الحد على جميع التفاسير وحصول التبين لمقصود
 بالعرفان بها قبل مع ان عرض الاصول لا يتعلق بالخبر بالمعنى المذكور بل بالمعنى الالهي ومعرفة حقيقة لا يتوقف على معرفة ما اصلا وانما نزل
 كلام الفاضل على النافي بل المذكور فهو كما نرى مع انه من شأنه الاعتقاد على تصديق اليهود واخبر بان الاسلام حق وذلك بينه ان الخبير
 كما عرف ولا يثبت ما ذكره ثبوت الفرع المذكور لانها فوائدها خفية يتفرع على معرفة ما يكون لهذا اللفظين وليس محتمل انما
 الى مثاله والالكان عليه البحث عن جميع اللفاظ اللغوية المتخالف فيها مما تترتب عليه ثمرات وفهمته كالصعيد والفر والمرفق والمنكب
 وما اشبه ذلك لفظ الاصول مقصود على البحث عن الفواعل الكلية كما يفتح عنده علم الاصول ومنها البحث عن بدل اللفظية بغيره الا
 والتميز في اللفاظ المعرف والمضامين والنكوة المتيقنة والموصوفات واجتازهم عن مثل لفظ الاصول والتميز في اللفاظ المعرف والمضامين
 لا ينفك هذا واعلم ان الفاضل الجواب بعد ان نقل عن الحاخا ثبات واسطة وبني على ما قال **والاعلم** ان النزاع في هذه المسئلة
 كاللفظي فانقطع ان كل خبرا مطابقاً للخبر عند ولا فان كثر في الصدق بالمطابقة كيف كان وجب لقطع بان لا واسطة وان اعتبر العلم بالمطابقة
 ايقن في الثاني ان العلم بالصدق الكذب بغير واسطة بالضرورة وهو الخبر الذي لا يعلم فيه المطابقة كذا قبل وفيه نظر يعلم بان في نافي
قال الفاضل المعاصر وجه النظر ان النزاع في انباء الواسطة بغيره هو النزاع في معنى الصدق والكذب ليس شياً عجيداً حتى يتفرع
 وبصير النزاع لفظياً انتهى **قول الاشك** بعد النزاعين وان تفرع احدهما على الاخر ضرورة ان النزاع في معنى الصدق والكذب غير النزاع
 في ثبوت الواسطة بينهما وان يفرع عليه بل المحقق ان وجه النظر ان النزاع في الواسطة معنوي محض وان وضوح الحكم على كل من النقيضين
 لا بصير النزاع كاللفظي والالكان كل النزاعات واجلها كاللفظية اذ يتحتم ان يكون فيها ادلة لا تملك بها صاحب هذا القول فلا يثبت
 ثبوت دعويه وان صح ذلك الاخر فكذلك بصير النزاع كاللفظي ولعل هذا المفهوم قد عبر به عبارة المعتد ومن حله لا وجه لكونه وان
 النزاع هنا كاللفظي فلا يخط ان اللفظ لا يسميه بغيره بمقتضى المعرفة فتر على طريق الاستعانة بالنسبة وجهه بامر وقد عرفنا ان اللفظ
 ليس شئ من ذلك انما ارادوا ان النزاع لغوي لا يتعلق بعلم الاصول كما نبه الفاضل عليه **فصل في بطلان الخبر اخرى** ووجه ما مر ان
 الحديث وهو مصطلح اهل الدابة وعرف بان ما يحكى قول المعصوم وقوله او نقره غير قرون ولا عادة وتسمى عندهم ذلك الحكمة
 سنة او موصولة مع صلاتها بمنزلة الحديث لادبها فاعلم ان اللفظ والكتابة وان فسره بمطلق الدلالة لا تشاركه في ثبوتها في ناول الحديث
 لها نظر يخرج بغيرها باحد التلازم ما يحكى عنها وان تعلق بالمعصوم كما انبجها بشيء وكيفية خلفه والماد بالقول المركب البناء
 فيخرج مفردات الحديث اذ احده من حيث الافراد وعكس جملة على معنا الامكنة فينبغي ان البعض اكل كاسم الجنس المراد بالمعصوم اذ لا يشبه

في الحاشية
 على ما مر
 الحديث

فی نسخۃ الخبیری
مفاتیح

عن الكمال والمنزوم في قوة الاختصاص الحزب واللازم ثم يعتبر في المتواتر ما هو في الحقيقة من شأنها ان يبلغ الخبر في الكثرة حدا يمنع من
اجمع عادة ولو على سبيل السهو والخطأ سواء التحد الطبقة او تعمدت لكن يعتبر في صوت القدر ان يتحقق التواتر في كل طبقه سواء علم
بتحققه بالتواتر او بغيره من الطرق العلمية ولا حصر لافلام بل المرجع فيها الى العادة وحصر بعضها في خمسة بعد حصوله بالارتقاء والامحج
الى تركية شهور التواتر في اثني عشر عددا نقيا بغير اسرئيل لانهم انما اخبروا بحصول العلم بخبرهم واخر في عشرين لقوله نعم وان يكن خبركم
عشرين لانه وذل يحصل العلم اذا اخبروا باسلام المقاتلين واخر في اربعين لقوله نعم حسبك الله ومن يتبع الله فله اجر عظيم وكانوا اربعين
والكفاية انما تكون اذا حصل العلم بخبرهم واخر في سبعين عددا اخبره موسى من قوم حثا را بدليل حصول العلم بخبرهم واخر في ثمانين
وثلاثه عشر عددا احتياجا ليدركت كان يحصل العلم بالخبر من حجة الرسول وقيل يعتبر ان يكونوا عددا لا يمكن حصرهم فمسا هذه
غنى عن التيسار فلا ينظر الى كماله فيه وفيه ان يكون اخبارهم عن محسوس ولو بحسب الظاهر ولو ازمه اليقين كما في نظام الاختصاص
على رسمه وانما فان التيسار والسخاوة وان لم يكونا من الامور المحسوسة الا ان ثابها ولو ازمها اليقين المحسوس فلا تواتر في الاحكام
العقلية ضرورية كانت كون الكمال اعظم من الخبر ونظيره كذا العالم وقدمه وتركيبه من الطبقات والصور والحوادث المعقدة لا معنى في العلم
لا يحصل ايا قول اهله وان كثرة الوضوح ان العلم قد يحصل في الجملة في نفسنا بالنسبة لبعض المسائل المنطقية والبيانات الحسابية و
الهندسية التي لم نزل مقدمتها ووجدنا اربابها فاطعين بها متساكين عليها وذل لا يعدلنا بمدارك تلك العلوم وطرق استنباطها
اجمالا وعلو مرتبة اربابها فيها فان العادة قد يحصل نظا فمناهم على الخطأ في الاستنباط عن مثل ذلك لمدار له وقد صرح بعض المحققين بان
الطباق جميع من بعدهم من العقلاء الاولين والآخرين على وجود ضائع متبع لانهم مبدع للنظام مما يهتد العلم القاد كصداقهم وعدلهم
على الخطأ في ذلك بل معنى ان نظامهم ونظامهم على قول واحد لا يتحقق متواترا وان فالعلم يصح والفرق بين الاثنين وبين ومنه
ان لا يكون السامع عالما لواقع من غير طريق التواتر وهذا الاق وجود بل اننا نلنا شاهدنا فامثولة عندنا وعلينا ان لا يكون
للزوم يحصل الحاصل ويشكل فيما لو اخبرنا المشاهدة عنه وفيه ان لا يكون السامع قد استولى عليه شبهة وتقليد يودي الى عدم الوثوق بالخبر
ذكر السهولة واما بذلك الفرق بين الخبر المتواتر بوجود اليقين والاختصاص المتواتر بكثير من معجزات النبي التي يفرد بها المسلمون ورواية
النص الجلي على امانة على كماله التي يفرد بها الامامة والشيعة فان هذا الشرط شرط حصول العلم بالتواتر في تحقيقه فانقطع بان
الاختصاص المذكورة متواترة عند كثير من لا يقولون بفضائلها من الكفاية والخلافين وان كانوا متواترة لعداها فالعلم عندهم وهذا
فقول ان الخبر قد ثبت في حقهم ان لا يعبأ بشبهة الجاحد بعد وضوح مسائل الحق وظهورها وقد يشترط في التواتر ان يكون الخبر
من هل يلد الخلفا واعتبر بعض المتأخرين لا يكون من اهل دين واحد بل من اهل جميع الشيعية وافترى بعض العامة علينا القوي بالاشارة
العلم بالخبر ولعله توفيق ذلك لما يقولون جماعة من متأخرينا في حجة الاختصاص فصل قد يتحقق التواتر بالنسبة الى المطابقة
لخبرنا انما هو قول المطابقة لاختصاص علم به من جميع بني اهل البيت معناه المشهور كالاختصاص بان نكته موجودة وان خالف مدالها
يكن بينهما فلا زوم علم بالتواتر عند بعض متأخرينا على التعيين في اطلاق المتواتر على مثل ذلك وجه غير بعيد وذلك كما لو اخبرنا بخبرنا من سائر
فاعطاد بنا را واخر مثله وهكذا الى ان نظامنا لاختصاصنا عندنا بان ذلك يتحقق بها ان يدا فدا عطا سائل دينا را او اعطى جماعة من السائلين
منهم دنا فدا وهذا القدر المتحقق صحت بالتواتر من ذلك الاختصاص ما لو لم يبق بعض تلك الاختصاص من هذا الباب فكل النام فاج على
امير المؤمنين فاننا نقطع بذلك الاختصاص اكثرها ونظامنا صالحة منها وان جعلنا التعيين وكذا ما نلنا من خبرنا من جوارق العادات والاختصاص بالاختصاص
فان بعضهم وان كان متواترا بالنسبة الى ان الحاشية في كثير منها كما قد يتحقق مثل ذلك في خبر الواحد انه لو اخبرنا بخبر بوقع فقد قطع بصحة
بعضها نظرا الى امتناع الكذب في حقيقة النسبة المجموع عادة لكنه لا يهتج متواترا في لقايل ان يقول لو كان تكرار الاختصاص الخلفا جميع
العلم بصحة بعضها فلا ريب في اننا علم بان الاختصاص الكاذب في الموجود في الدنيا اكثر منها يبلغ درجته لتواتر بل من يدعيه فيجوز ان يعلم بصحة بعضها
مع ان التقدير على ما يمكنها اجمع وجوابا اننا لا نعبر في التواتر عددا معيننا ولا ندعي ان الاختصاص بلغ عدد مخصوصا لا بدوا يكون
متواترة بل لا ريب في حصول التواتر عند فاع الى العادة متى بلغت الاجزاء الكثرة ولو ساعدة الامارات الى اخله بحيث لا يمكن ان تكون جميعها
كن باكان ذلك تواترا والكثرة بهذا الاختصاص يمنع تحقيقه في الفرض المذكور وان اردنا تكرار الاختصاص الخلفا لا يهتد العلم بصحة شيء
منها وان بلغت في كثره ما بلغت هناك وتصلية ان يشهد ضرورة الوجدان لاختلاف شهادة بينة وقد يتحقق التواتر بالنسبة الى المطابقة
لخبرنا لو اخبرنا بخبرنا بان دينا كذا في ذلك وقت كذا في موضع كذا من الكثرة واخر في موضع اخر منها وهكذا فيمكن ان يحصل لنا العلم بذلك
الاختصاص بان كذا في الكثرة وهو قد لو انضمه لتلك الاختصاص وقد يتحقق بالنسبة الى المطابقة لاول الانواع وهذا ان يكون اللازم فيكون
لكل واحد من الاختصاص وقد يكون لان ما للفقهاء المشترك بينهما وقد يكون لان ما للفقهاء المتكاملين وان كان هو الجميع وانهم قد يكون
اللائم مما اردنا فادته بتلك الاختصاص وقد لا يكون كل ثم القائل في تواتر اللازم ان يتواتر مع المتواتر ابيضوا كان معضا مطابقا لمعينا

اوسمها او فقتها اسند العلم باللازم في العلم بالملزوم اولا وقد تبين ان اللازم بدو الملزوم ففعل به صدق اللازم في الملزوم ولا يجوز
 ان يثبت العلم باللازم في العلم بالملزوم اذا لم يثبت العلم باللازم في العلم بالملزوم وحصول التواتر في الملازم مع عدم
 الملازم انما يتم عند اختلافها في علم التواتر وذلك لو اخبرنا بقطع عنق بدو اخر باخره واخر بالفائدة من شأقوا اخر بالفأخر
 عليه غير ذلك من الاختصاصات مكية يمكن ان يحصل لنا من تلك الاختصاصات العلم بموتة الذي هو كونه لا الزام وان لم يقطع بشئ من
 ذلك الاستبا بل جواز ما مكية بسبب **ولا يمكن** ان هذا لا يتم الا حيث يكون اللازم لا ما لكل واحد من الاختصاصات او ما يترتب على ذلك
 بحيث يمكن تحقق التواتر فيه بها فلو كان اللازم لا ما لمجموع الاختصاصات امشع تحقق هذا القسم فاذا كان بعض العاين من التواتر
 يتحقق بالنسبة اللازم الذي هو لا ما لمجموع الاختصاصات وان لم يكن لا ما لاحادها مع عدم العلم بشئ منها فبغير واضح وقد نزل العلم
 كالمضد في التواتر المعنى وعينه صالحة للثبوت على غير ذلك كما لا يخفى على من لاحظها **فكثيرا ما يفتقر الفاضل المعاصر** في نسبة
 ما يحصل العلم به بالتسامع والظواهر وعدم الخالف بالتواتر في مثل علمنا بالهند الصين وخاتم لبس من جهة التواتر لا ما لم يسمع ذلك من اهل
 عصرنا ولم يروا لنا عن سلفهم احدا فاضل عن غير يحصل به التواتر وذلك ان لو ثبت علم حصول التواتر في نفس الامر لا ان علمنا
 انه يحصل من جهة بل الظاهر من اجماع اهل العصر وعقد نقل الخالف عن سلفك ذلك انظروا لاجماع على المسئلة الشرعية واكثر الامثلة التي ذكر
 في اثبات هذا القبيل وليس من التواتر في مفرق بينهما والمثال المتأخذ في العلم بفعل لونه نفع في بلد ونظائر المشاهدة لها
 في الاختصاصات حتى يحصل القطع بها انتهى **فحق** **الحقيق التواتر** في الامثلة التي ذكرها ونظائرها لا مجال لانكاره ودعوى استناد
 العلم الى خبره الاتفاق مما لا شك في فسادا ومنشأ هذا الوهم عدم الفرق بين نفس التواتر وبين الطريق الموصل اليه وتحقق الظاهر ان التواتر
 على ما عرفت هو تواتر اجماعه يمنع كثيرهم قاطعه على الكذب لا ريب في وجود التواتر في الخارج مجرد لا بوجوب العلم بالواقع بل لا بد من
 العلم به والظهور اليه **الموقف** عليه في اجماع التواتر الذي يحصل التواتر بغيره وهذا لا يجري الا حيث يتحققه الطبقة
 وما ذكره من مثال لو قل من هذا القبيل وكذا مثال وجود الهند بالنسبة كثير من الناس **فمنها** ان يعلم به بؤثر الاختصاصات كجاء
 كل خبر في الطبقة الاولى عن كل خبر في الطبقة الثانية وهكذا وانما كل خبر عن خبر مغاير لغيره ولا يلزم ان يربط الطبقة الثانية
 على علم التواتر فيحصل العلم بالاختصاصات على يحصل به التواتر في تلك الطبقة بل يكفي تميز كل سلسلة من خبر واحد فاذا امتنع اتفاق الجميع على
 الكذب اكثر مما كان تواتر من هذا الباب في هذا الفكرة التي نورد به الخاصة والعامة بطرق متكررة **وهي** ان يعلم به بغير واحد
 المحفوظ بالقرآن المستند منه انما هو **مقتضاها** طريقا الى العلم بغيره والتواتر في الطبقة الثانية بغيرها انما اذا وجدنا
 اهل زماننا متفقين على الاختصاصات او التزاما بوقوع واقعة متداولة في سائر احوالنا وقد نقطع عما لحظناه العادة في تلك الواقعة ان
 اتفاقهم على ذلك لا يكون انفا مثله على الاختصاصات بل ان يثبت سلسلة المتشاهدين الذين يقطع بمقتضاها فادوية تلك الواقعة
 بلوعتهم درجة التواتر فيكون علمنا بالواقعة مستندا الى التواتر المتأخر كما شاف عن التواتر المتقدم المقام لنا بطريقا الى من عواذ كذا
 من مثال وجود خاتم من هذا القبيل وقد ثبتنا كسفت باختصاصات اجماعا عن اختصاصات اخرى يحصل عدد التواتر بغير مجموعهم فافهم ان ما عرفت
 اكثر امثلة الباب من الاتفاق دون التواتر مما لا وجه له ففقط لا تغفل **فصل** **يقول اهل العقل** **على امكان التواتر**
 ووقوعه وحصول العلم به وخالف في ذلك السهينة والبراهمة ولم يعم على ذلك شكوا واهتبه **فمنها** انه كاجماع الخلق الكثرة على ما وانه متفق وجوابه
 منع المشاهدة ان يرد به الضعاف الواحد بالشخص لا كمال الاجماع وتوفر الدواعي الباهية وما ذكرنا من اربعة احوال واحد بالتحليل والتمتع
 فامتناعهم لا سيما الاخير وسندنا لثبوتها من غير سندنا لثبوتها ان كل واحد من الخبرين يجوز عليه الكذب في ذلك يستلزم بجواز الكذب
 على الجميع لا تترفع الاحاد **وجواب** **يضع** الملازمة بل ليدل اننا العسكو لا يقوون في البلاد بخلاف الجميع مع انه نفس الاحاد وان الجماعة
 الكثرة يقوون برفع الحجر العظيم بخلاف احوالهم لغير ذلك من انظار **ومنها** انه يقتضيه العلم بالمتناقضات اذ وقع التواتر فيها **وجواب**
 المنع من جواز وقوع مثل العادة ولو سلم فهو ممنوع بالنسبة لشخص واحد ومن واحد نعم يصح وقوعه بالنسبة لشخصين او شخص واحد في زمان
 لكنه لا يوجب كمالا كما في سائر ادلة القطعية المتناقضة **ومنها** انه يوجب تصديق اليهود والنصارى بما نقلوه عن موسى وعيسى من انه لا يتي
 بعد ما وذلك ثبوتنا بوقوعه وهذا منهم دليل الزيادة **وجواب** **يضع** ثبوت الخبر المذكور عندهم بطريق الاحاطة لا عن تواتر عند الكثرة
 والذكورية التواتر والاختلاف ذلك محجوب بالدعوى غير مسموعة وقد ثبت ان بحث التصرف في اشياء اهل اليهودية يقيم منها عند حصول
 التواتر بغيره **ومنها** انه لو حصل به العلم الضروري لكان كسائر الضروريات وليس كذلك فاذا رجعتا وجدنا تناقضا بين علمنا بجواز
 استناد علمنا بان الواحد يصفى لا ثبات **والجواب** ان الضروريات لا يفتقد خلف وضوحا وخالفا ولزوم الشك فيهما ما والوحيد الصحيح عند
 على ذلك **ومنها** ان الضروريات تستلزم التوافق وقد خالفنا **والجواب** **يضع** الملازمة **والجواب** **يضع** الملازمة **والجواب** **يضع** الملازمة **والجواب** **يضع** الملازمة
 لو ثبت ذلك الاول منها على استحالة وقوع التواتر والشكوك الثلاثة التي بعد هان ذلك على عدم حصول العلم منه بالنسبة لمن يفتقر الى التواتر

في امكان التواتر
 في تحقيقه

[illegible]

فَصَلِّ خَيْرًا وَلَا جِدْ مَلِكًا يَبِيعُ حَتَّى تَوَلَّى سَوَاءً مَا كَانَ لِمُخْرِجٍ فَرِحًا أَوْ كَثُرَ سَوَاءً أَمَّا الْعَمَلُ وَلَا وَتَبِعْ أَنْ يَبْقَى
إِذَا كَانَ الْخَيْرُ عَرَضًا وَعَبْرَ الْعَصَا وَالْجَا الْعَصَا فِي عَرَفٍ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ وَالْأَخَادِعُ وَفِي الشَّارِ إِلَى الْعَمَلِ الْإِبْدَانِ

في جوف النخل من جوف
المحرق بالفساد

بالأصناع

[illegible]

[illegible]

لا الزام للسائر المجتهدين بالاعتناء ببل لا يخرج ذلك عنهم حال النظر في حجة واحدة من كثرة ما ورد من الروايات لا يملكها واحدا
 يفقدون الزام فهو في الحقيقة من باب ما قلنا على مقلديهم وليس حجة في حق المجتهدين قطعا وعوى حجة نصيبهم على الوجه عندنا نصيبا
 الى هذا القصد وان لم يكن هو معني في حقيقة لا يخرج عن مجازة فلان قلنا فعلى هذا يتعين القول بان المراد بالانذار ان يطرقت الفتوى
 بتقدح عدم تعين تعليل مفت على المقلد لان وظيفة القول انذار على من هب عند عدم تعليل لغرض ما يخالف القول لم يتعين عليه القول
 حيث يتعدا المفتى قلنا لانذار يطرقت الرواية فدا كان منادوا في القصور الاول ومعتبر كما في التبيين عليه في بعض اقسامه الا انه
 وفرضه لا يطلق تعميم الحكم اليه نعم يتجه ان يثبت بالانذار جواز القول بالحجج عند قصد الانذار بحد مع عدم تعليل فان افرق ثم
 على الابن اشكال آخر منها انها صالحة لنسب بل اخر وهو ان المراد بالنظر النظر الى جهة المراد بيقينهم انه اذا شاهد واغلبه المسلمين
 مع قلة عددهم وكوثرهم بل زادوا صلاح على المشركين مع قوتهم وكثرة عددهم وشاهدوا في ذلك صنع الله واعلاء كلمته وقول على الخبا
 والدلالة على حقيقة الحق وجعلوا في قومهم وانزله فيهم لما بناه من لئلا الحق ليجردوا عن الكفر والنفاق لادله لا لا يخرج غير
 الواحد قال القولي القولي الباقية على الخبا الطائفة فليس حجة في الشرع والادلال بل لا يوجب جرح الرواية ولا نفيها بالامانة
 لتوثيق بالخبر والجواب ان هذا التفسير ان كان متوقفا على بعضهم لكان شاذ لا يسا عد عليه ظاهر من الابنة فلا يعجزه ومنه
 ان المراد بالانذار ان يطرقت الفتوى في الرواية بغير ذكر النفقة وغلبا قول الواحد فيها خارج عن محل البحث والجواب ان الانذار
 بقر الانذار يطرقت الفتوى في الرواية وتقبله بالاولى خروج عن الظن من غير دليل ليس لفظ النفقة دلاله عليه لان لفظه في اللغة مطلق
 الادراك وتخصيصه بالملكه التصديق والادراك المخصوص على مطلق مستند بين الاصوليين ولو سلم فلا شهادة فيه على الخصم
 فان القضية قد يثبت بطريق الرواية بغير ادلة في حقيقة وقد بين لا مدخل للنفقة عند مقرر الحكم في قبول الرواية وانما يعتبر ذلك في
 الفتوى وغلبا في قبول الانذار دليل على ان المراد به الفتوى خاصة وجواب ان النفقة لم يعتبر في الابنة شرطا لقبول الانذار بل حصل
 غايته للنظر كما انذارا بل من جعل شرط غايته لشيء ان يكون احدهما معتبرا في الآخر ولهذا لا يعتبر النفقة الانذار مع ان فرض الانذار
 بطريق الرواية مع عدم النفقة بعد حدا والابنة واردة على حسب الجواب المعنا وقد يحصل الابنة بالانذار بطريق الرواية لان تعينها في الانذار
 بطريق الفتوى يوجب خوف قبول المجتهدين لفتوى مثله فان القوم المتدينين قد يكونون مجتهدين او يكون منهم مجتهد معنا فالجهد
 لا يعتبر في حق مثله فان قبل خصص الانذار بالانذار يطرقت الرواية ليس في من تحيط بقوم بغير المجتهدين في وجه الترجيح قلنا على القوم
 الصانع لافتره وضعية بخلاف قبول الانذار النوعية فانه حكمي نرجح تعينه على تحصيل التحقيق فان فرض بلوغ القوم المتدينين مرتبة الاجتهاد او
 بعضا بعد عن شيئا الابنة شمولي غير واضح بخلاف قبول الانذار النوعية فكان كره على الملاقاة ولا يقدح ذلك في اثبات حجة خبر الواحد في حق
 المجتهدين لان ثبوتها في حق غير يقتضي ثبوتها في حقها ما لوضوح المناط ولا اجتماع المركب من ذلك ومنه انها لا يقتضي الاجتهاد لانها فيها
 كاختصاص النذر والكرامة ولا نشا والاختصاص الوجوه والخبر انما اذا تجرد عن التصريح بالانذار بمجرد الاجتهاد لا يستلزم انذارا وجواب ان الاخبار
 بايجاب شي او حرمه في قوة الانذار بتركه او بفعله وان لم يصح به وطاقت الانذار ان يناول الصريح منه والضميمة وقبول قول الواحد فيها حق
 مقول في بقية الاحكام بطريقه بل في قولنا ان ثبت وجوب القول بالبعض ثبت في الكل لوضوح المناط وعد القول بالفضل وفيها ان الحكم
 المذكور انما يثبت في حق المشافهين فلا يثبت في حق غيرهم الا بالاجماع وهو منسحق محل النزاع والجواب بعد تسليم اختصاص مثل الخطاب المذكور
 بالمشافهين انه لا نزاع هناك في شكية التكليف بل في ثبوت اصل الحكم انما على تقدير ثبوت في حق الحاضرين لا كلام في ثبوت في حق الغائبين فضلا
 الى قيام سائر الدلالة على شكية التكليف من الاختصاص عليه ومنه ان لا ينافي في المقصود والمسئلة اصولية بطاقتها بما بالقطع والخبر
 ان القواعد التي قام على حجة ما نطق كظواهر الالفاظ بقول علماء المباحث لشرعية وان كانت اصولية كما ان القواعد التي لا دليل على حجة ما
 لا يقول عليها فيها وان كانت في رعية الشك في ان قوله نعم ان جاء كونه في حقنا فبنيوا وجب الدلالة انتم علق وجوب تبين البينة على الف
 به من ذلك بمفهومه على عدم وجوب التبيين عند مجي العادك ومقتضا جواز القول لان المراد بطلب البينة اما كدابة عن عجز القول او عجز
 او بخصوص كمال او بدال العمل بمقتضى بينة منكون وجوبه شرطا ويرجع الى الوجه السابق او بوضعية خاصة لا بد من التبيين فيها منها الواقعة
 التي نزلت الابنة فيها حيث يجب فيها طلب البينة اعطائهم بالصحة فان فاعاد الحق وادواته كالتبني فضا بظواهر الحال ان سئلكوا
 عنها واظهر النافع والمعاذات تبين صدق وجب التبع على جهادهم لكن هذا في الحقيقة راجع الى طلب من خصوص حصول البينة وليس بطلب التبيين
 البينة حقيقة وبالمجمل فلا بد من حمل الامر بالتبيين على احد هذه الوجوه للاجتماع على عدم وجوب التبيين عند خبر الفاسق مطر على ما اذا
 في كتب القوم في بينة وجه الامتداد لان من انتم علق وجوب تبين البينة على مجي الفاسق بغيره فعلى تقدير مجي العادل به اما ان يجي القول ببولد
 او يجي في فائز ان يكون العادل اسوفا لامن الفاسق غير مستقيم ان يرجع الامر بالتبيين فيما عدا الوجه الاخر له بدناء وفي الوجه الاخر
 بجب التبيين في بناء المال باقية انما يتم ما ذكره اذا حمل الامر بالتبيين على وجوبه مطر وهذا كما ان اذهاب البينة في المعروف بينهم ان الدلالة المذكورة

ناشئة من تعليل الحكم على الشرط ويعتبرهم جعلها ناشئة من تعليلها على الوصف وعلى كل من التعليل يتوقف على القول بثبوت مفهومه وقد
 سابقا ان تعليل الحكم على الشرط يدل على انشائه عند انشائه بخلاف التعليل على الوصف فبطل الاستدلال على الوجه الآخر بما جرح الى
 التمسك ببعض من وانفصل في أصله على المنع كالفصل المفاد نظر الى ان المفهوم الالهي بمساعدة العرف يقولنا المفاد وهذا فإنا قد حققنا
 سابقا من التعليل على الوصف وان لم يكن بنفسه مفضيا لنفي الحكم من غير محال الوصف الا انه قد يقتضيه بمؤونة المقام **أقول** في
 نظر لان مساعدة المقام على استفاضة حكم المفهوم من التعليل على الوصف بنا على عدم دلالة عليه نفسا مما ان يكون لغيره حالة
 وبثبوتها في المقام ثم قطعنا او لغيره لفظية راجعة الى انحصار فائدة التعليل في الاختزال وظهورها بمقتضى التعليل من بين القول
 فهذا انما يصحح يانه بحسب دليل الوثوق والاعتداد به فيها اذا تعليلها لوصف الوصف المقام كما في قولنا ان جاء الخمر فاسق او رجل فاسق
 بنينا ونحو ذلك فاشتمل على التقييد للفظ المفنعي لفظيا في الكلام فائدة زائدة على فائدة الحكم وظاهر المقام ليس بابه بل بباب
 ترجيح التعبير عن موارد الحكم بعنوان خاص على التعبير عنه بعنوان عام ومثل هذا الاستدلال في ظاهره يزيد على فائدة الحكم في المورد الثاني
 ومع الاغراض عن ذلك فلا يجد التعليل على الوصف في المقام من بدو خصوصية لا توجد غيره فان ما ذكره في منع دلالة الحكم على حكم المفهوم
 المقام من عدم انحصار الفائدة فيه وان من جملة الفوائد كون محل الوصف محل الحاجة متجه المقام ايضا مضاف الى ان للمقام نكته اخرى
 ايضا وهي التنبية على ان المحل المتصف بالفسق بعيد عن مفا الاعتماد والاستنجاد اذ يحتمل في حق ما يحتمل في حق خبر العاد ان السهو ليس
 مع زيادة وهي اخلا تعذر الكذب بقوله في خبره على ما ذكرنا ضعفه واولا ضعفه ناشئ من انشائه بعد التعليل على الحكم على الحكم
 في مثل ذلك هذا لا سيرة عليه **وأما على الوجه الاول** وهو اثبات المفهوم بالتعليل على الشرط فتجوز فيه الاشكال من وجوه منها
 ان مفهوم الالهي يقتضي التعليل على الشرط ان لم يكن كما في قوله فلا يجزئ بنبينا لان جاءكم عادل بنينا فلا يجزئ بنبينا كما هو المفهوم
 بان عدم محي الفاسق بالنسبة اعم من عدم محي احد به او محي عادل برفقنا وللفق وبشكل ان المراد بالتبني انما هو جواز القول بهذا المقام
 اعتبارا بقبضه جزء لا اعم ان لا يمكن لجواز قبول التمسك عند محي احد به اذ لا مناع حتى يحكم عليه بجواز القول وجوب طلبا بحسب ما ليس
 وجوب تبين شخصه بموضع مخصوص ولا رتبة وجوب تبين بنا العادل فيها ايضا فبقين انما المفهوم بالنسبة ما هو المقصود من احد وجهيه
 ويمكن ان يقال في الاول ان التزام التخصيص الشرطية بغيره اخضا الجراء ويمكن ايضا حمل الامر بالتبني على وجوب الادلة لجواز القول في
 صاوح اللفظ بالنسبة اليها فبطل اعتبارها لا اعم لكن يبقى الاشكال في ترجيح وجه ويمكن ان يجعل صحة تعميم المفهوم ما رآه من قولنا
 فنبينا يحكم اللفظ الاخير من المحل المذكورة وعلى تقديره لا يتم الاحتجاج بالآية كما ترى ويمكن رفعه بانه بعيد عن الظاهر ولا قرينة على اثاره ولا
 بضائية **ومنها** ان مفهوم الشرط في الآية عند وجوب تبين خبر لقاسق عند عدم مجبته لا عدم وجوب تبين خبر العادل عند مجبته بل وجوب
 المحاذرة على ما في الشرط والجزم انطق ومفهوم ما وان تعذر انفسا واثباتنا الا بوق فبلغوا المفهوم صح اذ لا يحصل له **لا نقول** في التبني
 المفهوم من اللازم بل في باقي وامثلة كثيرة وبالجملة فقد يتوصل المفهوم بوجهين لا بد له من عبارة يكون لها محصل وبما يمكن ان يقال ان
 استغناء ما من مسأ الاية ولو بمساعدة العرف انها مشؤوبك حال التبني كانت في قوة قولنا التبني ان جاءكم فاسق بنبينا فتبينوا فتبينوا على عد
 وجوب تبين بنا العادل بمفهوم الشرط وان استغناء انها مشؤوبك حال التبني فاسق كانت في قوة قولنا الفاسق ان جاءكم بنبينا فتبينوا ولا
 يكون هذا لانه على حكم بنا العادل والتحقيق انه على التقدير الاول لا يفيح لانه لا لها على المفهوم لا خلاف لوانم الكلام باختلاف طرق
 نادية وبهذه نضع سقوط الاحتجاج بالآية على المفسر **ومنها** ان مفهوم الآية ليس بحجة في موردها وهو التبني لا رد الى ان ثبت
 قبلها والتماع من راء بعض الحقوق الواجبة اليه فلا يكون لوصف الفسق مدخل في وجوب التبني **أما الاول** فلما روي في شأنها
 من النبي صلى الله عليه وسلم انما هو ما وان تعذر انفسا واثباتنا الا بوق فبلغوا المفهوم صح اذ لا يحصل له **لا نقول** في التبني
 بنبينا وببينا في الجاهلية من العداوة فهرت النبوة واخبر بها انهم من راء الصدق وقد خبروا خبره بارتدادهم فتركنا الآية **أما الثاني**
 فلان قول العادل الواحد لا يثبت في مثل ذلك فلا يكون المنشأ في عد قبول قول الوليد بفسقه فتكون التعليل للتبني على فائدة غير المفهوم كغير
 الخبر **والجواب** في رد تكارر التقييد المفهوم في مقدم على القاءه بالكتابة **والجواب** بان المراد تبنيوا بانه مطروان انضم اليه بنبينا فتبينوا
 بمفهومه على متواليات العدة في الجملة ولو جئت بنضم اليه بنبينا مثله ولا ينبغي ما بينهما من التكلف المستفيض **ومنها** ان التعليل بقوله بنبينا
 قوما يجها لانه لا يقتضي تخصيص الحكم بما اذا كان ههنا اصا به ونحوه ندانه على تقديره هو الخطأ فيخص مورد ولا يقتضي المحل
الجواب ان لا يثبت الندانه على تقديره هو الخطأ فيتحقق في العمل بخبر الواحد الاحكام ايضا كما اذا روي في قصاص واحد والاشبه
 ذلك بغير الكلام في البينة بعد القول بالفضل ويمكن الجواب بان الخبر بمفهوم الحكم لا بخصوص التعليل لا مكانه ووجهه لفظي الحكم في
 المفهوم محل الحاجة وان المراد من العمل بخبر لقاسق مما يورى في الوقوع في مثل ذلك المقصد غالبا فلا بد من الخبر عن العمل به عند وقوعه
 على الاحتجاج بهذا الآية ايضا اشكالان اخران قد ذكرهما في الآية السابقة وفيما انها خطأ الى المسامحة فلا يثبت حق غيرهم بالاجماع

وهو منصف في حمل النزاع وانها ظاهرة بعد تسليم ذلك انها في المسئلة اصولية بطلانها بالقطع وقد تقدم الجواب عنها في المسئلة الاولى
لأن الذين يكفون ما أنزلنا من الكتاب من بعد ما بيناه ذلك في التواتر في الكتاب ولما كان الله وكتبهم آثارا ليعتبروا وبعده ذلك
ان الموصولة بهمها بدنا اول الاحكام الشرعية والهدى بدلى كما لها بقبضه وجوبها واطاها وما وهو بقبضه وجوبه على السامعين بطلانها لا ينفى
القائدية بها انها كما نظر في الآية الاولى في وجوبها بقبضه وجوبها ان المواتين البهوت حيث كانوا ينجون وصا الرسول كما كان من كونهما
في التواتر فلا ينافي في المقام في كبره بانه بقبضه لا شاهد عليه ان على قدر تسليم ورود في مدعى فالتعريف بقبضه اللفظ لا بخصوص
الموت وقبضه تكلف في منها ان لا بدنا اول ما بينه الرسول والا ما اذ لم يكن مبنيا في الكتاب كما هو محل الحاجة من خبر الواحد والمجول
ن كل ما بينه الرسول والا ما اذ لم يكن مبنيا في الكتاب لو عوينا الا اننا لا نطاعه والتحكم بقبضه او بالخصوص كما يدل عليه قوله تعالى وان
ذلك الكتاب تبلى فان كل شيء لا يقدح عمده وقوفنا عليه في ظاهر الكتاب بخلاف ان يكون شيئا في بعض مراتب يكون ولا ينافي بقبضه كون
البينة للناس ان ليس له ادب جميع الناس بل يحق البينة بل بعضهم ويكفي في قدر تحقيقه بالنسبة الى النبي والا ثم ولو حصل الكتاب في التواتر
كما هو الظاهر من السبب وبه صرح اهل التفسير كما في تراوجه السابق بسط الجواب عن من قال ان الحكم لا يقدح بكونه مبنيا في الكتاب فيكون
القبول مقيدا به بقبضه ولا بد من العلم بالقبض وبعبارة لا يفي بقبضه لقبول الخبر في من قال ان لا بد من البينة لا يخفى بقبضه ولا ينافي بقبضه
اذا افاد القطع وانما خطأ في المشافهة فلا بدنا ولا غيرهم وانما في المسئلة اصولية بطلانها بالقطع وقد تقدم الجواب عنها في المسئلة الاولى
تضاف لسؤال اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وبغير ذلك لا بد ان نعم امر عند العلم بمسئلة اهل الذكر في الاما اهل القرآن واهل العلم كيد
كان في المصنوع من الامر بطولها ما هو اسهل شادهم ولاخذ بما عندهم من العلم والسؤال عند العلم كما يقع عن حكم الواضحة كما هو شأن العقل في
بذكر الفتوى كما يقع عن اصحابهم من قولهم وضلوا فتركوا كونهما في الجاهل كابتة ونفله وهو المعبر عنه بالخبر والحدث وقبضه الا ان
لسؤالهم وجوب قبول ما عندهم فتوى كان ورواية ما لم يمنع من مانع فبذل على حجة نجاتهم كما يدل على حجة فتوى او بهم وبقبضه بالشيء
كما هو المعروف في كتب الفروع بعد ذلك لان البينة في هذا الاطلاق ولا يتحقق ذلك لانها لا تجوز لاجل الجاهل بل يطلق اهل العلم واهل القرآن
في جانب الفتوى الجاهل حيث لا يقصد حكما بغير ما عندهم لما دل على عجزهم عن فهمهم ولو سلم فممكن ان تمام الكلام في القسم بعد القول بالفضل
وتشكل بان سببا الا انه محتمل ان يكون المراد باهل الذكر علماء البهوت وان لم يكن ظاهرة فيه وان المراد بمسئلة من حول الانبياء السلف
كونهم رجلا لا ملئكة وذلك لان احوال الحكماء السبعة ان يكون النبي المبعوث من قبله نعم الى البينة انما احكام الله ذلك لان السلف
قبوله نعم فوالا البشر بعد نفاو البشر من واحد لا يتبعوه ولو اشاء الله لانزل ملائكة وامثال ذلك لهم الله نعم بان لا بدنا
الذين امنوا بنبوتهم من المرسلين قبله ما كانوا ملئكة وانما كانوا انما وادهم بمسئلة علماء من قبل كانوا جاهلين به فهو خاصا
السائل والمسئول عنه فلا بدنا اول المقام الا بعبارة المواضع الثلاثة والبعض منه ثم فضلا عن لكل قارئ فليقل في ذلك بعض الاحكام الشرعية
المراد باهل الذكر علماء البهوت ودعا لهم على من عم ذلك ثم كيف بانرا بمسئلة مع انهم لو سئلوا الامر لا اخذ بشرعهم فيبطل النفس
المدكور في الظن ان اوعى المذكور زعم وجوب مسئلة معطاه في حقيقته هذه الشريعة كما يظهر من قول المذكور ولا فهو بحسب الظن لا بغير
على تخصيص المسئلة بما ذكرنا مسلمنا ان اهل الذكر في الرواية المذكورة وعبرها من رواية اهل الذكر مفسر باهل البيت وعمل ذلك بعضها
بان الله نعم ما هو بنبوة ذكر في قولنا انا ارسلنا اليكم ذكرا رسولا فاهل الذكر هم اهل الرسول والتحقق من مسئلة الآية لا ينافي في حمل قوله
كما لا يخفى وكيف كان فلا بد من ثبوتها عليه لصلحها فلا يخفى انما في خبر اهل الذكر لا لا ائمة فلا بدنا اول خبرهم من الحديثين والخبر
فلا يتم الاحتجاج بالآية بغير الله ان لا ينزل الا خبرا على ان القرآن الكامل من اهل الذكر من التخصيص ولا ينافي من بعد الحجة لاجل فينا
فكشف باننا في القائلين المجول اهل الخبر الواحد عن قول المصنوع به ولو عينا عدا اما ان كانت خاتمة ولا يقدح في جاعلة في هذا المدا
في الاجماع عننا على انفاق الكاشف لا على انفاق الكل كما هو محقق في جملة واما الاجماع الذي حكاه الشيخ على حجة خبر الواحد
فهو لا يخرج عن كون خبر واحد لا يثبت على حجة دون ذلك اس السيرة القطعية المستمرة بين المسلمين فان طريقة السلف والخلف
عدا اناد منهم حجة على نقل الاحكام لا بد من بطلانها ولا بد من بطلانها ولا بد من بطلانها ولا بد من بطلانها ولا بد من بطلانها
ان يكون هذا فان كثرة المكلفين مع بناء عدل بلادهم ومنازهم وكثرة ما يحتاجوا اليه من الاحكام مما ينافي عادة من تمكن من تخصيصها
السمع عن المعصية او الانصاف منها على الاخبار المتواترة والمحفوظ بقران الصدق كما يشهد به مقابلته حالهم بالمقلد في زمانه لا يخرجهم
الى اقول المجتهدين مع تقدمهم وبالحج معقولهم على انما الاحكام لنا ما لم يمان ذكر ارضه ولا يكاد يعترف به وضحة الشك لا سيما وان ذلك
يكشف عن قول المصنوع به او تفرقوا فانهم عليه كشفه وضحا بل اذا حققت النظر وجد الطرف في مسائل الشرائع جارية على ذلك في ايمانهم
او طريقة الاولى في ملته وطريقته احكام لا يعرف كلها او بعضها الا بواسطة اجناس لا يبلغ عنده درجته التواتر لا معها ارباب فيبذل القطع
في صحة النفاذ منها بدين انما لو ائمت الفتوى ثم على حجة خبر الواحد كان في حجة او اعلم ان الفرق بين الاجماع والفتوى في السيرة بعد انشراح

فما يقرب العقل طريقا الى معرفة الاحكام بل يحجب عنها حصول تلك الطرق التي علمنا انبعاثها باقوالها وتبينها باقوالها او ما علمنا انبعاثها بالخصوص فمما لم يعد
مقدوره ومع تعدد ذلك كما هو الثاني في حقنا غالبا بجبل جوع في التعيين الى ما يقتضيه العقل من العمل باقوى دليل الامارات على امر اليقين ان
طريقا الى معرفة فروع الاحكام الغير القطعية اما في المرتبة الاولى او الثانية والمعرفة بها فاصيل تلك الطرق في المرتبة الثالثة والشرع في المرتبة الاولى
طريقا اصحابا بنا وجدناهم يعتمدون فروع الاحكام على طرق ومداد مخصوصة مطبقين على نفي حجبها عنها مع امكان الرجوع اليها مطبقين ايضا
حجة تلك الطرق وتعيين ما هو المعبر منها على ذلك فطبعة عندهم كالاجماع والاكاذيب بدلا عنها احتجاج الشيخ وعنه فكان طريقهم في معرفة طرق
الفرع في المرتبة الاولى من الامارات فمما لا يثبت ان الاجماع غير ثابت عندنا على الفاصيل ودلالة انكارها عليها اليقين عن واضحة ومما لا يثبت
الاجماع الموثوقة وجعلها التراجع في معرفة الفاصيل الى ما يقتضيه العقل من العمل بالظن الذي لا دليل على عدم حججته ثم ما يثبت انبعاثها بالتفصيل
المتقدم ولا يثبت ان ذلك من فروع الاحكام وغيره عندنا على حجة خبر الواحد الجملة حيث ان طريق حججته يكون حجة عندنا اليقين من مرتبة الاولى لان
مسا هذا الدليل منوع على الغرض مع ان ذلك لا يحجب في مقتضى العمل لا يبرهن من معرفة الفاصيل وشئ من ذلك لا يثبت انبعاثها بالتفصيل
على هذا الوجه شك لا يثبت من التنبه عليها وعلى دفعها فمما اننا لا نعلم بقاء التكليف بالعقل لا دالة المفرق من حيث الخصوص بقدا نشدنا
باب العلم اليقيني بنوع البرهان والظن في تعيينها وانما المسلم في شؤنا التكليف بالعمل في هذه الحالة ولو فرض حيث القطع بقاء التكليف بالاحكام
والفناء بالظن اليقيني والوجه الذي قد يثبتون ان ذلك لا يثبت بقاء التكليف بالعمل بل لا دالة من حيث الخصوص بطلان امره عن عكس من
وجوب العمل بالظن في تعيينها وانما لا دالة في خصوص ما نصب لها دليل من جملة الاحكام الوضعية فتدريج في الاحكام الشرعية فلا يثبت في
الغيباها بعد ان نشدنا باب العلم اليقيني بالاحكام فان الاجماع منقطع على بقاء التكليف بالاحكام الشرعية بقول مطلق بعد ان نشدنا باب العلم اليقيني
غاية الامارات انبعاثها من عقلنا وفلا ساعدة دلها عليها ولو لم يكن الظن لا يبرهن التكليف في ذلك وقد ثبت مما فرغنا في باب الدليل القطعي للمعبر في الدالة
الصالح للتعين على تقدير بقاء التكليف بها كقيامه على الاحكام على الفرض الاخر فلا يثبت في الحكم باليقين وفيما ان نشدنا باب العلم اليقيني
الاحكام الفرعية مع العلم ببقاء التكليف بها كما يقتضيه الحكم العقل عند عدم العلم بنسبها الى المعرفتها اذ لا دليل مقارن لذلك بل لا يثبت في
بها العقل وجوب العمل على كل ظن لا دليل على عدم حججته ان تدبر لا تكل ما رآه العلم بعد حجة القرب مفادها الى الظن فيتعين في الاجماع
بها مع الاحتياج الى وجه الاقرب مع العلم والاختلاف في خبر مع الشك كان يقتضيه ذلك عندنا بنسبها الى الامارات خاصة في معرفة ما لا يمكن
الامارات معلومة عندنا على التفصيل والتعيين وان علمنا ببقاء التكليف بالعمل بها بعد ان نشدنا باب العلم اليقيني بها وذلك لا يثبت في هذا العلم
الاجماعي لا دالة ما يثبت في الحكم العقل اليقيني التام على تقدير عدمه لا اننا اخذنا بما يثبت من تلك الامارات فثبتنا بالاحكام ثم
بالاقرب منها اليقين كالمسألة التي يمكن منها فثبتنا الاجماعي بنسبها الى الامارات وطريقها الى الاحكام ولا علمنا ببقاء التكليف بالعمل بها اذ لا يثبت في وقوع
العمل بها فان لا معدل لنا عن ذلك لان حكم العقل بما فرغنا من احكام قطعي ظاهر في ان يرفع الاعتدال في مقام قطع على خلافه وانما لا يكون ان كان القول
بالظن في الاحكام على الوجه المذكور انما يتم اذ لم نعلم بحكم الشارع بحجة جملة من الطرق ولو اجمالا لا بعد الرجوع الى ما يقتضيه قعدة
الاستدلال عقلنا وانما علمنا بمرع الغرض عن ذلك كما في الاشارة اليه فثبتنا بالاحكام على الوجه المذكور كونه متناهي في هذا العلم اليقيني
وان لم يكن منا فثبتنا في معرفة هذا العلم الاجماعي علمنا بانا ما كلفون بالاحكام بشرط ساعدة ذلك الطريق علمنا فلا يثبت في الظن اليقيني
منها بالحكم ما لم يثبت في العقل بقاء التكليف بالعمل بل لا يلزم من حصول الظن بالطريق خاصة ولما الحكم فهو تابع له فلا يلزم في
حصول الظن به الا اذا كان الطريق المظنون هو الظن بالحكم كما في خصوص مقام منعت الظن به لا من حيث كونه ظنا بل من حيث الظن بطريقه وبها
فوجب حصول الحكم عن طريق مخصوص بوجوبه وان الحكم المذكور في الطريق فلا يعتبر غيره فيه وهذا واضح وفيما ان وجوب العمل بالظن
الخصوصية بعد على طريق سلبية لا يخصص فروع الاحكام الغير القطعية بل يجري في مطلق الاحكام الشرعية الغير القطعية سواء اختلفت في فرع
او لا اصول علمنا في الكل بان الشارع كما كلفنا بها كلفنا باستفادتها عن مداد مخصوصه وحججنا بطريق الاحتجاجات في الكل على
ذلك لا يثبت في اثبات الطرق وتعيينها على ما فرغنا من انما غير قطعية دخلت في تلك الاحكام فالقول بل في العلم بالظن في خصوص ما نصب لها اما توقف الشرع
على نفسه لا يثبت في الامارات فلا يثبت في كل واحد من تلك الطرق ان ثبت حججته بنفسه لزم الاسر الاول وان ثبت بالآخر فثبتنا
الكلام اليقيني وان ثبت حججته بنفسه المحذور وان ثبت بما اثبت حججته به لزم الاسر الثاني واما بطلان اللزوم بنفسه فواضح في الجواب
فان الاشارة اليه من الفرق بين مباحث الفرع ومباحث الاصول في طرق عمل القطعي من الفرع اما في المرتبة الاولى من مراتب تلك التي سبق ذكرها كالكتاب
والسنة القطعية الصلبة في وجهه وفي المرتبة الثانية كالاصول الظاهرة في السنة الغير القطعية وما يثبت من بعض الاصطلاحات من جعل الاخير في المرتبة الاولى
واضح لا يثبت من الاجماع مقتضى العلم مع امكانه على ما يثبت من الادلة الاخرى من علم عدلنا شرعا واكثر رجال الخلفاء بالبول كالاتي في العلم بوجوب
العدل لهم ولا يثبت في العلم بالتعيين فيكون على الظن فيه فيكون حجة لنا في المعبر في المرتبة الاولى وان كان طريقنا في معرفة ما لا يثبت
المعبر في المرتبة الثانية لا نمانع بقاء التكليف بخبر العمل باغيبا كون خبر عدلنا بعد ان نشدنا باب العلم اليقيني فلا يثبت في العلم اليقيني في معرفة ما لا يثبت في العلم اليقيني

من يتنازع على ثبوت هذه المفاهيم وتلك لا تكون الواوي عدل لمصلحة الأحكام حتى يشمله الأدلة المتقدمة على ثبوت الأحكام بعد استدلالنا
العالم بها من الإجماع وغيره نعم نفس الوصف من الأحكام أما الاختصاص من الأصول العادية والرجعة إلى الموضوعات ولا دليل على ثبوتها في الموضوع
استدلالنا بطلان البرهان في الجملة فاجازنا الغير القطعية على قدر حجة تلك المرتبة الثانية لعلنا نبين لها طريقا بعد ذلك العلم ومما في مرتبة
ولعلنا نبينها مع ما يحتمل ان يكون ذلك لأجسامها بل التحقق ان حجة الكتاب السنة القطعية الصدايق بالنسبة امتثالنا في مرتبة
الثانية لعلنا انما لا باق كبر من طواهرها فانما في الشعيرة قدرها بما خلا منها اما بطريق الجواز والتخصيص والتقييد ولا سبيل لنا في الجواز
العلم بسلامة ما فعل به من غير ذلك لا بطرق الظنية ولو لا ذلك لما جاز لنا تقييد شيء منها ولا تخصيصه ولا تأويله بشيء من أجناس الاحكام
حجتها عندنا في المرتبة الثانية ان مع امكان العلم ومما في مرتبة لا سبيل في التمسك بما يتبين حجة على انفسنا الا اننا واما المباحث الغير القطعية
في حكمها من الاصول في حقا في المرتبة الثانية ان لا يثبت في معرفتها طريق نصيبك يعلم من التمع جواز الرجوع اليه لوبعد استدلالنا بالعلم وما
علما نصيبك في العلم بالجملة فلا يصح في المرتبة الاولى والثانية لا فان نقل الكلام الى تلك الطريق يكون حجة اليه في مرتبة ذلك ولو لم يكن ذلك
لاستماع الترجيح من غير مرجح فمنع اثبات حجة شيء من تلك الطرق بل فينا صلب طريق الترجيح وطريق طريقها وان تعذر الاضافات في مرتبة
واحدة هي المرتبة الثالثة بعد طريق سبيلنا على معرفة نفاصلها فبفتح اثبات حجة بعضها مما يصح اثبات حجة الاخرى من غير فرق
الظن الذي لا دليل على عدم جواز التمسك به ثم ما يقرب اليه كما هو قضية حكم العقل في هذه المرتبة فانظنا ان خبر الواحد حجة في الترجيح مثلا
بما لا دليل على عدم حجة وان كان ظنا خبريا يثبت به حجة خبر الواحد كما انه يدل على حجة ما ينظر حجة لا مائة لا دليل على عدم حجة
به حجة الطريق فثبت به حجة خبر الواحد بالجملة والعلل بالطريق سواء كان طريقا الى الحكم فرعي واصو مع عقدي فاطع سمع على تعديله لا يتم
بارجاء الى المرتبة الثالثة ان يدونه بلزم اما الحكم من غير دليل والرد والتسلسل وتوقف الشيء على نفسه فسادا لا بد بانفسا به في حجة
اخرج بعض الطرق اليها خاصة لزم الترجيح من غير مرجح وهو انفسا فافضح الفرق بين من يتمكن من تحصيل العلم بنفسا صلب الادلة
من غير ان يستدل في هذه الاستدلالا يظهر من جملة من صحابنا وبين من لا يتمكن منه لا بالثبات اليه كما هو الثابت في شخصنا وان التكليف
مطلق الاحكام الغير القطعية حتى الاصولية منها بالعلم بالمدرك المنصو من حيث القيد انما يتم في حق الاول دون الاخر ومنها اننا لا نعلم انفسا
بنا العلم اليقيني الطريق بوجه حجة كل ظن لا دليل على عدم حجة بل حجة كل ظن نظر حجة خاصة لا نه اقوى للافضال في هذا الصنف ووجه على
ما نستدفع به والجواب ان كون الظن لمنطوق حجة اقوى مع كونه على خلافه ثم لا خلاف من رتبنا لظن لا يقضي منع حجة الاضعف ولا لوجب
الافضل على اقوى رتبنا لظنون وهو واضح لفساد البرهان في حجة من يجرى لظن بها ان يحصل به في نظر العقل فيحاطا ففتح مع الترجيح في الظن
اثر لقوة الظن في اثبات اصل الحجة وانما يظهر اثره في هذا معارض وهو امر آخر وعلى ما قررنا فلو ظن بطريق بطريق حجة حجة طريق وجب
باقوى المظنون للتساوية حجة الظن اليه ما يرجح الاقوى ولو كان الظن بعد الحجة معاصيا لما في مرتبة سقوط تعديله واجبا لاختلاف الظن بالظن
لساكنة عن المعارض السالم ومن هذا الباب كل شرة تنفذ على حجة طريق فان يرجح الاخذ به عند خلوها عن المعارض لظن بها كالمعيار
انفسا الشرة على عدم جواز الاخذ بالشرة لمعاضة فللشرة لنفسها فلا يضر لمعاضة غيرها وقد سبق تحقيق ذلك تحت الشرة ومنها
ان قضية اليقين المذكورة حجة الظن في تعين ادلة الاحكام عند استدلالنا بالعلم اليقيني او معرفة بعضها بالجملة او انفسا مع العلم بقا التكليف
بها وهو وان كان في نفسه وسبقا المذكور فرض لا يتحقق له في حقا ان لا خلاف ان من طرق الاحكام ما يتمكن من معرفته جملة من نفاصله بطريق
القطع ولا قطع لنا بقاء التكليف بالعلم بما لا قطع لنا به منه وهو الإجماع والادلة العقلية فبذلك بالنسبة الى كل واحد من نوعها احد الشرائع المتغير
في جواز العمل بالظن في بعضها ما نقطع بحجة طريق الاحمال دون التفصيل ونفصح انفسا بقاء التكليف بالعلم به وهو انكاري جزا لولا لعلنا
الحجة المتأخدة من السيرة والاجماع المعصية بالاجابة المتكاثرة المتضاربة على حجة ما في الجملة وعلى بقاء التكليف بالعلم بها ولا قطع بحجة واحدة
الادلة الاربع ابدا ولا بقاء التكليف بالعلم حتى ينفرد عليه جواز الغلبة في تحصيله على الظن نعم لو استفدنا منها حجة طريق آخر كقول
الاجماع والشرة اجماع القول بحجة ما من هذه الجملة ولا يقدح ذلك عند هذه الوجه من الادلة على حجة خبر الواحد ان يمتنع على قطع النظر
عن ادلة المفيد العلم الاجمال بها نعم يصح التمسك بهذه الطريقة في معرفة نفاصل ما يجب عليها العمل به من الكتاب السنة فانما نأخذ علمنا بالظن
بثبوت التكليف بالعلم بها في الجملة وقد تعدلنا معرفة نفاصلها بطريق القطع والظن مع توقف العلم على معرفة النفاصل الاعيان
فيها على الظن الذي لا دليل على عدم حجة ثم ما هو اقرب اليه بالنفس في التقيد لا يوقا بذا استدلالنا بالعلم اليقيني معرفة نفاصلها هو الحجة
من الكتاب السنة ثبت استدلالنا بالعلم الى الادلة وكان الظن في تعين نفاصلها كما لظن بحجة غيرها ونفاصلها لما ذكرنا ان كونها
دليلا لمنطوق الحجة والقطع بحجة احداهما لا يغني عن الفرق انما في النفاصل ليس للظن بالحجة لا نأقول انما وجب العلم بالظن في
نفاصل الكتاب السنة للعلم ببقاء التكليف بالعلم بمما في الجملة مع استدلالنا بطريق ثاب العلم التفصيل وهذه العلة غير متحققة عن غيرها
فلا سبيل الى التمسك اليه بالعلم بالظن في هذا الصنف الفرق بين الظن بحجة ما علم حجة نوعه محلا وبين غيره والجواب ان ثبت المدعى بما

ثم اذا علم بوجود العلم بالادلة المذكورة وببقائه بعد انقضاء باب العلم على الاطلاق في حق من وافقها السائر لادلة التي لا دليل على صحة قول
كل الحق والخلاف في حجة خبر الواحد عند معارضته بقول الاجماع او الشهرة او بغيرها وبذلك يفرض العلم بحجته على الاطلاق بقاها عند العلم بحجتها
ولو في صورة التعارض كما هو الموضع في ذلك فيكون فاطح على حجة نفاذ الادلة مع علمنا بوجود العلم لها او بما فيها وجب الرجوع في الغيب الى العلم
او فاقم مقامها في حق من علم بالادلة فان لا احكام مضاف الى الادلة القطعية ادلة ظنية فاقم على حجتها دليل قطعي كظاهر
الكتاب والخبر الصحيح واصل البرهان فان الاجماع والسيرة القطعية فاضل بحجة الاولين العقل من حجة الاخر مضاف الى ما ورد في الموارد الثلاثة
الاختصاص المتظاهرة ولا يقدح في انقضاء الاجماع في الفقه لا في حجة الاولين والسيرة وجميعها في الثلاثة لحصول الاستدلال لتمامها الاخرين نكل
حكم ادلة حجة فاطمة او ما يثبت حجة فاطمة كظاهر الكتاب والخبر الصحيح علمنا به وبما عدنا ذلك قطع لنا بقا التكليف في دليل البرهان لقطع العلم
بحجته حيث لا دليل على صحة خبره عند العلم بما عليه لا ينافي ان ريد حجة في الكتاب والخبر الصحيح في الجملة سلبا فطعننا في الكتاب بحجة في منع حجة
ما عدنا وانما دليل حجة ما علم وان غرضنا الاجماع منقول او شتهر او رواية موثقة او حسنة وضعيفة بخبره فطعننا ما من منوعة لعدم مساعده
الاجماع والسيرة على حجتها ما من اما الاختصاص فاعلم ما ينفرد منها بحجة ما في الجملة ورواية التفصيل المتواترة بين الفريقين وان ذلك على
جواز التسليم بالكتاب والكتاب يمكن شمولها للصوم المذكورة ظني لا دليل على حجة في المقادير السند على حجة الظن في الاطلاق انما هو الاجماع وهو
في محل النزاع مع ان خطاب المشايخين والاجماع على مساواة غيرهم لهم فيه على الاطلاق لا كما تقول الاجماع منعنا على ان وظيفة
الفقيه البتة على ما افاده ظاهر الكتاب والخبر الصحيح لم يعارض ما ثبت حجة عند ولا نزاع في صحة هذا الحكم عند العاملين به اذ ان
في حجة فاطمة الطرف في تعيين الاجماع عند التعارض ولا خلاف ان اثبات حجة نفاذ الطرق اذا كان في حقنا مثبتا على ثبوت حجة وطرف
كما هو المفروض وهو مثبت على استناد باب العلم بما لم يعلم فيه بقا التكليف وهو لا يتم على حجة في الكتاب والخبر الصحيح لنا انما يتسلسل
رواية التفصيل ومنع الاجماع على حجة هذا الظاهر سرود بان الاجماع لم ينقذ على حجة الظن في الاطلاق بل على خصوصها ما ورد في بابها
انقضاء على عنوان كلي وهو حجة في مطلق الاطلاق حيث لا ينافي ما ثبت صلاحه لمعارضه من لم يعول على هذا الظن في مقام فاعلم
بالمعارض لا عند احد من خصوص ذلك الظن في نفسه كما اشار اليه من حيث لم نعثر على معارضه لخصاص طريق ثبوت عندنا في استناد باب العلم
وقد منعنا ان يكون لنا سبيل الى المدعى عنه ثم على تقدير ثبوت الحكم في حق المشايخين ثبت في حق غيرهم لا فائدة في انقضاء الجواب
على الكتاب على تقدير ثبوت حجة فاطمة لا يوجب جميع الاحكام لانه مشتمل على جملة منها والاجماع المدعى على حجة الخبر
كان من حيث الخصوص فم لان كثيرا من العاملين بخبر الواحد يعلموا بالحق المظنون الصمد لا سيما المتقدمين من صاحبنا فان الذي
يظهر من التبع في كلامهم انهم كانوا يعولون على الاجماع الموثوق بصدقه من غير الجواب على الصحيح بمصطلح المتأخرين كما ثبت عليه بعضهم ولذا نرى
كثيرا ما يعولون بالاجماع الضعيفة ويخرجون الاجماع الصحيح نعم كانت هذه الرواية وثائق عندنا من جملة الامارات المعينة للوثوق
وان كان من حيث حصول الظن بصدقه معتمدا في مقام تعارضه اما في قوى من غير مشرك بدينه وبين غيره من الادلة الظنية فلا
يتم الجواب عليه فان نفي ان الاجماع على حجة الخبر الصحيح بالخصوص ثبتنا الاستدلال بتعويل على الظن في الادلة مع ان لو تم الاشكال المذكور
المفصّل من حجة خبر الواحد في الجملة وانما ذلك لان كل ما نهائنا في مقابلة من انكر حجة فاطمة **الوجه الثاني** وهو المعروف في السنة
المتأخرين ان التكليف بالاحكام ثابت في حقنا بالضم وطريق العلم اليقيني كما ثبت به اوجدا فيسقط التكليف بحجته فيها لاشتماع
التكليف بما فوق الظاهر من غير التعويل على الظن لقطع العقل بغير حجة من باب العلم والاعتماد لا بد منه وان اهلها بعضهم اذ المقادير
المذكورة يجرى بها لا يوجب تعيين العلم بالظن بل العلم منه ومن غير ذلك ثبت حجة الظن في الحكم الشرعي ثبت حجة خبر الواحد منه لانه من
اماراته فان قيل ان الاستدلال بالعلم لا مكان العلم بالاحكام والاشتماع بجميع الحملات فلما هذا يؤدى الى العسر والرجح المتعين في الشرع
السمعة السهلة كما لا يخفى على من له ادلة خبره لطيفة فعند تعيين الشك في طريقها من قطع به مع ان ذلك لا يثبت بدور الامر بين الوجوه
والخبر كالمعارض الحق واليس من هذا الباب صلوة الجملة كما توهم لان حجة الشرع في رفع حيث يترجح الاجماع والصلوة الى غير
القبول عندنا من غير ما يخص العلم بالصلوة اليها **اقول** ان ريد هذا الدليل بشارة حجة خبر الواحد على تقدير عدم ظن دليل الخبر
كما يظهر من معارضتنا حيث ذكره في جملة الادلة ولم يلزم بمقتضى في شيء من موارد الاعتماد في الحقيقة على غيره فهو متبجح لان الكلام على
تقديره غير واقع وان ريد به ان يكون الاعتماد في حجة خبر الواحد امنا انما انما على هذا الدليل فضعفه فلا ينافي استناد باب العلم بالاحكام
الثابتة في حقنا من غير طريق العقل حتى يترتب عليه بعد من بقا التكليف بها ووجه الاعتماد على ما ينفذ العقل في طريق العلم بالظن علمنا
بعد مرجعنا التمتع بان اشاعة قد نصبت حقا اذ لا خصوصية وكلفنا بالعمل بمقتضاها غاية في الباطن ذلك لا دليل على صحة خبره عندنا
التعيين التفصيل فيجب علينا الاعتماد في معرفتها على الظنون المتأصلة منها كما عرفت ووجه ما نرى في الدليل المذكور ان ثبت من التمتع بقا حجة
بالاحكام الشرعية بعد استناد باب العلم اليقيني لم يثبت منه نصيب في خصوص معرفتها بالاجماع الا لا تفصيلا او ثبت ذلك لم يثبت بقا حكمه بعد

استدلنا بالعلم البتة الاول بخالف العرف ببيان الوجه الاول والثاني مخالفاً لاجتماع علمه في بقاء التكليف بالاحكام الشرعية مع العلم
 باب العلم اليقيني ان التكليف من الاحكام في بقاء التكليف دائماً لا يستقر بنفسه على اننا نقول لا علم لنا ببقاء التكليف بالاحكام الواقعية فثبتنا
 وانما المعلوم بقاءه عند مساعده بعض الطرق المخصوصة بما فعل من بدعي بقاءه عن هذه القوة او من الدليل عليه لا سبيل الى التمسك
 بالاطلاق دلة الشك في التكليف بها لا بعد العلم بالاطلاق لا سيما في مقابلة ما اسلفنا وبالحجة فعلنا باننا مكلفون بالاحكام الشرعية
 المرفوعة الشرعية عند نعتن طريق العلم والطريق العقلي اليها لا يفتح لنا باب الظن اليها بعد علمنا بصحة خصوصية بعض ما الامر في
 علمنا باننا مكلفون في المرفوعة بالاحكام كل حق المصاحبة لا يوجب حجة في باب الظن في تعيين الحق والعلم بان الشارح كما فعلنا بان
 كل جعل لنا الباطن في خصوصية وكلفنا بالعلم في خصوصية ما كابدوا الشهادة والتميز فاذا استدلنا معرفتنا للطرق بانهم يعملون بالظن في تعيين
 الحق بل في تعيين الطرق المرفوعة فما قرئ من قوله من جملة مباحث الاصول مسئلة جواز التعويل على إطلاق الظن في مباحث الفقه وعنده
 استدلنا بالعلم فعلى ما قرئ من حجة الظن الاصولي لاصلنا لظننا بحجج التعويل على ذلك ثبت ما ذكرنا من حجة إطلاق الظن في الفقه و
 ما ذكرنا من حجة في الاصول في قوله اولاً لا سبيل الى حصول الظن من ذلك بعد تسليم الاستدلال من سبل الحجة الا اننا ذكرنا في طريق الحق
 الاحتياط فان الذي يظهر لنا من طريقنا هو اننا قد وجدنا اقتضاهم على حجة الظن المخصوصة والزامهم باننا على حجة ظن لا دليل على
 حجة فان لم نقطع باطاعتهم على ذلك بنفسنا حجة فإطلاق الظن فلا فلاح من حصول قوتى لا يبرهنا وما اردنا كون بعضنا في هذا الطريق
 فضعوا على ما عرفنا من عدم قيام دليلنا على الاحكام ولا على اثنان ما نضع به الفروق من طرفها وقد عرفنا ان ذلك يوجب عندنا ان
 انما يوجب جواز العمل بالظن في الطرق والآراء فلا يوجب جواز العمل بالظن في الاحكام ولا يوجب جواز العمل بالظن في مباحث الفقه
 فانما انما نريد التعويل على علمنا في الفقه فاننا في خصوصية الظن هذه المسئلة العامة الموصولة لمحصل ذلك الحجة لا غناها عن
 في بقية مباحثها فانكون التعويل في الظنون لفقهاء من حيث الظن في الاصول وهو المقصود منهم انهم اوردوا على الميت المذكور من حجة في ذلك
 ان الاستدلال بالعلم انما يوجب جواز العمل بالظن في المباحث لا في مباحث الفقه في الاصول مع عدم تمكن من تحصيل الظن في
 البراهين والآراء في الطرق المعلومه لا نهض الا معرفتنا بالاحكام ولا يوجب بقاء التكليف بل بالاحكام فاما ما لا يوجب بقاء التكليف
 التعويل على الظن في مرفوعة او معرفتنا بطريقها على ما قرئنا بعض المعاصرين انهم منع الاجماع على حجة اصل البراهين مع ورود البراهين
 على خلافه وفيه نظر فغير تمام هو انه لا كلام في حجة اصل البراهين حيث لا دليل معالجته على خلافه وانما الكلام في حجة ما يوجب
 الولد غيره الا في ما ذكرنا بعض المحققين ومخلصنا انهم بقاء التكليف لا حيث نقطع به او يدل عليه امارة في حجة ما يوجب
 بقاءه حيث ينبغي فيه الامتناع في فعله باصل البراهين لا كونه معينا للظن في بعض الظن الحاصل من خبر الواحد مثلاً ولا في الاجماع فيمنع بقاء
 في محل النزاع بل لقطع العقل بانه لا تكليف حيث لا قطع ولا قطعي وثبوته ما ورد من التمسك عن بناء الظن على هذا انما يكون لنا من
 عنه كتمسك الجمع بحكم منه بجواز البراهين على مقتضى الاصل والما حيث لا مندفع فيه كوجوب الحجج والافتقار في التمسك حيث ذهب
 كل فريق ولا يمكن تولد التمسك فلا يحصر لنا عن اثنان باحد ما افهمنا بالخبر فيها ولا حرج لنا في شيء منها واعتزض عليه بعضنا
 بوجوه الاول ان الضرورة قاضية ببقاء التكليف فيما عدا القطع ولو في الجملة فلا يصح الى المنع المذكور والعمل بالاصل انما يتم
 حيث لا قطع بقاء الاستدلال اصلاً لا اجماً لا ولا تفصيلاً وهذا متجه لكن يمكن المناقشة فيه بان ما عدا القطع بالاسماء الخ لا يثبتها كما
 هو الاكثر مما يمكن ان يوردي فيه نظر العامل بخبر الواحد وبمطابق الظن الى القول بالبراهين لا لاصل بل لادلة الخاصة والظن جواز التعويل
 على نظره اما عند القطع بما الفرض منها لواقع وانما لان القطع الاجمالي لا يوجب دفع ما قام عليه حجة في الظن لاسيما اذا خرج عن جود
 الحصر وقد مر ما في ذلك في بحث الاجماع المركب فينبغي العمل بالاصل ولا بدالة ولا يتحقق ما فيه لان الفرض المذكور مما
 يحمله العادة وان كان ممكن في نفسه فلا يلزم خلوه اليه عن لفائدة الثاني ان لفظها امور واجبة غالباً كالصلوة والحج وسبيل
 المعرفة بفضائلها من اجرائها ونشرها بالاحكام والاحكام العلم ببعض اجرائها ونشرها بالعلم الاجمالي بوجوب امور اخبرنا بها علماءها وكذا
 الحال في الحكم بين الناس في وجوبه ومعلوه بالاجماع وكذا بعض احكامه ككون البيعة على المدعي واليمين على المندك لا كن لا سبيل الى معرفتنا
 تفصيلنا ذلك من تعيين حقيقة المدعي والمندك وتعيين البيعة وتحقق ما يعتبر فيها من القدر الذي وعبرنا ذلك ليس الا بالظن فيمكن المناقشة
 فيه ايضا بان دعوى لقطع الاجمالي بوجوب الاجزاء والشروط المعلومه في محل المنع لا سيما اذا اخص موضع الشك بالمسائل الخلافية مع انقضاء
 بما لو كان نظر العامل بالظن في القول بالظن ولو في اكثر المواضع الى لقطع فيها بحيث لا يبقى قطع بالتكليف والنسبة اليها وبانه يمكن الاكتفاء
 في الحكم بين الناس على مورد اليقين وفعل في غير موارد بما يعمل به العامل بالظن عند تصادم الظنون او التردد من الزام بالتحليل او
 الاحتياط او التخيير وجه دفعنا عن الثالث اننا لا نطمع في خصوصية اصل البراهين مع ما قبل ورود الشرع وانما
 بعد فلا لان علمنا الاجمالي بنبوت الاحكام فيه يمنعنا عن العمل بغيره ولو سلمنا فما سلمنا حيث لا يعضد خبر صحيح ان راد الحكم الظن

وحيث عم

[illegible]

لا دأهم غالبا الى شؤب كثير من الاحكام فيقال بمقتضى قوله ثم على هذا الوجه بالثبوت بل قد كونا شك الان **الاول** ان مقتضى حجة جميع الظن
 المتعلق بالاحكام وهو بطريق القطع بعد حجة بعض الظنون كالظن الحاصل من القياس الاستصحاب لا سبيل الى اخرجها بالاجماع لان قواعد
 العقلية لا تقبل التخصيص مفاد حجة الظن من حيث كونها واحدة واحدة فان حجتهم في الكمال وان بطلانها في الكمال لانها حجة
 فان تمت حجتهم لا يتخلف عن مقتضاها في موارد **ما واجبك** عنه فاضل لما هو بوجه **الاول** المنع من حصول الظن بالقياس لا يحسن
 بعد ما ورد في الشرع من النهي عن العمل بما هو خارج فاما خارج التخصيص **وقد ينظر** لان نهى الشارع عن العمل بمقتضاها لا يوجب عدم حصول
 الظن بل ان الظن امر جازم يضطر اليه النفس عند حصول ما دانه وغايبه بما يمكن في توجيهه ان يفسر كنهه من نهى الشارع عن العمل بمقتضى
 الخطاء في افادتها غالبا وذلك بوجوب لظن بخلاف مقتضاها الخافه بالانتم الاخذ بفتح به الظن الحاصل بمقتضاها المتعارض وهو كما
 ترى لمنع اصل التعليل ولا يعدل في النكاح **ثانيا** **وطيد** لا بعد موافقة القياس من قواعد العمل بالرواية ثم انه تمسك بحجت الاجماع على
 افادة القياس من الظن بما ورد في الاجزاء المتواترة من المنع عنه مع مقتضاها من التعليل بان دين الله لا يقاوم العقل لان الحكم الكافي في الاشياء
 لا يعلمها الا الله الحكيم العليم وما ورد من ان الله لا يسئل كيف حل وكيف حرم وما يرى من جميع الشارع بين الخلفاء وتفرقه بين المؤمنين كما في
 منزلة البر وغيره فكيف يكون مجرى المناسبة والمماثلة منسأ حسب الظن بالقياس ثم ان ذلك لا يحسن الدلالة على ان اول قول من بل جسد
 بعض الفرق بين انا والظن وبين ادم ونفسه ففاسد دم بالظن وبما دل على بطلان القياس من ان القياس يثبت بشاهد لا يثبت
 ببيت الا باربعة شهداء مع ان القياس لا يثبت بوجوب لوضوء مع انه من المتكثير وصلاة الخاضع لا يقضى مع انها اكبر من القياس واسم لم يثبت
 نصف الخليل في الميث مع انه اقوى منها الى غير ذلك لا بد لك العقل في الحكم اذ اذ كانا قطعا لا يجوز الحكم منه بالافهام البادية الى نزول
 بملاحظة ما ذكره **اقول** دعوان القياس لا يبعد الظن بالحكم اصلا لنهي الشارع عنه في مرتبة دعوى بعض الاخبار بقطع الخبر
 ودلالة من جهة الشارع بالعمل بها وكلاهما مكافئ بشهد صريح الوجه اذ على خلافها وكيف كان فالوجه المذكور مدعونه اما بالخلاف
 العقل في القياس كما ان يكون معلومة فاعلم بتعدي حكم الاصل الى الفرع كما قد يكون مضمونة فلهزم منه ظن ذلك دعوى ان العقل اما ان يكون
 معلومة ولا يكون مضمونة وان لا واسطة بينهما بخلاف القياس به لا غيبا القبيح في اختلاف مراتب ما بوجوب حصوله اعتقادا قويا
 بوجوب اختلاف آثارها فينبعث منه القطع والظن بموالاتها كما في الحدس والقياس اما ان يقضى ان القياس لا يثبت بالقياس بل بالظن
 لما في جواز العمل بها الا ان الشارع ينهي عن سؤال الظن بالمؤمنين ومع ذلك يحصل به عند وجود ما دانه ولا لا يمنع من هذا القياس
 لو كان النهي عن العمل بظن بوجوب حصوله لو كان النهي عن نفس الظن موجبا لذلك طريقا ولو كان النهي عن سؤال الظن فيلحق بظن
 فعل شيئا المقتضى حصوله ثم لا يبقائه بعد حصوله وبعد رغبته في فعله وتوجهه باغيبا البتة عليه العمل على حسيبه ولو كان النهي عن
 العمل بالظن موجبا لزموا له لما تحقق الحكم الاخر بما عن بقية الاجزاء بانها ما يدل على ان حكم الاحكام خفية لا يثبت اليها وهذا
 منزلة على الغالبين حكم بعض الاحكام مستفادة من العمل بالشرع وقسمها ما يدل على طرق الخطا والاشتباه الى القياس في موارد عديدة
 وليس الغرض من بيان اختلافها ان القياس في تلك الموارد يمنع حصول الظن به فظن لا مثل الخلف المذكور مستحق في الاجابة بل في وقوع القياس
 فيها الكاشف عن خطأ احد المتقاربان مع انها لا يخرج من ذلك عن افادة الظن في الجملة بل المقصود هو على ان حجة البتة من القياس
 القياس بل من حجة القياس من مقتضى مقتضى من فواعدهما لا يبعد بها لانها مرتبة في المذكرة او اضعف منها فلا يجوز
 فيها الى الحجة وقام بين الشرع على الجمع بين الخلفاء والمفروق بين المنفقات فلا اثر له في منع حصول الظن بالقياس ولا لا اثر في منع
 العلم في نفي المناط بطريق اوله والوجه الثاني ان مقتضى شاهد على ذلك لا يخرج من حكم الشارع بفتح بيع القضي بوجوب الظن بالمناط
 لسرناها الى القنوق وحكمه بالاجماع ايضا الوجه بالادخول في ما قبل التسع تحريم العمل به موثقا وجوبا لا نفق عليه ما بوجوب الظن بالمناط لا يستلزم
 الحكم الى غير الزوج بل الى الكبيرة والى الافضا بغيره فلو لم يكن المناط في البعض من غير ذلك ما يقتضيه المنع في القنوق
لا حصر له **القول الثاني** ان التكليف بما لا يطاق وانما يابا بالعلم مع بقاء التكليف بوجوب العمل بالظن الواجب ولا يبعد الظن من حيث كونه معينا
 له بل يبعد الظن في نفسه مع قطع النظر عما يبعد خلافه يمكن استثناء القياس والاستصحاب لا استثناء انما استثناء امر الادلة الغير
 الواجبة ورجح عليه وفي **القول الثالث** ان التكليف لا يثبت الا في كونه روتا فاما يدل على وجوب العمل بما يبعد الظن الفعلي من حيث كونه معينا له لا ماله
 شائبة افادة الظن لا يفرق في نظر العقل بين الظن **القول الثاني** ان المجز عن الفعلية وبه التمسك والوهم فكان الوظيف الاول هو العمل بما يبعد
 العلم الفعلي من حيث كونه معينا له لا من شأنه فاد العلم كانت الوظيف الثاني به المستند الى التمسك الطريق الى الوظيف الاول وهو العمل
 بما يبعد الظن الفعلي من حيث كونه معينا له لا من شأنه فاد العلم كان الوظيف الاول هو العمل بما يبعد الظن الفعلي من حيث كونه معينا له لا من شأنه فاد العلم كان
 الظن لا عليه من حيث كونه شائبة افادة ذلك لظهور ان هذا الوصف هو المناط والعلة في حكم العقل بحجته وهذا ايضا حجة واحدة فلا
 عمل خلاف حكمها بل خلاف مواردها فلو لم يكن كون التكليف معينا للظن الفعلي الى لظن الشك لا يجزى في دفع شئ من الاشكال

ثبت
 ثبوت العدل ان ما بعد الظن نفسه لا بد وان يتعدى حيث يوجد ما قد ثبت عدم اعتدائها شرعا اذا كان مقتضاها مخالفا لما شرع له
 عدم اعتبارها شرعا صحيح نرجح الثانية لا منشا حكم العقل بجواز الفعل بها معا مع امتناع حكمه بالتحريم لوجود المرجح الشرعي في البعض
 عن كونه مرجح المرجح والى هذا يرجع محصل الاستدلال فانما انما وانما المرجح الشرعي اعتبار المرجح العقل فيقدم ما اذا ثبت الظن العقل
 على غيره وعلى هذا البتة بل هو عندنا له الجدية فيما اذا كان الظن في نفسه غائبا لا من ان يكون هذا الجدية فيما اذا اختلف الامارات في مقتضى
 بحجة احدها وبازمة حجة القياس والاستصحاب عندنا ووافقت الدليل المعبر بل يترجم من جهة ما في نفسه ما عاينه الا عدم خصوص ما يدفع ما باعتبارها
 كالاصل مع انهم منعوا عن حجة ما على الاطلاق وكذا الكلام فيما عداها من الادلة التي ثبتت عندنا ما شرعنا كحرفها ساقعة عن بطلان الاشياء
 انما لان استدلال العلم بالنسبة مؤرخا القياس ونحوه لا نافع من الفعل بغيره فعمل ان حكم الله عز وجل ان لم يعلم اشيء هو في مقتضى ترجيح الساب
 الادلة وان كان مؤداهما نفس مؤداهما ان الظن القياس مثلا اذا انقضى حكمها من الاحكام فان ذلك الحكم باطل بحيث كونه مؤداهما القياس وان كان
 صحيحا من حيث كونه مؤداهما فليس هو فلا يتوجه الدليل المذكور بالنسبة اليه لعدم استدلال العلم بغيره وفيه نظر ايضا لان راد بالعلم بطلان الحكم
 من حيث كونه مؤداهما القياس العلم بطلان نفس الجدية اعني تاديه القياس كما هو الظاهر من ثبوتها في راجع العلم بعد كون القياس حجة ولا بد
 لغير دفع الاشكال كيف ومنه الاشكال على العلم بعد حجة القياس وان راد بالعلم بطلان نفس المؤداهما من نوعه معقول مع تجوز صحة العقل بل
 اخر الى اتي المنع من ثبوت حجة العلم بالقياس ضرورة حتى من استدلال العلم بالعلم **اقول** ان راد بالمنع من كون حجة العلم بالقياس في راد
 بالعلم ضرورة ما يمنع تسليمه لا يتجوز دفع الاشكال انما يكفي في وروده ثبوت التحريم ولو بالعلم وان راد بالمنع من حجة العلم بالقياس هناك
 كما هو ظاهر كلامه بل هو صريح في مقتضى هذا المقتضى فاحش قصدنا من هذا المقالة الواهية عن بن الجند في نقل الشرح
 بترتيب من حتى انهم لم ينقطع المتباينة من فخرج من بلادهم ثم سبوا بابل ورجع وبالحيلة لا يربا احد من اصحابنا في بطلان العلم بالقياس
 الاستصحاب اما ما اذا كان ذلك المعنى من الكفاية في كماله وبغيره من وجوده ممكن المرجح اليها وان قدر ان شيئا منها ليس بقطعي ومنه ما
 ضروره انهم على ذلك كما في حجة العلم بالقياس لا يلقوا اليه ولا في الدلالة على حجة العلم بالقياس على المنع من الشرع والبدعة
 والاستقلال لا يقتضيان العقل ذلك لان الشارع حكمه كذا لاجل العقل في العلم بالتحريم فيه ما فيه **اقول** بل يتحقق في الجواب بان استدلال
 بالعلم وفيما التكليف في انقضى حجة القياس **اقول** لا بد من العلم على حجة ما كان وهذا مطرد في جميع موارد وبالحيلة لا يقتضي الحكم على
 المخاص لان الحكم على القياس العام ثم بطرق عليه التحفظ في كل ما يشك عن ذلك ان العقل لا يحكم بحجج استدلال العلم وبما التكليف بجواز
 العلم بكل ظن حتى بالظنون التي علم عدم جواز التوصل اليها ولو بعد استدلال العلم بل عاين ذلك من الظنون المحتمل للتحريم ومن هذا يظهر
 ان القائل بحجة الظن المطلق انما ينبغي ان يقول بحجة مطلق الظن الذي لا دليل على عدم حجة مقتضى على كل ما لا دليل على عدم حجة مقتضى
 الظن العقل بعد قطع النظر عن معاضد ما ثبت عندنا بمعارضه **واعلم** اننا لو انزينا ما استدلنا بالعلم مع بقاء التكليف لم يفلح في ما
 ان نقول ان مقتضى ذلك العقل لا يجوز العلم بالظن فيها وافاد مع فتمنع المنع من العمل ببعض الظنون القياس في شبهه وان قلنا بان مقتضى
 ذلك جواز العلم بالظن ظاهره لم يمنع المنع من العمل ببعض الظنون القياس دليل على المنع كسابر الاحكام العقلية الظاهرة كالبرائة وشبهها وادفع
 مما حققنا ان حكم العقل بحجة الظن في حكم ظاهره فلا اشكال في المنع من العمل بالظن في شبهه فترجع في مورد الحكم العقل الى الامر بالي
 الواقع من بعده ولو مع قطع النظر الى القياس ومثلا وان لم يكن ظنا اعتداليا ونظير من استشكل الفاضل المعاصر في اخراج الظن القياس في الجائز
 منع حصول الظن بمراتبه وواقع بطلان حجة اخرى ويخوذ ذلك من لوجوه المقتضى من قومه بالوجه الاول وهو كما ترى وكيف كان المعبر على الاول
 اما في مقتضى الظن وعلى الثاني كل امارات التي لا دليل على عدم حجة ما ولا في مقتضى هذا النظر في مقتضى الواقع بعد الاغراض في مقتضى
 عند حجة سواء كان في الظن او لا والفرق بين ان تعتبر الامارات على احد هذه الوجهين وبين ان تعتبر على وجه التعبد ان الامارات المعبر على
 وجه التعبد لا يعتبر فيها فانها لا يكون في الظن الا كونها اقرب النظر الى الواقع وان فرض حصوله فليس الحكم بالحجة منوطا به بل كان من مقتضى الاستدلال
 كما في العلم باصل البرائة والاستصحاب انما لان الامارات المعبر على احد هذه الوجهين فان حجة ما منوطا بالوصف المعبر بها من الظن لا في مقتضى
 هنا بضع ضعف ما ظن المعاصر المذكور حيث علم ان القول بحجة القياس في حق المقتضى بعدنا فانما شقنا من الاصح من عجزوا عن نقل مقتضى
 فان قول المقتضى قد بعد الظن فلا يحسد من ثبوت الحجة فيكون الجمع اليه بعدنا القياس وانما مقتضى حصول الظن وان ذلك في مقتضى الاحتجاج بعض الاصح اعني قد
 الا فضل والادع يكون راجح واقوى من المقتضى وجبر ضعفه ان لا يكفي في كون امارات تعبدية عدم انا حجة ما يحصلوا الظن العقلية منها بل يعتبر
 مع ذلك عدم انا ظاهرا بالامر بغيره في نظر العالم كغيره في المنع من قبول قول المبتدأ بوجوب عدم الا ناطة بالظن العقلية لا بالامر بغيره بل بالتحقيق
 ان المقتضى في ذلك لا يفرق من في الاموال والفتور ورواها الكتاب السنة على وجوب رجوع الماهل الى العالم من غير اناطة بوصف الظن الا في
 في نظره وهذا مع اتجا المقتضى موضع وفان واما مع عدمه وولادته في الفضيلة ولا يدعيه من ايوهم كلام بعضهم انه يؤخذ بما هو الاقوى
 والادع في نظره في امانة الحكم وانما قول الفضل والادع وهذا مع بطلان كماله لا يخفى لا يثبت كونه تعبدية بالماضي الذي ذكره اذ لا بد

دليل

عند الاستدلال من حيث انما يكون في العلم بالعلم

من تفاديه الاقوى لا يرجح من احوال القياس فاطنه بالظن القليل مع احتمال ان يكون المراد قول لا هذا ولا ذاك اقوى وادرج نحو حكمه بحجة
له فلا يشك انه قد ثبت باصلا بل يكون المرجح بغيره كما حصل للتقليد كما في تقديم بعض الشك على بعض عند التعارض فان وجوه التي ترجح
فيها القياس كاصلا بحجة ما تم اقلنا بان حجة خبر الواحد تعدية مظهر فلا كلام وان قلنا بان حجة ليست تعدية فقد استشكل القياس بالرد
من جهة منافاة ذلك لعدم حجة القياس في ذلك فبذلك الحجة ان لا يقدح الظن قول بحجة تعدية او لا
عنده ولا يمنع افادة القياس الظن لا سيما اذا عارض خبر وثانيا بان لا يخلج بالحجة ولا بالقول في هذه او عند حصول الظن بذلك بل يخلج
بالأصول والقول عند حكم بالحجة ولو اخرجنا العلم بما هو مقتضى القياس ليس من حجة انه مقتضى بل لا نه احد طرفي الحجة **أقول** عدم حجة خبر
الواحد تعدية بنا على حجة لا يرجح ان يكون حجة حصول الظن القليل بخاصة بل لا علم منه ومن القليل لذلك ففي الفرض المذكور لو لم يكن حجة
ثالث بان كانا على طرفي التقدير وكان الاحتمال الاخر معلوم البطلان قدم الخبر على القليل لانه لو حط في نفسه وجود النظر عن القليل كان
مفيدا للظن ولو كان هناك احتمال اخر لامارة اخرى مغيرة قدم الاقوى منها ما ومع النكافؤ بقي على الحجة كما هو الاصل في القياس على التقيد
لان ما ثبت عدم حجة خبر بطل وجوده من جهة عدم الاعتداد به ولما اوجبنا الدلائل ان اجابها بما في كتابنا من القضاة **قالوا** لا هذا ولا ذاك
قالوا الثاني فلا نرى ان بنى على قضية الاستدلال بحجة كل طرف فعمله واقعا هذا ايضا القول بعد حجة القياس القليل للظن وان بقي على حجة
ظاهر الخاتمة في الوجه الثالث من الوجهين فقد عرفنا مقتضى اعم من الظن القليل والاثر في كنهه مع بعدا لذلك فيجوز على هذا التقدير ان العمل
بالخبر وبترك القياس من اوجه من مقتضى حجة الظن القليل الذي لا دليل على عدم حجة خاصة حيث يتبقى بغيره الحجة ولا يعتبر القليل الثاني
ضعفه واضح لا سيما اذا كانت مقابل الظن القليل الغير المعبر انما رأت واجبا متعاضدا بخلافه بالقوة والضعف فان لزوم بالحجة من الكمال
لزم الحكم بمساواة المرجوح مع المرجح وقد كما مبني له لعل القليل على خلافه وان اعتبر الحجة من مودى القياس اقوى لهذا الامر انما ضاع
فقد ان القليل القياس سعى بعدد لا لانه لا دليل على عدم اعتدائه بنسب وجوده وعدمه وكيف يرجح مورد على مورد الذي لا امارة الضعيف
مع القياس فلا بد من التزام الحجة فيه ايضا فلا وجه لعدم اعتدائه معاضدا لما في الاقوى معها **الثاني** انه لو تم ما ذكرتم من ثبوت
نفيه وذلك لان مقتضى حجة كل طرف لم يثبت عدم حجة من الشرح بالخصوص والظن من الطرفين المتدائلين لا يخلو احد حجة كل طرف
لو يثبت حجة بالخصوص بغير اخرى قضيت ما ذكرنا لعله حجة الظن بعد استدلال العلم والظن من الشرح ايضا لانه حجة بعد
باب العلم وذلك لان طريقه اصحابنا قد يوافقوا واحد باخا رتبة على فانه لا دليل على حجة كل طرف عولوا عليه وذكروا اليه ولم يكنوا فيه مجردين
كونه ظنا لم يتم دليل على خلافه يعرف ذلك منهم بالنسبة في مظان كلامهم ومطابحاتهم وهذا ان لم يقدحنا القطع باصالة حجة
الظن بعد استدلال العلم فلا أقل من ان يقدحنا الظن بذلك كونها شجرة مرتبة من الاجماع معصدة بعقول الانا والوفا بالادلة
على عدم جواز التعويل على الظن مظهر فان كان الاصل في كل طرف ان يكون حجة في كل طرف ما لم يمتنع بعض المعاصر من ان الظن طريقه القليل
العمل بكل طرف لم يتم دليل على خلافه فان راد به فيها ما كما هو الحكم فوجه المنع اليه كمال الظاهر من تعرضهم لشروط قبول خبر الواحد ان
كان يعبر بافاده الظن لما كان لذكر تلك الشروط والحكم بغير جواز العمل بقاها على الاطلاق وجهها الظاهر وان الظن لا يملكه احد
واضعف من ذلك ان يثبت له لغرضهم بالحجة عن حجة خبر الواحد بالخصوص على ان الغرض ايشان حجة عند عدم استدلال العلم او
التبعية على عدم قيام دليل على عدم حجة بالخصوص كالقيل في ادخفاء في ان مشا كلامهم ولعنائهم بمباحث القياس بما لا ادنى
على ذلك بل يتحقق في الجواب على ما فهم ان البرهان المذكور على صالة الحجة الظن مفيد للعلم بما يقتضيه حصول الظن بخلافه انما
لا يمنعنا من ان العلم والظن بطريقه القليل وانما انما بعولوا على هذا الاصل في الاحكام فان ثبت فلا بد ان يكون ذلك الحكم
من العلم او الطريق القليل اليها والتقدير في حجة عدم القبول من العلم فلا يكون حكما مسما بالحكم هذا ولا يخفى فانه مما في الوجه
الاول **الثاني** سبع ما استدلاله العلامة في التمهيد وعنه فهو ان خبر الواحد مفيد للظن فلو لم يجب العمل به لزم ترجيح المرجح على المرجح
فالبطلان يثبت على تقدير عدم وجوب العمل بالظن بلزم جواز الاخذ بالموهوم الذي هو طرف المرجح في النظر باخباره على القول الذي هو طرف
الراجح في النظر ترجيح المرجح على الراجح فينبغي بالضرورة ولا يخفى ان هذا الدليل بظاهره ظاهر القياس للقطع بان السامع لم يعتبر كثير من
القنوت الموضوعات والاحكام فكيف يبق يكون الاخذ بالموهوم فيحاط به فلو وجد ان يفتي على اعدا المقادير الاخيرة اخص من رتبة الظن في العلم
من غير من مقدم المذكور في الدليل المنقذ فاصل الشرع هو ان النكليف يؤدى لادلة او بالاحكام ثابت بالضرورة وطريق العلم
اليها مستد كما يشهد به الواحد فبسط النكليف بحسبه لا يمنع النكليف بغير المقادير فيجب التعويل على الظن المسبق من خبر الواحد ولا لزم
ترجيح المرجح على المرجح وهو البطلان فيكون المفاخرة بين الدليلين مجردا لمفاخرة في تلك المقادير **أقول** ان قرا الدليل المذكور على
حجة الظن في الادلة استقام وكان من رتبة من الوجه الذي رادنا وان قرا دليل على حجة الظن في الاحكام اتجه عليه ما اوردنا على القبول
الثاني فان قيل ان مرجح المرجح في النظر على الراجح فيه فيجوز وانما المسلم ترجيح المرجح مع الفتح على الراجح مع الحسن ليس للمقارن

عليه ولا يقدح في صحة ما رأت الضعيف
ان يكون حجة كان
الاصل في كل طرف
ان لا يكون حجة

على انه لو صح ذلك لكان في وجوب العمل بالظن موقفاً من غير ان يشار فيه الى ان القول بالظن لا يقتضي مع انه معقول انما المتكبر
منكارة في الضرورة فان قيل ان القول بالظن لا يقتضي مع انه معقول انما المتكبر من كونه طرفاً راجحاً على العمل بالظن المرحوح من حيث كونه طرفاً راجحاً
واما التقيد بوجوب العمل بالظن لا يقتضي مع انه معقول انما المتكبر من كونه طرفاً راجحاً على العمل بالظن المرحوح من حيث كونه طرفاً راجحاً
عنه طريق العلم السمع بالكتابة ومثله هذا لا يقتضي مع انه معقول انما المتكبر من كونه طرفاً راجحاً على العمل بالظن المرحوح من حيث كونه طرفاً راجحاً
بالاكتفاء بالمرجوح عن القول بان الموهوم حكم الله والجماع غلطنا والراجح عبارة عن القول بان المظنون حكم الله والعمل بمقتضاها
ومبدأ الاستفاد في لفظ الراجح والمرجوح هو الراجح بمعنى استحقات فاعله المدح والذم والمعنى ان القول بالظن الموهوم مرجوح عند العقل
وبالراجح حسن وجهه ان الاول يشبهه لكن به هو مخالف الثاني ولا يجوز ترك الحسن اخيراً للشيخ انه لم يخصص القول لا بوجهه وانما وجهه ضعف
لغلبه اما الاول فلان نفس المرجوح والراجح بالقول العمل بسبب ما ينبغي بل الوجه اعني في الترجيح ان الاختصاص كما يكون بالقول
كان يكون بالوحي العمل ثم يفسر او تجان لكن هو مبدأ لا يستفاد منها باستحقاق فاعله المدح والذم غير مدد لا نه لهذا المعنى مبدأ لا يشبهه
بمعنى آخر في المرجوح في قوله القوي والراجح الموهوم مرجوح والفرق واضح ثم عطف الذم على المدح في نفس الراجح لا يتم لا بنفسه بل بالاشتراك
فلان مع اختصاصه بالقول كدفعه بان المشاهدة على تقدير انما لا يقتضيه بالمشاهدة في الحكم والعقيدة ممنوعة فان التبر في الفشل والذكر
توافقها لتوافق ومخالفة دون الاعتناء فان قلت نعم لكن المدح لا يقتضي بالحسن للشيخ على الاعتناء قلت لا ثم حسن القول المظنون وانما
المسلم حسن القول المعلوم المستند هذا وقد يعرض على الدليل المذكور باننا اتم اذا ثبت وجوب الاثبات والعمل عن عدم القطع بموهوم اذ
دليله عليه عقلاً ولا نقلاً والاجماع الذي عليه ثم مخالفة الاختصاص بينه وبينهم الى وجوب التوقف والاختصاص وضعفه واضح اذ وجوب الاثبات
عند عدم القطع على التفتيش الا انه والعمل به ضروري ومخالفة الاختصاص بينه وبينهم يدعون حصول القطع بالاختصاص المذكور في الكتب
الاربع وسننبه على انما لا يرد عليه وعلى تقدير حصول القطع بها فلا اظنهم يخالفون في وجوب العمل بالاختصاص ولو لم يكن ذلك لكان
مخالفة لهم فهم يخرجون بالاجماع والضرورة وجوب التوقف نكان بالنسبة للحكم الفاضل في غير ما كان لا يجتمع القول بوجوب الاختصاص وان
كان بالنسبة الى الواقع في غير مذهب ولا اوام بالاختصاص مع انه قد يتعدى بعض الموارد ووجه وضعفنا فيما دنا على فيه ما من الشرع مع انه
لا قطع بالبرهان من وجوب الاثبات وتعليم الاحكام بالاختصاص واثبات الاختصاص ان لم يقطع بعد ما فلا يكون القول على الاختصاص
ايضاً العاشر من مخالفة الخبر الواحد مظنة الضرر والاحترار عن الضرر المظنون واجب فيجب العمل بمقتضاها وقد ورد عليه تارة مع الضرر
لان علمنا بان الشارع لم يكلفنا بما لا يتكبر به من تحصيل العلم بوثائقنا من الضرر واخرى تمنع الكبرى لان الضرر يقتضي ولو لم يكن الامر
على الاختصاص دون وجوبه ولو سلمه في انما استدل العقل المتقن بالمعقولة بالبرهان في المسائل الشرعية المتعقولة بالبرهان فان العمل بما
يستدل بالاول والثاني والراجح بالاول ان الدليل مبني على استناد بالعلم وبما التكاليف بالاحكام ووجه فلا يعامل بعد التكاليف
لا يتكبر فيه من العلم هذا اذا اريد به العلم لا الدليل وانما اذا اريد به العلم في الجملة ولو من جهة كون الطرق علمية ولو ظاهراً باقاً لا يرد المدح
تاما لم يرفع له لظهوره فانه لم يعد استناد بالعلم الى الاحكام ببقاء التكاليف في حقا مطلق بل بشرط مساعده طريق العلم بحجته ووجوبه
استناد بالعلم فيوقف ثبوت الضرر بخالفه المظنون وجوبه ويحتمل على ثبوت حجة الظن بل لا عندنا فاذا توقف ثبوت حجة الظن بل لا عندنا
على ثبوت الضرر كان دوراً في العلم بان العقل يستقل بوجوده في الضرر والمظنون مشروط على انه لو ثبت الجواز المتأنيث في الجواز لا فاعل العقل
وضع استقلال العقل بالبرهان مع انه كفي في المقام مجردة وان كان مكارهة ثم لا بد من كونه على ان هذا الدليل لا يتم لا بنفسه بل
على الظن الادلة ولكنهم من هذا الدليل المذكور على حجة الظن في الاحكام ويعرض ما بينه مما شرع على هذا الدليل وسابقه مما شرع
الاكتفاء بالبرهان والراجح والاعمال في بعض المعاصر نعم ان الدليل العقل الذي على حجة الظن بعد استناد بالعلم او في ما يشأنا هو المطلق
من القول بحجة خبر الواحد من الادلة المنقولة لان ذلك انما اندلج حجة الماد من الخبر الواحد لا نه المتأنيث دون التبا والاند وهو المستفاد
عن الاجماع دون ما بينه من لفظ الخبر وفيه نظر لان التبا والاند بعدد قاصد على ما شفا من كلام المحدث والمتأنيث سواء كان بطريق الضرر
والاجماع منع على حجة ظهوره لا فاعله عند خلوها عن المعاصر كما هو ظاهر واعلم ان الادلة المنقولة على حجة خبر الواحد ليست حجة
المقايان منها ما يقتضي حجة تعبد كما لا يار الاختصاص ومنها ما يقتضي حجة ما كان منه مهيئاً للظن العمل والثاني لا ما كاحجة مهيئاً
من الادلة المحملة للحجة كدليل الاستدلال ومنها ما يقتضي حجة في الجملة كالاجماع والسيرة في عمل الفاضل المعاصر ان يترفع بآية التبا في
على حجة خبر المهيئ للظن من جهة فادته له وفساد هذا الوهم اية التفرع واضح لان الاند اعارة عن الاختصاص ما في المكاره والمحدث عن حجة
عن الاختصاص بينه وبينما يجامع الاستدلال لو لم يبق وانما اية التبا في ما كان فيه نوع خفاء نظر الى اناظر فيقول خبر الفاضل فيها بالتباين
وهو ظاهري هو الحال في هذا على المظنون ان الظن عليه لا يرد خبر الفاضل لا يبعد غالباً الا الظن قد دل منه ولا يرد على خبره
فيكون الماد بالتباين في خبر الفاضل ما يبلغ به درجة خبر الفاضل في اداة الظن بغيره كدليل الامر بالتباين باقية اقوم بحجته بل على خبره

وان نزل على انا القصود منها القل

ومن الخطأ بالاجماع وثبوتهم في محل النزاع ويمكن فيه بالتسليم تبين الحكم بالروايات الدالة بعمومها على التعيين ان ثبت خروجهم عن حكم الاجماع
لأنه يورث حجتها الى عدم حجتها او يمكن التجايز بان هذه الروايات إنما تدل على حصة العمل بالنظر الذي لا يقطع على حجة ان العمل بالنظر الذي
قام دليلنا قطع على حجتها راجع عند التحقيق الى العمل بذلك دليلنا لقطع فاذ لنا اماره فام على وجوب العمل بها فاطع على حكم واقعه فانباعها
انباع القطع وقولنا بمنفذاها قولنا بما تعلم وبذلك لا ينزاع انما قد تدل على الكفاية انما يعرفه الظن لا ريب انهم كانوا يتبعون
ظنا لا يقطع لهم على حجتها مع انه لا معنى لذلك على انباع الظن المظنوع بوجوب انباعه وهذا الكلام من بدعيه ياله في صحة الاختصاص والاشارة
الاختصاص الدالة على حصة العمل بغير العلم كما هو قولنا اذا جازاكم ما فعلون فقولوا به وان جازاكم ما لا تفعلون فها وهوى يده الى انهم في اخرى كسبهم
فما ينزلكم مما لا تعلمون الا انكم عندهم في الحق والخير فقولنا ان يقولوا ما لا يعلمون ويكفوا عما لا يعلمون في غير ذلك يقول
ان هذا الاختصاص على تقدير تسليم قوله ما لا تعلمون انما تدل على حصة العمل بغير العلم ولا ريب ان العمل بما قام على جواز العمل به قطع على العمل
وان لم يكن في نفسه مفيد العلم كما في العمل بالاشارة والحيث لا يبيد وظاهر اللفظ وغير ذلك وقد بينا الدالة المفيدة للعلم بخبر العمل بخبر
الواحد فلا يندرج تحت عموم هذا الاختصاص الثالث الاجماع الذي حكاه السيد جواب مسائل النجاشي فقالنا فاعلم انما هو بدعي لا يخلو من مثله
ربك لاشارة علماء الشيعة الامامية بان جازاكم الا ما لا يجوز العمل به في الشريعة ولا التعويل عليها وانما السيد جازاكم ولا دلالة له في ذلك
الطوامر وسط والاساطير الاجماع على ذلك التعويل في حقهم فيه ومنهم من يذهب على هذا الجملة ويدعي انه مستحيل عن طريق العقول
ان يتبعنا الله بالعلم بالحيث الا ما يجوز في حقهم في الجازا لا يجوز في حقهم في ابطال الفاسد في الشريعة وخطر وقال المسئلة التي
انزهاها بالحيث عن العمل بخبر الواحد انه يثبت في جواب مسائل النجاشي ان العلم بالضرورة حاصل لكل مخالف للامامية او موافق بانهم لا يعلمون في
الشريعة بخبر الواحد لا بوجوب العلم وان ذلك قد ضاعف العلم بغيره وان في الفاسد في الشريعة شقاهم الذي يعلم منهم كل مخالف لهم
في الدلالة عن التمسك بعمل النجاشي والتابعين بان الامامية تدفع وقولنا لا يعمل بالحيث الا ما لا يجوز العمل به في الشريعة ولا التعويل عليها ولا يخلو من
جهلهم فامسالك التكميل عليهم كما لا بد على الصراط الاصلوه لان الشرط في دلائل الامامية على الرضا ان لا يكون له وجه سواء في حقهم وخوف وطا
اشبه ذلك انما نقل عنه في المعالم والنجاشي ان الاجماع المسمى على ذلك غير متحقق عندنا فان لم نقل بتحقيقه على خلافه ونقل السيد غير
خارج عن كون خبر الواحد في التعويل عليه بفضل دعوى عليه على ان حكاية خبره معاصرة بحكاية الشيخ الاجماع على خلافه حيث قال في هذه العدة على نقل
عنه واما ما اخبر من المذهب فهو ان خبر الواحد اذا كان واردا من طريق صاحبنا القائلين بالامامية وكان من باع عن النبي او عن واحد من ائمة
وكان من لا يطقون في رتبته ويكون سدا له في نقله فلم يكرهوا من رتبته تدل على صحة ما تضمنه الخبر لا تزداد ان كان هذا من رتبته تدل على ذلك
الاعتناء بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم ونحن نذكر الفرق فيما بعد في العمل به والذي يدل على ذلك الاجماع الفقرة المحففة في وجده بالجمعة
على العمل بغيره الاختصاص الذي رويها في تصانيفهم ورواها في اصولهم لا يتناكرون ذلك لا يندفعون حتى ان احدا منهم اذا افترق بشي لا
يعرفونه سواهم من فليح هذا فاذا اختلفوا على ما يعرفوننا واصل شهور وكان رايهم في ذلك لا يذكرون حديثه سكتوا وسلموا الامر بذلك
وفلما اقول هذه غاياتهم وبجنتهم من عند النبي ومن بعد من لا يمتثل الى ما الصالح جعفر بن محمد الذي انشتر العلم عنه بكثرة الرواية
من جهة فلو ان العمل بغيره الاختصاص كان جازا لما اجمعوا على ذلك لا يذكروه ولا يجمعونهم لا يكون الاعن معصوا لا يجوز عليه الفلظ والسمو
ثروا في ان قيل كيف ندعى اجماع الفقرة المحففة في العمل بخبر الواحد المعلوم من جملتها انها لا تدرى العمل بخبر الواحد كما ان من المعلوم من جملتها
انها لا تدرى العمل بخبر الواحد كما ان من المعلوم من جملتها انها لا تدرى العمل بغيره لقيام ادعاء احد فاما ادعاء الاخر فيلزم له المعلوم من جملتها
لا يذكروا ولا يذكرون انهم لا يرون العمل بخبر الواحد الذي يرويه مخالفهم في الاعتناء ويختص بقرينة فاما يكون رايهم من وطريقه صاحبنا
بين ان المعلوم على خلاف ذلك بينا الفرق بين ذلك بين الفاسد في الشريعة وانهم لو كانوا مأكولا لخطر العمل بخبر الواحد بخبر جرح العمل بغيره في علم
خلاف ذلك انتهى وفي كلامه هذا تعريف لمقالة السيد كما لا يخفى على الفطن فاذن ثم لو سلمنا الاجماع الذي حكاه السيد على المنع فهو انما
يتجوز بالنسبة الى من يمكن من تفصيل الاحكام بطريق القطع كمنه لغيره من صاحب الشريعة ونؤمن الامارات عنده وقد ثبت على ذلك
قال معظم الفقهاء يعلم بالضرورة من مذهبنا من ادعاءنا وبالاختصاص المتواترة وما لم يتحقق فيه ذلك فنقول على اجماع الامامية في سائر المخالفة
يرجع الى التجيز بين الاقوال انتهى ولا يخفى ان ما ادعاه من معلومته معظم الفقهاء بالضرورة من المذهب كما لا يسبيل اليه وما ننشأ هذا بالجملة
من طرق الفقهاء في زماننا هذا بالنسبة معظم الاحكام فلا يتيسر اجماع المذكور اليه وقد اعترض السيد مسألة الاسرار التي مع علم الامر
بانقضاء شرط ان الظن يقوم مقام العمل عندنا في هذا الطريق وهذا التراجيح منه بوجوب العمل بالظن في امثال زماننا هذا ومن هنا يذهب بعض
ما ذكره الخبر من التجيز بين الاقوال عند انقطاع طريق العلم اذ ثبت ما ذكره هناك وجوب الرجوع الى الطرق الظنية ثم ان بعض المناظر راجع
الجمع بين الاجماع الذي حكاه السيد والاجماع الذي حكاه الشيخ لنا فاضمه مع مقاربهما فنزل الكلام الشيخ على حجة الاختصاص التي يقطع بها
عن المعصوم فطاعا عاد بان معنى ما يطمئن النفس بصدقها عن المعصوم وهذا من السيد بالعلم لا من معناه وعرفه واطلاقه على ما لا يحتمل التعارض

عندنا من غير ان يطلع على القول ودم ان ما عول عليه الشيخ من احكام القدر والاشياء مما يبعد العلم القاري بصدقها وصدقها واستشهاده
 على ذلك ما اذا اخبرنا بقدر ما يستدل في شاهدته او سماعه وحده فلا نقسمنا سكونا وكونا الى خبر وهذا معنى العلم القاري وانما خبره
 بانه تكلف ما رد وتوجهه فاستدل ان كلام الشيخ نص في حجة الاجزاء الغير المفيدة للعلم حيث اعتبر مجرد هاهنا القدر من المفيدة للعلم وافرد ذكر
 الاجزاء المحفوزة بالقرآن مع انها لو كانت مقطوعة عن الخبر عندنا لما كان لا حاجة على حجة بالاجماع معنى لاشياءها في القدر والخبر كما لا
 يخفى ومفهومنا بظاهره ضعف ما ذهبنا اليه من ان يظهر من الشيخ مخالفة للسيد في خبره بزمان المعصومين ووجود القرآن بالمعاشد
 كما ذكره السيد وددنا على ذلك اننا نثبت في خلاف الشيخ ونزل على ذلك ذكر المحقق من ان ما ذهبنا اليه من كلام الشيخ يقول عليه
 الاجزاء التي رويت عن الامم بعد وفاة الصادق والاشياء دون مطلق الخبر ان كان لا يثبت عندنا ان خبره بان كلام المحقق مما لا دلالة له على ذلك
 ثم دعوا فاداه الخبر الواحد الثقة للعلم في نفسه بما يوجب اليقين واليقين او يمكن به الوجدان لا سيما اذا ثبت في الوسائط وخصوصا اذا كان الخبر
 عن المال الالهي مع ما تروى من كثرة الاختلاف وتوفر استنباط الخط والاشياء على ان وثاقه كثير من الروايات لا قطع للشيخ ظاهر فكيف يقطع بما
 يفرع عليها ولو كان خبر الثقة في نفسه مفيد للعلم بحري الطريقة على قبول قولنا شاهد الواحد الثقة بل قول الذي وحده اذا كان ثقة وددنا
 عندنا السيد بانه عندنا كما ذكره على اوائل المتكلمين من صحابنا والعلامة بغير واحد بعد عن طريقهم تفقد وعمل الدعوى وان الشيخ نظر في مسأله
 الفقه والمحدثين من صحابنا وطريقهم جارية على العمل به في اجمع الظن الحاصل من خبر الواحد معارض بالظن الحاصل عن اصل الخبر فيكون كذا
 فلا يبقى توقيف الخبر والحكم بان اصل خبره لا يثبت الظن بالبرائة لا سيما اذا وردت مقابلته خبره وعليه واليه يرجع ما قبل من ان الظن
 من اصل الضعف من الظن الحاصل من الخبر في بعض المقامات المحيطة بوجوب خبر واحد في وجود معارض قوي فمنه ولو هو
 فالوعاء به لزوم العلم بالضعف مع وجود الاقوى والجواب ان خبره لا يثبت في حصول الظن بالخبر اذا كان وجود المعارض وهو هنا بعدا
 كما هو محل الفرض ان لا يثبت توقيف في العمل بخبره في الخبر الواحد في نفسه فقال كل ذلك لم يكن حتى اخبر اخوانه بذلك
 بدل عن عدول قول الواحد الجواب ان الرواية المذكورة مخالفة لما اتفقوا عليه عندنا من استماع التهم والبيان التي هي مظهر من ضعفه
 القول في حقها ولو سلم فلا ريب في ان خبر الواحد لا يقبل مع استنباط القبول فلعلم بغيرها كان مفقودا في حق الخبر كما يدل عليه قول السيد
 انما خبره اخبره من البرائة ذلك لا يخرج عن كون خبر واحد مع ان المقصود انما حجة خبر الواحد الاحكام لا في موضوعات او الولاية انما
 ذلك على النوع في الثاني ان السيد في الرواية كونه خبرا واحدا على غير خبر الواحد بظاهرنا لان يكون المقصود انما العلم بالخبر ولا يخفى
 فصل في شرط قبول خبر الواحد انما العلم به امور وهذه الشروط انما هي عندنا في الخبر الواحد
 من حيث الخصوص كما هو المعروف بين صحابنا سواء في خبره من حيث كونه مفيد للظن المخصوص او من حيث نفسه لفرق بينه ما عند المحقق
 اعني اذ على الاول لا يري في ضعفه بالخبر وحصول الظن به بعد قطع النظر عن معارضه ما لم يثبت الاعتدال بمعارضه شرعا لا في العلم على انما
 يتم على القول بعد استناد العلم الى الادلة التي يوجب عليها العمل بها الجاهل او فاضلا وعلى القول بان استناد العلم اليها على اخرها من القضية
 ذلك في باب الظن في معرفة الادلة والمعارض ما يوجب عليه جماعة من متأخري المتأخرين من حجة خبر واحد من حيث كونه مفيد للظن المطلق فلا
 وجه لذكر هذا الشرط الا ان يلزم بعد حصول الظن من قدها ان يكون المقصود بذلك يثبت موارد الظن وهذا على خلافه ثم مطلقا وان كان هذا
 مما قام دليل على عدم حجة كالفاسد الاستصحاب وهذا على ما لا يري بعد جوازها المبلغ فلا يقبل رواية القبيح وان كان مبررا لاجل
 اصحابنا كالحكام جماعة وادفعنا عليهم اكثر ما قلنا او احسنوا اياه لا يمكن من القسط فلا ووق بخبره وبان عدم قبول خبر القبيح
 كما استبان في حق عدم قبول خبر القبيح بطريق اولي لانه باعتماد علمه بانما التكليف عنه لا حاج له عن الكذب بخلاف الفاسق فان له حجة
 الذكابة خشية من الله عز وجل على الكذب يمكن في الاول ان القبيح قد يكون ضابطا ومنفعة على الاطلاق غير متمم في الشرع بالاجماع
 عن الكذب في خصصه خشية من الله عز وجل لا يكون لسلامة الفطرة او طلب الكمال او غيره مما يوجب الافعال وطلب المشيئة او الغلبة لغيره ثم يثبت
 المرفق اخوانا من حاشا مكره ونقوى شر اخرى ومع ان دعوى وجود الخشبة في الفاسق ثم بالتسعة كثير من افرادها كالبشاعة
 بل المحقق ان يثبت منع قبول خبره على الطريقة التي حققنا ما بعد كونه متماثلين حجة ان لم يقطع او يثبت بخلافها واما على الطريقة التي
 مطلقا انما يلقب الاجماع على عدم جواز العمل به فثبت في من جملة الظن كما ثبت في القسط وشبهه منها القيام الدليل عليه ولو منع من تحقق
 المحصل منه فلا ريب في تحقق المنقول من خبر الواحد فانه في الخبر الواحد الاصول وبعدها نقل الاجماع منه ثم المنع والافادته
 بعض الفاسد في القول خبر المبرر قبالة الجواز الاثبات به وددنا منع حجة الفاسق ولا يمنع الحكم في المقيد عليه ثانيا وبذلك الفاسق ثالثا
 ليجوزهم القدرة بالفاسق مع عدول خبره ثم القبيح في هذا الشرط بالنسبة حال الادعاء دون العلم في قوله صبيحا اذ بعد الباطن في
 اذا تحققت حجة بغيره لشرط ولهذا ما واروا به ابن عباس وارضاه من تحال روايته قبل الباطن ولم يثبت في ذلك على صريح بالخلاف وددنا
 من علمه قول السيد المبرر بخبره عن بون عبيد بن جراح انما هو لعله عنه حال صغر عمره غير ثابت في العقل فلا يغير خبره الجواز انما

في خبر الواحد
 كونه خبرا واحدا
 في خبر الواحد

[illegible]

[illegible]

لا مقام المعنى

علم ان الكاذب قد يصدق والفاستق قد يصدق ولم يتبينه على ان ذلك من علماء الشبهة وقدح في المذهب لا معتقدا ولا هو قد جعل في الجرح
بعل جبر العدل الى اخره اذ كره لكن كلامه هنا ينافي ما حكينا عنه من معتقده العلم بجبر العدل في غير ما يشاء اجماع العقلاء بالخصوص وبما يمكن الجمع
بينه بل على ما اذا تجرد عن معانيد خادجوا وبطل كلامه هنا على العمل مع ثبوت الاجماع لكن التناهي بانهم على الوجه لا قد وكيف كان لا يرب
عند الاكثاف يكون ان لا يصدق ما يوجب لظن يتجزع عن الكذب يحصل الاعتماد على روايته وان لم يبلغ درجة التوثيق لا سيما اذا كان
وخصوصا اذا لم يصحح بكونه فاسقا بجوارحه بل اذا لم يكن جواز العمل بجبر الواحد امثال ما نزل على الظن بصدق صدق اما بلبس
صبط الوري وتجزع عن الكذب وكما حقا فانه بافتقار خارجة معتدلة لتوثيق به كالشبهة في عمل الظاهر وهذا هو الذي يظهر من طريقة
المفتحين من اصحابنا فانهم كثيرا ما يعمدون بالمراسيل ويعتمدون على الروايات الضعيفة لا سيما عند بل ما يوجبهم بطرحون لاثبات الصحة
يعلمون بالاثبات الضعيفة لا اعتقادها بالامارات المرجحة بغير ثبوت ذلك لتبنيهم في كل ما هم والضعف في مقامات مضافاتهم واما الجوع
الاختصاص للصحة فقط ومع الموثقة كما اركبه المحقق وجامع عن ما خرجت مع عدة مساعده دليل عليه كما سنسب عليه فخالفا للاختصاص
كثير من ذلك الاختصاص وتوثيق رجالها والتبني بين مشركيها طائفة مبينة على امارات اجتهادية مستنبطه من قرآن الاحوال ومفسدات من
كلامنا على الوجوه التي ترجح بغير خلاف الاقوال والاختفاء ان الغالب على هذا الظن انما هو لتخصيص الظن بصدق الرواية صحة صدقها
فالحصول لظن بذلك من غير جهة عدالة الواوي بل من جهة الظن بغيره عن الكذب بل في تلك الظنون في الاقوال وفيه صحة المبدأ
عند الفرق بينه ما في المحجة مع اننا قد بينا جهة الظن في الادلة ونجته مثل هذا الاختصاص ان لم يكن قطعية فلا اقل من ان يكون ظنية بل في
ما ذكرناه فنكون محجة وهو المطلوب بالجهة المشترطون للعدالة بوجهين **الاول** قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ فلينبؤوا وجيب
الوقوف على التوثيق نوع تبين وان التعليل باصانة قوم بجحالة انما يجري في الفاسق الغير الموثق اذ بنا الفاسق الموثق بعيد الظن كالفاسق
فلا يصدق في حقه الاثبات بجحالة فيحصل الحكم به لتوافق التعليل وبشكل الاول بان التباين ظاهرا لا باطنا ولا يصدق على وجه الظن لهذا لا يثبت
الظان تبين في كذا وهذا بين جدا **الثاني** بان الجحالة ليس معناها عدم الاعتقاد بالراجح بل عدم العلم بصدق الظن فيها كما هو
الشك الوهم ولا يتعارض ذلك بان العلم كثيرا ما لا يحصل بجبر الحال بل ان يكون العلم فيها بجحالة لان المراد بالعلم الذي يقابل الجحالة
ما يعلم العلم العقلي والشرعي وتبين اخرى ما يتناول العلم الواقعي والظاهر فالعلمان فانضبط الشارع طريقا عاملا بالعلم العقلي والظاهر في العلم
بنوعيه عاملا بالجحالة كالعامل بالظن الغير شرعي هذا هو التحقيق في توجيه التعليل وظهر ان الامتناع بين تلك التعليل والاطلاق على
به هذا بل الوجه في الجوع ما بيننا عليه فاما من منع الغمور على تقدير تبينه بغيره من لادلة **الثاني** ما ذكره المحقق من ان دعوى
عمل الكذب مع ظهور الفسوس مشبهة **والثاني** منع الاستنباط فانرى بالعلم ان كثير من الفاسق يوجد فيهم ملكة الخير عن بعض المعاصي حتى
يكاد يبلغ فيه درجة الوسواس لا يثبت الغمور من المعاصي ثم ان بعض العامة ذهب الى جواز العمل بجبر الجحول وقال له بعض من اهل الجحول
والتجسس عليه بمفهومة لا يثبت السابقة وجوب الاجحاج بها بان الفاسق من علم نفسه فيندرج في جحول الجحول والمعلوم العدالة في اطلاق الغمور
فلا يجب لغيره ان يثبت بانه **والثاني** لا يصدق مع مفهوم الاية كما عرفنا ان الفاسق موضوع لمن تصف بالفسق وانما العلم بفسقه لان الفاظ
على هو التحقيق موضوعا بازاء معانيها الواقعية لا الاعتقادية بل ليدل التباين ووجه التسليم مع من يجعلها موضوعا بازاء معانيها الحقيقية
بربها معتقدا لمستعمل لافلاطون الاعتقاد لا معتقدا لمخاطب فيصح عنه دليله فلا اثر لعقد المخاطب فيها كما هو مبنى الاشتداد لان في العمل في
اذ اعلق ليرثي فالظن ان المراد ما هو كونه ذلك الشيء بحسب الواقع فاذا ثبت بصدق او فاسق او شاعر او كاتب لم يثبت انضبا بالصفة المذكورة
بحسب نفس الامر لا بحسب عقد المخاطب لا لا يخضر فائدة الخبر اذ لا ريب في معناه ولفظ المخاطب الجحول بكذا للملكة بحسب عقد اعتقادها الغير
ولما كان ثبات الملكة لتحقيق الحق في نفس الامر اثباتا لما اخبر به وما صح طلاقه من الدليل عليه لا نرجح بمنزلة ان يقول انم الدليل على الاعتقاد
بذلك بطلان اللوازم كلها بينة فظهر ان المتبني من الفاسق هو الفاسق لوانه انتهى محققا **والثاني** عليه بعض المعاصي بانه من الاشياء بين
النسبة الجبرية المصروفة للنسبة الذاتية التي بين الجحول والموضوع والنسبة التمهيدية الحاصلة بين ذات الموضوع والجحول وصفها العقول بين
التباين طمان في معنى ريد صالح ان ما هو بدين الواقع صالح في الواقع والتبني عن الجحول ليس بجبر والوجه ما هو صالح في الواقع وكله في الواقع
في الموضوعين فثبت للنسبتين التمهيديتين انما اخوذين في طريقة النسبة الجبرية وليس المراد بالواقع هنا ما يقابل الامكان لانه ما لم يكن في الفعلية
بل ما يقابل معتقد المخاطب لا ما هو واقع في معتقد المتكلم بل ما هو واقع في الواقع واما النسبة الجبرية المسفدة من الجملة فلا يلزم ان يكون
معتد بالواقع نعم ظاهر المتكلم دعوى مظان بدين الواقع وان معتقد ذلك وضع الجملة الجبرية لادلة هذه النسبة ولا يخرج منه قوهما وادبوا
النسبة على معتقد المخاطب بفرع عليه اللوازم المذكورة فالمراد منه موضوعه وان كان بطلان اللوازم ظاهرا **الثاني** ان هذا الاثر يخرج
المقار لا يمنع المراد من الجحول محصلة بعد التامل لافلاطون على الجحول لوجه الدرع ان بق من يدعي ان الفاظ موضوعه بازاء معانيها الاعتقادية
يجعل دليل لافلاطون ومعاينها دابة هذا الاعتقاد فيعتقد كونه مستق للفظ بفتح اسعلا لثبته وما يعتقد كونه مقصد للمعنى بفتح اسعلا لثبته عليه

[illegible]

الالزام بحقي غير نعم لكنه رة من الفرق عن ظاهره ولم يرع التباين نظر الى عدم مساعده مقامه عليه فوجه كون الاجزاء بالمد كورات شهاده كونها
اجزاء ممتنع وهو لا يقابل الاول لان يكون قد اعتبر فيها الالزام بحقي نعم لا على وجه التبعين بقدرته المتبادلة فيشكل بعد جريانه في مثل عدد
الركعات والاشواط لغيرها في الجمل فالدلي يتجسد من كلامه ان عموم الخبر عنه وكونه حفا له نعم خواص الخبر وكون الخبر عن خاصا من خواص
الشهاده وهذا بظاهر ظاهره لانه لو اتيه بالمعنى المصطلح لكانت من خواص قول المعصوم او فعله او خبره فيلزم خروجها عن عنوان الرواية
واندر اجمل في عنوان الشهاده في خاصا ما اقر عليه من النقص باختبار بدعي ولده فانه رواية مع ان الخبر عنه خاص فغيره فارد ان لا يمتنع
رواية بالمعنى المجموعه بدليل انه لا يكفي في ثبوت شرعا بانها هذا اذا اعتبر العموم والخصوص في نفس الخبر عنه كما هو الظاهر وان اعتبر بالتسوية
مترتب عليه من الملوام فلا ريب ان الشهادتين تتبين على الحكم غامر كعد جواز نظر احكام المال بدو ادنا لشهاده وجواز بيعه وصلة واجازة
عموما الى غير ذلك وترتب على الرواية احكام خاصة منفردة على ثبوت الاحكام العامة كعد ثبوت الشفعة في هذا المال الذي لا يقبل القسمة لغو
الشفعة فيما لا يقسم والاول في توجيه الفرق بالعموم والخصوص ان يترك الحكم الشرعي التباين ولا بالخبر ان كان عام المورد في رواية وان كان خاص
المورد في شهاده فيندفع الاشكال لانه ان الحكم الشرعي الاول خاص وهو كون المال لزوم الاحكام العامة منفردة عليه في
الثاني عام والاحكام الخاصة منفردة عليه ولعل هذا هو الدليل على ان الحكم الشرعي الثاني لا يمتنع على ما في الرواية الاجزاء المتطرفة وضوحا
خاصة كالحواص كونه شفعة مثل رارة ووجهه مثل الخدم والى اربعة ارباب يخرج الخبر عن البيت واما في الرواية على هذا الشهادة ان
بان هذا العن وفن عام ولا يجد ما عندنا من بعض المعاصرين من ان المصلحة العامة مصلحة خاصة ورد عليه الوقف بالخصوص فهو الحققة
متعين من حيث المورد وان لم يمتنع التسوية والاستمرار بالتبع في افراد الموقوف عليه واشخاصه هذا الفظة وذلك لان الوقف عبارة عن ميسر
الاصل والتسوية المنفعة على الموقوف عليه كم وخصوصية المورد انما يتحقق بالنسبة مورد التمسك دون مورد التسوية والموقوف عليه سواء
اعتبر القسمة فيها لمصلحة او خارجة نعم يمكن ان يبق الوقف عما في من رجع له وهو فعل خاص وان كان متعلقا واثرا عاما فان كان
يوجد مثل الرواية ومع ذلك يمتنع الاشكال بما اذا كانت الشهادة على الاشياء اصل الا ان يمتنع صحة الاشهاد ولا وجه له واما الشهادة على النسبة
فلا اشكال فيها على هذا الوجه لان مورد هذا خاص وان ترتب عليه الحكم عامر ثم ما ذكره الشهيد من مكان الفرق بين طهره وبخسفه واضع
السطو لان الاصل فيما علم بخاسه التماسه كما ان الاصل فيما علم طهارة الفرق فانسبته الاصل اليه كما سوانه لو كان الشق معا والشهادة فخره
بخسفه وبخسفه فظهر على علمه انه لا يمتنع لاجل من جهة الاصل وعدا لاعتدائهم من الخبرين ثم جعله الحاكم من الثاني عن الله تعالى
بل الحكم انما يظهر من اللفاظ المرفقة له وقد صرح هو به ايضا في غير المقام ولودكر هذا التعليق للقوى كان ان يمتنع ما ذكره من ان قول
الواحد الهدية والاذن في دخول الدار انما يقبل الاعتصاف بقرن عليه التماسه اذ لم يكن الخبر كاملا او لم يكن له بد على الهدية وعلى الدار
فلا اشكال في القول وقوله وليس لغيره اخبار واضع ولعله يريد ان الخبر باللفظ المصطلح في الاصطلاح ويريد بالخبر الذي يسمى في القسمين
الذي لا يمتنع بدلالة طهارة امانه شرعية كالبعد في المثال الذي ذكره وكذا الكلام في قبول قول الابن والوكيل لان كون الخبر امينا
او كيدا امانا شرعية ولا يمتنع ما في من النقص هذا وقوله هذا ملك لا يمتنع له بمسئلة الوكيل فالوجه ان يكون غطفا على الوكيل
والمراد بقرن والبدن ذلك التحقيق عند الاجزاء بل لا الامور رواية وشهادة منفرجة على ثبوت الاكفأ بالواحد منها وعدمه لان الاكفأ بالواحد
فيها وعدمه منفرجة على كونها رواية وشهادة كما يظهر من كلام الشهيد في الافتراض ان كل رواية يكفي فيها بالواحد كاشهادة بغيرها العقد
بل الامر في ذلك لا يمتنع على محرم الاصطلاح كما عرفت والمتبع موارد الخبر هو الدليل فاما على قبول الخبر الواحد في الحق بالاول واما على
اعتبار التعدد في الحق بالثاني ولما افرق بين الوجهين لا يخبر في فواضع من المرات في الاول منها على فعل الشقة ان الظن اولى بفعل الشقة
على حصول الظن حصل من قول الشقة العدل او من خبره وحيث ان قول الشقة من حيث نفسه بعد الظن ما لم يقا منه اماره خارجة صحت اطلاق
القول بقبول تركية العدل الواحد الذي يؤول عند خبره فاعين المعاضد اعرفت هذا في هذا عند جواز التغويل في تقدير الرواية
اثبات يخرج عن ذلك على قول العدل الواحد بل على مطلق الظن سواء استند الى تركية العدل والمساواة او ان الاجزاء ثلثه قد
تم احققنا سابقا ان التغويل في اخبار الاجزاء الموثوق بصدقه ما وصحة صدقه ما ولا ريب ان الظن بعدالة الراوي ويخرجه عن ذلك
ما بعد التوفيق بصدقه الرواية فيجب التغويل عليه وايضا لا يخفى ان التمييز بين الرجال مع اشراكهم بين الشقة وغيره كبر اما بعد راء بلحاظ
الظن والامارات كما لخصه الطيفه والبدن وكثرة المصاحبة والرواية وما اشبه ذلك فدون طهرتهم في ذلك على مراعاة هذا الظن
ولم ينف على من يصح باعنا بخصوص شهادة العدل بين العدل الواحد في ذلك صاحب الشقة مع مبصره الى ان تركية الراوي من بالشهادة
وانه يعتبر فيها التعدد فعد على عتير المشرك على امارات ضعيفة كما لا يخفى من يتبع موارد ذلك كلامه وذلك لتباعد التركيب
من حد البابين فان للزام على فخرها بغير الشخص ولو باحد الطرفين اذا لا اعتماد في تبين الرجل على مطلق الظن في تركية على شهادة
العدل بين العدل الواحد كلف من ونفسه محض بغيره فاصلنا من جهة الظن في الطرف واما كالحجة على القول بكونها شهادة بان

ليس له الا معناه واحد هو عند الاستقامة المذكورة فلا يملك الاشكال معناه بل معناه متعين نعم هو كالتقدير في وقوع الخلاف في استنباط الاشكال
 المتأخر فيه ويندفع عما مر من الجواب **والجواب** موافقونا بان شهادة العدل من غير بصيرة يقدح في عدالة والفرع خلافه **والجواب** بان الخلاف في الاستنباط
 واقع فلهذا يقول بسبب لا في الاخر **والجواب** بان لقادح في اطلاق التقدير في مخالفة وجوب برهان المعنى المنفوق عليه والا لكان مدلسا في وقوع
 في عدالة وفيه انما في الاخر بما مر من اعداله او منصفه فلا بد ليس لظهور ان كان بخلافه انما بخلافه على حقيقته **والجواب** بان ليس للاختصاص على انه
 الواقع على خلاف ما هو عليه عند المحققين في العدم المسمى ان الواقع هو العدم له وشهد به لم يكن مدلسا وان علم ان مقتضى الحال خلافه بل لو
 شهد على حقيقته الحال لم يصح به كان مدلسا لانه ما هو الواقع عند وقوعه على خلافه وقد وجهه الدعي في المقام بان علم الرجل انما
 صنفوا الكتب وتعرضوا فيها لافعال الرجال جرحا وعدلا بالبرهان اليها عامة المجتهدين ويعولوا على مقالة لهم وقد علموا باختلاف المذاهب
 ذلك بحث يطبقون فالظاهر انهم انما يريدون المعنى المنفوق عليه لئلا ينفقوا في الغرض الذي في ذلك فانهم في ذلك الكتب وفيه نقصان في خبر ان قولهم
 سأل علماء الرجال بالعدالة الا الملك او حسن الظن دون مجرى الاسلام مع عدم ظهوره في الفسق والام يبق لصاحبه المذهب بحول الرجل
 وهو خلاف ما يظهر من كتبهم فمن يكتفي بحسن الظن على انه العدم له او الظن في اليها بل يرد قولهم من هذه الجهة **والجواب** بان المدعي بان
 لو ثبت مع الاطلاق ثبت مع الشك لا يرد ذلك عليه لما كان الاختلاف **والجواب** بان مقتضى الملائمة لان قول العدل بعد الظن ان لو لم
 يثبت لم يثبت في كبره في غير ما ان اردنا فادته لظن بالمعنى المعبر عنه فلا يخفى في القول وعندنا في وقوع الخلاف **والجواب** بان مقتضى
 في صحة القول المختار **والجواب** بان لو ثبتنا بالبرهان المذكور في المعنى المعبر عنه فلا يخفى في القول وعندنا في وقوع الخلاف **والجواب** بان مقتضى
 المقام ينضم الى ما مر من **الاول** ما يخص بالعدول غالبا وهو عند تعيين المعنى المراد منه من الملك او حسن الظن او كونه في الاسلام مع عدم
 ظهوره في الفسق وانما قدنا بالغالب اجتزاعا لما كان الجرح ينفي العدم له فانه في اشارة التقدير في الاشارة المذكورة في الجملة **والثاني** ما مر من الجرح
 انه وهو عند تعيين الكبار والصغار مع نكث الاختلاف وتشتت الاقوال فيها فاما في قولنا في ما مر من كبره صغير فلا يقدح في عدالة فلهذا
 ولوس غير صرا **اما الاول** فيقول الاطلاق منه مما لا اشكال فيه عند من يبرر القول بالخير لكنه قول غير معروف بين اصحابنا في القول
 بانها حسن الظن وانها الملك وحسن الظن طريق اليها كما هو المختار المعروف من غير القول بانها الملك ولا يثبت حسن طريق اليها وتنع
 اتحاد معنى العدم له بل يرد على الاعتناء بالاطلاق لكنه بمفر من مقتضى التحقيق ولو كان الجرح ينفي العدم له فلا ريب في كونه في الاسلام
 معنى فيصير اتم من غير العدم له الجرح حسن الظن او ما هو علمه بل يرد مقتضى الدليل لان كونه عند الاعتناء بالاطلاق **اما الثاني** فيقول
 ان الجرح فيكون المعصية كبيرة او صغيرة فيكون هذا الفاعل كما ان العبرة في كون الفعل معصية وعده يمكن منه فيكون انما عند الجرح جازيا
 عن طريق شرعي لم يكن حراما في حقيقة كل ذلك العدم له كبيرة صغيرة عن طريق شرعي كانت صغيرة في حقيقة لان مرجع ذلك الى ضعف نسبة المعصية
 وقوله انما ان اصل ثبوتها بدين معصية كان وصفها بالقوة والضعف بدين معصية لا بالخطا في ذلك الحد والنجس وهو انما بدين معصية
 الفاعل بصله وصفه دون الواقع نعم انما يثبت شيئا منها بطريق معصية مع علمه بكونه معصية بدين الواقع على الظن فلو كانت كبيرة فحينئذ عليه
 كبر لانها العدم والمانع ويمكن ان ينزل على هذا قوله نعم ويشتبه في ثبوتها وهو عند الله عظيم على بعض الوجوه وكذا اذا جعل مجال الفاعل في
 الاستبصار اذا كان الجرح في اصل الاعتناء لا في تعيينه وكذا الحال فيما لو اعتقد بغيره ما ليس بجرح او وجوبه ما ليس بوجوب سواء كان ذلك الخطا
 في الموضوع او في الحكم فانه بدين معصية في كون المعصية صغيرة او كبيرة فان اعتقد بغيره قدح ضله مطم وان اعتقد بغيره قدح ضله مطم وان اعتقد بغيره قدح ضله مطم
 عليه ولزم بدين معصية شيئا منها عول كل من المذاهب والخراج فيما لو كان الخطا في جانب الموضوع دون الحكم على مدعيه فيه وكذا الوجه في
 وجه الاستبصار اذا كان الجرح في اصل الاعتناء لا في تعيينه كما مر واما اذا كان في جانب الحكم فيجوز الحكم بكونها كبيرة لانها الاصل في المعصية
 والحكم بكونها صغيرة لاصالة عدم حصول زيادة الجرح وعدم ثبوت حكمه الكبيرة في حقيقة وقد يعتد هذا باسقاط العدم له ولا يخفى
 فيقدم ثبوتها كما ان الاول قد يعتد باسقاط عدمها وانما في ذلك حيث يقدم عدمها فيجوز لتفصيلها لاخذ مقتضى الاستنباط بين ابي وهن
 الاحتياط لان جارية على تقدير الجرح بالاعتناء ابي ثم ان كان ما فر من موضوع وفاقا وعلم بموافقة مدعيه الجرح والمذاهب فلا اشكال في قبول الاطلاق
 ان علم بعد خلو الفاعل عن الاعتناء وبعلمه ما به او علم بموافقة مدعيه في الحال في الجرح والاحتياط على ما مر من الجرح من كفي بالاطلاق في
 دون الجرح بانه لو كفي في الجرح كان نقلا الجرح في الجرح في وقوع الخلاف في استنباط الجرح **اما** اولنا في المقام المذكور في الخلاف واقع
 في استنباط ابي فالجرح في الحكم **والثاني** باننا في الجرح قد عرفنا بانها في اول ذلك في جهة المذهب المختار والجرح من عكس الامر بان ليس كثير ما يقع في
 العدالة لكثرة الضعف فيها بخلاف الجرح **والجواب** بان ذكر الاستبصار لا يوجب دفع اللبس احتمالا للضعف كما لا يخفى مع ان اللبس يقع في الجرح ابي
 عند قول الاطلاق في بديهة والخالف عن لكل واحد وهو اصله في حصول اللبس وبجرحه لا يمكنه لا يكتفي في الجرح العدالة على ما مر من
 بانه ان كان من ذوي البصيرة بهذا الشأن لم يكن معنى للاستفسار وان لم يكن منهم لم يضل للزكوة واجتبه عليه في ابي باننا في الاستنباط
 يقول عن العالم بالاستنباط مع الشك بخلاف العالم والجرح ان فرض العدم له معن عن غيب البصيرة وان مع علمها لا يقدح على الشهادة

المجلد القديم
فانك انما تكتب
فانك انما تكتب

وَأَمَّا تَزْكِيَةُ الرَّأْسِ

فصل في بيان

دون المطلوبة
لا احتمال المغرضية

هنا على موالاته يظهر من بعض الأصحاب انه إنما يتسارع في الجملة لا في كل شأن كان مشرعية أصل العمل معلوما كالصلوة فان دمجها في نفسها
معلوم فيتسارع في إثباتها في خصوص مورد دل الخبر الضعيف على استصحابها فيه قال في المعبر بعد ان ورد رواية في الدلالة على
ان المنفرد اذا اذن وافهم ثم اراد الخواص عادها ان مضموها نكراد الا اذا كان لا فاشه وهو ذكر الله وذكر الله حسن على كل حال انتهى وفيه
أيضا الى اختيار ما ذكرناه ولا يخفى ما فيه فان الحكم برجحان خصوصية من غير دليل شرعي كالحكم برجحان أصل العمل بدونه فان عتد
ذلك على هذه الاختصاصات في المقامين سواء **الثاني** سر بعض الأصحاب ان التسارع الى الاكتفاء بقوى الفقيه المعبر قول في المعبر
ان تقار على الصلاح كراهة الصلوات في انشا مواجها وبما ينشوع ما لفظه هو احد الاعتقالات باس ما يتسارع فتؤيد انية ويمكن ادحج
في عموم الروايات المتقدمة واما الفقيه المعبر كالفقيه المعبر فينبغي القطع بعد الاعتدال بقوى في سائر حكم التسارع الى العمل
رواه الخلقون في كتبهم عن النبي واحدا المعصومين مع عدد الخيرة بعد الاصل ومنها **الثالث** لا يثبت التسارع عندنا بالقباس
الاختصاصات الصلوات له لما نفع عن العمل بها وقدما يظهر من عبارة المصنف في قوله في ذلك انه بعد ان ورد الرواية الدالة على كراهة
الصلوات اذا كان بين تلك المصلحة مصحف مفتوح قال الحق الشيخ به كان كجوابه منقوش وهو جليل للساحة في ادلة السن وان كان تلك المصلحة
في هذه العتبات المستبعدة محال انتهى ولا يخفى ضعفه فان الاستصحاب حكم شرعي فلا يجوز الاقناع به من غير سند مصلو الاعتدال والادلة التي
عن القول على الله بما لا يعلم شامله بذلك قد عرفنا ان الدليل لما قام على التسارع من حيث السند فلا ينبغي ان يعمد اليه عند التحقيق فلا في
التسارع هنا مبنية على التسارع اذ لا مساهمة حقيقة بعد وجود الدليل القطع ولو في الظاهر على قبول طلق الخبر ولو تمسك هناك على الكرا
بقوى الشيخ كان يتجمل اعرفنا **المراد** كراهة التسارع في صورة التسارع هو مجرد تزيين ثواب على التزل لا يرتب منصفه دينية
على الفعل لعدم مساعده دليله على ذلك **الخامس** يعني بجواز التسارع اموره في ان لا يعارضه دليل الخبر في وجوب وان كان عموما
او اطلاقا فلو ورد دليل معتبر على تحريم شيء كالاعتدال على الاطلاق وورد على ضعفه والاعتماد على سبب خاص في خصوص مقام الاعتدال
في قرأته القرآن ومروثه الحسين لم يعمل بها اما عند انصراف اطلاق روايات الباب في مثل ذلك مع عدم مساعده الشهرة وقاعدة الاختصاص
عليه اولان رواية التي تضمنت الثواب على التزل هي أقوى مسندا فنتعقب في المخرج ومن هذا الباب مع بعض من صلو الاعتدال نظر الى بعض
روايتها الصلوات على ان التناقل كل كعبين منها بشهد وشكلم عدل او قرو من صلو الاعتدال وشبهها المعاضة روايتها بالمعادلة على الجنا
المعبر من ان لا ينطوع في وقت من بعضه وفيها ان لا يكون شاذا غير معمول به بين الاصحاب او مخالفا لما هو المشهور بينهم لقوله في موضع الشا
الناسد فانه وان ورد في الخبر كراهة التسارع في الاصل لا يثبت عليه لشد وتزل العمل وهو مشكوك في حكمه فيجب بالتحذير في ما لو ظهر عنهم الاخر من تكلم
الغرض لبيان الحكم في مقام الاعتدال مع كون الرواية في بعض خفاها عليه ومن هذا الباب ما شرع بعض الاصحاب من اداة بعض الفصول الاذاني
لغرض اتمامها **فصل في ادلة عدم التسارع في الصلاة** فان كان ذلك في الصلاة في غير وقتها فلا يثبت التسارع في غير وقتها ولا في غير مكانها ولا في غير
واسطة ولا في غير الواسطة وان كان قد روي عنه واسطة وان واسطه وان واسطه منه كقوله عن جلال عن بعض اصحابنا في قوله
وعنده اقوال الثما القبول ان عرفنا ان الرواية لا يرسل الا عن ثقة كابر الشيخ على ما نص بعض علماء الرجال عليه هذا المختار في
احد قوليه وجاعه وهو المختار وعن الشيخ القبول ان عرفنا ان الرواية لا يرسل الا عن ثقة ولا يشرط ان لا يكون له معارض من المشايخ الصالحة
وعن المحقق انه حكى ذلك كما عليه مؤدنا بالوقوف لنا على عدم القبول ان عرفنا ان الرواية لا يرسل الا عن ثقة انما يري بالثما ان الحكم كابر وي
عن الثقة كابر يري عن غير فليست روايته عن جلال ما يوجب تبين احداهما وهذا لا يعاد واية القدر عند الضرر بالاسم من طرق التمدد
فاذا ثبت جهالة الواسطة بغير الثوب عليه ما لم يخبر بها بالثما في تحقق شرط جواز العمل به كما في الخبر **فصل في ادلة القبول** ان
ارسال الشيخ المتقدمة خصوصا لوثوق روايته كالمستدلى من عرف قافله فيجب الثوب عليه والخبر من القاضل خاص حيث وافقنا على قبول
الموسل في هذه الصورة مع مبطل عدم الثوب على تعديل الراوي في البحث المتقدم والاحتجاج على مختار ههنا مشير الى وجه الفرق
بقوله لا لان ذلك تعديل الواسطة حتى يقال انه على فرض تسليمه شهادة على عدالة محمول العين ولا يقع الاعتماد عليه لاحتمال التوث
الجامع بل لا نه بعد وقوع نثبت لجامع ادعائهم ان تعديل يعتمد على صلا الواسطة ويعتقد الوثوق بخبره وان لم يكن من جهة العدالة
عنده ايضا ولا يرب ذلك بعد ظنا بصدقه وهو لا يقصر عن الظن الحاصل بصدقه خبر القاضل في الدلائل انتهى وهو كخبري لا
اذ قبل في حق رجل لا يروي الا عن ثقة فله من المراتب لا يري الا عن ثقة عنده فذا رسلح قال ظن ان رساله عن ثقة عند فكذا
اذ قبل لا يرسل الا عن ثقة فذا رسلح الاعتماد على هذا الظاهر في النص في قوله ثم يقول مثل هذا الرق كالماتر ورويه عن فقههم من الكرا
المذكورة لا يجرى الرواية عن الثقة لا يوجب اعتمادا على الرواية حتى على ظاهرها ولو سلم ذلك وثبت في مقام فان كان من جهة عدالة
عنده فلكلامه ما وان كان من جهة اخرى فهو غير معتبر فيمكن ان يكون قوله لا يجعله وجوه لثبوتها به فلا يصير الرواية في حفا حجة ولا
وجوب العمل بكل رواية عملها عند ثقتا الحدوثين مع خلوها عن المعارض وان كان في ضعف السند وهو لا يقول به نعم واجمع هل يجوز

والمتدبر على ان الراوى لا يرى اولاً من لا يثبته عندهم او جعلنا الاطلاق مغنيا عن القيد الا خبر كان ذلك لانه قد قيل لو اسطر
سلامة عن المخرج فيجوز القبول هنا وان اخبرنا المنع في البحث المتقدم لكن مع كونه مجرد فرض لم يثبت وقوله مما يمكن نظرياً لفتح البنية
جواز تعدلهم بل لو اسطر من جهة اخرى بانه لا يتركوا الاعن ثبته بقوله على تعدل الراوى كما هو متعارف جملة المنع من فان القبول
بوجه الاول الاجماع الذي حكاه الشيخ حيث ادعى ان لفظه عنك بالمرسل مطر كما علمت بالمسألة اذا لم يخاصها من المسألة المحجة
والجواب منع الاجماع على إطلاقه لاشتمالها على الفوائد والاعلام على العمل به في الجملة ولوعده وجودها في كلام الشك ان قضيه
سكون القيد عن الاصل الذي يرى عن تعدله لا يتركوا عدمه بل يتركوا له ولا تكان ذلك لاساق الجواب المنع من فضا سكونه بالتعد
بل هو اعظم منه كما يظهر من النظر في طريقه ووان **الثالث** ان سنا العبد الحث الى المعصية بغير قصد وعنه ولا تكان كن باقية القبول
والجواب من جهة **الاول** ان ذلك لا يجري حيث يصرح بالواسطة لان سنا الى المعصية من اجل الجهول من العبد **الثاني** ان سنا
الى المعصية حيث يثبت له لا ينفذ عليه بصل عنه بل يحاصد ولو بطريق الظن المعبر عنه كما هو الغالب المندول والمارة لا ينفذ فيه وثابة
الراوى بل هي من جملة ما لا ينفذ عليه بقوله تعدل لئلا يكون على من يمكن منع جواز القبول عليه على تعدله وادعوه العلم به نحو ان
يثبت عليه في غير الحسن من حدس وشبهة فيجوز فيه ما يحجب في الاجماع المنقول وقوى بعض المعاصرين جواز القبول على هذا النوع من كذا
بان العبد لا ينسب الى المعصية الا ما حصل له الظن بصدقه اما من جهة العبد له والنتيجه وكلاهما يهتدان الظن بضعفه لان حصول الظن
لغير قصد لا يثبت له ما يثبت له الا بوجوب حصوله لنا مع علمنا باختلاف الاراء في الامارات ولو صح ذلك لكان العمل بكل رواية ضعيفة
عما ينافيه نظر الظن العام بصدقه او فساده ليس بموضع فاعل المنع من منع من القول مطر على الضو الاول مما روي على الضو الثاني بان
تركه الراوى شهادة فلا يقتل مع جهالة العبد والجواب المنع من كونها من باب الشهادة بل منها على الظن كما مر من ارفصل
بجواب ان نقل الحديث بالمعنى ولا يكتفى به عن الحديث ولا ينفذ في ذلك **الثاني** ان سنا العبد الحث الى المعصية بغير قصد وعنه ولا تكان كن باقية القبول
بعضهم الى المنع في غير المردف وموضع النزاع في الجواب اما اذا قلنا لول الحث بغير لفظه واسند بلفظ فالاول رده وامامنا سركنا ونرى كذا
اوضح بغير المنع فلا كلام ثم يدعى ان يثبت من ذلك نقل الحديث لا بدعية ويحتمل انما يثبت منه عند اطلاق الاسناد نقل اللفظ نظر الى
شأن الفصل به غالباً فلا يجوز نقله بالمعنى من غير نية نقله بل عليه وفي الحجة ما اذا لم يعد الوصول الى الاصل مع احتمال التعبد اخذ باطل المنع
لنا ولا جواز طريقه السلف على ذلك كما يظهر بالنتيجه والحصل لم يثبت من احادنا على التاقل ولا على التعامل مع ما نرى من كذا هم الانكار و
الفتح بما كانوا يعدونه من سبها كرواية من الضعفاء والقول على المرسل وما اشبه ذلك ذلك لاجماع منهم على جواز حجية وهو مطلق
وثانياً انفاقهم على جواز تأثيره بالجملة والاعتدال به والعريته اولى لانها اقر وبشكل بان موضع الاتفاق على المطلوب جواز ذلك مع
القرينة والاعتدال به مع تعدد الوصول الى الاصل لا مطر وهو خارج عن محل البحث **وقال** ان الغرض من الخطابة المنة فافهم
بخصوص الالفاظ ورايها انهم قص القصص بغير العرب وحكاها بلفظ القول وهي من ماله تقع بغيرهم وبين ما وقع بغيرهم
لكن بلفظ واسلوب اخر لا شتمال لفران على فضا اخر لا توجد غير ولا يساعدها وسع البشر ابطم فاضر الفضة الواحدة بغيرا
مختلفة مع ان الواقع غير متعدد فالمنقول ليس الا المعنى ويمكن دفعه بان ما دلل اومارة على كونه نقلاً بالمعنى وفيها الوجه
المذكور فلا اشكال فيه لانه نقل بالمعنى مع القرينة والكلام فيها مجرد دعيتها واما ما عدا ذلك فممنوع كونه نقلاً بالمعنى بقوله على
القام **وخامساً** شهادة بعض الاخبار بان ذلك كحديث محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله اسمع الحديث منك فريده وانقص لان كنت قد
مطانية فلا بأس بالحق لعل المراد زيادة والتفصلي في مقام التفسير والقوى والتفريع والنفذ المفروق بالقرينة لا فانقول اطلاق
الرواية بغيره عدم الاختصاص بل من رواه القيد يثبت دلالة وان ليس فليس ويمكن الاحتجاج على حجية المنقول بالمعنى بغيره بالليل
العقل اذ الوجه المذكور ان لم تعد القطع بحجته فلا اقل من فاندها الظن بها وقد مر بنا حجة الظن في طريق حجة المنع وجوبها
ان قول الراوى فالظن صدق اللفظ فاذا اراد به نقل المعنى فقط كان كذا وتدل بسا والجواب المنع من ظهوره في ذلك لغيره العادة في
الحكايات على خلافه فان السامع انما يحفظ المعنى غالباً دون الالفاظ لتعسر ضبطها مع عراة عن قاندة بغيرها باللفظ القول ما حقيقته
في القيد المشرك او تحاشا به بغيره بحيث لا يضر عند الاطلاق الى نقل اللفظ وفيها انهم المعنى من الالفاظ بالاجتهاد وتقول القصة
على نظر الراوى نقله له والجواب المنع من كونه نقله له بل القبول عليه من حيث فادته للظن بالمراد كالتعويل على نقل المعنى بل
كالتعويل عليه نقل اللفظ ولو سلم ان مثله لا يثبت فيطالونه والسند ظمما مع ان الخطاب لشفا كثر اما بينهم من معانيه
الضرورة فاطلاق القول بان المعنى بينهم بالاجتهاد وفيها ان توجه النقل بالمعنى ونكر لا يدى الى قبض المطلق اذ النقل لا ينفذ
تفاوت واختلاف لو يفسر او الجواب ان لا يجوز النقل مطر بل عند خلوصه عن التفاوت والاختلاف كما سبنا ومنع امكانه في بعض
الفسا وفيها قول من يرضى الله من سمع مقالته فوجاها وادها كما سمعها وفي رواية من سمعها في قوله من جمل من فقه الى من هو اقل من ردة

في بيان نقل الحديث بالمعنى

المعنى ان الرتبة الاولى

المعنى ان الرتبة الاولى

المعنى ان الرتبة الاولى

الى من فقه له وان الرتبة الاولى دعا ولا دلالة فيها على الوجوه مستلما لكن بعد ان ادى المعنى من غير انها وانه اذا سمعنا
لكن معارضتها هو اقوى منها سندا ودلالة وفرضه الجمع نزيلها على نادية المعنى كما سمع او على الاستنباط والرواية الاخيرة لاننا في النقل
بالمعنى ان مد الفها من المعنى على الاستنباط من المعنى غالبا مع انها انما تدعى وتوقع النقل لا على الخاص من جواز
به ولا بد من حيل على ان هذه الوجوه لو تمت لدل بعضها على منع الجواز وبعضها على منع المحبة ولا حقا في هذا على المناظر القطرية
فصل في شرط النقل ان يكون النقل في جواز او في حيز او في موضع لا يكون النقل في عالمها بموافقة لا في النقل
وهذا الشرط كما يعتبر بالنسبة الى الكلام المنقول لانه والمراد من العلم بمواقع الالفاظ العلم بمدلولها وما يلزمها باعتبار الهبات
الاحوال سواء علم ذلك بمساعدة الطبع او بالاحتمال لقواعد المقررة والظن من اعتبار العلم التفصيلي فتوجه عليه الاشكال كما في النقطة
2 ذلك على قول لفظة العارفين بوحدة المقام ففتح الاستباح مع انقضاء الشرط ويمكن التفحص عنه بان يراد بالعلم ما بهم التفصيل والاحكام
الذي في الفرض ان يكون علم الناقل فيه بوحدة المقام علم بمواقع تلك الالفاظ اجمالا او بغيره لا بشرط بالنسبة الى الناقل من قبل نفسه
كما هو الغالب في هذه المسألة لا يفرض النقل عن فائدة المراد ولعل المراد ان لا يكون النقل بحيث يظهر منه خلاف المراد كقول القيد بمطلق جرحه عن
والحقيقة تجر عن الفرضية ما يجرح الفرضية لافادة ولو كفل المبين بلفظ يحمل فلا دليل على منع غير فهم الحاجة وفيها ان يكون
مستأبلا لصل في الموضوع والخفا لان الخطاب لشرعي يكون فاق بالحق واخرى بالمشا بهيكم واسر لا يصل اليها عقول الناس فلو
فعل احدها بلفظ الاحاديث في فوات تلك المصلحة كذا علمه بعضهم وبشكل بان تلك المصلحة لعلها كانت مقصودا على من ورد الحديث
فانكون منصفين بالنسبة الى النقل ولو سلم فعلها مصلحة لسوء النافل لعلها كانت كذلك لانه لا يتأثر بها فافادة المراد مع اننا منع
كون اصل الدرع في طعنه بل هي اجتهاد في فوات مثل هذا الاحتمال الذي في منع النقل بالمعنى مطمح الجواز ان يكون قد روي في لفظ الحديث
مصلحة لا توجد عن غيره ويمكن توجيه المنع من تبدل الظاهر بالنص با دارة الاختلاف طريق الجمع عند التعارض مع ان الثالث قوعه وقامع
العلم بوجوه المقاصد وحصول الاختلاف في وجه وهذا لا يجري في عكس ذلك لاننا لا نرى في النقل فاقدا لم يكن مقاصدا جرحا في المسألة والماسر
فصل في قسمي الجرح عند النقل في صحيح وغير صحيح فالصحيح عند من كان معتقدا انما هو من توجب قبوله
والاعتماد عليه كونه رواته ووجوده في كثير من الاصول او في البعض بطرق معتدة او في اصل احد الجاهل الذين اجمعوا على تصحيح ما روي
عنه كصنفوا واخرج غيرهم فصدقهم كمرارة ومحمد مسلم وعلى العمل به واتباعهم كما رادوا واعتدنا بعلم الظاهر والاعتماد الشيخ الجليل عليه السلام
من اعتمد الحديث على شيخه محمد الحسن الاول حتى انه صرح في صوغ الفقه بان ما صححه شيخه هو الصحيح وما لم يصححه فليس بمحدثا ولا غير ذلك من
الامارات التي كانت توجب ثقتهم به ولما المناخرون فيما طال ابتعادهم عن من لا ثقة والروايات وانكسرت اليقين كثير من الشواهد الامارات
حتى انهم لم يطمعوا شيئا الوثوق عندهم وثاقة الروايات وتحزنه عن انكسرت ولم يعمدوا الى الشيخوخة ما يميز الشيخ عن سائر العلماء اقتضوا الرواية بهذا الاعتبار
انما اربعة الاول الصحيح هو ما كان جميع سلسلة سندها اميين موثقين مع الاصل بالمعصوم صريحا او مفهوما بالحق والامانة والضمير
سماعة فان الذي يظهر من عود الفقيه فيها الى المعصوم كان له معلوما في الاصل لسبق ذكره مع مساعده السبا عليه واما انقضاء الحقائق في الظن من جهة
تفكيك الروايات وتفريقها على الابواب فوعلم وثافة البعض بالقرائن والامارات فكان هذا حكم بعض ما خرى المناخرون بصحة جملة من احقيا
التي في طريقها البرهمن بن هاشم مع انه لا نص بثبوته نعم ثبتنا وثافة من يقول ابنه على الثقة الجليل عليه الكا والرواية منه مضافا الى انما
اخر مقررة في محلها والشرط بعض القامران لا يكون معللا الى لا يكون مشنه وسنده مشنه لعلها خفيته لا يطلع عليها الا الامام والاد
فيما ظاهره الاصل او مخالفة له لانه النقل والشرط الثاني غير معتبر عندنا اذ طرح الرواية لا بشرط صحة الاصطلاحية والاولى
مستغن عنه بما فرقا وقد يطلق الصحيح فضلا الى او معين ويراد به اسماء السند المبررة على شرايط الصحة وان اعترض به بعد ذلك تعقبا وارسانا
مبنوقا لصحة من غير عن فلان او عن رجل وقد يطلق ايضا على جملة محدث وفقه من السند للخصصا مع السكون عن حال المذكر فيقول روى الشيخ في
الصحيح عن محمد بن سنان والمراد به اسماء المذكرين قبل محمد بن سنان على شرايط الصحة وهذا لا اطلا فانما يرتكب ان حيث يكون حال المذكر
بعده غير معلوم حال الاطلا فيكون نواع وثافة او نوع قوة في روايتها او ما اشبه ذلك فيصير بالاسم ليراجع عند التمكن وليست كل
مدى عليه من جهة اوليها وقد افادة السند وقد يكون بعض اصحاب الاجماع في السند ويظهر بعد ذلك ضعف او انكاف صرح بالصحة التام
وثا ببقية السند على وجه التبيين حال الرواية بحسب الراء الشيخ الحسن هو ما كان جميع سنده اميين ممدوحين بما يعتد به مع عدل وثوق
الكل الثالث الموثق وهو ما كان جميع سنده موثقين مع عدم كون الكل لها مباحا في كل بقية هذا القسم بالثقة والى ولو ذكر السند
من القسم الاول واحد القسمين الاخيرين الحق بما اشتمل عليه من احد القسمين الاخيرين ولقد كان في تحديقها ما يدل على ذلك ولو ذكر
القسمين الاخيرين ولو يثبت ان القسم الاول فقط لانه بالحسن الموثق قولان مبتدأ على الخلاف في ثبوت المرجوح منها لان حال السند

ففي هذا الكتاب
من فوائد كثيرة

كالأخذ منه

لا بد لعلها ظاهره موجبه فيظهر ان كاسرهم في ذلك لقوا في مستندهم فيها فبسط عنهم ما اوردته المناخر من علمهم من عدل لعل عليها ان
نقل بعض الاغراض له وجد نسخة من هذا الكتاب بين الكتب الموقوفة على الخزانة الرضوية فذكر كتب علمها ان الامام علي بن موسى الرضا صنف
الكتاب لمحمد بن مسكين وان اصل النسخة وجدت في مكة المشرقة بخط الامام وكان بالخط الكوفي فقله لمحمد بن محمد بن الخط المعرف فقل
عن بعض اجلاء اصحابنا انه قال في رجاله الموضع المذكور القائل المناخر عن الشيخ الطوسي في ما نقله السيد الجليل محمد بن محمد بن الحسين حنا
كتاب الرضا عنه فقله في الخط ان المراد بكتاب الرضا هو هذا الكتاب يكون صاحبه انما الجارة الكتاب لغيره والا فهو من اصحابنا المناخر
الكتاب يد كوا الصبا الائمة هذا وما بعد كونه بالهجرة عدا اشارة لحد من علمنا السلف البتة شي من المصنف الى بلغت اليها منع ما
من خوضهم في جمع الاخبار وتوهم في ضبط الآثار المروية عن الائمة الاطهار بل القادة فاضته بانه لو ثبت عندهم مثل هذا الكتاب لاشتهر
بينهم غاية الاشهر ولم يحجوا العمل بها على العمل بها بالاصول والاخبار لما يطرأ اليها من احوالهم الرضا وذهبنا او فوضوه في فهم المرفوع
فادبه المفهوم او تفحصوا وتعدا لكن لا سيما مع تعدد الوسائط وسلا من الكتاب ليد كونه في ذلك لمعنا فيه عن النسخة بخلاف غيره من
الصدق فجمع في كتاب الجواب جميع ما وقف عليه من الاخبار والآثار المروية عن الرضا فلو كان قد عثر على الكتاب لذكر في نقله ولو منع عنه
طول الكتاب لنبه على وجوده واكتفى بذكر بعض صفاته منضاه في شواهد اخرى نفس الكتاب باكد الظن بما ذكرناه فيها ان كثرة اخبار
الكتاب لذكر كونه لا يشبه بقية الاماكن لا يخفى لمن تأملها ومنها انما من قول ركاو ركاو عن العالم ورويت من العالم وهذا ما
لم يثبت كلامه في غير الكتاب المذكور ولا في كلام غيره من سائر الائمة وممنها اشتمال على نقل اخبار الرضا عنه في موارد عديدة من غير
اشارة الى طريق الجمع بينهما ولا في ما هو الحق منها والصواب الى انه مما يجوز الاحتجاج بهما من التسليم فبسطا منه فاعاد كلبه
امد من بينا ما هو المعبر في خصوص الواقعة وذلك كقولنا في غسل ثوبه من غير من الجبض ومن الجبض ومن الجبض قدام كثر واعده من صلوات
او لم يعلم وقد روي في المني ان الم علم من قبل ان نصلي فلا اعادته عليك وكقولنا في دوى دم الدماء بصلب التوب ليد انه قال يجوز
الصلاة فيه ولو كان لا يجوز وكقولنا في الاضحية وتجزي البقرة عن خمسة ودون عن سبعة ورواها لا يخفى الا عن احد العشرة في بعضها
انه قال في باب لقد سالت العالم اجبر الله العباد على المعاصي فقال الله عز من ذل فقلنا في نفوس الهم فقال هو اعز من ذل فقلنا في
ضعفنا المنزلة بين المنزلتين الخ ولا يخفى ان مثل هذا السؤال مما يبعد صدور من لا ماء ولما الوجه الى مقبل لما على ان
ضعف بعضنا في نفسه غير صاحبه المعاصرة ما قد سألنا اذ قطع ولحد النسخة بالخطوط الى شاهد ما علمها باثبات من فاهية في موقوعها
القصير وعدهم في خط انما تلك الخطوط وفي سائر المندل لغيره ولو سلم فوجود خطه في موضع من الكتاب لا يوجب كون الكتاب ثمانية بالهجرة
لا سيما مع احتمال الخاق والجارة الرواية لا يوجب انما علمه الكتاب في بعض طرقاتهم في الجارة وقولنا في اول الكتاب يقول علي بن موسى الرضا
اقام الله اخر الحديث غير صحيح فيما نحن نحو ان يكون مؤلف الكتاب في ربيع الحاشية المذكور سنة او بعد بخطه فقله عنه حافظا على كل ما
بعد الموجود في كلامه لنا سببه ما لا اول الكتاب لا يلزم التدليس لذكر بعد ذلك ما يصح من غيره على قوله بعد ذلك الحديث في الجارية
الخ بقوله وروى عن بعض العلماء وقوله بعد ذلك ركاو ونحو ذلك مما يدل على ان استنا المذكور مفصولة على الحديث الاول وقوله ضرب
جدا فاحتمل ان يكون من تمهيد قول الج عبد الله المتقدم ذكره ولو سلم كونه من كلام المؤلف فاللزم منه كونه علوا بالامام وقوله ركاو
اي عن عبد الله لا دلالة على كونه موسى جعفر اذ لا يخفى ان الرواية عنه به وقوله ركاو عن العالم فاحتمل ان يكون من رواية الائمة او
يخرج عن العالم ومثل هذا الضعيف عن بعد فيما يتجدد في النسخة ويجعل بعض حكم الالاء العالم على خلاف ظاهره وحديث التواتر
غير صحيح فاما ذكر كونه قال بعد ذكره وروى في خبر اخر مثله لا باس وفدا سر في فعلك مثل هذا ولا يبعد ان يكون قوله وقد مر في
من تمهيد الرواية مع انه لا يبعد في تعويل او على قول غيره كما يشهد به بقول الصدوق على رسالة ابيه الائمة ومما يظهر ضعفه لا سيما في قوله
ومما ندوم به نحن معاشرة هذا الحديث قوله فطول يمكن ان يكون من تمهيد الرواية السابقة عليه لغيره في سوق الدنيا ما ينافيه وان يكون
من كلام صاحب الكتاب لا يدل الا على كونه هاشميا لتحق النطول والامتنان في حق ابيه بالنسبة الى ما يستحقه من المحسن الى العمل في
النطول والامتنان باعينا الامر بالاعطاء اليهم فلا يدل على ذلك وهو اما مطلقا بجملة من عبارات المحدث والصدوق لما فيه فاما الالة
فيها على اخذها من الكتابين كوريجو العكس او كونها ما اخذ من من ثالث ومثله لقوا في الصدوق عن قدام اصحابنا بل مستند علوم
مع ان بعضنا فيهم مما لا يوجد ما خذ فيه بغيره واما ما وجد مكيو با على النسخة الموقوفة فليس بتعدينا في ثبت وثافة الكتابين معهما
ان يكون وهما من النسخ التي اسلفنا فان الظن من الذي نسب اليه النقل هو صاحب الرجال المعروف ولو كان هو انما عليه نسبة عليه
في بعض كتبنا ونبه عليه بعض علماء الذين عاينوه او ناخروا عنه واما ما ذكره البعض في محمد بن محمد بن صاحب كتاب الرضا فلا دلالة فيه
على ان جارة هذا الكتاب منه بغيره البتة ان يكون المراد به بعض رسالة مما رواها الصدوق في العيون ولو سلم ان المراد به الكتاب المذكور
فلا دلالة في كونه صاحبه على انه كان به وبغيره بطريق غير محو ان يكون واجدا له او رواه بطريق غير معتبر ولا يبعد ان يكون الكتاب المذكور

في الناسي ففعل
الشيء

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٥

بند

على ثبوت الحكم في جميع الازمان ما لم يمتنع او يحصر بين ما ثبت بالادلة لا بد على ثبوتها في حقنا فثبت بقاءه في الاول بالبراهين على التمسك
والتمسك في الثاني عدم ثبوتها في حقنا لا يصلح من المعاصرين بل لا بد من ثبوتها في حق غير الخاطئين اي لا بد من فصل كل لو كان التمسك
بخطا يشافى نعم فلا يفسد من حقوى الحكم ثبوتها في حقنا فثبت به لكن يخرج عن محل البحث ويمكن فساد النزاع على القسم الثاني فيتمتجه
القول بانتموه في الحق في الحكم بالاستصحاب وان حصل فساد في حقنا فثبت بان قاذبا في وقت وجب ستموها الامتناع بخلاف ذلك لا
في الجواب الاول فان الحكم الثابت في حق جماعة لا يمكن استصحابه في حق اخرين لغاير الموضوع فان ما ثبت في حقهم مثله لا يثبت
وهذا لا يمتنع في ثبوت الحكم الثابت في حق الحاضرين والموجودين الى ما ثبت من المعاصرين بالاجماع والاحتياط الدالة على التمسك
لا بالاستصحاب وكيفية المعاصرين في دفع الاستصحاب جوابا في بيانها بما في ثبوتها بل يمتنع الاستصحاب ويمكن ان يقال بان الحكم من نسخ
هذه الشريعة للشريعة السابقة عليها نسخها بالكتابة الا ما قام الدليل على عدم نسخها كوجود المعارف مع احتمال تعميم النسخ الى الجميع بناء على
ان وجوب المعارف في شريعة السابقة شرعا حادث مغاير لوجوب النسخ في الشرع السابق وان ما ثله فسخي مكلفون بالمعارف وشبهها من حيث
ثبوتها في شرعنا الا من حيث ثبوتها في الشرايع السابقة ولا يخفى بعد ذلك ان ما ثبت في الشرع بالاتباع مله ابراهيم والافضل هذه
الانبياء ونحو ذلك مما عرفت في انما ثبتا تحقيقه من منع كونهما دالين على ما وجب ببيان الدالة فلا يمتنع نسخ الحكم بالبقاء الا
ان الحكم في مثله انما يثبت بالعدل لا بثبوت الشريعة السابقة وتذكر بعضهم المسئلة في وعاء من ماء روي عنه الصادق عليه السلام في قوله
تعالى من يرد يرد ويحوي يكون حصوا ومنها حصول الوفاء بالتدريج لو نزل ان يرد يرد ما من خشيته فخره بالفتنة لقوله تعالى
وخذ بيدك ضغثا فخره ولا تخش مع ان الله ينظر في غيره ومنها وجوب الاخلاص فيما ورد الامر لقوله تعالى وما امر الا
لعبادة الله مخلصين له الدين الاية ولو فسر القصة بالثبوت لكان لا نسخ كما ذكره بعضهم فلا اشكال في ثبوت الحكم المذكور شرعا
المقال الثالث في ثبوت الادلة العقلية والمرد بالعدل العقل كحكم عقل يمكن التوصل الى حقيقة العقلية في الحكم شرعي ونفسه
ما يرجع الى فساد الحسن والتفريق العقلية ومورد هذا القسم قد يكون حكما واقعا كحكم العقل في جرح وشك المنع وجوب كونه كراهية
يكون حكما ظاهريا كحكمه بالاحكام والاشياء الخالية عن امارات المفسد والبر وجوب مسئلة اصل ليرثه ومثله مسئلة الاستصحاب
وجبه والى ما لا يرجع اليها كحكمه باستلزام ثبوت شيء على شيء انما ثبوتها عندنا ثبوتها في العقل وان لا شيء لا يجتمع التمسك مع وجوب
الجمعة لكونه تكليفا محالا لا كالحجامة بعضهم وكحكمه بامتناع التكليف في الذي لا يمتنع عليه من كونه تكليفا محالا لا كالحجامة
المقدمة عندنا مطلوبية ثبوتها بناء على عدم الانكسار في المطالبة اما القسم الاول فثبت ان كونه الاشاعة او لا من حيث اصل ثبوتها
من حسن العقل وبقيت بعد التمسك نكوة كبر من من حيث وصفه فمنعوا كونه دليل على الحكم الشرعي وافهم على ذلك جماعة من
حيث نكروا الملازمة بين حكم العقل والشرع واما القسم الثاني فالظاهر ان السلف على حجة نعم وما يظهر من بعض المناظرين انكاره
ايتم حيث طلقوا القول بعد حجة الدليل العقل وسعد عليه نفاصه في ذلك الفصل في قوله في الحسن في العقلية فثبتها
العقلية من الامامة والمعرفة وانكروا الاشاعة ثم اختلف المتشككون في هذا الباب في افعال الدلالة وقبل بصف العقل بالصفة
لوجبه فيه ويكون في الحسن موجب الفهم والجماعة على انها بالوجوه والاعتناء فيها نواحي الاول في ثبوت الحسن في العقل لا بد ولا
من يخرج محل النزاع في ذلك فنقول كل من الحسن في العقل على ما ذكره بطايعه عند معاصرها موافقة لفرض والمصلحة والمخالفات
نواع في ثبوتها بهذا المعنى وانما يتمايز في الاعتناء فان قلنا بد مثالا معاملة الاعداء وموافق لغيرهم ومقتضى الاحتياط ومخالفة لغيرهم
ومنها ملازمة الصلح ومخالفته ولا كلام في ثبوتها بهذا المعنى اي ككل المعاملة التي بدت وشرب الدنيا من حيثها الاضايق في الحكم
والتمسك بقول العالم حسن اي صفة كمال والجهل في حق اي صفة نقص ولا نزاع في ثبوتها بهذا المعنى اي كونه ما كون الفعل بحيث يستحق
المدح او الذم في حق حسن في الجسد بلباسه وقبح خروج العالم بلباس الجسد ولا نزاع في ثبوتها بهذا المعنى واخذ منها بالحدود والوقت
ومنها كونه في العقل كونه في الشايع على فعله من حيث ثبوت فعله وامر بالثبات على كل حال في الولي او ذم فعله من حيث ثبوت فعله
وامر بامتناع كل حال في الحرما والوجه لغاير الحقيقة واضح وقد يترك تعويلا على القهوه وترويت ذلك لظلاله على كون الفعل بحيث لا يخرج
فعله شرعا او كونه بحيث فيه حرج شرعا والفرق ان المعنى الاول يشمل على الواسطه كالمباح وفعله غير المكلف بخلاف الثاني وكيف كان
فقد اهلوا الجرح عند الحسن في الشرعيين ولا نزاع في ثبوتها بعد الشرع ومنها كون الفعل بحيث يستحق عليه عند العقل المدح والثواب
او الذم والعقاب بحيث كونه فعلا له وهذا محل النزاع والاول في ثبوت النزاع في كون الفعل بحيث يستحق عليه المدح والذم عقلا
ترك هذا الثواب والعقاب لان العقل لا ينفصل بآيات الاخرة لا سقلا له بآياته في الجملة كما نرى في محله غايرة ما الباب ان لا ينفصل
بآيات ما الاجساد المقصود لا يوفق عليه مع ان المعنى في الثواب العقاب في الجملة وهو لا ينفصل من الزم لا ينفصل بالآخره بل لا ينفصل
بالنسبة اليه بل هو الحسن في المعنى المتناسع منه وهو لا ينفصل مع هذا الذي ذكره في عدم الفصل بين المعاني ان النزاع في حكم العقل بان العقل حسن

في قوله العقلية

في قوله العقلية

نه كائيد

له كمال العدل والاحسان والصدق التام في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
له مكابرة والمشتبه في نظر المحقق ان العقل لا يترافق في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
لا خلاف فيهم باللام ولا خلاف فيهم في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
يوجب في المعنى المتنازع فيه فتوى لا يوجب في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
اختلاف الامم فيه **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
الحاجة مع هذا البت الى التطويل المذكور في الشك ان لافا في الحق انما هو بين الصدق والكن في شأنا بالهبة اثر الصدق قطعاً وكذا انذار
شخصاً لا يهاديه قد اشرف على الملوك وقد علم على انقاده بغيره فانه ينفذه وان لم ينفذ في شأنا بالهبة اثر الصدق قطعاً وكذا انذار
ونكره بالبيع بالمعنى المتنازع فيه **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
المعنى الاخر وايضا يمنع تحقق الاستواء في هذه القضية على الثاني بان الباعث على الانذار ليس حسنة بل رقة الجبنسة التي جبلت عليها
طبيعة الانسان **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
بجملته **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
النسبة على المقصود والا فالحكم في نفسه ضرر وكما سرفا في العضد تبعاً لما يجب بعد ان اردنا الاعراض المذكور على المثال الاول
ما لفظه ولو سلمنا ذلك في حق الشاهد بعينه العيان فلا نسلم في حق الغائب بعينه في حققة نعم لعدن القها من فانا قطع بانه لا يقع في حق
مكبر العبد من المعصية مع انه في حق القها **اقول** وهذا المنع ناظر في ما مر حكايته عنهما في حق النزاع ثم **اقول**
ليس حكم العقل بحسن بيا والصدق على الكذب في الفرض المذكور من جهة كون المؤثر عطلا او ممكنا او مخلوقا بل من حيث كونه فعلا
عالمنا رافجر في حققة نعم ايضا واما السند الذي يتكلم فينا فطحا اذا لا يلزم من قبح شيء في حق القها وعد في حققة نعم ان
يحكم العقل على بعض الافعال بوقوعه منه نعم تحسنه على بعض باضاعة ووقوعه نعم لغيره من غير الشرع في حققة نعم فيمكنه نعم لعدن القها
لعدن نعم لو لم يكن القها من المعاصي لانتفي فائدة التكليف وهي من اعظم المصالح الداعية الى اخلاق المكاتبين لا حاشية نعم لجميع عباد
في جميع اصنافهم نعم قد يحسن منه نعم ان لا يمكن بعض القها من بعض المعاصي فلا يمكنه منها اما لظفا منه علمهم نظر الى اهليتهم لهذا
النوع من اللطف والحق في حقهم **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
نقوب حكمه التكليف ومثله في اننا نقول في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
ولا الانتفاع مع الفدية عليه مظهر وليس بالنسبة اليه نعم كذا ولا لا سند بابل لا ينداء ولا خبا فبؤدى في نقوب قمرها مع ان في حق
التمكين منها سمح لا عطف في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
بقه بالضرورة بين الملائكة ان البنية اذا في النظر في معجز في لعدن القها كان لهم ان يقولوا لا ننظر حتى يجب علينا النظر ولا يجب في نظر
معاذلة لا دفع لبق عنهما وهو معنى الانعام **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
بالضرورة لتوقفه على اثبات مقتضى عديده من كون انظر مقبدا للعلم مظهر في خصوص القها وان معرفته نعم وليجبه وانها لانتم الا بالنظر
وان مقد من الواجب اجنبه وهذا كالمناظرية لوقوع الخلاف فيها حيث خالف السمتة في الامر الاول والمهندسون في الشك والخشونة
الثالث في الصوفية الرابع في جماعة من علماء الامور في الخامس على هذا فنظر فيها كلا او بعضا يلزم الانعام بانه ان لم يكن في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
حتى يجب لا يجب حتى انظر لا يوقف للنظر على وجوبه فمفسد قوله لا ننظر حتى يجب لا يوقف للمراعاة لا يمكن ان الامر بالنظر على مقتضى
وهو كاف في لزوم الانعام **والجواب** اعظم مما قد رافقنا في هذا الموضع والذم على ذلك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
من لم يثبت في هذه الشبهة الواردة فيها واصل الدعوى ان توقف على ما لحظه هذا المقصد انما بالنسبة اليها مما انما بالقضاء
الذي يسانها معها حيث يكفي ما لحظه في الانتفال اليها في حق حكم البدهي واما المعرفة فلا يتوقف وجوب النظر على ثبوت وجوبها
بل على احتمال وجوبها على وجه يحصل معه خوف الضرر بتركها ولو باجتناب من يحصل الخوف بغيره فيجب نعم بالنظر بالضرورة في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
مع عدم ثبوت التكليف فلا خوف قلنا لانتم ذلك لفضا صوب العقل في مثل ذلك وجوب الخوف فان اصل البرائة انما بعين هذا العقل بعد البحث
المعبر عن التوقف على المعاص **الشيخ** ان رفع الانعام على طريق القها لا يتوقف على اثبات المقدما المذكورة بل على احتمال ثبوتها
على وجه يتحقق معه خوف الضرر كما في المعرفة في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
حتى ان ذلك يوجب في طابع الحيوانات وهذا في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
في الفرض انما لا ينفك الانسان الباق رتبة التكليف عن تحصيل بعض العلم بالنظر في علمه لا ينفك في حق من فعله بسحق الذم عنده كان كالتظلم والعدوان والكن بالصفاف تكلم الخ
بالنظر لجمال كونه مهذا للعلم ولا يلزم العلم بذلك لهذا لا ينفك العلم بالامر والعدا لئلا يما يوجب باحتمال عدم كونه متمكنا منه وهذا يظهر

الكلام

[illegible]

وهو ان الفعل ان وجهه من الفعل فلا انجس له فيه والا كان منفعلا او هذا بوجه ما تقرر في محله من ان الشيء ما لم يجر له وجه
 الثاني انه تعلم بافعال الفعل قبل وقوعها فيمنع وقوع خلاف ما علم منهم والا لاشتباه علمهم بغير محله وهو وجه الفخر والوجه في عينه
 بل ان اخر وجه محله الى ان كان بين وقوع كل من الفعل والشر من الفعل في وقت واحد ووقع الاخر منه منافاة ذاتية لا منساج جمع
 بينهما كلب العلم باحدهما ووقع الاخر منافاة ذاتية اذا لم يتطابقا لواقع مضبوطة ذات العلم فاذا فرض علمهم بوجهها تحقولا
 الذي لو وقع الاخر فيمنع الفقد عليه اذا لم يتم الفقد على الشيء مع تحقق المناسبات الذي لا سبيل له وفيه اقوال ويمكن تخريرا
 ثالث هو ان قدرة العبد على خلاف ما علمه تعلمه معنى الفقد على جعل علمه بجهلا لانه لا يزم للفقد على خلاف ما علمه تعلمه الفقد
 المعلوم فذلك على لواز من القدرة على انجاس الاربع فانه فادته على انجاس الوجه ومن الواضح ان القدرة على اللزوم لا يزم لان
 فلا فارق لهم على المعلوم انهم فاذا انشئ قدرة العبد على غير ما علمه تعلمه كان قدرته على ما علمه تعلمه اضطرارا لا قدرة وعلم ان ذلك من الافعال
 الاختصاصية الصادقة عن العبد اعني ما هي اختصاصية عندنا من اجنبية الاول ما حكي عن جهم بن صفوان واتباعه وهو انها صادرة
 عن الله تعلم من غير انفسنا الى قدرة العبد اصلا ولا نجاحا معطاه وانهم لا يستحقون عليها مدحا ولا ذمما وانه لا فرق بين حركة الصاعد على
 السلم والساقط عنه ولا بين حركة الخناجر وحركة الرمح وهذا غلو في الجواز الثاني ما ذهب اليه الاشاعرة وهو انها صادرة عن
 من غير انفسنا الى قدرة العبد الا انها مع قدرته فيهم غير ماثورة فيها بالفعل لكنها كانت تؤثر لم تؤثر قدرته الله التي هي اقوى منها
 وبهذا الاختصاص جعلوها بكتبهم بالعلم واستموا هذه القدرة قدرته كاستيعوا انهم لا يستحقون عليها مدحا ولا ذمما وعلى هذا فيجوز
 دعواهم في المقال الاسمي الاول في استحقاق العبد المدح والذم على فعله عند الفعل الثاني في نفي قدرته فيهم فيها ولا يلزم
 المقام ان لا مكان القول باستحقاقهم المدح والذم على فعله عند الفعل ونفي ما يتردد فيهم فيها كاستحقاق اللو المدح عند فعله على صفاتها
 وبها ثبات القدرة الذم على خيانتها وفقدانها او القول بانها يتردد فيهم فيها ونفي استحقاقهم المدح والذم على فعله عند الفعل وفقدانها
 الاشاعرة ذلك بالنسبة الى افعاله بعد النزاع الذي عقد هذه المسئلة بيننا انما هو المقام الاول وادلتهم القدرة لوقت لادلت على اثبات
 مقالهم فيه والقدرة المذكورة في هذا الدليل لوقت لادلت على اثباتهم المقام الثاني وفيه نظر سقوط عسكهم بهذا الدليل على المقام
 الاول لبيان ما اذعوه من الاتفاق على عدم استحقاق المدح والذم على فعله الا اننا الاضطرارية فان الفاعل باستحقاق المدح والذم على
 يقول به بالنسبة الى صف الكمال والتفكير وان كان اضطرارية في نفي ما مانع من التزمه ذلك بالنسبة الى افعاله الاضطرارية التي يكون كماله
 به او الحسب في اتباعه كما سبب الشاكلة ما نقل عن الحسن بن الحسن بن المغيرة واتباعه وهو ان فعل العبد الاختصاصية صادرة عنهم ووجه
 بالنسبة الى المبادى التي هي فعله تعلم منهم من القدرة والذم الذي هو عين الارادة عندهم فهي لوجه الصدق منهم بالوجوب السابق ونفي
 يستحقون عليها المدح والذم على فعله وهذا في الحقيقة يرجع الى القول بالجوهر فشر الادة بالعلم كما ياتي لان العبد متى كان مجبوا على
 الارادة كان مجبوا على الفعل ضرورة انه يعتبر في الفاعل ان يكون له ارادة الفعل والذم او ارفع ما نسب الى اصحابنا الامامية وهو
 افعال العبد الاختصاصية صادرة عنهم بقدرتهم ولغيرهم من غير ان تكون لوجه الصدق عنهم بالوجوب السابق اعني الوجوب بالنسبة الى
 المبادى التي هي فعله تعلمهم بكونها ليست لوجه الصدق عنهم بدون توسط انفسهم فلا يثبت وجوبها او اسقطت لاختصاصها
 كما ياتي في الحقيقة وان قد ظهر على افعالهم ليست بالاشغال وانهم يستحقون عليها المدح والذم الخ امس ما نقل عن كثير من الغرض له وهو ان
 العبد الاختصاصية صادرة عنهم بقدرتهم واختصاصهم بدو وجوبها وانهم يستحقون عليها المدح والذم انهم مستقلون بالفعل عليها
 بمقتضى انهم ان شاءوا فعلوا سواء شاء الله تعلم ذلك وشاءوا وقوعه ولو مشيئة بجاهه وهذا القول بالتفويض وضمان بسط المقام الثاني
 خارج عما يقتضيه الحال فلنطعن في العلم في الجواب عن شبهة المذکورين على وجه يتضح به قول المختار وبطلان ما عداه فيقول اما
 الجواب عن الوجه الاول فمن وجوه الاول ان هذه شبهة في مقابلة الضرورة فانما يحد الفرق بالضرورة بين حركة الخناجر وحركة الرمح
 ولا ينفصل في الشبهة اذ صادرة من القدرة وهذا اليقين على ما ينبغي لان العلم الضرر بالفرق لا يقتضيان بكون حركة الخناجر مستند
 الى اختياره فان مقارنته القدرة والعلم والارادة للاول وان اشكال في الفرق نعم يتم ذلك على المذكور ولا من هذا الوجه
 فالاول ان يثبت ضرورة الوجوب بان من لا فاعل ما يمكن من لا يتأهلها ويتركها ويستند كل منهما الى قدرته او ارادته ولا ينفصل
 بالاختصاص الا ذلك فلا يصح في الشبهة المذكورة وان قد العجز عن حلها فاما ان يرجع مقدماتها الى الضرورة ولا فان كان كذلك فلا
 عجز عن الحمل لظرف المنع الى القدرة التي لا يورث الضرورة وان كان الاول فلا وجه للترك لاننا اليها بما يجزى وقوعها مقابلة الضرورة وان يكون
 الضامح بين الضرورة والوجوب بان المعية في توجه الشبهة ان يرجع مقدماتها الى الضرورة اذا ما اخطت نفسها لا بالنظر الى
 المقاض الضرر ولا الخفاء ان من يثبت الضرورة في موضوع شدة وضعفها بغير معاضة ضرر ولا خفاء بوجه طريق الفرج الى كذا
 منها اذ قد يكون احدهما في الموضوع والبداهة كما كان قدح في بداهة الاخر ولا يقدح الاخر في بداهة كذا المقام لكن لا يكون الذم

فان قيل كل شبهة
 بغير علمها

بنام

بنا وجوده بدعي بعض ان منه وجوده وبما ان منه بعض منها وبما ان منه بعض منها وبما ان منه بعض منها
 ليس وجودا امدا ولا بقاء امدا وجوده كما يتصور في الموجودات الزمانية بل اذ لنا بل هو ان فعله معنى وجوده غير مشروط بالقدرة
 فلنا ان فعله معنى وجوده لا يتوقف على عدم وجوده بل على علمه ان علمه لا يشترط الوجود فلا يعلم بها الاحال وجودها وهو فاسد لا سلكا
 بطلان قدرته نعم وحكمته لان لفاعل الشئ من غير علم لا يكون قادرا عليه ولا بعد حكيم ولا سلكا انه اسنى الجمل اليه نعم مرتبة ذاته
 لتقدمها على فعله الذي يرفع هذا المفهوم انه علم وان يكون علمه نعم بالاشياء اذ على ذاته علمه وقدمها فلو ان يكون محل المحو
 بل الحق انه نعم عالم بذاته بالحوادث في مرتبتها حيث لا حادث ولا مرتبة وبما اخرى عالم بذاته بها قبل حدوثها وقبل سلبها وقداشما اليه عالم
 اذ لا معلوم وسبغ اذ لا مسموع وبصير اذ لا مبصر وعلم تعجبا بعينها ونفسها الا بوجهها وصوتها والازم حمله بعينها او حشد علمها
 وكلاهما في كمالها من الابات على حد وعلمه نعم ببعض الحوادث كقوله نعم لتعلم اي اخرى بين احدهما وكقوله نعم وتعلم الله الذي
 جاهل وامكنم وتعلم الصابون فوالا في عرفك هذا تبين عندك ان رادته نعم ليست فانية لان الزمان موجود بها فهو متنا
 بحسبها نعم فلا تكون مخاطبة فظهر من ذلك بطلان لدفع التلك بما ذكر فيه واعلم ان الذي يشبهه ليراهن العقلية ويستفاد
 من اجبا اهل الفطنة ان رادته نعم مخلوقة لا انفار فالله لا عبادة عن ايجادها ولذا رادته نعم لا يبرأ ولا يبرأ ولا يتفكر ومثلها
 المشبهة الا انها متقدمة بحسب تميزه على الازالة كما يستفاد من بعض الاخبار فيكون الفرق بينهما بالكلية والجزئية وقد يطلق احداهما على
 ما يعم الاخر كما هو معناها لغيره فبرادف وزعم بعض متأخري اصحابنا ان المشبهة قد تميز وانما عين الذات كسائر الاشياء الذاتية
 وحمل ما دل من الاخبار على انها خلق الله الاشياء بالمشبهة وخلق المشبهة بنفسها على مشبهة لها وهو كذا في واقع وبعض
 الاخبار نصير بها انها محذرة وليست بقدر غير وجعلها على مشبهة لها غير مدبذ لا بد من هبهم الى قدمها في بعض الاخبار انها غير العلم معللا
 باننا نقول فعل كذا الشئ ولا نقول ان علم الله فلو كان نفس الذات لكانت نفس العلم فلا يبقى فرق بينهما الا بحجة المفهوم وهو لا يصح في
 لصحة القول الاول وبطلان الثاني نعم كونه نعم بحيث يشا ويريد الاصلح عين الذات لا نه بذاته كذا لان اطلاق المشبهة والارادة على
 ذلك بخارج الشرع جواز الحال وبما من وجهين الاول اننا نختار كون الفعل غير لازم الصدق من لفاعل ونفع لاجبا جزم المرجح
 الترجيح من غير مرجح بدليل ان الخطاب من السبع اذا صاف طريقين متساويين في فطرته في التخليص تحت احدهما ولا يتوقف حتى عند
 مرجح لاحدهما وكذا الجماع اذا وجد غنيتين متساويين فانه يتناول واحدهما ولا يكف نفسه من هنا حتى يحل للمرجح وكذا الظاهر اذ وجد تد
 من مما متساويين الى غير ذلك هذا الوجه غير مدبذ التحقيق منساع الترجيح من غير مرجح كما يشهد به الفطرة المستقيمة وقبحه من
 وقوع الترجيح فان وعد اخرى مع شأوا كالحالين واقعا كما هو المفضل فرض بوجه الترجيح بل مرجح وهو ضرر البطلان واما التمسك
 بالامثلة المذكورة ونظائرها فندفع بان فرض الشئ من كل وجه لا يوجب وقوعه في الخارج وان كان الحكم على تقديره حقا الامر لا يقطع
 بانه لو وضع عمو على حد سيف بحيث يثبت ثقله من الجانبين وقف عليه ولم يميل الى جانب مع فانوى بالبرهان ان الفرض لا يقع في الخارج
 وبالحيلة ففرض الشئ في الامثلة المذكورة لا يوجب وقوعه فان هذا مرجحان خفية مؤثرة في الترجيح حاصلة في نظر المرجح وان لم يكن
 لها اذ انها كون الفاتة حال الترجيح الى احدهما او الى ما يترتب عليه من الغاية المفضو اكثر ولا يلزم من كون شئ مرجحا ففطر الفاعل كونه
 مرجحا ومثباتا ذكر بعض المحققين بآب لثبته ان الداعي الى العمل قد يكون في الواقع محض الرأى ويعتقد لاهل حال العمل ان محض الفطرة
 ثم ينكشف له بعد فطيف النظر والعمال لنا حقيقة الحال وقد يجاب بان الترجيح في امثال ذلك يستند الى ثابر حركة الافلاك فان راد
 ان حركتها تفضي ترجيح احدهما من غير ان يتحقق مرجح في نظر لفاعل فهذا التزام عقلاية الحكم وان رادانه مرجح لاحدهما لانه في نظره
 موافق لما يقضي حركتها ففرضا ضروري حتى لا يطلع على ما يقضي في ذلك حكمنا وعلله ويردان حركتها فوجه قولهم بل في
 ولو خفي الى احدهما فترجح لاجله وعلى هذا فيمكن ان يجاب بوجه ان يكون هناك امنا سبعة خفية لا فضل اليها عقولنا او حجة العقل
 الى احدهما فترجح لاجله ولا حاجة الى استئناس حركة الافلاك واعلم ان من قال بجواز الترجيح بل مرجح ان قال بجوازه مع عدم المرجح
 في النظر واما اصله فمفاد الجوابا عن المشبهة المذكورة لكن بر عليه ما من لزوم وقوع الترجيح بل مرجح في هذا الترجيح ويجوز
 ان يكون هناك امنا ثبته وقوع هذا الترجيح كحركة الافلاك فان فرض المساواة فيما لا يتبع بالنظر في الوقوع هذا الترجيح ان لا يستدل
 بالاثبات وان قال بجوازه مع عدم المرجح في النظر خاصة وان كانت اما بقتضيه وقوع هذا الترجيح سلم عن الاشكال لكن مفاد ذلك
 لا يصلح جوابا عن المشبهة اذ لا نل ان يكون الفعل لازم الصدق مع وجود ذلك المرجح فلا اثر للمرجح المذكور في الحال وبما
 عليه على التقدير الاول بانه ان مورد المشبهة ليس صورة شئ الفعل والترك في نظر لفاعل بل علم من لاد لا يقول الحد يثبتون
 الاختصاص في الصواب الاول خاصة اليها المذكور لوم فاما الجرح في دفع المشبهة عنها خاصة وهي على تقدير سلبها فادارة الوقوع كذا
 وهو المعتمد فانما نختار ان المرجح لا يمنع كونه معه لازم الصدق من لفاعل ان رادها لزوم انه لا يمكن مع المرجح الا من الفعل

لخصه

المفوض عن سفل الابدان وصرها عن ذلك لا بد بوجوب الجبر لا سيما ان قولنا في قوله تعالى وما كان
عن قوله تعالى من بين يديه بشرا صلا لا سيما ومن ان يسله بجبر صلا حرجا كما انما يصعد السنان شجرة ثم لا بد
هذا به باكره بالاطاف لموجب كحود واعى قول الحق انه لا هلبة واستعد الذي لا بوجوب قوله تعالى بالاضطرار بل بالاختيار وكان
مضيقه لصدا من لرد اضلاله من قبل الاطاف لموجب كحود واعى الضلاله فيه لا بوجوب قوله للضلاله بالاضطرار بل بالاختيار وهذا
الاختيار ليس له اية ولا اضلال له بل في هذا الابهة وعبرها وكان فسادا عواء البهيم قوله تعالى حكاه عن نوح ع ولا ينعكم نفعي اريد
ان ينعكم ان كان الله يريد ان يغوبكم كما انه ليس الاضلال في الشيطان قوله تعالى وبه الشيطان ان يضللهم صلا لا بوجوب بل بالاختيار اية
به عوهم في الضلاله وبعدهم وبههم بالامانة الفاسدة في انفسهم في قوله وما يضلوا الا انفسهم وقوله وضلوا عن السبيل في
اختيارهم للضلاله واغتر بهم بالامانة الواهية وكذا نفع الاشكال عن قوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله وقد ورد عنهم انهم اشيا
كان وما لم يشا لم يكن فان مشيئة الله وادته وقد بره وضائه وامضا المستدل كل الحق في ما له سابقه كما ورد في بعض النصوص ان
على حسب هذا القابل لما ايتا لكل من حقيقة لان ذلك قضيه في رتبة الشاملة وعلمه انما قد وحسنه الباعث وهذا الباعث يكشف ايضا
قوله تعالى ولو شئنا لكان من في الارض كلهم جيبا وقوله ما كانوا يؤمنوا الا ان يشاء الله وامثال ذلك ليس هو المقتضى انهم كانوا يؤمنون
عند مشيئته نعم انما هم جبر او غير كما ذكر بعضهم فان ذلك غير متعين بل من انظر الفعل بل في المعنى والله اعلم انه نعم لو شئنا انما هم
باختيارهم وذلك بان وجدتهم في دعوى الامانة والاختيار في الامانة والاختيار في الامانة والاختيار في الامانة والاختيار في الامانة
في حتمهم لعدا استعداد انهم وانما اهلبتهم فتركهم على الملوك والاحوال التي لا حقيقة لها في الكفر والسقاء واستجواب الحق على الحق
ومنه هذا الباطل ورد من انهم لم يلبسوا بالسيحوشا ان لا يسجدوا لو شئنا ان يسجدوا لعلنا انهم لم يلبسوا بالسيحوشا ان لا يسجدوا لعلنا انهم لم يلبسوا بالسيحوشا
ان لا ياكلوا اكل ولما الاخذ الذي حكاه نعم عن الكفار في قوله سيقول الذين اشركو الله ما اشركننا ولا ابائنا ولا جرحنا
دونه من شيء وفي قوله قال الذين اشركو الله لو شئنا الله لعبدنا من دونه من شيء الا به فقد نفع مما حققنا انه مائة فاسدة ومعدلة في حقه
كما اشهر ليه في ذيل الابهة لانهم ان نعموا انما يجوزون على الشرك والعصا عنه مشيئة الله في ذلك في حتمهم او على ترك الطاعة والامانة
عدم مشيئة نعم ذلك منهم في جواربه واضح مما فرق المشيئة انما قضت بصدد ذلك فمنهم بطريق الاختيار فكيف يصحدهم بطريق الاضطرار
لما لقنه لمقتضاها بل في المشيئة في الافعال الاختيارية انما هو مقتضاها من انفسها في الذات باحدا استبا ومقدما انه لا لا يقدر به الغير
الاختيار كما اشهر ليه في قوله تعالى واعينكم فليلا وبفلكم في لعينهم لم يقض الله امر كان مفعولا وان نعموا انما يشي
لما قضت بصدد الشرك وشبهه منهم ولو بالاختيار فلا اعتراض عليهم في ذلك ولا يكون تركه مطلوبا منهم فحين ان الضرورة فاضية
بان من يقيده عنه الصابح بالاختيار فيسحق بذلك الذم والعقاب لا ينافيه وجوب لصدا عنه مما ينافيه من الدواعي بعد تمكنه وان
واستبا الوجوه البه ولا منافاة بين مشيئته نعم لصدا الشرك منهم وبين لهية نعم اياهم عنه فان مرجح الاول الى احدا المقدما المقتضى
الى صلا الشرك منهم بالاختيار على حسب ما من الاستعداد كما هو مقتضى حكمته في الصنع انما الى ما يحكم الشرع عنده من المكروهية
عدا لوضا كما هو مقتضى حكمته في الحكم ولما يجوز عن الوجه الثاني فيما من لاجوبة الثلاثة المتقدمة من تشبهه في مقابلة الضرورة
فلا ينافي الله وانما في وقوع التكليف وما يتبعه لمعكوبا لا لفاق وانما منقوض بافعاله نعم لعلم بها كعلمه بافعاله ان لا يكون
مخفا رافها وهو بطر باللائق مضافا الى جوابي مع به بخلاف المشيئة ونقرون ان فضيلة العلم نكتات الواقع للعلم لا النابذ في وقوع
وما بوضع ذلك فالو فرضنا وجوده على قصد عنه افعاله باختيارا وفرضنا ان لا علم لاحد بشي من افعاله اصلا كما اننا افعلنا
صادرة عنه على جبر الاختيار لا محالة لا نقا ما يدعي منافاة للاختيار فالو فرضنا ان علم عالم بها قبل وقوعه امنه لم يتغير حال
ذلك لفاعل المختار في الواقع من جهة علم العالم بها بالضرورة وان فرضنا شي ان عدم مطابقه علم ذلك العالم للواقع لان جبرها
الى استحالة انكشاف غير ما يقع من افعاله باختيارا له لا في ما يبرع علمه في وقوع ما يقع منه ليلزم منه اضطرار في الفعل في جهة
علمه بضرورة وان اختيارا عنه واللتزم مثله في العلم المتأخر مع استحالة ما يبرع الاحق في السابق بل في بالضرورة ان حال هذا الفاعل
حال غلق ذلك العلم بافعاله كما الحال عدم تعلقه بها في استبا افعاله الى اختياره وان شئت زيادة توضيح لذل نظر في علمه بطيب
الماء والحوال البه واصنافه الشمس في كل يجوز ان لا يكون علمه هذا مطابقا للواقع مع اننا قلنا علمه ضروري بان علمه بذلك لا اثر له في
نوبت ذلك لا تار علمه بافاذا ثبت عدم تعلقه العلم في وقوع ما يتعلق به من الافعال الاضطرارية ثبت عدم تعلقه في وقوع ما يتعلق به
من الافعال الاختيارية لان الجهل في واحد لا يفعل خلافا باخلاف ما عاين به وهذا الباعث يفيض الجواب عما ادعى في البين انما في المناقاة
التي بين يمين العلم بوقوع كل من الفعل والتركيبين ووقوع الامر لان ربه بالمناقاة الذي في ما هو الظاهر منه من كونه ما عاين وقوع
الاخر ومقتضى العلم بوقوعه فقامت حجتنا ان العلم ليس كذلك لانه لا مدخل في وقوع المعام ولا في عدم مقتضىه وانما مقتضىه بل

حقيقة كسبها على الواقع وان ارد به محرر استحقاق وقع فبعض المعلوم ولو لم يخرج العلم كاختصاص الفاعل فتجربا انه لا يدل على اختصاص
 وبالجمله لا يستحق هذا لسان الاول وقوع غير ما يقع من الفاعل المختار ورجع هذه الاستحالة الى وجوب الصدق منه من جهة
 عليه الزامه الذي من جملتها الاختصاص والقدرة وهذا هو الوجوب الاختصاص وقد حققنا في دفع الشبهة الاولى انه لا يتبنا الاختصاص بل يحققه
 الثاني اختلف علم العالم على مخرج هذه الاستحالة الى استحالة العلم بغير الواقع لا في سببها للواقع واستدعائه له ولكن بتفصيل
 عما ذكر في الوجه الاخير من ان القدرة على خلاف ما علمه القدرة على فليعلم علمه جهلا وهو محذور ذلك فاندلج بان لا يقدح على فليعلم علمه جهلا
 لكن تمنع منافاة ذلك للقدرة على خلاف المعلوم وتوضيحه انه قد كان عالما بالاشياء على ما هي عليه في الواقع فليدرك ان يكون علمه بالفعل
 الاختصاصا على وجهه من وقوعه عن الفاعل على وجه الاختصاص ورجع الى اصله انه قد علم بان الفاعل المختار يفعل كذا حال قدرته على خلاف
 ما يفعله فان ذلك معنى لاختصاص الفعل بالقدرة الفاعل على خلاف ما علمه ثم ليس قدرته على فليعلم علمه جهلا كيف قد علم بوقوعه منه
 في هذا الحال فقد علمه بحقيقة تعلمه بفعله على وجه لا ينافيه له وانما يلزم الفيل في فعله خلاف ما علمه ثم لا يمتنع في وقوعه انما استحال ذلك
 جهلا راجعة الى استحالته ثم لا يمتنع من ذلك الى استحالته فلذلك على خلاف ما علمه فان ذلك نفسا على خلاف ما علمه لكن محققه
 ان يعلم خلاف ما علمه وبالجمله ضد الفعل من الفعل بالاختصاص اثر من ثار وجوده الذي هو فاعل من افعاله وقد كان علمه بغيره بغيره بغيره
 بما يتبين عليها من اننا اختصنا به كانت واضطراره لا يمتنع من هذا معلوما ووقع الفعل من الفاعل قدرته على تركه وبازاء هذا المعلوم على
 والمنافاة المذكورة انما يتحقق بين المعلوم الثاني والعلم الاول ولا يتحقق العلم بالمعلوم الثاني لانه ان كان نفسه منافيا للعلم الاول كما
 من امتنع تحققة فبمعنى العلم به لا نأقول المعلوم الثاني ما خوفنا المعلوم الاول لان وقوع الفعل اذا كان مستندا الى القدرة كان اثر من ان القدرة
 وجهه من جهاتها فلا يمتنع عنها من جمع العلمين عند التحقيق في العلم بالقدرة واثرا المترتبة عليها في علم ان ما ذكرنا من منع استنتاج
 المعلوم فيما سطر العلم انما يتم في علم غيره ثم واما في علمه فما يتم على من هذا شاعرة الفاعل ان ينادى على ذاته ثم وورد اليها الذكر على
 هذا القول في غايته الظهور ومن العجائب ان الفاعل مع موافقته لاصحاب القول بزيادة العلم على الذات في بعدان ورد الشبهة بالبيان الثاني
 وان جملته العقل اجتمعوا وارادوا ان يوردوا على هذا الكلام حقا واحدا لما قد دأب عليه الا ان يلزم ما ذهبنا اليه من الحكم وهو ان الله
 لا يعلم الاشياء قبل وقوعها الا بالوجوب لا بالعدم الا ان اكثر المعترضين يقررون من يقول هذا القول انتهى **اقول** في حق العقل
 من الجرح عن وجهه فاشي عن شرطه فهو وضعف شعوب حيث احسن بنفسه المحرر عن الجواب فيس بها عن من وى الا لبيان اما المذهب
 الذي ليس هو هذا الحكم من مقرر بانهم لم يوضع عليه لان الوجه من اجله اذ اننا في الكلام ومن خواص الكاظم فكيف يفعل ضد هذا القول
 منه هذا واما عمل القول بعينية علمه ثم لذاته كما هو الحق المحقق في محله فلا يتم منع استنباط الافعال اليه لا سلبا من منع استنباطها اليه
 الذي ابل الوجه ان يمتنع استنباط الافعال الى العلم كما استنباطها الى الذات في ان استنباطها الى الذات ليس على وجهه من جهة استنباطها عن بعد على وجه
 الاختصاص كما سطر في دفع الشبهة الاولى في كل استنباطها الى العلم فان لا استنباط من جهة واحدة اذ لا يمتنع بينهما في الحقيقة **اقول** في حق
 القول بعينية العلم للذات ان لا يكون مضافا الى المعلوم ولا منفردا عليه وان لا يكون العلم بالتوازن مستفادا من العلم بالمعلوم ولا العلم
 بالكمية مستوفى على العلم باجائه ضرورة ان الوجه الذي لا يجامع التوقف والاختصاص وقد اشبه ذلك في قوله تعالى اريد المعلوم وسيع
 ان لا يمتنع ويصير لا يصير بل فضيلة الذاتية ان يكون علمه بشي عن علمه باخر والزم تركب الذات وكما ان قدرته ثم عين
 ذاته بلا توقف على قدر بالقدرة في مرتبة ذاته ولا على مكانه بل قدرته وكان لمقدرة يمكن ان علمه وكان للمعلوم على وجهه الذي علمه وكما ان
 تكثر المقدور والاشياء واحدة القدرة فكان يكثر المعلوم والاشياء واحدة العلم **اقول** في الجواب فلا يفسد العلم بالوجوب بل يعلو من المكنة
 التي تنفع على المعلوم على العلم بالمعلوم بالنسبة لوانها بواسطة ويدونها بعد بعد معلوما تانها من علمه فانه قد علم
 للمعلوم ربما يتبينه العارف ان لا منافاة بين واحدة الصنع وكثير المصنوع كما ان فضيلة برهاهم على الجهد لا تفعل الا كما فهم بعض
 الفاعل من ان فاعل من الممكنات كالفعل الاول مما منه بعد البوالة صادرة من ذلك الممكن بواسطة ويدونها وانما يستحيل خلاف ذلك لبطالة
 بالفعل والتفعل والله تعالى هو الذي قال الله تعالى في كل شيء الى غير ذلك لا يتجسس ما يوق من صنع المصنوع صنع الصانع نظر الى
 افادته على ذلك لا لا يوجب استعانة به ببعض مخلوقه على خلق بعض اخر وهو بسيط كما بقدره فيصنع كل شيء بمصنوع واحد وان
 قد بالاضافة على اختلاف مراتب المصنوع كما انه قد علم على الاشياء بقدرة واحدة وعالم بها بعلم واحد ان اختلف المقدور ان المعلوم
 في حد ذاتها وينتج النتيجة على **اقول** في اختلاف الاعمال والطاعة والقبض مع شواوهم في القدرة المعبر عنها فيمكن ان يكون العلم
 والفعل والقدرة ناشي من اختلاف راد انهم واخلطوا ناشي من اختلاف راد انهم وطبائهم كما يدل على اختصاص
 واخلطوا ناشي من اختلاف استعداداتهم ومنشأ هذا الاختلاف لسان **اقول** في اختلاف ذواتهم وطبائهم كما يدل على اختصاص
 الطبيعة وقد اشبه ذلك فيما روي من السجدة بعد في بطن من السجدة شق في بطنه وليس الطبيعة جارية على الفعل الجليل والقيح انما هو مشلول

والعصية

[illegible]

وغيرهم ولا في خلق الكافرين

اذ لا بد من فهم ان الحسن الفعيل جزء من مهيبة الفعل او تمام حقيقته وقد بوجه كلامهم بانهم يريدون ان الحسن الفعيل من الاول والآخر الذي لا يتغير ولا يمتنع
 بالجملة الخاصة على الاضمار فيجوز ان يكون المقيد بالظن المقيد بكونه على وجه التقدير فيمكن ان
 ومنه يظهر توجب القول بانها الصفة اللازمة للفعل بغيره وبغير كونهما وبغير قول الجبائرية بان الجبائية يجعلان النادية لغيره بجملة الجبائرية
 لحسن الظن ونحوه فيكون محال للظن فانه لا يكون ناديا ونحوه اخرى لكونه ناديا وهذا الوجه وان كان في نفسه من غير ما خرجنا له من الفاعل بالذات
 وبالوصف للآدم عن وضوح الفضا والبطان الا انه في الفضا هو المندول ونقله عنهم في المقام وغيره كما عرفت وحشا فانه ينفذ على كسب
 اصحاب هذا المذهب لتعويل ذلك معرفة مفعولهم على ما حكوا الاكثر من كون ذلك شكلا عليهم بان فعل الجوارح من غير الحركة والسكون وهما متساويان
 حقيقة ما تحتها من الاضداد وان اختلفت بالعوامض الصنفية والشخصية وهذا في السكون والوضوح وانما الحركة **فان قلنا** بان القوى غير المتخالفات الضعيفة
 في امر من غير حكمها حكم السكون وان قلنا بانها متخالفات في ذلك كانت الحركة في حركاتها متخالفات من انواع المتخالفات بالشد والضعف لا ان الشدة
 والضعف هما الاما داخلهما ولو عاينا في التحسين والتفريق مع ان حقيقة الشدة على هذا القول لبعدها حقيقة الحركة فيلزم ما بانها باوهم ما يكون متساويين
 التحسين والتفريق هو نفس الحركة وهي غام حقيقة هذه الحركة وح فان قلنا بانها ذاتية لزم ان يكون الحركات باسرها متساوية بالحسن والنجس والحال
 في السكون وفيما يتبين من الحركة فلا يمكن ان يتفق بالنسبة كل نوع الاحكام واحد واما كل صنف من الحركة او السكون اذ جعل كرامات مع صنف
 من نوعه فلا يصح ان يتخالف حكمه حكم النوع لا تضادها في تمام الحقيقة التي هي منشأ الحكم واختلفا في العوارض الصنفية لا تؤثر فيه بقاء
 القول بالذاتية **وجواب** عن منع الخصا الفعيل في الحركة والسكون فان ما يلحقها من عوارض الصنفية والشخصية وما ليس بسبب الخصا كالشدة
 والضعف في الصنفية من فعل المكلف ضرورة استسا الجمع في جملة وفائده وان كان في البعض واسطة وهذا في حد نفسه باحقا فوشكا
 ففرضه عدم خلو الافعال عن الحسن الفعيل الذي بان انصافا لغيره من حيث ذواتها باحد الوصفين اخص غايته ما الذي بان يكون للحركة مثلا
 في حد ذاتها حكم وللخصوصية الصنفية اللاحقة لها كونهما حركة صلوته وبعيدته حكم ولما تشبهت الحركة مثلا حكم وهذا في الظن
 ان اصحاب هذا القول لا يتحاشون عن ذلك كما سببنا في دفع الاشكال ثم انهم اوردوا على الفاعل بالذاتية وبالصفة اللازمة من **الاول**
 انهما لو كانا ذاتيين او لصفة لازمة لهما لزم ان لا يكون الفعل الواحد حسنا فادوة وفيها اخرى **الثاني** بطلان **الثالث** فاستحال
 تخالف في التثنية على ما تحققت محله **والرابع** بطلان **الثاني** فواضح ضرورة ان لا يكون في وجهه قد يحسن في كانه في عفة نبي من ظالم او
 انفاذ برى من باع اذا انصرف طريق الخاص منه الى غيره في اعماله الاخرى وعلمه بتبين مسئلة جواز التثنية المتفق عليه بان اهل الاسلام
واما **الاعتراض** بان الكذب في الفرض المذكور انكاره فللقبيح فان ريد ان ياقينه على ضعفه فيعني كونه فاعله مستحيل
 كما هو المعنى المجموع عنه في الحكم الضرورة اذ لا مندوحة عن الفعل والترك فكيف يتوكل لزم على كل منهما مع ان ذلك قد دلت في
 التكليف بالتحسين على اشتبااح الحسن الفعيل للتكليف على حسب ما كان هو المعروف بان القدرة وان ريد زوال وصف الفعيل بالكلية لم يمتنع
 جهة اخرى قوى من جهة فقد بطل دعوى الاستسالة الذات ولازمة لانها لا تخالف ان يراد كون الذات محله له لو لم
 يمنع منه مانع لا مطلق فيقولوا بالتلف وبسقط الامر ان لا يمتنع خلاف ما فهمه القوم من كلامهم **الثاني** انهما لو كانا ذاتيين او لصفة لازمة
 لا يجمع بينهما في قول من قال لا يكون عدوانا لثبوت الملازمة ان القول المذكور لا يمتنع اما ان يكون صفا او كذا باو على التقديرين فيجتمع
 فيه صفتا الحسن الفعيل اما على تقدير صدق فلسفة من حيث كونه صدق وجهه من حيث استلزامه وقوع متعلقة من الكذب هو في نفسه بطلان
 لان مسئلته البقية فيجوز اما على تقدير كونه فلا يمتنع فيجوز من كونه كذا باو حسن من حيث استلزامه وقوع متعلقة من الكذب في ترك الفعيل
 حسن فيحسن ما يستلزمه وبالجملة فكل من لا يمتنع في الفرض المذكور فيجوز فيجوز باعينا نفسه وباعينا لآدم فيجتمع الوصفان كما فهمنا
 وفي القول المتصنف حديثا وهما متساويان اما لان الفعيل عند الحسن لا يمتنع من اجتماعهما في القول المذكور فيجتمع المتساويان
 فيه وهو المصوب لانه **والرابع** بطلان **الثاني** فواضح وقد يقرر اجتماع المتساويين كما هو الفاعل لانه على تقدير كونه صفا فيكون حسنا من حيث
 الصدق فيجوز من حيث استلزامه كذا كلامه السابق وعلى تقدير كونه كذا باو يكون فيجوز من حيث كذا باو حسن من حيث استلزامه الصدق
 الكلام السابق ولو منع فيجوز مسئلة الفعيل لم يكن علة اندفع الاشكال **الثاني** **الاول** وبقي الاشكال على التقديرين وهو
 في البطلان قد يتبين ان الامر المذكور انما مشتمل على وجهه او مشتمل على فاعله من القول بانها الصفة لازمة وذلك لان
 الفاعل بان بالوجوه والاعتناء ان جعلوا الحسن الفعيل لاعتناء لفظ لزم الاشكال المذكور لا مندوحة ان يتصف فعل واحد بالحسن
 الفعيل وان كان انصافا بانها بالوجوه والاعتناء ضرورة ان جعلوا لاعتناء لفظ لزم الاشكال المذكور لا مندوحة ان يتصف فعل واحد بالحسن
 فيجوز مثله على القول بالصفة اللازمة فان الفعل لما خوذ مع احد الصنفين غيره لم يمتنع مع الاخرى فلا يتم الا بمراد على هذا القول
 اخص وضعفه ان تلقا بالوجوه والاعتناء ان يجعل كلاما من الكلامين حسنا بمعنى كونه خلو عن الفعيل كان المانع بين الجهتين
 ان كان لا يرى رجحا لاحدهما والا تعارضه ترجيح الاقوى ونفي الاضعف وكيف كان فلا يلزم من مدح هبة الاجتماع ان لا يمتنع

لا تقلية فغير نفعا وذلك ان الجهة اذا اخذت نصيبه

الحليف

ولا يكف الله نقما
الأمم انتهى

الخارج دون الذي متصوفاً يكون المستحيل هو المتصوفاً من الذي هذا المتصوفاً عنوانه لا يخرج المستحيل من حيث الملاحظة فذلك
يكون المتصوفاً المحفوظ من العنوان غير المستحيل واللاستحالة لا يحكم عليه بالاستحالة في قائلنا بأنه لو كان متصوفاً لكان ممكناً في الخارج
بلا استحالة على ما ليس مستحيل وفيه أن كون الشيء ممكناً الوجودي الذي لا يتأخر كونه ممنوع الوجود في الخارج فالحكم على الوجود الذي لا يتأخر
لنفسه حيث كونه موجوداً في الزمن لا يكتفي بهذا الاعتبار بل باعتبار ما جعله في الملاحظة أيضاً وجوده في الخارج فلا منافاة وكذا الحال في
على المنع الذي كونه على الوجود في الخارج فانه حكم على العنوان الموجود في الزمن باغترابه كونه الزم من الملاحظة
ما يمنع تحفظه فيه فان امتناع وجوده في الزمن لا يمان وجود وجهه فيه الخارج عنه المعنى لا حكمه ولو اذمه ومثله الكلام في الحكم
على ما ليس بوجوده من هنا وخارجاً كقولنا المقدم المطلق لا يحكم عليه بشيء ولا يشك في هذا البقح حكمه عليه لا الممانه لا يحكم عليه باعتبار
نفسه لا باعتبار وجهه وكذا الحال في المنع وجوده من هنا وخارجاً كوجود المنع الخارج في قائلنا بأن الحكم على الخارج بالامتناع
سبب في تصور في الخارج وهو محال في تصور الشيء على خلاف حقيقته وفيه ان تصور المستحيل في الخارج لا يوجب كونه متصوفاً على خلاف حقيقته
مفهوم كيف المقدم من تصور الشيء وانما يوجب كونه متصوفاً على خلاف حقيقته بمعنى ما يمكن تحفظه به والفرق واضح جزم الفصل في الخارج
بين ما يستند استحالته في اختيار المكلف غير ما على منعه فيما لا يستند الى اختيار المكلف فيما من جهة المنع وما على جواز فيما لا يستند الى
الاعتبار فهو انه ولا يخرج كبر من فرد الواجب مطلق عن كونه واجباً مطلقاً والتالي بطلان ما الممانه من فلان الواجب ان توقف على مقتضى
مقدور في ذلك كما لا يفتقر الى ما ان يبقى التكليف في حقه وهو التكليف بالتحقير او لا يلزم ان لا يكون واجباً بل شرطاً يحصل ذلك
المقدور وهو الزم بالتحقير او لا يفتقر الى ما ان يستند امتناع التكليف بالتحقير وهو لا يوجب كونه واجباً بل شرطاً يحصل ذلك
اذ لا يقطع العقل بغيره والحق في ذلك انما يتأكد بعد ارتفاع القدره ومنع لزوم خروج الواجب المطلق عن كونه
واجباً مطلقاً غير المحرر بالنسبة الى زمن القدره بعد ما يوجهه وان اعتبر بالنسبة الى ما بعد فهو لا يوجب كونه واجباً بل شرطاً يحصل ذلك
ولا اشكال عليه ان يكون في بعضه واستحالة القدره نقول في فعل الواجب بعد وجوبه بنقصه واختياره ولا يعتبر في ذلك الفعل التكليف في زمن
منه الواجب بطلان او وضع الافعال التي تولد من الفعل الاختياري بطريق الاضطرار باسرها مستند الى اختيار الفاعل الذي يستند الفعل الاختياري
في اختياره له بالنسبة الى من اختياره السابق بمعنى انه في زمن وجود الاختيار في الفعل الذي تولد منه كانه ان يتسبب في بعضه بعد ذلك
بذلك وان كان الاضطرار بالنسبة الى ما بعد من حصول ذلك الفعل الاختياري لا يمتنع من التسبب بعد من الاختيار في الفعل الذي تولد منه كانه ان يتسبب في بعضه بعد ذلك
بما فعله او كما حال وجود الاختيار وما بعد ارتفاعه فيمنع بقاء التكليف ما لا يلزم منه وقوعه بالاحكام بالنسبة الى من الاختيار في زمن
موت التكليف الذي يتحقق في ذلك الزمان واقفاً لا يلزم وقوعه بالاحكام بالنسبة الى ما بعد من الاختيار اذ لا تكليف في اختياره في اختياره مثلاً ومحرر
بالايجاب السابق والخبر السابق كما انها اختيارية بالسابق وليست واجبة بالاجبة ومحررة بالاجبة ومحررة بالاجبة ومحررة بالاجبة ومحررة بالاجبة
باختياره مقارن وقدره بالنسبة الى ذلك بحث المقدرة ومع ذلك ان حكم العقل بفتح التكليف بالتحقير وطلبه بعم كلاً من الصورتين كما لعمه ما
على غير وقوعه في الايمان والاختيار والفرق في ذلك بين التكليف لا يبدل في غيره وبما فرق وهو ناشئ عن قلة الذنوب بعم لا يقع في صورة
الاسراج من بالهكم والامانة او حمل الخلق على الخير كما في قوله قبل رجوعوا وانكم فاعلموا انوروا وقولهم ويدعون الى السيئ
فلا يسطيعوا واقاموا في بعض الاختيار من من كذب في رؤيا مع ما يكلفه الله يوم القيمة ان يعقد شعيرة وما هو قفاً في نظر التكليف
هنا بمعنى بيان طريق الخاص من عقوبة تلك المعصية والنسبة على العجز عن الخاص كالتحريم عن عند الشعيرة وبما يجعله لا يكون عند التكليف
متمكناً من عقوباته لا ينفذ لصعوبته عليه حتى لا يستعمل العقوبة بالنسبة اليه ولعله من ذلك امثاله نشأ الوهم في بعض التكليف
بالتحريم في المذهب الاثنا عشرية فاما التكليف فانه عشر حرج فنفى في شريعته وبذلك عليه بعد الاجماع قوله تعال ما جعل عليكم في الدين حرج
وقال تعال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال تعال بعث بالحنيفية السميلة السميلة الى غير ذلك من الايات والاختيار والجملة فالاستفاد
منها فاعند كونه هي انه لم يكلف هذا الاية والتكاليف لثلاثة احوال فاحكمهم بما في الطاعة فكل حكم يورث الى العسر الحرج بالنسبة الى اكثر مواعيد
اغلب من اذ من نفع عن اصله حق بالنسبة الى الموارد التي لا يترتب عليه فيها عسر حرج اذا ناطة الحكم بصحة تحقق العسر الحرج في مواعيد
الى العسر الحرج الاية انه لو اجزنا الاكل والشرب والنظر والنوم والكلالة والمشاورة والاشية ذلك بعد ما يندفع به العسر والحرج لا يورث
العسر الحرج واما الاحكام التي لا تؤدي الى ذلك الا نادراً فنفى عنها مفسو على الموارد التي يتحقق فيها العسر الحرج ومفاد ما يندفع به العسر
كامل المصلحة في الخصمة وشرب المشجعة عند العطش الشديد وما اشبه ذلك فلا يندفع في غيرها ولا فيما لا يزيد على الفل الصلوة اذا ناط
رفع المنع هنا بما يندفع به الحرج مما لا يخرج منه لئلا يورد فارجح انه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطرتم اليه وان قد ذكر
من نفع في بعضه غير متجانف لا ثم فان الله غفور رحيم فانه لما كان المتشاق من الايمان والاختيار المتعلقة بالافعال لفاعلة المذكورة وعرفه
جميع جزئياتها غير مختصة في شيء من مواردها بل هي على هذه الاية من يربا لام رفع الاصغر عنهم كما سبب بالنسبة الى غيرها من الاشياء

عليها باعتبار ان جملة الاعمال الشاقة قد ثبت التكليف بها في هذه الشريعة فلا بد من التنبه عليها وعلى دفعها ففهمها الجهد وهو من اشق الاعمال
لما فيه من تحمل الجوع والافاق والتفوس والاموال وجوبه عند تحقق شرائطه معلوم لكن الجواب ان المعنى المقام لا يكون من جرح وضيق
اغلب الا نام ولا علة بالتاديب منهم نفيا وابينا فالا ريب لا قيام في الحرز مما يستعمله ويتعاطاه اكثر الناس لدفع الضرر نفسه وخاتمة ماله
او من غير التنبه من اهله وعشيرته والتشديد كان من يسهل به بعض المعطيات او نعم عليه ببعض الهدايا باذلا لمخالفة واهل البيت بحال لا
ربك هذه الدواعي متخفية في نفس المؤمن بالنسبة جهتها الكفاية مع ماله فيه من وجع الفؤاد بعظيم الاجور وحسبهم الذخر في دفعه ان يكون في
حقه اسهل كذا الخ الى وجوبه ليدفع عن النبي والامامة وتحمل ما يتوجه اليها من الاعداء ومن الطعن لئلا يكون علم بآثاره
التلف كما فعله اصحاب الجحيم اعلى الله درجاتهم وشكر سعيهم يوم الطوف هذا ويمكن ان يوق بخلافه في كل عصر يخرج بخلاف لمصلحة
المفضية للتكليف بالمعالي فربما فعل غير بعيدا بالنسبة لما يترب عليه من المصالح الجليلة وربما بعد ما دون عشر بالنسبة
الى فلة ما يترب عليه من المصالح الانسانية ليعبد مع كونه معدا للقبول المصالح سيئد وحوادثه لو اسر بمسيرة في المصالح ان لم يترب عليه كعشر درهم
بحيث لا يكون مفقودا لا يحصل له ذلك عند ذلك جارا ونفيها على العبد ولو اسر بمسيرة في المصالح ان لم يترب عليه كعشر درهم
عليه فكذلك لما خلقوا للقبول على اسن الاعمال والخرز عن فبا حها فانما حسن الفعل والزل فيصعب المكلف لم يكن ههنا ما يحسن كلفه
من جهة الاختيار كان التكليف جرحا واذا كل حسنة ونهاهي فيه لم يكن الا من جرحا وانصعب المكلف وتشكل بان مصالحة الامثال الا
نعا ونواهيها سواها جليلة فافهم من الفؤاد بل لا يات الا بقية والوصول الى الدنيا الفانية بل اقل ذلك المذاق ان عظم من تحصيله فاول
الدين بالكلية فافهم ان نسبته من جميع الصعوبات لا يتغير لاعتداله المسطوة وهو مخالف لادان المذكورة ويمكن فيه بترك
المقاييس وان كانت في نفس الجليل الا ان اكثر العباد الجحيم عنها واضعفت بقية من طامع غلبت حسا لولعها عليها ونطبعهم على طاعت
المصالح الظاهرة لولا كفوا يحصلها بما لا يفي في الشاقة عن عترة عن المصالح الظاهرة عند ذلك العترة والعادة جرحا وصنفا بخلاف ما لو
كافوا يحصلها بما لا يفي في الشاقة مشفلة على مصالح ظاهر كالجهد التمسك على طاعة اية القوة العظيمة المنبغية من العادة التي
مع ما فيه من تحصيل المنافع الدينية فان لا يمتثل ذلك بعد جرحا بل ربما بعد المنع من حقوق كثير من الناس جرحا وما يؤيد ذلك
ان الشايع قد اباح ارتكاب بعض الحرام عند خوف الضرر لا يمتنع كما ولا لاء المنع عن خروج يوم مثلا بركه ولم يبع مثله ذلك
لا سيما بالحداد كالاثم والاحت من هنا جاهد النفس في اختيار الحق وجوبها معلوما بالضرورة وان شئ على النفس مشقة فطر
بل قد يكون شق من خلاف النفس لهذا كان بعض الكفاية تكفي نفسا للفعل بعد الاسر ولا يتجوز الاسلام ليعلم منه ولولا ضيق الاسلام عليه
حمية الجاهلية عليه بحيث تيسر له ونزول الوفاء مع ظهور ما فيه من المشقة الشديدة على النفس لا يمكنه ولا قد حكي الله سبحانه عن بعض
بقوله واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او ايتنا بقدر البقرة او ايتنا بغيرها او لا الفار
وكذا الحال في وجود نعم النفقات والقدح والوجع على من ناهي في النحل وشق النفس في تدبيره عليه ففهم ما شق لا يتحملها عادة فمع
ثبت الوفاء في حق الجحيم ان المشقة الناشئة من جهة اخلاق وذلها غير معتبرة في المقام وانما البقرة بالمشقة الناشئة من جهة
البدن او صعوبة العمل في نفسه لان هذا هو المتبادر من ذلك في العسر والحرج وحكمة الفرق بين الاسر ظاهرة في المشقة في الاول ناشئة
فيل المكلف لا من قبل المكلف ومن هنا يتجوز ان ان التكليف الفرض المذكور لا يعذر عن تكليف بما عليه ضيق وجرح الا في الاستطاعة
لوازم من ناهي في النحل بدفع الجراح لم يعذر عن مضيقا عليه وان شئ على المعط ليجل مشقة لا يتحملها عادة ومن هذا ان البناظر
وغيره نفس خروجه تكليف من يشق عليه الجهد فان منشأه عليه حصة الجحيم عليه هي ضرر ذلة لا عبرة بالمشقة الحاصلة من جهة
وقتها مما تمكز النفس من نقصا والحكم موارد ونحو التمكن منها ما مع ما فيها من المشقة الشديدة الواردة على النفس من الاعتكاف في الحرم
الشديد مع انه يحكم بسقوط وجوبه اذا كانت مشقة لا يتحملها عادة عملا بالعادة المذكورة وهذا هو خبر المكلف بكنهه وبينه التميز
من نقصا مثلا اثره عليه والجواب ان المتبادر على نفس العسر والحرج بفهمه عن المكلف ان يبتدأ دون ما يكون مستندا اليه لم يمتد
لجنتهم ومن هنا يتجوز ان يوق بوجوب الفرض المذكور اذا استدل في تعدد المكلف سببه بعد دخول وقت التكليف نعم لو خالف
على نفسه بمرضا وموسقط الوجوعه بل حرم عليه لفا علة المذكورة بل ينادى على نفس الضرر ونحوه ان النفس في هذا كغيره من الشئ
ثم ان في الجرح لم يكن مطلقا في جميع الامم السابقة بل بعينه كلفوا بالتكاليف الشاقة كما بدل عليه قوله نعم ويضع عنهم اصرهم
الاغلال التي كانت عليهم وقوله جل شانهم ولا تحمل عكبا اصرا كما حملت على الذين من قبلنا وظاهرها واد من رخصا سوا قبل الاصابهم البؤس
فرضوا اليهم بالمقاييس لا يتأثر ذلك تمام كانوا البسط متاجما واتم قوة فيخرج ذلك التكليف حقيقة عن كونها شاقة مع ما ورد
في حد المخرج من قول موسى لنبينا عدا الصلوة ان من ان يطبق ذلك فبشر في نفي الجرح بنبينا وبه لا ان المستامن لا يات
والاخذ ان ذلك التكليف كانت بالنسبة اليهم شاقة وليس في الرواية على تعدد ومثلا ما يدل على طاعة غيرهم في ذلك لو سلم فعلوا

في عداوتهم ذلك كونهم مكلفين بالفاشرة وترك الوهابية ومحبيل المعاش وذلك ما غلب اليها بوظائف الصلوة المكتوبة بخلاف
 بعض الامم السابقة فان الوهابية والعزلة كانت مشروعة في حقهم وبما كانت اذ اقام نزل عليهم من السما وكانت بدايتهم صغرا شدا
 والبلد ولا يثبت المقتضى في هذا المظهر ان القسرحج منقبا عن شرعنا بالكلية كما ذكرنا اولاً لانهم انقضا بالنسبة اكثر الاحكام
 المفردة فيها والا لم يتحقق الفرق لثبوت مثله بالنسبة لئلا يشرع ايضاً لان يفرق بشيوع النبلاء بواردها في تلك الشرايع وتلك الكيف
 بها ونذكر موارد ما بالنسبة شرعنا والخصا بنا من المكلفين وهذا مما لا يحصى عن على نقد بالمنع من بعض الاجوبة لمقتضى ولا
 يتألف الحرج فاعده الحسب البقيع اما على ما نحن اذ في ذلك فواضح على ما علمنا هو المعروف فليحس ان يتجدد ما يشهد عليه علمنا
 ان نظام من دله في القسرحج انقضا ما في التكليف الاصلية والعارضة باسبنا سابعة فلا يعلوا في ذلك وشبهه ما يشهد عليه علمنا
 لو خص مورد بهم بتعقل على نظم وكذا الحال في ان يشرع طبعه شرعا كما هو فليس له ليجبا ما لو كان ما فيه عسرحج ان كان مسئلا ان يحكم
 واما الكافر الجاهل المملوك فالمتجه فيها الجواب ان لم يكن هناك دليل اخر على المنع من عمل ان في الحرج والصبر يخص بالانجاء والتحرر من
 الذنوب والكره لان الحرج اما هو في الالتزام لا الرغبة في الفعل لنيل الثواب في رخص في الحافة فهذا لا يحرم صوما لغيره غير العبد
 وقبائما ان يلد والسير الى مسكنا وابشار الغيرة لما لا لك لا يضطر اليه على النفس عن ذلك لا يحصر له بل هذا في رخص المكلفين في
 الزمان لا يسمع القضاة الا لو حكم من الناس بل الظاهر عد مجرانا في الواجب الحجة ايضا اذا جرح بعض احاده عن الحرج للثبات الذي سبق ثم اذا شمل
 الواجب التعبد على مشقة شديدة لا يتحمل منها عادة فلا اشكال في سقوط وجوبه التعبد في بقا وجوبه على وجه الجبر لو كان له بدلا
 خال عن المشقة كالفساد في البر الشد بد مع من القدر او بقاء رجا عنه على وجه الاستحباب مع عدم الدليل عند عدم قضا دليل عليه وجهه امن ان
 ن والفساد وجوب زوال الحسب فيحتاج ابيانه في ضمن فصل اخر في ذلك كما مر ومن الجمع بين الحكمة الفاضلة بوجوب الفعل والحكم
 الفاضلة بنفي الحرج وهو الاقوى ويدل عليه ثبوت الرجحان بل يخلو في الواجب لعدم المانع فلا يعقل تحريمه بعد فصل
 فيفسر الحكم في الحجة الى ان لا يشرع في عقوبة فالحكم الشرعي ما جعله الشارع في الشرع في الشرع في الشرع
 فخرج بهذا الشارع ما جعله غير ويقول ان الشرع ما جعله غير كما لا اذ نال الشرع بناء على ثبوتها فانها جعلت غير الشرع وانما الموضع
 له مجموعا فيها وبالفعل الاخر مثل الصلوة والصوم مما جعله الشارع في الشرع وليس يحكم وعرف في المشهور بان خطاب الشرع المتعلق بافعال
 المكلفين من حيث الانقضا او التجنب او الوضع فخطاب غير يخرج بتعبد في الشرع خطاب غير وبهذا المتعلق بافعال المكلفين كالذوق
 او بافعال غير المكلفين كفعله وتعمد في غير افعال ما يتبادر الى الذهن وافعال القليل يدخل الاحكام الشرعية المتعلقة بها ومن منع معا
 التكليف لترك فلا حاجة له الى التعميم الاول وبهذا الحديث خطاب المتعلق بافعال المكلفين لا بالحجبة المذكورة كقوله نعم ثم ولتتم يد ربهم
 خلقكم وما تعلمون ولا فرق في ذلك بين ان يجعل ما مضى به ويجعل موصولة وبعضهم خصوا الاحراز بالقدرا الاول ولا وجه له لمعلق
 الخطاب على التقديرين بفعل المكلف ومن لم يقد الحجة كالغاية فقد انقص طر حده بدخول ذلك فيه وانظر له الفصل في تعبد الجنية
 في المكلفين ومردية النفس في الآية الثانية من حيث ان الخطاب فيها ليس متعلقا بافعال المكلفين من حيث كونهم مكلفين وهذا لا يجدي
 في دفع مسأله فوجه النقص عليه بالآية الاخرى ومثل انهم كانوا اوقوا ما سبقين وبجرح الاحكام الوضعية عن المرد بالانقضا ما بعهم انقضا
 الفعل لزم مع المنع من التعمد بدونه فينبغي ان الاحكام الاربعة التكليفية وبقي الا باقية وهو المرد بالانجاء ويندج الاحكام الوضعية في قولنا او
 الوضع ومن لم يقد الاخر لعل ان الاحكام الوضعية ليست احكام حقيقة وانما هي احكام ما يلزمها من الاحكام التكليفية فخرج عن مسأله
 السور ان ذلك هو معقول انقضا الوضع مساعدا عن المتشع على تنمية الجمع احكاما حقيقة وعلى الحد المذكور اشكال لان معنى ما ان لا يتناول
 الاحكام المتعلقة بفعل النبي خاصة وهي البصر عنها بخواصه بعد عمومها المكلفين بل لا يتناول الاحكام المختصة ببعضهم كوجوب ستره على
 المرد في الصلوة بعد عمومها غير قابل لا يتناول شيئا من الاحكام بعد عمومها لجميع الافعال ان الجمع المصدا كالمجمع المعروف بالارادة في العموم
 ان المرد بالافعال والمكلفين الجسرفان الجمع المعروف قد بالذات كما تروح فينبغي ان يصدق الجمع على الجميع ويشكل بان يجوز ولا ينبغي
 عليه وورد الاشكال لا يصلح لها الا ان يدعى مساعدا المتعلقا بغيرها ان خطاب الشرع قد يتعلق بفعل غير المكلف كقوله على الصلوة وضنا
 وفدته الواجب وكراهة الرجوع واما حجة المباح في حقه والحوال ان القصة ان كان اهلا لتوجه شيء من خطابات التكليفية اليه فهو متوجه في
 عنوان المكلف ان لا ينعى به الامن توجه المنة خطابا بالحكم غايته فلان الباب على توجه تكليف الخاص اغنا لتوجه الجبر اليه وهو لا ينعى دعوى
 المكلف عليه بالمعنى الاعم وان لم يكن اهلا له اما عقلا كغيره المميز او شرعا كما لا يقد علمه من لا يقد علمه فلا ريب في حكمه صارا لغيره
 النفس الا بالحكم الوضع فان ثبوت في حقه لا يتوقف على توجه الخطاب اليه وبسبب الجبر فيه ما ان لا يتناول الاحكام الوضعية المتعلقة بانما
 غير المكلفين كسببته لان المجزول في ان يعبر لا فعال كطهوتها وبسبب اسئلة المصنف في غير ذلك او ليجوز ان المرد متعلق بفعل المكلف
 في الجملة سواء كان ابتداء او انقضا وانما انقضا فانها متعلقا بفعل المكلف بطريق الاول والزم ولو شانا

في هذا الموضع
 انما هو في الشرع
 في هذا الموضع

فلا إشكال فيه نفقته هذا التعريف كما تقدم علم من هذا الشارع حيث ثبتت الكلام التفسير وجعلوا منه الحكم الشرعي وأما على ما في الصحاح
والغفر له من بطلان الكلام النفقة **قال الأصول** ان يعرف بما ذكرنا أو بمؤدى الخطا المذكور ثم الحكم التكليفي بنفسه لا نفسا الجسدية وقد روي
الحكم الوضعي فقد تم أيضا إلى افساخه السببية والشرطية ولما انجبه والصحة والفساد وليس بمحمول مخرج كثير من أحكام الوضع فيها كما في
والجائز والمملكة والحقبة والوقبة والزوجة والبيوتة إلى غير ذلك بنفسه الحكم العقلي إلى تكليفه ووضعى وبه يفسد **القول الأول** في افساخ
لان العقل اذا دل على الجحاف ما ان يحكم بالحسن بعده **والثاني** هو الا بالغة العقلية وعلى الاول ما ان يكون حكم العقل والشرع في التقدير
اما ان يكون مع تقييد التقصير أو بدون وهذا الحكم اربعة عقليات على وجوه العقل وحسنه ونفيه وكرهه وامامه الحكم الوضعي فحكمه بشرطية العلم
والقدر على التكليف وبسببية عدمه السقوطه وبصحة العقل الواقع على الوجه الذي لم يكله عندهما وغير ذلك قد يقع مما قرئ في التفسير
حدوا لاحكام التكليفية الشرعية والعقلية وان الوجه الشرعي ما الزم الشارع بفعله بمعنى انه طلب فعله ولم يرض بتركه والوجه العقلي ما احسنه
عند العقل وقبح تركه والحكم الشرعي ما الزم الشارع بتركه بمعنى انه طلب تركه ولم يرض بفعله والحكم العقلي ما احسنه حكمه عند العقل وقبح فعله
المندوب الشرعي ما طلب الشارع فعله مع الاذني تركه والمندوب العقلي ما احسنه فعله عند العقل لم ينج تركه والمندوب الشرعي ما طلب الشارع تركه مع
الاذني فعله المذكور العقلي ما احسنه تركه عند العقل لم يقبح فعله والمندوب الشرعي ما رخص الشارع بفعله وتركه وجوبه شرعا والمندوب العقلي
المفعل بالحق لا حسن فعله تركه **فصل في اختلاف الفقهاء في الحكم الشرعي والعقلية** **المقالة الثانية** في حكم العقل والشرع
فان هذا لا يكثر في انما انما لم يظن وصا اخر ولا فيهما مظهر وضل بعض شخص النسخ بالاحكام المتعارفة بالقرع وانتهت في الاصول ومنه بعض
الا فاصل في التفرقة في النظر في اخاصة وتوقف شيخ الاشاعرة بعد النزاع عن اصله ولا بد من تحريم الزرع فنقول في اعمام المقابح
الى مقابح **الاول** وهو المعروف بينهم ان العقل اذا دل على الجحاف العقل من حسن او قبح حكمه وجوبه او حرمه او غير ذلك فحكمه في ذلك
حكم الشرع ويستلزم ان يكون قد حكم الشارع ايصا على حسيه ومقتضا من وجوبه او حرمه او غير ذلك لا يشترط ثم عدلوا لسلطانهم فيستوجبون
الاول ان يحكم الشارع بخلاف ما يحكم العقل بالاحكام الشرعية وبعد استحقاق فعله لزم ويحكم الشارع بحسنه مثلاً واستحقاق فعله لزم
وعلى هذا فلا يشترط حكم العقل حكم الشرع ولا حكم الشرع حكم العقل **الثاني** ان يجوز ان لا يكون للشارع فيما حكم العقل فيه وجوب او حرم
مثلاً حكمه اصلاً لا موافقاً ولا مخالفاً وذلك ان نحو الوافعة عن الحكم راساً وعلى هذا يجوز ان يكون حكم الشارع عند هذا القائلين
حكم العقل بخلاف الحكم الشرعي ان عقولنا اذا دلت الحكم الشرعي وجوبه فحكمه يجوز انما انما يثبت بين الحكم في حضا او لا
وهذا النزاع انما ينشأ من ان يقطع العقل بالحكم العقل بالقطع بالحكم في الجملة بان حمل عند الشرطية باسنادة من طريق العقل واما لو
قطع بالتكليف لفعلي بان ردك مقتضى متوقف على كونه سميع عليه لئلا يثبت ثبوتة غير مقبول **وهذا** الوجه ايضا انما يقتضي منع اسناد الحكم
العقل للشرع **والعكس** ولا بد من عليين ان الزرع على الخبر لا اجزى جميع ما يشهد به او كالعقل ما يتبين على قائل الخبر البصير
وما لا يتبين عليها وعلى الخبر لا اول يخص بالقسم الاول وقدما بقوله ان العقل اذا دل على الجحاف العقل والشرع فحكمه العقل والشرع
بذلك من يحكم بانه موافق لما صدر عنه فحكمه الاحكام التي انزلها على نبيه وادعها اليه معتدا وصحبا المعصومون ان الله عليهم لا يحجز ولا
اقول ان اردنا الطلب لا لزام ما ينشأ من ان لا اعني ما يفتقر عند العقل ان يكون مشروطا بل لا العقل عليه جميع الى ما هو رافعا للمنا
الثاني وان اردنا الطلب لا لزام الفعليين كما هو الظاهر من المبدأ المذكور فظم السقوط وذلك ان الخبر المذكور يقتضيه على وجه **الاول**
ان يكون النزاع في ان العقل اذا دل على الجحاف العقل بالقطع بالحكم العقل بالقطع بالحكم في الجملة بان حمل عند الشرطية باسنادة من طريق العقل واما لو
ان يكون النزاع في ان العقل اذا دل على الجحاف العقل بالقطع بالحكم العقل بالقطع بالحكم في الجملة بان حمل عند الشرطية باسنادة من طريق العقل واما لو
وكلا الوجهين منقطع النفس **اما الاول** فلان انما ينشأ من ان لا اعني ما يفتقر عند العقل ان يكون مشروطا بل لا العقل عليه جميع الى ما هو رافعا للمنا
واما على ما ذهب اليه الامامية وغيرهم من ان عندها او يستلزم منها فلا يفتقر الى تكال فلا ينشأ النزاع **واما الثاني** فلان ادرك العقل
المطلوب انما كان في معنى لغيره يجوز انما كان في الواقع وان كان غطياً فلا معنى لجويزه فحكمه لعله هذا ان اعني الخبر بالنظر في العقل والشرع
كما هو التقدير الاول في ان كل واحد بالحكم او قطع به لا يوجب من حيث انه كل من غيره او قطع به اذا تقرر هذا فنحن عندنا في المقام الاول
ان لا ملان في عقلا بين حسن لنفا وتجه وبين وقوع التكليف على حسيه مقتضا واما الملازمة بين حسن التكليف والفعل والترك وبين قوعه
جما الفعل من جملة جحا التكليف فقد يقتضي حسن الفعل وصحة حسن التكليف به او تركه وقد لا يقتضي المناصحة جحا اخرى تقتضي التكليف
اذا اردنا الملازمة الواقعة فيها او اريد بها الملازمة ولو يلاحظ في لفظ ثبوتها لكن المستقما من كلما النوع ارادة المعنى الاول و
ستشعر المعنى الثاني في انما الخبر في انما خبر من بعض الحقيقة ان موافقة لفظنا في المقام الثاني في انما خبر في الملازمة في الظاهر عند ما يرد
عدمه في الواقع فلنا في المقام الاول عونا بالاعمال **اما الاول** حسن التكليف لا يثبت في ان الضرورة فحسبه بحسن لعل عند
يستحق فعله من حيث انه فعله المذبح فظهر استحباب العبد وانما الحكم عند غيره ولو كان حسن التكليف مقصورا على حسن الفعل لم يحسن ذلك

الفعل في الواقع
حكم العقل
حكم الشرع

كيف الامتحان

عليها التكليف الجملة
المجرة المفعول

وہ صراطیوں کو کہتا ہے کہ تم اپنے رب سے دعا کرو کہ وہ تمہارے اعمال کو قبول کرے۔

وہ صراطیوں کو کہتا ہے کہ تم اپنے رب سے دعا کرو کہ وہ تمہارے اعمال کو قبول کرے۔

على ان كل من عطف على امر مشرعا ولو علم الفواضل في النوازل على ان كل واجب عقل وجب شرعا وفي هذا لا بد من دلالة على حصر المحرمات الشرعية
فيما عطف العقل وقوله تعالى يا سرهم بالمعروف بينهم عن المنكر ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ووجه الدلالة ان المعروف هو الحسن
والمنكر هو البغي والعقل وقضيه الامر الاول والامر الثاني انهما لا ينفكان في المقامين وجعل بعض افاضل المتأخرين موضع الاستدلال بهذا
الاية قوله تعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ووجه الاستدلال بان الطيبات فيما احسن فعله والخبائث فيما افسد فعله فليس هذا حليته كل حسن
وجز كل من عطف وقوله تعالى ولا تكون منكم امة يارون بالمعروف وينهون عن المنكر وقوله تعالى وامنوا بالحق ووجه الاستدلال بان ما سار
القول من وجوب **الاول** ان هذه الالبان لا تساعد على اثبات الملازمة الكلية اما الاية الاولى فللمنع من كون المرد بالعلم ما يقابل الفعل
بل ما يقابل الظلم نزل اللفظ على معنى المتبينا الظاهر سلبا لكن لا اقل من تكافؤ الاحكام بين فلا بد من الدلالة سلبا لكن لا يجوز في العقل فانه
معروف وهو في الجسد دلالته على كونه على كونه لا ينفكان من الجانبين مع ان الامر في الجانب الثاني المذكور يتناول المنكر
فان خلا على ظاهره ان على خلاف المقصود وان جعل الامر على طائفة الطلبات لعل على المحسوس واجب منع كونها لا الاشهاد عليه غير من بعد
افادته المساواة على الاول وعدم شموله للمندس على الثاني وهذا يظهر الكلام في بقية الالبان فان المرد بالحق والاعتبار ان كانا مختصين
بالفعل المحكم هو الظاهر يتناول لا يبرحم للمدركه فلا يتم المقصود وان كان ما يتناول المنكره فان حمل الامر على ظاهره من التحريم على خلاف
المقصود ان كان ما يتناول المنكره فان حمل الامر على ظاهره من كونه من كونه من كونه عليه لا يقبل المساواة بين حكم العقل
والشرع كما هو المدعى مع انها لا تقبل المحصر فيكون نفاق انتهى بغير التبع ولا اختيارا ولا امتناعا وعبر ذلك من هذا الباب يظهر الكلام في دلالته
الثانية والثالثة ولما الاستدلال بقوله تعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فانه في تحليل الطيب من المأكولات والخبائث
منه لا تحليل العقل المحسوس يحرم العقل البصير ولو سلم فلا دلاله له على مساواة الحكم الشرعي للجنة العقلية مع ان هذا لا يبرور
سببا لا اوصافا يتبين كما يدل عليه ما قبلها فلا يدل على تعميم الحكم الى سائر الشرائع واما الاية الرابعة فمنع ورود بعض المنافسات
المقتضية فيها يمكن جعل المعرفه على الوجه الشرعي والمنكره على المحرمات الشرعية فلا يدل على المقصود وهذا الاحتمال انما يتبين في
الثالثة ايضا وما يظهر من هذا المنقضية الابهة **الاجرة الثانية** ان هذه الالبان لو سلم دلالته على المقصود كما هو الظاهر من سببها
بغض بعضها الى بعض وما لا حظ لها في احكامها فلا بد انما ثبت بها ما ادعينا من الملازمة الظاهرة دون الوافعية فان لعام
اللفظي مما يقبل التحصيل عند قيام دلالته **الثاني** لخبائث الواردة في باب العقل والحرمان فانها تدل على ان العقل كما يتأثر بعاداته
وعلى ان العقل مما يكتسب به الحجة وذلك كله يدل على حجة من كونه الجوانب المفهومة من ذلك لخبائث ان الثواب العقلا يتحقق بدين
وهو اما الكلام منه واما ان العقل يتنقل في ذلك لاحكام الشرعية وان الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع متحققة فما لا اشكال
الاجابة بذلك كما لا يخفى حتى المنكر من الملازمة ايضا بوجوه **الاول** قوله تعالى وما كنا معذبين حتى ننبئ رسولا فانهم يعلمون
فدل البينة فلا يجوز بدونها شرعا ولا حجة **اما** **الاول** فان نظرنا الى ان العقل لا يقضي نفيا لا استحقا والمعتبر في تحقق الجواز
انما هو استحسان العقلا لا وقوعه **واخر** صرح عليه بوجهين **الاول** الحرام الشرعي هو ما يحق المكافاة العقلا على ذلك ولا يجوز مع
لخبائث كما هو المدعى وفيه ان خروج عجل النزاع لما عرف من الكلام هناك الوجوب الحرام الشرعيين بمعنى ما يستحق منهما العقاب كما
او فعلا كما هو معناه المعروف لا غير بل المعنى المذكور ايضا قد مرهنا قبل الاستدلال بدلالة ان الخبائث الى اختراع هذا المعنى
هنا فنبهنا عن الاشكال المذكور وتخلصا من على الحد الذي ذكره منقوض بالاعتقاد حيث ورد في الوعد بالعقوبة فلا يجوز
مع العقاب مع انه داخل في نوع الحرام قطعا **الثاني** ان الوجوب الشرعي ما يوجب فعله الثواب من حيث انه طاعة وذكر العقاب حيث
انه معصية وعلى قبا سائر الاحكام الشرعية والوجوب شرعي ما يوجب فعله الثواب من حيث انه طاعة وذكر العقاب حيث
ولا حجة ولا يجوز عنه طاعة لان ارباب الواجب الشرعي اوجبه ما يوجب ثباتا لبقاء على الزنا وعلى الفعل ويجوز من ثمة عليه
كما سوان وبدلنا ما يوجب تحملا في سلم لكن لا نرى ان نفى العقاب يدل على نفيه او بوجه لا با حجة كعرف في العقاب فاستحقاق العقاب
حيث الخالق والمعصية لا تتأخذ وقوعه بل حيث انما تفصل منه على عبادة واعمالا فان غايته ما يقضي به لا بعد العقاب
البينة وهو لا يتأخذ وقوعه بعد هذا الدلالة ان المقصود بهذا البحث انما هو بيان الحان النسبة في هذا الامر حيث لا غرض لنا بالبحث في
غيرهم وظان البينة متحققة في حقهم مع وصول كثير من الاحكام اليهم نفسيا ووصولا الى الاستعداد اما دل على ان ما من افعاله
الا وطحا حكم محض ونعند الله فلا يقضي نفى العقاب بالنسبة اليهم غايته في البيان بدلالة نفى العقاب في حق من لم يتحقق في حق
البينة كاهل الصداق والى من غايته ومع ذلك لا يدل على نفي حجة العقل بالنسبة اليهم يجوز ان يكون عقوبتهم فاصرة عن الاستقلال
في حق من لا يحكموا اما علمنا ما ذهب اليه الخاصة من عدم خا وزمان عن البينة فيجوز ان يكون المراد ان العقاب انما كان بعد البينة وانما حجة
واكالاته يكون متسوية بما يستحقها من ثمة في حقهم في القول انه لو وقع البينة لم يقع العقاب فيظهره شايخ في الاستعمال الان في

خروجاً عن الله وأما ما بقى من الخرافة نبينا الرسول بعينه بالنبيا المفصلة وتبليغه بالانبياء المكلفين بالانبياء الاجمالية وان فاعل العقل ببيان
التفصيل فيجوز احتمال ان لا يتم به الاستدلال ليجوز ان يكون المراد بعينه بالنبيا في الجملة بل ان كان هذا اوفق بظن الاطلاق فان استبعد ذلك من
ان لا مدخل في جواز التكليف بالاحكام التي يستقل العقل بها لتبلغ عن غيرها من الاحكام لاننا بائنه لا ريب في ادراك العقل فيما يستقل بهما
بتكامل وتيقن بعينه بالنبيا والتبليغ ولو في غير الاستدلال ساهج بالشرع في الجملة وعلمه بانهم لم يخلوا افعاله فلا يخفى ان يكون مثل
ذلك مدخل في التقيد بعلينا فانقول حال العقل الكاشف عن الحكم المعطى لاجل الاحكام والضرورية والسببية كما اشعر عنه فيما ينبغي
واحد في الكشف وان قلنا هذا كاشف عن هذا النبي عن معصية بطريق القول والفعل والنقل وانما لا بد لها من حيث يوجب العلم
الامور قلنا ان العقل بعبارة كاشف عن نبينا في الجملة ولو لا وصفا للرجحان الدالة على ان جميع الاحكام غير ودية عندنا بل هي لائمة بما لا ريب في علمه
فالعقل الكاشف عن الحكم كاشف عن هذا النبي ايضا غايته ما هي من الفرق ان الاجتماع واخويه تكشف او لا عن النبي اقر عن الحكم فان العقل
يكشف او لا عن الحكم ثم عن النبي اعملا خطه ذلك لا جوا وهذا لا يصلح في ذلك اندراج قلنا ان الذي لا يبرهن العقل كاشفاً قالوا لا
فبان لا يبرهن على بيانهم انما يقتضيه نفى الوجوه والحوادث لا لا بعد في القول فلا يقتضيه نفىها ولعل الحكم بخلاف دعوى ما او يتصل
في النعم بعد التوكل الفصل وهو كما ترى **والجواب** عن المصاعف من عن فعل المجردة ان لا يبرهن على نقاد في تسليم ذلك لانها علم ما ذكره طنبه
وهي لا تصلح لغرضه ما ذكرنا من الدليل القطع فلا بد من ما وبها وصرفها عن غيرها اما بالتحقيق فنقول بانها من قوله انما لا يبرهن العقل بعينه
الرسول بما ذكرنا من طلاق غلام الجحيم او يحيل الرسول اعم من الرسول انما لا يبرهن على ما ورد من ان الله يحب من حجته في الباطن وهو
العقل وحجته في الظاهر وهو الرسول وهذا الجواب عندك غير مستقيم على خلافه وذلك ان استلزام الحكم العقل للحكم الشرعي واقعا كان وظاهرا
مشروط في نظر العقل بعد ثبوت منع شرعي عنه من جواز قبوله عليه بعد ان يتحقق عقلا ان يقول المولى الحكم لعبد لا يقول في معرفته او شرعية
على ما قطع به من قبل عقلا او يارى اليه حدس بل يقتصر في ذلك على ما يصلح في المساهمة والمراعاة او يتخذ من هذا
البيان افعاله بعض المحققين من القطع الذي يكثر قطعه بالامانة في ذلك لا يوجب القطع عادة يرجع الى المتعان ولا يقول على ما يحتاج
منه فان هذا انما يتحقق اذا علم القطع او احتمال ان يكون حجته قطعية فطابقا بعد كونه قطعا فان رجحان الماذكور من شرط حجته القطع بعد
المنع لكن العقل لا يستقل في بعض الموارد بعد وروى منع شرعي منها فانه حكمه فضلية قطعية وقد لا يستقل بذلك لكن يحسن بعد حجته
القطع في الحكم ما لم يثبت المنع والاجتماع بالانبياء على عدمها انما يقتضيه منع حجته القسم الثالث والجواب لذكرنا انما يقتضيه منع ذلك
على القسم الاول **الشيخ** انما لا يبرهن على ان لا تكليف لا بعد بعث الرسل ليعلم من هلك عن يمينه ويحصى من حصى عن يمينه وما دل على
انه على الله تعالى ما يصلح لانس ما يفسد له وانه لا يبرهن من انما عن ظاهر معصية اناس ما يصلحهم وما يفسد لهم وما دل على ان اهل الفترة و
اشباههم معدودون وما رواه الكافي في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال يلى الاسلام على خمسة اشياء ان قال ما ان لو كبر اثم كلفه
وصانها وفضل جميع ماله وجميع دمه ولم يبرهن ولا يبرهن في الله فوالله فيكون جميع اعماله بدله الله انما كان له على الله عن ثوابه لا
كان من اهل الايمان وقوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه فاني استقامته دخول الانصاف فيه في البياح **والجواب** انما لا يبرهن
التكليف قبل البعثة كما يثبت ثبوت زعمنا لا تكليف فيه على المكلفين الموجودين فيه كل بعد خلو زمان من البعثة بل الشك في ثبوت
ما يتحقق عندنا بالاجابة المستقيمة بل المتواترة من انه لم يخل تعالى عن جود نبينا ووصيه والبيته لا تخفى بل انما يبرهن العقل
ايضا لاسيما بعد تقرير الرسول على حجته ومع الامراض عن تلك الغاية ما يلزم عدم تواتر الحلال والحق على ذلك كان العقل قبل كمال ووضوح الحجج
بما كبد التمتع وهما اخص من تواتر العقاب لثواب الاستلزام لتحقيق الحجة والوجوب **والشيخ** الثالث بيان وجوب اليقين والتعقير
لا يثبت ثبوت التكليف بدونها حيث تستقل بادران العقل ومنع من وقوع النبيا والتعريفها ووضوحها مانع فيكون النبيا والتعريف
فيما يستقل به العقل كما لا ناسيسامع ان نبينا كما يثبت بنبيا انبياء وحجج كل يثبت بنبيا العقل لا يكفي في اضافة بنبيا العقل اليه
كونه مقدرا اياه من الوضوح والادراك كما يثبت بنبيا اضافة بنبيا انبياء وحجج النبيا **والشيخ** بيان معدود رتبة اهل الفترة لا
ندل على عدم حجته مدركا ان العقل ليجوز افعاله عقول اهلها من الاستقلال ان ادراك الشيء من الاحكام اما انصوفها حذفتها او قلنا انها
بالشرع ويجوز احتمال ادراكهم لبعض الاحكام لا يكفي في صحة الاستقلال **والشيخ** انما لا يبرهن على ان انما انصوفها حذفتها او قلنا انها
المدكورة سابقا من انصوفها والصدق والظهور الاضافي اليها ظاهر ان ليس للعقل مدخل في ذلك مع ان المراد ليس على شاهد
الدلالة والحق عند قوعها بل على الاطلاع عليها ولو بما يكشف عنها كالتجريب والاجماع ولا ريب في العقل ايضا كل بانه اذا كشف عن الواقع
كشف عن وقوعه لا لا الواسع الباقا على ما يبرهن حيث كونه لا اله الا الله كان عملا لا اله الا الله على ان في التواتر لا يستلزم نفي القفا وبكفي ثبوت
في اثبات حقيقة الوجوه والظواهر **والشيخ** انما لا يبرهن على ان لا يبرهن في ان لظهورها ابا حكمة بدل ليل قوله حتى يرد فيه فاني
التقيد لغاية ورود النبي لا يبرهن ما علم وودود النهي بنبيا اعم ان وودود النهي اعم من وصوله بطريق التمتع فبينا واما اذا وود

انتهى استكشافنا عنه بالعدل كما انه يتنازل اذا ورد واستكشفنا الا بالاعتناء بالاجماع والفتوى على الشئ في الفعل والنهي
 في غلبته فكذا الرواية على الشئ على وصفه لا لطلاق وان ورنه امر به وهذا غير متيقن فلا بد من تبيين الشئ بما لا يحتل الوجوه ولا يتم
 الدلالة على تمام المدعى يمكن تعميم النهي عن التزلف فينبذنا ولا نصيب من لكنه بعد ذلك هذا الاشكال لا يتجوز على رواية الشيخ فان
 فيها امران احدهما وقد يجاب بان ورود النهي اعم من ورود ما نقله الشرع وهو بعد ذلك لا يبعد ان يكون النهي هو منه غير الاشياء التي
 لا يستقل العقل بدارك حرمها وهو شرعيها فانه قد من المنع من بانع في توجيه الاستدلال بالرواية فنزلها ناهيها على الاجتناب
 على ان المنع كل ما لم يرد من المنع منه ولم يصل اليها فلا يحكم عليه بالمنع الشرعي وان منع منه العقل لعدا ذلك العقل للعلة المستبينة
 لحكم الشرع فيبقى على اصله البراءة حتى يصل اليها فلا يحكم عليه بالمنع الشرعي او حتى يشرع بالحكم العقل بخساره ويحرمه على
 الانشاء على معنى ان حكم كل ما لم يرد منه نهى وان ادرك العقل فيه واعتبر ضرر عليه بعض المقاصد بان المنع الاول بالنقل لحكم
 ما لم يرد منه نهى بالمنع من الحكم بالاعتناء الشرعي انما ليس طيفه الا ما يبين الموضوعات من عدوا لطلاق الحوام الشرع عليه الاصطلاح
 بل وظيفة بيان الحكم فيرجع المعنى الى ان ذلك ليس بجرام شرعي وبغيره ان يكون مباحا فخرج الى المعنى الثاني ويتجوز الوجوه ولا سبيل الى
 الفرق بان المراد على الاول فائدة الاباحة الظاهرة نظر الى اصل البراءة وعلى الثاني فائدة الاباحة الوافقة لان جعل الحكم مقياسا
 كما يدل عليه كل حتى ثبوت العمل على الاباحة الواقعية هذا يحصل كل امر وفيه نظر لان الظاهر ان مراد المسند بقوله لا يحكم عليه بالمنع
 الشرعي لا يقع عليه الحكم بالمنع وهذا الخبايا فطحا لاحتما في نفسه المطابقة وعدمها لا ينفرد الكذب لوقوع الحكم بالمنع من الخبايا
 في المسئلة لا كما تقول المراد عند وقوع الحكم الصحيح كما يدل عليه قوله فانه لا يصح الحكم ووقوع الحكم الصحيح منه ثم كيف لا وكما
 في صحة فلا يلزم الكذب لظاهر ان ينزل كلامه على قوله كل شئ مطلقا يحتمل ان يكون اخبارا عن الحكم الثابت بالاشياء
 الشرع فيلزم ورود النهي من لا طلاق ولو ظاهر وان يكون انشاء منه ذلك هذا ان لو جهل بان يقرر في مثل قوله لم يجز كذا
 كتب عليه كذا وهذا واجب فرضه ثم ما اعيب من ان الخبايا بالغايتها هي كون الحكم واضحا بظاهره فالفناء لان كثير من الاحكام
 الواقعية مقياسا بغير الوجه في دفعه ان يكون لا يعقل من الحكم الواقع الا ما استند عدم تعلقه بالمكلف في عدم علمه به ولا من الحكم الظاهري
 الا ما استند لغيره به في علمه به او بعد علمه بالحكم الواقع فانه كان لا يباحه منوطا بعد العلم بخلافها كما هو فصل الرابعة كان حكا
 ظاهرا وكان خلافها حكا واقعا لا محالة ولا يرد النقص بالثبوت في الشئ المستصحب الظاهر لان المراد بعد العلم من حيث الحكم لا من حيث
 الموضوع وسبب هذا من يذهب في محله الشك ان الثواب لثواب لا يترتب الا على الطاعة والمعصية وهما انما يتحققان بوقفة
 الامر والتولي للفتنة او مخالفتها محض لا امر لا يلفظ الا اطاعة ولا معصية فلا ثواب لا عقاب فلا وجوب ولا حرمة لا نهي لا نهي
 انحصار هذا لا طاعة والمعصية موافقة الخطاب للفظ ونفي الفتن بل يتم للفظ وغيره لا نفي قولنا ان الثواب من الادلة ونحوها في
 القطع والظن انما اصل من قول المعصية او فعله ونحوه دون غيرها والكل في الثوب على هذه الطريقة كالكل في الثوب على الطريقة
 لا دليل على جواز الثوب على الثاني فكذلك على الاول والجواب منع من انحصار هذا الطاعة والمعصية موافقة الخطاب للفظ ومخالفة الغرض
 والقاعدة شاهدة بذلك لو سلم فترتب ثواب العقاب بناء على مخالفة الخطاب للفظ لا على مخالفة على امواله ولم ينه
 عن خلافها فان كان للقرضها او تلفها انه بعد استحقاق النقص لفعله ما يستحق المولى كانه اذا حافظ عليها او تمنع من تلفها طلبا لوضعه
 كان مستحقا للمدح والثواب لفعله ما يخرجه به المولى وانكار ذلك كانه ظاهرة واستحقاقها كانت تحقق الوجوب الحرام الشرعي على علم
 من تعريضها ولو سلم انحصار هذا الطاعة والمعصية موافقة الخطاب للفظ ومخالفة الغرض وانما يتحققان في القرضين للمدكورين لكن
 لا يوجب استحقاق الثواب الاول لفعله ما يخرجه المولى والعقوبة في الثاني لفعله ما يخطئه وانكاره كانه يخرجه وحصوله في الثاني كانت
 تحقق الوجوب الشرعي من الشرع انما المعصية بما على علم من تعريضها انما هو استحقاق العقوبة على التزلف والفعل ثم حجة القطع ضرورية تشهد
 به النظر السليمة فلا معنى لمطالبة الدليل عليها ولو كان حجة مستفادة بالنظر او سلسل ان لا يزداد دليلها على كونه مقطوعا بصحة
 وباسناده اياها فيكون حجة كل من لفظين على هذا التقدير بنظره في توقف على الدليل ان عا الى الاول لزم الدور ولا سلسل لما انظر
 ذلك لا يزداد فان كان بالقرابة المظنوع بغيرها وصدفها فحجة حجة دليل عليها فاستد كما عرفت وان كان بالقرابة المظنوع بالصدق والظن
 الصدق كما هو الغالب لنظيرهم وان اردنا لتقريب فلنا نظير العقل الذي فيها بالانعام الذي وجد لا يثبت والائمة فكان مدك انهم
 بالانعام حجة في حقهم بالقصور من غير حاجة الى ثبوت دليل عليه كان حكا في العقل حجة في حقنا ولا حاجة الى ثبوت دليل عليه **الوجه**
 ان اصحابنا والمعتزلة قالوا بان التكليف فيما يستقل به العقل من غير الخطاب في ذلك الشرعة لطف وان لطف الله واللفظ فيجوز ومقتضى ذلك
 عند ترتيب لفظ ما لم يرد به خصا في ذلك الشرع وان استدل به العقل بعد تحقق اللطف فيجب **الجواب** المنع من فيجوز العبادات واللفظ
 مطلقا وانما المسلم فيجب به واللفظ اللان في التكليف كالبيان فيما لا يستقل به العقل سلمنا لكن يكفي في حصول اللطف انحصار العقل بالعموما

الرائد على حجة كالأبواب المنقصة بالنسبة للموارد التي ساعدنا على ذلك على حجة فيها وان رددنا غصنا بحسب ما صار في وجهه المنع
عليه جلي لان عموم النفل يعجز فأسلمنا الاستيقان به العقل فعيننا في ناكدهما اسبق قبل العقل اوله ولا بد من عيب عليه ان اهل الكل لم يتسوا
بالمفوضة الا على وجوب نفع الانبياء بغيره الفاعلة التي دننا لمواعيلها من جمل كل لطف عليها فلو لم نذكره لعلنا على وجوب نفع العقل
والنفل لاعتد حجة الا ان كنهه كشف بعد عرضنا حكم العقل كنهه خلاف ما في المسند لانه لم يترجم بعبارة ولا يقول بحجة او بشرط الحجة في
الكبرى بان لا يمنع مانع لغيره ان يما يقبح فيما قصد من جمل الارشاد واجبات الفاضل للمعاصر عن المحجة المذكورة بعد تسليم وجوب اللطف
للمحجة بالمنع من جمل كل لطف وانما حجة بان هذا المنع مما لا مسأله بكلام المسند ان لو يتساقب وجوب اللطف به بل منه حجة على وجوبه
بانها عليه غير مانع المذكور على كبرى حجة المنكلمين وشبهه ان يكون المحجة خالط بين المحجة في فو ردد على احدهما ما يرد على الاخرى لئلا
ويمكن التمسك بمحل الوجوب في كلامه على الوجوب الشرطي فيرجع الجواب الى المنع من اشرط حسن العقاب بمجمل كل لطف ولا يخفى عدم استظهاره الا في
عليه ثم قال في مسند المنع ما لفظه اذكر من الاطراف من غير ان لنكبتا المندبة ابق اللطف المندوب العقلية ومؤكدة للوجوب العقلية بعينه
ان لنكبتا لئلا بالنسبة العقلية لفظه صنف وهذا متجه على القول بان جمل النكليف تابع لجمل ما تكلف به اذ لا يعقل عن زيادة النفع
على الاصل قوله ومؤكدة مرفوع عطف على قوله لفظه بعينه ان لنكبتا لئلا بالنسبة العقلية مؤكدة للوجوب العقلية وهذا قريب
من اذكره المحقق الثاني في جامع المقاصد ببيانته وجبه الوجوب والنسبة في الوضوح قال المراد وجبه الوجوب والنسبة السببية الخ على
انما الواجب في المندوب وهو على ما قرره جمهور الفقهيين من الاماميه والمعتزلة ان السببية الطائفة العقلية وهذا ان الواجب السمع ومقرب
الواجب العقلي او امثاله باعته على امثاله فان من امثاله الواجب السببية كان قريب امثال الواجب العقلية من غير ولا معنى للطف الا ما يكون
المكلفه او على الناحية وكذا النسبة السمعية مقرب من النسبة العقلية ومؤكدة الامثال الواجب العقلية فهو زيادة في اللطف والزيادة في الواجب تمنع
ان يكون ندبا ولا يخفى ان اللطف العقلية انحصرت السببية فان النبوة والامانة وجودا عقلا والوعد والوعيد بل جميع الامام تنفع في اللطائف
وانما هي نوع من الاطراف انتهى ثم قال في المعاصير المذكورة في الكيفية اللطيفة بالنكليف ليعلم ان يسبق به العقل لانه ليس بالنكليف العقلي كما
يشير اليه قوله تعالى ان الصلوة تهي عن الفحشاء والمنكر يحثه قد يكلف بجمع يؤدى الى نزل الصالح العقلية فيسبغ في النكليف به عن النكليف بها
كالنكليف بالصلوة والمؤدية الى نزل الصالح فلا حاجة الى نزل الصالح بها او يرد انه قد يكلف بجمع على وجهه بغيره على وجوبه
الصالح العقلية كالصلاة الناهية عن الفحشاء والمنكر فانه يدرك بالانضمام على طوابقه ثم كما بل وجوبه كما فلا حاجة الى الصالح
بدن ذلك لا يخفى كما كثر من الفقهاء اخرج من حصل لا تكرار بغير المعافاة على التمسك بما روي عن الابطال ما دل عليه حجة من الاجابة بعين
عبارة الاثبات فانها باطلا فها شتم من لفظة ابقه فدل على حجة من ذلك ان العقل بالنسبة العقاب وجوبه ان النسبة بين
هذه الاجابة والاجابة السابقة في المسند انها تدل على عدم حجة العقل عموما من وجهه فخصيص عموم ذلك الاجابة باطلاق هذه
ليس باول من يقتيد اطلاق هذه بمجمل ذلك الاجماع ان كثر من الاجابة انهم ند على عدتها لانه ببعض المناكير وهي باطلا فها تبت
منها لفظة ابقه فلا وجه للخصيص بها فاما ما اجاب به بعض المعاصرين من ان النكليف على عبادة الاثبات يرجع الى النكليف على
الاعمال النظرية الاجابة في العبادة لتلك الاعترافات لان نفس الاعتراف غير مقتول لا يترتب عذابه عليه فضعفه اذ يكفي في صحة
النكليف بشئ وترتب عقابه عليه مفقود بغيره ولو بواسطة مقدامة واسميا كما بينتها عليه في بحث المقدمة ولئن سلم فلعل القائل المذكور
ويذكر بربنا العقاب على ذلك الاعتراف ان نفعها على مقدما انها من الاعمال النظرية ومن حجة العقل فيما عداها وليس في الجواب المذكور
دفعه بحج من فصل بين الضروريات والنظرية واجبا الاول ما دل من الاشارة ان في الله لا يثبت بالافعال وما دل على النسيان
مكلفون بالوجوب الى الكفاية السنة فان ظاهرها حسن الحجة فيها والجواب اما اولها فيا لفتن بالضرورية اذ لو لم يثبت له المذكور
لدل على عدم جواز العقوب عليها انتهى واما ثانيها فبان ذلك الاجابة كلا او بعضا واردة في معنى المنع من العمل بالامر المنكر كما يظهر من نصها
ووسلم فهي واردة مورد الغالب من عكسها وغلب العقول وندرة ما يصل اليها الا في الاصل في الاشارة الى المطالب النظرية كثر ما يقع فيها
الاشتباه والخطاء وان بالغ اننا نطرح الحافظة على مقدما انها كما يشهد به الوجود فلا يحصل لنا نظر القطع بها لانه كما ردت البراهين
بمقدما انها المشارة لمطلوب منع نفسه من لا يثبت لها والتسليم بمقتضاها علم الاجمال بكثرة وقوع الخطا في النظر وان لنا نظر كثيرا
فاقطع بالحكم بمشاهدة مقدما معاونه عند الضرورة ثم ينكشف خلافه فيجوز ان يكون عليه بالحكم بالاشتباه من النظر من ذلك القول
اذ لا يتمكن من التمسك بحجته لا يثبت بغيره انما لا يثبت في الاجمال واذا تحقق عند ذلك المنع جزم بالحكم والجواب اما اولها فيا لفتن بالضرورية
لوقوع الخطاء فيها انتهى كفى ومرجع النظر الى الضرورة باجست اعتبارها ان يكون مقدما انها ضرورية وانما الله اليها بالضرورية وان
يكون اسئلنا ما للمطلوب به ضرورة او املا الله بالضرورية فوقع الخطا فيها مستلزم لوقوع الخطاء في الضرورية فبان ان لا يكون
جزمه واما ثانيها فبان له وهو اننا نطرح اذ علم بمقدما مطلوبه وباشارة ما علم ما هو المقصود في النظر حصل له العلم بالمطلوب من غير اشتراط

لان يكون نظره في الخطا فان الفعل موقوف على الانقياد والادعاء بمقتضاهما انكشف بالضرورة او بالنظر وان علم بان الفعل قد يكون
 جوازا والنظر قد يكون خطا لا نه خال علمه بالشي لا يجوز ذلك في علمه ونظره وان جاز في غيره فان حجة العلم والاكتشاف ضرورية فظهر
 وليس نظرية حتى يتركها في كبره مما ذكره في الفعل الشبهة المذكورة على التناظر لتكثيرها بها من نفسه فتوهم كونها حجة
 في حصول العلم فتمنع عن الحجج في النظر بان كما ان الشبهة المستوفضا تثير اذا اذاتها من اول كثر اذ في التشكيك في الضرورية وهذا كله
 لا يكون الا بعد اذ احده الفعل عن فعله الاصلية ووردها عن خلفها الا ولته في ما شاك فيها ان ابطال حجة النظر يودي الى ابطال
 الشرايع والادب لا بدنا على النظر بان الصانع وقدرته وحكمته وعدله وامتناع اظهار المعجزة على ذلك لكان في غير ذلك لو بطل
 حكم النظر في العلم ووقع الخطا فيه لكان في ذلك قد يوقن المعجزة فيقيد العلم الضرورية ويصلحها بدل العلم
 منها كثر ما يحصل للعوام ويخوهم من ليس لهم قوة النظر والاكتشاف فلا يتوقف على النظر اثبات الصانع وصفا بل يصح اثبات الصانع
 وصفاته بقول ضاحها المعلوم صدقه بالضرورة وهذا غير مستقيم اذ لا لانه للمعجزة في حد ذاته على ضاحها معلقا فم يكن
 القول بدلا لانه بطريق الضرورية على ضاحها بعد العلم بوجود الصانع العالم القادر الحكيم كما هو المتيقن عليه في جميع الاديان
 او اثباته يتوقف على النظر الا انه نظري على موضوع مقدما له بحجة لا يتوقف على اقل بعد التنبه عليه وقد اشبه له في قوله تعالى
 شان السموان والارض لا انه لا يجد بالنسبة من سقود هذه الشبهة فتبين عليه بحسب العلم بالنظر هو كافي في الاشكال الفصل
 في قسم الفعل عند القائلين بالخبر واليقين العقلية ما يستقل العقل بان خبره حجة الى
 ما لا يستقل به وينقسم الى الاول الى الامسا الخمسة اعني الواجب الحرام واخوانها ولغيرها ما يستقل كل عقل بذلك ان يوضح فساد شهادته
 الواحد على خلافه بل المراد استقلا لا لغيره بل لا يستقل به لكونه كقول لا بدنا ولا وصفا فاللزام في العقل الخمسة المراد بالعلم
 ما لا يستقل العقل باذراكه ولو يثبت افراده لكن يشك في كماله بان نقا النفا بل بين القسمين فان من لا ضا في الاستقلال اذراكه حكمه بعض
 العقول ون بعض ولا مدخ له الا باعينا الحجة في جميع حاصل القسمين الى ان العقل ما ان يؤخذ من حيث ادراك العقل حكمه ولو بعض
 افراده او يؤخذ من حيث ادراك العقل حكمه ولو بعض افراده ولا يفدح عند انحصار القسمين فيما لان المقصود في قسميه بحسب خلق القدر بديا
 حكمه وهو منحصر فيما وذلك ان يجعل انفسا القسم الاول الى الامسا الخمسة بمعنى عدم خلوه من احداهما توسعا فلا يلزم ان يشتمل على ما يجسب وقوع
 وان تجاوز فيصيح ان يكون القسم باعينا كل واحد من حا العقل وكيف كان فلا يفدح عند تحقق نوع من الفعل يستقل عقولنا با باخبر او
 استحي او كراهة ومز هيبا نظير ضعف ما زعمه القاضل المعاصر من ان ما اتفقت عليه كلمة القائلين بالخبر واليقين انما هو وجوب الاحكام
 الاربع دون الا باخبر لانهم اذ اختلفوا في مثل كل القاهه وشتم الطبيب شيئا فشيئ يمتنع بعد ذلك ان يفتقوا على باخبر ثم يستلزام
 الحجج الى العقلية حيث سلك سلكا ففهم العقل في ما يستقل العقل باذراكه حجة ومز هيبا الى الامسا الخمسة ولا ما لا يستقل به حجة
 مورد النزاع الا في ان خبره بان ذلك لا ينفرد به الشارح الجواب بل هو من ادراكه القسم فاستنا العقلية التي في ذلك لا يستلزام
 الكل والتحقيق ان لفظة هنا فاشات منه فان كلامهم في القسمين ناظر الى ما ذكرناه الى الوجهين ونزاعهم الى الا مقصود على القسم الثاني فان
 اخلافهم اذ اشتر العقل في حقا الجاهل بحكم تلك الاشياء اياها من حيث حمله به لا يدل على منكم ادراك بعض العقول باخبر او باخبر
 غير باعينا اذ مع ان ما زعم في الا باخبر منقوض عليه بالكرهه حيث لزوم بافتايم عليه ما مع ان ثبته ما ذكر في الا باخبر ففهم
 اذا نازعوا في حرمه مثل كل القاهه وشتم الطبيب شيئا فشيئ يمتنع بعد ذلك حتى يفتقوا على كراهته بل التحقيق ان القسمين ان كان بالنظر الى
 عقولنا في الا قسمين باذراك المندوبين فلو جبر حصر ما يستقل باذراكه العقلية في قسمين الى الامسا الاربعه واقاما ما لا يستقل
 العقل اذ اشتر احسنه لا يجر هذا خلافا لما يكون بالخبر واليقين والندرون لها بعد النزاع في حكمه قبل ورود الشرع فدهي لا ترون الى
 الا باخبر واخرون في الخطر وهذا الجواب الى انه لا حكم فيه اصلا وتوقف شيخ الاشاعرة ومفسر تارة بعد العلم بالحكم واخرى بعد الحكم ولا بد
 او لا من يجر بر محل النزاع فنقول كما انقسم الحكم التكليفية باعينا انفسا انفسا او بخبر وينقسم هذا الاعيان الى الاحكام الخمسة كل قسم
 باعينا اخر الى حكم واقعي وحكم ظاهري وينقسم بكل من الاعيان الى الاحكام الخمسة والظاهر ان النزاع هناك مطلق الخطر الا باخبر سواء
 كانا واقعيين او ظاهريين بل في القول بالتصويبات وحقها ما يقنعهم بالظاهر بين معللا بان لا يمكن نقلي الاحتمال العقلية راسا فحين ان ليس العقل
 واقعا جديا حسن وجهه فيح لا سيما بعد ملاحظة ما ورد في الشرع من يجر بر بعض المنافع الخالية عن المضرة كالقناع وشرب القناع العجاسكو
 وهذا التغليل كما اثره انما يتجه على قول الخطئة والاول ما ذكرناه ونزاع بعض المعاصرين ان النزاع هناك في الا باخبر والخطر والافعال
 مع تحريمه لحالة في الاشياء الغير المتغيرة في المشتملة على المنفعة وروا التغليل المذكور بان اشكال سائس جميع المطالب المستدل عليه باخبر
 ان ظهور خلاف الحكم الذي عليه العقل الجاهل لا ينافي قطع العقل بالواقع قبل ظهور الحكم كما في كل حيلة كبت بتكشاف خلافه وقيل ان غرض
 المعلق منع حصول قطع بالواقع الا مستدليا بالاحتمال ووضع نظركم في الخلق لواقع البر كيف لا فوضع النزاع في كل مقام

في نفس الفعل
 ما يستقل العقل
 حجة

بدر الفاعل حسنة بوجه واما الاستسما فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
لبدفع بان فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
الحكم الواقع قد تبين لغير المتصور فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
المركب بلحق الفعل قبل اخلطه الشرع وهو لا يشبه بتراع اهل العلم ثم قال نعم قد ينفع هذا الاشكال اذا استدل كل شيء مطلق حتى رد
فيه حتى قال ويمكن ان يقر فيه انه مباح واقع لمن لم يطلع على التام حرام واقعا على من اطلع عليه لا انه لغير المطلع مباح وظاهر واقعا
واحال الامر في ذلك الحما تبين في مسئلة الواجب لمشروط بالذات الواجب للشرط واقعا فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
لا يكاد يحق على امر فاه سابقا وقد اعترف هو ايضا بنفسه عند من اخرج بما على في الملازمة بين الفعل والشرع مستشهدا عليه بالرجوع
الحكم مضافا بانه كما انفسه كانه حتى يتبين كون الحكم واضحا فلا وجه للشك في المقام ثم قد يرد في بحثنا اوجب لمشروطان وجوبه مفيد
في حق الفاعل للشرع ومطلق في حق الواجد له فيمكن المتعلق بتر المقام بعد تقريره بنوع من الوجوه كان يقر لا ريب ان التكليف باسرها
ظاهريه كانتا واقعيه مشروطه بعلم المكلف مثلا بلزم التكليف بالاطلاق فيبحث لا علم لا تكليف حقيقة لا ظاهرا ولا واقعا فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
لغير المطلع على التام مباح ظاهر وحرام واقعا لان الحرية تكليف ظاهريه كانتا واقعيه فثبوتها بدون العلم يؤدي الى ثبوت لمشروطين
شرطه وهو محقق وهذا غاية توجيه الحواشي الى البحث المذكور في كتابنا ان من شأن هذه الكلمات عدم تحقق معنى الحكم الواقع في الحكم
الظاهر وفي ثبوتها عليه سابقا وسند عليه فيما سبنا ونقول هنا اننا لا نريد بالحكم الواقع الا الحكم الذي يشترط عليه
بالمكلف علمه فلا يكون عندنا الشرع لاحكاما سابقا وقد صطلحوا على تسميته حكما واقعا ولا ريب ان غير مشروط بالعلم واما الشرط
فعليه وبغيره الحكم الظاهري وهذا يظهر لفرق بين القول بالتصويب والقول بالخطية فانهم بعد ان طبقوا على ثبوت الحكم الفعلي نشأ
في ثبوت الحكم الشك الذي ذكرناه ثم اقم ما ذكره في الترتيب لثبوت القول بالتصويب وفي المباح وهو خطأ كما استحققه
محله واما ما يقر من ان حلال الاباحة والحرية على الظاهرين يؤدي الى تسريع الاحكام فان راد تسريع الاحكام الواقعيه والظاهرية فظهر عدم
لفرصه وان راد تسريع مطلق الاحكام فلا اشكال في الترتيب بل التحقيق تشرها كما تبيننا عليه ثم افرق بين هذه المسئلة ومسئلة اصل
الاباحة الالهيه هوان البحث هنا مقصود على دلاله العقل والبحث هنا مبني على ملاحظة الشرح ايضا ومم هي بظهر ضعف ما ذكره المعنى
المذكور من التمسك بالمقام وانه كل شيء مطلق حتى رد فيه حتى فانه يخرج من محل البحث في تقرير هذا الحق عندنا هو القول
بالاباحة الظاهرية سواء اشتمل الفعل على منفعة ولا وخصه جماعة من موافقينا بالنوع الاول ونجمهم في ذلك الفاضل المعاصر مع
الاباحة على الاباحة الواقعية كانت ان خرواق العقل فضية والاباحة في الظاهر عندنا بدل على خلافها من غير فرق بين ما اشتمل على
منفعة وما لا اشتمل عليه الظاهر هوان التكليف فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
ذلك لا يخرج موافقونا بان الحكم في خلو العبد وما ينفع به بالخدمة ليس بملك فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
واو كره عليه نارة بالمعاضة بانه تصرف في مال الغير فيجوز وهذا المعاضة مردودة بما سبنا واخرى بالحل وهو انه لا يلزم من عدا الا با
وقوع العتق مجتوا ان يكون المقصود من خاضعة على قدره اصلها عندنا عندنا تشبه بملكها عليه مع ان مرقعة لا ينحصر ارتفاعه
بظهور الاكل ولا تسليزم عمو الانفعاع كما ان الامر في كثير من المخرج اكل في اخرج الفاضل المعاصر على ما اخبره من الاباحة الواقعية
بانها منفعة خالصة عن ما راد المفسد والاذ من تعذر الضرر معلق عقلا لان ما ينفع وما فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل فاعلم بان لا في الفاعل والفاعل
فكون حسنا واحما لخصو المفسد في الواقع كما يشاهد بعضهما بعد كشف الشرع كالفاعل وشرب الفاعل لا يوجب لغير العقل قطع
لان لا نشأ له قبل ورود الشرع فلا يعين به العقل الا ترى ان من احترز عن الجاوس تحت الحائط الحكم البتة الاحتمال ان ينفذ المحقق
يجوز به ذلك لظنون أصحاب الجنود والصور مع انه هذا الاحتمال معاضا باحتمال المفسد في ترك الفعل ايضا وهو تسليزم التكليف في ذلك
لم يثبت على المنع الا يكون مقتضا في ملك الغير بغير ان نفاكاته في احتمال المفسدة اخرى وهذا المفسد ايضا منفعة اقواله انهم في البحث
المذكور بالا باثبات الاباحة الظاهرية لان خلو العقل عن ما راد المفسد لا يوجب قطع بانفسا بها او ما حكم العقل بفتح الخبز فيكون
تحت الحائط الحكم البتة فهو حكم منظره الظاهر هوان العقل لا يقطع بعد ترك مفسدة لا نهك عليه لكن يحكم بفتح البتة في الظاهر على خلاف
ذلك بالجملة نفرق بين تجوز الانهك اكل الحائط المذكور وبين الفعل بفسده هذه التجوز من الخبز عن الجاوس تحت الحائط لا ذلك
فالذي يحكم العقل بتجده وسفاهة فعله هو التمسك دون الاول فظهر من ذلك انفسا ما ادعاه من ان الاذن منه يقتضي الاذن واقعا معلوم
عقلا لما يثبت من احتمال الخلاف مع ان غلبنا الاذن الدليل على عدمه لا نهكنا بمعنى الاباحة فيكون الاستدلال صادقا ومقتضاه
احتمال المفسد في الفعل باحتمال المفسد التمسك لا يوجب قطع بالاباحة الواقعية ويطال ما تمسك به المانع لا يوجب بطلان دعوى الجواز
ان يقام عليها جهة اخرى فصل عن ثبوت ما يدعيه الاحتمال الواسطه اخرج الفاعلون بالخطية بانه تصرف في ملك الغير بغير ان ينفذ وقدر

بالكليف بالبحر بليلته الصلوة

العقل

الضروري يدفع الاشكال لا باعتبار ان الصغرى مخرجه عن كونه ضروريا وكانه اراد بوجهه النفس فاستبنا ونقل بعض المقاصير عن الشرح
 انه ورد الاشكال المذكور على ما اختاره من القول بالاخذ بوجهه بوجهين الاول ان المراد ان ما لا بد له من حسنه ووجهه بالنظر في
 خصوصياتها هل يحكم حكما عاما بالحسن بالنسبة لجميع الاشياء ان المراد ان ما لا بد له العقل حسنه ووجهه ابتداء وتحت ملاحظة
 شئ اخر فهل يحكم عليه بالحسن عاما بالنظر في الدليل ولا وعلى التقديرين لا يكون الحكم المذكور مخالفا لما اعترضه العنوان فالعقل
 الوجهين عنه والعقله التي حصلت له اذ هو الذي ورد عليه هذا الاشكال بل انه لما قسم العقل الى ما يستقل العقل بالحكم والى ما
 يستقله وحرر النزاع في القسم الثاني وقع في الاشكال المذكور ولو انه حرر النزاع في الاشياء الغير الضرورية في التعيين المشمله على المنفعة
 كشم الورد وكل الفاهمه من غير اعتبار كونها مما لا يستقل العقل بآدم حكمه كما فعله هو اعني المقاصير المذكور سلم عن الاشكال ان
 يحكم فيها بالاباحة والخبر بجعلها من القسم الاول ومن يقول انه لا حكم فيها بجعلها من القسم الثاني وفيه مخالفة لا يخفى لان شرح الشارح
 محل البحث فيما لا يستقل العقل بآدم حكمه موافق للشرح المعروف في كتب القوم كما لا يخفى على من راجعها وحي فلا بد ان ما من بيان يدفع به
 الاشكال والنزاع بمقالة الحاجب ولا بتجديف عنوانه وتحت النزاع في الاشياء الغير الضرورية المشمله على المنفعة لا بد من تطبيقها
 اقوالهم فيها الا بعد اخذها بحجوة الحكم ومعها بوجه الاشكال مع ان الاشياء الغير الضرورية المشمله على المنفعة قد يحكم العقل عندهم فيها
 بالوجوه كالعقل وقد يحكم بالخبر كالعقل فلا يستقيم جعلها عنوانا محل النزاع على اطلاقها كما فعله ثم انه يشك في دفع الجوابين اللذين ذكرهما
 الشارح الجواب الاول على وجهه الاول بانه كان ان يقر في قسم الورد بمنفعة ما دون فيها وكل ما هو كذلك فهو حسن فقد علم حسنه ونقصه على الشارح
 بعد ان خصص ما كان العقل في الضرورية بهذا المحصل كلامه **اقول** وانما خبر بان مرجع الجواب الاول الى ما اجاب عنه الشارح في وجه الجواب
 الثاني والاعراضين الى اذكر المدعى الشرح الا انه اشكال في الاعراض الثانية بقوله وفيه نقص وفي بعض المناظرين في كلامه بآدم
 المقاصير المذكور ثم **اقول** وما ارد على الجواب الاول انما يستقيم ان اراد المجيب المراد ان ما لا بد له العقل حكمه بغيره لا بالاباحة
 ولا بد بل عام ولا وهذا منفتح النفس لا يخرج ان التزم بما اورده المورد عليه من مخال ذلك في معرفة حكم الخاص باعتبار ادعاء عام عليه
 الاشكال ان ما لا بد له العقل حكمه ولو باعتبار ادعاء عام كيف يد حكمه باعتبار ادعاء عام وان لم يلزم الاخلال فهو مع كونه غير معقول
 في نفسه خارج عن محل البحث لان كلامهم هناك في معرفة الحكم الذي يجلي في التفصيل اذ المقتضى الحكم بجلبه اكل الفواكه مثلا او حرمته وهذا لا
 بدون الاخلال لا بل لا يلزم من الحكم على الحكم الموصوفة من غير الخاص على ان تكون تلك الخصصه مورد الحكم دون الحكم
 على الخاص على ان يكون الخاص مورد الحكم بسبب وجود العام فحينئذ يمكن دفع المناقاة ح على المفيد بالاول وان المعنى كل شئ لا بد له العقل حكمه
 ولو باعتبار امر كل على ان يكون ذلك الحكم مورد الحكم او لا في دفع المراد المورد عن الجواب **اقول** فانقول هذا الترتيب بل مع فصول الجوابين
 افادته غير مستقيم عندنا لان الاحكام على ما تارة الاستغناء بالطابع الا باعتبار وجودها الخارجية فلا يفصل مغايرة حكم الحكم انما بها الاختصاص
 في الخارج نعم يتجه ذلك على قولين بجعل وجودها مغايرة الوجود افرادها او بجعل الاحكام متعلقة بالطابع باعتبار انفسها ويجوز مغايرة
 حكم الافراد حكمها كالمغايرة الفاضل المقاصير وجماعة من المتأخرين فيحكم ان التزم بصحة الجواب وان دفع الامر ادعاء على هذا الترتيب بل لا خفى
 في ان النزاع المذكور لا يخص احد هذه القولين فيبقى الاشكال بحاله علم من هذا الخبر وهذا الذي هو اوفق بمسائل كلام الشارح في هذا
 من كلام الشارح الجواب ان المراد ما لا بد له العقل حكمه بغيره لا بد له حكمه بغيره ولا في دفع عنه الامر المذكور لان الحكم
 مجسّم الورد لا يكون منفعة خالصة عن امارات المقدار ما هو حكمه عليه باعتبار امر كل مما جاز فيه في غير كثر لو ياجين اكل الفواكه وغيرها ولغيرها
 كونه خصوصية ورد وهذا معنى قوله يحكم عليه بالحسن حكما عاما باعتبار يحكم عليه بالحسن اعتبارا اعام وهذا واضح في غير كثر على الجوابين بعض الاشياء
 التي يستقل العقل بآدم حكمها لا بد له من حسن ووجه مما ينفصل باعتبار اعام حكم العقل يصح في غير المستحق وان شمل على منفعة كونه
 فان ادركه حكمه ليس باعتبار الخصوصية بل باعتبار اعام يحكم في غير من يخرج والعقل بخبرها انهم مع ان النزاع المحرر في المقام لا يتوجه
 قطعاً واثماً او شرعاً الجواب الثاني انما جاز على كلامه بناء على ان تكون الادلة العقلية مجمعة في النظر بانهم كما هو الحق الحق ويمكن
 توجيهه بان المراد ما لا بد له العقل حسنه ووجهه لا بد له اي التائب للشئ مع قطع النظر عن ملاحظة العنوان المذكور فيرجع الى ما
 ذكرنا ويمكن ان يجعل بغيره على ان ما لا بد له العقل حكمه لا بد له في الواقع هل يحكم عليه الظاهر بالاخذ والخطا ولا تكن يتدح فيه ان الاشياء
 التي لا بد له العقل حكمه الواقع لا الحكم عليه في الظاهر الا بالخطا لا بالنظر في المقطوع بوجه الاستم في احدهما لا على التعيين ثم ان كلام جماعة
 كالحاجب والقصد في شرح العنوان خال عن اعتبار كون الفعل الذي لا بد له العقل حكمه مشتملا على منفعة وانما وقع التفتيد في كلام جماعة
 وبعينهم ذلك لافاضل المقاصير حتى ادعان ما لا منفعة فيه كغيره لا بد له اذ وضع التحسين الغير الذي لا بد له الحكم العقلية عند اكل
اقول وكانهم احدوا الفيد المذكور من جهة المعرفة للفاصلين بالاباحة حيث اعتبروا في الفعل شمله على المنفعة والافترس عند
 ان يجلي المنفعة لما خوفي في الدليل على منفعة ما اعني موافقة القصد والاشياء سواء كانت منفعة او لا ووجهها الى ما يمنع بدونها من القصد

هل يدرك حكمه بغير عام

لغة ولما في الاصطلاح فهو العلم من ذلك قطعا لانه يتناول الوجوه والخبر بانواعها قول واحد ومن الواضح انه لا يكون كافتقارها وكما التمسك
في كلامهم استعمال البراهين في نفي الوجوه واصل الا باخذه في نفي الخبر والكرهه والتعظيم او في ما يقع في اصول العقول بل ما يقع في نفي
مع اشترط الجميع في الادلة فهداه الاحكام الاربعه كلها في الفقه بل اخصه وان كان في الفقه الوجوه والخبر بل باعينا بين نفي الفقه وبين
والكرهه له باعينا واحد وهذا يرجع اليه على الوجوه والكرهه على الخبر عند دورنا الامر بينهما وسند على نفي الفقه والخبر
محال البحث فنقول اصل بطريق عرفهم غالبا على معناه اربعة القواعد والتدليل والاستصحاب والراجح والمرد به هنا هو الفقه الاول
اعني القواعد والفقه القواعد المحترق في البراهين والبراهين دون التدليل لعدم ملائمة الملقان في البحث هنا عن مدلوله لا عن نفسه ودون الاستصحاب
وان كان من جملة ادلته لاختلاف مدالك المسلمات وافقوا لهم فيما وردوا راجح لان المراد به المظنون اذ المظنون به لا يستعمل اصل في عرفهم
ولا خفاء ان البراهين ان قسمة الواقع فقد لا يكون ظن بها وان قسمة الظن فيمقطع بها والتمسك من معناه الاعراف ما يقع في الظن
اعني ان التركيب المحلي كما ذكره الشافعي في ادلة الاضام كان غير الفاضل المعاصر في محل البحث ثم لفرق بين الاصل واصل الا باخذه ان
اصل الا باخذه اخص منه بجبر ان اصل البراهين فيما يجعل الا باخذه وفيما لا يجعله سواء كان عدا خفا له طاك نفسه كما في العبادات او لغيرها
دليل على نفيها بالخصوص كما في الدخول على قوم المؤمنين بخلاف اصل الا باخذه فان لا يجزى الا حيث يجعله الا باخذه والفرق بينه وبين الاصل
الاخر المعروف بكنههم من عند التدليل ليدل على ان الاعم باعينا جبر فانه في الحكم الوضعية دون الاول كما ان الاول اعم بلطفا بوجوب
في الموضوعات والثالث في التسمية بينهما عموم في خبر وان خصصنا اصل البراهين بنفي الوجوه والخبر او بنفي الاول فالفرق ظاهر في محل البحث
الثاني في ذلك في مرجع الاشياء الى الاول وهو غير واضح واستظهر بعض المتأخرين في الفرق بينهما انما ان يقبوا بالاول في الحكم الظاهري والثاني
نفي الحكم الواقع وضعفه فان مفعله الاصل في نفسه كما ليس الا في نفي الظن وذكرنا فاضل المفاصل في الفرق بينهما ان الاصل انك لا تفي الحكم
عن الموضوعات العامة والاول لنفسه عن الموضوعات الخاصة فينفي نفي فاعلم بخصوص من هذا المكلفين وفيه نظر يعرف مما مرنا انما انما
عندك هذا فاعلم ان اصل البراهين فلا يستعمل في معناه الاشياء في الحكم فانه حيث لا يعلم الا استعمالا صلا ولا يكون مورد لتعلق باس
علم الاستعمال به واخرى حيث يعلم الاستعمال في الجملة او يتناول مورد العلم الاستعمال به وقد يستعمل في مقام الاشياء في الموضوعات العامة
المفاد الاول فيقول الاكثر انما يظهر من هذا الصل في الاعقادات انه موضع وقت وكذا هي المحقق في كتاب اصول الفقه في قوله
فيه انه قول لا يوجب الاخطا مطر وفصلته ذلك عدم العلم اصل البراهين مطر ويحكم عن خبر الفقه في خبره فيما يعبر به بالبوكماتية ومما يفتي
الكتاب المذكور عن استعماله على المحكام لانه في نفسه في الفصل الثالث منها الاستصحاب الى اثباته استصحاب احوال العقل وفصل البراهين الاصلية
واستصحاب احوال الشرع وان بقى عند التدليل على كذا فينبغي ان يقال في ذلك هذا بين القسمة بين الاولين وفي البعد ذكره وقد يتبع فيما يعلم انه لو كان هذا
دليل لظفره اما الامع ذلك فيجب التوقف ولا يكون ذلك لاسيما لا يجزى اقول شذبه لا نسا الاستصحاب يقتضي على احدا من الاولين
ان يرد به قوله عدم التدليل على كذا فينبغي ان يقال في ذلك هذا بين القسمة بين الاولين وفي البعد ذكره وقد يتبع فيما يعلم انه لو كان هذا
الدليل في حجية الاستصحاب المتعول في نفي الحكم الوضع دون النكاح في راد بالعلم معناه الحقيقة كما هو الظاهر لفرق واضح وان راد به ما يتناول
النظر المستدل في الفقه الادلة كان لفرق باعينا الشارط صلو في نفي الاول دون الثاني فان المحقق فلا يعيد الفقه بالعلم في نفي الفقه
دو حكم الوضع الثاني ان يرد بان الاستصحاب لا يستعمل في نفي الحكم ظاهر هذا لا يستعمل في الاعقادات على ما يدل على الخلاف ونفسه بل في
المورد لا يقتضي من المذكورين وقد يستعمل في نفي الحكم واقعا وهذا يعبر فيه العلم بعد التدليل على الخلاف ولا يخفى ما فيه بل الصواب ان يرد في
العلم بان الحكم لو كان خلاف ذلك لشر على ليله اذ جبر العلم بعد التدليل لا يعيد العلم بعد الحكم غايه الامر ان يعيد الفقه به ولا بد من القسمة
هنا ولا بين مذهبين ان الوجه الثاني في الفرق في مساهمته وكيف كان فلهي كلامه التفصيل في حجة اصل البراهين في حجة اصل العلم وقد عرف الفرق
بينهما بقرينة المقابلة ومع الاختصاص عن ذلك لذي عبر في الحجة هو العلم بعد دليل على الخلاف ونفسه فالتسليم من اشترط عموم البوكماتية
بعد الخلاف والفرق بينهما ما بين تعلمه اشياء هذا التفصيل في معناه اخره ففصلته اصل البراهين في ما يعبر به بالبوكماتية العلم بان كذا فينبغي
بالقول والنظر هو البراهين فان لو يكن هنا اخلا التفقه علم انها الحكم الواقع ولا كان محتملا له وقول بعض المعاصرين فانه الظن بالبراهين بعد
الاعتناء السد بهم الاخطا عاين فعل ما لا يعلم وجوبه واقعا ولو في الجملة مع اخلا انه اذا سلم من اخلا الخبر وان لم يعلم ما لا يعلم تحريمه كما ان سلم
من اخلا الوجوه فان علم احد بها ليدل عليه غير دليل الاخطا كالحبر الحبر والاستصحاب او ما اشبه ذلك بعد العلم بالخطا وكذا اذا اخلا الوجوه
والخبر وانما اعبرنا بقولنا في الجملة احراز اعتراف الا فلا اذا راد الامر بين وجوبه وجوب كذا فانه وان كان وجوبه التمسك محتملا لان وجوبه
الجملة معلوم وان رد نفسه لا خطا في التمسك المذكور ايد لنا الوجوه والخبر بالند والكرهه وفصل بعض المعاصرين ما هو في النفس محال في صفة
الاخلا ويشك في كونه لا يطبق على القول بوجوب الاخطا اذ لا فاق به بدنه ولا على القول بالاستصحاب لقطع بعد ذلك العقل هذا وذهب الى حجية
على ما نقل عنهم لانه حجة في غير ما جعل الخبر في اخلا لقولنا فيما جعل الخبر في القول اربعة الخبر واقعا والخبر ظاهر والاخطا والوقت

بعض المعاصرين في الفرق بين القولين الآخرين منها بناء على ما نسب إليهم من الجفاف في القول بالخير والشر من أن ما ذهبوا إليه لا شك في صحة
 في الفرق بين التثنية المضافة ولا اختصاصه بالآخرين كما ذكره وتوزل مغالاة التوقف عن تعيين أحدهما في القولين أو بعضهما على حد
 التوقف في المسائل التي يقع الفرق بينه وبين حقيقة القول إلا أن جهة الأول ما بينه وبين الثاني على ذلك على التوقف في الحكم الفرعي وعلى تقدير
 بينه وبين الثاني على ذلك على التوقف في الحكم الفرعي وعلى تقدير
 وفيها ما يرد عليه من جهة وجوب الاحتياط كما في ذلك في الشك في صحة ما يرد عليه من جهة أنه نفسه حرام ظاهر كما في مسحة الخمر وصا كل
 من ذلك يستدل على وجوب الاحتياط العمل به منها وهذا يعبر عن مدعيه بما يضاعف عليه من ذلك وهذا يمكن حمل كلام المتوقف على التوقف على
 الحكم الواقع والتام في وان كان العمل والاحتياط عن التمسك به في نفسه لكنه يتبين ما نسب إليهم من الاتفاق على التحريم هذا وإن كان على المذهب
 المختار وجوه الأول قطعاً على ما لا يرد عندنا من عدم الاشتغال وفتح التكليف بين الأعلام والأحكام وقد سبق بيان ذلك في الفصل
 الكلام في بيان التثنية المستفيضة البراءة الثانية في حال الصغر وشبهه فان فضيلة ما دللنا على استنباطها من قوله بغير البراءة ولا يخفى هذا
 الدليل اخص من المدعى بين مورد الاستصحاب وبين مورد أصل البراءة وهو من جهة جواز الاستصحاب في البراءة وجوباً أصل البراءة حيث
 يتقدم برأيه كمن علم بوقوع جنائبه وعمل بمحله الذي منه وشك في المناقضة فان فضيلة أصل البراءة هنا على وجه جواز الاستصحاب في البراءة
 وقراءة القرآن عليه مع أنه لا مخرج للاستصحاب فيها **الثالث ما دل على نفي التكليف عند عدم ما يرد عليه من الكتاب السنة في الأول قوله**
لا يكف الله نفساً إلا ما أضافه من لا يتبين في الأصلية عليه وفيه قائل وقوله تعالى لا يكف الله نفساً إلا ما أضافه من لا يتبين في الأصلية عليه وفيه قائل
 عن بئس فان فضيلة شخصه في حاله والحوادث في وجوب التمسك به في حاله وفيه قائل وقوله تعالى لا يكف الله نفساً إلا ما أضافه من لا يتبين في الأصلية عليه وفيه قائل
 اشكال في ذلك على نفي الكراهة من حيث قوله تعالى ذلك أن لم يكن ربك مهلك لعمرها فلو ولفد يستدل بغيره
 وما كان معداً من حق نعت رسولاً فان المبدأ من حيث لرسول الله الفار هو المبلغ فيشكل بعد التسليم بان نفي التقيد بالبدل في نفي
 الوجوب والتحريم في الاستصحاب والعفو كما استدل دفع حجة المنكرين للملازمة بين الفعل والشرع ومن جملة من التمسك بالبرهنة المقامة
 بالبرهان المذكور وبين دفع حجة المنكرين للملازمة بما ذكرنا كما يتضح عن بعض الأقوال في جواب التحريم بالبرهان المذكور
 المحتمل فانه لا يلتزم بكونه بناء موعود عليه بالعفو وعدم المؤلف ولومع الأمر بل يجعله كغيره من الذنوب فلا يكون ناسخ
 بين كلاميه كما أورده بعض المعاصرين عليه وفيه **الثاني ما دل على صحة من لصاق** قال رسول الله رفع عرسي شجرة وعدت بها
 بعلم وفي الوثوق ما جعل الله تعالى فهو موضوع عندهم وفي رواية عبد الله بن علي قال ما علمت من روايتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 شيء قال فان لرفع والوضع وعدت شيء عليه في معنى البراءة نعم انما يتم الاجتهاد بالرواية لا بخبره اذا حمل على السند الجرحي واستدل
 بعضهم بغيره بالصحة كل شيء يكون فيه حرام وحلال فهو حلال الا بالحق تقرر الحرام منه بعينه فمدعيه في الرواية وقوله كل شيء فيه حرام
 وحلال على معنى كل فعل من الأفعال وكل عين من الأعيان المنصرفة بالحمل والحرارة لا يعلم الحكم الخاص به منه ما يخرج ما لا ينصفهما
 من الأفعال الاضطرابية والاعتناء التي لا يتعلق بها فعل المكلف وما تعين حله وحرمة قال لا يبرأ من هذا الوصف مجرى الخبر
 بل هو مع بيان ما فيه لا يشبهه ثم فالصالحات ما اشبه حكمه وكان محتملاً لان يكون حراماً في حلال في قوله لا يخفى على معنى
 كل شيء يقتضيه في هذا القسمين ويتحكم عليه باحدهما لا على التبيين وحكم يرجوعه الى المعنى الأول **قول** ولا خلاف انه نفس فاسد
 وتكلف يارد لما فيه من تقدير ما لا يضاعف عليه باللفظ ولا على امارات خارجية بل التحقيق ان المتبين من روايته هو كل شيء اي عين
 نوع يشمل على النوعين لا على اخصهما فيعتبر العلم بهما فيهما كما هو الأصل في تشخيص سائر الموضوعات فيخص بالشبهة في الموضوع دون
 الحكم نعم ربما امكن ان يقال بان اذا ضمننا عنواناً مشبه الحكم الى عنواناً آخر وعنواناً معاً والحكمة صادرة عن المجموع بانه شيء في حلال
 وحرام فثبتت الحكمة في مشبه الحكم بعد العلم بحرمته وكذا الوجهنا بين مصداق التثنية في تفسير الحكم من أصله الى العنوانين
 الوجهين فثبتت فان المتبين من الرواية حلبة المشبه ومن معاً واحد النوعين بالآخر في الشيء المشتمل عليه كما لا يخفى ثم ان الفاضل
 نظره في التثنية المذكورة اربعة **الأول انه يوجب** شعاً قوله كل شيء فيه حرام وحلال في معنيين جسيماً ابرار من أحد
 كل ما امكن ان يضافاً بالخير لا يمتنع في لا يتعلق بها فعل المكلف كما السما فانه لا يمكن ان يضاف الحكم شرعاً والتثنية كما كان متصفاً
 اليها بان وجد فيه النوعان عندنا وفي نفس الأمر يخرج الأفعال الضرورية لبقا الحوق وما تعين حله وحرمة وقد تقرر في حجة عند
 جلال الشريعة المذكورة **الثاني انه لا معنى** لاصح المذكور بان بالهبة المذكورة في حلال لا يجوز حلال لا جلالاً فيها
الثالث انه لا معنى لاعتناء الفقهوا بالخالف لا ادرم المفهنة لا باخذ السالبة منفعة الموضوع وهي غير مفيدة لغيره فهو الواجب
 اي لا يبرأ من حرام وحلال في قوله ليس بحلال وليس فيما ليس حرام وحلال ما ليس في حلال كونه في حلال في حلال السالبة من حقيقة
 الموضوع ولا فائدة فيها وضمن ذلك لا يبرأ من تقدير شخصه في الموضوع اذا لم يبرأ من الموضوع لا لاختراجه بل للتبني على ان الحكم الشرعي

حله لا يرد فيكون
 م

في نظر المكلف في ضوء الاشتباه لا بوجوب التحريم كما ينصرت إليه هذه وهام وهذا الوهم غير حاصل على نقد بران يكون الاشتباه في نفس الحكم
فلا يكون للتقييد في فائدة الرابع انه فيستلزم استعمال المعرفة في قوله حتى يعرف الحرام في معين المعرفة من الدليل الشرعي فيما اذا كانت
الشبهة في الحكم او من بينه ومثلهما فيما اذا كانت الشبهة في الموضوع وهو غير جائز كما سبق هذا ملخص ما اطال اليه الكلام في بيانه التحريم
الوجه الثاني او ردها غير واردة اما الاول فلان توجيه الرواية على ما قرره الاحتجاج لا يستلزم استعمال اللفظ المذكور في معين بل في
معنى احد متناول المعنيين لما عرفت من ان المستدل ينزل على معنى كل ما يحمل ان يكون حراما وحلالا وهذا عنوان عام يشمل كلا من المعنيين
واما الثاني فلان الضمير في قوله فهو راجع الى الشيء المحلل للحرمه والحلته من غير انما فلا اشكال في قوله معنى قوله فهو ذلك حلال لا يجوز له حلال
ان اراد ان الضمير راجع الى المحلول المضاف الى الشيء المعين بالعقد المذكور ففاسد لعدم سبق ذكره وان اراد ان الضمير راجع الى المحلول المضاف الى غير
الشيء المذكور عند ذلك المضاف وانما يدل الضمير المحرر في المرفوع ليعوم مقامه ففاسد ايضا لانه اذا ما تكلف بعينه بل غير سديد بل من غير
ولا ضرورة محو هذا ايضا الجواب عن الثالث ان في احد المفهوم سالتة منقضية الموضوع عما يتم اذا كان المعنى فمحموله حلال فلا يغيره قطعا
مع اننا قلنا ان الكلام المذكور معناه لا نمان كان باعتبار العقد بالوصف فقد حققنا سابقا عدم دلالة علمية ان كان باعتبار
تضمن الجملة معنى الشرط لم ولو سلم فالمنع قد يلقى عند عرائه عن افتادة او قيام دليل على خلافه نعم قول المستدل ليس الغرض من هذا
الوصف مجرد الاحتراز بل هو مع بيان ما فيه لا يشبهه يدل على اعتبار له للمفهوم بالشبهة الى غير معلوم الحلته فان حصل له ان يقيد الشيء
بكونه محتملا للحرمه والحلته احترازا بالشبهة الى الاعيان والافعال التي لا يمكن انصافها باحد هما وما ثبت انه حرام لا حلال فيه فان اخرج
هذه الثلاثة بالعقد المذكور عن العنوان للاحتراز عن حقوق الحكم المذكور بها ويشأ بالعقد الى ما عمل ان حلال لا حرام فيه فان اخرج البسائر
عن حقوق الحكم لم يلبيان كون المعنى بالبيان هو مشبهة للحرمه والحلته فيبقى اعتبارها للمفهوم بالشبهة الى الثلاثة الاول على احد الوجهين المتقدمين
لكن لا يبرهن كون المفهوم سالتة منقضية الموضوع كما عرفت ثم النكتة التي ذكرها في الشبهة من حيث الحكم والتفوق المذكورة مجازة واخيرة
لشئ من اختصاصها بالآخر في بيانها فيكون حسن التقييد لا يبرهن ان يكون للعقد فائدة بالشبهة الى جميع افراد مقلده فان قويا
بدلالة الرواية على الحل في مشبهة الحكم لا بوجوب تخصيصها به بل يمكن تعميمها اليه الى مشبهة الموضوع وعلى نقد بر تخصيصها بالآخر فلا يفتقر
عن اشكال الضمير بناء على ما ذكره في الاشارة الى المنع من كون العقد فائدة لا يشبهه فيع عنوان المشبهة وعينه والمنع عن ثبوت المفهوم كما مر
كما ترى في على نقد بر تنبها على مشبهة الحكم ايضا لان المستدل لم يجر بناه على هذا واما الرابع فلان المراد بالمعرفة المعرفة المعينة سواء
كانت واقعة او ظاهريه وبعبارة اخرى سواء كان علما او مؤدى اشارة شرعية غاية في الباب ان يختص كل نوع من العتوان بنوع من
وهذا لا يوجب استعمال اللفظ في معين بل في معنى ثالث متناول لما اشبه الفاعلون بالقرآن بما رواه في الكافي عن عمر بن حفص عن الصادق
قال قال رسول الله حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجى من المحرمات ومن اخطأ بالشبهات ارتكب المحرمات
وهلك من حيث لا يعلم وحل الدلالة ان كل محمول الحكم مشبهة فيجوز بعض الرواية والتجواب ان الرواية المذكورة على نقد بر سلامة هذا
عمولة على ارتكاب الشبهة قبل الرجوع الى المدارك الشرعية عند مكان الرجوع اليها جميعا بينها وبين ما مر من الاجزاء والعقيدة بمرحبا
على يد ويمكن حملها على رجحان التعيين عن ارتكاب الشبهة ولو بعد الرجوع الى المدارك او على الشبهة في الموضوع مع اختصاصها على
على ما في او على الاعراض من القسم الاول وفيه بعد وربما يشكل حملها على رجحان التجنب بطريق الاستحسان او على الشبهة في الموضوع وورود
في مقبولة عمر بن حفص في مناق لا يسلط على شيء من ذلك فانه بعد ان ذكر فينا جملة من جوه ترجيح احد الجانبين المتعارضين على
الآخر وذكرنا فينا الاخذ بالمشبهة في ترك الشاذة لنا در معللان بالجمع عليه لا رب فيه قال وانما الاورد ثلاثة امرين رشفه فينتج امر
بين عينة فيجيب امر متكل برده عليه الى الله ثم ورسوله وقال رسول الله حلال بين والحديث فان سياق الرواية يانه من حمل ترك الشبهة
على الاستحسان لوجوب الاخذ بمقتضى التراجيح من حملها على الشبهة من حيث الموضوع اذ لا حاقوله محل السؤال واما ما ذكره بعض المعاصرين من
ان مراده من ذكر هذا الحديث بيان وجه المنع فانه اذا كان احتمال الوقوع في الحرام موجبا لكرهه لا ارتكابه في المشبهة فحقا الفقه معلوم الحق المعنى
مما لا بد ان يكون حراما فان تم فخص به في الاشكال عن المقامين لكنه يمكن ان يكون بعد واسد من جعل الشبهة على مثل الشاذ الذي لا بد ان يجمع عليه
ايضا المشبهة اذا كان من باب بين الرشاد الذي لا يرد بحكم المقابلة من باب بين الفقه من باب المشكليات الشبهة والتحقيق ان مراده من الحكم
المستفاد من الرواية التي يشهد بجواز العمل بها المرجح المعتبر كالمرجحات المذكورة في الرواية من باب بين الرشاد ولو بحسب الظاهر وان العمل بها
وان استفاد من الرواية الفاقدة له مع معارضتها لما اشتمل عليه من بين باب الفقه ولو بحسب الظاهر ان العمل بها كذا والمستفاد من رواية علم العمل بها
بامنا من اى النوعين لجهل الحكم المرجح من المشكليات التي يجيز اورد فيها الى الشاذة لعل بها كذا وعلى هذا فالظن من الحلال وبين والحرام البين ما بين
جواز العمل به وعدم جواز وبالشبهة ما لم يتبين فيه شيء منها وحيث فلا كلام في وجوب التجنب عن الشبهة بهذا المعنى يمكن جملة الرواية على الشبهة
باعتبار المناصب المقررة والاعمال بعضها بعض المعاصرين قارة بانها انما تدل على حرمة استيعاب جميع الشبهة وهو غير محل النزاع واخرى بان

وبالجملة يعلم بانها فيقول الحكم في الظاهر باعينا كونه محجوزا لما من لادله فلا يحجز علينا الحكم بها كونه محجوزا كما علمنا الواقع
او مع قطع النظر عن كونه محجوزا فلا يحجز علينا الحكم عليه بل لا بد من الاستدلال بالاعتبار المذكور ولا بد من عدم تعرض الاعتبار المذكور للحكم
بالبرائة بالاعتبار الاول لا الحكم المتعلق لا يلزم استيفاء ما من من واحد من ما يؤيد ذلك بعض الاعتبارات المذكورة او كما بان في صفا
المنع عن العمل بالاعتبار من مقتضا اثبات الحكم الواقع مع حريته في ان يثبت غير الاعتبار من الاعتبارات كما لا يخفى **والثاني** انما لا يحجز علينا بعض الاعتبارات
من ان لو طبقه على تقدير ان كانا في طرفين وشاوبهما الفخيرة فيرجع الى اصل البرائة فان ارادنا ان نثبت ان العمل بالاعتبار اصل البرائة فيرجع
الحكم اليه فيصح لكن لا يتم به الزام الخصم بحجج الاعتبارات او العمل بالاعتبار المنع وان اراد ان يحجز النكاح فوجب ان يوضح الفاضل ان يمكن ان يثبت في هذه
الاعتبارات ولو لم يكن بينهما وبين مآثر على الحكم قبل استيفاء الواسع في البحث عن المعاض ومنه الرجوع الى الامام مع امكان الرجوع اليها هو
الاعتبار في حق الخاطبين بالتوقف والرد في ذلك الاعتبار او الرجوع الى نفاذ الاعتبار وحفظه كما هو المعين على تقدير ان يثبت في الاعتبارات
كما ندل عليه رواية الورد فلا ندل على منع من الحكم بعد الفسخ ونقد الركا هو محل البحث **والثاني** ان الكلام في
موضعين **الاول** ان يشبه الحكم الواقع مع العلم الاجمالي بالاشتغال بها ولو مع الوضعية في الخالفه وهذا انما يتصور في
دوران الحكم بين الاحكام الاربعة المتضاربة كالا وبعضها مع الجملة بالاعتبار والاشتباه فانه يشترط ان يثبت من حيث فسخ اليمين والاعتبار
كالاتحاد الموكب من القول بوجود الاعتبارات او من القول بالتحرير والكرهه ومن حيث فسخ اليمين لانه كما في صيغة الامر التي على القول بالاشتغال
بين الطلب مع المنع من التيقض ويمنع الاذن فيه وكذا على القول باختصاصها بالاول وضعا وبالثاني اشهارا وتكونا فها هو راء
وعلى هذا التماس بغيره المشرك كان وما في معناها او من حيث التعاضد لانه الحكم كما في مسئلة الجملة عند من لا بعد ببعض الاحكام
او ادله دليله كما في لفظ الصما حيث خالفوا في تعيين معناها وعمله لفظ الصمد او من حيث الموضوع كما لو اشتبه الطاهر بالنجس
المطلق بالمضاد والمباح بغيره ولا كلام لنا في تعاضد الادلة مع ما يثبتا في الحقيقة او في الكمال بل في ولا في صوابا في الموضوع
لما يثبتا بانها في او اخر الفصل وانما الكلام في صوابا في الدليل والادلة لانه عن اثبات التيقض في قول طائفتين الصوابين صوابا في
منها ان يدور الامر بين الوجوه والتحرير فوجود المرجح في احدهما يتعين الاخذ به ومع عدم ترجيح البين على احدهما لان الاخذ
بجمل الواسع او في من لاخذ بما لا يجمعه والظلم عدم الفرق في ذلك بين ان يكون احدهما عينا وادلا وبما يمكن ترجيح جانب التيقض
من حيث ان رفع العقد او في من جلب المنفعة ولفضا الاشتغال به وقد مر في بحث التيقض في من ان يدور الامر بين التيقض والكرهه
وبعد من الخالفها بالاعتبار في مآثر في من ان يدور الامر بين الوجوه والتيقض في من جانب التيقض بالقطع بالوجوه والاصل بعد المنع
من التيقض في المقام اشكال بينهما على دفعه في بعض المباحث السابقة وفي من ان يدور الامر بين الوجوه والكرهه وبعد من الخالفها
بالمقابلة الصواب السابقة وفي من ان يدور الامر بين الوجوه والكرهه والوجوه مآثر الوجوه والتحرير ولا يسهل في نفي المنع من
التيقض الذي هو فصل الوجوه بالاصل فيثبت الوجوه ان لا يثبت لانه اصل مثبت لا يقول عليه وبما يمكن ان يجعل الاعتبارات مرجحا للوجوه
في كذا لوراد الاحتمال بين التحريم والاشتباه وفي من ان يدور الامر بين الاحكام الاربعة المتضاربة اثباتا وثباتا من مآثر الحكم كما
السابق **الثاني** ان يكون مورد تعاقب العلم الاشتغال به وهذا قد يكون مع عدم العلم بالاشتغال به او قد يكون مع العلم
بالاشتغال به في الجملة ويتحقق فيه الاشياء السابقة فالحكم فيه بعد جريان الاصل هنا في الاشكال في الحكم به هنا وانما الاشكال في هذا
ومحصل الكلام فيه اننا اذا علم اشتغال الامر بغيره ثم شك في اشتغالها بشيء فيها او طاهر من بيع التمسك اصل البرائة في نفي الاشتغال به
وعلى قياسه الكلام في اشتغال الصمد لانه في نفي ما شاك جزئية وشروطه من بقاء المبدأ الموطقة فانه يجب ان يثبت في صحة جريان
الاصل المذكور في ذلك فخالقون فمنعوا من جبره الاصل هنا في وجوب العمل بالاعتبار وهذا النوع كما يحجز في العبادات
على القول بان لفظها اسما للجملة كل يحجز على القول بانها اسما للاسم وتوهم الفرق في ذلك مما لا وجه له كما في التيقض عليه بقاء وظهر
منه جريا الاصل المذكور على الاشياء في معاصده لا طلاق الامر مع ثبوته بالنسبة محل الشك سلامته وعندنا الشك في دخيلة المشكوك
فيتم في هذا الاسم ومعاصده طلاق الامر بما يكافئه ولا ينعض معه باثبات الجزئية والشرطية سواء كان المعاضد في نفسه حجة كاطلاقها او لا
كالشهرق بنا على انها فادحة في الجبر وليس يحجز وكذا الحال فيما لو شك في طهارة الاءاء في الوقوع بما دون السبع طهارة الثوب المتنجس
بول الرضيع بدو العصر وطهارة موضع الجنين في الشك في طهارة الماء ان طهارة اسم شرع ولم يخف في الموارد المذكورة او قلنا
بانها موضوعية في غير حصول الشك في طهارة اسم شرع وفيها في الكلام في العاقلات والاعتبارات وما يلحق بها وقد سبق التيقض على
هذه المسئلة عند بحث الحقيقة الشرعية ونقول هنا توضيحا ونفيها ان اصل البرائة وان كان باعينا عمودا لانه فاضلا في الوجوه
التي عند الشك كالتيقض في وجوب الاجزاء والشرطية المشكوك في تلوصلها الى فعل الكل في المشروط لان المسئلة من دله انما هو محجوز في
الحكم لا اثبات وانما العادة تكون المعية في عاقلات ذلك الجزء او ذلك الشرط فلا يصلح دليلا على نفي الجزئية والشرطية ليعين

في الاشتغال بها

٤٥
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

حله وامتناعه غير ممكن لا يمكن فيما يدل على وقوعه وليس لا شرط فساد التعيين في طاعته كما يظهر من بيان هذا الاشتراط في الاصول
به الا ان بعض حكماء الفاضل المذكور عن الشهيد هم مطبقون على حالة التكليف بالجماع والبيان فكيف يتبين مسئلة وفاتية على مسئلة
خلافتهم مع ان شرط فساد التعيين عن المسائل الظنية كما اعترض به في كلامهم في تلك المسئلة فاطعون بالاستحالة فكيف يتبين حكم
طاعته على حكم طاعته على ان التكليف لا يشترط اشتراط وقوع ما كلف به فساد التعيين لانهم لم يوجبوا بشرط بالنية والذين لا يشترط بها
ومن الحرام فكيف يتم القول بالاستحالة مع ان اطلاق الامر كما قرئنا في ذلك في جميع موارد مقام على ما ذكره في الاستحالة فكيف جعل
فيما عليه تجوز فرض غير واقع وان لا يوجب ادعاء عليه بالخصوص فاشترط بثبوت المدعى به ثم اقول ان ايراد فساد التعيين لظا
ان يتبين في فساد ما يات به طاعته كما هو الظاهر في هذا الحاصل في الجميع لعدم مطلق الكمال ولو من بالفساد نعم لو منع من مطلقية
المقدرة في الحجة ما ذكره من ان فساد التعيين وربما يتيسر ذلك في السوق التي سلم فيها وجوب الجميع انفسه لا يتنازع على وجوب المقدرة لكنه
يخرج على تقدير فساد مع ذلك لا يتم غير ان لا يعتبر فيه التبعة بل وفيه شبهة في ما ذكره في بحث المقدرة من استحبابها من باب التسليم
في ادلة السنن وان ريد تعيين كونه طاعته نفسه او غير به فاشترط صحة التعيين مع التمكن ثم ضل عن حق التعيين كما في محل
البحث ثم ان الفاضل المذكور قد اورد في الموارد التي ورد فيها الامر بانها حجة في شئ منها والواجب بان الجميع لا يجب استقلال
لان ما تضمنها قبل الاشتغال بالاطاع وجوب السابق وان ما عدا اوله لا يجب استقلاله ولا يخفى ما فيه من التعسف الواضح هذا وان خرج
ما لو اشبهت حجة القبلة بغيرها او اشبهت الثوب بالظلمة فيجب على ما هو عليه فيجب على ما حققنا ان ذكرنا في الاصول في الجملة والافعال
حتى يحصل العلم بانها حجة القبلة والثوب الظاهر في الاشتباه المطلق بالمتساوية في كونهما في الطاعة بكونها من ذلك اذ علم بوقوع
حادثه وشك كونه موجبا للوضوء والقصد وجعلها ان يثبت بها العزم في ذلك لو تمكن من تعيين الواجب في التعيين حيث يعتبر
نية القربة الواجب بكون الاشتباه بينه وبين غيره في كمال الامثلة المذكورة وقد بينا على الوجه فيه عند بحث المقدرة
والا يجب على التعيين بين التعيين وبين الاشتباه بالجميع كما لو اشبهت بالمطاط المصنوع في الفهارة المصنوعة وكذا الاشتباه في البغية
او اشبهت بين الخافض الذي في المسجد بما هو اخرجه منه في غير ذلك لو تشابه الاول في غيره في القوة لا يقدر احد على ان يميز
يعتبر تعيين نوع الواجب الامثال بكونها في وقت معلومة واشبهت بين الحسن بان فاشترط في كل منة فلا يشترط في التعيين
عامة في المنة مودة بين الاربع في ذلك لا يشترط من بعض القصور في كمالها او نحو من سقوط نية التعيين في الجملة والاحتشاح في ذلك وان كان
الاخط في اثبات تعيين الجملة لو اعتبر نية التعيين وجب التكرار كما لو حصل بعد الفجر بركعتين ثم شك في انه هل صلها فافضلها او نافله
مندوة في غير تكرارها في وجه قوي في احتمال الاكتفاء بركعتين عمدا في المنة وتماقرنا في بعضه ان لو كان في ذلك التكليف واجب مندوب
والا لمعناها ثم شك في ان المنة به هل هو الواجب المندوب وجب الايمان بالواجب استحالة الاجابة بالندب فيحصل العلم بفعله في
لو اشترط في القوة ولم يعتبر تعيين الخارج الا انما بهما في المنة والذمة وحصل هذا الاشتباه بين الواجب بين عمل المندوب وبين المندوب
وجب الايمان بالواجب حتى يما عدا حكمه ثم ان الفاضل المذكور قد ورد على القائلين بوجوب الاخط في الثلاث فيمن اشبهت عملها في المنة
بالخمس في الاول او في الثانية في الايمان بالكل ان كان يحصل التعمين بالواجب لواقع فهو لا يحصل في القول فساد التعيين في
الامثال وهو من المسائل الاجتهادية وعدمه لا يحصل التعمين بامتناع الواجب لواقع ومجرد المطابقة في غير الركعات غير مفيد مع ان فاضل
التعيين في الجملة والاحتشاح في ذلك بان الموافقة في العدا اقرح في المنة من مخالفة فقاينة ما يثبت ان يكون الموافقة اقرب الى
وهو خارج عن محل الفرض لان الكلام في وجوب الفاتنة لا في وجوب فضاها فان ما يمتسك منها هو ادلة وجوب الفضا لا بدل
الفضا والمغايرة في هذه البدلية غير المغايرة الحاصلة لاصل الفاتنة مع فضاها لانها لا متناصرة مع انه لو كان الحجة
الاخط الواجب الخمس لا سيما مع ما اخطه وجوب الجملة والاحتشاح في هذا الباب يظهر ضعف القول بوجوب الجمع بين الظاهر والجملة والظن والاعتقاد
في اربع فرائض بالنسبة من تعارض عند الادلة فان قضية التعارض في الجملة وجوب احدها ولا يصلح عدم وجوب التعيين على من يشك
عند الخصومة في الشك ان لا وجه للاختصاص هنا لان ما عدا الواجب محرم في جميعه والاختصاص من الواجب في كل الوقوع
في المحرم عند عن ورود مشك في ماضا اليه من استحباب الايمان بالنية في اختصاص الواجب لواقع بان النسخ المحرم هو
احتمال ما لم يعلم انه من ذلك فغير فساد منه لا الايمان بما يحتمل انه منه رجاء انه منه ثابت خلوه عن التحريم ولو لم يجز في الاصل
ايمان الرجاء في غير التعيين بان يقع مصلحة خاصة في فعل البدل في وجوب التمسك بذلك المصلحة ودفع لاحتمال وقوعها فيما
يتناول قولنا ان الحسن ايدته الشبان ويشمله قوله في ما يربط بين الايمان بالنية في ما يحتمل ان يكون مطلقا في الجملة من هذا الباب
اعادة الصلوات بعد انهم بعد اذ لم يعرفهم بمسائل الفوائد وحكمها في الشهادة المذكورة في مسئلة اعادة الصلاة فيما اؤتمرها
من الادلة على الجواز المنع وقال بعد الحكماء في النظر في اكثر ادلة الفرقين في مجال واسع الا ان ما ذكره الشهيد مع ما ثبت من المشايخ في ذلك

السنن يكفي استصحاب الاختصاص الى قوله احوط بلفظ لا يثبت هذا محصل كلامه **والجواب الثاني** ان لا يثبت
بالثلاث ليس لتحصيل البقين بالاثبات بالصلوة الواجبة بل لتحصيل البقين بالاثبات بما ثبت من لادلة الشرع بانها الصلوات الواقعة
فلا يثبت ثبوتها ما ثبت بانها لا تعتبر فيها كالحج والاعتيقاف في رابعتها المشبهة وان لم يقطع بها كما لا يضر فوات مثل ذلك في صورة عدم الاستصحاب
وقد عرفنا الحال في هذا البقين وانما اورد على ترجيح موافقة البعض من الكلام في نفس القابلية لانه بدل القضا فذوق بان ترجيح
الموافقة من جهة الاخرية لا يلزم ان يكون بالنظر الى بدلية ما عن الفضا بل بالنظر الى بدلية ما عن القابلية فلا يخفى عن محل الفرض وبشبهه
ادلة القضا كما ان مغايرة الفضل في صورة عدم الاستصحاب مع القابلية في مثل الوقت مما لا يحصى عنه كان مغايرة ما في صورة الاستصحاب
التعيين مما لا يحصى عنه فلا بد بدلية القضا مع تحقق المغايرة الاولى لجانب بدلية ما مع تحقق المغايرة الثانية ايضا وانما ذكر من ان لو
كان الحج ويجوز الاختصاص لوجب التحسين في قاعدة الاختصاص انما يقتضيه المنكر وعلى وجه يتحقق معه العلم بالاثبات القابلية وهو مسمى هنا
بفعل ثالث صلوات الله على النبي المصطفى المقام على سقوط حكم الحكم للاختصاص في الواجبات وبقيت وقوعها على نقد الاشراط التي في صورة الاستصحاب
نعم لو ان القضا على ذلك لوجب القول بوجوب الادب بل التحسين لاشراط البقين النوع ولم يتم دليل على سقوطه هنا مع ان كان ان يكون لا يشترط
تعيين نوع العمل في التبعة مع تعيينه في الواقع لا سيما في حال الاستصحاب في بدلية ما في ذلك من انه يسقط وجوب الحكم للاختصاص مع العمل وانما
الحكم موضوعيا فيكون الاكتفاء بالثلاث في القاعدة المقصود اما تعريفه بضعف القول بوجوب الجمع بين الظاهر والجمهور والقصر والاعتماد على بيان
السياق فيضعف مما مر من الفرق بين المقامين بين وتوضيح المقام وتبينه انما يحتمل الحكم الشرعي في ذلك حكم من الموضوعات الشرعية
كالعبادات المحمودة من جهة تعارضها مع جهة تعارضها مع جهة المعبر بعد ثبوتها في المراتب المفردة ولا اشكال في جهة التعارض من جهة تعارض
عنها من لادلة الاختصاصية ولو مع ما مع النكاح في ترجيح العمل بما ينافي الاصول الظاهرة من الاصل ثم الاختصاص مع انما المقاصد
بتعيين التعارض في المخرج من غير مرجح ومثله الحكم بالتحكم من جهة نقد الدليل في جعل قارة باصل البراءة والاباحة اذا دار الامر بين
الوجوب والقصر في نفسين وبين الاباحة وقصر الاختصاص اذا دار الامر بين شرعية شيء ولو لم يرد معها مع العلم بعد ما في الغيرة وبما في الغيرة
الى جهة كما اذا دار الامر بين شرطية وفراغية له فيستحب في الاختصاص باحد فيثبت بعدد الاختصاص بالانكاح ولو لم يعلم عد وجوبه ولو
القصر والحج وقد جعل موضوع الحكم وهذا قد يكون من جهة العمل بالوضع ما في الحول كلام الفقهاء عن شيئا او تعارض قولهم مع النكاح
وحكمه كما تعارض غير الاختصاص من لادلة وقد يكون من جهة العمل بالصدق ان كان العمل في تحقير قول فسيروا على ما في الغيرة لا يصدق غير الاستصحاب
كالدليل الخارج قبل الاستصحاب وان كان تعينه بثلث النكاح في المحصول فيجب ان يجمع الحرام المشبهة بغير الوجوب لا يثبت بالجميع في الوجوب
المشبهة بالحرام وسقط في غير المحصول ولو اشبهه بصدق الوجوب بالحرام ونقد التعيين في جانب الاسم ولو تعارضت الامارات الشرعية في تعيين
كقضاء الاملاك والبيئات فيفضل الحكم لا بد منه محل اخذ اعرف ذلك بين ان حكم الشك في وجوب الظاهر والجمهور والافضل انما هو الوجوب في
الحكم بخلاف حكم الشك في تعيين القابلية في ترجيح العمل بالمصدا كما هو محل البحث قوله ولا اصل لعدم وجوب البقين في ان راديه في وجوب
التعيين فهو متناظر لما اورد على القابلية بوجود الاختصاص من شرائط الامتثال مطم وان راديه في تعيين احداهما عليه بالخصوص
فيل الاختصاص فيكون في الأصل كما عرف وانما دليل ثبوت اختيارية التجيز وان راديه في الاختصاص فينبغي ان الاختصاص هو في الاختصاص في
فان اختار العمل باحد الدليلين لم يوفقنا ولا يتجه بين الدليلين **واما الجواب الثاني** فان اشكال الشرع بتفريع حكم العقل المطلوب
من جهة توقف تحصيل العلم بفعل القابلية على فعلها ما لم يحقق في محله من وجوب مقدمه الوجوب لا ريب في كون تحصيل العلم بفعل
واجبا وان كان غير ما اذا الواجب لنفسه بحال التكليف الظاهر ما يعلم انه لو لم يثبت ولو اجاب لا يفتوق وجوده على تحقق العلم ضرورة ان
وجود المقتضى يتوقف على وجود مقدمه ويلزم من ذلك تجوز ما يتوقف عليه العلم لان مقتضى المقدمه مقدمه فيجب وجوبه وليس العلم بمقتضى
للانسان ما هو واجب وفعلا احكامه بدونه ولا واجبا بنفسه والالكان فان كل واجب كما لو اجاب وانما الاعتداد الذي ذكر
عما اذا لم يثبت من استصحاب الاختصاص فلا يخفى في المقام لو ثبت جاحض تحصيل المصلحة بفعل الباقية على ضد الفرض فيبطل اشكال الشرع فلا يلزم
قوله فاذا ثبت خلوه عن التحريم في الجملة منها ان احدهما ان لا يثبت بالفعل جاحض تحصيل المصلحة الواقعة جاحض خال عن وصمة
الشرع **والثاني** انه كما كان الفعل كذلك فهو مستحب للوجوه التي ذكرها ونحن نمنع صحة الصغرى بالنسبة للعبادات الموقوفة التي لم
يثبت جاحضها في الاعتناء المذكور لا يختص بالقول بالاستصحاب بل يحتمل على القول بالوجوب ايضا فانما ان يوجب الجميع يقول بوجوب الاثبات
بكل واحد على انه من الدين وانما يحتمل ان لو اجاب لنفسه وانما بل لا محالة لكونه هو واما ما اخرج به على اثبات الاستصحاب فيجوز انما اعطى
فصل التعيين في الطاعة واعني ما في العبادة بمنع تحقق المصلحة الواقعة المترتبة على العبادة عند عدم فصل التعيين باللازم في صورة
الاستصحاب فكيف يثبت الاستصحاب باعني تحصيلها مع انه لو حصل بدونه لكان فضيلة الاصل وجوب لا يثبت بالجميع لتحصيلها فلا وجه
لاستصحاب الا ان يكون منه ذلك على عينا فصل التعيين مع استظهار خلافه فيشكل وانما ان راديه لا يثبت بالبيان في تحصيل تلك المصلحة فظانه

احتمال عدم

[illegible]

بترتيب ان عليه على قدر ترتيبها عليه ففي غير المحصول ما كان ترتيبها على وجوب الاجتناب عنه وانما حكمه كوجوب الاجتناب عن ملازمة ثابته على الاطلاق
حق بالنسبة لما يترتب من ضرورة الضرورة لوضوح ترتيبها على تقديره بدفع المنع ما ندفعها اليه لعدم مورد ولا عاملة الناس
في عامة الاحوال واغلبها انهم ارتفعوا على الاطلاق بخلاف المحصول الذي لا يضطر اليه ولا يترتب عليه ضرورة ولا رفع المنع فيه كما رفع
القصر الحج لا بوجوب سائر الاحكام وهذا الجواب يوضح حكمه ويؤيد كونه في بعض الاحكام التي تضمنت الاستصحاب من ذلك لا يفرق بينا ذكرنا
ان يكون الحكم حرمة او نجاسة او غيرها الى هذا نظر الحجاج بعض الاصحاب الذين على طهارة الحد يدين بمقابلة الاحكام الدالة على نجاستها
واعندنا للمعاصي الى كونها من ناسي الحكم ودفع لا رفع الحكم ثابت وبينها ما يفرق واضح لا يمتنع لان ما يصلح للتأسيس الى دفع مثل
المقام يصلح للرفع ايضا لكن المقام من بالدفع لا الرفع حيث يدفع بلزوم القصر الحج عموم الدالة على الرفع التزم لصحوا لا شيئا
بغير المحصول لا يجب للنجس لما عرفت من ان من وجوبه على فعلية الضرر المستبعد خوفا للضرر على تقدير بلزوم كمال البعض فاذ دفعنا نحو
النجس من رفع الخوف وسقط اعتبار الوجوب **قوله الثاني** فيجوز الرواية على صحة الاشياء بغير المحصول وعلى صورة قضا اماره شرعية
على الحلبة كبد السلم وفعله وما يؤيد ذلك قولنا في رواية اخرى كل شيء هو لاجل حال حتى يعلم ان حرام بعينه فندعه من تحت
وذلك يكون مثل الثوب عليه اقتاسه بته وهو من المملوك عندك ولعل حره باع نفسه وهدى فبيع او قهر او امانة فذلك هو الخلل
او وضعه في الاشياء كلها على هذا حتى تهتبه من لا يفرق بينه وبينه في نفسه وان لم يقبل في نفسه بلزوم كذا الا انه لما
يقر به الحكم في نفسه اخصا الحكم المذكور عليه قبله بنظره الى دفع فيها وجه المشابهة فيخرج عنها محل البحث ومثل هذا التخصيص لم
يسلزم تخصيص العام لوارده مقام اخر لكنه بوجوب التمسك به كما لا يخفى مع الغرض بالاشتهار العظيم ان لم يكن لاجل اعاد الاخطا المسماة
من العقل والنقل بل قول قضيه ما ذكره عند الفرق بين صواعق اماكن يقين الحرام وغيرها ولا بين انواع الحرام ويطلق هذا في الجملة عما
يعرف من ضرورة دين الاسلام بل ضرورة سائر الاديان ففتح هذا الباب يؤدى الى رفع القيمة من الاموال والفروج والدنيا ما على
القول الاول فيما لو تعد الفاعل وكره صوات الاشياء الى ان صارت الحرام فيجوز لاجل اجتهاد على رغبة معقولة او اضواء بغيرها خفا
مباحا على وجه حصول الاشياء بغيرها ولو لغرض كالتظلم ان يتناول كل واحد منهم بغيرها او درهم مضمون وضعها في ماله
مباحا ان يتصرفوا كل واحد منهم في درهم وفيما لو ضاهاوا الرضا وشبهه على كل واحد منهم كونهما وجبا واجبة ان يحكم وطؤها على
الغافلين مع تحمل القدر ان كانت ذات عدة ولا يندونها ولو بطريق الاجتماع بقدر الامكان وان حرم عليها ما تمكن نفسها لغير واحد منهم
مع تمكنها وعلى هذا فلو عرفت ان على امرين واشبهت احدهما بالآخر فيجوز ان يحل واحد منهما لاحتياجه بالوطء مع تحمل القدر
بجواب ليس لاحدهما منع الاخر وفيما لو ضاهاوا من المسلمين فيهم رجل مجابا للدم واشبهه بغيره ولو لغرض ان يكون لكل واحد منهم ان
يتنازلوا واحد كذا لو ارادوا طحا اجنبية كما ان يحل الاشياء بغيرها وبين زوجة ثم ياتي احدهما فان ضاهاوا الا كذا في ذلك الى ان
ضاهاهما مثله الا كذا في المال والنفس **قوله الثالث** فيلزم ذلك فيجوز لمن كان له زوجة في دارا وبلدان جلال المرقضا
فيها ما لم يعلم انها غيرهما ولا ينفذ ما لا ان ياخذ كل واحد منهما بما يحل له من مالها ما لم يعلم ما له شرعية على خلافه وان يحل لواحدهما
جماعة يجوز وجود شخص مباح الدم بينهم واما الفرق في ذلك بين الاموال والفروج والدنيا كما وقع من بعض فاشي عن قصص لغيره الله
فان التمسك كما يوجب حفظ بقا المسلمين ككل به يوجب اعراضهم واموالهم وان كان الحكم في البعض كذا فان ذلك لا يصلح لرفع المحقق في الاموال
ايضا والجملة نفسها ذلك لاجل من يحتاج الى الدنيا الا ان نفسا بعض فرغوا عما يشتمل على نوع خفاء يادى الى نظر من يترتب اوقام
قوله الثالث فيما سبق بتحقيقه من الحجج على القول المحتج ولا ينطبق باعادة ولما حجتهم على وجوب ابقاء ما يتبع الحرام نفسا ما عداه لوقوع
لان ما ذكره الا من ان محصل العلم بالحرام حرام مما لا يسهل على عقل ولا نقل ولزم ذلك الحرام على من ينفذ معاصيه او يجمع فبذلك كما
ويخصه في العلم بالعلم لا يتبدل بغيره على انه ان يبدل الحرام الحرام الواقع فيجب كمال العلم به بعد وقوعه على وجه لا يسهل احبته في الظاهر حال اوقوع
تعالى عليه كما لو اشترى حله ما لا يترتب منه ثم بعد ذلك يخصص علم بكونه مضمونا فان لا يكون غاصبا بل ذلك ان علم اوطى الحاصل في ذلك
العلم بالاضيق وان يبدل الحرام الظاهر فيم اذا فرض توقف العلم بحرمته الظاهر على العلم بالغيرين وهو منقح حال الاشياء واما من لم يقد
التباينة عن ضرورة مقتضى الحرام فيجوز ان لا يقدرا ان كانت سببا كما في المقام حرمته بغيره سببا على ما شرع فيه وما ذكره ثانيا
من الحكم بحلته الجمع بوجوب الحكم بحلته الحرام مدفوع بان الحكم بحلته لا يحكم بحلته مجتمعا بل على المديح وهذا وان استلزم حكم بحلته
الحرام الا ان القول الاخر في ذلك في هذه المسئلة فان توهم بحلته كل واحد على لبدلته حكم بحلته الحرام ايضا لان من جملة ذلك الاحكام هو
حرام قطعا فان عدل بان الجملة في تقدير حلته الظاهر توجب اعادة ما به على القول الاخر في ذلك في هذه المسئلة فان توهم بحلته كل واحد على لبدلته حكم بحلته الحرام ايضا لان من جملة ذلك الاحكام هو
يسلزم جواز الفرم عليه لانه غرم على جاز فيكون جاز لا محالة لكن الفرم على فعل الجميع غير جاز لانه غرم على فعل المحرم ولو فرض الجميع
مع مقتضى فعله فيكون حراما قلت الفرم على الجميع على الوجه المذكور غرم على الحال في الحرة الواضحة في البعض شائبة لا تزلها في الظاهر

بناء على ما سألنا ان ايراد كتاب الجميع بتوقف على الفرم على الجميع ايراد الفرم على البعض المباني بعد ان تكاثر البعض المتأخرين واعلم
 انه حكم عن بعض الاصناف التي هي من الخصص بالفرع من ايرادها بالكلية مشكوك في لورودها في بعض الموارد كالنساء المتزوجات
 المشبهات ببعضها في قطع من الفرم **والجواب** ان عموم الفرع مؤونه باعراض لا يتعارضها بالنسبة اكثر موارد لها في ذلك المشبه شي
 بالجميع لا يجوز التعويل عليها الا حيث لم يرد ما امانه بوضع الوهن المذكور عنها فلا يسبيل جعلها اصلا وقاعدة ولا يتأهلها في بعض الموارد
 لا بوجوب التعويل لطلان لفتا سعادنا **الثالث** ان يشبه اولاد الحرام بغيرها حيث بعد رتبة القبر ولا يعلم دخول في خصوصه ولا
 عادة ولا رتبة سقوطه لا في الفرع والفرع مع عدم مساعده الاطلاق الخطاب وعمومه على شموله لثبات النص وقدر التفسير على ظله
الرابع ان يشبه اولاد الحرام مع الاخصا والملازمة بالحرمة من جهة التشريع ولا ينبغي مع مكان القبر ولو بالتوجه الى الامارات الشرعية
 يتعين القبر ومن بعد ذلك يتعين تعلقها بالام كما لو اشبهت من جهة رتبة القبر في سبيل الوطى والمضاجعة فيجب تعينها ولو شاع
 غير ذلك والشك في المساواة لا يمنع الترجيح من غير مرجح قل في ذلك وتما يتعلق ببعض المسائل المذكورة مسئلة الخنثى المشكوك في النسبة
 المختصة بالرجال والنساء فيكون القول بوجوب الاخصا على الجميع لعدم بانه مكلف ما باحكام الرجال والنساء في جميع المسائل المختصة بكل
 حكم من الاحكام التكليفية المختصة بالرجال اذا اخذ مع حكم تكليفه مخصرا للنساء علم بانه مكلف باحد ما فيجب عليه تحصيله بالبر
 بالاخص لا في الحكماء لوجوه في غير فصول التمسك حقه بالاصل فيجوز الاجابة بنظر اليه وليس بغير شهوة ولا يجوز في الحرام مضافا
 الى ما دل على ردها بالمشبه ويحكم ببقاء عمله من ينشئ عليه على قدر كونه بقاءه على صلب من ينشئ عليه على قدر كونه
 انثى وان لزمه بالنسبة الاحكام الشرعية لا الاخصا فلا يجوز له استخدام المولود في الفرض الاول وان لزمه الاخصا عليه ويجوز ذلك ولا
 يحكم بنسب الحرمة بالجناس بل بغيره من كونهم مشبهين في الحاق ولد به سواء ولد او ولد اشكال وقضية الاصل القام ويبنى **الاستدلال**
 من الحكم الاول كل حكم بعد رتبة الجاهل به كالجور والاختلاف في مواضعها فلا يجوز عليه الاخصا في ذلك بل يخرج عن مقتضى الاحتياط
 بينها لجهله بالحكم فيقطع بالبرية بكون الاخصا وهذا هو الشرع الزام الشهيد له في الذكر بوجوب الاخصا في مسئلة الشتر وليس له
 الى التخيير في مسئلة الجور والاختلاف فلا بد من ان الحكمين اصلا كما ان عدم الفاضل المعاصر في كلاه ولو فرضنا وجوب الاخصا في المشبه المحصن
 على ان لا يتحد نوع الشبه كما استدل به في مسئلة الاخصا في المقام الفضيل في ذلك فيخرج اصل البرية في حقه بالنسبة جازمة من الموارد
 دون اخرى من القسم الاول على وجهه عليه عند حقوق حكم الدماء الثلاثة لعدم الخراج منه وان كانا بالشك المتعذر ان لم يجعل ذلك
 علامة لا لحاقه بالبرية وجوز السماع متوالا جانب لو في الصلوات بنا على منعه في البرية لان مشاهدا به مفسو على صوة العلم وبهذا الوجه
 حيث نرى عدم الاجابة فانكشف الخلاف لم يطل صلوته ما نرى لو اخرجنا من جهة الاخصا في الرجل الاخصا بغير العلم بالاخصا في احد
 الشرطين وهذا من القسم الثاني ويجوز ليس الجور والاختلاف في غير الصلوة للمشكوك في كونه في سبيل الجمع ومن القسم الثاني وجوز شتر في
 كانه يشبه بالبرية في البرية وكذلك في الجور والاختلاف في غير الصلوة للمشكوك في كونه في سبيل الجمع ومن القسم الثاني وجوز شتر في
 باصالة الحجر من التاب قبل الوجوب بحرمه عليه النظر الى الرجال والنساء في غير ما استدل به على قاعدة الشبهة المحصنة وكذا يجب عليه
 ان شتر عورته ويجوز النظر على انظر اليه باعماله لقاعدة المذكورة ولا بعد ان لا يحكم بجناية الرجل بوطيه ولا البرية بوطيه باعمالها
 ولا يجنبه الا بخصو لا من نظر الا ولا نزال مع احتمال الحكم بما استدل به لا من حيث قبله الخارج منه بعد البول والانزال فليست
 للرجل في نجاسته ما استدل به من اجل بالنسبة كل واحد من الخرجين اشكال وقضية الاصل عدم الحكم بها وان لم يحكم بالظواهر فيجمع
 تخلف مشبه بالنسبة الخارج الاخر كما في مشبهين **فصل في الاصل في العقوبة اصل العقد عند عدم الدليل في كونه**
 ان مورد ما من مورد اصل البرية من وجهه لانه في نفي الاحكام التكليفية التي يجري فيها اصل البرية والاحكام الوضعية التي لا يجري
 فيها وان جرى فيما يرتب عليها من الاحكام التكليفية وعد جازية في الموارد التي يرتب فيها اصل البرية وهذا الاصل معروف
 بينهم منذ اول ذكره في الكتب الفقهية وقد عرفنا ان الحق في العينة يخصه بوجوه العلم بانه لو كان مقتاد ليل الظفر به ويمكن ان يكون
 بالعلم ما يتناول لظن المسند الى الخصص والبيع اعطى العلم الشرعي فلا يثبت المذهب المختار الا لا نقول بحجته بل ذلك كقوله ومن البرية
 ويجعل في كونه غير ذلك كما ثبت عليه سابقا ثم قلنا هذا الاصل كما في اصل البرية وموارد حجته كما ورد حجته ما وجد على حجته في
 حجته او ما بالنسبة في نفي الحكم التكليفي فادل على حجته اصل البرية من نفي العلم والنقل واما بالنسبة في نفي الحكم الوضعية فان **القول**
 الاستصحاب والبرية بنظر من جهة اخرى انما الاستصحاب كما مر في قوله لان الحكم المحتمل بثبوت من لا هو الحادثة فيفسخ عنه السابق واعلم
 ان اصل العقد المتفق من هذا الدليل وان جرى في نفي ما يجمل غيبا شطر او شطر في الموارد التي يثبت فيها الاحكام التكليفية ووضعها كالعقود
 والمعاملات لا ان لا يضل لتبين الحقيقة واثبات كونها هي مجرد معنى لا الجور او ذلك الشرط كما في اصل البرية فان استصحاب العقد بالنسبة
 انما باحد الوجهين لا يقتضي كون المعبر به ثبوت الحكم عند هو الجور عنده الا بواسطة مقتضى عادته في العلم باعينا الشك في ذلك والفرع

من اول المسئلة
 اصل العقد

حكما معينا فيكون من الاستصحاب المثبت لا نقول بحجته والوجه فيه ان المستفاد من اجبا الاستصحابي اثنان حجته في نظام المقام
 هو بقاء ما من شأنه البقاء اولاً المانع المشكوك فيه واثنان لحكامه الشرعية المترتبة عليه خاصة وكون الواجب مثلاً هو الجملة المعلومة بالنسبة
 الشرعية المترتبة على عدم لعبنا التمسك للمشكوك فيه بل من لوازم العقلية بعد ثبوت وجوب الواجب في الشرع نزيل لذلك الاجابة على ذلك
 البقاء في البقاء يثبتون مورد الاستصحاب كسبته اليقين بعد مدونة ثبوت عليه من وازمة الشرعية وغيرها فثبت ان اللفظ لا حد لها
 كذا في الاخر وفيه من ذلك جريان الاستصحاب في كل منهما من غير محكم لاحد على الاخر لكن يستفاد من مورد ذلك الاجابة مسافها
 كما سبنا بحكم الاستصحاب المترتب عليه حكم شرعي او لا على استصحاب عدم ذلك الحكم فيقتصر عليه وينبغي ان يحكم في غير ذلك بل لا بد من
 هذا من بدلية في نيل بحث الاستصحاب الثاني عموم ما دل على انه رفع عهد لا منه فالا يعملون وان ما يجب لله عليه عن لعبنا هو موضوع
 عنهم الى غير ذلك من الاجبا التي سر كوها وتخصها بالحكم التكاليفي خروج عما يقتضيه وضع اللفظ من غير دليل وبما ان ذلك بعض
 الاحكام الوضعية على هذا شرطه بالعلم لا يتاخر عنها في الموارد التي لا دليل عليها على ذلك ثم دائرة اصل القيد بهذا الدليل على الاجبا
 اوسع من دائرة محسب الدليل السابق لغيره بمقتضى هذا الدليل في مطلق احكام الوضع حتى الجزئية منها والشرطية والماضية لا يفتقر
 من اجبا اليان في الحكم المحسوس واثنان ما يثبت عليه من الاحكام الشرعية وغيرها مما يترتب عليه احكام شرعية مما يظم الاطلاق
 السالفي يقتضيه ضرورة مناعته في الوجه الذي ذكرناه في منع اطلاق اجبا الاستصحابي غير مطرق الى اطلاق هذه الاجبا ولولا ذلك
 لا لزومنا بالاطلاق هناك بقية فافهم ان الاصل المثلث بالمتن المذكور ان كان استصحابا بالاعتبار ان كان اصل القيد بالاعتبار
 الذي ذكرنا كان معناه هذا التحقيق ما ادعى اليه نظري باعاً والى الذي ادعى اليه نظري لاحكامنا هذا الوجه فان لفظ من اجبا الوضع
 ارفع من ذلك معناه انما هو وضع المؤاخاة والعقوبة ورفعهما فبدل على رفع الوجوب الجزئي كالمغليبي في حق الجاهل خاصة في غيرها
 وحلها على رفع نفس الحكم وبعبارة حكم الوضع مع بعد عن بيتا الزيادة متما لما تقرر عند الاستصحاب من احكام الوضع لا تدرك
 العلم بل ولا العقل واليقين وهذا قوامه بحكم كون مباحث الفقه يتبع احكامها الوضعية كالحدث بانواعه والفقهاء والتجاسة والكتابة
 المتخلفة بالاعتبار والمنفعة بما قسمها المخرجة والظواهر والجنائز والصلوات والبطالة الى غير ذلك مما لا يحصى على الصغر والجزء والجاهل لفتنا
 الا فمما شدد وندوب الجاهل في نظر من انقائهم على ان الاصل في احكام الوضع عمومها للعالم وغيره وان الخروج عن هذا الاصل في بعض
 الموارد التبادلية انما هو لانه لا دليل عليه بالخصوص ثم توكل الكلام في منع ذلك لانه اجبا على الشارع الجزئية والشرطية ومنها
 معناه بالنسبة الى ما شئت انصافاً من ذلك من جمع عدم وضع الجزئية والشرطية في الجزئية والشرطية المشكوك فيها الى عدم وضع المركبة في
 الجزئية والشرطية بل في الشرع فان عدم جزئية الجزئية مقتضى عدم كايه الكلال على نفاذ الشرط والشرط ولا بد من عدم جواز اصل لعدم
 بالنسبة المركبة بالشرط لان الشارع وضع الاكثر من مرتبة الشارع وضع الاقل والشارع وضع المقتضى مرتبة اصل عدم وضع المقتضى
 بخاصة العلم الاجمالي بوضع احدهما في حفظان عن رجة الاغنيا فكذلك ما يرجع الى ذلك لا لا باعاً بل لا يحجزه المقتضى من اجبا
 المقبول لكن لا خلاف ان الجزئية والشرطية لا يسند لهما وضعاً مغايراً لوضع الكلال بالشرط بل بالاعتبار ان مقتضى وضع الكلال
 بالشرط وعدمها من الحكم الشرعي مبنى على ان هذا لا يغنيها ولا فليست عند التحقيق منه فلا يضرنا الوضع والرفع في اجبا اليه استلزاما
 لكن لا بد من ان الجزئية والشرطية كما ينزغان عن اغنيا الجزئية الكلال بالشرع مع الشرط كل ينزع علمها من عدم اعتبارها فيكون عدمها
 ايقن حكما وضعية كبقائها ونسبته عدم العلم الى كل منهما بالخصوص فلا وجه لرفع اعمال الاصل بالنسبة احدهما بالخصوص مع العلم بانقضاء
 الاصل بالنسبة لهما لا على التبعين فسقط الاستدلال بالاجبا الوضع والرفع ومما معناه ليقول الاجتاج برواية من عمل عالم كقولنا
 يعلم بالوجوب الجوا الفدح لانه بان لفظ مما علم ما علم من المطلوب بالنسبة دون لغزته والاثبات بما علم من اجراء العباد والشرطية بالنسبة
 اثباتا بما علم انه مطلوب فليس في عمو الرواية سلباً لكن معنى ما علم مطلوبية لهما علم جزئية او شرطية ولا ريب ان العلم بغير
 الجزئية والشرطية المشكوك فيها من ما لم يقدّر فلا يندرج في عمو الرواية سلباً لانه عموماً لم يعلم بالرفع فالحق ان المستند على حجة اصل عدم الحكم الوضع
 مختص بالاستصحاب وقد بينا عدم مساعده على جوبانها بالنسبة وضع الجزئية والشرطية فالتحقق ان هو القول بوجوب الاجبا بينهما حاجت
 لا يقوم دليل على غيرها واما اصل عدم الزيادة حيث يبدو الامر بين الاقل والاكثر فيرجع الى مسئلة اصل عدم الرجوع في موارد التكليف
 الى اصل الجزئية ايقن واما اصل عدم تقدم الحادث فيرجع الى استصحاب العلم السابق في الزمن الذي يسبق في حدوثه فيه والى هذا يرجع
 اصلنا في الحادث ثم هذا الاصل انما يخرج الاحكام الشرعية بالنسبة الى الجهد الذي لم يجر بما يدل على الخلاف بعد الفصل المعبر ولا
 يعتبر فيها غير ذلك اما بالنسبة الموضوعات المتأخرة في حق الجمع مطردان توقف اغنيا المقتضى على الرجوع الى الفوق الجزئية
 واشترط بعضهم في حجتها موارد اخرى الاقول ان لا يكون اعمال الاصل مثبته بالحكم شرعي من جهة اخرى وبنفي ان يرد به الحكم لهما
 للاصل ذلك ان كان الاصل عدم وجوب الاجتاج عن حال المشبه به وان قد بلوغ الماء المذلة للنجاسة كذا او عدم تقدم الكربة حجة

عالم

يعلم بعد ذلك على ملافة التجاسة فان اعمال الاصوات الثلاثة في هذا المورد وجب ثبات حكم شرعي من وجوب الاجتنان عن الاضرار والملافة
او التجاسة الشك ان لا ينصرف باعمالها مسلم كما لو فتح انفسا فاضطربوا فطارا وحسب شاة فبات لها او امسك رجلا فحسب دابة فان
اعمال الصلوات فيها بوجوبها بالمالك فيجوز ان لا يفتقر عادة الافلا في عقوق قوله لا ضرر ولا ضرار فان المراد نفي الضرر عن غير
جبران بحسب الشرع والا فالضرر غير منفي فلا علم ولا ظن بان الوافعة غير منصوصة فلا يحقق شرط التجاسة بالاصل من فقدان التصديق
بجواز القطع بنبط حكم شرعي بالاضا ولكن لا يعلم ان مجرد الضرر والاضا او هما معا فينبغي له تحصيل العلم بالبرائة ولو بالاصل
لنفى الكف عن تعيين الحكم ان جواز التجاسة بالاصل البرائة في مثل هذه الصوة غير معلوم فبشك في عقوق قوله ان اجانبكم ما لا تعلمون فيها
ورضع يده على فيه الى الخواشي ثم اورد على نفسه بان الرواية كاندل على المنع من الحكم في صورة الضرر كاندل عليه في غيرها والبرائة في
صورة عدم الضرر يلزم تكليف لافل وهو متجهد بديل عليه مثل قوله ما يجب الله تعالى من علمه على العباد هو موضوع عنهم بخلاف صورة الضرر
التكليف في تكليفه فانما لا يعلم الاضطرار سببا لانزاله في المحرم واشغال في منتج في الجملة مما هو موزون في الطباع انما
ان لا يكون من معبادة مركبة بل كل من بينه وبينه لواء ذلك الحركي كان والا على عجزه ما عدا ما يكون عجزه في التجاسة فيجوز
منصوصا لا معلوما بالاصل اقول ما الشك الاول فهو على ملافة غير مستقيم بل لو جبر فيه ان يفضل بين ما اذا كان احدا واردا
على الاخر وبين غيره فيسلم ما ذكره في القسم الثاني دون القسم الاول ان يتعين فيه تحكيم لو اردوا ضبط ان يكون من حكم احدهما شرعا
رفع الاخر من غير توسط امر عقلي او عاقل دون العكس كما لو وجد بعد دخول الوقت ما سعى الطهارة فان قضيت عدم وجوب الاجتنان
عنه وجوب الطهارة به بل وجوب الصلوة ايضا فان فرض تعدد طهره فغيره لا اشكال فيه وكذا لو تعدد ما لا كثيرا وشك في كونه مذبذبا بين
فان صالته برائة من الفقه بدت عليه الاحكام التكليفية المتعلقة بالمال من وجوب الحج والافاق على من يجب عليه نفقته وقدر النفقة
على وجه ذلك مضافا الى ما سبقه فانما ذكره من مثال الشبهة من القسم الثاني ان لبقضية احدا الاصلين فيه اثبات وجوب الاجتنان
عن الاضرار بواسطة اسرع شرع وهو تعيين ملافة التجاسة اياها لا سبيل الى اثباته بالاصل لتفريع عليه حكم الشرع بل ولا سبيل
الى التسليم شيئا منها بعد العلم بان رافع احدها كما يات وما ذكرنا بتفصيل الحال في المثالين الاخرين انهم ان الماء المشكوك في كبره قد يكون
معلوم الكبرية بحسب من المتقدم على الشك يكون الشك في نقضه شئ منه او نقضا ما من يده على القدر المعلوم يادته على الكوران علم بقضا
ذلك المقدار في فلا اشكال في اعتباره اصاله بقاء الكبرية وتحكيمه على تسا الاصول وقد يكون معلوما عند كبريته بحسب المتقدم على الشك
ويكون الشك من جهة احتمال الزيادة ولا اشكال هنا ايضا في تحكيم ماله عند الكبرية على الجملة عند التجاسة وعند وجوب الاجتنان عنه كما
عرفت فيحكم بخاسر الملافة ولما اذا علم بحصول الكبرية ووقوع التجاسة وشك المتقدم فيمكن ان يكون قارح احدهما معلوما دون الاخر
فيحكم بالاضا قارح الجهول فيجوز عدم بثوته في زمانها في بثوته في زمانها لا علاقة بين الحادتين فيشك من العلم بحصول الاخر فيلحق حكم
من الطهارة والتجاسة ولا اشكال في تحكيم هذا الاصل على اصاله عدم التجاسة وقد يحكم في الشك بالانحياز بالكلية وقضية الاصل في ذلك
النشاز من جهة نفي وقوع كل منهما في زمن يتحمل عدم وقوعه فيه وهو يقضي ورواياتنا استعملها هو كمال الملافة فلا يخفى من ذلك
لو علم عدم الكبرية وشك في تقدم التجاسة ومقارنتها لها واوضح من ذلك ما لو علم بعد تقدم التجاسة وشك في مقارنتها لها واوضح من ذلك
المقارنته وشك في المناخنة منها لسلامة اصل الطهارة عن المناخنة ولا يتوهم ان قضية اعتبارنا في الاخر فيجهول لنا في هذا بوجوب شرط مثله
في مسألة من علم بوقوع حدث طهارة منه وشك في المناخنة منها فينبغي ان يحكم فيها بالطهارة مع العلم بتأخر الحد دون العلم بالحد
بتأخر الحد دون العلم بالحد لا صحتا الوضوح الفرق بين المقامين فان الحكم الشرعي لم يرتب على صحتها الاخر هنا لا يتوقف
على توسط امر عقلي او عاقل بل يتفرع عليه ابتداء فيصح اثباته بالاصل بخلاف مسألة الطهارة والحد فان قضية اصاله فاعلم الطهارة
فيها عدم وقوعها في الزمن الذي يشك في وقوعها فيه وهو لا يقتضي اثبات وقوعها في الزمان المناخنة بواسطة امر عاقل وهو العلم
بوقوع الطهارة منه فيكون من الاصول المبنية على الغير معتبرة كما ثبتنا عليه واما الشرط الثاني فيقبل احتمال الانحياز في عقوق
التكليف لا يقتضي بآثار التكليف واعمال الاصل بل لا بد من قيام دليل على الاشغال كما مر ليس من شرط التسليم بالاصل العلم والظن
بعد التصديق بل يكفي الظن بانقضاء نص يدل عند التعامل به على خلاف حكم الاصل بالصراحة والظهور فلا يقدح وجود نص لا بد عليه
بالحد لا ليس ثم لا يرتب بثوث الغرض في الموارد المذكورة من جهة الاثبات فيحقق والحد يبدى بينه وبين الضما لا وجه له وسقط حكم
الاصل بالنسبة الى الغرض لو ثبت دليله لا يثبت الغرض في نفي الضما اجتهاد دليل عليه ان ليس احدهما منوط بالآخر وقد عرفنا ان دليل اصل
البرائة من العقل والنقل معلومة المتناول لكل معا لا دليل عليه في الاشغال فلا وجه لمتنع شمولها للمشاهد الواقعة وقد ان خيرا انما
لا يتاثر اصل البرائة القهدة للبرائة الظاهرية لانها محمولة على التوقف عن الحكم الواقعي او قبل الفصل الفرق في اعمال الاصل بين صورة
نظر الغير به وعدمه مع تسليمه عند ما يدل على الاشغال مما لا وجه له لعمدة المقامين ودعوى ان اشغال من الضما مما هو موزون

من اول كتاب العلانية
مروستحكا

الطبائع فاسد لان ان زاد طبائع العقلاء او اهل الشرع فواضح خلافه ومع تسليمه فلا وجه للتوقف وان زاد طبائع اهل الفقه فواضح خلافه
به فلا يصلح وجها لمنع افعال الدليل المعبر ثم لا بد من اعتبار النظم بالمسلم كما لا وجه له لعدم اذلة الضمير ولا غير وقوله غشيل واذا
الشرط الثالث فمتبرك اعرف ان لا وجه له لخصيصها بالشرط بل يجري في الشرع والمناخ ايضا كما مر اما ما سئل به على فسخ
ما شئت من جزئية من دلالة النص للمبين لا وجه له عليه فغير بعيد بالنسبة لغيره ولا بالتشبيه عندنا لاننا لا نؤمن بجزئية المعاني كما اشير اليه
سابقا ففصل الاستصحاب هو عيب اعرف اما على ثبوت في الزمان او فيما يتوحد البقاء في غير الزمان او في الزمان والخلق فالجواب
بالاوصولة ما بيننا واللامر ثابت بل هو كالتطويع او بالفضل كالبوتة حال الصغر والشروع كالوجوه والحقير والحقير والاطلاق وخواصها
وما يق من ان الاستصحاب لا يجري في الاحكام المطلوبة فكان المقصود عد حجة فيها فهو مخصص للحكم لا في العنوان لان يكون مراد الاستصحاب
المعبر عنه والمرد معلوم منه بثبوت ما يتم مقامه من حيث وجوبه في الواقع فان الاحكام الثانية بحسب الظاهر لا يستصحبها الاحكام الثانية بحسب الواقع
فندخل في ما قطع بثبوت في زمان ثم شاع بثبوت في ذلك الزمان وان كان الحجة عند حجة الاستصحاب فان ذلك لان العلم بالمفهوم غير
معلوم حال الشك من حجة القطع به وان لم يكن نفس معلوما فدخله في الحد بالاعتناء الا قوله ولا لغيره باحتمال البقاء لعلنا لا نعلم
وظاهر مع قطع النظر عن وجوب حجة الاستصحاب فلا بد ان اعني البقاء بالاعتناء في الواقع انقضى طر الحد بما علم عند بقاءه في الامارة فغير
فان الاستصحاب لا يطبق عليه عرف وان اعني بالاعتناء في الظن فهو معلوم لا دلالة الاستصحاب ويدخل فيه مشكوك البقاء ومطويع وهو موقوف
بجرح مفقوع البقاء وعدل من جرح موقوف بالاستصحاب اما في جانب الحد فواضح واما في جانب البقاء فليس بمتبرك بالاعتناء في الاستصحاب
مورد معضلة ونفلا يتصور عدم العلم بالبقاء لكن بشكل بانها في ما يتم فيما علم بقاءه واقعا فان فاعلم بقاءه في الظن بغير دليل الاستصحاب
فليس بمتبرك في الاستصحاب وانهم هو من ادول بين الفهم وادفع هذا الوصف عن الحد لا يخرج من كتاب تفسيره وتحاذر اذ لم يفهم ابل الاختار
بالظن لغير ان حجة من حيث فادته للظن وسندية على ما فيه ثم تفسير الاستصحاب بالبقاء كما لا بد من البحث عن صحة ولا لغيره من الادلة
اما الاول فلان لبقاء عبارة عن الحكم بالبقاء فخرج البحث عن صحته الى صحة الحكم المذكور وهو ما لا يخفى عليه **واما الثاني**
فلا بد مما يمكن التوصل بصحة النظر فيه على الخطه فابدل على صحته في معنى الحكم الفرعي بعد ثبات كون منه جازحت عنوانه **ومرئيا**
ببطلان الاستصحاب الذي يتعلق بغير الاستصحاب بالبحث عن حجة انما هو الاستصحاب الموصل الى معرفة الحكم الشرعي وتعيين البحث الى غير شرط
مرئيا العوا لادله وان علم انه ينقسم الاستصحاب باعينا موده الى استصحاب حال لعلنا بالمراد به كل حكم ثبت بالفضل سواء كان نكاحيا
كالبرائة حال الصغر باعنه الاشياء الخالصة عن مارة المفسد قبل الشروع وكثير من النصف في مال الغير وجوزد الوعد بغيره اذ عرض هذا
ما يحتمل له والى كالاظهار والخوف وكان وضعها سواء لعلق الاستصحاب باعينا موده لثبوت النكاح اذ عرض ما يوجب الشك في
بقائه فامم او في خصوص مورد ونفيه كعد الزوجية وعد الملكية الثانية قبل تحقق موضوعها وتخصيص جمع من الاصولين لهذا
العلم على استصحاب حال لعلنا بالمراد الاول لعلنا بالمراد الاصلية مما لا وجه له والاستصحاب حال الشروع والمراد به كل حكم تكليف او وضع ثبت
عند سنده سواء كان اجماعا او بوق له استصحاب حال الاجماع او غيره كالقرينة والكتاب لتسوية ذلك استصحاب وجوبه في الصلوات الى
قلبت بها التيمم فاصلا لما في ثباتها للاستصحاب حال اللغة والمراد بها ما يعم العرب بانواعها كذا اثبت للفظ حقيقة في اللغة وشك في
رواها بالفضل والاستصحاب حال الامور العادية كحقو الغايب وطويرة التوبة هذه انما اربعة وانما استصحاب الحكم الذي يترتب على انقضاء
حال لعلنا من عند حد النسخ فيما يحتمل النسخ وعدم ورود المخصص العا والمقيد المطلق وعكس ثبوت القرينة الصان فيما يحتمل الجواز فيكون
رد ذلك الاستصحاب حال الشروع انهم وينقسم باعينا حال مورد الاستصحاب ما يكون من شأنه البقاء لولا طر والمناخ وفي ما ليس كذلك
فصل ان ضرورية ما في الاشياء المنفصلة بلغتها انية واذا ضرب فيها انما الادعية للاختلاف بلغتها انقضاء موجب لشك في البقاء اليها كالمسا
التي يثبت عليها في اثبات البحث ارتفاع اثبتين وثلاثين فما اذا عرفت ذلك علم انهم قد اختلفوا في حجة الاستصحاب على ما نقل عنهم على اقول
فالتميز التفصيل بين ما اذا كان الشك في عرض الفلاح فغيره في قدح الناص فلا يغير حجة عن بعض المتأخرين ومما يعمى التفصيل
ما اذا كان في طر وماعلموا فثبت الحكم الشرعي الذي ثبت استمراره اليه مع عدم العلم بطر فما يحتمل كونه في الارتفاع بغيره وبين غيره فلا يميز
وهو اليه الفاصل التبرر والى في الذخيرة في بيان حكم الكمال المستلزام لادلة بما جاز لغيره الفضا الجرح وخصمها التفصيل بين ما ثبت استمراره في
طرية معينة وشك في حصوله في صدقها على اصل مع العلم بصدقه على غير متغيرين بين غير فلا يغير حجة اليها الفاصل الخوف في شرح
الدروس في بحث الاستصحاب بالاجماع واسمها التفصيل بين النفق والاثبات في ثبوت حجة النفق ونفقت في الاثبات ذهب اليه اكثر
الحنفية على ما يحتمل الفنا زل في بيانها الحكم الفصلي عنهم وشرائعها التفصيل بين الحكم الظاهري فلا يجري فيه لوضع فغيره في
شك في لغيره عن بعض وثانيتها التفصيل بين الحكم الوضعي فغيره وبين غيره فلا يجري فيه وهذا في ثبوت ما يترتب عليه في ثبوتها
في الا باحد غير الحكم حيث لا تعرض لها في الاول والثاني عدل بانها في العلم بالمتحدان والفاخرة من الناصح في النقل واستصحابها

شك

عكس ذلك وجازى فيها التفتيش بالحكم الشرعي فيجوز فيه وبين الاموال واجبة فلا يجزى فيها وهذا القول حكاه بعض المعاصرين وجازى
عشرها التفتيش بين ما ثبت بغير الاجماع فيجوز فيه وبين ما ثبت به فلا يجزى فيه والتحقيق عند قول الخبير تمام العمل المأمون وهو التفتيش
بين ما اذا كان قضية الشيء المعلوم بثبوت بقائه في الوقت المشكوك ببقائه فيه لولا عروضا للمانع او منع العارض وبين غيره فغير الاستصحاب
في الاول والثاني وفيما الشئ الثابت بالبقاء يكون بالحداد كحق الفاني قد يكون بالشرع فشارة بالنقل والظاهرة الحديثة ومنها
معناها والظاهرة الحديثة والتجاسة ملائمة والوجه الدائم ونظايرها فان المستفاد من دلالتها ان الشئ قد جعل هذا الامور على وجه بدو
ونيجزى لو لم يمنع من بقائها مانع فيصح التمسك بالاستصحاب الظاهرة بعد خروج المانع وباستصحابها الاستصحاب بالتميز اذا وجد في ذاته
الصلو وباستصحاب الظاهرة في ما البئر لا في التمسك واستصحاب التجاسة في التمسك المنفصل اذا اكل كرا في الكثرة المتغيرة اذا كان الثابت
وباستصحاب الملكية السابقة في البيع بدو العقد وعرضه والترجيح في الطلاق بلفظ خلية وروية وظلف وكان الحال في ملك التفتيش بالاجماع
والوجه المؤجلة والوجه في التفتيش والتحليل المؤجل اذا اعتبر لا سيما في الجميع بالنسبة لغير الاجل فان المستفاد من دلالة مقتضى هذه
الامور بقاءها الى اجلها ما لم يمنع من مانع فليس صحيحا عند الشك في وجود المانع وكذا الحال بالنسبة الاجل المعين كدخول البئر في
الشهر اذا كان الشك في حصوله كمواد الاستصحاب انما هو وجود الوقت السابق دون الحكم المتعلق به وان استبعد لا فغير باستصحابه او الوقت
استصحاب وجود الوقت لا يخلو ما تقر في محله من الامور المتغيرة بغير الفارة كالحر كره فلا يمكن بقاءها وجوده فليس يمكن استصحابه بل في
وجود الكيفية المقارنة للزمان المتغيرة لجهة منه بعنوان مخصوص كالليل الذي هو عبارة عن الزمان الذي يكون فيه التفتيش لا يرضى لثبوتها
الذي هو عبارة عن الزمان الذي يكون فيه فوق الارض ولا يثبت هذا بن كونين متى تحقق احدهما في موضع كان من مقتضى البقاء ما لم
يمنع منه مانع وهو هذا مبدأ الشئ الحاصل عند بلوغها الا في احد الجانبين وكذا الكلا في استصحاب التمسك المتقدم على الفرض وهذا يتضح
الحال في استصحاب الشهر حيث يشك في الهلال واما اذا كان الشك في ثبوت الاجل فلا يجزى فيه الاستصحاب اذا لم يتجسد الشك في مقتضى
هذه الامور لاستمرارها الى الزمان لا بعد بل قضية الاصل عدم الاستصحاب المشكوك فيه فغير على القول المتيقن كذا اذا كان
الشك في انفس الاجل المعين اذا كان ناشئا من جهة الشك في ثبوت العقد كما اذا استأجر دارا سنة ثم شك في انفسها للشك
في مبدأ الاجارة فانه وان لم يكن التمسك صالحة فالحادث مع ثبوت قايوم ما العقد وجه غير مريض كما استند عليه كذا في
استصحاب وقت الاجارة في شئ فانصح مما فرنا ان الاحكام المتعاقبة في زمانية لا يستصحب في الغاية المتأخرة عند الشك في الثبوت
بمختلف ما لو كانت متعاقبة غير زمانية فانها تستصحب في الغاية المتأخرة عند الشك في السابقة وفي حكمها الغاية الزمانية
المضادة الى غير الزمان كدوم محض زيد ووقت قدوم عمرو والفرق بين الغاية الزمانية وغيرها ان الغاية الزمانية لا تغد من الموانع
بخلاف الغاية الغير الزمانية وذلك لان الزمان لا يمنع منها فلو دام الحكم او الاستمرار الثابت وهذا المعنى مما لا يتحقق في الغاية
الزمانية وان شئت توضيح ذلك فالخط قول الغاية كمرزب الى يوم الخميس قوله كرم زيد الى ان يفسد فان لم يجد ان المقهور
التي كون له نسو ما نعام وجوز الاكرام وانه لو دام واستمر بخلاف الاول فانه لا يفهم منه ان حضور يوم الخميس مانع من استمرار
الحكم وانه لو دام لاستمر في العمل السر ذلك لا يفعل الاستمرار في زمان بدو بخلاف الغاية الغير الزمانية فانه مما يمكن ان
في الحق بها الاستمرار ولا يتحققها وكذا الكلا في ثبوت الوقت كعسل الجمل حيث خالفوا في امتداد الزوال والفرق
وكنوافل الظاهر من حيث خالفوا في امتدادها الى الابد او الى اخر وقت القسيلة او الى الاجزاء فلا يقع التمسك لمساعدة القول الاول
بالاستصحاب وان امكن التمسك ذلك لان الامور المتغيرة عن التمسك بغيره لثبوتها بالاستصحاب وكذا لو كان العمل شهما متغيرا
بغاية زمانية وشك في ثبوتها فانه لا يثبت الاستمرار في كون سقوط الضرر او في الحرة ثم لو شك في ثبوت مصدرها كما لو شك
حصول احد الامور في التمسك بالاستصحاب وبتبع الحكم كما في ما يخو بالاجماع وذلك حيث يتقدم على استمرار شئ وبقائه على تقدير وجوده
ان يرد رافع كوجوب التمسك على القايوم فانهم اجمعوا على ان وظنفسه الرجوع الى الجهد وان ذلك مستند في حقته فالتمسك من الاستصحاب
المعبر عما تم اختلفوا في ثبوتها فقبل هو الاجتهاد المطلق وقبله مطلق الاجتهاد المتعلق وقبله فصح ان يتسلك الاول بالاستصحاب وايضا
الاجتهاد المعبر امر وجوده فليس صحيحا في السابق لثبوت مقتضا مع الشك في تحقق الرفع له وهو مقتضى الوجود وكل الحال في القوي
فانهم اجمعوا على جحيتها وجواز القول عليها اذا استجيب الشرط وانها مستندة على ذلك لم يمنع من ثبوتها في ان زوالها ذكر
المفني للابدال وموتها هل يمنع من ذلك ولا فيصح التمسك بالاستصحاب واما اذا قام الاجماع على ثبوت حكم الجملة فلم يتم دليل
على بقاءه الى ان يرضى في ثبوت استمراره وعدمه لم يتغير منه التمسك بالاستصحاب كحق الشفعة حيث اجمعت على ثبوتها في الجملة وخالفوا
في فوريتها وعقد فوريتها فلا يغير التمسك الثاني بالاستصحاب وان استدلل به بعضهم ومثاله خيا عوزا المبيع اسلم ونحوه وقس على ذلك الحال
في نظايرها هذا واعلم ان الحق في اصوله اذا ثبت حكم في وقت ثم جاوز وقت اقر ولم يتم دليل على نفاذ ذلك الحكم هل يحكم ببقائه على

وَأَمَّا ذِكْرُ الْمُفْضِلِ الذِّكْرُ فِي الْحَمْدِ الشَّرْعِيِّ

۱۸۱۲

قال

مطلوب لا يتقوله على الاستصحاب بل كمن لم يثبت توفيقه فيها عليه وقد مر فان الموصل الى المحجة كمنس المحجة نعم بلزم من ذلك ان يكون
مطلوب الاستصحاب انما هو من المبدأ من النظر وهو ما لا يدفع له غير النظر في محجة الاستصحاب فيازم عليه احضار الدليل من المبدأ
التي انما هي الاستصحاب في الامور العادية التي لا يستقيم فيها النظام بدونها لا يشترط احضار الدليل في المحجة الشرعية التي لا ينظم فيها الاصول
بدونها كطابق النظر فانه يستلزم الامور العادية بل عليه مبناها خاليا ولا يلزم منها احضار الدليل في المحجة الشرعية نعم احضار في بعض موضوعات
الاحكام مما يستلزم الفصل كجواز الغائب فيحكم بحكمه فمقتضى صرف كبله وجواز الانقضاء على ما له من ما لم ينكشف الخلاف الى غير ذلك من الامور
اخذ ما له ولا نكاح فشا مجرى عقد بقاءه لا رادوا هي له فيما اشبهت له في النظام كما انه يستلزم بحجته بعض الاحكام فيها واثباتا
كاستصحاب البرائة تحت بقاء التكليف واستصحاب الشغل للمعاوم حيث يشك البرائة بقوله على وجه التكليف من دون بقاء الاول وعنده
وجوب دفع الضرر المخوف في الثاني واما حجة في سائر الموارد فلا يتم عند التحقيق الا بدلا لثبوت الاختيار وعلى هذا فيمكن ان يكون عند
الاستصحاب من الادلة العقلية نظر في ان حجة في بعض موارد مستقاة من فعل الشيء ان مقتضى الحكم الاول ثابت في الكرامة
فقد بوه والمعاوض لا يصلح للرفع لان مرجع الاحتمال تحت ما بوجوب والحكم وهو معارض باحتمال عدمه فبذلك وبقي حكم سلما على
الرافع وفيه نظر لان راد بد بنبوت المقتضى مع احتمال تحته ما بوجوب والحكم بمقتضى عدمه بصفة الاستصحاب فبذلك راد الحكم
ببطلان زوال الاقضاء فلا يجتمع احتمال زوال الحكم لتحقاق الاقضاء مع زوال الامر التبعي لا يتم بدون المنسب فلا يمكن العقل بنبوت
مع عدم العلم بنبوته وان راد بمقتضى بقاءه فغير مستلزم لان ذلك مقتضى لا يشترط ثبوت حكمه في العلم بنبوته عدم المانع والمقتضى بكونه
احتماليا مع ان قوله وهو معارض باحتمال عدمه غير مستقيم لانه ان اعتبر المعارض بين الاحتمالين من حيث لو جوفلا مصادفة بينهما بهذا
الاغنيا اصل ضرورة صحة اجتماعهما في المعارض في الثاني وكذا ان اعتبر بينهما من حيث لا اقتضاء الثاني بكمالهما مع قطع النظر
عن الاخرى هو المبدأ وان مقتضى احدا الاحتمالين بغير مقتضى الاخر فبذلك عن ان بقاءه بل يشترط في
اقتضاء عدم ثبوت الحكم معهما وان اعتبر بين مقتضىهما فلا راد لاجتماعهما لا يتحققان فكيف يتصور بينهما المعارض الذي هو مقتضى
يتحقق المعارضين كما لا يمكن فكذلك هذا الدليل لو لم يكن ان خص من ذلك لانه ما يقتضيه حجة الاستصحاب حيث يتحقق المقتضى
وشك في طرأ الرافع لا مطلقا في الثاني في الزمان السابق في الثبوت في الزمان اللاحق والاولى خروج من المكان الذي في
الامتناع وهو محتمل فثبت مكانه بقاءه ما لم يقض عثره في ذلك لا سيما في خروج الممكن من احد طرفي الامر من غير عثره
ان التقدير بقدر عدم العلم بالموثر بقاءه راجحا على غير نظر الجهد والاختيار لراجح واجب في غير نظر اما ان كان
فلان لتعليق المذكور في المقدمة الاولى ان حمل على ظاهر من ما يمكن وجوده في وقت فلا بد ان يكون وجوده ممكنا في وقت الابق
فهو في محل المنع الاخر من اجراء الترتيب من الممكنات مع انها لا يمكن وجودها ساقا على نفسها ولا لاحتمالها الامتناع فبذلك
على نفسها وناخه عنها فافترجعت عن الامتناع الى المكان ومنع الامتناع وكذا الحال في الزمان اذا اخذ من حيث يقتضيها
بازمة الخاصة دون الظاهرة الخاصة بالامتناع بالامتناع حيث كونها حاصلة فيه ومقتضى بقاءه بنبوت حصول البور ان راد ان ما يمكن بقاءه في مكان
في مرتبة ذاته فهو ممكن في مرتبة ذاته واما وان امتنع بالتمسك في بعض العوارض لانه امتناع غيره فلا يثبت الامكان الذي وانما يمكن
في وقت مخصوص وعلى كيفية مخصوص فهو ممكن في ذلك الوقت وعلى ذلك الكيفية واما بمقتضى لا يمكن عليه ما هو لا يخلو بالخصوص الا
بالامكان فهو متجه الى ان التعليل لا ينقض باثبات الدعوى كما لا يخفى فلو جبه ان يتساعدهما يلزم خلاف القرص على تقدير مطلقا
اذا اكمل في استصحابا ما يمكن بقاءه في الوقت الثاني لا ما يمنع منه ولعل الذي حمل المسند على التمسك بالتعليل المذكور فاداه من
توقف دليله على بقاء المكان بقاء وجود الممكن المستلزم عقلا راد على من حاله مطاوعه في خصوص الاعراض في بقاء الامتناع نظر الى
لا يجده مستلزم البقاء لان الدليل على فلا يمكن بقاءه على سرعي وان كان بجهد ذلك من تمسك على حجة الاستصحاب بالتمسك
هذا فلا بد له من التمسك بمسند اخر ينفرد باثبات مقتضى البقاء المذكور عن فادته كلعرف وانما ثانيا فلا بد له لا يلزم
من كون الثاني في الزمان السابق ممكنا في الزمان اللاحق بوقف عدمه على اقتضاء موثر بل يكفي عدا اقتضاء المؤثر في بقاءه على ما هو
التحقق من عدا استغناء البقاء في بقاءه عن المؤثر واما الثالث فلان راجحا البقاء بغير مطردة في موارد المقتضى اذ كثيرا ما تقوم اثار
غير معتبرة على الخلاف فيحصل الشك فيه والنظر في الخلاف مع ان مقتضى اثبات حجة بحث لا دليل على الخلاف مطاوعه لان نقص الحجة
على صورة الظن بالبقاء او بعدمه هذا الدليل بيات بعض مقتضى ولا ينافي مع مقتضى الادلة ومساعدة البقاء على البقاء واما
مرابعا فلا يلزم وجوب اخذها لارجح مطاوعه والاستغناء عنها في التمسك باب العلم وانفتاح باب الظن مع عدم راد بما حققنا من فضيلة
التمسك باب العلم انفتاح باب الظن في ادلة الاحكام لا في نفس الاحكام فلا بد من راد دليل على وجب الاختصاص الى راد بقاء الاستغناء
في محرم كونه راجحا للتمسك بالادلة على وجب اخذها بالتمسك السابق عند عدم اليقين بالخلاف في كثرة منها صحيحة راد عن البقاء

قال قلت لمراد الحكم بالثبوت على وضوء الى ان قال قلت فان حرك الحنيفة شئ وهو لا يعلم به قال حتى يسبق ان يدان حتى يجمع ذلك امرين والا فانه
 على يمين من وضوء ولا ينقض اليقين ابدًا بالشك ولكنه يقضيه بيقين آخر ومنها الصحيح عن احمد هاء قال وادراكك في ذلك هو ارجح
 وقادح من الشك فام فاصاب اليه عزى لا شئ عليه ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط احدهما بالآخر ولا ينقض الشك
 باليقين ويتم على اليقين فينبغي عليه ولا يعتد بالشك في حال من الحالات ومنها صحة رواية قال قلت فان ظننت اني اقدر قد اصابني
 التوب لاني يقين ذلك فظننت فلم ان شئ ثم طلبت فاني يقين قال لعنه ولا يعتد بالصلاة قلت لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك
 ثم شككت ظننت انك ان تنقض اليقين بالشك ابدًا الى ان قال قلت ان رابته في ثوبه وفي الصلاة قال تنقض الصلاة وتعيد اذا شككت في
 موضع منه ثم رابته وان لم تشك ثم رابته بطا فقلت لصلاة وعسلته ثم بقيت على الصلاة لانك لا تدري لعل شئ ارفع عليك فليس ينبغي ان
 ان تنقض اليقين بالشك ومنها موثقة عار اذا شككت فابن على اليقين قلت له هذا اصل قال نعم ومنها رواية عبد الرحمن بن العباس قال كتبت
 اليه وانا بالدين من اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يصام ام لا فكتب في اليقين لا يدخل فيه الشك ثم للرقبة وافطر للروية ومنها ما
 رواه في المحال عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع من كان على يقين منك فليص على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين في
 ومنها ما روى عنه من كان على يقين فاصابه الشك فليص على يقينه فان اليقين لا ينقض الشك ووجه الاستدلال ان هذا الاخبار
 على عدم جواز نقض اليقين بالشك والمراد الحكم المتيقن به لا متناع توارد اليقين والشك على مورد واحد في زمان واحد ذلك معنى
 لا يبق هذه الروايات غير ما تضمنت انما يتبين فاصرة الاستدلال بالادلة اية كالثلاثة الاحدية وبين فاصرة الدلالة كالاربعية الاول
 فان موضع الاحتجاج من الرواية الاولى قوله لا ينقض اليقين ابدًا بالشك ولا ريب ان الصبر المستمرة الفعل ارجح الى الذي ذكره السائل من
 شك في وقوع حدثا التوهم من بعد فعل الطهارة ولفظ اليقين في العهدية المستوح كونه في قوله فانه على يقين من وضوءه فيختص الحكم
 بتعدي الى غيره وقريب منه لرواية الثالثة فان لفظ اليقين فيها صالح للعود الى اليقين السابق على الاستدلال من الرواية الثانية قوله ولا
 ينقض اليقين بالشك في حال من الحالات ولا دلالة لذلك على حجة الاستصحاب من ان الركعات الثلاثة التي على بعضها لا يبطلها بما
 اعترض من الشك في فعل الواجب بل يبنى على اليقين في الركعات الثلاثة التي يبنى عليها الركعة المشكوك فيها على الوجه الذي استبعد
 من سائر الاحتمالات اربعة ولا يعتد بالشك بجملة فاصلا للعمل الصحيح في حال من الحالات وقوله في الرواية الرابعة ان على اليقين كما يحمل ارادة
 البناء على استمرار حكم اليقين كتحمل ارادة الافتضاء على عمله من بدل على نقض المدعى لا ما تقول اما ضعف الاسناد في البعض فمجبور
 بالشبهة بين اصحاب فوقي رواية واما ما ذكر في دلالة الرواية الاولى فدفعه بان الظاهر من سياقها لفظ القانون وقاصيل الصانطة
 كما يدل على لفظ ابدًا ويظهر عليه دلالة التأسيس على التاكيد لا على تقدير تخصيص الحكم بمورد السؤال يكون مفاد الكلام المذكور انه لا ينقض
 يقين الطهارة باحتمال الحدوث وهذا مفاد الكلام السابق بعبارة مثل ذلك بحاجب عن الرواية الثالثة لانهما على المعنى مما لا يعتد به
 كالا يخفى واما ما ذكر في الرواية الثانية فيمكن دفعه بان قوله لا ينقض اليقين بالشك مسيوق لبيان انه لا ينقض يقينه بعدم فعل الاربعة
 سابقا بالشك في فعلها لاحتمال ان لا يقول على شكه فينبغي على وقوعها في قوله ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط احدهما بالآخر مستحب
 بناء على انه منسوق لبيان انه لا يدخل الركعة المشكوك فيها في اليقين اعني الصلاة المعلوم اشتغال الدلالة وايضا في الركعات الثلاثة اليقينية
 فيكون الظاهر على التوسع ولا يخلط الشك اعني تلك الركعة المشكوك في وقوعها باليقين اعني الصلاة او الركعات الثلاثة اليقينية بان يبنى على وقوع
 الاربعة بل ينقض الشك في نحو فعل الاربعة سبق غيرها السابق فينبغي فعلها بالاصل فينبغي عليه وبانه على الوجه المقرر بحصول الدلالة
 اليقينية ويتم عليه ولا يعتد بالشك في حال من الحالات بل يبنى على بقاء ما يقين ثبوته وبالجملة فقد قوله لا ينقض اليقين بالشك في اعطاء
 قانون على السبق منه حكم الواقع المسئول عنها لا يقدح رجوع الصبر الى من لم يدرك ذلك هو اربعة لان ثبوت الحكم في حق واحد يوجب
 ثبوت في حق الباقين واما ما ذكر في الرواية الاخيرة فيمكن دفعه بان الظاهر من البناء على اليقين ابقاء واستمراره ولو سلم عدم وضوء
 الدلالة فيمكن حينها بما من الشبهة المعصدة بالوجه السابق واعلم ان المستفاد من ما يعتمد عليه من الاخبار كالرواية الاولى و
 والثالثة وهي الاصل في المقام حجة الاستصحاب في الاشياء التي مقتضاها البقاء والاستمرار لولا عرو من المانع بقرينة لفظ اليقين فان المعنى
 من افتضاء الشئ المستحق للبقاء على تقدير عدم طرق الناقض المشكوك فيه اذ عدم البناء على ثبوتها ما علم ثبوته في وقت لا يعتد بقضاها الا لم يكن
 مقتضاها للبقاء فالحكم بعدم بقاء الموت بعد وفاته لا يعتد بقضاها لما ثبت من وفاته ولقد ارجح التحقيق في فهم الرواية حيث قال
 المراد من عدم نقض اليقين بالشك هو عدم النقض عند التعارض مع التعارض ان يكون الشئ مقتضاها لليقين لولا الشك فانه بعد التاكيد
 فيخذل محضوله واجبا الى ما حققناه من ان النقض لا يعتد في الاضيق الاشياء التي مقتضاها البقاء لولا طرق المانع لكنه ما ارجح في حقيقتها
 بالاحتمال التي ثبتت تواردها الى غاية معينة وشك في حصولها الى اخر ما لم يجرى كل ما ثبتت بقاءها لم يمنع من مانع حكما كان او غيره ويجري فيها لو كان
 الشك ما غلبه الشئ المعين كما يجري فيما لو شك في حصول المانع المعين كما لو علم ان الطهارة اذا حصلت استمرت الى ان يرفعها رافع ثم علم ان لا احد

الثلاثة مثلا رافعة بها وشك رافعة المتكاسن بغيرها ^{لأن} ما قبل عليه من الخ في كل حكم لم يثبتنا بوضوح وان كل لا يوزن
عدم عروض الشك عند عرضه لكان البقين بالحكم لانه لا يكون عند العرض ان يكون عند القطع بان جاز من اجراء علة الوجود لم يرتفع
ومع القطع بغيره انما هو بحد البقين بوجود المعلوم لان بقائه انما هو ببقاء علة النامة وانه بوجهه فضعفه كوضوح الفرق
بين عدم الشيء لانه لا يمنع وبين عدمه لانه لا يمتنع وانما يمتنع في حقه المنع بالنعني الذي ذكرنا هو الاول وان الثاني فان منع قول
الحقوق المذكور في بقاء معنى التعارض ان يكون الشيء مقتضايا للبقين ببقائه لولا الشك ان يكون الشيء مقتضايا للبقين ببقائه لولا
الشك طرف الرفع له وقول المعترض لو فرض عدم الشك الخ ما ذكره يدل على انه نزل اليها المذكورة على معنى ان يكون الشيء معلوما لبقا
لولا الشك بقاءه وح مكان الاول في محروا الاعراض عليه ان يقول على تقدير عدم الشك البقاء ببقين البقين بالبقاء انما اذا
مانتنا واللقن والوهم والكل في المكلف المنقطع وجب لا بقين بخلاف الحكم السابق فكيف يتصور منع حصول البقين بالبقاء
في مورد على تقدير عدم الشك لا حاجة الى ما ذكره من استلزام ذلك القطع ببقاء العلة واستلزام القطع بالقطع بالمعلوم والظاهر
ان مجرد عدم الشك بعد احراز القبول المذكورة يستلزم العلم بالبقاء وكيف كان فلا خلاف في ضعف النزول المذكور فان عدم الشك
يستلزم ان يكون الشيء مقتضايا للبقين وانما هو مستلزم حصول البقين وبينهما فرق بين الاعراض انما هو على البقاء الشك وعق
الحقوق المذكور مفرقة بارادة الاول حيثما عني عدم الشك عدم المانع المشكوك فيه في انقضاء الشيء للبقين اي للبقين بالبقاء
بجرح حصول البقين بالبقاء ولا ريب هذا لا يجرى فيما يثبت في وقت في الجملة فانه لا شك بعد انقضاء الوقت في عروض المانع وانما الشك
في تحقق المنع والمهمل يرجع ما قبل في دفع الاعراض المذكور من ان نقا الشك انما يستلزم البقين لو ثبت ان علة الوجود في الاول
الاول هو علة الوجود الا ان الشك يعني ان البقاء على عدم طرفا المانع من البقاء كما هو المستفاد من الرواية انما يثبت البقاء اذا ثبت ان علة
الوجود في مقتضى الوجود لولا المانع هو علة البقاء كما مر في انقضاء بعض المعامرين له بان مرجع الاعراض الى الدليل لا يثبت
بانقضاء الشك البقاء ان علة الوجود هي علة البقاء وادعى السقوط لان العلم بعد المانع في الفرز المذكور لا يوجب العلم بالبقاء بل يستلزم
ان يكون علة الوجود علة البقاء لانه لا يكون علة الوجود علة البقاء ولعله نزل عبارة الحقوق المذكور على ما نزل على المعترض
وقد عرفت وضوح فساد انه خلاف ما مر في علم ان الحكم الشرعي الذي لا دليل على بقاءه في خصوص مورد اما ان ثبت رافعة في
له وثبت حصوله كالشك في التوهم بعد هذا الظاهر او بغيره رافعة عنوان له وثبت في فريضة الطائفة له اما الاشكال في العلم على من
الاجمال كالتميم بالبحر عند من يثبت في شمول الصمد في الظاهر في ما يثبت على هذا المعلوم عند من يثبت في كون ذلك المقدر والوقوف
على الغيبا غير حاصل كما لو شك في المنظر في كون الخايج منه بولا او دقا مع مكان الغيبا بالمشاهدة وعدمه وكالتيم بما يثبت في كونها
او معدا كالتيم عند من يثبت رافعة ما يثبت الى ان يثبت تحقيق رافعة عنوان يثبت في ان يثبت رافعة ما يثبت في كونها
للظاهرة مع العلم بخبره وقد عرفت ما حققنا دلالته الاجتنابا على حجة الاستصحاب في الجملة في ان مقتضا البقاء لولا عروض ما يثبت
في غير الفاضل السيرة وان النقص انما يدل على اجتناب الاستصحاب في القسم الاول في وعينه ان نقص الحكم المعكول بوجود الامر المعكول الذي
في كونه رافعا للبقي فضا للشك بل بالبقين بوجود ما شك في كونه رافعا او شك في استمرار الحكم معه لا بالشك في الشك في ذلك المصوك
خاصا من قبله بل في سببه نقص وانما حصل المنع من البقين بوجود ما شك في كونه رافعا لان الشيء انما يستلزم لعلته النامة او لغيره
منها فلا يكون في ذلك الا فضا نقص البقين بالشك **اقول** قد اعترض الفاضل المذكور في القسم الثالث توقف العلم على الغيبا منعد
وبين ان يكون مواده الاعيان الغير حاصل كما ذكرنا اذ لا يقبل المنع الا بغيره ما دخل في حجة الاستصحاب ويلزم به ملاحظة تقابل
الافسا ان يكون قد عني في القسم الاول ان يثبت رافعة شيء من غير ان يوجد شيئا مما يجمل ان يكون في ذلك المانع وانما
الصبر به وبشقا من قوله ان الشك انما يستلزم لعلته النامة والجزء الاخير منها انه يربط بالنقص فيما عدا القسم الاول ان استدلى بجمع
علة النامة فهو نقص بالمركب من البقين والشك فلا يكون نقصا بالشك كما هو مورد الرواية وان استدلى بالجزء الاخير فهو نقص بالبقين
خاصة لنا في هذه دون الشك المنع فلا يثبت عليه انه نقص بالشك **اقول** في الجواب ان البقين في اجتناب الباطن في البقين في الغيب
لا التفتير وكل العلم من عدمه بفضله بالشك عدم بفضله بالشك المتعلق به تعلقا فاعدا لا يقدربا ولا يثبت الشك المتعلق به الفعل بالبقين
الفعل من اخرج البقين وان كان الشك التفتير منه فاعدا عليه مثلا الشك المتعلق به الفعل ببقاء الظاهر الذي علم بتحقيقها من جهة خروج المدعى او
يجمل كونه بولا من اخرج العلم بالظاهرة وان كان الشك المتعلق بالظاهرة على تقدير خروج ما ذكره فاعدا على ذلك الظاهر ان دعوى عدم الشك
في القسم الثالث غير كيد لنا اخر مع حصول ما يجمل كونه رافعا ومع ذلك فنقول للصغير في الاجتهاد لنبين ان ما مر في اخر بعد قول زرارة في
الصحيح المتقدم ان في حجة جيبه شيء وهو لا يعلم به صريح في حجة الاستصحاب في الصورة المذكورة فكيف منع دلالته الاجتنابا على حجة الاستصحاب
في غير القسم الاول واما ما يوق في الجواب ان الشك المتقدم هو الشك في رافعة النوع واما الشك في رافعة الشخص فهو من اخرج البقين

منه إلى الوجه المتقدم ومصلته ان بقاء ما ثبت وجوده او عدمه في حال الزمان ولم يحصل الظن بطريقها فيه منطوقه وكان منطوقه مما
الاخذ به انما الضمير فلفظنا ضرورة الوجه انه والظن ان منشأه الظن في ملاحظة حال الموجود والمعدوم فاما انتم فالباقين انتم
عليها واخرى بخلاف ما يستدل به بقاءها فظن الاستمرار في موارد الشك الحاطة بالاعم الاغلب بل ان منظره استحقاق الاحكام الشرعية
في حال الاحكام فان لم يلبسها استمرادها بدلها الاول او بدلها واخرها البتة فبما خفي من الظن فبما هو مورد الشك الحاطة
بالاغلب كما الكبرى في اول على حجة ظن المحققين في الاماخر جبر الدليل والجواب منع المقدمين اما الضمير فلان لا يستحق الضمير في
منطوقه ان يبدل الظن لظنه كما هو الظن من ملاحظ ان الظن في ادعاء عليه كلية الكبرى في اعلى تخصصها بالظن في الفعل كما هو المعنى في قوله في
الفصل المذكور في اداة الاستحقاق الضمير للظن في الفعل في ادعاء في ضميره في قوله في ذلك دفع حجج المذكورين
وقال في مسئلة اصل البرهان انما بالفضل المشكوك فيه من افعال الصلوات وتجاوز عمله بالصلوات والمشكوك في فعلها ما دام وقتها باقيا
وكان الشك عند اوقات التثنية والثالثة فما ظلم في الصلوات وامثال ذلك حكمه ويجوز الابطال للاصل والاستحقاق فامطنوا عند ما مع
خروج الوقت في الشك الصلوات والدخول في الفعل في الاخرة في الشك لغيرها فظن من حال المسلم الا بقاءها وهو منطوقه ولا يجب ان يتبين ذلك في
لذلك الطريق والتمس البرهان وكلاهما هنا باوفاق كلام المتقدم الا انه عرى عوى الضرورة ولا يمكن جعل ان ما تمسك على الايت بالفضل في
الصلوات الاخرتين من الظن من حال المسلم الا بقاءه وانه بعد الظن بوجوه او بعض الظن انما يشبه ما استحقاق الضمير في كانه في جميع الضمير
عبره بدل لا مانع حصول الظن بالابتن للعامل من حال نفسه على الاطلاق كما يحكم به كل ثم منع حجة مثل هذا الظن بل المنع هو ان الضمير في
جواز الرجوع الى اصل البرهان على تقدير انكافى بل يقين الرجوع الى قاعدة الاختصاص والاستفاد في اول بحث الاستحقاق
الحال هو كون حكمه او وصفه يقين في خصوصه في الاصل او مشكوك في البقاء لان الاخرين والمرد من المشكوك اعم من نفسا الطرفين بل من الظن
البقاء وغيره وان كان من الظن من الشك في الصلوات والاحتمال المرجوح في الواقع لان بنائهم في حجة حصول الظن في غرضنا الشك فانما يضر
اليقين لا يقين بسببنا فلا يثبتنا في الظن بل كون البقاء رجوعا اليه فلا يستحق اخذنا فليسند حجة الى الظن في حال الصلوات
اليقين السابق قد يستحق حجة في الاجتهاد وهو لا يستحق حصول الظن الا ان يدعى ان الاختصاص يقتضي حجة على الاعمال بالظن في حال وجود
السابق وهو مشكوك في ادعاء كلامه قوله وهو الاحتمال المرجوح في الواقع هكذا وجدنا في النسخ والظن انه من الظن والصلوات الاحتمال الواجب في
الواقع والاحتمال المرجوح في الواقع والاول واضح والوجه واضح وكيف كان فمذهب كل من يدعى ان الاستحقاق عند مذهب الظن وقد يفيد
حجة على التقديرين وهو من انما لا يمكن استشكل فيه خبرا وشكلا اما ان الاستحقاق الذي لا يقين الظن في كون كل استحقاق يقين
والظن من بنائها هو انما لا يمكن حصول الظن بالاستحقاق من الامور وحدها فاذ فوجدنا في قوله فلا يفيد الا بقاءه بالظن لا بقاء
عليك ان الحد الذي ذكره للاستحقاق غير انما لم يلق الاصل وحالات التمسك من معنى الحجة والتحقق في ما ذكرنا ثم لنا فيما ذكره الضمير من
حصول الظن بالبقاء عند عدم الظن بطريق الرفع اشكال اخر وهو ان ريد بالظن في المورد بالظن في الفعل في الشك واضح لا يستلزم انما الشك
في كونه في الوجود بقاءه والتقدير بالكلية وهو مما لا يلتزم به في مسكته ولو صح ذلك لبقا لمباحث الشك في المفردة في بحث الصلوات في نفسه
ما قرر بان ظن المصلحة عدم الزيادة ما لم يقم عند اماره بقاء الظن بها فلا يبيح مورد الشك وان ريد بالظن بالمانع ما بعقولنا في
منع كونه خلاف الظن من اطلاق الظن من ان محرم معاصنه ما من شأنه اداة الظن لا يقدح في حصول الظن بالاستحقاق اذا لم يكن بكونه من
استبانه انما يشك في القوة او يقوى الظن الاخر فلا وجه لتخصيص حصول الظن بصورة عدم ريد بالظن بالبقاء ما لم يعلم الظن انما
فلا وجه لتخصيصه بصيغة الظن بطريق الرفع سواء ريد بالظن في الفعل والشك ان لا يقدح في الظن انما كون الظن في الفعل بخلافه فضلا
عن الظن انما واما الكبرى فلان مورد الاستحقاق ان كان حكما شرعيا فلا يتم حجة الظن فيه مطلقا واما المسلم في حجة ادعاء من
والسبب انما انما الاستحقاق حجة على سبيل التقيد لا كونه مذهب الظن ولو قدر حصول الظن من مقام فلا اثر له في الحجة وانما هو
الامور الفارقة للحجة كالسؤال والوجه في حجة انما وان كان امر وضعها فلا اشكال في حجة الاستحقاق فيه مع اداة للظن لما دل على
حجة الظن في الاوضاع وان كان موضوعها فلا كلام في حجة الظن في الاجتهاد فام الدليل في حجة الظن في الموضوعات من الاستحقاق في حجة
الظن هو انما باب العلم مع بقاء التكليف وهو لا يجري في الموضوعات عند تحقق استناد باب العلم الى كثير من افرادها وعكس ثبوتها
التكليف بالنسبة غير هذا الحجة النافون حجة الاستحقاق يمنع حصول الظن به كما توهمه القائلون بحجة حيث جعلوا من حجة عليه في
سلم في اصل حجة العلم بالظن الا ما قام له دليل على خلافه ولا دليل على خروج هذا الظن من اداة حجة من اجبا الا انما يثبت الظن
وهو غير معبر في المناقشة اصولية ولا يجوز انما في ذلك بيان المنع من حصول الظن به على تقدير تسليمه لا يقدح فيما ذكرنا حيث
اخبرنا القول بحجة من باب التقيد واما غير الشك انما في الاحكام الشاملة على شرط الفوق كانت حجة في الموضع واصولها
التفصيل غير ذلك في عدمه من غير مائة على اليقين وحجرا لا اشتراط في الاسم لا ينفك النسبة في الحكم واعلم

ان هذا القول اعني القول بقدرية الاستصحاب مطلقا لا يترتب بقاءه وانما وجدنا منقولاً في كلام البعض يمكن ان يكون مدعياً لا كثر
الحنفية على ما نسبته فيكدهم حيث قال بعد تفسير نسخها الحال باستصحاب الحكم فكثر الحنفية كالمزني والبصري والقرطبي على صحة واكثر
على بلادة فلا يثبت به حكم شرعي هذا كلامه لكن استغنى النعنا في من قوله فلا يثبت به حكم شرعي ان الحنفية انما يكرهون حقن في اثبات
الحكم الشرعي دون فضله وهو غير واضح لان نفى الوجوه والخبر الشرعيين مثلاً انما حكم شرعي وهذا لا يجوز بغير دليل معتبر نعم يتم ذلك
اذا ارد بدلت الحكم خصوصاً الحنفية والوضعية دون مطلق الحكم ولعله وفق باطلاق الحكم ومع ذلك فليس عبارة العبد ما يدل على
نفيهم بحجة غير الاحكام مع ان الحق في ذلك انما يناسب علم الفقه والاصول لا نه خارج عن الحق الادلة ونعنيها البحث البتة المقام اسطراد
وبنعني المقام بعض العلوم التي خرجت من مصلح الشك عرّض الفادح والشك فادح الخاص بان المسند حجة الاستصحاب انما هو الغاية
وانما هو يدل على حجة المقام الاول بدليل ورواه في جزيان مواردنا فبقوله الحكم بحجة المقام الثاني استحالة الخلو عن الدليل الجوهري
المنع من اختصاصه بالروايات بالمقام الاول بعد تسليم اختصاص المسند فيها بل المفهوم من كلامها عند الاعتراف بالشك في الواقع طفلاً
وان كان اطلاق الحكم في المقام الثاني مقبلاً كما سنذكر ويمكن تأييد القول المذكور بان الظاهر من مشايخ الباطنية انهم في حديث الطبري
المعروف بالامور الخارجية التي هي موضوع الاحكام دون نفي الاحكام منها فيما نادى على قبول قول ذي اليد على ايدى وقول قول النفا
على ايدى من قبول قول المدعي مع بینه ولمنكر مع بینه الى غير ذلك لا يوهى في شيء من ذلك التعميم في قبول قولهم في معرفة الحكم الشرعي
بل المفهوم منها القبول في الامور الخارجية وابقى المسند بحجة الاستصحاب الاحكام الشرعية انما وجد كمال المناخون فيظهر من تقديمهم على
نفيهم ذلك انها وذل هو من ذلك انها عليه **والجواب عن الاول** ان عموم اللفظ حجة في موارد الاصل عنه الادلة بانها العود والظن
المراد من اعمادها ما عليها اولاً لا يرد دليل عليه لا يقدح في عموم الاصل اعمادها على عدم العود ورواه في مقام افادة القضاة الكلية
ولا دليل عليه عن خارج **وعر الثاني** بان عدلهم لا يرد ذلك الروايات على المتقوى بعد تسليمه لا يقدح في ذلك انها بعد وضوحها واشهرها
الحكم فان لم يعلم بما يلائق لانها وتوارد الانظار حجة القاضل السيرة وانما يثبت بجوابها ما ذكرناه في دليل الاجتنان في الظاهر
حجة التحقيق انما هو في ان ما يدل على حجة الاستصحاب ان الاجتنان فاضل شغل الذي هو بموجب تخصيص العلم بالبرهنة وهما انما يخصص
بحجة الاحكام التي يثبت استمرادها الى غاية معينة في الواقع غير مشروط بالعلم بها فاشد في خصوصها كانت تكليفه او وضعية وشمول دليل
الاول لتمامه وكذا شمول الثاني للاربع التكليفية وانما شموله للافاضة والوضعية فيلغية الاستدلالها لوجوه الاضيق بشروطها انما
وجوه اعمال المنع من اختصاصه بالبرهان الاول لاضيق الاجتنان ما ذكره كما استولى التنبه عليه وهو كافي في اثباتها اخرناه وان سلم وضوحها
عنه هذا وان كان على ما فرغ في الدليل الثاني فانه يحل لنا في استصحاب العلوم اعني ما لم يتعين له غاية اعم من جزيان دليل الحكم بحجته
به وجود الحكم في الزمان المشكوك فيه **وحيثما علمه** ولا يحصل اليقين بالامتنان الا بما يثبت فيه وقام في ان يحصل العلم والظن بالبرهنة
انما يلزم حيث يعلم الاشتغال ويظهرهما من حيث في الشك **واجاب البعض** عن الاصل ان الاصل في الغاية في فرضه المسند
جزء لا يتوهم لما ثبت الاشتغال به من الكلف من حيث نفس الحكم وبقائه الى غاية يتخلف فرض العلوم اذ لم يثبت فيه شغل في الزمان الى الجمل
وعر الثاني بان غلق التكليف بالمراد عند حصول الامتنان به لا بما يتبعه جميع اجزائه دليل على ثبوت التكليف في الزمان المشكوك فيه كحجة
لعدم خروج كلا الجوابين نظر **اقام في الاول** فلان ما ذكره من ان الاصل في الغاية جزء لا يتوهم انما هو اذ ان جزء مقوم خصوصاً لامتثال
من الاجزاء فلا خلاف انما انما يتم فيما يعتبر فيه الهيئة التركيبية كالصود وغيره كوجوه الاضيق بشروطها انما
بجزء الزمان المشكوك فيه لا يقدح في امتثاله بالنسبة الى من المعلوم وان مطلق الجزئية فلا يثبت في ان الحال في جميع موارد الاستصحاب الا في
تقدير استصحاب الحكم في الزمان المشكوك فيه يكون ثبوت الحكم من حيث هو في ثبوته من غير فلا يصح في الجواب **اقام في الثاني** فاعرف من ان
تفاق التكليف بالمراد كمالنا بتحقيق بالنسبة لدليل من موارد المقام كما مر فلا يتم الكلام على اطلاقه **ثم قال** ان اعبر الفادحة في الافاضة
وبنها بالنسبة نفس الحكم لم يعد فيه الاشتغال حتى يجب تحصيل العلم بالبرهنة منه بافانته في الوقت المشكوك فيه كما مر وان عبر الغاية
بالنسبة وجوه الاضيق بالمراد فساد وجوه الاضيق بالمراد المباح في الغاية الشرعية الواضحة ثابت مع ثبوت الاضيق بالمراد
حضور ما نه وحال حضوره وبعد لا نه راجع الى وجوه الاضيق بقدره من الجاهل به النبي ولا غايته بهذا الحكم الا ما ثبت انه غاية لوجوب
الامتثال كالموت والجحيم وان ارد الدليل فيحكم العقل في الزمان المشكوك فيه ففهم ان الواجب انما هو الاضيق بصدق ما ثبت في الشرع من
الاحكام اجمالا وبصدق حكم كل عنوان علم فبذلك انما ثبت في الشرعية وبيثون في ذلك الحكم المعلوم فبذلك كل مورد علم اندرج في ذلك
العنوان **واقام الموارد** التي لا علم بانها هي خارجة فلا يصح من المورد بل علم حكمه ولهذا لو اشبه الجسم الطاهر بالجسم لم يجب علينا
العلم حكم كل منها حيث نتمكن من دفع الاشتباه بالتمييز بل كيف الاضيق بطهارة ما هو ظاهره ما شرعوا ونجاسه ما هو من غير ما شرعوا
فالمراد ثابت بالنسبة لمورد الاضيق وجوب الحكم بالناظر ما علم ولو بدليل شرعي ان من افاض المباح ثم قد يجب تحصيل العلم به

في حجة الوداع
في الأحكام الضعيفة

لكيما يثبت احكامها المترتبة عليها فلا يثبت باستصحابها وكاستصحابها جواز الجواز في المسجد والمكة في الساجد وقراءة القرآن على ما يقع
حاشية وشك في كونها الاضغ والاكبر فان الاحكام المذكورة وان سلمت من عدم الجحاة شرعا الا انه ليس من احكامها المترتبة عليها فلا

ثبت باستصحابها وهذا يحكم عليه بوجوب الجمع بين الظاهرين وكذا الكلام في ثبوت تلك الأحكام بأصل البرائة في حق من علم بالحقيقة
 وأصل ذلك في المناظر من هنا لا يثبت بغير علم الحيازة ولهذا الحكم بوجوب الغسل عليه وبالجملة في الذي يثبت بالاستصحاب
 على ما يتقادم من أخبار الباب بقاء موزده وحدوث ما يترتب عليه أولا من أحكام الشرعية فثبت باستصحاب الظاهرات بقاءها
 فثبت عليه صحة الصلوة المأثورة بها مع ما وصق البرائة بها وبالصحاب الكثر بقاءها وبترتب عليها طهارة ما يرد عليه من نجس وكذا
 يترتب على استحباب نجاسة منجس نجاسة ما يترتب عليه من طهارة ما يترتب عليه من طهارة ما يترتب عليه من طهارة ما يترتب عليه من طهارة
 فان هذه الأمور وإن كانت حادثة ومقتضية لاستصحاب عدمها وقضية ذلك تعارض الاستصحاب لأن المستفاد من الأخبار الواردة
 في المقام ثبوت تلك الأمور بالاستصحاب لا ترى أن قوله في صحة زارة السابقة لا تنقض اليقين بالنسبة لمقالة فانه على يقين من ثبوت
 بطلان البناء على صحة السابق وإثبات ما يترتب عليه من أحكام الشرعية كصحة الصلوة وإذا اتى بها وبثبوتها وقضية منها في مسألة البقاء بقاء الظاهر
 كما هو مورد الروايات وإن كانت مخالفة للاستصحاب وكذا الكلام في بقاء الأخبار وهذا واضح جدا وبه يتضح الوجه فيما يظهر من بعض المحققين من
 الاستصحاب لو اورد على الاستصحاب المورد عليه ربما قد تردد بعض فاصل البعض بعض فروع المسئلة كنجس مستحبات نجاسة بل لا يقي بل
 فيه بعد الحكم بقاء الملا في على طهارته كالتنجس على نجاسته وهو ناشئ من عدم أحكام الأصل وهذا إما بالنسبة إلى ثبوت أحكام القبا
 مما يترتب عليها من الأحكام الشرعية فالحق عدم الحجية وما ذكره بعض المحققين من أن الأصول المثبتة ليست بحجة فالوجه في بطلانها على
 ما ذكرناه من كون المراد من الأصول المثبتة حدوث أمور عادية ليست بحجة فالوجه في بطلانها على ما ذكرناه من كونها على أنها تؤول إلى ذلك لتعارض الأصل
 جانباً ثابتاً والمثبت فكان أن الأصل بقاء الأول كذا الأصل عدم الثاني وليس لأخبار الباب ما يدل على حجيتها بالنسبة إلى ذلك لأنها كما ترى متوقفة
 لتفريع الأحكام الشرعية دون العادة وإن استعملت حكماً ما شرع به على هذا فلا يحكم بقاءها مقتضى وقوع في موضع يستقيم فيه بقاء الماء
 لأن الظاهر إنما يكون بالملافة وهو امر عادي لا يثبت حدوثه واستصحاب بقاء الماء فبعض لو علم بوجود الماء وحقق الملافة وشك في بقاء
 على صحة الكثرة يستقيم بقاءها كما يترتب عليه الظاهر لا حكم أمر شرعي في ذلك الحالة الكاه الأنية على المتغير إذا استقيم بقاء الماء فيها
 مثله استحباب بقاء الشمس على الأرض لو ثبت المنجسة فيكون جفافاً بها يظهر استحباب طهارة الثوب لو طهر الملا في النجاسة فيكون قد أصابها
 برطوبة فتنجس استحباب بقاء الوكيل وصاحبه على هذا الغرم على العقد وعدم طرق فواقع القضية لفرضه فيكون قد عقد الفحل المتضرر
 غير ذلك ولا يرد مثل ذلك في استحباب الطهارة المترتب عليها صحة الصلوة من حيث توقف ذلك على مقارنته الصلوة لها وهو امر عادي وليس
 من حكم بقاء العبادات في زمان شرعاً مقارنتها للصلوة الواقعة فيه وإنما ذلك من لوازم العقلية كما أنه ليس من حكم بقاء الرطوبة في الثوب بل
 نجاسة شرعاً ملافة لها برطوبة بل ذلك من أحكام العادة بحد ذلك لأن قضية الحكم بقاء الطهارة في زمان شرعاً صحة الصلوة فيه عالم متبع ما يرد
 حاشية إلى ثبات المقارنت في الحكم بالتحقق بل يفرغ على ذلك صحة الصلوة المقارنت للطهارة الاستصحابية وكذا الكلام في تجانس النجاسة الاستصحابية
 في نظرها هكذا ينبغي تحقيق المقام ولما وقع المسئلة على من يترسخ بالتحالوف فلهذا موضع في وأما القول على أصل عدم حدوث الحال
 على النجاسة الحكم بوصول الماء إليها في الوضوء والغسل على أصل عدم خروج رطوبة زنة كالأدى بعد البول في إزالة عينه بالضمير كون
 الأصل في المقامين مثلاً الأمر عادي فليس له الاستصحاب لقضاء السبق والمخرج به معناه في الأخبار إلى إطلاق الأخبار الدالة على كفاية الغسل
 ولا بعد تخفيض الحكم بصورة الظن بالعدم لأنه الغالب فلا يقول عليه عند الشك أو الغرض في الخلاف **الثالث** إذا علم بورد الرغف للاستصحاب والملا
 به الأمر المستصحب فقد يعلم به على التعيين وادوا ومورد هذا الأمر الاستحالة فيه وقد يعلم على الأجمال وح فقد يكون العلم الإجمالي مسوقاً بالعلم
 القضيته المتجه بطلاناً بالجمع مع الاختصاص كما لو علم بقاء أحد الثوبين أو الأناثين على اليقين شتم اشتبه بالطاهر أو علم بطلان أحدهما فوجه
 اشتبهت بغيرها بطلان أحد فالأمر بالرافع والأخر بالاستثناء وقد تحقق ذلك في بحث المشبه مع احتمال أن يجري في هذا القسم التفصيل الذي يذكر
 في القسم الذي دقت الاستثناء لا منسجح للاستصحاب فيه باعتبار ذلك الطاريء بعد ما يؤول إلى الحال بطله وبين ما إذا لم يسبق العلم بالتفصيل
 أن لا يكون مسبوقاً بالتفصيل وح فقد يكون عدم اليقين في الرافع وقد يكون في الاستصحاب قد يكون فيها وعلى التقديرين الإجماعين أما في
 نوع المورد وتعدد مع المشاركة في جميع الأحكام أو المخالفة في الجميع والمشاركة في البعض المخالفة في بعض آخر فالقادر يستغنى عما ان لا يخص
 مورد الاستثناء بالنسبة إلى غير الرافع فعلاً بالاستصحاب في الجمع فعلاً للعصر والمخرج وأما عدم الاختصاص في الرافع خاصة بغيره فادع كالأول في نوع الأحكام
 الغير المختص في اشتبه ولا فرق بين عدم الاختصاص الاستثناء والطاريء حتى أنه لو طهر الاستثناء بغير المحصول سقط الحكم عنه كالوطر على معلوم الحكم
 دون ما لم يطهر عليه لأصل فإن رفع الحكم المشتبه المحصول عن بعض الأفراد لا يوجب رفعه عن غيره وأما أن يخبر المورد فيها صور عديدة فمنها
 أن لا يبين نوع الرافع ويعين الاستصحاب بل يترتب على المورد ولا يكمل حال في انتفاض الاستصحاب بالتحقق اليقين بالرفع وإن جعل الرافع كالأول
 بفتح الوكيل كالحجج المعينة أو طلائعها أو علم بوقوع أحد سببها لغيره من المصاهرة أو الرضاع وقتها أن لا يبين الاستصحاب بتعيين الرافع وتحديد
 المورد ونوعه ذلك بل يعلم بطلان رافع معين محسب النوع وإن لم يبين محسب الشخص على أحد الاستصحابين فإراد مع تحاد نوع المورد كالأول أو كالأول

عبدالمجید بن محمد بن علی
بسم الله الرحمن الرحیم

نقل الى النسخة - احوال القديسين وكنوزهم في مصر

۱۱۱

ومنها ما خرج من نوح الخلق الشكل ثم تحت لونا زائرا لم يكن حقيقا فقل ما ذكرنا بنبينا طهارته وعلى ما ذكره لا يصح

مطلقة

ويختلف أنواع الحيوان في ذلك باختلاف أمجيتها ونفاوت جثتها فان منها ما يتساع اليها الفسما بمصانيد بعض العوارض ومنها ما ليس كذلك وقيل بقاء
الطوبى فان فضيلة وجودها البقاء عادة ما لم تؤثر في زوالها رافع كالحق والحرارة والى ما ذكرنا بنظر حكم الاصحاب بحقوق المقفول في احوالها ما يمكن
عشر الاثنا فيه عادة ولو كان لا يمكن ان يغير طول ذلك كما يمكن ان يغير ارتفاعها فانها لا تختلف في ارتفاعها من حيث القوة والضعف
المؤثر في اختلافها في اهلها البقاء كثره وقلة كاختلاف من جهة الحيوان فان المؤثر في اختلافها في اهلها البقاء ونفسه على هذا الاصل من وجه كثير
منها ما لو علم باختياره بول وموت الثوب البتة علمه غسله يعلم بزواله بها لو كان بولا ويجعل لو كان منها فقل ما ذكرنا بنبينا طهارته
وعلى ما ذكره لا يصح في قولهم الكلام فيما لو حصل الاباح بحسب مزاجه او خرج منه منى وكذا لو علم بالقهارة لحد ثبته ثم وجد الماء وشك كونها
او زيتها وكذا لو تزوج امرته ثم شك كونها متعزاة او ما ماتت وهما المدة في المدة تسع في وجهه وبعد ما يرجع الى القسم السابق لا غير
ثم سئلنا على جريا الاستصحاب في هذه الموارد ونظائرهما نحو ان السائل عن المعاض ولعل المانع المذكور بنظر الى ان جهة الاستصحاب
على اذنه لظن لا ظن بالبقاء هناك قد عرفت مما حققنا ان هذا الدليل وعدم القول عليه مع ان كل ما في المدة الثانية ايضا ممنوعه من
المعاض المذكور بما حكم له بعض سادات الافاضل من تحاشيه جرت بدنه وبين بعض علماء اليهود حيث سئلوا ان اليهود على اثبات نبينا استصحابا
بنوة موسى لا عن المسلمين على اصل ثبوتها وحققتها فانهم لم يوافقوا المسلمين في ان الدليل على ان نفعها وانقطاعها وهذا الشبهة قد سئلنا
الجائز على اثبات نبوة عيسى في مجلس لما وقفنا الرضا بالحق بنوة عيسى كايروما بشره امنه وما افرته الحوارث وكما في بقوله عليه
سبحه بنوة عيسى وكما في قوله عليه السلام في قوله تعالى فان يقول بنوة موسى الذي افر بنوة محمد ولا تقول
بنوة كل من سلفه بنوة محمد فاعرضه له هو بان موسى عن الذي خاله معه وشخصه ومعه فدعى النبوة وجا بدت وشريعة وان لم يفرق
بعضها وحققتها ولا ينفك ثبوت الذين ان يقول بنوة محمد او لا يقول بها فحقن نقول بان نبوة الشخص المعهود قد ثبتت فيكون باقية بحكم
الاستصحاب فقلنا كما باطله ثم قال الظاهر ان هذا هو ما قلنا في بطلان الاستصحاب بعد فرض تسليم جواز التسليم في اصول ان موضوع
الاستصحاب الابدان يكون متغيرا تحت تجري على منواله ولم يتغير هذا الاستصحاب في الجملة وهو كل من تحتها فاقبله لان تكون نبوة الاخر لا بد
من محمدا او تكون مطلقة مجردة عن القيد في الشخص كما ثبت في النص لا بد من الاطلاق ولا سبيل الى الاودع ان هذا خارج
محال للفرض ولا الاطلاق لان الاطلاق في معنى القيد فلا بد من اثباته **وقال في اوضح** ان مطلق النبوة غير النبوة المطلقة **والذي** يمكن استصحابا
هو انك اذا اولد اولادك لا يمكن استصحابا الا بما يمكن من بقا اقل افراد بقاء قائم في السباغ لذلك عديم جريا الاستصحاب في الاحكام
الشريعة الا اذا قيد بطريق الام والاشهر او هو محال المنع قلت الاستقراء فاضرب بان اكثر الاحكام الشرعية التي ليست بمحدودة ورث
وان لم يكن من تلك المطلقات الام والاشهر او الى ان ثبتت الزمان ولا يرد مثل تلك في حكمها النبوة لان اقلها ان النبوة التوقيفية ولا يشك
في ذلك لا سيما في نبوة نبينا لا نأقول به من جهة الاستصحاب بل لا بد من الاشارة معهم في عدم تسليم الحد بدد الا في القيد من موسى وعيسى اخيرا بنوة
النبوة قلت انبأنا القول به هو بطلان النص من ثبات الماشاة معهم في عدم تسليم الحد بدد الا في القيد من موسى وعيسى اخيرا بنوة
نبينا وكما فينا طوبى لان نبوة ما كانت مطلقة ونحن نطلبها بالنسبة لا بغير احكام شرعية ثابته مطلقا والنسخ يتعلق بالاحكام دون
النبوة **لا كما تقول** اطلاق الاحكام لا يحكم بعد فرضها بل انما هي من بعد ثبوتها انفسه ذلك يقول لنا وبعد قولها لا يصح الاستصحاب
الاحكام هذا ملخص كلامه وجوهنا عن جرحه **اقول** اول فلان من جهة الاستصحاب في بقاء شرعية لم يعلم نفعها وان نفعها كما
يرشد اليه قوله بعد فرض تسليم الحق غير محدود لان شرعية الانبياء السلف وان لم يثبت على سبيل الاستمرار انكم لا يمكن في التلخيص كقوله
من معنى بل يحكي النبي الامم ولا يربطها ح تنصيرها لم يثبت نبوة الامم ولو لا ذلك لاختل على الامم السابقة فظاهر شرعهم من حيث
يجوزهم في كل عهدها وان ظهر نبي في الامم الماكن المعتقد وشريعة شرعيةهم فلا يستقر لهم البتة على شيء من احكامها ورحموا ان شرعهم
كانت محدودة في الظن بغايند ما نبهه معلوم بحيث يمنع توجيه النص اليها في تلك المرة وكان الكمالين بذلك لازمة نبوة وكما في قوله
وقالنا انما فلان ما ذكره من الاطلاق لا يند ولا بد من اثباته لشيء لان مرجع الاطلاق الى عدم ذكر القيد وهو على هذا الاصل
لا يحتاج الى اثبات وانما يحتاج الى اثبات ان كان قلت التقيد بعد القيد شرعا والاصل عدمه قلت التقيد الشرعي انما يحتاج
ولا بد من صحة انما بعد ثبوت الطرفين **وقالنا** فلان ما ذكره من نبوة الانبياء السلف كانت محدودة فان اراد المخالف انما
معين كبري في شرعهم لا يقدح في صحة الاستصحاب حيث يشك في جرحه وان اردنا الحد بدد من معين **قال** ان ذلك كسب فالتجدي
بعد تسليم ان انما بدد لا يشك عليه وان اردنا ذلك بحسب هذا الدعوى على ظاهرها مما لا يمكن الا انما هو انما نفق الامم
بلد على ما يعرف ما يدل على خلافها **واما** **اربع** فلان ما ذكره من شرعية نبينا ليست ناسخة حقيقة شرعية من قبله وانما
السقوط للحق لا لاجتماع المسلمين بل ضرورة ان الذين رخصهم بحجبه لاجل الامم لا يحتاج في كون شرعية ناسخة كالحقيقة في حيث

الفسخ ومن اشترط في الفسخ عند اقراره بالثبوت النفس والاعمال ففقد عقله عن ذلك انما ينكر كون شرعية نبيتنا فاما شرعية من قبله
 واما ما خامس فلان ما ذكره من اطلاق الاحكام لا يتحد مع الاختصاص بنبينا سار ودان لا يختص المذكون اذ لم يحدد معينين
 بحسب دفع عدم العلم به يستحق ذلك الاحكام وهل ذلك لا يحكم بذلك النبي في ما يقول انه سبني فانه ما لم يعلم بورد التام يستحق
 فانه في الاختصاص بشرط في جواز الاستصحاب باموضوعه بالاختصاص الذي هو محسوس في فانه كان موضوعا باعينا الحقيقة غير يقاها
 ولا يقدح فيه زوال الاسم وان كان بلعبت النبي اعينتها التسمية ولا يتحد مع ذلك والبقاء الحقيقة ولا يلزم العلم بالبقاء والاصل لا يقدح
 بثبوت العلم ولو بالاستصحاب وموضوع هذا الاستصحاب البق من الموضوع المعلوم الذي ورد بل مادة الموضوع في استصحاب حقيقة الصورة
 معرفة استصحابها عوارض الحقيقة وبقائها معلوم ولو فرض ذلك في بقاء الموضوع في القسم الثاني استصحابه في كل القسم الاول
 بالجملة فحصل هذا الشرطان تحت الموضوع بالاختصاص الذي هو محسوس وموضوع فلو تعد الموضوع بعد الحقيقة فيما موضوعا استصحابه
 وان اتخذ المادة في الاول والحقيقة في الثاني فلا ولا كالحال في التجار ما اذا اود خان الماء المتجول في السحاب فانه يجازي والخذاء
 المتجول في السحاب اجزائا من اجزاءه كانه لا يتجزأ وانما كان في التجار ما اذا اود خان الماء المتجول في السحاب فانه يجازي والخذاء
 كماله في الفاعل المعوضه والاجر في الاستصحاب كالدفع المتعلق بالجوهر والاشارة وتقومها فليس يحكم بها الساتر من طرقة وبجانبه و
 الفرق بين المقامين ان عرض التجانس العرضية على الاختصاص لا ينسب انما هو باعينا كونها اجزاء لا في تجانس وطوبى ولا مدخل للشمس في
 تجار في حق التجانس والحق في التجانس في الدماء من في النفس فان كانت في ما هو باعينا كونها اجزاء ما الذي النفس لان ذلك هو العنوان الذي
 اعتبره الشارع في اثبات الحكم فموضوع موضوعية الاول باعينا الحقيقة وانما باعينا المستحق في الاصل في هذا الاستصحاب هو ان الاصل
 في حجة الاستصحاب في امثال هذه الموارد الاختصاص هو انما يتبادر على حجة مع بقاء موضوع الحكم على الوجه الذي هو موضوع الحكم لا يقع
 لذلك على ما عرف على حجة الاستصحاب فيما يكون من شأ البقاء ولا طرأ ما يقع وليس من مقتضى الحكم المتعلق بعنوان خصوصه وعين
 مخصوصه قد تقرر عنوانه اجزاء من اجزائه وبوجه ما لخصه موارد الضرر في ذلك الاختصاص بها فانه يؤكد ما لخصه السيرة المتعارفة
 في الامثلة المذكورة ونظما فاقض ما احققنا ان الحكم بطرارة الحرجية ما من حيث لا نقول بطرارة الدماء من حيث لا نقول على ما
 على حجة العمل وان كان الحكم بطرارة محل التجانس على ما فيها نعلمها على خلاف الاصل وطرا فيتم في على مورد الضرر هو انما خلا
 ولو فرض الاطلاق فهو اولى من الماء الكثير وخال التجانس فيمكن حكمها بالذكور ما اوجب مجموع عن مفضة الاصل اصلها وان كان في ذلك
 الدماء وغيرها فانما ذكر بعض الاجزاء من فضيلة الاستصحاب اجزاء من فضيلة التبيين في حال التبيين فليس يتصور في الاوجه على ما ذكرنا
 وكذا ما تجلده بعضهم من عموم التجانس فينا اول ما اذا لخصه البق في شئ ثم عا د شك لا نرا ريد لنا وطرا له باعينا او بغيرها
 بالشئ ان الحكم من نفس البق في حال التبيين كما كان يقينا قبله وقد مر في قضية مسألة الشق وان اردنا استصحاب
 حكم ذلك البق في فهو وان كان يقينا فاعلم ان الان البق في السابق لم يقصه مظهر بل ما دام قابلا لسبيل الاستصحاب بعد زوال البق في زوا
 المصنوع واما الاختصاص في الواقع فله حجة في البق في حال التبيين خالصا فلا يحكم بنفسها بغير زواله كما لو يقين من شئ في لغة ولو فقه شئ من غير
 البق او الوفاء بوجه قولنا لا نرجح من قبله كان ذكره في ذلك والحق جئت بغيره كما في عدل الكتاب ثم اوجهه في المقام في العرفية
 لمساعدة ظاهر الاختصاص التي في الاصل في المقام عليها فحتم يكون موضوعه الموضوع باعينا الحقيقة لم يقدح في بقاءها بحسب العمل لا يقدح
 باقية على وجهها العرفية كما في التجانس فينا اول ما اذا لخصه البق في شئ ثم عا د شك لا نرا ريد لنا وطرا له باعينا او بغيرها
 خزا واجزا والمنا تجا ونحو ذلك في الحقيقة وان تعد ذلك المذكور ان عقلنا نظر في العقل فموضوعها المتقوية بها الوجه في الحقيقة
 الا انها لا يثبت بعد حقيقة واحدة وبعد الاختلاف في اظهار علمها من ما الاختلاف في الصفات وان اختلفت الاشياء عند محسوس
 اختلافها فان الاسم قد يزدول ولا يزدول حقيقة المعنى وذلك حيث يكون التسمية بازاء الحقيقة مع صفته من صفاتها بشرط ان شرط
 فنزول التسمية في زوال الصفة بخلاف الحقيقة القول في قياس مفسر من القياس في اللغة المتعددة بربق فست الاصل الذي
 اي قد يها من وفده مطلق على الاختلاف بطريق المساواة هو فهم لا يقاس فلان يقال ان لا يؤخذ على وجه المساواة معه هو راجع الى
 المعنى الاول وقد يطلق في الاصطلاح على معنيين الاول القضا بالمتساوية لها فبعضه اخرى وهذا المعنى عند وعند
 هذا المبدأ الثاني في الخاق فرع باصل في حكم قياسه به عند التجانس وهذا هو المقصود منها والمراد بالاصل مطلق الحكم والفرع
 بمجوله فلا يوجه الاشكال بل يزوم الدماء من حيث ان الاصلية والفرعية فما يقفان بالقياس فلو توقف معرفة القياس على معرفة
 كان دورا ان يثبت علمها على المعنى المذكور لا يتوقف معرفتها على معرفة القياس مع ما ان في هذا تعريف لفظي من عرف معناها وحمل معنى
 القياس ثم المراد بها ما يقع الوجود والمعدم ولا يلزم وجود الصفة في الموضوع لان الاصلية والفرعية وصفها اعينها بانها
 من موضوعها محسوسا الذي من والمعدم الخا حتى موجوده في المراد بالحكم المعنى الثاني بغيره فبنا اول ما اذا كان حكما شرعيا كقضا

الحقيقة

نفيه

س
 م
 القضا في القياس

مرکز علم و ادب

وحسن
 الناطق امكان
 ان يقر مصداقاً لها
 لغته وحده يحصل الظن
 بالحكم من الاماير
 فلا تلبس الله
 قوته

ففي حجبتي القليل المنصور
أتممت

بالخبر فلا يتعدى إلى استيفاءها **والجواب** أنه لا كلام في أن علة تحريم التحول إلى الاستكالم المقيد بها والخاص بها بمنع عدم مشاركه استكالم غير المحرم
 حصوله فيها وإن كان الكلام في أن علية هل هي ربح كونه استكرا مطلقا واستكرا مقيدا أو بعضها وقد عرفنا أن المقيد منه عرف هو الأول ويجب
 القول بعلية وان كان مقتضى الجواب على الركن هو الثاني أو التوقف بينه وبين الأول **والقول الثاني** أنه إذا ثبت علية استكالم عليه
 ثامنه وجب شيئا في جميع موارد ما إذا لم يقع عنه لكان ثامنه من جهة اشتراطه بل من غير حاصل كحصوله في ذلك المورد أو عدم حصوله من غير
 عدم تمامية العلة وقد فرضنا ثامنه أو لا ثامنه من مختلف المعلوم علية لثامنه وكلاهما مشيخ الاستكالم لا يخرج التمسك به من علة الشرع
 لما نسبني عن الرواية في الفعل وعن وجه المصلحة فيه وقد بشرنا التمسك في صفة واحدة ويكون في أحد هاتين العلة بعد بدون الآخر مع ثبوتهما
 فيه وقد يكون مثل المصلحة وفقد وقد يدعوا بالتوقف في غير ما إذا كان خالدا على وجه دون وجه وقد رتبته وقد رتبنا **والقول الثاني**
 الرواية معروفة ولهذا الجان بطل وجه الاحتياط فيكون فقير دون فقير ودورهم في حاله وأخرى وإن كان فيما لم يفعله الوجه الذي لا يجله
 بعينه ثم قال إذا صح هذا الجملة لم يكن النص على العلة ما يوجب الخطأ والمقتضى في النص على العلة مجرى النص على الحكم في نص على وجه
 ليس كما حدان يقول أنه لو جوب النص على العلة الخطأ كان عشاؤا ذلك لا يبعد فاما لم يكن فعله ولا وهو ما لا كان هذا الفعل المعين مجرى
 هذا كلاما على أحكامه في المأثور ولا أنه على مخالفة في المقام الثاني غير واضحة المحصل كلامه أن ما ثبت الشيء مما يخلف باختلاف الحال
 والمواد فثبت بؤثر التوقف في محلين وأخرى مارة وأخرى وهذا صالح للتشريع على المنع المقام الأول الجملة على المنع من استلزام علية العلة
 للحكم في موارد نظرية هاته سائر الموارد سواء حمل العلة في كلامه على العلة الثامنه كما هو الظاهر من إطلاقها بل ينشأ ما يثبت عليه أو العلة التي
 أو لا يتم منها ومن ثامنه باعتبار علية على الأول النسبة إلى المقيد بالمورد في الخارج ولا أن علية ما مع اعتبار الخصوصية ثامنه وبغيره على الجبر
 بالنسبة إلى الأمر المطلق وعلى المنع في المقام الثاني الجملة على المنع من استلزام علية العلة للحكم في موارد علية التي غير مع تسليم كونها علة ثامنه
 الحكم المطلق لكن موضوع في الثاني بمنع من تنزيل كلام مثله عليه بعد ما علم من سعة باعثة علم المعقولين فيجب على الأول ولدينا كالم
 كلامنا لو صحا البتة فأنكرنا **والقول الثاني** علية العلة قد تعين بالنص على علية بلفظ دل عليها وضعها كالباء واللام وما يراه من الاستكالم
 ليست علة وقد تعين من تعليق الحكم على الوصف لاستغناء ما تحتية الفعلية في بعض الموارد وقد تعين من قرأت الخطأ في الأول أو علة
 لا يستبعد اقترانه به وذلك كما لو نسب الخطأ طلب الجواز أو فتر من به ما يصلح له نحو قوله كبر بعد قول السائل وأفت أله في ثامنه بعضا
 بخلاف نحو قول المولى بعد استيفاء بعد قوله جاز بدا وطلع الحق في ثامنه لا يقتضي الجواز بل لا يصلح المذكور وقد تعرف من الفعل كما وجد
 فرائض لا به التيقن واستيعاها أو من لفتر بركا لو فعل ذلك غير عند فاقتر علية وقد تعرف بالقرآن الحالية والشواهد الاستنباطية التي
 مدحها البقير وبقى القول على ما بالقباس المنع المنطوق وكيف كان فتى علم على علة الثامنه للحكم ولو يظن معبركة في التصو يجب بعد الحكم الاستكالم
 موارد العلة لا تمنع خلف المعلوم علية لثامنه **وهنا** لا بأس بالتمسك به ولدينا وهو أن أحبا الفقه قد صرحوا في غير موضع بالحل
 الشرع معترف وليس بجلا حقيقته فجاز ذلك من موارد علية منها على معلول واحد كما ينهوا عليه في مسألة تعاقب الأحداث الموجبة للظهور
 وهذا في القول بحجية هذا النوع من القياس لا فينا حجية ما على اعتبار العلة على حقيقته ثامنه ومرت أن لعل الغير حقيقته والاعتناء
 بخلافها كما علم معلولها ووجه المنع من علة الشرع على ضربين **الأول** العمل المجعول في الشرع عللا وأسبابا الأحكام مخصوصة كعلة
 الأحداث **والثاني** الظهورات والافتراضات والاباء والتمسك والتعهد لوجوب الكفارة والتمسك بالانذار لثبوت الضمان والعفو والاباءات
 توجه الفعل لا لتفاد التمسك بالثبوت في غير ذلك وهذا العالم الذي قبله الأحكام التي يترتب عليها ما شرعا كانت معروفة لها ومبدئيات
 تحتملها بعلها الواجبة لأعمال الحقيقة لا خصوصا في الأربع وعقدونها من المادية والصورة واضحة كونهما من العلة الفاعلية لا شيئا
 حيل الأحكام الشرعية البتة لا في ذلك الاستكالم وكذا عقدونها من الغائبة لظهورها ليس بقصو وضع تلك الأحكام برب تلك الاستكالم
الثاني العمل الفوري من شأن الحكم وجهها حسن فسر به وما يستند إليه مطلوبه الفعل لم يقوضه كاستكالم الجرمي في موضع شرعا
 زعمنا العمل على حقيقته وليس بجلا صفة اذ جزمنا إلى العلة الفاتية فان المقصود من تحريم الجرم حفظ المكلف عن التكرار وتسا العمل وقد
ذكرنا الفقه من عمل الشرع معروفة فاعترض به القسم الأول بقرينة ذكرهم ذلك حيث ثبت ذلك العمل وقد عرفنا أنها لا تصلح للعلية الحقيقية
 بالنسبة إلى الأحكام التي بعد العمل وإن كانت بالنسبة إلى الآثار التي قصد بوضع تلك الأحكام رضاء أسبابا عطفية كما أن دفع تلك الآثار
 من شأن تلك الأحكام كانت على غائبة فظاهر أن لفتر بين القسمين أحسن **وقد فسرنا** نقول لو علم في القسم الأول أن وجوب الظاهر من
 الجحد الثلاثة إنما هو لآلة طالة حديثة خاتمة من خروج الأحداث وعلم بجديتها بأمر خرج حكمنا بوجوب الظاهر له ورجع إلى القسم الأخير فسر
 بغير الكلام في جواز توارد العمل المتأتمنة على معلول واحد في تحقيق الكرامة من الحكم المعلق بها إنكارا بلا لشدة الضيق
 كما هو خوف الجرم وهو ما يصلح تواردا لا سيما عليه لآلة فأكدر كان معلول أحدهما خال لا يفر غير معلول الجرمي حال الاحتياط
 مع كون علية التغير في ضعف مشروطه بعد الانضمام إذا خال الانضمام كونه معلول آخر وهو القوي المبين للضعف ولو لم يكن الحكم فلا

[illegible]

في وجه العلم

عليك ضعف هذا الوجه فالعلم هو الاول ثم اعلم ان لقائهم بحجة القياس المستبط طرف الاستنباط العقله كالدردا وهو دور الحكم مع العقله
وجود وعدة ما كدردان نحو العلم مع الاشكال وكما سبق في القسم وهو حصر الاوصاف الموجودة في الاصل الصالحه للعقله في عدم كمالها على علمنا
الذي يدعى عليه وكما لنا سبب والا حاله وهو يقين العقله في الاصل بحجته المناسبة وعشر ذلك نحو في كتب الجبر وحجتها بطلان حجة اصلها
فلا حاجة لنا الى التعرض لهذا القول بل ان لا نعلمها وكذا الاما حجة لنا في التعرض للاشكال في المصالح المسئلة بعد ما اطبقوا احاديثا على حجة
من لم يلا اطلاق مطلبك فلما من كتب القامه **القول في الاجتهاد والتقليد** فقد مر الاجتهاد لغة تحمل العلم كدراشفه
تخصيصا من عرفنا بتعريفها ما ذكره الحاجب ونسعه فيه لجامعه من انما استفاد الفقه الواسع تحصيل الظن بحكم شرع لا استفاد
خبر يخرج بتعبد بالقبول المذكورة استفاد خبر الفقه واستفاد خبره لغيره او سعه واستفاد خبره في غير تحصيل الظن وفي تحصيل الظن بغير الحكم
الشرعي الاشكال على هذا الحد من وجوه منها اما ذكر العلامة التفات الى من في هذا الفقه مسئلة اذا وجهه للاخر اذ من غير الفقه
فانه لا فقه الا بعد الاجتهاد اذ العلم حاصله وانما يحصله ان التعريف غير ممكن لان الفقه هو العلم بالاحكام المعهودة على دلالتها والعلم بها منها
انما يتحقق بعد الاستفاد والاجتهاد فنحن المجتهد بقصد قبل صدور عنوان لفقه فلا يتناول كل مجموع مصداق الحدود ولو قال لا فقه
غالب الا بعد الاجتهاد كان ولا كثر الفقه قد يعرف وسعة تحصيل العلم من ولا لا من تحصيل العلم يحصل الفقه بعد الاجتهاد ثم هذا
انما يرد اذا فسر الفقه بالعلم العقلي واما اذا فسر بالملكة والتمسوكا هو الظن وقد اخبرناه في تعريفه سابقا فلا ينبغي تعديده على الاجتهاد
فلا يتوجه الاشكال في علم هذا التعريف يكون مرتبة الفقه منقولة على مرتبة الاجتهاد فلا يتحمل عكس الحد ياخذ به وقد اشار
اليه التفات الى بقوله لان براد بالفقه التيمم لوفرة الاحكام **وعن الفاضل** لما صرح ان هذا الفقه الحد بوجبه لوجود
بان معرفة الفقه يتوقف على معرفة الاجتهاد لا من علمنا سبق هو العلم بالاحكام المفترقة عن دلالتها وهو لا يتحقق الا بكونه مجتهدا فلا فقه
الامع الاجتهاد **القول** وكان هذا توهم في كلام التفات الى وقد بينا على مره وكيف كان فوجه لزوم الدردنا على ما يترجم
لان عدم تحقق الفقه بدون الاجتهاد لا يوجب توقف معرفته عليه اذ لا يلزم من توقف شيء على شيء في الخارج توقفه على الشيء في العلم
بوجبه لذل ذاق الفقه المجتهد كما ذكره بعض الحكماء ففسر معرفته والفاضل المذكور لم يقربا لدر علمه بل على النفس المعروفة
ثم ذكر في دفع الدرد وجهين **الاول** ان المراد بالفقه من راس الفقه اجتهاد في كل نقطة وهذا الفقه في ذكر الشيخ المجتهدا
عن بعض شراح المنهاج قال ليس المراد به المجتهدا فلا يظن ثم اورد في المعاصر المذكور عليه او لا بانه تجا ولا مرتبة عليه فانها
بان الحار من في نفسهم وسعة يجر عن الاستنباط مع ان لا يستعمل مجتهدا فان قيل لا يصح حجة استفاد الواسع فلما ذكر في النقطة
فاشبا منه فلا فائدة في التفتيد ولا يخفى ما فيه بل الوجه منع هذا **الثاني** ان المراد بالاجتهاد ضليلة الاستفاد كما هو ظاهر اللفظ
وبالفقه ملكة العلم بالاحكام **والثاني** بان راجع الى ما ذكره التفات الى وهو ينهض بدفع الدردا لكون توهم اذا فسر الفقه
لا يتوقف على الاجتهاد التمسك لكن قد عرفنا ان الدردا نفسا غير متوجه وان المتوجه انما هو اشكال عدم الانكاس كما بينا ثم يقال
والفقيه انما ان ريد يتحد بالاجتهاد بالمعنى الاخر وجعل الفقه اسم كان فنقول الفقه هو العلم بالاحكام التأسيسية عن الادلة والاجتهاد
وهو استنباط الاحكام منها والافتقار في التعريفين الى ما يتفهم به الامران ولذا لم يسم بعدد كتر تعريف الاجتهاد بالتعريف المعرفه بان يتوقف
عليه منه القوة الفدسية من شرطية الامن مقوماته في ان لا يفتقر في صحة ما لا اجتهاد هو الاستفاد في تحصيل الحكم الشرعي من
ادلتها المعروفة الادلة ولو امكن ان له القوة الفدسية التي يتمكن بها عن مطلق رد الفرع الى الاصل **والفقه** هو العلم بالحاصل
بالاحكام الشرعية الشرعية عن دلالتها كان كل فلا يدخل شيء منها في تعريفها لاسي ولا يلزم دورا في تعريفها وتحقق ان الفقه والاجتهاد
لا يطلقان على وجه الحقيقة عرفا الاعلى المعنى العبر القبح اطلاقا على غيرهما والحد الذي نورد في المقام انما ذاك البين المعنى المجتهد
المجانب **ثم الفقه والاجتهاد** باعتمادا يتوقفان عليه من العلوم والقوة الفدسية لهما من المكنان بل من البساط المعيرة معا
حد بانه في شرطها الاجزاء ومقوماتها المهية **ومر هذا** البين يظهر ان قوله ومنه القوة الفدسية لا يستقيم الا بانه كاي شخص
استخدام والوجه في البين ما ذكرناه ان الذي يدرك فيه من لشرائط نفس القوة لا معرفتها وليس تعريفها لشرائط الاجتهاد بعد تعريفها
على ادلتها منه المعنى الاعلى بل ان لا تعريفها واضحة على اداة المعنى الاخر بل ان المعنى الاعلى لا يعتبر فيه تلك الشرائط واما الشرط في هذا
المعنى الاخر وظهر من بين انه انما اعتبر الشرائط في تعريف صحيح الاجتهاد والفقه هذا الى ادخالها في المقومات من الواضح ما ذكره في تعريفه
لا حد حقيقة فكيف يوجب خول الفقه المذكورة في المقومات مع ان دخولها فيها غير معقول في نفسه ما سلكه لا يخفى **الثاني** ما ذكره
القاصر المذكور في صحة اصله ان في العلم مسئلة بل مفسد لعكس الحد لان المقصود بالاجتهاد على الضرورة والاول **والثاني**
خارج عن الاستفاد **والثاني** لا يتحقق لاجتهاد لان الاجتهاد فقه في العلم وقيل ان مصطلح الفقه منقطع على تحصيل الاجتهاد بالفتن
كما صرح بعض علماء منهم فان اردنا بتعريف اصطلاح فلا مشاحة لكنه لا يخرج من نوع حارة لا نعدله عن الطريقة المتداولة المعروفة بل فيكون

مع التمكن في تخصيصه له بالظن الظاهر وهو حصا جلة من مباحثهم به كجبة وقساجهم على قبوله للجزئية بقوله فلو كان القطع
لا يبحث عن حجته ولا كلام في حجة قطع الجزئية في حقه **ثم أقول الفقيه** اما ان يسفر عن وسعته في حصول القطع او الظن او احدهما على
التفادير اما ان يحصل القطع او الظن ولا يحصل شيء منهما فان ردد من خروج القطع عن وجهها بنفسها فان القطع ان يقبل كل لان الاجتهاد
من جنس الاسفر عن وهو لا يثبت على شيء منهما وان ردد من خروج الاسفر عن الموصل اليها فهو ما يتم على التقدير الاول خاصة لا مطلقا كما
نعم لو اردت ان يسفر عن الوسع في حصول الظن بطريق الاسفر عن خرجت القطع بمطابقة لكه خلاف ذلك **الثاني** ان طرد الجزئية في قسمين
أما الاول فلو قصد على اسفر عن الفقه وسعته في حصول الظن بالحكم الشرعي الاصولي مع ان ذلك لا يوجب اجتهاد لهذا الاصطلاح حقيقة بل
يختل الاجتهاد في مصطلحهم هذا بالاجتهاد الفرعية فلا بد من زيادة قبة الفرعية لخرج ذلك **واما الثاني** فلو كان الفاضل لمعاصرين المتبادر من
الشرعي الفرعية فلا حاجة الى التقييد بما لا وجه له **فان قلت** المسائل الاصولية بطايلها بالقطع فلا يسفر عن الوسع في حصول الظن بها
بخلاف المباحث الفرعية **قلت** هذا ثم اذا نظرت في مقام قطع على اعتبارها مطلقا كما في المسئلة صحت القول على ما في الاصول والفرعية كما ان
الظنون التي لا قطع على اعتبارها لا اعتدائها بل في شيء منها فالتفصيل غير بعيد عن اعتدائها بالظن لا يثبت الاسفر عن الوسع في حصوله وهو
فما القدر الا ان يراد به الاسفر عن المعنى بل لا دلالة له عليه **واما الثاني** فلو كان الفاضل لمعاصرين المتبادر من المتبادر من
بالعمل القويين في الحقيقة استنباطا من كلامهم والجمع او الترجيح بالوجه المفضلة عند وقوع التعارض في نقله لا يثبت على قوى الاختصاص
شرعي ولو في الجملة ولو سلم ان المراد ما هو حكم شرعي في حق المسفر عن ومقتلده او ما هو حكم شرعي في الواقع ويكون اسفر عن اعتبارا او نهجا كاشرا
في حقيقة اسفر عن الوسع في حق من غير عند تمكنه من الاجتهاد فيما يحتاج اليه اما المتيقن وقتا وقتا كذا في اجتهادهم في حقها او لغيره
بنا على جواز الجزئية فلا ريب ان الاسفر عن المذكور لا بعد الاصطلاح اجتهادا ويمكن القول به في هذا وعن سابقه باعتبار ما في الحقيقة
فان الاسفر عن في المواضع المذكورة ليس من حيث كونه فقهيا بل اصوليا ومقتلدا لكن لا يتم هذا على ما في الحقيقة في حق الفقه مع ما لا يتقيد
به الحقيقة من الحقائق **الثاني** ان يراد بهذا الفرعية قولنا نحن الادلة التفصيلية فيندفع الاشكال **الثالث** فلو قصد على اسفر عن
لا يثبت عليه في حصول الظن اذ صرح الوسع طائفة لا يثبت ان الوصول اليه مع انه لا يثبت اجتهادا فان الذي يسفر عن عرفان الاجتهاد باعتبار حصول
الظن بالحكم على الوجه المعتبر ويمكن دفعه بان المراد باسفر عن الوسع في حصول الظن بحصول الظن بطريق الاسفر عن ولا ينبغي ردها
انك لا تراهم يتأخرون بالاسفر عن اجتهاد وان لم يثبت عليه حصول الظن **القول الثاني** ان الظن من اسفر عن الوسع بين تمامه وهو غير لازم ولا دلالة
الى صحتها الوقت في حصول مسئلة واحدة **والقول الثالث** ان المراد باسفر عن الوسع ما هو المعبر عن في الحقيقة لا الاسفر عن القطع والقد المعبر
امر معروف وهو ما يحصل به الظن بعد النظر بالمعاضد لا بعد نظر بلازم وجهها الى الحد ولا يثبت في الحقيقة لا يثبت في الحقيقة
بحيث يحسن من نفسه الجزئية عن ان يراد به ان المراد بلحسان الجزئية لئلا يلزم الاشكال الذي ذكره في إطلاق الاجتهاد على الملكة ان
لها الفقه على الاستنباط المذكور اذ كثيرا ما يفرق بين اجتهاد وجران له الملكة المذكورة **وعرفتم** بهذا هذا الاعتبار انه ملكة
يقتلها على استنباط الحكم الشرعي من الاصول او قوة من يثبتها الملكة حبس فيساير الملكات قال الشارح الجواز يخرج بهذا الملكة
المستنبط لبعض الاحكام عن دلالتها بالفعل من غير ان يصير للملكة بل كان حالها ولا يخفى ان خلافا لغيره على الملكة وتسمية الخارج اليه بحول
الخارج المستنبط المحض وتفسيره وخروج بقوله بهذا الحكم الملكة التي يقدر بها على استنباط الحكم **ثم أقولنا** يجوز الجزئية في الاجتهاد ان
ان يجعل للام الحيلولة فلا يسفر عن **والقول الثاني** من الشارح المذكور ان عرفت ان الام الحيلولة للجزئية مع انه صرح او لا بلعنها الملكة في اجتهادها
وقد اعتبر بالحال مع مناسبات الحال في تبيين الجزئية والفرق بين الملكة والحال ان الملكة قوة راسخة بعينها والحال قوة فيها وتوالت
والحال قوة فيها وتوالت خراج بقية الشرعي الحكم القطعي وشبهه وبالفرعية الأصلية ويقول من الأصل الحكم القوي **والقول الثالث** المذكور
وبالقوة القريبة بدخل من له تلك الملكة من غير ان يستنبط بالفعل بل يحتاج الى ما اما التعارض الادلة او بعد استنباط الدليل والاحتياط
الى التفتان ان **أقول** لم يكن ذلك خارجا عن حاجة الاستنباط المذكور لا دخاله بل التحقيق ان التقييد بقوله فاعلم ان ذلك لا يجوز في
معنى الاستنباط ويقول او قوة من يثبتها الملكة لا الاستنباط بالقوة القريبة معناه القوة القريبة للاستنباط وهي معنى الملكة فمن جملة الحد ان
الاجتهاد ملكة الملكة وفهنا واضح ويمكن توجيهه بحيل قوله او قوة من يثبتها على الملكة على ان يكون المعنى ان الاجتهاد اما ملكة الاستنباط
الفعلية اي الحاصل وقوة من يثبتها الاستنباط الفعلية ومنه قول الشارح وبالقوة القريبة بدخل الى اخر ما ذكره لكن دعيه مع عدم دلالة الترتيب
للمعنى لان القوة القريبة من الاستنباط ما يثبتها من الاجتهاد فلا يثبتها من القوة القريبة واعلم ان الفرق بين القوة القريبة من اجتهاد وجوه **الاول**
ان القوة هو العلم وملكته والاجتهاد هو اسفر عن الوسع وملكته واحد ما غير **الثاني** ان المقصود من الاجتهاد في حصول الظن بالحكم الشرعي في مقام
القضاء فيحصل العلم بالظن انما يثبتها من الادلة التفصيلية والفعل انما يحصل غالبا من الدليل الاجمالي واسنالك الادلة التفصيلية كما وقع في حد من حيث
بظاهرها على نوع توسع **الثاني** ان النظر غالبا في مقام الاجتهاد الى الواقع في مقام القضاة الى الظن وقد يتخلل موارد من غير حق على التعارض

تحصيل الظن

في المنطق في علم
في المنطق في علم
الرجوع الى

بالنظر في علم
جوان العلم

فصل في جنة العلم في المنطق في علم
الحكم وهو يختلف باختلاف اراء المفسرين في ان المعبر منه ظنونا خاصة فالجمله في حقته تحصيل تلك الظنون ومن كان المعبر منه مطلق
الظن فالجمله في حقته تحصيل مطلق الظن وقد عرفنا عما حققناه في بحث خبرنا لو لم يجد صحة القول الاول وان المعبر هنا ليس بالظن
وبينا هنا بطلان القول بحجة مطلق الظن ولا باس في المقام بامرار بعض الكلام عليه فنقول فما سندك على بطلان هذا القول الجواب
الناهيته عن العمل بالظن المشكوك على عدم العلم به كقوله نعم ولا تقف ما ليس لك به علم وقوله نعم ان يتبعوا الا الظن ويتخذوا من
عليه بان عمومها هو الحق بالظن فلا يثبت له الظن في نفسه فثبت مدلولها من عدم جواز العمل بها ايها الحق وما يلزم من وجوبه من وجوبه
بوجهين الاول ان جنة ظواهر الكتاب ما جاء في حقها ثبوت عدم جنة تلك الظنون لهذا الظن لثبوت الفاعل على جنة وعرض عليه
بعض المقاصد من بان يرجع محصله الى وجود الا في مقام الاجماع على ذلك وان الفاعل المستسم منه جنة مقفاهم الخاطي لان الكتاب
وود بلسانهم والحق يختلف باختلاف الزمان فثبت جنة مقفاهم المتأخرين عن من الخطايا ما باعينا السند في العلم في حقهم الموجه
باب الظن هذا في حق جنة ظاهر الكتاب من حيث كونه ظاهرا في ظاهر مطلقا لان جنة كونه ظاهرا كذا في حقنا قولنا لان من جنة الظن
من قبل كتب المصنفين التي يثبت بها بقاء ما لم يزل يثبت انما هو ليس بغيره انما هو المقاصد على جنة مقفاهم وبما هو مقفاهم مقفاهم
وهذا لا يستلزم في الاحكام الشرعية ولا في ذلك لان اتفاق الفرض بقا القرآن لحصول الاجاز بملاحظة اسلوبه وما احداث العقل لا اجاز
الدالة على عرض الاخبار المتعاضدة على كتاب فلا دلالة لها على التمسك بها في المقام من المقام مطلقا والعرض عليه لا يمكن اذ ارادة التمسك بالعلم
من القرآن والعرض عليه غاية الامر ان يثبت في حقها المعنى الاول فيقول الكلام في التمسك بهذا الظهور فيثبت المظن على النقد الاول فيثبت
جنته على النقد الثالث على ثبوته بان يكون ذلك الاجماع من قبل كتب المصنفين وهذا الدعوى بعدة في الاختصاص الثاني ان
اورد بحجة القرآن جنة الظن المستفاد من جنة كونه مستفادا منه هذا بطريق الاجماع على جواز العمل به لا بعد النظر في الكتاب
العلم ان يرد بحجة بعد ذلك فلا بد من ان الظن لا يصل بعد ذلك ليطرح احصاء من الكتاب بل من ملاحظة مجموع الأدلة فيخرج عن كون
الاجماع الثاني ان عموم هذه الابان يختص ببعض الظنون كالبنية والاشراك وقد وقع النزاع في جنة المقام المختص فكيف يمكن
الاجماع على جنة هذه الابان بل في هذا النزاع راجع الى النزاع في ان المقام المختص هل هو في البنية او في الاشراك او في كليهما
ولا بل بعد بحجة مع تسليم القبول فان ثبت عندنا ظهوره في جنة ثبوت جنته فيه للاجماع على جنته على قدر ظهوره الثالث انما النقد
الاجماع على جنة ما هو موطا واضحا لا ما هو موطا لغرضه من غير ان يكون ظاهرا في ظاهرنا فاعلم انما يمنع من ظهور المقام المختص في البنية والاشراك
ان ظهوره في جنة ما هو موطا فكم في جنة ما هو موطا في جنة الرابع ان الاجماع الذي على جنة ظواهر القرآن ان كان على جنة في الجملة فلا يجوز
في الاستدلال بظن هذه الابان وان كان على جنتها بطريق القبول وهذا ليس من جنة هذا لان في شمول المنع للعمل بظواهرها فهو لا يشكال
لان عمومها يختص بالاجماع المنقذ الثاني انما نقول هذا مردودا ولا فلان المختص بغيره ان يكون المختص بغيره المختص بغيره فثبت في حقها
ما في الاخر فلا يصح فرض كونها امر واحد وهو الاجماع المدعى في المقام ولا سبيل الى دعوى الاجماع احدهما على المختص والاخر على المختص
لان مرجع الاشكال الاول فلا يبعد الثاني انما نقول هذا مردودا ولا فلان المختص بغيره ان يكون المختص بغيره المختص بغيره فثبت في حقها
الظن فان قيل في الاجماع على جنة كان ما هو موطا الكتاب فيجوز بعضه في الفاعل كجنته وكل ظاهر من الكتاب من هذا القبول في الجنته في حق
اخر وهو المختص بغيره المدعى بغيره في ذلك الظاهر في ذلك السبيل او في من العكس ووقع الكل في مرتبة واحدة فيجوز الى دعوى الاجماع اخر هذا المختص
فيجوز الاشكال المنقذ والجواب انما نقول في الاجماع منقذ على جنة ظواهره لافاظ السامع عن المقاصد والاعتماد عليها
في الكشف ما عن السامع من غير فرق في ذلك بين الخاطي وغيره بل ان السامع يشهد على الاقرار والوصية والعقد والابقاء وغير ذلك
وان لم يكن خاطيا لهذا اولى الى ان يثبت علمه ما سمعه من المقصود خاطيا بغيره كما اعتمادهم على ما سمعوه في خاطيها بانهم في الاجماع
على جنة ظواهره لافاظ في حق غير الخاطي ناسخ عن قوله الذي ولو شئت لادعيت الضرورة على ذلك لاذ لا يخلو احد من موافق والخالف في
في ذلك بل الظاهر انما تماشى عليه جميع آيات المذاهب لادبوا ولو لا ذلك لكان السامع النظام ومخالفة الاجابة في جنة ظواهر القرآن غير واضح
لان مثل هذا الخلاف النادر لا يقدح في تحقق الاجماع مع ان الذين بعدد بمقتضى انهم من الاجابة لا يجازي في حقها القاعدة التي شرعنا
من جنة ظواهره لافاظ عند سلامتها من المقاصد ولهذا ترى انهم يثبتون بظواهره لافاظا اسلامية عن المقاصد وانما يجوز من جنة ظواهر القرآن
لذلك بعض الاجماع عليه في الحقيقة انما يتبعون جنة تلك الظواهر لسلامتها عن المقاصد فاذ دفعنا ذلك لانها على ذلك فيثبت لظواهر
الكتاب من غير بحث العنوا الذي اتفق الفريقان على جنته فانهم تواترنا بطلان الفرق بين الكتاب السنن وكتب المصنفين وغيره في
جنته ما يشهد من اقله على المراتب من جهة اخرى وهو كون الكتب المصنفة كبا خطابا الى الذين هم عليه في ذلك خطابا الى الذين
فاخر وجودهم عن من الخطا بخلاف السنن فان خطابا بها مختصة بالمشاهدين في الكتاب جنتها وندم تحقيق القول في علمه والثاني

[illegible]

فانما العمل بالنظر في الامور فاعلم على محبة

الدليل لا ينفي الظهور ولا دليل الدليل فهدم على الأصل **قل فائدة** عطف هذا الدليل التبيين على الموضوعات لوجودها الدليل على العلم بالظهور
 الظهور بحجته لا يصلح دليلا على لا يثبت كما يستفاد من سماعنا الشهادتين في تمهيد القواعد مع اننا قلنا هذا الدليل قد رتب العلم فلا يثبت
 بمقتضى العلم بقدر عدم مساعده كلامه على هذا الترتيل وقد رتبهم بحيثون عن الظاهر في بناء معنى المدعى فيقولون هل المدعى من يدعي خلاف الأصل
 او من يدعي خلاف الظاهر والتحقيق ان المدعى من يدعي خلاف الأصل الا في مقام الدليل على خلافه ومن يعتبر الظاهر هنا لا يريد به مطلق الظاهر بل ما
 يكون ظهورا شاعرا في الحاشية الغالب القادة ويدعي ان هذا المعنى هو المفهوم من المدعى فيلزم بالبداهة على الوجود والرواية وليس هذا المعنى
 ما يوجب حجة مطلقا في مطلق الموضوعات فضلا عن الاحكام ثم بعد ثبوت حجة جملته من الظن فلا حاجة الى التنصير اليه فيقول لا تنقض اليقين
 الا بيقين مثله بيقين اليقين على ما يقيم اليقين والظن المعاول اعتبارا كان عمه لافضل المدين كوراد الظن المعاول اعتبارا يرجع الى اليقين بناء على
 التفاضل فيكون اليقين اخص باليقين لا بالظن وان وقع في طريقه وقد مر تحت حجة انفا ثم **مسألة** على حجة مطلق الظن باجتماع الشهادتين
 على العلم بيقين فهدم بعض الفوائد بان راجح فلا يغلب بالمرجوح وعلى حجة الشهرة بقوة الظن لاجنب الشهرة وباجتماع العلامة على حجة الاستصحاب
 بان لا يوجب العلم بالظن لزوم ترجيح المرجوح على الراجح وهو بدعي الفاسادان فحينئذ لا يغلب المدين كوراد هذه الموارد حجة مطلق الظن وباجتماع
 العلامة بالشهرة في بعض مسائل الدفن في رده في الحاشية في صوم رمضان من الصواب لوجوبه في بطلانه بتعمد الجناية من جهة الأصل وان كان
 كذا الاصحاب فلو لا ان الظاهر المستند كذا الاصحاب حجة عند لما كان للرد دونه وحيث ان الرد دائما يكون عند تعارض الأدلة وانما المرجح
أقول اما اجتماع الشهادتين على العمل بالظن المقام الاول برجحانه فيمكن ان يكون ناظرا الى قوتها فيحصل اليقين بالبرائة عليه لا سيما
 اذا قلنا بعد وجود برائة الزائدة عند الشك او كان ذلك مع كثرة الفوائد بحيث يتعدى او يتعسر تحصيل اليقين بموافقة الزائدة
 بالذكور وادع الظن بالتقدم بحجة جواز العمل بمقتضى ما ينفذ العلم بالبرائة خصوصا على القول بعد جواز اصل العمل
 في مهلة الفادان وانما اجتماع قوة الظن على حجة الشهرة وهو لا يقضي القول بحجة مطلق الظن كما زعم بل خصوص الظن القوي بدليل
 بدليل استند الى قوة الظن لا الى حجة الظن مع ذلك فيمكن ان يكون اعتمادا في حجة الشهرة على عموم قوله فخذ يا اشرهم بين اصحابك بنا على شهود
 للقوى ويكون العمل بقوة الظن للتقريب لتأيد وكثيرا ما يوجب كلامهم الاجتماع بالمؤبدان والمقترن باعتراف ذلك الدليل بقوله
 في ذلك على الموضوع ونحوه ويمكن ان يرد بقوة الظن كون الظن التام من الشهرة ظنا مما حيا للعلم بحيث يطمئن به النفس فيكون
 العلم المرغى المعتبر جميع الموارد كما اوردت بعضهم في اخبار الثقة ويكون الفرق بينهما وبين الاجتماع باعتبار ان الحاصل في الاجتماع
 العلم والشهادة الظن اخص بالبرائة **واما** الاجتماع في مسألة الاستصحاب بالظن فقد تقدم الكلام فيه ويمكن ان ينزل على النقض
 او للرد على العامة ومع الاغراض عن ذلك فنسبته لفضله الى العلامة في هذا الاجتماع اقرب من الاجتماع بسلامة وقد وجد كلام مثل العلامة
 والشهادة الاجتماع في بعض المسائل كما في ما سئل عن فساد مسند من حتى شنع عليهم صاحب القول له بدنه بل لا يمكن ان يثبت العلم
 عليهم فهدم ضد وابن ذلك الفرق بين العلم والظن على العامة بما يثبت على مدعيهم وانهم يدعون في ذلك فيخرج لنا وان خفي علينا الا انهم يروون اسما
 مستنبط ومع ذلك لا يكون وعلى هذا ينزل كلامهم المقام بل حجة مغرفة مقاصد العلم ايسر عن نظر الخوف ولا يسع الوقتون على ظاهر المطالب
 الا انكاره ليقض المندوب وليس شأن كل واحد من الا نام لا مدام في ساحة هذا المقام **واما** الاجتماع في مسألة
 الدفن في كلامه في مسألة الشهادة في الشهرة وانما رده لظاهر كلام الاصحاب لظنه من جهة ظهوره كونه لاجل اعوانه رده في حجة
 مثل هذا الاجتماع ولو كان هذا الظاهر عند علوم الحجة لما كان للرد بدنه وبين الاصل فيه اصل المانع من ان الاصل لا يعارض الدليل
قصة بقبول الجتهاد في مطلق **مسألة** في الجتهاد المطلق مكانه لم يملكه تحصيل الظن بجائز بقتلها
 من الاحكام عن دلها التفضيلة على وجه يعتبر عن ولا يتحد فصوله عن تحصيل الظن بالقبول ان كان مقتضى عارث كما هو المتصور
 عادة في حق من له الملكة المذكورة وانما لا يغني ملكه تحصيل الظن بالكل كما عدا فطعنة لغد رعادة فان الادلة قد عارضت
 لرد ذلك من الجتهاد في حجة من الاحكام كالحقوق والعلامة والشهادة واضربهم مع ان احكامهم قد حجت ذلك لاجتماعهم فان ترددهم انما هو
 في مقام اول الامر في مقام الحكم والمجوز من ظن بعض الاحكام عن دلها غير ملكه بقبولها او كان له ملكه تحصيل الظن بحيلة لا يثبت
واما الجتهاد في مطلق **مسألة** في الجتهاد المطلق من له ملكه تحصيل الظن في جميع الاحكام والمجوز من له ملكه البعض خاصة وبشكل عليه بما في الجتهاد
 المطلق له ملكه تحصيل القطع بعض الاحكام وليس له ملكه تحصيل الظن في البعض بغير نعم لوقف لاجتماع ملكه معرفة الاحكام المقترنة
 عن دلها التفضيلة حتى تقسمه بلحسب معرفة الكل والبعض خاصة في مطلق ومجوز كجلائل يعرف كما عرفته وبغيره من العقول في منع
 بعض حجج القول بالغير ان اعتبر في الاجتهاد المطلق انما هو العلم بجميع المأخذ وان لم يعلم بالبعض لغرض الادلة وهو غير يتحقق ما ذكرنا
 اما الجتهاد المطلق فلا ريب في ان ضيقه الى الجتهاد المجزئ حقيقة وحق مفاد به مع تحقو الشريعة وواجبا على من يرضى برب
 عليه فضلا عن ذلك العمل والفتا **اما** الاقوال **مسألة** في العلم بالعلم الواحد وثبته المتكفي بالاحكام المعاول بالقرينة

في نفس الجتهاد
 المطلق في حجة

الاجتهاد

في المنجى في رويته

ان لم يكن كثر النقص بحيث يخرج عن مرتبة العلم فيجعل العلم في موارد الفتن بمقتضى ظنه وفيما لا دليل عليه على ما ينبغي عليه من العمل
 بالاصول والاحتياط وبيد في موارد المتعاض والنكاح على التجيز والرجوع الى الاصول وليس له ان يبدل في المقامين الاخيرين **وقد يقال** فيقول
 اذا توقف وهو ضعيف كلام بعض الفاضل بالتحيز يدل على ازالة هذا المعنى بل حكمه الايضاح عن الفاضل بالتحيز اهتم احتجوا بكثرة
 من الفقهاء بتوقفون كبر من المسائل ولا يكملونها فلو لم يتجزأ لمتنع الاجتهاد وطلعت الاحكام من ما ليس فيها من هذا المعنى هو مراد
 الكل **الشك** ان يستفزع المجتهد وسعة بعض الاحكام دون بعض مع تمكنه من الاجتهاد فيه وهذا هو المجتهد بعضهم وبيد ان يفتيهم
 الشيخ العدة ولا ريب ان المجتهد بهذا المعنى مجتهد مطلق ونظر في المسائل التي استفرغ وسعة فيها حجة في حقه وحق مقلديه **ومرعا**
 بظهر من العلامة والشهد وقوع الخلاف في ذلك تفسير **المسألة** ان يتمكن المجتهد من معرفة بعض الاحكام على وجه بعدد مع
 عجز عن معرفة الباقي اعجز انما شاع في فصوله وعده تمكنه من الوصول الى معرفة ذلك كله كما لو علم المجتهد ان الاثر حجة في الوجوه والخبر الصحيح
 الشا من المتعاض حجة وفصله نظر عن معرفة بقية مسائل الاصول في وجه الفروع رواية صحيحة مشتملة على امر شئ وفي شخص عن المتعاض خصوصا
 معتبر فليظفر به وبيد ان يكمل توفيق الاصول فيحيط بجميع مباحثها ويجتزأ في الفروع يتمكن من سنبط بعضها منها فاما بعضها وبعض بعد
 التمهيد بما حاشا وعده تحقق قوة التفريع والرد الى الاصول عنده وهذا هو المجتهد في مقام الملكة وهو محل النزاع ولم يثبت في القول المجتهد
 نظر المجتهد في هذا المعنى الا من بعض المناظرين ولم يتعرض الشيخ والسيد لهذا المجتهد العدة والذريعة والمحقق في اصوله فاطن بغيرهم
 من المتقدمين عليهم **وقيل** بعض الاصول **عن** في الشك في بعض مقتضا القول بالمنع والقول بالجو امقول عن العلامة والشهد
 قال العلامة في القواعد كتاب القضاء في اشراط الاجتهاد المبني للفتا والاقتضا ان يكون ذا قوة يتمكن بها من استخراج
 الفروع من الاصول ولا يكفيه حفظ ذلك كله من ذوقه الاستخراج ولا يشترط معرفة المسائل التي فرعها الفقهاء في وجه الاجتهاد اشكال
 الا في جواز انه انتهى في وجه النقل المذكور وعنه ان مراده بالتحيز المجتهد في القوة وهو غير متعين لا مكان ارادة التحيز في الفعلية ويؤيد
 قوله بيله ولا يشترط معرفة المسائل التي فرعها الفقهاء فان يوم اشترط معرفة رؤس المسائل فراجع لغيبا التحيز بالتسليم لانه لا يثبت
 اليه لفظا وقال في التمهيد في اجتهاد الاخرين لان مقتضى لوجوه العلم مع الاجتهاد في الاحكام متوجع للاجتهاد في
 بعضها ويجوز ان يكون مقتضى العلم بالمعكوب بغيره الفروع في ظاهر التحيز في الفعلية بل يثبت ان عرفت الاجتهاد باعينا الفعلية اعني الاستفراغ
 في ملكة فيرجع التحيز بالتسليم اليه لان في وجه شرائط المجتهد والاضابط فيه تمكن الملكة من ان لا يلد على المسائل الشرعية التي
 وظاهر لغيبا القوة الكلية في مطلق المجتهد ثم تعرض لبيان الشرائط تفصيلا وعددها قوة استنباط الاحكام الشرعية من المسائل الاصلية
 وظاهر ايقه كسابقه وظهر من السيد العبدان المجتهد من اجتهاد بعض المسائل وعجز عن الاجتهاد في غيرها وهو كما يجتهد في المسائل كالمجمل
 المعنى الاول كما هو ظاهرا كلام الايضاح كما عرفت وعنه ان في ذكر الشرائط لا يفي من اجمال وقال الشهيد في التدوين في كتاب القضاء ويجوز
 الاجتهاد على الاصح ثم قال وليس معنى التفريع الذي ذكره الفقهاء اشراطا لاجتهاد بل هو ينبغي ان يكون على ما نحن عليه لا ندر في وجه التفريع
 انتهى وكلامه صالح للمعنى الذي نزلنا عليه كلام العلامة وكلام الشهيد في الشك في الرضا في بعض لفظا القوة الكلية لكن نقل عنه في
 المعامل القول بالجو او بالجملة فكل من المعتبرين من اصحابنا هذه المسئلة ليست حادثة على مورد واحد فذلك هو قيام الشهادة على وجه نظر المجتهد في
 الاخيرين من سبوقه وكلية في الفتن في هذه المسئلة ايضا بخلاف المورد فانهم احتجوا على القول بالتحيز بان ما لكاسا عن رعيه وسئل في
 في سنت ثلثين منها الا اذكر ان قولنا بشرط في الاجتهاد والافتا الا حاشا بجميع المسائل كما قال المجتهد ولا جأ له ان يفهم ولا يثبت
 هذه الحجة في ازالة جواز التحيز في فعلية الاجتهاد دون ملكة ثم اجيب عنها فانه يجوز ان يفتي في ذلك المسائل واخرى
 عجز في ذلك الحالة عن لبنا لعمدة النظر لا ينبغي مما الجوابين لانها انما ينبغي جوبا على تقدير ان يكون المقصود جواز التحيز في المعنى المجتهد
 والتدليل انما على ازالة عجزه وكيف كان فخرج محل البحث **فمنقول** فخرج الاولون بوجوه **الاول** ان المجتهد اذا استقصى
 ادلة مسئلة بالتحقق التبع فقد استكمل المجتهد المطلق في تلك المسئلة وضوء عن الاحاطة بادل بقبلة المسائل لا يدخل التحيز معرفة تلك المسئلة
 وح فكاك المجتهد المطلق ان يقول على نظر ولجتها فيها فكان المجتهد ورد بها هذا قياسا من سنبط حيث الحق المجتهد بالمجتهاد المطلق وبيد
 اذ بالعلامة وهي الاحاطة بادل في تلك المسئلة وهذا العلامة مما لا تنص على اعتبارها ولا هي في التحيز او في قبلة اعتبارها مبدءا على تحيز لا اعتبارا
 ولا سبيل في دعوى القطع بكونه انما في جواز التعويل على ظن المجتهد المطلق لجواز ان يكون لهو القدرة مدخل في جواز التعويل عليه كونه
 ابعد عن احتمال الخطاء من ان تصدق وبما افكر عدد لا فائدة من بناء على حجة المشيطة منسلة **الشك** ان يقتصر السيد بالعلم
 في الاحكام بقا النكاح في سبغ التعويل فيها على الظن بل لا بد له من سبق ذكرها لارباب التحيز اذا وقف على ابل مسئلة وظن فيها
 على خلاف ما ظن المجتهد المطلق كان قوله عنده وهما ضرورة ان رجحا احدا التضييق في سنبط مرجحة في الاخر فيعتبر عليه **المسئلة**
 نظر المقتضى في قول المجتهد الموهوم وهو المقصود وهذا ضعيف لما لحققت اساقا من السيد بان العلم انما يوجب في التعويل على الظن

في مقام الفعلية وقد
 اطلق عليه المجتهد

بعضون بالامارات كان لهم وثوق بعدد ما يخصهم وقرب عهدهم بالعلم فاختاروا ان لا يراون الا فادات بينهم قلة وكثرة قوة وضعفا
اوضح من ان يحتاج الى بيتا واجله من بيتا اعلمها بوقتها وجواز تعويل المخرج في ذلك الزمان على الامارات المندولة بينهم لا يوجب جواز
تعويلهم من انما على الامارات المندولة بينهم لان قوتهم انما يذهب في حق ظنوا خاصة فلا يتيسر ان يعبروا فيها ولا يظهرون المخرج في ذلك
الوقت ما كان يتعين عليه العمل بالاجتهاد بل كان مخيرا بينهم وبين التقليل كما يعمل على ايصانه من الزيادة والقوى كما يدل عليه اطلاق الآية الا ان
والظن من جهة ايماننا في المقامين احدا الا من عليه لا قول ظاهر بالاجتهاد فيكون ترجيح الاجتهاد مستحكما كالحضنا وكان الفارق ان العمل بالزيادة ما
كان متيسرا في ذلك الزمان لما على كماله بفعل القوي في زماننا هذا بخلاف علمه بالزيادة في زماننا هذا فانه يتوقف على استحضار مقتضى العمل
الغاي الى انما من فضيلة الاصل وعموم ما ورد من ان العمل على التقليل بانهم كقولهم ما بعدد الا كما بعدد باؤهم وقوله يحكمنا تهمنا فاما
وجدنا ابناء على امة واقا على اثارهم فمشتدون حرمه العمل بالتقليل مع مخرج العمل المكن من الاجتهاد بالاجماع فيبقى المخرج بالنسبة ما يمكن
فيه من الاجتهاد بالاصل والعرف فبين عليه العمل بالاجتهاد فيه اذ لا فخل بغيره **والجواب** ان التقليل كما يحرم عليه بفضا الاصل
وعوم انه الذم على التقليل بناء على عدم خصاصها بالقباب والاصول كما يحرم عليه العمل باللقن بالاصل وعموم ايات الذم على العمل
باللقن العمل بالاجتهاد على الظن كما عرفت من تعريفه وحيث انما يمكن التمسك بتقريره الا في جواز الثاني اذ لا فخل معه بغيره كقولهم العمل
بغيره لا يوجب جواز الاول اذ لا فخل فيه معه بغيره فليس في الاجتهاد اذ لا ترجيح لابق اية الذم على العمل باللقن يتبين ان التقليل
اذا لم يقدل لا يستقل من التقليل الا الظن فلا بد من تخصيصها على التقديرين فبين اية الذم على التقليل بلا مقاض لا فانقول جواز التقليل
لنفسه موطا بالظن بل من حيث كونه تقييدا او وقت حصوله من غير ان ينافي ان لا ينافي له لا مدخل لها في جواز التقليل فلا يلزم
تخصيص الذم على العمل بالظن على تقدير العمل بالتقليل **الاستدلال** وانه لا بد من جواز العمل بالظن الى رجل منكم يعلم شيئا من غيبنا ما
فاجعلوا بينكم قاضيا فلك قد جعلته عليه كما فاضيا فحقا كوا اليه **وقيل** لا لانه قوله شيء انكره في الاشارة فلا بد من الجواز
ان لو اتيه ضعفه بالاجتهاد فلا يصح الاستدلال بها وانما رها بالشيء ممنوع كما عرفت مع انما الفسخ لا لانه باخمال ان يكون
من بينا وان بعد ان المراد بالعلم هنا العلم الفعلي كما هو في الاصل فالتقيد ملكة الجميع يستفاد من مقوله عن حنيفة من حيث يتعلق
الحكم فيها على الوصف لا على اعتبار نفسه كراعاة مساعدة المقام عليه حيث ان المقصود بتقريبه لوجوه التي وجوع اليه شبه القوي
المدكورة في قوله الحق اذ لا الاخترا والذم لا على الاثبات عند الانفا **قيل** يمكن حمل المعنى في مقوله عن حنيفة انه على
العملية كما هو القدر بالاحكام بعينها لغز الاشارة بالجميع فبما يوجب رواته في حديثه وينقص حجة على جواز المخرج وذلك لان
الامر بين المتجوز في المعرفة او التخصيص في الاحكام وقد تقدم في نقاش الاحوال وجان التخصيص على غيره من انواع الجواز **قيل**
حمل المعنى على ما يمكنها الظن فيمنها احكامها وحمل الاحكام على الجبر واليقين المتناو لعل الحكم الواحد يوافق القول بالمخرج
حمل بعدد وما يق من انه اذا دار الامر بين التخصيص والتجريح التخصيص فليس على اطلاقه بل يخص بالتحصيل المندول على ان الخطا المندول
منوجه الى الموجو دحال الخطا بوثوب حجة ظن المخرج منهم لا بفضة بحجة ظن المخرج من غيرهم كما بينا عليه مع ان العمل بالظن في
ولا يقين للمخرج في المسائل الظنية ما لم يثبت حجة ظنه فيها فاشا حجة بالرواية دور **والجواب** انما اصل المعاصر في الاستدلال
بان اصحابنا قد استدلوا بمقوله عن حنيفة على جواز عمل المجتهدين بالظن ونحوه والحق انما هو ظاهرها اعطيا العلم بالحكم
كظاهر هذه الرواية والخطاب الشافعي وان كان محضو صا بالخاصة لكن الغائبين مشاركون معهم اصل التكليف في الغرض
حق الغائبين الوجوع الى العالم بالاحكام تعين عليهم الوجوع الى الظان لها انما ان الظان بجميع الاحكام يقوم مقام العالم بالجميع
المعبر رواته عن حنيفة كذا الظان لبعض يقوم مقام العالم بالجميع المعبر رواته في حديثه لا يبق الاصل حرمه العمل بالظن يخرج
ظن المجتهدين المطابق بالاجماع فيقوم مقام العلم ويبقى ظن المخرج من جهة اجتهاد الاصل **قيل** ان الاجماع وان انعقد على
حجة ظن المجتهدين المطابق لانه لا اجماع على تعيينه لوقوع الكلام في انه هل هو الاصل او الاجتهاد ومن له الطريقة الوسطى فانه في
كل فريق وكل من هؤلاء بخطا فقه صاحبها فغاية ذلك الباب تعين امهده الطريق بالظن فيكون حجة ظنه ظنية على ان هذا يخرج
عن الاستدلال بالرواية ونحوه بالاصل والكلام انما هو على تقدير التمسك بها هذا مع ان اصحاب الامم لم يكونوا عالمين بجميع الاحكام
بل كثير ما كانوا يقولون فيها على الظن كما يظهر من تعويلهم على خبر الواحد وعندنا من الاجماع على الترجيح الظنية فبين حمل العلم بالظن
في الروايتين على ما يشتمل الظن لمتناول الوجوع اليهم في ظننا انهم انما يحصلوا **قيل** المعروفين لاصحاب الاجتهاد بهذا الرواية
على كون القضية السليمة بشرط القوي منصوصا واما انظرت يقوم مقام العلم عند بعد رجوعه الى العمل به فلم افق على من يدين
عليه بهذا الرواية نعم احتج بهم بها على الامر الاول مع ما لحظه كون اكثر الاحكام في حجة ظنية وبما يدل على التزامهم بالامر الثاني
الفاضل انما يكون رتبته للمخالفين انما رتبته لهذا الاعضاء وانما رتبته غايته اما **قيل** ان الدليل على قيام رجوع العمل الى الظان

مقام رجوعه الى العالم عند بعده اما على مبنى على ما لاحظنا عندنا من ان البراءة عليه وبقاء التكليف او غير ذلك ولا تعلق هذا القول
به وان اردنا الاجماع بها على اثبات اصل وجوب التراجع الى العالم بالحكم لغيره عليه وجوب التراجع الى الظان به في امثال ما نانا اهل
استدلالنا بالعلم وبقاء التكليف فغيره في امثال اصل الحكم الى التمسك بهذا الرواية القديمة والا عند احد ضعفيها
بالاجماع بالقبول بل الكتاب لا يجنب المصيبة والاجماع بل الضرر و قد دله على ذلك فكان لا يحتاج بها استدلاله بل التحقيق
ان الظن من هذه الرواية والظن انه هو الذي فهمه لا يصح منها انه مقتضى كان ظاهرا بالاحكام والكيفية المقررة حاكم واسر التراجع اليه في
الحكم والظن ان العلم في عموم نفسه ثم بعد ذلك التراجع اليه غايته وتعد نصيبه حكما على الخصوص لكان المصيبة وكثرة الشبهة فغيره
في البلاد و قد فسرته حكم النصيب امثال زماننا اما من جهة مساعدة مسا الرواية على ذلك استفادة المعنى منها وان قيل بل باخصا
المطاب بالمشاهير كما في نظائر المقام او تحقق العلة الباعثة على عموم النصيب بل هي حقنا او في ما ان ظنون المجتهدين معتبرة عند
استدلالنا بالعلم كالا او بعضنا فهو لا يعلق له بالقد المنقول من الرواية فغيره بل يستفاد منه اعتبارا مطلقا لظن بغيره الصلابة
خاصة في ترجيح الاجنب المقتضى وهذا البطلان يعلق على البحث **وما ثانيا** فلان الحكم الثاني لظن ان المقام على حجة قاطعة كظن المجتهدين
المطلق فطبع لا يقدح كونه ظاهرة بان الاطلاق الحكم على الحكم الظاهري حقيقة كواقعة ضرورة انها تتما حكم بها الشبهة الواقعة غايته
البيان حكمه باحد الحكمين سبب عن خطأ المجتهدين الاخر مشروط باصايبه له الاحكام المسببة عن سببا خارجة كثيرة كالنكاح والكفارة
وليس شمول الحكم بها توسع اصلا فلا فرق بيننا وبين المشاهير المعصوم في العلم انطلق عليه الحكم الشرعي حقيقة فلا يثبت علم في العلم
والمعرفة في الروايتين عن ظاهرهما وهذا بوضوح الاعراض وسقوط الجواب والشك الذي اوردته على تعيان المجتهدين المطلق بضعفه
لان الاجماع منعقد على ان من كان له ملكة معرفة الاحكام واستنباطها على لادلة المقررة على وجه بعيد في عرف اهل الصناعة واستيعاب
لبعض الشرط فغيره مطلق بغيره عليه العمل بضعفه نظرا اصولياتها او اخبارياتها او توسط الطريق بغيره عند التحقيق لا فرق بين هذه الفرق
الثلاث الا من جهة الاختلاف في جملة من الطرق كصحة الاجابة على عجيبة الكتاب العقل وحجة جميع اجابة الكتاب لا رغبة وعد المجتهدين اكبر
من ادلال التحفينة ويخوذ ذلك من اصوليين الى خلاف ذلك لا ريب مثل هذه الاختلاف موجود بين كل فرقة من هذه الفرق الثلاثة
كاختلاف اصوليين في حجة خبر الواحد او احوال او الاستصحاب والاجماع المنقول والشبهة والمفاهيم ويخوذ ذلك باختلاف الذي بينهم
ليس باقل من الاختلاف الذي بينهم وبين الاجابة لانهم لم يصبوا في هذا الاختلاف على التهمة صاحب كل قول باسم خصوصيا اصطلاحا
هناك وهذا لا يدخل في مرحلة البحث في ذكره من ان كل فرقة من الفرق الثلاثة تحفظ الطريق بغيره ان راد انما بخطائهم ولكن نقول بحجة
نظر في حقه وحق مقلد به هذا لا يشك كون الموضوع لاجماعا وان راد انما تمنع من حجة نظر في حقه وحق مقلد به تمنع من الرجوع
اليه فبطلان غير خفي على احوال بالطريقة نعم قد يقدح في بطلان بعض الاجابة بمرتب الاجتهاد والاستنباط القائل اعندنا بغيره ولستنا
بمنع من الرجوع اليه ومثله قد يقدح بين اصوليين بغيره وهو لا يعلق له بالمقام حجة القول بالمنع وجوه **فمنها** الحجج التي
عن الماتين من احكام وهي الحجج المعروفة عنهم في المقام ولو ثبت لدليل على نظام مكان الجزى والزام الماتين به بعد وكيف كان فقد
نقدم الجواب عنها فلا تضل الكلام باعادته **فمنها** استصحابها كما وطبقه قبل الحجج من الماتين ان لم يقدحوا باستصحاب الاحكام
الثانية في حقه بالتقليد للقطع بثبوتها قبله فاستصحابها في الجزى لا يقطع بارفعها به وهذه الحجج بمنزلة على القول بحجة الاستصحاب
ولو عند الشك في ذلك الفارض ولا يقدح فيه ما حفظنا في بحث الاستصحاب من الاستصحاب انما يعتبر فيما اذا كان فضيلة الشيء المستصحب
انما يعتبر فيما اذا كان فضيلة الشيء المستصحب عادة او شرعا بقاؤه لولا طرأ ما منع وضع الطائفة اذ يمكن القول بان المقام منه فان فضيلة
ثبوت التقليد والاحكام الثانية به شرعا بقاؤه الى ان يتحقق التراجع الى الماتين المعتبرة من الاجتهاد فليس صحيحا البقاء عند
الشك في حصول التراجع لا يوق اما انعقاد الاجماع على جواز تقليد غير المطلق والمجزي في زوال الوصف زال موضوع الحكم الثابت بالاجماع والبر
من نفسه هذا الحكم بقاء بعد زوال الموضوع حتى يتجوز فيه التمسك بالاستصحاب **الا فاقول** الذي يظهر من مقالة القائلين بجواز
الحجج انهم انما يقولون به من جهة هذا الدليل عليه وانه لولا ان لزم موافق حكم التقليد حقيقة فلا يكون لبقا الوصف مطلقا كونه
حكم التقليد عندهم مما من شأنه البقاء لولا التراجع ولا يقدح كون مستندهم في الحكم بالبقاء على بغيره وعدم الدليل على الخلاف هو
الاستصحاب ان يثبت ان مستندنا هو الاجماع لا دليل للاجماع ولو منع من تحقق الاجماع على الوجه الذي مرزنا فالرأي في تحقق الشهرة
القوية القوية منه عليه وهو فيقدح للظن فكيف في اثبات المنع كما سنشير اليه هذا ويمكن التمسك على الاول بالمعجز المتنازع عن درجة
الاجتهاد المطلق بل فضيلة الاستصحاب هنا حجة نظر للشك في ارتفاعها بالتنازع وعلى الثالثة بالجزى الذي وافق نظر نظر المجتهدين
اذا رجع المجتهدين ولم يرجع ويمكن دفع الاضربان ثبوت الحكم من حيث التقليد غير ثبوتها من حيث الاجتهاد ولا ريب في انفاء الاول
بالوجوه فمحتاج الى اثبات الثالثة الى دليل ولا اثر للاستصحابا بغيره وتوجه على عكس الدليل عدم شموله بل بلغ من بطلان الدليل عليه

قبل البلوغ شيء منها المستصحب لا بناء على القول باستحباب التقليل حتى يصير للقطع بار نفاعه بالبلوغ لوضوح نص الأحكام
 الأولى بالنسبة إلى الأحكام التي يستحب لتقليلها المكاف فممكن التمسك فيها بالاستصحاب لحيال عدمه بناء على أن الاستحباب الثابت
 قبل البلوغ مغاير لما ثبت منه بعده وأن الخطاب بالمعنى لا يمتنع من غير الخطاب بالمعنى الآخر ولا سبيل في المقام إلى التمسك بالاجماع
 المركب في المنع لا نقلا به بما كان التمسك به في طرد الجوامع ان حجة في الأحكام التي مبناها على الظن عظمة كما ينبغي عليه في محله
 وقينها أن المتخري غير عالم بالحكم الشرعي إذا قطع له بحجة مؤكدة فظنه كالشك أو هم في عدم الأخذ بعقلا مشاهير وجوع
 إلى المجتهد المطلق لعل الأحكام لأن ذلك وظيفة الجاهل وبشكل يمنع كلبته الكبرى في ذلك لاجتماع على جوع مثل هذا الجاهل فإن
 اخرج بقوله ثم فاستلوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون لتوجيه عليه أولا أن تستفاد من حيث الأمانة على ذكره البعض سؤال العلماء أو
 اليهود من كون الوكيل هو المأمور بها لا يعد كونهم ملوك كما كان بنوهم بعض الكفار وإنما أن هذا الذكر مفسر لخبيا أهل الذكر
 بالأمانة على وجه يظهر منها الخصص حتى استدلت عليه بعضه بأن الله قد سمى نبيه وذكر في قوله قد ذكر رسولاً فاهله أهل الذكر
 فيجوز بدل الأمانة على ذلك لو قد ظهر منها في المعنى الأول ودعوا أن المستفاد منها على هذا التقدير والتقدير الأول وجوع كل
 جاهل إلى العلم في محل المنع وثالثا أن السائل كما يجازي في الفتوى على تقدير كونه عاميا كان يجاب بنقل الرتبة على تقدير
 كونه مجتهدا وليس الأمانة ما يعين الأول في حق المتخري مضافا إلى ما من من خطا في المشاهير وقد عرفت الحال بالنسبة
 ووجود الفارق بيننا وبينهم وقينها أن صحة اجتهاد المتخري في المسائل مبينة على صحة اجتهاده في جواز المتخري وصحة اجتهاد
 في جواز المتخري مبينة على صحة اجتهاده في المسائل لأن جواز المتخري من جملة ما يثبتها خبر يثبت صحة جوع في جوع على حجة
 ظنه مظهر وهي توقف على حجة ظنه في جواز المتخري ووجوع في جواز المتخري إلى فتوى المجتهد المطلق بوجوب خلاف الأمر من المقتضى
 الحائز بالمجتهدين ولا وبالذات لا ثانيا وبالعرض والحق أن مقتضى صحة اجتهاده في مسائل الفقه وهي مبينة على صحة اجتهاده في
 مسائل الأصول غاية ما ألتا أن يعتبر كونه مجتهدا مطبقا في مسائل الأصول ليعمل اجتهاده في مسائل جواز المتخري ولا يلزم من كونه مجتهدا
 مطبقا الأصول أن يكون مجتهدا مطبقا في الفقه لتعارف العلمين نعم لو كان مجتهدا في الأصول توجه شكال للدور إلى اجتهاده في جواز المتخري هذا
 ولما قلنا بقول الاستم حجة ظن من كما يجتهد مطبقا في الأصول بالنسبة إلى المسائل الظنية من جملة ما لا يمكن مجتهدا مطبقا في الفقه فمضافا
 خالف الأصل على موضع يثبت فيه الوقوف ولأن تعان الظن حيث لا دليل عليه بالخصوص مبينة على استدلال باب العلم وبها التكليف ولا
 على من لا يكون مجتهدا مطبقا في الفقه مكلف بالبناء على حجة الأدلة الظنية وجواز الأخذ بمقتضاها نعم لو ثبت جواز المتخري في الفقه
 لزم منه جواز تقوله على الظن فيما يقتضيه العلم لكن ينبغي معه شكال الدور في حاله ولا يخفى ما ينبغي أن يثبت علم الأصول كونه من العلوم
 العربية فكما يجب تقوله لعل الجاهل لعل العلوم على الظنون المقررة فيها وان لم يكن له خبر في علم الفقه وكان الحال في الأصول لا يثبت
 وجوع ذلك فتوى المجتهد بوجوب الخروج عن محل الفرض إذا لمقتضوا ثبات جواز المتخري بأي وجه كان كما لا يبعد عليه إطلاق القول
 هذا ويحقق المقتضى أن المتخري أن قطع بحجة ظنه تعين عليه البناء عليه كما أنه لو قطع بعد حجة تعين عليه التقليل لكن بعد منقطع
 لئلا ذلك لا ينشأ ما أوجبته لتمام الأدلة من الجاهل تعين فعامة ما يمكن فرضه في المقام خصوص في لعل لا يثبت أو قيام بالظن
 حجة عند عليه التحقق حجة هذا الظن حجة لا تستد باب العلم عليه مع قطع بقاء التكليف فإن ذلك بوجوب شيء في الظن عليه
 على ظنه باحد الاثرين وبذلك له ان عشره والمعمد هو الشك وقد عرفت بوجوب حجة خبر الواحد وقد عرفت مما حققنا أن حجة
 التقليل حتى المتخري بعد التقليل ورجحنا اعادة جواز المتخري في حق المجتهد المطلق المسائل في درجة المتخري فمضافا إلى النص
 في حق كل منهما وأما من بلغ بغير ما فقد عرفت نقاض الأدلة في حقه مظهر أو بالنسبة إلى الحكم التكليفي ونصته في ذلك المجتهد في مورد
 النقاض ثم أن نص المتخري في فكر وساعد نظره على ما ذكرناه بوجوبه ولا لا لزم عليه الأخذ بمقتضى نظره ولو عجز عن الاجتهاد
 في مسألة المتخري تعين عليه وجوع فيها إلى المجتهد المطلق لأن ذلك وظيفة الجاهل الجاهل ولا يجوز له العلم بالاجتهاد والتقليل
 ح فيما يمكن الاجتهاد فيه قبل المرجع كما لا يجوز له قبل المرجع فان قلنا من افق له بالتقليل فلا شكال كان قلنا في ليجوز الاجتهاد
 في لزم جواز تقوله على نظره فتركب ما هذا الحكم عند من الاجتهاد والتقليل ويظهر من هذا المعام استبعاد ذلك من حيث انه غير موزع
 وعلى تقدير ذلك ليس في ليجوز المتخري ان يقتضيه لقليل به بل يعين عليه ان يعين التقليل فيرجع قوله بجواز المتخري إلى أن المتخري استدل
 نظره ونصا فكه رجع جواز المتخري وانما يجوز له المتخري على تقديره أيضا بل قد يكون غير طريق التقليل ولو علم المتخري بذلك لو يظن بغير
 عند سقط عنه التقليل في ذلك تعين عليه التقليل الفقه بناء على الثالث في حجة نظره في حق غيره والحق عند حجة ظنه
 مع الممكن من وجوع إلى المجتهد المطلق لا يصح بغيره وانما في خد حجة المنقذ من بناء على ما هو مقتضاها جواز المرافعة اليه الحكومات
 وهو ليس من جواز المرجع اليه الفتوى بغيره بغيره من لا يحل أن قد عرفت ضعف الرتبة سند أدلاله وعدم خوضها دليل الوجه نعم

له بناء على حجية في

في الجواب على ما قيل في المتن

لولا في الجهد المطابق للبحر وقد حال الاطلاق المحبة القول ببقائه على نفسه ما لم يرجع عنه للاصل السائر عن المعارض في بقاءه
عليه مع رجوعه عن حال البحر وجهه ولو دار الامر بين نقل البحر او لم يبق قدم البحر لانه قريب الاقارب من نصير جماعة لا لقوله بحبه
فوله بخلافه لم يمت وكذا الكلام في البحر في دار الامر بين عمله ما جهاده او نقله ميت وعلى هذا فنجد بحبه عليه النقل
فما بعينه فهو فيه بالنسبة الى غيره كما انما يستقون نقله حتى او قل من ثبت عند الجهاد او عند الله فيم يفتقرون الى النسبة الى غيره
فصل في اعتبار في الجهد المطابق ان يكون مقبولا في احوال الحكماء الشرعيين القميين باخذها
وذلك لانهم بامور فيها معرفة اللغة والنحو والتصرف لان من جملة الادلة الكتاب السنن وهما عريان لا يمكن معرفة معانيها الا بالعلم
المذكور فلا بد من الاطلاع عليها فاما ما يتوقف معرفة مواضع الحاجة منها عليه ولا يلزم استحضار مباحثها المحتاج اليها بل يكفي
تمكن من الاستعلام ولو لم يجد كتابا بعينه عليه ويدخل في معرفة اللغة معرفة المعاني العرفية الثابتة في زمن النبي والائمة ثم هذا الشرط
انما يعتبر غالبا بالنسبة الى ما لا ينافي في نفسه اللغة العربية والخصوص سبيل معرفة ما في المرجع الى الكتب القديمة واما بالنسبة
العربية الموجود في زمن النبي والائمة فلا حاجة لهم الى معرفة هذه العلوم الحرة وكذا في الجملة من الشرائط التي لا بد من العلم
غايها اشترط وجه الحاجة بين الجمع زاد بعضهم فيها معرفة علم المعاني والبيانات لتوقف معرفة جملة من الثبوت التي لها ما دخل في معرفة
المعنى وعلم الاضيق عن الفصح والفصح عن غير الفصح في معاني النعاش على العلم المذكور وهو حسن لكن كثيرا ما يستغنى بوجد ذلك المذكور
في طرق الحاشية عن الرجوع الى العلم المذكور وفيها معرفة ما يتبين عليه صورة الاستدلال من المباحث المنطقية غير انما في جملة
وفاسد ومنه وعقده وربما نقل الحاجة اليها لان الغالب مقام الاستدلال اوضح الدليل على صحة الشكل الاول والقياس الاستدلال
وكلاهما منضج الانساج فينبغي موارد الاحتياج وفيها معرفة ما يتوقف عليه حجة الادلة من علم الكلام كوجوده وقوله وحسنه
ونما ليه عن فعل الفصح والخطا بما لا يفهم منه المزمع عند النبي ورسالة الرسول وخلافه وصبا وعصمة ثم وجهه قوله في هذا
ببين علم الكلام لا يتقدم في توقف الاجتهاد عليها توقفنا الاسلام او كما انما على جملة منها العدم المتأخرة بان كونها اصولا ساروا
الانسان وكونها مقدمات للاجتهاد غائبة عما اذا كان يكون واجبه نفسه وعينه عند وجود الاجتهاد وهو ما لا يحتاج اليه كما بينا
عالمه على هذه البحوث وما يحتاج اليه من مباحث المنطق من غير الحاجة الى كتبها او الى طرق المقررة فيها انما اذا لم يقص
مجرد تحصيل تلك المقدمات بما في وجهه كان وقد يتوقف العلم ببعض الاحكام على معرفة بعض مباحث الامور العامة والوجه هو
كذلك القول ببقاء الجواب بعد فتح الوجوه باسما لثبوتها الجسدي بعد زوال الفصل وكثير شبهة الكيفية بقاءها الا كون مثلها غير ذلك
ان طريق الخاصون بها لا يجرى في ذلك وفيها العلم بالمباحث المحتاج اليها من علم الاصول وهي كثر متأنه لان مقاصد الفقه نظر
مستنبط من دلالة خصوصه فلا بد من تعيين تلك الادلة ومعرفة طرق الاستنباط منها وكلاهما نظريان قد وقع النزاع في كثير من مسائلها
معرفة ما اعلم معرفة ما دللها والعلم المتكفل لذلك علم الاصول وهو من جملة ما لا بد من معرفته من الفقه المتأخر بالاختيار من العلم المذكور وما
لا حاجة اليه ولا طائل يترتب عليه وتساكوا عليه فينبغي صيغة اقربها الى ان لا يكون ان لا يتصوره في نفسه بوجوه العلم ما وشره في شجرة
من اولها ونواحيها ولا ريب من علم العلوم العربية فهم المزمع بذلك ولا ريب في علمها في الجمل بمسائل الاصول فيصير مقادير
وعند القدر ليل علمها لا يرد ان لعبد المأمور بما لا يرد لا مشا ولا عند بحمله مسائل الاصول لم يكن عذره مقبولا عند هؤلاء ولا
غيره من العلماء **والجواب** منع فضا الضرورة بوجوه كل عام بالعلم العربي حتى بالنسبة الى امثال زماننا ما ورد في الكتاب والسنن
المأثورة بطريق الاختصاص بها والاستدلال المكارمة في مضا كيف والاصوليون مطبقون على اعتبارها في شرط اخر بل شرط اخر
ان تحفظ الضرورة مع مخالفة هذه الفرضية العظمى مع جملة من مباحث اللغة لا يحل الا في علم الاصول في الباعث على عدم الاعتدال بها مع
انها من جنس يقين مباحثها التي اعترفوا بتوقف الاجتهاد عليها **والجواب** التمهيد بالبعد في قياس مع الفارق اعرف المولى في حقيقة شرطه وطريق
البالغ في مقتضى وعينه من كثر فلا مداخل العلم الاصولي لوصول الى سره وتعيين لفظه ومفاده وليس الحال بالنسبة اليها كل فان تباعد
الوقت واعتداه البع والعدان وتعارضها وصل اليها من الاختيار واندر من جملة عن الشواهد لا تأد مع نازي من خلدان لا قول
الناس في حال كثير من الرجال وجب في حقا خفا الادلة وما لها من الشرائط المعينة وان علمنا بها على سبيل الاجمال فان ذلك لا يحل في مقام
الاستدلال فوجب علينا البحث عن تعيينها والاجتهاد في تحصيلها وتبينها ولو فرض في المثال المذكور كون لعبد المأمور ما يعمه وان كان
اسرا بابا لا حد ما يعمه اليه من الاجتهاد والنصوص والفرج بين ما نعارض منها بطريق مخصوص فهذا العبد قد علم بجمله ما يحتاج اليه
من مسائل الاصولية بطريق خطا الشاهد وتوكل في شدة تحفظه خفا لا كنهية به ولم ينجح الى البحث واما ما زاد على حجة لاجل الاحا
طريق السلاج عند تعاضدها في المقابلة الدلالة غير متصلة الافادة لا سيما بعد ما خطه لاختلاف الواقع في تعيين الاول في شرطها
المفردة العبرة كما لا يخفى على ذي بصيرة او وافق على الطريقة وبه ينكشف الفرق بيننا وبين الخاص من الجاهل الخفا ومن حكمهم فان حكمهم

العبد المذكور في المثال فإن قلت لعل الخصم لا يريد عدم الحاجة إلى المطالب المذكور في الكتب الأصولية بل عدم الحاجة إلى النظر في معرفة الجنايات المودعة فيها ولا ريب في معرفة ذلك طالما لا يتوقف على الرجوع إلى تلك الكتب بل يمكن تحصيلها من جملة لغزها و
الاختصاص الماثورة كما ناول عليه طريقة التمسك قبل تدوين تلك الكتب إذ لو كان الاختلاف عليها شرا في الاجتهاد لزم عدم تحقق مجتهد فيهم
واضح لنفسنا من جوه شتى مع ان الجنايات المتعلقة بذلك المقاصد ما تزايد ببطء الزمان فلو كان لقيرة بالاطلاع على الجميع لزم عدم
تحقق مجتهد في احتياك تلك الكتب بغير ذلك ولا أن لم يندبه هو لها قلت لما كان العبرة في الاجتهاد على ما يظهر من توبة الاصحاح وبما ضاها
حرمة العمل بالنظر في التمسك عن الغرض غالبا باستفراغ الوسع على وجه يعبد به عرفا وعادة فلا ريب في ذلك مما يختلف باختلاف الارض فلو كانت
دعائنا لا يتحقق الاستفراغ الا بعد استقصاء النظر في علم الأصول والاطلاع على جبال ذلك لزم عدم تحصيله له لو توفى ولا بعد اعادة
فان الذي يكتسب من امره والاحتياط كما اصوليا من غير رجعة في كونه لا يوشى من ان يكون ذلكا صفة في تلك الكتب بوجوب توبته
لما لا دعى فيها فاما لا يحصل له التوفيق الا بعد ما يجزى والاستفراغ ولا يلزم الاطاحة بجميع الجنايات بل لما يحصل له التوفيق ولا بعد
والركون والاعتناء عادة فظهر سقوط الوهم المذكور **الثاني** ان هذا العلم لا يركب بين اصحاب الاعتراف ما احدثه على العامة ثم ينسب منهم الى
اصحاب الامانة في ذلك الغيبة وخفاء الحق فهو وانما من البدء المستوحش والطرق المحيرة التي يجتهد عنها في السر الشرعية وانما في الاختلاف في
معرفة الحكماء والامامات فيها اهل الفقه **والثالث** ان جملة من قبلها الأصول كانت واضحة في ذلك لزم اغنيها عن اجتنابها من حيث
الاسرار والحق والخاص المطلق والمقيد لكونهم من اهل العرف والاستعمال فارق بطرق الفقه شتى عن الحق والجدال في ذلك المجال
وقد فيها ما يتجسس الحاجة اليه بالناظرين عن من اهل الحق كالباحث عن حجب نظر الجمهور عند طرق العلم والطرق العلمية عليه في منبها
ما قبل الاختلاف المبرر في الغيوب عليه كمشكلة الحقيقة الشرعية ونعاض اعتراف الفقه واما كارتجيب البنا الواصل اليهم في البنا الواصل اليهم
ما فيه غيبة عنه وكفاية في منبها ما هو مشر في الحاجة بين جميع الفقه مبين في كلام اهل الفقه كحجة الكتاب لسنة وجلة ما يذكرك
الفقهية ووجوه التي خرج عند تعاض الغيوب وحكم التسليم اوارث السنة او الفرائد ومخرجهما لغيرها من الاستحسان العبر في ذلك ما يضافه
المشيع والناظر والافراد وان قصروا على ذلك وتوابعها هذا المباحث كما هو طريقة في علم الفقه وعلم الاخلاق الا ان المناظرين عنهم لما في
عليهم في جملة من لا تار وتوابع عندهم لا تفكر وكثير اليهم وصول الخلاف والاختلاف واحتاجوا الى تدوين تلك المباحث من مسند
والبحث عن صحة تلك الاخبار وفاسد ما ذكره في الشواهد التي عثر عليها واعتبارها التي تدبرها لها وطرفا في ذلك المباحث حيثما
اخر مستطاعهم الى البحث عنها فلو لم يزد سخر بران فيقا وتزايد تنقيها وتحققا وبكثير من جهة ذلك شكالا لا يصعب تحصيلها
لنعموا لا عظم في نظر وضو الان صدق في لفك حق انبها التوبة الجماعية فصياعهم عن وصول الى صباي تلك الجنايات وانتهى نفهم في
البايع الى نهاية تلك الاختلافات وعظم عليهم الاعتراف بان بينهم وضو افر ما به البري ظلما ووزورا ولبت عوى كيف يتجسس من يراي
درية ومسكة ان يكون المباحث الدائرة بين الحق والاشياء بكلا شعبها فاسدة وباطلة وبالحجة فمن علم اصول شطط من القول
او فضول ففقد نظر عن الوصول الى الحقيقة ولم يساعده وسعة على التفرع الى ذروة معرفة فيجرح دعائه الاعراض اهله فهو كما قبل المبدأ
جملة ودر ما كان الباعث في حق بعضهم في كمال افراد واطرافها التفرع من حقيقة العقيدة والوصول الى مقادير الاستنباط ليكون مرجع البنا
وصار الاختلاف ولقد طال الكلام في بعض علمائنا الاعلام والبراع النقص عليهم ونقص الابرام ولعمري ان وضوح المقام وظهور الامر ينبغي
عن كفاية البحث في ذوى البصائر والامامات في منبها معترف احوال الرجال وتوابع الى التفرع في الكتب المعتمدة لان اخبارنا المدونة
في الكتب لا ريب وعبرها البنا جعها معبر في توقيت معرفة ما هو معبر في نفسه وما ليس معبر كل عليه وكان يتوقف عليه معرفة ما هو
اوجه من حيث السند ما ليس كل في صورة التعارض ومن نعم من الفرق المذكورة انما ان اجتناب الكتب الا ربعة فقطية الصلح عن الامم عدا
السبب في تعاضها ليس كالمقيدة فلا حاجة الى العلم المذكور فقد جاءنا بما لقا علينا وبكثير من سببية الذوق والوجدان الذي هو كالمركب الى عوى
القطع بجملة التفرع في نقلهم عن الكذب السهو والتسليم مع ما يرمى من كثرة ثم ولشبهها كثير منهم بقوله القبط او بالتسوق والمد والوعاء
الوسا والقباط في البين ونطاول القبول ولا نسا ومن هذا الابهت وعنا وقيل عن مسال الحق ومنع السدا ولا ناسا بالنسبة على التمسك
به على ذلك في شبهة عديدة واهم منبها في تضاد بعض اجناسا ببعض وفي غير ذلك المقاصد الموجب للقطع مع قطع النظر عن ملاحظة السند
تدانيا في حكاية الاجناب اذ ينبغي لا ندعى الحاجة الى علم الرجال بالنسبة اليه بل الى غيره ومنبها في نقل الثقة العامة لورع كذا له بل في
لا يرقى في غير ان اراد بالناقل الثقة المشافهة لا مقام فيجد تسليم حصول العلم باضافتهم كالا بالاصا المذكورة وحصول العلم بوقا
ان كتبهم لم يصد بلعنا الى اننا الكتب لا ريب بل بواسطة النقل وفيهم الفطري والوافي والكذاب وضاع الحديث وغير ذلك مما في
اختلاف النقل في نقل جملة من كتب الرواة فذكر الحاجة في بابنا في غير نواذ رة كثيرة مختلفة باختلاف الرواة وقد كثر في عهدنا من
لكنا باختلاف الرواة في ذكر بعض مشايخنا الحسن انهم في صالح الاحوال وحسن علوان وان اراد به مثل الكلب والصدق والشيخ

بدل على ثبوتها وبها وصفتها والاعتماد عليها دون جميع من يقدمهم من الرجال الاثر على ان يقول بان الكتب لا تعتبر كتب مشهورة عليها
المعول واليه المرجع مع اننا نقول بجواز الاعتماد على جميع رواياتها ورواياتها واما حكم بعضهم بصحة رواياتهم كالصحة فلا يخفى في انهم لا
به توثيق رواياتهم كقولهم هو لا يخفى مع ما ذكره في كتب الرجال من ضعف كثير منهم بل مجرد كونها معولا عليها معولا بها عند كما هو مصلح
المقدمين ولا يثبت قولهم كقولهم انما يثبت على امور اجتهادية ومجتهدين استنباطية بدليل لخلاف فتوى الواحد منهم في الكتاب الاول فضلا
عن المتعدد وطبقنا نقلهم في ذلك بل يتعين علينا الفحص والاجتهاد والبناء على ما نراه او في السداد او في الرضا فان لا بل موجودة
والامارات غير معقولة ووقوفهم على جملة منها لم يوصل اليها معارض بوصولنا الى جملة اخرى ثم يفهموا عليها ولو جاز لنا الثوب على القول
عليه اننا نلنا الكتب من اجابنا لنا التعويل عليها فيما افترقوا من الاحكام بل وعلى غيرهم لاسيما المتقدمين ان ليس في هذا الكتب
خصوصية مما دونها من جميع من عدلهم ولا لاجتهاد خصوصية يفرق بها عن سابغ الادلة والاحكام وهذا الرجوع الى القول بجواز نقل
الاجتهاد الغير من الاموات وهو يشجع لاجتماع مآثرها مع مآثر الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والتفصيل والقوة في بيانه فكل
التمكن من تحصيلها ولو لم يكن في الكتب المعروفة والمصنفات المعروفة واللازم من معرفة الكتاب معرفة ما يتعلق منها بالاحكام ومعرفة ما
تقرى بها ولا يجزى لم ياعداها بل ولا بما هو مفسوخ منها ما لم يتوقف معرفتها على غيرها فكل ما لم يتوقف معرفتها على غيرها
فذلك لا يثبت ما يخفى عن الاجتهاد في غيره وكذا اللازم من معرفة الاجتهاد معرفة ما يتعلق منها بالاحكام دون غيرها ما لم يتوقف معرفتها
عليه وكذا لا بد من العلم بمواقع الاجماع محققا او منقولا ومواقع عدل الخلاف والشهرة ان فلان يجتهد في الفقه الاخرى وجتهد في هذا
وعلى هذا فيقال لا بد من الفقيه الا ان موضوع بيانها علم الاصول ومنها ان يكون له قوة يتمكن بها من رد الفروع الى الاصول على
وجه بعيد بعند اهل الصنعة من الفقه المأثورين وهي المعبر عنها بالقوة القديمة وتحصيلها الصعيب من تحصيل بقية الشرائط بل تعدد
حقوق كثير من الناس بخلاف بقية الشرائط فانها قد يشترط فيها ما يشترط في غيرها من اجتهاد في رد الفروع الى الاصول على
وكثيرا ما يتوهم فاقدها انه واجد في الشرائط النفوس في حسن الظن بانفسها فينبغي الرجوع الى اهل الخبرة فخذوا من الاشياء والاهتمام في
في ابناء فاننا من ليس اهلها تحصيل هذه القوة فضلا عن حصولها وهو يزعم بنفسه انه قد وجدها وظفرها بل يزعم بنفسه بل يزعم
الدرجعة الفقه وهو عنها يحمل احدا لا يتحقق وانما اعتبرنا في بناء هذه القوة ان يكون الرتبة على وجه بعيد بعند اهل الصنعة اخيرا
القوة التي يتمكن بها من الرد على وجه لا يعتد بعندهم فان لا يكفي في صدق عنوان الاجتهاد افعالا وان كفى بها صاحبها مع اشياء
عليه وان علم انه من عرفنا الاجتهاد فاعلمنا الاستفراغ فلا اشكال وان عرف بما كنهه فقد استشكل في المقام بل وزعم اتحاد الشرط
المشروط ان المراد بالملكة القوة والقوة التي يتمكن بها من رد الفروع الى الاصول هي قوة الاستفراغ المذكور في هذا الاجتهاد واجبا
عنه الفاضل انما هو ان المراد بالملكة المتفرقة في حد اجتهاد الملكة الخاصة المترتبة على مجموع شرائط الفقه التي من مجملها الملكة
اعني تمكن من مطلق الخبر ثبات الى الكتابات والفروع الى الاصول ودرج ثبات لفقه ككلماته هذا كلامه والظاهر ان المراد بالملكة
الطبيعية المستقيمة وقد فسرت القوة المذكورة عند بيانها بها ولا يخفى بعد فان اشتقا الطبيعة منشأ التحصيل هذه القوة لا فقهها مع
استقامتها الشرطية لا مدخل للكسب في هذا صرح به بخلاف هذه القوة فانها من الامور الكسبية كما من حصولها بالاجتهاد مع اننا نأيد
التحقيق في دفع الاشكال ان المذكور في الشرط قوة رد الفروع الى الاصول ورجوعه الى التمكن من معرفة اندراج كل فرع تحت أصله وقايم
ان هذا القول من القوة لا يستلزم التمكن من معرفة حكم الفرع كما هو معنى الاجتهاد بالقوة فضلا عن اتحادها معه فان لم يتحقق
الاصول ربما يحصل منازلة الفقه ملكة يتمكن بها من معرفة اندراج كل فرع تحت أصله ولكن لا يتمكن من معرفة حكم الفرع لعدم
تمكنه من تحقيق حكم الاصل وهذا واضح جدا **ومنها** ان يكون عالما بالجملة بعند بعض الاحكام على ما يجب ان يثبت في غير
فهيها كمال في النجوى والفرع فانما لا يصدق ان عرف بجرح حصول الملكة الكلية بل لا بد معها من الفعلية المعند بها عند اهل الصنعة
وهذا الشرط قد ذكر بعض الفاضل ما خول لنا خرب والتحقيق ان الملكة المتفرقة في الاجتهاد المطابق لملكه الكلية لا يحصل غالبا
الا بالامر المشروط بغيره بفعلية المذكورة وكان العلم بحصولها لا يحصل غالبا بدونها فمضى في حصول الملكة ومعرفة ما غالبا
لا شرط في الاعند بها نعم لا بعد اعينها في صدق اسم لفقه عرف وقد بينا على حد الفقه ولا ملازمة بين الاعند بالملكة
وبين صدق الفقه على صاحبها عرف كما في النجوى بالنسبة فاد من المسائل عند من يعيد به وقد بينا على حد الفقه ان راد
الفاضل المذكور بهذا الشرط ما يرجع الى حد هذه الوجوه فلا كلام ولا فتوحه المنع عليه جلي بغير التمرة فمن حصل له الملكة
المعتبرة وعلم بها بالامر مشرنا فاضله وانما مع طرقات النسب بحيث لا يكون المعلوم له بالفعل الا قليلا من المسائل لفقهته والظاهر
ان اصحابنا يجمعون على صحة نظر صاحب الملكة المتفرقة وان تجردت عن فعلية المعند بها ثم ان لم يقطع بانفائهم على ذلك لم يفسد
القطع بحجته فلا اقل من ثبوت الشهرة العظيمة المعند للظن القوي بحجته فضا الى مساعدة الاعين المسند الى فضا المناط به وهو كانت

والاظهر ان الحق على ذلك باننا في اوله المفاو في المحسوس وجدوا القبا واصحح طبعه بحيث لا يكاد يشبهه الخا انما على منصف سلمه فخره
عن العتبات والعصبية وهو فضيلة الحكمة الالهية الداعية في خا في هذا النوع وتكليفهم بالوظائف الشرعية والتواطين له بنية فان
ذلك يتم مع خفا البرها الموصل الى الامتثال لا نعام مانري من تصور اكثر الناس عن ادراك المداير الحسية وتحصيل الطائفة الرفعة
وعلى هذا فالحق مفسر لا محالة لا يكون انما الا ان فطن المفسر ولو بغير من الخوض والاحتمال كما هو الحال في الخافون في الحكم
الشرعية القرعينة من التكليفية والوضعية فان كان عليها دليل قاطع فلا خلاف في تحضية الخا لغيرها وان لم يكن كذلك قاطع بل كانت
اجتهات بعد تطبيق اصحابنا الى عدم اصحاب الكل فيها ايضا وخالف فيه جماعة من مخالفيها فاولا باصناف الجميع ورجع النزاع الى انه هل ينع
كل واقعة لا قاطع عليها حكم بخصوص يحجب على المجتهدين بطله وبذلك وسعه في تحصيله فان اصنافا صا والافند اخطا او لا بل الحكم
تقضي ذلك الوقت بقاءه لاراء المجتهدين في اذ البه انذارهم وانهم اليه انكارهم فهو في حكمه في حقهم واقفا الهرا فلا يفتوونهم بخفي
اصلا وقصور هذا على تقدير عدم قضا فاطع على الواقعة اصلا واضح ولما على تقدير قيامه عليه في الجملة كالاجماع المكي بقاء على اجتهاده
كان المستفاد من حكم الواقعة عند الشك فيها بل انما الخا لغيره من غير تعين لما لا يخالفه في حال الامر في التعيين في نظر المجتهدين ويكون مصلحا
منه ولو ان نظره في الخا لغيره كان خطأ ثم اختلف القائلون بالتصويب فذهب كثير منهم على ما قبله الى انه وان لم يكن في الواقعة
حكم الا ان بينهما ما لو كان حكم الشك فيها الحكم بمقتضى ما مع قطع النظر عن نظر المجتهدين وهذا في الجملة الاول والخطة بل انما كان راجعا
اليهم ومنهم من انكر ذلك ايضا ثم من الخطئة من ذهب الى ان الله تعالى في كل واقعة حكما معينا فذهب عليه دليل قاطع واختلف اصحاب هذا المذهب
في الخطئية فذهب كثير منهم الى ان الخطئية فيه بعد ذلك لسعة اعمال النظر بعد ذلك ونقل عن بشر المصنف انه ثم يستحق للفقهاء والمفتين
الخطئية انهم ما من واقعة الا وفيها حكم معين وانما ما من حكم الا فيذهب عليه دليل قاطع او امانة نظرية وان المجتهدين يكتفون بالامتثال في
تحقاء الطريق وعمومته فالقوم هو ما موطنه في الخطا او غلبت ظنة غير انقلاب التكليف وصا ما مورا باقل بمقتضى ظنه واثق الفريقان
على بعد رتبة الخطئية بل صرح كثير منهم بان المصداق من والخطي اجر واحد لا يخل من لكونه المشقة والتحقق ان الله تعالى في كل واقعة حكما معينا
محز وناعدا فله وهم اهل القيمة فالجتهدين ان ذلك هذا صائب لا هذا خطأ وان غير ثم في خطا ثم بعد ذلك وسعه وان كل عليه دليل
قاطع اذ لا يضاهي ولم يكن عنده قاطعا ولو شبهه سبقت اليه وان لا يلزم ان يكون عليه دليل قاطع في الظن ضد الحق لفظي **اعلم**
اصل الخطئية وجوه **فمنها** اجماع اصحابنا الامامية على ذلك وقد نفر في محله انه حجة قطعية لكشفه في مثل المقام عن قول الجته
وايضا فراجع الصحا والتابع على خطئية الخا ف وقد نقل عنهم ذلك بطريقين من اوفى بينه واحتمال ان يكون خطا ثم من جسد
استبجاءهم للشرائط من عداهلية الاجتهاد والفقهاء في النظر او خالفه القاطع مروي بان ذلك يحكي عن كتابنا لغيرنا في موارد لا فاصحها
غالباهم لا يلزم مؤثر في حقهم بعد الاهلية والقبض في تدبر **فمنها** قولنا لاجتباب المروية عن ائمة الاطهار الدالة على ان الله تعالى في كل واقعة
حكما معينا بنبه لنبيه وتبينه نبيه لوصيه الى ان ينهي اليها الى اخره لا وصيا لجميع الاحكام محفوظة عنده مخزونة له بوجه مثال
الحديث في رويته وهذه الاجتباب وان كانت واردة بعبارة مخالفة والفاظ متفاوتة الا انها مشرورة الى الالة على ما ذكرناه فهي متواترة في
وقد كسبت بما روي عنه اذ الجتهد الخا كرم فاضاله اجران ان الخطا فله اجر واحد فان هذا الرواية قد نقلها الامه بالقبول وسئل
بانها انما ندل على ان المجتهدين قد يخطئ ولا نزاع فيه على اعلم من يخبر بحال النزاع الا انما يدل بان الخطي فيها عليه قاطع غير معد وروى غير
فمنها انه قد نفر عن عداهلية الاجتهاد ان حكمه تقه بقاءه بصلح واقعية في موارد الخا لغيرها وانها اول وجود واعتبارات طارئة عليها وان
كان نحو ذلك الاحكام لها مشروط بعلم المكلف ومخا حكمه ومع فاقعة الاوطا حكم معين يتوقف تعلمه بالمكلف على ان يحمله به ولا
بالحكم الواقعي الا ذلك **فمنها** انه لو امتنع كل مجتهد لزوم الجمع بين المتنافيين وهو قطعية بالحكم مادام ظانا والقطع والظن متنافيان
بنوار دان على محل واحد ولا يلزم ذلك على الخطئية لغيرها بل على عدمه اذ مورد الظن نفس الحكم ومورد القطع وجوب البناء عليه ومورد
الظن الحكم الواقعي ومورد القطع الحكم الظاهري وهما متعاربان فان قبل مورد الظن على التصديق الدليل لبل لا موضع الشك في الحكم الشفا
منه فبعد المحل ايضا فلنا فينبووجه الاشكال الى الدليل بل لزم كونه قاطعا به مادام ظانا فان كون الدليل لبل لا من الاحكام الشرعية
الوضعية وان كانت اصولية الا ان بقا بقول بعضهم بالتصويب في المسائل الشرعية فقط فبندفع عنه الاشكال بالباب المذكور ويمكن
دفعه على الاول ايضا بعد المنع من عموم وروده لاختصاصا بالقاطع بالتصويب المذكور كل حال الاجتهاد بان المعبر في الاجتهاد على هذا التقدير
ليس فعلية الظن بل ما كان ضامع الاضامع عن دلة التصويب فلا اشكال **فمنها** ما ذكره العلماء من ان الاختلاف في الحكم يتبع
الاختلاف في اعتقادات راجح احكاما ما بين على الاخرى ولا يخفى اما ان يكون لاحد منهما راجحا على الاخرى او لا فان كان لا ولا كما هو
برجح المرجوح خطأ وان كانا الثاني كان كل من الاعتقاد بن خطاء وكيف كان فلا يكون كل واحد مبيدا ويشكال بان المرجح انما يتجوز
اذا لاحظ كل منهما اما في صاحبه ولا حظ النسبة التي بينهما لا امتناع حصول الاعتقاد برجح احدهما مبدؤ ذلك وذلك غير لازم كما هو الغلبة

عن اماره صاحبه او عن نفسه امارته اليها سلمنا ان الخطأ في اغتيا الرخا لا يوجب الخطأ في اغتيا الحكم مع ان النزاع انما هو في اننا نحن
موضع النزاع به والا كان لا دليل مضاد من اننا لم نل دليل بالضرورة في سلب رخصتنا في نظر المرجح وهو لا
يوجب كون الاخرى خطأ في حق من يرجح في نظره كيف وهو بناء على التصويب ومنها ما ذكره العلامة فيهم وهو ان المجتهد ان يكون
مكلفا بالحكم عن الدليل ولا والشك بالاطل لانه ان كان مكلفا بالحكم معين في الواقع كان تكليفنا بالتحكم وان كان مكلفا بالحكم لا على التبعين كان تكليفنا
الذي يجزئ الشبهة وهو قد يقع في الاول وجه فالدليل ان كان خالبا عن المعارض كان قاركا خطئا وان كان له معارض فان مرجح احدهما على الا
كان لاحدا المروجح خطئا وان شاكوا كان لا احدا بكلمة ما عطف المعينه ما ليس بمعين وعلى التقديرين لا يكون الجميع مصدرا وشكلا
بان لفاصل التصويب عظم الدعوى الى البياح لا صولته كان الدليل المذكور مصدرا ان يكون كل مجتهد مكلفا بالعمل بما هو عليه
وليس نفس الامر سرورا فيكون لا عيبا يتجاول عن المعارض عنه او رخصته عنه ومع ذلك لا يكون ذلك في نفس الامر فلا يلزم الخطأ وان
خص الدعوى الى البياح لا صولته فلا يلزم من خطئه في الترجيح خطأ في الحكم **حجج المصنوع وجوبها** انه لو كان لله تعالى في الواقع المتيقن بها
حكم معين لكان ما انزل الله فيها هو ذلك الحكم فيكون الحكم في غير عند الخطأ في الاجتهاد فاسفوا وكافرا لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله
فولئك هم الفاسقون وقوله جل شانهم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون **والثاني** بطر الخلل على عدمه وسقطه فبطل
المقتضى ايضا **واما** اذا تجردت الواضع عن الحكم لم يثبت عليه انه لم يحكم بما انزل الله اذ لم ينزل في الواقع ما يباغى برؤوسه بالنسبة اليه
لصداقه لم يحكم به **والجواب اما الاول** فانه انما ينفذ ما لو خطا المجتهد بعد ان لا وسعة الاحكام التي عليها فاطع فانه لا يرفع في خطا
مع انه لا يكون بذلك كافرا ولا فاسقا **واما الثاني** فانه لو خطا المجتهد كان حكمه بحسب ذلك المبدأ
حكما ما انزل الله تعالى اذ لا يعتبر في ذلك الحكم من حيث الخصوصية بل بغير نزوله ولو بعين عام ولا يقدح وقوع الخطأ فيها بل عينا
الاصل في الحكم الواقع كما لا يقدح وقوع الخطأ في الشك وخوها كل مع انه قد انزل وجوب الحكم بمقتضاها **والجواب** قد انزل
الله تعالى احكاما واقعية وظاهريه فالحاكم باحداها كما انما انزل الله تعالى سكتا لكن عمولا لا بغير معارض بما دل على حجة مدارك المجتهد كما لا يبا
الدالة على حجة خبر الواحد فيجوز تخصيصها بما عداها **ومنها** انه لو خطا المجتهد في العلم بمقتضى ظن وروح فاما ان يلزم ذلك مع
نفا الحكم الواقعي في حقه فليزم التكليف بالتحكم والخطأ وكلاهما صحيح او بدونه فليزم ان يكون العلم بالحكم الخطأ واجبا وبالضرورة
وهو **والجواب اما الاول** فانه انما ينفذ ما لو خطا في الاحكام التي قام عليها فاطع ولم ينفذ عليه بعد الفرض المتبع فانه يرجع عليه
مخالفة له الواقع مع انه خطأ **واما الثاني** فانه لو خطا المجتهد في العلم بمقتضى ظن وروح فاما ان يلزم ذلك مع
من لواحقها الذاتية بل يخلف بالوجوه والاعتناء كالعلم والجهل فخطأ في العلم بحسن حق من اعتقد حسنة في حق المقتضى بالعلم بالخطأ
عند الجهد يكون صوابا فيصح حكم الاول بوجوب العمل في **الثاني** اجتهاده **ومنها** قولنا **اما** كالجزم باهم اشد بشم
اخذتم فانه لو كان بعضهم مخطئا لما حصل المصلحة من ابعاده اذا لم يغير حكمه بغير ضلال **والجواب** بعد تسليم صحة الرواية والرد
المجتهد بين منها ان لا يثبت له اعادة عن الاخذ بالوظائف الشرعية سواء كانت ظاهرة او باقية ولا يثبت من جملة ذلك لوظائف
المدارك المقررة كالظن والاجتهاد بالاحد بمقتضاها هذا الاضلال ويمكن ان يرجع على التصويب جو اخر فليقبله وعقله وان لم
افعل على من يتنبه علمها فانقلبه كقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما ايتها فان نفى مجتهدة التكليف عند عدم الايتا يتنا ونفسه بنوع
من الظاهر والواقعي كقوله تعالى رفع راحة يدك عن قوله وما لا يعجزون ان الظن من رفع ما لا يعلم برفعها بالكلية ظاهرة واقعا وكقولنا
لا تكلف الا بعد الايتا فان استغفرت في التكليف عند عدم الايتا مطم وكقولنا كل شيء مطابق حق بغيره في ان الظن منه انما هو في
مباح ظاهره واقعا حتى يكلف الذي ولما العقلية فلا ان التكليف مرجع وفعل اجتناب يتوقف صدق عن المكلف في كل مرة وحيث
يعلم ان المكلف لا يعلم به لا فائدة في وضعه وحداثة في حقه لانه لو ان ثمة التكليف فانه الاجتناب والحث على فعل الجيد ونزول الفيل في التصو
نريته شيء من ذلك على تقدير عدم العلم ولان التكليف عند عدم العلم مشروط بالقدرة على الامثال وحيث لا علم لا فائدة على الامثال في التكليف
التكليف لان المشروط عدم شرطه ولا ان الامر بشي المشروط مع العلم بالامر والموت بانتهاء شرطه بمنع عنه عظم الاصول بل لقا
واقعا منه ان التقدير علم الامر بعد علم المأمور به وعلم المأمور به علمه ما خالفه في نظر على تقدير بشوئ **والجواب** اما عن الوجوه العقلية
فبان ان التكليف الواقع ليس تكليفها فعلها بل تكليفها في نفسه تكميلا في الحقيقة كسقيته الوجوه الشرطية عند عدم شرطه واجبا في
التكليف في الايتا ما يتوجه الى التكليف الفعلي وان الشك انعموم النكرة المنفية عند عدم الفرضية مقتصرة على افراد مدلولها الحقيقي في
من رفع ما لا يعلم عن الايتا رفع الاحكام الفعلية عنهم فلا يثبت رفع الحكم المشروط فعلية بعلمهم وكل في التكليف عند عدم الايتا
نفسه في التكليف الفعلي فلا بد من العلم في التكليف المشروط بوضوئها كيف في نفسه الاستثناء بثبوته عند وكان باقية الاشياء عند عدم
بلوغ الذي لا يعبد باحدا عند بلوغه بل يفهم ومنها انتفاءها عند **والجواب** ان التكليف الواقع عندنا هو التكليف الذي يتعلق

بالمكلف نعلما فاعلم ان الشرط علمه به وليس هذا الوجه ما يدل على نفوذ الامر عن الوجوه العقلية فاعلم ان الامر
 التكليف الواقعي ليس بكيفا مستقلا بل بشرط يعلم المكلف به فثبت لا علم لا تكليف لكن شائبة التكليف متضمنة في حقه انما ثبت شائبة بشرط
 بفعلة العلم بل ببيانته وهذا التكليف الشائبة لازم لما دل على فعلية التكليف في حق العالم فانه ثابت حكمه في حق المكلف الواحد للشرط
 لازم منه ثبوت في حق العالم للشرط مشروطا بكونه واحدا له ولا حاجة الى وروده في حق غير العالم لم يحط به مستقلا حتى يلزم منه اللغو
 وبهذا يظهر الجواب عن الوجه الثالث ايضا ان التكليف للشرط بفعلة العلم انما هو التكليف المحقق اعني التكليف الفعلي دون نطاق التكليف
واما عن الثالث فبان ان البحث هنا عن الامر لا استقلال البند دون الامر على وجه التبعية لخطا بان آخر وثق **فثبت** ذلك الشرط
 اذا اراد من العالم الاحكام العلم بمقتضاها فادراك ذلك من العالم بها ايضا بشرط علم بها بمعنى ان العالم او صاعدا كما ان العلم
 المقصود سرده منه ايضا **فان قلت** العلم شرط من شروط التكليف كالفقد فاذ كان التكليف المشروط عند عدمه تكليفا واقعا وعنده
 ظاهره لكان التكليف المشروط بالفقد عند عدمه نكيفا واقعا وعنده مظهره فانه يلزم ان يكون الحج مثلا واجبا واقعا في حق العالم
 غير المستطوع وغير واجب عليه في الظاهر مع ان مقتضاها **قلت** ليس التكليف المشروط باي شرط كان عند عدمه تكليفا واقعا وانما هو التكليف
 المشروط بالعلم عند عدمه فقط فان لشرط العلم خصوصية يمتاز بها من بين الشروط ببعض الاحكام كصحة فوات الفعل في حق فاذ لم يجز ان قد
 بقية الشرط فيثبت الفضا ان كان لقوانه فضا كما في الصاوة ولا يلزم مما حققنا في تفسير التكليف واقعا ان لا يتبع في الواقع حكمه في حق
 الى ان كالحكم من الاحكام لو فرض علم المكلف اي قطعه به ولو بطريق غير معتد لكان ثابتا في حقيقة مثالا بصحة ان صاوة الجعة واجبة في
 حق المجتهد بشرط علمه بوجودها ومحملة بشرط علمه بتجريدها وهكذا وذلك لان فاعلم الشرط في ثبوت التكليف الواقعي لا سببا له وهو غير
 سببا بشرط ويتحقق ذلك ان احكام الشرع فاعلمه بحسنه شرعا وهو قد يستدل الى جهة اخرى مشروطا بعلمه به
 فان من مقتضى حسن الشرع حسن الفعل ويترجمها كما يلحقان الفعل بحسنه لاحضاره مقتضاها بانها بشرط العلم كان قد يلحق الفعل بحسن
 العلم فان التبع قد يحسن العلم لفساد مقتضاه ويقتضيه الحس لعل الفاعل يقتضيه الاحكام الواقعية هي الاحكام اللاحقة لمواردها مقتضاها
 لها بشرط العلم والاحكام الظاهرة هي الاحكام اللاحقة لمواردها جنة العلم ولا ريب ان الحكم الواقعي بهذا المعنى متعين في كل واقعة لا يخفى
 العلم به وعدمه وان توقف فعلية على حصوله ويعرف الكلام في فاعلمه الجهد بسببته بالقياس الى شرطية العلم وسببته **ثم اعلم**
 ان المورد بالحكم الظاهرية ما وجب اخذ مقتضاها والبيان على سواها في الواقع ولا وبالقياس الى الواقع فاما كالتكليف مشروطا بالعلم وتوصل الشرط
 وتعلق الاول بالنسبة بينهما معا من جهة وقد يطلق الحكم الظاهري على ما يقابل الواقع فيكون بينهما البيان ثم الحكم الظاهري ان طابق الواقع بانها
 هو الحكم الثابت للواقعة بشرط العلم فواقع اول والا فواقع ثانوي فالاحكام الظاهرة مقتضاها عند التحقيق فاسرها احكام واقعية لا يثبت في حق الخلق
 الغير المقصود ثبوتها فاعلم اسواها وانما الحكم الظاهري من الاحكام الواردة على وجه التقيد بظاهره ان كانت التقيد ببيانها فقط والا فواقعية فاعلم ان الشرع قد
 التمكن للفصل في **ان حجج المجتهدين عن الفروع انقصت في حقها بالنسبة الى موارد ما المتأخر عن من**
 الرجوع قطعاً وهو موضع وفاء لا فرق في ذلك بين ان يكون رجوعه عن لفظي الى الظني او من الظني الى لفظي او من احدهما الى المشبه ولا بين
 رجوعه عن الحكم الواقعي الى الظاهري او من الظاهري الى الواقعي او من احدهما الى المشبه ولا بين ذلك كمدار قطعاً وظن السابوق وبين عدم
 وان اختلف ان يبق في الاول لم يثبت كمدار قطعاً السابق ان يبنى على مقتضى قطعاً ما لم يقاضه مستنداً قوياً لا نه لا يقض عن نقل الامع ببناء
 حجة ان لم يكن اوله لكنه لو عول على هذا الاحتمال خرج عن محل البحث لان الكلام على تقدير الرجوع ولما بالنسبة لمواردها الخاضعة الى
 في فروعها قبل رجوعه علمها فان قطع بطلانها واضاف لظن وجوباً لغو بل على مقتضى قطعاً فاعلم الرجوع عملاً باطلاق ما دل على ثبوت
 الحكم المقطوع به فان الاحكام اللاحقة لمواردها الواقعية لا الاعتمادية فثبت علمه اثاره الوضعية ما لم تكن مشروطة بالعلم ولا فرق في
 ذلك بين الحكم وعينه وكذا لو قطع ببطلان دليله واضاف ان لم يقطع ببطلان نفس الحكم كما لو زعم حجة القياس في مقتضاها ثم قطع
 ببطلان لفظه بان حكمه الواقعي حال لا فناء لم يكن ذلك لان ثبوت الحكم الشرعي بتوقفه على قيام دليل ثابت الحجية عليه فاذا انكشف عند الدليل
 انكشف عدم الحكم مع احتمال ان يبق كفي في ثبوت الحكم كون الدليل ثابت الحجية حال المعوق عليه لا مظهر ولا يخفى ما فيه وفي الحق ان القطع
 بقول المعصوم الخ لا يقتضي بطلان المقامين كما قد يستكشف عن بعض فاسد الامعاء وجهها وان لم يقطع ببطلانها ولا ببطلانها فان كانت
 الواضحة مما يتعين وقوعها شرعاً اخذها بمقتضى الفتوى فالبقاء على مقتضاها السابق فثبت علمها لوازنها بعد الرجوع الى الواضحة
 الواضحة لا يخفى لاجتماعها في واحد فبذلك لا بد من العلم على وجهه ولذا يرد الى العسر الحجج المتعين عن الشرعية السخنة لعدم وقوف المجتهد
 غالباً على راي واحد فبذلك لا بد من العلم على وجهه ولذا يرد الى العسر الحجج المتعين عن الشرعية السخنة لعدم وقوف المجتهد
 وهو من الحكم الداعية الى تشريع حكم الاجتهاد ولا يعارض ذلك بصورة القطع لتدنية وشدته ولا صلا لبقاء اثاره الواقعية ولا
 ريب في ثبوتها قبل الرجوع بالاجتهاد ولا قطع بارتفاعها بعده اذ لا بد من العلم على وجهه لاجتماعها في واحد فبذلك لا بد من العلم على وجهه

في حق المجتهدين
 في حق المجتهدين

الاثم عليه بالنسبة غير ذلك فيسقط ما عدا جربا الاصل بالنسبة نفس الحكم حيث لا يصب في الموارد المتأخرة عن من الرجوع فليس
 الاثام مع اخصاص مورد الاستصحاب علم لحققناه بما يكون فضيلة البقاء على تعدد عدم طر المانع وليس بقاءه بعد الرجوع من الشك
 فيتحقق المقتضى لا في نظر المانع فان العلة في بئوته هي خطته به وكونه مؤدى نظره فذلك بعد الرجوع فلو بقي الحكم بعد زوالها الاحتياج
 علة اخرى وهي حاشية فينقض الاصل ان اعتدنا بها الحكم وانما اعتدنا بالعلة وكون العلة هنا اعتدنا به واستغننا بعض الحواش في بقاء
 عن علمنا الاعتدال به غير محال لان الاصل بقاء الحجج لثبوتها عند الاحتياج فيسقط ولا يتوجه مثل استصحابنا بقاء الاثار وبعد الرجوع فان
 المقتضى لبقائها مع تحقق وهو وقوع الواقعة على الوجه الذي ثبت كونه مقتضيا للاستدلال اثارها وانما الشك في مقتضى الرجوع في بئوته
 التمسك ببقائها بالاستصحاب او بالجملة في حكم رجوع المجهول في القوت فمات حكم النسخ في ارتفاع الحكم المستوعب عن موارد المتأخرة عنه وبقاء
 اثار موارد المقتضى ان كان لها اثار وعلى ما قررنا فلو بقي على عدم جريته شيء للبقاء وعدم شرطية فانه يباع على الوجه الذي ينبغي عليه
 لو رجع بنى على صحته بما لا يبرح حتى انها لو كانت صلوته وبني فيها على عدم وجوب السقوط ثم رجع بعد تجاوز الحل بنى على صحته من جهة ذلك
 او بنى على صحته في شعره لاربابه والتعال في رجوع ولو في الاثناء اذ نزعها قبل الرجوع وكذا لو بنى على طهارة شيء ثم صلى في ملاقيها
 ورجع ولو في الاثناء وكذا لو ظهر عاين طاهر او ظهورا ثم رجع ولو في الاثناء فلا يلزم الاستدلال او كان القول في بقاءه قبل احتياجه
 وسما من قبل العقول والاعتناء فلو عدا واقع بغيره من جهة ما ثم رجع بنى على صحته واستصحابها كما هو من بقاء الملكة ولو وجهه اليقين
 والحريه وغير ذلك **ومر هذا الباب** في الحكم المأثور ان عدنا بنقض الرجوع موضع وقوع ولا يرتب ببقائه حكم فلو لم يرفع عليه الحكم
 وعده من الاول ما لو توافع اليه المتعاقبان بالنسبة في التمسك بحكم بالزوجه او في البيع بحكم بالنسبة للملك فان حكم فلو لم يرفع
 عليها الحكم وهو محقق ذلك لعدم بقاء الرجوع **وقد اختلف** في ما لو اشترى احد المتعاقدين ثم جاوز قبول الحيا كجلبه فترافعا اليه
 بحكم بقاء العقد وانما قال في الشئ ثم رجع الى القول بالتحريم فان الحكم ببقاء العقد وانما قال في البائع بقاءه ولا يتحقق
 بجلبه في حق المشتري بحاله وهكذا وقد يتجهلان الحيا كذا حكم بطهارة ما قبله لانه بخاسه وما اشبه ذلك ثم رجع لم ينفق في طهارة
 بالنسبة ذلك لما للاحتياج على ان الحكم لا ينفق بالرجوع وهو غير جسد لان الماد بالحكم هناك ما يتعلق بالدارى والمقتضى وطنا
 لا يلزم متابعه في الحكم بالظاهرة ولو كانت الواقعة مما لا يتبعان اخذها بمقتضى الفتوى في نظر تغير الحكم بتغير الاجتهاد كما لو بنى على
 جلبه جواز ذلك ثم رجع بنى على تحريم المذكي منه وغيره وعلى طهارة شيء كمر الحين من الحرام فلا يراه ثم رجع بنى على نجاسة ويخاسه
 قبل الرجوع وبعد او على عدم تحريمها او صحتها العشر فيرجع من ارضعه ذلك ثم رجع بنى على تحريمها لان ذلك كله رجوع عن حكم الموضوع
 وهو لا يثبت بالاجتهاد على الاطلاق بل زاد ما باثبا على لجئها فاذا رجع ارتفع كما يظهر من نظيره ذلك في النسخ واما الانفال المتعلقه
 بالموضوع المنفردة على الاجتهاد السابق في الحقيقة اما من شخص عنوان الموضوع كالملاذات ومن المنفردان على حكم الموضوع
 كالتكليف والعقد ولا اثر لهما في بقاء حكم الموضوع وبما يمكن التمسك ببقاء الحكم في هذه الصور بلوزم الرجوع وارتفاع او ثبوت في
 العمل الا ان ذلك مع انتفاء صورة الجهد والدين والمغول على الطواهر لم ينفق حكم بقاءه في هذا الخلاف لا يصح بحره دليلا
اما الاول فلان الحجج المقتضى لسقوط التكليف قد يكون شخصيا فينبغي ان يفسد وسقوط التكليف به مداه بئوته وقد يكون نوعيا وهذا
 وان لم يكن سقوط التكليف به مداه بئوته لكن يقتضي تحققة النوع غالبا والافاض تكليفه لا وقد يتحقق الحجج على بعض فساد
 وانتفاء الغلبة في مقام معلوم **واما الثاني** فوجه استصحابنا لا ينفق دليلا وانما تمسكنا بذلك في المقام السابق على وجه الاستدلال
 لا الاستدلال ولما قدرنا ببقاء الحال فيما لو بنى في الفروض السابقة على التحريم والنجاسة ثم رجع ما يبنى على مقتضى رجوعه لكن لا
 بعد القول ببقاء حكمه السابق اذ كان مما يتغير وقوعه الاخذ بالاجتهاد كما لو بنى على تحريم جواز ذلك ثم رجع لم يكن
 القول بغيره لا من جهة بقاء حكم الموضوع بل من جهة ان التكليف عند منه حال عند الاعتداد به في فتوى التحليل فلا يبعد
 بها بعد الرجوع للاصل وكذا لو عقد على من يحرم عليه من غير ثم رجع فلا يستعملها بذلك العقد واما لو بنى على الفتوى ولكن
 لم يبن عليها في خصوص الواقعة اما لو علم بها او لم يدر فيكون بقاءها لا يبعد الرجوع ففيما لا يبعد الرجوع ففيما لا يبعد الرجوع ففيما لا يبعد الرجوع
 بنى على الرجوع او يبعد ولم يعلم بالواقعة او لم يدر فيكون بقاءها لا يبعد الرجوع ففيما لا يبعد الرجوع ففيما لا يبعد الرجوع ففيما لا يبعد الرجوع
 مبتدأ على ان الاحكام المستندة الى الاجتهاد هي التي يثبت في حق صاحبها او مع بناءه في موارد علمها بغير علمها مع ذلك فتوى
 فيها والى في اثارها فاما ما لا يثبت على موضع اليقين ومما يؤيد او يدل عليه ان الاحكام السابقة بالاجتهاد الحكاظاهرة
 وهو لا يثبت الا مع الجهد والعقل ومما قدرنا بغير حكم التمسك بالمقابلة في المقتضى اذ رجع مجتهد عن فتوى او عدل الى من
 بنى الفجاءة بسوغ له العدل وبلغ درجة الاجتهاد وادى نظره الى الخلاف فانه ينفق حقيقة القول المذكورة ويجري فيه الكلام المذكور
فثبت اذا افق المقتضى بغير حكم ثم رجع في وجوب علامه بما هم بذل وجها بل قولان بدل على الوجوه قوله بغير فثبت ذلك وانما

كون
بالإقبال والعدم
الشوق من الطوفان المني
المطل في
وكذا الوهم في
الحكام الثابت في حق
الحكام

ففي جوف الظلمة
الغيبية من الفروع

في التقليد الذي لا دليل على جواز وهو تقليد غيره العلم كما يدل عليه قوله قل ولو اكانوا لا يعلمون شيئا ولا يهتدون فلما رواه
 الثقلين فلا يثبت جواز التقليد لان اخذ بقول من يتسلك قوله بما تشكك مما جفقت كالتسك بالرواية وبذلك ان وثوق العاقل بنظر
 المجتهد واستنباط اقوى من وثوقه بنظر غيره غالبا فدل عليه انه لا يبعد عن الحق بل هو اقوى الا ما رواه في ضعفها واما المجتهد فلا يجوز له تقليد غيره
 في المسائل الشرعية التي اجتمعت فيها الجماع على ما حكاه بعضهم وكثيرا من اهل البيت كثر من حجة الاجماع المنقول من حيث نقل المتكشف
 وما ذهب اليه قوم من حجة الشهرة وما ذهب اليه بعض من لا كفاة في اثنان اثنان بالقوى ان اتحاد المفتي من حيث النقل لا من حيث الاجماع
 فان ذلك كله بحسب التقليد لا لضعفه الا اخذ بقوى الغير من غير حجة قطعية كانتا لقوى وفضله اتحاد المفتي او تعدد وان كان اخذ
 بحجة وهي الادلة الدالة على جواز التسليم بالمدكورات واما الاخذ بالاجماع المحصل على الطريق المعبر عنه فالذي لا يخلو من ان لا يخلو من
 لا بالكاشف وبالجملة في حال المجتهد اخذ بقوله في هذه الموارد كحال العاقل في اخذ بقوى مجتهد في كون اخذ الحكم من غير دليل
 عليه وان كان له دليل على اخذ **وعلى** القائلين بحجة المذكور انفسا عن كونها مندوحة تحت عنوان التقليد فيمكن ان يقال
 قولهم بها بالاجماع انتم مع اخذ ان يكون العقل من نافذ الاجماع في المقام حيث طاق الدعو ولا سبيل الى الفرق بان تعويل المجتهد
 في المذكورات على الظن الحاصل منها ولهذا يبحث عن المتأخر بل لا حظ في العمل بها عدا خلاف اخذ العاقل بقول المفتي فان من حيث انه قوله
 بدليل جعله من باب التقليد لان بعض القائلين بحجة المذكور انفسا عن كونها مندوحة تحت عنوان التقليد فيمكن ان يقال
 حجة التقليد من حيث الظن لا التعبد نعم يمكن التفقه عن ذلك نقل الاجماع بان التعويل عليه بلا غيبا حكايته لا تافل لقول المعصوم
 لا بلا غيبا فتدبر به كما في الرواية فان اخذ بها اخذ بنقله لا بقوله ومذهب **وعلى** القائلين بحجة المذكور انفسا عن كونها مندوحة تحت عنوان التقليد فيمكن ان يقال
 ان مؤيد بها هو الحكم الظاهري في حق المجتهد وهو ياخذ بما قام من الحجة عليه مع قطع النظر عن اخذ وطه بل هو مقتضى ان لا يعمل
 به بخلاف قنوي المفتي فانما ثبت في حق المقلد بعد اخذ به لا مطر وهذا الوعظ له ياخذ به ثم وجد مقتضى الخرج الى الرجوع اليه بل
 يتعين **وما** **المستقل** التي لا يجتهد فيها وتكون من الاجتهاد فيها فالحق عند جواز التقليد فيها ايضا وان كان فادله فيها فالحق
 الاجتهاد ولا اظن ان احدا من اصحابنا لم يخالفت ذلك في غير نقل الخلاف فبعض اهل الخلاف واما كان مستندهم لصانها
 جواز العمل بالتقليد واطلاق الادلة السامعة الدالة عليه والكل ضعيف في مقابلة الشهرة العظيمة ان لم يثبت اجماع مع انصاف
 الاخير الى غير المتكفر فيبقى ضابطا لا شغلا لا العمل بالاحكام مستند على الفروع الباقية وهو انما يحصل بالاجتهاد لا بالتقليد
 عن اقوى الاماراتين الى ضعفها وهو تعبد عن الاغنيا ولو عجز المجتهد عن الاجتهاد في مسألة لصنوق وقت وعكس كتاب وعكس كتاب
 مراجع تعين عليه التقليد في موضع الاجتهاد وتيسر في ذلك استمرارها الى ان يتمكن من الاجتهاد ويخفى على مقتضى التقليد فيما اوقعه
 على وجهه وان ادى نظره بعد ذلك الى خلافة ما لم يقطع به كما في العاقل ولو دلل ثم تمكن من الاجتهاد وسقط عنه التقليد لا شفا جميعه
 فلو اعز به لما نفع بعد ذلك اضطر الى التقليد بما لا تقليد غيره من قبل سابقا وان منعنا من العمل لا نه تقليد لبلد لا ولو اضطر الى
 التقليد في مسائل ثم تمكن من الاجتهاد في احدتها على البدل فيفسق سوط حكم التقليد فيها فيجوز له العمل بعد التغير وعكسها او كما
المستقل التي تورد فيها فان كان رده لعداها النظر في ادلتها فحكمه كما مر من عند جواز التقليد مع التمكن من معا النظر وجواز
 عدم امكانه وان كان بعدا معا النظر وكافوا الادلة في نظره فحكمه الاجتهاد في العمل بها شافيا وطرا والرجوع الى اصول الظاهرية على
 خلاف ذلك في بحث النفاذ لا سبيل الى العمل بالتقليد ويحوله التقليد المسائل التي لا سبيل اليها الاجتهاد فيها كما بحث اللغة لكن جوا
 التقليد فيها من حيث الظن لا التعبد هذا كله في المجتهد المطلق **وما** **المستقل** بناء على جواز فلا يبعد الى انه بالمجتهد المطابق بالنسبة
 المسائل التي يتمكن من الاجتهاد فيها لا سيما مع عدل احتمال الاجتهاد في ذلك بين التقليد وكيف كان فحكمه بدو ومرا نظره او نظره من يرجع
 اليه ذلك **وما** **اصول** التي هذا خلفه في التقليد فيها فقبل يتجر به وجوز النظر في جواز وبطل وجوبه وبطل النظر في
 بالتقليد هنا معنا المعرفة اعني اخذ بقول الغير من غير حجة اي من غير حجة على القول كما ينبغي ان يكون الحد معنى اخذ بقوله هذا الا انه
 بما اذا كان مقتضى الاعتقاد يرجع النزاع الى ان طريق تحصيل الاعتقاد المعتبر في اصول هو مختص بالنظر فلا يجوز الاعتقاد على الاعتقاد كما
 منه لا يجوز النظر ولا يتغير احداهما بل يتغير بينهما **وما** **المستقل** اعتبرنا حصول الاعتقاد بالتقليد في محل النزاع على ان لا يتحقق
 بل لا بد ان لا يغير خصوص الفطع ليم على القول بكفاية الظن ولا ريب ان كل من النظر والتقليد طريق في نفسه تحصيل الاعتقاد وان اعتبر
 بل هو غير نية لقطع ولهذا من غير ان يثبت في تعريفه علم بعد اعتناء البحر احراز اعوان البحر المستند الى التقليد نعم قد بعد تحصيل البحر
 بطريق التقليد في حق لا نكبا المتعبدات بعد تعويلهم على الدليل كما قد بعد تحصيله بطريق النظر في حق العاقل عن مرتبة النظر بالكتابة
 كبعض ضعفاء العقول ان فلنا بانهم مكلفون بتحصيد المعاني لكن ذلك خارج عن محل البحث فان لكل ام في صلا الامكان وكون الاعتقاد
 في حد ذاته غير مقدور لا يثبت كونه مقدورا بواسطة القدرة على ان يثبت من نظر والتقليد في النظر فيما يورث الى التشكيك في زوال الاعتقاد في حق

على ان العمل بالاجتهاد والى التقليد

الكتاب في حق
الاجتهاد

مما فرزنا انه لا سبيل الى ما يق من حصول الاعتقاد بقول الغير غير اختياره فلا يصح حمله مورد التكليف لما عرفت من انه اختيارى ولا سبيل
اسبابه اختيارية ولا الى ما يق من مرجع هذا النزاع الى اشتراط القطع في الاصول فان اعتبرناه تعين القول بجواز التقليد لما عرفت من التقليد
قد يعين القطع **اخبر** عرفت هذا فنداسند على القول الاول بوجوه **فمنها** انه قد تم الكفاية في تقليدهم بانهم في مواضع عديدة
كقوله نعم ما بعدون الا كما بعدوا بانهم وقوله جل ثناؤه حكاه عنهم في غير موضع فاجدنا ابانا على انه لا يثبت له ان يكون له ان يقول
عليه سدد ما مضى لما توجه اليهم ذم ولكن لهم المعاضة بجواز في شرع الاسلام فيتحقق الاتمام ولا سبيل الى رضى بالفرق بان هذا التقليد
لا هل الحق فيجوز ان لا تقليد بانهم لان كل من المقلدين يعقل بان التقليد انما مقلد لاهل الحق فلا يتحقق فارق بالنسبة معقلها متخفف
بحسب نوع لا يوجب في ذلك الاتمام **وكشك** ان هذا الابان انما يدل على ذمهم بانها عنهم طريقة بانهم في الكفر وعادة الاولات وهذا لا يوجب
مخالفه الا اعتقاد الاعتقاد الخاص عن التقليد كما هو محل البحث فلو كان يكون غير معتقد في حقيقة طريقة بانهم وانما التزامها تعسفا وعبثا
كما يدل عليه قوله نعم كذا واحدا من عند انفسهم من بعد ما تبين لهم الحق وقوله نعم وحجدا وبها واستيقنوا انفسهم ظاهرا وعلوا **وقوله**
يعرفون كما يعرفون بانهم وعرفنا ذلك يقين من المعبد عادة ان يكون له ان المذموم في هذا الابان على التقليد معتقد في حقيقة طريقة بانهم
ولو بان التقليد لوضوح فشا ما خصوص بعد نبينا لهم على ذلك بالاول والمعاخر ولو التزامنا لزوم القطع بالمعان كما هو الحق فلا شك
اوضح **وقد عر**ض على الاجماع في هذا الابان بانها من بابها المخصص جبهة محل كلام ولو سلم فعايننا في ذلك المسئلة كانه
لا بد من تحصيل القطع فيها مع ان لا مندال لها انما يتم علمه من ههنا شاعة دون العدلية اذ باننا في جوهره نعم بالنظر بقوله **وروي**
الحق عن الاول بجعل الدلالة فطبعة بمعونة سوق الكلام او جعل جبهة ظاهرها فطبعة لشد الخالف مع اننا انما عدي جبهة الحق المقام
لانا جعلنا النظر معتبر في صحة الاما فلا ريب في قاعد دفع الضرر والمطوق صفة بوجوه النظر ولشك في حصول البرائة بالاعتقاد التقليدي فيجب
النظر تحصيل اليقين بالبرائة واما ما يق من ان هذا المعادوم وجوه احد لا سرفا لاصل برائة الذي عن التعيين فواضح الصنف لان هذا المعادوم
وجوب احدهما بالمخصص وهو الاعتقاد على التلبيس فيجوز ان لا يعلم بوجوبه على التعيين للشك وجوب الاخر فيا موقعا الاول
نظر الاحتمال عند الاعتقاد بالاعتقاد التقليدي مع ان العلم بالاسل لا يوجب اعتقادا شرعا الا بعد الفحص عن المعادوم عند التسليم عليه وان جعلنا وجوبا
مستفلا فانتج من جهة النظرية غير مستفاد الاعتقاد بان العلم بواجب العلم فواضح جوبا التلبيس لذكور في مطلق النكاح لئلا يفسد سوا فلفظنا
او بالجموح ولا اختصاص القاعدة المذكورة بالثبات كما زعم واما عند غيرهم فلفظهم بجبهة ظهور الكتاب لا خلاف فيه بان من يعقد بمقتضى
وعرفنا لا خبر بان الماد اثبات وجوه النظر بقوله نعم على من كان موثقا بطريق التقليد او موطا محققا للمسئلة وبما ان الذي حصل له انما بطريق
النظر فلا يكتفي ما وجب عليه مع مكان لا سند له لهما على المؤمن اذ يجوز ان يكون كذلك كما تقدم اذ يجزى عليه النظر في طلب الحق دفع الضرر والمطوق
ومنها الابان الدلالة على وجوب العلم بقوله نعم **فعل** ان لا اله الا هو وبم الاجماع به بضمه تارة الناس وكقوله نعم **اخبر** ان الله
يجب الارض بعد موتها وعرفنا ذلك ان العلم على ما صرح به خاذه هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فاحترزنا بالثابت عن الاعتقاد
الجازم المطابق للتأني عن التقليد فانه غير ثابت فلا بد من العلم **وكشك** ان هذا ان كان تفسير العلم باعني الاصطلاح فشرط
الابنة عليه غير مستبعد وان كان تفسيره الى باعني اللغة والعرف فمساعدة كل ما اتفق بين علي في ذلك غير واضحة كما يظهر بالرجوع اليها والظن
من الحاشية العرفية ان معنا مطلق البحر او الجزر المطابق لخاصة هذا واعترض على الابنة الاولى بان الماد التثبت على العلم لانه كان علما
مبذورا وهذا الابنة اذ لم يقبل احد ثبوتها او ثبوت علمها وبانه ليس طلبا لتحصيل العلم بل اثباتا للعلم والجماله من قبل قول العلم
علم كذا وهذا بجبه على الابنة الثانية ايضا **ويمكن** **الحق** **الاول** ان وجوب التثبت على العلم ليس لزوم وجوب تحصيل العلم فينبغي ان يفهم
ولا ان قول العلم بجواز ان يكون من تحصيل العلم وذلك بصرف التوجه فيما يقوله والاضعاف اليه وان جاز ان يكون بمعنى اعلم بان
الاسر كن فيكون معنا الجمال العلم وح فخرج الابنة عظمها بمجرب الاحتمال غير مستبعد **ومنها** الابان الدلالة على وجوه النظر بقوله نعم
انظر واما اذ خلقوا في السموات والارض وقوله جل ثناؤه او لم يفكر في انفسهم وقوله بيا اسماء فلا يفكرون الى غير ذلك لقائل
ان يقول بان الظن من هذا الابان توجه الاسر فيها الى التكاد وكانهم خصوا بالاسر بالنظر والتفكير لظواهر على عظم فدية الله نعم و
الحاطة بالامور على اخطاها بيبضعه ودقايق حكمه المودع فيما يشاهد من خلقه ليتبين لهم انه نعم قد روي على اعدائهم بعد الموت
او لم يرد عواصم مخالفة وتكذب بسله بعد ما انضح لهم الحق وانكشف لهم الواقع وح فلا دلالة له على المقصود **ومنها** انه يجوز تحصيل العلم
بالمعان بالاجماع والتقليد لا يهتد بجواز ان بلفظ فلا يكون مطلقا فلا يكون علما ولا ان قول الغير لو افاده لزوم اجماع القاصدين
في المسائل الخلافية كمن ثاب العلم وقدمه ولا نه لوان العلم لكان العلم يكون مضافا اما بالضرورة وهو مطلقا واما بالنظر فيستدعي المخاير
الى التلبيس التقليد برعده ولا يمكن تقليد او **ويمكن** **الحق** **الاول** بان انما يبد بالعلم الجزر المطابق للتأني عن التلبيس فدعوى الاجماع على وجوب
تحصيله متنوعة مع انها لو سلمت فيقتضي المقتضى ما استند ذكره وان ارد به مطلق الجزم او الجزر المطابق فدعوى ان التقليد لا يفيد معونة

[illegible]

مستطاب

كانها على نكاح المحارم او على ما فوق النكاح من هذا الباب بقائه على نكاح زوجته لانه بلجها قبل النكاح ولا يقدح في ذلك كونه عندنا
معاذنا على الفروع الا لا منافاة بين صحة عقد زواجه ولا بينه وبين تحريم الاستمتاع كما قد يفتق مثله للمسلم ولو في صورة التدين وشبهه
التحريم فان لم يحق الولي به واستحقت الزوجة عليه ما لا يحرم عليه من حقوق المقررة نعم لا يبعد اختصاص ذلك بالكافر المعنف بحقه دينه واما
الكافر المعنف بحقيقته دين الاسلام فجزاؤه ان لا يحد في حقته غير واضح وكل المخالفات اقل من حاله من حبه ويزيد على الكافر بالحكم بغير عبادته اذا
استبعد بعد فعلها اعداها المستلقة ولما اشترط المعبر في المعنى فبينها الاسلام والايمان اذا كان المستنفذ مؤمنا فلا يغير فتوى الكافر والمخالفين
لها بالادلة المعبر عنها فان كان من الاستلقة منها وان علم بالقرآن ان ما افترقه هو مؤثر في نظر في الادلة بعد التحصيل للمعبر بالاصل وعدا ما يدل على صحة
نظره لا خصمنا بعض الادلة بالماضي وانما اطلاق البوابة اليه نعم يجوز التعويل على فتوى المخالف في المباحث اللغوية التي لا سبيل الى معرفتها
بغير طلب بل مع حصول الظن بصحتها كما يجوز التعويل على فعله في ذلك وكذلك لا اعتبار في حق المؤمن بفتوى غيره المؤمنين من فرق الشيعة وان اجتمع فيه بصيرة
الشروط حق العدالة في منعه ايضا وانما خالف الأصل على موضع اليقين ولعل الوثوق بفنائه غالب لانه ان يكون قاتلا لا يجزى قوله
يقول المؤمن بحجة قوله فربما لم يستند فتوى الى قوله مع القطع بنفسه او بغيره من بحجة قوله فربما بعد عنه في الخبر مع القطع بعد
جواز العدل عنه ولا ان التماسا موثوقا بالتسل بالفترة والتسل عن تيسلهم تيسلهم بخلاف من يتسل بهم ويغيرهم ويغيرهم على التسل
فان لم يتسل بهم واما ما قيل في مثل بان مع كونه نارا وسببا من اجتماع العضل على ما يصح عنه ولا تراه له بالفقه فغيره انما فرناه لان
المواد يصح ما يصح عنه من الروايات دون الفساق ولا يؤمن من قبول المعنى على رواياته جواز قبول المقلد على رواية لان قبول الفتوى على
الرواية مشروط بالفحص هذا الظن بالمعاض وما يوجب الفحص في القول بها فبذلك تضعها من حيث فساد ما ذهبوا الى ذلك بخلاف قبول المقلد
على الفتوى فان تعبدك بحسن ضيق الفتوى في حقه بلا تدارك وليس اقرارهم له بالفقه ما يدل على حجة فتوى عندهم بعد الملائمة بين الاستدلال
فان قبول الفتوى مشروط بالعدالة وليس العفا عنه مشروطا في حقها ان يكون بالخلاف لا عبرة بفتوى الغير وان وجد فيه شبهة للشر
لعد شمول الادلة له ولا انه لا يقبل وابنه فالقبول فتوى بطريق قوله وبغير قطعنا في حق نفسه وفي ظننا وجهها او غيرها العدالة ولا
يعتبر فتوى الفاسق وان وجد فيه بغيره الشرط بخلاف قوله بخلاف معتقد او بغيره في الاجتهاد ولا به البناء على شموله للفتوى ولو علم بغيره
عن التفسير والاجتهاد والقول بخلاف المعتقد مطاوعة خصوص فتوى فوجها من الشك بحجة ما لعد قيام قطع عليه ما يفتقر على حجة ماض
بحجته وهي فتوى القائل ومن ان عدالة انما تعبر بالوثوق بعد التفسير والقول بخلاف المعتقد وكلاهما من قبيل العمل بالبرهان في فتوى
الادلة لا يفتقر العمل لوصف العدالة مدخلا في حد ذاتها او بغيره اخرى لم يفتقر عليها كما في الشهادتين فتوى مشروط بعدالة الشاهد فلا يقبل
بدونها وان علم بغيره عن تعبد الكذب الشهادة بدون العلم نعم لو علم بمطابقة شهادته لواقع فبذلك عنه كما يقبل في المقاول لو علم بمطابقة
الفتوى لواقع لا كما في قولنا في الدليل في الشهادة على اخبات العدالة فيها مظهر ولا دليل هنا على اعتبارها مظهر فينبغي عموم اية اهل الذم
والانداز في رواية كتحسين الدالة على حجة فتوى من افترقه يعلم بالمعاضرة محل البحث والفرق بينهما وبين خبر المؤمنين بعد جوب الامان
للتعويل عليه في الجملة شمول العوضا الزكوة له بخلاف غير المؤمنين وبشكل الوجوه المعاضرة هو اطلاق اية البناء على شموله للفتوى كما هو
الظن وبذلك عليه قوله بغيره بغيره ان كنتم ضايقين بغيره قوله قل ان ذكركم حرم الامة فان مرجع الفتوى الى الاجماع حكمة بغيره بل لا خفيته
لما سوا وان كان لشبهة فتوى بغيره انما على كونه خبرا وهو كونه مؤثرا في الدليل عند الخبر فالتعويل على قوله مطاوعة ويمكن ان يستدل
عليه ايضا بان الفاسق لا يقبل قوله نعم الفاسقون هم الظالمون والتعويل عليه في الفتوى كوز اليه وهو محرم لقوله ولا تتركوا الى الذين ظلموا
فانما فيه ثم على تقدير جواز التعويل على فتوى فكل يجوز له انما من بغيره والله وبقول على فتوى وجوه قال فيها التفصيل بين فطرية وظنانية
فيقول له الا انما باطلع به من الاحكام لثبوتها عند حق المستنفذ واقفا ولا يقبل لوصف العدالة مدخلة في ذلك ومن ظننا انه فاضلا
بغيره حق المستنفذ على تقدير عدالة واقفا على ما هو المفروض فانما له القوة بغيره بغيره الحكم في حقه والفرض عدمه لعدم شرطه فبذلك
لغيره له بالجهل وصداله عن جليله عليه من تحصيل الفتوى المعبرة في حقه نعم لو كان منسبته بما لا يوجب الفسوق في مذهبه المستنفذ جبال الا اذا
مظهر لثبوت في حق المستنفذ ولو شال المعنى في عدالة نفسه فان كان عدلا على ما هو عليه مع غيرها كان كان لشك في ثبوتها فان ثبت عند
قبل الشك استعجبا ولا لا بخلافه بالافساق في الحكم المذكور مع سبق شك في الشك وجود الشرط المخالف لاصل الحكم بعد الدلالة الامد
عليه هذا والتحقيق ان العدالة شرط في الاستنفذ الا في الاثبات انما اندل على منع قبولنا الفاسق بنا على شموله للفتوى كما هو
الظن لا على منع الابن واما المعنى الغير العادل اذ لم ينفذ بعد بالفسوق فلو وجه الحامد في جواز التعويل على فتوى ولا حاجة هنا الى
اشراط الوثوق بعد التفسير والقول بخلاف المعتقد ان الفرض عدم انصافا بالفسوق واقفا على ان الفرض مع بعد ما يبعد طاعا غير عليه جملة
فالحكم المذكور انما يشر في حقه في جواز انما يبين على منع حق الفاسق واما ما يجوز في الفاسق في لوجه الحامد بالافساق كما في الرواية وهو
بعد الوصول الى فتوى الفاسق حقا ومناجاة التعويل على فتوى الفاسق مع الضرورة وحصول الظن بغيره بغيره موافقة قوله المعتقد وقوله

جواز

بد المتجرى اذا كان
عالمًا

[illegible]

سقوطه بالكلية حتى بالنسبة إلى جواز التقليل لا ملازمة بين الأمرين مع أن هذا لا يستقيم على طريقة أصحابنا من الإجماع من أنه لا ينافي
المشتمل على قول المعصوم أو الكاشف عنه لا ينفذ على الأول بقول مقلو النفس مع جوتة الأمر وهذا لا يقدح في الفرضية وعلى الثاني لا ينفذ
من يحصل الكشف بقوله غيره مقلو لوفرا الدليل بان الإجماع قد ينفذ على خلاف قول الميت فيكون قوله معاروم البطلان الذي والى لا خبره
بواقع الإجماع فقد ينفذ في تقليل للأموال في التقليل لم يعلم البطلان فيجيب عليه الخبر عن ذلك كان ولو وقع ذلك فهو كما ترى في تقليل
على المنع بوجوه أخرى ضعيفة لا جدوى في النقص على الحجج **الفصل في جواز التقليل للميت** أمور منها الأصل في وجبه الاستصحاب جواز التقليل
الثاني حال الجواز هذا قد عبر به في ألفاظه نظر إلى كونه ممن يثبت جواز تقليل حال الجواز فيستصحب في غير صفات القول نظر إلى كونه ممن
جواز التقليل عنه حال الجواز فيستصحب في عين أن لو صفيا لا قول من عواض النفس والثاني من عواض القول لقائم بهما لا يلزم فيقل
الجواز بعد موضوع الحكم لبيان جواز الاستصحاب **والجواب** أن الأصل في جوتة هو جواز تقليل معاصرة له لا منافع تحقق الجواز
في حق الميت من فمستع الاستصحاب الموضوع ولو فرب الاستصحاب في الحجج عنه كونه بحيث يجوز العمل به عند تحقق الشرط لثبوت الحق
المعتمد من أن الجواز لا ينفذ في الحكم بالثبوت فان أدلة انما تستاعد على الثبات في حق المعاصرين فقط ولو افترضنا الفساد
بالأصل على إثبات الجواز في حق من غاصر المجتهد ثم أراد تقليل بعد موته لدرغنا بان الأحكام اللاحقة موضوعا خاصة باعتبار كونها
موضوعا خاصة لا تستصحب بعد زوالها كما ترخص في محله ولا خلاف أن الأبحاث والأخبار الدالة على المقامات على جواز تقليل
فمخصص مودها بحالة الجواز فلا تستصحب في حال الموت والإجماع الثاني هنا ما كاشف عن صحة ذلك القول هو ما وسندته إليه فلا يلزم
مفاد على مفادها ومثله الكلام في الضرورة والضرورة إلى التقليل ما ينفذ جوازنا فنعلم أن النظر عن ذلك لا دلالة لاثباتها على التدا
باب العلم وإنما مع انفساحه نفيها ذلك لا دلالة فلا نسلم لكن الشهرة العظيمة الموقفة بالإجماع المنقول المعتمدة بالأصل الاستصحاب أن حدث
في القول على الأصل هنا فلا يسبيل إلى التمسك به مضافا إلى ما ذكره انفا في الدليل الثالث في هذا **الجواب** أن بعض
الروايات الدالة على جواز الأخذ بقول الميت قد رتب اليك عليه عند بيان حجته فتوى المجتهد ومنها ما ذكره بعض المعاصرين
من أن قول الميت مفيد للظن في حق القائل وكل ما بعد الظن في حق غيره فهو حجة **أما الضعيف** فنقول بالوجوب **أما الكبير** فلا يها
فضيلة أشد باب العلم في حق مع علمه ببقاء التكليف بالأحكام **أقول** جواز تقليل العامة في الجملة المعروف بالضرورة من الدين
بل من ذلك كسائر الأحكام الضرورية لا تخفى موضوعها من جواز طريقة السلف والخلف من العامة والجاهل والشرع والوضوح عليه سبيل
البينة وتوزد واعينهم عليه وانكا وبعض من لا ينفذ له لا يقدح في كونه ضروريا لان انكا هم مستند في شبهة واهية وقد ينفذ في
من المستسحبين إلى الإسلام حيث انكروا بثبوت النكاح الشرعية في حق الواصلين إلى درجة البين أشبه فاسد خالجا وإمامهم فيما
ان انكارهم ذلك يقدح في ثبوت النكاح البين في حق النكاح بالضرورة نكال انكار البعض جواز التقليل لا يقدح في ثبوت بالضرورة ثم وطيفة
المفعل ولا أنما هو الرجوع إلى من يعلم بجواز الرجوع إليه ولو بطريق الضرورة كالحجج المطلق الأفضل الأوسع المحي المنكروا لسنن وقوة
المعالم اجتهاده وعدالته وافضلته بالثبوت أو بالحجج المحفوف بالقرائن الصدا والمباشرة الكاشفة عن ذلك ان جواز القول على
شكك الأحكام معلوما بالضرورة والمراد بالمجتهد كل متدين من معرفة الأحكام عن طريق المفردة بوجه بعد خبر عن العلم أو استصحب
أصولها والخبر أبا والقائل جواز العلم في معرفة العلم به بل حصول العلم به من اللغوام في غاية السهولة جدا فانهم يسكنون في مثل
ذلك إلى اجتماعه بثبوتهم من أهل الخبرة لا سيما مع مساعاة بعض الأماة الخارجه عليه ولا يجوز الرجوع إلى من لم يجمع فيه الصفا
المذكورة حيث لا يقطع بجواز الرجوع عليه إلا بتقليد من جتمع فيه الصفا حتى انه لا يجوز الرجوع إلى الأفضل إلا بعد العلم المنكروا لسنن
الفتوى لا بعد الرجوع إليه جواز الأخذ منه مع عدالتكروا لسنن ان لم يقطع المقلد بعد اعتبار هذا القيد فيعتبر ان يكون منذ كروا لسنن
هذه الفتوى بالخصوص في جواز الرجوع إليه نعم فالسبق إلى من المقلد شبهة يقدح في وضوح بعض المقلد ما المذكورة عنه أو يقع الاختلاف في
يعتبر المجتهدا والأعلم والأوسع فيغير عليه تحصيل العلم به مع الامكان تحصيل الدلالة الحقيقية ومع قدره لا يجوز على الظن بذلك
على الوجه إلا في مسقطا حقا فمما نذكر بعض المعاصرين من أن طريق العلم على المقلد بالكلية بعد علمه بجواز التقليل لا بمن يجوز تقليد
الأصوات والأخبار والمطلق والمجرب إلى الميت ومن جدد النظر في الواقعة الواكفة باستصحاب الاجتهاد السابق فيعتبر عليه القول على الظن المجتهد
وذلك لا يعرف من فضة الضرورية بجواز تقليد المجتهد المطلق الأفضل الأوسع المنكروا لسنن الفتوى وان المراد بالمجتهد هو المتدين من معرفة الأحكام
عن مداركها على وجه بعد خبر عن العلم أو لغيره أو عرفان القائل وجوده كل عصر ويمكن للمقلد من العلم به والرجوع إليه فلا يتم
فرضنا من باب العلم في حق المقلد غالبا حتى يدعى انفتاح باب الظن عليه سلكنا لكن فضيلة أشد باب العلم على المقلد جواز قوله على قولين
جواز القول على قوله لعل به انه مكلف بالأحكام بطريق مخصوص بغير أخى يعلم به انه مكلف بمؤدى طريق مخصوص بوظيفة القول على
الظن معرفة ذلك الطريق دون تقليد من بعده قوله لظن بالحكم كان علة الفاضل المذكور وقد يتحقق ذلك في بحث خبر الواحد مع أن

وليفطع

كلاً من جواز انقلاب الميت مع عدم حصول الظن بقوله وهذا التفسير مما لا يذهب اليه ذاهب الظن نعم لو فرض صح عن المقلد بجواز انقلاب الميت بقوله
 الظن بالحق كما هو القول عليه من حيث ظنه بالطريق يمكن يكون محظوظاً في هذا الظن إذ الطريقة المعروفة بين أهل العلم هو جواز انقلاب الميت
 حيث التعليل لا من حيث حصول الظن به فحكم المذكور ان لم يكن قطعياً لا كونه اجاباً فلا اقل من ان يكون مطلقاً لا كونه مشهوراً فحكم بحصول
 الظن بخلافه ومنه ان انقلاب الميت لا يشرع الا عند كفاية من حيث انه تعويل على قول من يقتضيه الادلة وعرض مفادها حال
 كونه من له اقلية ذلك هذا كما لا يخفى لبقاء جواز المنع وعدم مدخل فيه فينتج المناط وبقيت الجواز الى الحد الذي لا يضر اذا قلنا ان ما اد
 اليه نظر المقتضى هو الحكم الشرعي وان كان بالنظر الى الظن لم يبق فيه ظن فان حكم الله في الاولين والآخرين سواء ولا يرفع عند موت
 المقتضى لا يحتاج الى ارفع شرعي فيكون ناسخاً له وهو بطلان لا نسخ بعد النبي اذ لا يرفع شرعي الا في الاولين والآخرين لا يرفع شرعي الا في الاولين والآخرين
 لا سيما بعد وجود الفارق الذي ذكرناه من احاطة المناظر غالباً بما لا احاطة للمقتضى به من غير ان يكون الاولين والآخرين انما
 ينشأ في الاحكام الواقعية دون الظاهرية كما يشهد به اختلاف الحكماء الثاني من حق المقتضى في الاجتهاد ومقتضى المقتضى في الاجتهاد
 فتجوز انقلاب الميت بشرط ببقائه فزواله بزياله لا يكون نسخاً كما في انفسه كل حكم مشروط بزوال شرطه وعلم ان ما ذكرناه من المنع من
 انقلاب الميت انما هو انقلاب الميت لا سيما في كماله واليه ينص اطلاق كلام المانعين وما اسندناه من انقلاب الميت حال جونه الى حال
 موته فالحق بثبوته وافتقاره الى اصل الثبوت الحكم المقلد فيه قبل موته فيستصحب ما بعده وظاهر الايمان والاختيار الدالة على جواز
 فان الشك منها ثبوت الحكم المقلد فيه في حق المقلد مطلقاً لا بشرطه وتجويز الحد بقاء المقتضى في الشك من الامر بمسألة اهل الذكر
 المتعويل على قولهم وفرضية اطلاق عدم الفرق بين بقائهم بعد المتعويل على قولهم وعدمه وكل الكلام في البولي وما في الامر باستسنا
 انقلاب الميت من المخرج والفتوى على المقلد اكثر مما يحتاج اليه من المسائل لا سيما مع نفاذ موت المقتضى في وجه بعض افاضل علماء
 الى بطلان التعليل بموت المقتضى عليه بان التعليل لا يفيد معرفة الحكم الشرعي في حق المقلد وانما يفيد جواز العمل به بالنسبة
 الواقع الخاصة اليه بل يترجم فيها فيكون التعليل بالنسبة كل واقعة تفيد ايداً ابداً ويمكن ان يستدل عليه بغير اطلاق كلامهم في
 المنع من انقلاب الميت وفي نقل الاجماع عليه فانه يشاير التعليل لا سيما في الاستدلال بالحق والحق لا سيما في الاستدلال بالحق
 من ايات لمقاولة جواز انقلاب الميت معرفة الحكم الشرعي بقوله فليس يلزم ثبوته في حق المقلد بقوله فلو كان هذا
 هو الظاهر من الاجماع والضرورة الفاضلة على جواز انقلاب الميت وما قضت اسناداً فاعلم في وان كان ينقضها بغيره لعل على ما
 ذكره الفاضل المذكور ان قد عرفت ثبوته لغيره من الادلة على جواز انقلاب الميت وانما عرفت من اطلاق المنع من
 انقلاب الميت بنظر التعليل لا سيما في دون الاستدلال وهو موقوف ولو شاذل المقتضى عن الاجتهاد او صانعاً مطلقاً في الحق
 بالميت الحكم السابق وجهها اظهرها في ذلك لئلا يفتقر بعض الادلة السابقة في ما لا يجوز الادوار والسك والاعفاء فلا يفتح في جواز
 التعليل مطلقاً على اشكال الاول ثم اعلم ان بعض المتأخرين قد فهم في المقام نفساً لا يكافئ هبة الى ان التعليل الجامع للشرائط
 المعبر ان افيض في الفتوى على عكس الكتاب الشريفي انقلاب الميت بعد موته كما يجوز في جونه لا يجوز الرجوع اليه بعد موته و
 وانما على الاول بان فوفيه على الفرض المذكور من قبل نقل الرواية بالمعنى وحجته غير منوطة ببقاء الرواية لا طاراً ولا
 يقول واكثر روايتهم والرجوع اليهم وان عدلوا طامته رد عليه وقد ورد ان الرواية عليهم كالأرواد عليهم وبيان صحابته الذين نأخروا
 عن علي بن بابويه كانوا يرجعون الى فناءه عند احوال التصرف في ذلك لظاهرهم من حاله من عدم خطئه في الفتوى من حكاية الاجماع
 فكانوا يزلون فناءه بمنزلة الرواية ويعلمون بها هذا يحصل فاعلمنا هذا القول يمكن من لفظه وهو ما عساه عليه من الوجوه
 من النص وأما الاول فلان طواهر الايمان والاختيار الدالة على حجة خبر الواحد على اطلاق معاضة بمسئولية الميت المقتضى
 بعد صفة الاصل لعدم قول خبر من لم يعلم عدلته ولو يطرأ على علم غيبها شراً والجو عليه في بحث الاختيار بوجوب العمل بكلامها
 او جملها ونزولها على وجهها بجامع حجة اكثر الاختيار ليدفع بها الضرورة مما لم يقيم عليه اية ولا رواية محكمة الدلالة فان تمسك
 في ذلك الاجماع فانما هو في المقام واضح فان لغتها من الغامضين باختار الاحكام في تعيين ما هو الحق منها او مخالفة وهذا هيستعينة
 فقد رتب هبة بعضهم الى حجة ما كان منه المحقق بما رآه في لوقه ومطوع بعضهم الى حجة الخبر الصحيح الذي قد رتب رواة عدلان
 واخر الى حجة مطلق الصحيح في تسريتهم الى القول بحجة الحسن في الموثوق واخر الى الخبر بالشهرة واخر الى مطلق الاختيار الموجودة في الكتب
 الاربعية الى غير ذلك من الاقوال ثم في معرفة وجه وجوه الثقات والتراجع بغير مذهب على يد والجملة فوجود اسباب الاختلال في
 هذا المجال انفساً دليلاً على احتمال على احدها الاقوال مما لا يعتبر به الا نكاح الاشكال فانضج من حكاية السنة ليست بمعلومة
 الحجة على الاطلاق فلا يبرهن له ولا المقلد به الا اعتماداً على ما يقوله الفقهاء الميت منها بالمعنى بل التجهيز ان المقلد لما كان عالماً باستسنا
 بالاحكام الشرعية وبأخذها بطريق التعليل لبقاء الاجماع عليه والضرورة لزم العمل بما يوجب البرائة الحقيقية وليس لا الرجوع الى

تكون

الرباط

قول الحق لا نقاشا لكل برئ من غير ما لا يشك في ان مورد الوابته ورد الحكم دون الفئوى والفرق بينهما ولو سلم التعيين في المقصود تعين الفعل بقوله
 الحق هو لا يشك انهم الراد على غير ولو سلم انهم يحجزون عدم الاخذ به لزم الحذف وعلى تقدير وجود الاخذ بقوله الحق لا يشك انهم لا يشك انهم
 الاخذ بقوله الحق فلا بد من تخصيص عومها باحد هما ولا مرجح في اللفظ فيسقط الاحتجاج وان رجح الى المرجح الخارجيه في الخارجيه
 على الوجه الخارجيه او اما الشك في ان اخذهم يقيناً وعلى بن بابويه تمامه ان يكون فيما يثبت المشايخ فيها من المنسوبة
 والمكوفه فلا بد ان على المدعى ولو سلم النسخة الى غيرهما فله قول قول جماعة ولا وجه فيه فان الذي يظهر من طريقه الاكثر من كفاية
 والشهيد بن واخر لهم عدم الانقاش الى ذلك مع ان المنسوبة اليهم لا تتناول على فوبه عند اعوار التصور خاصة فلا بد ان على جواز مع
 عدم الاعوار كما هو الغالب على محل البحث في حقها ان لا يكون مجتهدا اخرافضاً من غير الفقه والورع فلا يجوز تقليد المفضل في
 ذلك مع امكان الرجوع الى الافضل وقد نسب بعضهم الى الاحتجاج مدعيها عليه لاجماع ويدل عليه بعد الاصل مقبوله غير
 حظلة الاثنية في اختلاف الحاكمين فان فيها الحكم ما حكم به اعدائهما وافضاهما واصدقهما في الحق واورعهما ولا يفتى في ما حكم به
 الاخر فان ظاهره اعدا اعدائهم الاخر مظم فبذلك على عدم جواز التعويل على ثوبه ام لا انها داخله في اطلاق الحكم او لم تكن
 فاما ما لفرق بين الحكم والفئوى فيمنع فيها بالاجماع المركب ان العدل عن الافضل الى المفضل عدل عن قوى الامارتين الى
 اصغفهما وهو غير خارج وان من دله جواز التقليد لاجماع والضوابط وهما لا ينفصا الا على جواز تقليد الافضل وبشكل يمنع
 الاجماع لا سيما بعد اضطرار جماعة بالمجوز والاصل مدفوع بعموايانا المقام وروايته فان المنسوبة منها بعد تعين الافضل فيجب
 تقليد وتقليد المفضل والرواية المذكورة بعد تسليم مندها واردة في صورة التعاضد في الحكم فلا بد ان على عدم الاعتدال بحكم
 المفضل عند عدم التعاضد فضلاً عن لانه على عدم الاعتدال بقوله مظهر فان الحكم المذكور في الرواية غير الفئوى كما يشهد بها
 والاجماع المدعى على عدم الفرق ممنوع وحجة التقليد تعبدية وليست منوطه بالنظر فلا يقدح في قوة الفئوى الافضل مع ان على
 اطلاقها ممنوعة فان المقلد قد يفتى على مدارك الفرقين فيترجح في نظر فئوى المفضل والمجوز على جواز التقليد لا يمتنع لاجماع
 والضوابط فلا يثبت المنع بحجج عند قيامها على جواز تقليد المفضل مع قيامها عليه كما عرفت على ان الظاهر من الرواية ان جواز
 الرجوع الى المفضل مع امكان الرجوع الى الافضل ولو بالرجوع الى من يرفع عنه الفئوى وهذا يؤدى الى عدم جواز التعويل
 على فئوى احد في ذنن المعصومين فادبره مع امكان الرجوع الى الرواية عنه بطريق الاولوية فيجب على المفتح العدل عن كونه الفئوى الى
 نقل الرواية عند حاجته المسفنة ولا فائده في ظاهر الرواية بان تقليد السابق كالصريح في نفي ذلك السيرة المستمرة شاهدة
 على بطلانها مع ما تعين الافضل من الضوابط في المرجح ولهذا الوجوه يمكن القدر في كون الشهادة المدعى في المقام قد دعى نحو
 الادلة فالقول بالحق اذن اخرج وان كان المنع احوط وقد يخص المنع ببلد الافضل وجهه غير لامكان الاطلاع على فوائده
 غير الخاضع الى الرجوع الى الفقه عنه ولا كونه الذي هو لها لئلا ينافى بغيره في ذلك الحكاية المعقولة وصوله الى اهل تلك البلد
 غالباً مع ما توافر الخ كونه اليه من الضوابط في مكان الاولويات حيث لا يوجد منه منصوب على شكالات في ترجيح منصوبه على تقدير
 وجوده لا سيما اذا لم يكن اوسع من المفضل ثم على تقدير المنع فيلزم من الرجوع الى المفضل مظهر في المقام والتفتيش في الاسعلا
 او يتخصص في اوعلم بافضلية البعض وجهها في الادلة فيقضى الاول ثم على تقدير العلم بافضلية البعض فيلزم من الرجوع الى المفضل
 مظم او يتخصص في اوعلم بمخالفة الافضل في الفئوى وجهها في الفئوى وجهها في الادلة المذكورة فيقضى الاول ولو كان احد المتعينين افضل
 من الاخر والاخر اوسع منه فالظن الجنب مع احتمال تقدم الافقه لان مدخلية الفقه في معرفة الحكم اكثر من مدخلية الورع فيها وهل
 العبرة في الافقه بان يكون افقه في المسائل او يكفي كونه افقه ولو في المسئلة اليه يرجع فيها وجهها اظهرهما في كلامهم هو الاول فيقضى
 الوجوه السابقة هو الذي وعلى تقديره فان تعين الاقضية في البعض بالنسبة البعض الذي هو افقه فيه حتى انه لو كان احدهما افقه في
 الظهارة والاخر في جملتها تعين تقليد كل منهما فيما هو افقه فيه ونحوه في الباقي في الرجوع اليهما والى من يساويهما فيه ولو كان احدهما
 افضل في بعض العلوم التي يتوقف عليها الاجتهاد كالعلوم العربية وعلم الاصول والرجال فلا يبعد الخاتمة بالافقه من هذه الجهة للمقارنة
 من مزيد يقضي في الفقه ولو كان الاخر افضل منه في علم اخر من تلك العلوم لم يبعد الترجيح بزيادة الفضيلة ويكون ما فيه الفضيلة
 ادخل في الفقه كالاصول بالنسبة الى النحو والصرف والاعمال التي لا تدخل في الاسنن كعلم الهندسة والحساب فلا يدخلها حيث
 نفسها في الترجيح وقد يتحقق الفضيلة في الفقه باعتبار قوة الحفظ والذكاء او كثرة التامل وكثرة الاطلاع او سعة الباع في الفكر و
 النظر او عند السليقة او زيادة التحقيق او اقدمية الاشغال ومزيد الاستدناس وقد يتحقق التعاضد بين هذه الوجوه و
 التحقيق المرجح في ذلك كله الى ما بعد صاحب افقه عرفاً وضبطه على وجه يستغنى معه من الرجوع اليه متعدياً على الظن وكل حال في الاورد
 فانها قد بطر في جميع الاحوال والاعمال وقد يختلف باختلاف الاحوال والاعمال المرجح في ما ذكرناه وقد قد المفضل ثم لا يفضل

اغلب

في جواز العمل للمصلحة من وجها وكذا لو قلنا لا فضلا ثم ضاقت فضلا مفضلا **وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ الشَّاهِدُ أَوَّلُهَا**
 الفصل من لو وضع في شريط الألفاء الذكور في وطهارة المولد والنطق والكتابة والحركة وادعى الإجماع على الأولين والشهادة على الآخرين فبذلك
 ان يرد بالألفاء الفضا وان يرد به مطلق النفي كما هو الظاهر على المذهبين في ذلك فباعتبار هذا الشرط في عيننا فلو كان مطلقا او بالنسبة لغير
 خاصه وجها اظهرها الشاهد وجهه وظاهر **وَأَمَّا الشَّرْطُ الْمَعْبُورُ فِي الْحُكْمِ الْمُسْتَفْعَى عَنْهُ** فمما ان لا يكون معاويا للمفاد بطريق آخر غير التقليد
 فيه سواء كان معاويا عند ابتداء الاحكام الضرورية والاجماعية عند اولها دليل عليه علم بحجية لا من جهة التقليد بل من جهة المنهج في العلم
 بحجية ظنه عند ابتدائها بالعلم في ذلك عليه مع علمه بوجوب التعويل على الظن والشك في حجية ظنه مع علمه بحجية الظن واختياره التعويل على الظن او
 علم بحجية من جهة التقليد كما لو قلنا مسألة النجس من يقول بجواز مجتبه يكون وظنه التقليد فيه وقد سبق التنبيه على ذلك فمما ان لا يكون
 المفاد فاعا نفسا وفرد لا عبرة بظن الفضا بل بزم القائل بحجية التقليد من حيث فادته الظن بالحكم اشتراط عدم الظن بالفضا بقوله بل بزم
 اشتراط الظن به وعنده فلو لم يحصل له الظن بشئ من فضا التقليد لم يجز العمل بها وهو كما نرى ومنها كون من المسائل التي يحتاج اليها
 في العمل سواء كان من المسائل المحرقة في هذا الفن كسلسلة النجس ومباحث التقليد وغير مسائل الفقه ومباحث الخلاف دون مسائل الأصول
 التي ونحوها فضلا وانما خالف الأصل على موضع البين نعم لو استدلنا بالتقليد بالبين بما التعويل عليه في أصول الدين عند البعض من الكلام
 فيه ومنها ان لا يكون مسبوقا بتقليد مفاد آخر اما بالنسبة الى اوقاف الخاضعة التي التزم فيها بتقليد فوضع وفق على الظن وبذلك عليه
 الأصل في سبقه تحتقنه في صور جوع المفنة وان جواز العمل فيها يؤدى الى خلاف نظام الشريعة ان يمكن ان يستعمل المفاد في الجملة
 ما فوق الاديع والجمع بين الاثنين وان يستعمل جماعة لا مبرز واحد ويستعمل المرنه بعد الجال وذلك ان يكون صحيحا عقلا لبعض مبدئية
 على تقليد مفاد فترجع عنه في استلال الاخر واما بالنسبة لغير ذلك الوقت مع فخر خلاف قلنا فباعتبار في المنع فيه وتبعا كما كان من قبل
 اصالة بقا الحكم المفاد فيه في حقته بثبوت التقليد فيسحق الاستدلال به على حكمين وفي واقعته بقطع بقضا احكامه في احكامها وكان
 اهل الذم ذلك على جواز التقليد عند عدم العلم بالحكم والمفاد عالم به بتقليد الاول لا يتناولها ولمعومها وذهب احد على ما قبل في جواز
 وبعمهم فيه بعض افاضل العصر **وَأَجِبْ عَلَيْهِ** ان التقليد لا يعبد المفاد اعلم بالحكم الشرعي وانما يعبد بجواز العلم بالنسبة ما التزم به
 منه من اوقاف الخاضعة فيكون التقليد في كل واقعة تقليدا ابتدائيا فيستجيب في اواقعه التي لم يفد فيها في الرجوع الى ايمعت شاعرت
 حكم معين في حقته بالنسبة اليها ظاهر وهذا عند غير تدبيل التحقيق ان التقليد لا يكون الا في الحكم الشرعي بقوله طلق كما هو الظاهر
 وما تنبته على ذلك ان التقليد انما يتحقق بالاختصاص بقول المفنة اخذ على الوجه الذي افق به ومن لواحق قضيه فتوى كل فاعت ثبوت
 ما يقفه به في كل مورد من موارد موضوعه لا من حيث خصوصيته في كل مورد بل من حيث تحقق عنوانه الكلي فيه فاذا اخذ بقوله مؤد
 لهذا الاعيان فقد اخذ به في شأموه حق انه لو اخذ بالقوى في خصوص واقعة ثبتت في حقها بالنسبة ببقية اوقاف التي بما قبلها في
 حاجة الى استنباط تقليد فيها والقى غيبا المخصوصية ان لم يعتبرها شرطا لاخذ ولا بطلان تقليد لا متناهما عليه عليه ولو لم يكن معين في
 واقعتين متاثلتين في فضاء واحدة بطلان تقليد فيهما مع الاختلاف قطعاً واما بوزم على ما زعم الفاضل المذكور جواز ذلك لاعتبار المورد
 وهو كما نرى ويمكن ان يستدل على القول الثاني باصا بقا النجس بثبوت تقليد فيسحق بغيره بغيره عليه انما الشرع من جواز
 الاخذ بقول الاخر **وَمِمَّا يَنْبَغِي فِي هَذَا بَيَانُ الْجَوَالِ** عن المجتهدين في المنع فان اصا بقا الحكم المفاد فيه معاضة باصا بقا النجس وهو محكم
 عليه **وَمِمَّا يَنْبَغِي فِي الْجَوَابِ** عن حجة الثانية بان مبدء التقليد على الظن فلا يقدح العلم الاجمالي في بقاء ثبوت احد الحكمين في احد الواجبين
 كما في صورة رجوع المفنة وعن حجة الثالثة بان دلة التقليد لا يختص بالبرهان المذكورة فلا يقدح عند شمولها المقصود في تقدير شمول
 غيرهما مع ان لنا في دلالة الابهة على المقام كلام سبق التنبيه عليه بغير شك التمسك باصا بقا النجس فيما اذا كان القول الاخر خادما ليعد
 التقليد باذلة النجس فيقبل التقليد ليسبغ في ما كونه بحيث لو كان قبل التقليد نجس به وبين القول الاخر فغير كان في اثبات النجس بعد
 الجواز ان يكون لتحقيق قبل التقليد مدخل في ثبوت النجس ان يدعى لقطع بعد مدخله في ذلك بالجملة فالمسئلة فغير الاشكال جدا
 ولا خيبا فيها انما لا ينبغي ان يترك **وَمِمَّا يَنْبَغِي** ان يعلم كون المفنة مفصلاً بالمفاد ولو عجز الاستصحاب فلا يجوز تقليد فيما علم من رجوع عنه
 والظن انه موضوع وفاق ولا فيما لا يعلم بل على النظر فيه وان علم بان من نظره كان مؤد نظره كذا العلم بطريقه في الاستدلال لا عبرة بشبهة القول فضا
 فيما خالف الأصل على موضع البين وانما اشتراط العلم بكونه من ذلك الدليل المحكم وكذا الاستصحاب فيبطل على الشك في الدليل فذكر
 ان الشك في اعد فصل **وَمِمَّا يَنْبَغِي فِي الْجَوَابِ** المجتهدين في الاجتهاد **وَمِمَّا يَنْبَغِي فِي الْعِلْمِ** المجتهدين في العلم **وَمِمَّا يَنْبَغِي فِي الْجَوَابِ**
 ولو تقليد من علم باجتهاد وشهادة العدلين من اهل الخبرة ومطهر وجهه بالاستفساضة الممنونة للعلم او يدونه بناء على جبينها كالبينة وحكم
 معلوم الاجتهاد به في اعلى تعميم مؤد الحكم الى مثل ذلك كما هو الظاهر لا خلافا قوله في ذلك فوجعنه عليه كما في هذا الطريق كلها في مرتبة
 واحدة من يمكن المكلف من تحصيل بعضها وجعلها الاخذ به واذا اعتدت بحاله التعويل على الظن على التقليد الا ان ذلك فضا عند

في كيفية
 معرفة
 المجتهدين

بعد ان يخرج الوقت في رتبة الشك وقوع الفعل في حكمه لانها مسئولية معرفة الموضوع لا الاحكام وتجب للمفاد
وتوضيح ان لتكاليف امور واقعية متعلقة بمواردها الواقعية وهي مستفادة غالبا من الالفاظ وهي موضوع باراء معانيها الواقعية
ولا مدخل العلم والجهل فيها ولا امثال التكليفات الواقعية لا يتحقق الا بالابتان بمورده الواقعي ومقتضى ان لا يكون التكليف عن الواقع بل
بمقتضى علمه فالظن المعبر اما ان يكون اعتبارا لها او ظاهرا مستندا الى اعتقاد المكلف كونها طرف معتبر في القيسير الاول
العلم وما ثبت قيامه مقامه مطلقا او عندئذ وفي هذا النوع من الخبر فلا يثبت بقاءه وقد يزول مع انكشاف الخلاف وعده فان
استمر في حكم واضح وان زال انكشف الخلاف فلا ريب في عدم حصول الامتثال للامر الواقعي فيجوز ان كان وليجا وبقي الحرج فيجوز
دليل على عدم وجود الدار في ذلك فذلك مستلزم لاحد من الاولين **النوع في الامر بحمله مشروطا بما اذا لم يتوقف صدق ذلك**
المكلف فيكون المانع به مفسط للامر الواقعي او مانعا من فعله لا امتثاله **ومنه في الباب** صلوة الخالف في السبب بعد
في وجه **والثاني** في النوع في المهبة لما موردها بحيث تدل على انه لا يرد به ويندرج في افرادها الواقعية **ومنه في الباب** صلوة
من تلبس بجا قبل الوقت وانما فيه حيث يحكم بالصحة وصالوة جاهل وجود الجاسنة ومن سمي عن غير ذلك ان يتجاوز الحد من اتم في
موضع الصلوة جاهلا الى غير ذلك فان ما دل على صحة الصلوة في هذا المورد يدل على عدم شرطية الامر له ولا وعد حجية للمهبة الواقعية
عند طهران السهو والجهل للمهبة الواقعية فذلك يختلف باختلاف احوال المكلف من سهو او جهل او عدمهما كما انها قد تختلف بحسب اختلاف
احوال اخرى كالقدر والجهل والخبر والسفر وغير ذلك ان زال الطريق فلم ينكشف الخلاف كما لو ادعى فطر الجهد المحجة الشبهة والاحكام
المنفولة والخبر الموثق والخبر ثم شلتا وظن القدر وانما ظهر حكم من تروا وبتر ثم شلتا وظن القدر وانما ظهر حكم من تروا وبتر ثم شلتا وظن القدر
ثم خرج عنها كغيره وجوز **ومنه في الباب** العدم بقاءه على نقلها وقيل المنة في حكم ثم رجع عنه وقيل من علم باسماه للشرط ثم زال
علمه وبخود ذلك فيجوز في ذلك التمسك على مقتضاها لتسليم الاعمال السابقة على الزوال اعتبارا بالانقضاء السابق فيما وقع من الاعمال على
حسبته لا دليل على زواله عنها بزوال الطريق وقد مر التنبيه على ذلك في مسألة رجوع المنة عن فويرة ولا فرق في زوال العلم بين ان يعلم بطلان
مدركه وعدمه لان حجة العلم من حيث نفسه لا باعتبار مدركه ومثله الظن بناء على حجة في نفسه **ومنه في الباب** اما لو اعتقد
حجته لدليل غير معتبر واقعا كالقبول وكذا اذا استظهر من تروا وبتر ما لا يظهر له فانه واقعا وجه او اعتقاد لما في قوله بغير الجهد
حجته حقا واعتقاد اهلية رجل للشئ مع انفسها لعنه الى غير ذلك ان لم ينكشف بطلان الطريق الى ان تعد الدار كصلوة العبد
فلا ثمة بعدئذ في البحث عنه وان انكشف قبله وجب عليه نظير طريق من العلم وشا حكمه ثم ما ثبت قيامه مقامه عندئذ ولا ينكشف عنه
عن حكم الواقع فينبغي على مقتضاه ان واقف الطريق السابق لغير الحكم بالصحة لا ينكشف وقوع الفعل على وجهه وكونه لهذا حين الوقوع
طريق معتبر واقعا غير معتبر في مهبة الفعل وانما المعبر كونه معتبرا في نظره ليقدر من قصد القرينة فيما يتوقف صحته عليه ان خالف مقتضا
نزهة الدار فيهما لم يثبت بعد ورؤية الجاهل فيه لا ينكشف وظن غير الواقعية من العلم بموردى الدليل المعبر لا يثبت ذلك وجوب
الفعل لا الامارة من علمه علمه بها واقعا البتة لان لواقع مراتب باعتبار نفس الفعل وباعتبار احوال المطابقة على المكلف ثابته كل
مرتبة بالنسبة سابقا لظاهره فالاولى الصلوة مثلا على المكلف ولا هو الصلوة الواقعية وان كان فعله مشروطا بمساعدة طريق
معتبر عنه عليه كما ثم ما ادى طريقه لواقعها سابقا وطوبى لسواك الطريق معتبرا مطلقا كالقطع فان ما قطع بانها صلوة واقعية ظاهرة
راجحة بالوجود الظاهر فان طابقت الواقع فهي صلوة واقعية وليجوز بالوجود ايضا فوجوبها في صلوة واقعية في المنة الاولى من
الواقع وجوبها قطع بانها صلوة واقعية في المنة الثانية من الواقع ان غاب الاول وبطل داخل الامتثال لان على تقدير المطابقة وبفارق
على تقدير عدمها فيجوز الدار اذا انكشف الخلاف وتبين الجدل لا ينفع العكس المانع من فعلية التكليف الواقعي واصالة عدم سقوطه بفعل غير
ومثل القطع ما ثبت قيامه مقام القطع عن الكتاب في قول المعصومين والمنفول بواسطة عدل او عدولا وكان معتبرا بعد تعدد
العلم كالظنون لا سيما في المنة والمنة في امثال زماننا كنهنا وكما ان هذا الظنون بالنسبة للعدول وحكمه حكم سابقه ثم ما ادى طريقه لظاهر
الى كونها صلوة كما لو اعتقد حجة القياس او نقلها عن الجهد فوضعها على وجهه فان طابقت الواقع تدخل الامتثال لان ولا تفارق ومنه
انكشف في المنة السابقة وجب عليها كما في المنة السابقة اذا انكشف في المنة السابقة لان واقع تلك المنة ولو
واقع هذا اثبات احدها واقع الفعل والاخر واقع الطريق فكما ان الدار اذا انكشف في المنة السابقة لواقع الفعل كل يجب الدار اذا انكشف
الخالف لواقع الطريق مع عدم ظهور واقع الفعل ومنه في تفسير العلم بالجهد واستحجازه للشرط المعبر في حق كثير من العوام فبغيره
البشرية الشرعية السخنة وفوضته هذا اليها جوار الرجوع الى غير الجهد للفاقد والمفطن في شأه واوضح في معرفة الجهد الهاد الى اقلها
لا مكان الاطلاع عليه بالعلم المستند الى الاحتياط والظن والاشهاد وشهادة عدلين من اهل الخبرة ولو تعد ذلك في لفظ طريقه الى
معرفة وفدجانه بعض الاجاب المانع من الرجوع الى العالم المقبل على بناء فافضل بالانفا وسوق غير العالم في حكم الرجوع الى الجهد الرجوع

معتبر

الى الوسائط الشافلين عنه نعم لا يتغير على الغافل الرجوع اليه ظاهر العقد الفعلة **ومنها** ان لما موبه متى وقع في الخارج على وجهه
 لزوم حصول الامتناع والخروج عن عبدة التكليف لا اصل عند مدخله كونه مأخوذاً عن المجتهدين وهذا الدليل بجته حتى الجاهل اذا لم
 يكن مقصداً بجته بنفي حقه فصدقه لغيره لا مناع صحة العبادة بدونه **والثاني** في حق غيره فلا يتم اذا قلنا ان المجتهدين الرجوع الى المجتهدين
 عليه وقد عرفت ما فيه ثم التمسك بالاصح انما يتجوز على القول بجواز شرعية العباد والافعال فيفسد عبادة اطلاق ما سار له اشارته اليه
 من الاجتناع عليه **ومنها** الدلالة على نفي التكليف بما لا يعلم به عموماً وخصوصاً **فصل في قول** قوله وضع عاقبة سعة وعد منها
 ما لا يعلمون **وقوله** علمكم لئلا تسلموا ما يجب العلم به من العبادات فموضع علمهم **وقوله** من علم بما علم كفي ما لم يعلم ونحو ذلك انما
 يمكن الاحتجاج بهذه الاجتناع على نفي وجوب تعليل المجتهدين ونفي اشتراطه في صحة العمل بالنسبة للغافل عن وجوب تعليل المجتهدين بالكلية و
 من صحيح الاحتجاج بالاصل وقد تقدم وانما بالنسبة الى غيره لا الاحتجاج بها غير مدعيه عند راجحه عموماً لان الجاهل المفسر غير مدعيه
 عقلاً وفلاً ولو لا ذلك لكان ممكن سداً بالتكليف بترك النظر في الشرعية وعدم تطلبه كما هو وان اردنا التمسك بهذه الاجتناع على جواز العمل
 العام بقول غيره المجتهدين نفساً واضح لان دلالة العمل على التماسك انما لم يكن هناك دليل على تعيين الاخذ بقول المجتهدين وقد بينا على
 وجوده **ومنها** في صحيحه عند الرجوع الى الاحتجاج عليه ابوهم في استلزامه عن الرجل يتزوج المرأة في عتدها بجها له امره من العمل له بدلا
 فقال لا انما اذا كان بجها له فليست وجهها بعد ما انفسه عدتها وقد بعد الناس في الجها له بما هو اعظم من ذلك فقلت للجها له انك
 بجها له ان ذلك محرم عليهم بجها له انها في العمل فقال الحكم الجها له ان يكون من لا يرى الجها له بان الله حرم عليه ذلك ذلك لا يفتقر
 على الاحتياط معها فقلت هو في الاخرى معدور فقال نعم اذا انقضت عدتها فهو معدور ونحو ان يتزوجها الحيض ومورد هذا الرواية في الجها له
 بالحكم الجها له المضيق به قوله لا يفتقر على الاحتياط فان الجها له المنقضي يمكن الاحتياط وقاية ما ينقص منه معدور وفي هذا الجها له
 في مورد المسئلة بالنسبة حكم التكليف والوضع والاول مما لا اشكال فيه كما سركذا الثاني الثاني وهو النقص من كونه واولاه
 لكان غصته الاصل عدم معدور به فيه وربما كان ذلك من انما اشتبه بين الاحتياط من عدم معدور به وفي الجها له الاصل فاصح
 المقابله كما تقدمت الاشارة اليه ويمكن دفع المناقاة بتخصيص كلامهم فانما اقبلوا بالعبادة او الجها له المضيق به في الاصل
 عدم معدور به في الجها له الاحكام الوضعية الا انما فاما الدليل على معدور به وفيه وبعد المقابله من موارد الجها له عن الاصل الذي
 كان اسد واوله وكيف كان فان اردنا بهذا الرواية اثبات جواز رجوع العام الى غيره المجتهدين او عند كون الاحتياط منه في نفسه من جهة شرط
 عبادته فظهر انه لا يعلق عليه ذلك وان اردنا ببيان صحته عبادته فافادة هذا الشرط حال العمل بالشرعية فالرواية لا يعمها
 بالنسبة الى الاحتياط الاخرى وانما بوجه **ومنها** ان التكليف معلوم بالتبوت بالضرورة والاصح حجية العمل بها بغير العلم بخروج
 العمل بقول المجتهدين بالاجتناع فينبغي غيره تحت عموم المنع **والثالث** ان اردنا بالعمل بقول المجتهدين في وقوع العمل موافقا لقول المجتهدين
 يرجع اليه العام ولو بعد العمل فهذا لا يثبت صحة العمل مع الموافقة للتقليد الا ان اردنا موافقة للتقليد بطلان في نفسه
 غير فساد في حق الغافل كما هو محل النزاع غير معقول ونحن في الواقع الثاني في حقه يستلزم اشتراط مطاوعة العمل بالتقليد في نفسه
 فانه يفتقر كما عرفت **ومنها** ان القول بمعدور به في الجها له يستلزم احداً لهذين اما سقوط جمل التكليف وقاشر لغير الغفلة
 في ترتيب العقاب عليه وانما في نفسه سداً **اما المثل** في قوله فلا تاذرنا جاهلين بشرط ولجوابه احدهما عند الاثبات
 بالواجب وان لا يتركها اذا كانا جاهلين بشرط الفرض بالوقت او بوجوب مراعاته في نفسه احدهما في اخره خارجاً عما
 ان يستحق العقاب ولا يستحق احداهما دون الاخر وعلى الاول يثبت المطلوب وهو عدم كفاية اثبات الواقع من غير طريق
 معبر وعلى الثاني يلزم الحد والاول لان سقوط العقاب يستلزم سقوط الوجوب يلزم سقوط جمل التكليف لا مكان نظر المجتهدين
 الى كل فعل من افعال الصلوة وشرائطها وكذا غيرها من افعالها من افعالها وعلى الثالث يلزم الحد وراثتي الاشياء الجاهلين في المحرك الاختياري
 وانما حصل مضافاً الى الواقع كالتوفيق في المثال عددها بغير من لا نفاق الخناج عن بعدد **والثاني** **فصل في قول** قوله
 من الازم فلان الازم بسقوط جمل التكليف في حق الجها له مفسد واضح لا يشرع لاحد الاجتناع عليه او **فصل في قول** قوله
الشيء فلان يجوز مدخله الاتفاق في اشياء الثواب العقاب بما انفقت كلمة العقدية على سائر اقسامه فاصحة بطلان في
الجواب ان الجها له بالشرعية ان كان منقطعاً لاحتمال الشرطية ووجوب مراعاة في نفسه لا فساد على العمل عليه فلا يثبت بطلان
 عبادته من جهة انفسا فساد الفرض في حقه من بطلان فرض مطابقة الواقع في حقه من هذه الجهة وكذا لو علم الاشراف بالوقت في نفسه ووجوب
 المراعاة ولو بطريق الاحتمال لكان في نفسه الفرض في نفسه القسم الاول وقد سار اليه عليه وان كان غافلاً عن الشرطية ونقصها
 لكن اعتد عند سداً فاما على العمل بل المماخرا القسم الثاني وهو عدم ترتيب العقاب عليها ما دبر ذلك في سائر اقسام العمل
 مع الفساده ولا يفسد به اصلاً بل هو غير مرتب العقاب على الجها له الغافل مادام ضرورة العقل والفعل على وجهه واما في حقه

الامر

[illegible]

على ترك السجدة في معرفة الوقت وعلى ترك الصلوة وبين من جعل في الوقت فحمله مستحبا للنفق على ترك السجدة على ترك الصلوة لا يتأهل بها
اذ ليس معرفة الوقت من شرائطها بل هو واجب آخر ونقص عن اشكال كون لا تركه في مورد المدح بان المدح انما هو على فعل الصلوة
لا على فعلها في الوقت انتهى لمختصا وموضع النظر من غير خفية ان القول بان لا تعلق الذي لم يضاف الوقت غير مستحق للمدح على اطلاق
يعبد كما عرفت ويمكن نزوله على المدح المترتب على الصلوة الصحيحة فيسقط كما شرع دعوى صحة صلاة المفصل العا ليرتفع رعااة
الوقت على تقدير المضاف له على اطلاقها واصحها نفسا لما في ذلك لصدق الفرية المعبرة في العبادة نعم بان يمكن فرضه
النسبة حيث يعقد انما هو شرط عبادة العمل على تقدير عدم المراجعة لكنه فرض يعبد واطلاق القول بغيره يرد دعوى كثر
عفا به على ترك السجدة في معرفة الوقت ترك الصلوة مما يتأهل ما حققنا في بحثنا المفيد من ان قالها لا يفتحق النفا عليها بل على ترك
ما يجزئ نعم يتجه في هذا الفرض دعوى عقابين باعتبار اخر وهو اننا نرى بالعلم الشرعي المحرم تركه ولو اجب هذا واعتبر من بعض
المفاهير من على الجواز المذكور ولا يمنع كون الصلوة صحيحة ومنع عدم الاشراط بالمعرفة مسند الى فهم القوم **اقول** اما اطلاق المدح
من الصحة فيه ما عرفت واما السناد في ذلك في فهم القوم فغير جيد لا لعلق الاشراط المذكور بدلالة الاسر بالفعل فيه حتى
يشهد فيه الى القوم بل لا شرط المذكور بعد الاغراض عن دلالة حرفة الشرع عقلا واجعا الى اسناد ما الشغل اليه يفتحق للمفراغ اليه
وقال انما بان هذا هو المحرج عن قواعد العقل ان مضافا الى المضاف للوقت نفاقه وفيه نفاقه الافعال انما بان فلا يتبع
اثبات اعتدال المدح لاحد مما دون الاخر وفيه نظر يظهر مما **وقال** انما بان خا والطاعة عن الوجوه واسقط المدح عن غيرهما
وقياسه بترك الزا في اسام مع الفارق فان ترك الزا من التوصلات بخلاف فعل الصلوة في الوقت **وقال** انما بان المحجب انما منع من
ترك المدح على فعل من لو يضاف الوقت وعلى مضافه لافاد والمفصل للوقت ولا شك اننا يتجه عليه بالنسبة الى الامر الاول
دون الاخر ان لا طاعة في مضافه فيها واقامنا فثبت التمثيل بترك الزا نافع خرجها على ما قبل من ذلك المحصلين مكان
التشبه بغير كالمباخا فغير مستقيم فان ترك الزا مطلوب لان لا للتوصل به الى شيء اخر لفرق غير مستوع فافزع مما قرنا فينا في الوجوه
الى تمسكوا بها على فساد العمل الجاهل المطابق للواقع وبذلك يوجب اسبقا غلبنا اس خصوص في مبدء التكليف فلهذا سألهم مسئلة
عبارة انهم من الطرق الغير المعبرة وهذا الامر لا يخص باهل زماننا بل يقطع به في حق اهل الاعضاء السابقة حتى المعاصرين للامة ولم
يورد منهم اسرا باعادة معياد انهم من هذه الجملة ولا يرد ذلك على تقدير عدم المطابقة لانهم هم بالاعادة مع عدل المطابقة اكثر من
يخفى لتسريح جملة من الاخبار التي منها ما روي عن الصادق عليه السلام في التراب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتبع الخرافا لضعف
فعله التبرم وجه الدلالة ان قوله لا اضعف كذا ندم على عدم الايمان بالتبرم بذلك الكيفية وفيه دلالة واضحة على انه لو كان يبرم
الكيفية ولو من غير سؤال لكان محرجا ولم يتوجه اليه التذم ومثله قوله عز وجل ورجل يفتش عن الاسرار والاسرار لا يفتش عنها
ما ورد في براء بن مقرر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حق ان الله يحب المتواضعين ويجتنب المنظرين **وجاء** في الخبر انه نظر بالماء من غير
استيلاء الى طريق معبر كما يظهر من من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وادعاه وما كان عليه حسنا محسبا لواقع ترتيب عليه المدح وتوابعه فانزل
وقال انما روى عبد الله بن عطاء قال قلت لابي جعفر ع رجلان من اهل الكوفة اخذا فبقيا لهما تبرع من امر المؤمنين فغير واحد منهما
والاخر فحلى سبيل الذي يتردد في الاخر فقال اما الذي يتردد فجل فيه في دينه واما الذي لم يتردد فجل في الجنة **وجاء** في الخبر
ان الذي لم يتردد كان جاهلا بخبر التفتت في مثل ذلك فتردد ومنه صاحبها بالقاهرة وانه فانه يتبع من صدق عليه من غير فاضل ومع ذلك
من عليه الاجر **ومنها** موثقة ابن بكير قال سئل ابا عبد الله ع عن رجل اجنب ثم يتيم فمنا ونحن على طه وقال لا بأس به **وعنه** ع
في الموت اذا وقع في البئر الظاهر والرجل جنة والفارة فخرج منها سبع دلاء فقلت فما تقول في صلواتنا ووضوئنا وما اذا شربنا فافتا
لا بأس به **وجاء** في الاسناد لا بها واخرج ما روي عن ابن عمر ع عن ابن عباس ع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل سوط
الاغارة والفضاء عنه وان خالف الواقع بان لا يتردد في الاجزاء وبان التكليف انما ثبت على حسب اتمام المكلف في ذلك لا يشترط في صحة صلواته
المجتهد موافقها للواقع وبان تكليفه لافاد لا يثبت بانما وافق الواقع تكليفه بالتحال وانه لا معنى لمحصل موافقة الواقع من الراد به
الواقع الذي لا يطالع عليه الا الله تعالى وما وافق راي المجتهد الذي في ذلك البلد او لص المجتهد وما الدليل على تعين شيء من ذلك وحكم
المجتهد بعد اطلاقه بالموافقة وعدل موافقة اي ثمة فيه لما مضى قبل ذلك لا بالنسبة الى الحكم بالفضاء فماد دليل على ثبوت مع القواعد
كالصلوات الخمس وان صدق القواعد في حق الجاهل لافاد ثم اذ لا تكليف له بغير عقده حتى يصدق في حق القواعد وثبوت الفضل في حق الناس
وانما سألنا ثانيا ليقين بقول الاجتباء الدلالة على اصل الزيادة واصل التكليف في الاجل المكلف وقد تقدم جملتها والفرق بين **الاجتباء**
امارة الاولى بان لا يتردد في الاجزاء المدعى بالما موزع على وجهه وافعالا ان متعلقة الامر الواقع والاصل عدم اشراط ثبوتها
بقائه وافعالا بعد فعل غير ان اعتداله لما موزع في الكلف بالتحال والواقع لا يتجه به بالنسبة الى هذا التكليف لا الا بتبطل الصلوات ووافقة

منها
في
الكتاب

القطر والارض والسموات

فانما على ما هو في الوجود لا سيما مع الفعلة ولا سيما في حملها على الامانة الكاملة لان غير المولى لا يمتثل
اصلا فيمكن ان يكون حيا بعد ان لا تعلمه من غير لاله وفي الله البتة ناكدا لما ذكره ولا من عدم مولا لانه له لكونه من خواصه وازايه
فلا يمتثل ما ذكرناه ويمكن ان يصح الحكم الاول من غير ما على كل من لا يمتثل الا في السفل والاشكال من غير ما على الاول خاصة فيدل على
نقض المدعى لكنه بعد عن اللفظ جدا في احدى من تشوشت النظم ولوسلم مساو له في الاحتمال الاول فلا يكفي في اثبات الحكم ما لم يتبين ظهوره
سلبا لكن يقول ليس فينا شيئا الثواب لانه على نفسه صحة العمل بمقتضى سفلها للفعل كما هو محل البحث ولا عدم مرتبة بفضل استلزامه لكن
لا بد من سفل في الوفاة على وجه لا يمتثل صحة العمل في غير لاله مع المطابقة جمعها وبين ما من الوجوه التي اشار اليها يمكن ان يمتثل
ابصارا لظن الغير المعبر عنه في حق الغافل المعتمد بكونها طرف مغبرة لا منساع كونه مكلفا بغير ذلك في العمل المولى بما يعقد
من الظن الغير عند وفي الله مع كونها غير معتبرة عند لاله الاله كمال غير الخافل بالظن الذي يعبر عنه في حقها في غير لاله
فصل في ما تضمنه الكتاب من مقتضاها اما بالاعتقاد والوجود والتمتع كقوله العنود
بطلان الملكية ولا يقع الغرض من الدليلين القطعيين على المقيد بالقطع بمؤديهما بالفعل سواء كانا عطفين او سمعيين وكان
احدهما عطفيا والاخر سمعيا لانه لا يقع بين المتناهيين مجامعة فدا لا ان يكون المعتمد باها بالاشكال فيخرج الكمال في نفسه
البتة عن محل البحث لانه لا يمتثل عند حقيقة ولو فسر الدليل القطعي بالفعل نظر الى انه لا حكم للقطعة الثانية والدليل القطعي بما يعقد
والاشكال في وقوع التناقض على كل منهما في الجملة صح في غير المكان ان كانا قطعيين امتنع وقوع التناقض بينهما وان كان
احدهما قطعي والاخر ظاهري ارجح القطع وان كانا ظاهريين ففيه التفصيل لانه لا فاصل للمعاصر بعد ان حكم بالاشكال التناقض بين الدليلين
القطعيين فان كان كل واحد منهما قطعي لانفسه لكان عند حصول القطع بالتعارض لا يكون بين دليلين قطعيين وبشكل عكسه وان
الظن كمالا جامع الظن به الا ان يرد بالظن الاول القطعي في الاشكال ما يعرر الاشكال لكن في تشوشت معنى نظر في الخبر وكيف كان فيود انفسا
في الظن بين الظن ان التناقض والظن القطعي والاشكال ويعبر في المتناهيين هناك مقتضاها بحسب الظن الحكم فلو انفسا في التناقض بينهما
كما لو كان مؤداهما حكيم ظاهريين غير متناهيين في الظن كغير احد الاخرين على ما روي وجب الاخرى مع انكارها وجواز ان يمتثل في بعضها
بغير ذلك لا منافاة بينهما بحسب بعد حكم الشارع بل جمع بينهما فيه وان شافنا بحسب فيخرج عن محل البحث ايضا وما تناقضنا في
للتسوخ القطعيين فليس هذا الدليلان دلا لانه المنسوخ على الواضحة وان كانت بالنسبة بثبوت الحكم في الجملة او على تقدير عدم
ورود التناقض قطعية واما الحكم المقطوع بدونه فيمنع طرفا النسخ عليه الا اذا كان القطع جهلا فكيف يورود التناقض خلافه
فيخرج عن محل القرض ولما القطع بالقوة انفسا من شأنها افادة القطع ولو مع قطع النظر عن مقتضاها الاخر فيمكن وقوع التناقض
بينهما كما بينهما على دفع شبهة الجبر وحكم هذا التناقض ان يلاحظ احدهما مع الاخر فان سقطا عن فادة القطع سقطا عنهما
في الموارد التي يثبت فيها القطع وان سقطا احدهما عن فادته فقط بقيت المعول على الاخر وما رونا في نظير الكلام في تناقض الدليل
القطعي مع الظن فاما الدليلان الظن ويعبر عنهما بالامارات فان اعتبر ظنهما بالفعل وبالنسبة الى التناقض امتنع اعتبار
المقتضا بينهما كما في القطعيين وان اعتبر ظنهما في شأنين واحدهما امكن وقوع التناقض بينهما ومورد تناقضهما في الامور
الحكم الشرعي ونفس الحكم الشرعي ان لا يمتثل ما في البحث عما لا يتناول بالشرع اما الاول فلا نزاع في وقوعه على ما في بعض
وتناقضهما فيه قد يكون من حيث يعبر عن المفهوم والامارات المتناقضات فيه قد يكونان رواية عن المعصوم وسبب الكلام بينهما قد
تكونان نقل عن اللغة كقول بعض المعنويين بان لصبي وجبة لا وضو وقول اخرين بان لا تشرع فان كانا احدهما مرجح فحينئذ
وقد يستوي وجه الترجيح محله والا فان كان بينهما مطلق كما في المثالين لا يمتثل الاخذ بالاحتمال بل منوطا بفعل الدليل
او علمنا اصل العدة في ذلك لا يمتثل الاخذ بالاحتمال لا يمتثل الاخذ بالاحتمال وان كان بينهما عموم من وجه فلا حوط الاخذ بالاحتمال
مع الامكان مع عدمه في الجبر فان كان لا يمتثل الاخذ بالاحتمال فان وجه الجبر ايضا وان كان بينهما البتة فان وجه الجبر ايضا
في سابق وجوه الايمان بالجميع مع عدمها في زيادة تحصيل البرائة البهنية وقد يكون من حيث يعبر عن المصداك اخذ احد
عن البتة بجهتين فيهما الظن وحيث فان كان لا يمتثل ارجح معبر فلا كلام ولا تفصيل الاصل وجوب الايمان بما يعلم بغير البرائة
منجلى في الجهتين ما لم يمتثل الوقت فيستحيل ان لا يمتثل بما يمتثل البرائة او من لا يمتثل بما يمتثل مع عدمه وان كان لا يمتثل
رواية عنهم في الجبر الحكم بالجهتين مع التناقض مطلقا كما في سابقا وقد يقع التناقض في البتة وبينما هو كقول في كمال الفقه فاما الثاني
اعتبر تناقضهما في نفس الحكم الشرعي فقد اختلفوا في وقوعه شرعا بعد ان طبعوا على امكانه عقلا فاشبه جماعة ومنه اخرون والظن
الترجيح في تناقضهما من حيث كونهما امارتين واقعتين فيرجع كلام المتابع الى منع كونهما اولى في الفارة واقعية واما تناقضها في
عند الجبر فلا نزاع في وقوعه كما صرح به بعضهم وقد نظر ان لا يمتثل ان كانا تناقضيين امتنع وقوع التناقض بينهما عقلا وشرعا

اولاً لزم تحقق ما فيها فلو لم يجمع بين المتناقضين وضعفه ان لا ملازمة بين كون الامارة واقعية وبين ثبوت مقتضاها واقعي
 كونها امارة واقعية لها ثبوتها الشارح امارة ونصبها محنة ودلها ولا ريب ان مثل ذلك يجوز تخلف عن مقتضاها واقعي والحد
 والاستصحاب وشهادة القائلين والحد الذي لا يتجاوز ذلك ان نصيب شائع لهذا الاموالدلة وامارة امر مطوع به فيها لا تخلف عن كونها
 واقعا والفرق بين الامارة الواقعية والامارة عند المجتهد اما هو امارة عند المجتهد لا يلزم ان يكون امارة بخلاف الواقع انما هو
 المجتهد حجة ما له نصيبه حجة في الواقع ومن المتأخرين من احاط القول بالمنع وقصر بانه لا يجوز تبليغ الشريعة الى القبايل بل يودى الى وصول
 اما ان بين مقتضيات حكم واحد ظاهر فحق تعارض الامارات المتشوقة على سبيل المثال لا في كونها واحداً امارة عند القاضي وهذا
 في الحقيقة نكاراً للثبوت واقعيّاً لما لا يحتاج الى اليقين في ذلك بل في التبليغ لا يجب على الله تعالى ان يعصم الوفاة عن التهمة وتعمد الخطا ولا
 تغير الواقع على وجهه بنفسه الادلة فلو كان ان ينزل قول من نكر وقوع المثال بين الامارات بين المتعاضدين على انكار وقوعه بينهما
 من حيث الوصف لا من حيث الذات كما يدل عليه جزمهم الا ان ثبت منهم بغير مرجح بالخلاف في جميع النزاع حتى ان الامارات المتعاضدة
 على مرجحان معتبرة بمنع خلوها عن الاحتجاج وان قد عدم وصول المجتهد اليها القصد وصول مداركها اليها فانه قد نفي هذا الحق عند
 ما ذهب اليه القائلون بالجو التايد لان ما تمسك به المانع على المنع وعدم قيام دليل عليه سواء نصبت عمومها على حجة الامارات الشريعة
 جزمها ولو عند التعارض بها وهو ان مقتضى ما دل على الجحيم في المثال الا ان وجوب العمل بكل منهما على الجحيم فيسبب مرجحاً كل منهما الى العمل
 التبعين ومقتضى حجة كل واحد منهما الاعمال التبعين جواز ترك العمل في الاخرى فقولنا لا على التبعين في الجحيم ان مقتضاها وجوب
 العمل بمقتضى مورد هذا لا الجحيم لان الجحيم وصف معين بمنع قيامه بغير مرجح وان اردت تعلق الجحيم بكل واحد من غير اعتبار ما فيه من
 في مقتضى حجة كل منهما على التبعين فيلزم التكليف بالتحقق في جميع ما نفيناه بطريقه على مقتضاه في اوجب الجحيم في المانع بانه لو جاز
 ذلك لشرعاً فان عملها لزم التكليف بالتحقق لا بد من اجتماع حكمين متضادين في موضع واحد وان ترك العمل بهما لزم العمل في مقتضاهما
 اذ وضع امارة لا يمكن العمل في مقتضاهما دون الاخرى لزم الترجيح من غير مرجح وهو بطلان كونهما في قولهم في
 الصواب الثاني ان ترك العمل بهما لزم العمل في مقتضاهما انما يساعد على في مقتضاهما وجوبها معاً في صورة التعارض لا مطلقاً فدلنا
 كلامهم عليه ولا ينافيه عدم التعرض لوزن الصواب الاخرى بالنسبة الى الامارة التي لا يعمل بها الكتابة ما ذكرنا من لزوم الترجيح بلا
 مرجح اذ يلزم استقصاء الادلة لا سيما مع سبق التنبه عليه في الجحيم انما نحن في صواب العمل على الجحيم فلا يلزم الجمع بين المتناقضين
 لعدم التبعين ولا خلوه وضع لغيره من افعال فاما كما في مرجح من التبعين في العمل فافاد في مقتضى حجة كل منهما وجوب العمل في مقتضاهما
 وليست حجة الجحيم بالعمل باحدهما من حيث كونها دليلاً للنسابة وانما يوجبها بل مرجحاً خارجياً كذا في ترجيح العمل بغيرها الواجب الجحيم في مقتضاهما
 المرجح من حيث الوجوب والامثال في مقتضى العمل في مقتضى حجة كل منهما وجوب العمل في مقتضاهما لا بد من العمل في مقتضاهما
 لا شرعي مع انهم يقولون الاتفاق على جواز عقلا وحرراً والشرع في جواز شرعاً يمكن في مقتضاهما بل هو الجحيم في مقتضاهما
 وان كان على خلاف الحكم او عدم القطع باسنادهما كما هو المعتبر في العقليات في مقتضاهما شرعاً عدم امكانه بالنظر الى الحكم او القيل بعد كما
 عليه المدان في الشرع **الفصل في التعارض بين الامارات** في المرام يذكر الاحتجاج الواردة في المقام فتقول في المناج
 الثلاثة باسنادهم عن عمر بن الخطاب قال سئل يا عبد الله عن رجلين من اصحابنا يباينان في امرنا فانه ان كان كل واحد منهما
 رجلاً من اصحابنا فرضينا ان يكونا الناظرين في حقهما واختلفا فيما احكما وكلاهما اختلفا في حد بشكك قال الحكم ما حكم به احداهما وانما
 واحد منهما في الحديث واودعنا ولا يفتن في ما يحكم به الاخرى قال قلت فانما عدلان من اصحابنا لا يفضل واحد منهما على الاخر
 قال فقال لناظر الى ما كان من وابتهم عننا في ذلك الذي حكم به الجمع عليه من اصحابنا فيؤخذ به من حكمهما وبشر الشاذ الذي ليس
 مشهوراً عند اصحابنا فان الجمع عليه لا يثبت في ان قال قلت فان كان الخبر عنكم مشهوراً قد رواه الشاذ عنكم فان ينظر
 وافق حكم الكتاب السنة وفصلنا لقائه فيؤخذ وبشره ملخالف حكم الكتاب السنة ووافق لقائه فليست جعلت في الدارين
 ان كان الفقيه يوافق حكم الكتاب السنة فوجد احد الخبرين موافقاً للقائه والاخر مخالفاً لهما في الخبرين يؤخذ قال قلت في المناج
 فيه الرشك فقلت جعلت في ذلك فان وافقها الخبران جميعاً قال ينظر ما هو التبعين حكمهما ومقتضاهما فيؤخذ بالاخرى قال قلت
 وافق حكمهما في الخبرين جميعاً قال اذا كان ذلك وجه حق في مقتضاهما فان لوقوف عند الشبهة اخبر من الاتحاف في الحكمات ووجه الدلالة
 ان هذه الرواية قد تضمنت وجوباً لا خلافاً للحكم الذي اعترضنا الرواية الدالة عليه باحد الوجهين المذكورين عند اختلافنا في مقتضاهما
 منها وجوباً لا خلافاً وان يتجوز ما واحد منهما من الحكم فان ترجيح الحكم لتزجج دليله لكن يشكك في الرواية من وجهين منها ان مقتضى
 المناج كونهما في الحق الشرعي وليس ظنيهما في النظر في حجة على الحكم كما دلل عليه الرواية وانما النظر فيها شأن الحكم المنصو
 الزم المنكر بالخصوص ومقتضى حكمه عليه وان لم يرض به ولا يقدح فيه ضعف مقتضى الحاكم في مقتضاهما ما لم يقطع بنفسه او يمكن التفتق

الفصل في التعارض بين الامارات
 في المرام يذكر الاحتجاج

القول لن المذهب بالحق الرجوع الى المفتي في معرفة حكم الواقعة كما لو اشتد الخلاف في حقها فباع
 احد من نصيبه منها فراجع المشتري من يفتي في ذلك في الشفعة فان ثبت له عليه من نصيبه ورجع الشريك من نصيبه فانه قد دفع الشريك
 بنقله ففهم هذا الصواب في المذهب المذكور فاختار احد الحكمين ونهت عن هذا المشتري لوجوبها الوجه المذكور في
 تقليد المذهب في تلك الاحكام مع اختلاف ولا فائدة في ذلك فاختار احد الحكمين ونهت عن هذا المشتري لوجوبها الوجه المذكور في
 بعد حدانهم بمكر ان يوتما كان لاخذ بنحو لوان المعهدة في الصد لا فائدة في ذلك فاختار احد الحكمين ونهت عن هذا المشتري لوجوبها الوجه المذكور في
 الافقه منها فان نشا ويا نول ففهمها واخذوا بها بوجج المشتري على احد المذهب المذكور ومع عدم الرجوع في المذهب المذكور
 حمل الحاكم فيها على حاكم الحكم فيخص من الخصوم والمنصوص خصوصاً او عمومًا ورجح فلا يلزم الحاكمين حكمه مع عدم نرضاهما معاً
 قبل الحكم قطعاً وبعد بناء على اشتراط ذلك امضا حكمه **وقد** فيها ان الحاكم العام لا يرويه الحاكم البديع عن بعض الوجوه الموجهة ان لم يكن
 مجتهداً فالعبرة بحكمه وان كان مجتهداً فكيف لم يفتي على الرواية المتأصلة المشتملة على الوجه المرجح لوجوب الاستسقاء عليه التبع الموجب
 لغتوه عليه عازة لا سيما اذا كانت مشهورة معروفة كما ذكر في بعض وجوه الترجيح مع انه لا بدح من ثبوتها عليه البتة ووافقه ولا
 اشتد في الرواية البتة ويمكن دفعه بعد اختياراً كونه مجتهداً انه لا يعبر في المجتهد الوقوف على جميع مدارك المسئلة واختارها ولا على
 جميع الوجوه المعبر في الترجيح وافضلها عند بلوغ البعض اليه وعقله عنه كما انفق ذلك في حق جماعة من اصحابنا كما يظهر بالتبع وجوه
 التنبه على ذلك مع ان اطلاع الحاكم على الرواية المتأصلة بما جعل به عند كثير لا يوجب كونها معاضلة عند المجتهد فانه نظر عن
 المتأصلة بغير بله اما على ما لا يتجلى لما علم لا اختلاف في ذلك في فهم من البطلان لزام او لوجوب ترجيحها بالتبع مجتهداً في
 ما عمل به عنده لم يعبر عنها المتأصلة كما ان **وقد** فيها ان الحاكمين بالرجوع الى المذهب المذكور في اختلاف الحكمين
 وبعضهم يعدل على بعض الرواية والاخر يفتح فيه العترة **وقد** فيها ان الزام الحاكمين بالرجوع الى المذهب المذكور في اختلاف الحكمين
 غير مستقيم غالباً لانما كثيرا يكونان غامضين فيبعض رخصتها العترة **وقد** فيها ان الحاكمين بالرجوع الى المذهب المذكور في اختلاف الحكمين
 مشا الرواية مع احتمال رجوع القاضي في ذلك الى نقل العارف للفتنة **وقد** فيها ان الحاكمين بالرجوع الى المذهب المذكور في اختلاف الحكمين
 بالعدل لله فالقصد من علمنا حديثاً واحداً بالعدل والآخر يفتي عن العمل بالعدل لا بفعل او اجازة منها فانه صاحب استدلاله
قال لا بد ان يعمل باحد ما قال العمل بما فيه خلاف العامة وعنه من الحسن اليهم عن ابي حنيفة **قال** لا يجزئنا الاحاديث عندهما
 قال لما جاءك عننا ففهم على كتاب الله تعالى واحاديثنا فان كان يشك فيهما فهو متساوان لم يكن بينهما فافهمنا فقلت بجنا الرجل **قال** لا
 تفتي بجنايتين من نكاحين فلا تفتي فيهما الحق فقال ذلم تعلم فتوسع علينا يا ابا حنيفة عن ابن جهم في كتابه عن ابي حنيفة
 مرفوعاً عن رادة بن ابي عبيد قال سئلت ابا حنيفة فقال جعلت فداك يا ابا حنيفة الخزان والحديثان المتأصلان فيهما اخذنا من رادة
 هذا ما اشهر بين اصحابنا من دفع الشاذ لنادر فقلت يا سبكتنا معاً مشهوران سرور بان ما ثوران عنكم فقال خذ ما يقول احدكما عند
 واوثقه في نفسك فقلت انهما معا عدل امرضيا موثقا فقال انظر ما وافق من العامة فامر كره خذ ما خالفه فان الحق فيما خالفه فقلت
 وبما كانا موافقين لهم او مخالفتين فكيف اضغ فقال ان الذي نخذ بما فيه مخالفة لغيرنا لا نخذ به الاخر فقلت انهما معا موافقان لغيرنا او
 مخالفتان له فكيف اضغ فقال ان الذي نخذ بما فيه مخالفة لغيرنا لا نخذ به الاخر فقلت انهما معا موافقان لغيرنا او
 حتى نلقى اماما من فتنسله وفي الكافي في الموقوف على عبد الله **قال** سئله عن رجل من اهل المدينة اخذ من رجل من اهل المدينة
 احداً بامر باخذ والاخر يفتيها كيف يصنع قال جبه حتى يفتي من يجزئ في سنة حتى يفتيها ثم قال فيه رواية باهية بعد من با
 التسليم وسئل روى عن ابي حنيفة عن الرضا انه قال في حديث طويل ما ورد عليكم من حديثين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله
 فما كان في كتاب الله موجوداً حللاً او حراماً فابعوا ما وافق الكتاب ما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على ما روى رسول الله فاما ما روى
 موجوداً منها فاعرضوه على حرام او ما روى عن رسول الله من الامم فابعوا ما وافق النبي واسر وما كان في السنة فاعرضوه على ما روى
 ما ان الخبز الاخر خلافة فذل ذلك خضبة فيما عاين رسول الله وكرهه ولم يجره فذل الذي يبيع الاخذ بها جميعاً او باهية اشهد وسئل
 الاختصاص بين ابي التسلية والاتباع والرد الى رسول الله وما لم يحد في شيء من هذا الوجه فرددوا اليها اعلم ففهم في ذلك لا يفتوا
 عليكم بالكتب والنسب والوقوف وانتم طيبون باختيارهم يانكم البنا من عندنا وفي الكافي عن ابي بصير **قال**
ثم سئل ابا عبد الله عن اختلاف الحديثين روي من يوثق به ومن لا يوثق به قال لا يورده عليكم فوجدتم له شاهداً من كتاب الله
 ومن قول رسول الله والافانكم اوله **وعلى** القطب الراوند في رسالة في الصحيحين عبد الرحمن بن عبد الله قال في القصة
 اذ ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فوافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذرروه فان لم تجدوهما
 في كتاب الله فاعرضوهما على اجبا العامة فوافق اجباهم فخذوه وما خالف اجباهم فخذوه **وعنه** عن ابي عبد الله **قال** لا يورده

عليكم حديثنا مختلفان فخذوا ما خالفنا لقوم وعزوا إلى الجحيم في كتابه الحجة من ما يبعد ذكر السؤال الجواب في ذلك حديثنا
أما أحدهما فانه اذا انقل من حالة إلى أخرى فعليه التكبير وأما الحديث الآخر فانه يروي في بعض رواه من التبعة الثانية وكثير من جسر
فليس عليه في القضا بعد التقود نكبه وكل الشهدا لاول مجرى هذا الجري وبما هنا أخذ من باب التسليم كان صوابا وقيل أيضا
عن الصادق قال اذا سمعت من كتابك الحديث وكلتم ثقة فوسع عليه حتى تری القائم فترد اليه في الكافي في الخبر إلى عبد الله قال
اريت لو حدثني محمد بن ابي القاسم فحدثني من قبل فحدثني بخلافه بما هنا كانت فخذوا في ذلك فخذوا في الآخر فخذوا في الأول فخذوا في
عن القلي بن خنيس قال لا يبعد الله عما اذا عاينتم عن اولكم وحديث عن آخركم فخذوا في الأول فخذوا في الآخر فخذوا في الأول فخذوا في
بقوله ثم قال ما انا والله لا ندخلكم الا فيما نسلككم ثم قال فيمن كان حديثا اخر عدوا وما لا حد وعنه الجعفي عن عبد الله قال
رسول الله اذا حدثتكم عنى الحديث فخذوا في اوله واسمه وارشدوه وان وافق كتاب الله فافعلوه وان لم يوافق كتاب الله فامضوا
ولكن انتم في تفسير هذا الحديث فخذوا في اوله واسمه وارشدوه وان وافق كتاب الله فافعلوه وان لم يوافق كتاب الله فامضوا
بما علم من اهل البيت كناية عن القول ويجعل ان يكون ذلك الصفاق في مقام المصدى انما هو في اوله واسمه وارشدوه
والحاصل ان كل ما يروى عن علي بن ابي طالب فخذوا في اوله واسمه وارشدوه وان وافق كتاب الله فافعلوه وان لم يوافق كتاب الله فامضوا
الى من اختلفوا في المسألة ما كان سهل ووافي بالقيس من العقل من الحسن يكون هذا على العام وارشد من غيره ان يكون مقتضا
هذا الخبر قد اجمع من موافقة ذلكنا اقول **اولا ان لا يظن الا هنا والاسهل الا ارشاد عيارة** عن الكتاب في قوله فان
وافق كتاب الله فافعلوا في ما كان في الكتاب الذي هو هنا واسمه وارشد من الحديث فان وافقه فافعلوه وان لم يوافق فامضوا
وبما يؤكد الترجيح بموافقة الكتاب **الاجنبى** الذي يدل على ان كل خبر يخالف كتاب الله فهو زور وان يضرب به عرض الحائط وانما أخذ
به وان ورد فانه وان لم يكن مورد ما مخصوصا بصوت بعض الاجنبى الا انها تفتا ولها من جهة العموم والقوى الاظهر لها ان
يخص بمسورة التعاضد ويكون المراد من مخالفة لصريح الكتاب لا يثبتها سابقا من جواز تخصيص الكتاب بتعبير الجوز الواحد وكذا قوله
ما من من الترجيح بمخالفة العامة وانه على ما في ذلك من مخالفة الاسر لا يثبتها من معرفة وليس في البلد الذي انا فيه الشبهة
من هو البلد فقال كانت فيه البلد في شفته في اسر فاذ انك بالشئ فخذ بخلافه فان الحوية هذا هو الجمل ما وضعت عليه
من الاجنبى المتعلقة بالما وبمقتضا منها بعد ضم بعضها الى بعض ان الخبرين المتعاضدين اذا اعتضدا أحدهما باعدي الآخر او بقرينة
او الاشهرية او النادرة او رد او الموافقة للكتاب السنة النبوية او الاجنبى المروية عن الأئمة او الاجنبى والمخالفة للاجنبى العامة
او فقولهم او قبلهم ترجع على الخبر منها او المشتمل منها على تعدد منها يرجع على المشتمل منها على ما دونه والاشهرية ثلثا والاشهرية
في التواتر والقوى والظن ان المراد بالسنة النبوية الخبر العام جمعا ما دل على الترجيح بمخالفة العامة ويمكن تعميمه في خصوص
الترجيح بكل من هو في الموافقة والمخالفة بصوت الظن ويجعل اجنبى المروية على ما في بنو بقرينة بغير خلافه في ترتيبها في قوله
يدل على عدم بينها حكما وان كان فضيلة الترتيب بخلافه وخلو بعض عن بعض او حوة غير قاطعة في اغلبها لان التثبت مقدم على غيره
التعويل على هذه الوجوه فبدي ولو لا فادتها ظنا مخصوصا او اذا اورد اصول الظن المطلق بها حتى انه لو تجردت عن فادتها فهو
عليها ولو وجدتها ترجح اخواتي منها عول عليه دونها وحجها من الاقتصار على هذا الاجنبى من لالة فهو لها على اعادة الترجيح الظن
ولا يندح ضعفها عند كثير منها لان اجنبىها بالعلم المهند للظن بمقتضاها فان التثبت بالعلم في تعينها هو الوجه من الاجنبى
بوجوب التعويل على الظن فيه على ما سبق بحقه نعم لا عبرة بالناظر ورد في حقا غالبا كما سنبينه عليه ليس في الاجنبى تعرض تعارض
الوجوه فخرج فيها الى ما قرأنا من قاعدة التثبت بالعلم ويمكن استفادة كون الشهرة اقوى من غيرها من تعليل بان الجمع عليه
فيه فان المراد بالجمع عليه المشهور بقرينة سابقه ولو انتفى ذلك الوجوه او تكافأ في لا حوزة الرجوع الى بقية المرجحات كما سنبينه عليه
ثم ان لبعضهم على الاجنبى الواردة في المقامات لا باس بنكرها والتمسك على فيها من ان لا يقتضيه والاصد بقرينة والارضية
فلا عبرة في بعضها اجتماعها في الترجيح فلا يكفي احدها في غير ذلك الزاوية لالة لها على عدم الاكفاء باحدتها بل غاية الاسرها
لا يدل على الاكفاء به من يكون كسابر المرجحات التي لم تدكر فيها وقد ثبتت اعسها ما يدل على اخر وفيها ان الوجود والصدق لا يستلزمان
او في البحث الى الواقع بل الصدق والمنصوب الترجيح هو الاول وفيه ان لا يثبت في الصدق لا يثبت في الاخرية الى الواقع بحسب
لان التبعة على خلاف الظن وهذا ايضا اليها من غير شاهد ومنها ان موافقة الرواية للكتاب كانت لفظيا فهذا اما الاجتناع منه
الى العرض عليها في الموضوع الحكم وان كانت لظواهرها تختلف فيها فهذا لا يناسب استمات عليه من لنا كبدوا التثبت بان المخالف في
ويظن لاسيما بعد القول بجواز تفسير الكتاب بخبر الواحد تخصيصه به وخصوا عند من منع حجة ظواهر الكتاب لم يروى تفسيره في الخبر مع الحكم
الاستنباط من الكتاب اليها لعلق بالمقابلة ليس الا اقل فلهذا فلا وجه لتقديم العرض عليه وان كان ذلك بالنسبة الى الباطن لا الى الظاهر

ماستفوی

البرائة والاباحه في وان تكثر في الاحكام الا ان مخالفتها لا يوجب التاكيد المذكور بل يجوز مخالفتها بخلاف واحد غير مبني
 عند من منع من حجتها او كان له في التوقف والاختيار وفيه ان المستفاد من اجتناب العرض طلب الحكم من الكتاب بالنقصان اياه والذبح
 بما يجتمع من غلظتها بما يحكم بالتجوعه فاذا وجد فيها ما يوافق احدها بالنقض والظهور اخذ به في الاخر ولا بد على ذلك من التمسك
 المذكورة ان مجرد كون الحكم مذكورا في نص الكتاب يوجب طراح الفقيه عليه لا سيما بالنسبة الى اهل الصداق الاول ومن ربهما حيث
 المباحث الفقهية لم يكره في مدونه ولا مدارها بحرية ومبنيه وكون الدلالة ظاهرة لا يوجب اختلاف في ظهورها مع ان الكلام بالنسبة
 الى من عرفنا لظهوره ولا ينافيه ما اشتمل عليه من الشد يد والتاكيد لوجوب العمل بظاهر الكتاب كصريح واخما لمخالفة الواقع لا يثبت ذلك
 لنظر في صريح الكتاب في نظر الجواز كونه منسوخا وقد جاء مثل هذا التاكيد والنشد في الشرع على الجواز مع ما الاحتمال المذكور في حق
 الفقيه بالاشتراك مع احكام مخالفة هي الاظهر ولا فرق في ذلك بين القول بحجة الكتاب وطريق القول بحجة ما فيه من خاصه **اما على**
الاول فظاهر ما على الثاني فلان موافقه احد الخبرين له كافيه في حجته بناء على ان المارد بالنفس يثبت اول ذلك مع
 احتمال ان يثبت بحجة الخبر الموافق لما يقضي به الكتاب بحسب لقوانين اللغوية وان منع من حجته كالحال الموافق للشعر وكذا لا فرق
 بين القول بحجة تفسير الكتاب بخبر الواحد بخصيصه وبين القول بعدمه لان ذلك في صورة المعارض والكلام هنا في صورة
 وجوده ودعوى ان الكتاب يشمل على احكام فليكن له حجة لا سيما له على عموما كثيرة سائبة في كثير من مباحث الفقه كقوله
 الماء وحليته البيع وحرثه او واولدوم العقود وحليته المطعومات ما عدا المشتبها العرفي ذلك لان الغرض الخبران وكان احدهما
 طهونه ما اوجبه بيع او حرثه نوع من او واولدوم عقود وحليته شق مما عدا المشتبها ذلك لان الغرض خلافه ترجح الاول لقوله
 لفظ الكتاب **اما الايات والآثار** على البرائة كقوله نعم لا يكلف الله نفسا الا ما اتيها من العمل فانما يجزى الاجابة
 المتقاضيه في تقرير هذا الاصل في وجهه واما ان تعارض الخبران في اثبات برائة واضعته ونفيها في خصوص مقام ففرضها على ذلك
 غير مجد لتعارض المفاد بين نعم لوعم تعرض على الكتاب الى العرض على الدليل المستفاد من التمسك بحجة بعد من مع حجة احد
 البرائة واخذ التوقف لا يلزمه الا التزام بدليل مع ورود البرائة فان نفي الحجة لا يثبت في المعاصرة ولو سلم قلنا ما شتم
 عليه الكتاب من الاحكام فليس في ذلك ما يوجب عدم الاعتداد به عند ذكر وجوه الترجيح او وظنه من حيث الاحكام الشرعية
 كقوله عواردها او في كذا الاشكال في تقديمه اذا كان أقوى من غيره مع ان التقدّم في الذكر لا يوجب التقدّم في البرائة كما
 ينفق عليه في دفع الشك في المنوّم بين خبري العرض وفيها الامر بالخبر في بعضهما من اوله وهو في الغالب المرجح في غيره
 وفيه ان تلك البرائة محمولة على تقدير وجود شراحيها بينها وبين ما دل على غلبتها وقصدها ان هذا المباحث مرجح
 الاصول فلا يثبت بلبث احكامها لا يثبت لعدم وقته الظن التي ينتهي الى الدلالة العلمية معتبرة في الفقه والاصول كما ان الظن الذي لا يثبت
 لا يغير شق منها ولا يثبت المرجح المقتضى غلبتها في البرائة المذكورة وغيرها وقد مر بنا ان الظن معتبر في الدلالة لفظا للنسبة بالعام
 التكليف **فصل في تعارض النعاض بين خبري الاختيار وغيرها كالم يقع التعارض بين الاحكام في غير**
 الخبرين المعين فان كان الجمع بينهما يحل احدهما على الاخر على وجه يساعد عليه العرض ولا غلبه عند ملاحظتها هو الجمع على الوجه
 المقبول يرجع على بقية مراتب لترجيح سواء كانا مقطوعا بالسند او مظنونيه او كان احدهما قطعيا والاخر ظاهريا والمرد بالجمع على الوجه
 المقبول هو ان يكون الجمع بحجة تفضلها من الخبرين بمشيعاف الاستماع اليه من احدهما الى الاخر ولو بعد نظر في احتمال حدوث
 احدهما مورد التفتت حيث يتبين فيه هذا الاحتمال وان لا يكون بعد من لفظ بحجة معتد في الوثوق بصحة صدق احدهما حيث لا
 يكونان قطعيتين وهذا مما يخلف بل خلاف موافق لبقوة السند واما رث التفتت وحيث يثبت في الامر **الاول** انما التقيد
 الوجه وقياسها والاحتمال للقبته في احدهما على وجه لا يكون الجدل عليها بعد من او كتاب الجمع ينبغي ان لا يثبت بحجة بعد من
 صحة شدة البعد من وجه الجمع كمرود وغيره فيقول الخبر على وجوه الجمع على الوجه الاول والخبريان طرفيهما الصحيح عليه وهو
 به اجلاء مقبدا للقطع فلا اقل من كونه شهرة قوية مقبلة لظن القوى وقد حققنا في جواب السؤال في مثل المقام عليه وقد
 مساعده الاعتياد فان الجمع مع الامكان او في المخرج بمعنى انه افرق في النظر من المخرج في اخذ بهما سرقا في قوله الثاني على نقل
 عنه كاحد يثبت ظاهرها التعارض بطلان ولا يثبت عن معانيها وكيفية ولا لاثنا فاعلم ان مكد التوفيق بينهما بالمر على
 هما التاويل والدلالة لا تفرص عليه واجهته في تحصيل فان العمل بالدليلين مما امكن خبر من واحد او بغيره باجماع
 العمل فاذا لم يتمكن من ذلك ولم يظهر لك جهة فارجع الى العمل بهذا الحديث واشتبه الى مقبولة عمر خطه وهذا كما نرى في ترجيح
 نفي الاجماع على وجوه الجمع على الوجه الذي مررنا **فصل في كسند** على اولوية الجمع بان دلالته اللفظ على عام معناه اصله
 وعلى جرحه بتعبه على تقدير الجمع بلزم اعماله لانه سبعة وهو اول ما يلزم على تقدير عدم ما هناك لانه اصله **واو**

سراج
 في
 حجة

عليه بان الفعل واحد على بدل الالة عمل أصليته وتبعته فابعثها وهو في من الفعل بكل منهما من وجه لا نه على بدل الاثنين يتبعين من
بان ولو به الفعل باصليته ويتبعه من الفعل يتبعين انما اصله اذ استشهدوا من قبلين لا من قبل واحد لا سائر امه الطرح المخرج بان
الجمع هذا ملحق بفعل في الموارد الثلاثة وفي الكتاب نظر الى انه لا بد من ضرورة لا لا كراه في اولية الجمع على الطرح فلا يثبت
الى التمسك بوجه الدليل في الاله الا براه قاطعا اولا فلانه لا ينبغي في العام والخاص المطلقين وفيما في معناها كما هو مورد
الا سند لانه في الجمع يحاط عملها بدل الالة اصلية هو لا في الخاص مثلا وبذلك لا يتبعه هي لا في العام بالنسبة غير نعم يتبعه
الابرهح بان ذلك حاصل على تقدير ترك الجمع فلا وجه للتزجج وخوابير يعرف مما ياله واقا قانبا فلان الفعل بالالالة النبعة
لوهي في ضمن الالالة الاصلية راجع الى الفعل بالالالة الاصلية انه لا مغايرة بينهما الا بمجرد الاعتناء بخلاف الفعل بالالالة النبعة
الاخرى فيرجع الى اصل في مخرج دلالتين متغايرتين احدهما اصلية والاخرى يتبعية على الفعل بالالالة واحدة اصلية واقا قانبا اصل
الدليل فلان جهة الاووية المذكورة غير دينية ولا مبنية كالاولوية المذكورة في اصل الدعوى فيتوجه المنع عليها وقا قانبا
ايضا بان الاصل في كل من الاماراتين الاعمال فيجمع بينهما بما يمكن لا سيما في التزجج من غير مخرج فقله لفواصل المعاصر من تمسك القواعد
اقول امرو به بالا مكان الامكان بحسب ما هم العرف ورجعته فاذا ذكرنا قوله لا سيما في التزجج من غير مخرج برديده انا ان عملنا بالحد
المتعاضين وطرحنا الاخر مع ان كان الجمع لزوم التزجج من غير مخرج ان ليس طرح احدهما والفعل بالالاخرى من العكس لا يقد يتحقق
لا حدهما مخرج من حيث المن والقران الخارجيه فكيف يتبع بينهما قلنا لا يصلح نكاح التزجج مع مكان الجمع محل الظاهر في
مثلا اذا نارض العام والخاص وكان الاول اقوى من الثاني فثبته سنده لا يصلح مرجحا للتدبير على الخاص لضعفه لانه الاول اقوى في
فقد يهر عليه ترجيح من غير مخرج ولا بد من عليك هذا التعليق صر عن فائدة الفصل لانه انما يقتضي بطلان تعين احدهما للجهة
وهو غير تعين على تقدير ترك الجمع لا مكان طرحهما معا او البناء على التزجج قال الفاضل المعاصر بعد نقل العبارة المتقدمة من التزجج
معنى قوله لا سيما في التزجج من غير مخرج اذ المفروض عدم ملاحظة التزجج والافتقار بوجود المخرج لاحدهما ثم وجه كلامه بما حاصله ان
انه بعد الجمع والناو بدل يكون موضوع كل منهما مغاير الموضوع الاخر فالعلاج باحدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح اقول اقد عرفنا
فردنا سقوط الاله اولا قاطعا ووجهه كلامه في ضعفه واضح من ان يحتاج الى بناء لظهور مقتضى اهورا لوزم التزجج بلا مرجح في
الجمع لانه ترك الفعل باحدهما بعد الجمع ذلا اشكال في وجوب العمل بابعد ثبوت جهة العمل المتأفاهة حتى يستند فيه لزوم التزجج
من غير مخرج بل لا يستقيم لتغليب الجواز وجود مرجح في احدهما بل كان اللزوم ان يعمل بان مراعاة المراتجاة بنوقف على جوهرنا في
بين الدليلين فاذا لم يكن بينهما منافاة في جعل العمل بكل منهما من هذا الباب كل من العام والمطابق على الخاص البعيد عن معناه
خيرها لخيرها وحل حيز الامر انتهى على الاستصحاب او الكراهة عنده لانه العاض على الخصم التزجج والفعل لان اهل العرف اذ عارض
عليهم الخبر ان المتعاضا باحدهما الوجه بهن ومثلهما ان ذلك قد جرى هذا طريقا بغيره صوابا فاما وحدهما فاما وفن احببنا في
وقد نرى بعض من اخرج من محل الامر انتهى على الاستصحاب او الكراهة عنده معارضه خبرها بخبر الخصم لانه لا يرد جميع الاشارة
الى التزجج الباب بل ظاهرها تعين الرجوع الى المرجح المفرة من احدهما ولا شهرة وغير ذلك لاخذ بالمشقة على ما طرح
الخالق ضعفه واضح اما اولا فالورد النقص عليه بالتخصيص البعيد اذ لا تعرض في اجزاء الباب لها ايضا واقا قانبا
فلان بعض تلك الاجزاء مشتمل على تناقض الاسر والنهي والنظران الظاهرهما غير صورة العلم بوردوها او ورود احدهما في مقام
نوهم لخطر الوجوه فلا تمسك به في محل البحث وفي بعض ما حد بنا متعاضا او متخالفان والمبادر منها غير صورة يمكن الجمع بينهما
على الوجه الذي سبق حل المطاوع على الفرد لظهور لو ساعده فهم الاصحى ولا تنفك الجواب لهما في غير فهم في العمل على ورود
او لفتح العمل في خلافه فلا يعمل في محله وفي رواية البور لانه على ذلك مع ان اللزوم من سند باب العلم في تعين ما هو المعبر
خبر الواحد على غاير شيئا ووجه التعويل فيه على نظر الخبر ان المتعاضا اللذان يجمع بينهما على الوجه المذكور من هذا القبيل اما اذا
كان الجمع بوجه لا يباعد عنده فهم العرف عند عرض الخبرين عليهما فلا يباعد اليه وان امكن في نفسه واحتمل في اللفظ كالامر والنهي المتعاضا
اذ لم يعلم سبق نوهم لخطر الوجوه عليهما فانه وان امكن الجمع بينهما في محلهما على الا باخرا وحل الامر على الاداة اعني الجواز المطاوع في
على الكراهة وحل الامر على الاستصحاب والنهي على الاذن في اثر لانه ان شيئا منها لا يباعد عنده فهم اهل العرف ولا يباعد في التمسك
عند وقوعهم على الخبرين فمثل هذا الجمع غير معتبر عندنا واقا قانبا مخرج من الشئ في كتاب الحديث فدار نكح الجمع بين الاجزاء
مستبعد ومخالف مستبعد في الظاهر فانه انما اراد في طبقة الشئ بين الاجزاء كما توهم بعض في الفطرة المستقيمة فعدل به عن
الطريقة المستقيمة كاتبة عليه في اول كتاب التمسك بجان تلك الوجوه مما يصح الاستسناد اليها والاسدلال اليها كما ينوه من لا خيرة
بحقيقة الحال واعلم ان ما ذكرناه من تقدم الخاص على العاقل انما هو بالنسبة للعام المطاوع المخرج عن القران المؤكدة لغو ولو

بالنسبة لمورد الخاص وما معها فلا بد من اعتبار بدو قوة في الخاص بحيث يصلح به لمقاومته ولا هذا بنظر تقدم الاكثر فهو
قوله نعم فانكوهن باذن اهل حق الدال على اشتراط اذن مال لا يرد في نكاحها على وجه العموم على صحة سبقت غيره او موثقة الدالة
على جواز التمتع بامه لم يردوا فيها نظر في اعصنا العمومات بدلالة العقل والنقل على فتح النسخ في الاموال المحترمة بل يردون اذن
اربابها مع وزوده في الكاثير من الخصص بخلاف واحد مثله منع جاعل من محايها من سنا والتمرة بدو الاذن في مسئلة المارة مع
الخصه به في جملة من لا يجازان عاصداً في بعض الاجناس ايضا وشرع في ذلك الحال في نظائره واعلم ان اهلنا المعبرين مع العاقر تمام
مدلول اللفظ ولهذا جعل العام والخاص للمعاصرين بينهما من ياما يجب بالجمع ولو اعني بعض المدلول كما لو اعتبر لالة العامة مورد
الخاص ففقد كان من ياما يجب بطرح الاضعف والاخذ بالقوى لا انه خارج عن مصطلح القوم واما العامان من وجه فلا يرد في الخصص
احدهما بالآخر ليس بالواحد من الخصص الاخرى فلو اعصنا احدهما بشهرة القنوى وبديل لفظي ومؤكد لعموم احدهما بالعام والافضل
عنه او كان عموم احدهما واضحا والاخر حكما او انحصاراً فيخرج عن ذلك ولو انتفت سائر المرجح وكان عموم احدهما مؤلفاً لافضل
او الاخصا حيث يعتبر في التحقيق عدم صلاح ذلك مرجحاً لادارة فتبين التوقف في هذا التخصص فيم يتجه في مقام العمل لاخذها او
احدهما اخذاً بالقوى الدليلية الا انه لا يكون حجة دليلاً لجهتها بما كان في صورة اخذها من باب التجهيز لهذا المرجح بالكتابة وكذا لو اعصنا
احدهما بقوة السند ولو من جهة شهرته النقل والمخالفة العامة في وجه قوى فان ذلك يجرى في الاصل وفيه على اذاعة العموم والخصص ويجب
بما يوافق احدهما كما شرع في العمل ايضاً ان اعتبر المرجح المعبر في ترجيح احدهما على الآخر انما هو ما يتقوى معه لظن بصحة وز
الخبر في هذا المعنى في باب المساخطة الواردة في هذا الباب بل هو المظنون منها كما يرد اليه اخذها في ذكر المرجح وان يرد عليها ويخو
الاخذ بها بعد العلم بغيره ولا يكاد يظهر ثمة لوجهان اذ المرجح المذكور فيهما نصاً او ظاهراً من عدلية الوارث او ثبوتيه
افضل منه ومن موافقة الخبر كما يرد في السنة خصوصاً في ما وافق الشهادة لحدتها ومفاد الشهادة في ثبوتها ورواية والاختصاص في
لمذاقية العامة او لما هم اليه اميل اقوى من سائر المرجح التي ذكر في الباب اما اذا تعارض بعض هذه المرجح مع بعض فلا إشكال في
ترجيح الاقوى منها في النظر في الاختصاص البتة عن سائر احكامه فيرجح به في الظن ما يرد على ما يرد في الاكباد او جرح احد المرجح في الشهادة
على احد الخبرين مع كون الظن بالحكم المستفاد من الاخر اقوى ولو قدر وقوعه في ترجيح الخبر المعصود به في حجة على الاخرى بالظن بالحكم
عام يؤول الى الظن بالدليل وقد يوهى الشك في الظن في بعض الموضوعات ولهذا قد يقطع بطلان الدليل بنظر بعض
منصفنا كما نقول لا نستحق وفي هبة القضاة في المعاصر المرجح الظن بالحكم على الظن بالدليل عند التعارض لان الاول احو
لافتقاراً في ترجيح الخبر الخاص بالمسئلة الخاصة والاعمال لذلك بالعموم في ترجيح المعصود بالامارة الخاصة على غيره وكان الخبر
الوارد في العلاج لا يبعد الظن اصلاً لان المراد اخصاً ما هو اقر في الواقع لا ما هو اقر في الصدق فانه يجرى لا يجدد في الاستدلال
في القضية ويخوها وان ما دل على ترجيح الدليل المعصود بالامارة الخاصة دليل ظني وهو الخبر الوارد في العلاج فلا يرد الى
على حجة ظن المجتهد بالحكم من الدليل العقل اعني دليل انتداب العلم وبقي التكليف الموجب عند العقل لفتح باب الظن فان
العمومات العقلية لا تصلح للخصص في القطع فضلاً عن الظن ورد القول بثبوت حجة خبر الواحد بالاجماع والامتنان بالها في تسليم
مساعدة ثمانية اثبات حجة انما يثبت بها حجة في الجملة ولو سلم فلا بد من اثبات حجة اخصاً في العلاج بما هو متعاضد ولا
سبيل لاثبات حجة ما لم لا يمنع العقل لها مع تعاضد فان حجة بعضها سبيل الاختصاص في نظر المنع في عمومها لذلك بما يورد
وان رجح لا يخرج فليس العمل بالظن لا الخبر من حيث هو خرج عن محل الفرض هذا الخبر كلامه اقوى لاننا ذهبنا الى من رجح الظن
بالحكم على الظن بالدليل مطعون في سبيل السداد ما يمثل اليه من الوجوه منصفنا القضاة اما الاول فلا يفر من حصول الظن
بحجة الدليل الخاص وهو الظن بثبوت الحكم الفرعي الخاص في ان كراهته اظهر خاص متعلق بحكم شرعي ويجوز ان يكون دليل الاول
عاماً غير فادح في مقامه من ذلك بعد فرض حصول الظن بمر مورد له لا يرد في حصول الظن بمر مورد له في الفرض لا الخبر في تقدير
حصوله وليس مرجح التاكيد بان ظن اقوى من الاول مع خلو كل منهما عن مدفع بانه غير مطر بل قد يثبت بان ارجح الاول فيبطل مدعو
الطراف في ترجيح قولنا ان الشك في اهلنا المعبرين باب التراجع ما هو اقر في الواقع عند الشك لا عند المجتهد فلا يثبت اعني الامارة
خاصة مخالفة لظن المجتهد فظنون المجتهد وان كان قريباً عند في الواقع لان العمل بالامارة الخاصة لها ايجاز ان يكون ارجح
الشك بدليل في ذلك عدم اعتداده بالقبول لا استحقاق وان اذ في الظن بمؤاها وبنيتها العذر الواحد القاسم في وان اذ في الظن
من شهادته القديس واعتباره للاحوال الظاهرية وان كان مؤداه هو هو في نظر العام لها الخبر في ذلك نعم يجوز ان يكون الرجح
بما اورد عند المجتهد في سبيل الشك في مجرد الجواز لا يجرى ولشك في ثبوتها في العام يجعل من ثمة الدليل كما مضى اذ لا
الكل في اثباته مع اننا منع اخصاً الوجه في الرجح فيما هو اقر في الواقع عند الشك ايضا لجواز ان يكون هناك خبر لا يقطع في الرجح

يتعلق بها بعض المرات لان تخصيص احد ما بالآخر

باجتها واحدا وهذا واضح جدا وكذا انما انما لو قلنا بجهلها في جنونته في حمله من الاحكام فانه يجوز له استصحاب انقلابه بعد موته اذا قلنا فيه جها
اجاز له ذلك على التقين او الجنبين لا فرق في ذلك بين ان يكون من كان هك المبت استصحاب انقلابه بعد الموت وعدمه ولا في الثاني بل ان
يكون قد قلده في جنونته في المنع وعدمه لبطان انقلابه في تلك الواقعة قطعاً **اما في القسم الاول** فلا بد ان يصبح انقلابه فيها يقتضيه
بالبقاء لزم توقف الشيء على نفسه او بالاسطح فالعمل في الاحكام وظيفة الجهد دون المقلد كما حققنا في حمله **واقا في الثاني**
فلا استلزام صحته بطلان فنيته على انقلابه في حله فان حاله البقاء على انقلابه كما هو محل الفرض حاله ذلك في غير ذلك الواقعة من
الوقائع المحملة في الظاهر ليقاوان منع منه بطل في الجميع بوجوب حكم الحي بالبقاء على جميع فناوى المبت حكم واحداً لا يصح للنفصيل في قضية
ايقه ذلك انقلابه فيه فيلزم البقاء على ما قلنا من المنع من البقاء ايضاً فان انقلابه على حكم الاحكام العامة لا خصوص كل
مورد من موارد **الا فاقول** انما يصح حكم الحي بالبقاء بالنسبة الى الاحكام التي يمكن حقها البقاء اذ تعتبر الحكم في المورد الذي يمنع
فيه البقاء غير مقول **فاذا قلنا** ان تخصيص قنوى الحي بالبقاء في غير ما قلنا المبت من المنع من البقاء نظر الى لزوم المداخلة فيه مع قضية
كل من قوله ومُسند العمو ليقاوان من تخصيص قنوى المبت من المنع من البقاء بغير ما قلنا من مسألة المنع وان كان قضية كل
من قوله ومُسند العمو وح فنيته انقلابه في هذه المسئلة خاصية انقلابه الحي ببقائه وببطل انقلابه المبت فيها في عدا بقاءه في ذلك
للمداخلة وببطل في غيرهما اي بقاء انقلابه المبت فيها في المنع **قلت** حكم المبت فيها في المنع من البقاء حكم واحد لا يخص شونه في
نظره بغير مورد المنع من البقاء العمو لبقائه وانقضاء المعاض في حقها خلاف حكم الحي بالبقاء فان دليله عليه بعد ملاحظة المعاض لها
ببعض البقاء بالنسبة الى المسائل التي يمكن حقها البقاء ظاهر وحيث فرغنا ان مورد الانقلاب كما هو الحكم الشرعي يقول مطلقاً دون
خصوصية كل مورد بانفرادها فليس للحي القول ببقاء انقلابه في المنع بالنسبة الى غير المنع لاستلزامه بجواز الجميع بين انقلابه في جهلها
في حكم موضوع واحد بالنسبة لفردين من افرادها في زمان واحد وفناء واضح كما هو اما استصحاب حكم ما وقع بالانقلاب لسا بقا على
رجوع المقتضى وشبهه فليس انقلابه لاحق لبقائه من الجميع انقلابه بين حكمين متنافيين بل انقلابه سابق ولا يتوقف استصحاب
حكم الانقلاب على بقاءه **فاذا قلنا** انما لو جزم **قلت** انما لو جزم من المقلد ولو يقبض الجهد المقلد يقول الجهد بالبقاء مقرر في
دون مورد والاول اختصاص من الجهد لادلة الدالة على البقاء لا اختصاص من المقلد لقنوى الثانية بقوله مطلقاً ببعض موارد فنيته في المقتضى
فانه من مزال الافلام وكما انما في المسئلة البقاء على انقلابه المقتضى الذي اعترضه زوال غير الحق من الشرط كالامكان الاجتهاد والعدالة والعقل
والافضلته ثباتا على تقديره فان وظيفة المقلد في ذلك انقلابه الجامع للشرط في ايضا وعدمه وان قلنا لافاد قبل فناء في المنع ولو كان
قد قلده في البقاء لم يكن ذلك الحكم بالبقاء لكونه دوراً بل يتعين عليه انقلابه الجامع للشرط فيه فلو افترقه بالبقاء وقلده فيه فهل
يبقى على انقلابه لافاد في مسئلة البقاء ايضاً او يبطل انقلابه فيها ويبقى على بقاءه في غير من المسائل وجهها من عدا لنتا بين انقلابه
الجامع البقاء على انقلابه لافاد في مسئلة البقاء وبين انقلابه لافاد في البقاء على انقلابه في غيرهما من عدا جواز انقلابه في مسئلة
واحدة في زمان واحد ولو جزم في زمان لم يثبت الحكم في زمان الثاني اقوى **فصل في معرفة من هك الاصل** **انما قلنا**
الحكم غير مقرر في الاصل في الجهد والاختلاف في الانعقاد في عمل الفقه وكلامهم هذا الجهد وجوهاً **الاول**
ان الجاهل وان لم يكن مفسراً غير مقرر بالنسبة الى الحكم المجهول له نكاحها كان روضتها بمعنى ان جملة لا يتأصل الحكم في حقيقة غير
المقامين وهذا على اطلاقة لا يتم على تقدير تعدد لثبته فظاً الظهور في تكليف الفاعل وشبهه مقرر من انما الى ما دل عليه من انما بالنسبة اليه
نزيل كلامه **الثاني** ان الجاهل يقتضيه غير مقرر بالنسبة الى الحكم الوضعية بمعنى ان جملة لا يرفع الحكم الوضعية الثابت في حقيقة الا في
المقامين وهذا الوجه وان لم يكن محتجاً بنفسه الا ان كلامهم لا ينافي اذ اذلة الخصم في الوضعية **الثالث** ان الجاهل المفسر غير مقرر
فيما يلزم من الاحكام تكليفه كانت او وضعية في غير المقامين وهذا امر من سابقه والوجه في اطلاقهم القول بعد المعدونية ووضوح امر
العبد مع مراعاة ما هو الغالب في المكلفين من المفسرين في تعلم الاحكام فانما في بالقاء ان اكثر الناس يعلمون بدتوث احكام كثيرة في الشرع
بدتاسخون في تعلمها ويعتبرون بقبضهم في ذلك بما يلحقون في مقتا الاخذ اذ وبعد مساهمة التوفيق اياهم واما من منشاعلو باصلاح
معيشتهم ونحو ذلك مع علمهم ببطلان معتد ظم الى غير ذلك لا يربط العلم الاجمالي بالتكليف مع التمكن من استعلام التفصيل كما ثبتت
على المكلف عقلاً ونظراً وهذا هو قول اصحابنا بان الحكماء موقوفون على الفروع كما انهم معاتبون على الاصول مع جهلهم بكثير من فروع
الاحكام فان علمهم الاجمالي بدتوث احكام كثيرة في هذا الشرع كانه في توجيه التكليف الثابتة فيها اليهم وان جهلوا تفصيلها
مع تمكنهم من معرفتها هذا كله بحسب الاجل واما عندنا فالدليل على اشتراط بدتوث التكليف بالعلم التفصيلي فلا اشكال في ذلك وانه مقرر
حصوله كانه في الشرط الذي يعتبر في التكليف ومن هذا الباب يظهر وجه المعدونية في مسألة الجهد والاختلاف والاعتماد على العمل الفرض لان
وجوبها لما كان مشروطاً بعلم المكلف به تفصيلاً لا بحكم بعض الجاهل المفسر في اولا ببطلان صلواته الا ان يكون نقضه بحيث يفوت في حقه

فقد الفرض فيكون البطلان من جهة فوائدها خاصة ولو فرض كون الجاهل غافلا عن حال التكليف وان حصل من الاحتكاك اذ اطمئن نفسه
بان فيه الكفاية او علم الحكم على خلاف الواقع او ما اشبه ذلك فلا ريب في معذورته بالنسبة الى مرحلة التكليف لا الى الفرض ذلك احد من
لكن لما كان الفرض نادرا وادراك الكلام على ما هو الفاعل شديدا الى ان لا يعلمهم عند المعذورة بنقص الجاهل في امر العلم واعلم
ايضا ان جماعة من اصحابنا صرحوا بان الناس في امثال انما تصنفوا بمجتهد ومقلده وان عبارة الخارج من الفرض يقين باطلا وظاهرا للبطلان
وان كان غافلا عن وجوده لم يجز له ان يفتي بما هو علم به وان علم بها وزعم بعض المعاصرين ان حكمهم بالبطلان هنا يرجع
ما ذكره الاصحاب من عدم معذورته الى اهل العلم في هذا غير واضح لان الظاهر من كلام الاصحاب عدم معذورته في الجاهل خصوص في الفرض
لا الموافقة في هذا هو المفهوم من المعذورة وقضية اطلاق كلام هؤلاء البطلان وان وافق الواقع فكيف يستقيم دعوى رجوع احد
العنوانين الى الاخرين لو ثبت اشتراطهم في صحة عبادة الفاعل اخذ من المجتهد مطلقا وان كان غافلا عن وجوب الاحتكام الى الجاهل في
البحث في عموم عنوانهم نظر الى فوائدها في التقليل فيكون احد وجهيها وهذا على تسليمه لا يوجب في العنوانين ذهب الحق الى ان
الصحة مع موافقة الواقع في هذا المعنى المذكور في الصحة وان علم بحال الفرض الواقع ما لم يكن منقضا لوجوب التقليل فيكون الرجوع
الى المجتهد في حكمه ببطلان عبادة من يتحقق في الفرض وتوضيح المرام ان العامل في العبادة على كونه مخصوصا بفرضه لا بغيره
منها ان ياتى بها عالميا بشرعية اكل بطريق معتبر كالاجتهاد والتقليد ولا اشكال في صحة علمه سواء اقبل على علمه وان خلف المذلة او اعينه
ما لم يعلم بالخلاف ومنه لو قطع ببطلان الطريق كما لو عول المقلد على نقل ثقة ثم انكشف خطا في نقله وعلى كل حال المقلد والناقل
ثم انكشف له عدا رادته فانما يحكم بنفسه العمل اذا كان مخالفا فيما لا يعنى فيه الجاهل وكذا الحال فيما لو علم المجتهد ببطلان دليله الاجتهاد
واقعا وقد سبق في بحث الاجتهاد ولو شذ الفاعل في اهليته للاجتهاد وعدمه استحق الى الساتبة منها والاختصاص الرجوع الى العمل
الخبر ولو جمع بين الاجتهاد والتقليد بحثت بتوافق بان في العمل معولا في علمه ما وافقه جواز اشكال من شأنه عدم كون كذا في
منها بل بالجموع وهو خارج ولا يفتن بالبرائة معه ولو لم يات بالعلم معولا في علمه على الاعيان الثابت في حقه واقعا من الاجتهاد والتقليد
فالوجه جواز اخذ ما يجز عليه الاجتهاد واقعا وان جعلت عليه اوله يعتبره اذ لا دليل على اشتراطه فيها ان يات بالعلم بطريق
لا يعلم باعينا شرعا سواء كان معتبرا في نفسه او لا ولا ريب في بطلان الرجوع الى فوائدها في الفرض ومنها ان يات بالعلم عالميا بشرعية
بطريق غير معتبر كما لو عول على فتوى من علم كونه اهلا للرجوع اليه مع عدم اهليته كفتوى كذا من لم يعلم على ما يشهدهم اليه بانهم
وكبرائهم لعلم المجتهد مع غفلة من وجوب الرجوع الى المجتهد والناقل للمعتبر كقولهم على نقل الفاضل الجليل او الخزان للفقيه من غير طريق
معتبر عند التمكن من مرجع الفقه او الناقل العدل العالم مع عدم حصول العلم لهم بنقله او لا فالعلم معولا في علمه على ما وجد
حقيقا في القول عليه ثم ان شتم على ذلك ان ما فلا حاجة لنا بالبحث عن حاله وانما احتسنا على ربه نعم ربنا يحتاج الى معرفة حكمه بالنسبة
الى ما يتعلق بماله او بوضوئه كما لو اوصى بان ينفق ما في بطنه من ثمنه من الثمن الا وان ثبته واستصبر وجب عليه
بطلب حكم الواقع بطريق معتبر من اجتهاد او تقليد في فلاح اما ان يعلم بموافقة علم السابق لمعقده اللاحق او مخالفا له ولا يعلم شيئا
منهما فاعلى الاول بحكم بطلان عمله على الظاهر التقدير انما له على جميع ما اعتبره اشياء العلم عند حقيته الفرضية وليس هذا مما يصلح ان يكون
مناخا من صحة حكم الفرض لا عند اسفاده العلم به من طريق معتبر وهو غير فاضح مع تحقق المطابقة وبممكن اسفاده ذلك عند موافقة
الشريعة الشرعية من الاجتهاد الحاكم بصحة عمل السابق وغيره ونفى الباس عن معتد مطابقة الواقع وهي كثر متفرقة في ابواب كتب الحديث
وسبب التنبه على بعض ما فان العمل المطابق لو كان فاسدا من حيث عدم تحصيل العامل له من طريق معتبر كان المناسبات للادراك سبب التنبه
في ذلك مع خلوهما عن الاشارة اليه بالكلية وعلى الثاني لا اشكال في بطلان عمله فيما لم يثبت اغنيا في فيه كالمير والاختصاص
ببطلان ذلك وعلى الثالث لا يبعد الحكم بالتحقق لا سيما مع خروج الوقت عملا بالاجتهاد الدالة على عدم الاعتناء بالمشايخ بعد خروج
الوقت والمقام مندرج في عمومته ولنشعر لادالة القوم فنقول الخ لعلنا لم نعد ودية الجاهل وجوب فيها الاصل ان يرد
صاعدا بشرط صحة العبادة بالاجتهاد من المجتهدين وراجع الى ما سبق في الوجه الثالث وان يرد به امثاله التي عن بعض الرجوع
الى المجتهدين ان يرد ذلك كما يشهد اليه بعض دللهم تضعفه واضع وسبب التنبه عليه اذ لا مانع وان يرد ذلك بالنسبة الى
المنفرد مادام غير منقطع فسلم كما ينبغي عليه وان يرد عدم وجوب الرجوع اليه بعد التفتن بالنسبة ما وقع من الاعيان قبل التفتن وان يقع
محل التدارك فيتم اذ بعد انكشف بطلان الطريق وعدا غيبا لا بد من استعمال حال العمل ان كان واجبا بطريق معتبر لئلا يرد على تقدير
النسبة الى المسير فيمن ان الوضعية الواقعة للعلماء امثال انما هو مؤيد في امورنا من الاستدلال باب معونة الحكم الغير القطعي عليه بطريق معتبر غير
التقليد اما هو الرجوع الى المجتهدين فالوجه جليله واضحا انما هو الاثبات بمؤيد في امورنا من المجتهدين فيقولون عن ذلك انه انما هو مؤيد في
غيرهم لا يقطع عنه ما كلف واقعا من الاثبات بمؤيد في امورنا من المجتهدين انما هو الاثبات بمؤيد في امورنا من المجتهدين

انهم كما يشهد له تحصيل الاصول الظاهرة في وجوبها وانما الثالث فلان سدا باب العلم في الاحكام الشرعية انما يقتضيه
 حجة ظنون خاصة فيها وهي الظنون التي لا بد من عدم حجة ما وان كان ظننا اذا كان الظن الحاصل منه اقوى من نظر الى اصل
 من دليل الحكم لان هذا هو القدر المتين من دليل الحكم وليس هذا من باب التخصيص بل اختصاص من الحكم العقلية في نفسه
 عما احتج نحن بل يخص بعنوان خاص وهذا ذكر ولا يخفى ما فيه لان الاعتداد بالظن مبنى على بقاء التكليف والسداد بالعلم
 فاذا فرض تحققه ما بالنسبة الاحكام الشرعية لزم حجة الظن فيها خاصة لان حجة الظن بها وعدمها بل التحقون بقصد
 حجة الظن من السداد بالعلم ونفا التكليف لزم بين الاحكام الاصولية والفرعية وقضية ذلك جواز التعويل على الظن في الحكم
 الاصولية خاصة ان مرجع الكلام في ذلك بان انفسنا كلفنا بالعلم خاصة عن ادلة خاصة وحاصله العلم بان قد كلفنا
 بالعلم في دلة خاصة وحصله ما يمكن ان يرفى ذلك لادلة بطريق العلم وجب الاخذ به بالظن فلا يثبت بذلك الظن في الحكم
 كما ذكره وقد يحتج بقوله ما ذكره من ان الاجل في معاضة يعنى على وجهه بعد الجمع لزم ما ذكره غير مدد بل السداد منها
 الوجه المذكور من المرجح ان يكون في بعض من الاجل في معاضة يعنى على وجهه بعد الجمع لزم ما ذكره غير مدد بل السداد منها
 في البعض وبين الحكم بالتجربة اخرى كما في هذا الارجاء على من ظنوا الحجة كما يشهد لفظ الامر الى القاء الامام وحمل حجة
 على من التمس وسببا توضح ذلك ولا سيما بين ما دللنا على الارجاء من اول الامر ما دللنا عليه بعد تعارض بعض
 الامكانات فيقدم المتيقن في هذا الخصوص المرجح مع اننا حكمنا على خلاف الاشياء صحتها من ملاحظة المرجح وادعاءه او خلا
 الانما يحسب لوصول الامام في هذا الحكم بحقيقة الاحكام الشرعية والجملة او انما دللنا على ذلك من القبول
 فلا حاجة لنا الى بيان وجه الجمع بينهما فليس الا تعاضل الخبر بل المعتبر في حجة الجمع بانهما بوجه كسبا على غير
 العرف عند من علمهم فان كان لا يفرق على الاخر باحد الوجه المذكور في الاجل او غيرهما تعين الاخذ به ونزل المرجح ووجه
 المرجح خمسة الاول ما يوافق السند يرجح على مضمونه وظن اقوى يرجح على مضمونه بظن اقوى في خبر العدل
 والاقوى يرجح على خبر العدل والثقة خبر معلوم العدالة والوثاقة يرجح على خبر مضمونه بظن اقوى يرجح على خبر مضمونه
 بظن غير اقوى في خبر من عدله او ثقته دون ذلك ويقدم خبر من خلافه وثاقته على خبر مخالف
 في وثاقته وخبر من اجمع على نصيحة غيره من جملة خبره او كونه من جملة الامناع على خبر من اختلف فيه وخبر من عدله
 او ثقته الا عرف والاقوى والاضبط ومن سابق في السند الى خبر من عدله او ثقته غير الاعوان والاقوى والاضبط ومن يتوسع في
 وقلة الكلام في الاضبط والاضابط لا يكون في كونه احدهما مبنية على الاختيار والاخر على النقل واستند في احدهما الى النقل اقوى وفي
 الاخر الى النقل اضعف واستند في احدهما الى نقل اقوى في العلم وفي الاخر الى نقل اقوى في الظن وتعرض في احدهما الى ذكر سبب معتد به ولم يتعرض
 في الاخر ويرجح خبر الوثوق خصوصاً على الثقة بما والوثوق بلفظ صريح على الوثوق بلفظ غير صريح والوثوق في كذا يعني عند
 وكذا الى ان النسبة الاصل من القبح وانما هو اقل اعتدادا وما هو اقل اعتدادا ويرجح خبر المذموم على الممدوح كدخا اضعف ومن كان
 توثيقه على من لم يوثق والثقة الامانة غير الامانة من صرح بكونه مائما على من لم يصرح به والاقوى في طريقة الامانة كالفقه على
 الابد كالزبك والاعمال على غير الاعمال والافقه على العامة والافقه من كان كثر مضاجعة مع الاما والاقوى في طريقها
 ومن كان كثر روايته مقبولة واحاطت بخلافه على من لا يكون كل وقدم رواية الاكثر رواية الاقل فلهذا الوسط وهو المعبر عنه بعلم
 الاستماع كثرها ما لم يبلغ حد الشك في افع للوثوق بانفسنا السداد وبتسديد باغثيا الحقيقة ويرجح رواية صحيحة لم يصر على مكهونه او موقوفه
 العقل في جميع الاحوال على محتملة في بعض وجه البعد على سببه وذلك السماع على ثقته وسير في النقل على طبقة وقوى الحفظ على ضعفه
 وكان له رواية عند سماعها على حاله انما هي على المنزلة بما دلت من يتعين ان يكون هو الثقة بين يمينه ان يكون غير مثله بغيره
 المرجح وفيه يرجح الواحد على غيره ونما الى الاعتدال في الترجيح بغيره والرواية فيرجح الرواية بطريق الثقة على الرواية بطريق الكائنة
 ومن استند الى طريق اقوى كالحمل بطريق استند الى طريق اضعف كالحمل بطريق اليك احمال الاشياء ومثله ما لو حملها احدكما
 مثل صحيح ووجهه والاخر في غيرهما ما سمع من قريب قال الاخر من بعد ذلك واحد في زمانا او كما استند منه الثقة والاخر في غير زمانا
 في القسرين لهما او موافقين لهم لا في الانقاء الاول وهو مجرد القاء الخلاف بين الشيعة ليس له من في الامانة او كان يحمل احدهما بطريق
 كثرانه الشيعة عليه والاخرى بطريق اقلها كاجازته له ومثله ما لو كان احدهما سائلا والاخر سائلا لان الكلام مشمولهم السائل ومن يحملها
 من بابا كقولنا نحن منذ سنة اشهر عن يحملها بعد اقل قوله سمعته منذ عشرين سنة ولا يلزم سبق الادلة في القسم الا لا يجوز المساواة
 العكس في ذلك لا خلاف من لو اذبح المرفوع على المقطوع انظر الى حجة المقطوع على مضمونه وظن اقوى على مضمونه
 والمصرح على المصغر ومن ذكر الاما بغير مرجح على من ذكره بعنوان خاصه كالعلم والافقه وان ردفه بقوله يجوز ان يكون ذلك محتملا

في تعارض الخبرين
 في خبر العدل
 في خبر مضمونه

اذنيوع التخصيص

الفصل

العقل اللازم على القول الاول نسخ والبشرى هذه الوجوه الراجعة الى اعتبار النسخ انما يجري حيث ينطبق اليه احتمال النسخ كانه اختيار
 النبوة ينبغي التفضل باعتبار صور العلم بالتاريخ وعدم وقوعه بالماضي مع العلم به فيجعل ناسخا للمقدم واما حيث ينطبق اليه هذا الاختيار
 كانه اخبار لما ثور عن الامم فلا يجري فيه العلم بالمقدرة لا اعتباره بالعقل اما ترجيح النسخ لكونه اول من ذكره ناسبا انما
 يعتمد به الاعتبار الصحيح في مثل المقام ولا بد من علم ان الخبر المعتمد بهما المرجح اعني الاصل يخرج عن كون دليل اجتهاد على الحكم وتفسير
 ادلة الظاهرية التي تعتبرها الادلة العقلية كالاصل ومثله الخبر المعتمد بالاحتياط لو قلنا سبقه على غيره وهذا اختلاف ولو اعتقد
 احدا الخبرين لبا بالمرجات كالثبوت وموافقة الكتاب على الفقه العامة ويخود ذلك وذلك لان هذه المرجحات بقية في نفسها الظاهرية
 الصدور والمراد بالمطابقة للواقع بخلاف المعتمد بالاصل الاحتياط فون هذا من المرجح وزان اخبار العلم احد المتكافئين فان الاختيار
 بعيد الظن بصحة الصدور والمراد بالمطابقة بل مجرد وجوب العمل بالمقتضى ويمكن ان يوافق فاضح الخبرين ونفعل بالاصل لموافق لاحد في
 بعد وقد يرجح الدال على التحريم على الدال على الاباحة دفعا للضرر ولقولنا ما اجتمع الحرام والحلال الا على الحرام كانهما صنفان
 مع عدم البيان والظاهر اجتماع الحرام والحلال اجتماعا عاما لا احتكاما ويرجع المعتمد بالثبوت على غير المعتمد بالقوة الظن في جانب
وقيل ما لو كان احدا الخبرين موجودا في كتاب معتد عليه كاحد الكتب لا يعتد به الا في غير كالحاسن وكل الموجود فيها هو الكثر
 على الموجود فيها هو اقل اعتمادا في ترجيح ما اعتضده بالاحتياط على ما لم يعتضده به وجب توقيف كاد عليه بعض الاخبار السابقة لكن ينبغي
 تخصيصه بما اذا كان المعارض جريئة شئ او شرطية لعبادة او معاملة او ايقاع او ما اشبه ذلك اما فيما عدا ذلك فالوجه عدم وجوب
 الاحتياط ويمكن حل الامر بالاحتياط على الاحتياط لصنف مستند وعدم الجواب وهذا اولى ويظهر من رواية الحسن بن النضر المقتد
 ترجيح المعتمد بالظن على الحكم الثابت بالكتاب الحديث لما ثور عنهم على غيره ولم يرد فيه ولا ينافيه الاخبار الدالة على عدم حجية الظن لان
 الحجية في الخاصة وقد يرجح العقل على غيره والمفروق بتأكيد لفظا ومعنوى على المحرصة لكونها في بيان البيان والاضاح وانما عن
 الخطاء واعلم ان هذه الوجوه منها ما هو منصوص منها ما هو ليس بمفروض في نقد الموضوع على غيره وجبه من التبيين عليه واما اذا قلنا
 الموضوع من غير الموضوع مع مثله يرجح الاقوى كما سلف هذا وقد يفتي بحدوده وجود المرجح بصورة التكاثر فليترجى بالتحريم او الموقف
 له على التمهيدات المتعارضات حيث لا يعتبر فيها المرجح وضعفه واضع لطلان القياس ولا يسمع من اعتبار المرجح في المقاس عليه وطه ناسبا
 ولقيام الفارق فالشأن هو ان يحتمل التمهيد بعد تبيينه بخلاف خبر الواحد فان للظن مدخلا في حجية ولو سلم فنقد نصيبا لم يرجح
 ونص على اعتبارها فالظن في مقابلة بطلان فضل **اذ انقارض الخبران وتكافأ** اما فقد المرجح اصلا او لو جاز مثله في
 ما لم يرد بين اصحابنا التحريم العمل به بل قاله المعالج لا يعرف ذلك مخالفا من اصحابنا وهذا هو المختار للاختصاص المقدمه الدالة على التحريم
 اسانيد ما يصح بالعمل لا ينافيه اخبار التوقف لا رجاء لانها اما ان تنزل على التوقف في الحكم الواقعي يعتبر الارجاء بالنسبة اليه او لا
 بالنسبة الى الحكم الظاهري فقط او ينزل على صورة التمكن من الرجوع الى العالم وتخصيص اخبار التحريم بصورة عدم التمكن من الرجوع اليه كما
 هو الظاهر من قوله في روايتين فادرج حتى يلقى امامك وقوله في رواية اخرى فردوا اليه علمه بكل من الوجهين صرح بعض الاصحاب
 من حمل اخبار الاجماع على التوقيف والاعمال بالرائي اجبا التحريم على الاخذ من باب التسليم فليعلم ان اريد به المعنى الاول ثم لو سلم تكافؤهما
 من حيث الدلالة فلا ريب ان اجبا التحريم معتد به بالثبوت فيجب بالترجيح كما نطق به الاخبار المذكورة مصانفا الى قضاء قاعدة السند
 باب العلم بانك يحمل على اجبا التوقف على ما يمكن الاحتياط فيه واجبا التحريم على ما يقدر عليه ذلك كما اذا دل احد هما على وجوبه في الاخر
 تحريم او دل احدهما على شرطية واجبا الاخر على ما يعتد به الا انه جاع لا شاهد عليه وعن القاضى الحاسن ان حمل اجبا التحريم على الجواز واجبا
 التوقف على الاحتياط وضعفه ولا يوجب جمع مخالفا للاحكام لا شاهد عليه من الاحتياط وذهب صاحب الفوائد المدينية الى التفضل بين القياس
 المحقق كالصاوة والصوابين غيرهما من حقوق الادميين كالزكاة والملك والدين والميراث فحمل اخبار التحريم على الاول واجبا التوقف
 على الثاني فيقتضي التوقف على الثاني عن الامتثال لوجودية المبينة على تعيين احد الطرفين والظاهر ان السامع له على ذلك اختصاصا
 ورواية عن بن خنظلة الدالة على التوقف عند فقد المرجحات بحقوق الادميين فتبنيها ببقية مطلقات اخبار التوقف نزل اجبا التحريم
 على صورة التقارض في غير حقوق الادميين جمعا وهذا الجمع ايضا كما سبقه مخالفا للاحكام لا شاهد عليه في الاختيار مع ان شئ
 مدانية عن بن خنظلة يجمع الحقوق غير واجبة وعن ابن جهمي في عوالي اللبائ ان حمل اجبا التوقف على ما لا يضطر الى العمل باحدها وظاهره حمل
 اجبا التحريم على ما يضطر الى العمل باحدها وهذا الجمع ايضا فاسد كما بقية ومثله ما حكى عن بعض الاصل من حمل اجبا الاجراء على غير
 المساقطين اجبا التحريم على المساقطين هذا غاية ما اردنا بيان وسلكا في سلك الخبرين بياننا والحمد لله ولا وراوا ظاهرا وباطنا
 على محمد بن ابي حمزة لقد تم الايراد على هذا القول ايضا في من الارضية التي ذكرتها من اجبا التحريم وسعدا لكونها لا تفرق بين القسرين
 القالبين اعلى اللباد مرجحا للمفقيين من غيرهم الى اعتبار الاشغال المشقة في حقهم من اللباد واما الرافعة المدعوى في هذا
 فيكون في كونهما اجبا في غير الاقوال بطلان بطلان جعفر الجاني في نفسه افاضل في طهر انما سبيل برزت

في تناقض الخبرين
 في تناقض الخبرين
 في تناقض الخبرين

تذکره میرزا محمد حسین بن میرزا محمد حسن حاکمی

میرزا محمد حسین
بن میرزا محمد حسن
حاکمی

Author Rahīm,
Title _____
082

